

السيد سابق

فتاوى السيد سابق

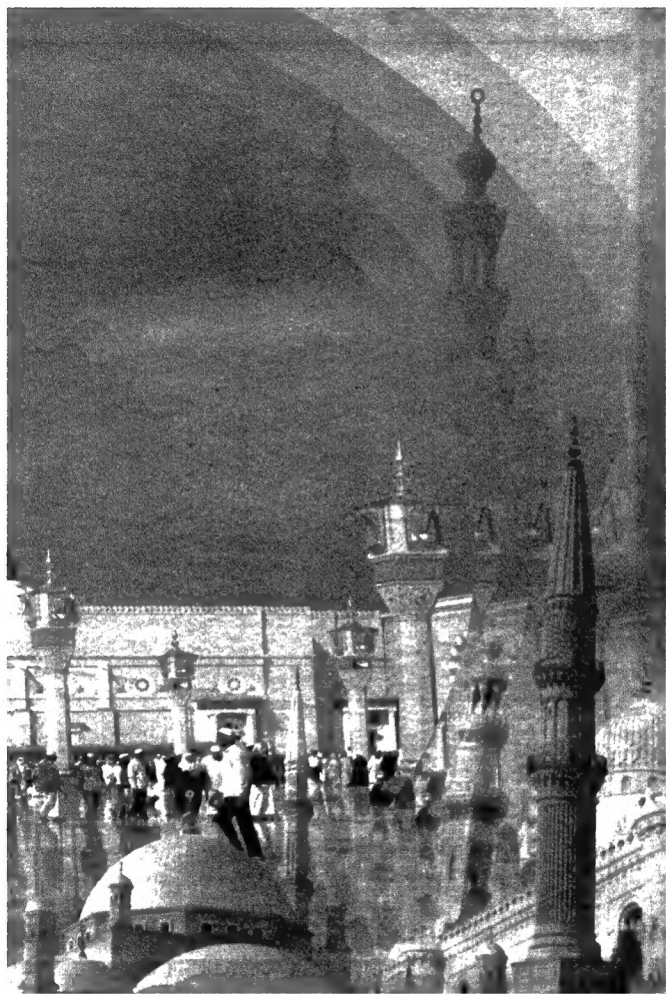
طبعة مصححة منقحة ومخرجة الأحاديث

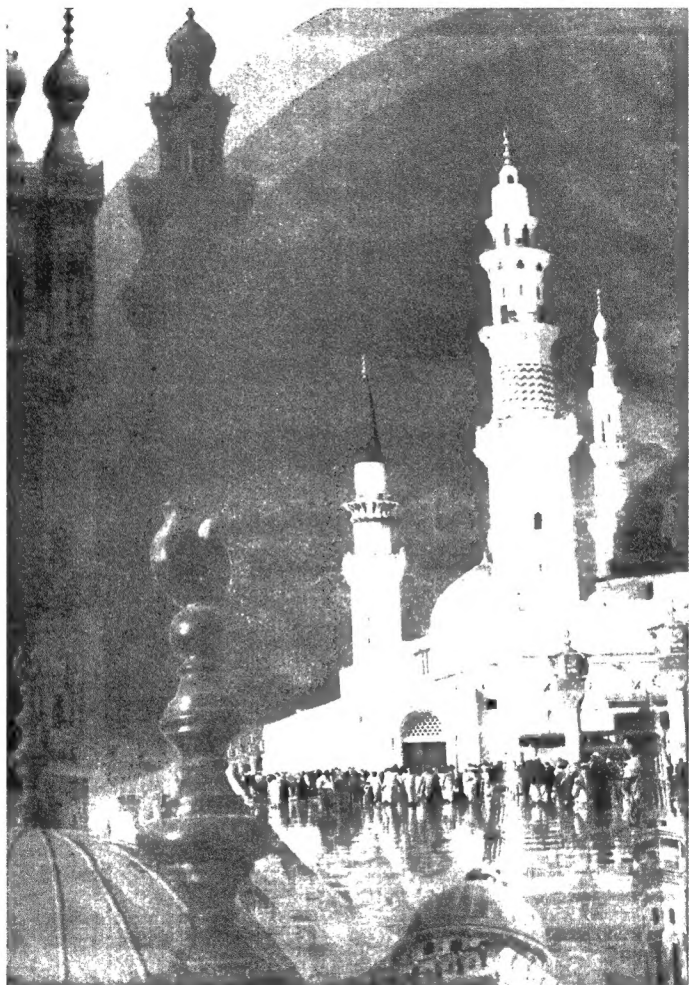
الجزء الأول

الشيخ

للامام العزني







فَقِّهُ السُّنَنِ

السَّيِّدُ سَابِقُ

طَبْعَةٌ مَصْحُوحَةٌ مُنْقَحَةٌ وَمُحَرَّرَةٌ الْأَقَارِئُ

تَحْتَ إشراف / محمد السيد سابق

المجلد الأول



دار الفصح

للإعلام العربي

اسم الكتاب : فقه السنة
مؤلفه الإجمالية : ٤ مجلد
المقاس : ١٧ × ٢٤ سم
رقم الإيداع : ٩٧ / ١٣٩٣٦
الترقيم الدولي : 977 - 5269 - 13 - x
المطبعة : المختار الإسلامى

الطبعة الثانية

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار
الفتح للإعلام العربى - القاهرة ويحظر طبع أو تصوير
أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو
تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على
الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا
بموافقة الناشر خطياً .

دار الفتح للإعلام العربى

طباعة * نشر * توزيع

جمهورية مصر العربية - القاهرة

العنوان : ٣٢ ش الملكى - باب اللوق

ت : ٣٥٥١٠٧٣ فاكس : ٢٦٠٦٦٧٥

جميع المراسلات باسم / محمد السيد سابق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ إِلَّا رُسُلًا فَخُذُوا مَا نَهَيْتُمْ عَنْهُ فَإِنَّهُمْ أَفْ

قرآن کریم (الحشر: ۷)

سُبْحَانَكَ يَا خَيْرَ الْخَيْرِينَ

مقدمة

فضيلة الإمام الأستاذ حسن البنا

الحمد لله ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .
﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة : ١٢٢] .

أما بعد ، فإن من أعظم القربات إلى الله تبارك وتعالى نشر الدعوة الإسلامية ، وبث الأحكام الدينية ، وبخاصة ما يتصل منها بهذه النواحي الفقهية ، حتى يكون الناس على بينة من أمرهم ، في عباداتهم وأعمالهم ، وقد قال رسول الله ﷺ : «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ، وَإِنَّمَا الْعِلْمُ بِالْتَعْلَمِ ، وَإِنِ الْإِنْبِيَاءَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا ، وَإِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطَّةٍ وَافِرٍ» (١) .

وإن من الطغى الأساليب وأنفعها ، وأقربها إلى القلوب ، والعقول في دراسة الفقه الإسلامي - وبخاصة في أحكام العبادات ، وفي الدراسات العامة ، التي تقدم لجمهور الأمة - البعد به عن المصطلحات الفنية ، والتفريعات الكثيرة الفرضية ، ووصله ما أمكن ذلك بمآخذ الأدلة ، من الكتاب والسنة ، في سهولة ويسر ، والتنبيه على الحكم والفوائد ، ما

(١) هذا ليس حديثاً وحيداً ، إنما هو لثلاثة أحاديث ، وإليك البيان :

فالجملية الأولى «من يرد الله به خيراً ، يفقهه في الدين» . حديث متفق عليه ، عن معاوية ، البخاري : (٧٤٦٠) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب النبي عن المسألة (١٠٣٧) . وأما بقية الحديث ، فهو جزء من حديث أبي الدرداء - رضي الله عنه - وأولاه : «من سلك طريقاً يتفني فيه علماً ، سهل الله له طريقاً إلى الجنة»
وخرجه أبو داود : كتاب العلم - باب الحث على طلب العلم (٣٦٤١) ، وترمذي : كتاب العلم - باب فضل طلب العلم (٢٦٨٣) ، وابن ماجه : المقدمة - باب فضل العلماء (٢٢٣) ، وصححه الألباني ، في : صحيح الجامع ، وصحيح الترغيب (٦٨) ، وصحيح ابن ماجه (١٨٢) ، وأما حديث «إنما العلم بالتعلم» فهو صحيح . وانظر : الصحيحة (٣٤٢) .

أُتيحت لذلك الفرصة ، حتى يشعر القارئون المتفقهون ، بأنهم موصولون بالله ورسوله ، مستفيدون في الآخرة والأولى ، وفي ذلك أكبر حافز لهم ، على الاستزادة من المعرفة ، والإقبال على العلم .

وقد وفق الله الأخ الفاضل ، الأستاذ الشيخ ، السيد سابق ، إلى سلوك هذا السبيل ، فوضع هذه الرسالة السهلة المأخذ ، الجملة الفائدة ، وأوضح فيها الأحكام الفقهية ، بهذا الأسلوب الجميل ، فاستحق بذلك مثوبة الله ، إن شاء الله ، وإعجاب الغيورين على هذا الدين ، فجزاه الله عن دينه ، وأمته ، ودعوته خير الجزاء ، ونفع به ، وأجرى على يديه الخير لنفسه وللمناس ، آمين .

حسن البنا

مقدمة الشيخ / السيد سابق

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، سيد الاولين والآخرين ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

أما بعد ، فهذا الكتاب يتناول مسائل من الفقه الإسلامي ، مقرونة بأدلتها من صريح الكتاب ، وصحيح السنة ، وما أجمعت عليه الأمة .

وقد عرضت في يسر وسهولة ، وبسط واستيعاب ، لكثير مما يحتاج إليه المسلم ، مع تجنب ذكر الخلاف ، إلا إذا وجد ما يسوغ ذكره ، فنشير إليه .

وهو بهذا يعطي صورة صحيحة للفقه الإسلامي ، الذي بعث الله به محمدا ﷺ ، ويفتح للناس باب الفهم عن الله ورسوله ، ويجمعهم على الكتاب والسنة ، ويقضي على الخلاف ، ويدفع التعصب للمذاهب ، كما يقضي على الحرافة القائلة ، بأن باب الاجتهاد قد سدَّ !

وهذه محاولات ، أردنا بها خدمة ديننا ، ومنفعة إخواننا ، نسأل الله أن ينفع بها ، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

السيد سابق

القاهرة في ١٥ شعبان سنة ١٣٦٥ هـ

تمهيد رسالة الإسلام، وعمومها والغاية منها

أرسل الله محمدًا ﷺ بالحنيفية السمحة ، والشريعة الجامعة ، التي تكفل للناس الحياة الكريمة المهلبة ، والتي تصل بهم إلى أعلى درجات الرقي والكمال .
وفي مدى ثلاثة وعشرين عامًا تقريبًا ، قضاهما رسول الله ﷺ في دعوة الناس إلى الله ، ثم له ما أراد من تبليغ الدين ، وجمع الناس عليه .

عموم الرسالة

ولم تكن رسالة الإسلام رسالة موضعية محددة ، يختص بها جيل من الناس دون جيل ، أو قبيل دون قبيل ، شأن الرسالات التي تقدمتها ، بل كانت رسالة عامة للناس جميعًا ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ؛ لا يختص بها مصر دون مصر ، ولا عصر دون عصر . قال الله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان : ١] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبا : ٢٨] ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الاعراف : ١٥٨] . وفي الحديث الصحيح : « كان كل نبي يُبعث في قومه خاصة ، وبعثت إلى كل أحرمة ، وأسوة »^(١) .

وما يؤكد عموم هذه الرسالة وشمولها ما يأتي :

١- أنه ليس فيها ما يصعب على الناس اعتقاده ، أو يشق عليهم العمل به ؛ قال الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، وقال تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ١٧٨] . وفي البخاري ، من حديث أبي سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن هذا الدين يسر ، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه »^(٢) ، وفي مسلم مرفوعا : « احب الدينين »

(١) مسلم : كتاب المساجد - القنمة ، الحديث رقم (٣) ، (١ / ٣٧٠ ، ٣٧١) .

(٢) البخاري : كتاب الإيمان - باب الدين يسر (١ / ١١٦) ، والنسائي : كتاب الإيمان - باب الدين يسر (٥٠٣٤) ،

(٨ / ١٢٢) ، والسنن الكبرى - للبيهقي - كتاب الصلاة (٣ / ١٨) .

إلى الله، الخفيفة السَّمْحَة^(١) .

٢ - أن ما لا يختلف باختلاف الزمان والمكان ؛ كالعقائد ، والعبادات جاء مفصلاً تفصيلاً كاملاً ، وموضحاً بالنصوص المحيطة به ، فليس لأحد أن يزيد فيه ، أو ينقص منه ، وما يختلف باختلاف الزمان والمكان ؛ كالمصالح الدنيوية ، والأمور السياسية والحربية ، جاء مجملاً ؛ ليتفق مع مصالح الناس في جميع العصور ، ويهتدي به أولاً الأمر في إقامة الحق والعدل .

٣ - أن كل ما فيها من تعاليم ، إنما يقصد به حفظ الدين ، وحفظ النفس ، وحفظ العقل ، وحفظ النسل ، وحفظ المال ، ويدهي أن هذا يناسب الفطر ، ويسائر العقول ، ويجاري التطور ، ويصلح لكل زمان ومكان ؛ قال الله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ . قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿ [الأعراف : ٣٢ ، ٣٣] ، وقال ، جلَّ شأنه : ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَاكُنْهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون ﴾ [الأعراف : بعض الآيات ١٥٦ ، ١٥٧] .

(١) شرح السنة (٤ / ٤٧) وعلمه البخاري في : كتاب الإيمان - باب الدين يسر ، وقول النبي ﷺ : « أحب الدين

إلى الله الخفيفة السَّمْحَة » (١ / ١١٦) .

قال صاحب « الفتح » : وهذا الحديث المعلق لم يستند المؤلف في هذا الكتاب ؛ لأنه ليس على شرطه ، نسم ، وصاحبه في : الأبي المقدد ، وقاله وصاه أحمد بن حنبل وغيره ، من طريق محمد بن إسحاق ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . وإسناده حسن ، واستعمله المؤلف في الترجمة ؛ لكونه متصفاً عن شرطه ، وقواه بما دل على معناه ؛ لتناصُر السهولة واليسر . ٨١ . فتح الباري (١ / ٩٣) .

وقال المرعشي : وللطبراني من حديث ابن عباس : « أحب الدين إلى الله الخفيفة السَّمْحَة » . وفيه محمد بن إسحاق ، رواه بالمنعنة (٤ / ١٤٩) ، والحديث لا أصل له في مسلم ، والحديث حسنه الشيخ الألباني ، في : الصحيحة (٨٨١) .

الغَايَةُ مِنْهَا

والغاية التي ترمي إليها رسالة الإسلام ، تزكية الأنفس وتطهيرها ، عن طريق المعرفة بالله وعبادته ، وتدعيم الروابط الإنسانية ، وإقامتها على أساس من الحب ، والرحمة ، والإخاء ، والمساواة ، والعدل ، وبذلك يسعد الإنسان في الدنيا والآخرة ؛ قال الله سبحانه : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [البقرة : ١٢٩] وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] . وفي الحديث : « إِنَّا رَحْمَةٌ مُّهْدَأَةٌ »^(١) .

التَّشْرِيعُ الْإِسْلَامِيُّ ، أَوِ الْفَتْهَةُ

والتشريع الإسلامي ناحية من النواحي الهامة ، التي انتظمها رسالة الإسلام ، والتي تمثل الناحية العملية من هذه الرسالة .

ولم يكن التشريع الديني المحض - كأحكام العبادات - يصدر ، إلا عن وحى الله لنبيه ﷺ ، من كتاب أو سنة ، أو بما يقره عليه من اجتهاد ، وكانت مهمة الرسول لا تتجاوز دائرة التبليغ والتيسير : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٤٠٣] .

أما التشريع الذي يتصل بالأمور الدنيوية ؛ من قضائية ، وسياسية ، وحربية ، فقد أمر الرسول ﷺ بالمشاورة فيها ، وكان يرى الرأي ، فيرجع عنه لرأي أصحابه ، كما وقع في غزوتي بدر وأحد ، وكان الصحابة - رضي الله عنهم - يرجعون إليه ﷺ ، يسألونه عما لم يعلموه ، ويستفسرونه فيما خفي عليهم ، من معاني النصوص ، ويعرضون عليه ما فهموه منها ، فكان أحياناً يقرهم على فهمهم ، وأحياناً يبين لهم موضع الخطأ ، فيما ذهبوا إليه .

والقواعد العامة التي وضعها الإسلام ؛ ليسير على ضوئها المسلمون هي :

١- النهيُ عن البحث فيما لم يَقَعْ من الحوادثِ حتى يَقَعَ ؛ قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا

(١) مستدرک الحاكم (١ / ٣٥) ولفظه : « يا أيها الناس ، إنما أنا رحمة مهلهة » . وقال : هذا حديث صحيح على شرطهما ، فقد احتجا جميعا بمالك بن سعيد ، والتفرد من الثقات مقبول . ووافقه الذهبي ، وقال : على شرطهما وتنفرد الثقة مقبول ، وأخرجه البيهقي ، في : شعب الإيمان (٢ / ١٦٤) ، وابن سعد ، في : الطبقات (٣ / ١٩٢) ، وصححه العلامة الألباني ، في : غاية المرام ، رقم (١) ، والصحيفة (٤٩٠) .

الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفورٌ حميمٌ» [البقرة: ١٠١] ، وفي الحديث ، أن النبي ﷺ نهى عن الأغلوطن ، وهي المسائل التي لم تقع ^(١) .

٢- تجنب كثرة السؤال ، وعُضِّل المسائل : ففي الحديث : «إن الله كره لكم قيلَ وقالَ ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال» ^(٢) . وعنه ﷺ : «إن الله قَرَضَ فرائضَ ، فلا تضيعوها ، وحدَّ حدودها ، فلا تعتدوها ، وحَرَّمَ أشياءَ ، فلا تنتهكوها ، وسكَّت عن أشياءَ ، رحمةً بكم من غير نسيان ، فلا تبحثوا عنها» ^(٣) . وعنه أيضاً : «أعظمُ الناسُ جرماً ، من سأل عن شيءٍ لم يحرم ، فحرم من أجل مسأله» ^(٤) .

٣- البعد عن الاختلاف ، والتفرُّق في الدين : قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ هَذِهِ أُمَمٌ أُوْحِدَةٌ وَأَنَا رُبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢] ، وقال تعالى : ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] ، وقال تعالى : ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩] ، وقال تعالى : ﴿كَانُوا شِيَعًا﴾ [الروم: ٣٢] ، وقال تعالى : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥] .

٤- ردُّ المسائل المتنازع فيها إلى الكتاب ، والسنة ، عملاً بقول الله تعالى : ﴿فَإِنْ

(١) أبو داود في : كتاب العلم - باب التوقي في الفتيا (٤ / ٦٥) رقم (٣٦٥٦) ، ومسنَد أحمد (٥ / ٤٣٥) ، وفيه قال الأرواحي : الأغلوطنات : شغل المسائل وصمائها ، والحديث ضبطه العلامة الألباني ، وانظر : تمام المنة (٤٥) ، وضعيف الجامع (٦٠ / ٤٨) .

(٢) مسنَد أحمد (٤ / ٢٤٩) ، وكذلك رواه البخاري ، ومسلم ، عن الخليفة بن شعبة ، بلفظ : «إن الله تعالى ، حرم عليكم حقوق الأمهات . . . وكره لكم قيل وقال . . . الحديث ، وانظر : صحيح الجامع (١٨٩٥) ، ومختصر صحيح مسلم (١٢٣٦) .

(٣) رواه البخاري ، في مسنده (٤ / ١٨٤) ، والحاكم ، في المستدرک (٤ / ١١٥) ، والبيهقي ، في السنن الكبرى ، (١٠ / ١٢ ، ١٣) ، وحسنه العلامة الألباني ، في : غاية المرام ، وفي تحقيقه لرياض الصالحين (١٨٤١) .

(٤) البخاري : كتاب الاعتصام - باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعني (٩ / ١١٧) ، ومسلم : كتاب الفضائل - باب توقير ، ، وفرد [كثائر سؤاله عما لا ضرورة إليه (٤ / ١٨٣١) رقم (١٣٢٢) ، ومسنَد أحمد (١ / ١٧٩) .

تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴿٥٩﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ [النورى : ١٠] . وذلك لأن السدين قد فصله الكتاب ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الحمل : ٨٩] ، وقال تعالى : ﴿ مَا فَرَقْنَا فِيهِ الْكِتَابَ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الامام : ٣٨] . وَبَيَّنَّ السَّنةَ العملية ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [الحمل : ٤٤] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ [النسب : ١٠٥] . وبذلك تم أمره ، ووضحت معالمه ، قال الله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [الله : ٣] .

وما دامت المسائل الدينية قد بنيت على هذا النحو ، وما دام الأصل الذي يرجع إليه عند التحاكم معلوماً ، فلا معنى للاختلاف ، ولا مجال له ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾ [البقرة : ١٧٦] ، وقال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الله : ٦٥] .

على ضوء هذه القواعد ، سار الصحابة ، ومن بعدهم من القرون المشهود لها بالخير ، ولم يقع بينهم اختلاف ، إلا في مسائل معدودة ، كان مرجعه التفاوت في فهم النصوص ، وأن بعضهم كان يعلم منها ما يخفى على البعض الآخر .

فلما جاء أئمة المذاهب الأربعة ، تبعوا سنن من قبلهم ، إلا أن بعضهم كان أقرب إلى السنة ، كالحجازيين الذين كثر فيهم حملة السنة ، ورواة الآثار ، وبعضهم الآخر كان أقرب إلى الرأي ، كالعراقيين الذين قل فيهم حفظة الحديث ؛ لتناهي ديارهم عن منزل الوحي .

بلذل هؤلاء الأئمة أقصى ما في وسعهم ، في تعريف الناس بهذا الدين ، وهدايتهم به ، وكانوا ينهون عن تقليدهم ، ويقولون : لا يجوز لأحد أن يقول قولنا ، من غير أن يعرف دليلنا . وصرحوا أنّ مذاهبهم هو الحديث الصحيح ؛ لأنهم لم يكونوا يقصدون أن يقلّدوا كالمعصوم ﷺ ، بل كان كل قصدهم أن يعينوا الناس على فهم أحكام الله .

إلا أن الناس بعلمهم قد فترت همهم ، وضعفت عزائمهم ، وتحركت فيهم غريزة المحاكاة والتقليد ، فاكتمى كل جماعة منهم بمذهب معين ، ينظر فيه ، ويعول عليه ، ويتعصب له ، وبذلك كل ما أوتي من قوة في نصرته^(١) ، وينزل قول إمامه منزلة قول

(١) أنظر ذلك بالتفصيل ، في : هذا عهد نبينا ﷺ إلينا ، للشيخ الفاضل مصطفى بن سلامة ، أتى الله به بالسلامة . ففيه امثلة عن الذين حادوا عن الكتاب والسنة الصحيحة ، وتمسكوا بأراء الرجال .

الشارع، ولا يستجيز لنفسه أن يفتي في مسألة ، بما يخالف ما استنبطه إمامه !! وقد بلغ الغلو في الثقة بهؤلاء الأئمة ، حتى قال الكرخي : كل آية أو حديث يخالف ما عليه أصحابنا ، فهو مؤول ، أو منسوخ !!

وبالتقليد والتعصب للمذاهب ، فقدت الأمة الهداية بالكتاب والسنة ، وحدث القول بانسداد باب الاجتهاد ، وصارت الشريعة هي أقوال الفقهاء ، وأقوال الفقهاء هي الشريعة ، واعتُبر كل من يخرج عن أقوال الفقهاء مبتدعاً لا يؤثق بأقواله ، ولا يعتد بفتاويه !

وكان مما ساعد على انتشار هذه الروح الرجعية ، ما قام به الحكام ، والأغنياء من إنشاء المدارس ، وقصر التدريس فيها على مذهب ، أو مذاهب معينة ، فكان ذلك من أسباب الإقبال على تلك المذاهب ، والانصراف عن الاجتهاد ، محافظة على الأوراق ، التي رتبت لهم .

سأل أبو زرعة شيخه البلقيني ، قائلاً : ما تقصير الشيخ تقي الدين السبكي ، عن الاجتهاد ، وقد استكمل آله ؟ فسكت البلقيني ، فقال أبو زرعة : فما عندي أن الامتناع عن ذلك ، إلا للوظائف التي قدرت للفقهاء على المذاهب الأربعة ، وأن من خرج عن ذلك ، لم ينله شيء من ذلك ، وحرم ولاية القضاء ، وامتنع الناس عن إفتاءه ، ونسبت إليه البدعة . فابتسم البلقيني ، ووافقه على ذلك .

وبالعكوف على التقليد ، وفقد الهداية بالكتاب والسنة ، والقول بانسداد باب الاجتهاد ، وقعت الأمة في شر وبلاء ، ودخلت في جمر الضب الذي حذرهما رسول الله ﷺ منه .

وكان من آثار ذلك ، أن اختلفت الأمة ، شيعاً وأحزاباً ، حتى إنهم اختلفوا في حكم تزوج الحنفية بالشافعي^(١) ، فقال بعضهم : لا يصح ، لأنها تشك^(٢) في إيمانها !! وقال آخرون : يصح ، قياساً على الذمية !! كما كان من آثار ذلك انتشار البدع ، واختفاء معالم

(١) وبعض الحنفية قال : عندما ينزل المسيح بن مريم ، عليه السلام ، فسوف يحكم بالمذهب الحنفي !! وانظر : التأسيس ، للأستاذ مصطفى بن سلامة ، فك الله قيده .
(٢) لأن الشافعية يجهزون ، أن يقول المسلم : أنا مؤمن ، إن شاء الله .

السنن ، وغمود الحركة العقلية ، ووقف النشاط الفكري ، وضياع الاستقلال العلمي ، الأمر الذي أدى إلى ضعف شخصية الأمة ، وأفقدتها الحياة المنتجة ، وقعد بها عن السير والنهوض ، ووجد الدخلاء بذلك ثغرات ، ينفذون منها إلى صميم الإسلام .

مرت السنين ، وانقضت القرون ، وفي كل حين يسعث الله لهذه الأمة من يجلد لها دينها ، ويوقظها من سباتها ، ويوجهها الوجهة الصالحة ، إلا أنها لا تكاد تستيقظ ، حتى تعود إلى ما كانت عليه ، أو أشد مما كانت .

وأخيراً انتهى الأمر بالتشريع الإسلامي ، الذي نظم الله به حياة الناس جميعاً ، وجعله سلاحاً لعاشهم ومعادهم ، إلى دركة لم يسبق لها مثيل ، ونزل إلى هوة سحيقة ، وأصبح الاشتغال به مفسدة للعقل والقلب ، ومضيعة للزمن ، لا يفيد في دين الله ، ولا ينظم من حياة الناس .

وهذا مثال ، لما كتبه بعض الفقهاء المتأخرين : حُرّف ابن عرفة الإجازة ، فقال : بيع منفعة ما أمكن نقله ، غير سفينة ولا حيوان ، لا يعقل بموضع غير ناشئ عنها ، بعصفه يتبع بعض بغيرها . فاعترض عليه أحد تلاميذه ، بأن كلمة «بعض» تنافي الاختصار ، وأنه لا ضرورة للذكرها ، فتوقف الشيخ يومين ، ثم أجاب بما لا طائل منحه .

وقف التشريع عند هذا الحد ، ووقف العلماء ، لا يستظهرون غير المتن ، ولا يعرفون غير الحواشي ، وما فيها من إيرادات ، واعتراضات ، وألغاز ، وما كتب عليها من تقارير ، حتى وثبت أوروبا على الشرق تصفعه بيدها ، وتركه برجلها ، فكان أن ثبقت على هذه الشرابات ، وتلفت ذات اليمين وذات الشمال ، فإذا هو متخلف عن ركب الحياة الزاحف وقاعد ، بينما القافلة تسير ، وإذا هو أمام عالم جديد ، كله الحياة ، والقوة ، والإنتاج ، فراعته ما رأى ، وبهره ما شاهد ، فصاح الذين تنكروا لتاريخهم ، وعقوا آباءهم ، ونسوا دينهم وتقاليدهم ، أن : هاهي ذي أوروبا ، يا معشر الشرقيين ، فاسلكوا سبيلها ، وقلدوها في خيرها وشرها ، وإيمانها وكفرها ، وحلوها ومرّها . ووقف الجامدون موقفاً سلبياً ، يكترون من الحوقلة والترجييع ، وانظروا على أنفسهم ، ولزموا بيوتهم ، فكان هذا برهاناً آخر على ، أن شريعة الإسلام لدى المغرورين لا تجاري التطور ، ولا تتمشى مع الزمن ، ثم كانت النتيجة الحتمية ، أن كان التشريع الأجنبي الدخيل ، هو الذي يهيمن على

الحياة الشرقية ، مع منافاته لدينها ، وعاداتها ، وتقاليدها ، وإن كانت الأوضاع الأوروبية ، هي التي تغزو البيوت ، والشوارع ، والمتنديات ، والمدارس ، والمعاهد ، وأخذت موجتها تقوى وتغلب على كل ناحية من النواحي ، حتى كاد الشرق ينسى دينه وتقاليده ، ويقطع الصلة بين حاضره وماضيه ، إلا أن الأرض لا تخلو من قائم لله بحسبة ، فهُبَّ دُعاة الإصلاح يهيسون بهؤلاء المخلوعين بالفريين ، أن : خلوا حلركم ، وكفوا عن دعايتكم ، فإن ما عليه الغربيون ، من فساد الأخلاق ، لا بد وأن ينتهي بهم إلى العاقبة السوءى ، وأنهم ما لم يصلحوا فطرهم بالإيمان الصحيح ، ويعدلوا طباعهم بالمثل العليا من الأخلاق ، سوف تنقلب علومهم أداة تخريب وتدمير ، وتتحول منبتهم إلى نار تلتهمهم ، وتقضي عليهم القضاء الأخير : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿١﴾ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴿٢﴾ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ ﴿٣﴾ وَتَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴿٤﴾ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ الَّذِينَ ظَنُّوا فِي الْبِلَادِ ﴿٥﴾ فَأَتَوْهَا فِيهَا الْفَسَادَ ﴿٦﴾ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴿٧﴾ إِنَّ رَبَّكَ لَبَاسِرٌ صَادٍ ﴿٨﴾ ﴾ [نجر : ١٤] . ويصيحون بهؤلاء الجامدين : دونكم التبع الصافي ، والهدى الكريم لتبع الكتاب وهدى السنة ، خلوا منها دينكم ، وبشروا بهما غيركم ، فعند ذلك تهتدي بكم هذه الدنيا الحائرة ، وتسد بكم هذه الإنسانية الملعبة : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٢١] .

وكان من فضل الله ، أن استجاب لهذه الدعوة رجال بررة ، وتلقفها قلوب مخلصه ، واعتنقها شباب ، وهبها عز ما يملك من الأموال والأنفس .

فهل إذن الله لنسوره ، أن يشرق على الأرض من جديد ، وهل أراد للإنسان أن يحيا حياة طيبة ، يسودها الإيمان ، والحب ، والإحسان ، والعدل ؟ هذا ما تشهد به الآيات : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [التسع : ٢٨] ، ﴿ سَتَرْنَاهُمُ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [صلمت : ٥٣] .

الطَّهَارَةُ^(١) الْمِيَاهُ ، وَأَقْسَامُهَا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمِيَاهِ : الْمَاءُ الْمُطْلَقُ

وحكمه ، أنه طهور ، أي ؛ أنه طاهر في نفسه ، مطهر لغيره ، ويندرج تحته من الأنواع ما يأتي :

١- ماء المطر ، والثلج ، والبرَد ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَ بِهِ ﴾ [الأنفال : ١١] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان : ٤٨] .
ولحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ إذا كَبُرَ في الصلاة ، سكت هنيهة قبل القراءة ، فسكت : يا رسول الله - بأبي أنت وأمي - أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ، ما تقول ؟ قال : «أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي ، كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقني من خطاياي ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج ، والماء ، والبرَد»^(٢) رواه الجماعة ، إلا الترمذي .

٢- ماء البحر ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : سأل رجل رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إنا نركب البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به ، عطشنا ، أفترضاً بماه البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ : «هو الطهور»^(٣) مأوّه ، الخلل

(١) وهي ؛ أما حقيقة ، كالطهارة بالماء ، أو حكمية ، كالطهارة بالتراب في التيمم .

(٢) البخاري : كتاب الأذان باب - ما يقول بعد التكبير (١ / ١٨٩) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة (١ / ٤١٩) ، رقم (١٤٧) وإبراهيم : كتاب الصلاة - باب السكنة عند الانفتاح ، رقم (٧٨١) ، (١ / ٤٩٢) ، ومسند أحمد (٢ / ٢٣١) ، والنسائي : كتاب الانفتاح - باب الدعاء بين التكبيرة والقراءة (٢ / ١٢٨) ، برقم (٨٩٥) .

(٣) لم يقل رسول الله ﷺ في جوابه : «تيمم» ؛ ليقترن بالحكم بعلته ، وهو الطهوية للتأهية في بابها ، واده حكماً لم يسأل عنه ، وهو حل الميتة ؛ إماماً للفتنة ، وإفادة لحكم آخر غير المسؤل عنه ، ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم ، وهذا من محاسن الفتوى .

مِيتَهُ^(١). وقال الترمذي : هذا الحديث حسن صحيح ، وسألت محمد بن إسماعيل ، البخاري ، عن هذا الحديث ؟ فقال : حديث صحيح .

٣- ماء زمزم : لما روي من حديث علي[ؑ] - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ دعا بسجّل^(٢) من ماء زمزم ، فشرب منه ، وتوضأ .^(٣) رواه أحمد .

٤- الماء المتغير بطول المكث ، أو بسبب مفرّ ، أو بمخالطة ما لا ينفك عنه غالباً ؛ كالطحلب ، وورق الشجر ، فإن اسم الماء المطلق يتناوله ، باتفاق العلماء .

والأصل في هذا الباب أن كل ما يصدق عليه اسم الماء مطلقاً عن التقيد ، يصح التطهر به ؛ قال تعالى : ﴿لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [البقرة : ٢٦]

القِسْمُ الثَّانِي : الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ

وهو المنفصل من أعضاء التوضي ، والمغتسل ، وحكمه ، أنه طهور كالماء المطلق ، سواء يسواه ؛ احتساراً بالأصل ، حيث كان طهوراً ، ولم يوجد دليل يخرججه عن طهوريته ، والحديث للرُّبْع بنتِ معوذٍ في وصف وضوء رسول الله ﷺ ، قالت : «ومسح رأسه ، بما بقي من وضوء في يديه . رواه أحمد ، وأبو داود ، ولفظ أبي داود ، أن رسول الله ﷺ مسح رأسه من فضل ماء ، كان بيده^(٣) . وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة ، وهو جُنُب ، فأنخَس منه ، فذهب ، فاغتسل ، ثم جاء ، فقال : «أين كنت ، يا أبا هريرة؟» فقال : كنت جنباً ، فكرهت أن أجالسك ، وأنا على غير

(١) أبو داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء بماء البحر (١ / ٦٤) رقم (٨٣) ، وسوارد الظمآن : كتاب الطهارة - باب ما جاء في الماء (١ / ٦٠) ، رقم (١١٩) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب ماء البحر ، رقم (٥٩) ، (١ / ٥٠ / ١٧٦) ، برقم (٣٣٣) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في ماء البحر ، أنه طهور (١ / ١٠٠) ، برقم (٦٩) وقال : حديث حسن صحيح ، وسند أحمد (٢ / ٣٦١) ، ٣ / ٣٧٣ ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الوضوء بماء البحر (١ / ١٣٦) ، برقم (٣٨٦) ، ٣٨٧ ، والحديث صححه الشيخ أحمد شاكر ، وحسنه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل (١٣) ، وصححه ، في : صحيح النسائي (١ / ١٤) ، وصحيح ابن ماجه (٣٨٦) .

(٢) «السجل» الدلو المملوء .

(٣) الحديث لم يروه الإمام أحمد ، وإنما رواه ابنه عبد الله ، في : الزوائد (١ / ٧٦) ، وصححه الشيخ أحمد شاكر ، وحسنه الله ، وحسنه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل ، رقم (١٣) .

طهارة . فقال : «سبحان الله ! إن المؤمن لا يتنجس»^(١) . رواه الجماعة ، ووجه دلالة الحديث ، أن المؤمن إذا كان لا يتنجس ، فلا وجه لجعل الماء فاقداً للطهورية ، بمجرد مماسه له ، إذ غاية التقاء طاهر بطاهر ، وهو لا يؤثر .

قال ابن المنذر : روي عن علي ، وابن عمر ، وأبي أمامة ، وعطاء ، والحسن ، ومكحول ، والنخعي ، أنهم قالوا ، فيمن نسي مسح رأسه ، فوجد بللاً في لحيته : يكفيه مسحه بذلك . قال : وهذا يدل على أنهم يرون المستعمل مطهراً ، وبه أقول .

وهذا المذهب إحدى الروايات عن مالك ، والشافعي ، ونسبه ابن حزم إلى سفيان الثوري ، وأبي ثور ، وجميع أهل الظاهر .

• الْقِسْمُ الثَّالثُ : الْمَاءُ الَّذِي خَالَطَهُ ظَاهِرٌ

كالصابون ، والزعفران ، والدقيق ، وغيرها من الأشياء ، التي تنفك عنها غالباً .

وحكمه ، أنه طهور ، ما دام حافظاً لإطلاقه ، فإن خرج عن إطلاقه ، بحيث صار لا يتأوله اسم الماء المطلق ، كان طاهراً في نفسه ، غير مطهر لغيره ؛ فعن أم عطية ، قالت : دخل علينا رسول الله ﷺ ، حين توقفت ابنته ، «زينب» ، فقال : «اغسلنها ثلاثاً ، أو خمسيناً ، أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بماء وسدر» ، واجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من

(١) مسلم : كتاب الطهارة - باب في وضوء النبي ﷺ (١ / ٢١١) برقم (١٩) ، مسند أحمد (٤ / ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء مرتين (١ / ٩٥) ، والترمذي : أبواب الطهارة ، باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديداً (١ / ٥٠ ، ٥١) ، رقم (٣٥) جميعها بلفظ : «ماء غير فضل يديه» . فانظر تحقيق الشيخ شاکر لهذه المسألة في : الترمذي (١ / ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣) ، هامش رقم (١) .

(٢) البخاري : كتاب الغسل - باب الجنب يخرج ، ويمشي في السوق وغيره (١ / ٧٩ ، ٨٠) ، ومسلم : كتاب الحيض - باب الدليل على ، أن المسلم لا يتنجس (١ / ٢٨٢) ، رقم (١١٥) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب في الجنب يصفح (١ / ٥٢) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب غسالة الجنب ومجالسته (١ / ١٤٥) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في مصافحة الجنب (١ / ٢٠٧ ، ٢٠٨) ، برقم (١٢١) وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب مصافحة الجنب (١ / ٧٨) ، رقم (٥٣٤) ، ومسند أحمد (٢ / ٢٣٥) .

كافور ، فإذا قَرَعْتَن ، فَأَذِنِي . فلما قَرَعَن أَذْنَاهُ ، فَأَعطَانَا حِقْوَهُ ، فقال : «أَشْعِرْنَاهَا إِيَّاهُ»^(١) . تعني : إزاره . رواه الجماعة .

ولميت لا يَنْسَل ، إلا بما يصح به التطهير للحمي ؛ وعند أحمد ، والنسائي ، وابن خزيمة من حديث أم هانئ ، أن النبي ﷺ اغتسل ، هو وميمونة ، من إزاء واحد (قَصْعَةٍ فيها أثر العجين)^(٢) . ففي الحديثين وجد الاختلاط ، إلا أنه لم يبلغ ، بحيث يسلب عنه إطلاق اسم الماء عليه .

القِسْمُ الرَّابِعُ : الماء الذي لا قَتَهُ النَجَاسَةُ

وله حالتان :

(الاولى) أن تَغَيَّرَ النجاسة طعمه ، أو لونه ، أو ريحه وهو في هذه الحالة لا يجوز التطهر به ، إجماعاً ، نقل ذلك ابن المنذر ، وابن الملقن .

(الثانية) أن يبقى الماء على إطلاقه ، بالألا يتغير أحد أوصافه الثلاثة ، وحكمه ، أنه طاهر مطهرٌ ، قل أو كثر ، دليل ذلك حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قام أعرابيٌّ ، فبال في المسجد ، فقام إليه الناس ؛ ليقعوا به ، فقال النبي ﷺ : «دعوه ، وأريقوا على بوله سمجلاً من ماء ، أو ذنوباً»^(٣) من ماء ؛ فإنما بعثم ميسرين ولم تبعثوا معسرين»^(٤) . رواه

(١) البخاري : كتاب الجمعة - باب غسل الميت ، ووضوه بالماء والسر (١ / ٩٣) ، ومسلم : كتاب الجنائز - باب في غسل الميت (٢ / ٤٦٧) ، رقم (٤٠) ، والنسائي : كتاب الجنائز - باب غسل الميت أكثر من سبعة (٤ / ٣١) ، رقم (١٨٨٩) ، والترمذي : كتاب الجنائز - باب ما جاء في غسل الميت (٣ / ٣٠٦) ، رقم (٩٩٠) وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الجنائز ، باب ما جاء في غسل الميت (١ / ٤٨٦) ، رقم (٢٤٥٨) .
(٢) والنسائي : كتاب الغسل - باب الاغتسال في قصبة فيها أثر العجين (١ / ٢٠٢) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الرجل والمرأة يشتعلان من إزاء واحد (١ / ١٣٤) ، الحديث رقم (٣٧٨) ، وصند أحمد (٦ / ٣٤٢) ، وصححه العلامة الألباني ، في : صحيح النسائي (١ / ٥٦) ، وصحيح ابن ماجه (٣٧٨) ، ومشكاة المصابيح (٤٨٥) ، وإرواء الغليل (١ / ٦٤) .

(٣) السجل أو اللغوب : وهما به ماء .

(٤) البخاري : كتاب الوضوء ، باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي ، حتى فرغ من بوله في المسجد (١ / ٦٥) ، وابن داود : كتاب الطهارة ، باب الأرض يصيبها البول (١ / ٩١) ، والنسائي : كتاب المياه - باب التزويت في الماء (١ / ١٧٥) ، والترمذي : أبواب الطهارة ، باب ما جاء في البول يصيب الأرض (١ / ٢٧٥) ، رقم (١٤٧) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الأرض يصيبها البول (١ / ١٧٦) .

الجماعة ، إلا مسلماً ، وحديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : قيل : يا رسول الله ، أنتزماً من بثر بضاعة^(١)؟ فقال ﷺ : «الماء طهور ، لا ينجسه شيء»^(٢) رواه أحمد ، والشافعي ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي وحسنه ، وقال أحمد : حديث بثر بضاعة صحيح . وصححه يحيى بن معين ، وأبو محمد بن حزم .

والى هذا ذهب ابن عباس ، وأبو هريرة ، والحسن البصري ، وابن المسيب ، وعكرمة ، وابن أبي ليلى ، والثوري ، وداود الظاهري ، والنخعي ، ومالك ، وغيرهم ، وقال الغزالي : وددت لو أن مذهب الشافعي في المياه ، كان كمذهب مالك .

وأما حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «إذا كان الماء قلتين ، لم يحمل الخبث»^(٣) . رواه الخمسة ، فهو مضطرب سنداً ومتناً ، قال ابن عبد البر في «التمهيد» : ما ذهب إليه الشافعي من حديث القلتين ، مذهب ضعيف من جهة النظر ، غير ثابت من جهة الأثر .

(١) بثر بضاعة بضم اوله ، بثر اللبنة . قال أبو داود : سمعت ثوبان بن سعيد ، قال : سألت ثيم بثر بضاعة عن عصفها ؟ قال : أكثر ما يكون فيها ماء إلى المائة . قلت : فإذا نقص ؟ قال : دون السعرة . قال أبو داود : وقدرت أن بثر بضاعة برملي ، مدحته عليها ، ثم ذرعتها ، فإذا عرضها ستة أذرع ، وسألت الذي فتح لي باب البستان ، فأخبرني إليه ، هل غير بناولها عما كانت عليه ؟ قال : لا . ورويت فيها ماء متغير اللون . وذرعتها : قته بالذراع .

(٢) الترمذي : أبواب الطهارة ، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء (١ / ٩٦) ، الحديث رقم (٦٦) ، وقال الترمذي : حديث حسن . وأبو داود : كتاب الطهارة ، باب ما جاء في بثر بضاعة (١ / ٥٤) ، الحديث (٦٦) ، ومسلم : أحمد (٣ / ٣١ ، ٨٦) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١ / ٤) ، كتاب الطهارة ، باب التطهر بماء البثر (١ / ٢٥٧) ، والدارقطني (١ / ٣٠) ، كتاب الطهارة ، باب الماء المتغير الحديث رقم (١١) ، والنسائي : كتاب المياه ، باب ذكر بثر بضاعة (١ / ١٧٥) ، الحديث (٣٢٦) ، وتلخيص الحبير (١ / ١٣) ، وقال : حديث حسن . وإذا جرد إسناده أبو أسامة ، وصححه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وأبو محمد بن حزم . وصححه العلامة الألباني ، في : صحيح النسائي (١ / ٧٠) ، وصحيح الترمذي (٦٦) ، ومشكاة المصابيح (٢٨٨) ، وصحيح الجامع (١٩٢٥ ، ٦٦٤٠) ، وإرواه للبخاري (١٤) .

(٣) أبو داود (١ / ١٧) ، والنسائي (١ / ٤٦) ، والترمذي (٦٧) ، وأحمد (١ / ٣١٤) ، والدارقطني (١ / ١٨٧) ، والحاكم ، في المستدرک ، (١ / ١٣٣) ، وصححه العلامة الألباني ، في : إرواه للبخاري (١ / ٦٠) ، وصحيح الجامع (٧٥٨) .

السُّور

السُّور : هو ما بقي في الإناء بعد الشرب ، وهو أنواع :
(١) سُورُ الْأَدَمِيِّ :

وهو طاهر من المسلم ، والكافر ، والجنب ، والحائض . وأما قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [التوبة : الآية ٢٨] . فالمراد به نجاستهم المعنوية ، من جهة اعتقادهم الباطل ، وعدم تحررهم من الأقدار والنجاسات ، لا أن أعيانهم وأبدانهم نجسة ، وقد كانوا يخالفون المسلمين ، وترد رسلهم ووفودهم على النبي ﷺ ، ويدخلون مسجده ، ولم يأمر بغسل شيء مما أصابته أبدانهم ، وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كنت أشرب ، وأنا حائض ، فأناوله النبي ﷺ ، فوضع فاه على موضع في^(١) . رواه مسلم .
(٢) سُورُ مَا يُؤْكَلُ لِحِمِّهِ :

وهو طاهر ؛ لأن لعابه متولد من لحم طاهر فأخذ حكمه . قال أبو بكر بن المنذر :
أجمع أهل العلم على ، أن سور ما أكل لحمه يجوز شربه ، والوضوء به .
(٣) سُورُ الْبَغْلِي ، وَالْحِمَارِ ، وَالسَّبَاعِ ، وَجَوَارِحِ الطَّيْرِ :

وهو طاهر ؛ لحديث جابر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ سئل : أنتوضأ بما أفضلت الحرم؟ قال : « نعم ، وبما أفضلت السباع كلها »^(٢) . أخرجه الشافعي ، والدارقطني ، والبيهقي ، وقال : له أسانيد إذا ضم بعضها إلى بعض ، كانت قوية . وعن ابن عمر -
(١) المراد ، أن النبي ﷺ كان يشرب من الكنان الذي شرب منه .

(٢) مسلم : كتاب الطهارة - باب خدمة الحائض زوجها (٣ / ٢١٠) ، والنسائي : كتاب الطهارة ، باب الانتضاع بفضل الحائض (١ / ١٤٩) ، ومسنند أحمد (٦ / ٢١٠) ، وشرح السنن للبخاري (٢ / ١٣٤) مع اختلاف في اللفظ .

(٣) مسند الشافعي ص (٨) باب ما خرج من كتاب الوضوء ، والدارقطني : كتاب الطهارة ، باب الآسار (١ / ٦٢) رقم (٢٠٠) وقال الدارقطني في روائ الحديث ابن أبي حبيبة : ابن أبي حبيبة ضعيف أيضاً ، وهو إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، والسنن الكبرى للبيهقي (١ / ٢٤٩) . وقال صاحب « تلخيص الحبير » : وفي الباب عن أبي سعيد ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وهي ضعيفة في الدارقطني ، وحديث أبي سعيد في ابن ماجه ، وحديث ابن عمر رواه مالك ، وموقفاً ، عن ابن عمر (١ / ٤١) ، وضعفه العلامة الألباني ، في : تمام المنة (٤٧) .

رضي الله عنهما - قال : خرج رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ليلاً ، فعمروا على رجل جالس عند مقبرة^(١) له ، فقال عمر - رضي الله عنه - : أوكنت السباع عليك الليلة في مقراتك ؟ فقال له النبي ﷺ : «يا صاحب المقبرة ، لا تخيره ، هذا متكلف ؛ لها ما حملت في بطونها ، ولنا ما بقي شراب وظهوره^(٢)» . رواه الدارقطني ، وعن يحيى بن سعيد ، أن عمر خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص ، حتى وردوا حوضاً ، فقال عمرو : يا صاحب الحوض ، هل ترد حوضك السباع ؟ فقال عمر : لا تخبرنا ، فإننا نردُ على السباع ، وترد علينا^(٣) . رواه مالك في «الموطأ» .

(٤) سُورُ الْهَرَّةِ :

وهو ظاهر ؛ لحديث كبشة بنت كعب ، وكانت تحت أبي قتادة ، أن أبا قتادة دخل عليها فكبكت له وضوءاً ، فجاءته هرة تشرب منه ، فأصغى^(٤) لها الإناء ، حتى شربت منه ، قالت كبشة : فرأيت أنظر ، فقال : أتمججين يابنة أخي ؟ فقلت : نعم . فقال : إن رسول الله ﷺ قال : «إنها ليست بنَجَسٍ ، إنما هي من الطوافين عليكم والطوافات»^(٥) . رواه الخمسة ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وصححه البخاري وغيره .

(٥) سُورُ الْكَلْبِ ، وَالْحَنْزِيرِ :

وهو نجس ، يجب اجتنابه ؛ أما سور الكلب ، فلما رواه البخاري ، ومسلم ، عن

(١) «المقبرة» : الحوض الذي يجتمع فيه الماء .

(٢) الدارقطني : كتاب الطهارة ، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة (١ / ٢٦) ، رقم (٣٠) ، والحديث ضعيف ، ضعفه ابن حجر ، في التلخيص والشوكاني ، وضعفه الشيخ الألباني ، في : «مجمعة الملة» (٤٨) .

(٣) سوماً مالك : كتاب الطهارة - باب الظهور للوضوء ، الحديث رقم (١٤) ، (١ / ٢٣ ، ٢٤) ، وأخرجه البيهقي ، في : السنن الكبرى (١ / ٢٥٠) ، والذوقطني ، في : «مستته» ، (١ / ٢٢) ، وضعفه الألباني ، في : «مجمعة الملة» (٤٨) ، والحديث عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، أن عمر ، وليس يحيى بن سعيد ، أن عمر ، فتنه .

(٤) «أصغى» أي : أمال .

(٥) أبو داود : كتاب الطهارة - باب سور الهرة (١ / ١٨) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب سور الهرة (١ / ٥٥) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في سور الهرة ، الحديث رقم (٩٢) ، (١ / ١٥٣) ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الوضوء بسور الهرة ، والرخصة في ذلك (١ / ١٣١) ، مستدرك أحمد (٥ / ٢٩٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩) ، وصححه الملاحة الألباني ، في : صحيح النسائي (١ / ١٦ ، ٧٣) ، وصححه ابن ماجه (٣٦٧) ، وإرواء الغليل (١٧٣) ، وصححه الجامع (٢٣٤٧) .

أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم، فليغسله سبعاً»^(١). ولاحمد، ومسلم «طهورُ إناء أحدكم، إذا ولغ فيه الكلب، أن يغسله سبع مرات، أولاهن بالتراب»^(٢). وأما سؤر الخنزير؛ فليخسه، وقذارته .

النَّجَاسَةُ

النجاسة ؛ هي القلابة ، التي يجب على المسلم أن يستزهر عنها ، ويغسل ما أصابه منها ؛ قال الله تعالى : ﴿وَيَا بَنِي إِسْرَءِيلَ فَطْهَرُوا لِلدِّينِ ۖ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة : ٢٢٢] ، وقال رسول الله ﷺ : «الطَّهْرُ شَرْطُ الْإِيمَانِ»^(٣) . ولها مباحث ، نذكرها فيما يلي :

أَنْوَاعُ النَّجَاسَاتِ^(٤)

(١) الْمَيْتَةُ :

وهي ما مات حتف أنفه ، أي ؛ من غير تذكية^(٥) ، ويلحق بها ما قطع من الحي ؛ لحديث أبي واقد الليثي قال : قال رسول الله ﷺ : «ما قُطِع من البهيمة ، وهي حيّة ، فهو ميتة»^(٦) . رواه أبو داود ، والترمذي وحسنه ، قال : والعمل على هذا عند أهل العلم .

(١) البخاري : كتاب الوضوء (١ / ٥٤) باب لئلا الذي يغسل به شعر الإنسان ، ومسلم : كتاب الطهارة - باب حكم ولوغ الكلب (٣ / ١٨٢) ، والنسائي : كتاب الطهارة ، باب سؤر الكلب (١ / ٥٢) (مع اختلاف اللفظ) ، ومسنّد أحمد (٢ / ٤٦٠) ، وسنن البيهقي : كتاب الطهارة - باب غسل الإثاء من ولوغ الكلب سبع مرات (١ / ٢٤٠) ، وانظر ص (٢٥٦) أيضاً .

(٢) مسلم : كتاب الطهارة ، باب حكم ولوغ الكلب (١ / ٢٣٤) ، رقم (٩١) ، وأبو داود : كتاب الطهارة ، باب الوضوء بسؤر الكلب (١ / ١٧) ، ومسنّد أحمد (٢ / ٤٢٧) ، والبيهقي (١ / ٢٤٠) .

(٣) مسلم : كتاب الطهارة ، باب لغسل الوضوء (١ / ٧٠٣) ، رقم (١) ، والترمذي : كتاب الدعوات ، باب (٨٦) حديث رقم (٣٥١٧) بلفظ : «الوضوء شرط الإيمان» (٥ / ٥٣٥) ، وقال : حديث صحيح ، والدارمي : كتاب الصلاة والطهارة ، باب ما جاء في الطهور (١ / ١٣٢) ، رقم (٦٥٩) ، ومسنّد أحمد (٤ / ٢٥٠) ، (٥ / ٣٤٢) .

(٤) النجاسة ؛ إما أن تكون حية ، مثل البرد والدم ، وإما أن تكون حكيمة ، كالجنابة .

(٥) أي ؛ من غير ذبح شرعي ، ذكي الشاة ؛ أي ؛ ذبحها .

(٦) أبو داود : كتاب الصيد ، باب في صيد قطع منه قطعة (٣ / ٢٧٧) ، رقم (٢٨٥٨) ، والترمذي : كتاب الألعسة ، باب ما قطع من الحي ، فهو ميت (٤ / ٧٤) ، رقم (١٤٨٠) وقال : حسن غريب ، وابن ماجه : كتاب الصيد ، باب ما قطع من البهيمة (٢ / ١٠٧٣) ، رقم (٣٢١٦) ، ومسنّد أحمد (٥ / ٢١٨) ، والسنن الكبرى للبيهقي : كتاب الطهارة (١ / ٢٣) ، وكتاب الصيد والذبايح (٩ / ٢٤٥) بلفظ : «قطع» ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح أبي داود (٢٨٥٨) ، وصحيح ابن ماجه (٣٢١٦) ، وغاية المرام (٤١) .

ويستثنى من ذلك :

أ - ميتة السمك ، والجراد ، فإنها طاهرة ؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : «أحلُّ لنا ميتتان ، ودمان ؛ أما الميتتان ، فالخوت^(١) ، والجراد ، وأما الدمان ، فالكبد ، والطحال»^(٢) . رواه أحمد ، والشافعي ، وابن ماجه ، والبيهقي ، والدارقطني ، والحديث ضعيف ، لكن الإمام أحمد صحح وقفه ، كما قاله أبو زرعة ، وأبو حاتم ، ومثل هذا له حكم الرفع ؛ لأن قول الصحابي : أحل لنا كذا ، وحرّم علينا كذا . مثل قوله : أمرنا . و : نهينا . وقد تقدم قول الرسول ﷺ في البحر : «هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته»^(٣) .

ب - ميتة ما لا دم له سائل ؛ كالنمل ، والنحل ، ونحوها ، فإنها طاهرة ، إذا وقعت في شيء وماتت فيه ، لا تنجسه .

قال ابن المنذر : لا أعلم خلافاً في طهارة ما ذكر ، إلا ما روي عن الشافعي ، والمشهور من مذهبه ، أنه نجس ، ويعفى عنه إذا وقع في الماء ، ما لم يغيره .

ج - عظم الميتة ، وقرنها ، وظفرها ، وشعرها ، وريشها ، وجلدها^(٤) ، وكل ما هو من جنس ذلك طاهر ؛ لأن الأصل في هذه كلها الطهارة ، ولا دليل على النجاسة .

قال الزهري في عظام الموتى ، نحو الفيل ، وغيره : أدركت ناساً من سلف العلماء ، يمشطون بها ، ويذّنون فيها ، لا يرون به بأساً . رواه البخاري ، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : تصدّق على مولاة ليمونة بشاة ، فماتت ، فمر بها رسول الله ﷺ ، فقال : «وهلا أخذتم إهابها ، فلبغتموه ، فانتفعتم به ؟» . فقالوا : إنها ميتة . فقال : «إنما

(١) «الخوت» السمك .

(٢) وابن ماجه : كتاب الأطعمة ، باب الكبد والطحال (٢ / ١١٠٢) ، حديث رقم (٣٢١٤) ، وسند أحمد (٢ / ٩٧) ، وقال صاحب «الفتح» : أخرجه أحمد ، والدارقطني مرفوعاً ، وقال : إن المرفوع أصح ، ورجع البيهقي أيضاً للمرفوع ، إلا أن له حكم الرفع . «الفتح» (٩ / ٦٢١) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٩ / ٢٥٧) ورفعه ، والدارقطني (٤ / ٢٧٠) ، رقم (٢٥) كتاب الصيد ، باب الصيد واللباق ، وضححه الشيخ الآباني ، في : صحيح ابن ماجه (٣٢١٨) ، ومشكاة المصابيح (٤١٤٢) ، والصحيحة (١١١٨) .

(٣) تقدم تخريجه ، في (ص ١٩) .

(٤) جلد الميتة بعد الدبغ ، يكون طاهرًا ؛ لحديث ابن عباس ، رضي الله عنهما ، عند مسلم ، وغيره : «إذا دبغ الإهاب ، فقد طهر» . وأما قبل الدبغ ، فلا يكون طاهرًا ؛ لحديث ابن عباس .

حرم أكلها»^(١) . رواه الجماعة ، إلا أن ابن ماجه قال فيه : عن ميمونة . وليس في البخارى ، ولا النسائي ذكر الدباغ ، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قرأ هذه الآية : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَّةً ۚ ﴾ [الانعام : ١٤٥] . إلى آخر الآية ، وقال : إنما حرم ما يؤكل منها ، وهو اللحم ، فأما الجلد ، والقدر^(٢) ، والسن والعظم ، والشعر ، والصوف ، فهو حلال^(٣) . رواه ابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، وكذلك أنفحة الميتة ، ولبنها طاهر؛ لأن الصحابة لما فتحوا بلاد العراق ، أكلوا من جبن المجوس ، وهو يعمل بالأنفحة ، مع أن ذبائحهم تعتبر كالميتة ، وقد ثبت عن سلمان الفارسي - رضي الله عنه - أنه سئل عن شيء من الجبن ، والسمن ، والفراء ؟ فقال : الحلال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه ، فهو مما عفا عنه . ومن المعلوم ، أن السؤال كان عن جبن المجوس ، حينما كان سلمان نائب عمر ابن الخطاب على المدائن .

(٢) الدَّم :

سواء كان دماً مسفوحاً - أي ، مصبوحاً - كالدم الذي يجري من الملبوح ، أم دم حيض ، إلا أنه يُعْفَى عن السير منه ، فعن ابن جريج ، في قوله تعالى : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ [الانعام : ١٤٥] . قال : المسفوح الذي يهراق ، ولا بأس بما كان في العروق منها . أخرجه ابن المنذر ، وعن أبي مجلز ، في الدم يكون في ملبغ الشاة ، أو الدم يكون في أعلى القندر ؟ قال : لا بأس ، إنما نهى عن الدم المسفوح . أخرجه عبد بن حميد ، وأبو

(١) البخاري : (٤ / ١٠) ، ومسلم : كتاب الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (١ / ٢٧٦) رقم (١٠٠) ، وأبو داود : كتاب اللباس ، باب في ألْب الميتة (٤ / ٣٦٥ ، ٣٦٦) ، رقم (٤١٢٠) ، والنسائي : كتاب الفروع والعتيرة - باب جلود الميتة (٧ / ١٧٢) ، رقم (٤٢٣٥) ، والترمذي : كتاب اللباس ، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت (٤ / ٢٢٠) ، رقم (١٧٢٧) ، وابن ماجه : كتاب اللباس ، باب لبس جلود الميتة إذا دبغت (٢ / ١١٩٣) ، رقم (٣٦١٠) .

(٢) «القدر» بكسر القاف : إثم من جلد . ا. هـ . قاموس .

(٣) الدارقطني (١ / ٤٦ ، ٤٧) كتاب الطهارة ، باب الدباغ ، الحديث رقم (١٨) وفي سننه أبو بكر الهللي ، واسمه سلمى بن عبد الله بن سلمى البصري ، قال الدارقطني : أبو بكر الهللي ضعيف ، وفي سنن الدارقطني ، أن القول للقتل من كلام شبابة ، وليس كلام ابن عباس ، كما أورده المصنف ، وإنما كلام ابن عباس ، قال : الطاعم الأكل ، فأما السن ، والقرن ، والمنظم ، والصوف ، والشعر ، والوبر ، والصب ، فلا بأس به ، لأنه يفضل . السن (١ / ٤٧) .

الشيخ ، وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كنا نأكل اللحم ، والدم خطوط على القدر . وقال الحسن : ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم . ذكره البخاري ، وقد صرح أن عمر - رضي الله عنه - صلى ، وجرحه يثعب دماً^(١) ، قاله الحافظ في «الفتح» ، وكان أبو هريرة - رضي الله عنه - لا يرى بأساً بالقطرة ، والقطرتين في الصلاة^(٢) ، وأما دم البراغيث ، وما يترشح من الدماء ، فإنه يعفى عنه ؛ لهذه الآثار ، وسئل أبو مجلز ، عن القيح ، يصيب البدن والثوب ؟ فقال : ليس بشيء ، وإنما ذكر الله الدم ، ولم يذكر القيح . وقال ابن تيمية : ويجب غسل الثوب من المدة ، والقيح ، والصديد . قال : ولم يقم دليل على نجاسته . والأولى ، أن يتقيه الإنسان بقدر الإمكان .

(٣) لحم الخنزير :

قال الله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَّةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ [الأنعام : ١٤٥] . أي ؛ فإن ذلك كله خبيث ، تعافه الطباع السليمة ، فالضمير راجع إلى الأنواع الثلاثة ، ويجوز الحرر بشعر الخنزير ، في أظهر قولي العلماء .

(٤ ، ٥ ، ٦) قِيءُ الْآدَمِيِّ ، وَوَلُّهُ ، وَرَجِيْعُهُ :

ونجاسة هذه الأشياء متفق عليها ، إلا أنه يعفى عن يسير القيء ، ويخفف في بول الصبي ، الذي لم يأكل الطعام ، فيكتفى في تطهيره بالرش ؛ لحديث أم قيس - رضي الله عنها - أنها أتت النبي ﷺ بابن لها ، لم يبلغ أن يأكل الطعام ، وأن ابنها ذاك بال في حجر النبي ﷺ ، فدها رسول الله ﷺ بماء ، فنضح^(١) على ثوبه ، ولم يغسله غسلًا^(٢) .

(١) «يثعب» أي ؛ يجري ، وانتظر : صحيح البخاري - كتاب الوضوء - باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين (١ / ٣٣٦) ، ودم آدمي ، وغيره طهارة ؛ لأنه الأصل .

(٢) هذا غير ثابت من أبي هريرة ، وانتظر : تمام المنة (٥٠) .

(٣) «الرجس» النجس .

• لم يذكر المصنف دليل لنجاسة قيء آدمي ، وقد خالف ابن حزم ، وقال بطهارة قيء آدمي ، وانتظر : تمام المنة (٥٣) .

متفق عليه ، وعن عليٍّ - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «بول الغلام ينضح عليه ، وبول الجارية يغسل»^(١) . قال قتادة : وهذا ما لم يطعما ، فإن طعما ، غسل بولهما . رواه أحمد - وهذا لفظه - وأصحاب السنن ، إلا النسائي ، قال الحافظ في «الفتح» : وإسناده صحيح ، ثم إن النضح إنما يجزئ ، ما دام الصبي يقتصر على الرضاع ، أما إذا أكل الطعام على جهة التغلية ، فإنه يجب الغسل ، بلا خلاف ، ولعل سبب الرخصة في الاكتفاء بنضجه ولوع الناس بحمله ، المقضي إلى كثرة بوله عليهم ، ومشقة غسل ثيابهم ، فخفف فيه ذلك .

(٧) الوَدْيُ :

وهو ماء أبيض ثخين بعد البول ، وهو نجس ، من غير خلاف ، قالت عائشة : وأما الودي ، فإنه يكون بعد البول ، فيغسل ذكره وأنتيه ، ويتوضأ ، ولا يغتسل . رواه ابن المنذر ، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - الْمَنِيُّ ، وَالْوَدْيُ ، وَالْمَذْيُ ، أما المنى ، ففيه الغسل ، وأما المذي والودي ، ففيهما إسباغ الطهور . رواه الأثرم ، والبيهقي ، ولفظه : وأما الودي والمذي ، فقال : «اغسل ذكرك . أو : مذاكيرك ، وتوضأ وضوءك في الصلاة» .

(٨) الْمَذْيُ :

وهو ماء أبيض لزج ، يخرج عند التفكير في الجماع ، أو عند الملاعبة ، وقد لا يشعر الإنسان بخروجه ، ويكون من الرجل والمرأة ، إلا أنه من المرأة أكثر ، وهو نجس ، بائنا العلماء ، إلا أنه إذا أصاب البدن ، وجب غسله ، وإذا أصاب الثوب ، اكتفي فيه بالرش بالماء ؛ لأن هذه نجاسة يشق الاحتراز عنها ؛ لكثرة ما يصيب ثياب الشاب العزب ، فهي أولى

(١) والنضح : أن يتمر ، ويكثر بماء مكثرة ، لا تبلغ جريان الماء ، وتردده تقاطره ، وهو المراد بالرش في الروايات الأخرى .

(٢) البخاري : كتاب الوضوء ، باب بول الصبيان (١ / ٦٥) ، ومسلم : كتاب الطهارة ، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله (١ / ٢٣٧) ، رقم (١٠٢) .

(٣) أبو داود : كتاب الطهارة ، باب بول الصبي يصيب الثوب (١ / ٢٦٢ ، ٢٦٣) ، والترمذي : أبواب الصلاة ، باب ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع (٢ / ٥٠٩ ، ٥١٠) ، برقم (٦١٠) ، وابن ماجه (١ / ١٧٥) ، برقم (٥٢٧) كتاب الطهارة ، باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم ، ومسنند أحمد (١ / ٧٦) ، وصححه الألباني ، في : إرواه الخليل (١ / ١٨٨ ، ١٩٠) .

بالتخفيف من بول الغلام . وعن عليّ - رضي الله عنه - قال : «كنت رجلاً مذاءً ، فامرت رجلاً أن يسأل النبي ﷺ ؛ لمكان ابنته ، فسأل ، فقال : «توضأ ، واغسل ذكرك»^(١) . رواه البخاري وغيره ، وعن سهل بن حنيف - رضي الله عنه - قال : كنت ألقى من المذي شدة وعناء ، وكنت أكثر منه الاغتسال ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : «إنما يجزئك من ذلك الوضوء» . فقلت : يا رسول الله ، كيف بما يصيب ثوبي منه ؟ قال : «يكفيك أن تأخذ كفاً من ماء ، فتضع به ثوبك ، حيث إنه قد أصاب منه»^(٢) . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح . وفي الحديث محمد بن إسحاق ، وهو ضعيف إذا عمن ؛ لكونه مدلساً ، لكنه هنا صرح بالحديث ، ورواه الأثرم - رضي الله عنه - بلفظ : كنت ألقى من المذي عناء ، فأتيت النبي ﷺ ، فذكرت له ذلك ، فقال : «يجزئك أن تأخذ حفنة من ماء ، فترش عليه» .

(٩) المني :

ذهب بعض العلماء إلى القول بنجاسته ، والظاهر ، أنه طاهر ، ولكن يستحب غسله إذا كان رطباً ، وفكره إن كان يابساً ؛ قالت عائشة - رضي الله عنها : كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً ، وأغسله إذا كان رطباً^(٣) . رواه الدارقطني ، وأبو عروثة ، واليزار ، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب؟ فقال : «إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق ، وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقة ، أو

(١) البخاري : كتاب الغسل ، باب غسل المذي والوضوء منه (١ / ٧٦) ، ومسلم : كتاب الطهارة - باب المذي (٣ / ٢١٢) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب في المذي (٢٠٦ - ٢٠٩) ، والترمذي : كتاب الطهارة - باب ما جاء في المذي يصيب الثوب (١ / ١٩٦) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الوضوء من المذي (٥٠٤) .

(٢) وأبو داود : كتاب الطهارة ، باب في المني (١ / ١٤٤) ، برقم (٢١٠) ، وانظر تعليق الشيخ شاکر رقم (٢) ، ص (١٩٨) ، الترمذي : أبواب الطهارة ، بسبب ما جاء في المذي يصيب الثوب (١ / ١٩٧ ، ١٩٨) ، برقم (١١٥) ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب الوضوء من المذي (١ / ١٦٩) ، برقم (٥٠٦) ، والحديث حسن .

(٣) مسند أبي عروثة (٣ / ٢٠٤) ، والدارقطني (١ / ٢٥) كتاب الطهارة - باب ما ورد في طهارة المني ، وحكمه رطباً ويابساً ، رقم (٣) ، وشرح معاني الآثار (١ / ٤٥) باب حكم للمني ، هل طاهر أم نجس ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل (١ / ١٩٦) .

بإذخرة^(١) . رواه الدارقطني ، والبيهقي ، والطحاوي ، والحديث قد اختلف في رفعه ، ووقفه .

(١٠) بَوْلٌ، وروثٌ ما لا يُوَكَّلُ لحمه :

وهما نجسان ؛ لحديث ابن مسعود - رضي الله عنه - قال : أتى النبي ﷺ الغائط ، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرتين ، والتمست الثالث ، فلم أجده ، فأخذت روثه فأتيته بها ، فأخذ الحجرتين ، وألقى الروث ، وقال : «هذا رجس» . رواه البخاري ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، وزاد في رواية : «إنها ركس»^(٢) ، إنها روثه حمار . ويعنى عن اليسير منه ؛ لمشقة الاحتراز عنه ، قال الوليد بن مسلم : قلت للأوزاعي : فأبوالدواب ، مما لا يؤكل لحمه ، كالبغل ، والحمار ، والفرس ؟ فقال : قد كانوا يستلون بذلك في مغازيهم ، فلا يغسلونه من جسد ، أو ثوب . وأما بول وروث ما يؤكل لحمه ، فقد ذهب إلى القول بطهارته مالك ، وأحمد ، وجماعة من الشافعية . قال ابن تيمية : لم يذهب أحد من الصحابة إلى القول بنجاسته ، بل القول بنجاسته قول محدث ، لا سلف له من الصحابة . انتهى .

قال أنس - رضي الله عنه : قدم أناس من عكل أو عرينة^(٣) ، فاجتروا المدينة ، فأمرهم النبي ﷺ بلباقح ، وأن يشرىوا من أبوالها والبانها^(٤) . رواه أحمد ، والشيخان ، دل

(١) الدارقطني : كتاب الطهارة ، باب ما ورد في طهارة النبي ، وحكمه وطباً ولباقح (١ / ١٢٤) ، الحديث رقم (١) ، وفي «الزوائد» : رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه محمد بن عبيد الله الحرزي ، وهو مجمع على ضعفه . وعن ابن عباس ، قال : لقد كنا نسله بالإذخر والصفوة . يعني ، النبي . رواه الطبراني في «الكبير» ، ورجاله ثقات ، مجمع الزوائد (١ / ٢٧٩ ، ٢٨٠) ، ورواه البيهقي ، في «المعرفة» ، وقال : كلاهما عن عطاء ، عن ابن عباس ، موقوفاً ، وقال : هذا هو الصحيح ، موقوف . ونحوه مرفوعاً عن عائشة : كان رسول الله ﷺ يسلت النبي من ثوبه يبرق الإذخر ، ثم يصلي فيه . . . وصححه الألباني ، في : إرواه الغليل (١ / ١٩٧) .

(٢) البخاري : كتاب الوضوء ، باب الاستنجاء بالحجارة (١ / ٥٠ ، ٥١) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب الاستنجاء بالحجارة ، والنهي عن الروث والرمة (١ / ١١٤) ، وصححه ابن خزيمة : أبواب آداب الحاجة ، باب إعداد الأحجار ، والاستنجاء عند إتيان الغائط (١ / ٣٩) ، الحديث رقم (٧٠) .

(٣) «عكل وعرينة» بالتصغير : قبيلتان . «اجتروا» : أصابهم الجوى . وهو مرض داء البطن إذا تطاول . «لباقح» : جمع لقحة ، يكسر فسكون ، وهي الناقة : ذئب اللين .

هذا الحديث على طهارة بول الإبل ، وغيرها من مأكول اللحم يقاس عليه ، قال ابن المنذر : ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام ، لم يصب ؛ إذ الخصائص لا تثبت إلا بدليل . قال : وفي ترك أهل العلم بيع أبعاد الغنم في أسواقهم ، واستعمال أبوال الإبل في أدويتهم ، قديماً وحديثاً ، من غير تكثير ، دليل على طهارتها . وقال الشوكاني : الظاهر طهارة الأبوال والأزبال ، من كل حيوان يؤكل لحمة ؛ تمسكاً بالأصل ، واستصحاباً للبراءة الأصلية ، والتجاسة حكم شرعي ناقل عن الحكم ، الذي يقتضيه الأصل والبراءة ، فلا يقبل قول مدعيها ، إلا بدليل يصلح للنقل عنهما ، ولم نجد للقائلين بالتجاسة دليلاً لذلك .

(١١) الجَلَالَةُ:

ورد النهي عن ركوب الجلالة ، وأكل لحمها ، وشرب لبنها ؛ فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : نهى رسول الله ﷺ عن شرب لبن الجلالة^(١) . رواه الخمسة ، إلا ابن ماجه ، وصححه الترمذي ، وفي رواية : نهى عن ركوب الجلالة . رواه أبو داود ، وعن عمرو بن شبيب ، عن أبيه ، عن جده - رضي الله عنهم - قال : نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية ، وعن الجلالة ؛ عن ركوبها وأكل لحومها^(٢) . رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، والجلالة : هي التي تأكل العلرة ؛ من الإبل ، والبقر ، والغنم ، والدجاج ، والأور ، وغيرها ، حتى يتغير ريحها ، فإن حبست بعيدة عن العلرة رمزاً ، علقت طاهرًا ، فطاب لحمها ، وذهب اسم الجلالة عنها ، حلت ؛ لأن علة النهي والتفسير قد زالت .

(١) البخاري : كتاب الوضوء ، باب أبوال الإبل ، والدواب ، والغنم ، ومرايضها (١/ ٦٧) ، ومسلم : كتاب القسامة ، باب حكم المحاربين وتلزمدين (٣/ ١٢٩٦) ، برقم (١١) ، ومسنده أحمد (٣/ ١٦١) .

(٢) أبو داود : كتاب الجهاد ، باب في ركوب الجلالة (٣/ ٥٤) ، برقم (٢٥٥٧) ، ومسنده أحمد (١/ ٢٢٦) ، والنسائي : كتاب الفحاحيا ، باب النهي عن لبن الجلالة (٧/ ٢٣٩ ، ٢٤٠) ، برقم (٤٤٤٨) ، والترمذي : كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها (٤/ ٢٧٠) ، برقم (١٨٢٥) وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الذبائح ، باب النهي عن لحوم الجلالة (٢/ ١٠٦٤) ، برقم (٣١١٨) ، وصححه الألباني ، في صحيح النسائي (٣/ ٩٢٧) ، والمصححة (٢٣٩١) .

(٣) والنسائي : كتاب الصيد والذبائح ، باب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية (٧/ ٢٠٣) ، رقم (٤٣٣٧) ، مسند أحمد (٢/ ٢١) ، وسنن سعيد بن منصور (٢/ ٢٩٢) ، رقم (٢٨١٦) ، والدارقطني (٣/ ٢٥٨) كتاب النكاح ، باب المهر ، وانظر (٤/ ٢٩٠) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح النسائي (٣/ ٩٠٦) ، ورواه الخليل (٢٤٨٥) .

(١٢) الْحَمَرُ :

وهي نجسة ، عند جمهور العلماء ؛ لقول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ [المائدة : ٩٠] . وذهبت طائفة إلى القول بطهارتها ، وحملوا الرجس في الآية على الرجس المعنوي ؛ لأن لفظ «رجس» خبر عن الخمر ، وما عطف عليها وهو لا يوصف بالنجاسة الحسية قطعاً ، قال تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج : ٣٠] . فالأوثان رجس معنوي ، لا تنجس من مسها ؛ ولتفسيره في الآية ، بأنه من عمل الشيطان ، يوقع العداوة والبغضاء ، ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وفي «سبل السلام» : والحق ، أن الأصل في الأعيان الطهارة ، وأن التحريم لا يلزم النجاسة ، فإن الحشيشة محرمة ، وهي طاهرة ، وإما النجاسة ، فيلزمها التحريم ، فكل نجس محرّم ، ولا عكس ، وذلك لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملاستها ، على كل حال ، فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها ، بخلاف الحكم بالتحريم ، فإنه يحرم ليس الحرير والذهب ، وهما طاهران ، ضرورة وإجماعاً . إذا عرفت هذا ، فتحريم الخمر والحمر الذي دلت عليه النصوص ، لا يلزم منه نجاستهما ، بل لا بد من دليل آخر عليه ، وإلا بقيت على الأصول المتفق عليها من الطهارة ، فمن ادعى خلافه ، فالدليل عليه .

(١٣) الْكَلْبُ :

وهو نجس ، ويجب غسل ما ولغ فيه سبع مرات ، أولاها بالتراب ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «طهور إناؤه أحذكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاها بالتراب»^(١)،^(٢) . رواه مسلم ، وأحمد ، وأبو داود ، والبيهقي ، ولو ولغ في إناؤه ، فيه طعام جامد ، ألقي ما أصابه وما حوله ، وانتفع بالباقي على طهارته السابقة ، أما شعر الكلب ، فالأظهر ، أنه طاهر ، ولم تثبت نجاسته .

تَطْهِيرُ الْبَدَنِ ، وَالتَّوْبُ

الثوب والبدن إذا أصابتهما نجاسة ، يجب غسلهما بالماء ، حتى تزول عنهما إن كانت

(١) «الرجس» معناه : النجس . (٢) معنى الفضل بالتراب ، أن يخلط في الماء ، حتى يتكثر .

(٣) تقدم تخريجه ، في (ص ٢٥) .

مرثية ، كالدّم ، فإن بقي بعد الغسل أثر يشق زواله ، فهو معفو عنه ، فإن لم تكن مرثية ، كالبول ، فإنه يكتفى بغسله ، ولو مرة واحدة ؛ فعن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - قالت : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ، فقالت : إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيض ، كيف تصنع به ؟ فقال : «تحتّه» ، ثم تقررصه بالماء ، ثم تنضجه^(١) ، ثم تصلي فيه^(٢) . متفق عليه .

وإذا أصابت النجاسة ذيل ثوب المرأة ، تطهره الأرض ؛ لما روي أن امرأة قالت لام سلمة رضي الله عنها : إني أطيل ذيلي ، وأمشي في المكان القذر ؟ فقالت لها : قال رسول الله ﷺ : «يطهره ما بعده»^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود .

تَطْهِيرُ الْأَرْضِ

تطهر الأرض إذا أصابتها نجاسة ، بصب الماء عليها ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قام أعرابي ، فبال في المسجد ، فقام إليه الناس ؛ ليقعوا به ، فقال النبي ﷺ : «دعوه ، وأريقوا على بوله سجلاً من ماء ، أو : ذنوباً من ماء ، فإنما بعثتم ميسرين ، ولم تبعثوا معسرين»^(٤) . رواه الجماعة ، إلا مسلماً . وتطهر أيضاً بالجفاف ، هي وما يتصل بها .

(١) الحث والقرص : ذلك بالطرف الأصابع . النضج : الغسل بالماء .

(٢) البخاري : كتاب الوضوء ، باب غسل الدم (١ / ٦٦) ، ومسلم : كتاب الطهارة ، باب نجاسة الدم وكيفية غسله (١ / ٢٤٠) ، رقم (١١٠) ، ومسنّد أحمد (٦ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣) .

(٣) أبو داود : كتاب الطهارة ، باب في الأذى يصيب الذيل (١ / ٩١) ، والترمذي : أبواب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء من الموطأ (١ / ٢٦٦) ، رقم (١٤٣) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب الأرض يطهر بعضها بعضاً (١ / ١٧٧) ، والدارمي : كتاب الصلاة والطهارة ، باب الأرض يطهر بعضها بعضاً (١ / ١٥٥) ، ومسنّد أحمد (٦ / ٢٩٠) ، وصححه الألباني ، في : صحيح أبي داود (٤٠٧) ، وصحيح الترمذي ، وابن ماجه (١٢٤) ، (٤٣٠) .

(٤) تقدم تخريجه ، في (ص ٢١) .

اتصال قرار ، كالشجر ، والبناء ، قال أبو قلابة : جفاف الأرض طهورها . وقالت عائشة - رضي الله عنها : زكاة الأرض ييسها^(١) . رواه ابن أبي شيبة .
هذا إذا كانت النجاسة مائعة ، أما إذا كان لها جرمٌ ، لا تطهر إلا بزوال عينها ، أو بتحولها .

تَطْهِيرُ السَّمَنِ وَنَحْوِهِ

عن ابن عباس ، عن ميمونة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ سئل عن فارة، سقطت في سمن ؟ فقال : «القوقها ، وما حولها فاطرحوه ، وكلوا صمكم»^(٢) . رواه البخاري ، قال الحافظ : نقل ابن عبد البر الاتفاق على ، أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة ، طرحت وما حولها منه ، إذا تحقق أن شيئاً من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك منه وأما للمائع ، فاختلِفوا فيه ، فذهب الجمهور إلى ، أنه ينجس كله بملاقاته النجاسة ، وخالف فريق منهم الزهري ، والأوزاعي^(٣) .

تَطْهِيرُ جِلْدِ الْمَيْتَةِ

يطهر جلد الميتة ظاهراً وباطناً بالدباغ ؛ لحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «إذا دُبِغَ الإهاب ، فقد طهر»^(٤) . رواه الشيخان .

تَطْهِيرُ الْمَرْأَةِ ، وَنَحْوِهَا

تطهير المرأة ، والسكين ، والسيوف ، والظفر ، والعظم ، والزجاج ، والأكنية وكل

(١) جاء في «تلخيص الحبير» حديث : «زكاة الأرض ييسها» احتج به الحنفية ، ولا أصل له في المرفوع ، نعم ، ذكره ابن أبي شيبة موقوفاً ، عن أبي جعفر بن علي الباقر ، ورواه عبد الرزاق ، عن أبي قلابة من قوله ، بالنظر : جفون الأرض طهورها . تلخيص الحبير (١ / ٢٦) ، حديث رقم (٣١) .

(٢) البخاري : كتاب الوضوء ، باب ما يقع من النجاسات في السمن ولله (١ / ٦٨) .

(٣) ملهوبها ، أن حكم المائع مثل حكم الماء ، في أنه لا ينجس إلا إذا تغير بالنجاسة ، فإن لم يتغير ، فهو طاهر ، وهو ملهوب ابن عباس ، وابن مسعود ، والبخاري ، وهو الصحيح .

(٤) مسلم : كتاب الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (١ / ٢٧٧) ، والحديث برقم (١٠٥) ، وفتح الباري

(٩ / ٦٥٨) ، وسنن أبي داود : كتاب اللباس ، باب في أميب الميتة (٤ / ٣٦٧ ، ٣٦٨) ، والحديث رقم

(٤١٢٣) ، والسنن الكبرى للبيهقي : كتاب الطهارة ، باب اشتراط الدباغ في طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه ، وإن

ذكي (١ / ٢٠) و شرح السنة ، للبيهقي (٢ / ٩٧) ، والحديث ليس في البخاري .

صقيل ، لا مسام له بالمسح ، الذي يزول به أثر النجاسة ، وقد كان الصحابة - رضي الله عنهم - يصلون ، وهم حاملو سيوفهم ، وقد أصابها الدم ، فكانوا يمسحونها ، ويجتزئون بذلك^(١) .

تَطْهِيرُ النِّعْلِ

يظهر النعل المتنجس ، وانحف بالدلك بالأرض ، إذا ذهب أثر النجاسة ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَذَى ، فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهْرَةٌ» . رواه أبو داود ، وفي رواية : «إِذَا وَطِئَ الْأَذَى بِخَفِيَّتِهِ ، فَطَهَّرَهُمَا التُّرَابُ»^(٢) . وعن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال : «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ ، فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ ، فَلْيَنْظُرْ فِيهِمَا ، فَإِنْ رَأَى خَبْثًا ، فَلْيَمْسَحْهُ بِالْأَرْضِ ، ثُمَّ لِيُصَلِّ فِيهِمَا»^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود .

ولأنه محل تتكرر ملاقاته للنجاسة غالبًا ، فاجزأ مسحه بالجامد ، كمحل الاستنجاء ، بل هو أولى ؛ فإن محل الاستنجاء يلاقي النجاسة مرتين ، أو ثلاثًا .

فَوَائِدُ تَكَثُّرِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا

١- حبل الغسيل ينشر عليه الثوب المتنجس ، ثم تحففه الشمس ، أو الريح ، لا بأس بنشر الثوب الطاهر عليه بعد ذلك .

٢- لو سقط شيء على المرء لا يدري ، هل هو ماء أو بول ، لا يجب عليه أن يسأل ، فلو سأل ، لم يجب على المستول أن يجيبه ، ولو علم أنه نجس ، ولا يجب عليه غسل ذلك .

(١) يرون المسح كافيًا في طهارتها .

(٢) سنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب في الأذى يصيب النعل (١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨) ، والحديث برقم (٣٨٥) ، ورقم (٣٨٦) ، والسنن الكبرى البيهقي : كتاب الصلاة ، باب طهارة الخف والنعل (٢ / ٤٣٠) ، وموارد الظمان إلى روائد ابن حبان ، الحديث رقم (٢٤٨) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح أبي داود ، وصحيح الجامع (٨٣٣ ، ٨٣٤) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في النعل (٦٥٠) ، ومسند أحمد (٣ / ٢٠) ، وسنن البيهقي : كتاب الصلاة ، باب من صلى ، وفي لويه ، أو نعله نجاسة لم يعلم به ، ثم علم به (٢ / ٤٠٢ ، ٤٠٣) ، وقال البيهقي : وقد روي عن الحجاج بن الحجاج ، عن أبي عامر الخزاز ، عن أبي أمامة ، وليس بالقوي ، وروي من وجه آخر غير محفوظ عن أيوب السخيتي ، عن أبي نضرة ، وحسنه الشيخ الألباني ، في : صحيح أبي داود ، وإرواه الغليل (٢٨٤) .

٣- إذا أصاب الرجل ، أو الذئيل بالليل شيء رطب لا يعلم ما هو ، لا يجب عليه أن يشمه ، ويتعرف ما هو ؛ لما روي أن عمر - رضي الله عنه - مر يوماً ، فسبق عليه شيء من ميزاب ، ومعه صاحب له ، فقال : يا صاحب الميزاب ، ماؤك طاهر أو نجس ؟ فقال عمر : يا صاحب الميزاب ، لا تُخبرنا^(١) . ومضى .

٤- لا يجب غسل ما أصابه طين الشوارع ؛ قال كميل بن زياد : رأيت علياً - رضي الله عنه - يخوض طين المطر ، ثم دخل المسجد ، فصلى ، ولم يغسل رجله .

٥- إذا انصرف الرجل من صلاة ، فرأى على ثوبه أو بدنه نجاسة ، لم يكن عالماً بها ، أو كان يعلمها ، ولكنه نسيها ، أو لم ينسها ، ولكنه عجز عن إزالتها ، فصلاته صحيحة ، ولا إعادة عليه^(٢) ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ﴾ [الأحزاب آية : ٥] . وهذا ما أفنى به كثير من الصحابة ، والتابعين .

٦- من غشي عليه موضع النجاسة من الثوب ، وجب عليه غسله كله ؛ لأنه لا سبيل إلى العلم بتيقن الطهارة ، إلا بغسله جميعه ، فهو من باب «ما لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب» .

٧- إن اشتبه^(٣) الطاهر من الثياب بالنجس منها ، يتحرى ، فيصلي في واحد منها صلاة واحدة ، كمسألة القبلة ؛ سواء كثر عدد الثياب الطاهرة ، أم قل .

قضاء الحاجة

لقاضي الحاجة آداب ، تتلخص فيما يلي :

١- ألا يستصحب ما فيه اسمُ الله ، إلا إن خيف عليه الضياع ، أو كان حرراً ؛ لحديث أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ لبس خاتماً ، نقشه «محمد رسول الله» ، فكان إذا دخل الحلاء^(٤) ، وضعه . رواه الأربعة . قال الحافظ في الحديث : إنه معلول . قال أبو

(١) تقدم تخريجه ، في (ص ٢٤) .

(٢) ويستدل على ذلك بحديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - المتقدم ، في (ص ٣٦) .

(٣) هذا الكلام فيه نظر ؛ لأن الطاهر متميز بصفاته ، والنجس متميز بصفاته ، وانظر : الشافعي في أصول الفقه ، للشيخ مصطفى بن سلامة (ص ٣٠) .

(٤) «الحلاء» : المراضع . والحديث أخرجه أبو نود : كتاب الطهارة ، باب الحاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الحلاء (١ / ٥) ، والنسائي في : كتاب الزينة (٨ / ١٧٨) باب نزع الحاتم عند دخول الحلاء ، والترمذي في : كتاب اللباس ، باب ما جاء في لبس الحاتم (١٧٤٧) ، وقال الترمذي : حسن صحيح غريب (٤ / ٢٣٠) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب ذكر الله عز وجل على الحلاء والحاتم في الحلاء . بلطف : إن النبي ﷺ كان إذا =

داود: إنه منكر ، والجزء الأول من الحديث صحيح .

٢- البُعد ، والاستتار عن الناس ، لا سيما عند الغائط ، لئلا يُسمَعَ له صوت ، أو تُشَمَّ له رائحة ، لحديث جابر - رضي الله عنه - قال : خرجنا مع النبي ﷺ في سفر ، فكان لا يأتي البراء^(١) ، حتى يغيب ، فلا يُرى^(٢) . رواه ابن ماجه . ولا يبي داود : كان إذا أراد البراء ، انطلق ، حتى لا يراه أحد^(٣) . وله ، أن النبي ﷺ كان إذا ذهب المذهب ، أبعده^(٤) .

٣- الجهر بالتسمية ، والاستعاذة عند الدخول في البنيان ، وعند تشمير الثياب في الفضاء ، لحديث أنس - رضي الله عنه - قال : كان النبي ﷺ إذا أراد أن يدخل الحلاء ، قال : «باسم الله ، اللهم إني أعوذ بك من الخُبث»^(٥) والخبائث^(٦) . رواه الجماعة .

٤- أن يكف عن الكلام مطلقاً ، سواء كان ذكراً أو غيره ، فلا يرد سلاماً ، ولا يجيب مؤذناً ، إلا لما لابد منه ، كإرشاد أعمى يخشى عليه من التردى ، فإن عطس أثناء ذلك ،

- دخل الحلاء ، وضع غيائه (١ / ١١٠) ، والجزء الأول من الحديث صحيح ، رواه البخاري ، ومسلم ، وابن ماجه ، أما الجزء الثاني : فكان إذا دخل الحلاء ، وضعه . ضعيف ، ضعفه الشيخ الألباني ، في : ضعيف أبي داود (٤) ، وضعيف ابن ماجه (٦١) .

(١) «البراء» : مكان قضاء الحاجة .
(٢) سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب التباعد للبراء في القضاء (١ / ١٢١) ، الحديث رقم (٣٣٥) ، وصححه العلامة الألباني ، في : صحيح ابن ماجه (٢٦٨) .

(٣) سنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب التغلي عند قضاء الحاجة (١ / ١٤) ، الحديث رقم (٢) ، وصححه الألباني .
(٤) سنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب التغلي عند قضاء الحاجة (١ / ١٤) ، الحديث رقم (٦) ، والنسائي : كتاب الطهارة ، باب الإيماء عند إرادة الحاجة (١ / ١٨) ، وأثره لم يرد : أبواب الطهارة ، باب ما جاء أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحلاء ، أبعده في المذهب (١ / ٣١ ، ٣٢) ، رقم (٢٠) ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب التباعد للبراء في القضاء (١ / ١٢٠) ، حديث رقم (٣٣١) ، وصححه الألباني ، في : الصحيحة (١١٥٩) ، وصحيح النسائي (١ / ٦) ، وصحيح ابن ماجه (٣٣١) .

(٥) «الخُبث» بضم الباء ، جمع خبيث ، و«الخبائث» جمع خبيثة ، والمراد : ذكran الشياطين وإنائهم .
(٦) البخاري : كتاب الوضوء ، باب ما يقول عند الحلاء (١ / ٤٨) ، بدون «باسم الله» ، ومسلم : كتاب الحيض - باب ما يقول إذا أراد دخول الحلاء (٣٧٥) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب ما يقول الرجل إذا دخل الحلاء (١ / ١٠٨) ، رقم (٢٩٦) ، وأبو داود : كتاب الطهارة ، باب ما يقول الرجل إذا دخل الحلاء (١ / ٢) ، وأثره لم يرد : أبواب الطهارة ، باب ما يقول إذا دخل الحلاء (١ / ١٢ ، ١١) ، وقال : حديث حسن صحيح ، والدارمي : كتاب الصلاة والطهارة ، باب ما يقول إذا دخل للخرج (١ / ١٣٦) ، وليس عند الجماعة بالسلسلة ، كما ذكر المصنف ، وإنما هي مستفادة من حديث علي - رضي الله عنه - مرفوعاً ، بلفظ : «ستر ما بين أمين الجنب ، وعصرت بني آدم إذا دخل الحلاء ، أن يقول : باسم الله» ، رواه الأثرم ، وابن ماجه ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواه الغليل (٥٠) .

حمد الله في نفسه ، ولا يحرك به لسانه ؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رجلاً مرَّ على النبي ﷺ ، وهو يبول ، فسلم عليه ، فلم يرد عليه^(١) . رواه الجماعة ، إلا البخاري ، وحديث أبي سعيد - رضي الله عنه - قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « لا يخرج الرجلان ، يضربان الغائط »^(٢) ، كاشفان عن صورتيهما ، يتحدثان ؛ فإن الله يمقتُ على ذلك^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه .

والحديث بظاهره يفيد حرمة الكلام ، إلا أن الإجماع صرف النهي عن التحريم إلى الكراهة .

٥- أن يعظم القبلة ؛ فلا يستقبلها ولا يستنبرها ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « إذا جلس أحدكم لحاجته ، فلا يستقبل القبلة ، ولا يستنبرها »^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، وهذا النهي محمول على الكراهة ؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : ركبتُ يوماً بيت حفصة ، فرأيت النبي ﷺ على حاجته ، مستقبل الشام ، مستدير الكعبة^(٥) . رواه الجماعة ، أو يقال في الجمع بينهما : إن التحريم في الصحراء ،

(١) مسلم : كتاب الحيض - باب التيمم (٤ / ٦٤) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب أبرد السلام ، وهو يبول (١ / ٤) ، والنسائي : كتاب الطهارة ، باب السلام على من يبول (١ / ٣٦) ، والترمذي : أبواب الطهارة ، باب في كراهة رد السلام غير للترضى (١ / ١٥٠) ، رقم (٩٠) وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب الرجل يسلم عليه ، وهو يبول (١ / ١٢٧) ، والحديث يخص بالذكر ، الذي يشمل التكبير ، والتهاويل ، والتسييح ، والحمد ، ولما كلام الدنيا ، الذي ليس فيه ذكر ، فلا دليل على منه حال قضاء الحاجة ، فتنبه .

(٢) فيضريان الغائط أي ؛ ومشيان إليه .

(٣) سنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب كراهية الكلام عند الحاجة (١ / ٢٢) ، الحديث رقم (١٥) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب النهي عن الاجتماع على الحلاء . . . (٣٤٢) ، والسنن الكبرى للبيهقي : كتاب الطهارة ، باب كراهية الكلام عند الحلاء (١ / ٩٩ . ١٠٠) ، ومسند أحمد (٣ / ٣٦) ، والحديث ضمه الشيخ الألباني ، في : ضعيف أبي داود (٣) ، وضعيف ابن ماجه (٧٦) ، وضعيف الجامع (١٣٥١) .

(٤) مسلم : كتاب الطهارة ، باب الاستطابة (١ / ٢٢٤) ، الحديث رقم (٦٠) ، ومسند أحمد (٥ / ٤١٤) واللفظ مسلم .

(٥) البخاري : كتاب الوضوء ، باب التبرؤ في البيوت (١ / ٤٩) ، ومسلم : كتاب الطهارة ، باب الاستطابة (١ / ٢٢٥) ، الحديث رقم (٦٢) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب الرخصة في ذلك (١٢) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب الرخصة في ذلك في البيوت (١ / ٢٣) ، والترمذي : أبواب الطهارة ، باب رقم (٧) (١ / ١٦) وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الرخصة في ذلك في الكنيف . . . (٣٢٢) ، ومسند أحمد (٢ / ١٢) .

والإباحة في البينان^(١) ، فعن مروان الأصغر ، قال : رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة ، يبول إليها ، فقلت : أبا عبد الرحمن ، أليس قد نهي عن ذلك ؟ قال : بلى ، إنما نهي عن هذا في القضاء ، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك ، فلا بأس^(٢) . رواه أبو داود ، وابن خزيمة ، والحاكم ، وإسناده حسن ، كما في «الفتح» .

٦ - أن يطلب مكانًا لينًا منخفضًا ؛ ليجتر فيه من إصابة النجاسة ؛ لحديث أبي موسى رضي الله عنه - قال : أتى رسول الله ﷺ إلى مكان دَمَتْ^(٣) ، إلى جنب حائط ، فبال ، وقال : «إذا بال أحدكم ، فليرتد^(٤) لبوله»^(٥) . رواه أحمد ، وأبو داود .

والحديث ، وإن كان فيه مجهول ، إلا أن معناه صحيح .

٧ - أن يتقي الجحر ؛ لئلا يكون فيه شيء يؤذيه من الهوام ؛ لحديث قتادة ، عن عبد الله بن سرجس ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يبال في الجحر . قالوا لقتادة : ما يكره من البول في الجحر ؟ قال : إنها مساكن الجن^(٦) . رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، والحاكم ، والبيهقي ، وصححه ابن خزيمة ، وابن السكن .

٨ - أن يتجنب ظل الناس ، وطريقهم ، ومتحدثهم ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ»^(٧) قالوا : وما اللاعنان ، يا رسول الله ؟ قال : «الذي يتخلى في طريق الناس ، أو ظلهم»^(٨) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود .

(١) وهذا الوجه أصبح من سابقه .

(٢) سنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة (١ / ٢٠) ، الحديث رقم (١١) ، وانظر : مشكلة الصايغ ، الحديث رقم (٣٧٣) (١ / ١١٩) ، وقال الألباني في هامش المشكاة رقم (١) : إسناده حسن ، وصححه جماعة كما بيته في «صحيح السنن» رقم (٨) لكن الحديث ليس صريحاً في الرفع ، فلا يعارض به التصور العامة .

(٣) «دمت» كسول ، وزناً ومعنى .

(٤) أبو داود : كتاب الطهارة - باب الرجل يتبول لبوله (٣) ، والإمام أحمد ، في «المسند» ، (٤ / ٤٩٩) ، بالنقل : «إذا أراد أحدكم أن يبول . . .» ، الحديث ضعيف ، ضعفه الشيخ الألباني ، في : ضعيف الجامع (١٨ ، ٥١١) .

(٦) سنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب النهي عن البول في الجحر (١ / ٣٠) ، الحديث رقم (٢٩) ، والنسائي : كتاب الطهارة ، باب كراهية البول في الجحر (١ / ٣٣) ، الحديث رقم (٣٤) ، ومسند أحمد (٥ / ٨٢) ، ومستدرک الحاكم : كتاب الطهارة ، باب النهي عن البول في الجحر . . . (١ / ١٨٦) ، والسنن الكبرى ، للبيهقي : كتاب الطهارة ، باب النهي عن البول في النقب (١ / ٩٩) ، والحديث ضعيف ، ضعفه العلامة الألباني ، في : إرواه الغليل (١ / ٩٣) ، وضعيف الجامع (١٦ ، ٦٠) .

(٧) المراد باللاعنين : ما يجلب لئمة الناس .

(٨) مسلم : كتاب الطهارة - باب حبة ﷺ للنجامن (١٨) ، وسنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب المواضع التي نهى النبي ﷺ عن البول فيها (١ / ٢٨) ، والحديث رقم (٢٥) ، ومسند أحمد (٢ / ٣٧٢) ، والسنن الكبرى للبيهقي : كتاب الطهارة ، باب النهي عن التخلي في طريق الناس ، وظلهم (١ / ٩٧) .

٩- ألا يبول في مستحمه ، ولا في الماء الراكد أو الجاري ؛ لحديث عبد الله بن مغفل - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « لا يبولن أحدكم في مستحمه ، ثم يتوضأ فيه ؛ فإن عامة الوسواس منه »^(١) . رواه الخمسة ، لكن قوله : « ثم يتوضأ فيه » . لأحمد ، وأبي داود فقط ، وعن جابر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ نهى أن يبالي في الماء الراكد^(٢) . رواه أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، وعنه - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ نهى أن يبالي في الماء الجاري^(٣) . قال في «مجمع الزوائد» : رواه الطبراني ، ورجاله ثقات .

فإن كان في المغتسل نحو بالوعة ، فلا يكره البول فيه .

١٠- ألا يبول قائماً ؛ لمنافاته الوقار ، ومحاسن العادات ، ولأنه قد يتطاير عليه رشاشه ، فإذا أمن من الرشاش ، جاز ؛ قالت عائشة - رضي الله عنها - : من حدثكم أن رسول الله ﷺ بال قائماً ، فلا تصدقوه ، ما كان يبول ، إلا جالساً^(٤) . رواه الخمسة إلا أبا داود . قال الترمذي : هو أحسن شيء في هذا الباب ، وأصح ، وكلام عائشة مبني على ما علمت ، فلا ينافي ما روي عن حليفة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ انتهى إلى سباطة^(٥) قوم ، فبال قائماً ، فتصيح ، فقال : «اذنه» . فلدنوت ، حتى قمت عند عقبه ، فتوضأ ، ومسح على خفيه^(٦) . رواه الجماعة ، قال النووي : البول جالساً أحب إلي ، وقائماً مباح ، وكل ذلك ثابت عن رسول الله ﷺ .

(١) أبو داود : كتاب الطهارة - باب في البول في المستحم (٢٧) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب كراهية البول في المستحم (١ / ٣٤) ، والترمذي : كتاب الطهارة - باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل (٢١) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب كراهية البول في المغتسل (٣٠٤) ، وأحمد ، في «المستند» (٥ / ٥٦) ، والجزء الأول من الحديث صحيح ، وصححه الألباني ، في : صحيح ابن ماجه (٢٤٦) ، وهو : «لا يبولن أحدكم في مستحمه» . وبقي الحديث ضعيف ، ضعفه الألباني ، في : ضعيف أبي داود (٧)

(٢) مسلم : كتاب الطهارة ، باب النهي عن البول في الماء الراكد (١ / ٢٣٥) ، والنسائي : كتاب الطهارة ، باب النهي عن البول في الماء الراكد (١ / ٣٤) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب النهي عن البول في الماء الراكد (١ / ١٢٤) ، رقم (٣٤٣) .

(٣) في «مجمع الزوائد» ، قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط ، ورجاله ثقات (١ / ٢٠٩) ، وضعفه العلامة الألباني ، في : ضعيف الجامع (١٧ / ٦٠) ، والضعيف (٥٢٢٧) .

(٤) النسائي : كتاب الطهارة ، باب البول في البيت جالساً (١ / ٢٦) ، والترمذي : أبواب الطهارة ، باب ما جاء في النهي عن البول قائماً (١ / ١٧) ، رقم (١٢) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب في البول قائماً (٣٠٧) ، ومسنود أحمد (٦ / ١٩٢ ، ٢١٣) ، وصححه الألباني ، في : صحيح الترمذي (١١) ، وصحيح ابن ماجه (٢٤٩) ، والضعيف (٢٠١) .

(٥) البخاري : كتاب الوضوء ، باب البول عند صاحبه ، والثبري بالخط (١ / ٦٦) ، ومسلم : كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين (١ / ٢٢٨) ، رقم (٧٣) واللفظ له ، وأبو داود : كتاب الطهارة ، باب البول قائماً (١ / ٦) ، والنسائي : كتاب الطهارة ، باب الرخصة في ترك الإبعاد عند الحاجة (١ / ١٩) ، والترمذي : أبواب الطهارة ، باب الرخصة في البول قائماً (١ / ١٩) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب ما جاء في البول قائماً (١ / ١١١) ، (١١٢) .

١١- أن يزيل ما على السيلين من النجاسة ، وجوباً بالحجر ، وما في معناه من كل جامد طاهر ، قانع للنجاسة ، ليس له حرمة ، أو يزيلها بالماء فقط ، أو بهما معاً ؛ لحديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال : «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط ، فليستطب^(١) بثلاثة أحجار ؛ فإنها تجزئ عنه»^(٢) . رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، والدارقطني . وعن أنس - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ يدخل الحلاء ، فأحملُ أنا وغلامٌ نحوي إداوة^(٣) من ماء ، وعزّة ، فيستجي بالماء^(٤) . متفق عليه . وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ مر بقبرين ، فقال : «إنهما يعذبان ، وما يعذبان في كبير»^(٥) ، أما أحدهما ، فكان لا يستتره من البول^(٦) ، وأما الآخر ، فكان يمشي بالنميمة . رواه الجماعة^(٧) . وعن أنس - رضي الله عنه - مرفوعاً : «تزهوا من البول ؛ فإن عامة عذاب القبر منه»^(٨) .

١٢- ألا يستنجي يمينه ؛ تنزيهاً لها عن مباشرة الأقدام ؛ لحديث عبد الرحمن بن زيد ،

- (١) «الاستطابة» : الاستنجاء ، وسي استطابة الما فيه من إزالة النجاسة ، وتطهير موضعها من البدن .
(٢) أبو داود : كتاب الطهارة - باب الاستنجاء بالحجارة (٤٠) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب الاجتزاء في الاستطابة بالحجارة دون غيرها (١ / ٤١) ، وأحمد ، في «السنن» (١ / ٦٠٨) ، والترمذي : كتاب الطهارة - باب الاستنجاء (١ / ٥٥) ، والبيهقي ، في : السنن الكبرى (١ / ١٠٣) ، والدارقطني ، في «سننه» ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح الجامع (٥٤٧)
(٣) «الإداوة» : إزاحة صغير كالإبريق ، «عزّة» : حربة .
(٤) البخاري : كتاب الوضوء ، باب الاستنجاء بالماء (١ / ١٥٠) ، ومسلم : كتاب الطهارة ، باب الاستنجاء بالماء من الثبر (١ / ٢٢٧) ، رقم (٧٠) .
(٥) «وما يعذبان في كبير» : أي ؛ يكبر ويشق عليهما فعله لو أراد أن يفعلاه .
(٦) «لا يستتره» : أي ؛ لا يستتر ، ولا يظفر ، ولا يستجده منه .
(٧) البخاري : كتاب الوضوء ، باب ما جاء في غسل البول (١ / ٦٥) ، ومسلم : كتاب الطهارة ، باب الدليل على نجاسة البول ، ووجوب الاستبراء (١ / ٢٤٠ ، ٢٤١) ، رقم (١١١) ، وأبو داود (١ / ٥) كتاب الطهارة ، باب الاستبراء من البول ، والنسائي : كتاب الطهارة ، باب التزهر عن البول (١ / ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠) ، والترمذي : أبواب الطهارة ، باب ما جاء في التشديد في البول (١ / ٢ ، ١) ، رقم (٧٠) ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب التشديد في البول (١ / ١٢٥) ، رقم (٣٤٧) ، ومسنّد أحمد (١ / ٢٢٥) .
(٨) سنن الدارقطني (١ / ١٢٧) كتاب الطهارة ، باب نجاسة البول ، والأمر بالتزهر منه ، والحكم في بول ما يؤكل لحمه ، الحديث رقم (٢) ، وقال : المحفوظ مؤسّل ، وقال الألباني ، بعد كلام له : والمحفوظ للوصول ، كما قال ابن أبي حاتم (١ / ٢٦) ، والحديث روي من طريقين غير هذا الطريق ، عن أبي هريرة ، وابن عباس ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل (١ / ٣٦٠) ، وصحيح الجامع (٣٠٠٢) .

قال : قيل لسلمان : قد علمكم نيككم كل شيء ، حتى الحرام^(١) . فقال سلمان : أجل ، نهانا أن نستقبل القبلة بغائط ، أو ببول ، أو نستنجي باليمين^(٢) ، أو يستنجي أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار ، وألا يستنجي برجيع^(٣) ، أو بعظم^(٤) . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي . وعن حفصة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يجعل بينه لأكله ، وشربه ، وثيابه ، وأخله ، وعطائه ، وشماله لما سوى ذلك^(٥) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وابن حبان ، والحاكم ، والبيهقي .

١٣- أن يملك يده بعد الاستنجاء بالأرض ، أو يغسلها بصابون ونحوه ؛ ليزول ما علق بها من الرائحة الكريهة ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء ، أثبته يده في تور أو ركوة^(٦) ، فاستنجد ، ثم مسح يده على الأرض^(٧) . رواه أبو داود ، والنسائي ، والبيهقي ، وابن ماجه .

١٤- أن ينضح فرجه ، ومسراويله بالماء ، إذا بال ؛ ليدفع عن نفسه الوسوسة ، فمتى وجد بللاً ، قال : هذا أثر النضح ؛ لحديث الحكم بن سفيان - رضي الله عنه - قال : كان النبي ﷺ إذا بال ، نوضاً ، ويتنضح^(٨) . وفي رواية : رأيت رسول الله ﷺ بال ، ثم نضح

(١) الحرام : العورة . (٢) هنا نهي تأديب ، وتزيه . (٣) «الرجيع» : التمس .

(٤) مسلم : كتاب الطهارة ، باب الاستطابة (١ / ٢٢٣) ، رقم (٥٧) واللفظ له ، وأبو داود بلغظ مختلف أيضاً (٩ / ١) : كتاب الطهارة ، باب ما ينهى عنه أن يستنجي به ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب النهي عن الاكتفاء في الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار (١ / ٣٨) ، والترمذي : أبواب الطهارة ، باب ما جاء في كراهية ما يستنجي به (١ / ٢٩) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الاستنجاء بالحجارة . . . (٣١٦)

(٥) الفتح الرباني (١ / ٢٨٢) ، برقم (١٤١) ، وأبو داود : كتاب الطهارة ، باب كراهية مس الذكر باليمين في الاستبراء (١ / ٣٢) ، برقم (٣٢) ، واللفظ له ، وفي «التهل الملب للورود» : رواه ابن حبان ، والحاكم ، والبيهقي ، والإمام أحمد . . . ، قال ابن محمود شارح أبي داود : هو حسن لا صحيح ؛ لأن فيه إلهاب أبواب الإفريقي ، لينة أبو زرعة ، ووثقه ابن حبان ، وقال ابن سيد الناس : هو معطل . وقال النووي : إسناده جيد ، (١ / ١٢٥) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح الجامع (٤٩١٢) .

(٦) «الثورة» : إزاء من نحاس ، و «الركوة» : إزاء من جلد .

(٧) أبو داود : كتاب الطهارة ، باب الرجل يملك يده بالأرض إذا استنجى (١ / ٣٩ ، ٤٠) ، الحديث رقم (٤٥) ، والنسائي : كتاب الطهارة ، باب ذلك اليد بالأرض بعد الاستنجاء (١ / ٤٥) ، وشرح السنة للبغوي (١ / ٣٩٠) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب من طلك يده بالأرض بعد الاستنجاء (١ / ١٢٨) ، حديث رقم (٣٥٨) بلغظ مختلف ، وقال الألباني ، في : صحيح النسائي : حسن (١ / ١٢) ، وصحيح ابن ماجه (٣٥٨) ، والمشكاة (٣٦٠) .

(٨) أبو داود : كتاب الطهارة ، باب في الاكتضاح (١٦٦) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب النضح (١٣٤ ، ١٣٥) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في النضح بعد الوضوء (٤٦١) ، والترمذي : كتاب الصلاة والطهارة .

فرجه^(١) . وكان ابنُ عمرَ ينضح فرجه ، حتى يبل سرويله .

١٥- أن يقدم رجله اليسرى في الدخول ، فإذا خرج ، فليقدم رجله اليمنى ، ثم يقل : غفرانك ؛ فمن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الخلاء ، قال : «غفرانك»^(٢) . رواه الخمسة ، إلا النسائي .

وحديثُ عائشة أصبح ما ورد في هذا الباب ، كما قال أبو حاتم ، وروي من طرق ضعيفة ، أنه ﷺ كان يقول : «الحمد لله ، الذي أذهب عني الأذى ، وعافاني»^(٣) ، وقوله : «الحمد لله الذي أذاقني لذته ، وأبقى في قوته ، وأذهب عني آذاه»^(٤) .

سُنَنُ الْفَطْرَةِ

قد اختار الله سننًا للأنبياء ، عليهم الصلاة والسلام ، وأمرنا بالالتقاء بهم فيها ، وجعلها من قبيل الشعائر التي يكره وقوعها ؛ ليعرف بها أتباعهم ، ويتميزوا بها عن غيرهم ، وهذه الاختصاص تسمى سنن الفطرة ، وبيانها فيما يلي :

١- الختان ؛ وهو قطع الجلدة ، التي تغطي الحشفة ؛ لئلا يجتمع فيها الوسخ ، وليتمكن من الاستبراء من البول ، ولئلا تنقص لذة الجماع ، هذا بالنسبة إلى الرجل . وأما
٢- باب في نضح الفرج قبل الوضوء (١ / ١٨٠) ، والبيهقي (١ / ١٦٦) ، ومستدرک الحاکم (١ / ١٧١) ، وشرح السنة ، للبغوي (١ / ٣٩١) ، والحديث ضعيف من رواية الحكم بن سفيان ؛ لأن فيه اضطرابًا كثيرًا في السند والمتن ، ولكن للحديث شواهد أخرى ، بينها الشيخ الألباني ، في : صحيح أبي داود (١٥٩) ، ولذلك فالحديث صحيح ، وانظر : صحيح الجامع (٤٦٩٧) ، والمشكاة (٣٦١)

(١) ابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في النضح بعد الوضوء (٤٦٤) ، يلفظ : تروا رسول الله ﷺ ، لنضح فرجه . ولكن من جابر ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح ابن ماجه (٣٧٦) .

(٢) فغفرانك ؛ في : أسالك غفرانك .

والحديث أخرجه أبو داود (١ / ٧) كتاب الطهارة ، باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء ، والترمذي : أبواب الطهارة ، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء (١ / ١٢) ، حديث رقم (٧) ، وقال الترمذي : حديث حسن غريب ، وابن ماجه (١ / ١١٠) كتاب الطهارة ، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ، حديث رقم (٣٠٠) ، ومسند أحمد (٦ / ١٥٥) ، والدارمي : كتاب الصلاة والطهارة ، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء (١ / ١٣٩) ، حديث رقم (٦٨٦) ، والحديث صححه الشيخ الألباني ، في : الإرواء (٥٢) ، وصحيح الجامع (٤٧٠٧) .

(٣) رواه ابن السني في : أعمال اليوم والليلة (ص ١٨) ، الحديث رقم (٢٢) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء (١ / ١١٠) ، حديث رقم (٣٠٦) ، والحديث ضعيف ، ضبطه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل (٥٣) ، وضعيف ابن ماجه (٣٠١) .

(٤) رواه ابن السني في : أعمال اليوم والليلة (ص ١٨) ، الحديث رقم (٢٥) ، والحديث ضعيف ، ضعفه العلامة الألباني ، في : الضعيفة (٤١٨٧) ، وانظر : الضعيفة (٥٦٥٨) .

المرأة فيقطع الجزء الأعلى من الفرج بالنسبة لها^(١) ، وهو سنة قديمة ، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال ، قال رسول الله ﷺ : «اختن إبراهيم ، خليل الرحمن ، بعدما أت عليه ثمانون سنة ، واختن بالقُدوم»^(٢) . رواه البخاري .

ومذهب الجمهور ، أنه واجب ، ويرى الشافعية استحبابه يوم السابع .

وقال الشوكاني : لم يرد تحديد وقت له ، ولا ما يفيد وجوبه^(٣) .

٢ ، ٣- الاستحدا^(٤) ، ونسف الإبط ، وهما مستان ، يجزئ فيهما الحلق ، والقص ، والتنف ، والبؤرة .

٤ ، ٥- تقليم الأظفار ، وقص الشارب أو إحقاؤه ، ويكل منهما وردت روايات صحيحة ؛ ففي حديث ابن عمر- رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «خالفوا المشركين ؛ وقروا اللحي ، وأحذوا الشوارب»^(٥) . رواه الشيخان ، وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال النبي ﷺ «خمس من الفطرة ؛ الاستحدا ، والختان ، وقص الشارب ، ونسف الإبط ، وتقليم الأظفار»^(٦) . رواه الجماعة .

فلا يتعين منهما شيء ، وبأيهما تتحقق السنة ، فإن المقصود ألا يطول الشارب ، حتى يتعلق به الطعام والشراب ، ولا يجتمع فيه الأوساخ ؛ وعن زيد بن أرقم - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «من لم يأخذ من شاربه ، فليس منا»^(٧) . رواه أحمد ، والنسائي ، والترمذي وصححه .

(١) إحداهن الأمر بهتان المرأة ضعيفة ، لم يصح منها شيء .

قال الألباني : صح عن النبي ﷺ ، من قوله لبعض الختات : «أعنفني ، ولا تنهكي فإنه أنفسي للرجة» ، وأحظى للزوج . قال : وله طرق ، وشواهد عن جمع من الصحابة ، خرجتهما في «الصحيحة» ، (٢ / ٣٥٣ - ٣٥٨) ، والنظر : تمام للنة (ص ٦٧) .

(٢) «القديم» آلة الدنار ، أو موضع بالشام . والحديث رواه البخاري : كتاب بدء الخلق ، باب : «فواتخذ الله إبراهيم خالدا» (٤ / ١٧٠) ، ومسند أحمد (٢ / ٣٢٢) .

(٣) بل قد ورد من النصوص ما يفيد الوجوب ، انظر فيما قلناه ، اختنني ، لامتثالنا الشيخ مصطفى بن سلامة ، وانظر : تمام للنة (٦٧) . (٤) «الاستحدا» : حلق المانة .

(٥) البخاري : كتاب اللباس ، باب تقليم الأظفار (٧ / ٢٠٦) ، ومسلم : كتاب الطهارة ، باب خصال الفطرة (١ / ٢٢٢) .

(٦) البخاري : كتاب اللباس - باب قص الشارب (٧ / ٢٠٦) ، وانظر (١١ / ٧٤) ، (١٢٥٧) ، ومسلم : كتاب الطهارة - باب خصال الفطرة (١ / ٢٢١) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب السواك من الفطرة (٥٣ ، ٥٤) ، والنسائي : كتاب الزينة - باب الفطرة (٨ / ١٢٨ ، ١٢٩) ، والترمذي : كتاب الاستيلان والأداب (٥ / ٩١) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الفطرة (٢٩٢) .

(٧) النسائي : كتاب الطهارة ، باب قص الشارب (١ / ١٥) ، والترمذي : كتاب الاستيلان والأداب ، باب ما جاء في-

ويستحب الاستحذاد ، ونفث الإبط ، وتقليم الأظفار ، وقص الشارب ، أو إحفاؤه كل أسبوع ، استكمالاً للنظافة ، واسترواحاً للنفس ؛ فإن بقاء بعض الشعور في الجسم يولد فيها ضيقاً وكآبة ، وقد رخص ترك هذه الأشياء إلى الأربعين ، ولا عذر لتركه بعد ذلك ؛ لحديث أنس - رضي الله عنه - قال : وقت لنا النبي ﷺ في قص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونفث الإبط ، وحلق العانة ، ألا يترك أكثر من أربعين ليلة^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وغيرهما .

٦- إعفاء اللحية وتركها ، حتى تكثر ، بحيث تكون مظهرًا من مظاهر الوقار ، فلا تقصر تقصيرًا ، يكون قريبًا من الحلق ، ولا تترك حتى تفحش^(٢) ، بل يحسن التوسط ، فإنه في كل شيء حسن ، ثم إنها من تمام الرجولة ، وكمال الفحولة ؛ فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : «خالفوا المشركين ؛ وقروا اللحية»^(٣) ، واحفوا الشوارب^(٤) . متفق عليه ، وزاد البخاري : وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر ، قبض على لحيته ، فما ففضل أخذه .

٧- إكرام الشعر إذا وفر وترك ، بأن يدهن ، ويسرح ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «من كان له شعر ، فليكرمه»^(٥) . رواه أبو داود ، وعن عطاء ابن يسار - رضي الله عنه - قال : «أتى رجل النبي ﷺ ثائر الرأس^(٦) واللحية ، فأشار

= قص الشارب (٥ / ٩٣) ، رقم (٢٧٦١) وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وسند أحمد (٤ / ٣٦٨) ، وصححه العلامة الألباني ، في : صحيح النسائي (١ / ٥) ، وصحيح الترمذي (٢٩٢٢) ، ومشكاة المصابيح (٤٤٢٨) ، وصحيح الجامع (٦٥٣٣) .

(١) مسلم : كتاب الطهارة ، باب عصا الفطرة (١ / ٢٢٢) ، رقم (٥١) ، والنسائي : كتاب الطهارة ، باب التوقيت في تقليم الأظفار (١ / ١٥) ، والترمذي : كتاب الأدب ، باب في التوقيت في تقليم الأظفار وإهله الشارب (٥ / ٩٢) ، رقم (٢٧٥٩) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب الفطرة (١ / ١٠٨) ، رقم (٢٩٥) ، وسند أحمد (٣ / ١٢٢) .

(٢) لم يثبت عن النبي ﷺ ، أنه أخذ شيئا من لحيته ؛ لا من طولها ، ولا من عرضها ، وما ورد أنه ﷺ كان يأخذ من لحيته ، فهو ضيف ، لا يثبت بحال ، ونظير : الضعيفة ، بل من صفته ﷺ ، أنه كان كث اللحية ، وكان الصحابة يعرفون قراءته ﷺ بانضطراب لحيته ، فتنبه .

(٣) حمل الفقهاء هذا الأمر على الوجوب ، وقالوا بحرمة حلق اللحية ؛ بناء على هذا الأمر .

(٤) تقلم تخريجه ، وحديث ابن عمر من قبله هو ، وليس من فعل النبي ﷺ ، فتنبه .

(٥) أبو داود : كتاب الترجل ، باب في إصلاح الشعر (٢ / ٣٩٥) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح الجامع (٦٤٩٣) ، والمصححة (٥٠٠) .

(٦) «ثائر الرأس» ؛ في : أشعث غير مدعون ، ولا مرجل .

إليه رسول الله ﷺ ، كانه يأمره بإصلاح شعره ولحيته ، ففعل ، ثم رجع ، فقال ﷺ : «أليس هذا خيراً ، من أن يأتي أحدكم ثائر الرأس ، كانه شيطان»^(١) . رواه مالك .

وعن أبي قتادة - رضي الله عنه - أنه كان له حمة ضخمة ، فسأل النبي ﷺ ، فأمره أن يحسن إليها ، وأن يترجل كل يوم . رواه النسائي ، ورواه مالك في «الموطأ» بلفظ : قلت : يا رسول الله ، إن لي حمة^(٢) ، أفأرجلها ؟ قال : «نعم ، وأكرمها» . فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين ، من أجل قوله ﷺ : «وأكرمها»^(٣) .

وحلق شعر الرأس مباح ، وكذا توقيفه ، لمن يكرمه ؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «احلقوا كله ، أو ذروا كله»^(٤) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي .

وأما حلق بعضه ، وترك بعضه ، فيكره تنزيهاً ؛ لحديث نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : نهى رسول الله ﷺ عن القزع . فقيل : لنافع ؟ ما القزع ؟ قال : أن يُحلق بعض رأس الصبي ، ويترك بعضه»^(٥) . متفق عليه ، ولحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - السابق .

٨- ترك الشيب وإيقاؤه ؛ سواء كان في اللحية ، أم في الرأس ، والمرأة والرجل في ذلك سواء ؛ لحديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده - رضي الله عنه - أن

(١) موطأ مالك : كتاب الشعر ، باب إصلاح الشعر (٢ / ٩٤٩) ، رقم (٧) ، ولحديث مرسل ضعيف ؛ لأن عطاء بن يسار تابعي ، إلا أنه قد ورد عند أبي داود (٤٠٦٢) ، والنسائي (٢ / ٢٩٢) ، والمسنَد (٣ / ٣٥٧) ، عن جابر بنحوه ، ولكن بدون ذكر اللحية ولا قوله : «كانه شيطان» ، وصححه الألباني ، في : «الصحيحة» (٤٩٣) ، وكيف يأمر ﷺ بأخذ شيء من اللحية ، وقد أمر بإصافها ؟ !

(٢) «الجمعة» الشعر إذا بلغ للذكور .

(٣) موطأ مالك : كتاب الشعر ، باب إصلاح الشعر (٢ / ٩٤٩) رقم (٦) ، ولحديث ضعيف ، لا يثبت ، والنظر التفصيل ، في : «قام للآلة» (٧٠ - ٧٣) .

(٤) سنن أبي داود (٤١٩٥) وقال المعلق : قال القلوري : وأخرج مسلم بالإسناد ، الذي أخرجه به أبو داود ، ولم يذكر لفظه ، وذكر أبو مسعود الدمشقي في تعليقه ، أن مسلماً أخرجه بهذا اللفظ ، والنسائي (٨ / ١٣٠) كتاب الزينة - باب الرخصة في حلق الرأس ، ورواه عبد الرزاق بهذا اللفظ في : «المصنف» رقم (١٩٥٦٤) ، وأورده ابن حجر في «المفتح» (١٠ / ٣٦٥) ، وصححه الشيخ الألباني في : «الصحيحة» (١١٢٣) ، وصحیح الجامع (٢١٢) .

(٥) البخاري : كتاب اللباس ، باب القزع (٧ / ٢١٠) ، ومسلم : كتاب اللباس والزينة ، باب كراهية القزع (٣ / ١٦٧٥) رقم (١١٣) .

النبي ﷺ قال : « لا تنف الشيب ، فإنه نورُ المسلم ، ما من مسلم يشيب شيبة في الإسلام ، إلا كتب الله له بها حسنة ، ورفعه بها درجة ، وحطَّ عنه بها خطيئة »^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه . وعن أنس - رضي الله عنه - قال : كنا نكره ، أن ينسف الرجلُ الشَّعْرَةَ البيضاء من رأسه ، ولحيته^(٢) . رواه مسلم .

٩- تغيير الشيب بالحناء ، والحمرة ، والصفرة ، ونحوها ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون ، فخالفوهم »^(٣) . رواه الجماعة ، ولحديث أبي ذر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أحسن ما غيرتمُ به هذا الشيبُ ، الحناء ، والكتم »^(٤) . رواه الخمسة . وقد ورد ما يفيد كراهة الخضاب^(٥) ، ويظهر أن هذا مما يختلف باختلاف السن ، والعرف ، والعادة . فقد روي عن بعض الصحابة ، أن ترك الخضاب أفضل ، وروي عن بعضهم ، أن فعله أفضل ، وكان بعضهم يخضب بالصفرة ، وبعضهم بالحناء ، والكتم ، وبعضهم بالزعفران ، وخضب

(١) أبو داود : كتاب الرجل ، باب في نف الشيب (٤ / ٤١٤) حديث رقم (٤٢٠٢) بلفظ : « لا تنفوا » . وكذلك في مسند أحمد (٢ / ٢١٠) ، وشرح السنة (١٢ / ٩٥) برقم (٣١٨١) ، وفي الترمذي : كتاب الأدب ، باب ما جاء في الثمن عن نف الشيب (٥ / ١٢٥) ، رقم (٢٨٢١) ولفظه ، أن رسول الله ﷺ نهى عن نف الشيب ، وقال : « إنه نور المسلم » . وقال : حديث حسن ، وابن ماجه : كتاب الأدب ، باب نف الشيب (٢ / ١٢٢٦) ، رقم (٣٧٢١) ، والنسائي بلفظ ، أن رسول الله ﷺ نهى عن نف الشيب : كتاب الزينة (٨ / ٣٦) ، رقم (٥٠٦٨) ، ومشكاة المصابيح (٢ / ٤٩٧) ، رقم (٤٤٥٨) باللفظ الذي معنا ، وقال الألباني : حسن صحيح . وانظر : الصحيحة (١٢٤٣) .

(٢) مسلم : كتاب الفضائل ، باب فيه ﷺ (٤ / ١٨٢١) ، رقم (١٠٤) .
(٣) البخاري : كتاب اللباس ، باب الخضاب (٧ / ٢٠٧) ، ومسلم : كتاب اللباس ، باب في مخالفة اليهود في الصبغ (٣ / ١٦٦٣) ، رقم (٨٠) ، وأبو داود : كتاب الرجل - باب في الخضاب (٢ / ٤٠٣) ، والنسائي : كتاب الزينة ، باب الإذن بالخضاب (٨ / ١٣٧) ، وابن ماجه : كتاب اللباس ، باب الخضاب بالحناء (٢ / ١١٦٦) ، رقم (٣٦٢١) .

(٤) «الكتم» نيات يخرج للصفرة ، أسود ، مائل إلى الحمرة .
ولحديث رواه الترمذي : كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخضاب (٤ / ٢٣٢) ، برقم (١٧٥٣) وقال : حديث حسن صحيح ، والنسائي : كتاب الزينة ، باب الخضاب بالحناء والكتم (٨ / ١٣٩) ، برقم (٥٠٧٩) ، وأبو داود : كتاب الرجل ، باب في الخضاب (٤ / ٤١٦) ، برقم (٤٢٠٥) ، وابن ماجه : كتاب اللباس ، باب الخضاب بالحناء (٢ / ١١٩٦) برقم (٣٦٢٢) ، والمسند (٥ / ١٤٧) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : الصحيحة (١٥٠٩) .

(٥) راجع : قام لثة (٧٤ - ٨٣) فإن فيه توضيحاً لهذه المسألة .

جماعة منهم بالسواد ؛ ذكر الحافظ في «الفتح» عن ابن شهاب الزهري ، أنه قال : كنا نخضب بالسواد ، إذا كان الوجه حديثاً ، فلما نفّض الوجه والأسنان ، تركناه . وأما حديث جابر - رضي الله عنه - قال : جيء بأبي قحافة (والد أبي بكر) يوم الفتح إلى رسول الله ﷺ وكان رأسه ثغامة^(١) . فقال رسول الله ﷺ : «ذهبوا به إلى بعض نسائه فلتغيره بشيء ، وجنبوه السواد»^(٢) . رواه الجماعة ، إلا البخاري ، والترمذي ، فإنه واقعة عين ، ووقائع الأعيان لا عموم لها ، ثم إنه لا يستحسن لرجل ، كأبي قحافة ، وقد اشتعل رأسه شيئاً ، أن يصبغ بالسواد ، فهذا مما لا يليق بمثله .

١٠ - الطَّيِّبُ بالمسك وغيره ، من الطَّيِّب ، الذي يسر النفس ، ويشرح الصدر ، وينبه الروح ، ويبعث في البدن نشاطاً وقوة ؛ لحديث أنس - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «حُبُّ إِلَهِي مِنَ الدُّنْيَا ، والنِّسَاءِ ، والطَّيِّبِ ، وَجُعِلَتْ قَرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»^(٣) . رواه أحمد ، والنسائي ، ولحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «من عرض عليه طيب ، فلا يردّه ؛ فإنه خفيف المحمل ، طيب الرائحة»^(٤) . رواه مسلم ، والنسائي ، وأبو داود ، وعن أبي سعيد - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال في المسك : «هو أطيب الطَّيِّبِ»^(٥) . رواه الجماعة ، إلا البخاري ، وابن ماجه ، وعن

(١) «الثغامة» : ثبث يشبه ياضه يياض الشعر ، وقال الألباني ، فيما أورده ابن حجر من أثر الزهري : لا حجة فيه ؛ لأنه مقطوع ، موقوف عليه ، ولو أنه رفعه ، لم يحتج به أيضاً ؛ لأنه يكون مرسلأ ، فالعجب كيف يتعلّق بمثله ؛ ليرد دلالة حديث جابر الآتي . تمام المتن (٨٤) .

(٢) مسلم : كتاب اللباس والزينة - باب استحباب غصناب الشيب بصفرة أو حمرة (٣ / ١٦٦٣) ، رقم (٧٩) ، وأبو داود : كتاب الترجل ، باب في الخضاب (٢ / ٤٠٣) ، والنسائي : كتاب الزينة ، باب النهي عن الخضاب (٨ / ١٣٨) ، وابن ماجه : كتاب اللباس - باب الخضاب بالسواد (٢ / ١١٩٧) ، رقم (٣٦٢٤) ، وانظر : تمام المتن (٨٥) .

(٣) مسند أحمد (٣ / ٢٨٥) ، والنسائي : كتاب عشرة النساء - باب حب النساء (٧ / ٦٢) ، وصححه الألباني ، في : صحيح الجامع (٣١٢٤) ، والشكاة (٥٧٦١) .

(٤) مسلم : كتاب الأنفاس من الأدب - باب استعمال المسك (رقم (٢٠)) بلقط : «من عرض عليه ريحان...» (٤ / ١٧٦٦) ، وأبو داود : كتاب الترجل - باب في رد الطيب (٢ / ٢٩٧) ، والنسائي : كتاب الزينة - باب الطيب (٨ / ١٨٩) ، وهو في : صحيح الجامع (١٣٩٣) .

(٥) مسلم : كتاب الأنفاس من الأدب - باب استعمال المسك (٤ / ١٧٦٦) ، رقم (١٩) ، وأبو داود : كتاب الجنائز - باب في المسك للميت (٣١٥٨) ، والنسائي : كتاب الزينة - باب أطيب الطيب (٨ / ١٥١) ، والترمذي : كتاب الجنائز - باب ما جاء في المسك للميت (٣ / ٢٠٨) ، رقم (٩٩١) وقال : حديث حسن صحيح ، ومسند أحمد (٣ / ٣١) .

نافع، قال : كَانَ ابن عمر يستجمر بالآلوة^(١) ، غير مطرأة ، ويكافور يطرحه مع الآلوة ، ويقول : هكذا كان يستجمر رسول الله ﷺ^(٢) . رواه مسلم ، والنسائي .

الوضوء

الوضوء ؛ معروف من أنه طهارة مائية ، تتعلق بالوجه ، واليدين ، والرأس ، والرجلين ، ومباحته ما يأتي :

(١) دليل مشروعيته :

ثبت مشروعيته بأدلة ثلاثة :

الدليل الأول ، الكتاب الكريم ؛ قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦] .

الدليل الثاني ، السنة ؛ روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث ، حتى يتوضأ »^(٣) . رواه الشيخان ، وأبو داود ، والترمذي

الدليل الثالث ، الإجماع ، انعقد إجماع المسلمين على مشروعية الوضوء ، من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا ، فصار معلوماً من الدين بالضرورة .

(٢) فضله :

ورد في فضل الوضوء أحاديث كثيرة ، نكتفي بالإشارة إلى بعضها :

(١) عن عبد الله الصنابحي - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « إذا توضأ العبد ، قَمَضَ مَضْمَضٌ ، خرجت الخطايا من فيه ، فإذا استتر ، خرجت الخطايا من أنفه ، فإذا غسل

(١) الآلوة: العود الذي يتخذه ، غير مطرأة غير مخلوطة بغيرها من الطيب .

(٢) مسلم : كتاب الألقاظ من الأدب - باب استعمال الماء (٤ / ١٧٦٦) رقم (٢١) ، والنسائي : كتاب الزينة باب البخور (٨ / ١٥٦) .

(٣) البخاري : كتاب الحيل - باب في الصلاة (٩ / ٢٩) ، ومسلم : كتاب الطهارة - باب وجوب الطهارة للصلاة (١ / ٢٠٤) ، برقم (٢) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب فرض الوضوء (١ / ٤٩) ، برقم (٦٠) ، والترمذي : (١١٠ / ١) ، برقم (٧٦) - أبواب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء من الريح ، وقال : حديث غريب حسن صحيح .

وَجَهَهُ ، خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَشْفَارِ عَيْنَيْهِ ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ ، خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُنْفَيْهِ ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ ، خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رِجْلَيْهِ ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ كَانَ مَشِيهِ إِلَى الْمَسْجِدِ ، وَصَلَاتُهُ نَافِلَةً^(١) . رَوَاهُ مَالِكٌ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَالحَاكِمُ .

(ب) وَعَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «إِنَّ الْخِصْلَةَ الصَّالِحَةَ تَكُونُ فِي الرَّجُلِ ، يَصْلِحُ اللَّهُ بِهَا عَمَلَهُ كُلَّهُ ، وَظُهُورُ الرَّجُلِ لَصَلَاتِهِ ، يَكْفُرُ اللَّهُ بِظُهُورِهِ ذُنُوبَهُ . وَتَبْقَى صَلَاتُهُ لَهُ نَافِلَةً»^(٢) . رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى ، وَالبِزْزَارُ ، وَالتَّيْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» .

(ج) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ : «أَلَا أَدْلِكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا ، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ . قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ ، وَانتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَلِلَّكُمْ الرِّبَاطُ»^(٣) ، فَلِلَّكُمْ الرِّبَاطُ ، فَلِلَّكُمْ الرِّبَاطُ»^(٤) . رَوَاهُ مَالِكٌ ، وَمُسْلِمٌ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ .

(د) وَعَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى الْمَقْبَرَةَ ، فَقَالَ : «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، دَارُ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ عَنْ قَرِيبٍ لَاحِقُونَ ، وَدِدْتُ لَوْ أَنَا قَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانَنَا» . قَالُوا : أَوْلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : «أَنْتُمْ أَصْحَابِي ، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ» . قَالُوا : كَيْفَ نَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدَ ، مِنْ أَمْتِكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : «رَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ غُرٌّ ، مُحَجَّلَةٌ ، بَيْنَ ظَهْرِي خَيْلٍ ، دُفْمٌ ، دُفْمٌ ، أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟»

(١) موطأ مالك (١ / ٥٣) (ط صبيح) ، والنسائي ، عن أبي أمامة (١ / ٩١) كتاب الطهارة - باب ثواب من توضأ كما أمر ، برقم (١٤٧) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ثواب الطهور (١ / ١٠٣) ، برقم (٢٨٢) ، ومستدرک الحاکم (١ / ١٢٩ ، ١٣٠) وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح الجامع (٤٤٩) ، وصحيح الترهيب (١٨٠) .

(٢) في «الزوائد» : رواه أبو يعلى ، والبزار ، والتيراني في الأوسط ، وفيه بشار بن الحكم ، ضعفه أبو زرعة ، وابن حبان ، وقال ابن عدي : لرجو أنه لا بأس به . مجمع الزوائد (١ / ٢٢٠) ، والحديث ضعيف ، ضعفه العلامة الألباني ، في : ضعيف الجامع (١٤٣٨) ، والضعيف (٢٩٩٩) .

(٣) «الرباط» : المرابطة ، والجهد في سبيل الله ، أي : أن المرابطة على الطهارة ، والمبادرة بتدليل الجهاد في سبيل الله .

(٤) مسلم : كتاب الطهارة - باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره (١ / ٢١٩) ، برقم (٤١) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب الفضل في ذلك (أي ، في إسباغ الوضوء) (١ / ٨٩ ، ٩٠) ، برقم (١٤٣) ، والتيراني : أبواب الطهارة - باب ما جاء في إسباغ الوضوء (١ / ٧٣) ، برقم (٥١) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في إسباغ الوضوء (١ / ١٤٨) ، برقم (٤٢٧) عن أبي سعيد الخدري .

(٥) «دُفْمٌ ، دُفْمٌ» : سود ، وفرطهم على الحوض : اتقلمهم عليه ، و«سوطه» : بطنه .

قالوا : بلى يا رسول الله . قال : «فإنهم يأتون غراً محجلين من الوضوء ، وأنا فرطهم على الحوض ، ألا ليؤادنَّ رجال عن حوضي ، كما يُؤادُ البعير الضالَّ ، أناديهم : ألا هلم . فيقال : إنهم بدّلوا بعدك . فأقول : سحقاً ، سحقاً»^(١) . رواه مسلم .

(٣) قَرَأْتُهُهُ :

للموضوء فرائض ، وأركان تركب منها حقيقة ، إذا تخلف فرض منها ، لا يتحقق ، ولا يعتد به شرعاً ، وإليك بيانها :

الفرض الأول ، النية ، وحقيقتها الإرادة المتوجهة نحو الفعل ، ابتغاء رضا الله تعالى ، وامتناع حكمه ، وهي عمل قلبي محض ، لا تدخل للسان فيه ، والتلفظ بها غير مشروع ، ودليل فرضيتها حديث عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «إنما الأعمال بالنيات»^(٢) ، وإنما لكل امرئ ما نوى . . .»^(٣) . الحديث رواه الجماعة .

الفرض الثاني ، غسل الوجه مرة واحدة ، أي : إسالة الماء عليه ؛ لأن معنى الغسل الإسالة .

وحدَّ الوجه ؛ من أعلى تسطيح الجبهة ، إلى أسفل اللحين طولاً ، ومن شحمة الأذن ، إلى شحمة الأذن عرضاً .

الفرض الثالث ، غسل اليدين إلى المرفقين ، والمرفق ؛ هو المفصل الذي بين العضد والساعد ، ويدخل المرفقان فيما يجب غسله ، وهذا هو المضطرد من هَذِي النبي ﷺ ، ولم يرد عنه ﷺ ، أنه ترك غسلهما .

الفرض الرابع ، مسح الرأس ، والمسح معناه : الإصابة بالبلل ، ولا يتحقق ، إلا بحركة العضو الماسح ماصحاً بالممسوح ؛ فوضع اليد ، أو الإصبع على الرأس ، أو غيره لا يسمى مسحاً ، ثم إن ظاهر قوله تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة : ٦] . لا يقتضي

(١) مسلم : كتاب الطهارة - باب استحباب إسالة الفرة والتجليل في الوضوء (٢١٨/١) ، الحديث رقم (٣٩) .

(٢) «إنما الأعمال بالنيات» . أي : إنما صحتها بالنيات ، فالعمل بدونها لا يعتد به شرعاً .

(٣) البخاري : كتاب يده الوحي (١ / ٢) ، ومسلم : كتاب الإمارة - باب قوله ﷺ : «إنما الأعمال بالنية» (١٥١٥ / ٣) . حديث رقم (١٥٥) ، وأبو داود : كتاب الطلاق - باب فيما عني من الطلاق والنيات ، برقم (٢٢٠١) (٢ / ٦٥١) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب النية في الوضوء (٥٨/١) ، والترمذي : كتاب فضائل الجهاد - باب ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا ، برقم (١٦٤٧) ، (١٧٩/٤) ، وابن ماجه : كتاب الزهد - باب نية (٢ / ١٤١٣) ، والبيهقي (١ / ٤٦) ، ومسنّد أحمد (١ / ٢٥ ، ٤٣ ، ٧٥ ، ٤٣٧) .

وجوب تصميم الرأس بالمسح ، بل يفهم منه ، أن مسح بعض الرأس يكفي في الامتثال ، والمحموظ عن رسول الله ﷺ في ذلك طرق ثلاث :

(أ) مسح جميع رأسه ؛ ففي حديث عبد الله بن زيد ، أن النبي ﷺ مسح رأسه بيديه ، فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه ، ثم ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه^(١) . رواه الجماعة .

(ب) مسحه على العمامة وحدها ؛ ففي حديث عمرو بن أمية - رضي الله عنه - قال رأيت رسول الله ﷺ يمسح على عمامته ، وخفيه^(٢) . رواه أحمد ، والبخاري وابن ماجه . وعن بلال ، أن النبي ﷺ قال : «امسحوا على الخفين ، والعمامة»^(٣) . رواه أحمد ، وقال عمر - رضي الله عنه - : من لم يطهره المسح على العمامة ، لا طهره الله^(٤) .

وقد ورد في ذلك أحاديث ، رواها البخاري ، ومسلم ، وغيرهما من الأئمة ، كما ورد العمل به من كثير من أهل العلم .

(ج) مسحه على الناصية والعمامة ، ففي حديث المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ توضأ ، فمسح بناصرته ، وعلى العمامة ، والخفين^(٥) . رواه مسلم .

(١) البخاري : كتاب الوضوء - باب مسح الرأس كله (١ / ٥٨) ، ومسلم : كتاب الطهارة - باب في وضوء النبي ﷺ (١ / ٢١١) ، برقم (٢٣٥) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي ﷺ (١ / ٨٧) ، برقم (١١٨) ، والنسائي في : كتاب الطهارة - باب حد الفسل ، برقم (٩٧ / ٧١ / ١) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في مسح الرأس ، أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره (١ / ٤٧) ، برقم (٣٢) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في مسح الرأس (١ / ١٥٠) ، برقم (٤٣٤) .

(٢) البخاري : كتاب الوضوء - باب المسح على الخفين (١ / ٦٠) ، وانظر : ابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في المسح على العمامة (١ / ١٨٦) ، الحديث رقم (٥٦٢) ، ومسنود أحمد (٤ / ٢٤٨ ، ١٣ / ١٤) . والعمامة وغيرهما .

(٣) مسلم : كتاب الطهارة - باب المسح على الناصية والعمامة (١ / ٢٣١) ، برقم (٨٤) ، والفتح الرباني (٢ / ٦٠ ، ٦١) ، وكذا أبو داود (١٥٣) ، والنسائي (١ / ٧٥ ، ٧٦) ، والترمذي (١٠١) ، وابن ماجه (٥٦١) ، يلتزم : مسح على خفيه ، وموقيه .

(٤) ذكره الشوكاني ، في : النبل (١ / ١٦٥) ، ولم يتكلم عليه ، وورد بإلفظ : من لم يطهره الجرح . . . رواه الدارقطني ، والبيهقي ، عن أبي هريرة ، وهو ضعيف ، انظر : ضحيف الجامع (٥٨٥٥) ، والضغيفة (٤٦٥٧) .

(٥) مسلم : كتاب الطهارة - باب المسح على الناصية والعمامة (١ / ٢٣١) ، رقم (٨٣) ، وانظر المسألة بالتفصيل ، في : سبل السلام (١ / ١٠٧) ، وزاد المعاد (١ / ١٩٣) ، والمغني (١ / ٨٧) ، والنيل (١ / ١٥٥ ، ١٥٩) ، وأحكام القرآن (٢ / ٥٦٨) .

هذا هو المحفوظ عن رسول الله ﷺ ، ولم يحفظ عنه الاختصار على مسح بعض الرأس ، وإن كان ظاهر الآية يقتضيه ، كما تقدم ، ثم إنه لا يكفي مسح الشعر الخارج عن محاذاة الرأس ، كالضفيرة .

الفرض الخامس ، غسل الرجلين مع الكعبيين ، وهذا هو الثابت ، المتواتر من فعل الرسول ﷺ وقوله .

قال ابن عمر - رضي الله عنهما : تخلف عنا رسول الله ﷺ في سفرة ، فأدركنا ، وقد أركبنا^(١) العصر ، فجعلنا نتوضأ ، ونمسح على أرجلنا ، فنادى بأعلى صوته : «ويل للأعقاب^(٢) من النار»^(٣) . مرتين ، أو ثلاثاً . مثق عليه .

وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل العقبين . وما تقدم من الفرائض ، هو المنصوص عليه في قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [البقرة : ٤٣] .

الفرض السادس ، الترتيب ، لأن الله تعالى قد ذكر في الآية فرائض الوضوء مرتبة ، مع فصل الرجلين عن اليدين - وفريضة كل منهما الغسل - بالرأس الذي فريضته المسح ، والعرب لا تقطع التظير عن نظيره ، إلا لفائدة ، وهي هنا الترتيب ، والآية ما سقت إلا لبيان الواجب ، ولعموم قوله ﷺ في الحديث الصحيح «ابدؤوا بما بدأ الله به»^(٤)

(١) «أركبناه» آخرنا .

(٢) «العقب» العظم التائر عند مفصل الساق والقدم .

(٣) البخاري : كتاب الوضوء - باب غسل الرجلين ، ولا مسح على القدمين (١ / ٥٢) ، ومسلم : كتاب الطهارة - باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما (١ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥) ، واللفظ لـ البخاري .

(٤) مسند أحمد (٣ / ٣٩٤) ، والبيهقي (١ / ٨٥) .

وفي نصب الراية : رواه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وهو عند النسائي ، والدارقطني ، ثم البيهقي في «مستهم» (٣ / ٥٤) . وفي «تلخيص الخبير» : رواه النسائي من حديث جابر الطويل بهذا اللفظ ، وصححه ابن حزم ، وله طرق عند الدارقطني ، ورواه مسلم بلفظ «أبدأ» بصيغة الخبر ، ورواه أحمد ، ومالك ، وابن الجارود ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن حبان ، والنسائي (٢ / ٢٥٠) ، والحديث ضعيف باللفظ الذي أورده المصنف ، ضعفه الألباني ، في : «ضعيف الجامع» (٢٦) ، وإنما الصحيح : «أبدأ» بصيغة الخبر ، وهو عند مسلم ، وغيره ، وقد أورده المصنف في «تلخيص» .

ومضت السنة العملية على هذا الترتيب بين الأركان ، فلم ينقل عن رسول الله ﷺ ، أنه توضعاً إلا مرتباً^(١) ، والوضوء عبادة ، ومدار الأمر في العبادات على الاتباع ، فليس لأحد أن يخالف المأثور في كيفية وضوئه ﷺ ، خصوصاً ما كان مضطراً منها .

سُنَنُ الْوُضُوءِ

أي : ما ثبت عن رسول الله ﷺ ، من قول ، أو فعل ، من غير لزوم ، ولا إنكار على من تركها ، وبينها ما يأتي :

(١) التسمية في أوله :

ورد في التسمية للوضوء أحاديث ضعيفة^(٢) ، لكن مجموعها يزيد قوة تدل على ، أن لها أصلاً ، وهي بعد ذلك أمر حسن في نفسه ، ومشروع في الجملة .

(٢) السُّوَأُكُ :

ويطلق على العود الذي يستاك به ، وعلى الاستياك نفسه ، وهو ذلك الاستان بذلك العود أو نحوه ، من كل خشن ، تنظف به الأسنان ، وخير ما يستاك به عود الأراك ، الذي يؤتى به من الحجار ؛ لأن من خواصه أن يشد الليثة ، ويحول دون مرض الأسنان ، ويقوي على الهضم ، ويدبر البول ، وإن كانت السنة تحصل بكل ما يزيل صفرة الأسنان ، وينظف الفم ، كالفرشة ونحوها ؛ وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «لولا

(١) بل قد ثبت عن النبي ﷺ ، أنه توضعاً ، وأخر المصنف والامتناع بعد أن غسل ثلثاً ، ثم غسل وجهه ثلثاً ، ثم غسل أذنيه ثلثاً ، ثم مضمض ، وامسح بثلث ، . . . والحديث أخرجه أحمد ، وأبو داود ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح أبي داود (١١٢ ، ١١٤) ، وانظر : التل (١ / ١٤٤) ، والمغني (١ / ٨٤) ، والسبل الجرار (١ / ٩٠) .

(٢) ثبت عن رسول الله ﷺ ذلك ، من حديث أبي هريرة : قال رسول الله ﷺ : «لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» . رواه أبو داود (١٠١) ، وابن ماجه (٣٩٩) ، والإمام أحمد ، في المسند (٢ / ٤١٨) ، والذواقي (ص ٢٩) ، والحاكم (١ / ١٤٦) ، والبيهقي (١ / ٤٣) ، وحسنه العلامة الألباني ، في : إرواء الغليل ، وصحيح أبي داود ، وصحيح الترمذي (٢٤) ، وصحيح ابن ماجه (٣١٨) ، قال الشوكاني : وقد صرح الحديث بنفي وضوء من لم يذكر اسم الله ، وذلك بنفي الشرطية ، التي يستلزم عنها العلم ، فضلاً على الوجوب ، فإنه أكل ما يستفاد منه . الدراري المضية (١ / ٤٠) . فلا يحسن أن ذكره المصنف ، في «السنة» !

أن أشقَّ على أُنسِي ، لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء . رواه مالك ، والشافعي ، والبيهقي ، والحاكم^(١) . وعن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال : «السواك مطهرة للقم ، مرضاة للرب»^(٢) . رواه أحمد ، والنسائي ، والترمذي .

وهو مستحب في جميع الأوقات ، ولكن في خمسة أوقات أشد استحباباً (١) عند الوضوء ، (٢) وعند الصلاة ، (٣) وعند قراءة القرآن ، (٤) وعند الاستيقاظ من النوم ، (٥) وعند تغير القم . والصائم والمفطر في استعماله أول النهار ، وآخره سواء ؛ لحديث عامر بن ربيعة - رضي الله عنه - قال : رأيت رسول الله ﷺ ما لا أحصي ، يتسوك ، وهو صائم^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي .

ولما استعمل السواك ، فالسنة غسله بعد الاستعمال ، تنظيفاً له ؛ لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان النبي ﷺ يستاك ، فيعطيني السواك ؛ لأغسله ، فأبدا به فاستاك ، ثم أغسله ، وأدفعه اليه^(٤) . رواه أبو داود ، والبيهقي .

ويسن لمن لا أمان له ، أن يستاك بإصبعه ؛ لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : يا رسول الله ، الرجل يذهب فوه ، أيستاك ؟ قال : «نعم» . قلت : كيف يصنع ؟ قال : «يدخل إصبعه في فيه»^(٥) . رواه الطبراني .

(١) المسن الكبير للبيهقي : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن السواك سنة ليس بإيجاب (١ / ٣٥) ، وصحيح ابن خزيمة (١ / ٧٣) - باب الأمر بالسواك عند كل صلاة ، أمر ندب وفضيلة ، لا أمر وجوب وقرينة . قال أبو بكر : رواه الشافعي ، وشرب بن عمر كروية روح ، ومرطاً مالك (١ / ٦٦) وقال ابن عبد البر : هذا الحديث يدخل في السند لا اتصاله من غير ما وجه ، ولما يدل عليه اللفظ ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح الجامع (٥٣١٧) ، وصحيح الترغيب (٢٠١) ، ولزاد الدليل (١ / ١٠٩ ، ١١٠) .

(٢) البخاري معلقاً بصيغة الجزم : كتاب الصوم ، باب سواك الرطب واللبس (٣ / ٤٠) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب الترغيب في السواك (١ / ١٠) ، ومسند أحمد (١ / ٣ ، ١٠ ، ٦٠ / ٤٧) ، ومسند الدارمي : كتاب الصلاة والطهارة - باب السواك مطهرة للقم (١ / ١٤٠) ، ومسند الشافعي (١٤) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل (١ / ١٠٥) ، وصحيح الجامع (٣٦٩٥) .

(٣) أبو داود : كتاب الصوم - باب السواك للصائم (٢ / ٧٦٨) ، الحديث رقم (٢٣٦٤) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في السواك للصائم (٣ / ٩٥) ، ومسند أحمد (٣ / ٤٤٥) ، والحديث ضعيف ، ضعفه البخاري ، في صحيحه ، حيث قال : ويذكر عن عامر ... وضعفه الألباني ، في : تمام الملة (٨٩) .

(٤) سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب غسل السواك (١ / ٤٤) ، والمسن الكبير للبيهقي : كتاب الطهارة - باب غسل السواك (١ / ٣٩) ، والحديث حسن ، كما في : صحيح أبي داود (٤١) ، ومشكاة المصابيح (٣٨٤) .

(٥) قال البيهقي : رواه الطبراني ، في الأوسط ، وفيه عيسى بن عبد الله الأنصاري ، وهو ضعيف . مجمع الزوائد (٢ / ١٠٠) ، وضعفه الشيخ الألباني ، في : ضعيف الجامع (١٤٣٢) ، وانظر : إرواء الغليل (١ / ١٠٧) . فالحديث لا يصح به ، فلا يقيم عليه أحكام ، فتنبه .

(٣) غَسَلَ الْكَفَّيْنِ ثَلَاثًا ، فِي أَوَّلِ الْوُضُوءِ :

لحديث أوس بن أبي أوس - رضي الله عنه - قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ ، فاستوكف ثلاثاً^(١) . رواه أحمد ، والنسائي ، وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فلا يغمس يده في إناء ، حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدرى أين باتت يده»^(٢) . رواه الجماعة . إلا أن البخاري لم يذكر العدد .

(٤) الْمَضْمَضَةُ ثَلَاثًا :

لحديث لقيط بن صبرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «إذا توضأت ، فمضمض»^(٣) . رواه أبو داود ، والبيهقي .

(٥) الْأَسْتِنْشَاقُ ، وَالْأَسْتِنْشَاقُ ثَلَاثًا :

لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «إذا توضأ أحدكم ، فليجعل في أنفه ماء ، ثم ليستنثر»^(٤) . رواه الشيخان ، وأبو داود .

(١) «فاستوكف» أي : غسل كفيه .

والحديث رواه النسائي : كتاب الطهارة - باب كم يغسلان (١ / ٦٤) ، رقم (٨٣) ، والدارمي : كتاب الوضوء - باب في من يدخل يده في الإناء ، قبل أن يغسلهما (١ / ١٤٢) ، رقم (٦٩٨) ، ومسنده أحمد (٤ / ٩) . (٢) البخاري : كتاب الوضوء - باب الاستجمار وترًا (١ / ٥٢) ، ومسلم : كتاب الطهارة - باب كسرة غمس المتوضئ وغيره يده للشكوك ، في لغاستها ، في الإناء قبل غسلها ثلاثاً (١ / ٢٣٣) ، رقم (٨٧) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب في الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها (١ / ٧٦) ، رقم (١٠٣) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب تأويل قوله تعالى : «إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق» (١ / ٦) ، رقم (١) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب إذا استيقظ أحدكم من منامه (١ / ٣٦) ، رقم (٢٤) وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الرجل يستيقظ من منامه ، هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها (١ / ١٣٨) ، رقم (٣٩٣) .

(٣) المضمضة : إدارة الماء ، وتحريكه في الفم . والحديث رواه البيهقي (١ / ٥٢) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي ﷺ (١ / ١٠٠) ، برقم (١٤٤) ، والحديث صححه الشيخ الألباني .

(٤) البخاري مع الفتح (١ / ٣١٦) ، كتاب الوضوء ، باب الاستجمار وترًا ، والنسائي : كتاب الطهارة ، باب اتخاذ الاستنشاق (١ / ٦٦) ، ومسلم : كتاب الطهارة ، باب الإتيار في الاستنثار والاستجمار (١ / ٢١٢) ، الحديث رقم (٢٠) ، ومسنده أحمد (٢ / ٢٤٢) ، والسنن الكبرى للبيهقي : كتاب الطهارة - باب كيفية المضمضة والاستنشاق (١ / ٤٩) ، وسنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الاستنثار (١ / ٩٦) ، الحديث رقم (١٤٠) ، والحق : أن المضمضة والاستنشاق من الواجبات ، لا من السنن ، للتبصير التي أوردوها للمصنف ، وهي بصيغة الأمر ، قال ابن قدامة : للمضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارة جميعًا . المنها (١ / ٨٣) ، وانظر السيل (١ / ٨١) ، وقال ابن حجر : ظاهر الأمر للوجوب . وقال : وقد ثبت الأمر بالمضمضة أيضًا ، في سنن أبي داود ، بإسناد صحيح . الفتح (١ / ٣٦٥) .

والسنة أن يكون الاستنشاق باليمين ، والاستنثار باليسرى ، لحديث عليّ - رضي الله عنه - أنه دعا بوضوء^(١) ، فمضمض ، واستنشق^(٢) ، ونثر بيده اليسرى ، ففعل هذا ثلاثاً ، ثم قال : هذا ظهور نبي الله ﷺ^(٣) . رواه أحمد ، والنسائي .

وتحقق المضمضة والاستنشاق ، إذا وصل الماء إلى الفم ، والأنف ، بأي صفة ، إلا أن الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ ، أنه كان يصل بينهما ؛ فعن عبد الله بن زيد^(٤) ، أن رسول الله ﷺ مضمض ، واستنشق من كف واحد ، ففعل ذلك ثلاثاً . وفي رواية : مضمض ، واستنثر بثلاث عرفات . متفق عليه .

ويسن المبالغة فيهما لغير الصائم ؛ لحديث لقبط - رضي الله عنه - قال : قلت يا رسول الله ، أخبرني عن الوضوء ؟ قال : «أبغ الوضوء ، وخلل بين الأصابع ، وبالع في الاستنشاق ، إلا أن تكون صائماً»^(٥) . رواه الخمسة ، وصححه الترمذي .

(٦) تَخْلِيلُ اللِّحْيَةِ :

لحديث عثمان - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته^(٦) . رواه ابن ماجه ، والترمذي وصححه . وعن أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ كان إذا توضأ ، أخذ كُتاً من ماء ، فادخله تحت حنكه ، فخلل به لحيته ، وقال : «هكنا أمرني ربي ، عز وجل»^(٧) . رواه أبو داود ، والبيهقي ، والحاكم .

(١) الوضوء بفتح الواو : اسم للماء الذي يتوضأ به .

(٢) «الاستنشاق» : إدخال الماء في الأنف ، و «الاستنثار» : إنزاله منه بالقبض .

(٣) النسائي : كتاب الطهارة - باب بأي اليمين يستنثر (٦٧ / ١) رقم (٩١) ، ومسنّد أحمد (١ / ١٣٥) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح النسائي (١ / ٢١) .

(٤) البخاري : كتاب الوضوء - باب غسل الرجلين إلى الكعبين (١ / ٥٨) ، ومسلم : كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي ﷺ (١ / ٢١١) ، برقم (٢٣٥) .

(٥) أبو داود : كتاب الطهارة - باب في الاستنثار (١ / ١٠٠) ، رقم (١٤٢) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب المبالغة في الاستنشاق (١ / ٦٦) ، رقم (٨٧) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم (٣ / ٤٦) ، رقم (٧٨٨) وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار (١ / ١٤٢) ، رقم (٤٠٧) ، ومسنّد أحمد (٤ / ٣٣) ، وصححه الألباني ، في : صحيح النسائي (١ / ٢٠) ، وصححه ابن ماجه (٤٠٧) ، ومشكاة المصابيح (٤٠٥) .

(٦) سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في تخليل اللحية ، الحديث رقم (٣١) ، (١ / ٤٦) ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في تخليل اللحية (١ / ١٤٨) ، والحديث صحيح ابن القيم ، وابن حجر ، والألباني ، في : صحيح الجامع (٤٦٩٦) .

(٧) سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب تخليل اللحية (١ / ١٠١) ، الحديث برقم (١٤٥) ، والسنن الكبير للبيهقي : كتاب الطهارة - باب تخليل اللحية (١ / ٥٤) ، والمستنوك على الصحيحين : كتاب الطهارة ، باب =

(٧) تَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ

لحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «إذا توضأت ، فخلل أصابع يديك ، ورجليك»^(١) . رواه أحمد ، والترمذي ، وابن ماجه ، وعن المستورد بن شداد - رضي الله عنه - قال : رأيت رسول الله ﷺ يخلل أصابع رجليه بخصره^(٢) . رواه الخمسة ، إلا أحمد .

وقد ورد ما يفيد استحباب تحريك الخاتم ونحوه ، كالأساور ، إلا أنه لم يصل إلى درجة الصحيح ، لكن ينبغي العمل به ، لدخوله تحت عموم الأمر بالإسباغ .

(٨) تَغْلِيصُ الْقَسَلِ :

وهو السنة التي جرى عليها غالباً ، وما ورد مخالفاً لها ، فهو لبيان الجواز ، فغن عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده - رضي الله عنهم - قال : جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ يسأله عن الوضوء ؟ فأراه ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : «هذا الوضوء» ، فمن راد على هذا ، فقد أساء ، وتعدى ، وظلم^(٣) . رواه أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه . وعن عثمان

= تحليل اللحية ثلاثاً (١ / ١٤٩) مع اختلاف في اللفظ ، وصححه الألباني ، في : إرواه الغليل (١ / ١٣٠) ، وصحيح الجامع (١٩٩٦) ، والحديث يدل على وجوب تحليل اللحية ، كما هو واضح ، وذهب إلى هذا الشوكاني ، في : السيل الجرار (١ / ٨٢) ، وقال الألباني : وهو الصواب ، وينبغي أن يقال ذلك في تحليل الأصابع أيضاً ، لثبوت الأمر به عنه ﷺ . قام اللفظ .

(١) سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في تحليل اللحية (١ / ٥٧) ، الحديث رقم (٣٩) وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب تحليل الأصابع (١ / ١٥٣) ، وانظر مسند أحمد (١ / ٣٨٧) ، وقال شارح الترمذي : والحديث في إسناده صالح مولى التوأمة ، وقد اختلط في آخر عمره ، ولكن موسى بن عتبة سمع منه قبل اختلاطه ، ولذلك حسنه كما نقل الحافظ في «التلخيص» (ص ٣٤) . هامش رقم (٦) من الترمذي (١ / ٥٧) ، وفي «الزوائد» وصالح مولى التوأمة ، وإن اختلط بآخره ، لكن روى عنه موسى بن عتبة قبل الاختلاط ، فالحديث حسن ، كما قال الترمذي ، وصححه الألباني ، في : «الصحيح» (٣ / ٢٩٢) .

(٢) أبو داود : كتاب الطهارة - باب غسل الرجلين (١ / ١٠٣) ، رقم (١٤٨) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في تحليل الأصابع (١ / ٥٧) ، رقم (٤٠) وقال : حديث حسن غريب ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب تحليل الأصابع (١ / ١٥٢) ، رقم (٤٤٦) ، ومسند أحمد (٤ / ٢٢٩) ، والحديث ليس عند النسائي ، كما ذكر المصنف ، وهو عند أحمد ، والحديث صحيح . وحديث ابن عباس يدل على الأمر بتحليل الأصابع .

(٣) وأبو داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً (١ / ٩٤) ، رقم (١٣٥) ، وصحيح ابن خزيمة ، برقم (١٧٤) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب الاحتذاء في الوضوء (١ / ٨٨) ، برقم (١٤٠) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في القصد في الوضوء ، وكرهية التلويح فيه (١ / ١٤٦) ، برقم (٤٢٢) ، ومسند أحمد (٢ / ١٨٠) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح النسائي (١ / ٣١) ، وصحيح ابن ماجه (٤٢٢) ، والشكاة (٤١٧) .

رضي الله عنه - أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي .
 وصح ، أنه ﷺ توضأ مرة مرة^(٢) ، ومرتين مرتين^(٣) ، أما مسح الرأس مرة واحدة ،
 فهو الأكثر رواية .
 (٩) التَّيَاسُّنُ :

أي ؛ البدء بغسل اليمين ، قبل غسل اليسار ، من اليدين والرجلين ؛ فعن عائشة -
 رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله ﷺ يحب التيامن في تتعله^(٤) ، وترجله ،
 وطهوره ، وفي شأنه كله^(٥) . متفق عليه ، وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ
 قال : إذا لبستم ، وإذا توضأتم ، فأبدءوا بأيمانكم^(٦) . رواه أحمد ، وأبو داود ،
 والترمذي ، والنسائي .
 (١٠) الدَّلَّكُ :

وهو إمرار اليد على العضو ، مع الماء أو بعده ؛ فعن عبد الله بن زيد - رضي

(١) مسلم : كتاب الطهارة - باب صفة الوضوء وكماله (١ / ٢٠٤) ، الحديث رقم (٢) ، والنسائي : كتاب الطهارة -
 باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً (١ / ٦٢ ، ٦٣) ، وسنن الترمذي : أبواب الطهارة ؛ باب ما جاء في الوضوء ثلاثاً
 ثلاثاً (١ / ٦٣) ، وأظفر (١ / ٦٧ ، ٦٨) ، ومسند أحمد (٢ / ١٣٣) .

(٢) البخاري مع الفتح : كتاب الوضوء - باب الوضوء مرة مرة (١ / ٣١١) ، وأبو داود (١٣٨) ، والنسائي : كتاب
 الطهارة - باب الوضوء مرة مرة (١ / ٦٢) ، وسنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء مرة مرة
 (١ / ٦٠) ، وأظفر صحيح ابن ماجه (٤١١) .

(٣) البخاري مع الفتح : كتاب الوضوء - باب الوضوء مرتين مرتين (١ / ٣١١) ، ومسلم (٢٣٥) ، وأبو
 داود (١١٨) ، وسنن الترمذي : كتاب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء مرتين مرتين (١ / ٦٢) ، والدارمي
 (٦٩٤)

(٤) التمثل : ليس التمثل ، والترجل : تسريح الشعر . والطهور : يشمل الوضوء والغسل .
 (٥) البخاري : كتاب الوضوء - باب التيمن في الوضوء والغسل (١ / ٥٣) ، ومسلم : كتاب الطهارة - باب التيمن
 في الطهور وغيره (١ / ٢٢٦) ، برقم (٦٦) .

(٦) أيمانكم : جميع يمين ، والمراد اليد اليمنى ، أو الرجل اليمنى .
 والحديث لمخرجه أبو داود : كتاب اللباس - باب في الاتصاف (٤ / ٣٧٩) ، الحديث برقم (٤١٤١) ، وابن
 ماجه : كتاب الطهارة - باب التيمن في الوضوء (١ / ١٤١) ، والحديث في مسند أحمد (٣٥٤) ، والحديث ليس
 عند النسائي ، ولا الترمذي كما قال المصنف ، والحديث صحيح صححه الألباني ، في : صحيح الجامع (٧٨٧) ،
 والمشكاة (٤٠١) .

الله عنه - أن النبي ﷺ أتى بثلاثي مد ، فتوضأ ، فجعل يلك ذراعيه^(١) . رواه ابن خزيمة ، وعنه - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ توضأ ، فجعل يقول هكذا : يلك^(٢) . رواه أبو داود ، الطيالسي ، وأحمد ، وابن حبان ، وأبو يعلى .
(١١) الموالاة :

أي ؛ اتباع غسل الاعضاء ، بعضها إثر بعض ، بالأ يقطع المتوضئ وضوءه بعمل أجنبي ، يعد في العرف انصرافاً عنه ، وعلى هذا مضت السنة ، وعليها عمل المسلمين ، سلفاً وخلفاً .

(١٢) مسح الأذنين :

والسنة ؛ مسح باطنهما بالسبائين ، وظاهرهما بالإبهامين بماء الرأس ؛ لأنهما منه ، فعن المقدم بن معد يكرب - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ مسح في وضوئه رأسه ، وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وأدخل أصبعه في صماخي أذنيه^(٣) . رواه أبو داود ، والطحطاوي ، وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - في وصفه وضوء النبي ﷺ : ومسح برأسه ، وأذنيه مسحاً واحدة^(٤) . رواه أحمد ، وأبو داود . وفي رواية : مسح رأسه ، وأذنيه وباطنهما بالمسحيتين^(٥) ، وظاهرهما بإبهاميه .

(١٣) إطالة الغرة والتحجيل :

أما إطالة الغرة ؛ فبأن يغسل جزءاً من مقدم الرأس ، رائدك عن المفروض في غسل

(١) صحيح ابن خزيمة (١ / ٦٢) ، حديث رقم (١١٨) - باب الرخصة في الوضوء ، وصححه الألباني ، في : صحيح أبي داود (٨٤) .

(٢) الفتح الرباني (٢ / ٣١ ، ٣٢) ، برقم (٢٦٠) ، ومستد الطيالسي (ص ١٤٨) ، وموارد الطمآن (ص ٦٧) ، برقم (١٥٥) ، والحديث صحيح .

(٣) أبو داود : كتاب الطهارة - باب صفة وضوء النبي ﷺ (٨٩/١) ، برقم (١٢٣) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في مسح الأذنين (٤٤٢) ، وابن حجر في : «التلخيص» (٨٩ / ١) وإسناده حسن ، وصححه الألباني ، في : صحيح ابن ماجه (٣٥٦) .

(٤) وأبو داود : كتاب الطهارة ، باب صفة وضوء النبي ﷺ (٩٣ / ١) ، برقم (١٢٣) ، والرداية لأبي داود ، حديث رقم (١٣٥) - باب الوضوء ثلاثاً - كتاب الطهارة ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب مسح الأذنين (١ / ٧٣) ، برقم (١٠١) ، والفتح الرباني (٢ / ٣٥) ، برقم (٢٦٨) ، وصححه الألباني ، في : صحيح النسائي (٢٤ / ١) ، وصحيح ابن ماجه (٤٣٩) ، والمشكاة (٤١٣) ، وأعلم ، أنه قد صح حديث : «الأقنان من الرأس» ، وصححه الألباني ، في : الصحيحة (٣٦) ، وعليه ، فإن مسح الأذنين واجب ، وليس بنة .

(٥) «المسحيتين» أي ؛ السبائين .

الوجه ، وإما إطالة التحجيل ، فإن يغسل ما فوق المرفقين والكعبين ؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «إن أمتي يأتون يوم القيامة غراً محجلين»^(١) ، من أثار الوضوء»^(٢) . فقال أبو هريرة : فمن استطاع منكم أن يطيل غرته ، فليفعل . رواه أحمد ، والشيخان ، وعن أبي زرعة ، أن أبا هريرة - رضي الله عنه - دعا بوضوءه ، فتوضأ ، وغسل ذراعيه ، حتى جاور المرفقين ، فلما غسل رجليه ، جاور الكعبين إلى الساقين ، فقلت : ما هذا ؟ فقال : هذا مبلغ الحلية»^(٣) . رواه أحمد ، واللفظ له ، وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

(١٤) الاقتصَادُ في الماء ، وإن كان الاغترافُ من البَحْرِ :

لحديث أنس - رضي الله عنه - قال : كان النبي ﷺ يغتسل بالصاع^(٤) ، إلى خمسة أمداد ، ويتوضأ بالمد^(٥) . متفق عليه . وعن عبيد الله بن أبي يزيد ، أن رجلاً قال لابن عباس - رضي الله عنهما - : كم يكفيني من الوضوء ؟ قال : مد . قال : كم يكفيني للغسل ؟ قال : صاع . فقال الرجل : لا يكفيني . فقال : لا أم لك ، قد كفى من هو خير منك ؛ رسول الله ﷺ^(٦) . رواه أحمد ، والبخاري ، والطبراني في «الكبير» بسند رجاله ثقات ، وروي عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ مر بسعد ، وهو يتوضأ ، فقال : «ما هذا السرف يا سعد ؟» فقال : وهل في الماء من سرف ؟ قال :

(١) أصل الفرة : يافس في جبهة الفرس ، و «التحجيل» يافس في رجليه ، والمراد من كونهم ، يأتون غراً محجلين ، أن الثور يعلو وجههم ، وليلتهم ، وأرجلهم يوم القيامة ، وهما من خصائص هذه الأمة
(٢) البخاري : كتاب الوضوء - باب لفصل الوضوء والفر للمحجلين من آثار الوضوء (١ / ٤٥) ، ومسلم : كتاب الطهارة ، باب استحباب إطالة الفرة والتحجيل في الوضوء (١ / ٢٦٦) ، الحديث رقم (٣٥) ، ومسنّد أحمد (٢ / ٤٠٠) .

(٣) مسند أحمد (٢ / ٢٣٢) ، وفتاوى صحيح الترغيب ، للألباني (٧٥) .

(٤) «الصاع» : أربعة أمداد . و الفلة ١٢٨ درهماً وأربعة أسباع الدرهم ٤٠٤ سم ٣ .

(٥) البخاري : كتاب الوضوء - باب الوضوء بالمد (١ / ٦٢) ، ومسلم : كتاب الحليين - باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة .. (١ / ٢٥٨) ، الحديث رقم (٥١) .

(٦) ابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في مقدار الماء ... (٢٧٠) ، وكذا النسائي ، ولكن عن جابر (١ / ١٢٨) ، ومسنّد أحمد (١ / ٢٨٩) ، وكشف الاستار عن روائد البزار (١ / ١٣٤) - باب ما يجزئ من الماء للوضوء ، برقم (٢٥٥) ، وفي «مجمع الزوائد» : رواه أحمد ، والبزار ، والطبراني في «الكبير» ، ورجاله ثقات (١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤) ، وصححه العلامة الألباني ، في : الصحيحة (١٩٩١) .

«نعم ، وإن كنت على نهر جار»^(١) . رواه أحمد ، وابن ماجه ، وفي سنده ضعف ، والإسراف يتحقق باستعمال الماء ، لغیر فائدة شرعية ، كان يزيد في الغسل على الثلاث ، ففي حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده - رضي الله عنهم - قال : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ ، يسأله عن الوضوء ؟ فأراه ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : «هذا الوضوء ، من راد على هذا ، فقد أساء ، وتعدي ، وظلم»^(٢) . رواه أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابن خزيمة بأسانيد صحيحة ، وعن عبد الله بن مغفل - رضي الله عنه - قال : سمعت النبي ﷺ يقول : «إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور ، والدعاء»^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه . قال البخاري : كره أهل العلم في ماء الوضوء ، أن يتجاوز فعل النبي ﷺ .

(١٥) الدُّعَاءُ أُنْشَاءً :

لم يثبت من أدعية الوضوء شيء ، عن رسول الله ﷺ ، غير حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال : أتيت رسول الله ﷺ بوضوء ، فتوضأ ، فسمعتة يقول ، يدعو : «اللهم اغفر لي ذنبي ، ووسع لي في داري ، وبارك لي في رزقي» . فقلت : يا نبي الله ، سمعتك تدعو بكذا وكذا ! قال : «وهل تركن من شيء؟»^(٤) . رواه النسائي ، وابن السني ، بإسناد صحيح ، لكن النسائي أدخله في باب ما يقول بعد الفراغ من الوضوء ، وابن السني ترجم له في باب ما يقول بين ظهراني وضوئه . قال النووي : وكلاهما محتمل^(٥) .

(١) ابن ماجه : كتاب الطهارة وستنها - باب ما جاء في القصد في الوضوء ، وكراهية التعدي فيه (١ / ١٤٧) ، الحديث رقم (٤٢٥٠) وفي «الزوائد» : إسناده ضعيف ، لضعف حبي بن عبد الله وابن لهيعة ، ومسنده أحمد (٢ / ٢٢١) ، وضعفه الألباني ، في : ضعيف ماجه (٩٦) ، والإرواء (١٤٠) .

(٢) تقدم تخرجه .

(٣) أبو داود : كتاب الطهارة - باب الإسراف في الماء (١ / ٢٢) ، ومسنده أحمد (٤ / ٨٧) ، وابن ماجه ، بلفظ «سيكون قوم يعتدون في الدعاء» : كتاب الدعاء - باب كراهية الاحتداء في الدعاء (٢ / ١٢٧١) ، وصححه الألباني ، في : مشكاة المصابيح (٤١٨) .

(٤) النسائي ، في : اليوم والليلة ، برقم (٨١) ، (١ / ١٧٣) ، وابن السني ، في : اليوم والليلة ، برقم (٢٧) ، والحديث ضعيف ، ولكن الدعاء المذكور له شاهد ، ولذلك صححه الشيخ الألباني ، في : صحيح الجامع ، وغاية المرام (ص ٨٥) ، وقال الألباني : للدعاء به مطلقاً ، غير مقيد بالصلاة أو الوضوء ، حسن . تمام اللذة (٩٦) .

(٥) انظر : تمام اللذة (٩٤) .

(١٦) الدَّعَاءُ بَعْدَهُ :

لحديث عمر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «ما منكم من أحد يتوضأ ، فيسبغ الوضوء ، ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . إلا أتحت له أبواب الجنة الثمانية ، يدخل من أيها شاء»^(١) . رواه مسلم ، وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «من توضأ ، فقال : سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك . كُتِبَ في رَقٍّ ، ثم جعل في طابع ، فلم يكسر إلى يوم القيامة»^(٢) . رواه الطبراني ، في «الأوسط» ، ورواه رواية الصحيح ، واللفظ له ، ورواه النسائي ، وقال في آخره : «ختم عليها بخاتم ، فوضعت تحت العرش ، فلم تكسر إلى يوم القيامة» . وصوب وقفه .

وأما دعاء : «اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين»^(٣) . فهي في رواية الترمذي ، وقد قال في الحديث : وفي إسناده اضطراب ، ولا يصح فيه شيء كبير .
(١٧) صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَهُ :

لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال لبلال : «يا بلال ، حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام ؛ إني سمعتُ دُفَّ نعليك^(٤) بين يدي في الجنة» . قال : ما عملت عملاً أرجى عندي ، من أني لم أتطهر طهوراً ، في ساعة من ليل أو نهار ، إلا صليتُ بذلك الطهور ما كُتِبَ لي أن أصلي^(٥) . متفق عليه . وعن عقبة بن عامر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «ما أحدٌ يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين ،

(١) مسلم : كتاب الطهارة - باب الذكر المستحب عقب الوضوء (١ / ٢٠٩) ، ولحديث رقم (١٧) .

(٢) في «الزوائد» : رواه الطبراني ، في : الأوسط ، ورجاله رجال الصحيح ، إلا أن النسائي قال بعد تخريجه في اليوم واليلة : هذا خطأ ، والصواب موقوفاً . ثم رواه من رواية الثوري وغندر ، عن شعبة موقوفاً (١ / ٢٤٤) ، انظر التفاصيل في «تلخيص الحبير» (١ / ١٠١ ، ١٠٢) ، وعمل اليوم واليلة ، للنسائي (١ / ١٧٥) ، الحديث رقم (٨٣) ، والحديث صحيح ، صححه الشيخ الألباني ، في «صحيح الترخيب» (٢٢٠) ، وصحيح الجامع (٦١٧٠) .

(٣) الترمذي : أبواب الطهارة - باب فيما يقال بعد الوضوء الحديث رقم (٥٥) ، (١ / ٧٧ - ٧٩) ، وانظر : تعليق العلامة أحمد شاكِر على الترمذي (١ / ٧٧ - ٨٣) ، فإنه جمع طرق الحديث ، وبين أنه لا اضطراب فيها ، لذلك صححه العلامة الألباني ، في : صحيح أبي داود (١٦٢) ، وإرواه الغليل (١ / ١٣٥) .

(٤) «الذف» بالضم : صوت التمل ، حال المشي .

(٥) البخاري : كتاب الجمعة - باب فضل الطهور بالليل والنهار ، وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار (٢ / ٦٧) . ومسلم : كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل بلال - رضي الله عنه - (٤ / ١٩١٠) ، الحديث رقم (١٠٨) .

يقبل بقلبه ووجهه عليهما ، إلا وجبت له الجنة^(١) رواه مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وابن خزيمة في «صحيحه» . وعن حمران ، مولى عثمان ، أنه رأى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - دعا بوضوء ، فأفرغ على يمينه من إنائه ، فغسلها ثلاث مرات ، ثم أدخل يمينه في الوضوء ، ثم تمضمض ، واستنشق ، واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه إلى المرفقين ثلاثاً ، ثم غسل رجليه ثلاثاً ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وضوئي هذا ، ثم قال : «من توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين ، لا يحدث فيهما نفسه ، غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم ، وغيرهما .

وما بقي من تعاهد موقفي العينين ، وغضون الوجه ، ومن تحريك الخاتم ، ومن مسح العنق ، لم يتعرض للذكره ؛ لأن الأحاديث فيها لم تبلغ درجة الصحيح ، وإن كان يعمل بها ؛ تكميلاً للنظافة .

مَكْرُوهَاتُهُ

يكروه للمتوضئ ، أن يترك سنة من السنن المتقدم ذكرها ، حتى لا يحرم ثوابها ؛ لأن فعل المكروه يوجب حرمان الثواب ، وتحقق الكراهية بترك السنة .

نَوَاقِصُ الْوُضُوءِ

للوضوء نواقض تبطله ، وتخرجه عن إفادة المقصود منه ، نذكرها فيما يلي :

١- كل ما خرج من السيلين «القبل والدبر» ، ويشمل ذلك ما يأتي :

(١) البول .

(٢) والغائط ؛ لقول الله تعالى : ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [البقرة : ٦] . وهو كناية عن قضاء الحاجة ، من بول وغائط .

(١) مسلم : كتاب الطهارة - باب الذكر المسحوب عقب الوضوء (١ / ٢١٠) ، برقم (٢٣٤) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب كراهية الوسوسة ، وحديث النفس (١ / ٥٥٧ ، ٥٥٨) ، برقم (٩٠٦) ، والنسائي (١ / ٩٥) ، وأما ابن ماجه ، فحديثه هو الشطر الثاني من حديث مسلم التام ، وكذلك الترمذي ، ابن ماجه ، حديث رقم (٤٦٩) ، والترمذي ، برقم (٥٥) .

(٢) البخاري : كتاب الوضوء ، باب الوضوء ثلاثاً (١ / ٥٠) ، ومسلم : كتاب الطهارة - باب صفة الوضوء وكماله (١ / ٢٠٤) ، الحديث رقم (٢) ، وأبو داود (١ / ١٠٦) ، والنسائي (١ / ٨٠) ، وابن ماجه (٢٨٥) ، وغيرهم .

(٣) ربيع اللّهُ ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث ، حتى يتوضأ . فقال رجل من حضرموت : ما الحدث يا أبا هريرة ؟ قال : قُساء ، أو ضُراط^(١) . متفق عليه ، وعنه - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً ، فأشكلك عليه ، أخرج منه شيء أم لا ؟ فلا يخرج من المسجد ، حتى يسمع صوتاً ، أو يجد ريحاً»^(٢) . رواه مسلم .

وليس السمع ، أو وجدان الرائحة شرطاً في ذلك ، بل المراد حصول اليقين بخروج شيء منه .
(٤ ، ٥ ، ٦) للمني ، والملي ، والودي ؛ لقول رسول الله ﷺ ، في الملي : «فيه الوضوء»^(٣) . ولقول ابن عباس - رضي الله عنهما - : أما الملي ، فهو الذي منه الغسل ، وأما الملي ، والودي ، فقال : «افسل ذكرك . أو : مذاكيرك ، وتوضأ وضوءك للصلاة»^(٤) . رواه البيهقي في «السنن» .

٢- النوم المستغرق ، الذي لا يبقى معه إدراك ، مع عدم تمكن المتعمدة من الأرض ؛ لحديث صفوان بن عسال - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ يأمُرنا ، إذا كنا سقراً ، ألا نتزعج خفافنا ثلاثة أيام ولياليهنّ ، إلا من جنابة ، لكن من غائط ، وبول ، ونوم»^(٥) . رواه أحمد ، والنسائي ، والترمذي وصححه .

فإذا كان الثائم جالساً ، ممكناً مقعدته من الأرض ، لا يتنقض وضوؤه ، وعلى هذا يحمل حديث أنس - رضي الله عنه - قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء الآخرة ، حتى تخفّ رعوهم ، ثم يصلون ، ولا يتوضئون . رواه الشافعي ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، ولفظ الترمذي من طريق شعبة : لقد رأيت أصحاب

(١) البخاري : كتاب الوضوء - باب لا تقبل صلاة بغير طهور (١ / ٤٦) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب فضل صلاة الجماعة ، وانتظار الصلاة (١ / ٤٥٩) ، برقم (٢٧٤) .

(٢) مسلم : كتاب الحيض - باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ، ثم شك في الحدث ، فله أن يصلي بطهارته تلك (١ / ٢٧٦) ، الحديث رقم (٩٩) .

(٣) تقدم تخرجه ، في (ص ٣٠) .

(٤) تقدم تخرجه ، في (ص ٣٠) .

(٥) أحمد ، في «السنن» (٤ / ٣٣٩ ، ٢٤٠) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين في السفر (١ / ٨٣) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب المسح على الخفين . (١ / ١٥٩ ، ١٦٠) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الوضوء من النوم (٤٧٨) ، والشافعي (١ / ٣٣) ، والبارقني (٧٢) ، وحسنه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل (١ / ١٤٠) ، وصحيح النسائي (١ / ٢٩) .

رسول الله ﷺ يوقظون للصلاة ، حتى لا يسمع لأحدهم غطيلاً ، ثم يقومون ، فيصلون ، ولا يتوضئون^(١) . قال ابن المبارك : هذا عندنا ، وهم جلوس .

٣- زوال العقل : سواء كان بالجنون ، أو بالإغماء ، أو بالسكر ، أو بالدواء ، وسواء قل أو كثير ، وسواء كانت المقعدة مكتنة من الأرض أو لا ؛ لأن النحول عند هذه الأسباب أبلغ من النوم ، وعلى هذا اتفقت كلمة العلماء .

٤- من الفرج بدون حائل ؛ لحديث بسرة بنت صفوان - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «من مس ذكره ، فلا يصل ، حتى يتوضأ»^(٢) . رواه الخمسة ، وصححه الترمذي ، وقال البخاري . وهو أصح شيء في الباب . ورواه أيضاً مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم ، وقال أبو داود : قلت لأحمد : حديث بسرة ليس بصحيح ؟ فقال : بل هو صحيح . وفي رواية لأحمد ، والنسائي عن بسرة ، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ويتوضأ من مس ذكره»^(٣) . وهذا يشمل ذكر نفسه ، وذكر غيره ، وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «من أفضى بيده إلى ذكره ، ليس دونه ستر ، فقد وجب عليه الوضوء»^(٤) . رواه أحمد ، وابن حبان ، والحاكم ، وصححه هو وابن عبد البر . وقال ابن السكن : هذا الحديث من أجود ما روي في هذا الباب . وفي لفظ الشافعي : «إذا

(١) مسلم : كتاب الحيض - باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء (١ / ١٩٦) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من النوم (٢٠٠) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء من النوم (١ / ١١٣) ، وأحمد ، في المسند (٢ / ١٩٩) ، وانظر : تمام لفة (٩٩) .

(٢) أبو داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر (١ / ١٢٥ ، ١٢٦) ، والنسائي : كتاب الغسل والتيمم - باب الوضوء من مس الذكر ، برقم (٤٤٧) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر (١ / ١٢٦) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الوضوء من مس الذكر (١ / ٦١) ، ومسنده أحمد (٦ / ٤٠٧) ، والمستدرك (١ / ١٣٧) ، والبيهقي (١ / ١٢٨) ، وبلاتح للأن (١ / ٣٤) ، برقم (٩٠) ، والجزء الأول «موطأ» مالك بشرح تنوير الخوالك (ص ٦٥) ، والحديث صحيح ، صححه الشيخ الألباني ، في : إرواه الغليل (١ / ١٥٠) ، والمسألة (٣١٩) .

(٣) والنسائي : كتاب الغسل والتيمم - باب الوضوء من مس الذكر (١ / ٢١٦) ، ومسنده أحمد (٦ / ٤٠٧) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح النسائي (١ / ٣٦) .

(٤) مسنده أحمد (٢ / ٣٣٣) ، والشافعي (١ / ٣٤) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١ / ١٣٣) ، وفي «الزوائد» : رواه أحمد ، والطبراني في «الأوسط» و«المصنف» ، والبخاري ، وفيه يزيد بن عبد الملك الترملي ، وقد ضمه أكثر الناس ، وثقله يحيى بن معين في رواية . مجمع الزوائد (١ / ٢٥٠) ، وموارد القمآن (ص ٧٧ ، ٧٨) ، رقم (٢١٠) ، والحديث صحيح ، حسنه الألباني ، من طريق ابن حبان ، في : مشكاة لمصابيح (٣٢١) .

أنفى أحدكم يده إلى ذكره ، ليس بينها وبينه شيء ، فليتوضأ^(١) . وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده - رضي الله عنهم - : «أيما رجل مس فرجه ، فليتوضأ ، وأيما امرأة مسّت فرجها ، فلتتوضأ»^(٢) . رواه أحمد .

قال ابن القيم : قال الحازمي : هذا إسناد صحيح ، ويرى الاحناف ، أن مس الذكر لا يتقض الوضوء ، لحديث طلق ، أن رجلاً سأل النبي عن رجل يس ذكره ، هل عليه الوضوء فقال : «لا ، إنما هو بضعة منك»^(٣) . رواه الخمسة ، وصححه ابن حبان ، قال ابن المديني : هو أحسن من حديث بسرة .

مَا لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ

أحبينا أن نشير إلى ما ظن ، أنه ناقض للوضوء ، وليس بناقض ؛ لعدم ورود دليل صحيح ، يمكن أن يعول عليه في ذلك ، ويأينه فيما يلي :

(١) لمس المرأة ، بسلون حائل :

فمن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قبلها ، وهو صائم ، وقال : «إن القبلة لا تنقض الوضوء ، ولا تقطر الصائم»^(٤) . أخرجه إسحاق بن راهويه ، وأخرجه أيضاً البزار بسند جيد . قال عبد الحق : لا أعلم له علة توجب تركه . وعنها - رضي الله عنها - قالت : فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة من الفراش ، فالتصته ، فوضعت يدي على بطن

(٤) مسند أحمد (٢ / ٢٢٣) ، والدارقطني (١ / ١٤٧) ، والبيهقي (١ / ١٢٢) ، وقال الألباني : للحديث حسن الإسناد ، صحيح المتن بما قبله . إرواه الخليل (١ / ١٥٠) .

(٢) أبو داود : كتاب الطهارة - باب الرخصة في مس الذكر (١ / ١٢٧) ، برقم (١٨٢) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من ذلك (١ / ١٠١) ، برقم (١٦٥) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر (١ / ١٣٦) ، برقم (٨٥) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب الرخصة في ذلك (١ / ١٦٣) ، برقم (٤٨٣) ، وموارد الظمان (ص ٧٦) ، برقم (٢٠٧) ، والحديث صحيح ، صححه الألباني ، في : صحيح النسائي (١ / ٣٧) ، وصحيح ابن ماجه (٤٨٣) ، ومشكاة المصابيح (٣٢٠) .

(٣) الحديث بلفظ ، أن النبي ﷺ قبل امرأة من نسائه ، ثم خرج إلى الصلاة ، ولم يتوضأ . وهو عند أبي داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من القبلة (١ / ٤٥) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من القبلة (١ / ١٠٤) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في ترك الوضوء من القبلة (٨٦) ، وابن ماجه (٥٠٢) ، والحديث صحيح ، صححه الشيخ الألباني ، في : صحيح النسائي (١٦٤) ، وصحيح ابن ماجه (٥٠٢) ، والمشكاة (٣٢٣) .

قدميه ، وهو في المسجد ، وهما منصوبتان ، وهو يقول : «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك»^(١) . رواه مسلم ، والترمذي وصححه ، وعنها - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قبل بعض نسائه ، ثم خرج إلى الصلاة ، ولم يتوضأ^(٢) . رواه أحمد ، والأربعة ، بسند رجاله ثقات ، وعنها - رضي الله عنها - قالت : كنت أنام بين يدي النبي ﷺ ، ورجلاي في قبليته ، فإذا سجد ، غمزني ، فقبضت رجلي^(٣) . وفي لفظ : فإذا أراد أن يسجد ، غمز رجلي . متفق عليه .

(٢) خُرُوجُ الدَّمِ مِنْ غَيْرِ الْمَخْرَجِ الْمَعْتَادِ ؛ سواء كان بجرح ، أو حِجَامَةٍ ، أو رِصَافٍ ، وسواء كان قليلاً ، أو كثيراً :

قال الحسن - رضي الله عنه - : ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم . رواه البخاري ، وقال : وعصر ابن عمر - رضي الله عنهما - بثرة ، وخرج منها الدم ، فلم يتوضأ ، وبصق ابن أبي أوفى دماً ، ومضى في صلاته ، وصلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وجرحه يشعب دماً^(٤) . وقد أصيب عباد بن بشر بسهام ، وهو يصلي ، فاستمر في صلاته^(٥) . رواه أبو داود ، وابن خزيمة ، والبخاري تعليقا .

(٣) الْقِسِيُّ :

سواء أكان ملء الفم ، أو دونه ، ولم يرد في نقضه حديث يوجب به .

(١) مسلم : كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود (١ / ٣٥٢) ، رقم (٢٢٢) ، والترمذي : كتاب الدعوات ، باب في دعاء الوتر (٥ / ٥٥٦) ، رقم (٣٥٦٦) ، وفي كتاب الدعوات - باب رقم (٧٦) ، حديث (٣٤٩٣) ، ومسنود أحمد (١ / ٩٦ ، ١١٨ ، ١٥٠ ، ٥٨ / ٦) .

(٢) تقدم تفريجه ، في : الصفحة الماضية .

(٣) البخاري : كتاب الصلاة - باب الصلاة على الفراش (١ / ١٠٧) ، وباب هل يغمز الرجل زوجته عند السجود (١ / ١٣٨) ، ومسلم : كتاب الصلاة ، باب الاعتراض بين يدي المصلي (١ / ٣٦٧) ، الحديث رقم (٢٢٧٢) .

(٤) يشعب ، أي ، يجري ، وانظر البخاري مع الفتح : كتاب الوضوء - باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين (١ / ٣٣٦) ، وقد وصله ابن أبي شيبة ، كما في الفتح . أما حديث عمر ، فقد رواه مالك ، وابن سعد ، في «الطبقات» ، وغيرهما ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواه الغليل (١ / ٢٢٥) .

(٥) حديث عباد بن بشر ، رواه أبو داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من الدم (١٩٨) ، وابن خزيمة (٣٦) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح أبي داود (١٩٣) .

(٤) أَكْثَلَ لَحْمِ الْإِبِلِ :

وهو رأي الخلفاء الأربعة ؛ وكثير من الصحابة والتابعين ، إلا أنه صبح الحديث بالأمم بالوضوء منه ؛ فعن جابر بن سُمرة - رضي الله عنه - أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ : أتوضأ من لحوم الغنم ؟ قال : «إِنْ شِئْتَ تَوَضَّأْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوَضَّأْ»^(١) . قال : أتوضأ من لحوم الإبل ؟ قال : «نعم» ، فتوضأ من لحوم الإبل . قال : أصلي في مريض الغنم ؟ قال : «نعم» . قال : أصلي في مبارك الإبل ؟ قال : «لا» . رواه أحمد ، ومسلم ، وعن البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال : سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل ؟ فقال : «توضئوا منها» . وسئل عن لحوم الغنم ؟ فقال : «لا تتوضئوا منها» . وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل ؟ فقال : «لا تصلوا فيها ؛ فإنها من الشياطين» . وسئل عن الصلاة في مريض الغنم ؟ فقال : «صلوا فيها ؛ فإنها بركة»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن حبان ، وقال ابن خزيمة : لم أر خلافاً بين علماء الحديث ، في أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل ، لعدم ناقله . وقال النووي : هذا الملعب أقوى دليلاً ، وإن كان الجمهور على خلافه . انتهى .

(٥) شَكُّ التَّوَضُّعِ فِي الْحَدِّثِ :

إذا شك المتطهر ، هل أحدث أم لا ؟ لا يضره الشك ، ولا ينتقض وضوؤه ؛ سواء كان في الصلاة أو خارجها ، حتى يتيقن ، أنه أحدث ؛ فعن عباد بن ثميم ، عن عمه - رضي الله عنه - قال : شكى إلى النبي ﷺ الرجل يخيل إليه ، أنه يجد الشيء في الصلاة ؟ قال : «لا ينصرف ، حتى يسمع صوتاً ، أو يجد ريحاً»^(٣) . رواه الجماعة ، إلا الترمذي ، وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : «إذا وجد أحدكم في نفسه شيئاً ، فاشكك عليه ، أخرج منه شيء أم لا ؟ فلا يخرج من المسجد ، حتى يسمع

(١) مسلم - كتاب الحيض - باب الوضوء من لحوم الإبل (١ / ٢٧٥) ، الحديث رقم (٩٧) ، ومسنود أحمد (٥ / ٨٦ ، ٨٨ ، ١٠٨) مع اختلاف في اللفاظ .

(٢) أبو داود : كتاب الطهارة - باب الوضوء من لحوم الإبل ، رقم (١٨٤) ، ومسنود أحمد (٤ / ٢٨٨) ، وفي «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» «صلوا في مريض الغنم ، ولا تصلوا في مساكن الإبل ؛ فإنها خلقت من الشياطين» (٣ / ١٠٣) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل (٤٩٤) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل (٨١) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواه الغليل (١ / ١٩٤) ، وصححه أبي داود (١٧٧) .

(٣) البخاري : كتاب الوضوء - باب لا يتوضأ من الشك ، حتى يتيقن (١ / ٤٦) ، ومسلم : كتاب الحيض - باب الدليل على ، أن من يتيقن الطهارة ، ثم شك في الحدث ، فله أن يصلي بطهارته تلك (١ / ٢٧٦) ، رقم (٩٨) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب إذا شك في الحدث (١ / ١٢٢) ، رقم (١٧٦) ، والسنائي : كتاب الطهارة - باب الوضوء من الريح (١ / ٩٨) ، رقم (١٦٠) ، والترمذي (٧٥) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الوضوء على الطهارة (١ / ١٧١) ، رقم (٥١٣) .

صوتًا ، أو يجد ريحًا^(١) . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

وليس المراد خصوص سماع الصوت ، ووجدان الريح ، بل العدة اليقين ، بأنه خرج منه شيء ، قال ابن المبارك : إذا شك في الحدث ، فإنه لا يجب عليه الوضوء ، حتى يستيقن استيقانًا ، يقتض أن يحلف عليه ، أما إذا تيقن الحدث ، وشك في الطهارة ، فإنه يلزمه الوضوء ، بإجماع المسلمين .

(٦) الْقَهْقَهَةُ فِي الصَّلَاةِ لَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ ؛ لَعَلَّهَا صَحَّةٌ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ .

(٧) تَفْسِيلُ الْمَيْتِ لَا يَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ ؛ لِضَمَفٍ لِدَلِيلِ النَّقْضِ^(٢) .

مَا يَجِبُ لَهُ الْوُضُوءُ

يجب الوضوء لأمور ثلاثة :

الأول ، الصلاة مطلقًا ؛ فرضًا أو نفلًا ، ولو صلاة جنازة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة : ٦] . أي ؛ إذا أردتم القيام إلى الصلاة ، وأنتم محدثون ، فاغسلوا ، وقول الرسول ﷺ : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلوة »^(٣) . رواه الجماعة ، إلا البخاري .

(١) مسلم : كتاب الحيض - باب الدليل على ، أن من تيقن الطهارة ، ثم شك في الحدث ، أنه لا يصلي بطهارته تلك (١ / ٢٧٦) ، رقم (٩٩) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب إذا شك في الحدث (١ / ١٢٣) ، رقم (١٧٧) ، والترمذي : أبواب الطهارة ، باب في الوضوء من الريح (١ / ١٠٩) ، رقم (٧٤) وقال حديث حسن صحيح .

(٢) كلا ، بل ورد الأثر بذلك ، عند أبي داود : كتاب الجنائز - باب في الفصل من غسل الميت (٣ / ١٦١) ، والترمذي (١ / ١٨٥) ، وابن ماجه : كتاب الجنائز - باب ما جاء في غسل الميت (١٤٦٣) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواه الغليل (١ / ١٧٣) ، وقال : فلا شك في صحة الحديث عتقا ، ولكن الأمر فيه للاستحباب ، لا للوجوب ؛ لأنه قد صح عن الصحابة ، أنهم كانوا إذا غسلوا الميت ؛ فمتم من يتنسل ، ومنهم من لا يتنسل .

(٣) الغلوة ، السرقة من التهمة قبل قسمتها .

والحديث رواه مسلم : كتاب الطهارة - باب وجوب الطهارة للصلاة (١ / ٢٠٤) ، رواه أبو داود (٥٩) ، والسنائي (١ / ٨٧ ، ٨٨) ، والترمذي (١) ، وابن ماجه (٢٧٣) عن ابن عمر ، ولكن بدل « بغير طهور » ، « إلا بطهور » . وأما الحديث الذي أورده المصنف ، فهو من حديث أسامة بن عمير ، وأحمد (٢ / ٣٩) ، وصححه الألباني ، في : إرواه الغليل (١ / ١٤٥) .

الثاني ، الطواف بالبيت ؛ لما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «الطواف صلاة ، إلا أن الله - تعالى - أحل فيه الكلام ، فمن تكلم ، فلا يتكلم إلا بخير»^(١) . رواه الترمذي ، والدارقطني ، وصححه الحاكم ، وابن السكن ، وابن خزيمة .

الثالث ، مس المصحف ؛ لما رواه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده - رضي الله عنهم - أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً ، وكان فيه : «لا يمَس القرآن ، إلا طاهر» . رواه النسائي ، والدارقطني ، والبيهقي ، والأثرم ، قال ابن عبد البر ، في هذا الحديث : إنه أشبه بالتواتر ؛ لتلقي الناس له بالقبول . وعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : «لا يمَس القرآن ، إلا طاهر» . ذكره الهيثمي في : «مجمع الزوائد»^(٢) ، وقال : رجاله موثقون . فالحديث يدل على أنه لا يجوز مس المصحف ، إلا لمن كان طاهراً ، ولكن «الطاهر» لفظ مشترك ، يطلق على الطاهر من الحديث الأكبر ، والطاهر من الحدث الأصغر ، ويطلق على المؤمن ، وعلى من ليس على يده نجاسة ، ولا بد لحمله على معين من قرينة ، فلا يكون الحديث نصاً في منع المحدث حدثاً أصغر من مس المصحف ، وأما قول الله سبحانه : ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [البقرة : ٧٩] . فالظاهر رجوع الضمير إلى الكتاب المكنون ، وهو اللوح المحفوظ ؛ لأنه الأقرب ، والمطهرون الملائكة ، فهو كقوله تعالى : ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ بأيدي سفرة كرام سورة [عبس : ١٣ - ١٦] . وذهب ابن عباس ، والشعبي ، والضحاك ، وزيد بن علي ، والمؤيد بالله ، وداود ، وابن حزم ، وحمام بن أبي سليمان ، إلى أنه يجوز للمسح حدثاً أصغر من المصحف ، وأما القراءة له بليون مس ، فهي جائزة ، اتفاقاً .

ما يستحب له

يستحب الوضوء ، ويتلَبَّ في الأحوال الآتية :

(١) عند ذكر الله ، عز وجل :

لحديث المهاجر بن قنفذ - رضي الله عنه - أنه سلم على النبي ﷺ ، وهو يتوضأ ،

(١) النسائي : كتاب مناسك الحج - باب إباحة الكلام في الطواف (٥ / ٢٢٢) ، والترمذي : كتاب الحج - باب ما جاء في الكلام في الطواف (١ / ١٨٠) ، والدارقطني : كتاب الحج - باب الكلام في الطواف (٢ / ٤٤) ، وابن خزيمة (٢٣٩) ، وابن حبان (٩٩٨) ، والحاكم ، في المستدرک (١٦ / ٤٥٩) ، (٢ / ٢٦٧) ، والبيهقي (٨٥ / ٨٥) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح النسائي (٢ / ٦١٤) ، وإرواء الغليل (١ / ١٥٤) .
(٢) مجمع الزوائد (١ / ٢٧٦) ، والحديث عند الدارقطني (ص ٤٥) ، والبيهقي (١ / ٨٨) ، وفي : مشكاة المصابيح (٤٦٥) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل (١ / ١٥٨) ، وانظر التفصيل هناك .

فلم يرد عليه ، حتى توضحاً ، فرد عليه ، وقال : «إنه لم يمنعني أن أرد عليك ، إلا أنني كرهت أن أذكر الله ، إلا على الطهارة» . قال قتادة : فكان الحسن ، من أجل هذا ، يكره أن يقرأ ، أو يذكر الله ، عز وجل ، حتى يطهر^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وعن أبي جهم بن الحارث - رضي الله عنه - قال : أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل^(٢) ، فلقى رجلاً ، فسلم عليه ، فلم يرد عليه ، حتى أقبل على جدار ، فمسح بوجهه ويديه ، ثم رد عليه السلام . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي^(٣) .

وهذا على سبيل الأفضلية والندب ، وإلا فذكر الله ، عز وجل ، يجوز للمتطهر ، والمحدث ، والجنب ، والقائم ، والقاعد ، والمأشبي ، والمضطجع بدون كراهة ؛ لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه^(٤) . رواه الخمسة ، إلا النسائي ، وذكره البخاري بغير إسناد ، وعن علي^(٥) - كرم الله وجهه - قال : كان رسول الله ﷺ يخرج من الحلاء ، فيقرأ القرآن ، ويأكل معنا اللحم ، ولم يكن يحجزه عن القرآن شيء ، ليس الجنابة^(٥) . رواه الخمسة ، وصححه الترمذي ، وابن السكن .

(١) أبو داود : كتاب الطهارة - باب أورد السلام ، وهو يول (١ / ٢٣) ، برقم (١٧) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب رد السلام بعد الوضوء (١ / ٣٧) ، برقم (٣٨) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الرجل يسلم عليه ، وهو يول ، برقم (٣٥٠) ، والفتح الرباني (١ / ٢٦٩) ، برقم (١٠٩) ، والحديث صحيح ، صححه الشيخ الألباني في : صحيح الشافعي (١ / ١٠) ، وابن ماجه (٣٥٠) ، والصحيحة (٨٣٤) .

(٢) بئر جمل : موضع يقرب من المدينة .

(٣) البخاري : كتاب التيمم - باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء . . . (الفتح ١ / ٥٢٥) ، ومسلم : كتاب الحيض - باب التيمم (١ / ٢٨١) ، برقم (١١٤) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب التيمم في الحضر (١ / ٢٣٢ ، ٢٣٣) ، برقم (٣٢٩) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب التيمم في الحضر (١ / ١٦٥) ، برقم (٣١١) ، والفتح الرباني (٢ / ١٨٥ ، ١٨٦) .

(٤) مسلم : كتاب الحيض - باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة ، وضربها (١ / ٢٨٢) ، رقم (١١٧) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب ما جاء أن دعوة المسلم مستجابة (٥ / ٤٦٣) ، رقم (٣٣٨٤) ، ومسنده أحمد (٦ / ٧٠ ، ١٥٣ ، ٢٧٨) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١ / ٩٠) .

(٥) أبو داود : كتاب الطهارة - باب في الجنب يقرأ القرآن (١ / ١٥٥) ، رقم (٢٢٩) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب حجب الجنب عن قراءة القرآن (١ / ١٤٤) ، رقم (٢٦٦) ، وذكره الترمذي مختصراً ، رقم (١٤٦) ، (١ / ٢١٤) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة (١ / ١٩٥) ، رقم (٥٩٤) ، والإمام أحمد ، في المسند (١ / ٨٤ ، ١٢٤) ، والحديث ضعيف ، ضعفه العلامة الألباني ، في : إرواه الغليل (٢ / ٢٤١) .

(٢) عِنْدَ النَّوْمِ:

لما رواه البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال : قال النبي ﷺ : «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجِعَكَ ، فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْاَيْمَنِ ، ثُمَّ قُلْ : اَللّٰهُمَّ اَسْلَمْتُ وَجْهِيْ اِلَيْكَ ، وَفَوَّضْتُ اَمْرِيْ اِلَيْكَ ، وَالْجَنَاحَ ظَهْرِيْ اِلَيْكَ ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً اِلَيْكَ ، لَا مَلْجَا وَلَا مُنْجَا مِنْكَ ، اِلَّا اِلَيْكَ ، اَللّٰهُمَّ اَمْنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِيْ اَنْزَلْتَ ، وَنَبِيِّكَ الَّذِيْ اَرْسَلْتَ . فَإِنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ ، فَانْتَ عَلَى الْفُطْرَةِ ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ » . قال : فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا بَلَغْتَ : اَللّٰهُمَّ اَمْنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِيْ اَنْزَلْتَ . قلت : وَرَسُولُكَ قَالَ : «لَا ، وَنَبِيِّكَ الَّذِيْ اَرْسَلْتُ»^(١). رواه أحمد ، والبخاري ، والترمذي ، ويتأكد ذلك في حق الْجَنْبِ ، لما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : يا رسول الله ، أينا م أحدنا جنباً ؟ قال : «نعم ، إِذَا تَوَضَّأَ»^(٢) . وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام ، وهو جنب ، غسل فرجه ، وتوضأ وضوءه للصلاة^(٣) . رواه الجماعة .

(٣) يَسْتَحِبُّ الْوُضُوءُ لِلْجَنْبِ:

إذا أراد أن ياكل ، أو يشرب ، أو يعاود الجماع ، لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان النبي ﷺ إذا كان جنباً ، فأراد أن ياكل أو ينام ، توضأ^(٤) . وعن عمار بن

(١) البخاري : كتاب الوضوء - باب فضل من بات على الوضوء (١ / ٧١) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب ما جاء في الدعاء إذا أوى إلى فراشه (٥ / ٤٦٨) ، رقم (٣٣٩٤) ، ومسند أحمد (٤ / ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢) .

(٢) البخاري : كتاب الغسل - باب نوم الجنب (١ / ٨٠) ، ومسلم : كتاب الحيض - باب جوار نوم الجنب (١ / ٢٤٨) ، رقم (٢٢٣) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام (١ / ٢٠٦) ، رقم (١٢٠) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب من قال : لا ينام الجنب ، حتى يتوضأ وضوءه للصلاة (١ / ١٩٣) ، رقم (٥٨٥) .

(٣) البخاري : كتاب الغسل - باب الجنب يتوضأ ، ثم ينام (١ / ٨٠) ، ومسلم : كتاب الحيض - باب جوار نوم الجنب (١ / ٢٤٨) ، رقم (٢١٦) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب الجنب ياكل رقم (٢٢٢) ، (١ / ١٥٠) ، (١٥١) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام (١ / ١٣٩) ، رقم (٢٥٨) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب من قال : لا ينام الجنب ، حتى يتوضأ (١ / ١٩٣) ، رقم (٥٨٤) .

(٤) مسلم : كتاب الحيض - باب جوار نوم الجنب ، واستحب الوضوء له وغسل الفرج ، إذا أراد أن ياكل ، أو يشرب ، أو ينام ، أو يجامع (١ / ٢٤٨) ، رقم (٢٢) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب وضوء الجنب إذا أراد أن ياكل ، رقم (٢٥٥) ، (١ / ١٣٨) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب في الجنب ياكل ويشرب (١ / ١٩٤) ، رقم (٥٩١) .

ياسر ، أن النبي ﷺ رخص للجنب إذا أراد أن ياكل ، أو يشرب ، أو ينام ، أن يتوضأ وضوءه للصلاة^(١) . رواه أحمد ، والترمذي وصححه ، وعن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ قال : «إذا أتى أحدكم أهله ، ثم أراد أن يعود ، فليتوضأ»^(٢) . رواه الجماعة ، إلا البخاري ، ورواه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وادوا : «فإنه أنشط للعود» .

(٤) يتدبُّ قبل الغُسل ، سواء كان واجباً ، أو مستحباً :

لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة ، يبدأ فيغسل يديه ، ثم يفرغ يمينه على شماله ، فيغسل فرجه ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة^(٣) . الحديث رواه الجماعة .

(٥) يتدبُّ من أكل ما مسَّه النارُ :

لحديث إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، قال : مررت بأبي هريرة ، وهو يتوضأ ، فقال : أتلدِّي ممَّ أتوضأ ؟ من أنوار أقط^(٤) أكلتها ؛ لاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «توضأوا مما مسَّت النار»^(٥) . رواه أحمد ، ومسلم ، والأربعة ، وعن عائشة - رضي الله عنها - عن

(١) أبو داود : كتاب الطهارة - باب من قال : يتوضأ الجنب (٢٢٥) ، انظر : صحيح أبي داود (٢١٨ ، ٢١٩) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام (١ / ٢٠٦) ، (٢٠٧) ، برقم (١٢٠) ، والفتح الرماني (٢ / ١٤٠) ، برقم (٤٧٨) عن أبي سعيد الخدري ، وصححه الألباني (٢) مسلم : كتاب الحيض - باب جواز نوم الجنب ... (١ / ٤٩) ، رقم (٢٧) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب في الجنب إذا أراد أن يعود (١ / ١٤٢) ، رقم (٢٦٢) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الجنب إذا أراد أن يعود ، توضأ (١ / ٢٦١) ، رقم (١٤١) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب في الجنب إذا أراد أن يعود ، توضأ (١ / ١٩٣) ، رقم (٥٨٧) .

(٣) البخاري : كتاب الغسل - باب الوضوء قبل الغسل (١ / ٧٢) ، ومسلم : كتاب الحيض - باب صفة غسل النبي ﷺ (١ / ٢٥٣) ، رقم (٣٥) واللفظ له ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب في الغسل من الجنابة (١ / ١٦٨) ، رقم (٢٤٢) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب وضوء الجنب قبل الغسل (١ / ١٣٤) ، رقم (٢٤٧) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الغسل من الجنابة (١ / ١٧٤ ، ١٧٥) ، رقم (١٠٤) (٤) فمن أنوار أقط : هي قطع من اللين الجامد .

(٥) مسلم : كتاب الحيض - باب الوضوء مما مسَّت النار (١ / ٢٧٢) ، رقم (٣٥٢) ، وأبو داود : كتاب الطهارة ، باب التشديد في ذلك (١ / ١٣٥) ، رقم (١٩٥) من طريق آخر ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب الوضوء مما غيرت النار (١ / ١٠٧) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الوضوء مما غيرت النار (١ / ١٦٣) ، رقم (٤٨٥) ، ومسنده أحمد (١ / ٢٦٥ ، ٤٢٧) .

النبي ﷺ قال : «توضئوا عما مست النار»^(١). واه أحمد ، ومسلم ، والنسائي ، وابن ماجه .
والامر بالوضوء محمول على التدب ؛ لحديث عمرو بن أمية الضمري - رضي الله عنه -
قال : رأيت النبي ﷺ يحتر من كثف شاة ، فأكل منها ، فدعي إلى الصلاة ، فقام ، وطرح
السكين ، وصلى ، ولم يتوضأ^(٢) . متفق عليه .

قال النووي : فيه جواز قطع اللحم بالسكين .

(٦) تجديد الوضوء لكل صلاة :

لحديث بريدة - رضي الله عنه - قال : كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة ، فلما
كان يرم الفتح ، توضأ ، ومسح على خفيه ، وصلى الصلوات بوضوء واحد ، فقال له
عمر : يا رسول الله ، إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله ! فقال : «عمداً فعلته ، يا عمر»^(٣) .
رواه أحمد ، ومسلم ، وغيرهما ، وعن عمرو بن عامر الأنصاري - رضي الله عنه -
قال : كان أنس بن مالك يقول : كان ﷺ يتوضأ عند كل صلاة . قال : قلت : فأنتم كيف
كتتم تصنعون ؟ قال : كنا نصلي الصلوات بوضوء واحد ، ما لم نحدث^(٤) . رواه أحمد ،
والبخاري ، وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «لولا أن أشق على
أمتي ، لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ، ومع كل وضوء بسواك» . رواه أحمد^(٥) بسند
حسن ، وروى عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : كان رسول الله ﷺ يقول : «من
توضأ على طهر ، كتب له عشر حسنات»^(٦) . رواه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه .

(١) مسلم : كتاب الحيض - باب الوضوء عما مست النار رقم (٣٥٣) ، (١ / ٢٧٣) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة -
باب الوضوء عما غيرت النار (١ / ١٦٤) ، رقم (٤٨٦) ، ومسند أحمد (٦ / ٨٩) .

(٢) البخاري : كتاب الوضوء - باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ... (١ / ٦٣) ، ومسلم : كتاب
الحيض - باب نسخ الوضوء عما مست النار (١ / ٢٧٣) ، رقم (٩٣) .

(٣) مسلم : كتاب الطهارة - باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد (١ / ٢٧٢) ، رقم (٨٦) ، وأبو داود : كتاب
الطهارة - باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد (١٧٢) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب الوضوء لكل
صلاة (١ / ٨٦) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد (١ / ٨٩) رقم
(٦١) ، ومسند أحمد (٥ / ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٨) .

(٤) البخاري : كتاب الوضوء - باب الوضوء من غير حدث (١ / ٦٤) ، ومسند أحمد (٣ / ١٣٣) .

(٥) مسند أحمد (٢ / ٢٥٩) ، وفي «الزوائد» : ولأبي هريرة حديث في الصحيح غير هذا ، وفيه محمد بن عمرو
بن علقمة ، وهو ثقة ، حسن الحديث . مجمع الزوائد (١ / ٢٢١) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح
المجامع (٥٣١٨) ، وصحيح الترغيب (٢٠٠) .

(٦) سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب الرجل يجدد الوضوء من غير حدث (١ / ٥٠) ، الحديث رقم (٦٢) ، =

فوائد يُحتاجُ المتوضئُ إليها

- ١- الكلام المباح ، أثناء الوضوء مباح ، ولم يرد في السنة ما يدل على منعه .
- ٢- الدعاء عند غسل الأعضاء باطل لا أصل له ، والمطلوب الاقتصار على الادعية ، التي تقدم ذكرها في سنن الوضوء .
- ٣- لو شك المتوضئ في عدد الغسلات بيني على اليقين ، وهو الأقل .
- ٤- وجود الحائل ، مثل الشمع ، على أي عضو من أعضاء الوضوء ، يطله ، أما اللون وحده ، كالخضاب بالحناء مثلاً ، فإنه لا يؤثر في صحة الوضوء ؛ لأنه لا يحول بين البشرة وبين وصول الماء إليها .
- ٥- المستحاضة ، ومن به سلس بول ، أو انفضلات ريع ، أو غير ذلك من الاعذار ، يتوضئون لكل صلاة ، إذا كان العذر يستغرق جميع الوقت ، أو كان لا يمكن ضبطه ، وتعتبر صلاتهم صحيحة ، مع قيام العذر .
- ٦- يجوز الاستمئانة بالغير في الوضوء .
- ٧- يباح للمتوضئ ، أن ينشف أعضائه بمندبل ونحوه ، صبيحاً وشتاء .

المسح على الخفين

(١) دليلٌ مشروعته :

ثبت المسح على الخفين بالسنة الصحيحة ، الثابتة عن رسول الله ﷺ ؛ قال النووي : أجمع من يعتد به في الإجماع ، على جواز المسح على الخفين ، في السفر والحضر ؛ سواء كان لحاجة أو غيرها ، حتى للمرأة المملامة ، والزمن الذي يمشي ، وإنما أنكرته الشيعة^(١) والخواارج ، ولا يعتد بخلافهم ، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» : وقد صرح جمع من الحفاظ ، بأن المسح على الخفين متواتر ، وجمع بعضهم رواته فجاءوا الثمانين ، منهم العشرة . انتهى .

« وسنن الترمذي : كتاب الطهارة - باب الوضوء لكل صلاة (١ / ٨٧) ، الحديث رقم (٥٩) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الوضوء على الطهارة (٥١٢) ، وفي «الزوائد» : مدار الحديث على عبد الرحمن بن زياد الإفريقي ، وهو ضعيف . وضعفه الألباني ، في : ضعيف ابن ماجه (١٠١٤) ، والمشكاة (٢٩٣) .
(١) انظر «كشف الاسرار» لتفضيلة الشيخ مصطفى بن سلامة ، أتى الله به بالسلامة .

وأقوى الأحاديث حجة في المسح ، ما رواه أحمد ، والشيخان ، وأبو داود ،
 والترمذي ، عن همام النخعي - رضي الله عنه - قال : قال جرير بن عبد الله ، ثم توضأ ،
 ومسح على خفيه ، فقليل : تفعل هذا ، وقد قلت ! قال : نعم ، رأيت رسول الله ﷺ ، قال ،
 ثم توضأ ، ومسح على خفيه^(١) . قال إبراهيم : فكان يعجبهم هذا الحديث ؛ لأن إسلام
 جرير كان بعد نزول المائدة . أي ؛ أن جريراً أسلم في السنة العاشرة بعد نزول آية الوضوء ،
 التي تفيد وجوب غسل الرجلين ، فيكون حديثه ميئاً ، أي ؛ المراد بالآية إيجاب الغسل لغير
 صاحب الخف ، وأما صاحب الخف ، ففرضه المسح ، فتكون السنة مخصصة للآية .
 (٢) مشروعية المسح على الجوربين :

يجوز المسح على الجوربين ، وقد روي ذلك عن كثير من الصحابة ؛ قال أبو داود :
 ومسح على الجوربين ؛ علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، والبراء بن عازب ، وأنس بن
 مالك ، وأبو أسامة ، وسهل بن سعد ، وعمر بن حريث ، وروي أيضاً عن عمر بن
 الخطاب ، وابن عباس ، انتهى . وروي أيضاً عن عمار ، وبلال ، وعبد الله بن أبي أوفى ،
 وابن عمر ، وفي «تهذيب السنن» لابن القيم عن ابن المنذر ، أن أحمد نص على جواز المسح
 على الجوربين ، وهذا من إنصافه وعدله ، وإنما عمدته هؤلاء الصحابة - رضي الله عنهم
 - وصريح القياس ؛ فإنه لا يظهر بين الجوربين والخفين فرق مؤثر يصح أن يحال الحكم عليه ،
 والمسح عليهما قول أكثر أهل العلم ، انتهى . وعن أجاز المسح عليهما ؛ سفيان الثوري ،
 وابن المبارك ، وعطاء ، والحسن ، وسعيد بن المسيب . وقال أبو يوسف ، ومحمد : يجوز
 المسح عليهما ، إذا كانا ثخينين لا يشفيان عما تحتهما . وكان أبو حنيفة لا يجوز المسح على
 الجوربين ، ثم رجع إلى الجواز قبل موته بثلاثة أيام أو بسبعة ، ومسح على جوربيه
 الثخينين في مرضه ، وقال لمؤاده : فعلت ما كنت أنهي عنه . وعن المغيرة بن شعبه ، أن
 رسول الله ﷺ توضأ ، ومسح على الجوربين والتعلين^(٣) . رواه أحمد ، والطحاوي ،

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب الصلاة في الخفاف (١ / ١٠٨) ، ومسلم : كتاب الطهارة - باب المسح على
 الخفين (١ / ٢٢٨) ، رقم (٧٢) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين (١ / ١٠٧) ، رقم
 (١٥٤) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب في المسح على الخفين (١ / ١٥٥) ، رقم (٩٣) وقال : حديث
 حسن صحيح ، والفتح الرباعي (٢ / ٥٧) ، رقم (٣١٩) .

(٢) «التمل» ما وقبت به القدم من الأرض ، وهو ينابر الخف ، ولقد كان لنعل رسول الله ﷺ سيران ، يضع أحدهما
 بين إبهام رجله والتي تليها ، ويضع الآخر بين الوسطى والتي تليها ، ويجمع السيران إلى السير الذي على وجه
 قدمه ، وهو المعروف بالشراب ، «والجورب» : لفافة الرجل ، وهو المسمى بالشراب .

وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح ، وضعفه أبو داود . والمسح على الجوربين كان هو المقصود ، وجاء المسح على التعلين تبعاً .

وكما يجوز المسح على الجوربين ، يجوز المسح على كل ما يستر الرجلين ، كاللثاف ونحوها ، وهي ما يلف على الرجل ؛ من البرد ، أو خوف الحفاء ، أو لجراح بهما ، ونحو ذلك ، قال ابن تيمية : والصواب ، أنه مسح على اللثاف ، وهي بالمسح أولى من الخف والجوارب ؛ فإن اللثاف إنما تستعمل للحاجة في العادة ، وفي نزعها ضرر ؛ إما إصابة البرد ، وإما التأذي بالحفاء ، وإما التأذي بالجرح ، فإذا جاز المسح على الخفين والجوربين ، فعلى اللثاف بطريق الأولى ، ومن ادعى في شيء من ذلك إجماعاً ، فليس معه إلا عدم العلم ، ولا يمكنه أن ينقل المنع عن عشرة من العلماء المشهورين ، فضلاً عن الإجماع . إلى أن قال : فمن تدبر الفاظ الرسول ﷺ ، وأعطى القياس حقه ، علم أن الرخصة منه في هذا الباب واسعة ، وأن ذلك من محاسن الشريعة ، ومن الخنيفة السمحة التي بحث بها . انتهى . وإذا كان بالخف أو الجورب خروق ، فلا بأس بالمسح عليه ، ما دام يلبس في العادة ؛ قال الثوري : كانت خفاف المهاجرين والأنصار لا تسلم من الخروق كخفاف الناس ، فلو كان في ذلك خطر ، لورد ، ونقل عنهم .

(٣) شروطُ المسح على الخف ، وما في معناه :

يشترط لجوار المسح ، أن يلبس الخف ، وما في معناه من كل ساتر ، على وضوء ؛ لحديث المغيرة بن شعبة ، قال : كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة في مسير ، فأفرغت عليه من الإداوة ، فغسل وجهه وذراعيه ، ومسح برأسه ، ثم أهويت لأنزع خفيه ، فقال : «دعهما ؛ فإنني أدخلتهما طاهرتين» . فمسح عليهما^(١) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم . وروى الحميدي في «مسنده» عنه ، قال : قلنا : يا رسول الله ، أيمسح أحدنا على

« والحديث رواه أبو داود : كتاب الطهارة - باب المسح على الجوربين (١ / ١١٢ ، ١١٣) ، رقم (١٥٩) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في المسح على الجوربين والتعلين (١ / ١٦٧) ، رقم (١٩) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في المسح على الجوربين والتعلين (١ / ١٨٥) ، رقم (٥٥٩) ، وشرح معاني الآثار (١ / ٩٧) ، والفتح الرباني (٢ / ٧١) ، رقم (٣٤٦) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل (١ / ١٣٧) .

(١) البخاري : كتاب الوضوء - باب إذا أدخل رجله ، وهما طاهرتان (١ / ٦٠) ، ومسلم : كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين (١ / ٢٣٠) ، والحديث رقم (٧٩) ، ومسنده أحمد (٤ / ٢٥١) .

الحفنين ؟ قال : «نعم ، إذا أدخلهما ، وهما طاهرتان»^(١) . وما اشترطه بعض الفقهاء ، من أن الحنف لا بد أن يكون سائرًا لمحل الفرض ، وأن يثبت بنفسه من غير شد ، مع إمكان متابعة المشي فيه ؛ قد بين شيخ الإسلام بن تيمية ضعفه في «الفتاوى» .

(٤) محلُّ المسح :

المحل المشرع في المسح ظهر الحنف ؛ لحديث المفيرة - رضي الله عنه - قال : رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر الحفنين^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وحسنه . وعن علي - رضي الله عنه - قال : لو كان الدين بالرأي ، لكان أسفل الحنف أولى بالمسح من أعلاه ، لقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه^(٣) . رواه أبو داود ، والدارقطني ، وإسناده حسن ، أو صحيح ، والواجب في المسح ما يطلق عليه اسم المسح لغة ، من غير تحديد ، ولم يصح فيه شيء .

(٥) تَوَقُّفُ الْمَسْحِ :

مدة للمسح على الحفنين للمقيم يوم وليلة ، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها ، قال صفوان ابن صَال - رضي الله عنه - : أمرنا - يعني النبي ﷺ - أن نمسح على الحفنين ، إذا نحن أدخلناهما على طهر ، ثلاثًا إذا سافرنا ، ويومًا وليلة إذا أقمتنا ، ولا نخلعهما إلا من جنابة^(٤) . رواه الشافعي ، وأحمد ، وابن خزيمة ، والترمذي ، والنسائي وصححه ، وعن

(١) مسند الحميدي ، رقم (٧٥٨) ، وفي البخاري ، ولقته : «دعهما ، فإني أدخلتهما طاهرتين» فمسح عليهما . وانظر : الفتح (١ / ٣٧٠) ، وفي الفتح الرباني ، حديث رقم (٣٣٢) ، (٣٣٤) ، وأبو داود : كتاب الطهارة ، حديث رقم (١٥١) ، والدارقطني (١ / ١٩٧) ، حديث رقم (١٧) كتاب الطهارة - باب الرخصة في المسح على الحفنين .

(٢) أبو داود : كتاب الطهارة - باب كيف المسح (١ / ١٤) ، رقم (١٦١) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في المسح على الحفنين (١ / ١٦٥) ، رقم (٩٨) ، والفتح الرباني (٢ / ٦٩) ، رقم (٣٤٢) ، والحديث صحيح ، انظر : للشكاة (١ / ١٦٢) .

(٣) أبو داود : كتاب الطهارة - باب المسح على الحفنين (١ / ١١٤) ، (١١٥) ، رقم (١٦٢) ، والدارقطني (١ / ١٩٩) ، رقم (٢٣) ، قال الحافظ في «التلخيص» : رواه أبو داود ، وإسناده صحيح (١ / ١٦٠) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواه الغليل (١ / ١٤٠) .

(٤) والنسائي : كتاب الطهارة - باب في التوقف في المسح على الحفنين للمسافر (١ / ٨٤) ، رقم (١٢٧) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب للمسح على الحفنين للمسافر والمقيم (١ / ١٥٩) ، رقم (٩٦) ، والفتح الرباني (٢ / ٦٥) ، رقم (٣٣٧) ، وصحيح ابن خزيمة (١ / ٩٧) ، رقم (١٩٣) ، ومسند الشافعي (ص ١٧ ، ١٨) ، وحسنه الألباني ، في : صحيح النسائي (١ / ٢٩) ، والإرواه (١٤٠) .

شريح بن هانيء - رضي الله عنه - قال : سألت عائشة عن المسح على الخفين ؟ فقالت : سئل علياً ؛ فإنه أعلم بهذا مني ، كان يسافر مع رسول الله ﷺ . فسألته ، فقال : قال رسول الله ﷺ : «للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوم وليلة»^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، النسائي ، وابن ماجه ، قال البيهقي هو أصح ما روي في هذا الباب . وللمختار ، أن ابتداء المدة من وقت المسح ، وقيل : من وقت الحدث بعد اللبس .

(٦) صفةُ المسح :

والمتوضئ بعد أن يتم وضوءه ، وليس الخف أو الجوارب ، يصح له المسح عليه ، كلما أراد الوضوء ، بدلاً من غسل رجله ، يرخص له في ذلك يوماً وليلة ، إذا كان مقيماً ، وثلاثة أيام ولياليها ، إن كان مسافراً ، إلا إذا أجنب ؛ فإنه يجب عليه نزعهُ ؛ لحديث صفوان المتقدم .

(٧) ما يبطلُ المسح :

يبطل المسح على الخفين :

(١) انقضاء المدة (٢) الجنابة (٣) نزع الخف .

فإذا انقضت المدة ، أو نزع الخف ، وكان متوضئاً قبل ، غسل رجله فقط .

الغُسْلُ

الغُسْلُ معناه : تعميم البدن بالماء ، وهو مشروع ؛ لقول الله تعالى : ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ [المائدة : ٤٣] ، وقوله تعالى : ﴿ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين﴾ [البقرة : ٢٢٢] .

وله مباحث ، تنحصر فيما يأتي :

(١) مسلم : كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين (١ / ٢٢٢) ، رقم (٨٥) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين للمقيم (١ / ٨٤) ، رقم (١٢٨) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر (١ / ١٨٣) ، رقم (٥٥٢) والفتح الرباني (٢ / ٦٤) ، رقم (٣٣٥) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١ / ٢٧٧) .

مُوجِبَاتُهُ

يجب الغسل لأمر خمسة :

الاول ، خروج النبي بشهوة ، في النوم أو اليقظة ؛ من ذكر أو أنثى ، وهو قول عامة الفقهاء ؛ لحديث أبي سعيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : «الماء من الماء»^(١) . رواه مسلم ، وعن أم سلمة - رضي الله عنها - أَنَّ أم سليم ، قالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستحيي من الحق ، فهل على المرأة غسل إذا احتلمت ؟ قال : «نعم ، إذا رأت الماء»^(٢) . رواه الشيخان ، وغيرهما .

وهنا صور كثير ما تقع ، أحببنا أن ننبه عليها ؛ للحاجة إليها :

أ - إذا خرج المني من غير شهوة ، بل لمرض ، أو برد ، فلا يجب الغسل ؛ ففي حديث عليّ - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال له : «إذا فضخت الماء»^(٣) ، فاغسل»^(٤) . رواه أبو داود .

قال مجاهد : بينا نحن - أصحاب ابن عباس - حلق في المسجد ؛ طابوس ، وسعيد ابن جبير ، وعكرمة ، وابن عباس قائم يصلي ، إذ وقف علينا رجل ، فقال : هل من مفّت؟ فقلنا : سل . فقال : إني كلما بكت ، تبعه الماء الملقق ؟ قلنا : الذي يكون منه الولد ؟ قال نعم . قلنا : عليك الغسل . قال : فوّلّي الرجل ، وهو يرجع ، قال : وعجل ابن عباس في صلاته ، ثم قال لعكرمة : عليّ بالرجل . وأقبل علينا ، فقال : أرايتم ما أفتيتم به هذا الرجل

(١) «الماء من الماء» . أي ؛ الاختصال من الإنزال ، فالأول الماء المطهر ، والثاني المني . والحديث رواه مسلم : كتاب الحيض - باب إنما الماء من الماء (١ / ٢٦٩) ، برقم (٨٠ ، ٨١) .

(٢) البخاري : كتاب العلم - باب الحياء في العلم (١ / ٤٤) ، ومسلم : كتاب الحيض - باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها ، رقم (٣٢) ، (١ / ٢٥٠) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب في المرأة ترى ما يرى الرجل (١ / ٦١) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب غسل المرأة . . . (١ / ١١٢) ، والإمام أحمد ، في «المسند» (٦ / ٣٠٦) ، والدارمي : كتاب الطهارة - باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل (١ / ١٩٥) ، ومالك ، في «الموطأ» (١ / ٥١ ، ٥٢) .

(٣) «الفضخ» خروج المني بشدة .

(٤) أبو داود : كتاب الطهارة - باب في المني (١ / ٤٧) ، ومسنّد أحمد (١ / ١٠٩) ، وصححه الشيخ الإلباني ، في : إرواء الغليل (١ / ١٦٢) .

عن كتاب الله ؟ قلنا : لا . قال : فعن رسول الله ؟ قلنا : لا . قال : فلذلك قال رسول الله ﷺ : «فقيه واحد ، أشد على الشيطان من ألف عابد»^(١) . قال : وجاء الرجل ، فأقبل عليه ابن عباس ، فقال : أرأيت إذا كان ذلك منك ، أتجد شهوة في قبلك ؟ قال : لا . قال : فهل تجد خلداً في جسدك ؟ قال : لا . قال : إنما هذه إبرة ، يجزيك منها الوضوء .

ب - إذا احتلم ، ولم يجد منياً ، فلا غسل عليه ؛ قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم . وفي حديث أم سليم المتقدم : فهل على المرأة غسل إذا احتلمت ؟ قال : «نعم ، إذا رأت الماء» . ما يدل على أنها إذا لم تره ، فلا غسل عليها ، لكن إذا خرج بعد الاستيقاظ ، وجب عليها الغسل .

ج - إذا انتبه من النوم ، فوجد بللاً ، ولم يذكر احتلاماً ، فإن تيقن أنه مني ، فعليه الغسل ؛ لأن الظاهر ، أن خروجه كان لاحتمال نسيه ، فإن شك ، ولم يعلم ، هل هو مني أو غيره ؟ فعليه الغسل احتياطاً .

وقال مجاهد ، وقتادة : لا غسل عليه ، حتى يوقن بقاء الدافق ؛ لأن اليقين بقاء الطهارة ، فلا يزول بالشك .

د - أحسن بانتقال المني عند الشهوة ، فأمسك ذكره ، فلم يخرج ، فلا غسل عليه ؛ لما تقدم ، من أن النبي ﷺ علق الاغتسال على رؤية الماء ، فلا يثبت الحكم بدونه ، لكن إن مشى ، فخرج منه المني ، فعليه الغسل .

هـ - رأى في ثوبه منياً ، لا يعلم وقت حصوله ، وكان قد صلى ، يلزمه إعادة الصلاة ، من آخر نومة له ، إلا أن يرى ما يدل على أنه قبلها ، فيعيد من أدنى نومة يحتمل أنه منها .

الثاني ، التقاء الحتاتين :

أي ؛ تغيبب الحشفة في الفرج ، وإن لم يحصل إزال ؛ لقول الله تعالى : ﴿وَأَن كُنتُم جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة : ٦] .

(١) الترمذي : كتاب العلم - باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٥ / ٤٨) ، الحديث رقم (٢٦٨١) ، وابن ماجه : القسمة - باب فضل العلماء ، وأخت على طلب العلم (١ / ٨١) ، الحديث رقم (٢٢٢) ، والحديث ضعيف ، ضعفه الألباني ، في : ضعيف ابن ماجه (١٤) ، وضعيف الجامع (٣٩٩١) ، وقال : موضوع .

قال الشافعي : كلام العرب يقتضي ، أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع ، وإن لم يكن فيه إنزال . قال : فإن كل من خوطب ، بأن فلائاً أجنب عن فلائة ، عقل أنه أصابها ، وإن لم ينزل . قال : ولم يختلف أحد أن الزنى الذي يجب به الجلد هو الجماع ، ولو لم يكن منه إنزال ، ولحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «إذا جلس بين شعبها الأربع»^(١) ، ثم جهلها ، فقد وجب الغسل ، أنزل ، أم لم ينزل»^(٢) . رواه أحمد ، ومسلم ، وعن سعيد بن المسيب ، أن أبا موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال لعائشة : إني أريد أن أسألك عن شيء ، وأنا أستحي منك . فقالت : سل ، ولا تستحي ؛ فإنما أنا أمك . فسألها عن الرجل يغشى ، ولا ينزل ؟ فقالت عن النبي ﷺ : «إذا أصاب الحثان الحثان ، فقد وجب الغسل»^(٣) . رواه أحمد ، ومالك ، بألفاظ مختلفة .

ولابد من الإيلاج بالفعل ، أما مجرد المس من غير إيلاج ، فلا غسل على واحد منهما ، إجماعاً .

الثالث ، انقطاع الحيض والنفاس ؛ لقول الله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة : ٢٢٢] . ولقول رسول الله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش - رضي الله عنها - «دعي الصلاة قدر الأيام ، التي كنت تحيضين فيها ، ثم اغتسلي ، وصلّي»^(١) . متفق عليه . وهذا ، وإن كان وارداً في الحيض ، إلا أن النفاس كالحيض ، بإجماع الصحابة ، فإن ولدت ، ولم ير الدم ، فقليل ؛ عليها الغسل . وقيل : لا غسل عليها . ولم يرد نص في ذلك .

الرابع ، الموت :

إذا مات المسلم ، وجب تغسيله ، إجماعاً ، على تفصيل يأتي في موضعه .

الخامس ، الكافر إذا أسلم :

(١) «الشعب الأربع» : يداها ورجلاها . «والجهدة» كتابة عن معالجة الإيلاج .

(٢) بدرن وبيعة «أنزل» ، أو لم ينزله . البخاري : كتاب الغسل - باب إذا التقى الحثانان (٢٩١) ، ومسلم ، بزيادة

«وإن لم ينزله كتاب الحيض - باب نسخ الماء من الماء ، وجوب الغسل بالتقاء الحثانين (١ / ٢٧١) ، الحديث

ورقم (٨٧) والنسائي : كتاب الطهارة - باب وجوب الغسل إذا التقى الحثانان (١ / ١١٠) ، وابن ماجه : كتاب

الطهارة - باب ما جاء في وجوب الغسل . . (١١٠) ، ومسنده أحمد (٢ / ٣٤٧) بلفظ : «وأجهد نفسه» .

(٣) بلفظ قريب ، مسلم : كتاب الحيض - باب بيان أن الغسل يجب بالجماع (٤ / ٤٠) ، وأحمد ، في

«السنن» ، (٦ / ٢٦٥) ، وانظر طروقه في : إرواه الغليل (١ / ١٢١) .

إذا أسلم الكافر ، يجب عليه الغسل ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن ثمامة الخنفي أسر ، وكان النبي ﷺ يغدو إليه ، فيقول : «ما عندك يا ثمامة ؟» فيقول : إن تقتل ، تقتل ذا دم ، وإن تمّن ، تمّن على شاكرك ، وإن ترد المال ، نعطك منه ما شئت . وكان أصحاب الرسول ﷺ يحبون الغداء ، ويقولون : ما نصنع بقتل هذا ؟ فمر عليه رسول الله ﷺ ، فأسلم ، فحمله ، وبعث به إلى حائط أبي طلحة^(١) ، وأمره أن يقتل ، فاغتسل ، وصلى ركعتين ، فقال النبي ﷺ : «لقد حسن إسلام أخيك»^(٢) . رواه أحمد ، وأصله عند الشيخين .

ما يحرم على الجنب

يحرم على الجنب ما يأتي :

١- الصَّلَاة .

٢- الطَّوَّافُ : وقد تقدمت أدلة ذلك في مبحث «ما يجب له الوضوء» .

٣- مسُّ المصحف ، وحمله : وحرمتها متفق عليها بين الأئمة ، ولم يخالف في ذلك أحد من الصحابة ، وجوز داود ، وابن حزم للجنب مسُّ المصحف ، وحمله ، ولم يريا بهما بأساً ، استدلالاً بما جاء في «الصحيحين» ، أن رسول الله ﷺ بعث إلى هرقل كتاباً ، فيه : «بسم الله الرحمن الرحيم ...» إلى أن قال : «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ»^(٤) [ك. عمران : ٦٤] . قال ابن حزم : فهذا رسول الله بعث كتاباً ، وفيه هذه الآية إلى النصارى ، وقد أيقن أنهم عسّون هذا الكتاب . وأجاب الجمهور عن هذا ، بأن هذه رسالة ، ولا مانع من مسِّ ما اشتملت عليه من آيات من القرآن ،

(١) البخاري : كتاب الحيفي - باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيفي (١ / ٢٨٩) ، ومسلم : كتاب الحيفي - باب المتحاضة وغسلها وصلاتها (١ / ٢٦٢) ، رقم (٦٢) ، وانظر الأحاديث (٦٥ ، ٦٦) من نفس الباب .

(٢) «الحائض» البستان .

(٣) البخاري : كتاب المغازي - باب وفد بني حنيفة (٥ / ٢١٥) ، ومسلم : كتاب الجهاد - باب ربط الأسير في حبله ، وجواز المن عليه (٣ / ١٣٨٦ ، ١٣٨٧) ، برقم (٥٩) ، ومسند أحمد (٢ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٤٥٢) ، وقال الألباني : وقد أخرجا (البخاري ومسلم) القصة ، دون الأمر بالغسل . الإرواء (١ / ١٦٤) .

(٤) البخاري : كتاب التفسير - سورة آل عمران - باب : «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ» (٤٥ / ٦) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير - باب كتب النبي ﷺ إلى هرقل يدعو إلى الإسلام (١ / ١٣٩٦) ، برقم (٧٤) ، وانظر : تمام الملة (١١٦) .

كالرسائل ، وكتب التفسير ، والفقه ، وغيرها ؛ فإن هذه لا تسمى مصحفًا ، ولا تثبت لها حرمة .

٤- قراءة القرآن : يحرم على الجنب أن يقرأ شيئًا من القرآن ، عند الجمهور ؛ لحديث علي - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ كان لا يحجبه عن القرآن شيء ، ليس الجنابة^(١) . رواه أصحاب السنن ، وصححه الترمذي ، وغيره . قال الحافظ في «الفتح» : وضعف بعضهم بعض رواته ، والحق أنه من قبيل الحسن ، يصلح للحجة وعنه - رضي الله عنه - قال : رايت رسول الله ﷺ توضأ ، ثم قرأ شيئًا من القرآن ، ثم قال : «هكذا لمن ليس بجنب ، فأما الجنب فلا ، ولا آية»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو يعلى ، وهذا لفظه ، قال الهيثمي : رجاله موثقون . وقال الشوكاني : فإن صح هذا ، صلح للاستدلال به على التحريم ؛ أما الحديث الأول ، فليس فيه ما يدل على التحريم ؛ لأن غايته ، أن النبي ﷺ ترك القراءة حال الجنابة ، ومثله لا يصلح متمسكًا للكرهية ، فكيف يستدل به على التحريم ؟ انتهى - وذهب البخاري ، والطبراني ، ودوود ، وابن حزم إلى جواز القراءة للجنب .

قال البخاري : قال إبراهيم : لا بأس أن تقرأ الحائض الآية . ولم ير ابن عباس بالقراءة للجنب بأسًا ، وكان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه .

قال الحافظ تعليقًا على هذا : لم يصح عند المصنف «يعني ، البخاري» شيء من الأحاديث الواردة في ذلك ، أي ؛ في منع الجنب والحائض من القراءة ، وإن كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند غيره ، لكن أكثرها قابل للتأويل .

٥- المكث في المسجد : يحرم على الجنب ، أن يمكث في المسجد ؛ لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : جاء رسول الله ﷺ ، ووجوه بيوت أصحابه شاربة في المسجد ، فقال : «وَجَّهُوا هذه البيوت عن المسجد» . ثم دخل رسول الله ﷺ ، ولم يصنع القوم شيئًا ؛ رجاء أن ينزل فيهم رخصة ، فخرج إليهم ، فقال : «وَجَّهُوا هذه البيوت عن المسجد ؛

(١) الحديث تقدم تخريجه ، في (ص ٧٧) ، وهو ضعيف ، لا تقرب به حجة .

(٢) في الزوائد : رجاله موثقون (١ / ٢٨١) ، والفتح الرباعي (٢ / ١٢١) ، رقم (٤٣٧) ، والحديث ضعيف ، ضعفه الألباني ، في : تمام للمة (١١٧) .

فإنسي لا أحل المسجد لحائض ، ولا لجنب^(١) . رواه أبو داود . وعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : دخل رسول الله ﷺ صرحا هذا المسجد^(٢) ، فنادى بأعلى صوته : «إن المسجد لا يحل لحائض ، ولا لجنب» . رواه ابن ماجه ، والطبراني .

والحديثان^(٣) يدلان على عدم حل البيت في المسجد والمكث فيه للحائض ، والجنب ، لكن يخصص لهما في اختياره ؛ لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ [سورة النساء : ٤٣] . وعن جابر - رضي الله عنه - قال : كان أحدنا يمر في المسجد جنباً مجتازاً . رواه ابن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور في «سننه» .

وعن زيد بن أسلم ، قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يمشون في المسجد ، وهم جنب . رواه ابن المنذر . وعن يزيد بن أبي حبيب ، أن رجلاً من الأنصار كانت أبوابهم إلى المسجد ، فكانت تصيبهم جنابة ، فلا يجدون الماء ، ولا طريق إليه إلا من المسجد ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ [النساء : ٤٣] . رواه ابن جرير^(٤) .

قال الشوكاني ، عقب هذا : وهذا من الدلالة على المطلوب بمحل ، لا يبقى بعده ريب . وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال لي رسول الله ﷺ : «نأوليني الخمرة من المسجد» . فقلت : إني حائض . فقال : «إن حيضتك ليست في يدك»^(٥) . رواه

(١) أبو داود : كتاب الطهارة - باب في الجنب يدخل المسجد ، رقم (٢٣٢) ، والحديث ضعيف ، انظر : ضعيف أبي داود (٣٢) ، وقام المنة (١١٩) .

(٢) الصرحة : صرحه الدار مرصتها ، والمرصة كل بقعة بين النود واسعة ، ليس فيها بناء . والحديث رواه ابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في اجتناب الحائض المسجد (٦٤٥) ، وهذا الحديث هو نفس الحديث السابق ، فهما حديث واحد ، وليس حديثين ، وهو ضعيف ، وفي «الزوائد» : إسناده ضعيف ، محذوف لم يوثق ، وأبو الخطاب مجهول .

(٣) سبق أن الحديثين ضعيفان .

(٤) تفسير الطبري (٨ / ٣٨٤) ، برقم (٩٥٦٧) ، وقال الآلباني : فهذه الرواية معلة بالإرسال ، فلا يفرح بها . فقام المنة (١١٩) .

(٥) مسلم : كتاب الحيض - باب جواز غسل الحائض رأس زوجها (١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥) ، رقم (١١ ، ١٣) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب في الحائض تتناول من المسجد (١ / ١٧٩) ، رقم (٢٦١) ، النسائي : كتاب الطهارة - باب استعمال الحائض (١ / ١٤٦) ، رقم (٢٧٢) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد (١ / ٢٤١) ، رقم (١٣٤) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الحائض تتناول الشيء من المسجد (١ / ٢٠٧) ، رقم (٦٣٢) .

الجماعة ، إلا البخاري ، وعن ميمونة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله ﷺ يدخل على إحدانا ، وهي حائض ، فيضع رأسه في حجرها ، فيقرأ القرآن ، وهي حائض ، ثم تقوم إحدانا بغيره ، فتضعها في المسجد ، وهي حائض^(١) . رواه أحمد ، والنسائي ، وله شواهد .

الأغسال المستحبة

أي : التي يمدح المكلف على فعلها ويثاب ، وإذا تركها ، لا لوم عليه ولا عقاب ، وهي ستة ، نذكرها فيما يلي :

(١) غُسلُ الجمعة :

لما كان يوم الجمعة يوم اجتماع للعبادة والصلاة ، أمر الشارع بالغسل وأكده ؛ ليكون المسلمون في اجتماعهم على أحسن حال ، من النظافة والتطهير ؛ فمن أبي سعيد - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «غُسلُ الجمعة واجب على كل مُحتلم والسواك ، وأن يمسَّ من الطيب ما يقدر عليه»^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم .

والمراد بالمحتلم ، البالغ ، والمراد بالوجوب ، تأكيد استحبابه ؛ بدليل ما رواه البخاري ، عن ابن عمر ، أن عمر بن الخطاب ، بينما هو قائم في الخطبة يوم الجمعة ، إذ دخل رجل من المهاجرين الأولين من أصحاب النبي ﷺ ، فناداه عمر : أَيْةُ سَاعَةِ هَذِهِ ؟ قال : إني شغلت ، فلم أُنْقَلِبْ إلى أهلي ، حتى سمعت التآذين ، فلم أَرُدْ أَنْ تَوْضَأَتْ . قال : والوضوء أيضاً ؟ وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل^(٣) .

قال الشافعي : فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ، ولم يأمره عمر بالخروج للغسل ، دل ذلك على أنهما قد علما ، أن الأمر بالغسل للاختيار .

(١) والنسائي : كتاب الطهارة - باب يسط الحائض الحمرة في المسجد (١ / ١٤٧) ، رقم (٢٧٣) ، ومسنود أحمد (٣٣١ / ٦) ، والحديث حسن ، حسنه الألباني ، في : صحيح النسائي (١ / ٥٧) ، وإرواه الخليل (١ / ٢١٣) .

(٢) البخاري : كتاب الشهادات - باب بلغ الصبيان وشهادتهم (٣ / ٢٤٢) ، ومسلم : كتاب الجمعة - باب الطيب والسواك يوم الجمعة (٢ / ٥٨١) .

(٣) البخاري : كتاب الجمعة - باب فضل الغسل يوم الجمعة (٢ / ٢ ، ٣) ، ومسلم : كتاب الجمعة - المقدمة ، رقم (٣) ، (٢ / ٥٨٠) .

ويدل على استحباب الغسل أيضاً ، ما رواه مسلم ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : «من توضأ ، فأحسن الوضوء ، ثم أتى الجمعة ، فاستمع وأنصت ، عُفِّرَ له ما بين الجمعة إلى الجمعة ، وزيادة ثلاثة أيام»^(١) .

قال القرطبي ، في تقرير الاستدلال بهذا الحديث عن الاستحباب : ذكر الوضوء ، وما معه مرتباً عليه الثواب المقتضي للصحة ، يدل على أن الوضوء كاف .

وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» : إنه من أقوى ما استدلت به على عدم فرضية الغسل للجمعة ، والقول بالاستحباب ؛ بناء على أن ترك الاغتسال لا يترتب عليه حصول ضرر ، فإن ترتب على تركه أذى للناس ؛ بالعرق ، والرائحة الكريهة ، ونحو ذلك مما يسيء ، كان الغسل واجباً ، وتركه محرماً ، وقد ذهب جماعة من العلماء إلى القول بوجوب الغسل للجمعة ، وإن لم يحصل أذى بتركه ، مستدلّين بقول أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «حق على كل مسلم ، أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً ، يغسل فيه رأسه ، وجسده»^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم .

وحملوا الأحاديث الواردة في هذا الباب على ظاهرها ، وردّوا ما عارضها .

ورقت الغسل تمتد من طلوع الفجر إلى صلاة الجمعة ، وإن كان المستحب ، أن يتصل الغسل باللحاح ، وإذا أحدث بعد الغسل ، يكتفيه الوضوء .

قال الأثرم : سمعتُ أحمد ، سئل عن اغتسل ، ثم أحدث ، هل يكتفيه الوضوء فقال : نعم ، ولم أسمع فيه أعلى من حديث ابن أبيزى . انتهى . يشير أحمد إلى ما رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، عن عبد الرحمن بن أبيزى ، عن أبيه ، وله صحبة ، أنه كان يغتسل يوم الجمعة ، ثم يحدث ، فيتوضأ ، ولا يهيد الغسل .

ويخرج وقت الغسل بالفراخ من الصلاة ، فمن اغتسل بعد الصلاة ، لا يكون غسلًا للجمعة ، ولا يعتبر فاعله أتياً بما أمر به ؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «إذا جاء أحدكم إلى الجمعة ، فليغتسل»^(٣) . رواه الجماعة ، ومسلم : «إذا أراد

(١) مسلم : كتاب الجمعة - باب فضل من استمع وأصغت في الخطبة ، رقم (٢٧) ، (٢ / ٥٨٨) .

(٢) البخاري : كتاب الجمعة - باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل (٢ / ٧) ، ومسلم : كتاب الجمعة - باب الطيب والسواك يوم الجمعة (٢ / ٥٨٢) ، رقم (٩) .

(٣) البخاري : كتاب الجمعة - باب فضل الغسل يوم الجمعة (٢ / ٢) ، ومسلم : كتاب الجمعة ، المقدمة (٢ / ٥٨) ، الحديث رقم (٤) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب الأمر بالغسل يوم الجمعة (٣ / ٩٣) ، والترمذي :-

أحدكم أن يأتي الجمعة ، فليغتسل^(١) . وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على ذلك .

(٢) غُسلُ العيدين :

استحب العلماء الغسل للعيدين ، ولم يأت في ذلك حديث صحيح ، قال في «البلد المنير» : أحاديث غسل العيدين ضعيفة ، وفيها آثار عن الصحابة جيدة^(٢) .

(٣) غُسلٌ من غسل ميتًا :

يستحب لمن غسل ميتًا ، أن يغتسل عند كثير من أهل العلم ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «من غسل ميتًا ، فليغتسل ، ومن حملة ، فليتوضأ»^(٣) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وغيرهم .

وقد طعن الأئمة في هذا الحديث ؛ قال علي بن اللديني ، وأحمد ، وابن المنذر ، والرافعي ، وغيرهم : لم يصحح علماء الحديث في هذا الباب شيئًا .

لكن الحافظ ابن حجر قال في حديثنا هذا : قد حسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان ، وهو بكثرة طرقه أقل أحواله أن يكون حسنًا ، فإنكار النووي على الترمذي تحسينه

= أبواب الجمعة - باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة (١ / ٢ تحفة) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة (١٠٨٨) ، ومسند أحمد (٢ / ٢) ، والدارمي : كتاب الصلاة - باب الغسل يوم الجمعة (١ / ٣٦١) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١ / ٢٩٣ ، ٢٩٥) ، وصحيح ابن خزيمة (٣ / ١٢٥ ، ١٢٦) الحديث رقم (١٧٤٨) .

(١) مسلم : كتاب الجمعة ، القلعة (٢ / ٥٧٩) الحديث رقم (١) ، والسنن الكبرى للبيهقي : كتاب الطهارة - باب الغسل على من أراد الجمعة دون من لم يردّها (١ / ٢٩٧) .

(٢) قال العلامة الألباني : وأحسن ما يشهد به على استحباب الاغتسال للعيدين ، ما روى البيهقي ، من طريق الشافعي ، عن رافن ، قال : سألت رجلاً عابداً - رضي الله عنه - عن الغسل ؟ قال : اغتسل كل يوم ، إن شئت . فقال : لا - الغسل الذي هو الغسل . قال : يوم الجمعة ، ويوم عرفة ، ويوم النحر ، ويوم القدر . وسنده صحيح . إرواه الغليل (١ / ١٧٦) .

(٣) أبو داود : كتاب الجنائز - باب في الغسل من غسل الميت (٣ / ٥١٢) ، والترمذي : كتاب الجنائز - باب ما جاء في الغسل من غسل الميت (٣ / ٣٠٩ ، ٣١٠) ، وابن ماجه ، الشطر الأول لم يقط : كتاب الجنائز - باب ما جاء في غسل الميت (١٤٦٣) ، ومسند أحمد (٢ / ٤٥٤) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١ / ٣٠٣) كتاب الطهارة ، باب الغسل من غسل الميت ، ومسند الطيالسي (ص ٣٠٥) ، برقم (٢٣١٤) ، وصححه الألباني ، في : إرواء الغليل ، لتعدد طرقه ، وقال : ولكن الأمر منه للاستحباب ، لا للوجوب ؛ لأنه قد صرح عن الصحابة ، أنهم كانوا إذا غسلوا الميت ؛ لم يمتنعوا من يغسل ، ومنهم من لا يغتسل . إرواه الغليل (١ / ١٧٣ - ١٧٥) .

معتزى . وقال الذهبي : طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء ،
والأمر في الحديث محمول على الندب ؛ لما روي عن عمر - رضي الله عنه - قال : كنا
نغسل الميت ، فمننا من يغتسل^(١) ومننا من لا يغتسل . رواه الخطيب بإسناد صحيح .

ولما غسلت أسماء بنت عميس زوجها أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - حين توفي ،
خرجت ، فسألت من حضرها من المهاجرين ، فقالت : إن هذا يوم شديد البرد ، وأنا
صائمة ، فهل علي من غسل ؟ فقالوا : لا^(٢) . رواه مالك .

(٤) غُسلُ الإِحرَامِ :

يندب الغسل ، لمن أراد أن يحرم بحج أو عمرة ، عند الجمهور ؛ لحديث ريد بن
ثابت ، أنه رأى رسول الله ﷺ تجرد لإِهلاله ، واغتسل^(٣) . رواه الدارقطني ، والبيهقي ،
والترمذي ، وحسنه ، وضعفه العقيلي .

(٥) غُسلُ دُخُولِ مَكَّةَ :

يستحب ، لمن أراد دخول مكة ، أن يغتسل ؛ لما روي عن ابن عمر - رضي الله
عنهما - أنه كان لا يقدم مكة ، إلا بات بذي طوى ، حتى يصبح ، ثم يدخل مكة نهراً^(٤)
 . ويذكر عن النبي ﷺ ، أنه فعله . رواه البخاري ، ومسلم . وهذا لفظ مسلم ، وقال ابن
المنذر : الاغتسال عند دخول مكة مستحب ، عند جميع العلماء ، وليس في تركه عندهم
فدية . وقال أكثرهم : يجزئ عنه الوضوء .

(٦) غُسلُ الوُقُوفِ بعَرَفَةَ :

يندب الغسل ، لمن أراد الوقوف بعرفة للحج ؛ لما رواه مالك ، عن نافع ، أن عبد الله

(١) رواه الخطيب ، في «تاريخه» ، (٥ / ٤٢٤) ، والدارقطني ، في «سننه» ، (١٩١) ، وصححه الألباني ، في :
تمام المنة (١٢١) ، وأحكام الجنائز (٥٤) .

(٢) لموطأ (١ / ٢٢٢ ، ٢٢٣) ، والآثر ضعيف لا يثبت ، انظر : إمام المنة (١٢٦) .

(٣) الترمذي : كتاب الحج - باب ما جاء في الاغتسال عند الإحرام (٣ / ١٨٣) ، برقم (٨٣٠) ،
والدارقطني (٢ / ٢٢٠ ، ٢٢١) ، والبيهقي (٥ / ٣٢) ، والحديث حسن ، حسنه الشيخ الألباني في : إرواه
الغليل (١ / ١٧٨) .

(٤) البخاري : كتاب الحج - باب الاغتسال عند دخول مكة ، وباب دخول مكة نهراً أو ليلاً (٢ / ١٧٧) ، ومسلم :
كتاب الحج - باب استحباب دخول مكة من التية العليا ، والخروج منها من التية السفلى . . . (٢ / ٩١٩) .

ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يقتسل لإحرامه قبل أن يحرم ، ولدخول مكة ، ولوقوفه عشية عرفة (١) .

أركان الغسل

لا تتم حقيقة الغسل المشروع ، إلا بأمرين :

(١) النية ؛ إذ هي الميزة للعبادة عن العادة ، وليست النية إلا عملاً قلبياً محضاً ، وأما ما درج عليه كثير من الناس ، واعتادوه من التلطف بها ، فهو محدث غير مشروع ، ينبغي هجره ، والإعراض عنه ، وقد تقدم الكلام على حقيقة النية في «الوضوء» .

جميع الأعضاء ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ [المائدة : ٦] أي ، اغتسلوا . وقوله : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزَلُوا النَّسَاءَ الَّذَاتِ فِيهِ مَحِيضٌ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] . أي ؛ يغتسلن .

والدليل على أن المراد بالتطهير الغسل ، ما جاء صريحاً في قول الله تعالى : ﴿ وَاسْتَغْسِلُوا رُءُوسَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ بِمَاءٍ ثَلَاثًا وَأَنْتُمْ مُسَاءِرُونَ ﴾ [البقرة : ٢٣٦] . و«الغسل» هو الغسل بالوضوء ، و«الاستغسل» هو الاستغسل بالغسل .

الغسل بالوضوء

يسن للمغتسل مراعاة فعل الرسول ﷺ في غسله ، فيبدأ (١) بغسل يديه ثلاثاً ، (٢) ثم يغسل فرجه ، (٣) ثم يتوضأ وضوءاً كاملاً ، كالوضوء للصلاة ، وله تأخير غسل رجليه إلى أن يتم غسله ، إذا كان يقتسل في طست ، ونحوه ، (٤) ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً مع تخليل الشعر ؛ ليصل الماء إلى أصوله ، (٥) ثم يفيض الماء على سائر البدن ، بادئاً بالشق الأيمن ، ثم الأيسر ، مع تعاهد الإبطيين ، وداخل الأذنين ، والسرة ، وأصابع الرجلين ، وذلك ما يمكن ذلك من البدن .

وأصل ذلك كله ما جاء عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة ، يبدأ فيغسل يديه ، ثم يفرغ يمينه على شماله ، فيغسل فرجه ، ثم يتوضأ وضوءه

رواه مالك ، في : كتاب الحج ، باب الغسل للإملاء . موطأ مالك (١ / ٢٦٤) ، وهو صحيح ، متوقفاً على ابن عمر .

للصلاة ، ثم يأخذُ الماء ، فيدخل أصابعه في أصول الشعر ، حتى إذا رأى أن قد استبرأ^(١) ، حفن على رأسه ثلاث حَفَنَات ، ثم أقاض على سائر جسده^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم . وفي رواية لهما : ثم يخلل يديه شعره ، حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته ، أقاض عليه الماء ثلاث مرات ، ثم غسل سائر جسده^(٣) . ولهما عنها أيضاً ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة ، دعا بشيء نحو الحلاب^(٤) ، فأخذ بكفه ، فبدأ بشئ رأسه الأيمن ، ثم الأيسر ، ثم أخذ بكفيه ، فقال بهما على رأسه^(٥) . وعن ميمونة - رضي الله عنها - قالت : وضعت للنبي ﷺ ماء يغتسل به ، فأفرغ على يديه ، فغسلهما مرتين ، أو ثلاثاً ، ثم أفرغ يمينه على شماله ، فغسل مذاكيره ، ثم دلك يده بالأرض ، ثم مضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ويديه ، ثم غسل رأسه ثلاثاً ، ثم أفرغ على جسده ، ثم تنحى من مقامه ، فغسل قدميه . قالت : فأتيته بخفوقه فلم يردّها^(٦) ، وجعل ينفض للماء يده^(٧) . رواه الجماعة .

غُسلُ المرأة

غسل المرأة كغسل الرجل ، إلا أن المرأة لا يجب عليها ، أن تنقض ضفيرتها ، إن وصل الماء إلى أصل الشعر ؛ لحديث أم سلمة - رضي الله عنها - أن امرأة قالت : يا رسول الله ،

(١) وإن قد استبرأ أي : أوصل الماء إلى البشرة .

(٢) البخاري : كتاب الغسل - باب الوضوء قبل الغسل (١ / ٧٢) ، ومسلم : كتاب الحيض - باب صفة غسل الجنابة (١ / ٢٥٣) ، الحديث رقم (٣٥) واللفظ لحام .

(٣) البخاري : كتاب الغسل - باب تخليل الشعر ، . . . (١ / ٧٦) ، ومسلم : كتاب الحيض - باب صفة غسل الجنابة (١ / ٢٥٣) ، رقم (٣٥) .

(٤) البخاري : كتاب الغسل - باب بدأ بالحلاب ، أو الطيب عند الغسل (١ / ٧٣ ، ٧٤) ، ومسلم : كتاب الحيض - باب صفة غسل الجنابة (١ / ٢٥٥) ، الحديث رقم (٣٩) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب في الغسل من الجنابة (١ / ١٦٦ ، ١٦٧) ، رقم (٢٤٠) .

(٥) لم يردّها : يضم الياء ، وكسر الراء ، من الإردة ، لا من الرد ، كما جاء في رواية البخاري : ثم أتته بالتليل ، فردّه .

(٦) الجزء الأول من الحديث رواه البخاري : كتاب الغسل - باب الغسل مرة واحدة (١ / ٧٣) ، أما بقية الحديث ، ففي مسلم (١ / ٢٥٥) ، برقم (٣٧) كتاب الحيض ، باب صفة غسل الجنابة ، وأبو داود (١ / ١٦٨) كتاب الطهارة ، باب في الغسل ، برقم (٢٤٥) ، والنسائي : كتاب الغسل والتميم - باب الاستغفار عند الاغتسال (١ / ٢٠٠) ، والترمذي : برقم (١٠٣) ، وابن ماجه - باب ما جاء في الغسل من الجنابة (١ / ١٩٠) ، والوافقي (١ / ١١٤) ، وكلها روايات متقاربة ، إلا أنها ليست بلفظ حديث البخاري .

إني امرأة أشد ضفر رأسي ، أفانقضه للمجنابة ؟ قال : «إنما يكفيك أن تحشي عليه ثلاث حثيات من ماء ، ثم تفيض على سائر جسلك ، فإذا أنت قد طهرت»^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح .

وعن عبيد بن عمير - رضي الله عنه - قال : بلغ عائشة - رضي الله عنها - أن عبد الله بن عمر يأمر النساء إذا اغتسلن ، أن يتقضن رموسهن ، فقالت : يا عبيد لابن عمر ، يأمر النساء إذا اغتسلن بنقض رموسهن ، أفلا يأمرهن أن يحلقن رموسهن ، لقد كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ، وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات^(٢) . رواه أحمد ، ومسلم .

ويستحب للمرأة إذا اغتسلت من حيض أو نفاس ، أن تأخذ قطعة من قطن ونحوه ، وتضيف إليها مسكاً أو طيباً ، ثم تتبع بها أثر الدم ، لتطيب للحل ، وتدفع عنه رائحة الدم الكريهة ، فمن عائشة - رضي الله عنها - أن أسماء سألت النبي ﷺ عن غسل المحيض ؟ قال : «تأخذ إحداكن مائها وسدرتها ، فتطهر ، فتحسن الطهور»^(٣) ، ثم تصب على رأسها ، فتدلكه دلكاً شديداً ، حتى تبلغ شئون رأسها ، ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ فُرْصَةً مُسَكَّةً ، فتطهر بها . فقالت أسماء : وكيف تطهر بها ؟ قال : «سبحان الله ! تطهرين بها» . فقالت عائشة : كأنها تخفي ذلك ، تتبعي أثر الدم . وسألت عن غسل المجنابة ؟ فقال : «تأخذ ماءً ، فتطهر ، فتحسن الطهور ، أو تبلغ الطهور ، ثم تصب على رأسها ، فتدلكه ، حتى تبلغ شئون رأسها ، ثم تفيض عليها الماء»^(٤) . فقالت عائشة :

- (١) مسلم : كتاب الحيض - باب حكم غفائر المغتسلة (١ / ٢٥٩) ، الحديث رقم (٥٨) ، وسنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل (١ / ١٧٣) ، الحديث رقم (٢٥١) واللفظ هنا له والترمذي - أبواب الطهارة - باب هل تنقض للمرأة شعرها عند الغسل (١ / ١٧٥) والحديث رقم (١٠٥) .
(٢) مسلم : كتاب الحيض - باب حكم غفائر المغتسلة (١ / ٢٦٠) ، الحديث رقم (٥٩) ، والفتح الرباعي (٢ / ٦ ، ١٣٥) ، وابن عزيمة (٢٤٧) .

(٣) «تطهر لتحسن الطهور أي ، تنوضاً تحسن الوضوء ، فشئون رأسها» : أي ، أصول شعر الرأس . «فرصة مسكة» . بكسر فسكون ، أي ، قطعة قطن أو صوفة بالمسك ، «تغطي ذلك» : تشر به عليها .

(٤) روى القسم الأول منه ، دون السؤال عن غسل المجنابة البخاري (١ / ٤٤) كتاب العلم ، تعليقاً ، ومسلم : كتاب الحيض - باب استعمال المغتسلة من فرصة من مسك في موضع الدم (١ / ٢٦١) ، رقم (٦١) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب الاغتسال (١ / ٢٢٢ ، ٢٢٣) ، رقم (٣١٦) ، ودواء السناني مثل البخاري : كتاب الطهارة - باب ذكر العمل في الغسل من الحيض (١ / ١٣٥) ، رقم (٢٥١) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب في الحائض كيف تغتسل (١ / ٢١١ ، ٢١٠) ، رقم (٦٤٢) ، ومستد أحمد (٦ / ١٤٧ ، ١٤٨) .

نعم النساء نساء الانصار، لم يمنعن الحياء أن يتفقهن في الدين . رواه الجماعة ، إلا الترمذي .

مَسَائِلُ تَتَعَلَّقُ بِالْغُسْلِ

١- يجزئ غسل واحد من حيض وجنابة ، أو عن جمعة وعيد ، أو عن جنابة وجمعة ، إذا نوى الكل ؛ لقول رسول الله ﷺ : «إنما لكل امرئ ما نوى»^(١) .

٢- إذا اغتسل من الجنابة ، ولم يكن قد توضأ ، يقوم الغسل عن الوضوء ؛ قالت عائشة : كان رسول الله ﷺ لا يتوضأ بعد الغسل^(٢) . وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال لرجل ، قال له : إني أتوضأ بعد الغسل . فقال له : لقد تعمقت^(٣) . وقال أبو بكر بن العربي : لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل ، وأن نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث ، وتقضي عليها ؛ لأن موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث ، فدخل الأقل في نية الأكثر ، وأجزأت نية الأكبر عنه^(٤) .

٣- يجوز للجنب ، والحائض إزالة الشعر ، وقص الظفر ، والخروج إلى السوق ، وغيره من غير كراهية ؛ قال عطاء : يحتجم الجنب ، ويقلم أظفاره ، ويحلق رأسه ، وإن لم يتوضأ . رواه البخاري^(٥) .

٤- لا بأس بدخول الحمام ، إن سلم الداخل من النظر إلى العورات، وسلم من نظر الناس إلى عورته؛ قال أحمد : إن علمت أن كل من في الحمام عليه إزار فادخله ، وإلا فلا تدخل . وفي الحديث عن رسول الله ﷺ : «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا

(١) تقدم تخريجه ، في «فرائض الوضوء» ، انظر : قام للمة (١٢٦) .

(٢) أبو داود : بلفظ قريب : كتاب الطهارة - باب في الوضوء بعد الغسل (٢٥٠) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب ترك الوضوء من بعد الغسل (١ / ١٣٧) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء بعد الغسل (١ / ٣٠٤ تحفة) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب في الوضوء بعد الغسل (٥٩٧) ، والحديث صحيح ، انظر : صحيح أبي داود (٢٤٤) ، وقام للمة (١٢٩) .

(٣) رواه ابن أبي شيبة ، في «المصنف» .

(٤) انظر : قام للمة (١٣٠) .

(٥) البخاري معلقاً (١ / ٤٦٦ مع الفتح) ، وقال ابن حجر : وصله عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عنه .

تنظر المرأة إلى عورة المرأة^(١) . وذكر الله في الحمام لا حرج فيه ، فإن ذكر الله في كل حال حسن ، مالم يرد ما يمنع ، وكان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه .

٥- لا بأس بتنشيف الأعضاء بمندبل ونحوه ، في الغسل والوضوء ، صيفاً وشتاء .

٦- يجوز للرجل أن يقتسل ببقية الماء ، الذي اغتسلت منه المرأة والعكس ، كما يجوز لهما أن يقتسلا معاً ، من إناء واحد ، فمن ابن عباس ، قال : اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة ، فجاء النبي ﷺ ؛ ليتوضأ منها ، أو يقتسل ، فقالت له : يا رسول الله ، إنني كنت جنباً . فقال : «إن الماء لا يجنب»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح .

وكانت عائشة تغتسل مع رسول الله ﷺ من إناء واحد ، فيأدراها وتبادهه ، حتى يقول لهما : «دعي لي» . وتقول له : دعي لي^(٣) .

٧- لا يجوز الاغتسال عرياناً بين الناس ؛ لأن كشف العورة محرم ، فإن استتر بثوب ونحوه ، فلا بأس ؛ فقد كان رسول الله ﷺ تستره فاطمة بثوب ، وغتسل ، أما لو اغتسل عرياناً ، بعيداً عن أعين الناس ، فلا مانع منه ؛ فقد اغتسل موسى - عليه السلام - عرياناً^(٤) ، كما رواه البخاري ، وعن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «بيننا أيوب - عليه السلام - يغتسل عرياناً ، فخر عليه جراد من ذهب ، فجعل أيوب يحثي في ثوبه ، فناداه ربه

(١) مسلم : كتاب الحيض ، باب تحريم النظر إلى العورات (١ / ٢٦٦) الحديث رقم (٧٤) ، وأبو داود : كتاب الحمام - باب ما جاء في التمري (٤ / ٣٠٥) ، والترمذي : كتاب الأدب - باب في كراهية مباشرة الرجل الرجل ، والمرأة المرأة (٥ / ١٠٩) ، وابن ماجه ، مختصراً : كتاب الطهارة - باب النهي أن يرى عورة إنسيه (١ / ٢١) ، والقول : لا بأس بدخول الحمام . يفهم منه جواز دخول النساء هذه الحمامات ، وهذا فيه نظر ؛ فإنه قد ثبت النهي في حقهن ، ففي الحديث : . . . ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يدخل حليته الحمام . ورواه الترمذي ، وغيره ، ومسنده أحمد (٣ / ٦٣) ، وصححه الألباني ، في : صحيح الجامع (٧٠٧ / ٦٥) .

(٢) أبو داود : كتاب الطهارة - باب الماء لا يجنب (١ / ٥٥ ، ٥٦) ، الحديث رقم (٦٨) ، والنسائي (١ / ٧٤) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب (٤٨) ، الحديث رقم (٦٥) ، (١ / ٩٤) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب الرخصة بفعل وضوء المرأة (١ / ١٣٢) ، الحديث رقم (٣٧) ، ومسنده أحمد (١ / ٢٣٥ ، ٢٨٤ ، ٣٠٨) بإلفظ : «إن الماء لا ينحس شيء» ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواه الغليل (١ / ٦٤) .

(٣) المراد ، أن الرسول - عليه الصلاة والسلام - كان يقول لمائشة : ابقي لي ماء . وهي تقول كذلك . والحديث أخرجه مسلم : كتاب الحيض - باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة وغسل الرجل ،

(١ / ٢٥٧) ، الحديث رقم (٤٦) ، وأحمد (٦ / ٩١ ، ١٠٣) .

(٤) رواه البخاري : كتاب الغسل ، باب من اغتسل عرياناً (١ / ٧٥) .

- تبارك وتعالى - : يا أيوب ، ألم أكن أغنيك عما ترى ؟ قال : بلى وعزتك ، ولكن لا غنى لي من بركتك^(١) . رواه أحمد ، والبخاري ، والنسائي .

التَّيْمُمُ

١- تَعْرِيفُهُ : للمعنى اللغوي للتيمم : القصد .

والشرعي : القصد إلى الصعيد ؛ لمسح الوجه واليدين ، بنية استحابة الصلاة ونحوها .

٢ - دليلٌ مشروعِيته : ثبت مشروعيته بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ؛

أما الكتاب ، فلقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْمَاءِ فَمَا شَاءَ اللَّهُ فَلَْيَسْجُدْ أَوْ يُصَلِّ أَوْ يُمَسِّحُ بِمَاءٍ طَهُرٍ ﴾ [النساء : ٤٣] .

وأما السنة ، فلحديث أبي أمامة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « جعلت الأرض كلها لي ، ولا متي مسجدك وطهورك ، فأيا أدركت رجلاً من أمي الصلاة ، فعنده طهوره »^(٢) . رواه أحمد .

وأما الإجماع ؛ فلأن المسلمين أجمعوا على أن التيمم مشروع ، بدلاً من الرضوء والغسل في أحوال خاصة .

٣- اختصاصُ هذه الأمة به : وهو من الخصائص ، التي خص الله بها هذه الأمة ؛ فعن جابر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « أعطيت خمساً ، لم يعطهن أحد قبلي ؛ نُصرت بالربيع مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجدك وطهورك ، فأيا رجل من أمي أدركته الصلاة ، فليصل ، وأحللت لي الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث في قومه خاصة ، ويبعث إلى الناس عامة »^(٣) . رواه الشيخان .

(١) البخاري : كتاب الغسل - باب من اغتسل غريماً وحده في الخلوة ، . . . (٢٧٩) ، والنسائي : كتاب الغسل - باب الاستطر عند الاغتسال (صحيح النسائي ٣٩٦) .

(٢) الفتح الرباني (٢ / ١٨٧ ، ١٨٨) برقم (٧) ، والحديث صحيح ، صححه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل (١ / ١٨٠) ، وصحيح الجامع (٤٢٢٠) .

(٣) البخاري : كتاب التيمم ، باب (١) ، (١ / ٩١) ، وسلم : كتاب الساجد ، المقدمة (١ / ٣٧٠) الحديث رقم (٣) .

٤ - «سببُ مشروعيته» روت عائشة - رضي الله عنها - قالت : خرجنا مع النبي ﷺ في بعض أسفاره ، حتى إذا كنا بالبيداء ، انقطع عقد لي ، فأقام النبي ﷺ على التماسه ، وأقام الناس معه ، وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء ، فأتى الناس إلى أبي بكر - رضي الله عنه - فقالوا : ألا ترى إلى ما صنعت عائشة ؟ فجاء أبو بكر ، والنبي ﷺ على فخذي قد نام ، فعاتبني ، وقال ما شاء الله أن يقول ، وجعل يلمن بيده خاصرتي ، فما يمتني من التحرك ، إلا مكان النبي ﷺ على فخذي ، فنام ، حتى أصبح على غير ماء ، فأنزل الله تعالى آية التيمم : ﴿فَتِيمُوا﴾ [سورة : ٦] . قال أسيد بن الحضير : ما هي أول^(١) بركاتكم يا آل أبي بكر ! فقالت : فبعثنا البعير الذي كنت عليه ، فوجدنا العقد تحته^(٢) . رواه الجماعة ، إلا الترمذي .

٥ - الأسباب المبيحة له : يباح التيمم للمحدث ، حدثاً أصغر أو أكبر ، في الحضر والسفر ، إذا وجد سبب من الأسباب الآتية :

١ - إذا لم يجد الماء ، أو وجد منه ما لا يكفي للطهارة ؛ لحديث عمران بن حصين - رضي الله عنه - قال : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فصلى بالناس ؛ فإذا هو برجل معتزل ، فقال : «ما منعك أن تصلي ؟» . قال : أصابني جنابة ، ولا ماء . قال : «عليك بالصعيد ؛ فإنه يكفيك»^(٣) . رواه الشيخان ، وعن أبي ذر - رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ قال : «إن الصعيد طهورٌ ، لمن لم يجد الماء عشر سنين»^(٤) . رواه أصحاب السنن ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(١) ما : بمعنى ليس ، أي ؛ ليست هذه أول بركة لكم ؛ فإن بركاتكم كثيرة .
(٢) البخاري : كتاب التيمم - باب حدثنا عبد الله بن يوسف . . . (٣٣٤) ، ومسلم : كتاب الحيف ، باب التيمم ، (١ / ٢٧٩) ، الحديث رقم (١٠٨) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب التيمم (٣١٧) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب يده التيمم (١ / ١٦٣) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في السب (١ / ١٨٧ ، ١٨٨) .

(٣) البخاري : كتاب التيمم - باب الصعيد الطيب وغسوه للمسلم . . . (١ / ٩٤ ، ٩٧) ، ومسلم (٢ / ١٤٠ ، ١٤١) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب التيمم بالصعيد (١ / ١٧١) ، ومسنّد أحمد (٤ / ٤٣٤ ، ٤٣٥) ، ومسنّد أبي حنيفة (٣ / ٣٠٨) .

(٤) أبو داود : كتاب الطهارة - باب الجنب يتيمم (٣٣٢ ، ٣٣٣) ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب الصلوات يتيمم واحد (١ / ١٧١) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في التيمم للجنب . . . (١ / ٣١١ ، ٣١٢) ، وأحمد ، في المسند (٥ / ١٨٠) ، والدارقطني (١ / ١٨٧) ، وصححه الألباني ، في : صحيح النسائي (٣١١) ، ولرواه التلخيص (١٥٣) ، وصحيح الجامع (٣٨٦٠) .

لكن يجب عليه ، قبل أن يتيمم ، أن يطلب الماء من رحله ، أو من رفقة ، أو ما قرب منه عادة ، فإذا تيقن علمه ، أو أنه بعيد عنه ، لا يجب عليه الطلب .

ب - إذا كان به جراحة أو مرض ، وخاف من استعمال الماء زيادة المرض ، أو تأخر الشفاء ، سواء عرف ذلك بالتجربة ، أو بإخبار الثقة من الأطباء ، لحديث جابر - رضي الله عنه - قال : خرجنا في سفر ، فأصاب رجلاً منا حجر ، فشججه في رأسه ، ثم احتلم ، فسأل أصحابه : هل تمجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة ، وأنت تقدر على الماء . فاغتسل ، فمات ، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ ، أخبر بذلك ، فقال : « قتلوه ، قتلهم الله ، ألا سألوا إذا لم يعلموا ؟ وإنما شفاء العي السؤال »^(١) ، إنما كان يكفي أن يتيمم ، ويعصر ، أو يعصب على جرحه خرقة ، ثم مسح عليه ، ويفسل سائر جسده^(٢) . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني ، وصححه ابن السكن .

ج - إذا كان الماء شديد البرودة ، وغلب على ظنه حصول ضرر باستعماله ، بشرط أن يعجز عن تسخينه ، ولو بالأجر ، أو لا يتيسر له دخول الحمام ، لحديث عمرو بن العاص - رضي الله عنه - أنه لما بعث في غزوة ذات السلاسل ، قال : احتلمت في ليلة شديدة البرودة ، فأشفقت إن اغتسلت أن أمهلك ، ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح ، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ ، ذكروا ذلك له ، فقال : « يا عمرو ، صليت بأصحابك ، وأنت جنب ؟ » . فقلت : ذكرت قول الله ، عز وجل : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا » [النساء : ٣٩] . فتيممت ، ثم صليت . فضحك رسول الله ، ولم يقل شيئاً^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والحاكم ، والدارقطني ، وابن حبان ، وعلقه البخاري .

وفي هذا إقرار ، والإقرار حجة ؛ لأنه ﷺ لا يقر على باطل .

(١) «العي» الجهل .

(٢) أبو داود : كتاب الطهارة - باب في المجرع يتيمم (١ / ٢٣٩) ، الحديث رقم (٢٣٩) ، وابن ماجه ، عن ابن عباس : كتاب الطهارة - باب في المجرع تصيبه جنابة (٥٧٢) ، والدارقطني : كتاب الطهارة ، باب جواز التيمم لصاحب الجراح ، مع استعمال الماء ، وتصيب الجراح (١ / ١٩٠) ، ومسند أحمد (١ / ٢٣٠) الجزء الأول من الحديث ، والحديث حسن ، ولكن بدون قوله : « ويعصر ... » . فهي زيادة ضعيفة ، منكرة ؛ لتضرد هذا الطريق الضعيف بها . انظر : صحيح ابن ماجه (٤٦٤) ، وقام الله (١٣١) .

(٣) أبو داود : كتاب الطهارة ، باب إذا خاف الجنب البرد أن يتيمم (١ / ٢٣٨) ، الحديث رقم (٣٣٤) ، ومسند أحمد (٤ / ٢٠٣ ، ٢٠٤) ، والسنن الكبرى ، للبيهقي (١ / ٢٢٥) ، ومسند الدارقطني (١ / ١٧٧) ، وذكره البخاري تعليقاً بصيغة التمرىض (١ / ٩٥) ، وصححه العلامة الألباني ، في : إرواه الغليل (١ / ١٨١) .

د - إذا كان الماء قريباً منه ، إلا أنه يخاف على نفسه ، أو عرضه ، أو ماله ، أو فوت الرفقة ، أو حال بينه وبين الماء علوً ، يخشى منه ؛ سواء كان العدو آدمياً أو غيره ، أو كان مسجوناً ، أو عجز عن استخراج جه ؛ لفقد آلة الماء ، كجبل ودلو ؛ لأن وجود الماء في هذه الأحوال كعدمه ، وكذلك من خاف إن اغتسل ، أن يرمى بما هو يريه منه ، ويتضرر به ، جاز التيمم ^(١) .

هـ - إذا احتاج إلى الماء حالاً أو مآلاً ؛ لشربه أو شربه غيره ، ولو كان كلباً غير عقوق ، أو احتاج له ؛ لعجن أو طبخ ، وإزالة نجاسة غير معفو عنها ، فإنه يتيمم ، ويحفظ ما معه من الماء . قال الإمام أحمد - رضي الله عنه : عدة من الصحابة تيمموا ، وحسوا الماء ؛ لشفاهم . وعن علي - رضي الله عنه - أنه قال ، في الرجل يكون في السفر ، فتصيبه الجنابة ، ومعه قليل من الماء ، يخاف أن يعطش : يتيمم ، ولا يغتسل . رواه الدارقطني ^(٢) .

قال ابن تيمية : ومن كان حاقناً ، عادماً للماء ، فالأفضل أن يصلي بالتيمم ، غير حاقن من أن يحفظ وضوءه ، ويصلي حاقناً .

و - إذا كان قادراً على استعمال الماء ، لكنه خشى خروج الوقت ، باستعماله في الوضوء أو الغسل ، فإنه يتيمم ، ويصلي ، ولا إعادة عليه ^(٣) .

٦ - الصعيد الذي يتيمم به : يجوز التيمم بالتراب الطاهر ، وكل ما كان من جنس الأرض ، كالرمل ، والحجر ، والجص ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَتِيمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ [المائدة : ٦] . وقد أجمع أهل اللغة على أن الصعيد وجه الأرض ؛ تراباً كان ، أو غيره .

٧ - كيفية التيمم : على التيمم أن يقدم النية ^(٤) ، وتقدم الكلام عليها في «الوضوء» ، ثم يسمي الله تعالى ، ويضرب بيديه الصعيد الطاهر ، ويمسح بهما وجهه ويديه إلى الرسغين ، ولم يرد في ذلك أصح ، ولا أصرح من حديث عمار - رضي الله عنه - قال : أجبت ، فلم أصب الماء ، فتممكت ^(٥) في الصعيد ، وصليت ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : « إنما كان يكفيك هكذا » . وضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض ، ونفخ فيهما ، ثم مسح

(١) كالمصلي بيت عند صديقه المتزوج ، فيصبح جنباً .

(٢) انظر : السنن (١ / ٢٠٢) .

(٣) انظر : تمام المنة (١٣٢) .

(٤) وهي فرض في التيمم أيضاً .

(٥) «تممكت» تمزعت ، وزلزلت ومعنى .

بهما وجهه وكفيه^(١) . رواه الشيخان . وفي لفظ آخر : «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِكَفَيْكَ فِي التُّرَابِ ، ثُمَّ تَنْفُخَ فِيهِمَا ، ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَيْكَ إِلَى الرَّسْغَيْنِ»^(٢) . رواه الدارقطني .

ففي هذا الحديث الاكتفاء بضربة واحدة ، والاقتصار في مسح اليدين على الكفين ، وأن من السنة ، لمن تيمم بالتُّراب ، أن ينفض يديه ، وينفضهما منه ، ولا يعقر به وجهه .

٨ - ما يباحُّ به التيمُّمُ : التيمم بدل من الوضوء والغسل عند عدم الماء ، فيباح به ما يباح بهما ؛ من الصلاة ، ومسح المصحف ، وغيرهما ، ولا يشترط لصحته دخول الوقت ، وللمتيمم ، أن يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض ، والنوافل ، فحكمه كحكم الوضوء ، سواء بسواء ؛ فمن أبي ذر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «إِنْ الصَّعِيدُ طُهِرَ الْمُسْلِمَ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ عَشْرَ سَنِينَ ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ ، فَلْيَمْسِ بِبَشَرَتِهِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ»^(٣) . رواه أحمد ، والترمذي وصححه .

٩ - نواقضُه : ينقض التيمم كل ما ينقض الوضوء ؛ لأنه بدل منه ، كما ينقضه وجود الماء ، لمن فقدَه ، أو القدرة على استعماله ، لمن عجز عنه ، لكن إذا صلى بالتيمم ، ثم وجد الماء ، أو قدر على استعماله بعد الفراغ من الصلاة ، لا تجب عليه الإعادة ، وإن كان الوقت باقياً ؛ فمن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : خرج رجلان في سفر ، فحضرَت الصلاة ، وليس معهما ماء ، فتيمما صعيداً طيباً ، فصليا ، ثم وجد الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة ، ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله ﷺ ، فذكرا له ذلك ، فقال للذي لم يعد : «أَصَبْتَ السَّنَةَ ، وَأَجَزْتَكَ صَلَاتَكَ»^(٤) . وقال للذي توضأ ، وأعاد : «لَا أَجْرَ لِمَنْ تَمَّ» . رواه أبو داود ، والنسائي .

(١) البخاري : كتاب التيمم ، باب التيمم ضربة (١ / ٩٦) ، ومسلم : كتاب الحوض ، باب التيمم (١ / ٨٠ ، ٨١) مع اختلاف في اللفاظ .

(٢) الدارقطني : كتاب الطهارة ، باب التيمم (١ / ١٨٣) .

(٣) تقدم تفريجه ، في (ص ١٠٣) .

(٤) أبو داود : كتاب الطهارة - باب في التيمم بعد الماء بعد ما يصلي في الوقت (١ / ٢٤١) ، الحديث رقم (٣٣٨) ، والنسائي : كتاب الغسل والتيمم - باب التيمم لمن لم يجد الماء بعد الصلاة (١ / ٢٣١) ، والدارقطني (١ / ١٨٩) ، والدارمي : كتاب الطهارة ، باب التيمم (١ / ١٥٥) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١ / ٢٣١) ، وفتح الباري (٩ / ١٢٧) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح النسائي (٤٢٠) ، وصحيح أبي داود (٣٦٥) ، والمشكاة (٥٣٣) .

أما إذا وجد الماء ، وقدر على استعماله بعد الدخول في الصلاة ، وقبل الفراغ منها ، فإن وضوءه يتقضى ، ويجب عليه التطهر بالماء ؛ لحديث أبي ذر المتقدم . وإذا تيمم الجنب أو الحائض ؛ لسبب من الأسباب للبيعة للتييم ، وصلى ، لا تجب عليه إعادة الصلاة ، ويجب عليه الغسل ، متى قدر على استعمال الماء ؛ لحديث عمر - رضي الله عنه - قال : صلى رسول الله ﷺ بالناس ، فلما انقضى من صلاته ، إذا هو برجل معتزل ، لم يصل مع القوم ، قال : «ما منعك يا فلان ، أن تصلي مع القوم ؟» . قال : أصابني جنابة ، ولم أجد ماء . قال : «عليك بالصعيد ؟ فإنه يكفيك» . ثم ذكر عمران ، أنهم بعد أن وجدوا الماء ، أعطى رسول الله ﷺ الذي أصابته الجنابة إناء من ماء ، وقال : «اذهب ، فأفرغه عليك»^(١) . رواه البخاري .

المسحُ على الجبيرة ، ونحوها

مشروعية المسح على الجبيرة ، والعصابة :

يُشرع المسح على الجبيرة ، ونحوها ، مما يربط به العضو المريض ؛ لأحاديث وردت في ذلك ، وهي ، وإن كانت ضعيفة ، إلا أن لها طرقاً يشد بعضها بعضاً ، وتعملها صالحة للاستدلال بها على المشروعية ؛ من هذه الأحاديث حديث جابر ، أن رجلاً أصابه حجر ، فشبّه في رأسه ، ثم احتلم ، فسأل أصحابه ، هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : لا نجد لك رخصة ، وأنت تقدر على الماء . فاغتسل ، فمات ، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ ، وأخبر بذلك ، فقال : «قتلوه ، قتلهم الله ، ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ فإنما شفاء العيِّ السؤال ، إنما كان يكفيه أن يتيمم ، ويعصر ، أو يعصب على جرحه ، ثم يمسح عليه ، ويفسل سائر جسده»^(٢) . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني ، وصححه ابن السكن .

وصح عن ابن عمر ، أنه مسح على العصابة^(٣) .

(١) تقدم تخريجه ، في (ص ١٠٣) .

(٢) تقدم تخريج الحديث ، في (ص ١٠٣) ، وأن الحديث حسن ، إلا قوله : «ويعصر ، أو يعصب» . فإنها رواية منكورة ، ضعيفة .

(٣) رواه البيهقي ، في : السنن الكبرى (١ / ٢٢٨) ، وصححه الآلباني ، في : تمام لئله (١٣٤) ، وانظر : إرواه الغليل (١ / ١٤٢) .

حُكْمُ الْمَسْحِ :

حكم المسح على الجبيرة الوجوب ، في الوضوء والغسل ، بدلاً من غسل العضو المريض ، أو مسحه .

متى يَجِبُ الْمَسْحُ ؟

من به جراحة ، أو كسر ، وأراد الوضوء ، أو الغسل ، وجب عليه غسل أعضائه ، ولو اقتضى ذلك تسخين الماء ؛ فإن خاف الضرر من غسل العضو المريض ، بأن ترتب على غسله حدوث مرض ، أو زيادة ألم ، أو تأخر شفاء ، انتقل فرضه إلى مسح العضو المريض بالماء ، فإن خاف الضرر من المسح ، وجب عليه أن يربط على جرحه عصابة ، أو يشد على كسره جبيرة ، بحيث لا يتجاوز العضو المريض ، إلا لضرورة ربطها ، ثم يمسح عليها مرة تكمها .

والجبيرة أو العصابة لا يشترط تقدم الطهارة على شدّها ، ولا توقيت فيها بزمان ، بل يمسح عليها دائماً في الوضوء والغسل ، ما دام العنبر قائماً .

مبطلاتُ الْمَسْحِ :

يبطل المسح على الجبيرة ، بنزعها من مكانها ، أو تنقوطها عن موضعها عن يرم ، أو براءة موضعها ، وإن لم تسقط .

صلاة فاقد الطهورين

من عُدِمَ الماء ، والصعيد بكل حال ، يصلي على حسب حاله ، ولا إعادة عليه ؛ لما رواه مسلم ، عن عائشة ، أنها استعارت من أسماء قلادة ، فهلكت ، فأرسل رسول الله ﷺ ناساً من أصحابه في طلبها ، فأدركتهم الصلاة ، فصلوا بغير وضوء ، فلما أتوا النبي ﷺ شكوا ذلك إليه ، فنزلت آية التيمم ، فقال أسيد بن الحَضِير : جزاك الله خيراً ، فوالله ، ما نزل بك أمر قط ، إلا جعل الله لك منه مخرجاً ، وجعل للمسلمين منه بركة^(١) . فهؤلاء الصحابة ، صلوا حين عدموا ما جعل لهم طهوراً ، وشكوا ذلك للنبي ﷺ ، فلم ينكره عليهم ، ولم يأمرهم بالإعادة ، قال النووي : وهو أقوى الأقوال دليلاً .

(١) تقدم تخريجه ، في (ص ١٠٣) .

الحَيْضُ

(١) تَعْرِيفُهُ :

أصل الحيض في اللغة : السيلان ، والمراد به هنا : الدم الخارج من قُبَل المرأة ، حال صحتها ، من غير سبب ولادة ، ولا اختضااض .

(٢) وَقْتُهُ :

يرى كثير من العلماء ، أن وقته لا يبدأ قبل بلوغ الاثني تسع سنين^(١) ، فإذا رأت الدم قبل بلوغها هذا السن ، لا يكون دم حيض ، بل دم حلة وفساد ، وقد يمتد إلى آخر العمر ، ولم يأت دليل على ، أن له غاية ينتهي إليها ، فمتى رأت العجوز المسنة الدم ، فهو حيض .

(٣) لَوْنُهُ :

يشترط في دم الحيض ، أن يكون على لون من ألوان الدم الآتية :

١- السواد ؛ لحديث فاطمة بنت أبي حبيش ، أنها كانت تستحاض ، فقال لها النبي ﷺ : **إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ ، فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يَعْرِفُ**^(٢) ، فإذا كان كذلك ، فامسكي عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضئي ، وصلي ، فإنما هو عرق^(٣) . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن حبان ، والدارقطني ، وقال : رواه كلهم ثقات . ورواه الحاكم ، وقال : على شرط مسلم .

ب - الحمرة ؛ لأنها أصل لون الدم .

ج - الصفرة ؛ وهي ماء تراه المرأة ، كالصديد ، يعلوه إصفرار .

د - الكندرة ؛ وهي التوسط بين لون البياض والسواد ، كالماء الوسخ ؛ لحديث علقمة ابن أبي علقمة ، عن أمه مرجانة مولاة عائشة - رضي الله عنها - قالت : كانت النساء يبعثن إلى

(١) تسع سنين ؛ أي : قمرية ، وتقدر السنة القمرية بنحو من ٣٥٤ يوما .

(٢) فيعرفه بضم الأول ، وفتح الراء ؛ أي : تعرفه النساء ، أو يكره الراء ؛ أي : له عرف ورائحة .

(٣) أبو داود : كتاب الطهارة ، باب من قال : إذا أقبلت الحيضة تلغ الصلاة (١ / ١٩٥) ، برقم (٢٨٦) ، والنسائي : كتاب الطهارة ، باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة (١ / ١٢٣) ، والمستدرك للحاكم : كتاب الطهارة ، باب أحكام الاستحاضة (١ / ١٧٤) وقال : صحيح على شرط مسلم ، والسنن الكبرى للبيهقي (١ / ٣٢٥) ، ومشكل الآثار للطحاوي (٣ / ٣٠٦) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح النسائي (٢٠٩) ، والإرواء (٢٠٤) ، وصحيح الجامع (٧٦٥) .

عائشة بالدرجة^(١) ، فيها الكرسف ، فيه الصفرة من دم الحيض ، يسألنها عن الصلاة ؟ فتقول
لهن : لا تعجلن ، حتى ترين القصة^(٢) البيضاء . رواه مالك ، ومحمد بن الحسن ، وعلقه
البخاري .

وإنما تكون الصفرة والكدره حيضاً في أيام الحيض ، وفي غيرها لا تعتبر حيضاً ؛ لحديث
أم عطية - رضي الله عنها - قالت : كنا لا نعد الصفرة والكدره ، بعد الطهر ، شيئاً^(٣) .
رواه أبو داود ، والبخاري ، ولم يذكر : «بعد الطهر» .
(٤) مدته^(٤) :

لا يتقدر أقل الحيض ، ولا أكثره ، ولم يأت في تقدير مدته ، ما تقوم به الحجة .
ثم إن كانت لها عادة متكررة ، تحمل عليها ؛ لحديث أم سلمة - رضي الله عنها - أنها
استفتت رسول الله ﷺ ، في امرأة تُهراق الدم ؟ فقال : «لتنظر قدر الليالي والأيام ، التي
كانت تحيضهن ، وقدرهن من الشهر ، فتدع الصلاة ، ثم لتغتسل ، ولتستبرأ^(٥) ، ثم
تصلي»^(٦) . رواه الخمسة ، إلا الترمذي .

(١) «بالدرجة» بكر أوله ، وفتح الراء والجيم ، جمع درج ، بضم فسكون : وعاء تضع المرأة فيه طيبها ومتاعها ، أو
بالضم ثم السكون ، تأنيث درج ، وهو ما تدخله المرأة من قطن وغيره ؛ لتعرف هل بقي من الرطوبة شيء ،
أم لا . «والكرسف» القطن .

(٢) «القصة» القطن : أي ؛ حتى تخرج القطنه بيضاء نقية ، لا يخالطها صفرة .
والحديث في موطأ الإمام مالك ، الحديث رقم (٩٩) باب طهر الحائض ، والبخاري تعليلاً : كتاب الحيض
(٨٩/١) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل (١ / ٢١٨) .

(٣) البخاري : كتاب الحيض ، باب الصفرة والكدره ... (٨٩ / ١) ، وأبو داود : كتاب الطهارة ، باب في المرأة
تري الكدره والصفرة بعد الطهر (١ / ٢١٥) ، الحديث رقم (٣٠٧) ، والنسائي : كتاب الحيض ، باب الصفرة
والكدره (١ / ١٨٧) ، الحديث رقم (٣٦٨) بلقب البخاري ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ، باب ما جاء في
الحائض ترى بعد الطهر الصفرة والكدره (١ / ٢١٢) ، الحديث رقم (٦٤٧) بلقب البخاري ، وانظر :
إرواء الغليل (١ / ٢١٩) .

(٤) اختلف العلماء في المدة ؛ فقال بعضهم : لا حد لأكثره . وقال آخرون : أقل مدته يوم وليلة . وقال غيرهم : ثلاثة
أيام . وأما أكثره ؛ فقول : عشرة أيام . وقيل : خمسة عشر يوماً .

(٥) «ولتستبرأ» : أي ؛ تشد خرقة على فرجها .

(٦) أبو داود : كتاب الطهارة - باب في المرأة تستحاض ، ومن قال : تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض ،
رقم (٢٧٤) ، (١ / ٧١) ، والنسائي : كتاب الحيض - باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيضها كل
شهر (١ / ١٨٢) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في المستحاضة ... (٦٢٣) ، والسنن الكبرى
للبيهقي (١ / ٢٣٢) ، ومسنند أحمد (٦ / ٣٢٠) ، ومشكل الآثار للطحاوي (٢ / ٣٠٣) ، والدارقطني (١ /
٢٠٧) ، وصححه الألباني ، في : صحيح النسائي (٢٠٢ - ٢٤٣) ، وصحيح الجامع (٥٠٧) .

وإن لم تكن لها عادة متقررة ، ترجع إلى القرائن المستفادة من الدم ؛ لحديث فاطمة بنت أبي حبيش المتقدم ، وفيه قول النبي ﷺ : « إذا كان دم الحيض ، فإنه أسود يُعرَف » . فدلَّ الحديث على ، أن دم الحيض متميز عن غيره ، معروف لدى النساء .

٥- مدة الطُّهر بين الحيضتين :

اتفق العلماء على ، أنه لا حدٌ لأكثر الطهر المتخلل بين الحيضتين ، واختلفوا في أقله ؛ فقدره بعضهم بخمسة عشر يوماً ، وذهب فريق منهم إلى ، أنه ثلاثة عشر ، والحق ، أنه لم يأت في تقدير أقله دليل ينهض للاحتجاج به .

النَّفَاسُ

(١) تَعْرِيفُهُ :

هو الدم الخارج من قُبُل المرأة ؛ بسبب الولادة ، وإن كان المولود سقطاً .

(٢) مدته :

لا حدٌ لأقل النفاس ، فيتحقق بلحظة ، فإذا ولدت ، وانقطع دمها عقب الولادة ، أو ولدت بلا دم ، وانقضى نفاسها ، لزمها ما يلزم الطاهرات ؛ من الصلاة ، والصوم ، وغيرهما ، وأما أكثره ، فأربعون يوماً ؛ لحديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : كانت النساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوماً^(١) . رواه الخمسة ، إلا النسائي ، وقال الترمذي - بعد هذا الحديث - : قد أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ، والتابعين ، ومن بعدهم ، على أن النساء تدع الصلاة أربعين يوماً ، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ؛ فإنها تقتسل ، وتصلّي ، فإن رأت الدم بعد الأربعين ، فإن أكثر أهل العلم قالوا : لا تدع الصلاة بعد الأربعين .

ما يُحَرَّمُ عَلَى الْحَائِضِ ، وَالتَّنَفُّسِ

تُشْرِكُ الْحَائِضُ وَالتَّنَفُّسُ مَعَ الْجَنَبِ ، فِي جَمِيعِ مَا تَقْدَمُ مَا يَحْرَمُ عَلَى الْجَنَبِ ، وَفِي أَنْ

(١) أبو داود : كتاب الطهارة - باب ما جاء في وقت النفاس (٣١١ ، ٣١٢) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في كم تكث النساء (١٣٩) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب النساء كم تجلس (٦٤٨ ، ٦٤٩) ، والدارقطني (١ / ٢٢٢) ، والحديث حسن ، حقه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل (١ / ٢٢٢) .

كل واحد من هؤلاء الثلاث يقال له : محدث حدثاً أكبر . ويحرم على الحائض والنفساء - زيادة على ما تقدم - أمور :

(١) الصَّوْمُ :

فلا يحل للحائض والنفساء أن تصوم ، فإن صامت ، لا يتعقد صيامها ، ووقع باطلاً ، ويجب عليها قضاء ما فاتها ، من أيام الحيض والنفساء في شهر رمضان ، بخلاف ما فاتها من الصلاة ؛ فإنه لا يجب عليها قضاؤه ؛ دفعاً للمشقة ، فإن الصلاة يكثر تكرارها ، بخلاف الصوم ؛ لحديث أبي سعيد الخدري ، قال : خرج رسول الله ﷺ في اضحى ، أو فطر إلى المصلّى ، فمرّ على النساء ، فقال : «يا معشر النساء ، تصدقن ؛ فإني رأيتكن أكثر أهل النار» . فقلن : وبمّ يا رسول الله ؟ قال : «تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير ؛ ما رأيت من ناقصات عقل ودين ، أذهب لبّ الرجل الحارم ، من إحداكن !» قلن : وما نقصان عقلنا وديننا ، يا رسول الله ؟ قال : «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟» قلن : بلى . قال : «فلذلك من نقصان عقلها ، أليس إذا حاضت ، لم تصل ، ولم تصم» . قلن : بلى . قال : «فلذلك نقصان دينها»^(١) . رواه البخاري ، ومسلم . وعن معاذة ، قالت : سألت عائشة - رضي الله عنها - فقلت : ما بال الحائض تقضي الصوم ، ولا تقضي الصلاة ؟ قالت : كان يصيبتنا ذلك مع رسول الله ﷺ ، فنؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة^(٢) . رواه الجماعة .

(٢) الوطء :

وهو حرام بإجماع المسلمين ، بنص الكتاب والسنة ، فلا يحل وطء الحائض والنفساء ، حتى تطهر ؛ لحديث أنس ، أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم ، لم يؤاكلوها ، ولم يجامعوهم في البيوت ، فمسلّل أصحاب النبي ﷺ النبي ﷺ ؟ فأنزل الله ، عز وجل ، : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعِزُّوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا

(١) البخاري : كتاب : الحيض - باب ترك الحائض الصوم (١ / ٨٣) ، وفي : كتاب الصوم - باب الحائض ترك الصوم والصلاة (٣ / ٤٥) الجزء الأخير من الحديث ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب بيان نقصان الإيمان بنقصان الطاعة ... (١ / ٨٦ ، ٨٧) بالفاظ مختلفة عن البخاري ، واللفظ هنا للبخاري .

(٢) البخاري : كتاب : الحيض - باب لا تقضي الحائض الصلاة (١ / ٨٨) ، ومسلم : كتاب الحيض - باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة (١ / ٢٦٥) ، رقم (٦٩) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء في الحائض ، أنها لا تقضي الصلاة (١ / ٢٣٥) ، رقم (١٣٠) ، وابن ماجه (٦٣١) ، وقطب : الإرواء (١ / ٢٢٠) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب في الحائض لا تقضي الصلاة (١ / ١٨٠ ، ١٨١) ، رقم (٢٦٢) ، ٢٦٣) ، والشافعي : كتاب الحيض - باب سقوط الصلاة عن الحائض (١ / ١٩١) ، رقم (٣٨٢) .

تَقْرَبُونَهُ حَتَّى يَظْهَرْنَ فَإِذَا تَظْهَرْنَ فَأَتُونَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» [البقرة: ٢٢٢]. فقال رسول الله ﷺ: «اصنعوا كل شيء»، إلا النكاح». وفي لفظ: «إلا الجماع». رواه الجماعة إلا البخاري^(١). قال النووي: ولو اعتقد مسلم حل جماع الحائض في فرجها، صار كافراً مرتدّاً، ولو فعله غير معتقد حله، ناسياً، أو جاهلاً بالحُرمة، أو وجود الحيض، فلا إثم عليه، ولا كفارة، وإن فعله عامداً، عالماً بالحيض، والتحریم مختاراً، فقد ارتكب معصية كبيرة، يجب عليه التوبة منها.

وفي وجوب الكفارة قولان؛ أصحهما، أنه لا كفارة عليه^(٢). ثم قال: النوع الثاني، أن يباشرها فيما فوق السرة، وتحت الركبة، وهذا حلال بالإجماع، والنوع الثالث، أن يباشرها فيما بين السرة والركبة، غير القبل والدبر، وأكثر العلماء على حرمة. ثم اختار النووي الحل مع الكراهة؛ لأنه أقوى من حيث الدليل، انتهى ملخصاً.

والدليل الذي أشار إليه، ما روي عن أزواج النبي ﷺ، أن النبي كان إذا أراد من الحائض شيئاً، ألقى على فرجها ثوباً^(٣). رواه أبو داود.

قال الحافظ: إنسانه قوي. وعن مسروق بن الأجدع، قال: سألت عائشة: ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضاً؟ قالت: كل شيء، إلا الفرج^(٤). رواه البخاري في «تاريخه».

الاستِحَاضَةُ

(١) تَعْرِيفُهَا:

هي استمرار نزول الدم وجريانه، في غير أوانه.

(١) مسلم: كتاب الحيض - باب جوار قراءة القرآن في حجر الحائض (٣ / ٢١١)، وأبو داود: كتاب الطهارة - باب في مؤاكلة الحائض، ومجامعتها (٢٥٨)، والنسائي: كتاب الطهارة - باب تأويل قول الله، عز وجل: «وَرَسُولُكَ عَنْ الْحَيْضِ» وكتاب الحيض - باب ما ينال من الحائض (٢٧٧، ٣٥٧)، والترمذي: كتاب الطهارة - باب ما جاء في مؤاكلة الحائض، وسؤرها (١٣٣ تحفة)، وابن ماجه: كتاب الطهارة - باب ما جاء في مؤاكلة الحائض، وسؤرها (٦٤٤).

(٢) هذا الكلام فيه نظر؛ لأنه قد ثبت عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «يتصدق بدينار، أو نصف دينار». رواه أبو داود، والنسائي، وغيرهما، وهو صحيح، وانظر: إرواه الغليل (١ / ٢١٧).

(٣) أبو داود: كتاب الطهارة - باب في الرجل يمسح منها دون الجماع (١ / ١٨٦) الحديث رقم (٢٧٢)، وهو حسن، وانظر: فتح الباري (١ / ٤٨٢).

(٤) ورواه الدارمي، في: كتاب الصلاة والطهارة - باب مباشرة الحائض (١ / ٢٤١).

(٧) أحوال المستحاضة :

المستحاضة لها ثلاث حالات :

١- أن تكون مدة الحيض معروفة لها قبل الاستحاضة ، وفي هذه الحالة تعتبر هذه المدة المعروفة هي مدة الحيض ، والباقي استحاضة ؛ لحديث أم سلمة ، أنها استفتت النبي ﷺ في امرأة نُهرق الدم ؟ فقال : «لتنظر قدر الليالي والأيام ، التي كانت تحيضهن ، وقدرهن من الشهر ، فتدع الصلاة ، ثم لتغتسل ، ولتستغفر ، ثم تصلي»^(١) . رواه مالك ، والشافعي ، والحنابلة ، إلا الترمذي . قال النووي : وإسناده على شرطهما . قال الخطابي : هذا حكم المرأة يكون لها من الشهر أيام معلومة ، تحيضها في أيام الصحة ، قبل حدوث العلة ، ثم تستحاض فتجري الدم ، ويستمر بها السيلان ، أمرها النبي ﷺ أن تدع الصلاة من الشهر قدر الأيام التي كانت تحيض ، قبل أن يصيبها ما أصابها ، فإذا استوفت عدد تلك الأيام ، اغتسلت مرة واحدة ، وحكمها حكم الطواهر .

ب- أن يستمر بها الدم ، ولم يكن لها أيام معروفة ؛ إما لأنها نسيت عاداتها ، أو بلغت مستحاضة ، ولا تستطيع تمييز دم الحيض ، وفي هذه الحالة يكون حيضها ستة أيام ، أو سبعة ، على غالب عادة النساء ؛ لحديث حمنة بنت جحش ، قالت : كنت استحاض حيضة شديدة كثيرة ، فبشت رسول الله ﷺ استغفني ، وأخبره ، فوجدته في بيت اختي ، زينب بنت جحش . قالت : فقلت : يا رسول الله ، إنني استحاض حيضة كثيرة شديدة ، فما ترى فيها ، قد منعتني الصلاة والصيام ؟ فقال : «أنت لك الكرسف»^(٢) ؛ فإنه يلعب الدم . قالت : هو أكثر من ذلك . قال «فلجمي» . قالت : هو أكثر من ذلك . قال : «فاتخذني ثوباً» . قالت : هو أكثر من ذلك ، إنما أتج ثوباً . فقال : «سأمرك بأمرين ؛ أيهما فعلت ، اجزأ عنك من الآخر ، فإن قويت عليها ، فأنت أعلم» . فقال لها : «إنا هذه ركضة من ركضات الشيطان ، فتحضي ستة أيام ، أو سبعة أيام في علم الله ، ثم اغتسلي ، حتى إذا رأيت أنك قد طهرت ، واستغفيت ، فصلي أربعاً وعشرين ليلة ، أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها ، وصومي ؛ فإن ذلك يجزئك ، وكذلك فافعلي في كل شهر ، كما تحيض النساء ، وكما يظهرن بمقات حيضهن وطهرهن ، وإن قويت على أن تؤخري الظهر ؛ وتعجلي العصر ، فتغتسلين ، ثم تصلين الظهر والعصر جميعاً ، ثم تؤخرين المغرب ، وتعجلين العشاء ، ثم تغتسلين ، وتجمعين بين الصلاتين ، فافعلي ، وتغتسلين مع الفجر وتصلين ، وكذلك فافعلي ، وصلي ، وصومي ، إن قنرت على ذلك» . وقال رسول الله ﷺ : «وهذا أحب الأمرين إلي» رواه أحمد وأبو داود والترمذي قال : هذا حديث حسن صحيح . قال : وسألت عنه البخاري فقال : حديث حسن . وقال أحمد بن حنبل : هو حديث حسن صحيح . قال الخطابي - تعليقاً على هذا الحديث : إنما هي امرأة مبتدئة لم يتقدم لها أيام ، ولا هي مميزة لهنها ، وقد استمر بها الدم حتى غلبها ، فرد رسول الله ﷺ ، أمرها إلى عرف الظاهر والأمر الغالب من أحوال النساء ، كما حمل أمرها في تحيضها كل شهر مرة واحدة على الغالب من عاداتهن ، ويدل على هذا قوله : «كما تحيض النساء ويظهرن بمقات حيضهن وطهرهن»

(١) تقدم تفريجه ، في (ص ١١١) .

(٢) «أنت لك الكرسف» : أصف لك القطن . «فلجمي» شدي حرقه مكان الدم على هيئة الجمام ، و«النج» شدة السيلان .

قال : وهذا أصل في قياس أمر النساء بعضهن على بعض ، في باب الحيض والحمل والبلوغ ، وما أشبه هذا من أمورهن .

(يجب) أن لا تكون لها عادة ، ولكنها تستطيع تمييز دم الحيض عن غيره ، وفي هذه الحالة تعمل بالتمييز ، لحديث فاطمة بنت أبي حبيش : أنها كانت تستحاض ، فقال لها النبي ﷺ : «إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف ، فإذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فلما هو عرق» وقد تقدم .

٣ - أحكامها : للمستحاضة أحكام تلخصها فيما يأتي :

١- أنه لا يجب عليها الغسل لشيء من الصلاة ، ولا في وقت من الأوقات ، إلا مرة واحدة ، حينما ينقطع حيضها . وبهذا قال الجمهور ، من السلف والخلف .

ب - أنه يجب عليها الوضوء لكل صلاة ؛ لقوله ﷺ في رواية البخاري : «ثم توضئي لكل صلاة» .

وهند مالك يستحب لها الوضوء لكل صلاة ، ولا يجب إلا بحدث آخر .

ج - أن تغسل فرجها قبل الوضوء ، وتحشوه بخرقه أو قطنه ؛ دفعا للنجاسة ، وتقليلاً لها ، فإن لم يندفع الدم بذلك ، شددت مع ذلك على فرجها ، وتلجمت ، واستشفرت ، ولا يجب هذا ، وإنما هو الأولى .

د - ألا ترضأ قبل دخول وقت الصلاة ، عند الجمهور ؛ إذ طهارتها ضرورية ، فليس لها تقديمها قبل وقت الحاجة .

هـ - أنه يجوز لزوجها أن يطأها في حال جريان الدم ، عند جماهير العلماء ؛ لأنه لم يرد دليل بتحريم جماعها .

قال ابن عباس : المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت ، فالصلاة أعظم . رواه البخاري^(١) يعني ، إذا جاز لها أن تصلي ، ودمها جار ، وهي أعظم ما يشترط لها الطهارة ، جاز جماعها . وعن عكرمة ، عن حمزة بنب جحش ، أنها كانت مستحاضة ، وكان زوجها يجماعها^(٢) . رواه أبو داود ، والبيهقي . وقال النووي : إسناده حسن .

و - أن لها حكم الطاهرات ؛ تصلي ، وتصوم ، وتعتكف ، وتقرأ القرآن ، وتمس المصحف وتحمله ، وتقبل كل العبادات . وهذا مجمع عليه^(٣) .

(١) أبو داود : كتاب الطهارة - باب من قال : إذا أثبتت الحيضة نزع الصلاة (٢٨٧) ، والترمذي : كتاب الطهارة - باب ما جاء في المستحاضة (٢٢١ / ١ - ٢٢٥) وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب ما جاء في البكر إذا أثبتت مستحاضة (٦٢٧) ، وأحمد (٦ / ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠) ، وحسنه الشيخ الألباني ، في : إرواه الغليل (١ / ٢٠٢) .

(٢) تقدم تخريجه ، في (ص ١١٠) .

الصلاة

الصلاة عبادة ، تتضمن أقوالاً وأفعالاً مخصوصة ، مفتوحة بتكبير الله تعالى ، مختتمة بالتسليم .

منزلتها في الإسلام

وللصلاة في الإسلام منزلة ، لا تعدلها منزلة أية عبادة أخرى ؛ فهي عماد الدين الذي لا يقوم إلا به ، قال رسول الله ﷺ : «رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله»^(١) . وهي أول ما أوجبه الله تعالى من العبادات ، تولى إيجابها بمخاطبة رسوله ليلة المعراج ، من غير واسطة ؛ قال أنس : فرضت الصلاة على النبي ﷺ ليلة أُسري به خمسين ، ثم نقصت ، حتى جعلت خمسا ، ثم نودي : «يا محمد ، إنه لا يبدل القول لدي» ، وإن لك بهلذه الخمس خمسين»^(٢) . رواه أحمد ، والنسائي ، والترمذي وصححه . وهي أول ما يحاسب عليه العبد ، نقل عبد الله بن قرط ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة الصلاة»^(٣) ؛ فإن صلحت ، صلح سائر عمله ، وإن فسدت ، فسد سائر عمله . رواه الطبراني . وهي آخر وصية وصى بها رسول الله ﷺ أمته عند مفارقة الدنيا ، جعل يقول - وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة - : «الصلاة الصلاة ، وما ملكت أيمانكم»^(٤) . وهي آخر ما يفقد من الدين ، فإن ضاعت ، ضاع الدين كله ؛ قال رسول الله ﷺ : «لتنقض عرى الإسلام عروة عروة ، فكلما انتقضت عروة ، تشبث الناس بالتي تليها ؛ فأولهن نقضا الحكم ، وآخرهن الصلاة»^(٥) . رواه ابن حبان ، من حديث أبي أمامة .

والمتتبع لآيات القرآن الكريم ، يرى أن الله سبحانه يذكر الصلاة ، ويقرنها بالذكر تارة : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التكوير : ٤٥] ، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الذوق : ١٤] ، ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه : ١٤] . وتارة يقرنها بالزكاة : ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة : ١١٠] . ومرة بالصبر :

(١) البخاري معلقا ، ووصله ابن أبي شيبة ، والدارمي ، وانظر : الفتح (١ / ٥١٠) .

(٢) رواه أبو داود ، في : كتاب الطهارة ، باب المستحاضة يشعلها زوجها (١ / ٨١) .

(٣) دم الحليض دم فاسد ، أما دم الاستحاضة ، فهو دم طبيعي ؛ لذا منعت من العبادات في الأول ، دون الثاني .

(٤) الترمذي : كتاب الإيمان - باب ما جاء في حرمة الصلاة (٥ / ١١ ، ١٢) للحديث رقم (٢٦١٦) .

﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة : ٤٥] . وتارة بالنسك : ﴿فصل لربك وانحر﴾ [الكوثر : ٢] : ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين﴾ [الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣] .

وأحياناً يفتتح بها أعمال البر ، ويختتمها بها ، كما في سورة «المعارج» وفي أول سورة «المؤمنون» : ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الذين هم في صلاتهم خاشعون إلى قوله : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ يَرْصَفُونَ﴾ أولئك هم الوارثون ﴿الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون﴾ [المؤمنون : ١-١١] . وقد بلغ من عناية الإسلام بالصلاة ، أن أمر بالمحافظة عليها في الحضر والسفر ، والأمن والحرف ، فقال تعالى : ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة : ٢٣٨ ، ٢٣٩] . وقال ، مبيّناً كيفيتها في السفر ، والحرب ، والأمن : ﴿وَإِذَا حُرِبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَليْسْ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتَكِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكُمْ وَلْيَاخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكُمْ وَلْيَاخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنْ اللَّهُ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُبِينًا﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء : ١٠١ ، ١٠٣] .

وقد شدّد التكبر على من يفرط فيها ، وهدد الذين يضيعونها ، فقال - جلّ شأنه - : ﴿فَعَلَفَ مِنْ بَعْضِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيَا﴾ [مريم : ٥٩] . وقال : ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون : ٤ ، ٥] .

ولأن الصلاة من الأمور الكبرى ، التي تحتاج إلى هداية خاصة ، سأل إبراهيم ، عليه السلام ، ربه أن يجعله مو ذريته مقيماً لها ، فقال : ﴿وَبِاجْعَلْنِي مَقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم : ٤٠] .

حُكْمُ تَرْكِ الصَّلَاةِ

ترك الصلاة ، جمعوداً بها ، وإنكاراً لها كفر ، وخروج عن ملة الإسلام ، بإجماع المسلمين . أما من تركها ، مع إيمانه بها ، واعتقاده فرضيتها ، ولكن تركها تكاسلاً ، أو

تشاغلاً عنها ، بما لا يعد في الشرع عذراً ، فقد صرح^١ الأحاديث بكفره ، ووجوب قتله ؛ أما الأحاديث المصراحة بكفره ، فهي :

١- عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «بين الرجل وبين الكفر ، ترك الصلاة»^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه .

٢- وعن بريدة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها ، فقد كفر»^(٢) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن .

٣- وعن عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن النبي ﷺ ، أنه ذكر الصلاة يوماً ، فقال : «من حافظ عليها ، كانت له نوراً ، وبرهاناً ، ولحجة يوم القيامة ، ومن لم يحافظ عليها ، لم تكن له نوراً ، ولا برهاناً ، ولا حجة ، وكان يوم القيامة مع قارون ، وفرعون ، هامان ، وأبي بن خلف»^(٣) . رواه أحمد ، والطبراني ، وابن حبان . وإسناده جيد .
وكون تارك المحافظة على الصلاة مع أئمة الكفر ، في الآخرة ، يقتضي كفره .

قال ابن القيم : تارك المحافظة على الصلاة ؛ إما أن يشغله ماله ، أو ملكه ، أو رياسته ، أو تجارته ؛ فمن شغله عنها ماله ، فهو مع قارون ، ومن شغله عنها ملكه ، فهو مع فرعون ، ومن شغله عنها رياسته ووزارته ، فهو مع هامان ، ومن شغله عنها تجارته ، فهو مع أبي بن خلف .

(١) مسلم : كتاب الإيمان - باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة (١ / ٨٧ ، ٨٨) ، وأبو داود : كتاب السنة - باب في رد الإرجاء (٢ / ٥١٢) ، والترمذي : كتاب الإيمان - باب ما جاء في ترك الصلاة (٥ / ١٣) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيمن ترك الصلاة (١ / ٢٤٢) ، ومسنده أحمد (٣ / ٣٨٩) .

(٢) الترمذي : كتاب الإيمان - باب ما جاء في ترك الصلاة (٥ / ١٣ ، ١٤) ، الحديث رقم (٢٦٢١) ، ومسنده الحاكم : كتاب الإيمان - باب التشديد في ترك الصلاة (١ / ٦ ، ٧) ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، لا تعرف له علة يروجه من الوجوه ، فقد احتجنا جميعاً بحديث أبي بن بريدة ، عن أبيه ، واحتج مسلم بالحسين بن واقد ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ ، ولهذا الحديث شاهد صحيح على شرطهما جميعاً ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب ما جاء فيمن ترك الصلاة (١ / ٢٤٢) ، رقم (١٠٧٩) ، ومسنده أحمد (٥ / ٢٤٦) ، والدارقطني : كتاب الوتر - باب التشديد في ترك الصلاة (٢ / ٥٢) ، والسنن الكبرى للبيهقي : كتاب صلاة الاستسقاء - باب جماع أبواب تارك الصلاة (٣ / ٣٦٦) .

(٣) موارد النظماء ص (٨٧) ، برقم (٢٥٤) ، ومسنده أحمد (٢ / ١٦٩) وفي «مجمع الزوائد» : رواه أحمد ، والطبراني في الكبير والأوسط ، ورجال أحمد ثقات .

٤- وعن عبد الله بن شقيق العقيلي ، قال : كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر ، غير الصلاة^(١) . رواه الترمذي ، والحاكم على شرط الشيخين .

٥- قال محمد بن نصر المروزي : سمعت إسحاق يقول : صح عن النبي ﷺ ، أن ترك الصلاة كفر ، وكذلك رأي أهل العلم ، من لدن محمد ﷺ ، أن ترك الصلاة عمداً من غير عذر ، حتى يذهب وقتها ، كفر .

٦- وقال ابن حزم : وقد جاء عن عمر ، وعبد الرحمن بن عوف ، ومعاذ بن جبل ، وأبي هريرة ، وغيرهم من الصحابة ، أن من ترك صلاة فرض واحدة متعمداً ، حتى يخرج وقتها ، فهو كافر مرتد ، ولا تعلم لهؤلاء الصحابة مخالفاً . ذكره المنذري في «الترغيب والترهيب» . ثم قال : قد ذهب جماعة من الصحابة ، ومن بعدهم إلى تكفير من ترك الصلاة ، متعمداً تركها ، حتى يخرج جميع وقتها ؛ منهم عمر بن الخطاب ، وعبد الله ابن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، ومعاذ بن جبل ، وجابر بن عبد الله ، وأبو الدرداء - رضي الله عنهم - ومن غير الصحابة ؛ أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعبد الله ابن المبارك ، والنخعي ، والحاكم بن عتيبة ، وأبو أيوب السخيتاني ، وأبو داود الطيالسي ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وغيرهم ، رحمهم الله تعالى .

أما الأحاديث المصرحة بوجوب قتله ، فهي :

١- عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : «عزى الإسلام ، وقواعد الدين ثلاثة ، عليهن أُسس الإسلام ، من ترك واحدةً منهن ، فهو بها كافر ، حلال الدم ؛ شهادة أن لا إله إلا الله ، والصلاة المكتوبة ، وصوم رمضان^(٢)» . رواه أبو يعلى بإسناد حسن . وفي رواية أخرى : «من ترك منهن واحدةً بالله الله ، فهو كافر ، ولا يقبل منه صرف ، ولا عدل^(٣)» ، وقد حل دمه وماله^(٤) .

(١) مستدرک الحاكم - كتاب الإيمان - باب التشديد في ترك الصلاة (١ / ٧) ، والترمذي : كتاب الإيمان - باب ما جاء في ترك الصلاة (٥ / ١٤) .

(٢) مستد أبي يعلى (٤ / ٢٣٦) ، برقم (٢٢) ، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» : رواه أبو يعلى بشماه ، ورواه الطبراني في الكبير بلفظ «بني الإسلام على خمس» ولم يذكر كلام ابن عباس الموقوف ، وإسناده حسن ، أما محقق مستد أبي يعلى ، فقال : إسناده ضعيف ، مؤمل بن إسماعيل سيء الحفظ .

(٣) «لا يقبل منه صرف ، ولا عدل» : لا يقبل منه فرض ، ولا نقل .

(٤) الترغيب والترهيب (١ / ٣٨٢) ، وقال : رواه سعيد بن زيد بن عمرو بن زيد ، عن عمرو بن مالك النكري ، عن أبي الجوزاء ، عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال فيه : الحديث ، ورواه الطبراني في الكبير ، وإسناده حسن .

٢- وعن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «أمرتُ أن أقاتل الناس ، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأنَّ محمدًا رسولُ الله الله ، ويسيِّموا الصلاةَ ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك ، عصموا منِّي دماءهم وأموالهم ، إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله عزَّ وجلَّ»^(١) . رواه البخاري ، ومسلم .

٣- وعن أم سلمة ، أن رسولَ الله ﷺ قال : «إنه يستعملُ عليكم أمرأه ، فتعرفون ، وتتكرون ، فمن كره ، فقد برئ ، ومن أنكر ، فقد سلم ، ولكن من رضي ، وتابع»^(٢) . قالوا : يا رسول الله ، ألا نقاتلهم ؟ قال : «لا ، ما صلوا» . رواه مسلم . جعل المانع من مقاتلة أمراء الجور الصلاة .

٤- وعن أبي سعيد ، قال : بعث عليّ - وهو على اليمن - إلى النبي ﷺ بذهبية ، فقسمها بين أربعة ، فقال رجل : يا رسول الله ، اتق الله . فقال : «ويلك !! أو لست أحقُّ أهل الأرض أن يتقيَ الله ؟» . ثم ولى الرجل ، فقال خالد بن الوليد : يا رسول الله ، ألا أضربُ عنقه ؟ فقال : «لا ، لعله أن يكون يصلي» . فقال خالد : وكم من رجل يقول بلسانه ما ليس في قلبه . فقال النبي ﷺ : «إني لم أؤمر ، أن أنقبَ عن قلوب الناس ، ولا أشتقَّ بطونهم»^(٣) . مختصر من حديث للبخاري ، ومسلم .

وفي هذا الحديث أيضاً ، جعل الصلاة هي المانعة من القتل ، ومفهومٌ هذا ، أن عدم الصلاة يوجب القتل .

رأي بعض العلماء

الاحاديث المتقدمة ظاهرها يقتضي كفر تارك الصلاة ، وإباحة دمه ، ولكن كثيراً من علماء السلف والخلف ، منهم أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، على أنه لا يكفر ، بل

= بلفظ : «بني الإسلام على خمس ... فمن ترك واحدة منهم ، كان كافراً حلال الدم» ، وانظر المشور / ١ / ٢٩٨ .

(١) البخاري : كتاب الإيمان - باب : «مَنْ لَانَ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ» (١ / ١٣) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب الأمر بقتال الناس ، حتى يقولوا : لا إله إلا الله (١ / ٥٢) ، حديث رقم (٣٤) .

(٢) مسلم : كتاب الإمارة - باب وجوب الإنكار على الأمراء ، فيما يخالف الشرع ، وترك قتالهم ما صلوا ، ونحو ذلك (٣ / ١٤٨٠) ، حديث رقم (٦٢٣) .

(٣) البخاري : كتاب المغازي - باب بعث علي بن أبي طالب - عليه السلام - - وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع (٥ / ٢٠٧) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢ / ٧٤٧) ، ومستد أحمد (٣ / ٤) .

يفسق ويستتاب ، فإن لم يتب ، قتل حنكاً ، عند مالك ، والشافعي ، وغيرهما .

وقال أبو حنيفة : لا يقتل ، بل يُعزَّر ، ويحبس ، حتى يصلي . وحملوا أحاديث التكفير علي الجاحد ، أو المستحل للترك ، وعارضوها ببعض النصوص العامة ، كقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : ١١٦] . وكحديث أبي هريرة ، عند أحمد ، ومسلم ، عن رسول الله ﷺ قال : « لكل نبي دعوة مُستجابة ، فتعجل كل نبي دعوته ، وإنِّي اختبأت دُعوتي ؛ شفاعاً لأمّتي يوم القيامة ، فهي نائلة - إن شاء الله - من مات لا يشرك بالله شيئاً^(١) . وعنه ، عند البخاري ، أن رسول الله قال : « أسعد الناس بشفاعتي من قال : لا إله إلا الله . خالصاً من قلبه^(٢) .

مناظرة في تارك الصلاة

ذكر السبكي في «طبقات الشافعية» ، أن الشافعي ، وأحمد - رضي الله عنهما - تناظرا في تارك الصلاة ، قال الشافعي : يا أحمد ، أتقول : إنه يكفر ؟ قال : نعم . قال : إذا كان كافراً ، فبم يسلم ؟ قال : يقول : لا إله إلا الله ، محمد رسول الله . قال الشافعي : فالرجل مستديم لهذا القول ، لم يتركه . قال : يسلم ، بأن يصلي . قال : صلاة الكافر لا تصح ، ولا يحكم له بالإسلام بها . فسكت الإمام أحمد ، رحمه الله تعالى .

تحقيق الشوكاني

قال الشوكاني : والحق ، أنه كافر يُقتل ، أما كفره ؛ فلأن الأحاديث قد صحت ، أن الشارع سمى تارك الصلاة بذلك الاسم ، وجعل الحائل بين الرجل وبين جواز إطلاق هذا الاسم عليه ، هو الصلاة ، فتركها مقتضي لجواز الإطلاق ، ولا يلزمنا شيء من المعارضات ، التي أوردها المعارضون ؛ لأننا نقول : لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر ، غير مانع من المغفرة ، واستحقاق الشفاعة ، ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب ، التي سماها الشارع كفراً ، فلا مُجْبئ إلى التأويلات التي وقع الناس في مضيقها .

(١) مسلم : كتاب الإيمان - باب اختفاء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته (١ / ١٨٩) ، الحديث (٣٣٨) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب فضل لا حول ولا قوة إلا بالله ، حديث رقم (٣٦٠٢) ، والذي عند المسند ، الجزء الأول منه (٢ / ٢٧٥) .

(٢) البخاري : كتاب العلم - باب الحرص على الحديث (١ / ٣٦) ، وفي رواية له أيضاً « من قبل نفسه » كتاب الرقاق - باب صفة الجنة (٨ / ١٤٦) ، والرواية الثانية عند أحمد في «المسند» (٢ / ٣٧٣) .

على من تجب؟

تجب الصلاة على المسلم ، العاقل ، البالغ ، لحديث عائشة ، عن النبي ﷺ قال : «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ»^(١) ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم^(٢) ، وعن المجنون حتى يعقل^(٣) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، وحسنه الترمذي .

صَلَاةُ الصَّبِيِّ

والصبي ، وإن كانت الصلاة غير واجبة عليه ، إلا أنه ينبغي لوليّه أن يأمره بها ، إذا بلغ سبع سنين ، ويضربه على تركها ، إذا بلغ عشرًا ، ليتمرنَ عليها ، ويمتدّها بعد البلوغ ؛ فعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه ، قال : قال رسول الله ﷺ : «مروا أولادكم بالصلاة ، إذا بلغوا سبْعًا ، واضربوهم عليها ، إذا بلغوا عشرًا ، وفرّقوا بينهم في المضاجع»^(٤) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم .

عَدَدُ الْفَرَائِضِ

الفرائض التي فرضها الله تعالى في اليوم والسبيلة خمس ؛ فعن ابن محيريز ، أن رجلاً من بني كنانة ، يدهى للمخدجي ، سمع رجلاً بالشام ، يدهى أبا محمد ، يقول : الوتر واجب . قال : فرحت إلى عبادة بن الصّامت ، فأخبرته ، فقال عبادة : كذب أبو محمد ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : «خمسُ صلوات ، كتبهنّ الله على العباد ، من أتى بهن ، لم يضيع منهنّ شيئًا ؛ استخفافًا بحقهنّ» ، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومَنْ لم

-
- (١) «رفع القلم» كناية عن عدم التكليف .
 (٢) «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ» : كتاب الحدود - باب في المجنون يسرق أو يصيب حدًا ، برقم (٤٤٠٣) ، (٤ / ١٣٩) ، والترمذي : كتاب الحدود عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ، برقم (١٤٢٣) ، (٤ / ٣٢٧) ، وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب طلاق المشوه ، والصغير ، والنائم (٢ / ٦٥٨) ، برقم (٢٠٤١) ، وسند أحمد (٦ / ١٠٠ ، ١٠١) ، ومستدرک الحاكم (٢ / ٥٩) ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ، ولم يفرجه ، والدارمي (٢ / ٩٣) كتاب الحدود - باب رفع القلم عن ثلاث .
 (٤) وأبو داود : كتاب الصلاة - باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (١ / ٣٣٤) ، برقم (٤٩٥) ، للمستدرک (١ / ١٩٧) ، والفتح الرباعي (٢ / ٢٣٧) ، برقم (٨٤) : كتاب الصلاة .

يأت بهنَّ ، فليس له عند الله عهدٌ ؛ إن شاء عبَّه ، وإن شاء غفر له^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وقال فيه : «ومن جاء بهنَّ ، قد انتقص منهنَّ شيئاً ، استخفاً بحقهنَّ» . وعن طلحة بن عبيد الله ، أن اعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ، ثائر الشعر ، فقال : يا رسول الله ، أخبرني ما فرض الله عليَّ من الصلوات ؟ فقال : «الصلوات الخمس ، إلا أن تطوع شيئاً» . فقال : أخبرني ماذا فرض الله عليَّ من الصيام ؟ فقال : «شهر رمضان ، إلا أن تطوع شيئاً» . فقال : أخبرني ماذا فرض الله عليَّ من الزكاة ؟ قال : فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام كلها . فقال : والذي أكرمك ، لا أتطوع شيئاً ، ولا أنقص مما فرض الله عليَّ شيئاً . فقال رسول الله ﷺ : «أفنج ، إن صدق ، أو : دخل الجنة ، إن صدق»^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم .

مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ

للصلاة أوقات محدودة ، لا بد أن تؤدَّى فيها ؛ لقول الله تعالى : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٣) [النساء : ١٠٣] أي : فرضاً مؤكداً ، ثابتاً ثبوت الكتاب . وقد أشار القرآن إلى هذه الأوقات ؛ فقال تعالى : ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ^(٤) وَرُفُلًا مِنَ اللَّيْلِ إِنْ أَحَسَّاتِ يَدَهُنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود : ١١٤] . وفي سورة الإسراء : ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُنْكَ الشَّمْسُ^(٥) إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء : ٧٨] . وفي سورة طه : ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ [طه : ١٢] .

(١) وأبو داود : كتاب الصلاة - باب فيمن لم يوتر (٢ / ١٣٠ ، ٣١) ، رقم (١٤٢٠) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها (١ / ٤٤٩) ، رقم (١٤٠١) ، مسند أحمد (٥ / ٣١٥) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١ / ٣٦١) : كتاب الصلاة - باب الفرائض الخمس ، والنسائي : كتاب الصلاة - باب للمحافظة على الصلوات الخمس (١ / ٢٣٠) ، حديث رقم (٤٦١) .

(٢) البخاري : كتاب الصوم - باب وجوب صوم رمضان (٣ / ٣١) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (١ / ٤٠ ، ٤١) .

(٣) موقوتة ؛ أي : متجماً في أوقات محددة .

(٤) قال الحسن : «الصلاة طرفي النهار» : الفجر ، والمغرب ، ورفلًا من الليل» قال : هما رفلتان ؛ صلاة المغرب ، وصلاة العشاء .

(٥) لدرك الشمس» ورواها ، أي : أقمها لأول وقتها هنا ، وفيه صلاة الظهر ، متبكية إلى غسق الليل ، وهو ابتداء =

يعني ، بالتسبيح قبل طلوع الشمس : صلاة الصبح ، وبالتسبيح قبل غروبها : صلاة العصر ؛ لما جاء في «الصحيحين» ، عن جرير بن عبد الله البجلي ، قال : كنا جلوساً عند رسول الله ﷺ ، فنظر إلى القمر ليلة البدر ، فقال : «إنكم سترون ربكم ، كما ترون هذا القمر ، لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس ، وقبل غروبها ، فافعلوا» . ثم قرأ هذه الآية^(١) . هذا هو ما أشار إليه القرآن من الأوقات ، وأما السنة ، فقد حددتها ، وبينت معالمها ، فيما يلي :

١- عن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ قال : «وقت الظهر ، إذا زالت الشمس ، وكان ظل الرجل كطوله ، ما لم يحضر العصر ، ووقت العصر ، ما لم تصفر الشمس ، ووقت صلاة المغرب ، ما لم يغب الشفق ، ووقت العشاء ، إلى نصف الليل الأوسط ، ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ، وما لم تطلع الشمس ، فإذا طلعت الشمس ، فامسك عن الصلاة ؛ فإنها تطلع بين قرني شيطان»^(٢) . رواه مسلم .

٢- وعن جابر بن عبد الله ، أن النبي ﷺ جاءه جبريل - عليه السلام - فقال له : قم فصلي الظهر ، حين زالت الشمس ، ثم جاءه العصر ، فقال : قم فصله . فصلي العصر ، حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاءه المغرب ، فقال : قم فصله . فصلي المغرب ، حين وجبت الشمس^(٣) ، ثم جاءه العشاء ، فقال : قم فصله . فصلي العشاء ، حين غاب الشفق ، ثم جاءه الفجر ، حين برق الفجر ، أو قال : سَطَعَ الفجر ، ثم جاءه من الغد للظهر ، فقال : قم فصله . فصلي الظهر ، حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاءه العصر ، فقال : قم فصله . فصلي العصر ، حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاءه المغرب وقتاً واحداً ، لم يزل عنه ، ثم جاءه العشاء ، حين ذهب نصف الليل ، أو قال : ثلث الليل ، فصلي العشاء ، ثم جاءه ، حين أسفر جلدًا ، فقال : قم فصله . فصلي الفجر ، ثم

= ظلمته ، ويدخل فيه صلاة العصر والمشاين . و«وقرآن الفجر» : أي ، وأقم قرآن الفجر : أي ؛ صلاة الفجر ، و«مشهوركم تشهد ملائكة الليل ، وملائكة النهار» .

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب فضل صلاة الفجر (١ / ١٥٠) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب فضل صلاتي الصبح والعصر (١ / ٤٣٩) ، حديث رقم (٢١١) ، وأبو داود : كتاب السنة - باب في الروية (٢ / ٥٤٥) .

(٢) مسلم : كتاب المساجد - باب أوقات الصلوات الخمس (١ / ٣١) ، الحديث رقم (١٧٣) .

(٣) «وجبت الشمس» فريت ، وسقطت .

قال : « ما بين هذين الوقتين وقت »^(١) . رواه أحمد ، والنسائي ، والترمذي . وقال البخاري : هو أصح شيء في المواقيت . يعني ، إمامة جبريل .

وقت الظهر

تبين من الحديثين المتقدمين ، أن وقت الظهر يتدنى من زوال الشمس عن وسط السماء ، ويمتد إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ، سوى في الزوال ، إلا أنه يستحب تأخير صلاة الظهر عن أول الوقت ، عند شدة الحر ، حتى لا يلهب الحشوع ، والتعجيل في غير ذلك ، ودليل هذا :

١- ما رواه أنس ، قال : كان النبي ﷺ إذا اشتد البرد ، بكر بالصلاة ، وإذا اشتد الحر ، أبرد بالصلاة^(٢) . رواه البخاري .

٢- وعن أبي ذر ، قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فأراد المؤذن أن يؤذن الظهر ، فقال : «أبرد» . ثم أراد أن يؤذن ، فقال : «أبرد» . مرتين أو ثلاثاً ، حتى رأينا في التلول^(٣) ، ثم قال : «إن شدة الحر من فيح جهنم ، فإذا اشتد الحر ، فأبردوا بالصلاة»^(٤) . رواه البخاري ، ومسلم .

غاية الإبراد

قال الحافظ في «الفتح» : واختلف العلماء في غاية الإبراد ، فقيل : حتى يصير الظل ذراعاً ، بعد ظل الزوال . وقيل : ربع قامة . وقيل : ثلثها . وقيل : نصفها . وقيل غير ذلك . والجاري على القواعد ، أنه يختلف باختلاف الأحوال ، ولكن بشرط ألا يمتد إلى آخر الوقت .

-
- (١) السائي : كتاب المواقيت (١ / ٢٦٣) - باب أول وقت العشاء ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في مواقيت الصلاة (١ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠) ، ومسنود أحمد (٣ / ٣٣٠ ، ٣٣١) ، والحاكم (١ / ١٩٥ ، ١٩٦) وقال الحاكم : هذا حديث صحيح مشهور ، من حديث عبد الله بن المبارك ، والشيخان لم يخرجاه ، والبيهقي : كتاب الصلاة - باب وقت المغرب (١ / ٣٦٨) .
- (٢) البخاري : كتاب الجمعة - باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة (٢ / ٨) .
- (٣) «الفي» : الظل الذي بعد الزوال . «التلول» جمع تل : ما اجتمع على الأرض ، من تراب أو نحو ذلك .
- (٤) البخاري : كتاب الجمعة - باب الإبراد بالظهر في السفر (١ / ٢٤٢ ، ١٤٣) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر ، لمن يمضي إلى جماعة ، وينال الحر في طريقه (١ / ٤٣١) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر (١ / ٢٩٧ ، ٢٩٨) ، الحديث رقم (١٥٨) .

وقت صلاة العصر

وقت صلاة العصر يدخل بصيرورة ظل الشيء مثله ، بعد في الزوال ، ويمتد إلى غروب الشمس ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من أدرك ركعة من العصر ، قبل أن تغرب الشمس ، فقد أدرك العصر»^(١) . رواه الجماعة ، ورواه البيهقي ، بلفظ : «من صلى من العصر ركعة ، قبل أن تغرب الشمس ، ثم صلى ما تبقى بعد غروب الشمس ، لم يفته العصر»^(٢) .

وقت الاختيار، ووقت الكراهة

ويتهيء وقت الفضيلة والاختيار ، باصفرار الشمس ، وعلى هذا يحمل حديث جابر ، وحديث عبد الله بن عمر المتقدمان .

وأما تأخير الصلاة إلى ما بعد الاصفرار ، فهو ، وإن كان جائزاً ، إلا أنه مكروه إذا كان لغیر عذر ؛ فعن أنس ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «تلك صلاة للنافق ، يجلس يرقب الشمس ، حتى إذا كانت بين قرني الشيطان ، قام ، غفرها أربعا ، لا يذكر الله إلا قليلا»^(٣) . رواه الجماعة ، إلا البخاري ، وابن ماجه .

قال النووي في «شرح مسلم» : قال أصحابنا : للعصر خمسة أوقات :

- (١) وقت فضيلة ، (٢) واختيار ، (٣) وجواز بلا كراهة ، (٤) وجواز مع كراهة ، (٥) وقت عذر ؛ فأما وقت الفضيلة ، فأول وقتها ، ووقت الاختيار ، يمتد إلى أن يصير

(١) البخاري : كتاب مواقيت الصلاة - باب من أدرك من الفجر ركعة (١ / ١٥١) ، وسلم : كتاب المساجد - باب من أدرك ركعة من الصلاة ، فقد أدرك تلك الصلاة (١ / ٤٢٤) ، رقم (١٦٣) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في وقت صلاة العصر (١ / ٢٨٨) ، رقم (٤١٢) ، والنسائي : كتاب المواقيت - باب من أدرك ركعتين من العصر (١ / ٢٥٧) ، والترمذي (١ / ٣٥٣) ، ومسند أحمد (٢ / ٤٦٢) وموارد الطمان حديث رقم (٢٨٣) ص (٩٣) ، والبيهقي (١ / ٣٦٨) .

(٢) البيهقي (١ / ٣٦٧) ، ومسند أبي حنيفة (١ / ٣٥٨) ، ونصب الرأية (١ / ٢٢٨) ، والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣ / ٢١) ، رقم (١٤٨٢) .

(٣) مسلم : كتاب المساجد - باب استحباب التكبير بالعصر (١ / ٤٣٤) ، رقم (١٩٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في وقت صلاة العصر (١ / ٢٨٩) ، رقم (٤١٣) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في تعجيل العصر (١ / ٣٠١) ، رقم (١٦٠) ، والنسائي : كتاب المواقيت - باب التشديد في تأخير العصر (١ / ٢٥٤) ، رقم (٥١١) .

ظلّ الشيء عليه ، ووقت الجواز إلى الاصفرار ، ووقت الجواز مع الكراهة حال الاصفرار إلى الغروب ، ووقت العذر ، وهو وقت الظهر ، في حق من يجمع بين العصر والظهر ؛ لسفر أو مطر ، ويكون العصر في هذه الأوقات الخمسة أداء ، فإذا فاتت كلها ، بغروب الشمس ، صارت قضاء .

تأكيد تعجيلها في يوم الغيم

عن بُرَيْدة الأسلمي ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة ، فقال : «بُكْرُوا بالصلاة في اليوم الغيم ؛ فإن من فاتته صلاة العصر ، فقد حبط عمله»^(١) . رواه أحمد ، وابن ماجه . قال ابن القيم : الترك نوعان : ترك كليّ ، لا يصليها أبداً ، فهذا يحبط العمل جميعه . وترك معين ، في يوم معين ، فهذا يحبط عمل اليوم .

صلاة العصر ، هي صلاة الوسطى

قال الله تعالى : ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة : ٢٣٨] وقد جاءت الأحاديث الصحيحة مصرّحة ، بأن صلاة العصر هي الصلاة الوسطى :
١- فعن عليّ - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال يوم الأحزاب : «ملا الله قبورهم ويوتئهم ناراً ، كما شغلونا عن الصلاة الوسطى ، حتى غابت الشمس»^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم . ولمسلم ، وأحمد ، وأبي داود : «شغلونا عن الصلاة الوسطى ، صلاة العصر»^(٣) .

٢- وعن ابن مسعود ، قال : حبس المشركون رسول الله ﷺ عن صلاة العصر ، حتى احمرت الشمس ، واصفرت ، فقال رسول الله ﷺ : «شغلونا عن الصلاة الوسطى ،

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب من ترك العصر (١ / ١٤٥) ، وباب التكير بالصلاة في اليوم الغيم (١ / ١٤٤) .
(٢) البخاري : كتاب الجهاد - باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة (٤ / ٥٢) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب التخليط في نفوت صلاة العصر (١ / ٤٣٦) ، الحديث رقم (٢٠٢) ، وابن ماجه : كتاب الصلاة - باب للمحافظة على صلاة العصر (١ / ٢٢٤) ، الحديث رقم (٦٨٤) .

(٣) مسلم : كتاب المساجد - باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى هي صلاة العصر (١ / ٤٣٧) ، رقم (٢٠٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في وقت صلاة العصر (١ / ٧٨٧) ، رقم (٤٠٩) ، ومسنود أحمد (١ / ٤٥٦) .

صلاة العصر ، ملاً الله أجوافهم ، وقبورهم ناراً^(١) . أو : «حشا أجوافهم وقبورهم ناراً» .
رواه أحمد ، ومسلم ، وابن ماجه .

وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ

يدخل وقت صلاة المغرب ، إذا غابت الشمس ، وتوارت بالحجاب ، ويمتد إلى مغيب الشفق الأحمر ؛ لحديث عبد الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ قال : «وقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس ، ما لم يسقط الشفق»^(٢) . رواه مسلم . وروي أيضاً ، عن أبي موسى ، أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن مواقيت الصلاة ، فذكر الحديث ، وفيه ، فأقام المغرب ، حين وجبت الشمس ، فلما كان اليوم الثاني . قال : ثم آخر ، حتى كان عند سقوط الشفق^(٣) ، ثم قال : «الوقت ما بين هذين»^(٤) .

قال النووي في «شرح مسلم» : ذهب للمحققون من أصحابنا ، إلى ترجيح القول بجواز تأخيرها ، ما لم يغب الشفق ، وأنه يجوز ابتداءها في كل وقت من ذلك ، ولا يائمه بتأخيرها عن أول الوقت . وهذا هو الصحيح ، أو الصواب الذي لا يجوز غيره .

وأما ما تقدم في حديث إمامة جبريل ، أنه صلى المغرب في اليومين ، في وقت واحد ، حين غربت الشمس ، فهو يدل على استحباب التعجيل بصلاة المغرب ، وقد جاءت الأحاديث مصراحة بذلك ؛

١- فعن السائب بن يزيد ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا تزال أمّتي على الفطرة ، ما صلّوا المغرب قبل طلوع النجوم»^(٥) . رواه أحمد ، والطبراني .

٢- وفي «المسند» ، عن أبي أيوب الأنصاري ، قال : قال رسول الله ﷺ : «صلّوا المغرب لفطر الصائم ، وبادروا طلوع النجوم»^(٦) .

٣- وفي «صحيح مسلم» ، عن رافع بن خديج : كنا نصلي المغرب مع رسول

(١) مسلم : كتاب المساجد - باب الدليل لمن قال : إن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر (١ / ٤٣٧) ، الحديث رقم (٢٠٥) ، ومسنّد أحمد (١ / ١٢٦) .

(٢) مسلم : كتاب المساجد - باب أوقات الصلوات الخمس (١ / ٤٢٧ ، ٤٢٨) ، الحديث رقم (١٧٤) .

(٣) الشفق ، كما في القاموس : هو الحمرة في الأفق من الغروب إلى المشاء ، أو إلى قريبها ، أو إلى قريب النجمة .

(٤) مسلم : كتاب المساجد - باب أوقات الصلوات الخمس (١ / ٤٢٩) ، الحديث رقم (١٧٨) .

(٥) مسند أحمد (٣ / ٢٤٩) ، وفي «الزوائد» : رواه أحمد ، والطبراني في : الكبير ، ورجاله موقنون (١ / ٣١٥) .

(٦) مسند أحمد (٥ / ٤٢١) ، وفي «الزوائد» : رواه أحمد ، ولفظه عند الطبراني : «صلّوا صلاة المغرب ، مع

سقوط الشمس» . (١ / ٣١٥) .

الله ﷻ ، فيصرف أحدنا ، وإنه ليصر مواقع نبه^(١) .

٤- وفيه ، عن سلمة بن الأكوع ، أن رسول الله ﷺ كان يصلي المغرب ، إذا غربت الشمس ، وتوارت بالحجاب^(٢) .

وقت العشاء

يدخل وقت صلاة العشاء ، بمنيب الشفق الأحمر، ويمتد إلى نصف الليل ، فعن عائشة ، قالت : كانوا يصلون العتمة^(٣) ، فيما بين أن يغيب الشفق ، إلى ثلث الليل الأول^(٤) .
رواه البخاري .

وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لولا أن أشق على أمتي ، لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل ، أو نصفه»^(٥) . رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه .

وعن أبي سعيد ، قال : انتظرنا رسول الله ﷺ ليلة صلاة العشاء ، حتى ذهب نحو من شطر الليل ، قال : فجاء ، فصلى بنا ، ثم قال : «خذوا مقاعدكم ؛ فإن الناس قد أخذوا مضجعهم ، وإنكم لن تزالوا في صلاة ، منذ انتظروها ، لولا ضعف الضعيف ، وسقم السقيم ، وحاجة ذي الحاجة ، لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل»^(٦) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي ، وابن خزيمة ، وإسناده صحيح .

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب وقت المغرب (١ / ١٤٧) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس (١ / ٤٤١) ، الحديث رقم (٢١٧) .

(٢) البخاري : كتاب الصلاة - باب وقت المغرب (١ / ١٤٧) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس (١ / ٤٤١) ، الحديث رقم (٢١٦) .

(٣) البخاري : كتاب الأذان - باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والليل (١ / ٢١٩) .

(٤) لترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الأخيرة (١ / ٣١٠ ، ٣١١) ، برقم (١٦٧) ، وابن ماجه : كتاب الصلاة - باب وقت صلاة العشاء (١ / ٢٢٦) ، برقم (٦٩١) ، والفتح الرباني (٢ / ٢٧٤) ، برقم (١٥٠) .

(٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في وقت العشاء الأخيرة (١ / ٢٩٣) ، برقم (٤٢٢) ، والنسائي : كتاب المرافيت - باب آخر وقت العشاء (١ / ٢٦٨) ، برقم (٥٣٨) ، وابن ماجه : كتاب الصلاة - باب وقت صلاة العشاء (١ / ٢٢٦) ، برقم (٦٩٣) ، والفتح الرباني (٢ / ٢٧٥) ، برقم (١٥٤) ، كتاب الصلاة ، وصحيح ابن خزيمة (١ / ٧٨) ، برقم (٣٤٥) .

الله ﷺ ، فيصرف أحدهما ، وإنه ليصرف مواقع بئله^(١) .

٤- وفيه ، عن سلمة بن الأكوع ، أن رسول الله ﷺ كان يصلي المغرب ، إذا غربت الشمس ، وتوارت بالحجاب^(٢) .

وقتُ العشاءِ

يدخل وقت صلاة العشاء ، بمغيب الشفق الأحمر، ويمتد إلى نصف الليل ؛ فعن عائشة ، قالت : كانوا يصلون العتمة^(٣) ، فيما بين أن يغيب الشفق ، إلى ثلث الليل الأول^(٤) .
رواه البخاري .

وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لولا أن أشق على أمتي ، لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل ، أو نصفه»^(٥) . رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه .

وعن أبي سعيد ، قال : انتظرونا رسول الله ﷺ ليلةً بصلاة العشاء ، حتى ذهب نحو من شطر الليل ، قال : فجاء ، فصلى بنا ، ثم قال : «دخلوا مقاعدكم ؛ فإن الناس قد أخذوا مضجعهم ، وإنكم لن تزالوا في صلاة ، منذ انتظروها ، لولا ضعف الضعيف ، وسقم السقيم ، وحاجة ذي الحاجة ، لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل»^(٦) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي ، وابن خزيمة ، وإسناده صحيح .

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب وقت المغرب (١ / ١٤٧) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس (١ / ٤٤١) ، الحديث رقم (٢١٧) .

(٢) البخاري : كتاب الصلاة - باب وقت المغرب (١ / ١٤٧) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس (١ / ٤٤١) ، الحديث رقم (٢١٧) .

(٤) البخاري : كتاب الأذان - باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والنفس (١ / ٢١٩) .
(٥) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الأخيرة (١ / ٣١٠ ، ٣١١) ، برقم (١٦٧) ، وابن ماجه : كتاب الصلاة - باب وقت صلاة العشاء (١ / ٢٢٦) ، برقم (٦٩١) ، والفتح الرباعي (٢ / ٢٧٤) ، برقم (١٥٠) .

(٦) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في وقت العشاء الأخيرة (١ / ٢٩٣) ، برقم (٤٢٢) ، والنسائي : كتاب المراقبات - باب آخر وقت العشاء (١ / ٢٦٨) ، برقم (٥٣٨) ، وابن ماجه : كتاب الصلاة - باب وقت صلاة العشاء (١ / ٢٢٦) ، برقم (٦٩٣) ، والفتح الرباعي (٢ / ٢٧٥) ، برقم (١٥٤) كتاب الصلاة ، وصحيح ابن خزيمة (١ / ٧٨) ، برقم (٣٤٥) .

هذا وقت الاختيار ، وأما وقت الجواز والاضطرار ، فهو ممتد إلى الفجر ؛ لحديث أبي قتادة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أما إنه ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط على من لم يصلّ الصلاة ، حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى»^(١) . رواه مسلم . والحديث المتقدم في المواقيت يدل على أن وقت كل صلاة ممتد ، إلى دخول وقت الصلاة الأخرى ، إلا صلاة الفجر ؛ فإنها لا تمتد إلى الظهر ، فإن العلماء أجمعوا ، أن وقتها ينتهي بطلوع الشمس .

استحباب تأخير صلاة العشاء عن أول وقتها

والأفضل تأخير صلاة العشاء إلى آخر وقتها المختار ، وهو نصف الليل ؛ لحديث عائشة ، قالت : أتممت^(٢) النبي ﷺ ذات ليلة ، حتى ذهب عامة الليل ، حتى نام أهل المسجد ، ثم خرج فصلّي ، فقال : «إنه لو قُتِلَ ، لولا أن أشقّ على أمّتي»^(٣) . رواه مسلم ، والنسائي .

وقد تقدم حديث أبي هريرة ، وحديث أبي سعيد ، وهما في معنى حديث عائشة ، وكلها تدل على استحباب التأخير وأفضليته ، وأن النبي ﷺ ترك المواظبة عليه ؛ لما فيه من المشقة على المصلّين ، وقد كان النبي ﷺ يلاحظ أحوال المؤمنين ، فأحياناً يُعَجِّل ، وأحياناً يؤخّر ، فمن جابر ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهجرة^(٤) والعصر ، والشمس نقية ، والمغرب إذا وجبت الشمس ، والعشاء ؛ أحياناً يؤخّرها ، وأحياناً يعجل ، إذا رآهم اجتمعوا ، عجل ، وإذا رآهم أبطلوا ، أخر ، والصبح كانوا - أو - كان النبي ﷺ يصليها بغلس^(٥) (٦٧٥) . رواه البخاري ، ومسلم .

(١) مسلم : كتاب المساجد - باب قضاء الصلاة الثالثة ، واستحباب تعجيل قضائها (١ / ٤٧٣) ، رقم (٣١١) .
(٢) «أتممت» أي : أنهى صلاة العشاء . ودعامة الليل أي : كثير منه ، وليس المراد أكثره ، بلليل قوله : «إنه لو قُتِلَ» . قال النووي : ولا يجوز أن يكون المراد بهذا القول ، إلى ما بعد نصف الليل ؛ لأنه لم يقل أحد من العلماء : إن تأخيرها إلى ما بعد نصف الليل أفضل .

(٣) مسلم : كتاب المساجد - باب وقت العشاء وتأخيرها (١ / ٤٤٢) ، الحديث رقم (٢١٩) ، والنسائي : كتاب المواقيت ، باب آخر وقت العشاء (١ / ٢٦٧) ، الحديث رقم (٥٣٥) .

(٤) «بالهجرة» شدة الحر نصف النهار ، عقب الزوال .

(٥) «الغلس» : ظلمة آخر الليل .

(٦) البخاري : كتاب الصلاة - باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا (١ / ١٤٨) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب استحباب التذكير بالصبح في أول وقتها ، وهو التقليل ، وبين قدر القراءة فيها (١ / ٤٤٦ ، ٤٤٧) ، الحديث رقم (٢٣٣) .

النوم قبلها ، والحديث بعدها

يكره النوم قبل صلاة العشاء ، والحديث بعدها ؛ لحديث أبي بَرزة الأسلمي ، أن النبي ﷺ كان يستحب أن يؤخّر العشاء ، التي تدعوها العتمة ، وكان يكره النوم قبلها ، والحديث بعدها^(١) . رواه الجماعة . وعن ابن مسعود ، قال : جذبَ لنا رسول الله ﷺ السمرَ بعد العشاء .^(٢) رواه ابن ماجه . قال : جذب ؛ يعني رَجَرنا ، ونهانا عنه .

وعلة كراهة النوم قبلها ، والحديث بعدها ، أن النوم قد يفوت على النائم الصلاة في الوقت المستحب ، أو صلاة الجماعة ، كما أن السمرَ بعدها يؤدي إلى السهر ، المضيق لكثير من الفوائد ، فإن أراد النوم ، وكان معه من يوقظه ، أو تحدث بخير ، فلا كراهة حينئذ ؛ فعن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يسمر عند أبي بكر الليلة كذلك ، في أمر من أمور المسلمين ، وأنا معه^(٣) . رواه أحمد ، والترمذي وحسنه ، وعن ابن عباس ، قال : رقدت في بيت ميمونة ليلة كان رسول الله ﷺ عندها ؛ لانتظر كيف صلاة رسول الله ﷺ بالليل ، فتحدث النبي ﷺ مع أهله ساعة ، ثم رقد^(٤) . رواه مسلم .

وقتُ صلاة الصُّبح

يبتدئ الصُّبح من طلوع الفجر الصادق ، ويستمر إلى طلوع الشمس ، كما تقدم في الحديث .

(١) بخاري : كتاب الصلاة - باب ما يكره من النوم قبل العشاء (١ / ١٤٩) ، ومسلم : كتاب الساجد - باب استحباب التشبُّك بالصُّبح في أول وقتها (١ / ٤٤٧) ، برقم (٢٣٧) ، والنسائي : كتاب المواقيت - باب كراهية النوم بعد صلاة المغرب (١ / ٢٦٢) ، برقم (٥٢٥) ، وابن ماجه : كتاب الصلاة - باب النهي عن النوم قبل صلاة العشاء ، وعن الحديث بعدها (١ / ٢٢٩) ، برقم (٧٠١) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء ، والسمر بعدها (١ / ٣١٢ ، ٣١٣) ، برقم (١٦٨) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في وقت صلاة النبي ﷺ (١ / ٢٨١ ، ٢٨٢) ، برقم (٣٩٨) .

(٢) ابن ماجه : كتاب الصلاة - باب النهي عن النوم قبل صلاة العشاء ، وعن الحديث بعدها (١ / ٢٣٠) ، رقم (٧٠٣) ، وفي «الزُّواله» : هذا إسناده رجاله ثقات ، ولا أعلم له علة ، إلا اختلاف عطاء بن السائب ، ومحمد بن الفضل إذا روى عنه بعد الاختلاط ، ومسند أحمد (١ / ٤١٠) .

(٣) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الرخصة في السهر بعد العشاء (١ / ٣١٥) ، ومسند أحمد (١ / ٢٦) .

(٤) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقِيامه (١ / ٥٣٠) ، رقم (١٩٠) .

استحياب الجيب أدرة بها

يستحب المبادرة بصلاة الصبح ، بأن تصلي في أول وقتها ؛ لحديث أبي مسعود الأنصاري ، أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الصبح مرة بغلس ، ثم صلى مرة أخرى ، فأسفر بها ، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس ، حتى مات ، ولم يعد أن يُسفر^(١) . رواه أبو داود والبيهقي ، وسنده صحيح . وعن عائشة ، قالت : كن نساء المؤمنات يشهدن مع النبي ﷺ صلاة الفجر ، مُتَلَفِعَاتٍ بِرُؤُوسِهِنَّ^(٢) ، ينقلبن إلى بيوتهن ، حين يقضين الصلاة ، لا يعرفن أحد من الغلس^(٣) . رواه الجماعة .

وأما حديث رافع بن خديج ، أن النبي ﷺ قال : « أصبحوا بالصبح ؛ فإنه أعظم لأجوركم » . وفي رواية : « أسفروا بالفجر ؛ فإنه أعظم للأجر »^(٤) . رواه الخمسة ، وصححه الترمذي ، وابن حبان ، فإنه أريد به الإسفار بالخروج منها ، لا الدخول فيها ، أي ؛ أطلبوا القراءة فيها ، حتى تخرجوا منها مسفرين ، كما كان يفعله رسول الله ﷺ ؛ فإنه كان يقرأ فيها الستين آية ، إلى المائة آية ، أو أريد به تحقق طلوع الفجر ، فلا يصلي مع غلبة الظن .

إدراك ركعة من الوقت

من أدرك ركعة من الصلاة ، قبل خروج الوقت ، فقد أدرك الصلاة ؛ لحديث أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « من أدرك ركعة من الصلاة ، فقد أدرك

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما جاء في المواقيت (١ / ٢٧٨ ، ٢٧٩) ، برقم (٣٩٤) ، و البيهقي (١ / ٣٦٤)

(٢) متلفعات برؤوسهن : مكشفات باكسيتهن .

(٣) البخاري : كتاب الصلاة - باب وقت الفجر (١ / ١٥١) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها (١ / ٤٤٦) ، برقم (٢٣١) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في وقت الصبح (١ / ٢٩٣) ، برقم (٤٢٣) ، والنسائي : كتاب المواقيت - باب التغليس في الحضر (١ / ٢٧١) ، برقم (٥٤٦) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في التغليس بالفجر (١ / ٢٨٧ ، ٢٨٨) ، برقم (١٥٣) ، وابن ماجه : كتاب الصلاة - باب وقت صلاة الفجر (١ / ٢٢٠) ، وموطأ مالك (١ / ٢٠) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في وقت الصبح (١ / ٢٩٤) ، برقم (٤٢٤) ، والنسائي : كتاب المواقيت - باب الإسفار (١ / ٢٧٢) ، برقم (٥٤٩) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الإسفار بالفجر (١ / ٢٨٩) ، برقم (١٥٤) ، وابن ماجه : كتاب الصلاة - باب وقت صلاة الفجر (١ / ٢٢١) ، برقم (٦٧٢) ، وموارد الطمان ، برقم (٢٦٣ ، ٢٦٤) ص (٨٩) ، والفتح الرباني (٢ / ٢٧٩) ، برقم (١٦٤) .

الصلاة^(١) . رواه الجماعة .

وهذا يشمل جميع الصلوات ، وللبخاري : «إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر ، قبل أن تغرب الشمس ، فليتم صلاته ، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح ، قبل أن تطلع الشمس ، فليتم صلاته»^(٢) . والمراد بالسجدة الركعة ، وظاهر الأحاديث ، أن من أدرك الركعة من صلاة الفجر أو العصر ، لا تكرر الصلاة في حقه ، عند طلوع الشمس ، وعند غروبها ، وإن كانا وقتي كرامة ، وأن الصلاة تقع أداه ، بإدراك ركعة كاملة ، وإن كان لا يجوز تعمد التأخير إلى هذا الوقت .

النوم عن الصلاة أو نسيانها

من نام عن صلاة أو نسيها ، فوقيتها حين يذكرها ؛ لحديث أبي قتادة ، قال : ذكروا للنبي ﷺ نومهم عن الصلاة ، فقال : «إنه ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط في اليقظة ، فإذا نسي أحدكم صلاة ، أو نام عنها ، فليصلها إذا ذكرها»^(٣) . رواه النسائي ، والترمذي وصححه . وعن أنس ، أن النبي ﷺ قال : «من نسي صلاة ، فليصلها إذا ذكرها ، لا كضارة لها إلا ذلك»^(٤) . رواه البخاري ، ومسلم . وعن عمران بن الحصين ، قال : سرينا مع رسول الله ﷺ ، فلما كان من آخر الليل عرسنا ، فلم نستيقظ ، حتى أيقظنا حر الشمس ، فجعل الرجل منا يقوم دهشاً إلى طهوره . قال : فأمرهم النبي ﷺ أن يسكنوا ، ثم ارتحلنا فسرنا ، حتى إذا ارتفعت الشمس ، توضأ ، ثم أمر بلال ، فأذن ، ثم صلى

(١) البخاري : كتاب مواقيت الصلاة - باب من أدرك من الصلاة ركعة (١ / ١٥١) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب من أدرك ركعة من الصلاة ، فقد أدرك تلك الصلاة (١ / ٤٢٣) ، برقم (١٦١) ، وأبو حنيفة : كتاب الصلاة - باب من أدرك من الجمعة ركعة (١ / ٦٦٩) ، برقم (١١٢١) ، والنسائي : كتاب المواقيت - باب من أدرك ركعة من الصلاة (١ / ٢٧٤) ، برقم (٥٥٤) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة (٢ / ٤٠٢ ، ١٠٣) ، برقم (٥٢٤) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة (١ / ٣٥٦) ، برقم (١١٢٢) .

(٢) البخاري : كتاب مواقيت الصلاة - باب من أدرك من العصر ركعة (١ / ١٤٦) .

(٣) النسائي : كتاب المواقيت - باب فيمن نام عن صلاة (١ / ٢٩٣) ، برقم (٦١٥) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في النوم عن الصلاة (١ / ٣٣٤) ، برقم (١٧٧) ، ومسنود أحمد (٥ / ٣٠٥) .

(٤) البخاري : كتاب الصلاة - باب من نسي صلاة ، فليصلها إذا ذكرها ، ولا يعيد إلا تلك الصلاة (١ / ١٥٤) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تسجيل قضائها (١ / ٤٧٧) حديث رقم (٣١٤) .

الركعتين قبل الفجر ، ثم أقام فصلينا ، فقالوا : يا رسول الله ، ألا نعيدهما في وقتها من الغد؟ فقال : «أينهاكم ربكم - تعالى - عن الربا ، ويقبله منكم»^(١) . رواه أحمد ، وغيره .

الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

ورد النهي عن صلاة بعد صلاة الصبح ، حتى تطلع الشمس ، وعند طلوعها ، حتى ترتفع قدر رمح ، وعند استوائها ، حتى تميل إلى الغروب ، وبعد صلاة العصر ، حتى تغرب ، فعن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال : «لا صلاة بعد صلاة العصر ، حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة الفجر ، حتى تطلع الشمس»^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم . وعن عمرو بن عبسة ، قال : قلتُ : يا نبي الله ، أخبرني عن الصلاة ؟ قال : «صل صلاة الصبح ، ثم أقصر عن الصلاة»^(٣) ، حتى تطلع الشمس وترتفع ، فإنها تطلع بين قرني شيطان ، وحيث يسجد لها الكفار ، ثم صل ؛ فإن الصلاة مشهودة محضورة ، حتى يستقل الظل بالرمح ، ثم أقصر عن الصلاة ؛ فإن^(٤) حيثئذ تسجر جهنم^(٥) ، فإذا أقبل الفياء ، فصل ؛ فإن الصلاة مشهودة محضورة ، حتى تصلي العصر ، ثم أقصر عن الصلاة ، حتى تغرب ؛ فإنها تغرب بين قرني شيطان ، وحيث يسجد لها الكفار»^(٦) رواه أحمد ، ومسلم . وعن عقبه بن عامر ، قال : ثلاث ساعات ، نهانا رسول الله ﷺ أن نصلي فيهن ، وأن

(١) الفتح الرباني (٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٣) برقم (٢٠٧) .

(٢) البخاري : كتاب الصلاة - باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس (١ / ١٥٢) ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (١ / ٥٦٧) الحديث رقم (٢٨٨) .

(٣) «أقصر» : كف . وتطلع بين قرني شيطان قال النووي : يعني واسه إلى الشمس في هذه الأوقات ؛ ليكون الساجدون لها من الكفار ، كالساجدين له في الصورة ، وحيث يكون له ولشيعته تسلط ظاهر ، وتمكن من أن يلبسوا على المسلمين صلاتهم ، فكرهت الصلاة حيثئذ ؛ صيانة لها ، كما كرهت في الأماكن التي هي مآوى الشياطين ومشهودة محضورة ؛ تشبهها للملائكة وحضرونها . ويستقل الظل بالرمح : المراد به ، أن يكون الظل في جانب الرمح ، فلا يبقى على الأرض منه شيء ، وهذا يكون حين الاستواء .

(٤) «فإن» وفي رواية «فإنه» .

(٥) «تسجر جهنم» : أي ؛ يوقد عليها .

(٦) الفتح الرباني ، برقم (١٧٨) ، (٢ / ٢٨٧) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب إسلام عمرو بن عبسة (١ / ٥٧٠) ، برقم (٢٩٤) .

نقبر فيهن موتانا^(١) ؛ حين تطلع الشمس بارغة^(٢) ، حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة ، وحين تضيئ للغروب ، حتى تغرب^(٣) . رواه الجماعة ، إلا البخاري .

رأي الفقهاء في الصلاة بعد الصبح والعصر

يري جمهور العلماء جواز قضاء الفوات ، بعد صلاة الصبح والعصر ؛ لقول رسول الله ﷺ : « من نسي صلاة ، فليصلها إذا ذكرها » . رواه البخاري ، ومسلم .

وأما صلاة النافلة ، فقد كرهها من الصحابة ؛ علي ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأبو هريرة ، وابن عمر ، وكان عمر يضرب على الركعتين بعد العصر ، بمحض من الصحابة ، من غير تكبير ، كما كان خالد بن الوليد يفعل ذلك . وكرهها من التابعين ؛ الحسن ، وسعيد بن المسيب ، ومن أئمة المذاهب ؛ أبو حنيفة ، ومالك . وذهب الشافعي إلى جواز صلاة ما له سبب^(٤) ، كتحية المسجد ، وسنة الوضوء في هذين الوقتين ؛ استدلالاً بصلاة رسول الله ﷺ سنة الظهر بعد صلاة العصر ، والحنابلة ذهبوا إلى حرمة التطوع ، ولو له سبب في هذين الوقتين ، إلا ركعتي الطواف ؛ لحديث جبير بن مطعم ، أن النبي ﷺ قال : « يا بني عبد مناف ، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت ، وصلى أية ساعة شاء ؛ من ليل ، أو نهار »^(٥) . رواه أصحاب السنن ، وصححه ابن خزيمة ، والترمذي .

(١) النهي عن الدفن في هذه الأوقات معناه : تعتمد تأخير الدفن إلى هذه الأوقات ، فإما إذا وقع الدفن ، فلا تعتمد في هذه الأوقات ، فلا يكره .

(٢) « بارغة » ظاهرة ، و« ظهيرة » قيل .

(٣) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها (١ / ٥٦٨ ، ٥٦٩) برقم (٨٣١) ،

وأبو داود : كتاب الجنائز - باب الدفن عند طلوع الشمس ، وعند غروبها (٣ / ٥٣١ ، ٥٣٢) ، برقم (٣١٩٢) ،

والترمذي : كتاب الجنائز - باب ما جاء في كراهية الصلاة على الجنائز عند طلوع الشمس ، وعند

غروبها (٣ / ٢٤٠) ، برقم (١٠٣٠) ، والنسائي : كتاب الجنائز - باب الساعات التي نهي عن إقبار

الموتى فيها (٤ / ٨٢) ، برقم (٢٠١٣) ، وابن ماجه : كتاب الجنائز - باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلى

فيها على الميت ، ولا يدفن ، برقم (١٥١٩) ، (١ / ٤٨٦ ، ٤٨٧) . (٤) هذا القرب للمذاهب إلى الحق .

(٥) الترمذي : كتاب الحج - باب ما جاء في الصلاة بعد العصر ، وبعد الصبح لمن يطوف ، برقم (٨٦٨) ،

(٣ / ٢١١) ، والنسائي : كتاب المناسك - باب إباحة الطواف في كل الأوقات (٥ / ٢٢٣) ، برقم (٢٩٢٤) ،

وكتاب المواقيت - باب إباحة الصلاة بمكة (١ / ٢٨٤) ، برقم (٥٨٥) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب ما

جاء في البرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت حديث (١٢٥٤) ، (١ / ٣٩٨) ، وسند أحمد (٤ / ٨٠) ،

وصححه ابن خزيمة ، برقم (٢٧٤٧) ، والمستدرک (١ / ٤٤٨) ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم

يخرجه ، والبيهقي (٥ / ٩٢) .

رأيهم في الصلاة عند طلوع الشمس ، وغروبها ، واستوائها

يرى الحنفية عدم صحة الصلاة مطلقاً في هذه الأوقات ؛ سواء كانت الصلاة مفروضة ، أو واجبة ، أو نافلة ، قضاء أو أداء ، واستثنوا عصر اليوم ، وصلاة الجنازة - إن حضرت في أي وقت من هذه الأوقات ، فإنها تصلى فيها ، بلا كراهة - وكذا سجدة التلاوة ، إذا تليت آياتها في هذه الأوقات ، واستثنى أبو يوسف التطوع يوم الجمعة وقت الاستواء . ويرى الشافعية كراهة النفل ، الذي لا سبب له في هذه الأوقات .

أما الفرض مطلقاً ، والنفل الذي له سبب ، والنفل وقت الاستواء يوم الجمعة ، والنفل في الحرم المكي ، فهذا كله مباح ، لا كراهة فيه ، والمالكية يرون في وقت الطلوع والغروب حرمة التوافل ، ولو لها سبب ، والمنثورة ، وسجدة التلاوة ، وصلاة الجنازة ، إلا إذا خيف عليها التغير ، فتجوز ، وأباحوا الفرائض العينية ، أداء وقضاء ، في هذين الوقتين ، كما أباحوا الصلاة مطلقاً ، فرضاً أو نفلاً ، وقت الاستواء . قال الباجي في «شرح الموطأ» : وفي «المبسوط» عن ابن وهب ، سئل مالك عن الصلاة نصف النهار؟ فقال : أدركت الناس ، وهم يصلون يوم الجمعة ، نصف النهار ، وقد جاء في بعض الأحاديث نهى عن ذلك ، فانا لا أنهى عنه ؛ للذي أدركت الناس عليه ، ولا إجماع ؛ للنهي عنه . وأما الجنبالة ، فقد ذهبوا إلى عدم انعقاد النفل مطلقاً ، في هذه الأوقات الثلاثة ؛ سواء كان له سبب ، أو لا ، وسواء كان بمكة ، أو غيرها ، وسواء كان يوم جمعة ، أو غيره ، إلا تحية المسجد يوم الجمعة ، فإنهم جوزوا فعلها ، بدون كراهة وقت الاستواء ، وأثناء الخطبة . وتحرم عندهم صلاة الجنازة في هذه الأوقات ، إلا إن خيف عليها التغير ، فتجوز ، بلا كراهة ، وأباحوا قضاء الفوائت ، والصلاة المنثورة ، وركعتي الطواف ، ولو نفلاً في هذه الأوقات الثلاثة^(١) .

التطوع بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح

عن يسار مولى ابن عمر ، قال : رأيته ابن عمر ، وأنا أصلي بعد ما طلع الفجر ، فقال : إن رسول الله ﷺ خرج علينا ، ونحن نصلي هذه الساعة ، فقال : «لبيغ شاهدكم غائبكم ، ألا صلاة بعد الصبح ، إلا ركعتين»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود .

(١) ذكرنا آراء الأئمة هنا ؛ لقوة دليل كل .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب من رخص فيها ، إذا كانت الشمس طالعة (٢ / ٥٨) ، رقم (١٢٧٨) ، وسند أحمد (٢ / ١٠٤) .

والحديث ، وإن كان ضعيفاً ، إلا أن له طرقة يقوي بعضها بعضاً ، فتنهض للاحتجاج بها على كراهة التطوع بعد طلوع الفجر ، بأكثر من ركعتي الفجر . أفاده الشوكاني . وذهب الحسن ، والشافعي ، وابن حزم ، إلى جواز التغل مطلقاً ، بلا كراهة ، وقصر مآلك الجوار ، لمن فاتته صلاة الليل لعل ، وذكر أنه بلغه ، أن عبد الله بن عباس ، والقاسم ابن محمد ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، أوتروا بعد الفجر ، وأن عبد الله بن مسعود قال : ما أبالي لو أقيمت صلاة الصبح ، وأنا أوتر .

وعن يحيى بن سعيد ، أنه قال : كان عبادة بن الصامت يؤم قوماً ، فخرج يوماً إلى الصبح ، فأقام المؤذن صلاة الصبح ، فأسكته عبادة ، حتى أوتر ، ثم صلى بهم الصبح .

عن سعيد بن جبير ، أن ابن عباس رقد ، ثم استيقظ ، ثم قال لخادمه : انظر ما صنع الناس . وهو يومئذ قد ذهب بصره ، فذهب الخادم ، ثم رجع ، فقال : قد انصرف الناس من الصبح . فقام ابن عباس ، فأوتر ، ثم صلى الصبح .

التطوع أثناء الإقامة

إذا أقيمت الصلاة ، كره الاشتغال بالتطوع ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا أقيمت الصلاة ، فلا صلاة إلا المكتوبة» . وفي رواية : «إلا التي أقيمت»^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأصحاب السنن . وعن عبد الله بن سرجس ، قال : دخل رجل المسجد ، ورسول الله ﷺ في صلاة الغداة^(٢) ، فصلى ركعتين في جانب المسجد ، ثم دخل مع رسول الله ﷺ ، فلما سلم رسول الله ﷺ قال : «يا فلان ، بأي الصلاتين اعتدت ، بصلاتك وحديثك ، أم بصلاتك معنا؟»^(٣) . رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي .

(١) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن (١ / ٤٩٣) ، رقم (٦٣) ، (٦٤) وترجم به البخاري في : كتاب الصلاة ، بقوله - باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في إذا أقيمت الصلاة ، فلا صلاة إلا المكتوبة (١ / ٣٦٤) ، حديث رقم (١١٥١) ، ومسند أحمد (٢ / ٥١٧) .

(٢) في صلاة الغداة أي : الصبح .

(٣) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن (١ / ٤٩٤) ، برقم (٦٧) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب ما جاء في إذا أقيمت الصلاة ، فلا صلاة إلا المكتوبة (١ / ٣٦٤) ، برقم (١١٥٢) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب فيمن يصلي ركعتي الفجر ، والإمام في الصلاة (٢ / ١١٧) ، برقم (٨٦٨) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب إذا أدرك الإمام ، ولم يصل ركعتي الفجر (٢ / ٤٩ ، ٥٠) ، برقم (١٢٦٥) .

وفي إنكار الرسول ﷺ ، مع عدم أمره بإعادة ما صلى ، دليل على صحة الصلاة ، وإن كانت مكروهة . وعن ابن عباس ، قال : كنت أصلي ، وأخذ المؤذن في الإقامة ، فجلبني نبي الله ﷺ ، وقال : «أتصلي الصبح أربعاً؟»^(١) . رواه البيهقي ، والطبراني ، وأبو داود الطيالسي ، وأبو يعلى ، والحاكم ، وقال : إنه على شرط الشيخين .

وعن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي ركعتي الغداة ، حين أخذ المؤذن يؤذن ، فغمز منكبه ، وقال : «ألا كان هذا قبل هذا؟»^(٢) . رواه الطبراني . قال العراقي : إسناده جيد .

الأَذَانُ

(١) الأَذَانُ :

هو الإعلام بدخول وقت الصلاة ، بالفاظ مخصوصة ، ويحصل به الدعاء إلى الجماعة ، وإظهار شعائر الإسلام ، وهو واجب ، أو مندوب ؛ قال القرطبي ، وغيره : الأَذَان - على قلة الفاظه - مشتمل على مسائل العقيدة ؛ لأنه بدأ بالأكبرية ، وهي تتضمن وجود الله وكماله ، ثم ثنى بالتوحيد ، ونفي الشريك ، ثم يثبت الرسالة لمحمد ﷺ ، ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة ، عقب الشهادة بالرسالة ؛ لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ﷺ ، ثم دعا إلى الفلاح ، وهو البقاء الدائم ، وفيه الإشارة إلى المعاد ، ثم أعاد ما أعاد توكيداً .

(٢) قَصْدُهُ :

ورد في فضل الأذان والمؤذنين أحاديث كثيرة ، نذكر بعضها فيما يلي :

١- عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «لو يعلم الناس ما في الأذان والصف الأول»^(٣) ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهيموا عليه ، لاستهيموا ، ولو يعلمون ما في التهجير ،

(١) في «الزوائد» : رواه الطبراني في : الكبير ، والبخاري ، وأبو يعلى ، ورجاله ثقات . مجمع الزوائد (٢ / ٧٨) ، وكشف الاستار (١ / ٢٥١) ، برقم (٥١٨) ، والبيهقي (٢ / ٤٨٢) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٣٠٧) ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

(٢) في «الزوائد» : رواه الطبراني في : الكبير والأوسط ، ورجاله موثقون (٢ / ٧٨) .

(٣) أي : لو يعلم ما في الأذان والصف الأول من الغفيلة ، وعظيم الثوبة ، لحكموا القرعة بينهم ؛ لكثرة الراغبين فيها «التهجير» التكرير إلى صلاة الظهر . «والعتمة» صلاة العشاء . «وحبراً» من حبا الصبي : إذا مشى على أربع .

لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح ، لأتوهما ، ولو حبوا^(١) .
رواه البخاري ، وغيره .

٢- وعن معاوية ، أن النبي ﷺ قال : «إن المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة»^(٢) .
رواه أحمد ، ومسلم ، وابن ماجه .

٣- وعن البراء بن عازب ، أن نبي الله ﷺ قال : «إن الله وملائكته يصلون على الصف المقدم ، والمؤذن يغفر له مدّ صوته ، ويصدق من سمعه ؛ من رطب ويابس ، وله مثل أجر من صلى معه»^(٣) . قال المنذري : رواه أحمد ، والنسائي بإسناد حسن جيد .

٤- وعن أبي الدرداء ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما من ثلاثة لا يؤذنون ، ولا تقام فيهم الصلاة ، إلا استحوذ عليهم الشيطان»^(٤) . رواه أحمد .

٥- وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، اللهم أرشد الأئمة ، واغفر للمؤذنين»^(٥) .

٦- وعن عقبة بن عامر ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : «يعجب ربك - عز وجل - من راعي غنم ، في شظية»^(٦) يجبل ، يؤذن للصلاة ويصلي ، فيقول الله ، عز وجل : انظروا لعبدي هذا ، يؤذن ، ويقيم الصلاة ، يخاف مني ! قد غفرت لعبدي ، وأدخلته الجنة»^(٧) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي .

(١) البخاري : كتاب الأذان ، باب الاستهام في الأذان (١ / ١٥٩ ، ١٦٠) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف وإقامتها ، وفضل الأول للأول منها ... (١ / ٣٢٥) ، الحديث رقم (١٢٩) .

(٢) مسلم : كتاب الصلاة - باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه (١ / ٢٩٠) ، برقم (١٤) ، وابن ماجه : كتاب الأذان - باب فضل الأذان وثواب المؤذنين (١ / ٢٤٠) ، برقم (٧٢٥) ، والفتح الرباعي (٣ / ٩) ، برقم (٢٣٥) .

(٣) النسائي : كتاب الأذان - باب رفع الصوت بالأذان (٢ / ١٣) ، برقم (٦٤٦) ، وجمع الجوامع ، برقم (٥٠٩١) ، ومسنّد أحمد (٤ / ٢٨٤) ، ورواه الطبراني في : الأوسط عن أبي أمامة .

(٤) مسند أحمد (٦ / ٤٤٦) .

(٥) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء أن الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن (١ / ٤٠٢) ، الحديث رقم (٢٠٧) ، وصححه الشيخ شاكّر ، ومسنّد أحمد (٢ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٥١٤) .

(٦) «الشظية» : القطعة تنقطع من الجبل ، ولا تنفصل عنه .

(٧) مسند أحمد (٤ / ١٥٧) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الأذان في السفر (٢ / ٩) ، رقم (١٢٠٣) ، والنسائي : كتاب الأذان - باب الأذان لمن يصلي وحده (٢ / ٢٠) ، رقم (٦٦١) .

(٣) سببُ مشروعيته :

شرح الأذان في السنة الأولى من الهجرة ، وكان سبب مشروعيته ؛ لما بينته الأحاديث الآتية :

١- عن نافع ، أن ابن عمر ، كان يقول : كان المسلمون يجتمعون ، فيتحينون الصلاة^(١) ، وليس ينادي بها أحد ، فتكلموا يوماً في ذلك ، فقال بعضهم : اتخلوا ناقوساً ، مثل ناقوس النصرى . وقال بعضهم : بل قرناً ، مثل قرن اليهود . فقال عمر : ألا تبغثون رجلاً ينادي بالصلاة . فقال رسول الله ﷺ : «يا بلال ، قم فنادي بالصلاة»^(٢) . رواه أحمد ، والبخاري .

٢- وعن عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، قال : لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس ؛ ليضرب به الناس في الجمع للصلاة - وفي رواية ، وهو كاره ؛ لموافقته للنصرى - طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده ، فقلت له : يا عبد الله ، أتبيع الناقوس ؟ قال : ماذا تصنع به ؟ قال : فقلت : ندعوا به إلى الصلاة . قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ فقلت له : بلى . قال : تقول : الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله ، أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . ثم استأخر غير بعيد ، ثم قال : تقول إذا أقيمت الصلاة : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدًا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . فلما أصبحت ، أتيت رسول الله ﷺ ، فأخبرته بما رأيت ، فقال : «إنها لرؤيا حق ، إن شاء الله ، فقم مع بلال ، فائق عليه ما رأيت ، فليؤذن به ؛ فإنه أنشدني^(٣) صوتاً منك» . قال : فقممت مع بلال ، فجعلت ألقيه عليه ، ويؤذن به ، قال : فسمع بذلك عمر ، وهو في بيته ، فخرج يجر رداءه ، يقول : والذي بعثك بالحق ، لقد

(١) «يتحنون» أي ؛ يتقدمون أحيانها ؛ ليأثروا إليها .

(٢) البخاري : كتاب الأذان - باب بدء الأذان (١ / ٥٧) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب بدء الأذان (١ / ٢٨٥) ، الحديث رقم (١) .

(٣) «فأندى صوتاً منك» . أي ؛ أرفع أو أحسن . فيؤخذ منه استحباب كون المؤذن رفيع الصوت وحسنه . وعن أبي مطرورة ، أن النبي ﷺ أعجبه ، فعلمه الأذان . رواه ابن خزيمة .

رأيت مثل الذي رأى .. قال : فقال النبي ﷺ : «فلله الحمد»^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح .
(٤) كيفيته :

ورد الأذان بكيفيات ثلاث ، نذكرها فيما يلي :

أولاً : ترديد التكبير الأول ، وتثنية باقي الأذان ، بلا ترجيع ، ما عدا كلمة التوحيد ، فيكون عدد كلماته خمس عشرة كلمة ؛ لحديث عبد الله بن زيد المتقدم .

ثانياً : ترديد التكبير ، وترجيع كل من الشهادتين ، بمعنى أن يقول المؤذن : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله . يخفف بها صوته ، ثم يعيدها مع الصوت ؛ فعن أبي محلورة ، أن النبي ﷺ علمه الأذان تسع عشرة كلمة^(٢) . رواه الحمصة ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

ثالثاً : تثنية التكبير ، مع ترجيع الشهادتين ، فيكون عدد كلماته سبع عشرة كلمة ؛ لما رواه مسلم ، عن أبي محلورة ، أن رسول الله ﷺ علمه هذا الأذان : «الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله . ثم يعود ، فيقول : أشهد أن لا إله إلا الله - مرتين - أشهد أن محمداً رسول الله - مرتين - حي على الصلاة - مرتين - حي على الفلاح - مرتين - الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله»^(٣) .

(٥) التشويب :

ويُشرع للمؤذن التشويب ، وهو أن يقول في أذان الصبح - بعد الحِجْعَتَيْن - : الصلاة

- (١) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في بدء الأذان (١ / ٣٥٨) ، برقم (١٨٩) ، ومسنَد أحمد (٤ / ٤٣) ، وابن ماجه : كتاب الأذان والسنة (١ / ٢٣٢) - باب بدء الأذان ، برقم (٧٠٦) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب كيف الأذان (١ / ٣٣٧ - ٣٤٠) ، برقم (٤٩٩) ، وصحيح ابن خزيمة ، حديث رقم (٣٧٠ ، ٣٧١) .
(٢) مسلم : كتاب الصلاة - باب صفة الأذان (١ / ٢٨٧) ، برقم (٦) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب كيف الأذان (١ / ٣٤٢) ، برقم (٥٠٢) ، والنسائي : كتاب الأذان - باب كم الأذان من كلمة (٢ / ٤) ، برقم (٦٣٠) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الترجيع في الأذان (١ / ٣٦٧) ، برقم (١٩٢) ، وابن ماجه : كتاب الأذان - باب الترجيع في الأذان (١ / ٢٣٥) ، برقم (٧٠٩) ، ومسنَد أحمد (٣ / ٤٠٩) .
(٣) مسلم : كتاب الصلاة - باب صفة الأذان (١ / ٢٨٧) ، الحديث رقم (٦) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب كيف الأذان (١ / ١١٨) .

خير من النوم . قال أبو محنورة : يا رسول الله ، علمني سنة الأذان ؟ فعلمه ، وقال : «فإن كان صلاة الصبح ، قلت : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله»^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود . ولا يشرع لغير الصبح .

(٦) كَيْفِيَّةُ الْإِقَامَةِ :

ورد للإقامة كيفيات ثلاث ، وهي :

أولاً : تربع التكبير الأول ، مع تشية جميع كلماته ، ما عدا الكلمة الأخيرة ؛ لحديث أبي محنورة ، أن النبي ﷺ علمه الإقامة سبع عشرة كلمة : «الله أكبر — أربعاً — أشهد أن لا إله إلا الله .. مرتين — أشهد أن محمداً رسول الله — مرتين — حي على الصلاة — مرتين — حي على الفلاح — مرتين — قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله»^(٢) . رواه الخمسة ، وصححه الترمذي .

ثانياً : تشية التكبير الأول والآخر ، «وقد قامت الصلاة» ، وإفراد سائر كلماتها ، فيكون عددها إحدى عشرة كلمة . وفي حديث عبد الله بن زيد المتقدم : «ثم تقول إذا أقمت : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله» .

ثالثاً : هذه الكيفية كسابقتها ، ما عدا كلمة «قد قامت الصلاة» فإنها لا تشي ، بل تقال مرة واحدة ، فيكون عددها عشر كلمات ، وبهذه الكيفية أخذ مالك ؛ لأنها عمل أهل المدينة ، إلا أن ابن القيم قال : لم يصح عن رسول الله ﷺ إفراد كلمة «قد قامت الصلاة» البتة ، وقال ابن عبد البر : هي مشاة على كل حال .

(٧) الذِّكْرُ عِنْدَ الْأَذَانِ :

يستحب لمن يسمع المؤذن ، أن يلتزم الذكر الآتي :

١ — يقول مثل ما يقول المؤذن ، إلا في الحيعتين ؛ فإنه يقول عقب كل كلمة : لا حول

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب كيف الأذان (١ / ٣٤٠) ، برقم (٥٠٠) ، والفتح الرباني ، برقم (٢٥١) ، (٣ / ٢٢) ، (٢٣) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب كيف الأذان (١ / ٣٤٢) ، برقم (٥٠٢) ، والنسائي : كتاب الأذان - باب كم الأذان من كلمة (٢ / ٤) ، برقم (٦٣٠) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الترجيع في الأذان (١ / ٣٦٧) ، برقم (١٩٢) ، وابن ماجه : كتاب الأذان - باب الترجيع في الأذان (١ / ٢٣٥) ، برقم (٧٠٩) ، ومسنّد أحمد (٣ / ٤٠٩ ، ٤٠١ / ٦) .

ولا قوة إلا بالله؛ فعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « إذا سمعتم النداء ، فقولوا مثل ما يقول المؤذن »^(١) . رواه الجماعة . وعن عمر ، أن النبي ﷺ قال : « إذا قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر . فقال أحدكم : الله أكبر الله أكبر . ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله . قال : أشهد أن لا إله إلا الله . ثم قال : أشهد أن محمداً رسول الله . قال : أشهد أن محمداً رسول الله . ثم قال : حي على الصلاة . قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : حي على الفلاح . قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : الله أكبر الله أكبر . قال : الله أكبر الله أكبر . ثم قال : لا إله إلا الله . قال : لا إله إلا الله . من قلبه ، دخل الجنة »^(٢) . رواه مسلم ، وأبو داود .

قال النووي : قال أصحابنا : وإنما استحَبَّ للمتابع ، أن يقول مثل المؤذن في غير الخيلتين ، ليدل على رضاه به ، وموافقته على ذلك ؛ أما الخيلة ، فدعاء إلى الصلاة ، وهذا لا يليق بغير المؤذن ، فاستحبَّ للمتابع ذكر آخر ، فكان : لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ لأنه تفويض محض إلى الله تعالى . وثبت في «الصحيحين» ، عن أبي موسى الأشعري ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا حول ولا قوة إلا بالله ، كنز من كنوز الجنة »^(٣) .

قال أصحابنا : ويستحب متابعته لكل سامع ؛ من طاهر ومحدث ، وجنب وحائض ، وكبير وصغير ؛ لأنه ذكر ، وكل هؤلاء من أهل الذكر ، ويستثنى من هذا المصلي ، ومن هو على الخلاء ، والجماع ، فإذا فرغ من الخلاء ، تابعه ، فإذا سمعه وهو في قراءة ، أو ذكر ، أو درس ، أو نحو ذلك ، قطعه ، وتابع المؤذن ، ثم عاد إلى ما كان عليه إن شاء ، وإن كان في صلاة فرض أو نفل ، قال الشافعي ، والأصحاب : لا يتابعه ، فإذا فرغ منها قاله . وفي «المغني» : إذا دخل المسجد ، فسمع المؤذن ، استحَبَّ له انتظاره ؛ ليفرغ ، ويقول مثل ما يقول ، جمعاً بين الفضيلتين ، وإن لم يقل كتوله ، وانتتح الصلاة ، فلا بأس . نص عليه أحمد .

(١) البخاري : كتاب الأذان - باب ما يقول إذا سمع للنادي (١ / ١٥٩) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه .. (١ / ٢٨٨) برقم (١٠) ، والنسائي : كتاب الأذان - باب القول مثل ما يقول المؤذن (٢ / ٢٣) ، حديث (٦٧٣) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن (١ / ٤٠٧) ، برقم (٢٠٨) ، وابن ماجه : كتاب الأذان - باب ما يقال إذا أذن المؤذن (١ / ٢٣٨) ، برقم (٧٢٠) ، ومسنَد أحمد (٣ / ٦ ، ٧٨) .

(٢) مسلم : كتاب الصلاة - باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ، ثم يصلي على النبي ﷺ ، ثم يسأل * له الوسيلة (١ / ٢٨٩) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا سمع المؤذن (١ / ١٢٥) .

(٣) البخاري : كتاب اللغوي - باب غزوة غير (٢ / ١٧٠) ، ومسلم : كتاب الذكر . . . - باب استحباب خفض الصوت بالذكر (٤ / ٢٠٧٦) ، برقم (٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧) .

٢ - أن يصلي على النبي ﷺ ، عقب الأذان بإحدى الصيغ الواردة ، ثم يسأل الله له الوسيلة ؛ لما رواه عبد الله بن عمرو ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «إذا سمعتم المؤذن ، فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا عليّ ؛ فإنه من صلى عليّ صلاة ، صلى الله عليه بها عشراً ، ثم سألوا الله لي الوسيلة ؛ فإنها منزلة في الجنة ، لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل الله لي الوسيلة ، حلت له شفاعتي»^(١) . رواه مسلم .

وعن جابر ، أن النبي ﷺ قال : «من قال ، حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة ، آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وأبعثه مقاماً محموداً الذي وعدته . حلت له شفاعتي يوم القيامة»^(٢) . رواه البخاري .

(٨) الدُّعَاءُ بَعْدَ الْأَذَانِ :

الوقت بين الأذان والإقامة ، وقت يرجى قبول الدعاء فيه ، فيستحب الإكثار فيه من الدعاء ؛ فمن أنس ، أن النبي ﷺ قال : «لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة» . رواه أبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح . وزاد : قالوا : ماذا نقول ، يا رسول الله ؟ قال : «سلوا الله العفو والعافية ، في الدنيا والآخرة»^(٣) . وعن عبد الله بن عمرو ، أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إن المؤذنين يفضلوننا ، فقال رسول الله ﷺ : «قل كما يقولون ، فإذا انتهيت ، فسل تعطه»^(٤) . رواه أحمد ، وأبو داود .

وعن سهل بن سعد ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ثنتان لا تردان - أو قال : ما تردان - الدعاء عند النداء ، وعند البأس ، حين يلحم بعضهم بعضاً»^(٥) . رواه أبو داود بإسناد صحيح .

(١) مسلم : كتاب الصلاة - باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ، ثم يصلي على النبي ﷺ ، ثم يسأل الله له الوسيلة (١ / ٢٨٩) ، الحديث رقم (١١) .

(٢) البخاري : كتاب الأذان - باب الدعاء عند التلاوة (١ / ١٥٩) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامة (١ / ٣٥٨ ، ٣٥٩) ، برقم (٥٢١) ، والنسائي في : اليوم والليلة (١ / ١٦٨) ، برقم (٦٧) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة (١ / ٤١٥ ، ٤١٦) ، برقم (٢١٧) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا سمع المؤذن (١ / ٣٦٠) ، برقم (٥٢٤) ، والفتح الرباني (٣ / ٣٠) ، برقم (٢٧٥) .

(٥) أبو داود : كتاب الجهاد - باب الدعاء عند اللقاء (٣ / ٤٥ ، ٤٦) ، برقم (٢٥٤٠) ، ومشتق الحاكم (١ / ١٩٨) ، وقال : هذا حديث ينفرد به موسى بن يعقوب ، وقد يروى عن مالك ، عن أبي حازم ، وموسى بن يعقوب عن يونس عنه الثوري .

وعن أم سلمة ، قالت : علمني رسول الله ﷺ عند أذان المغرب : « اللهم ، إن هذا إقبالُ ليلك ، وإنباءُ نهارك ، وأصواتُ دعائك ، فاغفر لي »^(١) .

(٩) الذِّكْرُ عِندَ الإِقَامَةِ :

يستحب لمن يسمع الإقامة ، أن يقول مثل ما يقول المقيم ، إلا عند قوله : قد قامت الصلاة . فإنه يستحب أن يقول : أقامها الله وأدامها ؛ فعن بعض أصحاب النبي ﷺ ، أن بلالاً أخذ في الإقامة ، فلما قال : قد قامت الصلاة . قال النبي ﷺ : « أقامها الله وأدامها »^(٢) . إلا في الحَيَعَتَيْنِ ، فإنه يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله .

(١٠) ما ينبغي أن يكون عليه المؤذن :

يستحب للمؤذن ، أن يتصف بالصفات الآتية :

١- أن يتنفي بأذنه وجه الله ، فلا يأخذ عليه أجرًا ؛ فعن عثمان بن أبي العاص ، قال : قلت : يا رسول الله ، اجعلني إمام قومي^(٣) . قال : « أنت إمامهم ، واقتد بأصغهم »^(٤) ، واتخذ مؤذناً ، لا يأخذ على أذنه أجرًا »^(٥) . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي ، لكن لفظه : إن آخر ما عهد إلي النبي ﷺ : « أن اتخذ مؤذناً ، لا يتخذ على أذنه أجرًا » . قال الترمذي ، عقب روايته له : حديث حسن ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، كرهوا أن يأخذ على الأذان أجرًا ، واستحبوا للمؤذن أن يحتسب في أذانه .

٢- أن يكون طاهرًا من الخلد الأصغر والأكبر ؛ لحديث المهاجر بن قنفذ - رضي

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول عند أذان المغرب (٥٣٠) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا سمع الإقامة (١ / ٣٦٢) ، برقم (٥٢٨) ، والحديث ضعيف .

(٣) فيه جواز سؤال الإمامة في الخير .

(٤) « واقتد بأصغهم » أي : اجعل صلاتك بهم خفيفة ، كصلاة أصغهم .

(٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب أخذ الأجر على التأذين (١ / ٣٦٣) ، برقم (٥٣١) ، والنسائي : كتاب الأذان

- باب اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذنه أجرًا (٢ / ٢٣) ، برقم (٦٧٢) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب

ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجرًا (١ / ٤٠٩ ، ٤١٠) ، برقم (٢٠٩) ، وابن ماجه :

كتاب الأذان - باب السنة في الأذان (١ / ٢٣٦) ، برقم (٧١٤) .

الله عنه - أن النبي ﷺ قال له : «إنه لم يمنعني أن أرد عليه»^(١) ، إلا أنني كرهت أن أذكر الله ، إلا على طهارة»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وصححه ابن خزيمة .

فإن أذن على غير طهر ، جاز مع الكراهة ، عند الشافعية ، ومذهب أحمد ، والحنفية ، وغيرهم عدم الكراهة .

٣- أن يكون قائماً ، مستقبل القبلة ؛ قال ابن المنذر : الإجماع على أن القيام في الأذان من السنة ؛ لأنه أبلغ في الإسماع ، وأن من السنة ، أن يستقبل القبلة بالأذان ؛ وذلك أن مؤذني رسول الله كانوا يؤذنون مستقبل القبلة ، فإن أخل باستقبال القبلة ، كره له ذلك وصح .

٤- أن يلتفت برأسه ، وعنقه ، وصدرة يميناً ، عند قوله : حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، ويسارك عند قوله : حي على الفلاح ، حي على الفلاح .

قال النووي ، في هذه الكيفية : هي أصح الكيفيات .

قال أبو جحيفة : وأذن بلال ، فجعلت أتبع فاه هاهنا وهاهنا ، يميناً وشمالاً ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح . رواه أحمد ، والشيخان .

أما استدارة المؤذن ، فقد قال البيهقي : إنها لم ترد من طرق صحيحة ، وفي «المغني» عن أحمد : لا يدور ، إلا إن كان على منارة ، يقصد إسماع أهل الجبهتين .

٥- أن يدخل أصبعيه في أذنيه ؛ قال بلال : فجعلت إصبعي في أذني ، فأذنت . رواه أبو داود ، وابن حبان ، وقال الترمذي : استحب أهل العلم أن يدخل المؤذن إصبعيه في أذنيه ، في الأذان .

٦- أن يرفع صوته بالنداء ، وإن كان منفرداً في صحراء ؛ فعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، عن أبيه ، أن أبا سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : إني أراك تحب الغنم والبادية ، فإذا كنت في غنمك أو باديك ، فارفع صوتك بالنداء ؛ فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ، ولا إنس ، ولا شيء ، إلا شهد له يوم القيامة .

(١) «أن أرد عليه» أي ؛ أرد عليه السلام .

(٢) تقدم تخريجه .

قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ ^(١) . رواه أحمد ، والبخاري ، والنسائي ، وابن ماجه .

٧- أن يتسلسل في الأذان ، أي ؛ يتمهل ، ويفصل بين كل كلمتين بسكتة ، ويحذر الإقامة ، أي ؛ يسرع فيها . وقد روي ما يدل على استحباب ذلك من عدة طرق .

٨- ألا يتكلم أثناء الإقامة ، أما الكلام أثناء الأذان ، فقد كرهه طائفة من أهل العلم ، ورخص فيه الحسن ، وعطاء ، وقتادة . وقال أبو حنيفة : قلت لأحمد : الرجل يتكلم في أذانه ؟ فقال : نعم . فقيل : يتكلم في الإقامة ؟ قال : لا . وذلك ؛ لأنه يستحب فيها الإسراع .

(١١) الأذان في أول الوقت ، وقبله :

الأذان يكون في أول الوقت ، من غير تقديم عليه ، ولا تأخير عنه ، إلا أذان الفجر ؛ فإنه يشرع تقديمه على أول الوقت ، إذ أمكن التمييز بين الأذان الأول والثاني ، حتى لا يقع الاشتباه ؛ فعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا ، حتى يؤذن ابن أم مكتوم ^(٢) » . متفق عليه . والحكمة في جواز تقديم أذان الفجر على الوقت ، ما بينه الحديث الذي رواه أحمد وغيره ، عن ابن مسعود ، أنه ﷺ قال : « لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره ، فإنه يؤذن - أو قال : ينادي - ليرجع قائمكم ، وينبئ نائمكم ^(٣) » . ولم يكن بلال يؤذن بغير ألفاظ الأذان . وروى الطحاوي ، والنسائي ، أنه لم يكن بين أذانه وأذان ابن أم مكتوم ، إلا أن يرقى هذا ، ويترسل هذا ^(٤) .

(١) البخاري : كتاب الأذان - باب رفع الصوت بالنداء (١ / ١٥٨) ، والنسائي : كتاب الأذان - باب رفع الصوت بالأذان (٢ / ١٢) ، برقم (٦٤٤) ، ومسند أحمد (٣ / ٤٣) ، وموطأ مالك (١ / ٨٩) (ط صحيح) .

(٢) «ابن أم مكتوم» كان أعمى ، ويؤخذ منه جواز أذنه ، إذا استطاع معرفة الوقت ، كما يجوز أذان الصبي المميز .

(٣) البخاري : كتاب الأذان - باب أذان الأعمى (١ / ١٦٠) ، و«باب الأذان قبل الفجر» (١ / ١٦١) ، وكتاب الصوم - باب قول النبي ﷺ : «لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال» . (٣ / ٣٧) . ومسلم : كتاب الصوم - باب أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ... (٢ / ٧٦٨) ، رقم (٣٨) .

(٤) البخاري : كتاب الأذان - باب الأذان قبل الفجر (١ / ١٦٠ ، ١٦١) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر (٢ / ٧٦٨ ، ٧٦٩) ، رقم (٣٩) ، ومسند أحمد (١ / ٣٨٦) .

(٥) البخاري : كتاب الصوم - باب قول النبي ﷺ : «لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال» (٣ / ٣٧) .

(١٢) الفصل بين الأذان والإقامة :

يطلب الفصل بين الأذان والإقامة بوقت ، يسهل التأهب للصلاة وحضورها ؛ لأن الأذان إنما شرع لهذا ، وإلا ضاعت الفائدة منه . والأحاديث الواردة في هذا المعنى كلها ضعيفة ، وقد ترجم البخاري باب كم بين الأذان والإقامة . ولكن لم يثبت التقدير .

قال ابن بطال : لا حد لذلك ، غير تمكن دخول الوقت ، واجتماع المصلين . وعن جابر بن سمرة - رضي الله عنه - قال : كان مؤذن رسول الله ﷺ يؤذن ، ثم يهل ، فلا يقيم ، حتى إذا رأى رسول الله ﷺ قد خرج ، أقام الصلاة حين يراه^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

(١٣) مَنْ أَذَنَ ، فَهُوَ يَقِيمُ :

يجوز أن يقيم المؤذن وغيره ، باتفاق العلماء ، ولكن الأولى أن يتولى المؤذن الإقامة .

قال الشافعي : وإذا أذن الرجل ، أحيت أن يتولى الإقامة .

وقال الترمذي : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، أن من أذن ، فهو يقيم .

(١٤) متى يُقامُ إلى الصلاة ؟

قال مالك في «الموطأ» : لم أسمع في قيام الناس ، حين تقام الصلاة ، حداً محدوداً ، إني أرى ذلك على طاقة الناس ؛ فإن منهم الثقيل ، والخفيف . وروى ابن المنذر ، عن أنس ، أنه كان يقوم ، إذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة .

(١٥) الخروجُ من المسجد بعد الأذان :

ورد النهي عن ترك إجابة المؤذن ، وعن الخروج من المسجد بعد الأذان ، إلا بعذر ، أو مع العزم على الرجوع ؛ فعن أبي هريرة ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ : «إذا كنتم في المسجد ، فتودي بالصلاة ، فلا يخرج أحدكم ، حتى يصلي»^(٢) . رواه أحمد ، وإسناده

(١) مسلم : كتاب المساجد - باب متى يقوم الناس للصلاة (١ / ٤٢٣) ، يرقم (١٦٠) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في المؤذن يتنظر الإمام (١ / ٣٦٦) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء أن الإمام أحم بالإنابة (١ / ٣٩١) ، وقال : حديث جابر بن سمرة هو حديث حسن صحيح ، والفتح الرباعي (٣ / ٤٠) ، يرقم (٧٩١) .

(٢) مستد أحمد (٢ / ٥٣٧) ، وفي «الزوائد» : قلت : روى مسلم ، وأبو داود بعضه ، ورواه أحمد ، ورجال رجال الصحيح .

صحيح . وعن أبي الشعثاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : خرج رجل من المسجد ، بعدما أذن المؤذن ، فقال : أما هذا ، فقد عصى أبا القاسم عليه السلام ^(١) . رواه مسلم ، وأصحاب السنن .

وعن معاذ الجهنني ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : «الجفاء كل الجفاء ، والكفر والنفاق ، من سمع منادي الله يتنادي ، يدعو إلى الفلاح ولا يجيبه» ^(٢) . رواه أحمد ، والطبراني .

قال الترمذي : وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ ، أنهم قالوا : من سمع النداء ، فلم يجيب ، فلا صلاة له ^(٣) . وقال بعض أهل العلم : هذا على التغليظ والتشديد ، ولا رخصة لأحد في ترك الجماعة ، إلا من عذر .

(١٦) الأذان ، والإقامة للفاضة :

من نام عن صلاة أو نسيها ، فإنه يشرع له أن يؤذن لها ويقيم ، حينما يريد صلاتها ؛ ففي رواية أبي داود ، في القصة التي نام فيها النبي ﷺ وأصحابه ، ولم يستيقظوا ، حتى طلعت الشمس ، أنه أمر بلالاً فأذن ، وأقام وصلى ^(٤) .

فإن تعددت الفوات ، استحب له أن يؤذن ^(٥) ، ويقيم للأولى ، ويقيم لكل صلاة إقامة ؛ قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يسأل ، عن رجل يقضي صلاة ، كيف يصنع في الأذان ؟ فذكر حديث هشيم ، عن أبي الزبير ، عن نافع بن جبير ، عن أبي عبيدة بن عبد الله ، عن أبيه ، أن المشركين شغلوا النبي عن أربع صلوات يوم الحندق ، حتى ذهب من الليل ما شاء الله . قال : فأمر بلالاً فأذن ، وأقام وصلى الظهر ، ثم أمره ، فأقام فصلى

(١) مسلم : كتاب المساجد - باب النبي عن الخروج من المسجد . . . (١ / ٤٥٤) برقم (٢٥٩) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الخروج من المسجد بعد الأذان (١ / ٣٦٦) ، والسنائي : كتاب الأذان - باب التشديد في الخروج من المسجد بعد الأذان (٢ / ٢٩) ، برقم (٦٨٤) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان (١ / ٣٩٧) ، برقم (٢٠٤) ، وابن ماجه : كتاب الأذان - باب إذا أذن ، وأنت في المسجد ، فلا تخرج (١ / ٢٤٢) ، برقم (٧٣٣) .

(٢) مسند أحمد (٤٣٩ / ٣) ، وفي «الزوائد» (٧ / ٤٤ ، ٤٥) : رواه أحمد ، والطبراني في الكبير ، وفيه زهان بن خالد ، ضعفه ابن معين ، ووثقه أبو حاتم ، فالحديث ضعيف .

(٣) في سنن ابن ماجه : كتاب المساجد - باب التغليظ في التغلف من الجماعة ، رقم (٧٩٣) ، (١ / ٢٦٠) ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : من سمع النداء ، فلم يأت ، فلا صلاة له ، إلا من عذر .

(٤) أبيخاري : كتاب الصلاة - باب الأذان بعد ثهاب الوقت (١ / ١٥٤) .

(٥) إن يؤذن ، أي : إذا كان لا يشوش على الناس ، ولا يلبث عليهم أحد .

العصر ، ثم أمره ، فأقام فصلى المغرب ، ثم أمره ، فأقام فصلى العشاء .

(١٧) أَذَانُ النِّسَاءِ وَإِقَامَتُهُنَّ :

قال ابن عمر - رضي الله عنهما - : ليس على النساء أذان ولا إقامة^(١) . رواه البيهقي بسند صحيح .

وإلى هذا ذهب أنس ، والحسن ، وابن سيرين ، والنخعي ، والشوري ، ومالك ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وقال الشافعي ، وإسحاق : إنه أذن ، وأقم ، فلا بأس . وروي عن أحمد : إن فعلن ، فلا بأس ، وإن لم يفعلن ، فجاز . وعن عائشة ، أنها كانت تؤذن وتقيم ، وتؤم النساء ، وتقف وسطهن^(٢) . رواه البيهقي .

(١٨) دخولُ المسجدِ بعد الصَّلَاةِ فيه :

قال صاحب «المنهاج» : ومن دخل مسجداً ، قد صلى فيه ، فإن شاء أذن ، وأقام . نص عليه أحمد ؛ لما روى الأثرم ، وسعيد بن منصور ، عن أنس ، أنه دخل مسجداً ، قد صلوا فيه ، فأمر رجلاً ، فأذن بهم ، وأقام فصلى بهم في جماعة^(٣) .

وإن شاء صلى من غير أذان ، ولا إقامة ؛ فإن عروة قال : إذا انتهيت إلى مسجد ، قد صلى فيه ناس ، أذنوا ، وأقاموا ؛ فإن أذانهم وإقامتهم يجزئ عن جاء بعدهم . وهذا قول الحسن ، والشمعي ، والنخعي ، إلا أن الحسن قال : كان أحب إليهم أن يقيم ، وإذا أذن ، فالمستحب أن يخفي ذلك ، ولا يجهر به ؛ لئلا يغر الناس بالأذان في غير محله .

(١٩) الفصلُ بين الإقامة ، والصَّلَاةِ :

يجوز الفصل بين الإقامة والصلاة بالكلام وغيره ، ولا تعاد الإقامة ، وإن طال الفصل ؛ فمن أنس بن مالك ، قال : أقيمت الصلاة ، والنبي ﷺ يناجي رجلاً في جانب المسجد ، فما قام إلى الصلاة ، حتى نام القوم^(٤) . رواه البخاري .

(١) ضعيف ، انظر : تمام المنة (١٥٣) .

(٢) البيهقي (١ / ٤٠٨ ، ٣ / ١٣١) ، وصححه الألباني . تمام المنة (١٥٣) .

(٣) صحيح ، انظر : تمام المنة (١٥٥) .

(٤) البخاري : كتاب الأذان - باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة (١ / ١٦٥) ، وانظر مسلماً : كتاب الجيوش - باب الدليل على أن نوم المجالس لا ينقض الوضوء (١ / ٢٨٤) ، رقم (١٢٣ ، ١٢٤) .

وتذكر النبي ﷺ وما ، أنه جنب بعد إقامة الصلاة ، فرجع إلى بيته ، فاغتسل ، ثم عاد وصلى بأصحابه ، بدون إقامة^(١) .

(٢٠) أَذَانُ غَيْرِ الْمُؤَذِّنِ الرَّائِبِ :

لا يجوز أن يؤذن غير المؤذن الراتب ، إلا بإذنه ، أو أن يتخلف ، فيؤذن غيره ، مخافة فوت وقت التأذين .

(٢١) ما أضيفَ إلى الأذان وليس منه :

الأذان عبادة ، وسدائر الأمر في العبادات على الاتباع ، فلا يجوز لنا أن نزيد شيئاً في ديننا ، أو ننقص منه ؛ وفي الحديث الصحيح : «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه ، فهو رد»^(٢) . أي ، باطل ، ونحن نشير هنا إلى أشياء غير مشروعة ، درج عليها الكثير ، حتى خيل للبعض أنها من الدين ، وهي ليست منه في شيء ؛ من ذلك :

١- قول المؤذن ، حين الأذان أو الإقامة : أشهد أن سيدنا محمدًا رسول الله . رأى الحافظ ابن حجر ، أنه لا يزداد ذلك في الكلمات المأثورة ، ويجوز أن يزداد في غيرها .

٢- قال الشيخ إسماعيل العجلوني في «كشف الحفاء» : مسح العينين بباطن أئمتي السبائين ، بعد تقييلهما ، عند سماع قول المؤذن : أشهد أن محمدًا رسول الله . مع قوله : أشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، رضيت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد ﷺ نبياً . رواه الديلمي ، عن أبي بكر ، أنه لما سمع قول المؤذن : أشهد أن محمدًا رسول الله . قاله ، وقبل باطن أئمتي السبائين ، ومسح عينيه ، فقال ﷺ : من فعل فعل خليلي ، فقد حلت له شفاهتي .

قال في «المقاصد» : لا يصح ، وكذا لا يصح ما رواه أبو العباس بن أبي بكر الرذاذ ، اليماني ، المتصوف في كتابه «موجبات الرحمة وعزائم المغفرة» بسند فيه مجاهيل ، مع انقطاعه ، عن الخضر - عليه السلام - أنه قال : من قال حين يسمع المؤذن يقول : أشهد أن محمدًا رسول الله . مرحباً بحبيبي ، وقرعة عيني ، محمد بن عبد الله ﷺ . ثم يقبل إبهاميه

(١) البخاري : كتاب الأذان - باب إذا قال الإمام : مكانكم ، حتى لوجه . تنتظروه (١ / ١٦٤) .

(٢) البخاري : كتاب الصلح ، باب إذا اصطلحوا على صلح جور . . . (٥ / ٢٢١) ، ومسلم : كتاب الانقيص -

باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (٣ / ١٣٤٣) ، رقم (١٧) ، وابن ماجه : للفتنة ، الحديث

رقم (٢٤) ، (١ / ٧) - باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتخليط على من عارضه ، ومسد أحمد (٦ / ٢٧٠)

ويجعلهما على عينيه ، لم يعم ، ولم يرمد أبداً . ونقل غير ذلك ، ثم قال : ولم يصح في المرفوع من كل ذلك .

٣- التغني في الأذان واللحن فيه ، بزيادة حرف ، أو حركة ، أو مد ، وهذا مكروه ، فإن أدى إلى تغيير معنى ، أو إيها م محذور ، فهو محرم ؛ وعن يحيى البكاء ، قال : رأيت ابن عمر يقول لرجل : إني لأبغضك في الله . ثم قال لأصحابه : إنه يتخنى في أذانه ، ويأخذ عليه أجراً .

٤- التسبيح قبل الفجر : قال في «الإقناع» و«شرح» ، من كتب الحنابلة : وما سوى التأذين قبل الفجر ، من التسبيح ، والنشيد ، ورفع الصوت بالدعاء ، ونحو ذلك في المأذن ، فليس بمسنون ، وما من أحد من العلماء قال : إنه يستحب . بل هو من جملة البدع المكروهة ؛ لأنه لم يكن في عهده ﷺ ، ولا في عهد أصحابه ، وليس له أصل فيما كان على عهدهم يرد إليه ، فليس لأحد أن يأمر به ، ولا ينكر على من تركه ، ولا يعلق استحقات الرزق به ؛ لأنه إساءة على بدعة ، ولا يلزم فعله ، ولو شرطه الواقف لمخالفته السنة . وفي كتاب «تبليس إبليس» لعبد الرحمن بن الجوزي : وقد رأيت من يقوم بلبيل كثير^(١) على المنارة ، فيعظ ، ويذكر ، ويقرأ سورة من القرآن ، بصوت مرتفع ، فيمنع الناس من نومهم ، ويخلط على المتجهدين قراءتهم ، وكل ذلك من المنكرات . وقال الحافظ في «الفتح» : ما أحدث من التسبيح قبل الصبح ، وقبل الجمعة ، ومن الصلاة على النبي ﷺ ، ليس من الأذان ، لا لغة ولا شرعاً .

٥ - الجهر بالصلاة والسلام على الرسول ﷺ ، عقب الأذان ، غير مشروع ، بل هو محدث مكروه ؛ قال ابن حجر في «الفتاوى الكبرى» : قد استفتى مشايخنا وغيرهم في الصلاة والسلام عليه ﷺ ، بعد الأذان على الكيفية ، التي يفعلها المؤذنون ، فأفتوا ، بأن الأصل سنة ، والكيفية بدعة . ومثل الشيخ محمد عبده ، مفتي الديار المصرية ، عن الصلاة والسلام على النبي ﷺ ، عقب الأذان ؟ فأجاب : أما الأذان ، فقد جاء في «الحنائية» ، أنه ليس لغير المكتوبات ، وأنه خمس عشرة كلمة ، وآخره عتدنا ، لا إله إلا الله ، وما يذكر بعده أو قبله كله من المستحدثات المبتدعة ، ابتدعت للتلحين ، لا لشيء آخر ، ولا يقول أحد بجواز هذا التلحين ، ولا عبرة بقول من قال : إن شيئاً من ذلك بدعة حسنة ؛ لأن كل بدعة في العبادات على هذا النحو ، فهي سيئة ، ومن ادعى أن ذلك ليس فيه تلحين ، فهو كاذب .

(١) لبيل كثير : أي : بجزء كبير من الليل .

شروط الصلاة^(١)

الشروط التي تستقدم الصلاة ، ويجب على المصلي أن يأتي بها ، بحيث لو ترك شيئاً منها ، تكون صلاته باطلة ، هي :

(١) العلمُ بدخول الوقت ، ويكفي غلبة الظن ، فمن تيقن ، أو غلب على ظنه دخول الوقت ، أبيحت له الصلاة ؛ سواء كان ذلك بإخبار الثقة ، أو أذان المؤذن المؤمن ، أو الاجتهاد الشخصي ، أو أي سبب من الأسباب ، التي يحصل بها العلم .

(٢) الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر ؛ لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا ﴾ [البقرة : ٦] ولحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول^(٢) ، رواه الجماعة ، إلا البخاري .

(٣) طهارة البدن ، والثوب ، والمكان الذي يصلي فيه من النجاسة الحسية ، متى قدر على ذلك ، فإن عجز عن إزالتها ، صلى معها ، ولا إعادة عليه ، أما طهارة البدن ؛ فلحديث أنس ، أن النبي ﷺ قال : «تتزهوا من البول ؛ فإن عامة عذاب القبر منه»^(٣) . رواه الدارقطني وحسنه . وعن علي - رضي الله عنه - قال : كنت رجلاً ملء ، فأمرت رجلاً أن يسأل النبي ﷺ ؛ لمكان ابنته ، فسأل ، فقال : «توضأ ، واغسل ذكرك»^(٤) . رواه البخاري ، وغيره . وروي أيضاً عن عائشة ، أنه ﷺ قال للمستحاضة : «اغسلي الدم ، عنك وصلي»^(٥) . وأما طهارة الثوب ؛ فلقله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ [المائدة : ٤٤] .

وعن جابر بن سمرة ، قال : سمعت رجلاً سأل النبي ﷺ : أصلي في الثوب الذي أتى فيه أهلي ؟ قال : «نعم ، إلا أن ترى فيه شيئاً ، فتغسله»^(٦) . رواه أحمد ، وابن ماجه بسند رجاله ثقات .

(١) الشرط ما يلزم من علمه العلم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا علم ، كالإضواء للصلاة ؛ فإنه يلزم من عدمه عدم الصلاة ، ولا يلزم من وجوده وجودها ، ولا علمها .

(٢) «الغلول» : السرقة من الغنمة ، قيل قسمتها .

(٣) تقدم تحريجه . (٤) تقدم تحريجه .

(٥) تقدم تحريجه . (٦) البخاري : كتاب الحيض - باب الاستحاضة (١ / ٨٤) .

(٧) ابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الصلاة في الثوب الذي يجمع فيه ، رقم (٥٤٢) ، (١ / ١٨٠) ، ومسنده

أحمد (٩٧ / ٥) وفي «مصباح الزجاجة» عن إسناده : هذا إسناده صحيح رجاله ثقات ، رواه أبو يعلى الموصلي

في «مسنده» . مصباح الزجاجة (١ / ٢١٥) ، رقم (٢٢٤) ، (٥٤٢) .

وعن معاوية ، قال : قلت لام حبيبة : هل كان النبي ﷺ يصلي في الثوب ، الذي يجمع فيه ؟ قالت : نعم ، إذا لم يكن فيه أذى^(١) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، إلا الترمذي .

وعن أبي سعيد ، أنه ﷺ صلى ، فخلع نعليه ، فخلع الناس نعالهم ، فلما انصرف ، قال : «لَمْ خَلَعْتُمْ ؟» قالوا : رايْنَاكَ خَلَعْتَ ، فخلعنا . فقال : «إن جبريل أتاني ، فأخبرني أن بهما خبئًا ؛ فإذا جاء أحدكم المسجد ، فليقلب نعليه ولينظر فيهما ، فإن رأى خبئًا ، فليمسحه بالأرض ، ثم ليصل فيهما»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والحاكم ، وابن حبان ، وابن خزيمة وصححه .

وفي الحديث دليل على أن المصلي إذا دخل في الصلاة ، وهو متلبس بنجاسة ، غير عالم بها ، أو ناسيًا لها ، ثم علم بها أثناء الصلاة ، فإنه يجب عليه إزالتها ، ثم يستمر في صلاته ، ويبنى على ما صلى ، ولا إعادة عليه . وأما طهارة المكان الذي يصلي فيه ؛ فلحديث أبي هريرة ، قال : قام أعرابي ، فبال في المسجد ، فقام إليه الناس ليقعوا به ، فقال ﷺ : «دعوه ، وأريقوا على بوله سجلاً من ماء ، أو ذنوباً»^(٣) من ماء ، فلأنما بعثتم مسيرين ، ولم تبعثوا معسرين^(٤) . رواه الجماعة ، إلا مسلماً .

قال الشوكاني ، بعد أن ناقش أدلة القائلين ، باشتراط طهارة الثوب : إذا تقرر ما سقناه لك من الأدلة وما فيها ، فاعلم أنها لا تقصر عن إفادة وجوب تطهير الثياب ؛ فمن صلى ، وعلى ثوبه نجاسة ، كان تاركًا لواجب ، وأما أن صلاته باطلة ، كما هو شأن فقدان شرط الصحة ، فلا .

وفي «الروضة الندية» : وقد ذهب الجمهور إلى وجوب تطهير الثلاثة ؛ البدن ، والثوب ، والمكان للصلاة ، وذهب جمع إلى أن ذلك شرط لصحة الصلاة ، وذهب آخرون

(١) أبو داود : كتاب الطهارة - باب الصلاة في الثوب الذي يصيب أهله فيه (١ / ٢٥٧) ، برقم (٣٦٦) ، والشافعي : كتاب الطهارة - باب النبي يصيب الثوب (١ / ١٥٥) ، برقم (٢٩٣) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - باب الصلاة في الثوب الذي يجمع فيه (١ / ١٧٩) برقم (٥٤٠) ، وفي «معالم السنن» : رواه أبو داود ، وآخرون ، وإسناده حسن (١ / ٢٧٤) .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) السجل : هو الدلو ، إذا كان فيه ماء . والذنوب : الدلو العظيمة للملئة ماء .

(٤) تقدم تخريجه ، في «الطهارة» .

إلى أنه سنة ، والحق الوجوب ؛ فمن صلى ملائماً لنجاسة ، عامداً ، فقد اخلّ بواجب ، وصلاته صحيحة .

(٤) سَتَرُ الْعَوْرَةِ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِدْ كُلَّ مَسْجِدٍ ﴾ [الاعراف: ٣١] . والمراد بالزينة ؛ ما يستر العورة ، والمسجد ؛ الصلاة ، أي ؛ استروا عورتكم عند كل صلاة . وعن سلمة بن الأكوع - رضي الله عنه - قال : قلت : يا رسول الله ، أفأصلي في القميص ؟ قال : « نعم » ، وأزره ولو بشوكة^(١) . رواه البخاري في «تاريخه» وغيره .

حدُّ العورة من الرجل :

العورة التي يجب على الرجلسترها عند الصلاة ، القُبُل والدبر ، أما ما عداهما من الفخذ ، والسرة ، والركبة ، فقد اختلفت فيها الانظار ؛ تبعاً لتعارض الآثار ، فمن قائل بأنها ليست بعورة ، ومن ذهب إلى أنها عورة .

حجة من يرى ، أنها ليست بعورة :

استدل القائلون ، بأن السرة ، والفخذ ، والركبة ليست بعورة بهذه الأحاديث :

١- عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ كان جالساً ، كاشفاً عن فخذيه ، فاستأذن أبو بكر ، فأذن له ، وهو على حاله ، ثم استأذن عثمان ، فأرخى عليه ثيابه ، فلما قاموا ، قلت : يا رسول الله ، استأذن أبو بكر ، وعمر ، فأذنت لهما ، وأنت على حالك ، فلما استأذن عثمان ، أرخيت عليك ثيابك ؟ فقال : « يا عائشة ، ألا أستحي من رجل ، والله إن الملائكة لتستحي منه »^(٢) . رواه أحمد ، وذكره البخاري تعليقاً .

٢- وعن أنس ، أن النبي ﷺ يوم خيبر حصر الإرل عن فخذيه ، حتى إنني لأنظر إلى بياض فخذيه^(٣) . رواه أحمد ، والبخاري .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في الرجل يصلي في قميص واحد (١ / ٤١٦) رقم (٦٣٢) ، والسنائي : كتاب القبلة ، باب الصلاة في قميص واحد (٢ / ٧٠) ، رقم (٧٦٥) .

(٢) مسند أحمد (٦ / ١٢) وانظر مسلماً ، بلفظ آخر : كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل عثمان - رضي الله عنه - (٤ / ١٨٦٧) ، رقم (٢٦) .

(٣) البخاري : كتاب الصلاة - باب ما يذكر في الفخذ (١ / ١٠٣ ، ١٠٤) ، والفتح الرباني (٢ / ٨٥) . رقم (٣٦٨) .

قال ابن حزم : فصيح ، أن الفخذ ليست عورة ، ولو كانت عورة ، لما كشفها الله ، عز وجل ، عن رسول الله ﷺ المظهر للمعصوم من الناس ، في حال النبوة والرسالة ، ولا أراها أنس بن مالك ولا غيره ، وهو - تعالى - قد عصمه من كشف العورة ، في حال الصبا ، وقبل النبوة ، ففي «الصحيحين» ، عن جابر ، أن رسول الله ﷺ كان ينقل معهم الحجارة للكمبة ، وعليه إزاره ، فقال له عمه العباس : يا ابن أخي ، لو حلت إزارك ، فجعلته على منكبك دون الحجارة . قال : فحله ، وجعله على منكبه ، فسقط مغشياً عليه ، فما ربي بعد ذلك اليوم حريماً^(١) .

٣- وعن مسلم ، عن أبي العالية البراء ، قال : إن عبد الله بن الصامت ضرب فخذي ، وقال : إني سألت أبا ذر ، فضرب فخذي ، كما ضربت فخذك ، وقال : إني سألت رسول الله ﷺ كما سألتني ، فضرب فخذي ، كما ضربت فخذك ، وقال : «صل الصلاة لوقتها»^(٢) . إلى آخر الحديث .

قال ابن حزم : فلو كانت الفخذ عورة ، لما مسها رسول الله من أبي ذر أصلاً بيده للقدسة ، ولو كانت الفخذ عورة عند أبي ذر ، لما ضرب عليها بيده ، وكذلك عبد الله بن الصامت ، وأبو العالية ، وما يستحل لمسلم ، أن يضرب بيده على قبل إنسان على الثياب ، ولا على حلقة دبر إنسان على الثياب ، ولا على بدن امرأة أجنبية على الثياب ، ألبتة .

٤- ثم ذكر ابن حزم بإسناده إلى جبير بن الخويرث ، أنه نظر إلى فخذ أبي بكر ، وقد انكشفت ، وإن أنس بن مالك أتى قس بن شماس ، وقد حصر عن فخذه .

حيجة من يرى ، أنها عورة :

واستدل القائلون ، بأنها عورة بهذين الحديثين :

١- عن محمد بن جحش ، قال : مر رسول الله ﷺ على معمر ، وفخذه

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب كراهية التصرّي في الصلاة وغيرها (١ / ١٠٢) ، وسلم : كتاب الحيف - باب الاعتناء بحفظ العورة (١ / ٣١٨) ، رقم (٧٧) .

(٢) سبق تخريجه .

مكشوفتان ، فقال : «يا معمر ، غط فخذيك ؛ فإن الفخذين عورة»^(١) . رواه أحمد ،
والحاكم ، والبخاري في «تاريخه» ، وعلقه في «صحيحه» .

٢- وعن جرّهد ، قال : مر رسول الله ﷺ ، وعليّ بُردة ، وقد انكشفت فخذني ،
فقال : «غط فخذيك ؛ فإن الفخذ عورة»^(٢) . رواه مالك ، وأحمد ، وأبو داود ،
والترمذي ، وقال : حسن ، وذكره البخاري في «صحيحه» معلّفاً .

هذا هو ما استدل به كل من الفريقين ، وللناظر في هذا أن يختار أي الرأيين ، وإن كان
الاحوط في الدين أن يستر المصلي ما بين سرته وركبته ، ما أمكن ذلك ؛ قال البخاري :
حديث أنس أسند ، وحديث جرّهد أحوط . أي ؛ حديث أنس المتقدم أصح إسناداً .
حدّ العورة من المرأة :

بدن المرأة كله عورة ، يجب عليها ستره ، ما عدا الوجه والكفين ؛ قال الله تعالى :
﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور : ٣١] . أي ؛ ولا يظهرن مواضع الزينة ، إلا
الوجه والكفين ، كما جاء ذلك صحيحاً عن ابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة ، وعنها ، أن
النبي ﷺ قال : «لا يقبل الله صلاة حائض»^(٣) ، إلا بخمار»^(٤) . رواه الخمسة ، إلا النسائي ،
وصححه ابن خزيمة ، والحاكم ، وقال الترمذي : حديث حسن . وعن أم سلمة ، أنها

(١) فتح الباري (١ / ٤٧٨) ، ومسند أحمد (٥ / ٢٩٠) ، ومستدرک الحاكم (٤ / ١٨٠) .

(٢) البخاري تعليقاً (١ / ١٠٣) ، وأبو داود : كتاب الأدب - باب النبي عن الثمري (٤ / ٣٠٢) ، برقم (٤٠١٤) ،
والترمذي : كتاب الأدب - باب ما جاء أن الفخذ عورة (٥ / ١١١) ، برقم (٢٧٩٨) ، وقال : حديث حسن ،
ومسند أحمد (٣ / ٤٧٨) ، وانظر : تمام للغة (١٥٩) .

(٣) «الحائض» : أي ؛ البالغة ، والحمار غطاء الرأس .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب المرأة تصلي بخمار (١ / ٤٢١) رقم (٦٤١) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب
ما جاء لا يقبل الله صلاة المرأة إلا بخمار (٢ / ٢١٥) ، رقم (٣٧٧) ، ومسند أحمد (٦ / ١٥٠) ،
ومستدرک الحاكم (١ / ٢٥١) ، وقال الذهبي : على شرط مسلم ، وعنه ابن أبي عروبة ، والسنن الكبرى
للبيهقي (٢ / ٢٣٣) .

سألت النبي ﷺ ، أتصلي المرأة في درع^(١) وخمار ، بغير إزار ؟ قال : «إذا كان الدرع سابقاً ، يغطي ظهور قدميها»^(٢) . رواه أبو داود ، وصححه الأئمة وقفه^(٣) . وعن عائشة ، أنها سئلت ، في كم تصلي المرأة من الثياب ؟ فقالت للسائل : مثل علي بن أبي طالب ، ثم أرجع إليّ ، فأنخبرني . فأتى علياً فسأله ، فقال : في الخمار والدرع السابق . فرجع إلى عائشة ، فأخبرها ، فقالت : صدق .

ما يجب من الثَّياب ، وما يستحبُّ منها :

الواجب من الثياب ما يستر العورة ، وإن كان الساتر ضيقاً ، يحدد العورة ، فإن كان خفيفاً ، بين لون الجلد من ورائه ، فيعلم بياضه أو حمرة ، لم تجز الصلاة فيه ، وتجاوز الصلاة في الثوب الواحد ، كما تقدم في حديث سلمة بن الأكوع .

وعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ مثل ، عن الصلاة في ثوب واحد ؟ فقال : «أو لكلكم ثوبان؟»^(٤) . رواه مسلم ، ومالك ، وغيرهما .

ويستحب أن يصلي في ثوبين أو أكثر ، وأن يتجمل ، ويتزين ما أمكن ذلك ، فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن رسول الله قال : «إذا صلى أحدكم»^(٥) ، فليلبس ثوبيه ؛

(١) الدرع : القميص .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في كم تصلي المرأة (١ / ٤٢٠) ، وفي «تلخيص الحبير» : رواه أبو داود ، والحاكم من حديث أم سلمة ، وأعله عبد الحق ، بأن مالكاً وغيره روه موقوفاً ، وهو الصواب . تلخيص الحبير (١ / ٢٨٠) ، وضعفه الألباني ، في : إرواء الغليل (٢٧٤) .

(٣) صحح الأئمة وقفه ، لأنه ليس من كلام أم سلمة ، ومثل هذا له حكم المرفوع إلى النبي ﷺ .

(٤) مسلم : كتاب الصلاة - باب الصلاة في ثوب واحد وصفه له (١ / ٣٦٧) ، رقم (٢٧٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب جماع أبواب ما يصلى فيه (١ / ٤١٤) رقم (٦٢٥) ، والنسائي (٢ / ٧٠) : كتاب القبلة - باب الصلاة في الثوب الواحد ، رقم (١٠٤٧) ، (١ / ٣٣٢) ، وموطأ مالك (١ / ١٤٠) : كتاب صلاة الجماعة - باب الرخصة في الصلاة في ثوب واحد ، حديث رقم (٣٠) .

(٥) «إذا صلى أحدكم؟ أي : أراد أن يصلي .

فإن الله أحق من تزين له ، فإن لم يكن له ثوبان ، فَلْيَتَزَّزْ إِذَا صَلَّى ، ولا يشتمل أحدكم في صلاته اشتمال اليهود^(١) . رواه الطبراني ، والبيهقي . وروى عبد الرزاق ، أن أبي ابن كعب ، وعبد الله بن مسعود اختلفا ؛ فقال أبي : الصلاة في الثوب الواحد غير مكروهة . وقال ابن مسعود : إنما كان ذلك ، وفي الثياب قلة . فقام عمر على المنبر ، فقال : القول ما قال أبي ، ولم يال^(٢) ابن مسعود ، إذا وسع الله فأوسعوا ؛ جمع رجل عليه ثيابه ، صلى رجل في إزار ورداء ، في إزار وقميص ، في إزار وقبائه ، في سراويل ورداء ، في سراويل وقميص ، في سراويل وقبائه ، في ثبَّان وقبائه ، في ثبَّان وقميص . وقال : وأحسبه قال : في ثبَّان ورداء وهو في البخاري ، بدون ذكر السبب . وهن بُرَيْدَة ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يُصلي الرجل في لحاف^(٣) واحد ، لا يتوشع به ، رنهي أن يصلي الرجل في سراويل ، وليس عليه رداء^(٤) . رواه أبو داود ، والبيهقي .

وعن الحسن بن علي - رضي الله عنهما - أنه كان إذا قام إلى الصلاة ، لبس أجود ثيابه ، فسئلَ من ذلك ؟ فقال : إن الله جميل يحب الجمال ، فأجمل لربي ، وهو يقول : ﴿ خُذُوا بِيَتَّكُمُ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف : ٣١] .

كشفُ الرأسِ في الصَّلَاةِ :

روى ابن عساکر ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ كان ربما نزع قلنسوته ، فجعلها مئرة بين يديه^(٥) . وعند الخنفية ، أنه لا بأس بصلاة الرجل حاسر الرأس ، واستحبوا ذلك إذا كان للخشوع . ولم يرد دليل ، بأفضلية تغطية الرأس في الصلاة .

(٥) استقبالُ القبلة : اتفق العلماء على أنه يجب على المصلي ، أن يستقبل المسجد الحرام عند الصلاة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ قُولِ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب إذا كان الثوب ضيقاً ، فيتز به ، ورواه دون : «فإن الله أحق من تزين له» ، رقم (١٣٥) (١ / ١٤١٨) ، وفي الزوائد الجزء الأول من الحديث ، وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير ، وإسناده حسن . مجمع (٢ / ٥٤) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٢٣٦) .

(٢) «يال» أي : يتعسر . «القباء» : القفطان . «الثبَّان» سراويل من جلد ، ليس له رجلان ، وهو ليس بالمصارعين .

(٣) «في لحاف» أي : في ثوب يلتحف به .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب إذا كان الثوب ضيقاً يتز به (١ / ١٤١٨) ، رقم (١٣٦) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٢٣٦) ، والحديث حسن ، قاله الألباني ، في : صحيح أبي داود (١٤٦) .

(٥) والحديث ضعيف ، انظر : الضعيفة (٢٥٣٨) ، وتمام لئله (١٦٤) .

وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴿١٤٤﴾ [البقرة : ١٤٤] . وعن البراء ، قال : صلينا مع النبي ﷺ ستة عشر شهراً ، أو سبعة عشر شهراً ، نحو بيت المقدس ، ثم صرفنا نحو الكعبة^(١) . رواه مسلم .

حُكْمُ الْمَشَاهِدِ لِلْكَعْبَةِ ، وَغَيْرِ الْمَشَاهِدِ لَهَا :

المشاهد للكعبة يجب عليه أن يستقبل عينها ، والذي لا يستطيع مشاهدتها ، يجب عليه أن يستقبل جهتها ؛ لأن هذا هو المقدور عليه ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « ما بين المشرق ، والمغرب قبلة »^(٢) . رواه ابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح ، وأقره البخاري .

هذا بالنسبة لأهل المدينة ، ومن جرى مجراهم ، كأهل الشام ، والجزيرة ، والعراق . وأما أهل مصر ، فقبلتهم بين المشرق والجنوب ، وأما اليمن ، فالمشرق يكون عن يمين المصلي ، المغرب عن يساره ، والهند يكون المشرق خلف المصلي ، والمغرب أمامه ، وهكذا .

بِمَ تُعْرَفُ الْقِبْلَةُ ؟

كل بلد له أدلة تختص به ، يعرف بها القبلة ، ومن ذلك المحاريب التي نصبها المسلمون في المساجد ، وكذلك بيت الإبرة (البوصلة) .

حُكْمُ مَنْ خَفِيتْ عَلَيْهِ :

من خفيت عليه أدلة القبلة ؛ لغيم أو ظلمة مثلاً ، وجب عليه أن يسأل من يدلّه عليها ، فإن لم يجد من يسأله ، اجتهد ، وصلى إلى الجهة التي أداه إليها اجتهاده ، وصلاته صحيحة ، ولا إعادة عليه ، حتى ولو تبين له خطؤه ، بعد الفراغ من الصلاة ، فإن تبين له الخطأ أثناء الصلاة ، استدار إلى القبلة ، ولا يقطع صلاته ؛ فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : بينما الناس بقاء في صلاة الصبح ، إذ جاءهم آت ، فقال : إن النبي ﷺ قد أنزل عليه قرآن ، وقد أمر أن يستقبل الكعبة ، فاستقبلوها . وكانت وجوههم إلى الشام ،

(١) مسلم : كتاب المساجد - باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة (١ / ٣٧٤) ، رقم (١٧٢) .

(٢) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة (٢ / ١٧١) ، ١٧٢ ، (١٧٣) ، رقم (٣٤٢) ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب القبلة (١ / ٣٢٣) ، رقم (١٠١١) ، وفي اللوطاء ، أن عمر بن الخطاب قال : ما بين المشرق والمغرب قبلة (١ / ١٩٦) كتاب القبلة - باب إذا توجه قبل البيت .

فاستندوا إلى الكعبة^(١) . متفق عليه .

ثم إذا صلى بالاجتهاد إلى جهة ، لزمه إعادة الاجتهاد ، إذا أراد صلاة أخرى ، فإن تغير اجتهاده ، عمل بالتاني ، ولا يعيد ما صلاه بالاول .
متى يسقط الاستقبال ؟

استقبال القبلة فريضة لا يسقط ، إلا في الاحوال الآتية :

(١) صلاة النفل للراكب :

يجوز للراكب أن يتنفل على راحلته ، يومئ بالركوع والسجود ، ويكون سجوده انخفض من ركوعه ، وقبلته حيث اتجهت دابته ، فعن عامر بن ربيعة ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يصلي على راحلته ، حيث توجهت به^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم ، وزاد البخاري : يومئ برأسه ، ولم يكن يصنعه في المكتوبة^(٣) . وعند أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، أن النبي ﷺ كان يصلي على راحلته ، وهو مقبل من مكة إلى المدينة ، حيثما توجهت به ، وفيه نزلت : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَهْ وَجْهَ اللَّهِ ﴾^(٤) [البقرة : ١١٥] . وعن إبراهيم النخعي ، قال : كانوا يصلون في رحالهم ودوابهم ، حيثما توجهت . وقال ابن حزم : وهله حكاية عن الصحابة ، والتابعين ، عموماً في الحضر والسفر .

(٢) صلاة المكره ، والمريض ، والخائف :

الخائف ، والمكره ، والمريض ، يجوز لهم الصلاة لغير القبلة ، إذا عجزوا عن استقبالها ، فإن الرسول ﷺ يقول : «إذا أمرتكم بأمر ، فأتوا منه ما استطعتم»^(٥) .

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب ما جاء في القبلة ، ومن لا يرى الإعادة على من سها ، فصل إلى غير القبلة (١ / ١١١) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة (١ / ٣٧٥) ، رقم (١١٣) .

(٢) البخاري : كتاب الوتر - باب الوتر في السفر (٢ / ٣٢) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر ، حيث توجهت (١ / ٤٨٦) ، رقم (٣٢٢) .

(٣) «المكتوبة» : الفريضة . والإعاءة ، الإشارة بالرأس إلى السجود .

(٤) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر ، حيث توجهت (١ / ٤٨٦) ،

حديث رقم (٣٢٢) ، والفتح الرباني (٣ / ١٢٣) رقم (٤٢٨) .

(٥) البخاري : كتاب الاعتصام (٩ / ١١٧) - باب الاكلاء يستن رسول الله ﷺ

وفي قول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْ زُرَّكَبَانًا ﴾ [البقرة : ٢٣٩] . قال ابن عمر - رضي الله عنهما - : مستبلي القبله ، أو غير مستبليها^(١) . رواه البخاري .

كيفية الصلاة

جاءت الاحاديث عن رسول الله ﷺ مبينة كيفية الصلاة ، وصفتها ، ونحن نكتفي هنا بإيراد حديثين ؛ الأول من فعله ﷺ ، والثاني من قوله .

١- عن عبد الرحمن بن غنم ، أن أبا مالك الأشعري^(٢) جمع قومه ، فقال : يا معشر الأشعريين ، اجتمعوا ، واجمعوا نساءكم ، وأبناءكم ، أعلمكم صلاة النبي ﷺ ، التي كان يصلي لنا بالمدينة ، فاجتمعوا ، وجمعوا نساءهم وأبنائهم ، فتوضأ ، وأراهم كيف يتوضأ ، فأحصى الوضوء إلى^(٣) أمأته ، حتى إذا أفاء الفيء ، وانكسر الظل ، قام فاذن ، فصف الرجال في أدنى الصف ، وصف الولدان خلفهم ، وصف النساء خلف الولدان ، ثم أقام الصلاة ، فتقدم ، ورفع يديه فكبر ، فقرأ بفاتحة الكتاب ، وسورة يسرها ، ثم كبر فركع ، فقال : سبحان الله وبحمده . ثلاث مرات ، ثم قال : سمع الله لمن حمده . واستوى قائماً ، ثم كبر ، وخسر ساجداً ، ثم كبر ، ورفع رأسه ، ثم كبر ، فمسجد ، ثم كبر ، فانتفض قائماً ، فكان تكبيره في أول ركعة ست تكبيرات ، وكبر حين قام إلى الركعة الثانية ، فلما قضى صلاته ، أقبل إلى قومه بوجهه ، فقال : احفظوا تكبيري ، وتعلموا ركوعي وسجودي ؛ فإنها صلاة رسول الله ﷺ ، التي كان يصلي لنا كذا الساعة من النهار ، ثم إن رسول الله ﷺ لما قضى صلاته ، أقبل إلى الناس بوجهه ، فقال : « يا أيها الناس ، اسمعوا ، واعقلوا ، واعلموا أن الله ، عز وجل ، عبادة ليسوا بأنبياء ولا شهداء ، يغبطهم الأنبياء والشهداء على مجالسهم ، وقربهم من الله » . فجاء رجل من الأعراب ، من قاصية الناس ، وألوى يده إلى نبي الله ﷺ ، فقال : يا نبي الله ، ناس من الناس ، ليسوا بأنبياء ولا شهداء ، يغبطهم الأنبياء والشهداء على مجالسهم ، وقربهم من الله ! انتعهم لنا^(٤)

(١) في : كتاب التفسير ، باب : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْ زُرَّكَبَانًا ﴾ ... ج (٤٥٣٥) .

(٢) مسند أحمد (٥ / ٣٤٢) ، والزهدي ، لابن المبارك (٢٤٩) ، برقم (٧١٤) ، والشرعبي

والشرعبي (٤ / ٢١ ، ٢٢) ، والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد ، وانتظر : مجمع الزوائد (٢ / ١٣٢) ،

(١٣٣) ، والحديث ضعيف ، انظر : ضعيف سنن أبي ذرود (١٠٥) للألباني .

(٣) فأحصى الوضوء إلى أمأته ، أي : غسل جميع الأعضاء .

(٤) انتعهم لنا . أي : صفهم لنا .

. فسُرَّ وجه النبي ﷺ لسؤال الأعرابي ، فقال رسول الله ﷺ : «هم ناس من أفياء الناس ، ونوازع القبائل ، لم تصل بينهم أرحام متقاربة ، تحابوا في الله وتصافوا ، يضع الله لهم يوم القيامة منابر من نور ، فيجلسهم عليها ، فيجعل وجوههم نورا ، وثيابهم نورا ، يفرح الناس يوم القيامة ، ولا يئزعون ، وهم أولياء الله ، الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون» . رواه أحمد ، وأبو يعلى بإسناد حسن ، والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد .

٢- عن أبي هريرة ، قال : دخل رجل المسجد ، فصلّى ، ثم جاء إلى النبي ﷺ يسلم ، فرد عليه السلام ، وقال : «ارجع فصلٍّ ، فإنك لم تصلٍّ» . فرجع ، ففعل ذلك ثلاث مرات . قال : فقال : والذي بعثك بالحق ، ما أحسن غير هذا ، فعلمني . قال : «إذا قمت إلى الصلاة ، فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن ، راكمًا ، ثم ارفع حتى تعتدل قائمًا ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها»^(١) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم . وهذا الحديث يسمى حديث المسيء في صلاته .

هذا جملة ما ورد في صفة الصلاة من فعل رسول الله ﷺ ، وقوله ، ونحن نفعل ذلك ، مع التمييز بين الفرائض والسنة .

فرائض الصلاة

للصلاة فرائض وأركان ، تتركب منها حقيقتها ، حتى إذا تخلف فرض منها ، لا تتحقق ، ولا يعتد بها شرعًا ، وهذا بيانها :

١- النية^(٢) ، لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة : ٥] . ولقول رسول الله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله»^(٣) ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها ، أو امرأة ينكحها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه»^(٤) . رواه البخاري .

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها . . . (١ / ١٩٢ ، ١٩٣) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (١ / ٢٩٨) رقم (٤٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (١ / ١٩٧) .

(٢) ويرى البعض ، أنها شرط ، لا ركن .

(٣) «فهجرته إلى الله ورسوله» : أي ، هجرته وابحة .

(٤) «فهجرته إلى ما هاجر إليه» : أي ، هجرته خسية حقيرة ، وتقدم تخريبه .

وقد تقدمت حقيقتها في «الوضوء» .

التلطفُ بها : قال ابن القيم في كتابه «إغاثة اللهفان» : النية ؛ هي القصد ، والعزم على الشيء ، ومحله القلب ، لا تعلق لها باللسان أصلاً ، ولذلك لم ينقل عن النبي ﷺ ، ولا عن الصحابة في النية لفظ يحال ، وهذه العبارات التي أحدثت عند افتتاح الطهارة والصلاة ، قد جعلها الشيطان معتركا لأهل الوسواس^(١) ، يحبسهم عندها ، ويعذبهم فيها ، ويوقعهم في طلب تصحيحها ، فترى أحدهم يكررها ، ويجهد نفسه في التلطف ، وليست من الصلاة في شيء .

٢- تكبيرة الإحرام ؛ لحديث علي ، أن النبي ﷺ قال : «مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم»^(٢) . رواه الشافعي ، وأحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : هذا أصح شيء في هذا الباب ، وأحسن . وصححه الحاكم ، وابن السكن .

ولما ثبت من فعل الرسول ﷺ وقوله ، كما ورد في الحديثين المتقدمين . ويتعين لفظ : «الله أكبر» ؛ لحديث أبي حميد ، أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة ، اعتدل قائماً ، ورفع يديه ، ثم قال : «الله أكبر»^(٣) . رواه ابن ماجه ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان .

ومثله ما أخرجه البزار ، بإسناد على شرط مسلم ، عن علي ، أنه ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة ، قال : «الله أكبر»^(٤) . وفي حديث المسيء في صلاته عند الطبراني ، ثم يقول : «الله أكبر» .

٣- القيام في الفرض :

وهو واجب بالكتاب ، والسنة ، والإجماع لمن قدر عليه ؛ قال الله تعالى : ﴿حَافِظُوا

(١) الوسواس : الوسوسة .

(٢) أبو داود : كتاب الطهارة - باب فرض الوضوء (١ / ١٥) ، والترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور (١ / ٩) رقم (٣) ، ومسند أحمد (١ / ١٢٣) ، والدارمي : كتاب الصلاة والطهارة - باب مفتاح الصلاة الطهور (١ / ١٤٠ ، ١٤١) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح أبي داود .

(٣) ابن ماجه : كتاب الإكامة - باب افتتاح الصلاة (١ / ٣٦٤) برقم (٨٠٣) ، وموارد الظمان ص (١٢٣) ، برقم (٤٤٢) ، وفي «الفتح» : أخرجه ابن ماجه ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان (٢ / ٢١٧) .

(٤) في فتح الباري : درواه الطبراني لم يفظ : ثم يقول : «الله أكبر» ، وروى البزار ، بإسناد صحيح على شرط مسلم ، عن علي ، أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال : «الله أكبر» (٢ / ٢١٧) ، وانظر : إرواء الغليل (٢٨٩) .

عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴿١﴾ [البقرة : ٢٣٨].

وعن عمران بن حصين ، قال : كانت بي بواسير ، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة ؟ فقال : «صَلِّ قَائِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فْقَاعِدًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .
وعلى هذا اتفقت كلمة العلماء ، كما اتفقوا على استحباب تقريقر القدمين أثناءه .

القيامُ في النَّفْلِ :

أما النفل ، فإنه يجوز أن يصلي من قعود ، مع القدرة على القيام ، إلا أن ثواب القائم أتم من ثواب القاعد ؛ فعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : حَدَّثْتُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا ، نِصْفُ الصَّلَاةِ»^(٢) . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ .

العجزُ عن القيام في الفَرْضِ :

ومن عجز عن القيام في الفرض ، صلى على حسب قدرته ، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها ، وله أجره كاملاً ، غير منقوص ؛ فعن أبي موسى ، أن النبي ﷺ قَالَ : «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ ، وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيمٌ»^(٣) . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

٤- قراءةُ الفاتحة في كلِّ ركعة من ركعات الفَرْضِ ، والنفلِ :

قد صححت الأحاديث في اقتراض قراءة الفاتحة ، في كل ركعة ، وما دامت الأحاديث في ذلك صحيحة صريحة ، فلا مجال للخلاف ، ولا موضع له ، ونحن نذكرها فيما يلي :

١- عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قَالَ : «لَا صَلَاةَ ، لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٤) . رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ .

(١) «قانتين» : أي : خاشعين مثقلين . والمراد بالقيام : القيام للصلاة .

(٢) البخاري : كتاب الجمعة - باب إذا لم يصل قاعداً ، فعلى جنب (٢ / ٦٠) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة المريض (١ / ٣٨٦) ، الحديث رقم (١٢٣٣) ، ومسنده أحمد (٤ / ٤٢٦) .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : كتاب تقصير الصلاة ، باب صلاة القاعد (١١١٥) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب جواز النافلة قاعداً (١ / ٥٠٧) ، ورم (١٢٠) .

(٤) البخاري ، كتاب الجهاد - باب يكتب للمسافر قبل ما كان يعمل في الإقامة (٤ / ٧٠) ، ولفظه : «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ ، كَتَبَ لَهُ مِثْلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا» .

(٥) البخاري : كتاب الصلاة - باب وجوب القراءة للإمام والمأموم (١ / ١٩٢) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة (١ / ٢٩٥) ، ورم (٣٤٤) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (١ / ١٨٩) ، والنسائي (١ / ١٤٥) ، والترمذي (٢ / ٢٥) - أبواب الصلاة - باب ما جاء في ، لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، حديث رقم (٢٤٧) ، وابن ماجه (٨٣٧) ، وانظر : الإرواء (٢ / ١٠) .

٢- وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من صلى صلاة ، لم يقرأ فيها بأم القرآن - وفي رواية : بفاتحة الكتاب - فهي خداج»^(١) ، هي خداج ، هي خداج غير تمام»^(٢). رواه أحمد ، والشيخان .

٣- وعنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لا تجزئ صلاة ، لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب»^(٣) . رواه ابن خزيمة بإسناد صحيح ، ورواه ابن حبان ، وأبو حاتم .

٤- وعند الدارقطني بإسناد صحيح : «لا تجزئ صلاة ، لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٤) .

٥- وعن أبي سعيد : أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب ، وما تسر^(٥) . رواه أبو داود ، وقال الحافظ ، وابن سيد الناس : إسناده صحيح .

٦- وفي بعض طرق حديث المسيء في صلاته : «ثم اقرأ بأم القرآن» . إلى أن قال له : «ثم اقل ذلك في كل ركعة» .

٧- ثم الثابت ، أن النبي ﷺ كان يقرأ الفاتحة في كل ركعة من ركعات الفرض والنفل ، ولم يثبت عنه خلاف ذلك ، وملل الأمر في العبادة على الاتباع ؛ فقد قال ﷺ : «صلوا ، كما رأيتموني أصلي»^(٦) . رواه البخاري .

البسمة : اتفق العلماء على أن البسمة بعض آية في سورة النمل ، واختلفوا في البسمة الواقعة في أول السور ، إلى ثلاثة ملأهب مشهورة ؛

(١) «خداج» قال الخطابي : هي خداج ، ناقصة نقص بطلان وفساد .

(٢) مسلم : كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (١ / ٢٩٧) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (١ / ١٨٨) ، وقال الترمذي : قال علي بن أبي طالب : كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ، فهي خداج ، غير تمام (٢ / ٢٦) ، وابن ماجه : إقامة الصلاة - باب القراءة خلف الإمام (١ / ٢٧٣) رقم (٨٣٨) ، ومسنود أحمد (٢ / ٢٨٥) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (١ / ٢٤٨) رقم (٤٩٠) ، وانظر : نصب الرأية (١ / ٣٦٦) ، وفتح الباري (٢ / ٢٤١) ، وانظر الترمذي (٢ / ٢٦) ، رقم (٢٤٧) .

(٤) الدارقطني (١ / ٣٢٢) وقال هذا إسناد صحيح ، وانظر : صحيح ابن خزيمة (١ / ٢٤٦) الحديث رقم (٤٨٨) ، يلفظ : «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» وهذا الحديث متفق عليه ، وفي نصب الرأية : والحديث في صحيح ابن حبان بهذا اللفظ ، ورواه ابن خزيمة في صحيحه ، قاله النووي في الخلاصة . ونصب الرأية (١ / ٣٦٦) .

(٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (١ / ٥١١) رقم (٨١٨) ، ومسنود أحمد (٣ / ٣) .

(٦) البخاري (١ / ١٦٢ ، ٨ / ١١ ، ٩ / ١٠٧) .

الأول ، أنها آية من الفاتحة ، ومن كل سورة ، وعلى هذا فقراءتها واجبة في الفاتحة ، وحكمها حكم الفاتحة في السر والجهر . وأقوى دليل لهذا المذهب حديث نعيم للجمر ، قال : صليت وراء أبي هريرة ، فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم . ثم قرأ بأم القرآن . الحديث ، وفي آخره ، قال : والذي نفسي بيده ، إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ^(١) . رواه النسائي ، وابن خزيمة ، وابن حبان .

قال الحافظ في «الفتح» : وهو أصح حديث ورد في الجهر بالبسملة .

الثاني ، أنها آية مستقلة ، أنزلت للتيمن ، والفصل بين السور ، وأن قراءتها في الفاتحة جائزة ، بل مستحبة ، ولا يسن الجهر بها ؛ لحديث أنس قال : صليت خلف رسول الله ﷺ ، وخلف أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم^(٢) . رواه النسائي ، وابن حبان ، والطحاوي بإسناد على شرط الصحيحين .

الثالث ، أنها ليست بآية من الفاتحة ، ولا من غيرها ، وأن قراءتها مكروهة ، سرراً وجهرًا ، في الفرض دون النافلة . وهذا المذهب ليس بالقوي .

وقد جمع ابن القيم بين المذهب الأول والثاني ، فقال : كان النبي ﷺ يجهر بسم الله الرحمن الرحيم تارة ، ويخفيها أكثر مما يجهر بها ، ولا ريب ، أنه لم يجهر بها دائماً ، في كل يوم وليلة خمس مرات أبداً ، حضراً وسفراً ، ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين ، وعلى جمهور أصحابه ، وأهل بلده في الأعصار الفاضلة .

من لم يحسن فرض القراءة :

قال الخطابي : الأصل ، أن الصلاة لا تجزئ ، إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، ومعقول أن قراءة فاتحة الكتاب على من أحسنها ، دون من لا يحسنها ، فإذا كان المصلي لا يحسنها ، ويحسن غيرها من القرآن ، كان عليه أن يقرأ منه قدر سبع آيات ؛ لأن أولى الذكر بعد الفاتحة ما كان مثلها من القرآن ، وإن كان ليس في وسعه ، أن يتعلم شيئاً من القرآن ؛ لعجز في طبعه ، أو سوء في حفظه ، أو عجمة في لسانه ، أو عاهة تعرض له ، كان أولى الذكر بعد

(١) النسائي : كتاب الافتتاح - باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم (٢ / ١٣٤) برقم (٩٠٥) ، وموارد الظمان من (١٢٥) ، برقم (٤٥٠) ، وصحيح ابن خزيمة (١ / ٢٥١) ، برقم (٤٩٩) ، والحديث ضعيف ، انظر : تمام المنة (١٦٨) .

(٢) النسائي : كتاب الافتتاح - باب ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم (٢ / ١٣٥) ، برقم (٩٠٧) ، ومناهي الآثار للطحاوي (١ / ٢٠٢) ، والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣ / ١٤٤) ، برقم (١٧٩٦) .

القرآن ما علمه النبي ﷺ ، من التسبيح ، والتحميد ، والتهليل .

وقد روي عنه ﷺ ، أنه قال : «أفضل الذكر بعد كلام الله ، سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر»^(١) . انتهى .

ويؤيده ، ما ذكره الخطابي ، من حديث رفاعة بن رافع ، أن النبي ﷺ علم رجلاً الصلاة ، فقال : «إن كان معلن قرآن ، فاقرا ، وإلا فاحمده ، وكبره ، وهله ، ثم اركع»^(٢) . رواه أبو داود ، والترمذي وحسنه ، والنسائي ، والبيهقي .

٥- الركوعُ ، وهو مجمع على فرضيته ؛ لقول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [المعج : ٧٧] .
بِمَ يَتَحَقَّقُ ؟

يتحقق الركوع ، بمجرد الانحناء ، بحيث تصل اليدين إلى الركبتين ، ولا بد من الطمأنينة فيه ؛ لما تقدم في حديث المساء في صلاته : «ثم اركع حتى تطمئن راكعاً» . وعن أبي قتادة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أسوأ الناس سرقة ، الذي يسرق من صلاته» . قالوا : يارسول الله ، وكيف يسرق من صلاته ؟ قال : «لا يتم ركوعها ، ولا سجودها» . أو قال : «لا يقيم صلبه في الركوع والسجود»^(٣) . رواه أحمد ، والطبراني ، وابن خزيمة والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد . وعن أبي مسعود البديري ، أن النبي ﷺ قال : «لا تجزئ صلاة ، لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود»^(٤) . رواه

(١) مسند أحمد (٥ / ٢٠) ، ويلاحظ : «أفضل الكلام بعد القرآن أربع ، ومن من القرآن ، لا يضررك بابهين بذات ؛ سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر» .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (١ / ٥٣٨) برقم (٨٦١) ، والنسائي : كتاب التطييع - باب الرخصة في ترك الذكر في السجود (٢ / ٢٢٥) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في وصف الصلاة (٢ / ١٠٢) ، رقم (٣٠٢) ، والبيهقي (٢ / ٢٨٠) ، وانظر : تلخيص الحبير (١ / ٢٣١) ، وصححه الألباني ، في : صحيح أبي داود (٨٠٧) .

(٣) مستدرک الحاكم (١ / ٢٢٩) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ومسند أحمد (٥ / ٣١٠) ، وموارد الطمان ، برقم (٥٠٣) ، والإحسان (٣ / ٨٢) ، رقم (١٨٨٥) ، وصحيح ابن خزيمة (١ / ٣٣١) ، برقم (٦٦٣) ، ومجمع الزوائد (٢ / ١٢٣) ، وقال : رواه الطبراني في الثلاثة ، ورجاله ثقات .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (٨٥٥) ، والنسائي : كتاب الاقتراح - باب إقامة الصلب في الركوع (٢ / ١٨٣) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (٢ / ٥١) ، رقم (٢٦٥) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب الركوع في الصلاة (١ / ٢٨٢) ، رقم (٨٧٠) ، وابن خزيمة ، المحفص ، رقم (٦٦٦) ، (١ / ٣٣٣) ، ومشكل الآثار (١ / ٨٠) .

الخمس ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والطبراني ، والبيهقي ، وقال : إسناده صحيح . وقال الترمذي : حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ، ومن بعدهم ، يرون أن يقيم الرجل صلبه^(١) في الركوع والسجود ، وعن حنيفة ، أنه رأى رجلاً ، لا يتم الركوع والسجود ، فقال له : ما صليت ، ولو مت مت على غير الفطرة^(٢) ، التي فطر الله عليها محمدًا ﷺ^(٣) . رواه البخاري .

٦- الرفع من الركوع ، والاعتدال قائماً مع الطمأنينة ؛ لقول أبي حميد ، في صفة صلاة رسول الله ﷺ : وإذا رفع رأسه ، استوى قائماً ، حتى يعود كل فقار^(٤) إلى مكانه . رواه البخاري ، ومسلم . وقالت عائشة ، عن النبي ﷺ : فكان إذا رفع رأسه من الركوع ، لم يسجد ، حتى يستوي قائماً^(٥) . رواه مسلم . وقال ﷺ : ثم ارفع حتى تعتدل قائماً^(٦) . متفق عليه . وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا ينظر الله إلى صلاة رجل ، لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده »^(٧) . رواه أحمد . قال المنذري : إسناده جيد .

٧- السجود ؛

وقد تقدم ما يدل على وجوبه من الكتاب ، وبينه رسول الله ﷺ في قوله للمسيء في صلاته : « ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً » . فالسجدة الأولى والرفع منها ، ثم السجدة الثانية مع الطمأنينة في ذلك كله فرض ، في كل ركعة ، من ركعات الفرض والنفل .

حد الطمأنينة :

الطمأنينة ؛ المكث زمنًا ما بعد استقرار الأعضاء ، قدر أدناها العلماء بمقدار تسيحة .

(١) الصلب : الظهر ، ولراد ، أن يستوي قائماً .

(٢) الفطرة : الدين .

(٣) البخاري : كتاب الأذان - باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع (١ / ٢٠٢) .

(٤) الفقار : جمع فقارة ، وهي عظام الظهر .

(٥) مسلم : كتاب الصلاة - باب ما يجمع صفة الصلاة (١ / ٣٥٧) ، رقم (٢٤٠) .

(٦) البخاري : كتاب الأذان - باب استواء الظهر في الركوع (١ / ٢٠١) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب وجوب

قراءة الفاتحة في كل ركعة (١ / ٢٩٨) ، رقم (٤٥) .

(٧) مستد أحمد (٤ / ٢٢) .

أعضاء السجود :

أعضاء السجود : الوجه ، والكفان ، والركبتان ، والقدمان ؛ فعن العباس بن عبد المطلب ، أنه سمع النبي ﷺ يقول : «إذا سجد العبد ، سجد معه سبعة أرباب» (١) ؛ وجهه ، وكفاه ، وركبتيه ، وقدماه» (٢) . رواه الجماعة ، إلا البخاري . وعن ابن عباس ، قال : أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء ، ولا يكفّ شعراً ، ولا ثوباً ؛ الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، والرجلين . وفي لفظ ، قال النبي ﷺ : «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ؛ على الجبهة - وأشار بيده على أنفه - واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين» (٣) . متفق عليه . وفي رواية : «أمرت أن أسجد على سبع ، ولا أكفت الشعر» (٤) ، ولا الثياب ؛ الجبهة ، والأنف ، واليدين ، والركبتين ، والقدمين» (٥) . رواه مسلم ، والنسائي . وعن أبي حميد ، أن النبي ﷺ كان إذا سجد ، أمكن أنفه وجهته من الأرض (٦) رواه أبو داود ، والترمذي وصححه ، وقال : والعمل على هذا عند أهل العلم ، أن يسجد الرجل على جبهته وأنفه ، فإن سجد على جبهته ، دون أنفه ، ف يقال قوم من أهل العلم : يجزئه . وقال غيرهم : لا يجزئه ، حتى يسجد على الجبهة والأنف .

العود الأخير ، وقراءة التشهد فيه :

الثابت المعروف من هدي النبي ﷺ ، أنه كان يقعد القعود الأخير ، ويقرأ فيه التشهد ، وأنه قال للمسيء في صلاته : «فإذا رفعت رأسك من آخر سجدة ، وقعدت قدر

(١) سبعة أرباب : أي ؛ أعضاء ، جمع إرب .

(٢) مسلم : كتاب الصلاة - باب أعضاء السجود (١ / ٣٥٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب أعضاء الوضوء (١ / ٢٠٥) ، والنسائي : كتاب افتتاح الصلاة - باب وضع اليدين مع الوجه في السجود (٢ / ٢٠٨) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء (٢ / ٦١) ، برقم (٢٧٢) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب السجود (١ / ٢٨٦) ، برقم (٨٨٥) .

(٣) البخاري : كتاب الصلاة - باب السجود على الأنف (١ / ٢٠٦) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب أعضاء السجود (١ / ٣٥٤) برقم (٢٣٠) .

(٤) الكف والكف ، بالضم : والمراد ، ألا يجمع ثيابه ولا شعره ، ولا يضمهما في حال الصلاة عند السجود .

(٥) مسلم : كتاب الصلاة - باب أعضاء السجود (١ / ٣٥٥) ، حديث رقم (٢٣١) ، والنسائي : كتاب افتتاح الصلاة - باب السجود على الأنف (٢ / ٢٠٩) .

(٦) أبو داود : كتاب الصلاة - باب السجود على الأنف والجبهة (١ / ٢٠٦) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في السجود على الجبهة والأنف (٢ / ٥٩) رقم (٢٧٠) .

التشهد ، فقد تمت صلاتك . قال ابن قدامة : وقد روي عن ابن عباس ، أنه قال : كنا نقول ، قبل أن يفرض علينا التشهد : السلام على الله . قبل عباده ، السلام على جبريل ، السلام على ميكائيل . فقال النبي ﷺ : « لا تقولوا : السلام على الله . ولكن قولوا : التحيات لله »^(١) . وهذا يدل على أنه فرض ، بعد أن لم يكن مفروضاً .
أصح ما ورد في التشهد :

أصح ما ورد في التشهد تشهد ابن مسعود ، قال : كنا إذا جلسنا مع رسول الله ﷺ في الصلاة ، قلنا : السلام على الله . قبل عباده ، والسلام على فلان وفلان . فقال رسول الله ﷺ : « لا تقولوا : السلام على الله ؛ فإن الله هو السلام ، ولكن إذا جلس أحدكم ، فليقل : التحيات لله ، والصلوات ، والطيبات ، السلام عليك ، أيها النبي ، ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ؛ فإنكم إذا قلتم ذلك ، أصاب كل عبد صالح في السماء والأرض ، أو بين السماء والأرض : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . ثم ليختر أحدكم من الدعاء أعجبه إليه ، فيدعو به »^(٢) . رواه الجماعة .

قال مسلم : أجمع الناس على تشهد ابن مسعود ؛ لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً ، وغيره قد اختلف أصحابه . وقال الترمذي ، والخطابي ، وابن عبد البر ، وابن المنذر : تشهد ابن مسعود أصح حديث في التشهد ، ويلى تشهد ابن مسعود في الصحة تشهد ابن عباس ، قال : كان النبي ﷺ يعلمنا التشهد ، كما يعلمنا القرآن ، وكان يقول : « التحيات المباركات ، الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك ، أيها النبي ، ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله »^(٣) . رواه الشافعي ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي . قال الشافعي :

(١) النسائي : كتاب السهر - باب إيجاب التشهد (٣ / ٤٠) ، وهو صحيح ، انظر : إرواه الخليل (٣١٩) .

(٢) البخاري : كتاب الصلاة - باب التشهد في الآخرة (١ / ٢١١) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب التشهد في الصلاة (١ / ٣٠١) رقم (٥٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب التشهد (١ / ٢٢١ ، ٢٢٢) ، واللفظ له ، والنسائي (٣ / ٤٠) : كتاب السهر - باب إيجاب التشهد ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في التشهد (١ / ٢٩٠) ، رقم (٨٩٩) ، واللفظي : كتاب الصلاة - باب في التشهد (١ / ٢٥٠ ، ٢٥١) .

(٣) مسلم : كتاب الصلاة - باب التشهد في الصلاة (١ / ٣٠٢ ، ٣٠٣) ، رقم (٦٠) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب التشهد (١ / ٢٢٤) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في التشهد (٢ / ٨٣) ، رقم (٢٩٠) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في التشهد (١ / ٢٩١) ، رقم (٩٠٠) .

ورويت أحاديث في التشهد مختلفة ، وكان هذا أحب إلى ؛ لأنه أكملها . قال الحافظ : سئل الشافعي ، عن اختياره تشهد ابن عباس ؟ فقال : لما رأيته واسعاً ، وسمعت عن ابن عباس صحيحاً ، وكان عندي أجمع ، وأكثر لفظاً من غيره أخذت به ، غير معنف لمن أخذ بغيره ، مما صح . وهناك تشهد آخر اختاره مالك ، ورواه في «الموطأ» ، عن عبد الرحمن بن عبد القاري ، أنه سمع عمر بن الخطاب ، وهو على المنبر ، يعلم الناس التشهد ، يقول : قولوا : التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات والصلوات لله ، السلام عليك ، أيها النبي ، ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله^(١) . قال النووي : هذه الأحاديث في التشهد كلها صحيحة ، وأشدّها صحة ، باتفاق المحدثين ، حديث ابن مسعود ، ثم ابن عباس . قال الشافعي : وبأيها تشهد ، أجزاء . وقال : أجمع العلماء على جواز كل واحد منها .

السلام :

ثبت فرضية السلام من قول رسول الله ﷺ ، وفعله ؛ فعن علي - رضي الله عنه - إن النبي ﷺ قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم »^(٢) . رواه أحمد ، والشافعي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي . وقال : هذا أصح شيء في الباب ، وأحسن . وعن عامرين سعد ، عن أبيه ، قال : كنت أري النبي ﷺ يسلم عن يمينه ، وعن يساره ، حتى يرى بياض خده^(٣) . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي ، وابن ماجه . وعن وائل بن حجر ، قال : صليت مع رسول الله ﷺ ، فكان يسلم عن يمينه : « السلام عليكم ، ورحمة الله وبركاته » . وعن شماله : « السلام عليكم ، ورحمة الله وبركاته »^(٤) . قال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» : رواه أبو داود ، بإسناد صحيح .

(١) للوطا ، في : كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة (١ / ٩٧) ، (ج ٥٣) .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) مسلم : كتاب للمساجد ، ومواضع الصلاة (١ / ٤٠٩) رقم (١١٩) - باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها ، وكيفية ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب التسليم (١ / ٢٩٦) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في السلام (١ / ٢٢٨) ، والنسائي : كتاب السهو - باب السلام (٣ / ٦١) ، والدارمي : كتاب الصلاة - باب التسليم في الصلاة (١ / ٢٥٢) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في السلام (١ / ٢٢٩) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في التسليم ، في الصلاة ، عن عبد الله بن مسعود (٢ / ٨٩ ، ٩٠) ، برقم (٢٩٥) ، وصححه الألباني ، في : إرواه الغليل (٢ / ٣٠ ، ٣٢) ، وقال : ولم تثبت لفظة وبركاته في التسليم الثانية . تمام المتن (١٧١) .

وجوب التسليمة الواحدة ، واستحباب التسليمة الثانية :

يرى جمهور العلماء ، أن التسليمة الأولى هي الفرض ، وأن الثانية مستحبة ؛ قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة ، جائزة . وقال ابن قدامة في «المغني» : وليس نص أحمد بصريح في وجوب التسليمتين ، إنما قال : التسليمتان أصح عن رسول الله ﷺ . فيجوز أن يذهب إليه في المشروعية ، لا الإيجاب ، كما ذهب إلى ذلك غيره ، وقد دل عليه قوله في رواية : وأحب إلى التسليمتان ، ولأن عائشة ، وسلمة بن الأكوع ، وسهل بن سعد قد رَوَوْا ، أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمة واحدة ، وكان المهاجرون يسلمون تسليمة واحدة^(١) . وفيما ذكرناه جمع بين الأخبار وأقوال الصحابة في ، أن يكون المشروع والمسنون تسليمتين ، والواجب واحدة ، وقد دل

على صحة هذا الإجماع ، الذي ذكره ابن المنذر ، فلا معدل عنه . وقال النووي : مذهب الشافعي ، والجمهور من السلف والخلف ، أنه يسن تسليمتان . وقال مالك ، وطائفة : إنما يسن تسليمة واحدة . وتعلقوا بأحاديث ضعيفة ، لا تقاوم هذه الأحاديث الصحيحة ، ولو ثبت شيء منها ، حمل على أنه فعل ذلك ؛ لبيان جواز الاقتصار على تسليمة واحدة .

وأجمع العلماء الذين يُعتدُّ بهم على أنه لا يجب إلا تسليمة واحدة ، فإن سلم واحدة ، استحب له أن يسلمها تلقاء وجهه ، وإن سلم تسليمتين ، جعل الأولى عن يمينه ، والثانية عن يساره ، ويلتفت في كل تسليمة ، حتى يرى من عن جانبه خلفه ، هذا هو الصحيح . إلى أن قال : ولو سلم التسليمتين عن يمينه ، أو عن يساره ، أو تلقاء وجهه ، أو الأولى عن يساره ، والثانية عن يمينه ، صحت صلاته ، وحصلت تسليمتان ، ولكن فاتته الفضيلة في كَيْفَيْتَهُمَا .

سُنَنُ الصَّلَاةِ

للصلاة سنن ، يستحب للمصلي أن يحافظ عليها ؛ لينال ثوابها ، نذكرها فيما يلي :

(١) الترمذي : أبواب الصلاة - باب : كتاب ما جاء في التسليم في الصلاة (٢ / ٩٠ ، ٩١) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب من يسلم تسليمة واحدة (١ / ٢٩٧) ، برقم (٩١٨) ، وفي «الزوائد» : في إسناده جيد الميمن ، قال فيه البخاري : منكر الحديث . وحديث عائشة برقم (٩١٩) ، وحديث سلمة بن الأكوع برقم (٩٢٠) وفي «الزوائد» : إسناده ضعيف ؛ لطيف يحيى بن راشد .

١- رَفْعُ الْيَدَيْنِ^(١) :

يستحب أن يرفع يديه في أربع حالات ؛ الأولى ، عند تكبيرة الإحرام ؛ قال ابن المنذر : لم يختلف أهل العلم في أنه ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة . وقال الحافظ ابن حجر : إنه روى رفع اليدين في أول الصلاة خمسون صحابياً ؛ منهم العشرة المشهود لهم بالجنة . وروى البيهقي ، عن الحاكم ، قال : لا نعلم سنة اتفق على روايتها عن رسول الله ﷺ الخلفاء الأربعة ، ثم العشرة المشهود لهم بالجنة ، فمن بعدهم من أصحابه ، مع تفرقهم في البلاد الشاسعة ، غير هذه السنة . قال البيهقي : هو كما قال أستاذنا أبو عبد الله .

صفةُ الرُّفْعِ :

ورد في صفة رفع اليدين روايات متعددة ، والمختار الذي عليه الجماهير ؛ أنه يرفع يديه حلوا منكبيه ، بحيث تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه ، وإيهامه شخصتي أذنيه ، وراحته منكبيه . قال النووي : وبهذا جمع الشافعي بين روايات الأحاديث ، فاستحسن الناس ذلك منه . ويستحب أن يمد أصابعه وقت الرُّفْع ؛ فعن أبي هريرة ، قال : كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة ، رفع يديه مدًّا^(٢) . رواه الخمسة ، إلا ابن ماجه .

وقتُ الرُّفْعِ :

ينبغي أن يكون رفع اليدين مقارناً لتكبيرة الإحرام ، أو متقدماً عليها ؛ فعن نافع ، أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا دخل في الصلاة ، كبير ، ورفع يديه ، ورفع ذلك إلى النبي ﷺ^(٣) . رواه البخاري ، والنسائي ، وأبو داود . وعنه ، قال : كان النبي ﷺ يرفع يديه ، حين يكبر ، حتى يكونا حلوا منكبيه ، أو قريباً من ذلك^(٤) . الحديث رواه أحمد ، وغيره .

(١) انظر : قام المنة (١٧٢) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب من لم يذكر الرُّفْع عند الركوع ، حديث رقم (٤٥٣) ، والترمذي : أبواب الصلاة ، باب ما جاء في نشر الأصابع عند التكبير ، رقم (٢٤٠) ، والنسائي : كتاب الافتتاح - باب رفع اليدين مدًّا (٢ / ١٢٤) رقم (٨٨٣) .

(٣) البخاري : كتاب الصلاة - باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين (١ / ١٨٨) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة (١ / ٤٧٤) ، برقم (٧٤١) ، والنسائي : كتاب الافتتاح - باب العمل في افتتاح الصلاة (٢ / ١٢١) ، برقم (٨٧٦) .

(٤) الفتح الرباني (٣ / ١٦٦) ، برقم (٤٩١) .

وأما تقدم رفع اليدين على تكبيرة الإحرام ، فقد جاء عن ابن عمر ، قال : كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة ، رفع يديه ، حتى يكونا بحذو منكبيه ، ثم يكبر^(١) . رواه البخاري ، ومسلم .

وقد جاء في حديث مالك بن الحويرث ، بلفظ : كبر ، ثم رفع يديه^(٢) . رواه مسلم . وهذا يفيد تقديم التكبيرة على رفع اليدين ، ولكن الحافظ قال : لم أر من قال بتقديم التكبيرة على الرفع .

الثانية ، والثالثة :

ويستحب رفع اليدين عند الركوع ، والرفع منه ، وقد روى اثنان وعشرون صحابياً ، أن رسول الله ﷺ كان يفعله . وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة ، رفع يديه ، حتى يكونا حذو^(٣) منكبيه ، ثم يكبر ، فإذا أراد أن يركع ، رفعهما مثل ذلك ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، رفعهما كذلك ، وقال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد . رواه البخاري ، ومسلم ، والبيهقي ، وللبخاري : ولا يفعل ذلك حين يسجد ، ولا حين يرفع رأسه من السجود . ولمسلم : ولا يفعله ، حين يرفع رأسه من السجود . وله أيضاً : ولا يرفعهما بين السجدين . وزاد البيهقي : فما زالت تلك صلاته ، حتى لقي الله تعالى . فقال ابن المديني : هذا الحديث عندي حجة على الخلق ، كل من سمعه ، فعليه أن يعمل به ؛ لأنه ليس في إسناده شيء ، وقد صنف البخاري في هذه المسألة جزءاً مفرداً ، وحكى فيه ، عن الحسن ، وحמיד بن هلال ، أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك ، يعني ، الرفع في الثلاثة المواطن ، ولم يستثن الحسن أحداً . وأما ما ذهب إليه الحنفية من أن الرفع لا يشرع ، إلا عند تكبيرة الإحرام ؛ استدللاً بحديث ابن مسعود ، أنه قال : لأصلين لكم صلاة رسول الله ﷺ ، فصلى ، فلم يرفع يديه إلا مرة واحدة . فهو مذهب غير قوي ؛ لأن هذا قد طعن فيه كثير من أئمة الحديث . قال ابن حبان : هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين ، في الصلاة عند الركوع ،

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب رفع اليدين إذا كبر ، وإذا ركع (١ / ١٨٧) ، ومسلم : كتاب الصلاة

- باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع (١ / ٢٩٣) ، حديث رقم (٢٣)

(٢) مسلم : كتاب الصلاة - باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ، مع تكبيرة الإحرام والركوع ... (١ / ٢٩٣) ، رقم (٢٤ ، ٢٥) .

(٣) «حذو منكبيه» أي : مساوية لمنكبيه تماماً .

وعند الرفع منه ، وهو في الحقيقة أضعف شيء يعول عليه ؛ لأن له عللاً تبطله ، وعلى فرض التسليم بصحته ، كما صرح بذلك الترمذي ، فلا يعارض الأحاديث الصحيحة التي بلغت حد الشهرة .

وجوز صاحب «التنقيح» ، أن يكون ابن مسعود نسي الرفع كما ، نسي غيره . قال الزيلعي في «نصب الراية» نقلاً عن صاحب «التنقيح» : ليس في نسيان ابن مسعود لذلك ما يستغرب ؛ فقد نسي ابن مسعود من القرآن ، ما لم يختلف فيه المسلمون بعد ، وهما المعوذتان ، ونسي ما اتفق العلماء على نسخه ، كالتطبير ، ونسي كيف قيام الاثنين خلف الإمام ، ونسي ما لا يختلف العلماء فيه ، أن النبي ﷺ صلى الصبح ، يوم النحر ، في وقتها ، ونسي كيفية جمع النبي ﷺ بعرفة ، ونسي ما لم يختلف العلماء فيه ، من وضع المرفق والساعد على الأرض في السجود ، ونسي كيف يقرأ النبي ﷺ : ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ [الليل : ٢٣] . وإذا جاز على ابن مسعود ، أن ينسى مثل هذا في الصلاة ، كيف لا يجوز أن ينسى مثله في رفع اليدين ؟

الرابعة ، عند القيام إلى الركعة الثالثة :

فمن نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان إذا قام من الركعتين ، رفع يديه ، ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي ﷺ ^(١) . رواه البخاري ، وأبو داود ، والنسائي .

وعن علي ، في وصف صلاة النبي ﷺ ، أنه كان إذا قام من السجدين ، رفع يديه حذو منكبيه ، وكبر ^(٢) . رواه أبو داود ، وأحمد ، والترمذي وصححه . والمراد بالسجدين الركعتان .

مساواة المرأة بالرجل في هذه السنة :

قال الشوكاني : واعلم ، أن هذه السنة يشترك فيها الرجال والنساء ، ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما فيها ، وكذا لم يرد ما يدل على الفرق بين الرجل والمرأة ، في مقدار الرفع .

٢- وضع اليمين على الشمال :

يندب وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة ، وقد ورد في ذلك عشرون حديثاً ،

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة (١ / ٤٧٦) برقم (٧٤٤) ، والفتح الرباعي (٣ / ١٦٥) ، والترمذي (٢ / ١٠٧) أبواب الصلاة - باب (رقم ٢٢٧) ، برقم (٣٠٤) .

عن ثمانية عشر صحابياً وتابعين عن النبي ﷺ ، وعن سهل بن سعد ، قال : كان الناس يؤمرون ، أن يضع الرجل يده اليمنى على فزاعة اليسرى ، في الصلاة . قال أبو حازم : لا أعلم إلا أنه ينمي^(١) ذلك إلى رسول الله ﷺ^(٢) . رواه البخاري ، وأحمد ، ومالك في «الموطأ» . قال الحافظ : وهذا حكمه الرفع ، لأنه محمول على أن الأمر لهم بذلك هو النبي ﷺ . وعنه ﷺ ، أنه قال : «إنا معشر الأنبياء أمرنا بتعجيل فطرتنا ، وتأخير سحورنا ، ووضع أيمننا على شمالتنا في الصلاة»^(٣) . وعن جابر ، قال : مر رسول الله ﷺ برجل ، وهو يصلي ، وقد وضع يده اليسرى على اليمنى ، فانتزعتها ، ووضع اليمنى على اليسرى^(٤) . رواه أحمد ، وغيره . قال النووي : إسناده صحيح . وقال ابن عبد البر : لم يأت فيه عن النبي ﷺ خلاف ، وهو قول جمهور الصحابة ، والتابعين ، وذكره مالك في «الموطأ» ، وقال : لم يزل مالك يقبض ، حتى لقي الله ، عز وجل .

موضع وضع اليدين :

قال الكمال بن الهمام : ولم يثبت حديث صحيح يوجب العمل ، في كون الوضع تحت الصدر ، وفي كونه تحت السرة ، وللعهود عند الخفزية ، هو كونه تحت السرة ، وعند الشافعية ، تحت الصدر . وعن أحمد قولان ، كاللذهبيين ، والتحقيق ، المساواة بينهما ، وقال الترمذي : إن أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ، والتابعين ، ومن بعدهم يرون ، أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة ، ورأى بعضهم ، أن يضعها فوق السرة ، ورأى بعضهم ، أن يضعها تحت السرة ، وكل ذلك واسع عندهم ، انتهى .

ولكن قد جاءت روايات تفيد ، أنه ﷺ كان يضع يديه على صدره ، فعن هُلب الطائي ، قال : رأيت النبي ﷺ يضع اليمنى على اليسرى على صدره ، فوق المفصل^(٥) .

(١) ينمي : يرفع .

(٢) البخاري : كتاب الأذان - باب وضع اليمنى على اليسرى (٧٤٠) ، والفتح الرباني (٣ / ١٧٢ ، ١٧٣) ، رقم (٥٠٠) ، وموطأ مالك (ص ١٠٤) - باب وضع اليمين على اليسار في الصلاة .

(٣) الدررلوطني (١ / ٢٨٤) كتاب الصلاة - باب في أخذ الشمال باليمين في الصلاة .

(٤) الفتح الرباني (٣ / ١٧١) ، الحديث رقم (٤٩٨) ، والدررلوطني (١ / ٢٨٧) كتاب الصلاة - باب في أخذ الشمال باليمين في الصلاة .

(٥) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال (٢ / ٣٢) برقم (٢٥٢) ، والفتح الرباني (٣ / ١٧٢) ، برقم (٤٩٩) .

رواه أحمد ، وحسنه الترمذي . وعن وائل بن حجر ، قال : صليت مع النبي ﷺ ، فوضع يده اليمنى على يده اليسرى ، على صدره^(١) . رواه ابن خزيمة وصححه ، ورواه أبو داود ، والنسائي ، بلفظ : ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ^(٢) ، والساعد . أي : أنه وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى ورستها ، وساعدها .

٣- التوجه ، أو دعاء الاستفتاح :

يندب للمصلي أن يأتي بأي دعاء من الأدعية ، التي كان يدعو بها النبي ﷺ ، ويستفتح بها الصلاة ، بعد تكبيرة الإحرام ، وقبل القراءة ، ونحن نذكر بعضها فيما يلي :

١- عن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا كبر في الصلاة ، سكت هنيهة^(٣) ، قبل القراءة ، فقلت : يا رسول الله ، بأي أنت وأمي ، أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول ؟ قال : أقول : « اللهم باعد بيني وبين خطاياي ، كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقي من خطاياي ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني من خطاياي بالماء ، والماء ، والبرد »^(٤) . رواه البخاري ، ومسلم ، وأصحاب السنن ، إلا الترمذي .

٢- وعن علي ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة ، كبر ، ثم قال : «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض ، حنيفاً مسلماً ، وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ، ونسكي ، ومحياي ، ومماتي لله رب العلمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ، أنت ربي ، وأنا عبدك ظلمت نفسي ، واعترفت بذنبي ، فاغفر لي ذنوبي جميعاً ، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن

(١) صحيح ابن خزيمة (١ / ٢٤٣) ، برقم (٤٧٩) ، وباللفظ الآخر برقم (٤٨٠) ، وصححه العلامة الألباني ، في : صفة صلاة النبي ﷺ . .

(٢) «الرسغ» : الفصل بين الساعد والكف .

(٣) «هنيهة» وقتاً قصيراً ..

(٤) البخاري - كتاب الصلاة - باب ما يقول بعد التكبير (١ / ١٨٩) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة (١ / ٤١٩) ، الحديث رقم (١٤٧) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب السكنة عند الافتتاح (١ / ١٨٠) ، والنسائي (٢ / ١٣٩) كتاب الانتحاش - باب الدعاء بين التكبيرة والقراءة ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب افتتاح الصلاة (١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥) رقم (٨٠٥) ، والدارمي : كتاب الصلاة - باب في السكتين (١ / ٢٢٧) ، الحديث رقم (١٢٤٧) ، ومسند أحمد (٢ / ٢٣١) .

الأخلاق ، لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عني سيئها ، لا يصرفُ عني سيئها إلا أنت ، لبيك وسعديك^(١) ، والخير كله في يديك ، والشر ليس إليك ، وأنا بك وإليك ، تباركت وتعاليت ، استغفرك ، وأتوب إليك^(٢) . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، وأبو داود ، وغيرهم .

٣- وعن عمر ، أنه كان يقول بعد تكبيرة الإحرام : «سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك وتعالى جدك^(٣) ، ولا إله غيرك^(٤)» . رواه مسلم بسند منقطع ، والدارقطني موصولاً ، وموقفاً على عمر .

قال ابن القيم : صح عن عمر ، أنه كان يستفتح به في مقام النبي ﷺ ، ويجهر به ، ويعلمه الناس ، وهو بهذا الوجه في حكم المرفوع ؛ ولذا قال الإمام أحمد : أما أنا ، فأذهب إلى ما روي عن عمر ، ولو أن رجلاً استفتح ببعض ما روي ، كان حسناً .

٤- وعن عاصم بن حميد ، قال : سألت عائشة : بأي شيء كان يفتح رسول الله ﷺ قيام الليل ؟ فقالت : لقد سألتني عن شيء ، ما سألتني عنه أحد قبلك ، كان إذا قام ، كبر

(١) «لبيك» : هو من ألب بالمكان ، إذا أقام به ، أي : أجبك إجابة بعد إجابة ، قال النووي : قال العلماء : ومعناه ، أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة . «وسعديك» . قال الأزهري ، وغيره : معناه ، مساعدة لأمرك بعد مساعدة ، ومتابعة لدينك بعد متابعة ، «والشر ليس إليك» : أي : لا يتقرب به إليك ، أو لا يضاف إليك تأديباً ، أو لا يصعد إليك ، أو أنه ليس شرّاً بالنسبة إليك ، وإنما خلقته لحكمة بالغة ، وإنما هو شر بالنسبة للمخلوقين .

(٢) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل (١ / ٥٣٤ ، ٥٣٥) ، الحديث رقم (٢٠١) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يفتح به الصلاة من الدعاء (١ / ١٧٥) ، والنسائي : كتاب افتتاح الصلاة - باب الذكر والدعاء بين التكبيرة والقرأة (٢ / ١٢٩ ، ١٣٠) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب ما جاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة (٥ / ٤٨٦ ، ٤٨٧) .

(٣) ومعنى : «تعالى جدك» . علا جلالك ، وعظمتك .

(٤) في «تلخيص الحبير» : رواه أبو داود ، والحاكم ، ورجاله ثقات ، لكن فيه انقطاع ، وأعله أبو داود ، وله طريق أخرى ، رواها الترمذي ، وابن ماجه ، وهذا صحيح عن عمر ، لا عن النبي ﷺ ، وفي «صحيح مسلم» أيضاً ذكره في موضع غير مظنه استطراداً ، وفي إسناده انقطاع (١ / ٢٢٩) ، وفي مستدرک الحاكم (١ / ٢٣٥) عن عائشة ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، وقال : له شاهد عند أحمد في «مسنده» .

عشر^(١) ، وحمد الله عشرًا ، وسبح الله عشرًا ، وهللَ عشرًا ، واستغفر عشرًا ، وقال :
«اللهم اغفر لي ، واهدني ، وارزقني ، وعافني» . ويتعوذ من ضيق المقام يوم القيامة^(٢) .
رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه .

٥- وعن عبد الرحمن بن عوف ، قال : سألت عائشة ، بأي شيء كان نبي الله ﷺ يفتتح صلاته ، إذا قام من الليل ؟ قالت : كان إذا قام من الليل ، يفتتح صلاته : «اللهم رب جبريل ، وميكائيل ، وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك ، فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراطٍ مستقيم»^(٣) . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه .

٦- وعن نافع بن جبير بن مطعم ، عن أبيه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول في التطوع : «الله أكبر كبيرًا» . ثلاث مرات : «والحمد لله كثيرًا» . ثلاث مرات : «وسبحان الله بكرة وأصيلًا» . ثلاث مرات ، «اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم ؛ من همزه ، ونفثه ، ونفخه» . قلت : يا رسول الله ، ما همزه ، ونفثه ، ونفخه ؟ قال : «أما همزه ، فالملوءة^(٤) التي تأخذ بني آدم ، وأما نفخه ، الكبير ، ونفثه ، الشعر»^(٥) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وابن حبان مختصرًا .

٧- وعن ابن عباس ، قال : كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتعجد ، قال : «اللهم لك الحمد ، أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد ، أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ، أنت مالك السموات والأرض ومن فيهن ، ولك

(١) كان إذا قام ، كبر عشرًا : أي ؛ بعد تكبيرة الإحرام .

(٢) النسائي : كتاب قيام الليل وتطوع النهار - باب ذكر ما يستفتح به القيام (٣ / ٢٠٩) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الدعاء إذا قام الرجل من الليل (١ / ٤٣١) رقم (١٣٥٦) .

(٣) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب للدعاء في صلاة الليل وقيامه (١ / ٥٣٤) رقم (٢٠٠) ، والنسائي : كتاب قيام الليل وتطوع النهار - باب بأي شيء تستفتح صلاة الليل (٣ / ٢١٣) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب ما جاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل (٥ / ٨٤ ، ٤٨٥) ، الحديث رقم (٣٤٢٠) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الدعاء إذا قام الرجل من الليل (١ / ٤٣١ ، ٤٣٢) رقم (١٣٥٧) .

(٤) «الملوءة» الصراخ .

(٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء (١ / ١٧٦) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب الاستعاذة في الصلاة (١ / ٢٦٥) رقم (٨٠٧) ، ومسند أحمد (٣ / ٥٠) .

الحمد، أنت الحق ، وعدك الحق ، ولقاؤك حق ، وقولك حق ، والجنة حق ، والنار حق ، والنيبون حق ، ومحمد حق ، والساعة حق ، اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاكمت ، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت ، ولا إله غيرك ، ولا حول ولا قوة إلا بالله^(١) . رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، ومالك . وفي أبي داود ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ كان في التهجيد يقوله بعد ما يقول : «الله أكبر» .

٨- الاستمعاذة ؛ يندب للمصلي ، بعد دعاء الاستفتاح وقبل القراءة ، أن يأتي بالاستمعاذة؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل : ٩٨] . وفي حديث نافع بن جبير المتقدم ، أنه ﷺ قال : « اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم» . إلخ . وقال ابن المنذر : جاء عن النبي ﷺ ، أنه كان يقول قبل القراءة : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»^(٢) .

٤- الأسرارُ بها :

ويسن الإتيان بها سرًا ، قال في «المغني» : يُسرُّ الاستمعاذة ، ولا يجهر بها . لا أعلم فيه خلافاً ، انتهى . ولكن الشافعي يرى التخيير بين الجهر بها ، والإسرار في الصلاة الجهرية ، وروي عن أبي هريرة الجهر بها ، عن طريق ضعيف .

مشروعيتها في الركعة الأولى ، دون سائر الركعات :

ولا تشرع الاستمعاذة ، إلا في الركعة الأولى ؛ فعن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا نهض في الركعة الثانية ، افتتح القراءة بـ : «الحمد لله رب العالمين» . ولم يسكت^(٣) . رواه مسلم .

(١) البخاري : كتاب الجمعة - باب التهجد بالليل (٢ / ٦٠) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل (١ / ٥٣٢ ، ٥٣٣) ، رقم (١٩٩) ، والنسائي : كتاب قيام الليل وتطوع النهار (١ / ٢٠٩ ، ٢١٠) ، باب ذكر ما يستفتح به القيام ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب ما يقول إذا قام من الليل إلى الصلاة (٥ / ٤٨١ ، ٤٨٢) رقم (٣٤١٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الدعاء إذا قام الرجل من الليل (١ / ٤٣٠) رقم (١٣٥٥) .

(٢) صحيح ، انظر : الإرواء (٣٤٢) .

(٣) مسلم : كتاب المساجد - باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة (١ / ٤١٩) ، رقم (١٤٨) .

قال ابن القيم : يختلف النسخاء ، هل هذا موضع استعاذة ، أو لا ؟ بعد اتفاهم على أنه ليس موضع استفتاح ، وفي ذلك قولان ، هما رواية عن أحمد ، وقد بناهما بعض أصحابه على ، أن قراءة الصلاة ، هل هي قراءة واحدة ، فيكتفي فيها باستعاذة واحدة ، أو قراءة كل ركعة مستقلة برأسها ؟ ولا نزاع بينهما في أن الاستفتاح لمجموع الصلاة . والاكتفاء باستعاذة واحدة أظهر ، للحديث الصحيح . وذكر حديث أبي هريرة ، ثم قال : وإنما يكفي استفتاح واحد ؛ لأنه لم يتخلل القراءتين مكوت ، بل تخللها ذكر ، فهي كالقراءة الواحدة إذا تخللها حمد الله ، أو تسبيح ، أو تهليل ، أو صلاة على النبي ﷺ ، ونحو ذلك .

وقال الشوكاني : الأحوط الاختصار على ما وردت به السنة ، وهو الاستعاذة قبل قراءة الركعة الأولى فقط .

(٥) التَّامِينَ :

يسنُّ لكل مُصلٍّ ؛ إمَامًا ، أو مَأْمُومًا ، أو منفردًا ، أن يقول : آمين . بعد قراءة الفاتحة ، يجهر بها في الصلاة الجهرية ، ويسر بها في السرية ؛ فعن نعيم المجرم ، قال : صليت وراء أبي هريرة ، فقال : بسم الله الرحمن الرحيم . ثم قرأ بأم القرآن ، حتى إذا بلغ ﴿وَالصَّالِينَ﴾ ، فقال : آمين . وقال الناس : آمين . ثم يقول أبو هريرة بعد السلام : والذي نفسي بيده ، إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ . ذكره البخاري تعليقاً^(١) ، ورواه النسائي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وابن السراج .

وفي البخاري ، قال ابن شهاب : وكان رسول الله ﷺ يقول : آمين . وقال عطاء : آمين دعاء ، آمن ابن الزبير ومن رواه ، حتى إن للمسجد للجنة^(٢) . وقال نافع : كان ابن عمر لا يده ، ويحضرهم ، وسمعت منه في ذلك خبراً . وعن أبي هريرة : كان رسول الله ﷺ إذا تلا : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ . قال : «آمين» . حتى يسمع من يليه من الصف الأول^(٣) . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، وقال : حتى يسمعها أهل الصف

(١) أي ؛ من غير ذكر السند ، وتقدم .

(٢) فيلة أي ؛ صوت مرتفع .

(٣) البخاري : كتاب الأذان - باب جهر المأموم بالتأمين (١ / ١٩٨) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب التأمين وراء الإمام (١ / ٥٧٥) ، برقم (٩٣٤) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب الجهر بـ«آمين» (١ / ٢٧٨) ، برقم (٨٥٣) ، وقال للحق في «الزوائد» : في إسناده أبو عبد الله ، لا يعرف ، وشعر ضعفه أحمد ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات . والحديث رواه ابن حبان في «صحيحه» بسند آخر ، وقال البوصيري : هذا إسناد ضعيف . انظر : مصباح الزجاجة (١ / ٢٩٦) فيها تفصيل ، وقال الشوكاني : أخرجه الدارقطني ، وإسناده حسن ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرطهما ، وأشار إليه الترمذي . نيل الأوطار (٢ / ٢٥٠) .

الاول، فيرتج بها المسجد . ورواه أيضًا الحاكم ، وقال : صحيح على شرطهما ، والبيهقي، وقال : حسن صحيح . والدارقطني ، وقال : إسناده حسن . وعن ائله بن حجر، قال : سمعت رسول الله ﷺ قرا : ﴿غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ . فقال : «آمين» . يمد بها صوته^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود . ولفظه : رفع بها صوته . وحسنه الترمذي ، وقال : وبه يقول غير واحد من أهل العلم ، من أصحاب النبي ﷺ ، والتابعين ، ومن بعدهم يرون ، أن يرفع الرجل صوته بالتأمين ، ولا يخفيها . وقال الحافظ : سند هذا الحديث صحيح .

وقال عطاء : أدركت مائتين من الصحابة في هذا المسجد ، إذا قال الإمام : ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ سمعت لهم رجة «آمين»^(٢) . وعن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : « ما حسدكم اليهود على شيء ، ما حسدكم على السلام والتأمين خلف الإمام»^(٣) . رواه أحمد ، وابن ماجه .

استحباب موافقة الإمام فيه :

ويستحب للمأموم أن يوافق الإمام ، فلا يسبقه في التأمين ، ولا يتأخر عنه ؛ فعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا قال الإمام : ﴿غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ . فقولوا : آمين ؛ فإن من وافق قوله قول الملائكة ، غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٤) . رواه البخاري . وعنه ، أن النبي ﷺ قال : «إذا قال الإمام : ﴿غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ . فقولوا : آمين ؛ فإن الملائكة يقولون : آمين . وإن الإمام يقول : آمين . فمن وافق

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب التأمين وراه الإمام برقم (٩٢٢) ، (١ / ٥٧٤) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في التأمين (٢ / ٢٨ ، ٢٩) ، برقم (٢٤٨) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب الجهر بآمين (١ / ٢٧٨) برقم (٨٥٥) ، والفتح الرباني (٣ / ٢٠٥) ، برقم (٥٤٥) ، والدارقطني (١ / ٣٣٤) برقم (١) . (٢) ضعيف ، انظر : تمام اللذة (١٧٩) .

(٣) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب الجهر بآمين (١ / ٢٧٨) رقم (٨٥٦) ، وفي «الزوائد» : هذا إسناده صحيح ، ورجاله ثقات ، احتج به مسلم بجميع رواه .

(٤) البخاري : كتاب الصلاة - باب جهر المأموم بالتأمين (١ / ١٩٨) .

(٥) قال الخطابي : معنى قوله ﷺ : «إذا قال الإمام : ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ . فقولوا : آمين . أي : مع الإمام ، حتى يقع تأمينكم وتأمينه معاً . وأما قوله : «إذا أمن ، الإمام ، فأمنا» . فإنه لا يخالفه ولا يدل على ، أنهم يؤخرونه عن وقت تأمينه ، وإنما هو كقول القائل : إذا رحل الأمير ، فارحلوا . يعني ، إذا أخذ الأمير في الرحيل فتهيئوا للارتحال ؛ لتكون رحلتكم مع رحلته . وبيان هذا في الحديث الآخر : «إن الإمام يقول : آمين» إلى آخر الحديث .

تأمينه تأمين الملائكة ، غفر له ما تقدم من ذنبه^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي . وعنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أمن الإمام ، فأمنوا ؛ فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة ، غفر له ما تقدم من ذنبه »^(٢) . رواه الجماعة .
معنى «أمين» :

ولفظ «أمين» يقصر ألفه ، ويمد ، مع تخفيف الميم ، ليس من الفاتحة ، وإنما هو دعاء معناه : اللهم استجب .
(٦) القراءة بعد الفاتحة :

يسن للمصلي ، أن يقرأ سورة ، أو شيئاً من القرآن بعد قراءة الفاتحة ، في ركعتي الصبح والجمعة ، والأولين من الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، وجميع ركعات النفل ، فمن أبي قتادة ، أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر ، في الأولين ، بأم الكتاب وسورتين ، وفي الركعتين الآخرين ، بأم الكتاب ، ويسمعنا الآية أحياناً ، ويطول في الركعة الأولى ، ما لا يطول في الثانية^(٣) ، وهكذا في العصر ، وهكذا في الصبح . رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وزاد ، قال : فظننا ، أنه يريد بذلك أن يذكر الناس الركعة الأولى .

وقال جابر بن سمرة : شكا أهل الكوفة سعيًا إلى عمر ، فعزله ، واستعمل عليهم عمارة ، فشكوا ، حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي ، فأرسل إليه ، فقال : يا أبا إسحق ، إن هؤلاء يزعمون أنك تصلي ، ولا تحسن تصلي . قال أبو إسحاق : أما أنا والله ، فإني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ ، ما أخرم عنها^(٤) ، أصلي صلاة العشاء ، فأركد في الأوليين^(٥) ، وأخف في الآخرين . قال : ذاك الظن بك ، يا أبا إسحق . فأرسل معه

(١) البخاري : كتاب الأذان - باب جهز المأموم بالتأمين (١ / ١٩٨) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب التأمين رواه الإمام ، برقم (٩٣٥) ، (١ / ٥٧٥) ، والنسائي : كتاب الافتتاح - باب الأمر بالتأمين من خلف الإمام (١ / ١٤٤) برقم (٩٢٩) ، والفتح الرباني (٣ / ٢٠٤) برقم (٥٤٢) .

(٢) البخاري : كتاب الأذان - باب جهز الإمام بالتأمين (١ / ٩٨) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب التسميع والتحميد والتأمين (١ / ٣٠٧) رقم (٧٢) ، والنسائي : كتاب الافتتاح - باب جهز الإمام بالتأمين (٢ / ١٤٤ ، ١٤٣) رقم (٩٢٦) ، والترمذي : كتاب الصلاة ، باب ما جاء في فضل التأمين (٢ / ٣٠) رقم (٢٥٠) ، وصحيح ابن خزيمة ، الحديث رقم (٥٧٥) ، (٢ / ٢٨٨) .

(٣) البخاري : كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر (١ / ١٩٣) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر (١ / ١٨٤) .

(٤) ما أخرم عنها : أي ، انقص . (٥) «فاركد في الأوليين» أي ، أطول ليهما القراءة

رجلاً ، أو رجلاً إلى الكوفة ، فسأل عنه أهل الكوفة ، ولم يدع مسجداً إلا سأل عنه ، ويشنون عليه معروفاً ، حتى دخل مسجداً لبني عيس ، فقام رجل منهم ، يقال له : أسامة بن قنادة . يكنى أبا سعدة ، فقال : أما إذ ناشدتنا الله ، فإن سعدك كان لا يسير بالسرية ، ولا يقسم بالسوية ، ولا يعدل في القضية . قال سعد : أما والله ، لادعون بثلاث ؛ اللهم ، إن كان عبدك هذا كاذباً ، قام رياء وممعة ، فأطّل عمره ، وأطّل فقره ، وعرضه بالفتن . وكان بعدُ يقول : شيخ كبير مفتون ، أصابني دعوة سعد . قال عبد الملك : فانا رأيته بعدُ ، قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر ، وأنه ليتعرض للجوارح في الطرق يغمزه . رواه البخاري^(١) .

وقال أبو هريرة : في كل صلاة يقرأ ، فما أسمعنا رسول الله ﷺ ، أسمعناكم ، وما أخفى عنا ، أخفينا عنكم ، وإن لم تزد على أم القرآن أجزاء ، وإن ردت فهو خير . رواه البخاري^(٢) .

كيفية القراءة بعد الفاتحة :

والقراءة بعد الفاتحة تجوز على أي نحو من الأنحاء ؛ قال الحسين : غزونا خراسان ، ومعنا للشماعة من الصحابة ، فكان الرجل منهم يصلي بنا ، فيقرأ الآيات من السورة ، ثم يركع . وعن ابن عباس ، أنه قرأ الفاتحة ، وآية من البقرة في كل ركعة^(٣) . رواه الدارقطني بإسناد قوي .

وقال البخاري : باب الجمع بين السورتين في الركعة ، والقراءة بالخواتيم ، ويسورة قبل سورة ، وبأول سورة . ويذكر عن عبد الله بن السائب : قرأ النبي ﷺ «المؤمنون» في الصبح ، حتى إذا ذكر موسى وهارون ، أو ذكر عيسى ، أخلته سعة ، فركع . وقرأ عمر في الركعة الأولى بمائة وعشرين آية من البقرة ، وفي الثانية بسورة من المثاني . وقرأ الأحنف بالكهف في الأولى ، وفي الثانية يونس ، أو يوسف . وذكر ، أنه صلى مع عمر الصبح بهما ، وقرأ ابن مسعود بأربعين آية من الأنفال ، وفي الثانية بسورة من المفصل^(٤) .

(١) البخاري : كتاب الأذان - باب وجوب القراءة للإمام . . . (الفتح ٢ / ٢٧٦) .

(٢) البخاري : كتاب الأذان - باب القراءة في الفجر (١ / ١٩٥) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها ، قرأ ما تيسر له من غيرها ، رقم (٤٣) ، (١ / ٢٩٧) (٣) ضعف ، نظر : تمام للث (١٧٩) .

(٤) البخاري : كتاب الأذان - باب الجمع بين السورتين في ركعة . . . (١ / ١٩٦) .

وقال قتادة ، فيمن قرأ سورة واحدة في ركعتين ، أو يردد سورة في ركعتين : كل كتاب الله .

وقال عبيد الله بن ثابت ، عن أنس : كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء ، وكان كلما افتتح سورة ، يقرأ بها لهم في الصلاة ، مما يقرأ به ، افتتح ب : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، حتى يفرغ منها ، ثم يقرأ سورة أخرى معها ، وكان يصنع ذلك في كل ركعة ، فكلمه أصحابه ، فقالوا : إنك تفتتح بهذه السورة ، ثم لا ترى أنها تحزلك ، حتى تقرأ بأخرى ، فإما أن تقرأ بها ، وإما أن تدعها ، وتقرأ بأخرى . فقال : ما أنا بشاركها ، إن أحببتم أن أؤمكم بذلك فعلت ، وإن كرهتم تركتكم . وكانوا يرون أنه من أفضلهم ، وكرهوا أن يؤمهم غيره . فلما أتاهم النبي ﷺ ، أخبروه الخبر ، فقال : « يا فلان ، ما يمنحك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك ، وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة ؟ » فقال : « إني أحبها . » فقال : « حبك إياها أدخلك الجنة »^(١) . وعن رجل من جهينة ، أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في الصبح : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ ﴾ [الزلزلة : ١] . في الركعتين كلتيهما ، قال : فلا أدري ، أنسي رسول الله ، أم قرأ ذلك عمداً ؟^(٢) . رواه أبو داود ، وليس في إسناده مطعن .

هــدي رسول الله ﷺ في القراءة بعد الفاتحة :

نذكر هنا ما لحظه ابن القيم من قراءة رسول الله ﷺ بعد الفاتحة^(٣) ، قال : فإذا فرغ من الفاتحة ، أخذ في سورة غيرها ، وكان يطيلها تارة ، ويخففها ، لعارض من سفر أو غيره ، ويتوسط فيها غالباً .

قراءة الفجر :

وكان يقرأ في الفجر بنحو ستين آية إلى مائة آية ، وصلّاها بسورة «ق» ، وصلّاها بسورة «الروم»^(٤) ، وصلّاها ب : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ ، وصلّاها ب : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ ﴾ في الركعتين كلتيهما ، وصلّاها «بالمعوذتين» ، وكان في السفر ، وصلّاها ، فافتتح بسورة «المؤمنون» ، حتى بلغ ذكر موسى وهارون في الركعة الأولى ، فأخذته سعة ، فركع ، وكان يصليها يوم الجمعة ب : ﴿ أَلَمْ نَنْزِلْ ﴾ السجدة . وسورة ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ كاملتين ، ولم يفعل ما

(١) البخاري : كتاب الأذان - باب الجمع بين السورتين في الركعة (الفتح ٢ / ٢٩٨) .

(٢) سنن أبي داود : كتاب الصلاة - باب الرجل يبعد سورة واحدة في الركعتين (١ / ١٨٧) .

(٣) المنانين ليست لابن القيم . (٤) لم يثبت ، انظر : تمام المنة (١٨٠) .

يفعله كثير من الناس اليوم من قراءة بعض هذه ، وبعض هذه ، وأما ما يظنه كثير من الجاهل ، أن صبح يوم الجمعة فضلت بسجدة ، فجهل عظيم ، ولهذا كره بعض الأئمة قراءة سورة «السجدة» ؛ لأجل هذا الظن .

وإنما كان ﷺ يقرأ هاتين السورتين ، لما اشتملتا عليه من ذكر المبدأ والمعاد ، وخلق آدم ، ودخول الجنة والنار ، وغير ذلك ، مما كان ، ويكون في يوم الجمعة . فكان يقرأ في فجرها ، ما كان ويكون في ذلك اليوم ؛ تذكيراً للأمة بحوادث هذا اليوم ، كما كان يقرأ في المجامع العظام ، كالأعياد والجمعة ، بسورة «ق» ، و«اقتربت» ، و«يسبح» .
و«الغاشية»^(١) .

القراءة في الظهر :

وأما الظهر ، فكان يطيل قراءتها أحياناً ، حتى قال أبو سعيد : كانت صلاة الظهر تقام ، فيذهب اللذائب إلى البقيع ، فيقضي حاجته ، ثم يأتي أهله ، فيتوضأ ، ويدرك النبي ﷺ في الركعة الأولى ؛ مما يطيلها^(٢) . رواه مسلم .

وكان يقرأ فيها تارة بقدر : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ فِيهَا الْقُرْآنَ﴾ ، وتارة : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾
﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾ ، وتارة بـ : ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ ، ﴿وَالسَّمَاءَ وَالطَّارِقِ﴾

القراءة في العصر :

وأما العصر ، فعلى النصف من قراءة صلاة الظهر إذا طالت ، ويقدرها إذا قصرت .

القراءة في المغرب :

وأما المغرب ، فكان هديه فيها خلاف عمل اليوم ؛ فإنه صلاها مرة بـ «الأعراف» في الركعتين ، ومرة بـ «الطور» ، ومرة بـ «المرسلات» . قال أبو عمر بن عبد البر : روي عن النبي ﷺ ، أنه قرأ في المغرب بـ «الْمَسِّحِ» [الأعراف] وأنه قرأ فيها بـ : ﴿الصَّافَّاتِ﴾ ، وأنه قرأ فيها بـ : ﴿حَمِّ الدَّخَانِ﴾ ، وأنه قرأ فيها بـ : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ، وأنه قرأ فيها بـ : ﴿وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ ، وأنه قرأ فيها بالمعوذتين ، وأنه قرأ فيها بـ : «المرسلات» ، وأنه كان يقرأ فيها بقصار المفصل . وقال : وهي كلها آثار صحاح

(١) «يسبح» ؛ أي سورة الأعلى المبدوءة بـ : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾

(٢) مسلم : كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر والعصر (١ / ٣٣٥) ، رقم (١٦١) - بلفظ : يطولها .

مشهورة^(١) . انتهى كلام ابن عبد البر .

وأما المداومة فيها على قصر المفضل دائماً ، فهو فعل مروان بن الحكم ، ولهذا أنكر عليه زيد بن ثابت ، وقال : مالك تقرأ في المغرب بقصر المفضل ، وقد رأيت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بطولي الطولين ؟ قال : قلت : وما طولي الطولين ؟ قال : الأعراف^(٢) . وهذا حديث صحيح ، رواه أهل السنن . وذكر النسائي ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بسورة «الأعراف» ، فرقها في الركعتين^(٣) . فالمحافظة فيها على الآية والسورة من قصر المفضل ، خلاف السنة ، وهو فعل مروان بن الحكم .

القراءة في العشاء :

وأما العشاء الآخرة ، فقرأ فيها ﷺ ب : «والتين والزيتون» . ووقت لمأذ فيها ب : «وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا» ، «وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» ، «وَاللَّيْلُ إِذَا يَهْتَبِي» ، ونحوها . وأنكر عليه قراءته فيها (البقرة) بعد ما صلى معه ، ثم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ، فأعادها لهم بعد ما مضى من الليل ما شاء الله ، وقرأ «البقرة» ، ولهذا قال له : «أَفَتَأْتِ أَنتَ ، يَا مُعَاذٌ؟»^(٤) . فتعلق النقادون بهذه الكلمة ، ولم يلتفتوا إلى ما قبلها ، ولا إلى ما بعدها .

القراءة في الجمعة :

وأما الجمعة ، فكان يقرأ فيها بسورة «الجمعة» ، و«المنافقون» أو «الغاشية» كاملتين ، وسورة «سبح» ، و«الغاشية» . وأما الاختصار على قراءة أواخر السورتين من : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» . إلى آخرها ، فلم يفعله قط ، وهو مخالف لهديه الذي كان يحافظ عليه .

(١) سورة الطور في مسلم : كتاب الصلاة - باب القراءة في الصبح (١ / ٣٣٨) ، وسورة المراتل في مسلم : كتاب الصلاة ، باب القراءة في الصبح (١ / ٣٣٨) ، وانظر ابن ماجه : كتاب إسماء الصلاة - باب القراءة في صلاة المغرب (١ / ٢٧٢) ، والدارمي (١ / ٢٣٩) وقراءة للمؤدتين في ابن ماجه (١ / ٢٧٢) وقراءة سورة الأعراف والآنعام عند أبي داود : كتاب الصلاة - باب قدر القراءة في المغرب (١ / ٨٦ ، ٨٧) ، والقراءة في المغرب ب : «حَسْبُكَ الدُّخَانُ» ، «وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وقصر المفضل ، وانظر : النسائي (٢ / ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠) ، وانظر : الترمذي (٢ / ١١٢ ، ١١٣) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب قدر القراءة في المغرب (١ / ١٨٦ ، ٨٧) ، والنسائي (٢ / ١٧٠) كتاب الافتتاح - باب القراءة في المغرب ب : «الْمَصِّ» .

(٣) النسائي : كتاب الافتتاح - باب القراء في المغرب ب : «الْمَصِّ» (٢ / ١٧٠) ، والترمذي (٢ / ١١٣) أبواب الصلاة - باب في القراءة في المغرب ، الحديث رقم (٣٠٨) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في تخفيف الصلاة (١ / ١٨٢ ، ١٨٣) ، والنسائي (٢ / ٦٨) كتاب افتتاح الصلاة - باب القراءة في المغرب ب : «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» .

القراءة في العيدين:

وأما القراءة في الأعياد ، فتارة يقرأ سورة «ق» ، و «اقرئت» كاملتين ، وتارة سورة «سبح» ، و «الغاشية» ، وهذا هو الهدي الذي استمر عليه ، إلى أن لقي الله ، عز وجل ، لم ينسخه شيء ، ولهذا أخذ به خلفاؤه الراشدون من بعده ؛ فقرأ أبو بكر - رضي الله عنه - في الفجر سورة «البقرة» ، حتى سلم منها قريبا من طلوع الشمس ، فقالوا : يا خليفة رسول الله ، كادت الشمس تطلع . فقال : لو طلعت ، لم نجهنمنا غافلين . وكان عمر - رضي الله عنه - يقرأ فيها بـ : «يوسف» ، و «النحل» ، و «هود» ، و «بني إسرائيل» ، ونحوها من السور ، ولو كان تطويله ﷺ منسوخا ، لم يخف على خلفائه الراشدين ، ويطلع عليه النقادون . وأما الحديث الذي رواه مسلم في «صحيحه» ، عن جابر بن سمرة ، أن النبي ﷺ كان يقرأ في الفجر ﴿ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾^(١) . وكانت صلاته بعد تخفيفا ، فالمراد بقوله : بعد . أي ؛ بعد الفجر ، أي ؛ أنه كان يطيل قراءة الفجر أكثر من غيرها ، وصلاته بعدها تخفيفا . ويدل على ذلك قول أم الفضل ، وقد سمعت ابن عباس يقرأ : ﴿وَالْقُرْآنَ عَزْوَفاً﴾ . فقالت : يا بني ، لقد ذكرتني بقراءة هذه السورة ، إنها لأخر ما سمعت من رسول الله ﷺ يقرأ بها في المغرب . فهذا في آخر الأمر إلى أن قال : وأما قوله ﷺ : «أيكم أم بالناس ، فليخفف»^(٢) . وقول أنس : كان رسول ﷺ أخف الناس صلاة في تمام . فالتخفيف أمر نسبي ، يرجع إلى ما فعله النبي ﷺ واطب عليه ، لا إلى شهوة المأمومين ، فإنه ﷺ لم يكن يأمرهم بأمر ، ثم يخالفه ، وقد علم أن من ورثه الكبير ، والضعيف ، وذا الحاجة ، فالذي فعله هو التخفيف الذي أمر به ، فإنه كان يمكن أن تكون صلاته أطول من ذلك ، بأضعاف مضاعفة ، فهي خفيفة بالنسبة إلى أطول منها . وهذه الذي واطب عليه هو الحاكم على كل ما تنازع عليه المتنازعون . ويدل له ما رواه النسائي ، وغيره ، عن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالتخفيف ، ويؤمنا بـ :

(١) مسلم : كتاب الصلاة - باب القراءة في الصبح (١ / ٣٣٧) .

(٢) مسلم : كتاب الصلاة - باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام (١ / ٣٤٢) برقم (١٨٩) ، ومسنند أحمد (٣ / ٢٧٦) ، (٣٤٠) ، وقال في «الزوائد» عن الأخيرة : وفيه ابن لهيعة وفيه لين ، والبيهقي (٣ / ١١٥) والضعفاء الكبير للعليني (٢ / ٢٨٩) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب ما على الإمام من التخفيف (٢ / ٩٤) برقم (٨٢٤) .

﴿الصَّافَّاتِ﴾^(١) ، فالقراءة بـ : ﴿الصَّافَّاتِ﴾ من التخفيف الذي كان يأمر به .

قراءة سورة بعينها :

وكان ﷺ لا يمين سورة في الصلاة بعينها ، لا يقرأ إلا بها ، إلا في الجمعة والعيدين ، وأما في سائر الصلوات ، فقد ذكر أبو داود ، في حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أنه قال : ما من الفصل سورة ، صغيرة ولا كبيرة ، إلا وقد سمعت رسول الله ﷺ يؤم الناس بها في الصلاة المكتوبة^(٢) . وكان من هديه قراءة السور كاملة ، وربما قرأها في الركعتين ، وربما قرأ أول السورة . وأما قراءة أواخر السور وأواسطها ، فلم يحفظ عنه ، وأما قراءة السورتين في الركعة ، فكان يفعله في النافلة ، أما في الفرض ، فلم يحفظ عنه ، وأما حديث ابن مسعود : إني لأعرف النظائر التي كان رسول الله ﷺ يقرن بينهما السورتين في الركعة ؛ «الرحمن» ، و«النجم» في ركعة ، و«أقربت» ، و«الحاقة» في ركعة ، و«الطور» ، و«الذاريات» في ركعة ، و«إذا وقعت» ، و«نون» في ركعة . . . الحديث . فهذا حكاية فعل لم يعين محله ، هل كان في الفرض ، أو في النفل ؟ وهو محتمل . وأما قراءة سورة واحدة في ركعتين معاً ، فقلما كان يفعله . وقد ذكر أبو داود ، عن رجل من جهينة ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في الصبح : ﴿إِنَّا زَلَّلْنَاهُ﴾ في الركعتين كلتيهما ، قال : فلا أدري ، أنسي رسول الله ﷺ ، أم قرأ ذلك عمداً^(٣) .

إطالة الركعة الأولى في الصبح :

وكان ﷺ يطيل الركعة الأولى على الثانية من صلاة الصبح ، ومن كل صلاة ، وربما كان يطيلها ، حتى لا يسمع وقع قدم ، وكان يطيل صلاة الصبح أكثر من سائر الصلوات . وهذا ؛ لأن قرآن الفجر مشهود ؛ يشهده الله تعالى وملائكته . وقيل : يشهده ملائكة الليل والنهار . والقولان مبنيان على أن النزول الإلهي ، هل يدوم إلى انقضاء صلاة الصبح ، أو إلى طلوع الفجر ؟ وقد ورد فيه هذا وهذا .

(١) السائي: كتاب الإمامة - باب الرخصة للإمام في التطويل (٢ / ٩٥) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب من رأى التخفيف فيها (١ / ٥١٠) رقم (٨١٤) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٣٨٨) ، ونسبه صاحب مشكاة المصابيح لمالك ، (١ / ٢٧٤) ، الحديث رقم (٨٦٦) ، والحديث ضعيف ،

انظر : ضعيف أبي داود (١٤٤) .

(٣) تقدم تنزيجه .

وأيضاً ، فإنها لما نقص عدد ركعاتها ، جعل تطويلها عوضاً عما نقصته من العدد ،
 وأيضاً ، فإنها تكون عقيب النوم ، والناس مستريحون ، وأيضاً ، فإنهم لم يأخذوا بعد في
 استقبال المعاش ، وأسباب الدنيا ، وأيضاً ، فإنها تكون في وقت تواطأ فيه السمع ،
 واللسان ، والقلب ؛ لغرضه ، وعدم تمكنه من الاشتغال فيه ؛ فيفهم القرآن ، ويتدبره ،
 وأيضاً ، فإنها أساس العمل وأوله ، فأعطيت فضلاً من الاهتمام بهنا وتطويلها ، وهذه
 أسرار ، إنما يعرفها من له الثغات إلى أسرار الشريعة ، ومقاصدها ، وحِكَمِها .

صِفَةُ قِرَاءَتِهِ ﷺ :

وكانت قراءته مدكاً ، يقف عند كل آية ، وعد بها صوته . انتهى كلام ابن القيم .

ما يستحبُّ أثناء القراءة :

يسن أثناء القراءة ، تحسين الصوت وتزيينه ؛ ففي الحديث ، أن النبي ﷺ قال : « رَتِّبُوا
 أصواتكم بالقرآن»^(١) . وقال : « ليس منا ، من لم يتغن بالقرآن»^(٢) . وقال : « إن أحسن
 الناس صوتاً بالقرآن الذي إذا سمعتموه ، حسبتموه يخشى الله»^(٣) . وقال : « ما أذن الله
 لشيء»^(٤) ، ما أذن لنبيٍّ حسن الصوت ، يتغنّى بالقرآن»^(٥) .

قال النووي : يسن لكل من قرأ في الصلاة أو غيرها ، إذا مر بآية رحمة ، أن يسأل الله
 تعالى من فضله ، وإذا مر بآية عذاب ، أن يستعيز به من النار ، أو من العذاب ، أو من

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب استحباب الترتيل في القراءة (١ / ٣٣٨) ، وترجم به البخاري في كتاب
 التوحيد - باب قول النبي ﷺ : « فليأمر بالقرآن مع الكرام البررة ، ورتبوا القرآن بأصواتكم» (٩ / ٦٣٣) ،
 والنسائي : كتاب افتتاح الصلاة - باب ترتيب القرآن بالصوت (٢ / ١٧٩ ، ١٨٠) ، وابن ماجه : كتاب إقامة
 الصلاة - باب في حسن الصوت بالقرآن (١ / ٤٢٦) ، رقم (١٣٤٢) .

(٢) البخاري : كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى : « وأمسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور » إلا
 يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ﴿ ٩ / ٦٢٨) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب استحباب الترتيل في القراءة
 (١ / ٣٣٩) ، ومسنّد أحمد (١ / ١٧٢) ..

(٣) قال العراقي : سننه ضعيف (١ / ٢٨٧) ، وقال الزبيدي في الإحسان (٤ / ٥٢١) رواه ابن مساجه :
 والأجري ، في : « فوائد » عن عمر بن أيوب السقطي . وانظر التفصيل هناك .

(٤) « أذن » : استمع .

(٥) البخاري : كتاب التوحيد - باب قول النبي ﷺ : « فليأمر بالقرآن مع الكرام البررة ، ورتبوا القرآن بأصواتكم»
 (٩ / ٦٣٣) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب استحباب الترتيل في القراءة (١ / ٣٣٩) ، والنسائي : كتاب
 افتتاح الصلاة - باب ترتيب القرآن بالصوت (٢ / ١٨٠) .

الشر ، أو من المكروه ، أو يقول : اللهم إني أسألك العافية . أو نحو ذلك ، وإذا مر بآية تنزيه لله ، سبحانه وتعالى ، نزه الله ، فقال : سبحانه وتعالى . أو : تبارك الله رب العالمين . أو : جلّت عظمة ربنا . أو نحو ذلك . وروينا عن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - قال : صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة ، فافتتح البقرة ، فقلت : يركع عند المائة ، ثم مضى ، فقلت : يصلي بها في ركعة ، فمضى ، فقلت : يركع بها ، ثم افتتح آل عمران ، فقرأها ، ثم افتتح النساء ، فقرأها ، يقرأ مترسلاً ، إذا مر بآية تسبيح سبح ، وإذا مر بسؤال سأل ، وإذا مر بتعوذ ، تعوذ^(١) . رواه مسلم .

قال أصحابنا : يستحب هذا ، والتسبيح السؤال ، والاستعاذة للقارئ في الصلاة وغيرها ، وللإمام ، والمأموم ، والمفرد ، لأنه دعاء ، فاستووا فيه ، كالتأمين ، ويستحب لكل من قرأ : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ [التين : ٧] . أن يقول : بلى ، وأنا على ذلك من الشاهدين . وإذا قرأ : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ [القيامة : ٤٠] . قال : بلى ، أشهد . وإذا قرأ : ﴿ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ الْمَوْتُ ﴾ [المرسلات : ٥٠] . قال : آمنت بالله . وإذا قال : ﴿ سُبْحَانَكَ يَا أَعْلَى الْعِلَى ﴾ [الأعلى : ١] . قال : سبحان ربي الأعلى . ويقول هتافاً في الصلاة ، وغيرها^(٢) .

مواضع الجهر ، والإسرار بالقراءة :

والسنة أن يجهر المصلي في ركعتي الصبح والجمعة ، والأوليين من المغرب والعشاء ، والعیدین ، والكسوف ، والامتنعاء ، ويسر في الظهر ، والعصر ، وثالثة المغرب ، والآخرين من العشاء . وأما بقية النوافل ، فالنهارية لا جهر فيها ، والليلية يسر فيها بين الجهر والإسرار . والأفضل التوسط ؛ مر رسول الله ﷺ ليلة بأبي بكر ، وهو يصلي ، يخفض صوته ، ومر بعمر ، وهو يصلي ، رافعاً صوته ، فلما اجتمعا عنده ، قال : « يا أبا بكر ، مرت بك ، وأنت تصلي ، تخفض صوتك ؟ » فقال : يا رسول الله ، قد سمعت من ناجيت . وقال لعمر : « مرت بك ، وأنت تصلي ، رافعاً صوتك » . فقال : يا رسول الله ، أوقظ الوسنان ، وأطرد الشيطان . فقال ﷺ : « يا أبا بكر ، أرفع من صوتك » .

(١) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل (١ / ٥٣٦ ، ٥٣٧) رقم (٢٠٣) ، وسند أحمد (٥ / ٣٨٤ ، ٣٩٧) ، والحديث واضح أنه في صلاة الليل ، دون الفرائض ، فالاتباع الصحيح التوقف عند الولود . تمام اللقطة (١٨٥) .

(٢) انظر : تمام اللقطة (١٨٦) .

شيئاً» . وقال لعمر : « اخفض من صوتك شيئاً »^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود .

وإن نسي ، فأسر في موضع الجهر ، أو جهر في موضع الإسرار ، فلا شيء عليه ، وإن تذكر أثناء قراءته ، بنى عليها .

القراءة خلف الإمام :

الأصل ، أن الصلاة لا تصح إلا بقراءة سورة الفاتحة ، في كل ركعة من ركعات الفرض والنفل ، كما تقدم في فرائض الصلاة ، إلا أن المأموم تسقط عنه القراءة ، ويجب عليه الاستماع والإنصات في الصلاة الجهرية ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٢٠٤] . ولقول رسول الله ﷺ : «إذا كبر الإمام ، فكبروا ، وإذا قرأ ، فأنصتوا»^(٢) . صححه مسلم ، وعلى هذا يحمل حديث : «من كان له إمام ، فقراءة الإمام له قراءة»^(٣) . أي ؛ أن قراءة الإمام له قراءة في الصلاة الجهرية ، وأما الصلاة السرية ، فالقراءة فيها واجبة على المأموم ، وكلما تجب عليه القراءة في الصلاة الجهرية ، إذا كان بحيث لا يتمكن من الاستماع للإمام .

قال أبو بكر بن العربي : والذي نرجحه ، وجوب القراءة في الأسرار ؛ لعدم الأخبار^(٤) ، أما الجهر ، فلا سبيل إلى القراءة فيه لثلاثة أوجه ؛ أحدها ؛ أنه حمل أهل المدينة . الثاني ، أنه حكم القرآن ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ [الأعراف : ٢٠٤] . وقد عضدته السنة بحديثين ؛ أحدهما ، حديث عمران ابن حصين : «قد علمت أن بعضكم خالفنيها»^(٥) . الثاني ، قوله : «وإذا قرأ ، فأنصتوا» .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل ، ومسنود أحمد (١ / ١٠٩) ، وانظر الترمذي : أبواب الصلاة - باب (٣٣٠) ما جله في قراءة الليل (٢ / ٣٠٩ ، ٣١٠) ، رقم (٤٤٧) .

(٢) مسلم : كتاب الصلاة - باب التشهد في الصلاة (١ / ٣٠٤) ، وانظر ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب «إذا قرأ الإمام ، فأنصتوا» رقم (٨٤٧) . . (١ / ٢٧٦) ، ومسنود أحمد (٢ / ٤٢٠) .

(٣) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب «إذا قرأ الإمام فأنصتوا» ، رقم (٨٥٠) ، (١ / ٢٧٧) ، عن جابر ، وفي «الزوائد» : في إسناده جابر الجمعي كذب .

(٤) أدلة وجوب القراءة التي تقدم الكلام عليها ، في فرائض الصلاة .

(٥) قال له النبي ﷺ ، لا سمع رجلاً يقرأ خلفه : «يسبح اسم ربك الأعلى» .

(٦) «خالفنيها» نازعنيها ، وانظر : إمام للغة (١٨٧) .

(٧) مسلم : كتاب الصلاة - باب نهى المأموم عن الجهر بالقراءة خلف إمامه (١ / ٢٩٨) رقم (٤٢٧) ، ومسنود أحمد (٤ / ٤٢٦) .

الثالث، الترجيح ، أن القراءة مع الإمام لا مسيل إليها ، فمتى يقرأ ؟ فإن قيل : يقرأ في مكتة الإمام . قلنا : السكوت لا يلزم الإمام ، فكيف يُركب فرض على ما ليس بفرض ؟ لا سيما وقد وجدنا وجهاً للقراءة في الجهر ، وهي قراءة القلب بالتدبر ، والتفكير ، وهذا نظام القرآن، والحديث ، وحفظ العبادة ، ومراعاة السنة ، وعمل بالترجيح . انتهى .

وهذا اختيار الزهري ، وابن المبارك ، وقول لمالك ، وأحمد ، وإسحاق ، ونصره ، ورجحه ابن تيمية .

(٧) تكبيراتُ الانتقال :

يكبر في كل رفع وخفض ، وقيام وقعود ، إلا في الرفع من الركوع ، فإنه يقول : سمع الله لمن حمده ؛ فمن ابن مسعود ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض ورفع ، وقيام وقعود^(١) . رواه أحمد ، والنسائي ، والترمذي وصححه . ثم قال : والعمل عليه عند أصحاب النبي ﷺ ؛ منهم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وغيرهم ، ومن بعدهم من التابعين ، وعليه عامة الفقهاء والعلماء ، انتهى . فمن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، أنه سمع أبا هريرة ، يقول : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة ، يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : «سمع الله لمن حمده» . حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول ، وهو قائم : «ربنا لك الحمد» . قبل أن يسجد ، ثم يقول : «الله أكبر» . حين يهوي ساجداً ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في التثنية ، ثم يفعل ذلك في كل ركعة ، حتى يفرغ من الصلاة . قال أبو هريرة كانت هذه صلاته ، حتى فارق الدنيا^(٢) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود . وعن عكرمة ، قال : قلت لأبن عباس : صليت الظهر بالبطحاء خلف شيخ أحق ، فكبر اثنتين وعشرين تكبيرة ، يكبر إذا سجد ، وإذا رفع رأسه . فقال ابن عباس : تلك صلاة أبي القاسم ﷺ^(٣) . رواه أحمد ، والبخاري .

ويستحب أن يكون ابتداء التكبير ، حين يشرع في الانتقال .

(١) مسند أحمد (١ / ٢٨٦) ، والنسائي : كتاب التطبيق - باب التكبير عند الرفع من السجود (٢ / ٢٣٠) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود (٢ / ٣٣ ، ٣٤) رقم (٢٥٣) .

(٢) البخاري : كتاب الأذان - باب التكبير إذا قام من السجود (١ / ٢٠٠) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة (١ / ٢٩٣ ، ١٩٤) رقم (٢٨) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب تمام التكبير (١ / ٥٢٣) رقم (٨٣٦) ، ومسند أحمد (٢ / ٤٥٤) .

(٣) البخاري : كتاب الأذان - باب التكبير إذا قام من السجود (١ / ١٩٩) ، والفتح الرباني (٣ / ٢٤٦) رقم (٦١٢) .

(٨) هيئاتُ الرُّكُوع :

الواجب في الركوع مجرد الانحناء ، بحيث تصل اليدين إلى الركبتين ، ولكن السنة فيه تسوية الرأس بالعجز ، والاعتماد باليدين على الركبتين ، مع مجافتهما عن الجنين ، وتفريج الأصابع على الركبة والساق ، وسط الظهر ، فمن عقبة بن عامر ، أنه ركع ، فجافى يديه ، ووضع يديه على ركبتيه ، وفرج بين أصابعه من وراء ركبتيه ، وقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصلي^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي . وعن أبي حميد ، أن النبي ﷺ كان إذا ركع ، اعتدل ، ولم يصوب رأسه ، ولم يقنعه^(٢) ، ووضع يديه على ركبتيه ، كأنه قابض عليهما^(٣) . رواه النسائي .

وعند مسلم ، عن عائشة - رضي الله عنها - كان إذا ركع ، لم يشخص رأسه ولم يصوبه ، ولكن بين ذلك^(٤) . وعن علي - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ إذا ركع ، لو وضع قَدْحٌ من ماء على ظهره ، لم يهرق^(٥) . رواه أحمد ، وأبو داود في «مراسيله» . وعن مصعب بن سعد ، قال : صليت إلى جانب أبي ، فطُيِّقْتُ بين كفي ، ثم وضعتما بين فخذلي ، فنهاني عن ذلك ، وقال : كنا نفعل هنا ، فأمرنا أن نضع أيدينا على الركب^(٦) . رواه الجماعة .

-
- (١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (١ / ٥٣٩ ، ٥٤٠) برقم (٨٦٣) ، وفي «معالم السنن» : رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي (٢ / ٤٤) ، وفي «فيل الأوطار» : رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي (٢ / ٢٧٢) ، وانظر : «مجموع الفتاوى» (١٨٩) .
- (٢) «يصوب» يميل به إلى أسفل . «يقنعه» يرفعه إلى أعلى .
- (٣) النسائي : كتاب التطبيق - باب الاعتدال في الركوع (٢ / ١٨٧) رقم (١٠٣٩) ، وحديث أبي حميد عند الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء أن يجافي يديه عن جنبه في الركوع (٢ / ٤٦) .
- (٤) مسلم : كتاب الصلاة - باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به (١ / ٢٥٧) رقم (٢٤٠) ، ومسند أحمد (٦ / ٣١) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب الركوع في الصلاة (١ / ٢٨٢) رقم (٨٦٩) .
- (٥) «يهرق» : يصب منه شيء ، لا سواء ظهره .
- (٦) البخاري : كتاب الأذان - باب وضع الألف على الركب في الركوع (١ / ٢٠١) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب التنبؤ إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ، وتسخن التطبيق (١ / ٣٨٠) أرقام (٣٠ ، ٣١) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب وضع اليدين على الركبتين (١ / ٥٤١) رقم (٨١٧) ، والنسائي : كتاب التطبيق - باب (رقم ١) (٢ / ١٨٥) ، رقم (١٠٣٢) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في وضع اليدين على الركبتين في الركوع ، رقم (٢ / ٤٤) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب وضع اليدين على الركبتين (١ / ٢٨٣) رقم (٨٧٣) .

(٩) الذِّكْرُ فِيهِ :

يستحب الذكر في الركوع ، بلفظ : سبحان ربي العظيم ، فعن عقبة بن عامر ، قال : لما نزلت : ﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾ . قال لنا النبي ﷺ «اجعلوها في ركوعكم»^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وغيرهما بإسناد جيد . وعن حنيفة ، قال : صليت مع رسول الله ﷺ فكان يقول في ركوعه : «سبحان ربي العظيم»^(٢) . رواه مسلم ، وأصحاب السنن . وأما لفظ : «سبحان ربي العظيم ، وبحمده»^(٣) . فقد جاء من عدة طرق ، كلها ضعيفة .

قال الشوكاني : ولكن هذه الطرق تتعاضد ، ويصح أن يقتصر المصلي على التسبيح ، أو يضيف إليه أحد الأذكار الآتية :

- ١- عن علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ كان إذا ركع ، قال : «اللهم لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، أنت ربي ، خشع سمعي ، وبصري ، ومخي ، وعظمي ، وعصبي ، وما استقلت به قدمي لله رب العالمين»^(٤) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وغيرهم .
- ٢- عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ كان يقول في ركوعه ، وسجوده : «سبح ، قلدوس»^(٥) ، رب الملائكة والروح»^(٦) .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده (١ / ٥٤٢) رقم (٨٦٩) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب التسبيح في الركوع والسجود (١ / ٢٨٧) رقم (٨٨٧) ، والفتح الرباني (٣ / ٢٦٢) رقم (٦٣٤) ، وضعفه الألباني ، في : إرواه الغليل (٢ / ٤٠) .

(٢) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل (١ / ٥٣٦) رقم (٢٠٣) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده (١ / ٥٤٣) رقم (٨٧١) ، والسنائي : كتاب الصلوتين ، باب الذكر في الركوع (٢ / ١٩٠) رقم (١٠٤٦) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود رقم (٢٦٢) (٢ / ٤٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب التسبيح في الركوع والسجود (١ / ٢٨٧) رقم (٨٨٨) .

(٣) انظر تفصيل القول في : نيل الأوطار (٢ / ٢٧٤) فيسقط القول في ضعفه وصحته هناك ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده (١ / ٥٤٣) برقم (٨٧٠) ، وقال أبو داود : وهذه الزيادة تخاف ألا تكون محفوظة ، والحديث ضعيف ، انظر : إرواه الغليل (٢ / ٤١) .

(٤) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقبائه (١ / ٥٣٥) رقم (٢٠١) ، والفتح الرباني (٣ / ٢٦١) رقم (٦٣٣) ، وأبو داود : كتاب استفتاح الصلاة - باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء (١ / ٤٨٢) رقم (٧٦٠) .

(٥) مسبوحة قلدوس النصيب منها ، ضم الأول ، وهما خبر لبتداً محلوف تقديره ، أنت ، معناهما ، أنت متزه ، ومطهر عن كل ما لا يليق بجلالك .

(٦) مسلم : كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود (١ / ٣٥٣) رقم (٢٢٣) ، ومسند أحمد (٦ / ٣٥) .

٣- وعن عوف بن مالك الأشجعي ، قال : قمت مع رسول الله ﷺ ليلة ، فقام ، فقرأ سورة البقرة ، إلى أن قال : فكان يقول في ركوعه : «سبحان ذي الجبروت ، والملكوت ، والكبرياء ، والعظمة»^(١) . رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

وعن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يكسر أن يقول في ركوعه وسجوده : «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي»^(٢) . يؤول القرآن^(٣) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وغيرهم .

(١٠) أذكار الرُّفْع من الركوع ، والاعتدال :

يستحب للمصلي ؛ إماماً ، أو مأموماً ، أو منفرداً ، أن يقول عند الرُّفْع من الركوع : سمع الله لمن حمده . فإذا استوى قائماً ، فليقل : ربنا ولك الحمد . أو : اللهم ربنا ولك الحمد ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان يقول : «سمع الله لمن حمده» . حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول ، وهو قائم : «ربنا ولك الحمد»^(٤) . رواه أحمد ، والشيخان . وفي البخاري ، من -حديث أس- : «إذا قال : سمع الله لمن حمده . فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد»^(٥) .

يرى بعض العلماء ، أن المأموم لا يقول : سمع الله لمن حمده . بل إذا سمعها من الإمام ، يقول : اللهم ربنا ولك الحمد ؛ لهذا الحديث ، ولحديث أبي هريرة ، عند أحمد وغيره ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده . فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد ؛ فإن من وافق قوله قول الملائكة ، غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٦) . ولكن قول رسول الله ﷺ : «صلوا ، كما رأيتموني أصلي» . يقتضي ، أن يجمع كل مصل بين التسبيح

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده (١ / ٥٤٤) رقم (٨٧٣) ، والنسائي : كتاب التطبير - باب نوع آخر من الذكر في الركوع (٢ / ١٩١) رقم (١٠٤٩) ، ومسند أحمد (٥ / ٣٨٨ ، ٦ / ٢٤) .

(٢) البخاري : كتاب الأذان - باب التسبيح والدعاء في السجود (١ / ٢٠٧) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود (١ / ٣٥٠) رقم (٢١٧) ، ومسند أحمد (٦ / ٤٣) .

(٣) يؤول القرآن ، أي ؛ يعمل يقول الله تعالى : «ففسح بحمد ربك واستغفرة» [النصر : ٢٣] .

(٤) البخاري : كتاب الأذان - باب التكبير إذا قام من السجود (١ / ٢٠٠) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب إليات التكبير في كل خفض ، ورفع في الصلاة (١ / ٢٩٣ ، ٢٩٤) رقم (٢٨) .

(٥) البخاري : كتاب الأذان - باب فليل ربنا ولك الحمد (١ / ٢٠٠) .

(٦) البخاري : كتاب الأذان - باب فضل اللهم ربنا لك الحمد (١ / ٢٠١) .

والتحميد ، وإن كان مأموماً ، ويجاب عما استدل به القائلون ، بأن المأموم لا يجمع بينهما ، بل يأتي بالتحميد فقط ، بما ذكره النووي ، قال : قال أصحابنا : فمعناه ، قولوا : ربنا لك الحمد . مع ما قد علمناه من قول : سمع الله لمن حمده . وإنما خص هذا بالذكر ، لأنهم كانوا يسمعون جهر النبي ﷺ : «سمع الله لمن حمده» . فإن السنة فيه الجهر ، ولا يسمعون قوله : «ربنا لك الحمد» . لأنه يأتي به سرّاً ، وكانوا يعلمون قوله ﷺ : «صلوا ، كما رأيتموني أصلي» . مع قاعدة التماسي به ﷺ مطلقاً ، وكانوا يوافقون في : «سمع الله لمن حمده» . فلم يحتج إلى الأمر به ، ولا يعرفون : «ربنا لك الحمد» . فأمروا به ، هذا أقل ما يقتصر عليه في التحميد ، حين الاعتدال ، ويستحب الزيادة على ذلك بما جاء في الأحاديث الآتية :

١- عن رفاع بن رافع ، قال : كنا نصلي يوماً وراء النبي ﷺ ، فلما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركعة ، وقال : «سمع الله لمن حمده» . قال رجل وراءه : ربنا لك الحمد حمداً كثيراً ، طيباً ، مباركاً فيه . فلما انصرف رسول الله ﷺ ، قال : «من المتكلم أكفاً؟» قال الرجل : أنا ، يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ : «لقد رأيت بضعة^(١) وثلاثين ملكاً يندرونها ، أيهم يكتبها أولاً»^(٢) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومالك ، وأبو داود .

٢- وعن علي - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ كان إذا رفع من الركعة ، قال : «سمع الله لمن حمده» . ربنا ولك الحمد ، ملء^(٣) السموات والأرض وما بينهما ، وملء ما شئت من شيء بعد^(٤) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

(١) «البضعة» من الثلاثة إلى العشرة .

(٢) البخاري : كتاب الأذان - باب (لوقم ١٢٦) ، (١ / ٢٠٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ، رقم (٧٧٠) ، (١ / ٤٨٨) ، والنسائي : كتاب التطبير - باب ما يقول المأموم (٢ / ١٩٥) ، (١٩٦) ، رقم (١٠٦٣) - ومسنود أحمد (٤ / ٣٤٠) .

(٣) «ملء» يفتح الهمزة ، هذا هو المشهور ، أي : لو جُسم الحمد ، لملأ السموات والأرض وما بينهما ؛ لعظمه .
(٤) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (١ / ٥٣٥) رقم (٢٠١) ، وكتاب الصلاة - باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع رقم (٢٠٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع (١ / ٥٢٨) رقم (٨٤٦) ، والنسائي ، عن ابن عباس (٢ / ١٩٨) ، رقم (١٠٦٦) كتاب التطبير - باب ما يقول في قيامه ذلك ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما يقول الرجل إذا رفع من الركوع (١ / ٥٣) رقم (٢٦٦) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما يقول إذا رفع من الركوع (١ / ٢٨٤) رقم (٨٧٨) ، والفتح الرباعي (٣ / ٢٧٠) رقم (٦٤٩) .

٣- وعن عبد الله بن أبي أوفى ، عن النبي ﷺ يقول : وفي لفظ : يدعو ، إذا رفع رأسه من الركوع : «اللهم لك الحمد ، ملء السماء ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، اللهم طهرني بالثلج ، والبرد ، والماء البارد ، اللهم طهرني من الذنوب ، وتنقي منها ، كما يتقى الثوب الأبيض من الوسخ»^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه . ومعنى الدعاء ، طلب الطهارة الكاملة .

٤- وعن أبي سعيد الخدري ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا قال : «سمع الله لمن حمده» . قال : «اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد»^(٢) ، أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجند منك الجند»^(٣) . رواه مسلم ، وأحمد ، وأبو داود .

٥- وصح عنه ﷺ ، أنه كان يقول بعد : «سمع الله لمن حمده» . «لربي الحمد ، لربي الحمد»^(٤) . حتى يكون اعتداله قدر ركوعه .

(١١) كيفية الهوي إلى السجود ، والرفع منه :

ذهب الجمهور إلى استحباب وضع الركبتين قبل اليدين ، حكاه ابن المنذر عن عمر ، والنخعي ، ومسلم بن يسار ، وسفيان الثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، قال : وبه أقول . انتهى . وحكاه أبو الطيب عن عامة الفقهاء . وقال ابن القيم : وكان ﷺ يضع ركبتيه قبل يديه ، ثم يديه بعدهما ، ثم جبهته وأنفه ، هذا هو الصحيح ، الذي رواه شريك ، عن عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن وائل بن حجر ، قال : رأيت رسول الله ﷺ

(١) مسلم : كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع (١ / ٣٤٦) رقم (٢٠٤) ، والفتح الرباني (٣ / ٢٧١ ، ٢٧٢) ، رقم (٦٥١) ، ونظر : تمام للغة (١٩٢) .

(٢) «أهل الثناء والمجدة أهل منصوب على الثناء ، أو الاختصاص ، أي : يا أهل الثناء ، أو أسدح أهل الثناء . والمجدة بفتح الجيم ، على المشهور الحظ ، والمظنة ، والذنى ، أي : لا يشمه ذلك ، وإنما يشمه العمل الصالح ..

(٣) مسلم : كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع (١ / ٣٤٧) رقم (٢٠٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع (١ / ٥٢٨) رقم (٨٤٧) ، والفتح الرباني (٣ / ٢٧٤) رقم (٦٥٥) .

(٤) التتائي : كتاب التطبيق - باب للدعاء بين السجدةين (٢ / ٧٣١) ، رقم (١١٤٥) .

إذا سجد ، وضع ركبتيه قبل يديه ، وإذا نهض ، رفع يديه قبل ركبتيه^(١) . ولم يرو في فعله ما يخالف ذلك ، انتهى .

وذهب مالك ، والأوزاعي ، وابن حزم إلى استحباب وضع اليدين قبل الركبتين ، وهو رواية عن أحمد . قال الأوزاعي : أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبهم . وقال ابن أبي داود : وهو قول أصحاب الحديث .

وأما كيفية الرفع من السجود ، حين القيام إلى الركعة الثانية ، فهو على الخلاف أيضاً ، فالمستحب عند الجمهور ، أن يرفع يديه ، ثم ركبتيه ، وعند غيرهم ، يبدأ برفع ركبتيه قبل يديه^(٢) .

(١٢) هيئة السجود :

يستحب للساجد ، أن يراعي في سجوده ما يأتي :

١- تمكين أنفه ، وجبهته ، ويديه من الأرض ، مع مجافاتها عن جنبه ؛ فمن واثل بن حجر ، أن النبي ﷺ لما سجد ، وضع جبهته بين كفيه ، وجافى عن إبطيه^(٣) . رواه أبو داود . وعن أبي حميد ، أن النبي ﷺ كان إذا سجد ، أمكن أنفه ، وجبهته من الأرض ، ونحى يديه عن جنبه ، ووضع كفيه حذو منكبيه . رواه ابن خزيمة ، والترمذي^(٤) ، وقال : حسن صحيح .

٢- وضع الكفين حذو الأذنين ، أو حذو المنكبين ، وقد ورد هذا وذاك ، وجمع بعض العلماء بين الروایتين ، بأن يجعل طرفي الإبهامين حذو الأذنين ، وراحتيه حذو منكبيه .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه (١ / ٥٢٤) رقم (٨٢٨) والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين (٢ / ٥٦) رقم (٢٦٨) ، والنسائي : كتاب التطبيق - باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده (٢ / ٢٠٦ ، ٢٠٧) رقم (١٠٨٩) ، والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣ / ١٩٠ ، ١٩١) ، رقم (١٩٠٩) ، والحديث ضعيف ، وعنده شريك القاضي ، وانظر : تمام المنة (١٩٣) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة (١ / ٤٧٢) رقم (٧٣٦) .

(٣) انظر : تمام المنة (١٩٦) .

(٤) صحيح ابن خزيمة (٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٣) رقم (٦٣٧ ، ٦٤٠) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في السجود على الجبهة والألف (٢ / ٥٩) رقم (٢٧٠) ، وقال : حديث حسن صحيح ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة (١ / ٤٧١) رقم (٧٣٤) .

٣- أن يسط أصابعه مضمومة ، فعند الحاكم ، وابن حبان ، أن النبي ﷺ كان إذا ركب فرج بين أصابعه ، وإذا سجد ضم أصابعه^(١) .

٤- أن يستقبل بأطراف أصابعه القبلة ؛ فعند البخاري ، من حديث أبي حميد ، أن النبي ﷺ كان إذا سجد ، وضع يديه غير مفترشهما ، ولا قابضهما ، واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة^(٢) .

(١٣) مقدار السجود ، وأذكاره :

يستحب أن يقول الساجد ، حين سجوده : سبحان ربي الأعلى ؛ فمن عقبه بن عامر ، قال : لما نزلت ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى : ١] . قال رسول الله ﷺ : «اجعلوها في سجودكم»^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، وسنده جيد . وعن حليفة ، أن النبي ﷺ كان يقول في سجوده : «سبحان ربي الأعلى»^(٤) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأصحاب السنن . وقال الترمذي : حسن صحيح .

وينبغي ألا ينقص التسبيح في الركوع ، والسجود عن ثلاث تسبيحات ؛ قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم ، يستحبون ألا ينقص الرجل في الركوع ، والسجود عن ثلاث تسبيحات . انتهى . وأما أدنى ما يجزئ ، فالجمهور على أن أقل ما يجزئ في الركوع والسجود ، قدر تسبيحة واحدة ، وقد تقدم ، أن الطمأنينة هي الفرض ، وهي مقفلة بمقدار تسبيحة .

وأما كمال التسبيح ، فقدره بعض العلماء بعشر تسبيحات ؛ لحديث سعيد بن جبير ، عن أنس ، قال : ما رأيت أحداً أشبه صلاة برسول الله ﷺ ، من هذا الغلام . يعني ، عمر ابن عبد العزيز ، فحزرنأ في الركوع عشر تسبيحات^(٥) ، وفي السجود عشر تسبيحات^(٦) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي بإسناد جيد .

(١) صحيح ابن خزيمة (١ / ٣٢٤) رقم (٦٤٢) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٢٢٤) الجزء الأول من الحديث ، وقال حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣ / ١٩٣) ، رقم (١٩١٧) .

(٢) البخاري : كتاب الأذان - باب يستقبل بأطراف رجليه القبلة (الفتح ٢ / ٣٤٤) ، ورواه ابن خزيمة ، في : كتاب الصلاة ، باب استقبال أطراف أصابع اليدين في السجود (١ / ٣٢٤) ، (ح ١٨٤) .

(٣) تقدم تخريجه . (٤) تقدم تخريجه . (٥) حزرنأ : أي ؛ قدولاً .

(٦) أبو داود : كتاب الصلاة - باب مقدار الركوع والسجود (١ / ٥٥١) رقم (٨٨٨) ، والنسائي : كتاب الطهارة -

باب عدد التسبيح في السجود (٢ / ٢٢٥) رقم (١١٣٥) ، والفتح الرباني ، رقم (٦٢٧) ، (٢ / ٢٥٥) ، وضحه الألباني ، في : تمام المنة (٢٠٨) .

قال الشوكاني : قيل : فيه حجة ، لمن قال : إن كمال التسبيح عشر تسبيحات .
والأصح ، أن للمقد يزيد في التسبيح ما أراد ، وكلما زاد ، كان أولى .

والأحاديث الصحيحة في تطويله ﷺ ناطقة بهذا ، وكذا الإمام إذا كان المؤمن لا يتأذون بالتطويل . انتهى .

وقال ابن عبد البر : ينبغي لكل إمام أن يخفف ، لأمره ﷺ ، وإن علم قوة من خلفه ، فإنه لا يدري ما يحدث لهم من حادث ، وشغل عارض ، وحاجة ، وحديث ، وغير ذلك .
وقال ابن المبارك : استحب للإمام أن يسبح خمس تسبيحات ؛ لكي يدرك من خلفه ثلاث تسبيحات . والمستحب ألا يقتصر المصلي على التسبيح ، بل يزيد عليه ما شاء من الدعاء ؛ ففي الحديث الصحيح ، أن النبي ﷺ قال : «أقرب ما يكون أحدكم من ربه وهو ساجد ، فأكثروا فيه من الدعاء»^(١) . وقال : «ألا إنني نهيت أن أقرأ راكمًا ، أو ساجدًا ؛ فأما الركوع ، فعضموا فيه الرب ، وأما السجود ، فاجتهدوا في الدعاء ؛ فَمَعْنٍ^(٢) أن يستجاب لكم»^(٣) . رواه أحمد ، ومسلم .

وقد جاءت أحاديث كثيرة في ذلك ، نذكرها فيما يلي :

١- عن علي - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد ، يقول : «اللهم لك سجدت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه ، فصوره ، فأحسن صورته ، فشق سمعه وبصره ، فتبارك الله أحسن الخالقين»^(٤) . رواه أحمد ، ومسلم .

٢- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - يصف صلاة رسول الله ﷺ في التهجد ، قال : ثم خرج إلى الصلاة ، فصلى ، وجعل يقول في صلاته ، أو في سجوده : «اللهم اجعل في قلبي نورًا ، وفي سمعي نورًا ، وفي بصري نورًا ، وعن يميني نورًا ، وعن يساري نورًا ، وأمامي نورًا ، وخلفي نورًا ، وفوقي نورًا ، وتحتي نورًا ، واجعلني نورًا» . قال

(١) مسلم : كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود (١ / ٣٥٠) رقم (٢١٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في الدعاء في الركوع والسجود (١ / ٥٤٥) ، رقم (٨٧٥) .

(٢) «مَعْنٍ» يفتح أوله وثانيه ، أو كسر ثانيه . أي ، حقيقة وجدير .

(٣) مسلم : كتاب الصلاة - باب انتهى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود (١ / ٣٤٨) رقم (٢٠٧) ، ومسنَد أحمد (١ / ١٥٥) .

(٤) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقبامه (١ / ٥٣٤) رقم (٢٠١) ، والفتح الرباني (٣ / ٢٩١) رقم (٦٨٢) .

شعبة : أو قال : «واجعل لي نوراً»^(١) . رواه مسلم ، وأحمد ، وغيرهما .

وقال النووي : قال العلماء : سأل النور في جميع أعضائه وجهاته ، والمراد ، بيان الحق والهداية إليه ، فسأل النور في جميع أعضائه ، وجسمه ، وتصرفاته ، وتقلباته ، وحالته ، وجملته ، في جهاته الست ؛ حتى لا يزيغ شيء منها عنه .

٣- وعن عائشة ، أنها فقدت النبي ﷺ من مضجعه ، فلمسته يدها ، فوقعت عليه ، وهو ساجد ، وهو يقول : «رب أعط نفسي تقواها ، وزكها أنت خير من زكاها ، أنت وليها ومولاها»^(٢) . رواه أحمد .

٤- وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان يقول في سجوده : «اللهم اغفر لي ذنبي كله ، دقه وجله»^(٣) ، وأوله وآخره ، وعلايته وسره»^(٤) . رواه مسلم ، وأبو داود ، والحاكم .

٥- وعن عائشة ، قالت : فقدت النبي ﷺ ذات ليلة ، فلمسته في المسجد ، فإذا هو ساجد ، وقدماء منصوبتان ، وهو يقول : «اللهم إني أعوذ برضاك من سطوك ، وأعوذ بمغفائك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك»^(٥) . رواه مسلم ، وأصحاب السنن .

٦- وعنها ، أنها فقدت النبي ﷺ ذات ليلة ، فظنت أنه ذهب إلى بعض نسائه ، فتمسسته ، فإذا هو رافع ، أو ساجد يقول : «سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت» . فقالت : «يا بني أنت وأمي ، إنني لفي شأن ، وإنك لفي شأن آخر»^(٦) . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي .

٧- وكان ﷺ يقول ، وهو ساجد : «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري ، وما أنت أعلم به مني ، اللهم اغفر لي جدي وهزلي ، وخطئي وعمدي ، وكل

(١) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة النبي ﷺ وقامه (١ / ٥٦٦ ، ٥٢٩) ، ومسند أحمد (١ / ٣٤٣ ، ٣٧٣ ، ٣٥٢) .

(٢) مسند أحمد (٦ / ٢٠٩) وفي «الرواة» : رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح ، غير صالح بن سعيد الراوي ، عن عائشة ، وهو ثقة ، والحديث ضعيف ، ونظر : تمام لثة (٢٠٨) .

(٣) «دقه وجله» : دقته بكسر أوله ، صغيره . «جله» بضم أوله أو بكسره . أي : كبيره .

(٤) مسلم : كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود (١ / ٣٥٤) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في الدعاء في الركوع والسجود ، رقم (٨٧٨) ، (١ / ٥٤٦ ، ٥٤٧) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٢٦٣) وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي في أنه على شرطهما .

(٥) مسلم : كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود (١ / ٣٥٢) رقم (٢٢) ، والنسائي : كتاب التطبيق - باب نصب القدمين في السجود ، رقم الحديث (١١٠٠) ، (٢ / ٢١٠) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب رقم (٧٦) ، (٥ / ٥٢٤) حديث رقم (٣٤٩٣) ، وابن ماجه : كتاب الإتيان - باب ما جاء في القنوت والوتر (١ / ٣٧٤) رقم (١١٧٩) ، ومسند أحمد (١ / ٩٦) .

(٦) مسلم : كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود (١ / ٣٥٢) برقم (٢٢١) ، والنسائي : كتاب التطبيق - باب (٧٢) من الدعاء في السجود ، الحديث رقم (١١٣١) .

ذلك عندي ، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، أنت إلهي ، لا إله إلا أنت»^(١) .

(١٤) صفة الجلوس بين السجدةين :

السنة في الجلوس بين السجدةين ، أن يجلس مفترشاً ، وهو أن يثني رجله اليسرى ، فيسبطها ، ويجلس عليها ، وينصب رجله اليمنى ، جاعلاً أطراف أصابعها إلى القبلة ؛ فعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم . وعن ابن عمر : من سنة الصلاة ، أن ينصب القدم اليمنى ، واستقبله بأصابعها القبلة ، والجلوس على اليسرى^(٣) . رواه النسائي . وقال نافع : كان ابن عمر إذا صلى ، استقبل القبلة بكل شيء ، حتى ينعليه . رواه الأثرم . وفي حديث أبي حميد ، في صفة صلاة رسول الله ﷺ : ثم ثنى رجله اليسرى ، وقعد عليها ، ثم اعتدل ، حتى يرجع كل عظم موضعه ، ثم هوى ساجداً^(٤) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه .

وقد ورد أيضاً استحباب الإقعاء ، وهو أن يفرش قدميه ، ويجلس على عقبيه . قال أبو عبيدة : هذا قول أهل الحديث ؛ فعن أبي الزبير ، أنه سمع طاووساً ، يقول : قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين ؟ فقال : هي السنة . قال : قلنا : إنا لنراه جفاء بالرجل . فقال : هي سنة نبيك ﷺ^(٥) . رواه مسلم . وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الأولى ، يقعد على أطراف أصابعه ، ويقول : إنه من السنة . وعن طاووس ، قال : رأيت العبادلة ، يعني ، عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن

(١) انظر : فتح الباري (١١ / ١٩٦) ، وفيه تفصيل ، ومسلم : كتاب الذكر والدعاء - باب التعوذ من شر ما عمل ، ومن شر ما لم يعمل (٤ / ٢٠٨٧) .

(٢) البخاري : كتاب الأذان - باب سنة الجلوس في التشهد (١ / ٢٠٩) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب الاعتدال في السجود ، ووضع الكفين على الأرض ، ورفع اليدين عن الجنتين ، ورفع اليدين عن الفخذين في السجود (١ / ٣٥٨) رقم (٢٤٠) ، ومسنده أحمد (٦ / ١٩٤) .

(٣) النسائي : كتاب التطيق - باب الاستقبال بأطراف أصابع القدم اليمنى عند القعود للتشهد (٢ / ٢٣٦) ، رقم (١١٥٨) .

(٤) وأبو داود : كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة (١ / ٤٦٧) ، رقم (٧٣٠) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب رقم (٢٢٧٧) حديث رقم (٣٠٤) ، ومسنده أحمد (٥ / ٤٢٤) .

(٥) مسلم : كتاب المساجد - باب جوار الإقعاء على الكعبين (١ / ٣٨٠ ، ٣٨١) ، رقم (٣٢) ، ومسنده أحمد (١ / ٣١٣) .

عمر، وعبد الله بن الزبير يقعون . رواهما البيهقي .

قال الحافظ : صحيحة الإسناد ، وأما الإقعاء بمعنى وضع الاليتين على الأرض ، ونصب الفخذين ، فهذا مكروه ، باتفاق العلماء ؛ فمن أبي هريرة ، قال : نهاني النبي ﷺ عن ثلاثة ؛ عن نقرة ، كنقرة الديك ، وإقعاء كإقعاء الكلب ، والتفات كالتفات الثعلب^(١) . رواه أحمد ، والبيهقي ، والطبراني ، وأبو يعلى . وسنده حسن .

ويستحب للجالس بين السجدين ، أن يضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ، بحيث تكون الأصابع مبسوطة موجهة جهة القبلة ، مفرجة قليلاً ، منتبهة إلى الركبتين .

الدعاء بين السجدين :

يستحب الدعاء في السجدين بأحد الدعاءين الآتيين ، ويكرر إذا شاء ؛ روى النسائي ، وابن ماجه ، عن حذيفة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدين : قرب اغفر لي^(٢) . وروى أبو داود ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدين : اللهم اغفر لي ، وارحمي ، وعافني ، واهدني ، وارزقي^(٣) .

(١٥) جلسة الاستراحة :

هي جلسة خفيفة ، يجلسها المصلي بعد الفراغ ، من السجدة الثانية ، من الركعة الأولى ، قبل النهوض إلى الركعة الثانية ، وبعد الفراغ من السجدة الثانية ، من الركعة الثالثة ، قبل النهوض إلى الركعة الرابعة . وقد اختلف العلماء في حكمها ؛ تبعاً لاختلاف الأحاديث ، ونحن نوود ما لخصه ابن القيم في ذلك ، قال : واختلف الفقهاء فيها ، هل هي من سنن الصلاة ، فيستحب لكل أحد أن يفعلها ، أو ليست من السنن ، وإنما يفعلها من احتاج إليها؟ على قولين .

(١) مسند أحمد (٢ / ٣١١) وفي الزوائد : رواه أحمد ، وأبو يعلى ، والطبراني في الأوسط ، وإسناد أحمد حسن . مجمع الزوائد (٢ / ٨٢ ، ٨٣) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٢ / ١٢٠) .

(٢) النسائي : كتاب التطيُّق - باب الدعاء بين السجدين ، رقم (١١٤٥) ، (٢ / ٢٣١) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما يقول بين السجدين (١ / ٢٨٩) رقم (٨٩٧) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الدعاء بين السجدين (١ / ٥٣٠ ، ٥٣١) رقم (٨٥٠) ، والنسائي : أبواب الصلاة - باب ما يقول بين السجدين (٢ / ٧٦ ، ٧٧) رقم (٢٨٤ ، ٢٨٥) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما يقول بين السجدين (١ / ٢٩٠) رقم (٨٩٨) .

هما روايتان عن أحمد ، رحمه الله ، قال الخلال : رجع أحمد إلى حديث مالك بن الحويرث ، في جلسة الاستراحة ، وقال : أخبرني يوسف بن موسى ، أن أبا أمامة سئل ، عن النهوض ؟ فقال : على صدور القدمين ، على حديث رفاعة . وفي حديث ابن عجلان ما يدل على أنه كان يتنهض على صدور قدميه ، وقد روى عدة من أصحاب النبي ﷺ ، وسائر من وصف صلاته ﷺ ، لم يذكر هذه الجلسة ، وإنما ذكرت في حديث أبي حميد ، ومالك بن الحويرث ، ولو كان هديه ﷺ فعلها دائماً ، لذكرها كل واصف لصلاته ﷺ ، ومجرد فعله ﷺ لها لا يدل على أنها من سنن الصلاة ، إلا إذا علم أنه فعلها سنة ، فيقتدى به فيها ، وأما إذا قدر أنه فعلها للحاجة ، لم يدل على كونها سنة من سنن الصلاة .

(١٦) صفة الجلوس للتشهد :

ينبغي في الجلوس للتشهد مراعاة السنن الآتية :

(١) أن يضع يديه على الصفة الميمنة في الأحاديث الآتية :

١- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كان إذا قعد للتشهد ، وضع يده اليسرى على ركبة اليسرى ، واليمنى على اليمنى ، وعقد ثلاثاً وخمسين^(١) ، وأشار بأصبعه السبابة^(٢) . وفي رواية : وقبض أصابعه كلها ، وأشار بالتي تلي الإبهام . رواه مسلم .

٢- وعن وائل بن حجر ، أن النبي ﷺ وضع كفه اليسرى على فخذه ، وركبته اليسرى ، وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه الأيمن ، ثم قبض بين أصابعه ، فحلق حلقة^(٣) . وفي رواية : حلق بالوسطى والإبهام ، وأشار بالسبابة ، ثم رفع أصبعه ، فرأيته يحركها يدعو بها . رواه أحمد . قال البيهقي : يحتمل أن يكون المراد بالتحريك الإشارة بها ، لا تكرير تحريكها ؛ ليكون موافقاً لرواية ابن الزبير ، أن النبي ﷺ كان يشير بأصبعه ، إذا دعا ، لا يحركها^(٤) . رواه أبو داود بإسناد صحيح ، ذكره النووي .

٣- وعن الزبير - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ إذا جلس في التشهد ، وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ، وأشار بالسبابة ،

(١) «عقد ثلاثاً وخمسين» أي : قبض أصابعه ، وجعل الإبهام على الفصل الأوسط من تحت السبابة .

(٢) مسلم : كتاب المساجد - باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الصلطين (١ / ٤٠٨) .

(٣) الفتح الرباعي (٢ / ١٤) ، رقم (٧١٩) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الإشارة في التشهد (١ / ٦٠٣) رقم (٩٨٩) .

ولم يجاوز بصره إشارة^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي .

ففي هذا الحديث الاكتفاء بوضع اليمنى على الفخذ بدون قبض ، والإشارة بسبابة اليد اليمنى . وفيه ، أنه من السنة ألا يجاوز بصر المصلي إشارة . فهذه كيفيات ثلاث صحيحة ، والعمل بأي كيفية جائز .

(ب) أن يشير بسبابة اليمنى ، مع انحنائها قليلاً ، حتى يسلم ؛ فعن نعيم الخزاعي ، قال : رأيت رسول الله ﷺ ، وهو قاعد في الصلاة ، قد وضع ذراعه اليمنى على فخذة اليمنى ، رافعاً إصبعه السبابة ، وقد حناها شيئاً ، وهو يدعو^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابن خزيمة بإسناد جيد ، وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : مر رسول الله ﷺ بسعد ، وهو يدعو بأصبعين ، فقال : «أحُدْ» ، يا سعد^(٣) ، (٤) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والحاكم . وقد سئل ابن عباس ، عن الرجل يدعو يشير بإصبعه ؟ فقال : هو الإخلاص . وقال أنس بن مالك : ذلك التضرع . وقال مجاهد : مقمعة للشيطان . ورأى الشافعية ، أن يشير بالإصبع مرة واحدة ، عند قوله : إلا الله . من الشهادة ، وعند الحنفية ، يرفع سبابة عند النفي^(٥) ، ويضعها عند الإثبات . وعند المالكية يحركها يميناً وشمالاً ، إلى أن يفرغ من الصلاة ، ومذهب الحنابلة ، يشير بإصبعه ، كلما ذكر اسم الجلالة ، إشارة إلى التوحيد ، لا يحركها .

(١) مسلم : كتاب المساجد - باب صفة الجلوس في الصلاة (١ / ٤٠٨) برقم (١١٣) ، والفتح الرباني (٤ / ١٥) برقم (٧٢٢) ، والنسائي : كتاب السور - باب موضع البصر عند الإشارة وتحريك السبابة (٣ / ٣٩) برقم (١٢٧٥) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الإشارة في التشهد (١ / ٦٠٤) برقم (٩٩١) ، والنسائي : كتاب السور - باب اتحناء السبابة في الإشارة (٣ / ٣٩) برقم (١٣٧٤) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب الإشارة في التشهد (١ / ٢٩٥) برقم (٩١١) ، وصحيح ابن خزيمة ، برقم (٧١٦) ، والبيهقي (٢ / ١٣١) ، والفتح الرباني (٤ / ١٤) .

(٣) «أحده» أثر بأصبع واحد .

(٤) النسائي : كتاب السور - باب النهي عن الإشارة بأصبعين ، وبأي أصبع يشير (٣ / ٢٨) برقم (١٢٧٣) ، وفي «الزوائد» : رواه أحمد ، ولم يسم تأنيده ، وتأنيده رجاله رجال الصحيح ، مجمع (١٠ / ١٧٠) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الدعاء (٢ / ١٦٩) برقم (١٤٩٩) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٥٣٦) وقال : حديث صحيح الإسناد .

(٥) يرفع سبابة عند النفي : عند قوله : لا . ويضعها عند الإثبات . أي : عند قوله : إلا الله . من الشهادة .

(ج) أن يَتَرَشَّحَ في التشهد الأول^(١) ، ويتَوَكَّعُ في التشهد الأخير ؛ ففي حديث أبي حميد ، في صفة صلاة رسول الله ﷺ : فإذا جلس في الركعتين^(٢) ، جلس على رجله اليسرى ، ونصب اليمنى ، فإذا جلس في الركعة الأخيرة ، قدم رجله اليسرى ، ونصب الأخرى ، وقعد على مقعدته^(٣) . رواه البخاري .

(١٧) التشهد الأول :

يرى جمهور العلماء ، أن التشهد الأول سنة ؛ لحديث عبد الله بن بُحَيَّة ، أن النبي ﷺ قام في صلاة الظهر ، وعليه جلوس ، فلما أتم صلاته ، سجد سجدتين ، يكبر في كل سجدة ، وهو جالس ، قبل أن يسلم ، وسجدهم الناس معه ، فكان ما نسي من الجلوس . رواه الجماعة^(٤) .

وفي «سبل السلام» : الحديث دليل على أن ترك التشهد الأول سهوٌ ، يجبره سجود السهر .

وقوله ﷺ : «صلوا ، كما رأيتموني أصلي» . يدل على وجوب التشهد الأول ، وجبرانه هنا عند تركه ، دل على أنه ، وإن كان واجباً ، فإنه يجبره سجود السهر ، والاستدلال على عدم وجوبه بذلك لا يتم ، حتى يقوم الدليل على أن كل واجب لا يجزئ عنه سجود السهر ، إن ترك سهوً . وقال الحافظ في «الفتح» : قال ابن بطال : والدليل على أن سجود السهر لا ينوب عن الواجب ، أنه لو نسي تكبيرة الإحرام ، لم تجبر ، فكذلك التشهد ، ولأنه ذكر لا يجهر فيه بحال ، فلم يجب ، كدهاء الاستفتاح . واحتج غيره بتقريره ﷺ الناس على متابعتة ، بعد أن علم ، أنهم تعمدوا تركه . وفيه نظر . ومن قال

(١) تقدم بيان معناه في صفة الجلوس بين السجدتين . والتورك : أن ينصب رجله اليمنى ، مواجهاً أصبعه إلى القبلة ، ويثني رجله اليسرى تحتها ، ويجلس بمقعدته على الأرض .

(٢) «إذا جلس في الركعتين» أي : للتشهد الأول .

(٣) البخاري : كتاب الصلاة - باب سنة الجلوس في التشهد (١ / ٢١٠) .

(٤) البخاري : كتاب السهر - باب ما جاء في السهر إذا قام من ركعتي الفريضة (٢ / ٨٥) ، ومسلم : كتاب المساجد ، باب السهر في الصلاة والسجود له (١ / ٣٩٩) برقم (٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب من قام من نيتين ولم يشهد (١ / ٦٢٥ ، ٦٢٦) برقم (١٠٣٤) والنسائي : كتاب الإقامة - باب ما جاء فيمن قام من اثنين ساهياً (١ / ١٣١) برقم (١٢٠٧) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في سجدتي السهر قبل التسليم (٢ / ٢٣٥ ، ٢٣٦) برقم (٣٩١) .

بوجوه ؛ الليث بن سعد ، وإسحاق ، وأحمد في المشهور ، وهو قول الشافعي . وفي رواية عند الحنفية .

واحج الطبري لوجوه ، بأن الصلاة فرضت أولاً ركعتين ، وكان التشهد فيها واجباً ، فلما زيدت ، لم تكن الزيادة مزيلة لذلك الوجوب .
استحباب التخفيف فيه :

ويستحب التخفيف فيه ؛ فمن ابن مسعود ، قال : كان النبي ﷺ إذا جلس في الركعتين الأوليين ، كأنه على الرضف^(١) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وقال الترمذي : حديث حسن ، إلا أن عبيدة^(٢) لم يسمع من أبيه .

قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم ، يختارون ألا يطيل الرجل في القعود في الركعتين ، لا يزيد على التشهد شيئاً . وقال ابن القيم : لم ينقل ، أنه ﷺ صلى عليه ، وعلى آله في التشهد الأول ، ولا كان يستعيد فيه من غلب القبر ، وعذاب النار ، وفتنة الملحيا ، وفتنة الممات ، وفتنة المسيح الدجال ، ومن استحجب ذلك ، فإنما فهمه من عموامات وإطلاقات ، قد صبح تبيين موضعها ، وتقيدها بالتشهد الأخير .

(١٨) الصلاة على النبي ﷺ :

يستحب للمصلي أن يصلي على النبي ﷺ في التشهد الأخير ، بإحدى الصيغ التالية :

١- عن أبي مسعود البدي ، قال : قال بشير بن سعد : يا رسول الله ، أمرنا الله أن نصلي عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ فسكت ، ثم قال : «قولوا : اللهم^(١) صل على محمد ، وعلى آل^(٢) محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد ،

(١) «الرضف» جمع رشفة ؛ وهي الحجارة للحمة ، وهو كثرة من تخفيف الجلوس .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في تخفيف القعود (١ / ٦٠٦) رقم (٩٩٥) ، والنسائي : كتاب التطبيق - باب التخفيف في التشهد الأول (٢ / ٢٤٣) ، رقم (١١٧٦) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين (٢ / ٢٠٢) رقم (٣٦٦) ، ومسند أحمد (١ / ٤٢٨ ، ٤٦٠) .

(٣) عبيدة بن عبد الله بن مسعود ، الذي روى الحديث ، عن أبيه ابن مسعود .

(٤) «اللهم» أي ؛ يا الله . وصلاة الله على نبيه : ثناء عليه ، وإظهار فضله ، وشرفه ، وإرادة تكريمه وتقديره .

(٥) «آله» قيل ؛ هم من حرم عليهم الصدقة ، من بني هاشم ، وبني المطلب . وقيل ؛ هم ذرية وأزواجه . وقيل : هم أمته واتباعه إلى يوم القيامة . وقيل : هم لظنون من أمته . قال ابن القيم : الأول هو الصحيح ، وبإيه القول

وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم في العالمين ، إنك حميد^(١) مجيد . والسلام كما علمتم^(٢) . رواه مسلم ، وأحمد .

٢- وعن كعب بن عجرة ، قال : قلنا : يا رسول الله ، قد علمنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ قال : «فقولوا : اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد^(٣)» . رواه الجماعة .

وإنما كانت الصلاة على النبي ﷺ مندوبة ، وليست بواجبة ؛ لما رواه الترمذي وصححه ، وأحمد ، وأبو داود ، عن فضالة بن عبيد ، قال : سمع النبي ﷺ رجلاً يدعو في صلاته ، فلم يصل على النبي ﷺ ، فقال النبي : «عجل هذا» . ثم دعاه ، فقال له ، أو لغيره : «إذا صلى أحدكم ، فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه ، ثم ليُصل على النبي ﷺ ، ثم ليدع بما شاء الله^(٤)» . قال صاحب «المتقى» : وفيه حجة ، لمن لا يرى الصلاة عليه فرضاً ، حيث لم يأمر تاركها بالإعادة ، ويُعَصِّدُ قوله في خبر ابن مسعود ، بعد ذكر التشهد : «ثم يتخير من المسألة ما شاء»^(٥) .

وقال الشوكاني : لم يثبت عندي ما يدل للقائلين بالوجوب .

= الثاني . ونُصِفَ الثالث والرابع ، وقال النووي : اظهرها ، وهو اختيار الأزهري وغيره من المحققين ، أنهم جميع الأمة .

(١) «الحميد» هو الذي له من الصفات وأسباب الحمد ، ما يقتضي أن يكون محمداً ، وإن لم يحمده غيره ، فهو حميد في نفسه . وفي «المجيد» من كمل في العظمة والجلال .

(٢) مسلم : كتاب الصلاة - باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (١ / ٣٠٥) الحديث (٦٥) ، والنسائي : كتاب السهو - باب الأمر بالصلاة على النبي ﷺ (٣ / ٤٥) .

(٣) البخاري : كتاب الأضياء - باب حدثنا موسى بن إسماعيل . . . (٤ / ٧٨) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (١ / ٣٠٥) ، برقم (٦٦) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الصلاة على النبي بعد الصلاة (١ / ٥٩٨ ، ٥٩٩) ، برقم (٩٧٦) ، والنسائي : كتاب السهو - باب (رقم ٥١) حديث رقم (١٢٨٨) ، (٣ / ٤٧ ، ٤٨) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب : ما جاء في صفة الصلاة على النبي ﷺ (٢ / ٣٥٢ ، ٣٥٣) برقم (٤٨٣) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب الصلاة على النبي ﷺ (١ / ٢٩٣) ، برقم (٩٠٤) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الدعاء (٢ / ١٦٢) ، برقم (١٤٨١) ، والنسائي : كتاب السهو - باب التمجيد والصلاة على النبي ﷺ في الصلاة (٣ / ٤٤) ، برقم (١٢٨٤) ، والترمذي : كتاب الدعوات ، باب : (٦٥) ، برقم (٣٤٧٧) ، (٥ / ٥١٧) ، والفتح الرباني (٤ / ٢٢) ، برقم (٧٢٨) .

(٥) مسلم : كتاب الصلاة - باب التشهد في الصلاة (١ / ٣٠٢) ، رقم (٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧) .

(١٩) الدعاء قبل التشهد الأخير ، وقبل السلام :

يستحب الدعاء بعد التشهد ، وقبل السلام بما شاء من خيري الدنيا والآخرة ؛ فعن عبد الله بن مسعود ، أن النبي ﷺ علمهم التشهد ، ثم قال في آخره : «ثم لتختبرن المسألة ما تشاء» . رواه مسلم .

والدعاء مستحب مطلقاً ؛ سواء كان مأثوراً ، أو غير مأثور ، إلا أن الدعاء بالمأثور أفضل ، ونحن نورد بعض ما ورد في ذلك :

١- عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير ، فليتعوذ بالله من أربع ؛ يقول : اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة للحيا والممات ، ومن شر فتنة المسيح الدجال»^(١) . رواه مسلم .

٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة : «اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة الدجال ، وأعوذ بك من فتنة الحيا والممات ، اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم»^(٢) . متفق عليه .

٣- وعن علي - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة ، يكون آخر ما يقول بين التشهد ، والتسليم : «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أسرفت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت»^(٣) . رواه مسلم .

٤- وعن عبد الله بن عمرو ، أن أبا بكر قال لرسول الله ﷺ : علمني دعاء أدعو به في صلاتي ؟ قال : «قل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني ، إنك أنت الغفور الرحيم»^(٤) . متفق عليه .

٥- وعن حنظلة بن علي ، أن محجن بن الأدرع حدثه ، قال : دخل رسول الله ﷺ المسجد ، فإذا هو برجل قد قضى صلاته^(٥) ، وهو يتشهد ، ويقول : اللهم إني أسألك

(١) مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة (١ / ٤١٢) - باب ما يستعاذ منه في الصلاة الحديث رقم (١٢٨) .

(٢) المأثم : الإثم ، والمغرم : الدين .

(٣) البخاري : كتاب الصلاة - باب الدعاء قبل السلام (١ / ٢١١) ، ومسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب ما يستعاذ منه في الصلاة (١ / ٤١٢) الحديث (١٢٩) .

(٤) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (١ / ٥٣٦) ، الحديث رقم (٢٠١) .

(٥) البخاري : كتاب الأذان - باب الدعاء قبل السلام (١ / ٢١١) ، ومسلم : كتاب الذكر والدعاء - باب استحباب شفض الصوت بالذكر (٤ / ٢٠٧٨) ، رقم (٤٨) . (٦) فقد قضى صلاته . أي ؛ قارب أن ينتهي منها .

يا الله ، الواحد الاحد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ، أن تغفر لي ذنوبي ، إنك أنت الغفور الرحيم . فقال النبي ﷺ : « قد غفر »^(١) . ثلاثاً . رواه أحمد ، وأبو داود .

٦- وعن شداد بن أوس ، قال : كان النبي ﷺ يقول في صلاته : « اللهم إني أسألك الثبات في الأمر ، والعزيمة على الرشد ، وأسألك شكر نعمتك ، وحسن عبادتك ، وأسألك قلباً سليماً ، ولساناً صادقاً ، وأسألك من خير ما تعلم ، وأعوذ بك من شر ما تعلم ، وأستغفرك لما تعلم »^(٢) . رواه النسائي .

٧- وعن أبي مِجَلز ، قال : صلى بنا عمار بن ياسر - رضي الله عنهما - صلاة فأوجز فيها ، فأنكروا ذلك ، فقال : ألم أنم الركوع والسجود ؟ قالوا : بلى . قال : أما إني دعوت فيها بدعاء ، كان رسول الله ﷺ يدعو به : « اللهم بعلمك الغيب ، وقدرتك على الخلق ، أحيني ما علمت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي ، أسألك خشيتك في الغيب والشهادة ، وكلمة الحق في الغضب والرضا ، والقصد في الفقر والغنى ، ولذة النظر إلى وجهك ، والشوق إلى لقائك ، وأعوذ بك من ضراء مفسرة ، ومن فتنه مضلة ، اللهم زيننا بزينة الإيمان ، واجعلنا هداة مهدين »^(٣) . رواه أحمد ، والنسائي بإسناد جيد .

٨- وعن أبي صالح ، عن رجل من الصحابة ، قال : قال النبي ﷺ لرجل : « كيف تقول في الصلاة ؟ » قال : أتشهد ، ثم أقول : اللهم إني أسألك الجنة ، وأعوذ بك من النار ، أما إني لا أحسن دُذْنَتَكَ ، ولا دُفْلَةَ^(٤) معاذ . فقال النبي ﷺ : « حولهما دُذْنَتُكَ »^(٥) . رواه أحمد ، وأبو داود .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول بعد التشهد (١ / ٦٠٢) ، رقم (٩٨٥) ، والنسائي : كتاب السور - باب الدعاء بعد الذكر ، رقم (١٣٠١) ، (٣ / ٥٢) ، ومسنند أحمد (٤ / ٣٣٨) .

(٢) النسائي : كتاب السور - باب (رقم ٦١) حديث رقم (١٣٠٤) ، (٣ / ٥٤) .

(٣) النسائي : كتاب السور - باب رقم (٦٢) ، (٣ / ٥٥) ، ومسنند أحمد (٤ / ٢٦٤) ، وموارد الطمآن ص (١٣٦) ، رقم (٥٠٩) ، وجمع الجوامع للسيوطي حديث رقم (٩٨٦) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٥٢٤ ، ٥٢٥) كتاب الدعاء ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

(٤) اللدنة : الكلام الغير المقهور .

(٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في تخفيف الصلاة (١ / ٥٠١) ، رقم (٧٩٢) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما يقال في التشهد والصلاة على النبي ﷺ (١ / ٢٩٥) ، رقم (٩١٠) ، ومسنند أحمد (٣ / ٤٧٤) .

٩- وعن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ علمه أن يقول هذا الدعاء : «اللهم ألف بين قلوبنا ، وأصلح ذات بيننا ، واهدنا سبيل السلام ، ونجنا من الظلمات إلى النور ، وجننا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وبارك لنا في أسماعتنا ، وأبصارنا ، وقلوبنا ، وأزواجنا ، وذرياتنا ، وتب علينا ، إنك أنت التواب الرحيم ، واجعلنا شاكرين لنعمتك ، مُّشّين بها وقابليها ، وأتمها علينا»^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود .

١٠- وعن أنس ، قال : كنت مع رسول الله ﷺ جالساً ، ورجل قائم يصلي ، فلما ركع وتشهد ، قال في دعائه : اللهم إني أسألك ، بأن لك الحمد ، لا إله إلا أنت المَنَّانُ ، بديع السموات والأرض ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا حيُّ يا قيُّوم ، إني أسألك . فقال النبي ﷺ لأصحابه : «أتدرون بم دعا ؟» . قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : «والذي نفس محمد بيده ، لقد دعا الله باسمه العظيم ، الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطى»^(٢) . رواه النسائي .

١١- وعن عمير بن سعيد ، قال : كان ابن مسعود يعلمنا التشهد في الصلاة ، ثم يقول^(٣) : إذا فرغ أحدكم من التشهد ، فليقل : اللهم إني أسألك من الخير كله ، ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ، ما علمت منه وما لم أعلم ، اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه عبادك الصالحون ، وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون ، ربنا آتينا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار . قال : لم يدع نبي ، ولا صالح بشيء ، إلا دخل في هذا الدعاء . رواه ابن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور .

(٢٠) الأذكار ، والأدعية بعد السلام :

ورد عن النبي ﷺ جملة أذكار وأدعية بعد السلام ، يسن للمصلي أن يأتي بها ، ونحن نذكرها فيما يلي :

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب التشهد (١ / ٥٩٢) ، رقم (٩٦٩) ، ومسنود الحاكم (١ / ٢٦٥) وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، وموارد الظمان ، حديث رقم (٢٤٢٩) ص (٦٠٢) .

(٢) النسائي : كتاب السهو - باب الدعاء بعد الذكر (٣ / ٥٢) ، رقم (١٣٠٠) ، ومسنود أحمد (٣ / ١٢٠) .

(٣) ابن أبي شيبة ، في : المصنف (١ / ٢٩٦ ، ٢٩٧) ، وانظر : تمام لفة (٢٢٦) .

١- عن ثوبان - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته ، استغفر الله ، ثلاثاً ، وقال : «اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت إذاذا الجلال والإكرام»^(١) . رواه الجماعة ، إلا البخاري . وزاد مسلم ، قال الوليد ، فقلت للأوزاعي : كيف الاستغفار ؟ قال : يقول : استغفر الله ، استغفر الله ، استغفر الله .

٢- وعن معاذ بن جبل ، أن النبي ﷺ أخذ بيده يوماً ، ثم قال : «يا معاذ ، إنني لأحبك» . فقال له معاذ : بأبي أنت وأمي ، يا رسول الله ، وأنا أحبك . قال : «أوصيك يا معاذ ، لا تدعن في دبر كل صلاة أن تقول : اللهم أعني ذكرك ، وشكرك ، وحسن عبادتك»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وقال صحيح على شرط الشيخين . وعن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «أعجبون أن تجتهدوا في الدعاء ؟ قولوا : اللهم أعنا على ذكرك ، وشكرك ، وحسن عبادتك»^(٣) . رواه أحمد بسند جيد .

٣- وعن عبد الله بن الزبير ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا سلم في دبر الصلاة ، يقول : «لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا نعبد إلا إياه ، أهل النعمة والفضل والثناء الحسن ، لا إله إلا الله ، مخلصين له الدين ، ولوكرة الكافرين»^(٤) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي .

(١) مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبين صفته (١ / ٤١٤) ، الحديث رقم (١٣٥) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما يقول إذا سلم من الصلاة (٢ / ٩٧ ، ٩٨) ، رقم (٣٠٠) ، وصحيح ابن خزيمة ، الحديث رقم (٧٣٧ ، ٧٣٨) ، (١ / ٣٦٣ ، ٣٦٤) ، وسند أحمد (٥ / ٢٧٥) .
(٢) سند أحمد (٥ / ٢٤٧) ، وصحيح ابن خزيمة (١ / ٣٦٩) ، رقم (٧٥١) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في الاستغفار (٢ / ١٨٠ ، ١٨١) ، رقم (١٥٢٢) ، ومولود الطمان رقم (٢٣٤٥) ، وفتح الباري (١١ / ١٣٣) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٢٧٣) وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، رواه الذهبي ، وقال : صاحب تصبب الراية قال النووي في الخلاصة : إسناده صحيح (٢ / ٢٣٥) .
(٣) سند أحمد (٢ / ٢٩٩) ، وفي «الزوائد» : رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح ، غير موسى بن طارق ، وهو ثقة . مجمع (١٠ / ١٧٥) .

(٤) مسلم : كتاب المساجد - باب استحباب الذكر بعد الصلاة (١ / ٤١٥ ، ٤١٦) ، برقم (١٣٩) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول الرجل إذا سلم (٢ / ١٧٣) ، برقم (١٥٠٦) ، والنسائي : كتاب الانتاح - باب التهليل بعد التسليم ، حديث رقم (١٣٣٩) ، والفتح البراني (٤ / ٦٦) ، برقم (٧٩١) .

٤- وعن المغيرة بن شعبة ، أن رسول الله ﷺ كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملكُ وله الحمد ، وهو علي كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجِند منك الجِند »^(١) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم .

٥- وعن عقبة بن عامر ، قال : أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ بالمعوذتين دبر كل صلاة . ولفظ أحمد ، وأبي داود : بالمعوذات^(٢) .^(٣) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم .

٦- وعن أبي أسامة ، أن النبي ﷺ قال : « من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة ، لم يمنعه من دخول الجنة ، إلا أن يموت »^(٤) . رواه النسائي ، والطبراني . وعن علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « من قرأ آية الكرسي في دبر الصلاة المكتوبة ، كان في ذمة الله »^(٥) إلى الصلاة الأخرى^(٦) . رواه الطبراني بإسناد حسن .

٧- وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « من سَبَّحَ الله دبر كل صلاة ، ثلاثاً وثلاثين ، وحمد الله ، ثلاثاً وثلاثين ، وكَبَّرَ الله ، ثلاثاً وثلاثين ، تلك تسع وتسعون ، ثم قال تمام المائة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . غُفِرَتْ له خطاياه ، وإن كانت مثل ريد البحر »^(٧) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود .

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب الذكر بعد الصلاة (١ / ٢١٤) ، ومسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب استحباب الذكر بعد الصلاة (١ / ٤١٤ ، ٤١٥) ، الحديث (١٣٧) . (٢) « قل هو الله أحد » من المعوذات . (٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في الاستغفار (٢ / ١٨١) برقم (١٥٢٣) ، والنسائي : كتاب الاستسج - باب الأمر بقراءة المعوذات بعد التسليم من الصلاة (٣ / ٦٨) ، برقم (١٣٣٦) ، والترمذي : كتاب فضائل القرآن - باب ما جاء في المعوذتين (٥ / ١٧١) ، برقم (٢٩٠٣) ، والفتح الرباني (٤ / ٧٠) برقم (٧٩٥) . (٤) في « الزوائد » رواه الطبراني في : الكبير والأوسط ، بإسناد ، واحتمل جيد . مجمع الزوائد (١٠ / ١٠٥) ، وفي موضوعات ابن الجوزي : قال الفارطقي : غريب من حديث الإلهاني ، عن أبي أسامة ، تفرد به محمد بن حمد عنه ، قال يعقوب بن سفيان : ليس بالقوي (١ / ٢٤٤) ، والحديث ضعيف ، ضعفه الشيخ الألباني ، في : الضعيفة (٥١٣٥) .

(٥) في « الزوائد » رواه الطبراني ، وإسناده حسن . مجمع الزوائد (١٠ / ١٠٥) ، وانظر : تمام المنة (٢٢٧) . (٦) « الزيد » : الرغوة فوق الماء ، والراد بالحطاييا : الصغار . (٨) بهذا اللفظ في مسلم : كتاب المساجد - باب استحباب الذكر بعد الصلاة (١ / ٤١٨) برقم (٤٦) ، والبيهقي (٢ / ١٨٧) ، وصحيح ابن خزيمة برقم (٧٥٠) ، وسند أحمد (٢ / ٤٨٣) .

٨- وعن كعب بن عجرة ، عن رسول الله ﷺ قال : «مُعَقَّبات ، لا يخيب قائلهن ، أو فاعلهن دبر كل صلاة مكتوبة ، ثلاثاً وثلاثين تسبيحة ، وثلاثاً وثلاثين تحميدة وأربعاً وثلاثين تكبيرة»^(١) . رواه مسلم .

٩- وعن سُمَيٍّ ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ ، فقالوا : ذهب أهل الدثور^(٢) بالدرجات العلا ، والنعيم المقيم . قال : «وما ذاك ؟» قالوا : يصلون كما نصلي ، ويصومون كما نصوم ، ويتصدقون ولا نتصدق ، ويعتقون ولا نعتق . فقال رسول الله ﷺ : «أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به من سبقكم ، وتسبقون من بعدكم ، ولا يكون أحد أفضل منكم ، إلا من صنع مثل ما صنعتُم ؟» قالوا : بلي ، يا رسول الله ، قال : «تسبحون الله ، وتكبرون ، وتحملون دُبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة» . فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ ، فقالوا : سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا ، ففعلوا مثله . فقال رسول الله ﷺ : «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء» . قال سُمَيٌّ : فحدثت بعض أهلي بهذا الحديث ، فقال : وهمت ، إنما قال لك : تسبح ثلاثاً وثلاثين ، وتحمد ثلاثاً وثلاثين ، وتكبر أربعاً وثلاثين . فرجعت إلى أبي صالح ، فقلت له ذلك ، فآخذ بيدي ، فقال : الله أكبر ، وسبحان الله والحمد لله ، والله أكبر ، وسبحان الله ، والحمد لله ، حتى يبلغ من جميعهن ثلاثاً وثلاثين^(٣) . متفق عليه .

١٠- وصح أيضاً ، أن يسبح خمساً وعشرين ، ويحمد مثلها ، ويكبر مثلها ، ويقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير^(٤) . مثلها .

١١- وعن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله ﷺ «خصلتان من حافظ عليهما ، أدخلته الجنة ، وهما يسير ، ومن يعمل بهما قليل» . قالوا : وما هما ، يا رسول الله ؟ قال : «أن تحمد الله ، وتكبره ، وتسبحه في دبر كل صلاة مكتوبة ؛ عشراً عشراً ، وإذا أتيت إلى مضجعك ، تسبح الله ، وتكبره ، وتحمله مائة ، فتلك خمسون ومائتان باللسان ، وألفان»^(٥) وخمسمائة في الميزان ، فأيكُم يعمل في اليوم والليلة ألفين وخمسمائة

(١) مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب استحباب الذكر بعد الصلاة (١ / ٤١٨) الحديث رقم (١٤٤) .

(٢) الدثور : المال الكثير .

(٣) البخاري : كتاب الأذان - باب الذكر بعد الصلاة (١ / ٢١٣) ، واللفظ لمسلم ، ومسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب استحباب الذكر بعد الصلاة (١ / ٤١٦ ، ٤١٧) الحديث رقم (١٤٢) .

(٤) النسائي : كتاب السهو - باب (٩٣) نوع آخر من عدد التسبيح ، برقم (١٣٥١) ، (٣ / ٧٦) ، وانتظر : الترمذي (٣٤١٠) ، وابن خزيمة (٧٥٢) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : صحيح النسائي .

(٥) لأن الحسنة بعشرة أمثالها .

سبعة ؟ قالوا : كيف من يعمل بها قليل ؟ قال : «يجي أحدكم الشيطان في صلاته ، فيذكره حاجة كذا وكذا ، فلا يقولها ، ويأتيه عند منامه ، فينومه ، فلا يقولها» . قال : ورأيت رسول الله ﷺ يعقدهن بيده^(١) . رواه أبو داود ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح .

١٢- وعن عليّ ، وقد جاء هو وفاطمة - رضي الله عنهما - يطلبان خادماً ، يخفف عنهما بعض العمل ، فأبى النبي ﷺ عليهما ، ثم قال لهما : «ألا أخيركما بخير مما سألتماني؟» قالوا : بلى . فقال : «كلمات علمتنيهن جبريل ، عليه السلام ، تسبحان في دير كل صلاة عشر ، وتحملان عشر ، وتكرران عشر ، وإذا أوتما إلى فراشكما ، فسبحا ثلاثاً وثلاثين ، واحمدا ثلاثاً وثلاثين ، وكبرا أربعاً وثلاثين» . وقال : فوالله ، ما تركتهن منذ علمتنيهن رسول الله ﷺ^(٢) .

١٣- وعن عبد الرحمن بن غنم ، أن النبي ﷺ قال : « من قال قبل أن ينصرف ، ويثني رجله من صلاة المغرب والصبح : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، بيده الخير ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير . عشر مرات ، كتب له بكل واحدة عشر حسنة ، ومحيت عنه عشر سيئات ، وورع له عشر درجات ، وكانت حريراً من كل مكروه ، وحرراً من الشيطان الرجيم ، ولم يحلّ للذنوب يدركه^(٣) ، إلا الشرك ، فكان من أفضل الناس عملاً ، إلا رجلاً يفضلته يقول أفضل مما قال» . رواه أحمد ، وروى الترمذي نحوه ، بدون ذكر : « بيده الخير»^(٤) .

١٤- وعن مسلم بن الحارث ، عن أبيه ، قال : قال لي النبي ﷺ : « إذا صليت الصبح ، فقل قبل أن تكلم أحداً من الناس : اللهم أجرني من النار . سبع مرات ؛ فإني إن مت من يومك ، كتب الله ، عز وجل ، لك جواراً من النار ، وإذا صليت المغرب ، فقل

(١) يعقدهن بيده . أي ، يمسكهن .

(٢) أبو داود : كتاب الأدب - باب في التسبيح عند النوم (٥ / ٣٠٩ ، ٣١٠) ، رقم (٥٠٦٥) ، والنسائي : كتاب الانتاح ، باب عند التسبيح بعد التسليم (٣ / ٧٤ ، ٧٥) رقم (١٣٤٨) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب رقم (٢٥) ، (٥ / ٤٧٨) ، حديث رقم (٣٤١٠) .

(٣) البخاري : كتاب التقاتل - باب عمل المرأة في بيت زوجها ، وباب خادم المرأة (٧ / ٨٤) ، وكتاب الدعوات - باب التكبير والتسبيح عند المنام (٨ / ٨٧) ، ومسلم : كتاب الذكر - باب التسبيح أول النهار وعند النوم (٤ / ٢٠٩١) ، رقم (٨٠٠) ، وانظر أيضاً داود : كتاب الأدب - باب في التسبيح عند النوم (٥ / ٣٠٦ ، ٣٠٧) ، رقم (٥٠٦٦) .

(٤) مسند أحمد (٤ / ٢٢٧) ، وفي «الزوائد» : رواه أحمد ، ورجاله رجاله الصحيح ، غير شهر بن حوشب ، وحديث حسن . مجمع (١٠ / ١١٠ ، ١١١) ، وتظهر الترمذي : كتاب الدعوات - باب (نوم) (٦٣) ج (٥ / ٥١٥) ، رقم (٣٤٧٥) .

قبل أن تكلم أحداً من الناس : اللهم إني أسألك الجنة ، اللهم أجرنني من النار . سبع مرات ، فإنك إن مت من ليشتك ، كتب الله ، عز وجل ، لك جواراً من النار^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود .

١٥- وروى أبو حاتم ، أن النبي ﷺ كان يقول عند انصرافه من صلاته : «اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري ، وأصلح دنياي التي جعلت فيها معاشي ، اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بعفوك من نقمتك ، وأعوذ بك منك ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجلد منك الجلد»^(٢) .

١٦- وروى البخاري ، والترمذي ، أن سعد بن أبي وقاص كان يعلم بنيه هؤلاء الكلمات ، كما يعلم المعلم الغلمان الكتابة ، ويقول : إن رسول الله ﷺ كان يتعوذ بهن دبر الصلاة : «اللهم إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك أن أُرَدَّ إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا ، وأعوذ بك من عذاب القبر»^(٣) .

١٧- وروى أبو داود ، والحاكم ، أن النبي ﷺ كان يقول دبر كل صلاة : «اللهم عافني في بدني ، اللهم عافني في سمعي ، اللهم عافني في بصري ، اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفر ، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، لا إله إلا أنت»^(٤) .

١٨- وروى الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي بسند فيه داود الطفراوي ، وهو ضعيف ، عن زيد بن أرقم ، أن النبي ﷺ كان يقول دبر صلاته : «اللهم ربنا ورب كل شيء ، أنا شهيد أنك الرب وحدك لا شريك لك ، اللهم ربنا ورب كل شيء ، أنا شهيد أن محمداً عبدك ورسولك ، اللهم ربنا ورب كل شيء ، أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة ، اللهم

(١) أبو داود : كتاب الأدب - باب ما يقول إذا أصبح (٥ / ٣١٨) ، برقم (٥٠٧٩) ، والنسائي في : اليوم والليلة ، برقم (١١١) ، ومسند أحمد (٤ / ٢٣٤) .

(٢) موارد الغلمان حديث (رقم ٥٤١) ص (١٤٤) ، وفتح الباري (١١ / ١٣٣) .

(٣) البخاري : كتاب الدعوات - باب التوسد من عذاب القبر (٨ / ٩٦) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب في دعاء النبي ﷺ وتعوذه دبر كل صلاة (٥ / ٥٦٢) ، الحديث رقم (٣٥٦٧) .

(٤) أبو داود : كتاب الأدب - باب ما يقول إذا أصبح (٥ / ٢٢٥) رقم (٥٠٩٠) ، وجمع الجوامع ، الحديث رقم (٩٩١٥) ، وقال العراقي في تفرجه لأحاديث الإحياء : رواه أبو داود ، والنسائي ، في : اليوم والليلة ، من حديث أبي بكر ، وقال : جعفر بن ميمون ليس بالقوي . المنذ (١ / ٢٢١) ، ومستنكوك الحاكم ، جزء من الحديث : وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، والحديث حسن ، انظر : تمام لئله (٢٣٢) .

ربنا ورب كل شيء ، اجعلني مخلصاً لك وأهلي^(١) ، في كل ساعة من الدنيا والآخرة ، يا ذا الجلال والإكرام ، اسمع واستجب ؛ الله الأكبر الأكبر ، نور السموات والأرض ، الله الأكبر الأكبر ، حسبي الله ونعم الوكيل ، الله الأكبر الأكبر^(٢) .

١٩- وروى أحمد ، وابن أبي شيبة ، وابن ماجه ، بسند فيه مجهول ، عن أم سلمة ، أن النبي ﷺ كان يقول إذا صلى الصبح ، حين يسلم : «اللهم إني أسألك علماً نافعاً ، وروزقاً واسعاً ، وعملاً متقبلاً»^(٣) .

(١) «وأهلي» أي ، وأهلي مخلصين لك .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول الرجل إذا سلم ، رقم (١٥٠٧) ، (٢ / ١٧٣ ، ١٧٤) ، ومسنند أحمد (٤ / ٣٦٩) ، وفتح الباري (١١ / ١٣٣) .

(٣) ابن ماجه : كتاب الإقامة - باب ما يقال بعد التسليم (١ / ٢٩٨) برقم (٩٢٥) ، قال للحق : في «الروايات» رجال إسناده ثقات ، خلا مولى أم سلمة ؛ فإنه لم يسمع ، ولم أر أحداً عن صنف في المسلمات ذكره ، ولا أدري ما حاله . وانظر أيضاً «مصباح الزجاجة» ففيه هذه العبارة ، ونسبه إلى أبي داود الطيالسي ، والحميدي ، وعبد بن حبيب ، وله شاهد من حديث ثوبان رواه أبو داود ، والترمذي (١ / ٣١٨) ، ومسنند أحمد (٦ / ٢٩٤) .

التطوع*

(١) مشروعيته:

شُرَّع التطوع ؛ ليكون جبراً لما عسى أن يكون قد وقع في الفرائض من نقص ، ولما في الصلاة من فضيلة ، ليست لسائر العبادات ؛ فمن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إن أول ما يحاسبُ الناس به يوم القيامة من أعمالهم الصلاة ؛ يقول ربنا للملائكة ، وهو أعلم : انظروا في صلاة عبدي ، أتمها أم نقصها ؟ فإن كانت تامة ، كتبت له تامة ، وإن كان انتقص منها شيئاً ، قال : انظروا هل لعبدي من تطوع ؟ فإن كان له تطوع ، قال : أتموا لعبدي فريضته من تطوعه . ثم تؤخذ الأعمال على ذلك»^(١) . رواه أبو داود . وعن أبي أمامة ، أن رسول الله ﷺ قال : «ما أذن الله لعبد في شيء ، أفضل من ركعتين يصليهما ، وإن البر لبُذْر»^(٢) فوق رأس العبد ، ما دام في صلاته»^(٣) . الحديث رواه أحمد ، والترمذي ، وصححه السيوطي . وقال مالك في «الموطأ» : بلغني أن النبي ﷺ قال : «استقيموا ولن تُحْصُوا ، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة ، ولن يحافظ على الوضوء إلا مؤمن» . وروى مسلم ، عن ربيعة بن مالك الأسلمي ، قال : قال الرسول ﷺ : «سل» . فقلت : أسألك مرافقتك في الجنة . فقال : «أو غير ذلك ؟» قلت : هو ذاك . قال : «فأعني على نفسك بكثرة السجود»^(٤) .

(٢) استحبابُ صلاته في البيت :

١- روى أحمد ، ومسلم ، عن جابر ، أن النبي ﷺ قال : «إذا صلى أحدكم الصلاة في مسجده ، فليجعل لبيته نصيباً من صلاته ؛ فإن الله ، عز وجل ، جاعل في بيته من صلاته خير»^(٥) .

٥ صلاة غير واجبة ، والمراء بها ، السنة أو الظل .

- (١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب قول النبي ﷺ : «كل صلاة لا ينهما . . . ١٠ / ١٥٤٠ ، ٥٤١ ، رقم (٨٦٤) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في أول ما يحاسب به العبد الصلاة (١ / ٤٥٨) رقم (١٤٢٥) ، والدارمي (١ / ٢٥٤) كتاب الصلاة - باب أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة - عن عيسى الدارمي ، قال أبو محمد : لا أعلم أحداً رفعه غير حماد ، قيل لأبي محمد : صح هذا ؟ قال إي . (٢) أي : يثر . (٣) الترمذي : كتاب فضائل القرآن - باب (رقم ١٧) ، الحديث رقم (٢٩١١) ، ومسنده أحمد (٥ / ٢٦٨) . (٤) مسلم : كتاب الصلاة - باب فضل السجود ، وأصله عليه (١ / ٣٥٣) ، الحديث رقم (٢٢٦) . (٥) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب صلاة النافلة في بيته ، وجعلها في المسجد (١ / ٥٣٩) ، رقم (٢١٠) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في التطوع في البيت (١ / ٤٣٧) ، رقم (١٣٧٦) ، ومسنده أحمد (٣ / ١٥ ، ٥٩ ، ٣١٦) .

٢- وعند أحمد ، عن عمر ، أن الرسول ﷺ قال : «صلاة الرجل في بيته تطوعاً نور ، فمن شاء نورَ بيته»^(١) .

٣- وعن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ، ولا تتخلوها قبوراً»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود .

٤- روى أبو داود ، بإسناد صحيح ، عن زيد بن ثابت ، أن النبي ﷺ قال : «صلاةُ المرء في بيته أفضلُ من صلاته في مسجدٍ هذا ، إلا المكتوبة»^(٣) .

وفي هذه الأحاديث دليل على استحباب صلاة التطوع في البيت ، وأن صلاته فيه أفضل من صلاته في المسجد .

قال النووي : إنما حث على النافلة في البيت لكونه أخفى ، وأبعد عن الرياء ، وأصون من مُحيطات الأعمال ، ولتبرك البيت بذلك ، وتنزل فيه الرحمة والملائكة ، وينفر منه الشيطان .

(٣) أفضلية طول القيام على كثرة السجود في التطوع :

روى الجماعة ، إلا أبداً داود ، عن المغيرة بن شعبه ، أنه قال : إن كان رسول الله ﷺ يقوم ، ويصلي ، حتى ترم قدماء أو ساقاه ، فيقال له ؟ فيقول : «أفلا أكون عبداً شكوراً»^(٤) . وروى أبو داود ، عن عبد الله بن حبشي الحثعمي ، أن النبي ﷺ مثل ، أي الأعمال أفضل ؟ قال : «طول القيام» . قيل : فأي الصدقة أفضل ؟ قال : «جهد المقل» .

(٢) لأنه ليس في القبور صلاة .

(١) مستند أحمد (١ / ١٤) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة الرجل التطوع في بيته (١ / ٦٣٢) ، رقم (١٠٤٣) ، وروى الترمذي :

عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : «صلوا في بيوتكم ، ولا تتخلوها قبوراً» (٢ / ٣١٣) ، برقم

(٤٥١) ، ومسنود أحمد (١٠ / ٥١٨) ، وصحيح ابن عزيمة (٢ / ٢١٢) ، حديث رقم (١٢٠٥) ، وفتح

الباري (١٠ / ٥١٨) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة الرجل التطوع في بيته (١ / ٦٣٢) الحديث رقم (١٤٤) ، وشرح السنة ،

للبنو (٤ / ١٣٠) .

(٥) البخاري : كتاب التهجد - باب قيام النبي ﷺ حتى ترم قدماء أو ساقاه (٢ / ٦٣) ، ومسلم : كتاب صفات

المنافقين (٤ / ٢١٧٢) - باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة ، حديث رقم (٨٠) ، والنسائي : كتاب قيام

الليل - باب الاختلاف على عائشة في إسداء الليل (٣ / ٢١٧) ، رقم (١٦٣٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة

الصلاة - باب ما جاء في طول القيام في الصلوات (١ / ٤٥٦) ، رقم (١٤١٩) .

قيل : فاي الهجرة أفضل ؟ قال : «من هجر ما حرم الله عليه» . قيل : فاي الجهاد أفضل ؟ قال : «من جاهد المشركين بماله ، ونفسه» . قيل : فاي القتل اشرف ؟ قال : «من أهرق دمه ، وعقر جواده»^(١) .

(٤) جوازُ صلاة التطوع من جلوسٍ :

يصح التطوع من قعود ، مع القعدة على القيام ، كما يصح أداء بعضه من قعود ، وبعضه من قيام ، لو كان ذلك في ركعة واحدة ؛ فبعضها يؤدي من قيام ، وبعضها من قعود ؛ سواء تقدم القيام أو تأخر ، كل ذلك جائز ، من غير كراهة ، ويجلس كيف شاء ، والأفضل التربع ؛ فقد روى مسلم ، عن علقمة ، قال : قلت لعائشة : كيف كان يصنع رسول الله ﷺ في الركعتين ، وهو جالس ؟ قالت : كان يقرأ فيهما ، فإذا أراد أن يركع ، قام ، فركع^(٢) . وروى أحمد ، وأصحاب السنن عنها ، قالت : ما رأيت رسول الله ﷺ يقرأ في شيء من صلاة الليل جالساً قط ، حتى دخل في السن^(٣) ، فكان يجلس فيها ، يقرأ ، حتى إذا بقي أربعون ، أو ثلاثون آية ، قام فقرأها ، ثم سجد^(٤) .

(٥) أقسامُ التطوع :

ينقسم التطوع إلى تطوع مطلق ، وإلى تطوع مقيد ، والتطوع المطلق ، يقتصر فيه على نية الصلاة ؛ قال النووي : فإذا شرع في تطوع ، ولم ينو عدداً ، فله أن يسلم من ركعة ، وله أن يزيد فيجعلها ركعتين ، أو ثلاثاً ، أو مائة ، أو ألفاً ، أو غير ذلك ، ولو صلى عدداً لا يعلمه ، ثم سلم ، صح بلا خلاف ، اتفق عليه أصحابنا . ونص عليه الشافعي في «الإملاء» . وروى البيهقي بإسناده ، أن أبا ذر - رضي الله عنه - صلى عدداً كثيراً ، فلما سلم ، قال له الأحنف بن قيس ، رحمه الله : هل تدري أنصرفت على شفع ، أم على وتر ؟ قال : إن لا أكن أدري ، فإن الله يدري ، إني سمعت خليلي أبا القاسم ﷺ يقول ،

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب طول القيام (٢ / ١٤٦) ، رقم (١٤٤٩) ، ومسنود أحمد (٣ / ٤١٢) ، والدارمي : كتاب الصلاة - باب أي الصلاة الفضل (١ / ٢٧٢) ، رقم (١٤٣١) .

(٢) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب جواز صلاة النافلة قائماً وقاعداً ، وفعلها بعد الركعة قائماً وبعضها قاعداً (١ / ٥٠٦) ، رقم (١١٤) .

(٣) أي أكبر .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في صلاة القاعد ، برقم (٩٥٣) ، (١ / ٥٨٥) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب في صلاة النافلة قاعداً (١ / ٣٨٣) ، برقم (١٢٢٧) ، والفتح الرباني (٥ / ١٥٨) برقم (١٢٨٤) ، وقال المحقق في «الزوائد» : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات .

ثم بكى ، ثم قال : إني سمعت خليلي أبا القاسم عليه السلام يقول : «ما من عبد يسجد لله سجدة ، إلا رفعه الله بها درجةً ، وحطَّ عنه بها خطيئة»^(١) . رواه الدارمي ، في «مسنده» بسند صحيح ، إلا رجلاً اختلفوا في عدالته .

والتطوع المقيّد ينقسم إلى ما شرع ، تبعاً للفرائض ، ويسمى السنن الراتبة ، ويشمل سنة الفجر ، والظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، وإلى غيره ، وهاك بيان كل .

سنة الفجر

(١) فضلها :

وردت عدّة أحاديث في فضل المحافظة على سنة الفجر ، نذكرها فيما يلي :

١- عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وآله ، في الركعتين قبل صلاة الفجر ، قال : «هما أحب إليّ من الدنيا جميعاً»^(٢) . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي .

٢- وعن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : «لا تدعوا ركعتي الفجر ، وإن طردتكم الحيل»^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والبيهقي ، والطحاوي .

ومعنى الحديث : لا تتركوا ركعتي الفجر ، مهما اشتد العذر ، حتى ولو كان مطاردة العدو .

٣- وعن عائشة ، قالت : لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله على شيء من النوافل أشدّ معاهدة^(٤) من الركعتين قبل الصبح^(٥) . رواه الشيخان ، وأحمد ، وأبو داود .

(١) إندرامي : كتاب الصلاة - باب فضل من سجد سجدة لله (١ / ٢٨٠ ، ٢٨١) ، الحديث رقم (٢٤٦٩) ، وصححه الشيخ الآلباني ، في : إرواه الغليل (٤٥٧) .

(٢) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب ركعتي الفجر ، والحث عليهما ، وتخفيفهما ، والمحافظة عليهما . . (١ / ٥٠٢) ، الحديث رقم (٩٧) ، ومسنّد أحمد (٦ / ٥١) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ركعتي الفجر (٢ / ٤٦) ، رقم (١٢٥٨) ، وشرح معاني الآثار ، للطحاوي (٢٩٩ / ١) ، ومسنّد أحمد (٧ / ٤٠٥) .

(٤) معاهدة : مواظبة .

(٥) البخاري : كتاب التهجد بالليل - باب تعاهد ركعتي الفجر (٢ / ٧٢) ، ومسلم : كتاب المسافرين - باب استحباب ركعتي سنة الفجر (١ / ٥٠١) ، رقم (٩٤) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ركعتي الفجر (٢ / ٤٤) ، رقم (١٢٥٤) ، ومسنّد أحمد (٦ / ٤٣ ، ٥٤) .

٤- وعنها ، أن النبي ﷺ قال : «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها»^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي .

٥- ولاحمد ، ومسلم ، عنها ، قالت : ما رأيته إلى شيء من الخير ، أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر^(٢) .
(٢) تخفيفهما :

المعروف من هذّي النبي ﷺ ، أنه كان يخفف القراءة في ركعتي الفجر .

١- فعن حفصة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الفجر قبل الصبح في بيتي ، يخففهما جداً . قال نافع : وكان عبد الله - يعني ، ابن عمر - يخففهما كذلك^(٣) . رواه أحمد ، والشيخان .

٢- وعن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي الركعتين قبل الغداة ، يخففهما ، حتى إني لأشك ، أقرأ فيهما بفاتحة الكتاب ، أم لا ؟^(٤) . رواه أحمد ، وغيره .

٣- وعنها ، قالت : كان قيام رسول الله ﷺ في الركعتين ، قبل صلاة الفجر ، قدّر ما يقرأ فاتحة الكتاب^(٥) . رواه أحمد ، والنسائي ، والبيهقي ، ومالك ، والطحاوي .

(٣) ما يقرأ فيها ؟

يستحب القراءة في ركعتي الفجر بالوارد عن النبي ﷺ ، وقد ورد عنه فيها ما يأتي :

١- عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر : «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» [الكاغرون : ١] ، و : «قُلْ هُوَ الله أحد» [الإخلاص : ١] . وكان يسر بهما^(٦) . رواه أحمد ، والطحاوي .

(١) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب ركعتي الفجر (١ / ٥٠١) الحديث ، رقم (٩٦) ، والنسائي (٣ / ٢٥٢) : كتاب قيام الليل وتطوع النهار - باب للمحافظة على الركعتين قبل الفجر ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في ركعتي الفجر من الفضل (٢ / ٢٧٥) ، حديث رقم (٤١٦) ، وعند أحمد : ركعتا الفجر خير من الدنيا جميعاً (٦ / ٢٦٥) .

(٢) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب ركعتي سنة الفجر ، والحث عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليهما ، ويان ما يستحب أن يقرأ فيهما (١ / ٥٠١) ، برقم (٩٥) ، والفتح الرباني (٤ / ٢٢١) ، برقم (٩٧٧) .

(٣) البخاري : كتاب الصلاة - باب التطوع بعد المكتوبة (٢ / ٧٢) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب ركعتي الفجر ، والحث عليهما وتخفيفهما . . . (١ / ٥٠٠) ، ومسنأ أحمد (٦ / ١٦٥) .
(٤) مسنأ أحمد (٦ / ١٨٦) .

(٥) الفتح الرباني (٤ / ٢٧٤) ، برقم (٩٨٥) ، وهو ضعيف ، انظر : إمام المنة (٣٣٦ ، ٢٣٧) .

(٦) الدارمي : كتاب الصلاة - باب القراءة في ركعتي الفجر (١ / ٢٧٦) ، الحديث رقم (١٤٤٩) ، ومسنأ أحمد (٦ / ١٨٤) ، وانظر : إمام المنة (٢٣٧) .

وكان يقرؤهما بعد الفاتحة ؛ لأنه لا صلاة بدونها ، كما تقدم .

٢- وعنهما ، أن النبي ﷺ كان يقول : «نعم السورتان هما» . يقرأ بهما في الركعتين قبل الفجر : ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون : ١] ، و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(١) [الإخلاص : ١] . رواه أحمد ، وابن ماجه .

٣- وعن جابر ، أن رجلاً قام ، فركع ركعتي الفجر ، فقرأ في الأولى : ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون : ١] . حتى انقضت السورة ، فقال النبي ﷺ : «هذا عبد عرف ربه» . وقرأ في الآخرة : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١] . حتى انقضت السورة ، فقال النبي ﷺ : «هذا عبد آمن بربه» . قال طلحة : فانا أحب أن أقرأ بهاتين السورتين ، في هاتين الركعتين ^(٢) . رواه ابن حبان ، والطحاوي .

٤- وعن ابن عباس ، قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر : ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة : ١٣٦] . والتي في آل عمران : ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ ^(٣) [آل عمران : ٦٤] . رواه مسلم .

أي ؛ أنه كان يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة هذه الآية : ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة : ١٣٦] . وفي الركعة الثانية : ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران : ٦٤] .

٥- وعنه ، في رواية أبي داود ، أنه كان يقرأ في الركعة الأولى : ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة : ١٣٦] . وفي الثانية : ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ ^(٤) [آل عمران : ٥٢] .

٦- ويجوز الاختصار على الفاتحة وحدها ؛ لما تقدم حسن عائشة ، أن قيامه كان قلد

ما يقرأ فاتحة الكتاب .

(١) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر (١ / ٣٦٣) ، رقم (١١٥٠) ، مسند أحمد (٦ / ٢٣٩) وانظر : المطالب العال ، الحديث رقم (٢٨١٠) ، (٣ / ٣٩٩) .

(٢) موارد الظمان ، الحديث رقم (٦١١) ص (١٦١) ، وشرح معاني الآثار ، للطحاوي (١ / ٢٩٨) .

(٣) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب ركعتي سنة الفجر (١ / ٥٠٢) حديث (١٠٠) .

(٤) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب ركعتي الفجر (١ / ٥٠٠) رقم (٩٩) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في تخفيفهما (٢ / ٤٤) ، رقم (١٢٥٩) .

(٤) الدعاء بعد الفراغ منها :

قال النووي في «الأذكار» : روي في كتاب ابن السني ، عن أبي المليح ، واسمه عامر ابن أسامة ، عن أبيه ، أنه صلى ركعتي الفجر ، وأن رسول الله ﷺ صلى قريباً منه ركعتين خفيفتين ، ثم سمعه يقول ، وهو جالس : «اللهم رب جبريل ، وإسراهيل ، وميكائيل ، ومحمد النبي ﷺ ، أعوذ بك من النار» . ثلاث مرات^(١) . وروي في ، عن أنس ، عن النبي ﷺ قال : «من قال صبيحة يوم الجمعة ، قبل صلاة الغداة : استغفر الله ، الذي لا إله إلا هو ، الحَيُّ القيوم ، وأتوب إليه . ثلاث مرات ، غفر الله تعالى ذنوبه ، ولو كانت مثل ريد البحر»^(٢) .

(٥) الاضطجاع بعدها :

قالت عائشة : كان رسول الله ﷺ إذا ركع ركعتي الفجر ، اضطجع على شِقِّه الأيمن^(٣) . رواه الجماعة . ورووا ، أيضاً عنها ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر ، فإن كنت نائمة اضطجع ، وإن كنت مستيقظة ، حدثني^(٤) .

وقد اختلف في حكمه اختلافاً كثيراً ، والذي يظهر ، أنه مستحب في حق من صلى السنة في بيته ، دون من صلاها في المسجد . قال الحافظ في «الفتح» : وذهب بعض السلف إلى استحبابها في البيت ، دون المسجد ، وهو محكي عن ابن عمر ، وقواء بعض شيوخنا ، بأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ، أنه فعله في المسجد ، وصح عن ابن عمر ، أنه كان يهصب من

(١) عمل اليوم والليلة ، لابن السني ص (٤٨ ، ٤٩) ، الحديث رقم (١٠١) - باب ما يقول بعد ركعتي الفجر ، والحديث ضعيف جداً ، انظر : تمام للثقة (٢٣٨) .

(٢) عمل اليوم والليلة ، لابن السني ص (٤١) ، الحديث رقم (٨٢) - باب ما يقول صبيحة يوم الجمعة ، والحديث ضعيف جداً ، انظر : تمام للثقة (٢٣٨) .

(٣) البخاري (٢ / ٧٠) كتاب التهجد بالليل - باب المضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر ، و مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل (١ / ٥٠٨) ، برقم (١٢٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر (٢ / ٤٨) ، برقم (١٢٦٢) ، والنسائي : كتاب الأذان - باب إيدان للؤذنين الأئمة بالصلاة (٢ / ٣٠) ، برقم (٦٨٥) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر (٢ / ٢٨١) ، برقم (٤٢٠) تعليقاً ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب ما جاء في المضجعة بعد الوتر وبعد ركعتي الفجر (١ / ٣٧٨) ، برقم (١١٩٨) ، و مسند أحمد (٢ / ١٧٣) .

(٤) البخاري : كتاب التهجد بالليل - باب من تحدث بعد الركعتين ، ولم يضطجع (٢ / ٧٠) ، و مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل (١ / ٥١١) ، برقم (١٣٣) .

يفعله في المسجد . أخرجه ابن أبي شيبة ، انتهى . وسئل عنه الإمام أحمد ؟ فقال : ما أفعله ، وإن فعله رجل ، فحسن .

(٦) قَضَائُهَا :

عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من لم يصل ركعتي الفجر ، حتى تطلع الشمس ، فليصلها»^(١) . رواه البيهقي . قال النووي : وإسناده جيد .

وعن قيس بن عمر ، أنه خرج إلى الصبح ، فوجد النبي ﷺ في الصبح ، ولم يكن ركع ركعتي الفجر ، فصلى مع النبي ﷺ ، ثم قام ، حين فرغ من الصبح ، فركع ركعتي الفجر ، فمر به النبي ﷺ ، فقال : « ما هذه الصلاة ؟ » . فأخبره ، فسكت النبي ﷺ ، ولم يقل شيئاً^(٢) . رواه أحمد ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وأصحاب السنن ، إلا النسائي . قال العراقي : إسناده حسن . وروى أحمد ، والشيخان ، عن عمران بن حصين ، أن النبي ﷺ كان في مسير له ، فناموا عن صلاة الفجر ، فاستيقظوا بحر الشمس ، فارتفعوا قليلاً ، حتى استقلت الشمس^(٣) ، ثم أمر مؤذناً فأذن ، فصلى ركعتين قبل الفجر ، ثم أقام ، ثم صلى الفجر^(٤) .

وظاهر الأحاديث ، أنها تقضى قبل طلوع الشمس وبعد طلوعها ، سواء كان فواتها لعذر ، أو لغير عذر ، وسواء فاتت وحدها ، أو مع الصبح .

(١) مستدرک الحاكم (١ / ٢٧٤) ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، والسنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٤٨٤) ، وقال : تفرد به عمرو بن عاصم ، والله تعالى أعلم ، وعمرو بن عاصم ثقة .

(٢) أبو حنبل : كتاب الصلاة - باب من فاتته ، متى يقضيها (٢ / ٥٢ ، ٥١) ، رقم (١٢٦٧) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب (٣١٣) ما جاء فيمن تنوته الركعتان قبل الفجر (٢ / ٢٨٤) ، رقم (٤٢٢) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيمن فاتته الركعتان قبل صلاة الفجر ، متى يقضيها (١ / ٣٦٥) ، رقم (١١٥٤) ، والمسلم (٥ / ٤٤٧) ، وصحيح ابن خزيمة (٢ / ١٦٤) ، رقم (١١١٦) .

(٣) أي : تحولوا ، حتى لرتفعت الشمس .

(٤) مسلم : كتاب المساجد - باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيلها (١ / ٤٧٣) ، ونسخ البزار (٢ / ٦٧ ، ٦٨) .

سنة الظهر

ورد في سنة الظهر أنها أربع ركعات ، أو ست ركعات ، أو ثمان ، وإليك بيانها مفصلاً :

ما ورد في أنها أربع ركعات :

١- عن ابن عمر ، قال : حفظت من النبي ﷺ حَشْرَ ركعات ؛ ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب في بيته ، وركعتين بعد العشاء في بيته ، وركعتين قبل صلاة الصبح ^(١) . رواه البخاري .

٢- وعن المغيرة بن سليمان ، قال : سمعت ابن عمر يقول : كانت صلاة رسول الله ﷺ ، إلا يدع ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل الصبح ^(٢) . رواه أحمد بسند جيد .
ما ورد في أنها ست :

١- عن عبد الله بن شقيق ، قال : سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ قالت : كان يصلي قبل الظهر أربعاً ، واثنين بعدها ^(٣) . رواه أحمد ، ومسلم ، وغيرهما .

٢- وعن أم حبيبة بنت أبي سفيان ، أن النبي ﷺ قال : « من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة ، بُني له بيت في الجنة ؛ أربعاً قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل صلاة الفجر » ^(٤) . رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح ، ورواه مسلم مختصراً .

(١) البخاري : كتاب التهجد بالليل - باب الركعتان قبل الظهر (٢ / ٧٤) .

(٢) الفتح الرباني (٤ / ١٩٧) رقم (٩٣٩) .

(٣) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب جواز الثالثة قائماً وقاعداً (١ / ٥٠٤) ، برقم (١٠٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب تفريع أبواب التطوع وركعات السنة (٢ / ٤٣) ، برقم (١٢٥١) ، وشرح السنة ، للبغوي (٣ / ٤٤٨) من علي ، والترمذي (٢ / ٢٨٩) ، برقم (٤٢٤) من علي ، والفتح الرباني (٤ / ١٩٨) ، برقم (٩٤٠) .

(٤) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة اثني عشرة ركعة (٢ / ٢٧٤) رقم (٤١٥) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب فضل السنن الاربعة قبل الغرائض ويصلحن ، وييان عددن (١ / ٥٠٣) ، رقم (١٠٢) ، وصحيح ابن عزيمة رقم (١١٨٧) ، ومسنند أحمد (٤ / ٤١٣) .

ما ورد في أنها ثمانتي ركعات :

١- عن أم حبيبة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « من صلي أربعاً قبل الظهر ، وأربعاً بعدها ، حرم الله لحمه على النار »^(١) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وصححه الترمذي .

فضل الأربع قبل الظهر :

١- عن أبي أيوب الأنصاري ، أنه كان يصلي أربع ركعات قبل الظهر ، ف قيل له : إنك تديم هذه الصلاة . فقال : إني رأيت رسول الله يفعله ، فسألت ، فقال : « إنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء ، فأحببت أن يرفع لي فيها عمل صالح »^(٢) . رواه أحمد ، وسنده جيد .

٢- وعن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ لا يدع أربعاً قبل الظهر ، وركعتين قبل الفجر على كل حال^(٣) . رواه أحمد ، والبخاري . وروي عنها ، أنه كان يصلي قبل الظهر أربعاً ، يطيل فيهن القيام ، ويحسن فيهن الركوع والسجود^(٤) .

ولا تعارض بين ما في حديث ابن عمر من أنه ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين ، وبين باقي الأحاديث الأخرى من أنه كان يصلي أربعاً . قال الحافظ في «الفتح» : والأولى أن يحمل على حالين ، فكان تارة يصلي اثنتين ، وتارة يصلي أربعاً ، وقيل : هو محمود على أنه كان في المسجد يقتصر على ركعتين ، وفي بيته يصلي أربعاً ، ويحتمل أنه كان يصلي إذا كان في بيته ركعتين ، ثم يخرج إلى المسجد ، فيصلي ركعتين ، فرأى ابن عمر ما في المسجد ، دون ما في بيته ، واطلعت عائشة على الأمرين ، ويقوي الأول ما رواه أحمد ، وأبو داود ، في حديث عائشة ، كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ، ثم يخرج ، قال أبو

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الأربع قبل الظهر وبعدها (٢ / ٥٢) ، رقم (١٢٦٩) ، والنسائي : كتاب قيام الليل - باب الاختلاف على إسماعيل بن أبي خالد (٣ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب رقم (٣١٧) ، الحديث رقم (٤٢٧) ، (٢ / ٢٩٢) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيمن صلى قبل الظهر أربعاً وبعدها أربعاً (١ / ٣٦٧) ، رقم (١١٦٠) ، والفتح الرباني (٤ / ٢٠٠) رقم (٩٤٢) .

(٢) الفتح الرباني (٤ / ٢٠١ ، ٢٠٢) ، رقم (٩٤٦) .

(٣) البخاري : كتاب التهجد بالليل - باب الركعتين قبل الظهر (٢ / ٧٤) ، والفتح الرباني (٤ / ٢٠٢) برقم (٩٤٦) .

(٤) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب لي الأربع الركعات قبل الظهر (١ / ٣٦٥) ، رقم (١١٥٦) ، وفي «الزوائد» : في إسناده مقال ؛ لأن قابوساً مختلف فيه ، وضعفه ابن حبان ، والنسائي ، ووثقه ابن معين ، و أحمد ، ويأتي الرجال ثقات . ورواه أحمد ، في «المستدرك» (٦ / ٤٣) .

جعفر الطبري : الأربع كانت في كثير من أحواله ، والركعتان في قليلها .
وإذا صلى أربعاً قبلها أو بعدها ، الأفضل أن يسلم بعد كل ركعتين ، ويجوز أن يصلها متصلة بتسليم واحد ، لقول رسول الله ﷺ : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى »^(١) . رواه أبو داود بسند صحيح .

قضاءُ سنتي الظهر :

عن عائشة ، أن النبي ﷺ كان إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر ، صلاهن بعدها^(٢) . رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن غريب . وروى ابن ماجه عنها ، قالت : كان رسولُ الله ﷺ إذا فاتته الأربع قبل الظهر ، صلاهن بعد الركعتين بعد الظهر^(٣) .

هذا في قضاء الراتبة القبلية ، أما قضاء الراتبة البعدية ، فقد جاء فيه ، ما رواه أحمد ، عن أم سلمة ، قالت : صلى رسول الله ﷺ الظهر ، وقد أُتِيَ بِمَالٍ فَقَعَدَ يَقْسِمُهُ ، حتى أتاه المؤذن بالمصر ، فعلى العصر ، ثم انصرف إليّ ، وكان يومي ، فركع ركعتين خفيفتين ، فقلنا : ما هاتان الركعتان ، يا رسول الله ، أُمِرْتُ بهما ؟ قال : « لا ، ولكنهما ركعتان كنت أركعهما بعد الظهر ، فشغلنني قَسْمُ هذا المال ، حتى جاء المؤذن بالمصر ، فكرهت أن أدعهما^(٤) »^(٥) . رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود بلفظ آخر .

(١) البخاري : كتاب الجمعة - باب ما جاء في الوتر (٢ / ٣٠) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل مثنى مثنى (١ / ٥١٦) رقم (١٤٥) وأبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة الليل مثنى مثنى (٢ / ٨٠) رقم (١٢٣٦) ، أما رواية «والنهار» . فهي ضعيفة ، انظر : إمام الملة (٢٣٩) .

(٢) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الركعتين بعد الظهر ، رقم الباب (٣١٧) حديث رقم (٤٢٩) (٢ / ٢٩١) وقال : حديث حسن غريب .

(٣) السنن القبلية تمتد ونهتها إلى آخر وقت الفريضة ، والحديث رواه ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب من فاتته الأربع قبل الظهر (١ / ٣٦٦) رقم (١١٥٨) ، وانظر : إمام الملة (٢٤١) .

(٤) في بعض الروايات : فقلت : يا رسول الله ، انتفضيهما ، إذا فاتا ؟ قال : « لا » . قال البيهقي : هي رواية ضعيفة .

(٥) البخاري : كتاب السهو - باب إذا كلم ، وهو يصلي فأشار بيده واستمع (٢ / ٨٧) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي ﷺ بعد العصر (١ / ٥٧١) ، رقم (٢٩٧) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الصلاة بعد العصر (١ / ٥٤ ، ٥٥) ، رقم (١٢٧٣) ، وسند أحمد (٣٠٠ / ٣١٥) .

سنة المغرب

يسن بعد صلاة المغرب صلاة ركعتين ؛ لما تقدم عن ابن عمر ، أنهما من الصلاة التي لم يكن يدعها النبي ﷺ .

ما يستحبُّ فيها ؟

يستحب في سنة المغرب ، أن يقرأ فيها بعد الفاتحة ب : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون : ١] و : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(١) [الإخلاص : ١] . فعن ابن مسعود ، أنه قال : ما أحصي ما سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين بعد المغرب ، وفي الركعتين قبل الفجر ب : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون : ١] و : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] . رواه ابن ماجه ، والترمذي وحسنه .

وكذا يستحب أن تؤدَّى في البيت ؛ فعن محمود بن لبيد ، قال : أتى رسول الله ﷺ بني عبد الأشهل ، فصلى بهم المغرب ، فلما سلم ، قال : «ركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي . وتقدم ، أنه ﷺ كان يصليهما في بيته .

سنة العشاء

تقدم من الأحاديث ما يدل على سنة الركعتين بعد العشاء .

السنن غير المؤكدة

ما تقدم من السنن والرواتب يتأكد أدلؤه ، وبقيت سنن أخرى راتبة ، يندب الإتيان بها ، من غير تأكيد ، نذكرها فيما يلي :

(١) ركعتان أو أربع قبل العصر :

وقد ورد فيها عدة أحاديث متكلم فيها ، ولكن لكثرة طرقها يؤيد بعضها بعضاً ؛ فعنها

(١) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب والعشاء فيهما (٢ / ٢٩٧) ، وابن ماجه :

كتاب الإقامة - باب ما يقرأ في الركعتين بعد المغرب (١ / ٣٦٩) ، برقم (١١٦٦) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ركعتي المغرب أين تصليان (٢ / ٦٩) ، برقم (١٣٠٠) ، والنسائي : كتاب قيام

الليل وقطوع النهار - باب ولحظ على الصلاة في البيوت (٣ / ١٩٨ ، ١٩٩) ، برقم (١٦٠٠) ، والترمذي

(٢ / ٢٩٨) ، والفتح الرباعي (٤ / ٢١٤) ، برقم (٩٦٥) .

حديث ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «رحم الله أمراً ، صلى قبل العصر أربعاً»^(١) رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وحسنه ، وابن حبان ، وصححه ، وكذا صححه ابن خزيمة . ومنها حديث^(٢) عليّ ، أن النبي ﷺ كان يصلي قبل العصر أربعاً ، يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين ، والنبين ، ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين . رواه أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه . وأما الاقتصار على ركعتين فقط ، فدليلة عموم قوله ﷺ : «بين كل أذانين صلاة»^(٣) .

(٢) ركعتان قبل المغرب :

روى البخاري ، عن عبد الله بن مغفل ، أن النبي ﷺ قال : «صلوا قبل المغرب ، صلوا قبل المغرب» . ثم قال في الثالثة : «لن شاء»^(٤) . كراهية أن يتخذها الناس سنة . وفي رواية لابن حبان ، أن النبي ﷺ صلى قبل المغرب ركعتين^(٥) . وفي مسلم ، عن ابن عباس ، قال : كنا نصلي ركعتين قبل غروب الشمس ، وكان رسول الله ﷺ يأتانا ، فلم يأمرنا ، ولم ينهنا . قال الحافظ في «الفتح» : ومجموع الأدلة يرشد إلى استحباب تخفيفها ، كما في ركعتي الفجر .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الصلاة قبل العصر (٢ / ٥٣) برقم (١٢٧١) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الأربع قبل العصر (٢ / ٢٩٥ ، ٢٩٦) ، برقم (٤٣٠) ، والفتح الرباني (٤ / ٢٠٤) ، برقم (٩٤٧) ، وموارد الظلمات ص (١٦٢) برقم (٦١٦) ، وصحيح ابن خزيمة (٢ / ٢٠٦) برقم (١١٩٣) ، وانظر : تمام اللثة (٢٤١) .

(٢) النسائي : كتاب الإقامة - باب الصلاة قبل العصر (٢ / ١٢٠) ، برقم (٨٧٤) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الأربع قبل العصر (٢ / ٢٩٤) ، برقم (٤٢٩) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب ما جاء فيما يستحب من التطوع بالنهار (١ / ٣٦٧) ، برقم (١١٦١) ، والفتح الرباني (٤ / ٢٠٤) ، برقم (٩٤٨) .

(٣) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب (١ / ٥٧٣) رقم (٣٠٣) .

(٤) البخاري : التهجد - باب الصلاة قبل المغرب (١ / ٧٤) ، وصحيح ابن خزيمة (٢ / ٢٦٧) ، رقم الحديث (١٢٨٩) ، والسنن الكبرى ، للبيهقي (٢ / ٤٧٤) .

(٥) موارد الظلمات ، حديث رقم (٦١٧) ص (١٦٢ ، ١٦٣) ، وهي رواية ضعيفة ، انظر : تمام اللثة (٢٤٢) .

(٣) ركعتان قبل العشاء :

لما رواه الجماعة ، من حديث عبد الله بن مغفل ، أن النبي ﷺ قال : « بين كل أذنين صلاة ، بين كل أذنين صلاة » . ثم قال في الثالثة : « لمن شاء »^(١) . ولابن حبان من حديث ابن الزبير ، أن النبي ﷺ قال : « ما من صلاة مفروضة ، إلا وبين يديها ركعتان »^(٢) .

استحبابُ الفصل بين الفريضة والنافلة ، بمقدارِ ختم الصلاة :

عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، أن رسول الله ﷺ صلى العصر ، فقام رجل يصلي ، فراه عمر ، فقال له : اجلس ، فإنما هلك أهل الكتاب أنه لم يكن لصلاتهم فصل . فقال رسول الله ﷺ : « أحسن ابنُ الخطاب »^(٣) . رواه أحمد بسند صحيح .

الوتر

(١) فضله ، وحكمه :

الوتر سنة مؤكدة ، حث عليه الرسول ﷺ ، ورغب فيه ؛ فمن عليّ - رضي الله عنه - أنه قال : إن الوتر ليس بحتم^(٤) كصلاتكم المكتوبة ، ولكن رسول الله ﷺ أوتر ،

(١) البخاري : كتاب الأذان - باب بين كل أذنين صلاة (١ / ١٦١ ، ١٦٢) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين -

باب بين كل أذنين صلاة (١ / ٥٧٣) رقم (٣٠٤) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الصلاة قبل

المغرب (٢ / ٦٠) رقم (١٧٨٣) ، والنسائي : كتاب الأذان - باب الصلاة بين الأذان والإقامة (٢ / ٢٨) ،

رقم (٦٨١) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب ، رقم (١٨٥) ، (١ /

٣٥١) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الركعتين قبل المغرب (١ / ٣٦٨) ، رقم (١١٦٢) .

(٢) موارد الظمآن ، حديث رقم (٦١٥) ص (١٦٢) ، والناظر في (١ / ٢٦٧) رقم (٧) - باب الحث على الركوع

بين الأذنين في كل صلاة ، كتاب الصلاة ، وضع البازي (٢ / ٤٢٦) .

(٣) مسند أحمد (٥ / ٣٦٨) ، وفي «مجمع الزوائد» : رواه أحمد ، وأبو يعلى ، ورجال أحمد رجال الصحيح .

مجمع الزوائد (٢ / ٢٣٧) .

(٤) حتم : أي لا لازم .

ثم قال : « يا أهل القرآن ، أوتروا ؛ فإن الله وتر^(١) يحب الوتر^(٢) » ، رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وحسنه الترمذي ، ورواه الحاكم أيضاً وصححه .

وما ذهب إليه أبو حنيفة من وجوب الوتر ، فملهب ضعيف ؛ قال ابن المنذر : لا أعلم أحداً وافق أبا حنيفة في هذا .

وعند أحمد ، وأبي داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، أن المَخْدَجِي (رجل من بني كنانة) أخبره رجل من الأنصار ، يكنى أبا محمد ، أن الوتر واجب ، فراح المَخْدَجِي إلى عبادة بن الصامت ، فذكر له أن أبا محمد يقول : الوتر واجب . فقال عبادة بن الصامت : كذب أبو محمد^(٣) ؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول : « خمس صلوات كتبهن الله — تبارك وتعالى — على العباد ، من أتى بهن ، لم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن ، كان له عند الله — تبارك وتعالى — عهد أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن ، فليس له عند الله عهد ؛ إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له^(٤) . وعند البخاري ، ومسلم ، من حديث طلحة بن عبيد الله ، أن رسول الله ﷺ قال : « خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة » . فقال الأعرابي : هل عليّ غيرها ؟ قال : « لا ، إلا أن تطوع^(٥) » .

(٢) وَثَرْتُهُ :

أجمع العلماء على ، أن وقت الوتر لا يدخل ، إلا بعد صلاة العشاء ، وأنه يمتد إلى الفجر ؛ فعن أبي تميم الجَشَّانِي — رضي الله عنه — أن عمرو بن العاص خطب الناس يوم

(١) أي : أنه تعالى واحد يحب صلاة الوتر ، وكتب عليها . قال نافع : وكان ابن عمر لا يصنع شيئاً ، إلا وترًا .
(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب استحباب الوتر (٢ / ١٢٨) رقم (١٤١٦) ، والنسائي : كتاب قيام الليل - باب الأمر بالوتر (٣ / ٢٢٨ ، ٢٢٩) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء أن الوتر ليس يحتم (٢ / ٣١٦) ، رقم (٤٥٣) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب : ما جاء في الوتر (١ / ٣٧٠) ، رقم (١١٦٩) ، ومسنند أحمد (١ / ١١٠) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٣٠٠) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٤٦٨) ، وصحيح ابن خزيمة رقم (١٠٦٧) .

(٣) كذب أبو محمد ؛ أي : أخطأ .
(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب فيمن لم يوتر (٢ / ١٣٠ ، ١٣١) ، رقم (١٤٢٠) ، والنسائي : كتاب الصلاة - باب للحفاظ على الصلوات الخمس (١ / ٣٣٠) ، رقم (٤٦١) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس والحفاظ عليها (١ / ٤٤٩) ، رقم (١٤٠١) ، ومسنند أحمد (٥ / ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٩) .

(٥) البخاري : كتاب الإيمان - باب الزكاة من الإسلام (١ / ١٨) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب بيان الصلوات التي هي أركان الإسلام (١ / ٤١) ، رقم (٨) .

الجمعة ، فقال : إن أبا بصرة حدثني ، أن النبي ﷺ قال : «إن الله زادكم صلاة ، وهي الوتر ، فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر» . قال أبو تميم : فاخذ بيدي أبو ذر ، فسار في المسجد إلى أبي بصرة - رضي الله عنه - فقال : أنت سمعت رسول الله يقول ما قال عمرو ؟ قال أبو بصرة : أنا سمعته من رسول الله ﷺ ^(١) . رواه أحمد بإسناد صحيح . وعن أبي مسعود الأنصاري - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ يوتر أول الليل ، وأوسطه ، وآخره ^(٢) . رواه أحمد بسند صحيح . وعن عبد الله بن أبي قيس ، قال : سألت عائشة - رضي الله عنها - عن وتر رسول الله ﷺ ؟ فقالت : ربما أوتر أول الليل ، وربما أوتر من آخره . قلت : كيف كانت قراءته ، أكان يسر بالقراءة ، أم يجهر ؟ قالت : كل ذلك كان يفعل ، وربما أسر ، وربما جهر ، وربما اغتسل ، فنام ، وربما توضأ فنام . (تعني ، في الجنبية) ^(٣) . رواه أبو داود ، ورواه أيضاً أحمد ، ومسلم ، والترمذي .

(٣) استحباب تعجيله لمن ظن ، أنه لا يستيقظ آخر الليل ، وتأخير له لمن ظن ، أنه يستيقظ آخره :

يستحب تعجيل صلاة الوتر أول الليل ، لمن خشي ، ألا يستيقظ آخره ، كما يستحب تأخيرها إلى آخر الليل ، لمن ظن ، أنه يستيقظ آخره ؛ فمن جابر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «من ظن منكم ألا يستيقظ آخره - أي ؛ الليل - فليوتر أوله ، ومن ظن منكم أنه يستيقظ آخره ، فليوتر آخره ؛ فإن صلاة آخر الليل محصورة» ^(٤) ، وهي أفضل ^(٥) . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، وابن ماجه . وعنه - رضي الله عنه - أن

(١) الفتح الرباني ، رقم (١٠٥٤) ، (٤ / ٢٧٩) وفي «الزوائد» : رواه أحمد ، والطبراني ، في الكبير ، وله إسنادان عند أحمد ، أحدهما رجاله رجال الصحيح ، خلا على بن إسحق السلمي شيخ أحمد ، وهو ثقة . مجمع (٢ / ٢٤٢) .

(٢) الفتح الرباني (٤ / ٢٨٣) رقم (١٠٦٣) .

(٣) مسلم : كتاب الحيض - باب جواز نوم الجنب ... (٢٤٩ / ٢) ، يرقم (٢٦) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في وقت الوتر (٢ / ١٤٠) يرقم (١٤٣٧) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في قراءة الليل (٢ / ٣١١) يرقم (٤٤٩) ، والفتح الرباني (٤ / ٢٨٤) ، يرقم (١٠٦٥) .

(٤) أي ؛ تحضرها للملازمة .

(٥) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب من خاف ألا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله (١ / ٥٢٠) ، رقم (١٦٣) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية النوم قبل الوتر (٢ / ٣١٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الوتر آخر الليل (١ / ٣٧٥) وقسم (١١٨٧) ، والفتح الرباني (٤ / ٢٨٧) رقم (١٠٧٣) .

رسول الله ﷺ قال لأبي بكر : «متى توتر؟» . قال : أول الليل ، بعد العتمة^(١) . قال : «فأنت يا عمر» . قال : آخر الليل . قال : «أما أنت يا أبا بكر ، فأخذت بالثقة^(٢) ، وأما أنت يا عمر ، فأخذت بالقوة^(٣)»^(٤) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم .

وانتهى الأمر برسول الله ﷺ إلى ، أنه كان يوتر وقت السحر ، لأنه الأفضل ، كما تقدم . قالت عائشة - رضي الله عنها - من كل الليل قد أوتر النبي ﷺ ؛ من أول الليل ، وأوسطه ، وآخره ، فأنتهى وتره إلى السحر^(٥) . رواه الجماعة .

ومع هذا ، فقد وصى بعض أصحابه بالآ ينام ، إلا على وتر ، أخذًا بالحيلة والحزم . وكان سعد بن أبي وقاص يصلي العشاء الآخرة في مسجد رسول الله ﷺ ، ثم يوتر بواحدة ، ولا يزيد عليها . فقيل له : أتوتر بواحدة ، لا تزيد عليها ، يا أبا إسحق ! قال : نعم ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الذي لا ينام ، حتى يوتر حارم»^(٦) . رواه أحمد ، ورجاله ثقات .

(٤) عدد ركعات الوتر :

قال الترمذي : روي عن النبي ﷺ الوتر بثلاث عشرة ركعة ، وإحدى عشرة ركعة ، وتسع ، وصبع ، وخمس ، وثلاث ، وواحدة^(٧) . قال إسحق بن إبراهيم : معنى ما روي عن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث عشرة ركعة ، أنه كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، مع الوتر ، يعني من جعلتها الوتر ، فنسبت صلاة الليل إلى الوتر .

(١) أي : العشاء .

(٢) أي : العزيمة على القيام آخر الليل .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في الوتر قبل النوم (٢ / ١٢٨ ، ١٣٩) رقم (١٤٣٤) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الوتر على الراحلة (١ / ٣٧٩) ، ومسند أحمد (٣ / ٣٠٩) ، ومستدرك الحاكم (١ / ٣٠١) ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجه .

(٥) البغاري : كتاب الوتر - باب ساعات الليل (٢ / ٣١) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ (١ / ٥١٢) رقم (١٣٧) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في وقت الوتر (٢ / ١٢٩) ، رقم (١٤٣٥) ، والنسائي : كتاب قيام الليل - باب وقت الوتر (٣ / ٢٣٠) رقم (١٦٨٢) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الوتر من أول الليل وآخره (٢ / ٣١٨) ، رقم (٤٥٦) .

(٦) مسند أحمد (١ / ١٧٠) ، وانظر مجمع الزوائد (٢ / ٢٤٧) .

(٧) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الوتر بسبع (٢ / ٣٢٠) .

ويجوز أداء الوتر ركعتين^(١) ، ثم صلاة ركعة بتشهد وسلام ، كما يجوز صلاة الكل بتشهدين وسلام ، فيصلي الركعات بعضها ببعض ، من غير أن يتشهد ، إلا في الركعة التي هي قبل الأخيرة ، فيتشهد فيها ، ثم يقوم إلى الركعة الأخيرة ، فيصليها ، ويتشهد فيها ويسلم ، ويجوز أداء الكل بتشهد واحد وسلام في الركعة الأخيرة ، كل ذلك جائز وارد عن النبي ﷺ .

وقال ابن القيم : وردت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة ، في الوتر بخمس متصلة ، وسبع متصلة ؛ كحديث أم سلمة : كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع ، وبخمس ، لا يفصل بسلام ، ولا بكلام^(٢) . رواه أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه بسند جيد ، وكقول عائشة : كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ؛ يوتر من ذلك بخمس ، لا يجلس إلا في آخرهن^(٣) . متفق عليه . وكحديث عائشة ، أنه ﷺ كان يصلي من الليل تسع ركعات ، لا يجلس فيها ، إلا في الثامنة ، فيذكر الله ، ويحمده ، ويدعوه ، ثم ينهض ولا يسلم ، ثم يصلي التاسعة ، ثم يقعد ويتشهد ، ثم يسلم تسليمًا يسمعون ، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم ، وهو قاعد ، فتلك إحدى عشرة ركعة ، فلما أسن رسول الله ﷺ وأخذ اللحم ، أوتر بسبع ، وصنع في الركعتين مثل صنيعه في الأول . وفي لفظ عنها : فلما أسن ، وأخذ اللحم ، أوتر بسبع ركعات ، لم يجلس ، إلا في السادسة والسابعة ، ولم يسلم إلا في السابعة . وفي لفظ : صلى سبع ركعات لا يقعد ، إلا في آخرهن^(٤) . أخرجه الجماعة .

(١) أي ؛ يسلم على رأس كل ركعتين .

(٢) النسائي : كتاب قيام الليل - باب كيف الوتر بخمس ، وذكر الاختلاف على الحكم في حديث الوتر (٣ / ٢٣٩) رقم (١٧١٥) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الوتر بثلاث ، وخمس ، وسبع (١ / ٣٧٦) رقم (١١٩٢) ، ومسنده أحمد (٦ / ٣٢١) .

(٣) البخاري (٢ / ٦٤) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ (١ / ٥٠٨) ، برقم (١٢٣) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في صلاة الليل ، برقم (١٣٣٨) ، (٢ / ٨٦) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الوتر (٢ / ٣٢١) برقم (٤٥٩) .

(٤) البخاري : كتاب التفسير - باب إذا صلى قاعداً ثم صبح . . . (٢ / ٦٠) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب جامع صلاة الليل (١ / ٥١٣) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في صلاة الليل (٢ / ٨٩) برقم (١٣٤٣) ، والنسائي : كتاب قيام الليل - باب قيام الليل (٣ / ٢٠١) برقم (١٦٠١) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب ما جاء في الوتر بثلاث ، وخمس ، وسبع ، وقس (١ / ٣٧٦) برقم (١١٩١) ، ومسنده أحمد (٦ / ٢٣٥) ، والموطا (١ / ١٥٧) (ط صحيح) .

وكلها احاديث صحاح صريحة ، لا معارض لها سوى قوله ﷺ : « صلاة الليل مثنى مثنى »^(١) . وهو حديث صحيح ، لكن الذي قاله ، هو الذي أوتر بالسبع والخمس ، وسنته كلها حتى يُصدق بعضها بعضاً ، فالتني ﷺ أجاب السائل عن صلاة الليل ، بأنها مثنى مثنى ، ولم يسأله عن الوتر ، وأما السبع ، والخمس ، والتسع ، والواحدة ، فهي صلاة الوتر ، والوتر ، اسم للواحدة المنفصلة عما قبلها ، وللخمس ، والسبع ، والتسع المتصلة ، كالمغرب ؛ اسم للثلاثة المتصلة ؛ فإن انفصلت الخمس والسبع بسلامين ، كالإحدى عشرة ، كان الوتر اسماً للركعة المفصولة وحدها ، كما قال ﷺ : « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشي الصبح ، أوتر بواحدة ، توتر له ما قد صلى »^(٢) . فاتفق فعله ﷺ ، وصدق بعضه بعضاً .

(٥) القراءة في الوتر:

يجوز القراءة في الوتر ، بعد الفاتحة بأي شيء من القرآن ؛ قال علي : ليس من القرآن شيء مهجور ، فأوتر بما شئت . ولكن المستحب إذا أوتر بثلاث ، أن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [الأعلى : ١] . وفي الثانية : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون : ١] . وفي الثالثة : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] . والمعوذتين ؛ لما رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وحسنه ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعة الأولى بـ : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [الأعلى : ١] . وفي الثانية بـ : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون : ١] . وفي الثالثة بـ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] . والمعوذتين^(٣) .

(٦) القنوت في الوتر:

يُشرع القنوت في الوتر في جميع السنة ؛ لما رواه أحمد ، وأهل السنن ، وغيرهم ، من حديث الحسن بن علي - رضي الله عنه - قال : علّمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر : « اللهم اهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك

(١) البخاري : كتاب الوتر - باب ما جاء في الوتر (٢ / ٣٠) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل مثنى مثنى ، رقم (١٤٥) ، (١ / ٥١٦) .

(٢) نفس التخریج السابق .

(٣) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء فيما يقرأ به في الوتر (٢ / ٢٢٦) وقال : حديث حسن غريب ، والفتح الرباعي (٤ / ٣٠٦) برقم (١٠٩٤) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر (٢ / ١٣٣) برقم (١٤٢٤) ، وابن ماجه : كتاب الإمامة - باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر (١ / ٣٧١) برقم (١١٧٣) .

لي فيما أعطيت ، وقني شرًّا ما قضيت ، فإنك تقضي ولا يقضى عليك ، وإنه لا يَدُلُّ من وأليت ، ولا يَمُزُّ من عاداتٍ ، تباركت ربنا وتعاليت ، وصلى الله على النبي محمد^(١) . قال الترمذي : هذا حديث حسن . قال : ولا يعرف عن النبي ﷺ في القنوت شيء ، أحسن من هذا . وقال النووي : إسناده صحيح . وتوقف ابن حزم في صحته ، فقال : هذا الحديث ، وإن لم يكن مما يحتج به ، فإننا لم نجد فيه عن النبي ﷺ غيره ، والضعيف من الحديث أحب إلينا من الرأي ، كما قال ابن حنبل ، وهذا مذهب ابن مسعود ، وأبي موسى ، وابن عباس ، والبراء ، وأنس ، والحسن البصري ، وعمر بن عبد العزيز ، والثوري ، وابن المبارك ، والحنفية ، ورواية عن أحمد . قال النووي : وهذا الوجه قوي في الدليل .

وذهب الشافعي ، وغيره إلى ، أنه لا يُقْتَل في الوتر ، إلا في النصف الأخير من رمضان ؛ لما رواه أبو داود ، أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب ، وكان يصلي لهم عشرين ليلة ، ولا يقنت ، إلا في النصف الباقي من رمضان . وروى محمد ابن نصر ، أنه سأل سعيد بن جبير ، عن بدء القنوت في الوتر ؟ فقال : بعث عمر ابن الخطاب جيشًا ، فتورطوا متورطًا خاف عليهم ، فلما كان النصف الآخر من رمضان ، قنت يدهو لهم .

(٧) محلُّ القنوت :

يجوز القنوت قبل الركوع ، بعد الفراغ من القراءة ، ويجوز كذلك ، بعد الرفع من الركوع ؛ فمن حميد ، قال : سألت أنسًا عن القنوت ، قبل الركوع ، أو بعد الركوع ؟ فقال : كنا نفعل قبل وبعد^(١) . رواه ابن ماجه ، ومحمد بن نصر . قال الحافظ في «الفتح» : إسناده قوي .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب القنوت في الوتر (١ / ٣٢٩) ، والنسائي : قيام الليل - باب الدعاء في الوتر (٣ / ٢٤٨) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في القنوت في الوتر برقم (٤٦٤) جـ (٢ / ٢٣٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في القنوت في الوتر (١ / ٢٧٢) رقم (١١٧٨) ، ومسند أحمد (١ / ١٩٩) ، والدارمي : كتاب الصلاة - باب الدعاء في القنوت (١ / ٣١١) ، وانظر : تمام لثة (٢٤٣) .

(٢) ابن ماجه : إقامة الصلاة - باب ما جاء في القنوت . . . (١٨٣) ، وابن نصر ، في : قيام الليل (١٣٣) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل (٢ / ١٦١) .

وإذا قنت قبل الركوع ، كبر رافعاً يديه ، بعد الفراغ من القراءة ، وكبر كذلك بعد الفراغ من القنوت ، روي ذلك عن بعض الصحابة .

وبعض العلماء استحجب رفع يديه عند القنوت ، وبعضهم لم يستحب ذلك .

وأما مسح الوجه بهما ؛ فقد قال البيهقي : الأولى ألا يفعله ، ويقتصر على ما فعله السلف - رضي الله عنهم - من رفع اليدين دون مسحهما بالوجه في الصلاة .

(٨) الدعاء بعده :

يُستحب أن يقول المصلي ، بعد السلام من الوتر : سبحان الملك القدوس . ثلاث مرات ، يرفع صوته بالثالثة ، ثم يقول : رب الملائكة والروح^(١) . لما رواه أبو داود ، والنسائي ، من حديث أبي بن كعب ، قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الوتر ب : ﴿سُبْحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى : ١] . و : ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون : ١] . و : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١] . فإذا سلم قال : سبحان الملك القدوس . ثلاث مرات ، يمد بها صوته في الثالثة ويرفع . وهذا لفظ النسائي ، زاد الدارقطني ، ويقول : رب الملائكة والروح . ثم يدعو بما رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، عن علي ، أن النبي ﷺ كان يقول في آخر وتره : «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أئنت على نفسك»^(٢) .

(٩) لا وتران في ليلة :

من صلى الوتر ، ثم بدا له أن يصلي ، جاز ، ولا يعيد الوتر ؛ لما رواه أبو داود ، والنسائي ، والترمذي وحسنه ، عن علي ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا وتران في ليلة^(٣) .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر (١ / ٣٢٩) ، والنسائي : كتاب قيام الليل - باب القراءة في الوتر (٣ / ٢٤٤) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب القنوت في الوتر (١ / ٣٢٩) ، والنسائي : كتاب قيام الليل والتطوع بالنهار (٣ / ٢٤٩) باب الدعاء في الوتر ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في القنوت في الوتر (١ / ٣٢٢) ، رقم (١١٧٩) ، ومسنده أحمد (١ / ٩٦) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في نقض الوتر (١ / ٣٣٢) ، والنسائي : كتاب قيام الليل والتطوع بالنهار - باب نهي النبي ﷺ عن الوترين في ليلة (٣ / ٢٢٩) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء لا وتران في ليلة (٢ / ٣٣٤ ، ٣٣٣) .

وعن عائشة ، أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمًا يسمعون ، ثم يصلي ركعتين ، بعد ما يسلم ، وهو قاعد^(١) . رواه مسلم . وعن أم سلمة ، أنه ﷺ كان يركع ركعتين ، بعد الوتر ، وهو جالس^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وغيرهم .
(١٠) قضاؤه :

ذهب جمهور العلماء إلى مشروعية قضاء الوتر ؛ لما رواه البيهقي ، والحاكم ، وصححه على شرط الشيخين ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا أصبح أحدكم ، ولم يوتر ، فليوتر»^(٣) . وروى أبو داود ، عن أبي سعيد الخدري ، أن النبي ﷺ قال : «من ناسم عن وتره ، أو نسيه ، فليصله إذا ذكره»^(٤) . قال العراقي : إسناده صحيح . وعند أحمد ، والطبراني بسند حسن : كان الرسول ﷺ يصبح ، فيوتر^(٥) .
واختلفوا في الوقت الذي يقضى فيه ، فعند الحنفية ، يقضى في غير أوقات النهي ، وعند الشافعية ، يقضى في أي وقت ، من الليل ، أو من النهار ، وعند مالك ، وأحمد يقضى بعد الفجر ، ما لم تصل الصبح .

القنوت في الصلوات الخمس

يُشرع القنوت جهراً في الصلوات الخمس ، عند النوازل ؛ فمن ابن عباس ، قال : قنت الرسول ﷺ شهراً متتابعاً ؛ في الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح ، في دبر

(١) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب جامع صلاة الليل ، ومن نام عنه أو مرض (١ / ٥١٢ - ٥١٤) ، الحديث رقم (١٣٩) .

(٢) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل (١ / ٥٠٩) برقم (١٢٦) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في صلاة الليل (٢ / ٨٦) ، برقم (١٣٤٠) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء لا وتران في ليلة (٢ / ٣٣٥) ، برقم (٤٧١) ، وقال الشيخ أحمد شاكر ، في تعليق رقم (٣) : رواه أحمد ، وابن ماجه : وهو حديث حسن ، وسند أحمد (٦ / ٢٩٩) .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٤٧٨) ، ومستدرک الحاکم (١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤) ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في الدعاء بعد الوتر (١ / ٢٣١) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الرجل ينام عن الوتر ، أو ينساه (٢ / ٣٣٠) ، برقم (٤٦٥ ، ٤٦٦) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب من نام عن وتره ، أو نسيه (١ / ٣٧٥) ، وسند أحمد (٣ / ٣١) .

(٥) سند أحمد (٦ / ٢٤٢ ، ٢٤٣) وفي «الزوائد» رواه أحمد ، والطبراني ، في : الأوسط ، وإسناده حسن . مجمع الزوائد (٢ / ٢٤٩) .

كل صلاة ، إذا قال : «سمع الله لمن حمده» . من الركعة الأخيرة ، يدعو عليهم ؛ على حيٍّ من بني سليم ، وعلى رجل ، وذكوآن ، وعُصَيَّة^(١) ، ويؤمن من خلفه^(٢) . رواه أبو داود ، وأحمد ، وزاد : أرسل إليهم ، يدعوهم إلى الإسلام ، فقتلهم . قال عكرمة : كان هذا مفتاح القنوت . وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يدعو على أحد ، أو يدعو لأحد ، قنت بعد الركوع ، فرمما قال ، إذا قال : «سمع الله لمن حمده» ، «ربنا ولك الحمد ، اللهم أنتج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة ، والمستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشدد وطأتك^(٣) على مضر ، واجعلها عليهم سنين كسني^(٤) يوسف» . قال : يجهز بذلك ، ويقولها في بعض صلاته ، وفي صلاة الفجر : «اللهم العن فلاناً ، وفلاناً» . حين من آجاء العرب ، حتى أنزل الله تعالى : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾^(٥) [آل عمران : ١٢٨] . رواه أحمد ، والبخاري .

القنوت في صلاة الصبح :

القنوت في صلاة الصبح غير مشروع ، إلا في النوازل ، ففيها يقنت فيه ، وفي سائر الصلوات كما تقدم ؛ روى أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه ، عن أبي مالك الأشجعي ، قال : كان أبي قد صلى خلف رسول الله ﷺ ، وهو ابن ست عشرة سنة ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، فقلت : أكانوا يقنتون ؟ قال : لا ، أي بُني ، مُحَلَّت^(٦) . وروى ابن حبان ، والخطيب ، وابن خزيمة وصححه ، عن أنس ، أن النبي ﷺ كان لا يقنت في صلاة الصبح ، إلا إذا دعا لقوم ، أو دعا على قوم^{(٧)(٨)} . وروى الزبير ،

(١) رجل ، وذكوآن ، وعصية : قبائل من بني سليم ، وعصوا أنهم أسلموا ، فطلبوا من الرسول أن يدمهم بمن يفقههم ، فأمدهم بسهمين ، فقتلهم ، فكان ذلك سبب القنوت .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب القنوت في الصلوات (٢ / ١٤٣) برقم (١٤٤٣) ، وهو حسن ، انظر : إرواء الغليل (٢ / ١٦٣) .

(٣) الوطأة : الهنطة ، والأخعة الشديدة .

(٤) البخاري : كتاب التفسير - باب سورة آل عمران (٦ / ٤٨) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة (١ / ٤٦٦ ، ٤٦٧) رقم (٢٩٤) ، ومسنود أحمد (٢ / ٢٥٥) .

(٦) الفتح الرياني (٣ / ٣٠٩) برقم (٧٠٦) ، والنسائي : كتاب التطبيق - باب ترك القنوت (٢ / ٢٠٣) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في ترك القنوت (٢ / ٢٥٢) برقم (٤٠٢) ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر (١ / ٣٩٣) برقم (١٢٤١) .

(٧) هذا لفظ ابن حبان ، ولفظ غيره بدون ذكر : «في صلاة الصبح» .

(٨) صحيح ابن خزيمة (١ / ٣١٤) ، ونيل الأوطار (٢ / ٢٨٧) ، ونسبه إلى ابن حبان بلفظ : كان لا يقنت ، إلا أن يدعو لأحد ، أو يدعو على أحد .

والخلفاء الثلاثة ، أنهم كانوا لا يقتنون في صلاة الفجر . وهو مذهب الحنفية ، والحنابلة ، وابن المبارك ، والثوري ، وإسحاق . ومذهب الشافعية ، أن القنوت في صلاة الصبح ، بعد الركوع من الركعة الثانية ، سنة ؛ لما رواه الجماعة ، إلا الترمذي ، عن ابن سيرين ، أن أنس بن مالك سئل ، هل قنت النبي ﷺ في صلاة الصبح ؟ فقال : نعم . ف قيل له : قبل الركوع ، أو بعده ؟ قال : بعد الركوع^(١) . ولما رواه أحمد ، والبزور ، والدارقطني ، والبيهقي ، والحاكم وصححه عنه ، قال : ما زال رسول الله ﷺ يقنت في الفجر ، حتى فارق الدنيا^(٢) .

وفي هذا الاستدلال نظر ؛ لأن القنوت المسؤل عنه هو قنوت التوازل ، كما جاء ذلك صريحاً في رواية البخاري ، ومسلم .

وأما الحديث الثاني ، ففي سننه أبو جعفر الرازي ، وهو ليس بالقوي ، وحديثه هذا لا ينهض للاحتجاج به ؛ إذ لا يعقل ، أن يقنت رسول الله ﷺ في الفجر طول حياته ، ثم يتركه الخلفاء من بعده ، بل إن أنسا نفسه لم يكن يقنت في الصبح ، كما ثبت ذلك عنه ، ولو سلم صحة الحديث فيحمل القنوت المذكور فيه على ، أنه ﷺ كان يطيل القيام بعد الركوع ؛ للدعاء والثناء ، إلى أن فارق الدنيا ، فإن هذا معنى من معاني القنوت ، وهو هنا أنسب .

ومهما يكن من شيء ، فإن هنا من الاختلاف المباح ، الذي يستوي فيه الفعل والترك ، وإن خير الهدي هدي محمد ﷺ^(٣) .

قيام الليل

(١) فضله :

١- أمر الله به نبيه ﷺ ، فقال : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٩] .

(١) البخاري : كتاب الوتر - باب القنوت قبل الركوع ويسعد (٢ / ٣٢) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب استحباب القنوت في جميع الصلاة (١ / ٤٦٨) ، والنسائي : كتاب التطبيق - باب القنوت بعد الركوع (٤ / ٢٠٠) ، برقم (١٠٧٠) ، وابن منجه : كتاب الإقامة - باب ما جاء في القنوت قبل الركوع ويسعد (١ / ٣٧٤) ، والفتح الرباني ، عن أبي هريرة ، برقم (٣٧٠٥ / ٣٠٨) .

(٢) في الزوائد : رواه أحمد ، والبزور ، ورجاله موثقون . (٢ / ١٤٢) والفتح الرباني (٣ / ٣٠٢) برقم (٦٩٩) ، والدارقطني (٢ / ٣٩) ، والبيهقي (٢ / ٢٠١) ، والحديث ضعف ، وانظر : زاد المعاد (٢٧٥٨) .

(٣) انظر : تمام للغة (٢٤٣) .

وهذا الأمر ، وإن كان خاصاً برسول الله ﷺ ، إلا أن عامة المسلمين يدخلون فيه بحكم أنهم مطالبون بالاعتناء به ﷺ .

٢- يبين أن المحافظين على قيامه هم المحسنون ، المستحقون لخيرته ورحمته ؛ فقال : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ مِنْهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ * كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ^(١) * وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [النمل: ١٥ - ١٨] .

٣- ومدحهم ، وأثنى عليهم ، ونظمهم في جملة عباده الأبرار ؛ فقال : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا * وَالَّذِينَ يَسْتَوُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٣ ، ٦٤] .

٤- وشهد لهم بالإيمان بآياته ؛ فقال : ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ * تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنْ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٥-١٧] .

٥- ونفى النسوية بينهم ، وبين غيرهم ، من لم يتصف بوصفهم ؛ فقال : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ آثَاءُ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَامًا يَحْذَرُ الْأَخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَؤُلَ الْأَلْبَابِ ﴾ [الزمر: ٩] .

هذا بعض ما جاء في كتاب الله ، أما ما جاء في سنة رسول الله ﷺ ، فهناك بعضه ؛

١- قال عبد الله بن سلام : أول ما قدم رسول الله ﷺ المدينة ، انخمل الناس إليه ، فكنت ممن جاءه ، فلما تأملت وجهه ، واستبشنته ، عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب . قال : فكان أول ما سمعت من كلامه ، أن قال : « أيها الناس ، أفشوا السلام ، وأطعموا الطعام ، وصلوا الأرحام ، وصلوا بالليل والناس نيام ، تدخلوا الجنة بسلام » ^(٢) . رواه الحاكم ، وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح .

٢- وقال سلمان الفارسي : قال رسول الله ﷺ : « عليكم بقيام الليل فإنه دأب

(١) يهجعون . أي : ينامون .

(٢) الترمذي : كتاب صفة القيامة - باب رقم (٤٢) حديث رقم (٢٤٨٥) (٤ / ٦٥٢) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب ما جاء في قيام الليل (١ / ٤٢٣) برقم (١٣٣٤) ، ومسنند أحمد (٥ / ٤٥١) ، ومسنندك الحاكم (٤ / ١٦٠) ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

الصالحين قبلكم ، ومترية لكم إلى ربكم ، ومكفر للسيئات ، ومنهاة عن الإثم ، ومطرودة للذناء عن الجسد»^(١) .

٣- وقال سهيل بن سعد : جاء جبريل إلى النبي ﷺ ، فقال : يا محمد ، عشت ما شئت ، فإنيك ميت ، واعمل ما شئت ، فإنيك مجزي به ، وأحب من شئت ، فإنيك مفارقة ، واعلم أن شرف المؤمن قيام الليل ، وعزّه استغناؤه عن الناس»^(٢) .

٤- وعن أبي الدرداء ، عن النبي ﷺ قال : « ثلاثة يحبهم الله ، ويضحك إليهم ، ويستبشر بهم ؛ الذي إذا انكشفت فقة ، قاتل ورامها بنفسه لله ، عز وجل ؛ فإذا أن يقتل ، وإما أن ينصره الله - عز وجل - ويكفيه ، فيقول : انظروا إلى عبدي هذا ، كيف صبر لي بنفسه . والذي له امرأة حسنة ، وفراش لين حسن ، فيقوم من الليل ، فيقول : يذر شهوته ويذكرني ، ولو شاء رقعد . والذي إذا كان في سفر ، وكان معه ركب ، فسهروا ، ثم جمعوا ، فقام من السحر في ضربه وسراه»^(٣) .

(٢) آدابُه:

يُسن ، لمن أراد قيام الليل ، ما يأتي :

١- أن ينوي عند نومه قيام الليل ؛ فعن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال : « من أتى فراشه ، وهو ينوي أن يقوم ، فيصلي من الليل ، فغلبته عينه ، حتى يصبح ، كُتب له ما نوى ، وكان نومه صدقة عليه من ربه»^(٤) . رواه النسائي ، وابن ماجه بسند صحيح .

٢- أن يسمح النوم عن وجهه ، عند الاستيقاظ ، ويتسوك ، وينظر في السماء ، ثم يدعو بما جاء عن رسول الله ﷺ ، فيقول : « لا إله إلا أنت سبحانك ، أستغفرك للذي ،

(١) في الزوائد : رواه الطبراني ، في : الكبير ، وفيه عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجوف ، وثقه دحيم ، وابن حبان ، وابن عدي ، وضمه أبو داود ، وأبو حاتم ، مجمع الزوائد (٢ / ٢٥٤) ، والحديث صحيح دون قوله : ومطرودة للذناء عن الجسد . انظر : تمام لمة (٢٤٤) .

(٢) في الزوائد : رواه الطبراني ، في : الأوسط وفيه زافر بن سليمان ، وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو داود ، وتكلم فيه ابن عدي ، وابن حبان بما لا يضر . مجمع الزوائد (٢ / ٢٥٥ ، ٢٥٦) ، وهو صحيح ، انظر : الصحيحة (٨٣١) .

(٣) في الزوائد : رواه الطبراني ، في : الكبير ، ورجاله ثقات (٢ / ٢٥٨) .

(٤) النسائي : كتاب قيام الليل - باب من أتى فراشه ، وهو ينوي القيام ، تمام (٣ / ٢٥٨) ، برقم (١٦٨٧) وابن ماجه : كتاب الإثم - باب ما جاء فيمن نام عن حزيه من الليل (١ / ٤٢٦) برقم (١٣٤٤) ، وصحيح ابن خزيمة ، برقم (١١٧٢) ، والبيهقي (٣ / ١٥) .

وأسألك رحمتك ، اللهم زدني علماً ولا تُزغ قلبي بعد إذ هديتني ، وهب لي من لذك رحمة ، إنك أنت الوهاب ، الحمد لله الذي أحيانا بعدما أماتنا ، وإليه النشور . ثم يقرأ الآيات العشر من أواخر سورة آل عمران : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ [آل عمران : ١٩٠] . إلي آخر السورة ، ثم يقول : «اللهم لك الحمد ، أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد ، أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد ، أنت الحق ، ووعدك الحق ، ولقاؤك حق ، والجنة حق ، والنار حق ، والنبيون حق ، ومحمد حق ، والساعة حق ، اللهم لك أسلمت ، وبك أمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاكمت ، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، أنت الله ، لا إله إلا أنت» (١) .

٣- أن يفتح صلاة الليل بركعتين خفيفتين ، ثم يصلي بعدهما ما شاء ؛ فعن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يصلي ، افتتح صلاته بركعتين خفيفتين (٢) . وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا قام أحدكم من الليل ، فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين» (٣) . رواهما مسلم .

٤- أن يوقظ أهله ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «رحم الله امرأ قام من الليل ، فصلى ، وأيقظ امرأته ، فإن أبت ، نضح في وجهها الماء ، رحم الله امرأة قامت من الليل ، فصلت ، وأيقظت زوجها ، فإن أبى ، نضحت في وجهه الماء» (٤) . وعنه أيضاً ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا أيقظ الرجل أهله من الليل ، فصليا ، أو صلى ركعتين جميعاً ،

(١) البخاري : كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى : ﴿يريدون أن يبدلوا كلام الله﴾ ، وسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل ، والنسائي : كتاب قيام الليل - باب ذكر ما يستفتح به القيام (٣ / ٢٠٨ ، ٢٠٩) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب (٢٩) ما يقول إذا قام من الليل إلى الصلاة (٥ / ٤٨١ ، ٤٨٢) برقم (٣٤١٨) واقتصر : الحاكم (١ / ٥٤٠) وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . وقال الذهبي ، صحيح .

(٢) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (١ / ٥٣٢) ، رقم (١٩٧) .

(٣) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (١ / ٥٣٢) رقم (١٩٨) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب قيام الليل (٢ / ٧٣) رقم (١٣٠٨ ، ١٣٠٩) ، والنسائي (٣ / ٢٠٥) رقم (١٦١٠) : كتاب قيام الليل - باب الترغيب في قيام الليل ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيمن أيقظ أهله من الليل (١ / ٤٢٤) رقم (١٣٣٥ ، ١٣٣٦) ، ومسنود أحمد (٢ / ٢٥٠ ، ٤٣٦) ، ومسنود الحاكم (١ / ٣٠٩) وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، وموارد الزمآن ص (١٦٩) رقم (٦٤٧) ، وصحيح ابن خزيمة (٢ / ١٨٢) رقم (١١٤٨) .

كتب في الزاكرين والذاكرات»^(١) . رواهما أبو داود ، وغيره بإسناد صحيح . وعن أم سلمة ، أن النبي ﷺ استيقظ ليلة ، فقال : «سبحان الله ، ماذا أنزل الليلة من الفتنة ، ماذا أنزل من الخزانين ؟ من يوقظ صواحب الحجرات ، يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»^(٢) . رواه البخاري . وعن علي ، أن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة ، فقال : «ألا تصليان؟» . قال : فقالت : يا رسول الله ، أنفشنا بيد الله ، فإن شاء أن يبعثنا ، بعثنا . فانصرف ، حين قلت ذلك ، ثم سمعته وهو موّل ، يضرب فخذه ، وهو يقول : ﴿وَكُنَّ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ شَيْءٍ جَدَلًا﴾^(٣) [الكهف : ٥٤] . متفق عليه .

٥- أن يترك الصلاة ، ويرقد ، إذا غلبه النعاس ، حتى يذهب عنه النوم ؛ فممن عاتشه ، أن النبي ﷺ قال : «إذا قام أحدكم من الليل ، فاستعجم القرآن على لسانه ، فلم يدرك ما يقول فليضطجع»^(٤) . رواه مسلم . وقال أنس : دخل رسول الله ﷺ المسجد ، وحبل ممدود بين ساريتين ، فقال : «ما هذا ؟» قالوا : لزينب تصلي ، إذا كسلت ، أو فترت ، أمسكت به . فقال : «حلوه ، ليصل أحدكم نشاطه ، فإذا كسل ، أو فتر ، فليرقده»^(٥) . متفق عليه .

٦- ألا يشق على نفسه ، بل يقوم من الليل بقدر ما تسع له طاقته ، ويؤاظب عليه

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب قيام الليل (٢ / ٧٤) ، رقم (١٣٠٩) ، وقال أبو داود : ولم يرعاه ابن كثير ، ولا ذكره إمام هريز ، جملة كلام أبي سعيد ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - بسبب ما جاء فيمن أيقظ أهله من الليل (١ / ٤٢٣ ، ٤٢٤) رقم (١٣٣٥) ، وقال العراقي في المنهاج عن حمل الأسفار (١ / ٣٦٠) : وحديث أبي هريرة ، وأبي سعيد بسند صحيح .

(٢) البخاري : كتاب العلم - باب العلم واليقظة بالليل (١ / ٤٠) ، وكتاب التهجيد - باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل ... (٢ / ٦٢) ، وكتاب الفتن - باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده أثره (٩ / ٦٢) .

(٣) البخاري : كتاب التهجيد - باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل ... (٢ / ٦٢) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب ما ورد فيمن نام الليل أجمع ، حتى أصبح (١ / ٥٣٧ ، ٥٣٨) ، رقم (٢٠٦) .

(٤) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب أمر من نعى في صلاته إذا استعجم عليه القرآن (١ / ٥٤١) رقم (٢٢٢٣) .

(٥) البخاري : كتاب التهجيد - باب ما يكره من التشديد في العبادة (٢ / ٦٧) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب أمر من نعى في صلاته ، أو استعجم عليه القرآن أو الذكر بأن يرقد ... (١ / ٥٤١) ، رقم (٢١٩٩) .

ولا يتركه ، إلا لضرورة ؛ فمن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : «خذوا من الأعمال ما تطيقون ، فوالله ، لا يمل الله حتى تمّلوا»^(١) ، رواه البخاري ، ومسلم .

ورويها عنها ، أن رسول الله ﷺ سئل ، أي العمل أحب إلى الله تعالى ؟ قال : «أدومه ، وإن قل»^(٢) . وروى مسلم عنها ، قالت : كان عمل رسول الله ﷺ ديمة ، وكان إذا عمل عملاً ، أثبته^(٣) . وعن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «يسأ عبد الله ، لا تكن مثل فلان ، كان يقوم الليل ، فترك قيام الليل»^(٤) . متفق عليه . وروى ابن مسعود ، قال : ذكر عند النبي ﷺ رجل نام ، حتى أصبح ، قال : «ذاك رجل بال الشيطان في أذنيه»^(٥) . أو قال : «في أذنه» . وروى ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال لأبيه : «نعم الرجل عبد الله ، لو كان يصلي من الليل» . قال سالم : فكان عبد الله بعد ذلك لا ينام من الليل ، إلا قليلاً^(٦) .

-
- (١) معنى الحديث ، أن الله لا يقطع الثواب ، حتى تقطعوا العبادة .
- (٢) البخاري : كتاب الإيمان - باب أحب الدين إلى الله أدومه (١ / ١٧) ، وكتاب التهجيد - باب ما يكره من التشديد في العبادة (٢ / ٦٧ ، ٦٨) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب أمر من نفس في صلاته ، أو استعجم عليه القرآن أو الذكر ، بأن يرقد أو يقعد ، حتى يذهب عنه ذلك (١ / ٥٤١) ، رقم (٢٢١) .
- (٣) البخاري : كتاب الرقاق - باب القصد والمبالغة على العمل (٨ / ١٢٢) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب فضيلة العمل النائم من قيام الليل وغيره (١ / ٥٤١) ، رقم (٢٦) .
- (٤) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب فضيلة العمل النائم (١ / ٥٤١) رقم (٢١٥) وفيه : وكان آل محمد ﷺ ، إذا عملوا عملاً كثيروه . أما هذا اللفظ فمضى : سنن أبي داود : كتاب الصلاة - بسبب ما يؤمر به من القصد في الصلاة (٢ / ١٠١) رقم (١٣٦٨) .
- (٥) البخاري : كتاب الجمعة - باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه (١ / ٦٨) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب النهي عن صوم النهر لمن تضرر به (٢ / ٨١٤) رقم (١٨٥) .
- (٦) البخاري : كتاب بدء الخلق - باب صفة إيليس وجنوده (٤ / ١٤٨) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح (١ / ٥٣٧) رقم (٢٠٥) ، والنسائي : (٣ / ٢٠٤) كتاب قيام الليل - باب الترهيب في قيام الليل .
- (٧) البخاري : كتاب الجمعة - باب فضل قيام الليل (١ / ٦٠) ، ومسنن أحمد (٢ / ١٤٦) ، ومصنف عبد الرزاق (١ / ٤٢٠) ، رقم (١٦٤٥) .

(٣) وقته :

صلاة الليل تجوز في أول الليل ، ووسطه ، وآخره ، ما دامت الصلاة بعد صلاة العشاء . قال أنس - رضي الله عنه - في وصف صلاة رسول الله ﷺ : ما كنا نشاء أن نراه من الليل مصليًا ، إلا رأيناه ، وما كنا نشاء أن نراه نائمًا ، إلا رأيناه ، وكان يصوم من الشهر ، حتى نقول : لا يفطر منه شيئًا ، ويفطر ، حتى نقول : لا يصوم منه شيئًا^(١) . رواه أحمد ، والبخاري ، والنسائي .

قال الحافظ : لم يكن لتجهده ﷺ وقت معين ، بل بحسب ما يتيسر له القيام .

(٤) أفضل أوقاتها :

الأفضل تأخيرها إلى الثلث الأخير ؛

١- فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « ينزل ربنا - عز وجل - كل ليلة إلى سماء الدنيا ، حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني ، فاستجب له ، من يسألني ، فأعطيه ، من يستغفرني ، فأغفر له^(٢) » . رواه الجماعة .

٢- وعن عمرو بن حبة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أقرب ما يكون العبد من الرب في جوف الليل الأخير ، فإن استطعت أن تكون ممن يذكر الله في تلك الساعة ، فكن^(٣) » . رواه الحاكم ، وقال : على شرط مسلم ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح ، ورواه أيضًا النسائي ، وابن خزيمة .

٣- وقال أبو مسلم لأبي ذر : أي قيام الليل أفضل ؟ قال : سألت رسول الله ﷺ كما

(١) البخاري : كتاب التهجد - باب قيام النبي ﷺ بالليل ونومه (٢ / ٦٥) ، والنسائي : كتاب قيام الليل - باب ذكر صلاة رسول الله ﷺ بالليل (٣ / ٢١٣) برقم (١٦٢٧) ، والفتح الرباني (٤ / ٢٧٧) برقم (١٠٤٣) .

(٢) البخاري : كتاب التهجد - باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (٢ / ٦٦) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الترفيه في الدعاء والذكر في آخر الليل (١ / ٥٢١) رقم (١٦٨) ، وأبو حازم : كتاب السنن - باب في الرد على الجهمية (٥ / ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢) رقم (٤٧٣٣) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب : رقم (٧٩) الحديث رقم (٣٤٩٨) (٥ / ٥٢٦) ، وابن مساجه : كتاب إقامة الصلاة - باب أي ساعات الليل أفضل ، رقم (١٣٦٦) (١ / ٤٣٥) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٢) .

(٣) النسائي : كتاب المواقيت - باب النهي عن الصلاة بعد العصر (١ / ٢٧٩ ، ٢٨٠) برقم (٥٧٢) وصحيح ابن خزيمة برقم (١١٤٧) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب رقم (١١٩) (١ / ٥٧٠) ، برقم (٣٥٧٩) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٣٠٩) ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه .

سألتني ، فقال : «جوف الليل الغابر»^(١) ، وقليل فاعله»^(٢) . رواه أحمد بإسناد جيد .

٤- وعن عبد الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ قال : «أحب الصيام إلى الله صيام داود ، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود ؛ كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه ، وكان يصوم يوماً ، ويفطر يوماً»^(٣) . رواه الجماعة ، إلا الترمذي .

(٥) عدد ركعاته :

ليس لصلاة الليل عددٌ مخصوص ، ولا حد معين ، فهي تتحقق ، ولو بركة الوتر ، بعد صلاة العشاء .

١- فعن سَمُرَةَ بن جُنْدَب - رضي الله عنه - قال : أمرنا رسول الله ﷺ ، أن نصلي من الليل ما قل أو كثر ، ونجعل آخر ذلك وتركاً . رواه الطبراني ، والبخاري^(٤) .

٢- وروي عن أنس - رضي الله عنه - يرفعه إلى النبي ﷺ ، قال : «صلاة في مسجدتي تُعَدُّ بعشرة آلاف صلاة ، وصلاة في المسجد الحرام تعدل بمائة ألف صلاة ، والصلاة بأرض الرِّبَاط»^(٥) تعدل بألف صلاة ، وأكثر من ذلك كله ، الركعتان يصليهما العبد في جوف الليل . رواه أبو الشيخ ، وابن حبان في كتابه «الثواب» . وسكت عليه المنذري في «الترغيب والترهيب»^(٦) .

٣- وعن إياس بن معاوية المزني - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «لا بد من

(١) الغابر : الباقي ، أو نصف الليل .

(٢) الفتح الرباني (٤ / ٢٣٥) يرقم (١٠٠٠) .
(٣) البخاري : كتاب الأثنياء - باب أحب الصلاة إلى الله صلاة داود (٤ / ١٩٥) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب النهي عن صوم الشهر لمن تضرر به (٢ / ٨١٦) ، يرقم (١٨٩) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب في صوم يوم ، وفطر يوم (٢ / ٨٢١) ، يرقم (٢٤٤٨) ، والسنائي (٣ / ٢١٤) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في صيام داود ، عليه السلام (١ / ٥٤٦) ، يرقم (١٧١٢) ، ومسنَد أحمد (٢ / ٢٠٦) .

(٤) مجمع الزوائد (٢ / ٢٥٣) ، وقال : رواه البزار ، والطبراني ، في : الأوسط ، والكبير ، وأبو يعلى ، وفي المطالب العائلي ، رقم (٥٢٤) (١ / ١٤٣) وقال : سمرة وفعه .

(٥) المكان الذي ينتظر فيه للجاءلون .

(٦) الترغيب (١ / ٤٣٠) ، وقال : رواه أبو الشيخ ، وابن حبان في كتاب «الثواب» ، قال العراقي : وإسناده ضعيف ، وذكر أبو الوليد الصغار في كتاب «الصلاة» تعليقاً من حديث الأوزاعي قال : دخلت على يحيى فأسند لي حديثاً فذكره ، إلا أنه قال في الأولى : ألف وفي الثانية : مائة . المنقذ عن حمل الاسفار للعراقي (١ / ٢٠٣) .

صلاة بليل ، ولو حلب^(١) شاة ، وما كان بعد صلاة العشاء ، فهو من الليل^(٢) . رواه الطبراني ، ورواته ثقات ، إلا محمد بن إسحق .

٤- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : ذكرت قيام الليل ، فقال بعضهم : إن رسول الله ﷺ قال : «نصفه ، ثلثه ، ريعه ، فواق^(٣) حلب ناقة ، فواق حلب شاة^(٤)» .

٥- وروي عنه أيضاً ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ بصلاة الليل ، ولو ركعة^(٥) . رواه الطبراني ، في : الكبير ، والأوسط .

والأفضل المراقبة على إحدى عشرة ركعة ، أو ثلاث عشرة ركعة ، وهو مخير بين أن يصليها ، وبين أن يقطعها ؛ قالت عائشة - رضي الله عنها - ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ، ولا غيره عن إحدى عشرة ركعة ، يصلي أربعاً ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي أربعاً ، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي ثلاثاً ، فقلت : يا رسول الله ، أتناه قبل أن توتر ؟ فقال : «يا عائشة ، إن عيني تنامان ، ولا ينام قلبي^(٦)» . رواه البخاري ، ومسلم . وروى أيضاً ، عن القاسم بن محمد ، قال : سمعت عائشة - رضي الله عنها - تقول : كانت صلاة رسول الله ﷺ من الليل عشر ركعات ، ويوتر بسجدة^(٧) .

(٦) قَضَاءُ قِيَامِ اللَّيْلِ :

روى مسلم ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ كان إذا فاتته الصلاة من الليل ؛ من وجع ، أو غيره ، صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة^(٨) . وروى الجماعة ، إلا البخاري ، عن عمر ،

(١) أي ؛ قدر الوقت الذي تحلب الشاة فيه .

(٢) في كنز العمال (٢١٤٢٧) رواه الطبراني ، وأبو نعيم ، عن إياس بن معاوية الزني ، وفي : مجمع الزوائد : رواه الطبراني ، في الكبير ، وفيه محمد بن إسحق ، وهو علقس ، وفيه رجاله ثقات .

(٣) قال المنذري : الفواق هنا : قدر ما بين رفع يديك عن الفروع ، وقت الحلب وضمهما .

(٤) في مجمع الزوائد : رواه أبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح (٢ / ٥٥) .

(٥) في «مجمع الزوائد» : رواه الطبراني ، في : الكبير ، والأوسط ، وفيه حسين بن عبد الله ، وهو ضعيف .

(٦) البخاري : كتاب التهجد - باب قيام النبي ﷺ في رمضان وغيره (٢ / ٦٦ ، ٦٧) ، ومسلم : كتاب المسافرين - باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل ، وإن الوتر ركعة .. (١ / ٥٠٩) ، رقم (١٢٥) .

(٧) البخاري : كتاب التهجد - باب كيف كان صلاة النبي ﷺ (٢ / ٦٤) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل وإن الوتر ركعة (١ / ٥١٠) ، رقم (١٢٨) .

(٨) مسلم : كتاب صلاة للمسافرين - باب جامع صلاة الليل .. (١ / ٥١٥) ، رقم (١٤٠) .

أن النبي ﷺ قال : فمن نام عن حزيه ، أو عن شيء منه ، فقرأه ما بين صلاة الفجر ، وصلاة الظهر ، كُتِبَ كأنما قرأه من الليل^(١) .

قيام رمضان

(١) مشروعية قيام رمضان :

قيام رمضان ، أو صلاة التراويح^(٢) سنة للرجال والنساء^(٣) ، تؤدي بعد صلاة العشاء ، وقبل الوتر ، ركعتين ركعتين ، ويجوز أن تؤدي بعده ، ولكنه خلاف الأفضل ، ويستمر وقتها إلى آخر الليل ؛ روى الجماعة ، عن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان ، من غير أن يأمر فيه بعزيمة ، فيقول : «من قام رمضان إيتاءً واحتساباً»^(٤) ، غفر له ما تقدم من ذنبه^(٥) . ورووا إلا الترمذي ، عن عائشة ، قالت : صلى النبي ﷺ في المسجد ، فصلى بصلاته ناس كثير ، ثم صلى من القابلة ، فكثروا ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة ، فلم يخرج إليهم ، فلما أصبح ، قال : «قد رأيت صنيعكم ، فلم يمنعني من الخروج إليكم ، إلا أتي خشييت أن تفرض عليكم» . وذلك في رمضان^(٦) .

(١) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب جامع صلاة الليل . . . (١ / ٥١٥) ، رقم (١٤٢) ، والنسائي : كتاب قيام الليل ونظير النهار - باب من يقضي من نام على حزيه من الليل (٣ / ٢٥٩) ، رقم (١٧٩) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما ذكر لمن فاتته حزيه من الليل ، فحفظه بالنهار (٢ / ٤٧٥) رقم (٥٨١) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٤٨٤) ، وصحيح ابن خزيمة رقم (١١٧١) ج (٢ / ١٩٥) .

(٢) جمع ترويجة ، تطلق في الأصل على الاستراحة كل أربع ركعات ، ثم أطلقت على كل أربع ركعات .

(٣) عن عروجة ، قال : كان علي يأمر بقيام رمضان ، ويجعل للرجال إماماً ، وللنساء إماماً ، فكانت أم إمام النساء .

(٤) إيتاءً : تصديقاً . واحتساباً : يريد به وجه الله .

(٥) البخاري : كتاب الصوم - باب فضل من قام رمضان . . . (٣ / ٥٨) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الترغيب في قيام رمضان ، وهو التراويح (١ / ٥٢٣) رقم (١٧٣) ، وأبو داود : كتاب - باب تفرغ أبواب شهر رمضان - باب في قيام شهر رمضان (٢ / ١٠٢) رقم (١٣٧١) ، والنسائي : كتاب الصيام - باب ثواب من قام رمضان وصامه إيتاءً واحتساباً . . . (٤ / ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب الترغيب في قيام رمضان ، وما جاء فيه من الفضل ، ج (٣ / ١٦٢ ، ١٦٣) رقم (٨٠٨) ، ومسند أحمد (٢ / ٢٨١) .

(٦) البخاري : كتاب صلاة التراويح - باب فضل من قام رمضان (٣ / ٥٨ ، ٥٩) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الترغيب في قيام رمضان ، وهو التراويح (١ / ٥٢٤) رقم (١٧٧) ، وأبو داود - باب تفرغ أبواب شهر رمضان - باب في قيام شهر رمضان (٢ / ١٠٤) رقم (١٣٧٣) ، والنسائي : كتاب قيام الليل - باب قيام شهر رمضان (٣ / ٢٠٢) .

(٢) عددُ ركعاته :

روى الجماعة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ ما كان يزيد في رمضان ، ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة^(١) . وروى ابن خزيمة ، وابن حبان في «صحيحيهما» ، عن جابر ، أنه ﷺ صلى بهم ثمانين ركعات والوتر ، ثم انتظروه في القبلة ، فلم يخرج إليهم^(٢) . وروى أبو يعلى ، والطبراني بسند حسن ، عنه ، قال : جاء أبي بن كعب إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إنه كان مني الليلة شيء ، يعني في رمضان ، قال : «وما ذاك ، يا أبي ؟» . قال : نسوة في داري ، قلن : إنا لا نقرأ القرآن ، فنصلي بصلاتك ؟ فصليت بهن ثمانين ركعات وأوترت ، فكانت سنة الرضا ، ولم يقل شيئاً^(٣) .

هذا هو المسنون الوارد عن النبي ﷺ ، ولم يصح عنه شيء غير ذلك ، وصح ، أن الناس كانوا يصلون على عهد عمر ، وعثمان ، وعلي عشرين ركعة ، وهو رأي جمهور الفقهاء ، من الحنفية ، والحنابلة ، ودلود ، قال الترمذي : وأكثر أهل العلم على ما روي عن عمر ، وعلي وغيرهما ، من أصحاب النبي ﷺ عشرين ركعة ، وهو قول الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وقال : هكذا أدركت الناس بمكة يصلون عشرين ركعة^(٤) .

ويرى بعض العلماء ، أن المسنون إحدى عشرة ركعة بالوتر ، والباقي مستحب ، قال الكمال بن الهمام : الدليل يقتضي ، أن تكون السنة من العشرين ما فعله ﷺ ، ثم تركه ؛ خشية أن يكتب علينا ، والباقي مستحب ، وقد ثبت أن ذلك كان إحدى عشرة

(١) البخاري : كتاب التهجد - باب كيف كان صلاة النبي ﷺ وكَم كان يصلي من الليل (٢ / ٩٤) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ (١ / ٥٠٩) برقم (١٢٥) ، والنسائي : كتاب قيام الليل - باب كيف الوتر بثلاث (٣ / ٢٣٥) برقم (١٦٩٧) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في وصف صلاة النبي ﷺ (٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٣) ، والموطأ (١ / ١٤١) - باب صلاة الليل (ط صبح) ، ومسند أحمد (٦ / ٧٣ ، ١٠٤) .

(٢) في الزوائد : رواه أبو يعلى ، والطبراني ، في : الصغير ، وفيه عيسى بن جارية ، وثقه ابن حبان ، وغيره ، وضعفه ابن معين . مجمع الزوائد (٣ / ١٧٦) .

(٣) انظر : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٤ / ١١٠) ، ولم يثبت عن عمر ، وعثمان ، وعلي ، أنهم كانوا يصلون عشرين ركعة ، وانظر : تمام لائحة (٢٥٢) .

(٤) وذهب مالك إلى ، أن عددها ست وثلاثون ركعة غير الوتر . قال الزواقلي : وذكر ابن حبان ، أن التراويح كانت أولاً إحدى عشرة ركعة ، وكانوا يطيلون القراءة ، لتقل عليهم ، لخنفتوا القراءة ، ووافوا في عدد الركعات ، لكنهم يصلون عشرين ركعة ، غير الشفع والوتر بقراءة متوسطة ، ثم خففوا القراءة ، وجعلوا الركعات ستاً وثلاثين ، غير الشفع والوتر ، ومضى الأمر على ذلك .

ركعة بالوتر ، كما في الصحيحين ، فإذا كان المسنون على أصول مشايخنا ثمانية منها ، والمستحب اثنتي عشرة .

(٣) الجماعة فيه :

قيام رمضان يجوز أن يصلى في جماعة ، كما يجوز أن يصلى على انفراد ، ولكن صلاته جماعة في المسجد أفضل عند الجمهور . وقد تقدم ما يفيد أن الرسول ﷺ صلى بالمسلمين جماعة ، ولم يداوم على الخروج ؛ خشية أن يفرض عليهم ، ثم كان أن جمعهم عمر على إمام . قال عبد الرحمن بن عبد القاري : خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان إلى المسجد ، فإذا الناس أوزاع متفرقون ، يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل ، فيصلّي بصلاته الرهط . فقال عمر : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد ، لكان أمثل^(١) . ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ، ثم خرجت معه في ليلة أخرى ، والناس يصلون بصلاة قارئهم ، فقال عمر : نعمت البدعة هذه^(٢) ، والتي يتامون عنها أفضل من التي يقومون . يريد آخر الليل^(٣) ، وكان الناس يقومون أوله . رواه البخاري ، وابن خزيمة ، والبيهقي ، وغيرهم .

(٤) القراءة فيه :

ليس في القراءة في قيام رمضان شيء مستنون ، وورد عن السلف ، أنهم كانوا يقومون المائتين ، ويعتدلون على العصى من طول القيام ، ولا ينصرفون إلا قبيل بزوغ الفجر ، فيستعجلون الخدم بالطعام ؛ مخافة أن يطلع عليهم ، وكانوا يقومون بسورة البقرة في ثمان ركعات ، فإذا قرئ بها في اثنتي عشرة ركعة ، عد ذلك تخفيفاً .

قال ابن قدامة : قال أحمد : يقرأ بالقوم في شهر رمضان ما يخفف علي الناس ، ولا يشق عليهم ، ولا سيما في الليالي القصار^(٤) . وقال القاضي : لا يستحب النقصان من ختمة في الشهر ؛ لسمع الناس جميع القرآن ، ولا يزيد علي ختمة ؛ كراهية المشقة على من خلفه ، والتقدير بحال الناس أولى ، فإنه لو اتفق جماعة يرضون بالتطويل ، كان أفضل ، كما قال أبو ذر : قمنا مع النبي ﷺ ، حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح . يعني ، السحور . وكان القارئ يقرأ بالمائتين^(٥) .

(١) أمثل : أي : أفضل .

(٢) أي : جمعهم على إمام واحد .

(٣) البخاري : كتاب صلاة التراويح - باب فضل من قام رمضان (٢٠١٠) . (٤) كلياتي الصيف .

(٥) النسائي : كتاب السهو - باب ثواب من صلى مع الإمام ، حتى ينصرف (٣ / ٨٤) برقم (١٣٦٤) ، وابن ماجه : كتاب الإكامة - باب ما جاء في قيام رمضان (١ / ٤٢٠) ، برقم (١٣٢٧) ، ومسنّد أحمد (٥ / ١٦٠ ، ١٦٣) ، والدارمي (١ / ٣٥٨) ، برقم (١٧٨٤) .

صَلَاةُ الضَّحَى

(١) فضلهَا:

ورد في فضل صلاة الضحى أحاديث كثيرة ، نذكر منها ما يلي :

١- عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « يصبح على كل سَلَامٍ^(١) من أحدكم صدقة ، فكل تسبيحة صدقة ، وكل تحميلة صدقة ، وكل تهليل صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، ونهي عن المنكر صدقة ، ويجزئ من^(٢) ذلك ركعتان ، يركعهما من الضحى^(٣) » . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود .

٢- ولأحمد ، وأبي داود ، عن بريدة ، أن رسول الله ﷺ قال : « في الإنسان ستون وثلاثمائة مفصل ، عليه أن يتصدق عن كل مفصل منها صدقة » . قالوا : فمن الذي يطيق ذلك يا رسول الله ؟ قال : « النخامة في المسجد يدفنها ، أو الشيء ينحبه عن الطريق ، فإن لم يقدر ، فركعتا الضحى تجزئ عنه^(٤) » .

قال الشوكاني : والحديثان يدلان على عظم فضل الضحى ، وكبر موقعها ، وتأكد مشروعيتها ، وأن ركعتيها تجزيان عن ثلاثمائة وستين صدقة ، وما كان كذلك ، فهو حقيق بالمواظبة والمداومة ، ويدلان أيضاً على مشروعية الاستكثار من التسبيح ، والتحميد ، والتهليل ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، ودفن النخامة ، وتنحية ما يؤذي المارء عن الطريق ، وسائر أنواع الطاعات ؛ لتسقط بذلك ما على الإنسان من الصلوات اللازمة ، في كل يوم .

٣- وعن النّوّاس بن سَمْعَانَ - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « قال الله - عز وجل - : ابن آدم ، لا تعجزن عن أربع ركعات في أول النهار ، أكفك آخره » . رواه الحاكم ، والطبراني ، ورجالهم ثقات ، ورواه أحمد ، والترمذي ، وأبو داود ، والنسائي ،

(١) عظام اليدين ومفاصله . (٢) يجزئ - يفتح أوله - بمعنى : يكفي ، أو يفي به ، ويكون من الأجزاء .

(٣) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب صلاة الضحى (١ / ٤٩٩) رقم (٨٤) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة الضحى (٢ / ٦١ ، ٦٢) ، رقم (١٢٨٦) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٤٧) ، ومسنده أحمد (٥ / ١٦٧) ، ومسنده أبي عوف (٢ / ٢٦٦) .

(٤) أبو داود : كتاب الأدب - باب في إمطة الأذى عن الطريق (٥ / ٤٠٦) رقم (٥٢٤٧) ، ومشكل الآثار (١ / ٢٥) ، ومسنده أحمد (٥ / ٣٥٤ ، ٣٥٩) .

عن نعيم الغطفاني ، بسند جيد^(١) . ولفظ الترمذي ، عن رسول الله ﷺ ، عن الله تبارك وتعالى : «إن الله تعالى قال : ابن آدم ، اركع لي أربع ركعات من أول النهار ، أكفك آخره» .

٤- عن عبد الله بن عمرو ، قال : بعث رسول الله ﷺ سرية^(٢) ، فغنموا ، وأسرعوا الرجعة ، فتحدث الناس بقرب مغزاهم^(٣) ، وكثرة غنيمتهم ، وسرعة رجعتهم ، فقال رسول الله ﷺ : «إلا أدلكم على أقرب منهم مغزى ، وأكثر غنيمة ، وأوشك^(٤) رجعة ؟ من توضع ، ثم غدا إلى المسجد لسبحة الضحى ، فهو أقرب مغزى ، وأكثر غنيمة ، وأوشك رجعة»^(٥) . رواه أحمد ، والطبراني . وروى أبو يعلى نحوه .

٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : أوصاني خليلي ﷺ بثلاث ؛ بصيام ثلاثة أيام في كل شهر ، وركعتي الضحى ، وإن أوتر قبل أن أنام^(٦) . رواه البخاري ، ومسلم .

٦- وعن أنس - رضي الله عنه - قال : رأيت رسول الله ﷺ في سفر ، صلى سبحة الضحى ثمانين ركعات ، فلما انصرف ، قال : «إني صليت صلاة رغبة ورهبة ، سألت ربي ثلاثاً ، فأعطاني اثنين ، ومعني واحدة ؛ سألته ألا يبتلي أمتي بالسنين^(٧) ، ففعل ، وسألته ألا يظهر عليهم عدوهم ، ففعل ، وسألته ألا يلبسهم شيعاً ، فأبى علي»^(٨) . رواه أحمد ، والنسائي ، والحاكم ، وابن خزيمة ، وصحاحه .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة الضحى (٦٣ / ٢) ، برقم (١٢٨٩) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في صلاة الضحى (٢ / ٣٤٠) برقم (٤٧٥) ، وانظر الروايات المختلفة ، وقول المنذري ، في «الترغيب والترهيب» (١ / ٤٦٤) أرقام (٩ ، ١٠ ، ١١) باب لترغيب في صلاة الضحى .

(٢) فرقة من الجيش . (٣) انتهاء الغزو بسرعة . (٤) قرب .

(٥) الفتح الرباني (٥ / ١٩) برقم (١١١٧) ، وقال صاحب «بلوغ الأماني» : في إسناده ابن لهيعة ، ورواه الطبراني من طريق آخر بإسناد جيد . وفي الزوائد : رواه أحمد ، والطبراني ، في : الكبير وفيه ابن لهيعة وفيه كلام ، ورجال الطبراني ثقات ، لأنه جعل يدل ابن لهيعة ابن وهب . مجمع الزوائد (٢ / ٢٣٨) .

(٦) البخاري : كتاب الجمعة - باب صلاة الضحى في الحضر (٢ / ٧٣) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب صلاة الضحى (١ / ٤٩٩) ، رقم (٨٥) .

(٧) «ألا يبتلي أمتي بالسنين» : أي ؛ بالقطط .

(٨) الفتح الرباني (٥ / ٣٥ ، ٣٦) برقم (١١٣٩) ، وصحيح ابن خزيمة (٢ / ٢٣٠) برقم (١٢٧٨) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٣١٤) ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ . وقال الذهبي : صحيح ، والنسائي ، عن خباب بن الأوت ، عن أبيه باختلاف ، وأنها كانت بالليل ، وراجع النسائي (٣ / ٢١٧) كتاب قيام الليل - باب إحياء الليل .

(٢) حكمها :

صلاة الضحى عبادة مستحبة ، فمن شاء ثوابها ، فليؤدها ، وإلا فلا تريب عليه في تركها ؛ فعن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال : كان ﷺ يصلي الضحى ، حتى نقول : لا يدعها . ويدعها ، حتى نقول : لا يصليها^(١) . رواه الترمذي وحسنه .

(٣) وقتها :

يبتدئ وقتها ، بارتفاع الشمس قدر رمح ، وينتهي حين الزوال ، ولكن المستحب أن تؤخر إلى أن ترتفع الشمس ، ويشد الحر ؛ فعن زيد بن أرقم - رضي الله عنه - قال : خرج النبي ﷺ على أهل قباء^(٢) ، وهم يصلون الضحى ، فقال : « صلاة الأوابين^(٣) » ، إذا رمفت الفصال^(٤) من الضحى^(٥) . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي .

(٤) عدد ركعاتها :

أقل ركعاتها اثنتان ، كما تقدم في حديث أبي ذر ، وأكثر ما ثبت من فعل رسول الله ﷺ ثماني ركعات ، وأكثر ما ثبت من قوله اثنا عشرة ركعة ، وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبري ، وبه جزم الملمي ، والروائي من الشافعية ، إلى أنه لا حد لأكثرها . قال العراقي في «شرح الترمذي» : لم أر عن أحد من الصحابة ، والتابعين ، أنه حصرها في اثني عشرة ركعة . وكذا قال السيوطي . وأخرج سعيد بن منصور ، عن الحسن ، أنه سئل هل كان أصحاب رسول الله ﷺ يصلونها ؟ فقال : نعم ؛ كان منهم من يصلي ركعتين ، ومنهم من يصلي أربعاً ، ومنهم من يمد إلى نصف النهار . وعن إبراهيم النخعي ، أن رجلاً سأل الأسود بن يزيد ، كم أصلي الضحى ؟ قال : كما شئت . وعن أم

(١) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في صلاة الضحى (٢ / ٣٤٢) ، والمسنَد (٢ / ٢١ ، ٣٦) ، وهو ضعيف ، انظر : الإرواء (٤٦٠) .

(٢) قباء : مكان بينه وبين المدينة نحو من ميلين .

(٣) الأوابين : الراجعين إلى الله .

(٤) رمفت : احترقت . والفصال : جمع فصل ، وهو ولد الناقة ، أي : إذا جدلت الفصال حر الشمس ، ولا يكون ذلك ، إلا عند ارتفاعها .

(٥) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الأوابين حين ترمض الفصال (١ / ٥١٥ ، ٥١٦) رقم (١٤٤) ، وليس فيه «من الضحى» وكذلك أحمد (٤ / ٣٦٦) ، وانظر : صحيح ابن خزيمة للحديث ، رقم (١٢٢٧) .

هاني ، أن النبي ﷺ صلى سبحة الضحى ثمانين ركعات ، يسلم من كل ركعتين^(١) . رواه أبو داود ، بإسناد صحيح .

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان النبي ﷺ يصلي الضحى أربع ركعات ، يزيد ما شاء الله^(٢) . رواه أحمد ، ومسلم ، وابن ماجه .

صَلَاةُ الاسْتِخَارَةِ

يسن ، لمن أراد أمراً من الأمور المباحة^(٣) ، والتيس عليه وجه الخير فيه ، أن يصلي ركعتين ، من غير الفريضة ، ولو كانتا من السنن الراتبة ، أو تحية المسجد ، في أي وقت من الليل أو النهار ، يقرأ فيهما بما شاء بعد الفاتحة ، ثم يحمده الله ، ويصلي على نبيه ﷺ ، ثم يدعو بالدعاء الذي رواه البخاري ، من حديث جابر - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها^(٤) ، كما يعلمنا السورة من القرآن يقول : «إذا هم أحدكم بالأمر ، فليركع ركعتين ، من غير الفريضة ، ثم ليقل : اللهم استخيرك^(٥) بعلمك ، واستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر^(٦) خير لي في ديني ، ومعاشي ، وعاقبة أمري ، أو قال : عاجل أمري ، وآجله^(٧) ، فاقدره لي ، ويسره لي ، ثم بارك لي فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ، ومعاشي ، وعاقبة أمري ، أو قال : عاجل أمري ، وآجله ، فاصرفه عني ، واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان ، ثم

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة الضحى (٢ / ٦٣) ، رقم (٢٩٠) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة الليل ، رقم (١٣٢٣) (١ / ٤١٩) .

(٢) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب صلاة الضحى (١ / ٤٩٧) ، رقم (٧٩) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب : ما جاء في صلاة الضحى (١ / ٤٤٠) ، رقم (١٣٨١) ، ومسند أحمد (٦ / ١٤٥) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٤٧) .

(٣) الواجب ، والمندوب مطلوب الفعل ، والمكروه مطلوب الترك ، ولهذا لا تجزئ الاستخارة ، إلا في أمر مباح .

(٤) قال الشوكاني : هذا دليل على الصوم ، وإن المرء لا يحترق أمراً ، لصبره ، وعدم الاهتمام به ، فيترك الاستخارة فيه ، فرب أمر يستخف بآمره ، فيكون في الإقدام عليه ضرر عظيم ، أو في تركه ، ولذلك قال النبي ﷺ : «ليسأل أحدكم ربه ، حتى في شئ نعله» .

(٥) «استخيرك» أي : أطلب منك الخيرة ، أو الخير .

(٦) يسمى حاجته هنا .

(٧) يجمع بينهما .

ارضني به^(١). قال : ويسمي حاجته . أي ؛ بسمي حاجته عند قوله : «اللهم إن كان هذا الأمر» .

ولم يصح في القراءة فيها شيء مخصوص ، كما لم يصح شيء في استحياب تكرارها . قال النووي : ينبغي أن يفعل بعد الاستخارة ما ينشرح له ، فلا ينبغي أن يعتمد على انشراح ، كان فيه هوى قبل الاستخارة ، بل ينبغي للمستخير ترك اختياره رأساً ، وإلا فلا يكون مستخيراً لله ، بل يكون غير صادق في طلب الحثيرة ، وفي التبري من العلم والقدرة ، وإثباتهما لله تعالى ، فإذا صدق في ذلك ، تبرأ من الحول والقوة ، ومن اختياره لنفسه .

صَلَاةُ التَّسْبِيحِ

عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ للعباس بن عبد المطلب : «يا عباس ، يا عمه ، ألا أعطيك ، ألا أمنحك ، ألا أحبوك^(٢) ، ألا أفعل بك عشر خصال^(٣) ، إذا أنت فعلت ذلك ، غفر الله ذنبك أوله وآخره ، وقديمه وحديثه ، وخطاه وعمده ، وصغيره وكبيره ، وسره وعلايته ، عشر خصال ؛ أن تصلي أربع ركعات ، تقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة^(٤) ، فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة ، فقل ، وأنت قائم : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر . خمس عشرة مرة ، ثم تركع ، فتقول ، وأنت رافع ، عشر^(٥) ، ثم ترفع رأسك من الركوع ، فتقولها عشرًا ، ثم تهوي ساجدًا ، فتقول ، وأنت ساجد ، عشرًا ، ثم ترفع رأسك من السجود ، فتقولها عشرًا ، ثم تسجد ، فتقولها عشرًا ، ثم ترفع رأسك من السجود ، فتقولها عشرًا^(٦) . فذلك خمس وسبعون في كل ركعة ، تفعل ذلك في أربع ركعات ، وإن استطعت أن تصلّيها في كل يوم مرة ، فافعل ، فإن لم تستطع ، ففي كل جمعة مرة ، فإن لم تفعل ، ففي كل سنة مرة ، فإن لم تفعل ، ففي عمرك مرة^(٧) . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، وابن خزيمة

(١) البخاري : كتاب الجمعة (٢ / ٧٠) - باب ما جاء في التطوع من غير الفريضة ، و السنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٥٢) .

(٢) أي ؛ أعطيك . (٣) أي ؛ أعطيك ما يكفر عشر أنواع من ذنوبك . (٤) أي ؛ سورة دون تقييد .

(٥) أي ، بعد ذكر الركوع ، وكذا في كل الحالات ، يأتي للصلي بالذكر بعد الإتيان بذكر كل ركن .

(٦) أي ؛ في جلسة الاستراحة قبل القيام .

(٧) أبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة التسبيح (٢ / ٦٧) رقم (١٢٩٧) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة -

باب ما جاء في صلاة التسبيح (١ / ٤٤٢) رقم (١٣٨٦) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٣١٨) كتاب صلاة التطوع

- باب صلاة التسبيح ، والسنن الكبرى للبيهقي : كتاب الصلاة - باب ما جاء في صلاة التسابيح (٣ /

٥١ ، ٥٢) ، وصحيح ابن خزيمة (٢ / ٢٢٤) رقم (١٢١٦) .

في «صحيحه» ، والطبراني . قال الحافظ : وقد روي هذا الحديث من طرق كثيرة ، وعن جماعة من الصحابة ، وأمثلها حديث عكرمة هذا ، وقد صححه جماعة ؛ منهم الحافظ أبو بكر الأجري ، وشيخنا أبو محمد عبد الرحيم المصري ، وشيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي ، رحمهم الله . وقال ابن المبارك : صلاة التسبيح مرغّب فيها ، يستحب أن يعتادها في كل حين ولا يتغافل عنها .

صلاة الحاجّة

روى أحمد ، بسند صحيح ، عن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال : «من توضع ، فاسبغ الوضوء ، ثم صلى ركعتين يتهمهما ، أعطاه الله ما سأل معجلاً ، أو مؤخرًا»^(١) .

صلاة التوبة

عن أبي بكر - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما من رجل يلنّب ذنبًا ، ثم يقوم ، فيتطهر ، ثم يصلي»^(٢) ، ثم يستغفر الله ، إلا غفر له . ثم قرأ هذه الآية : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمِنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ﴿[ال عمران : الآية ١٣٥ ، ١٣٦] . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، والبيهقي ، والترمذي ، وقال : حديث حسن^(٣) . وروى الطبراني ، في : الكبير ، بسند حسن ، عن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال : «من توضع ، فأحسن الوضوء ، ثم قام ، فصلّى ركعتين ، أو أربعًا مكتوبة ، أو غير مكتوبة ، يحسن فيهن الركوع والسجدة ، ثم استغفر الله ، غفر له»^(٤) .

(١) مسند أحمد (٤٤٣ / ٦) ، وضعه الشيخ الألباني ، في : تمام للفة (٧٦٠) .

(٢) أبي ١ ركعتين ؛ لرواية ابن حبان ، والبيهقي ، وابن عزيمة .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في الاستغفار (٢ / ١٨٠) رقم (١٥٢١) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الصلاة عند التوبة (١ / ٢٥٧ - ٢٥٩) رقم (٤٠٦) ، وقال ابن حجر في «الفتح» (١١ / ٩٨) : وقد ورد في حديث حسن صفة الاستغفار المشار إليه في الآية ، أخرجه أحمد ، والأربعة ، وصححه ابن حبان من حديث علي بن أبي طالب ، ومسند أحمد (١ / ٢) ، والترغيب والترهيب (١ / ٤٧٢) ونسبه المنذري إلى أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابن حبان في «صحيحه» ، والبيهقي . وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب في أن الصلاة كفارة (١ / ٤٤٦) رقم (١٣٩٥) .

(٤) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» : رواه أحمد ، والطبراني ، في : الكبير ، وإسناده حسن (٢ / ٢٨١) ، (١٨٢) .

صَلَاةُ الْكُسُوفِ^(١)

اتفق العلماء على ، أن صلاة الكسوف سنة مؤكدة في حق الرجال والنساء ، وأن الأفضل أن تصلى في جماعة ، وإن كانت الجماعة ليست شرطاً فيها ، وينادى لها : الصلاة جماعة . والجسمهور من العلماء على ، أنها ركعتان ، في كل ركعة ركوعان ؛ فمن عائشة ، قالت : خسفت الشمس في حياة النبي ﷺ ، فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد ، فقام ، فكبر ، وصف الناس وراءه ، فاقترا قراءة طويلة ، ثم كبر ، فركع ركوعاً طويلاً ، هو أدنى من القراءة الأولى ، ثم رفع رأسه ، فقال : «سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد» . ثم قام ، فاقترا قراءة طويلة ، هي أدنى من القراءة الأولى ، ثم كبر ، فركع ركوعاً ، هو أدنى من الركوع الأول ، ثم قال : «سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد» . ثم سجد ، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك ، حتى استكمل أربع ركعات^(٢) ، وأربع سجادات ، وانجملت الشمس قبل أن ينصرف ، ثم قام ، فخطب^(٣) الناس ، فأنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله — عز وجل — لا ينخسفان لموت أحد ، ولا لحياته ، فإذا رأيتموهما ، فافزعوا إلى الصلاة»^(٤) . رواه البخاري ، ومسلم . وروياً أيضاً ، عن ابن عباس ، قال : خسفت الشمس ، فصلى رسول الله ﷺ ، فقام قياماً طويلاً ، نحواً من سورة البقرة ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع ، فقام قياماً طويلاً ، وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياماً طويلاً ، وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع ، فقام قياماً طويلاً ، وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم انصرف ، وقد تجملت الشمس ، فقال : «إن الشمس

(١) أي : كسوف الشمس ، والقمر .

(٢) الركعة الأولى ، المقصود بها الركوع .

(٣) استدل الشافعي بهذا على ، أن الخطبة من شروط الصلاة . وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا خطبة في صلاة الكسوف ، وإنما خطب الرسول ؛ ليرد على من زعم أن الشمس كسفت بسبب موت إبراهيم .

(٤) البخاري : كتاب الجمعة - باب خطبة الإمام في الكسوف (٢ / ٤٤) ، وباب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت الشمس ، ومسلم : كتاب الكسوف - باب : صلاة للكسوف ، حديث رقم ٣ ج (٢ / ٦١٩) .

والقمر آيات من آيات الله ، لا يخسفان لموت أحد ، ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك ، فاذكروا الله^(١) .

قال ابن عبد البر : هذان الحديثان من أصبح ما روي في هذا الباب . وقال ابن القيم : السنة الصحيحة الصريحة المحكمة ، في صلاة الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة ؛ لحديث عائشة ، وابن عباس ، وجابر ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبي موسى الأشعري ، كلهم روى عن النبي ﷺ تكرار الركوع ، في الركعة الواحدة ، والذين روى تكرار الركوع أكثر عدداً ، وأجل ، وأخص برسول الله ﷺ ، من الذين لم يذكروه .

وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد . وذهب أبو حنيفة إلى ، أن صلاة الكسوف ركعتان على هيئة صلاة العيد والجمعة ؛ لحديث النعمان بن بشير ، قال : صلى بنا رسول الله ﷺ في الكسوف ، نحو صلاتكم ، يركع ، ويسجد ركعتين ركعتين ، ويسأل الله ، حتى تجلت الشمس^(٢) . وفي حديث قيسبة الهلالي ، أن النبي ﷺ قال : «إذا رأيتم ذلك ، فصلوها ، كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة»^(٣) . رواه أحمد ، والنسائي .

وقراءة فاتحة واجبة في الركعتين كليهما ، ويتخير المصلي بعدها ما شاء من القرآن ، ويجوز الجهر بالقراءة ، والإسمر بها ، إلا أن البخاري قال : إن الجهر أصح . وقتها من حين الكسوف إلى التجلي .

وصلاة خسوف القمر ، مثل صلاة كسوف الشمس ؛ قال الحسن البصري : خَسَفَ القمر ، وابن عباس أمير على البصرة ، فخرج فصلى بنا ركعتين ، في كل ركعة ركعتين^(٤) ، ثم ركب ، وقال : إنما صليت ، كما رأيت النبي ﷺ يصلي . رواه الشافعي في «المسند»^(٥) .

(١) البخاري : كتاب الجمعة - باب صلاة الكسوف جماعة (٢ / ٤٦) ، ومسلم : كتاب الكسوف - باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار (٢ / ٦٢٦) رقم (١٧) .

(٢) النسائي : كتاب صلاة الكسوف - باب رقم (١٦) أخبرنا محمد بن بشر . . . (٣ / ١٤١ ، ١٤٤) ، والفتح الرائي (٦ / ١٩٣) برقم (١٦٩٢) ، وهذا الحديث ، والذي بعده حديث واحد ، وهو ضعيف ، انظر إرواه الخليل (٣ / ١٣١) ، وقام للفة (٢٦٢) .

(٣) النسائي : كتاب الكسوف - باب رقم (١٦) (٢ / ١٤٤ ، ١٤٥) ، ومسند أحمد (٥ / ٦٠ ، ٦١) .

(٤) ركعتين : أي ؛ وكوعين .

(٥) مسند الشافعي ، ص (٧٨) كتاب العيدين .

ويستحب التكبير ، والدعاء ، والتصدق ، والاستغفار ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا يخسفان لموت أحد ، ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك ، فادعوا الله ، وكبروا ، وتصدقوا ، وصلوا ^(١) . » وروى عن أبي موسى ، قال : خسفت الشمس ، فقام النبي ﷺ ، فصلى ، وقال : « إذا رأيتم شيئاً من ذلك ، فافزعوا إلى ذكر الله ، ودعائه ، واستغفاره ^(٢) . »

صلاة الاستسقاء

الاستسقاء ؛ طلب مقي الماء ، ومعناه هنا ، طلبه من الله - تعالى - عند حصول الجلب ، وانقطاع المطر ، على وجه من الأوجه الآتية :

١- أن يصلي الإمام بالمأمومين ^(٣) ركعتين ، في أي وقت ، غير وقت الكراهة ؛ بجهري في الأولى بالفتحة ، و : ﴿ مَسْجِدَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [الأعلى : ١] ، والثانية بالفتحة بعد الفاتحة ، ثم يخطب خطبة بعد الصلاة أو قبلها ، فإذا انتهى من الخطبة ، حول المصلون جميعاً أذنيهم ، بأن يجعلوا ما على أيمنهم على شمالهم ، ويجعلوا ما على شمالهم على أيمنهم ، مباغين في ذلك ، فممن ابن عباس قال : خرج النبي ﷺ متواضعاً ، متبذلاً ، متخشعاً ، مترسلاً ^(٤) ، متضرعاً ، فصلى ركعتين ، كما يصلي في العيد ، لم يخطب خطبتكم هذه ^(٥) رواه الحمصة ، وصححه الترمذي ، وأبو عوانة ، وابن حبان . وعن عائشة ، قالت : شكا الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط ^(٦) المطر ، فأمر بمنبر ، فوضع له بالمصلى ، ووعد الناس يوماً يخرجون فيه ، فخرج ، حين بدا حاجب ^(٧) الشمس ، ففعد على المنبر ، فكبر ، وحمد الله ، ثم قال :

(١) البخاري : كتاب الكسوف - باب الصدقة في الكسوف (٢ / ٤٣) ، ومسلم : كتاب الكسوف - باب صلاة الكسوف (٢ / ٦١٨) رقم (١) .

(٢) البخاري : كتاب الكسوف - الذكر في الكسوف (٢ / ٤٨) ، ومسلم : كتاب الكسوف - باب ذكر النداء بصلاة الكسوف « الصلاة جامعة » (٢ / ٦٢٨ ، ٦٢٩) ، الحديث رقم (٢٤) .

(٣) من غير آذان ، ولا إقامة .

(٤) متبذلاً : لا يلبس ثياب العمل . مترسلاً : متأنياً .

(٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتقرئها (١ / ٦٨٩) برقم (١١٦٥) ، والنسائي : كتاب الاستسقاء - باب الحالة التي يستحب أن يكون عليها إذا خرج (٣ / ١٥٦) برقم (١٥٠٦) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (٢ / ٤٤٥) برقم (٥٥٨) ، وابن ماجه : كتاب الإكامة - باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (١ / ٤٠٣) برقم (١٦٦٦) ، ومسنده أحمد (١ / ٢٣٠) ، ومروءة القسطن ، ص (١٥٩) برقم (٦٠٣) .

(٦) حاجب الشمس : أي : ضرؤها .

«إنكم شكوتم جذب دياركم ، وقد أمركم الله أن تدعوه ، ووعدكم أن يستجيب لكم» . ثم قال : «الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، لا إله إلا الله يفعل ما يريد ، اللهم لا إله إلا أنت ، أنت الغني ونحن الفقراء ، أنزل علينا الغيث ، واجعل ما أنزلت علينا قوة وبلاغاً إلى حين» . ثم رفع يديه ، فلم يزل يدعو ، حتى رثي بياض إبطيه ، ثم حول إلى الناس ظهره ، وقلب رداءه ، وهو رافع يديه ، ثم أقبل على الناس ، ونزل ، فصلى ركعتين ، فأنشأ الله — تعالى — سحابة ، فرعدت ، وبرقت ، ثم أمطرت ، بإذن الله تعالى ، فلم يأت مسجده ، حتى سألت السيول ، فلما رأى سرعتهم إلى الكن^(١) ، ضحك ، حتى بدت نواجذه ، فقال : «أشهد أن الله على كل شيء قدير ، وأني عبد الله ورسوله»^(٢) . رواه الحاكم ، وصححه ، وأبو داود ، وقال : هذا حديث غريب ، وإسناده جيد .

وعن عباد بن تميم ، عن عمه عبد الله بن زيد اللاتزي ، أن النبي ﷺ خرج بالناس يستسقي ، فصلى بهم ركعتين ، جهرا بالقراءة فيهما^(٣) . الحديث أخرجه الجماعة . وقال أبو هريرة : خرج نبي الله ﷺ يوماً يستسقي ، وصلى بنا ركعتين ، بل أذان ولا إقامة ، ثم خطبنا ، ودعا الله ، وحول وجهه نحو القبلة ، رافعاً يديه ، ثم قلب رداءه ، فجعل الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأيمن^(٤) . رواه أحمد ، وابن ماجه ، والبيهقي .

٢- أن يدعو الإمام في خطبة الجمعة ، ويؤمن المصلون على دعائه ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن شريك ، عن أنس ، أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ، ورسول

(١) الكن : البيت .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب رفع اليدين في الاستسقاء (١ / ٦٩٢ ، ٦٩٣) رقم (١١٧٣) ، ومستدرك الحاكم (١ / ٣٢٨) وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . وقال الذهبي في «العلل» على شرطهما .

(٣) البخاري : كتاب الاستسقاء - باب الدعاء في الاستسقاء قائماً (٢ / ٢٨) ، ومسلم : كتاب الجهاد - باب عدد غزوات النبي ﷺ (٣ / ١٤٤٧) برقم (١٤٣) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء ونفريتها (١ / ٦٨٦ ، ٦٨٧) برقم (١١٦١) ، والفتح الرباني (٦ / ٢٣٤) برقم (١٧١٦) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (٢ / ٤٤٢) ، والنسائي : كتاب الاستسقاء - باب الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء (٣ / ١٦٤) برقم (١٥٢٢) ، وابن ماجه : كتاب الإكامة - باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (١ / ٤٠٣) .

(٤) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (١ / ٤٠٣ ، ٤٠٤) رقم (١٢٦٨) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٣٤٧) .

الله ﷺ قائم يخطف ، فقال : يا رسول الله ، هلكت الأموال ، وانقطعت السبل^(١) ، فادع الله يغثنا . فرفع رسول الله ﷺ يديه ، ثم قال : «اللهم اغثنا ، اللهم اغثنا ، اللهم اغثنا» . قال أنس : ولا ، والله ، ما نرى في السماء ، من سحاب ، ولا قَرَصَة^(٢) ، وما يبتنا وبين سَلْع^(٣) ، من بيت ولا دار ، فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس^(٤) ، فلما توسطت السماء ، انتشرت ثم أمطرت ، فلا والله ، ما رأينا الشمس سبّا^(٥) ، ثم دخل رجل^(٦) من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ، ورسول الله ﷺ قائم يخطف ، فاستقبله قائمًا ، فقال : يا رسول الله ، هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله يمسخها عنا . فرفع رسول الله ﷺ يديه ، ثم قال : «اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام^(٧) والظُرَاب^(٨) ، ويطون الأودية ، ومنابت الشجر» . فأقلعت^(٩) ، وخرجنا نمشي في الشمس^(١٠) .

٣- أن يدعو دعاء مجردًا ، في غير يوم الجمعة ، وبدون صلاة في المسجد ، أو خارجه ، لما رواه ابن ماجه ، وأبو عوانة ، أن ابن عباس ، قال : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، لقد جئتكم من عند قوم ، لا يتزوّد لهم راع ، ولا يخطر لهم فحل^(١١) ، فصعد النبي ﷺ المنبر ، فحمد الله ، ثم قال : «اللهم اسقنا غيثًا مُبْتِئًا^(١٢) ، مَرِيئًا ، مَرِيئًا ، طَبَقًا ، غَدَقًا ، عاجلاً ، غير راثٍ» . ثم نزل ، فما يأتي أحد من وجه من الوجوه ، إلا قالوا : قد أحيينا^(١٣) . رواه ابن ماجه ، وأبو عوانة ، ورجاله ثقات ، وسكت عليه الحفاظ في «التلخيص» .

وعن شرحبيل بن السمط ، أنه قال لكعب بن مرة : يا كعب ، حدثنا عن رسول الله .

-
- (١) أي : لا يجدون ما يحملونه إلى السوق . (٢) السحاب للظرق . (٣) سلع : جبل .
 (٤) أي : في استدلوها . (٥) أسبوحًا .
 (٦) السائل الذي طلب الدعاء أولاً ، دخل بعد أسبوح يطلب من الرسول ، أن يدعو الله أن يمسخ المطر لكثرة .
 (٧) الآكام : جمع أكمة ، وهي ما ترتفع من الأرض . (٨) الظراب : الرابي .
 (٩) أقلعت : أسكت عن المطر .
 (١٠) البخاري : كتاب الجمعة - باب الاستسقاء في غطية الجمعة (٢ / ٣٥) ، ومسلم : كتاب صلاة الاستسقاء - باب الدعاء في صلاة الاستسقاء (٢ / ٦١٢ - ٦١٤) ورقم (٨) .
 (١١) لا يجد الراعي راعًا ، بسبب الجلب ، ولا يحرك الفحل ذنبه حزًا .
 (١٢) غيثًا مَبِيئًا : مطرًا مَبِيئًا . مَرِيئًا : محمود العاقبة . مَرِيئًا : مَخْصِبًا . طَبَقًا : مطرًا عامًا . غَدَقًا : كثيرًا . راثٍ : مبطرًا . أحيينا : أمطرنا .
 (١٣) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء (١٢٧٠) ، وهو ضعيف ، انظر : تمام المنة (٢٦٥) .

قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، وجاءه رجل ، فقال : استسقى الله لمضر ، فقال : «إنك لجريء المضر ؟» . قال : يا رسول الله ، استصبرت الله - عز وجل - فنصرك ، ودعوت الله - عز وجل - فأجابك . فرفع رسول الله ﷺ يديه ، يقول : «اللهم اسقنا غيثاً ، مغيثاً ، مريعاً ، مريعاً ، طبيقاً ، غدقاً ، عاجلاً غير راث ، نافعاً ، غير ضار» . فأجيبوا ، فما لبثوا أن أتوه ، فشكوا إليه كثرة المطر ، فقالوا : قد تهدمت البيوت . فرفع يديه ، وقال : «اللهم حوالينا ، ولا علينا» . فجعل السحاب يتقطع بيننا وشمالاً^(١) . رواه أحمد ، وابن ماجه ، والبيهقي ، وابن أبي شيبة ، والحاكم . وقال : حديث حسن صحيح ، إسناده على شرط الشيخين .

وعن الشعبي ، قال : خرج عمر يستقي ، فلم يزد على الاستغفار ، فقالوا : ما رأيك استسقيت . فقال : لقد طلبت الغيث بمجاديع^(٢) السماء ، الذي يستنزل به المطر . ثم قرأ : «وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً * يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً» [نوح : ١٠ - ١١] . «وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ» [هود : ٥٢] . الآية . رواه سعيد ، في «سننه» ، وعبد الرزاق ، والبيهقي ، وابن أبي شيبة ، وهذه بعض الأدعية الواردة .

١- قال الشافعي : وروى سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، يرفعه إلى النبي ﷺ ، أنه كان إذا استسقى ، قال : «اللهم اسقنا غيثاً ، مغيثاً ، مريعاً ، غدقاً ، مجللاً عاماً ، طبيقاً ، سحاً ، دائماً ، اللهم اسقنا الغيث ، ولا تجعلنا من القانطين ، اللهم إن بالعباد ، والبلاد ، والبهائم ، والخلق من اللأواء ، والجهد ، والضنك ما لا نشكوه إلا إليك ، اللهم أنبت لنا الزرع ، وأدر لنا الضرع ، واسقنا من بركات السماء ، وأنبت لنا من بركات الأرض ، اللهم ارفع عنا الجهد ، والجوع ، والعري ، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك ، اللهم إنا نستغفرك ، إنك كنت غفاراً ، فأرسل السماء علينا مدراراً»^(٣) . قال الشافعي : وأحب أن يدعو الإمام بهذا .

(١) الفتح الرباني (٦ / ١٧١٩) برقم (١٧١٩) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء (١ / ٤٠٤) برقم (١٧٦٩) ، والبيهقي (٣ / ٣٥٤) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٣٢٨ ، ٣٢٩) بدون الزيادة الأخيرة ، وقال : صحيح إسناده على شرط الشيخين .

(٢) مجاديع السماء : أتواها . والمراد بالألواء : النجوم التي يحصل عنها المطر عادة ، فشب الاستغفار بها .

(٣) رواه الشافعي ، في «الأم» تعليقاً (١ / ٢٨٧) وانظر تفصيل القول في إسناده ومشته ، في «تلخيص الحبير» (٢ / ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠) برقم (٧٢١) ، وانظر : فم لثة (٢٦٦) .

٢- وعن سعد ، أن النبي ﷺ دعا في الاستسقاء : «اللهم جَلِّنا^(١) صحابًا كثيرًا ، قصيرًا ، دلوًا ، ضحوكًا ، تَطْرُنَا مِنْ رَدَاكُ ، قَطَقًا ، سَجَلًا ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ^(٢) . رواه أبو حوالة في «صحيحه» .

٣- وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا استسقى ، قال : «اللهم اسق عبادك وبهائمك ، وانشر رحمتك ، وانحي بلك الميث^(٣) . رواه أبو داود .

ويستحب عند الدعاء في الاستسقاء رفع ظهور الأكف ؛ فعند مسلم ، عن أنس ، أن النبي ﷺ استسقى ، فأشار بظهر كفيه إلى السماء^(٤) .

ويستحب عند رؤية المطر ، أن يقول : اللهم صَيِّبًا ، نافعًا^(٥) . ويكشف بعض يده ، ليصبيه ، ويقول إذا رادت المياه ، وخيف من كثرة المطر : اللهم سقنا رحمة ، ولا سقنا عذاب ، ولا بلاء ، ولا هدم ، ولا غرق ، اللهم على الطراب ، ومنابت الشجر ، اللهم حوالينا ، ولا علينا . فكل ذلك صحيح ، ثابت عن النبي ﷺ .

سجود التلاوة

من قرأ آية سجدة ، أو سمعها ، يستحب له أن يكبر ، ويسجد سجدة ، ثم يكبر للرفع من السجود ، وهذا يسمى سجود التلاوة ، ولا تشهد فيه ، ولا تسليم ، فمن نافع ، عن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن ، فإذا مر بالسجدة ، كبر وسجد ، وسجدنا^(٦) . رواه أبو داود ، والبيهقي ، والحاكم ، وقال صحيح على شرط

(١) جللنا : هنا : كثيرًا . متراكمًا . قصيرًا : قويًا . دلوًا : متدفقًا . ضحوكًا : ذا برق . رَدَاكُ : مطرًا خفيفًا . قَطَقًا : أقل من الرذاذ .

(٢) كنز العمال (٧) رقم (٢١٦٠٦) وانظر : (٨) رقم (٢٣٥٤٧) عن ابن الحصري والذيل ، عن أبي سعيد ، وجمع الجوامع رقم (١٠٠٢٢) (١) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب رفع اليدين في الاستسقاء (١ / ٦٩٥) رقم (١١٧٦) ، والسنن الكبرى ، للبيهقي (٣ / ٣٥٦) .

(٤) فيه دليل على ، أنه إذا أريد بالدعاء رفع البلاء ، فإنه يرفع يديه ويجعل ظهر كفيه إلى السماء ، وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله ، جعل بطن كفيه إلى السماء .

(٥) مسلم : كتاب صلاة الاستسقاء - باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء (٢ / ٦١٢) رقم (٦) .

(٦) صبيح : مطرًا ، وانظر : تمام المنة (٢٦٦) .

(٧) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في الرجل يسمع السجدة وهو راكب أو في غير الصلاة (٢ / ١٢٥) رقم (١٤١٣) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٣٢٥) ، ومستدرک الحاکم (١ / ٢٢٢) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

الشيخين . وقال أبو داود : قال عبد الرزاق : وكان الثوري يعجبه هذا الحديث . وقال أبو داود : يعجبه ؛ لأنه كبير . وقال عبد الله بن مسعود : إذا قرأت سجدة ، فكبير ، واسجد ، وإذا رفعت رأسك ، فكبير .
(١) فضله :

عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا قرأ ابن آدم السجدة ، فسجد ، اعتزل الشيطان يبكي ، يقول : يا ويله ، أمر^(١) بالسجود ، فسجد ، فله الجنة ، وأمرت بالسجود ، فصيت ، فلي النار»^(٢) . رواه أحمد ، ومسلم ، وابن ماجه .
(٢) حكمه :

ذهب جمهور العلماء إلى ، أن سجود التلاوة سنة للقارئ والمستمع ؛ لما رواه البخاري ، عن عمر ، أنه قرأ على المنبر يوم الجمعة سورة النحل ، حتى جاء السجدة ، فنزل ، وسجد ، وسجد الناس ، حتى إذا كانت الجمعة القابلة ، قرأ بها ، حتى إذا جاء السجدة ، قال : يا أيها الناس ، إنا لم نؤمر بالسجود ؛ فمن سجد ، فقد أصاب ، ومن لم يسجد ، فلا إثم عليه^(٣) . وفي لفظ : إن الله لم يفرض علينا السجود ، إلا أن نشاء . وروى الجماعة ، إلا ابن ماجه ، عن زيد بن ثابت ، قال : قرأت على النبي ﷺ : ﴿والنجم﴾ . فلم يسجد فيها . رواه الدارقطني ، وقال : فلم يسجد منا أحد^(٤) . ورجع الحافظ في «الفتح» أن الترك كان لبيان الجوار ، وبه جزم الشافعي .

ويؤيده ، ما رواه البزار ، والدارقطني ، عن أبي هريرة ، أنه قال : إن النبي ﷺ سجد في سورة «النجم» ، وسجدنا معه^(٥) . قال الحافظ في «الفتح» : ورجاله ثقات . وعن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قرأ ﴿والنجم﴾ ، فسجد فيها ، وسجد من كان معه ، غير أن شيخاً من قریش أخذ كفاً من حصي ، أو تراب ، فرفعه إلى جبهته ، وقال : يكفيني هذا .

(١) البول : الهلاك ، يقصد نفسه ؛ أي : يا حزن الشيطان ، وبها هلاكه .

(٢) مسلم : كتاب الإيمان - باب بيان إطلاق الكفر على من ترك الصلاة (١ / ٨٧) رقم (١٣٣) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب سجود القرآن (١ / ٣٤) رقم (١٠٥٢) ، ومسنود أحمد (٢ / ٤٤٣) .

(٣) البخاري : كتاب سجود القرآن - باب من رأى أن الله عز وجل ... لم يوجب السجود (٢ / ٥٢) .

(٤) الدارقطني (١ / ٤١٠) كتاب الصلاة - باب سجود القرآن .

(٥) الدارقطني : كتاب الصلاة - باب سجود القرآن (١ / ٤٠٩) وكشف الاستار عن زوائد البزار ، وقال البزار : لا تعلم من رواه بهذا اللفظ إلا أبو هريرة ، ولا تعلمه إلا من هذا الوجه تفرد به مغلطه ، عن هشام . مجمع الزوائد (٢ / ٢٨٨) ، وقال : رواه البزار ، ورجاله ثقات .

قال عبد الله : فلقد رأيته بعد قتل كافراً^(١) . رواه البخاري ، ومسلم .

(٣) مواضع السجود :

مواضع السجود في القرآن خمسة عشر موضعاً ؛ فمن عمرو بن العاص ، أن رسول الله ﷺ أقرأه خمسة عشر سجدة في القرآن ؛ منها ثلاث في المصطل ، وفي «الحج» سجدتان^(٢) . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، والدارقطني ، وحسنه المنذري ، والنووي ، وهي ؛

١- ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الاعراف: ٢٠٦] .

٢- ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظُلُمًا أَفْئِدَةً بِالْقُدْرَةِ وَالْأَصَالِ﴾ [الرعد: ١٥٠] .

٣- ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةِ وَهُمْ لَا يُسْكَرُونَ﴾

[النحل : ٤٩] .

٤- ﴿قُلْ آمَنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الاسراء : ١٠٧] .

٥- ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم : ٥٨] .

٦- ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يَنْهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج : ١٨] .

٧- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾

[الحج: ٧٧] .

٨- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنْسَاجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾

[الفرقان : ٦٠] .

(١) البخاري : كتاب سجود القرآن ... باب ما جاء في سجود القرآن وستها (٢ / ٥٠) ، ومسلم : كتاب المساجد ... باب سجود الثلاثة (١ / ٤٠٥) رقم (١٠٥) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب تشريع أبواب السجود ، كم سجدة في القرآن ؟ (٢ / ١٢٠) رقم (١٤٠١) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٢٧٣) وقال : حديث رواه مصريون ، قد اخرج الشيخان بأكثرهم ، وليس في عدد سجود القرآن أتم منه ، ولم يفرجه ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب عدد سجود القرآن (١ / ٣٣٥) رقم (١٠٥٧) .

٩- ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾
[النمل : ٢٥] .

١٠- ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة : ١٥] .

١١- ﴿وَلَقَدْ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَاتَهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص : ٢٤]

١٢- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت : ٣٧] .

١٣- ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ [النجم : ٦٢] .

١٤- ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق : ٢١] .

١٥- ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق : ١٩] .

(٤) ما يشترط له :

اشترط جمهور الفقهاء لسجود التلاوة ، ما اشترطوه للصلاة ، من طهارة ، واستقبال قبلة ، وستر عورة ، قال الشوكاني : ليس في أحاديث مناجاة التلاوة ما يدل على اعتبار ، أن يكون الساجد متوضعا ، وقد كان يسجد معه ﷺ من حضر تلاوته ، ولم ينقل أنه أمر أحدا منهم بالوضوء ، ويبعد أن يكونوا جميعا متوضعين ، وأيضا ، قد كان يسجد معه المشركون ، وهم المجاس ، لا يصح وضوؤهم . وقد روى البخاري ، عن ابن عمر ، أنه كان يسجد على غير وضوء^(١) ، وكذلك روى عنه ابن أبي شيبة .

وأما ما رواه البيهقي عنه ، بإسناد قال في «الفتح» : إنه صحيح . أنه قال : لا يسجد الرجل ، إلا وهو طاهر . فيجمع بينهما بما قاله الحافظ ، من حملته على الطهارة الكبرى ، أو على حالة الاختيار ، والأول على الضرورة ، وهكذا ليس في الأحاديث ما يدل على

(١) عن أبي سعيد ، قال : قرأ رسول الله ﷺ وهو على المنبر «ص» فلما بلغ السجدة ، نزل ، وسجد ، وسجد الناس معه ، فلما كان يوم آخر ، قرأها ، فلما بلغ السجدة تشرن (نهيا) الناس للسجود ، فقال رسول الله ﷺ : «إنا هي توبة نبي ، ولكني رأيكم تشرنتم للسجود ، فنزل وسجد ، وسجدوا . رواه أبو داود . رجاله رجال الصحيح .

(٢) البخاري : كتاب الجمعة - باب سجود المسلمين مع المشركين (٢ / ٥١) وفيها : كان ابن عمر يسجد على وضوء ، وفي الهامش : يسجد على غير وضوء . وهو الصواب . هامش رقم (٢) .

اعتبار طهارة الثياب والمكان ، وأما ستر العورة ، والاستقبال مع الإمكان ، فقيل : إنه معتبر ، اتفاقاً . قال في «الفتح» : لم يوافق ابن عمر أحدٌ على جوار السجود ، بلا وضوء ، إلا الشعبي . أخرجه ابن أبي شيبة عنه ، بسند صحيح . وأخرج أيضاً عن أبي عبد الرحمن السلمي ، أنه كان يقرأ السجدة ، ثم يسجد ، وهو على غير وضوء ، إلى غير القبلة ، وهو يمشي ، ويومئ إيماء . ومن الموافقين لابن عمر من أهل البيت ، أبو طالب ، والنصور بالله .

(٥) الدعاء فيه :

من سجد سجود التلاوة ، دعا بما شاء ، ولم يصح عن رسول الله ﷺ في ذلك ، إلا حديث عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يقول في سجود القرآن : «سجد وجهي للذي خلقه ، وشق سمعه ، وبصره بحوله وقوته ، فتبارك الله أحسن^(١) الخالقين»^(٢) . رواه الخمسة ، إلا ابن ماجه ، ورواه الحاكم ، وصححه الترمذي ، وابن السكن ، وقال في آخره : ثلاثاً . على أنه ينبغي أن يقول في سجوده : سبحان ربي الأعلى . إذا سجد سجود التلاوة في الصلاة .

(٦) السجود في الصلاة :

يجوز للإمام والمفرد^(٣) أن يقرأ آية السجدة في الصلاة الجهرية والسرية ، ويسجد متى قرأها ، روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي رافع ، قال : صليت مع أبي هريرة صلاة العتمة ، أو قال : صلاة العشاء ، فقرأ : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق : ١] . فسجد فيها ، فقلت : يا أبا هريرة ، ما هذه السجدة ؟ فقال : سجدت فيها خلف أبي القاسم ﷺ ، فلا أزال أسجدها ، حتى ألقاه^(٤) . وروى الحاكم ، وصححه على شرط الشيخين ، عن ابن

(١) هذه الزيادة من رواية الحاكم .

(٢) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (١ / ٥٣٥) رقم (٢٠١) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا سجد (٢ / ١٢٦) رقم (١٤١٤) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما يقول في سجود القرآن (٢ / ٤٧٤) رقم (٥٨٠) ، ومستدرک الحاكم : (١ / ٢٢٠) ، وقال صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، والنسائي : كتاب التلطيع - باب رقم (٧٠) حديث رقم (١١٧٩) ، ورواه ابن ماجه عن علي ، بدون لفظ فيحوله وقوته (١ / ٣٣٥) كتاب إقامة الصلاة - باب سجود القرآن .

(٣) وعلى المأموم أن يتابع إمامه في السجود ، إذا سجد ، وإن لم يسمع إمامه ، يقرأ آية السجدة ، فإذا قرأها الإمام ، ولم يسجد ، لا يسجد المأموم ، بل عليه متابعة إمامه ، وكلذا لو قرأها المأموم ، أو سمعها من قارئ ، ليس معه في الصلاة ، فإنه لا يسجد في الصلاة ، بل يسجد بعد القارئ منها .

(٤) البخاري : كتاب الأذان - باب القراءة في العشاء بالسجدة (١ / ١٩٤) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب سجود التلاوة (١ / ٤٠٧) رقم (١١١) ، (١١٠) .

عمر ، أن النبي ﷺ سجد في الركعة الأولى ، من صلاة الظهر ، فرأى أصحابه أنه قرأ : ﴿الْم تَنْزِيلُ﴾ . السجدة^(١) .

قال النووي : لا يكره قراءة السجدة عندنا للإمام ، كما لا يكره للمنفرد ؛ سواء كانت الصلاة سرية أو جهريّة ، ويسجد متى قرأها . وقال مالك : يكره مطلقاً . وقال أبو حنيفة : يكره في السرية دون الجهرية . قال صاحب «البحر» : وعلى مذهبن ، يستحب تأخير السجود ، حتى يسلم ؛ لئلا يهوش على المأمومين .

(٧) تداخل السجّدات :

تتداخل السجّدات ، ويسجد سجدة واحدة ، إذا قرأ القارئ آية السجدة وكررها ، أو سمعها أكثر من مرة في المسجد الواحد ، بشرط أن يؤخر السجود عن التلاوة الأخيرة ، فإن سجد عقب التلاوة الأولى فقليل : تكفيه^(٢) وقيل : يسجد مرة أخرى ؛ لتجلد السبب^(٣) .

(٨) قضاؤه :

يرى الجمهور ، أنه يستحب السجود عقب قراءة آية السجدة ، أو سماعها ، فإن أخر السجود ، لم يسقط ، ما لم يطل الفصل ، فإنه يفوت ، ولا يقضى .

سجدة الشكر

ذهب جمهور العلماء إلى استحباب سجدة الشكر ، لمن تجلّدت له نعمة تسره ، أو صرفت عنه نقمة ؛ فغن أبى بكرة ، أن النبي ﷺ كان إذا أناه أمر يسره ، أو بُشر به ، خر ساجداً ، شكراً لله تعالى^(١) . رواه أبو داود ، وابن ماجه والترمذي وحسنه . وروى البيهقي بإسناد ، على شرط البخاري ، أن عليّاً - رضي الله عنه - لما كتب إلى النبي ﷺ بإسلام

(١) المشدرك للحاكم (١ / ٢٢١) وقال : حدث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه وهو سنة صحيحة * غريبة ، أن الإمام يسجد فيما يسر بالقراءة مثل سجوده فيما يعلن .

(٢) هذا مذهب الحنطية .

(٣) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في سجود الشكر (٣ / ٢١٦) رقم (٢٧٧٤) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة -

باب ما جاء في الصلاة والسجدة عند الشكر (١ / ٤٤٦) رقم (١٣٩٤) ، والترمذي : كتاب السير - باب

ما جاء في سجدة الشكر (٤ / ١٤١) رقم (١٥٧٨) ، و السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٣٧٠) ، و الدارقطني

(١ / ٤١٠) ، وحسنه الشيخ الألباني ، في : إرواء الغليل (٢ / ٢٢٦) .

همذان ، خر ساجداً ، ثم رفع رأسه ، فقال : «السلام على همدان ، السلام على همدان»^(١) . وعن عبد الرحمن بن عوف ، أن رسول الله ﷺ خرج ، فاتبعته ، حتى دخل نخلاً ، فسجد ، فاطال السجود ، حتى خفت أن يكون الله قد توفاه ، فجئت أنظر ، فرفع رأسه ، فقال : «ما لك يا عبد الرحمن؟» . فذكرت ذلك له ، فقال : «إن جبريل - عليه السلام - قال لي : ألا أبشرك ؟ إن الله - عز وجل - يقول لك : من صلى عليك صليت عليه ، ومن سلم عليك ، سلمت عليه . فسجدت لله - عز وجل - شكرًا»^(٢) . رواه أحمد ، ورواه أيضاً الحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعلم في سجدة الشكر أصح من هذا . وروى البخاري ، أن كعب بن مالك سجد ، لما جاءته البشري بتوبة الله عليه . وذكر أحمد أن علياً سجد ، حين وجد ذا النُدبة^(٣) في قتل الخوارج . وذكر سعيد بن منصور ، أن أبا بكر سجد ، حين جاءه قتل مسيلة .

سجود الشكر يفترق إلى سجود الصلاة ، وقيل : لا يشترط له ذلك ، لأنه ليس بصلاة . قال في «فتح العلام» : وهو الأقرب . وقال الشوكاني : وليس في أحاديث الباب ما يدل على اشتراط الوضوء ، وطهارة الثياب ، والمكان لسجود الشكر . وإلى ذلك ذهب الإمام يحيى ، وأبو طالب ، وليس فيه ما يدل على التكبير في سجود الشكر . وفي «البحر» ، أنه يكبر . قال الإمام يحيى : ولا يسجد للشكر في الصلاة ، قولاً واحداً ، إذ ليس من توابعها .

سجود السهو

ثبت أن النبي ﷺ كان يسهر في الصلاة ، وصح عنه ، أنه قال : «إنما أنا بشر ، أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت ، فذكروني»^(٤) .

- (١) السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٣٦٩) وقال : أخرج البخاري صدر هذا الحديث ، عن أحمد بن عثمان ، عن شريح بن مسلمة ، عن إبراهيم بن يوسف ، فلم يفته بتمامه ، وسجود الشكر في تمام الحديث صحيح على شرطه .
- (٢) المسند (١ / ١٩١) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٥٥٠) كتاب فضائل القرآن ، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . وقال الذهبي : صحيح . والسنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٣٧١) وفي «الزوائد» : رواه أحمد ، ورجاله ثقات . مجمع الزوائد (٢ / ٢٩٠) .
- (٣) رجل من الخوارج ، وأثر كعب بن مالك عند البخاري (٣ / ١٧٧ - ١٨٢) ، ومسلم (٨ / ١٠٦ - ١١٢) والقصة بتمامها عندهما ، وهذا اللفظ عند ابن ماجه (١٣٩٣) ، وأما أثر علي ، فعند أحمد (١ / ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٤٧) ، وحسنه الشيخ الألباني ، في : الإرواء ، وأما أثر أبي بكر ، فهو كذلك عند البيهقي (٢ / ٣٧١) ، وابن أبي شبة ، وضعفه الشيخ الألباني ، فنظر : إرواء الغليل (٢ / ٢٣٠) .
- (٤) البخاري : كتاب الصلاة - باب الترجه نحو القبلة حيث كان (١ / ١١٠) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب السهو في الصلاة والسجود له (١ / ٤٠٢) ولفظهما : «إنما أنا بشر نلکم أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت ، فذكروني»

وقد شرع لأمته في ذلك أحكاماً ، نلخصها فيما يلي :

(١) كيفيته :

سجود السهو سجدتان ، يسجدهما المصلي قبل التسليم أو بعده ، وقد صح الكل عن رسول الله ﷺ ، ففي الصحيح ، عن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر كم صلى ، ثلاثاً أم أربعاً ، فليطرح الشك ، وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين ، قبل أن يسلم»^(١) . وفي «الصحيحين» في قصة ذي اليدين ، أنه ﷺ سجد ، بعد ما سلم^(٢) .

والأفضل متابعة الوارد في ذلك ، فيسجد قبل التسليم ، فيما جاء فيه السجود قبله ، ويسجد بعد التسليم ، فيما ورد فيه السجود بعده ، ويخير فيما عدا ذلك .

قال إيشوكاني : وأحسن ما يقال في هذا المقام ، أنه يعمل على ما تقتضيه أقواله وأفعاله ﷺ من السجود قبل السلام وبعده ، فما كان من أسباب السجود مقيداً بقبل السلام سجد له قبله ، وما كان مقيداً ببعد السلام ، سجد له بعده ، وما لم يرد تقييده بأحدهما ، كان مخيراً بين السجود قبل السلام وبعده ، من غير فرق بين الزيادة والنقص ، لما أخرجه مسلم ، في «صحيحه» ، عن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قال : «إذا زاد الرجل ، أو نقص ، فليسجد سجدتين»^(٣) .

(٢) الأحوال التي يشرع فيها :

يشرع سجود السهو في الأحوال الآتية :

١- إذا سلم قبل إتمام الصلاة ، لحديث ابن مسيرين ، عن أبي هريرة ، قال : صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي^(٤) ، فصلّى ركعتين ، ثم سلم ، فقام إلى خشبة معروضة في المسجد ، فأتكأ عليها ، كأنه غضبان ، ووضع يده اليمنى على اليسرى ، وشبك بين أصابعه ، ووضع خده على ظهر كفه اليسرى ، وخرجت السرعة^(٥) من أبواب المسجد ، فقالوا : قصرت الصلاة ؟ وفي القوم أبو بكر ، وعمر ، فهابا أن يكلماه ، وفي القوم رجل يقال له : ذو اليدين . فقال : يا رسول الله ، أنسيت ، أم قصرت الصلاة ؟

(١) مسلم : كتاب المساجد - باب : السهو في الصلاة والسجود له (١ / ٤٠٠) رقم (٨٨) .

(٢) البخاري : كتاب السهو - باب من لم يتشهد في سجدتي السهو (٢ / ٨٦) والباب التالي له أيضاً ، و مسلم :

كتاب المساجد - باب السهو في الصلاة والسجود له (١ / ٤٠٣) رقم (٩٧) ، (٩٩) .

(٣) مسلم : كتاب المساجد - باب السهو في الصلاة والسجود له (١ / ٤٠٣) رقم (٩٦) .

(٤) الظهر ، أو العصر . (٥) جمع سريع ، وهم أول الناس خروجاً .

فقال: «لم أنس ولم تقصر». فقال: «أكما يقول ذو اليلين ؟». فقالوا: نعم. فقام، فصلّى ما ترك^(١). ثم سلم، ثم كبر وسجد، مثل سجوده، أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر، ثم كبر وسجد، مثل سجوده، أو أطول، ثم رفع رأسه. الحديث رواه البخاري، ومسلم.

وعن عطاء، أن ابن الزبير صلى المغرب، فسلم في ركعتين، فنهض؛ ليستلم الحجر، فسبح القوم، فقال: ما شأنكم؟ قال: فصلّى ما بقي، وسجد سجدتين. قال: فذكر ذلك لأبن عباس، فقال: ما أطاق^(٢) عن سنة نبيه ﷺ. رواه أحمد، والبخاري، والطبراني.

٢- عند الزيادة على الصلاة؛ لما رواه الجماعة، عن ابن مسعود، أن النبي ﷺ صلى خمساً، فقيل له: أريد في الصلاة؟ فقال: «وما ذلك؟». فقالوا: صليت خمساً، فسجد سجدتين، بعد ما سلم^(٣).

وفي هذا الحديث دليل على صحة صلاة من زاد ركعة، وهو ساه، ولم يجلس في الرابعة.

٣- عند نسيان التشهد الأول، أو نسيان سنة من سنن الصلاة؛ لما رواه الجماعة، عن ابن بريدة، أن النبي ﷺ صلى، فقام في الركعتين، فسبحوا به، فمضى، فلما فرغ من صلاته، سجد سجدتين، ثم سلم^(٤).

(١) في هذا دليل على جواز البناء على الصلاة، التي خرج منها المصلي، قبل تمامها ناسياً، من غير فرق بين من سلم ركعتين أو أكثر، أو أقل، والحديث رواه البخاري (١ / ٣٠٩، ٣١٠)، ومسلم (٢ / ٨٦).

(٢) أي؛ بعد.

(٣) البخاري: كتاب الجمعة - باب إذا صلى خمساً (٢ / ٨٥)، ومسلم: كتاب المساجد - باب السهو في الصلاة والسجود له (١ / ٤٠١) رقم (٩١)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة - باب من صلى الظهر خمساً وهو ساه (١ / ٢٨٠) رقم (١٢٠٥)، والترمذي: أبواب الصلاة - باب ما جاء في سجدتي السهو بعد السلام والكلام (٢ / ٢٣٨، ٢٣٩)، وأبو داود: كتاب الصلاة - باب إذا صلى خمساً (١ / ٦١٩) رقم (١٠١٩).

(٤) في الحديث، أن المؤمن يسجد مع إمامه لسهر الإمام، وعند الحنفية والشافعية، أن المؤمن يسجد لسهر الإمام ولا يسجد لسهر نفسه.

(٥) البخاري: كتاب الجمعة - باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة (٢ / ٨٥)، ومسلم: كتاب المساجد - باب السهو في الصلاة والسجود له (١ / ٣٩٩)، وأبو داود: كتاب الصلاة - باب من قام من نيتين ولم يشهد (١ / ٦٢٥، ٦٢٦) رقم (١٠٣٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيمن قام من اثنتين ساهياً (١ / ٣٨١) رقم (١٢٠٦)، والترمذي: أبواب الصلاة - باب ما جاء في سجدتي السهو قبل التسليم (٢ / ٢٣٥، ٢٣٦) رقم (٣٩١).

وفي الحديث ، أن مَنْ سها عن القعود الأول ، وتذكر قبل أن يستتم قائماً ، عاد إليه ، فإن أتم قيامه لا يعود ؛ ويؤيد ذلك ، ما رواه أحمد^(١) ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن المغيرة بن شعبه ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا قام أحدكم من الركعتين ، فلم يستتم قائماً فليجلس ، وإن استتم قائماً ، فلا يجلس ، وسجد سجدي السهو» .

٤- السجود عند الشك في الصلاة ؛ فمن عبد الرحمن بن عوف ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر أواحدة صلى ، أم اثنتين ، فليجعلها واحدة ، وإذا لم يدر اثنتين صلى ، أم ثلاثاً ، فليجعلها اثنتين ، وإذا لم يدر ثلاثاً صلى ، أم أربعاً فليجعلها ثلاثاً ، ثم يسجد إذا فرغ من صلاته ، وهو جالس قبل أن يسلم ، سجديتين»^(٢) . رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه . وفي رواية ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من صلى صلاة يشك في النقصان ، فليصل ، حتى يشك في الزيادة» . وعن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدر كم صلى ثلاثاً ، أم أربعاً ، فليطرح الشك ، وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجديتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمساً ، شفعن له صلاته ، وإن كان صلى إتماماً الأربع ، كانتا ترغيماً للشيطان»^(٣) . رواه أحمد ، ومسلم .

وفي هذين الحديثين دليل لما ذهب إليه الجمهور من ، أنه إذا شك المصلي في عدد الركعات ، بنى على الأقل المتيقن له ، ثم يسجد للسهو .

(١) مسند أحمد (٤ / ٢٥٣ ، ٢٥٤) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيمن قام من الثنتين ساهياً (١ / ٣٨١) رقم (١٢٠٨) ولفظ أبي داود : «إذا قام الإمام في الركعتين ، فإن ذكر قبل أن يستوي قائماً ، فليجلس ، فإن استوى قائماً ، فلا يجلس ، ويسجد سجدي السهو» (١ / ٦٢٩) كتاب الصلاة - باب من نسي أن يشهد ، وهو جالس ، رقم (١٠٣٦) .

(٢) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقصان (٢ / ٢٤٣ - ٢٤٤) رقم (٣٩٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب : ما جاء فيمن شك في صلاته فرجع إلى يمين (١ / ٣٨١) رقم (١٢٠٩) ومسند أحمد (١ / ١٩٠) .

(٣) مسلم : كتاب المساجد - باب السهو في الصلاة والسجود له (١ / ٤٠٠) رقم (٨٨) ، وانظر : أبا داود : كتاب الصلاة - باب إذا شك أحدكم في الاثنتين والثلاث من قال يلقى الشك (١ / ٦٢٢) رقم (١٠٢٦) ، ومسند أحمد (٣ / ٨٣) .

صلاة الجماعة

صلاة الجماعة سنة مؤكدة^(١) ، ورد في فضلها أحاديث كثيرة ، نذكر بعضها فيما يلي :

١- عن ابن عمر^(٢) - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة» . متفق عليه .

٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «صلاة الرجل في جماعة ، تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمساً وعشرين ضعفاً ؛ وذلك أنه إذا توضأ ، فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد ، لا يخرجها إلا الصلاة ، لم يخط خطوة ، إلا رفعت له بها درجة ، وحط عنه بها خطيئة» ، فإذا صلى ، لم تزل الملائكة تصلي عليه ، ما دام في مصلاه ، ما لم يحدث : اللهم صل عليه ، اللهم ارحمه . ولا يزال في صلاة ، ما انتظر الصلاة^(٣) . متفق عليه ، وهذا لفظ البخاري .

٣- وعنه ، قال : أتى النبي ﷺ رجل أعمى ، فقال : يا رسول الله ، ليس لي قائد يقودني إلى المسجد . فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له ، فيصلي في بيته ، فرخص له ، فلما ولى ، دعاه ، فقال له : «هل تسمع النداء في الصلاة؟» قال : نعم . قال : «فأجب»^(٤) . رواه مسلم .

٤- وعنه - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «والذي نفسي بيده ، لقد هممت أن أمر بحطب ، فيحطب ، ثم أمر رجلاً ، فيؤم الناس ، ثم أخالفه إلى رجال ، فأحرق عليهم بيوتهم»^(٥) . متفق عليه .

(١) هذا في الغرض ، وأما الجماعة في النقل ، فهي مباحة ؛ سواء قل الجمع أم كثر ؛ فقد ثبت أن النبي ﷺ صلى ركعتين تطوعاً ، وصلى معه أتى من بيته ، كما صلت أم سليم وأم حرام خلفه ، وتكرر هذا ، ووقع أكثر من مرة .

(٢) البخاري : كتاب الصلاة - باب فضل صلاة الجماعة (١ / ١٦٥ ، ٦٦) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخليق عنها (١ / ٤٥٠) رقم (٢٤٩) .

(٣) البخاري : كتاب الأذان - باب فضل صلاة الجماعة (١ / ١٦٦) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب فضل صلاة الجماعة (١ / ٤٥٩) رقم (٢٧٢) واللفظ للبخاري .

(٤) مسلم : كتاب المساجد - باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء (١ / ٤٥٢) رقم (٢٥٥) .

(٥) البخاري : كتاب الصلاة - باب وجوب صلاة الجماعة (١ / ١٦٥) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب فضل صلاة الجماعة (١ / ٤٥٢) .

٥- وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال : من سره أن يلقى الله - تعالى - غدا مسلماً ، فليحافظ على هؤلاء الصلوات ، حيث ينادى بهن ؛ فإن الله شرع لنيبكم ﷺ سنن الهدى ، وإنهن من سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم في بيوتكم ، كما يصلي هذا المتخلف في بيته ، لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم ، لضللتم ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها ، إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين ، حتى يقام في الصف^(١) . رواه مسلم . وفي رواية له ، قال : إن رسول الله ﷺ علمنا سنن الهدى ؛ الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه .

٦- وعن أبي البرداء - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما من ثلاثة في قرية ولا بنتو ، لا تقام فيهم الصلاة ، إلا قد استحوذ عليهم الشيطان ، فعليكم بالجماعة ؛ فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية»^(٢) . رواه أبو داود بإسناد حسن .

(١) حضور النساء الجماعة في المساجد ، وفضل صلاتهن في بيوتهن :

يجوز للنساء الخروج إلى المساجد ، وشهود الجماعة ، بشرط أن يتجنبن ما يثير الشهوة ، ويدعو إلى الفتنة من الزينة والطيب ؛ فعن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «لا تمشوا النساء أن يخرجن إلى المساجد ، ويوتهن خيبر لهن»^(٣) . وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «لا تمشوا إمام الله^(٤) مساجد الله ، وليخرجن ثقلات^(٥)»^(٦) . رواهما أحمد ، وأبو داود . وعنه ، قال رسول الله ﷺ : «أيما امرأة أصابت بخوراً ، فلا تشهد معنا العشاء الآخرة»^(٧) . رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي بإسناد حسن .

(١) مسلم : كتاب المساجد - باب صلاة الجماعة من سنن الهدى (١ / ٤٥٣) رقم الحديث (٢٥٧) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في التشديد في ترك الجماعة (١ / ٣٧١) رقم (٥٤٧) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب التشديد في ترك الجماعة (٢ / ١٠٦ ، ١٠٧) رقم (٨٤٧) ، و صحيح ابن خزيمة (٢ / ٣٧١) رقم (١٤٨٦) ، ومسود الطمان (ص ١٢٠) رقم (٤٢٥) ، وقال صاحب نصب الرأية : أخرجه أبو داود ، والنسائي . قال الترمذي : إسناده صحيح ، ذكره في «الخلاصة» . نصب الرأية (٢ / ٢٤) ، ومشكاة المصابيح (١ / ٣٣٤) رقم (١٠٦٧) ولها : رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد (١ / ٣٨٢) رقم (٥٦٧) .

(٤) إمام الله : جمع أمة . (٥) ثقلات : أي ؛ غير متطيبات .

(٦) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد (١ / ٣٨١) رقم (٥٦٥) ، ومسنند أحمد (٢ / ٤٢٨) واللفظ له ، وفي «مجمع الزوائد» (٢ / ٣٥ ، ٣٦) ، ورواه أحمد ، والطبراني ، في : الكبير ، وإسناده حسن .

(٧) مسلم : كتاب الصلاة - باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة . . (١ / ٣٢٨) ، والنسائي : كتاب الزينة (٨ / ١٥٤) باب النهي للمرأة أن تشهد الصلاة إذا أصابت من البخور (١ / ١٥٤) الحديث (٥١٢٨) ، وأبو داود : كتاب الترجل - باب ما جاء في المرأة تطيب للبخور (٤ / ٤٠٢) .

والأفضل لهن الصلاة في بيوتهن ؛ لما رواه أحمد ، والطبراني ، عن أم حُمَيْد الساعدية ، أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ، إني أحب الصلاة معك . فقال ﷺ : «قد علمت ، وصلاتك في حجرتك ، خير لك من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك ، خير لك من صلاتك في مسجد الجماعة»^(١) .

(٢) استحباب الصلاة في المسجد الأبعد ، والكثير الجمع :

يستحب الصلاة في المسجد الأبعد ، الذي يجتمع فيه العدد الكثير ؛ لما رواه مسلم ، عن أبي موسى ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إن أعظم الناس في الصلاة أجراً أبعدهم إليها ممشى»^(٢) . ولما رواه ، عن جابر ، قال : خلت البقاع حول المسجد ، فأراد بنو سلمة أن يتقلوا إلى قرب المسجد ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ، فقال : «إنه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد» . قالوا : نعم ، يا رسول الله ، قد أردنا ذلك . فقال : «يا بني سلمة ، دياركم تكتب آثاركم»^(٣) . ولما رواه الشيخان ، وغيرهما من حديث أبي هريرة المتقدم . وعن أبي بن كعب ، قال : قال رسول الله ﷺ : «صلاة الرجل مع الرجل ، أزكى من صلاته وحده»^(٤) ، وصلاته مع الرجلين ، أزكى من صلاته مع الرجل ، وما كان أكثر ، فهو أحب إلى الله تعالى»^(٥) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابن حبان ، وصححه ابن السكن ، والعقيلي ، والحاكم .

(٣) استحباب السعي إلى المسجد بالسكينة :

يندب المشي إلى المسجد ، مع السكينة والوقار ، ويكره الإسراع والسعي ؛ لأن

(١) مسند أحمد (٦ / ٣٧١) وفي «الزوائد» : رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح ، غير عبد الله بن مسويد الأصبهاني ، وثقه ابن حبان ، مجمع (٢ / ٣٧) وأما رواية الطبراني ، فيقول الهيثمي : رواه الطبراني ، وفيه ابن لهيعة ، وفيه كلام .

(٢) مسلم : كتاب المساجد - باب فضل كثرة الخطى إلى المساجد (١ / ٤٦٠) رقم (٢٧٧) .

(٣) مسلم : كتاب المساجد - باب فضل كثرة الخطى إلى المساجد ، رقم (٢٨٠) (١ / ٤٦٢) .

(٤) «أزكى من صلاته وحده» : أي : أكثر أجراً ، وأبلغ في تطهير الصلوة من ذنوبه .

(٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في فضل صلاة الجماعة (١ / ٣٧٦) رقم (٥٥٤) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب الجماعة إذا كانوا اثنين (٢ / ١٠٥) رقم (٨٤٣) ، ومستفرك الحاكم (٣ / ٦٢٥) والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣ / ٢٥٠) رقم (٢٠٥٤) ، والسنن الكبير للبيهقي (٣ / ٦١) ، ومسند أحمد (٥ / ١٤٠) ، وتلخيص الحبير (٢ / ٢٦) ، والضعفاء للعقيلي (٢ / ١١٦) رقم (٥٨٩) .

الإنسان في حكم المصلي ، من حين خروجه إلى الصلاة ؛ فعن أبي قتادة ، قال : بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ ، إذ سمع جليلة رجال ، فلما صلى ، قال : «ما شأنكم؟» قالوا : استعجلنا إلى الصلاة . قال : «فلا تفعلوا ، إذا أتيت الصلاة ، فعليكم السكينة ، فما أدركتم ، فصلوا ، وما فاتكم ، فاتموا»^(١١) . رواه الشيخان . وعن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «إذا سمعتم الإقامة ، فامشوا إلى الصلاة ، وعليكم السكينة والوقار ، ولا تسرعوا ، فما أدركتم ، فصلوا ، وما فاتكم ، فاتموا»^(١٢) . رواه الجماعة ، إلا الترمذي .

(٤) استحباب تدقيق الإمام :

يندب للإمام أن يخفف الصلاة بالأمومين ؛ لحديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا صلى أحدكم بالناس ، فليخفف ؛ فإن فيهم الضعيف ، والسقيم ، والكبير ، فإذا صلى نفسه ، فليطول ما شاء»^(٥) . رواه الجماعة . ورووا عن أنس ، عن النبي ﷺ قال : «إني لأدخل في الصلاة ، وأنا أريد إطالتها ، فأسمع بكاء الصبي ، فأتجور في صلاتي ؛ مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه»^(٦) . وروى الشيخان عنه ، قال : ما صليت خلف إمام قط ،

(١١) السكينة والوقار بمعنى واحد . ولفرق بينهما التوري ، فقال : إن السكينة الثاني في الحركات ، واجتناب العبث ، والوقار في الهيئة ، بغض البصر ، وخفض الصوت ، وعدم الالتفات .

(١٢) البخاري : كتاب الصلاة - باب قول الرجل : فاتتنا الصلاة (١ / ١٦٣) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة (١ / ٤٢١ ، ٤٢٢) رقم (١٥٥) .

(٣) يؤخذ منه ، أن ما أدركه المؤتم مع الإمام يعتبر أول صلاته ، فينبى عليه في الأقوال والأفعال .

(٤) البخاري : كتاب الجمعة - باب المشي إلى الجمعة (٢ / ٩) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب استحباب إتيان الصلاة بوقار (١ / ٤٢٠) رقم (١٥١) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب السعي إلى الصلاة (١ / ٣٨٤) رقم (٥٧٢) ، وابن ماجه : كتاب المساجد والجماعات - باب المشي إلى الصلاة (١ / ٢٥٤) رقم (٧٧٥) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في المشي إلى المسجد (٢ / ١٤٩) رقم (٣٢٧) .

(٥) البخاري : كتاب الأذان - باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء (١ / ١٨٠) ، ومسلم : كتاب الصلاة ، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة (١ / ٣٤١) رقم (١٨٤) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في تخفيف الصلاة ، رقم (٧٩٤) (١ / ٥٠٢) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب ما على الإمام من التخفيف (٢ / ٩٤) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء إذا أم أحدكم الناس فليخفف (١ / ٤٦) رقم (٢٣٦) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة . . . ، باب من أم قوماً فليخفف (١ / ٣١٥ ، ٣١٦) .

(٦) البخاري : كتاب الأذان - باب من أئف الصلاة عند بكاء الصبي (١ / ١٨١) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام (١ / ٣٤٣) رقم (١٩٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب تخفيف الصلاة للأمر يحدث (١ / ٤٩٩) رقم (٧٨٩) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب ما على الإمام من التخفيف (٢ / ٩٤) رقم (٨٢٤) ، والترمذي : كتاب إقامة الصلاة - باب الإمام يخفف الصلاة إذا حدث أمر (١ / ٣١٦) رقم (٩٨٩) .

أخف صلاة ، ولا أتم صلاة من النبي ﷺ^(١) . قال أبو عمر بن عبد البر : التخفيف لكل إمام ، أمر مجمع عليه ، مندوب عند العلماء إليه ، إلا أن ذلك إما هو أقل الكمال^(٢) ، وأما الحذف والتقصان ، فلا ؛ فإن رسول الله ﷺ قد نهى عن نقر الغراب ، ورأى رجلاً يصلي ، فلم يتم ركوعه ، فقال له : «ارجع فصل ؛ فإنك لم تصل» . وقال : «لا ينظر الله إلى من لا يقسم صلبه ، في ركوعه وسجوده» . ثم قال : لا أعلم خلافاً بين أهل العلم ، في استحباب التخفيف لكل من أمَّ قومًا ، على ما شرطنا من الإتمام ، فقد روى عن عمر ، أنه قال : لا تبغضوا الله إلى عباده ؛ يطوُّك أحدكم في صلاته ، حتى يشق على من خلفه^(٣) .

(٥) إطالة الإمام الركعة الأولى ، وانتظار من أحس به داخلًا ؛ ليدرك الجماعة :

يشرع للإمام أن يطول الركعة الأولى ؛ انتظارًا للداخل ؛ ليدرك فضيلة الجماعة ، كما يستحب له انتظار من أحس به داخلًا ، وهو راعٍ ، أو أثناء القعود الأخير ؛ ففي حديث أبي قتادة ، أن رسول الله ﷺ كان يطول في الأولى . قال فظننا أنه يريد بذلك ، أن يدرك الناس الركعة الأولى . وعن أبي سعيد ، قال : لقد كانت الصلاة تقام ، فيذهب الذهاب إلى البقيع ، فيقضي حاجته ، ثم يتوضأ ثم يأتي ، ورسول الله ﷺ في الركعة الأولى ؛ مما يطولها^(٤) . رواه أحمد ، ومسلم ، وابن ماجه ، والنسائي .

(٦) وجوب متابعة الإمام ، وحرمة مسابقته :

تجب متابعة الإمام ، وتحرم مسابقته^(٥) ؛ لحديث أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «إمَّا جعل الإمام ؛ ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ؛ فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده . فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد . وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي (١ / ١٨١) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في عَمَل (١ / ٣٤٢) رقم (١٩٠) .

(٢) أقل الكمال : ثلاث شيعيات .

(٣) فتح الباري (٢ / ١٩٥) وقال : روى البيهقي في «الشعب» بإسناد صحيح ، عن عمر قال ، وذكر الحديث .

(٤) مسلم : كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر والمصر (١ / ٣٣٥) برقم (١٦١) ، والنسائي : كتاب الانتاح -

باب تطويل القيام في الركعة الأولى من صلاة الظهر (٢ / ١٦٤) برقم (٩٧٣) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة -

باب القراءة في الظهر والمصر (١ / ٣٧٠) برقم (٨٢٥) ، والفتح الرباني (٢ / ٧٣٣) برقم (٥٧٠) .

(٥) اتفق العلماء على ، أن السبق في تكبيرة الإحرام ، أو السلام يطل الصلاة ، واختلوا في سبق في غيرهما ،

لعند أحمد ، يطلها . قال : ليس لمن يسبق الإمام صلاة ، أما للساعة ، فمكرومة .

صلي قاعدك ، فصلوا قعودًا اجمعون^(١) . رواه الشيخان . وفي رواية أحمد ، وأبي داود : «إنما الإمام ليؤتم به ؛ فإذا كبر فكبروا ، ولا تكبروا ، حتى يكبر ، وإذا ركع فاركعوا ، ولا تركعوا ، حتى يركع ، وإذا سجد فاسجدوا ، ولا تسجدوا ، حتى يسجد»^(٢) . وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام ، أن يحول الله رأسه رأس حمار ، أو يحول الله صورته صورة حمارة»^(٣) . رواه الجماعة . وعن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أيها الناس ، إني إمامكم ، فلا تسبقوني بالركوع ، ولا بالسجود ، ولا بالقيام ، ولا بالقعود ، ولا بالانصراف»^(٤) . رواه أحمد ، ومسلم . وعن البراء بن عازب ، قال : كنا نصلي مع النبي ﷺ ، فإذا قال : «سمع الله لمن حمده» . لم يحن أحد منا ظهره ، حتى يضع النبي ﷺ جبهته على الأرض^(٥) . رواه الجماعة .

(٧) انعقاد الجماعة بواحد مع الإمام :

تعتقد الجماعة بواحد مع الإمام ، ولو كان أحدهما صبيًا ، أو امرأة ، وقد جاء عن ابن عباس ، قال : بَسْتُ عِنْدَ خَالَتِي مَيِّمُونَ ، فقام النبي ﷺ يصلي من الليل ، فقمت

(١) البخاري : كتاب الأذان - باب لإيجاب التكبير والفتح للصلاة (١ / ١٨٧) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب انتظام للمأموم بالإمام (١ / ٣٠٨) رقم (٧٧) وانظر رقم (٨٩) .

(٢) رواه أحمد : «إنما الإمام ليؤتم به» (٢ / ٢٣٠ ، ٣٤١) أما رواية أبي داود فتوافقة لرواية البخاري ، ومسلم ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الإمام يصلي من قعود (١ / ٤٠١ ، ٤٠٥) أرقام (٦٠١ - ٦٠٣) .

(٣) البخاري : كتاب الأذان - باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام (١ / ١٧٧) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب تحريم سبق الإمام بركوع ، أو سجود ، أو نحوهما (١ / ٣٢٠) رقم (١١٥ ، ١١٦) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب التشديد لغيره أن يرفع قبل الإمام أو يضع قبله (١ / ٤١٣) رقم (٦٢٣) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب مبادرة الإمام (٢ / ٩٦) رقم (٨٢٨) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في التشديد في الذي يرفع رأسه قبل الإمام (٢ / ٤٧٦) رقم (٥٨٢) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب النهي أن يسبق بالركوع والسجود (١ / ٣٠٨) رقم (٩٦١) .

(٤) «ولا بالانصراف» : أي ؛ الانصراف من السلام .

(٥) مسلم : كتاب الصلاة - باب تحريم سبق الإمام بركوع ، أو سجود ، أو نحوهما (١ / ٣٢٠) برقم (١١٢) ، ومسنده أحمد (٣ / ١٠٢ ، ١٥٤ ، ٢٤٥) .

(٦) البخاري : كتاب الأذان - باب السجود على سبع أعظم (١ / ٢٠٦) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب متابعة الإمام والمصل بعد (١ / ٣٤٥) رقم (١٩٨) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام (١ / ٤١٢ ، ٤١٣) الحديث رقم (٦٢١) ، وانظر : الحديث التالي له ، وانظر النسائي : كتاب الإمامة - باب مبادرة الإمام (٢ / ٩٦) رقم (٨٢٩) .

أصلي معه ، فقامت عن يساره ، فأخذ برأسي ، فأقامني عن يمينه^(١) . رواه الجماعة .
وعن أبي سعيد ، وأبي هريرة ، قالا : قال رسول الله ﷺ : «من استيقظ من الليل ، فأيقظ
أهله ، فصليا ركعتين جميعاً ، كتبنا من الذكركين الله كثيراً والذاكرات»^(٢) . رواه أبو داود .

وعن أبي سعيد ، أن رجلاً دخل المسجد ، وقد صلى رسول الله ﷺ بأصحابه ، فقال
رسول الله ﷺ : «من يتصدق على ذا ، فيصلني معه ؟» . فقام رجل من القوم ، فصلى
معه^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وحسنه . وروى ابن أبي شيبة ، أن أبا بكر
الصديق هو الذي صلى معه . وقد استدلل الترمذي بهذا الحديث ، علي جواز أن يصلي القوم
جماعة في مسجد قد صلى فيه . قال : وبه يقول أحمد ، وإسحاق . وقال آخرون^(٤) من
أهل العلم : يصلون فرادى . وبه يقول سفيان ، ومالك ، وابن المبارك ، والشافعي .

(٨) جواز انتقال الإمام مأموماً :

يجوز للإمام أن ينتقل مأموماً ، إذا استخلف ، فحضر الإمام الراتب ؛ لحديث
الشيخين ، عن سهل بن سعد ، أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ، ليصلح
بينهم ، فحانت الصلاة ، فجاء المؤذن إلى أبي بكر ، فقال : أتصلي بالناس ، فأقيم ؟ قال :

(١) في الحديث دليل على جواز الاتصاف بمن لم ينو الإمامة ، وانتقاله إماماً بعد دخوله منفرداً ، لا فرق في ذلك بين
الفرصة والثالثة ، وفي البخاري ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ كان يصلي في حجرته ، وجدار الحجر
قصير ، فرأى الناس شخص رسول الله ﷺ ، فقام ناس يصلون بصلاته ، فأصبحوا ، فتحدثوا ، فقام رسول الله
ﷺ يصلي الليلة الثانية ، فقام ناس يصلون بصلاته .

(٢) البخاري : كتاب الوضوء - باب التخفيف في الوضوء (١ / ٤٧) وكتاب الأذان - باب إذا قام الرجل من يساره
حواله عن يمينه (١ / ١٧٨) وباب إذا لم ينو الإمام أن يؤتم به (١ / ١٧٩) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين -
باب الدعاء في صلاة الليل (١ / ٥٢٨ ، ٥٢٩) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب موقف الإمام والمأموم
صحي (٢ / ٨٧) رقم (٨٠٦) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب الاثنان جماعة (١ / ٣١٢)
رقم (٩٧٥) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الحث على قيام الليل (٢ / ١٤٧) رقم (١٤٥١) ، وابن ماجه : كتاب إقامة
الصلاة - باب ما جاء فيمن أيقظ أهله (١ / ٤٢٣) رقم (١٣٣٥) ، وموارد الطمان ص (١٦٩) الحديث رقم
(٦٤٥) وقال العراقي : سننه صحيح (١ / ٣٦٠) مامش الإحياء .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في الجمع في المسجد مرتين (١ / ٣٨٦) رقم (٥٧٤) ، والسنن الكبرى للبيهقي
(٣ / ٦٩) ، ومشتدك الحاكم (١ / ٢٠٩) وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه .
وقال الذهبي : على شرط مسلم ، وهو أصلي في إقامة الجماعة في المسجد مرتين ، ومسنده أحمد (٣ / ٤٥) .

(٥) وأما تعدد الجماعة في وقت واحد ، ومكان واحد ، فله من للجمع على حرمته إلهائنا لغرض الشارع من
مشروعية الجماعة ، ولوقوعه على خلاف للشروع .

نعم . قال : فصلي أبو بكر ، فجاء رسول الله ﷺ ، والناس في الصلاة ، فتخلص ، حتى وقف في الصف ، فصفت الناس ، وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة ، فلما أكثر الناس التصفيق ، التفت ، فرأى رسول الله ﷺ ، فأشار إليه رسول الله : « أن امكث مكانك » . فرفع أبو بكر يديه ، فحمد الله على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك ، ثم استأخر أبو بكر ، حتي استوى في الصف ، وتقدم النبي ﷺ فصلي ، ثم انصرف ، فقال : « يا أبا بكر ، ما منعك أن تثبت إذ أمرتك؟ » فقال أبو بكر : ما كان لابن أبي قحافة ، أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ . فقال : رسول الله ﷺ : « مالي رأيكم أكثرتم التصفيق ؟ من نابه شيء في صلاته ، فليسبح ، فإنه إذا سبَّح ، التفت إليه ، وإنما التصفيق للنساء ^(١) » ^(٢) .

(٩) إدراك الإمام :

من أدرك الإمام ، كبر تكبيرة الإحرام ^(٣) قائماً ، ودخل معه على الحالة ، التي هو عليها ^(٤) ، ولا يعتمد بركعة ، حتى يدرك ركوعها ؛ سواء أدرك الركوع بتمامه مع الإمام ، أو انحى ، فوصلت يده إلى ركبتيه ، قبل رفع الإمام ؛ فعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا جئتم إلى الصلاة ، ونحن مسجود ، فاسجدوا ، ولا تعدوها شيئاً ^(٥) » ، ومن أدرك الركعة ، فقد أدرك الصلاة ^(٦) . رواه أبو داود ، وابن خزيمة في « صحيحه » ، والحاكم في « المستدرک » ، وقال : صحيح .

(١) في الحديث دليل على أن المشي من صف إلى صف يليه لا يبطل الصلاة ، وإن حمد الله تعالى لأمير يحدث ، والتبني باليسبح جائز ، وإن الاستخلاف في الصلاة لعذر جائز من طريق الأولى ؛ لأن قصاره وقوعها بإمامين ، وفيه جواز كون المراء في بعض صلاته إماماً ، وفي بعضها مأموماً ، وجواز رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء ، وجواز الالتفات للحاجة ، وجواز مخاطبة المصلي بالإشارة ، وجواز الحمد والشكر على الوجهة في الدين ، وجواز إمامة المفضل للفاضل ، وجواز العمل القليل في الصلاة ، إزاء الشوكائي .

(٢) البخاري : كتاب الأذان - باب من دخل ليؤم الناس ، فجاء الإمام الأول (١ / ١٧٤ ، ١٧٥) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ، ولم يخالوا مفصلة بالتقديم (١ / ٣١٦) ولم (١٠٢) .

(٣) وأما تكبيرة الانتقال ، فإن أتى بها فحسن ، وإلا كانت تكبيرة الإحرام .

(٤) ويتحقق له فضيلة الجماعة وثوابها ، بإدراك تكبيرة الإحرام ، قبل سلام الإمام .

(٥) « لا تعدوها شيئاً » أي : أن من أدرك الإمام ساجداً ، وافقه في السجود ، ولا يعد ذلك ركعة ، ومن أدرك الركعة ، أي : الركوع مع الإمام ، فقد أدرك الصلاة ، أي : الركعة ، وحسبت له .

(٦) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع (١ / ٥٥٣) رقم (٨٩٣) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٢٧٣ ، ٢٧٤) وقال : حديث صحيح قد احتج الشيخان برواته ، والسنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٨٩) .

والمسبوق يصنع مثل ما يصنع الإمام ، فيقعد معه القعود الأخير ، ويدعو ، ولا يقوم ، حتى يسلم ، ويكبر إذا قام ؛ لإتمام ما عليه .

(١٠) أَعْدَارُ التَّخْلُفِ عَنِ الْجَمَاعَةِ :

يرخص التخلّف عن الجماعة عند حدوث حالة من الحالات الآتية :

١ ، ٢ - البرد ، أو المطر ؛ فعن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، أنه كان يأمر المتأدي ، فينادي بالصلاة . ينادي : صلوا في رحالكُم ، في الليلة الباردة المطيرة في السفر^(١) . رواه الشيخان . وعن جابر ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في سَفَرٍ ، فمَطَرْنَا ، فقال : «لِيَصِلْ مِنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ»^(٢) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، وعن ابن عباس^(٣) ، أنه قال لمؤذنه في يوم مطير : إذا قلت : أشهد أن محمداً رسول الله . فلا تقل : حيّ على الصلاة . قل : صلوا في بيوتكم . قال : فكان الناس استكروا ذلك . فقال : أتعجبون من ذا ؟ فقد فعل ذا من هو خير مني ، النبي ﷺ ، إن الجماعة عَزَمَةٌ ، وإنني كرهت أن أخرجكم ، فتمشوا في الطين والدخض . رواه الشيخان . ومسلم ، أن ابن عباس أمر مؤذنه في يوم جمعة ، في يوم مطير .

ومثل البرد الحر الشديد ، والظلمة ، والخوف من ظالم ؛ قال ابن بطال : أجمع العلماء على ، أن التخلّف عن الجماعة في شدة المطر ، والظلمة ، والريح ، وما أشبه ذلك مباح .

٣- حضور الطعام ؛ لحديث ابن عمر ، قال : قال النبي ﷺ : «إذا كان أحدكم على الطعام ، فلا يَعْجَلْ ، حتى يقضي حاجته منه ، وإن أقيمت الصلاة»^(٤) . رواه البخاري .

٤- مدافعة الأَخْبِثِينَ ؛ فعن عائشة ، قالت : سمعت النبي ﷺ يقول : «لا صلاة

(١) البخاري : كتاب الأذان - باب الرخصة في المطر والعلّة أن يصلي في رحله (١ / ١٧٠) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الصلاة في الرحال في المطر (١ / ٤٨٤) .

(٢) في رحله : أي ، في منزله .

(٣) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الصلاة في الرحال في المطر (١ / ٤٨٤) ، (٢٥٠) رقم (٢٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب التخلّف عن الجماعة في الليلة الباردة (١ / ٦٤٣) رقم (١٠٦٥) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء إذا كان المطر فالصلاة في الرحال (٢ / ٢٦٣) رقم (٤٠٩) ، ومسنّد أحمد (٣ / ٣١٢) .

(٤) البخاري : كتاب الجمعة - باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر (٢ / ٧) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الصلاة في الرحال والمطر (١ / ٤٨٥) رقم (٢٦٦) .

(٥) البخاري : كتاب الأذان - باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة (١ / ١٧٢) .

بحضرة طعام ، ولا وهو يدافع الاثنين^(١)»^(٢) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود .

٥- وعن أبي الدرداء ، قال : من فقه الرجل ، إقباله على حاجته ، حتى يقبل على صلاته ، وقلبه فارغ^(٣) . رواه البخاري .

(١١) الأحق بالإمامة :

الأحق بالإمامة ، الأقرب لكتاب الله ، فإن استَوَّوا في القراءة ، فالأعلم بالسنة ، فإن استَوَّوا ، فالأقدم هجرة ، فإن استَوَّوا ، فالأكبر سنًا .

١- فعن أبي سعيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا كانوا ثلاثة ، فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم» . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي .

والمراد بالأكبر ، الأكثر حفظًا ؛ لحديث عمرو بن سلمة ، وفيه : «ليؤمكم أكثركم قرآنًا»^(٤) .

٢- وعن ابن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء ، فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء ، فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء ، فأقدمهم سنًا ، ولا يؤمَّ الرجلُ الرجلَ في سلطانه ، ولا يقعد في بيته على تكريمته»^(٥) ، إلا بإذنه . وفي لفظ : «لا يؤمُّ الرجلُ الرجلَ في أهله ، ولا سلطانه»^(٦) . رواه أحمد ، ومسلم ، ورواه سعيد بن منصور ، لكن قال فيه : «لا يؤم الرجل الرجلَ في سلطانه ، إلا بإذنه ، ولا يقعد على تكريمته في بيته ، إلا بإذنه» . ومعنى هذا ، أن السلطان ، وصاحب البيت والمجلس ، وإمام المجلس ، أحق بالإمامة من غيره ، ما لم يأذن واحد منهم ؛ فعن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «لا يحل لرجل يؤمن

(١) «وهو يدافع الاثنين» : أي ، البول والغائط .

(٢) مسلم : كتاب المساجد - باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام (١ / ٣٩٢) رقم (٦٧) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب أبيهلي الرجل وهو حاقن (١ / ٦٩) رقم (٨٩) ، ومسلم أحمد (٦ / ٤٣ ، ٥٤ ، ٥٧) .

(٣) البخاري : كتاب الأذان - باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة (١ / ١٧١) بلفظ «من فقه المرء» .

(٤) مسلم : كتاب المساجد - باب من أحق بالإمامة جـ (١ / ٤٦٤) رقم (٢٨٩) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب من أحق بالإمامة (٢ / ٧٦) رقم (٧٨٠) ، ومسلم أحمد (٣ / ٢٤ ، ٤٨) .

(٥) التكرمة : ما يفرش لصاحب المنزل ، ويسيطر له خاصة .

(٦) مسلم : كتاب المساجد - باب من أحق بالإمامة (١ / ٤٦٥) رقم (٢٩٠) ، ومسلم أحمد (٤ / ١١٨) وانظر : النسائي : كتاب الإمامة - باب اجتماع القوم وفيهم للوالي (٢ / ٧٧) رقم (٧٨٢) .

بالله واليوم الآخر ، أن يؤم قوماً ، إلا يؤمنهم ، ولا يخص نفسه بدعوة دونهم ، فإن فعل ، فقد خانهم^(١) . رواه أبو داود .
(١٢) مَنْ تَصَحَّ إِمَامَتُهُمْ :

تصح إمامة الصبي المميز ، والأعمى ، والقائم بالقاعد ، والقاعد بالقائم ، والمفترض بالمتنفل ، والمتنفل بالمفترض ، والمتوضئ بالمتييم ، والمتييم بالمتوضئ ، والمسافر بالمقيم ، والمقيم بالمسافر ، والمفضل بالمفاضل ؛ فقد صلى عمرو بن سلمة بقومه ، وله من العمر ست ، أو سبع سنين ، واستخلف رسول الله ﷺ ابن أم مكتوم على المدينة مرتين ، يصلي بهم ، وهو أعمى ، وصلى رسول ﷺ خلف أبي بكر في مرضه ، الذي مات فيه قاعداً ، وصلى في بيته ، وهو مريض ، وصلى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم : «أن اجلسوا» . فلما انصرف ، قال : « إنما جعل الإمام ، ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا^(٢) » ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا صلى جالساً ، فصلوا جلوساً وراءه^(٣) . وكان معاذ يصلي مع النبي ﷺ الآخرة ، ثم يرجع إلي قومه ، فيصلي بهم تلك الصلاة ، فكانت صلاته له تطوعاً ، ولهم فريضة العشاء^(٤) . وعن مجاهد بن الأدرع ، قال : أتيت النبي ﷺ ، وهو في المسجد ، فحضرت الصلاة ، فصلي ، ولم أصل ، فقال لي : «ألا صليت»^(٥) ؟ قلت : يا رسول الله ، إني قد صليت في الرجل ، ثم أتيتك . قال : «إذا جئت ، فصل معهم ، واجعلها نافلة» . ورأى

(١) أبو داود : كتاب الطهارة - باب أبيصلي الرجل وهو حاقن (١ / ٧٠ ، ٧١) رقم (٩١) وقال أبو داود : هذا من سنن أهل الشام لم يشركهم فيها أحد ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء (٢ / ١٨٩) رقم (٣٥٧) وقال الترمذي : حديث حسن ، ولفظ الترمذي «لا يحل لأمير أن ينظر في جوف بيت امرئ ، حتى يستأذن ، فإن نظر ، فقد دخل ، ولا يؤم قوماً ، فيخص نفسه بدعوة دونهم ، فإن فعل ، فقد خانهم ، ولا يقوم إلى الصلاة وهو حقن» .

(٢) مذهب إسحاق ، والأوزاعي ، وابن المنذر ، والظاهرية ، أنه لا يجوز اقتداء القادر على القيام بالجالس لعلو ، بل عليه أن يجلس فيما له ؛ لهذا الحديث . وقيل : إنه منسوخ .

(٣) البخاري : كتاب الصلاة - باب الصلاة في السجود ، والمبسر الحشب (١ / ١٠٦) ، وفي مواضع آخر مشددة (ص ١٨٧ ، ٢٠٣) ج (٢ / ٥٩) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب اتتمام المأموم بالإمام (١ / ٣٠٨) رقم (٧٧ ، ٨٠ ، ٨٦) .

(٤) مسند أحمد (٤ / ٣٣٨) .

(٥) مستدرک الحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة (١ / ٤٧٧) بروم (٢٢٠) يلفظ : «أيكم يتجر على هذا» . ، ومسند أحمد (٣ / ٥) .

رسول الله ﷺ رجلاً يصلي وحده ، فقال : «ألا رجل يتصدق على هذا ، فيصلني معه» .
وصلى عمرو بن العاص إماماً ، وهو متيمم ، وأقره الرسول الله ﷺ على ذلك ، وصلى
رسول الله ﷺ بالناس بمكة زمن الفتح ركعتين ركعتين ، إلا للغرب ، وكان يقول : «يا أهل
مكة ، قوموا ، فصلوا ركعتين أخريين ، فإننا قومٌ سَفَرٌ»^(١) .

وإذا صلى المسافر خلف المقيم ، أتى الصلاة أربعاً ، ولو أدرك معه أقل من ركعة ، فعن
ابن عباس ، أنه مثل : ما بال المسافر يصلي ركعتين ، إذا انفرد ، وأربعاً ، إذا اتم بمقيم ؟
فقال : تلك السنة^(٢) . وفي لفظ ، أنه قال له موسى بن سلمة : إنا إذا كنا معكم ، صلينا
أربعاً ، وإذا رجعنا ، صلينا ركعتين ، فقال : تلك سنة أبي القاسم ﷺ . رواه أحمد .
(١٣) مَنْ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُمْ :

لا تصح إمامة معلور^(٣) لصحيح ، ولا لمعلور مبتلى بغير علمه^(٤) ، عند جمهور
العلماء . وقالت المالكية : تصح إمامته للصحيح ، مع الكراهة .

(١٤) استحبابُ إمامة المرأة للنساء :

فقد كانت عائشة - رضي الله عنها - تؤم النساء ، وتقف معهن في الصف ، وكانت أم
سكينة تفعله ، وجعل رسول الله ﷺ لام ورقة بنت نوفل مؤذناً يؤذن لها ، وأمرها أن تؤم
أهل دارها في الفرائض^(٥) .

(١٥) إمامة الرجل للنساء فقط :

روى أبو يعلى ، والطبراني ، في : الأوسط بسند حسن ، أن أبي بن كعب جاء إلى
النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، عملت الليلة عملاً . قال : «ما هو ؟» قال : نسوة معي
في الدار قلن : إنك تقرأ ، ولا تقرأ ، فصل بنا . فصلت ثمانيناً والوتر . فسكت النبي
ﷺ ، قال : قرأنا سكوته وضاً^(٦) .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب متى يتم المسافر (٢ / ٢٣ ، ٢٤) رقم (١٢٢٩) ، ومسنند الطيالسي (ص ١١٥)
ونصب الرتبة (٢ / ١٨٧ ، ١٨٨) ، ومسنند أحمد (٤ / ٤٣٠) .

(٢) الفتح الرباني (٥ / ١٠٢) برقم (١٢١٧) .

(٣) كمن به انطلاق البطن ، أو سلس البول ، أو انفلات الريح .

(٤) كاستقاء من به سلس ، بمن به انفلات ريح .

(٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب إمامة النساء (١ / ٣٩٧) برقم (٥٩١ ، ٥٩٢) .

(٦) سبق تخريجه .

(١٦) كراهة إمامة الفاسق ، والمتبذع :

روى البخاري ، أن ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج . وروى مسلم ، أن أبا سعيد الخدري صلى خلف مروان صلاة العيد . وصلى ابن مسعود خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، وقد كان يشرب الخمر ، وصلى بهم يوماً الصبح أربعاً ، وجلده عثمان بن عفان على ذلك ، وكان الصحابة ، والتابعون يصلون خلف ابن عبيد ، وكان متهماً بالإلحاد ، وداعياً إلى الضلال ، والأصل الذي ذهب إليه العلماء ، أن كل من صحت صلاته لنفسه ، صحت صلاته لغيره ، ولكنهم مع ذلك كرهوا الصلاة خلف الفاسق ، والمتبذع ؛ لما رواه أبو داود ، وابن حبان ، وسكت عنه أبو داود ، والمتنري ، عن السائب بن خلاد ، أن رجلاً أم قوماً ، فبصق في القبلة ، ورسول الله ﷺ ينظر إليه ، فقال رسول الله ﷺ : « لا يصلي لكم^(١) » . فأراد بعد ذلك أن يصلي بهم ، فمنعوه ، وأخبروه بقول النبي ﷺ ، فذكر ذلك للنبي ، فقال : « نعم ، إنك أذيت الله ورسوله^(٢) » .

(١٧) جواز مفارقة الإمام لعذر :

يجوز لمن دخل الصلاة مع الإمام ، أن يخرج منها بنية المفارقة ، ويتمها وحده ، إذا أطال الإمام الصلاة ، ولاحق بهذه الصورة حدوث مرض ، أو خوف شيعاء مال ، أو تلفه ، أو فوات رفقة ، أو حصول غلبة نوم ، ونحو ذلك ؛ لما رواه الجماعة ، عن جابر ، قال : كان معاذ يصلي مع رسول الله ﷺ صلاة العشاء ، ثم يرجع إلى قومه فيؤمهم ، فأخبر النبي ﷺ العشاء ، فصلى معه ، ثم رجع إلى قومه ، فقرأ سورة البقرة ، فتأخر رجل ، فصلى وحده ، فقتل له ؛ نافقت يا فلان . قال : ما نافقت ، ولكن لأتينا رسول الله ﷺ ، فأخبره . فأتى النبي ﷺ ، فذكر له ذلك ، فقال : « أفأتان أنت يا معاذ ، أأتان أنت يا معاذ ، اقرأ سورة كلنا وكلنا^(٣) » .

(١) « لا يصلي لكم » : نفي بمعنى النهي .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في كراهية البزاق في المسجد (١ / ٣٢٤) برقم (٤٨١) وموارد الظمان (ص ١٠٣) برقم (٣٣٤) .

(٣) البخاري : كتاب مواقيت الصلاة - باب من شكأ إمامه إذا طول (١ / ١٨٠) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب القراءة في العشاء (١ / ٣٣٩) برقم (١٧٨) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في تخفيف الصلاة (١ / ٥٠٠) برقم (٤٧٩) . والنسائي : كتاب الإمامة - باب خروج الرجل من صلاة الإمام وفراقه من صلاته في ناحية المسجد (٢ / ٩٧) برقم (٨٣١) ، وابن ماجه - باب من لم يؤم قوماً فليخلف (١ / ٣١٥) برقم (٩٨٤) ، ومسنند أحمد (٢ / ٢٩٩) .

(١٨) ما جاء في إعادة الصلاة مع الجماعة :

عن يزيد بن الأسود ، قال : صلينا مع النبي ﷺ الفجر بمنى ، فجاء رجلان ، حتى وقفا على رواحلهما ، فأمر النبي ﷺ فجيء بهما ، ترعدا فرائضهما^(١) ، فقال لهما : «ما منعكما أن تصليا مع الناس ألتما مسلمين ؟» قالا : بلى يا رسول الله ، إنا كنا قد صلينا في رحالتنا . فقال لهما : «إذا صليتما في رحالكما ، ثم أتيتما الإمام ، فصليا معه ، فإنها لكما نافلة»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، ورواه النسائي ، والترمذي بلفظ : «إذا صليتما في رحالكما ، ثم أتيتما مسجد جماعة ، فصليا معهم ، فإنها لكما نافلة» . قال الترمذي : حديث حسن صحيح . وصححه أيضاً ابن السكن .

ففي هذا الحديث دليل على مشروعية إعادة الصلاة بسنية التطوع ، لمن صلى الفرض في جماعة ، أو منفرداً ، إذا أدرك جماعة أخرى في المسجد . وقد روي ، أن حذيفة أعاد الظهر ، والعصر ، والمغرب ، وقد كان صلاهما في جماعة ، كما روي ، عن أنس ، أنه صلى مع أبي موسى الصبح في المريد^(٣) ، ثم انتهى إلى المسجد الجامع ، فأقيمت الصلاة ، فصليا مع المغيرة بن شعبة . وأما قول الرسول ﷺ في الحديث الصحيح : «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين»^(٤) . فقد قال ابن عبد البر : اتفق أحمد ، وإسحاق ، أن ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه ، ثم يقوم بعد الفراغ ، فيعيدنها على الفرض أيضاً ، وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنها نافلة ، اقتداء بالنبي في أمره بذلك ، فليس ذلك من إعادة الصلاة في اليوم مرتين ، لأن الأولى فريضة ، والثانية نافلة ، فلا إعادة حيثل .

(١) أي : يضطرب اللحم الذي بين الجنب والكف من الحروف .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم (١ / ٣٨٨) برقم (٥٧٧) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده (٢ / ١١٣) برقم (٨٥٨) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يلزم الجماعة (١ / ٤٢٥) برقم (٢١٩) ، ومسنند أحمد (٤ / ١٦٠ ، ١٦١) .

(٣) المريد : موضع تهيف الجيوب والتمر (الجرن) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب إذا صلى ثم أدرك جماعة يبعد (١ / ٣٨٩) برقم (٥٧٩) ، ومسنند أحمد (٢ / ١٩) وصحيح ابن خزيمة (٣ / ٦٩) برقم (١٦٤١) ، والدارقطني (١ / ٤١٥ ، ٤١٦) وقال للحقنق : قال النووي في الخلاصة : إسناده صحيح .

(١٩) استحباب انحراف الإمام عن بيته ، أو شماله بعد السلام ، ثم انتقاله من صلاة^(١) .

لحديث قبيصة بن حُلب ، عن أبيه ، قال : كان النبي ﷺ يؤمنا ، فينصرف على جانبيه جميعاً ؛ على يمينه ، وعلى شماله^(٢) . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حديث حسن ، وعليه العمل عند أهل العلم ، أنه ينصرف على أي جانبيه شاء ، وقد صح الأمران عن النبي ﷺ .

وعن عائشة ، أن النبي ﷺ كان إذا سلم ، لم يقعد ، إلا مقدار ما يقول : «اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام»^(٣) . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، وابن ماجه ، وعند أحمد ، والبخاري ، عن أم سلمة ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا سلم ، قام النساء ، حين يقضي تسليمه ، وهو يمكث في مكانه يسيراً قبل أن يقوم ، قالت : فترى - والله أعلم - أن ذلك كان ؛ لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال^(٤) .

(٢٠) حلو الإمام ، أو المأموم :

يكره أن يقف الإمام أعلى من المأموم ؛ فعن أبي مسعود الأنصاري ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء ، والناس خلفه^(٥) . يعني ، أسفل منه ، رواه الدارقطني ، وسكت عنه الحافظ في «التلخيص» . وعن همام بن الحارث ، أن حذيفة أمّ الناس بالمدينة على دكان^(٦) ، فأخذ أبو مسعود بقميصه ، فجبذه^(٧) ، فما فرغ من صلاته ، قال : ألم تعلم ، أنهم كانوا ينهون عن ذلك ؟ قال : بلى ، فذكرت حين جلدتني . رواه أبو داود ، والشافعي ، والبيهقي ، وصححه الحاكم ، وابن خزيمة ، وابن حبان .

فإن كان للإمام غرض من ارتفاعه على المأموم ، فإنه لا كراهة حيثئذ ؛ فعن سهل بن

١

(١) وبعد المغرب والصبح ، لا ينتقل حتى يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير . عشر ؛ لأن الغفيلة المترتبة على الفعل مقيدة بقولها قبل أن يتي رجليه .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب كيف الانصراف من الصلاة (١ / ٦٣١) رقم (١٠٤١) ، الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الانصراف عن بيته ومن شماله (٢ / ٩٩) رقم (٣٠١) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب الانصراف من الصلاة (١ / ٣٠٠) رقم (٩٢٩) .

(٣) مسلم : كتاب المساجد - باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، وبيان صفته (١ / ٤١٤) رقم (١٣٥) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما يقول إذا سلم (٢ / ٩٥ ، ٩٦) رقم (٢٩٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما يقال بعد التسليم (١ / ٢٩٨) رقم (٩٢٤) ، والفتح الرباعي (٤ / ٤٦) رقم (٧٦٢) .

(٤) البخاري : كتاب الصلاة - باب التسليم (١ / ٢١٢) وباب صلاة النساء خلف الرجال (١ / ٢٢٠) ، ومسنّد أحمد (٦ / ٢٩٦) .

(٥) للدارقطني (٢ / ٨٨) كتاب الجنائز - باب نهى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء والناس خلفه ، رقم (١) .

(٦) المدائن : مدينة كانت بالمراق . دكان : مكان مرقع . جبهه : أخذه بشدة .

معد الساعدي ، قال : رأيت النبي ﷺ جلس على المنبر أول يوم وُصِّحَ ، فكبر ، وهو عليه ، ثم ركع ، ثم نزل القهقري^(١) ، وسجد في أصل المنبر ، ثم عاد فلما فرغ ، أقبل على الناس ، فقال : «أيها الناس ، إنما صنعت هذا ؛ لتأتموا بي ، ولتعلموا صلاتي»^(٢) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم .

وأما ارتفاع المأموم على الإمام ، فجائز ؛ لما رواه سعيد بن منصور ، والشافعي ، والبيهقي ، وذكره البخاري تعليقاً ، عن أبي هريرة ، أنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الإمام . وعن أنس ، أنه كان يجتمع في دار أبي نافع عن يمين المسجد ، في غرفة قدر قامة منها ، لها باب مشرف على مسجد بالبصرة ، فكان أنس يجتمع فيها ، ويأتم بالإمام ، وسكت عليه الصحابة . رواه سعيد بن منصور في «سننه» .

قال الشوكاني : وأما ارتفاع المؤتم ، فإن كان مفرداً ، بحيث يكون فوق ثلاثمائة ذراع على وجه ، لا يمكن المؤتم العلم بأفعال الإمام ، فهو ممنوع بالإجماع ، من غير فرق بين المسجد وغيره ، وإن كان دون ذلك المقدار ، فالأصل الجواز ، حتى يقوم دليل على المنع ، ويعضد هذا الأصل فعل أبي هريرة المذكور ، ولم ينكر عليه .

(٢١) اقتداء المأموم بالإمام مع الحائل بينهما :

يجوز اقتداء المأموم بالإمام ، وبينهما حائل ، إذا علم انتقالاته بروية ، أو سماع^(٣) ، قال البخاري : قال الحسن : لا بأس أن تصلي ، وبينك وبينه نهر . وقال أبو مجلز : يأتم بالإمام ، وإن كان بينهما طريق ، أو جدار ، إذا سمع تكبيرة الإحرام . انتهى . وقد تقدم حديث صلاة النبي ﷺ ، والناس يأتمون به من وراء الحجرة ، يصلون بصلاته .

(٢٢) حكم الائتمام بمن ترك فرضاً :

تصح إمامة من أدخل بترك شرط ، أو ركن ، إذا أتم المأموم ، وكان غير عالم بما تركه الإمام ، لحديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «يُصَلُّونَ بِكُمْ ، فَإِنْ أَصَابُوا ، فَلَكُمْ وَلَهُمْ ، وَإِنْ أَخْطَأُوا ، فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»^(٤) . رواه أحمد ، والبخاري . وعن سهل ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الإمام ضامن ؛ فإن أحسن ، فله ولهم ، وإن أساء ، فعليه»^(٥) . يعني ، ولا عليهم . رواه ابن ماجه .

وصح عن عمر ، أنه صلى بالناس ، وهو جنب ، ولم يعلم ، فأعاد ، ولم يعيدوا .

(١) القهقري : لثني إلى الخلف .

(٢) البخاري : كتاب الجمعة - باب الخطبة على المنبر (٢ / ١١) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة (١ / ٣٨٦ ، ٣٨٧) رقم (٤٤ ، ٤٥) ، ومسند أحمد (٥ / ٣٣٩) .

(٣) أثنى العلماء ، بعدم صحة الصلاة خلف الراديو .

(٤) البخاري : كتاب الأذان - باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه (١ / ١٧٨) ، ومسند أحمد (٢ / ٣٥٥ ، ٥٣٧)

(٥) ابن مساجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما يجب على الإمام ، (١ / ٣١٤) رقم (٩٨١) وفي «الزوائد» : في إسناده عبد الحميد ، اتفقوا على ضعفه .

(٢٣) الاستخلاف :

إذا عرض للإمام ، وهو في الصلاة علن ، كان ذكر ، أنه محدث ، أو سبقه الحدث ، فله أن يستخلف غيره ؛ ليكمل الصلاة بالمؤمنين ؛ فعن عمرو بن ميمون ، قال : إني لقاتم ، ما بيني وبين عمر - غداة أصيب - إلا عبد الله بن عباس فما هو ، إلا أن كبر ، فسمعتة يقول : قتلني ، أو : أكلني الكلب . حين طعنه . وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف ، فقدمه ، فصلى بهم صلاة خفيفة . رواه البخاري . وعن أبي رزين ، قال : صلى علي ذات يوم ، فرعف ، فأخذ بيد رجل ، فقدمه ، ثم انصرف . رواه سعيد بن منصور . وقال أحمد : إن استخلف الإمام ، فقد استخلف عمر ، وعلي ، وإن صلوا وحُدانا ، فقد طُن معاوية ، وصلى الناس وحُدانا من حيث طعن ، وأتموا صلاتهم .

(٢٤) من أم قومًا يكرهونه :

جاءت الأحاديث تحظر أن يؤم رجل جماعة ، وهم له كارهون ، والعبرة بالكراهة الكراهة الدينية ، التي لها سبب شرعي ؛ فعن ابن عباس ، عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : «ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبرًا ؛ رجل أم قومًا ، وهم له كارهون ، وامرأة باتت ، وزوجها عليها ساحت ، وأخوان متصارمان»^(١) . رواه ابن ماجه ، قال العراقي : إسناده حسن . وعن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ كان يقول : «ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة» ؛ من تقدم قومًا ، وهم له كارهون ، ورجل أتى الصلاة ديارًا^(٢) ، ورجل اعتد محرره^(٣) (٤) . رواه أبو داود ، وابن ماجه .

قال الترمذي : وقد كره قوم ، أن يؤم الرجل قومًا ، وهم له كارهون ، فإذا كان الإمام غير ظالم ، فلما الإثم على من كرهه .

موقفُ الإمام ، والمأموم

(١) استحبابُ وقوف الواحدٍ عن يمين الإمام ، والائتين ، فصاعدًا خلفه :

لحديث جابر ، قال : قام رسول الله ﷺ ؛ ليُصلي ، فجلست فقامت على يساره ، فأخذ

(١) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب من أم قومًا ، وهم له كارهون (١ / ٣١١) رقم (٩٧١) .

(٢) الديار : أن يأتيها بعد أن تقوته .

(٣) اتخذ حيله للمتنعك .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الرجل يؤم القوم ، وهم له كارهون (١ / ٣٩٧ ، ٣٩٨) رقم (٥٩٣) ،

وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب من أم قومًا ، وهم له كارهون (١ / ٣١١) رقم (٩٧٠) .

بيدي فادارني ، حتى أقامني عن يمينه ، ثم جاء جابر بن صخر ، فقام عن يسار رسول الله ﷺ ، فاخذ بأيدينا جميعاً فدفعنا ، حتى أقامنا خلفه^(١) . رواه مسلم ، وأبو داود .

وإذا حضرت المرأة الجمعة ، وقفت وحدها خلف الرجال ، ولا تُصَفِّ معهم ، فإن خالفت ، صحت صلاتها ، عند الجمهور ؛ قال أنس : صليت أنا ويَتِيم في بيتنا ، خلف النبي ﷺ ، وأمي أم سليم خلفنا . وفي لفظ : قَصَفْتُ أنا واليتيم خلفه ، والمعجور من ورائنا^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم .

(٢) استحبابُ وقوفِ الإمامِ مقابلاً لوسط الصفِّ ، وقربِ أولي الأحلام والنهي منه :

لحديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «مَطَّوْا الإمام ، وسدوا الخلل^(٣)»^(٤) . رواه أبو داود ، وسكت عنه هو والنسائي . وعن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قال : «ليكني^(٥) منكم أولوا الأحلام والنهي ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، وإياكم وهيئات الأسواق^(٦)»^(٧) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي . وعن أنس ، قال : كان رسول الله ﷺ يُحِبُّ أن يليه المهاجرون ، والأنصار ؛ لياخذوا عنه^(٨) . رواه أحمد ، وأبو داود .

(١) مسلم : كتاب الزهد - باب حديث جابر الطويل ، وقصة أبي اليسر (٤ / ٢٣٠٥) برقم (٧٤) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب إذا كان الثوب ضيقاً يتر به (١ / ٤١٧) برقم (٦٣٤) .

(٢) البخاري : كتاب الصلاة - باب الصلاة على الحصى (١ / ١٠٧) ، وكتاب الأذان - باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام (١ / ١٨٥) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب جواز الجماعة في النافلة والصلاة على حصى ، وخمرة ، ونوب ، وغيرها من الطاهرات (١ / ٤٥٧) رقم (٢٦٦) .

(٣) الخلل : ما بين الاثنين من الاتساع .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب مقام الإمام من الصف (١ / ٤٣٩) رقم (٦٨١) .

(٥) «ليكني» : أي ؛ لأقرب مني ، والنهي جمع نهي ، وهي العقل . والأحلام والنهي ، بمعنى واحد .

(٦) «هيئات الأسواق» : اختلاط الأصوات ، كما يقع في الأسواق .

(٧) مسلم : كتاب الصلاة - باب تسوية للصفوف وإقامتها (١ / ٢٢٢) رقم (١٢٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب من يستحب أن يلي الإمام في الصف وكراهية التأخر (١ / ٤٣٦) رقم (٦٧٤) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب ما يقول الإمام إذا تقدم في تسوية الصفوف (٢ / ٩٠) رقم (٨١٢) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء ليلاني منكم أولوا الأحلام والنهي (١ / ٤٤١) رقم (٢٧٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب من يستحب أن يلي الإمام (١ / ٣١٢) رقم (٩٧٦) .

(٨) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب من يستحب أن يلي الإمام (١ / ٣١٣) رقم (٩٧٧) ، ومسنند أحمد (٣ / ١٩٩) ، وموارد الظمان ، حديث رقم (٨٧) ، ومستدرك الحاكم (١ / ٢١٨) وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٩٧) ، والترمذي (٤٤٢) وقال الشيخ أحمد شاكر : إسناده صحيح .

والحكمة في تقديم هؤلاء ؛ ليأخذوا عن الإمام ، ويقوموا بتبنيه إذا أخطأ ، ويستخلف منهم إذا احتاج إلى استخلاف .

(٣) موقف الصبيان ، والنساء من الرجال :

كان رسول الله ﷺ يجعل الرجال قدام الغلمان ، والغلمان خلفهم ، والنساء خلف الغلمان^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود . وروى الجماعة ، إلا البخاري ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «خير صفوف الرجال أولها ، وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها»^(٢) .

وإنما كان خير صفوف النساء آخرها ؛ لما في ذلك من البعد عن مخالطة الرجال ، بخلاف الوقوف في الصف الأول ، فإنه مظنة للمخالطة لهم .

(٤) صلاة المفرد خلف الصف :

من كبر للصلاة خلف الصف ، ثم دخله ، وأدرك فيه الركوع مع الإمام ، صحت صلاته ، فعن أبي بكر ، أنه انتهى إلى النبي ﷺ ، وهو رافع ، فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي ﷺ ، فقال : «إياك الله حرصاً ، ولا تعد»^(٣) . رواه أحمد ، والبخاري ، وأبو داود ، والنسائي .

وأما من صلى منفرداً عن الصف ، فإن الجمهور يرى صحة صلاته ، مع الكراهة . وقال أحمد ، وإسحاق ، وحمام ، وابن أبي ليلى ، ووكيع ، والحسن بن صالح ،

(١) وإذا كان صبي واحد ، دخل مع الرجال في الصف .

(٢) الفتح الرباني (٥ / ٢٩٨) رقم (١٤٤٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب مقام الصبيان من الصف (١ / ٤٣٧ ، ٤٣٨) رقم (٦٧٧) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٩٧) .

(٣) مسلم : كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف (١ / ٣٢٦) رقم (١٣٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب صف النساء ، وكرامية التأخر عن الصف الأول (١ / ٤٣٨) رقم (٦٧٨) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب ذكر خير صفوف النساء ، وشر صفوف الرجال (٢ / ٩٣ ، ٩٤) رقم (٨٢٠) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في فضل الصف الأول (١ / ٤٣٥ ، ٤٣٦) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب صفوف النساء (١ / ٣١٩) رقم (١٠٠٠) .

(٤) قيل : لا تعد في تأخير اللحية إلى الصلاة . وقيل : لا تعد إلى دخولك في الصف ، وقت رافع . وقيل : لا تعد إلى الإتيان إلى الصلاة مسرعاً .

(٥) البخاري : كتاب الأذان - باب إذا ركع دون الصف (١ / ١٩٩) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الرجل يركع دون الصف (١ / ٤٤٠ ، ٤٤١) رقم (٦٨٣ ، ٦٨٤) ، والفتح الرباني (٥ / ٣٢٩) رقم (١٤٨٩) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب الركوع دون الصف (١ / ١١٨) رقم (٨٧١) .

والنخعي ، وابن المنذر : من صلى ركعة كاملة خلف الصف ، بطلت صلاته ؛ فعن وابصة ، أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده ، فأمره أن يُعيد الصلاة^(١) . رواه الخصة إلا النسائي . ولفظ أحمد ، قال : سئل رسول الله ﷺ ، عن رجل صلى خلف الصف وحده ؟ فقال : «يُعيد الصلاة» . وحسن هذا الحديث الترمذي ، وإسناده أحمد جيد .

وعن علي بن شيبان ، أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف ، فوقف ، حتى انصرف الرجل ، فقال له : «استقبل صلاتك ، فلا صلاة لمفرد خلف الصف»^(٢) . رواه أحمد ، وابن ماجه ، والبيهقي ، قال أحمد : حديث حسن . وقال ابن سيد الناس : رواه ثقات معروفون . وتمسك الجمهور بحديث أبي بكر ، قالوا : لأنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف ، ولم يأمره النبي ﷺ بالإعادة ، فيحمل الأمر بالإعادة على جهة الندب ؛ مبالغة في المحافظة على ما هو الأولي .

قال الكمال بن الهمام : وحمل أئمتنا حديث وابصة على الندب ، وحديث علي ابن شيبان على نفي الكمال ؛ ليوافقا حديث أبي بكر ، إذ ظاهره عدم لزوم الإعادة ؛ لعدم أمره بها . ومن حضر ، ولم يجد سعة في الصف ، ولا فرجة ، فقليل : يقف منفرداً ، ويكره له جذب أحد . وقيل يجذب واحداً من الصف عالماً بالحكم ، بعد أن يكبر تكبيرة الإحرام ، ويستحب للمجذوب موافقته .

(٥) تسوية الصفوف ، وسد الفرج :

يستحب للإمام أن يأمر بتسوية الصفوف ، وسد الخلل ، قبل الدخول في الصلاة ؛ فعن أنس ، أن النبي ﷺ كان يقلب علينا بوجهه ، قبل أن يكبر ، فيقول : «تراصوا ، واعتدلوا»^(٣) .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الرجل يصلي وحده خلف الصف (١ / ٤٣٩) برقم (٨٦٢) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده (١ / ٤٤٥ ، ٤٤٦) برقم (٢٣٠) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة (١ / ٣٢١) برقم (١٠٠٤) - باب صلاة الرجل خلف الصف وحده ، ومصباح الزجاجة (١ / ٣٢٩) ، ومسند أحمد (٤ / ٢٣ ، ٢٢٨) ، والبيهقي (٣ / ١٠٤) .

(٢) الفتح الرباني (٥ / ٣٢٧ ، ٣٢٨) رقم (١٤٨٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب صلاة الرجل خلف الصف وحده (١ / ٣٢٠) رقم (١٠٠٣) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ١٠٥) قال البوصيري في «زوائد ابن ماجه» : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات ، وروى الأثرم ، عن الإمام أحمد ، أنه قال : حديث حسن . وقال ابن سيد الناس : رواه ثقات معروفون (٥ / ٣٢٨) .

(٣) مسند أحمد (٣ / ١٢٥ ، ٢٢٩) وفي البيهقي بلفظ آخر هو : «القيموا صفوفكم ، وتراصوا» . انظر : وفتح الباري (٢ / ٢٠٨) حديث رقم (٧١٩) .

رواه البخاري ، ومسلم . ورويا عنه ، أن النبي ﷺ قال : «سَوُّوا صفوفكم ؛ فإن تسوية الصف من تمام الصلاة»^(١) . وعن النعمان بن بشير ، قال : كان رسول الله ﷺ يسوينا في الصفوف ، كما يقوم القَدَحُ^(٢) ، حتى إذا ظن أن قد أخذنا ذلك عنه ، وقفنا ، أقبل ذات يوم بوجهه ، إذا رجل متبذِّ بصدرة^(٣) ، فقال : «تَسَوُّوا صُفُوفَكُمْ ، أَوْ لِيَخْلَقَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ»^(٤) . رواه الحمزة ، وصححه الترمذي ، وروى أحمد ، والطبراني بسند لا بأس به ، وعن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «سَوُّوا صفوفكم ، وحاذوا بين منابكم»^(٥) ، لينوا في أيدي إخوانكم ، وسدوا الخلل ؛ فإن الشيطان يدخل فيما بينكم ، بمنزلة الْحَصَلِ^(٦) . وروى أبو داود ، والنسائي ، والبيهقي ، عن أنس ، أن النبي ﷺ قال : «أتموا الصف المقدم ، ثم الذي يليه ، فما كان من نقص ، فليكن في الصف المؤخر»^(٧) . وروى البزار ، بسند حسن ، عن ابن عمر ، قال : ما من خَطْوَةٍ أعظم أجراً من خطوة ، مشاهدا رجلاً إلى فرجة في الصف ، فسُدَّها^(٨) . وروى النسائي ،

(١) البخاري : كتاب الأذان - باب إقامة الصف من تمام الصلاة ، (١ / ١٨٤ ، ١٨٥) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف (١ / ٢٢٤) رقم (١٢٤) .

(٢) الغرض من ذلك المبالغة في تسوية الصفوف .

(٣) والمراد من مخالفة الوجه ؛ حصول المداوة ، والتناثر ، واليخاض .

(٤) البخاري : كتاب الأذان - باب تسوية الصفوف عند الإمامة (١ / ١٨٤) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف وإقامتها (١ / ٢٢٤) رقم (١٢٨) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف (١ / ٤٣٢) رقم (٦٦٣) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب إقامة الصف (١ / ٣١٨) رقم (٩٩٤) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب كيف يقوم الإمام الصفوف (٢ / ٨٩) رقم (٨١٠) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في إقامة الصف (١ / ٤٣٨) وقال : حديث حسن صحيح .

(٥) أي ؛ اجعلوا بعضها حذاء بعض ، بحيث يكون متكب كل واحد من المصلين محاذياً ، وموازيًا لتكب الآخر .

(٦) الخلل ؛ أولاد الضلعان الضئيل .

(٨) مسند أحمد (٥ / ٢٦٢) ، وفي «الزوائد» : رواه أحمد ، والطبراني ، في : الكبير ، ورجال أحمد موثقون (٢ / ٩٤) .

(٩) النسائي : كتاب الإمامة - باب الصف المؤخر (٢ / ٩٣) رقم (٨١٨) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف (١ / ٤٣٥) رقم (٦٧١) ، وصحيح ابن خزيمة ، حديث رقم (١٥٤٦) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ١٠٢) .

(١٠) كشف الاستار عن زوائد البزار (١ / ٢٤٨) رقم (٥١١) ولفظه : «من سد فرجة في الصف ، فخر له» . وفي «مجمع الزوائد» : رواه الطبراني ، في : الأوسط ، كما هنا ، والبزار خلا قوله : «وما من خطوة ، إلى آخره» . وإسناده البزار حسن ، وفي إسناده الطبراني ليث بن حماد ، ضعفه المنقرضاني (٢ / ٩٣) .

والحاكم، وابن خزيمة عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من وصل صفًا ، وصله الله ، ومن قطع صفًا ، قطعه الله»^(١) . وروى الجماعة إلا البخاري ، والترمذي ، عن جابر بن سمرة ، قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ، فقال : «ألا تصفون ، كما تصف الملائكة عند ربها؟» . فقلنا : يا رسول الله ، كيف تصف الملائكة عند ربها ؟ قال : «يتمون الصف الأول ، ويتراصون في الصف»^(٢) .

(٦) الترغيب في الصف الأول ، وميامن الصفوف :

تقدم قول رسول الله ﷺ : «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليهما ، لاستهموا» . الحديث . وعن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله ﷺ رأى في أصحابه تأخرًا عن الصف الأول ، فقال لهم : «تقدموا فاتتموا بي ، وليأثم بكم من وراءكم ، ولا يزال قوم يتأخرون ، حتى يؤخرهم الله ، عز وجل»^(٣) . رواه مسلم ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه . وروى أبو داود ، وابن ماجه ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : «إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون على ميامن الصفوف»^(٤) . وعند أحمد ، والطبراني بسند صحيح ، عن أبي أمامة ، أن النبي ﷺ قال : «إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول» . قالوا : يا رسول الله ، وعلى الثاني ؟ قال : «إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول» . قالوا : يا رسول الله ، وعلى الثاني ؟ قال : «وعلى الثاني»^(٥) .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف (١ / ٤٣٣) رقم (٦٦٦) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب من وصل صفًا (٢ / ٩٣) رقم (٨١٩) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٢١٣) وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، وصحح ابن خزيمة ، حديث رقم (١٥٤٩) .

(٢) مسلم : كتاب الأمر بالسكون في الصلاة ... (١ / ٣٢٢) رقم (١١٩) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف (١ / ٤٣١) رقم (٦٦١) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب حث الإمام على رص الصفوف والغارية بينها (٢ / ٩٢) رقم (٨١٦) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب إقامة الصفوف (١ / ٣١٧) رقم (٩٩٢) (٣) مسلم : كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف وإقامتها (١ / ٣٢٥) رقم (١٣٠) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب صف النساء وكراهية التأخر عن الصف الأول (١ / ٤٣٨ ، ٤٣٩) رقم (٦٨٠) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب الاتمام بمن ياتم بالإمام (٢ / ٨٣) رقم (٧٩٥) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب من يستحب أن يلي الإمام (١ / ٢١٣) رقم (٩٧٨) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب من يستحب أن يلي الإمام في الصف ، وكراهية التأخر (١ / ٤٣٧) رقم (٦٧٦) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب فضل ميمنة الصف (١ / ٣٧١) رقم (١٠٠٥) .

(٥) الفتح الرباني (٥ / ٣١٩) حديث رقم (١٤٧٦) ، وكشف الاستار عن زوائد البزار ، عن جابر ، وعن النعمان ابن بشير (١ / ٢٤٦ ، ٢٤٧) رقم (٥٠٧ ، ٥٠٨) وفي «مجمع الزوائد» قال عن حديث أحمد ، والبزار ، عن جابر قال : رواه أحمد ، والبزار ، ورجاله ثقات ، وعن حديث جابر قال : رواه البزار ، وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل ، وفيه كلام ، وثقه جماعة . مجمع (٢ / ٩٤ ، ٩٥) .

(٧) التبليغُ خلفَ الإمام :

يستحب التبليغ خلف الإمام ، عند الحاجة إليه ، بأن لم يبلغ صوت الإمام المأمومين ، أما إذا بلغ صوت الإمام الجماعة ، فهو حينئذ بدعة مكروهة ، باتفاق الأئمة .

المساجد

١- مما اختص الله به هذه الأمة ، أن جعل لها الأرض طهوراً ومسجداً ، فأَيُّما رجل من المسلمين أدركته الصلاة ، فليصل حيث أدركته ، قال أبو ذر : قلت : يا رسول الله ، أي مسجد وضع في الأرض أولاً ؟ قال : «المسجد الحرام» . قلت : ثم أي ؟ قال : «ثم المسجد الأقصى» . قلت : كم بينهما ؟ قال : «أربعون سنة» . ثم قال : «أينما أدركتك الصلاة ، فصل» ، فهو مسجد» . وفي رواية : «فكلها مسجد»^(١) . رواه الجماعة .

(٢) فضلُ بنائها :

١- عن عثمان ، أن النبي ﷺ قال : «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا ، يَسْتَفِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»^(٢) . متفق عليه .

٢- وروى أحمد ، وابن حبان ، والبيهقي بسند صحيح ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا ، وَلَوْ كَمَفْصَصِ قِطْعَةِ لَبِضْهَا»^(٣) ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»^(٤) .

(٣) الدعاءُ عند التوجه إليها :

يسن الدعاء ، حين التوجه إلى المسجد ، بما يأتي :

(١) البخاري : كتاب الأبياء - باب حدثنا موسى بن إسماعيل . . . (١٧٧) ، ومسلم : كتاب المساجد ، حديث رقم (١) / (٣٧٠) ، والنسائي : كتاب الفسل - باب التيمم بالصعيد (١) / (٢٠٩) برقم (٤٢٢) ، وابن ماجه : كتاب المساجد - باب أي مسجد وضع أول (١) / (٢٤٨) برقم (٧٥٣) وصحيح ابن خزيمة (٢) / (٢٦٨) برقم (١٢٩٠) ، ومسنّد أحمد (٥) / (١٥٦) .

(٢) البخاري : كتاب الصلاة - باب من بنى مسجد (١) / (٢٢) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب فضل بناء المساجد وألحقت عليها (١) / (٣٧٨) رقم (٢٤) . (٣) المقصص : للوضع الذي تفيض فيه القنطرة . والقنطرة : طائر .

(٤) مسنّد أحمد (١) / (٢٤١) وموسوود الطّهمان (ص ٩٧) حديث رقم (٣٠١) ، والمطالب العالمة (١) / (٩٩) رقم (٣٥٢) ، ونسبه للطائلي ، وفي «الزوائد» : رواه أحمد ، واليزلو ، وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف (٢) / (١٠) وفيه عن أبي ذر ، عن النبي ﷺ : «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا قَدَرِ مَفْصَصِ قِطْعَةٍ ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ» . رواه الزباز ، والطبراني ، في الصغير ، ورجاله ثقات . وقال العراقي : حديث جابر سند صحيح ، ورواه ابن حبان ، من حديث أبي ذر ، وهو متفق عليه من حديث عثمان ، دون قوله : «فروا مثل مَفْصَصِ قِطْعَةٍ» . الغني عن حمل الأسفار (١) / (١٥١) .

١- قالت أم سلمة : كان رسول الله ﷺ إذا خرج من بيته ، قال : «باسم الله»^(١) ، توكلت على الله ، اللهم إني أعوذ بك أن أضلّ أو أضلّ ، أو أزلّ أو أزلّ ، أو أظلم أو أظلم ، أو أجهل أو يُجهل عليّ»^(٢) . رواه أصحاب السنن ، وصححه الترمذي .

٢- وروى أصحاب السنن الثلاثة ، وحسنه الترمذي ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من قال إذا خرج من بيته : باسم الله ، توكلت على الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . يقال له : حَسْبُكَ الهدى ، وكفيت ، ووقيت . وتنحى عنه الشيطان»^(٣) .

٣- وروى البخاري ، ومسلم ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ خرج إلى الصلاة ، وهو يقول : «اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي بصري نوراً ، وفي سمعي نوراً ، وعن يميني نوراً ، وعن يميني نوراً ، وفي عيني نوراً ، وفي لحيي نوراً ، وفي دمي نوراً ، وفي شعري نوراً ، وفي بشري نوراً» . وفي رواية لمسلم : «اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي لساني نوراً ، واجعل في سمعي نوراً ، وفي بصري نوراً ، واجعل من خلفي نوراً ، ومن أمامي نوراً ، واجعل من فوقي نوراً ، ومن تحتي نوراً ، اللهم أعطني نوراً»^(٤) .

٤- وروى أحمد ، وابن خزيمة ، وابن ماجه ، وحسنه الحفاظ ، عن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال : «إذا خرج الرجل من بيته إلى الصلاة ، فقال : اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق ممشاي هذا ، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً»^(٥) ، ولا رياء ، ولا سمعة ، وخرجت ، اتقاء سخطك ، وابتغاء مرضاتك ، أسألك أن تغفر لي ذنوبي ، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت . وكلّ الله به سبعين ألف ملك يستغفرون له ، وأقبل الله عليه بوجهه ، حتى يقضي صلاته»^(٦) .

(١) يصح الدعاء بهذا ، سواء كان خارجاً إلى المسجد ، أو إلى غير المسجد .

(٢) سند أحمد (٦ / ٣٠٦ ، ٣١٨) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب رقم (٣٥) حديث رقم (٣٤٢٧) ، (٥ / ٤٩) ، وأبو داود : كتاب الأدب - باب ما يقول إذا خرج من بيته (٥ / ٣٢٧) رقم (٥٠٩٤) ، والنسائي : كتاب الاستعاذة - باب الاستعاذة من دعاء لا يستجاب (٨ / ٢٨٥) رقم (٥٥٣٩) ، وابن ماجه : كتاب الدعاء - باب ما يدعو به الرجل إذا خرج من بيته (٧ / ١٢٧٨) رقم (٢٨٨٤) .

(٣) الترمذي : كتاب الدعوات - باب ما يقول إذا خرج من بيته (٥ / ٤٩٠) رقم (٣٤٢٦) ، وأبو داود : كتاب الدعوات - باب ما يقول إذا خرج من بيته (٥ / ٣٢٨) رقم (٥٠٩٥) .

(٤) البخاري : كتاب الدعوات - باب الدعاء إذا أتته من الليل (٨ / ٨٦) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقامه (١ / ٥٢٦) . (٥) الأثر والبطر : جود النعم ، وعدم شكرها .

(٦) ابن ماجه : كتاب للمسجد - باب للشيء إلى الصلاة (١ / ٢٥٦) قال المحقق : هذا إسناد مسلسل بالضعفاء ١ عطية العوفي ، وفضل بن مرزوق ، والفضل بن اللوق ، كلهم ضعفاء ، لكن رواه ابن خزيمة في «صحيحه» من طريق فضل بن مرزوق ، فهو صحيح عنده ، وسند أحمد (٣ / ٢١) ، وقال العراقي : إسناد حسن (١ / ٣٢٦) .

(٤) الدُّعَاءُ عِنْدَ دُخُولِهَا ، وَعِنْدَ الْخُرُوجِ مِنْهَا :

يسن لمن أراد دخول المسجد ، أن يدخل برجله اليمني ، ويقول : أعوذ بالله العظيم ، وبوجهه الكريم ، وسلطانه القديم ، من الشيطان الرجيم ، بسم الله ، اللهم صل على محمد ، اللهم اغفر لي ذنوبي ، وافتح لي أبوابَ رَحْمَتِكَ . وإذا أراد الخروج ، خرج برجله اليسرى ، ويقول : بسم الله ، اللهم صل على محمد ، اللهم اغفر لي ذنوبي ، وافتح لي أبواب فضلك ، اللهم اعصمني من الشيطان الرجيم .

(٥) فَضْلُ السَّعْيِ إِلَيْهَا ، وَالْجُلُوسِ فِيهَا :

١- روى أحمد ، والشيخان ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من غدا إلى المسجد وراح ، أعذ الله له الجنة نُزُلًا ، كلما غدا وراح» (١) (٢).

٢- وروى أحمد ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، عن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال : «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد ، فاشهدوا له بالإيمان» قال الله - عز وجل - : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (٣) [التوبة : ١٨] .

٣- وروى مسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من تطهر في بيته ، ثم مشى إلى بيت من بيوت الله ، ليقتضي فريضة من فرائض الله ، كانت خطواته - إحداها - تحط خطيته ، والآخرى ترفع درجته» (٤) .

٤- وروى الطبراني ، والبزار بسند صحيح ، عن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال :

(١) «من غدا إلى المسجد وراح» : أي : ذهب ورجع . والتزل : ما يهد للضيف .

(٢) البخاري : كتاب الأذان - باب فضل من غدا إلى المسجد ومن راح (١ / ١٦٨) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب المشي إلى الصلاة تحمى به الخطايا وترفع به الدرجات (١ / ٤٦٣) رقم (٢٨٥) بلفظ : «ارواح» بدلا من (وراح) ، ومسنده أحمد (٢ / ٥٠٩) .

(٣) مسند أحمد (٣ / ٦٨) ، وابن ماجه : كتاب المساجد - باب لزوم المساجد وتتنظرو الصلاة (١ / ٢٦٣) رقم (٨٠٢) ، وصحيح ابن خزيمة (٢ / ٣٧٩) رقم (١٥٠٢) ، وموارد الطمأن (ص ٩٩) رقم (٣١٠) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٦٦) بلفظ «فاشهدوا عليه» . ومثله مستدرك الحاكم (١ / ٢١٢) ، وقال : هذه ترجمة للمصريين لم يختلفوا في صحتها وصحتها ورواها ، غير أن شيخنا الصحيح لم يخرجاه ، والترمذي : كتاب الضعيف - باب تفسير سورة التوبة (٥ / ٢٧٧) رقم (٣٠٩٣) ، وضعفه العلامة الألباني : في : تمام للمدة (٢٩١) .

(٤) مسلم : كتاب المساجد - باب المشي إلى الصلاة تحمى به الخطايا ، وترفع به الدرجات (١ / ٤٦٢) رقم (٢٨٢) .

«المسجد بيت كل تقى»، وتكفل الله لمن كان المسجد بيته بالروح ، والرحمة ، والجوار على الصراط ، إلى رضوان الله ، إلى الجنة»^(١) .

٥- وتقدم حديث : «ألا أدلكم على ما يحو الله به الخطايا ، ويرفع به الدرجات» .

(٦) تحية المسجد :

روى الجماعة ، عن أبي قتادة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا جاء أحدكم المسجد ، فليصل سجدتين من قبل أن يجلس»^(٢) .

(٧) أفضلها :

١- روى البيهقي^(٣) ، عن جابر ، أن النبي ﷺ قال : «صلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة ، وصلاة في مسجدني ألف صلاة ، وفي بيت المقدس خمسمائة صلاة»^(٤) .

٢- وروى أحمد ، أن النبي ﷺ قال : «صلاة في مسجدني هذا أفضل من ألف صلاة في ما سواه من المساجد ، إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدني هذا بمائة صلاة»^(٥) .

٣- وروى الجماعة ، أن النبي ﷺ قال : «لا تشد الرحال ، إلا إلى ثلاثة مساجد ؛ المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى»^(٦) .

(١) لفظ البزار في : كشف الاستار (١ / ٢١٨) : «إن الله - عز وجل - ضمن لمن كانت المساجد بيته الأمن ، والجوار على الصراط يوم القيامة» . رقم الحديث (٤٣٤) وفي «الزوائد» : رواه الطبراني ، في : الكبير ، والأوسط ، والبزار ، وقال : إسناده حسن . قلت : ورجال البزار كلهم رجال الصحيح (٢ / ٢٥) .

(٢) البخاري : كتاب الصلاة - باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين (١ / ١٢١) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب تحية المسجد بركعتين (١ / ٤٩٥) برقم (٦٩) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما جاء في الصلاة عند دخول المسجد (١ / ٣١٨ ، ٣١٩) برقم (٤٦٧) ، والنسائي : كتاب المساجد - باب الأمر بالصلاة قبل الجلوس فيه (٢ / ٥٣) برقم (٧٣٠) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين (٢ / ١٢٩) برقم (٣١٦) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب من دخل المسجد فلا يجلس حتى يركع (١ / ٣٢٤) برقم (١٠١٣) ، والدارمي (١ / ٢٦٤) برقم (١٤٠٠) .

(٣) حسنه السيوطي . بل الحديث ضعيف جدًا ، انظر : تمام للمنة (٢٩٢) .

(٤) في الدر المنثور : أخرجه البزار ، وابن خزيمة ، والطبراني ، والبيهقي في «الشعب» عن أبي الدرداء ، قال : قال رسول الله ﷺ : «فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره» الحديث (٢ / ٥٣) وكشف الاستار (١ / ٢١٣) عن أبي الدرداء .

(٥) مسند أحمد (٣ / ٣٤٣ ، ٣٩٧) .

(٦) البخاري : كتاب التهجيد بالليل - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (٢ / ٧٦) ، ومسلم : كتاب الحج - باب لا تشد الرحال ، إلا إلى ثلاثة مساجد (٢ / ١٠١٤) برقم (٥١١) ، وأبو داود : كتاب المناسك - باب في إتيان المدينة (٢ / ٥٢٩) برقم (٧٠٣٣) ، ومسند أحمد (٢ / ٢٧٨) ، وابن ماجه : كتاب الإقامة - باب ما جاء

(٨) زخرفة المساجد :

- ١- روى أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وصححه ابن حبان ، عن انس ، أن النبي ﷺ قال : « لا تقوم الساعة ، حتى يتباهى الناس بالمساجد » . ولفظ ابن خزيمة : « يأتي على الناس زمان يتباهون بالمساجد ^(١) ، ثم لا يعمرونها ، إلا قليلا ^(٢) » .
- ٢- وروى أبو داود ، وابن حبان ، وصححه ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « ما أمرت بتشيد المساجد ^(٣) » . زاد أبو داود : قال ابن عباس : « لتزخرفنّها ، كما زخرفت اليهود ، والنصارى ^(٤) » .

٣- وروى ابن خزيمة وصححه ، أن عمر أمر ببناء المساجد ، فقال : « إكن الناس من المظر ^(٥) ، وإياك أن تحمّر ، أو تصفر ، فتفتن الناس ^{(٦)(٧)} » . رواه البخاري معلقاً .

(٩) تنظيفها وتطيبها :

- ١- روى أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن حبان بسند جيد ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ أمر ببناء المساجد في الدور ، وأمر بها أن تُنظف ، وتطيب . ولفظ أبي

= في الصلاة في مسجد بيت المقدس (١ / ٤٥٢) برقم (١٤٠٩) ، والنسائي : كتاب للمساجد - باب ما تشد الرجال إليه (٢ / ٣٧ ، ٣٨) برقم (٧٠٠) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في أي المساجد أفضل (٢ / ٣٢٦) .

(١) « يتباهون » : يتفاخرون .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في بناء المساجد (١ / ٣١١) رقم (٤٤٩) ، والنسائي : كتاب للمساجد - باب لباهة في المساجد (٢ / ٣٢) رقم (٦٨٩) ، وابن ماجه : كتاب للمساجد - باب تشيد المساجد (١ / ٢٤٤) رقم (٧٣٩) ، ومسنّد أحمد (٣ / ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٥٢) ، وصحيح ابن خزيمة رقم (١٣٢١ ، ١٣٢٣) ، وموارد الطمآن ، حديث (٣٠٧) ، واللفظ الثاني ضعيف ، انظر : تمام اللغ (٢٩٤) .

(٣) « ما أمرت بتشيد المساجد » : أي : برغم بنائها زيادة على الحاجة .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في بناء المساجد (١ / ٣١٠) رقم (٤٤٨) وفي موارد الطمآن هذه الزيادة ، عن ابن عباس ، وعبارة « ما أمرت بتشيد المساجد » غير موجودة بموارد الطمآن ، حديث رقم (٣٠٥) وكشف الاستار (٣ / ٧٠) حديث رقم (١٦١٣) .

(٥) « إكن الناس من المظر » : أي : استرهم .

(٦) « فتفتن الناس » : أي : تلهيهم .

(٧) البخاري تعليقاً (١ / ١٢١) كتاب الصلاة - باب ببناء المساجد ، وفتح الباري (١ / ٥٣٩) وقال : هو طرف من قصة في ذكر تجديد المسجد النبوي ، تنليق التعلين (١ / ٢٣٦) .

داود : كان يأمرنا بالمساجد ، أن نصنعها في دورنا ، ونصلح صنعتها ، ونظهرها . وكان عبد الله يُجَمِّرُ المسجدَ ، إذا قعد عمر على المنبر^(١) .

٢- وعن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَجُورُ أُمَّتِي ، حَتَّى الْقَلَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ»^(٢) . رواه أبو داود ، والترمذي ، وصححه ابن خزيمة .
(١٠) صِيَانَتُهَا :

المساجد بيوت العبادة ، فيجب صيانتها من الأقدار ، والروائح الكريهة ؛ فعند مسلم ، أن النبي ﷺ قال : «إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لشيءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ ، وَلَا الْقَدَرِ ، إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ»^(٣) . وعند أحمد بسند صحيح ، أن النبي ﷺ قال : «إِذَا تَنَحَّمَ أَحَدُكُمْ ، فَلْيَتَّيَّبْ نُخَامَتَهُ ، أَنْ تَصِيبَ جِلْدَ مُؤْمِنٍ ، أَوْ ثَوْبِهِ ، فَتُؤْذِيهِ»^(٤) . وروى هو والبخاري ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَا يَبْزُقَنَّ أَمَامَهُ ، فَإِنَّهُ يَنْتَاجِيهِ اللَّهُ — تَبَارَكَ وَتَعَالَى — مَا دَامَ فِي مَصَلَاةٍ ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، فَإِنْ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ ، لِيَذْفِنَهَا»^(٥) . وفي الحديث المتفق على صحته ، عن جابر ، أن النبي ﷺ قال : «مَنْ أَكَلَ الشُّومَ ، وَالْبَصَلَ ، وَالْكَرَاثَ»^(٦) ، فَلَا يَقْرُبَنَّ مَسْجِدَنَا ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى عَمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ»^(٧) . وخطب عمر يوم الجمعة ، فقال : إِنَّكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ ، تَأْكُلُونَ مِنْ شَجَرَتَيْنِ ، لَا أَرَاهُمَا إِلَّا خَبِيثَتَيْنِ ؛ الْبَصَلَ

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب اتخاذ المساجد في الدور (١ / ٣١٤) رقم (٤٥٥) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما ذكر في تطيب المسجد (٢ / ٤٩٠) رقم (٥٩٤) ، وابن ماجه : كتاب المساجد - باب تطهير المساجد وتنظيفها (١ / ٢٥٠) رقم (٧٥٨) ، ومسنده أحمد (٥ / ١٧ ، ٣٧١) ، وموارد الطمان ، حديث (٣٠٦) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في كنس المسجد (١ / ٣١٦) رقم (٤٦١) ، والترمذي : كتاب فضائل القرآن - باب رقم (١٩) حديث رقم (٢٩١٧) ، وصححه ابن خزيمة رقم (١٢٩٧) .

(٣) مسلم : كتاب الطهارة - باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد ... (١ / ٢٣٧) رقم (١٠٠) ، ومسنده أحمد (٣ / ١٩١) .

(٤) مسنده أحمد (١ / ١٧٩) .

(٥) البخاري : كتاب الصلاة - باب كفارة البزاق في المسجد (١ / ١١٣) .

(٦) أكل هذه الأشياء مباح ، إلا أنه يَحْتَمُّ عَلَى مَنْ أَكَلَهَا الْبُعدُ عَنِ الْمَسْجِدِ ، وَمَجْتَمَعَاتِ النَّاسِ ، حَتَّى يُذْهِبَ رَائِحَتَهَا . وَيُطْلَقُ بِهَا الرُّوَاغُ الْكَرِيهُةُ ، كَالدُّخَانِ ، وَالتَّجَشُّؤِ ، وَالبُخْرِ .

(٧) البخاري : كتاب الألقان - باب ما جاء في الشوم والبصل والكراث (١ / ٢١٦) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب نهى من أكل ثومًا ، أو بصلاً ، أو كراثًا ، أو نحوها . . . (١ / ٣٩٥) رقم (٧٤) .

والثوم ، لقد رأيت رسول الله ﷺ إذا وجد ريحهما من الرجل ، أمر به ، فأخرج إلى البقيع ، فمن أكلهما ، فليتيمهما طبعاً^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي .

(١١) كراهة نشد الضالة^(٢) ، والبيع ، والشراء ، والشعر :

فعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد ، فليقل : لا ردها الله عليك . فإن المساجد لم تبين لهذا»^(٣) . رواه مسلم . وعنه ، أن النبي ﷺ قال : «إذا رأيتم من يبيع ، أو يشتاع في المسجد ، فقولوا له : لا أربح الله تجارتك»^(٤) . رواه النسائي ، والترمذي وحسنه ، وعن عبد الله بن عمر ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن الشراء ، والبيع في المسجد ، وأن تنشد فيه الأشعار ، وأن تنشد فيه الضالة ، ونهى عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة^(٥) . رواه الخمسة ، وصححه الترمذي .

والشعر المنهي عنه ، ما اشتمل على هجو مسلم ، أو مدح ظالم ، أو فحش ، ونحو ذلك . أما ما كان حكمة ، أو مدحاً للإسلام ، أو حثاً على بر ، فإنه لا بأس به ؛ فعن أبي هريرة ، أن عمر مر بحسان ينشد في المسجد ، فلحظ إليه^(٦) ، فقال : قد كنت أنشد فيه ، وفيه من هو خير منك . ثم التفت إلى أبي هريرة ، فقال : أنشدك بالله^(٧) ،

(١) مسلم : كتاب المساجد - باب نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً ، أو نحوها . . . (١ / ٣٩٦) رقم (٧٨) ، والنسائي : كتاب المساجد - باب من يخرج من المسجد (٢ / ٤٣) رقم (٧٠٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب أكل الثوم فلا يقرين المسجد (١ / ٣٢٤) رقم (١٠١٤) .

(٢) نشد الضالة : طلب الشيء الضائع .

(٣) مسلم : كتاب المساجد - باب النهي عن نشد الضالة في المسجد ، وما يقوله من سمع الناشد (١ / ٣٩٧) رقم (٧٩) .

(٤) الترمذي : كتاب البيوع - باب النهي عن البيع في المسجد (٣ / ٦٠١ ، ٦٠٢) برقم (١٣٢١) ، ومستدرك الحاكم (٢ / ٥٦) وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي . وموارد الظمان (ص ٩٩) ، (١٠٠) برقم (٣١٣) ، والبيهقي (٢ / ٤٤٧) .

(٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة (١ / ٦٥١) رقم (١٠٧٩) ، والنسائي : كتاب المساجد - باب النهي عن البيع ، والشراء في المسجد وعن التحلق قبل صلاة الجمعة (٢ / ٤٧) رقم (٧١٤) ، (٧١٥) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية البيع ، والشراء ، وإنشاد الضالة في المسجد (٢ / ١٣٩) برقم (٣٢٢) ، وابن ماجه : كتاب المساجد - باب ما يكره في المسجد (١ / ٢٤٧) رقم (٧٤٩) ، والفتح (٣ / ٦٤) برقم (٣٣٩) .

(٦) فلحظ إليه : أي : نظر إليه شزراً .

(٧) أنشدك بالله : أي : أسألك بالله .

أسمعت رسول الله ﷺ يقول : «أجب عني ، اللهم أئله بروح القدس»^(١) قال : نعم ^(٢) .
متفق عليه .

(١٢) السؤال فيها :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : أصل السؤال محرمٌ في المسجد وغيره ، إلا للضرورة ، فإن كان به ضرورة ، وسأل في المسجد ، ولم يؤذ أحدًا ، كتخطية الرقاب ، ولم يكذب فيما يرويه ، ولم يجهر جهراً يضر الناس ، كان يسأل ، والخطيب يخطب ، أو وهم يسمعون علماء يشغلهم به ، جاز .

(١٣) رفع الصوت فيها :

يحرم رفع الصوت على وجه يشوش على المصلين ، ولو بقراءة القرآن ، ويستثنى من ذلك درس العلم ، فعن ابن عمر ، أن النبي ﷺ خرج على الناس ، وهم يصلون ، وقد علت أصواتهم بالقراءة ، فقال : «إن المصلي يتأذى به - عز وجل - فلينظر بم يتأذى به ، ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن»^(٣) . رواه أحمد بسند صحيح ، وروي عن أبي سعيد الخدري ، أن النبي ﷺ اعتكف في المسجد ، فسمعهم يجهرون بالقراءة ، فكشف الستر ، وقال : «ألا إن كلكم مناج ربه ، فلا يؤذنين بعضكم بعضاً ، ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة»^(٤) . رواه أبو داود ، والنسائي ، والبيهقي ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين .

(١) روح القدس : جبريل .

(٢) البخاري : كتاب الصلاة - باب الشعر في المسجد (١ / ١٢٣) ، ومسلم : كتاب فضائل الصحابة - باب فضائل حسان بن ثابت - وهي الله عنه - (٤ / ١٩٣٢ ، ١٩٣٣) رقم (١٥١) .

(٣) سند أحمد (٢ / ٦٧) ، وموطأ مالك : كتاب الصلاة - باب العمل في القراءة ، حديث رقم (٢٩) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (٢ / ٨٣) برقم (١٣٣٢) ، ومسلم أحمد (٣ / ٩٤) ، والبيهقي (٣ / ١١) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٣١١) وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

(١٤) الكلامُ في المسجد :

قال النووي : يجوز التحدث بالحديث المباح في المسجد ، وبأمور الدنيا ، وغيرها من المباحات ، وإن حصل فيه ضحك ونحوه ، ما دام مباحاً ؛ لحديث جابر بن سمرة ، قال : كان رسول الله ﷺ لا يقوم من مُصلَّاهُ ، الذي صلى فيه الصبح ، حتى تطلع الشمس ، فإذا طلعت ، قام . قال : وكانوا يتحدثون ، فيأخذون في أمر الجاهلية ، فيضحكون ، ويتسم^(١) . أخرجه مسلم .

(١٥) إباحةُ الأكلِ ، والشربِ ، والنومِ فيها :

فمن ابن عمر ، قال : كنا في زمن رسول الله ﷺ ننام في المسجد ، نَقِيلُ فيه^(٢) ، ونحن شباب^(٣) . وقال النووي : ثبت أن أصحاب الصُّفَّةِ ، والعُرَيْنِ ، وعلياً وصفوان بن أمية ، وجماعات من الصحابة كانوا ينامون في المسجد ، وأن ثمانية كان يبيت فيه قبل إسلامه . كل ذلك في زمن رسول الله ﷺ . قال الشافعي في «الأم» : وإذا بات المشرك في المسجد ، فكذا المسلم . وقال في «المختصر» : ولا بأس أن يبيت المشرك في كل مسجد ، إلا المسجد الحرام . وقال عبد الله بن الحارث : كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ في المسجد الحبيب ، واللحم^(٤) . رواه ابن ماجه بسند حسن .

(١٦) تشبيكُ الأصابع :

يكره تشبيك الأصابع عند الخروج إلى الصلاة ، وفي المسجد عند انتظارها ، ولا يكره فيما عدا ذلك ، ولو كان في المسجد ؛ فمن كعب ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا

(١) مسلم : كتاب المساجد - باب فضل الجلوس في صلاة بعد الصبح ، وفضل المساجد (١ / ٤٦٣) رقم (٢٨٦) .

(٢) نقيل فيه : أي ؛ ننام وقت التلويلة .

(٣) مسند أحمد (٢ / ١٢) .

(٤) صحيح ، انظر : تمام للنة (٢٩٥) .

توضاً أحدكم ، فاحسن وضوءه ، ثم خرج عامداً إلى المسجد ، فلا يشبكن بين أصابعه ؛ فإنه في صلاة^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي . وعن أبي سعيد الخدري ، قال : دخلت المسجد مع رسول الله ﷺ ، فلذا رجل جالس وسط المسجد ، محتجباً ، مُشَبَّكاً أصابعه ، بعضها على بعض فأشار إليه رسول الله ﷺ ، فلم يفتن لإشارته ، فالتفت رسول الله ﷺ ، فقال : «إذا كان أحدكم في المسجد ، فلا يشبكن ؛ فإن التشبيك من الشيطان ، وإن أحدكم لا يزال في صلاة ، ما كان في المسجد ، حتى يخرج منه»^(٢) . رواه أحمد .

(١٧) الصلاة بين السواري :

يجوز للإمام والمفتد الصلاة بين السواري ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ لما دخل الكعبة ، صلى بين السارين^(٣) . وكان سعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، وسويد بن غفلة يؤمون قومهم بين الأساطين .

وأما المؤمنون ، فتركه صلاتهم بينها عند السعة ؛ بسبب قطع الصفوف ، ولا تكره عند الضيق ؛ فعن أنس ، قال : كنا نُنهي عن الصلاة بين السواري ونُطَرِدُ عنها^(٤) . رواه الحاكم وصححه ، وعن معاوية بن قرة ، عن أبيه ، قال : كنا نهي أن نُصَبَّ بين السواري على عهد رسول الله ﷺ ، ونطرد عنها طرداً^(٥) . رواه ابن ماجه ، وفي إسناده رجل مجهول . وروى سعيد بن منصور في «سننه» النهي عن ذلك من ابن مسعود ، وابن عباس ، وحليفة . قال ابن صيد الناس : ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة .

المواضع المنهي عن الصلاة فيها

ورد النهي عن الصلاة في المواضع الآتية :

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما جاء في الهدي في المشي إلى الصلاة (١ / ٣٨٠) برقم (٥٦٢) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية التشبيك بين الأصابع في الصلاة (٢ / ٢٢٨) برقم (٣٨٦) وانظر : تعليق الشيخ شاذر رقم (٣) ، ومسند أحمد (٤ / ٢٤١) .

(٢) مسند أحمد (٣ / ٤٣) .

(٣) البخاري : كتاب الصلاة - باب قول الله تعالى : ﴿واخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾ (١ / ١١٠) ، ومسلم : كتاب الحج - باب استحباب دخول الكعبة للحاج (٢ / ٩٦٦ ، ٩٦٧) برقم (٣٨٩) .

(٤) مستدرک الحاكم (١ / ٢١٨) وقال عن هذا وما قبله : كلا الإسنادين صحيحان ، ولم يخرج في هذا الباب شيئاً (٥) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب الصلاة بين السواري في الصف (١ / ٣٢٠) رقم (١٠٠٢) ، وفي الزوائد : في إسناده هرون ، وهو مجهول ، كما قال أبو حاتم ، والحديث رواه أصحاب السنن الأربعة ، ما خلا ابن ماجه من حديث أنس ، وصححه العلامة الألباني ، في : تمام السنة (٢٩٦) .

(١) الصلاة في المقبرة^(١) :

فَعِنْدَ الشَّيْخَيْنِ ، وَاحْمَدَ ، وَالنَّسَائِيَّ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٢) . وَعِنْدَ أَحْمَدَ ، وَمُسْلِمَ ، عَنْ أَبِي مَرْثَدَ الْغَنَوِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لَا تَصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا»^(٣) . وَعِنْدَهُمَا أَيْضًا ، عَنْ جَنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ يَقُولُ : «إِنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَخَذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ ، وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ ، إِلَّا فَلَا تَتَّخَذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ ، إِنِّي أَنَهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ»^(٤) . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحِشَّةِ ، يُقَالُ لَهَا : مَارِيَّةُ . فَذَكَرَتْ لَهُ مَا رَأَتْ فِيهَا مِنَ الصُّوَرِ ، فَقَالَ ﷺ : «أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ ، أَوْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا ، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرِ ، أُولَئِكَ شُرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»^(٥) . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَالنَّسَائِيُّ . وَعَنْهُ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : «لَعَنَ اللَّهُ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ ، وَالْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ ، وَالسَّرَجَ»^(٦) . وَحَمَلُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ النَّهْيَ عَلَى الْكَرَاهَةِ ؛ سِوَاهُ كَانَتْ الْمَقْبَرَةُ أَمَامَ الْمُصَلِّيِّ ، أَمْ خَلْفَهُ ، وَعِنْدَ الظَّاهِرِيَّةِ^(٧) ، النَّهْيُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّحْرِيمِ ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَقْبَرَةِ بَاطِلَةٌ . وَعِنْدَ الْخَنَابِلَةِ كَذَلِكَ ، إِذَا كَانَتْ تَحْتَرِي عَلَى ثَلَاثَةِ قُبُورٍ ، فَأَكْثَرُ ، أَمَّا مَا فِيهَا قَبْرٌ ، أَوْ قَبْرَانِ ، فَالصَّلَاةُ فِيهَا صَحِيحَةٌ ، مَعَ الْكَرَاهَةِ ، إِذَا اسْتَقْبَلَ الْقَبْرَ ، وَإِلَّا فَلَا كَرَاهَةَ .

(١) النَّهْيُ عَنْ اتِّخَاذِ الْقَبْرِ مَسْجِدًا ؛ مِنْ أَجْلِ الْخَوْفِ مِنَ اللَّيَالَةِ فِي تَعْطِيمِ الْمَيْتِ ، وَالْإِتِّكَانِ بِهِ ، فَهُوَ مِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرِيعَةِ .

(٢) الْبُخَارِيُّ : كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ هَلْ تَبِشُّ قُبُورَ الْمُشْرِكِينَ ، تَعْلِيْقًا (١ / ١١٧) ، وَمُسْلِمٌ : كِتَابُ الْمَسَاجِدِ - بَابُ النَّهْيِ عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ (١ / ٣٧٦) رَقْمُ (١٩) ، وَابُو دَاوُدَ : كِتَابُ الْجَنَازَةِ - بَابُ فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ بِلَفْظِ «فَاتِلٌ» (٣ / ٥٥٣) رَقْمُ (٣٢٢٧) ، وَالنَّسَائِيُّ : كِتَابُ الْجَنَازَةِ - بَابُ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ (٣ / ٩٥ ، ٩٦) رَقْمُ (٢٠٤٧) .

(٣) مُسْلِمٌ : كِتَابُ الْجَنَازَةِ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقُبُورِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ (٢ / ٦٦٧) رَقْمُ (٩٧) ، وَمُسْتَدْرَكُ أَحْمَدَ (٤ / ١٣٥) .

(٤) مُسْلِمٌ : كِتَابُ الْمَسَاجِدِ ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ (١ / ٣٧٨) بِرَقْمِ (٢٢٣) ، وَابُو الْبُخَارِيِّ . (٥) الْبُخَارِيُّ : كِتَابُ السُّهُورِ - بَابُ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ عَلَى الْقَبْرِ (٢ / ١١٤) ، وَمُسْلِمٌ : كِتَابُ الْمَسَاجِدِ - بَابُ النَّهْيِ عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ (١ / ٣٧٥) بِرَقْمِ (١٦) .

(٦) التِّرْمِذِيُّ : أَبْوَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَتَّخِذَ عَلَى الْقَبْرِ مَسْجِدًا (٢ / ١٣٦) رَقْمُ (٣٢٠) ، وَالنَّسَائِيُّ : كِتَابُ الْجَنَازَةِ - بَابُ التَّغْلِيظِ فِي اتِّخَاذِ السَّرَجِ عَلَى الْقُبُورِ (٣ / ٩٤ ، ٩٥) رَقْمُ (٢٠٤٣) ، وَمُسْتَدْرَكُ أَحْمَدَ (١ / ٢٢٩) ، وَابُو دَاوُدَ : كِتَابُ الْجَنَازَةِ - بَابُ فِي زِيَارَةِ نِسَاءِ الْقُبُورِ (٣ / ٥٥٨) رَقْمُ (٢٢٣٦) .

(٧) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي الْمَدْلُولُ عَنْ بَحَالٍ ، فَلَا أَحَادِيثَ صَحِيحَةً ، وَصَرِيحَةً فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْقَبْرِ ؛ سِوَاهُ أَكَّانَ قَبْرًا وَاحِدًا ، أَمْ أَكْثَرَ .

(٢) الصلاة في الكنيسة ، والبيعة ^(١) :

وقد صلى أبو موسى الأشعري ، وعمر بن عبد العزيز في الكنيسة . ولم ير الشعبي ، وعطاء ، وابن سيرين بالصلاة فيها بأساً . قال البخاري : كان ابن عباس يصلي في بيعة ، إلا بيعة فيها تماثيل . وقد كُتب إلى عمر من نجران ، أنهم لم يجدوا مكاناً أنظف ، ولا أجود من بيعة ، فكتب : انصحوها بماء وسِدْرٍ ، وصلوا فيها . وعند الحنفية ، والشافعية ، القول بكرهة الصلاة فيها مطلقاً .

(٣) الصلاة في المزالة ، والمجزرة ، وقارعة الطريق ، وأعطان الإبل ، والحمام ،

وفوق ظهر بيت الله :

فمن زيد بن جُبيرة ، عن داود بن حصين ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ نهى أن يُصلى في سبعة مواطن ؛ في المزالة ، والمجزرة ، والمقبرة ، وقارعة الطريق ، وفي الحمام ، وفي أعطان الإبل ، وفوق ظهر بيت الله ^(٢) . رواه ابن ماجه ، وعبد بن حميد ، والترمذي ، وقال : إسناده ليس بالقوي . وعلة النهي في المجزرة ، والمزالة ، كونهما محللاً للنجاسة ، فتحرّم الصلاة فيهما ، من غير حائل ، ومع الحائل تكره ، عند جمهور العلماء ، وتحرم عند أحمد ، وأهل الظاهر ، وعلة النهي عن الصلاة في مبارك الإبل ، كونها خلقت من الجن ، وقيل غير ذلك ، وحكم الصلاة في مبارك الإبل ، كالحكم في سابقه ، وعلة النهي عن الصلاة في قارعة الطريق ، ما يقع فيه عادة من مرور الناس ، وكثرة اللفظ الشاغل للقلب ، والمؤدي إلى ذهاب الخشوع . وأما في ظهر الكعبة ، فلأن المصلي في هذه الحالة يكون مصلياً على البيت ، لا إليه ، وهو خلاف الأمر ، ولذلك يرى الكثير عدم صحة الصلاة فوق الكعبة ، خلافاً للحنفية الثقاتين بالجوار ، مع الكراهة ؛ لما فيه من ترك التعظيم . وأما الكراهة في الحمام ، فقيل : لانه محل للنجاسة . والقول بالكراهة قول الجمهور ، إذا انتفت النجاسة . وقال أحمد ، والظاهرية ، وأبو ثور : لا تصح الصلاة فيه .

(١) البيعة : معبد اليهود .

(٢) ابن ماجه : كتاب المساجد - باب المواضع التي تكرر فيها الصلاة (١ / ٢٤٦) رقم (٧٤٦) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٢٥١) ، والترمذي : أبواب الصلاة (٢ / ١٣١) رقم (٣١٧) كلامهما عن أبي سعيد بلفظ « الأرض كلها مسجد إلا للمقبرة والحمام » . وصححه الحاكم ، وقال الترمذي : فيه اضطراب ، وانتظر تعليق الشيخ أحمد شاکر هاشم (١٠ - ص (١٣٣) ، ١٣٤) ، وضعفه الشيخ الألباني ، ولكن ثبت إسناد شهاد ليعلى مفرداته ، انظر : قام المنة (٢٩٩) .

الصَّلَاةُ فِي الْكُعْبَةِ

الصلاة في الكعبة صحيحة ، لا فرق بين الفرض والنفل ؛ فمن ابن عمر ، قال : دخل رسول الله ﷺ البيت ، هو وأسامة بن زيد ، وبلال ، وعثمان بن طلحة ، فأغلقوا عليهم الباب ، فلما فتحوا كنت أول من وكبج ، فلقيت بلالاً ، فسألت : هل صلى رسول الله ؟ قال : نعم ، بين العمودين اليمانيين^(١) . رواه أحمد ، والشيخان .

السترة أمام المصلي

(١) حكمها :

يستحب للمصلي أن يجعل بين يديه سترة ، تمنع المرور أمامه ، وتكف بصره عما وراءها ؛ لحديث أبي سعيد ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلى أحدكم ، فليصل إلى سترة ، وليدن منها»^(٢) . رواه أبو داود ، وابن ماجه . وعن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج يوم العيد ، أمر بالحرية ، فتوضع بين يديه ، فيصلي إليها ، والناس وراءه . وكان يفعل ذلك في السفر ، ثم اتخذها الأمراء^(٣) . رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود .

ويرى الحنفية ، والمالكية أن اتخاذ السترة إنما يستحب للمصلي عند خوف مرور أحد بين يديه ، فإذا أمن مرور أحد بين يديه ، فلا يستحب ؛ لحديث ابن عباس ، أن النبي ﷺ صلى في قضاء ، وليس بين يديه شيء^(٤) . رواه أحمد ، وأبو داود ، ورواه البيهقي ، وقال : وله شاهد بإسناد أصح من هذا ، عن الفضل بن عباس .

(١) البخاري : كتاب الحج - باب إغلاق البيت ، ويصلي في أي نواحي البيت شاء (٢ / ١٨٣ ، ١٨٤) ، ومسلم : كتاب الحج - باب استحباب دخول الكعبة للحجاج وغيره (٢ / ٩٦٦) رقم (٣٩٣) ، والنسائي : كتاب المساجد - باب الصلاة في الكعبة (٢ / ٣٣ ، ٣٤) رقم (٦٩٢) ، ومسلم أحمد (٢ / ١٢٠) .
(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يلزم للمصلي أن يدرأ عن الممر بين يديه (١ / ٤٤٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ادرا ما استطعت (١ / ٣٠٧) رقم (٩٥٤) ، والحديث يدل على الوجوب ، لا الاستحباب .
(٣) البخاري : كتاب الصلاة - باب سترة الإمام سترة من خلفه (١ / ١٣٣) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب سترة المصلي (١ / ٣٥٨) رقم (٢٤٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يستر المصلي (١ / ٤٤٢ ، ٤٤٣) برقم (٦٨٧) .
(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب من قال : اللّٰهُمَّ لا تقطع الصلاة (١ / ٤٥٩) ، والفتح الربانسي (٣ / ١٤٤ ، ١٤٥) برقم (٤٧٠) وفي المجمع الزوائد : رواه أحمد ، وأبو يعلى ، ولديه الحجاج بن أرطاة ، ولديه ضعف (٢ / ٦٦) والبيهقي في : السنن (٢ / ٢٧٣) .

(٢) بم تتحقق؟

بي تتحقق بكل شيء ، ينصبه المصلي تلقاء وجهه ، ولو كان نهاية فرشه ، فمن سيرة بر عبد ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ ، فَلْيَسْتَرِ لصلاته ، ولو بسهم»^(١). رواه أحمد ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، وقال الهيثمي : رجال أحمد رجال الصحيح . وعن أبي هريرة ، قال : قال أبو القاسم ﷺ : «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ ، فَلْيَجْعَلْ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا ، فَلْيَنْصِبْ عَصًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا ، فَلْيَخُطْ خَطًا ، وَلَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن حبان وصححه ، كما صححه أحمد ، وابن المديني ، وقال البيهقي : لا بأس بهذا الحديث في هذا الحكم ، إن شاء الله . وروى عنه ﷺ ، أنه صلى إلى الإسطوانة التي في مسجده ، وأنه صلى إلى شجرة ، وأنه صلى إلى السرير ، وعليه عائشة مضطجعة^(٣) ، وأنه صلى إلى راحلته ، كما صلى إلى آخره الرجل ، وعن طلحة ، قال : كنا نصلي ، والدواب تمر بين أيدينا ، فذكر ذلك للنبي ﷺ ، فقال : «مَوْخَرَةُ الرَّحْلِ»^(٤) تكون بين يدي أحدكم ، ثم لا يضره ما مر عليه^(٥) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح .

(٣) سترة الإمام سترة للمأموم :

وتعتبر سترة الإمام سترة لمن خلفه ؛ فمن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال

(١) مسند أحمد (٣ / ٤٠٤) ومستدرک الحاكم (١ / ٧٥٢) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الخط إذا لم يجد عصا (١ / ٤٤٣) رقم (٦٨٩) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما يسر للمصلي (١ / ٣٠٣) رقم (٩٤٣) ، والفتح الرباني (٣ / ١٢٨) رقم (٤٤٤) وموارد الطالبان (ص ١١٧) حديث رقم (٤٠٧) ، والحديث ضعيف ، انظر : ضعيف سنن أبي داود (١٠٧) .

(٣) يؤخذ منه جواز الصلاة إلى النائم ، وقد جاء نهى عن الصلاة إلى النائم والمتحدث ، ولم يصح .

(٤) مؤخره : بضم أوله وكسر الحاء وفتحها : الخشب التي في آخر الرحل .

(٥) مسلم : كتاب الصلاة - باب سترة للمصلي (١ / ٣٥٨) رقم (٢٤٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب ما يسر للمصلي (١ / ٤٤٢) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في سترة المصلي (٢ / ١٥٦ ، ١٥٧) رقم (٣٣٥) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما يسر للمصلي (١ / ٣٠٣) رقم (٩٤٠) ، والفتح الرباني (٣ / ١٢٩) رقم (٤٤٦) .

: هبطنا مع رسول الله ﷺ من ثَبَّيةٍ أُنْأَخِر^(١) ، فحضرت الصلاة ، فصلى إلى جدار ، فاتخذته قبلة ، ونحن خلفه ، فجاءت بهمة^(٢) تمر بين يديه ، فما زال يدأريها^(٣) ، حتى لصق بطنه بالجدار ، وممرت من ورائه^(٤) . رواه أحمد ، وأبو داود . وعن ابن عباس ، قال : أتيت ركباً على أتان ، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام^(٥) ، والنبي ﷺ يصلي بالناس بمنى ، فمررت بين يدي بعض الصف ، فأرسلت الأتان ترتع^(٦) ، ودخلت في الصف ، فلم ينكر ذلك عليّ أحد^(٧) . رواه الجماعة . ففي هذه الأحاديث ما يدل على جواز المرور بين يدي المأموم ، وأن السترة إنما تشرع بالنسبة للإمام ، والمنفرد .

(٤) استحباب القُرب منها :

قال البخوي : استحباب أهل العلم اللنو من السترة ، بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود ، وكذلك بين الصفوف ، وفي الحديث المتقدم : «وَلْيَلِدُنْ مِنْهَا» .
وعن بلال ، أنه ﷺ صلى ، وبينه وبين الجدار نحو من ثلاثة أذرع^(٨) . رواه أحمد ، والنسائي ، ومعناه للبخاري . وعن سهل بن سعد ، قال : كان بين مصلّى رسول الله ﷺ وعر الشاة^(٩) . رواه البخاري ، ومسلم .

(١) الثبّية : الطريق المرتفع . والآنهر : موضع قرب مكة .

(٢) البهمة : ولد الضأن .

(٣) يدأريها : يدأريها .

(٤) الفتح الرياني (٣ / ١٣٦ ، ١٣٧) رقم (٤٦٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الإمام سترة من خلفه (٤٥٥ / ١) رقم (٧٠٨) .

(٥) ناهزت الاحتلام : أي : تليت البلوغ .

(٦) ترتع : الرعي .

(٧) البخاري : كتاب الصلاة - باب سترة الإمام سترة من خلفه (١ / ١٣٢) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب سترة المصلي (١ / ٣٦٠) رقم (٧٥٤) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب من قال : الحسم لا يقطع الصلاة (١ / ٤٥٨) رقم (٧١٥) ، والنسائي : كتاب القبلة - باب ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع إذا لم يكن بين يدي المصلي سترة (٢ / ٦٣) رقم (٧٥٢) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء لا يقطع الصلاة شئسي (٢ / ٢٦٠) رقم (٣٣٧) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما يقطع الصلاة (١ / ٣٠٥) رقم (٩٤٧) .

(٨) البخاري : كتاب الصلاة - باب رقم (٩٧) (١ / ١٣٤ ، ١٣٥) ، والنسائي : كتاب القبلة - باب رقم (٦) (٢ / ٦٣) حديث رقم (٧٤٩) ، والفتح الرياني (٣ / ١٣١) رقم (٤٥٣) .

(٩) البخاري : كتاب الصلاة - باب قدر ما ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة (١ / ١٣٣) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب ذو المصلي من السترة ، رقم (٢٦٢) (١ / ٣٦٤) .

(٥) تحريم المرور بين يدي المصلي ، ومسترته :

الاحاديث تدل على حرمة المرور بين يدي المصلي ، ومسترته ، وأن ذلك يعتبر من الكبائر ؛ فعن بسر بن سعيد ، قال : إن زيد بن خالد أرسله إلى أبي جهيم يسأله ، ماذا سمع من رسول الله ﷺ في المار بين يدي المصلي ؟ فقال أبو جهيم : قال رسول الله ﷺ : «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه ، لكان أن يقف أربعين ، خيرا له من أن يمر بين يديه»^(١) . رواه الجماعة . وعن زيد بن خالد ، أن النبي ﷺ قال : «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه ، كان لأن يقوم أربعين خريفاً ، خيرا له من أن يمر بين يديه»^(٢) . رواه البزار بسند صحيح . قال ابن القيم : قال ابن حبان ، وغيره : التحريم المذكور في الحديث ، إنما هو إذا صلى الرجل إلى سترة ، فاما إذا لم يصل إلى سترة ، فلا يحرم المرور بين يديه . واحتج أبو حاتم^(٣) على ذلك ، بما رواه في «صحيحه» ، عن المطلب بن أبي وداعة ، قال : رأيت النبي ﷺ حين فرغ من طوافه ، أتى حاشية المطاف ، فصلى ركعتين ، وليس بينه وبين الطوافين أحد^(٤) . قال أبو حاتم : في هذا الخبر دليل على إباحة مرور المار بين يدي المصلي ، إذا صلى إلى غير سترة ، وفيه دليل واضح على ، أن التغليظ الذي روي في المار بين يدي المصلي ، إنما أريد بذلك إذا كان المصلي يصلي إلى سترة ، دون الذي يصلي إلى غير سترة يستتر بها . قال أبو حاتم : ذكر البيان ، بأن هذه الصلاة لم تكن بين الطوافين وبين النبي ﷺ سترة . ثم ساق من حديث المطلب ، قال : رأيت النبي ﷺ

(١) قال أبو النصر ، عن بسر : لا أدري قال : أربعين يوماً ، أو شهر ، أو سنة . وفي «الفتح» : وظاهر الحديث يدل على منع المرور مطلقاً ، ولو لم يجد مسلماً ، بل يقف حتى يفرغ المصلي من صلاته ، ويؤديه قصة أبي سعيد الآتية .

ومعنى الحديث : أن المار لو يعلم مقدار الإثم الذي يلحقه من مروره بين يدي المصلي ، لاختار أن يقف المدة المذكورة ، حتى لا يلحقه ذلك الإثم .

(٢) البخاري : كتاب الصلاة - باب (١٠١) إثم المار بين يدي المصلي (١ / ١٣٦) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب منع المار بين يدي المصلي (١ / ٣٦٣) رقم (٢٦١) ، والنسائي : كتاب القبلة - باب التشديد في المرور بين يدي المصلي وبين مسرته (٢ / ٢٦) رقم (٧٥٦) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية المرور بين يدي المصلي (٢ / ١٥٨ ، ١٥٩) رقم (٣٣٦) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب المرور بين يدي الصلاة (١ / ٣٠٤) رقم (٩٤٥) .

(٣) في «الزوائد» : رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح ، وقد رواه ابن ماجه ، غير قوله : «خريفاً» . مجمع (٢ / ٦٤) وانظر ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب المرور بين يدي المصلي (١ / ٣٠٤) .

(٤) أبو حاتم : هو ابن حبان . (٥) موارد الطمان (ص ١١٨) يرقم (٤١٥) .

يصلي حذو الركن الأسود ، والرجال والنساء يمرون بين يديه ، ما بينهم وبينه ستر^(١) . وفي «الروضة» لو صلى إلى غير ستر ، أو كانت وتساعد منها ، فالأصح ، أنه ليس له الدفع ؛ لتقصيره ، ولا يحرم المرور حيث يشاء بين يديه ، ولكن الأولى تركه .
(٦) مشروعية دفع المارّ بين يدي المصلي :

إذا اتخذ المصلي ستر ، يشرع له أن يدفع المارّ بين يديه ؛ إنساناً كان ، أو حيواناً ، أما إذا كان المرور خارج السترة ، فلا يشرع الدفع ، ولا يضره المرور ؛ فعن حميد بن هلال ، قال : بينا أنا وصاحب لي نتذاكر حديثاً ، إذ قال أبو صالح السمان : أنا أحدثك ما سمعت عن أبي سعيد ، ورأيت منه ، قال : بينما أنا مع أبي سعيد الجندري نصلي يوم الجمعة إلى شيء يستره من الناس ، إذ دخل شاب من بني أبي معيط ، أراد أن يجتاز بين يديه ، فدفعه في نحره ، فنظر ، فلم يجد مساعاً^(٢) ، إلا بين يدي أبي سعيد ، فعاد ؛ ليجتاز ، فدفعه في نحره أشد من الدفعة الأولى ، فمثل قائماً ، ونال من أبي سعيد^(٣) ، ثم تراجم الناس ، فدخل على مروان ، فشكا إليه ما لقي ، ودخل أبو سعيد على مروان ، فقال : مالك ولابن أخيك جاء يشكوك ؟ فقال أبو سعيد : سمعت النبي ﷺ يقول : «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس ، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه ، فليدفعه ، فإن أبى ، فليقاتله ؛ فإنما هو شيطان»^(٤) . رواه البخاري ، ومسلم .

(٧) لا يقطع الصلاة شيء :

ذهب علي ، وعثمان ، وابن المسيب ، والشعبي ، ومالك ، والشافعي ، وسفيان الثوري ، والأحناف إلى ، أن الصلاة لا يقطعها شيء ؛ لحديث أبي داود ، عن أبي الودّك ، قال : مر شاب من قريش بين يدي أبي سعيد ، وهو يصلي ، فدفعه ، ثم عاد ، فدفعه ، ثم عاد ، فدفعه ، ثلاث مرات ، فلما انصرف ، قال : إن الصلاة لا يقطعها شيء ،

(١) في «الزوائد» : وعن الحسن بن علي ، أن رسول الله ﷺ صلى ، والرجال والنساء يطولون بين يديه ، بغير ستر ، بما يلي الحجر الأسود . رواه الطبراني ، في : الكبير ، وفيه ياسين الزيات ، وهو متروك . مجمع الزوائد (٢ / ٦٦) ، وضعفه الألباني ، في : تمام للفة (٣٠٣) .

(٢) فلم يجد مساعاً : أي ، عرجاً .

(٣) أي ، أصاب من عرضه بالقتم .

(٤) لبخاري : كتاب الصلاة - باب يرد المصلي من مر بين يديه (١ / ١٣٥ ، ١٣٦) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب منع المارّ بين يدي المصلي (١ / ٣٦٣) رقم (٢٥٩) .

ولكن قال الرسول ﷺ : «ادعوا ما استطعتم ؛ فإنه شيطان»^(١) .

ما يباح في الصلاة

يباح في الصلاة ما يأتي :

١- البكاء ، والناوه ، والأتين ؛ سواء أكان ذلك من خشية الله ، أم كان لغير ذلك ؛ كالتأوه من المصائب ، والأوجاع ، ما دام عن غلبة ، بحيث لا يمكن دفعه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ إِذَا تَنَفَّسْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴾ [مريم : ٥٨] . والآية تشمل المصلي وغيره . وعن عبد الله بن الشخير ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يصلي ، وفي صدره أزيز^(٢) كأزيز المرجل ؛ من البكاء^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي وصححه . وقال علي : ما كان فينا فارس يوم بدر ، غير المقداد بن الأسود ، ولقد رأيتنا ، وما فينا قائم ، إلا رسول الله ﷺ تحت شجرة يصلي ، ويكي ، حتى أصبح^(٤) . رواه ابن حبان . وعن عائشة - رضي الله عنها - في حديث مرض رسول الله ﷺ الذي تُوُفِّيَ فيه ، أن رسول الله ﷺ قال : «مروا أبا بكر ، أن يصلي بالناس» . قالت عائشة : يا رسول الله ، إن أبا بكر رجل رقيق ، لا يملك دمه ، وإنه إذا قرأ القرآن ، بكى . قالت : وما قلت ذلك ، إلا كراهية أن يتألم الناس بأبي بكر^(٥) ، أن يكون أول من قام مقام رسول الله ﷺ ، فقال : «مروا أبا بكر ، فليصل بالناس ، إنكن صَوَّابٌ يوسف^(٦)»^(٧) . رواه أحمد ، وأبو داود ،

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب لا يقطع الصلاة شيء (١ / ٤٦٠) حديث رقم (٧٢٠) ، والحديث ضعيف ، وثبت خلاله ، انظر : غام الملة (٣٠٦) .

(٢) أي ؛ أن صدره يبغي من البكاء من خشية الله ، فيسمع له صوت ، كصوت القدر حين يبغي فيه الماء .
(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب البكاء في الصلاة (١ / ٥٥٧) رقم (٩٠٤) ، والنسائي : كتاب السهو - باب البكاء في الصلاة (٣ / ١٣) رقم (١٢١٤) ، ومسنند أحمد (٤ / ٢٥ ، ٢٦) ، وموارد الظمان ، حديث رقم (٥٢٢) .

(٤) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٤ / ١٣) برقم (٢٢٥٤) .

(٥) أن يشامد الناس به ، ويتجنّبونه ، كما يتجنّبون الإثم .

(٦) أي ؛ أن عائشة مثل صاحبة يوسف في كونها أظهرت خلاف ما في الباطن ، فكما أن صاحبة يوسف دعت النسوة ، وأظهرت أنها تزد إكرامهن بالضيافة ، مع أن قصدها الحقيقي هو أن ينظرن إلى جمال يوسف ، فيملنّها في محبة ، فكذلك عائشة ، فإنها أظهرت أن صرف الإمامة عن أبيها ، أنه لا يسمع للمؤمنين القراءة ؛ لبكائه ، مع أن مرادها الحقيقي ، ألا يشامد الناس به .

(٧) البخاري : كتاب الأنبياء - باب قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلنَّاسِ لَئِنْ هُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (٤ / ١٨٢) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب استخلاف الإمام (١ / ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣) والفتح الرياني : كتاب المناقب - باب في مناقب أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - (٥ / ٥٠) رقم (٣٦٧٢) .

وابن حبان ، والترمذي وصححه . وفي تصميم الرسول ﷺ على صلاة أبي بكر بالناس ، مع أنه أخير ، أنه إذا قرأ عليه البكاء ، دليل على الجوار . وصلى عمر صلاة الصبح ، وقرأ سورة يوسف ، حتى بلغ إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٦] . فُسِّمَ نَسِجَهُ^(١) . رواه البخاري ، وسعيد بن منصور ، وابن المنذر . وفي رفع عمر صوته بالبكاء رد على القائلين ، بأن البكاء في الصلاة مبطل لها إن ظهر منه حرفان ؛ سواء أكان من خشية الله ، أم لا . وقولهم : إن البكاء ، إن ظهر منه حرفان ، يكون كلاماً غير مُسَلَّم ؛ فالبكاء شيء ، والكلام شيء آخر .

(٢) الالتفات عند الحاجة :

فمن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : كان النبي ﷺ يصلي ، يلتفت يمينا وشمالا ، ولا يلوي عنه خلف ظهره^(٢) . رواه أحمد . وروى أبو داود ، أن النبي ﷺ جعل يصلي ، وهو يلتفت إلى الشعب ، قال أبو داود : وكان أرسل فارساً إلى الشعب من الليل يحرم^(٣) . وعن أنس بن سيرين ، قال : رأيت أنس بن مالك يستشرف لشيء^(٤) ، وهو في الصلاة ينظر إليه . رواه أحمد . فإن كان الالتفات لغير حاجة ، كره تنزيهاً ؛ لمناقبه الخشوع ، والإقبال على الله ، فمن عائشة - رضي الله عنها - قالت : سألت رسول الله ﷺ عن التلفت في الصلاة ؟ فقال : «اختلاس ، يخلسه الشيطان من صلاة العبد»^(٥) . رواه أحمد ، والبخاري ، والنسائي ، وأبو داود . وعن أبي الدرداء - رضي الله عنه - مرفوعاً : «يأبى الناس ، إياكم والالتفات ؛ فإنه لا صلاة للملتفت ، فإن غلبتم في التطوع ، فلا تُغْلَبْ في الفرائض»^(٦) . رواه أحمد ، وعن أنس ، قال : قال لي

(١) النسيج : رفع الصوت بالبكاء .

(٢) مسند أحمد (١ / ٢٧٥) ، والنسائي : كتاب السهو - باب الرخصة في الالتفات في الصلاة بينا (٣ / ٩) حديث (١٢٠١) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب (١٦٨) الرخصة في الالتفات في الصلاة ، حديث رقم (٩١٦) (١ / ٥٦٣)

(٤) يستشرف لشيء : أي ؛ يرفع بصره إليه .

(٥) الاختلاس : اغتال الشيء بسرعة ؛ أي ؛ أن الشيطان يأخذ من الصلاة ؛ بسبب الالتفات .

(٦) البخاري : كتاب الأذان - باب الالتفات في الصلاة (١ / ١٩١) ، ومسند أحمد (٦ / ١٠٦) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الالتفات في الصلاة (١ / ٥٦٠) رقم (٩١٠) ، والنسائي : كتاب السهو - باب التشديد في

الالتفات في الصلاة (٣ / ٨ ، ٩) رقم (١١٩٩) .

(٧) الفتح الرباني (٤ / ٨٨) رقم (٨٢١) ، وفي «ترويض» : رواه الطبراني في : الكبير ، وفيه عطاء بن عجلان ، وهو ضعيف . مجمع (٢ / ٨٣) ، وضعفه الشيخ الألباني ، في : تمام السنة (٨٠٨ / ٣) .

رسول الله ﷺ : «إياك والالتفات في الصلاة ؛ فإن الالتفات في الصلاة هلكة ، فإن كان ولابد ، ففي التطوع ، لا في الفريضة»^(١) . رواه الترمذي وصححه . وفي حديث الحارث الأشعري ، أن النبي ﷺ قال : «إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات أن يعمل بها ، ويأمر بني إسرائيل أن يعملوا بها ، فيه : « . وإن الله أمركم بالصلاة ، فإذا صليتم ، فلا تلتفتوا ؛ فإن الله ينصب وجهه لوجه عبده في صلاته ، ما لم يلتفت»^(٢) . رواه أحمد ، والنسائي . وعن أبي ذر ، أن النبي ﷺ قال : «لا يزال الله مقبلاً على العبد ، وهو في صلاته ، ما لم يلتفت ، فإذا التفت ، انصرف عنه»^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وقال : صحيح الإسناد .

هذا كله في الالتفات بالوجه ، أما الالتفات بجميع البدن ، والتحول به عن القبلة ، فهو مبطل للصلاة ، اتفاقاً ؛ للإخلال بواجب الاستقبال .

(٣) قتل الحية ، والعقرب ، والزنابير ، ونحو ذلك من كل ما يضر ، وإن أدى قتلها إلى عمل كثير .

فغن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «اقتلوا الأسودين»^(٤) في الصلاة ؛ الحية ، والعقرب»^(٥) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وقال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حسن صحيح .

(١) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما ذكر في الألفاظ في الصلاة (٤٨٤ / ٢) رقم (٥٨٩) ، قال الشيخ أحمد شاكر ، في هامش رقم (٦) : وللمجد بن تيمية نقل الحديث في «المنتقى» رقم (١٠٨٩) ، وقال : رواه الترمذي وصححه ، ولم نجد تصحيحه في أية نسخة من سنن الترمذي ، والإسناد صحيح ؛ فإن على بن زيد بن جدهان ثقة عندنا (٤٨٤ / ٢) ، وضعفه الشيخ الألباني ، في : تمام لئنة (٣٠٨) .

(٢) الترمذي : كتاب الأشغال - باب ما جاء في مثل الصلاة ، والصيام ، والصدقة (١٤٨ / ٥) ، رقم (٢٨٦٣) ، ومسنند أحمد (٤ / ٢٠٢) ، وموسوورد الظمان ، حديث رقم (١٢٢٢) ص (٢٩٨ ، ٢٩٩) ، وصحيح ابن خزيمة (٢ / ٦٤) حديث رقم (٩٣٠) ونظر : مستدرك الحاكم (١ / ١١٧ ، ١١٨) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الالتفات في الصلاة (١ / ٥٦٠) رقم (٩٠٩) ، والنسائي : كتاب السهو - باب التشديد في الالتفات في الصلاة (٣ / ٨) رقم (١١٩٥) ، والفتح الرباني (٤ / ٨٧) رقم (٨١٩) ، وهو ضعیف ، فنظر : تمام لئنة (٣٠٩) .

(٤) «اقتلوا الأسودين» : يطلق على الحية والعقرب لفظ «الأسودين» تغليظاً ، ولا يسمى بالأسود في الأصل ، إلا الحية (٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب العمل في الصلاة (١ / ٥٦٦) رقم (٩٢١) ، والنسائي : كتاب السهو (٣ / ١٠) باب قتل الحية والعقرب ، رقم (١٢٠٢ ، ١٢٠٣) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة (٢ / ٢٣٣) رقم (٣٩٠) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة (١ / ٣٩٤) رقم (١٢٤٥) ، ومسنند أحمد (٢ / ٢٣٣ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥) .

(٤) المشي اليسيرُ حاجة :

فمن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي في البيت ، والبابُ عليه مغلق ، فمجت ، فاستفتحت ، فمشى ، ففتح لي ، ثم رجع إلى مصلاه . ووصفت أن الباب في القبلة^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي وحسنه . ومعنى ، أن الباب في القبلة ، أي ؛ جهتها ، فهو لم يتحول عن القبلة ، حينما تقبّل لفتح الباب ، وحينما رجع إلى مكانه . ويؤيد هذا ، ما جاء عنها ، أنه كان ﷺ يصلي ، فإذا استفتح إنسان الباب ، فتح الباب ما كان في القبلة ، أو عن يمينه ، أو عن يساره ، ولا يستبّر القبلة^(٢) . رواه الدارقطني . وعن الأرق بن قيس ، قال : كان أبو برة الأسلمي بالأهواز^(٣) على حرف نهر ، وقد جعل اللجام في يده ، وجعل يصلي ، فجعلت الدابة تنكص^(٤) ، وجعل يتأخر معها ، فقال رجل من الخوارج : اللهم اخز هذا الشيخ ، كيف يصلي ؟ قال : فلما صلى ، قال : قد سمعت مقالكم ، غزوت مع رسول الله ﷺ ستاً ، أو سبعاً ، أو ثمانياً ، فشهدت أمره وتيسيره ، فكان رجوعي مع دابتي أهون عليّ من تركها ، فتززع إلى مالئها^(٥) ، فيشق عليّ . وصلى أبو برة العصر ركعتين^(٦) . رواه أحمد ، والبخاري ، والبيهقي .

وأما المشي الكثير ، فقد قال الحافظ في «الفتح» : أجمع الفقهاء على ، أن المشي الكثير في الصلاة المفروضة يطلها ، فيحمل حديث أبي برة على القليل .

(٥) حملُ الصبي ، وتعلُّقه بالمصلي :

فمن أبي قتادة ، أن النبي ﷺ صلى ، وأمامه بنتُ زينب^(٧) بنت النبي ﷺ على رقبته ، فإذا ركع ، وضعها ، وإذا قام من سجوده ، أخذها ، فأعادها على رقبته ، فقال عامر ، ولم أسأله : أيُّ صلاة هي ؟ قال ابن جريج : وحُدثت عن زيد بن أبي عتاب ، عن عمرو بن

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب العمل في الصلاة (١ / ٥٦٦) برقم (٩٢٢) ، والنسائي : كتاب السهو - باب المشي أمام القبلة خطى يسيرة (٣ / ١١) برقم (١٢٠٦) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ذكر ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع ، برقم (٦٠١) ج٢ (٢ / ٤٩٧) ، الفتح الزباني (٤ / ١١٣) برقم (٨٥٩) .
(٢) الدارقطني : كتاب الجنائز - باب العمل القليل في الصلاة (٢ / ٨٠) برقم (١) ، والحديث ضعيف جداً ، انظر تمام لفتة (٣١٠) .

(٣) الأهواز : بلدة بالعراق .

(٤) تنكص : أي ؛ ترجع .

(٥) فتززع : أي ؛ تمود إلى المكان الذي آتته

(٦) أسفرو ، انظر : البخاري : كتاب العمل في الصلاة (مع الفتح ٣ / ٩٧) .

(٧) هي ابنة أبي العاص بن الربيع .

سليم ، أنها صلاة الصبح^(١) . قال أبو عبد الرحمن^(٢) . جوده . أي ؛ جود ابن جريج
إسناد الحديث ، الذي فيه أنها صلاة الصبح . رواه أحمد ، والنسائي ، وغيرهما . قال
الفاكهي : وكان السر في حمله ﷺ أمانة في الصلاة ؛ دفعاً لما كانت العرب تألقه من
كراهة البنات وحملهن ، فخالقهم في ذلك ، حتى في الصلاة ؛ للمبالغة في ردعهم ،
والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول . وعن عبد الله بن شداد ، عن أبيه ، قال : خرج
علينا رسول الله ﷺ في إحدى صلاة العشي الظهر ، أو العصر وهو حامل حسنًا ،
أو حسينًا فتقدم النبي ﷺ ، فوضعه ، ثم كبر للصلاة ، فصلى ، فسجد بين ظهراني صلاته
سجدة أطالها ، قال : فرفعت رأسي ، فإذا الصبي على ظهر رسول الله ﷺ ، وهو ساجد ،
فرجعت إلي سجودي ، فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة ، قال الناس : يا رسول الله ،
إنك سجدت بين ظهراني صلاتك سجدة أطلتها ، حتى ظننا أنه قد حدث أمر ، أو أنه
يوشى إليك ! قال : « كل ذلك لم يكن ، ولكن ابني ارتحلني ، فكرهت أن أعجله ، حتى
يقضي حاجته »^(٣) . رواه أحمد ، والنسائي ، والحاكم .

قال النووي : هذا يدل للذهب الشافعي - رحمه الله تعالى - ومن وافقه ، أنه يجوز
حمل الصبي ، والصبية ، وغيرهما من الحيوان الطاهر ، في صلاة الفرض ، وصلاة النفل ،
وجوز ذلك للإمام والمأموم . وحمل أصحاب مالك - رضي الله عنه - على النافلة ،
ومنعوا جواز ذلك في الفريضة . وهذا التأويل فاسد ؛ لأن قوله : يوم الناس . صريح ، أو
كالصريح في ، أنه كان في الفريضة ، وقد سبق ، أن ذلك كان في فريضة الصبح . قال :
وادعى بعض المالكية ، أنه منسوخ ، وبعضهم ، أنه خاص بالنبي ﷺ ، وبعضهم ، أنه كان
لضرورة . وكل هذه الدعاوى باطلة ومردودة ؛ فإنه لا دليل عليها ، ولا ضرورة إليها ، بل
الحديث صحيح صريح في جواز ذلك ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشرع ؛ لأن الآدمي

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة (١ / ١٣٧) ، ومسلم : كتاب
المساجد - باب جواز حمل الصبيان في الصلاة (١ / ٣٨٥) برقم (٤١) ، والفتح الرباني (٤ / ١١٨) رقم
(٨٦٥) واللفظ له ، وأبو دارد : كتاب الصلاة - باب العمل في الصلاة (١ / ٥٦٣ ، ٥٦٤) برقم (٩١٧) ،
والنسائي : كتاب الإمامة - باب ما يجوز للإمام من العمل في الصلاة (٢ / ٩٥ ، ٩٦) برقم (٨٢٧) ، وكتاب
السور - باب حمل الصبايا في الصلاة ، ووضعهن في الصلاة ، برقم (١٢٠٤) ، (٣ / ١٠) .
(٢) هو عبد الله بن الإمام أحمد .

(٣) النسائي : كتاب التطبيق - باب هل يجوز أن تكون سجدة أطول من سجدة (٢ / ٢٢٩ ، ٢٣٠) برقم (١١٤١) ،
والفتح الرباني : (٤ / ١١٨ ، ١١٩) برقم (٨٦٦) ، ومستدرک الحاكم (٣ / ١٦٦) . وقال : صحيح على شرط
الشيخين ، ولم يخرجوه . وصحيح ابن خزيمة ، حديث رقم (٨٦٦) .

طاهر ، وما في جوفه معفو عنه ؛ لكونه في معدته ، وثياب الأطفال تعمل على الطهارة ، ودلائل الشرع مستظاهرة على هذا . والأفعال في الصلاة لا تبطلها ، إذا قلت أو تفرقت ، وفعل النبي ﷺ هذا ، بياناً للجواز ، وتنبهاً به على هذه القواعد التي ذكرتها ، وهذا يرد ما ادعاه الإمام أبو سليمان الخطابي ، أن هذا الفعل يشبه أن يكون كان بغير عمد ، فحملها في الصلاة ؛ لكونها كانت تتعلق به ﷺ ، فلم يرفعها فإذا قام ، بقيت معه . قال : ولا يترهم أنه حملها مرة أخرى عمداً ؛ لأنه عمل كثير ، ويشغل القلب ، وإذا كان علم الخميصة شغله ، فكيف لا يشغله هذا ؟ هذا كلام الخطابي — رحمه الله تعالى — وهو باطل ، ودعوى مجردة . وما يردها قوله في «صحيح مسلم» : فإذا قام ، حملها . وقوله : فإذا رفع من السجود ، أعادها . وقوله في رواية غير مسلم : خرج علينا ، حاملاً أمانةً ، فصلى . . . فذكر الحديث ، وأما قضية الخميصة ، فلأنها تشغل القلب بلا فائدة ، وحمل أمانة لا نسلم أنه يشغل القلب ، وإن شغله ، فيرتب عليه فوائد ، وبيان قواعد مما ذكرناه وغيره ، فأصل ذلك الشغل لهذه الفوائد ، بخلاف الخميصة ، فالصواب الذي لا معدل عنه ، أن الحديث كان لبيان الجواز ، والتنبية على هذه الفوائد ، فهو جائز لنا ، وشرع مستمر للمسلمين إلى يوم الدين ، والله أعلم .

(٦) إلقاء السلام على المصلي ، ومخاطبته ، وأنه يجوز له أن يرد بالإشارة على من سلم عليه ، أو خاطبه :

فعن جابر بن عبد الله ، قال : أرسلني رسول الله ﷺ ، وهو منطلق إلى بني المصطلق ، فأتيته ، وهو يصلي على بعيره ، فكلمته ، فقال بيده : هكذا ، ثم كلمته ، فقال بيده : هكذا (أشار بها) وأنا أسمعه يقرأ ، ويومئ برأسه ، فلما فرغ ، قال : «ما فعلت في الذي أرسلتك ، فإنه لم يمنعني من أن أرد عليك ، إلا أنني كنت أصلي؟»^(١) . رواه أحمد ، ومسلم . وعن عبد الله بن عمر ، عن صهيب ، أنه قال : مررت برسول الله ﷺ ، وهو يصلي ، فسلمت ، فردّ عليّ إشارة^(٢) ، وقال : لا أعلمه إلا قال : إشارة بإصبعه .

(١) مسلم : كتاب للساجد - باب تحريم الكلام في الصلاة (١ / ٣٨١) برقم (٣٧) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب رد السلام في الصلاة (١ / ٥٦٨) برقم (٩٢٦) ، والشافعي : كتاب السهو - باب رد السلام بالإشارة في الصلاة (٣ / ٦) رقم (١١٩٠) ، والفتاوى الربيعي (٤ / ١٠٥ ، ١٠٦) برقم (٨٤٦) ، (٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب رد السلام في الصلاة (١ / ٥٦٧) برقم (٩٢٥) ، والشافعي : كتاب السهو - باب رد السلام بالإشارة في الصلاة (١ / ٥) برقم (١١٨٦) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الإشارة في الصلاة (٢ / ٢٠٤) برقم (٣٦٧) ، والفتاوى الربيعي (٤ / ١٠٧) برقم (٨٤٨) .

رواه أحمد ، والترمذي وصححه . وعنه ، قال : قلت لبلال : كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم ، حين كانوا يسلمون في الصلاة ؟ قال : كان يشير بيده^(١) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وصححه الترمذي . وعن أنس ، أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن خزيمة ، وهو صحيح الإسناد .

ويستوي في ذلك الإشارة بالإصبع ، أو باليد جميعها ، أو بالإيماء بالرأس ، فكل ذلك وارد عن رسول الله ﷺ .

(٧) التسبيح ، والتصفيق :

يجوز التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء ، إذا عرض أمر من الأمور ، كتنبه الإمام إذا أخطأ ، وكالإذن للدخول ، أو الإرشاد للأعمى ، أو نحو ذلك ، فعن سهل بن سعد الساعدي ، عن النبي ﷺ : «من نابه شيء في صلاته ، فليقل : سبحان الله . إنما التصفيق للنساء ، والتسبيح للرجال»^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي .

(٨) الفتح على الإمام :

إذا نسي الإمام آية ، يفتح عليه المؤتم ، فيذكره تلك الآية ؛ سواء كان قرأ القدر الواجب ، أم لا ؛ فعن ابن عمر ، أن النبي ﷺ صلى صلاة ، فقرأ فيها ، فالتبس عليه ، فلما فرغ ، قال لأبي : «أشهدت معنا؟» . قال : نعم . قال : «فما منعك أن تفتح علي؟»^(٤) . رواه أبو داود ، وغيره ورجاله ثقات .

(٩) حمد الله عند العطاس ، أو عند حدوث نعمة^(٥) :

فعن رفاعه بن رافع ، قال : صليت خلف رسول الله ﷺ ، فعطست ، فقلت : الحمد

(١) النسائي : كتاب السهو - باب رد السلام بالإشارة في الصلاة (٣ / ١١٨٧) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الإشارة في الصلاة (٢ / ٢٠٤) برقم (٣٦٨) ، وصحيح ابن خزيمة حديث رقم (٨٨٨) ، والفتح الرباعي (٤ / ١٠٧) برقم (٨٤٩) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الإشارة في الصلاة (١ / ٥٨٠) برقم (٩٤٣) ، ومسنّد أحمد (٣ / ١٣٨) ، وصحيح ابن خزيمة (٢ / ٤٨) برقم (٨٨٥) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب التصفيق في الصلاة (١ / ٥٧٨ ، ٥٧٩) برقم (٩٤٠) ، والنسائي : كتاب الإمامة - باب إذا تقدم الرجل من الرعية ، ثم جاء الوالي هل يتأخر (٢ / ٧٧) برقم (٨٨٤) ، والفتح الرباعي (٤ / ١٠٩) برقم (٨٥٤) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الفتح على الإمام في الصلاة (١ / ٥٥٨ ، ٥٥٩) برقم (٩٠٧) .
(٥) أما نظم التأواب ، فإنه مستحب ، ففي البخاري ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا تناوب أحدكم في الصلاة ، فليكنظم ما استطاع ، ولا يقل : ها . فإن ذلكم من الشيطان ، يضحك منه» .

الله ، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، كما يحب ربنا ويرضى . فلما صلى رسول الله ﷺ قال : «من المتكلم في الصلاة ؟» . فلم يتكلم أحد ، ثم قال الثانية . فلم يتكلم أحد ، ثم قال الثالثة . فقال رفاعه : أنا يا رسول الله ، فقال : «والذي نفس محمد بيده ، لقد ابتدرها بضغ و ثلاثون ملكاً ، أيهم يصعد بها»^(١) . رواه النسائي ، والترمذي ، ورواه البخاري بلفظ آخر .

(١٠) السجودُ على ثياب المصلي ، أو عمامته لعذر :

فعن ابن عباس ، أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد ؛ يقي بفضل حر الأرض ويردها^(٢) . رواه أحمد بسند صحيح .
 فإن كان لغير عذر ، كره .

(١١) تلخيصُ بقية الأعمال المباحة في الصلاة :

لخص ابن القيم بعض الأعمال المباحة ، التي كان يعملها رسول الله ﷺ في الصلاة ، فقال : وكان ﷺ يصلي ، وعائشة معترضةً بينه وبين القبلة ، فإذا سجد ، غمزها بيده ، فقبضت رجلها ، وإذا قام ، بسطتها^(٣) ، وكان ﷺ يصلي ، فجاءه الشيطان ؛ ليقطع عليه صلاته ، فأخذته فختقه ، حتى سال لعابه على يده ، وكان يصلي على المنبر^(٤) ، ويركع عليه ، فإذا جاءت السجدة ، نزل القهقري ، فسجد على الأرض ، ثم صعد عليه ، وكان يصلي إلى جدار ، فجاءت بهيمة تمر بين يديه ، فما زال يدارئها^(٥) ، حتى لصق بطنه بالجدار ، ومرت من رواه ، وكان يصلي ، فجاءته جارتان من بني عبد المطلب ، قد اقتلتا ، فأخذهما بيده ، فترج إحدهما من الأخرى ، وهو في الصلاة . ولفظ أحمد فيه : فأخذنا بركبتي النبي ﷺ ، فترج بينهما ، أو فرق بينهما ، ولم يتصرف ، وكان يصلي ، فمر بين

(١) البخاري : كتاب الأذان - باب رقم (١٢٦) (٢٠٢ / ١) ، والنسائي : كتاب التطيق - باب ما يقول المأموم في الركوع (٢ / ١٩٦) برقم (١٠٦٢) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الرجل يمس في الصلاة (٢ / ٢٥٤ ، ٢٥٥) برقم (٤٠٤) .

(٢) مسند أحمد (١ / ٩٥٥) ، وهو ضعيف ، انظر : إمام الملة (٣١١) .

(٣) البخاري : كتاب الصلاة - باب الصلاة على الفراش (١ / ١٠٧) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب الاعتراض بين يدي المصلي (١ / ٣٦٧) .

(٤) كان المنبر ﷺ ثلاث درجيات ، وكان يفعل ذلك ؛ ليراه المصلون خلفه ، فيتعلمون الصلاة منه .

(٥) يدارئها ؛ أي ؛ يذللها .

يديه غلام . فقال بيده : هكذا^(١) . فرجع ، ومرت بين يديه جارية ، فقال بيده : هكذا . فمضت ، فلما صلى رسول الله ﷺ . قال : «هن أغلب» . ذكره الإمام أحمد ، وهو في السنن . وكان ينفخ في صلاته ، وأما حديث : «النفخ في الصلاة كلام» . فلا أصل له عن رسول الله ﷺ ، وإنما رواه سعيد في «سننه» عن ابن عباس - رضي الله عنهما - من قوله - إن صح - وكان ييكبي في صلاته ، وكان يتحنن في صلاته .

قال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : كان لي من رسول الله ﷺ ساعة آتية فيها ، فإذا أتيت ، استأذنت ، فإن وجدته يصلي ، تتحنن ، فدخلت ، وإن وجدته فارغاً ، أذن لي^(٢) . ذكره النسائي ، وأحمد ، ولفظ أحمد : كان لي من رسول الله ﷺ مدخل من الليل والنهار ، وكنت إذا دخلت عليه ، وهو يصلي ، تتحنن . رواه أحمد ، وعمل به ، فكان يتحنن في صلاته ، ولا يرى التحنن مبطل للصلاة ، وكان يصلي حافياً تارة ، ومتعلاً أخرى . كذا قال عبد الله بن عمر ، وأمر بالصلاة بالنعل ؛ مخالفة لليهود ، وكان يصلي في الثوب الواحد ، وفي الثوبين تارة ، وهو أكثر .

(١٢) القراءة من المصحف :

فإن ذكوان مولى عائشة كان يؤمها في رمضان من المصحف . رواه مالك . وهذا مذهب الشافعية . قال النووي : ولو قلب أوراقه أحياناً في صلاته ، لم تبطل ، ولو نظر في مكتوب غير القرآن ، ورد ما فيه في نفسه ، لم تبطل صلاته ، وإن طال ؛ لكن يكره . نص عليه الشافعي في «الإملاء» .

(١٣) شغل القلب بغير أعمال الصلاة :

فمن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا نودي للصلاة ، أدبر الشيطان ، وله ضراط ، حتى لا يسمع الأذان ، فإذا قُضِيَ الأذان ، أقبل ، فإذا نُوبَ بها^(٣) ، أدبر ، فإذا قُضِيَ التَّوْب ، أقبل ، حتى يخطر بين المرء ونفسه ، يقول : اذكر كذا ، اذكر كذا . لما لم يكن يذكر ، حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى ، فإن لم يدر أحدكم ثلاثاً صلى ، أم أربعاً ،

(١) فقال بيده : هكذا : أي : أشار بها ، ليرجع ، وهذا ، وما بعده ضمينان ، انظر : تمام المنة (٣١١) .

(٢) النسائي : كتاب السهو - باب التحنن في الصلاة (١٢ / ٣) برقم (١٢١١) ، ومسنند أحمد (١ / ٨٠ ، ١٠٧) ، وهو ضعيف ، انظر : تمام لمة (٣١٢) .

(٣) «فإذا نُوبَ بها» : أي : أقيمت .

فليسجد سجدةً ، وهو جالس^(١) . رواه البخاري ، ومسلم ، وقال البخاري : قال عمر :
 إني لأجهز جيشي ، وأنا في الصلاة . ومع أن الصلاة في هذه الحالة صحيحة مجزئة^(٢) ،
 فإنه ينبغي للمصلي ، أن يقبل بقلبه على ربه ، ويصرف عنه الشواغل ، بالتفكير في معني
 الآيات ، والتفهم لحكمة كل عمل من أعمال الصلاة ؛ فإنه لا يكتب للمرء من صلاته ، إلا
 ما عقل منها ؛ فعند أبي داود ، والنسائي ، وابن حبان ، عن عمار بن ياسر ، قال :
 سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن الرجل لينصرف ، وما كتب له إلا عشرُ صلاته ،
 تسعها ، ثمنها ، سبعها ، سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها»^(٣) . وروى
 البزار ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : «قال الله - عز وجل : إِنَّمَا أَتَقَبَّلُ الصَّلَاةَ مِنْ
 تَوَاضِعٍ بِهَا ؛ لعظمتي^(٤) ، ولم يَسْتَطِعْ بها على خلقي^(٥) ، ولم يَتَّ مُصْرِكاً على
 معصيتي^(٦) ، وقطع انهار في ذكرى ، ورحم المسكين ، وابن السبيل ، والأرملة ، ورحم
 المصاب ، ذلك نوره كنور الشمس ؛ أكلوه بعزتي^(٧) ، واستحفظه ملائكتي ، أجعل له في
 الظلمة نوراً ، وفي الجهالة حليماً ، ومثله في خلقي ، كمثله الفردوس في الجنة»^(٨) . وروى
 أبو داود ، عن زيد ابن خالد ، أن النبي ﷺ قال : «من تَوَضَّأ ، فأحسن وضوءه ، ثم صلى
 ركعتين ، لا يسهو فيهما ، غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٩) . وروى مسلم ، عن عثمان بن
 أبي العاص ، قال : قلت : يا رسول الله ، إن الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي ، وبين
 قراءتي يُلَبِّسُهَا عليّ ، فقال ﷺ : «ذاك شيطان يقال له : خنزب . فإذا أحسسته ، فتعوذ بالله

(١) البخاري : كتاب الأذان - باب فضل التاذين (١ / ١٥٨) ، ومسلم : كتاب الصلاة - باب فضل الأذان ، وغرب
 الشيطان عند سماعه (١ / ٢٩١ ، ٢٩٢) برقم (١٩) . (٢) ولا ثواب ، إلا بقدر الخشوع .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما جاء في نقصان الصلاة (١ / ٥٠٣) برقم (٧٩٦) وسوار الطمان (ص ٣٩)
 برقم (٥٢١) ، وجمع الجوامع برقم (٥٥٠١) ، والترغيب والترهيب (١ / ٣٤١) - قال : رواه أبو داود ،
 والنسائي وابن حبان في «صحيحه» ، بشواه . (٤) خفض جناحه لجلالي .

(٥) لم يترفع عليهم . (٦) لم يقض ليلة مصرراً على المعصية . (٧) «أكلوه بعزتي» ؛ أي ؛ أراعه ، وأحفظه
 (٨) كشف الاستار (١ / ١٧٦) برقم (٣٤٨) وفي «الزوائد» : رواه البزار ، ولبه عبد الله بن واقد الحضرمي ، ضعفه
 النسائي ، والبخاري ، وإبراهيم الجوزجاني ، وابن معين في روايته ، ووقفه أحمد ، وقال : يخرى الصدق ،
 وأكثر على من تكلم ، وأثنى عليه خير ، وبقية رجاله ثقات ، وقال البزار : لا نعلمه مرفوعاً بهذا اللفظ ، إلا
 عن ابن عباس بهذا الإسناد ، وعبد الله بن واقد لم يكن بالمخلف ، حدث عنه جماعة كثيرة من أهل العلم ،
 وكان حراًً عفيفاً ثقة بقرول أبي حنيفة ، وكان يفلط ، ولا يرجع إلى الصواب ، وكان قاصياً يكتفى أبا تادة ،
 فالحديث ضعيف جداً ، انظر : تمام للث (٣١٢) .

(٩) أبو داود : كتاب الصلاة - باب كراهية الوسوسة وحديث النفس في الصلاة (١ / ٥٥٧) برقم (٩٠٥) .

منه ، واتفل عن يسارك ثلاثاً^(١) . قال : ففعلت ، فأذهب الله عني^(٢) . وروي عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «قال الله عز وجل : قسمت الصلاة^(٣) بيني وبين عبدي نصفين ، ولعبي ما سأل ، فإذا قال : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة : ٢] . قال الله عز وجل : حملني عبدي ، وإذا قال : ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة : ٣] . قال - عز وجل : أثنى عليّ عبدي ، وإذا قال : ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة : ٤] . قال مجدي عبدي ، وفوض إليّ عبدي . وإذا قال : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة : ٥] . قال : هذا بيني وبين عبدي ، ولعبي ما سأل . فإذا قال : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة : ٦ ، ٧] . قال : هذا لعبدي ، ولعبي ما سأل^(٤) .

مكروهات الصلاة

يكره للمصلي ، أن يترك سنة من سنن الصلاة المتقدم ذكرها ، ويكره له أيضاً ما يأتي :

(١) العبثُ بثوبه ، أو يبدنه ، إلا إذا دعت إليه الحاجة ، فإنه حينئذ لا يكره :

فعن معتب ، قال : سألت النبي ﷺ ، عن مسح الحصى في الصلاة ؟ فقال : «لا تمسح الحصى ، وأنت تصلي ، فإن كنت لا يد فاعسلاً ، فواحدة» تسوية الحصى^(١) . رواه الجماعة . وعن أبي ذر^(٢) ، أن النبي ﷺ قال : «إذا قام أحدكم إلى الصلاة ، فإن الرحمة

(١) مسلم : كتاب السلام - باب التوضؤ من شيطان الوسوسة في الصلاة (٤ / ١٧٢٨ ، ١٧٢٩) برقم (٦٨) .

(٢) قسمت الصلاة : أي : الفاتحة .

(٣) مسلم : كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (١ / ٢٩٦) برقم (٣٨) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (١ / ٥١٤) برقم (٨٢١) ، والنسائي : كتاب الانتاح - باب ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب (٢ / ١٣٦) برقم (٩٠٩) ، والترمذي : كتاب التفسير - باب (٢) ومن سورة الفاتحة (٥ / ٢٠١) برقم (٢٩٥٣) ، وابن ماجه : كتاب الأدب - باب ثواب القرآن (٢ / ١٢٤٣) برقم (٣٧٨٤) .

(٤) البخاري : كتاب العمل في الصلاة - باب مسح الحصى في الصلاة (٢ / ٨٠) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب كراهة مسح الحصى وتسوية الثوب (١ / ٣٨٧) برقم (٤٧) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في مسح الحصى في الصلاة (١ / ٥٨١) برقم (٩٤٦) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة (٢ / ٢٢٠) برقم (٣٨٠) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب مسح الحصى في الصلاة (١ / ٣٢٧) برقم (١٠٢٦) ، والفتح الرباعي (٤ / ٨٣) برقم (٨١٣) .

(٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في مسح الحصى في الصلاة (١ / ٥٨١) برقم (٩٤٥) ، والنسائي : كتاب السهو - باب النهي عن مسح الحصى في الصلاة (٣ / ٦) برقم (٧٩١) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة (٢ / ٢١٩) برقم (٣٧٩) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب مسح الحصى في الصلاة (١ / ٣٢٧) برقم (١٠٢٧) ، والفتح الرباعي (٤ / ٨٢) برقم (٨١١) .

تَوَاجِهَهُ ، فَلَا يَمْسَحُ الْحَصَى . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ، وَأَصْحَابُ السَّنَنِ ، وَعَنْ أُمِّ سَلْمَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفُلَّامٍ لَهُ ، يُقَالُ لَهُ : يَسَارُ . وَكَانَ قَدْ نَفَخَ فِي الصَّلَاةِ : «تَرَبُّبٌ وَجْهَكَ لِلَّهِ»^(١) . رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ .

(٢) التَّخْصِيرُ فِي الصَّلَاةِ :

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِخْتِصَارِ فِي الصَّلَاةِ^(٢) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَقَالَ : يَعْنِي ، يَضَعُ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ .

(٣) رَفْعُ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ :

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لَتَيْتَيْنِ أَقْرَامُ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ ، فِي الصَّلَاةِ ، أَوْ لَتُخَطْفَنَ أَبْصَارُهُمْ»^(٣) . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَمُسْلِمٌ ، وَالنَّسَائِيُّ .

(٤) النَّظَرُ إِلَى مَا يَلْهِي :

فَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ^(٤) ، لَهَا أَعْلَامُ ، فَقَالَ : «شَغَلْتَنِي أَعْلَامُ هَذِهِ ، أَذْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ»^(٥) ، وَاتَّوْنِي بِأَنْبِجَانِيَّتِهِ^(٦) . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ^(٧) ، سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : «إِطِيطِي قِرَامَكَ ، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي»^(٨) . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ ، عَلَى أَنَّ اسْتِثْنَاءَاتِ الْخَطِّ الْمَكْتُوبِ فِي الصَّلَاةِ لَا يَفْسِدُهَا .

(١) الترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية النفض في الصلاة (٢ / ٢٢٠ ، ٢٢١) برقم (٣٨١) والفتح الرباني (٤ / ٨٤) برقم (٨١٥) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الرجل يصلي مختصراً (١ / ٥٨٢) برقم (٩٤٧) .

(٣) مسلم : كتاب الصلاة - باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة (١ / ٣٢١) برقم (١١٨) ، والنسائي :

كتاب السور - باب النهي عن رفع البصر إلى السماء عند الدعاء في الصلاة (٣ / ٣٩) برقم (١٢٧٦) ، وابن

ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب الخشوع في الصلاة (١ / ٣٣٢) برقم (١٠٤٤) ، ومسنده أحمد (٢ / ٣٦٧) .

(٤) الخميصة : هي كساء من غز ، أو صوف معلم .

(٥) أبو جهم : هو عامر بن حليفه .

(٦) الأنبيجانية : كساء غليظ ، له وير ، ولا علم له . وأبو جهم كان قد أملى النبي ﷺ الخميصة ، وادعها ،

وطلب أنبيجانيته بدلها ؛ جبراً لحاطره .

(٧) البخاري : كتاب الصلاة - باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها (١ / ١٠٤) ، ومسلم : كتاب

المساجد - باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام (١ / ٣٩١) برقم (٦٢) .

(٨) كان قرام لعائشة ؛ أي ؛ ستر وثيق .

(٩) البخاري : كتاب الصلاة - باب إن صلى في ثوب مصلب ، أو تصاوير هل تقصد صلاته ؟ (١ / ١٠٥) .

(٥) تغميضُ العينين :

كرمه البعض ، وجوزّه البعض ، بلا كراهة ، والحديث المروي في الكراهة لم يصح . قال ابن القيم : والصواب ، أن يقال : إن كان تفتيح العين لا يخل بالحشوع ، فهو أفضل ، وإن كان يحول بينه وبين الحشوع ، لما في قبلته من الزخرفة ، والتزيق ، أو غيره ، مما يشوش عليه قلبه ، فهناك لا يكره التغميض قطعاً ، والقول باستحبابه في هذا الحال أقرب إلى أصول الشرع ، ومقاصده من القول بالكراهة .

(٦) الإشارةُ باليدين عند السَّلام :

فعن جابر بن سمرة ، قال : كنا نصلي خلف النبي ﷺ ، فقال : «ما بال هؤلاء يسلّمون بأيديهم ، كأنها أذناب خيل شمس^(١)» إنما يكفي أحدكم أن يَضَعَ يده على فخذه ، ثم يقول : السلام عليكم ، السلام عليكم^(٢) . رواه النسائي ، وغيره ، وهذا لفظه .

(٧) تغطيةُ الفم ، والسدْل :

فعن أبي هريرة ، قال : قال : نبي^(٣) رسول الله ﷺ عن السدل في الصلاة ، وأن يغطي الرجل فاه . رواه الحمصة ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم . قال الخطابي : السدل ؛ إرسال الثوب ، حتى يصيب الأرض . وقال الكمال بن الهمام : ويصدق أيضاً على لبس القباء ، من غير إدخال اليدين في كفه .

(١) الشمس : جمع شمس ، الظنور من الدواب .

(٢) مسلم : كتاب الصلاة - باب الأمر بالسكون في الصلاة ... (١ / ٢٢٣) برقم (١٢١) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في السلام (١ / ١٠٨) ، والنسائي : كتاب السهو - باب السلام بالأيدي في الصلاة (٣ / ٥) برقم (١١٨٥) ، وباب موضع اليد عند السلام (ص ٦٢) رقم (١٣١٨) ، ومسند أحمد (٨٨ ، ٨٦ / ٥) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب ما جاء في السدل في الصلاة (١ / ٤٢٣) برقم (٦٤٣) ، والترمذي : مختصر : أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة (٢ / ٢١٧) رقم (٢٧٨) ، ومسند أحمد (٢ / ٢٩٥ ، ٣٤١) ، ومستدرک الحاکم (١ / ٢٥٣) . وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يشرجا فيه تغطية الرجل فاه في الصلاة ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما يكره في الصلاة - الجزء الأخير من الحديث (١ / ٣١٠) رقم (٩٦٦) .

(٨) الصلاة بحضرة الطعام :

فعن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا وُضِعَ العشاء ، وأقيمت الصلاة ، فابعدوا بالعشاء»^(١) . رواه أحمد ، ومسلم . وعن نافع ، أن ابن عمر كان يوضع له الطعام ، وتقام الصلاة ، فلا يأتيها ، حتى يفرغ ، وإنه يسمع قراءة الإمام^(٢) . رواه البخاري .

قال الخطابي : إنما أمر النبي ﷺ ، أن يبدأ بالطعام ؛ لتأخذ النفس حاجتها منه ، فيدخل المصلي في صلاته ، وهو ساكن الجأش ، لا تنازعه نفسه شهوة الطعام ، فيعجله ذلك عن إتمام ركوعها ، وسجودها ، وإيفاء حقوقها .
(٩) الصلاة مع مدافعة الأخيثرين ، ونحوهما مما يشغل القلب :

لما رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وحسنه ، عن ثوبان ، أن النبي ﷺ قال : ثلاث لا تحمل لأحد أن يفعلن ؛ لا يوم رجل قومًا ، فيخص نفسه بالدعاء دونهم ، فإن فعل ، فقد خانهم^(٤) ، ولا ينظر في قعر بيت قبل أن يستأذن ، فإن فعل ، فقد دخل^(٥) ، ولا يصلي ، وهو حاقن^(٦) ، حتى يتخفف^(٧) . وعند أحمد ، ومسلم ، وأبي داود ، عن عائشة ، قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لا يصلي أحد بحضرة الطعام ، ولا هو يدافعه الأخيثران» .

(١) قال الجمهور : يندب تقديم تناول الطعام على الصلاة ، إن كان الوقت مشحنا ، ولا لزوم تقديم الصلاة . وقال ابن حزم ، وبعض الشافعية : يطلب تقديم الطعام ، وإن ضاق الوقت .

(٢) مسلم : كتاب المساجد - باب كرامة الصلاة بحضرة الطعام ، الذي يريد أكله في الحال (١ / ٣٩٢) برقم (٦٤ ، ٦٥) ، والفتح الرباعي (٤ / ٩٤) برقم (٨٣٣) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء إذا حضر العشاء ، وأقيمت الصلاة فابعدوا بالعشاء (٢ / ١٨٦) برقم (١٥٤) .

(٣) أبو داود : كتاب الطهارة - باب ليصلي الرجل وهو حاقن (١ / ٦٩) ، والفتح الرباعي (٤ / ٩٣) برقم (٨٣١) والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في كرامة أن يخص الإمام نفسه بالدعاء (٢ / ١٨٩) برقم (٢٥٧) ، وابن ماجه (جزء من الحديث فقط) : كتاب إقامة الصلاة - باب ولا يخص الإمام نفسه بالدعاء (١ / ٢٩٨) .

(٤) هذا في الدعاء الذي يجر فيه الإمام ، ويشارك فيه المؤمنون ، بخلاف دعاء السر الذي يخص به الإمام نفسه ، فإنه لا يكره .

(٥) «فقد دخل» أي ؛ حكمه حكم الداخل ، بلا إذن .

(٦) وهو حاقن ؛ أي ؛ حابس البول .

(٧) مسلم : كتاب المساجد - باب كرامة الصلاة بحضرة الطعام ، الذي يريد أكله في الحال (١ / ٣٩٣) برقم (٦٧) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب ليصلي الرجل وهو حاقن (١ / ٦٩) برقم (٨٩) ، والفتح الرباعي (٤ / ٩٣ ، ٩٤) برقم (٨٣٢) .

(١٠) الصلاة عند مغالبة النوم :

عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : «إذا نعت أحدكم ، فليرقد ، حتى يذهب عنه النوم ؛ فإنه إذا صلى ، وهو ناعس ، لعله يذهب يستغفر ، فيسب نفسه»^(١) . رواه الجماعة . وعن أبي هريرة ، أن النبي قال : «إذا قام أحدكم من الليل ، فاستعجم القرآن على لسانه»^(٢) ، فلم يدر ما يقول ، فليضطجع»^(٣) . رواه أحمد ، ومسلم .

(١١) التزام مكان خاص من المسجد ؛ للصلاة فيه ، غير الإمام :

فنع عبد الرحمن بن شبل ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن نقرة الغراب ، واقتراح السبع ، وأن يوطن الرجل المكان في المسجد ، كما يوطن البعير^(٤) . رواه أحمد ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم وصححه .

مبطلات الصلاة

تبطل الصلاة ، ويفوت المقصود منها ، بفعل من الأفعال الآتية :

(١ و ٢) الأكل ، والشرب عمدًا :

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على ، أن من أكل ، أو شرب في صلاة الفرض

(١) البخاري : كتاب الوضوء - باب الوضوء من النوم ... (١ / ٦٣ ، ٦٤) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب أمر من نسي في صلاته ، واستعجم عليه القرآن ... (١ / ٥٤١) رقم (٢٢٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب النعاس في الصلاة (٢ / ٧٤) رقم (١٣١٠) ، والنسائي : كتاب الغسل - باب الأمر بالوضوء من النوم (١ / ٢١٥) رقم (٤٤٣) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الصلاة (٢ / ١٨٦) رقم (٣٥٥) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في للصلي إذا نسي (١ / ٤٣٦) رقم (١٣٧٠) ، ومسند أحمد (٦ / ٥٦ ، ٥٧) .

(٢) «فاستعجم القرآن على لسانه» أي : اشتد عليه النطق لعلية النوم .

(٣) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب أمر من نسي ... أن يرقد (١ / ٥٤٣) رقم (٢٢٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب النعاس في الصلاة (٢ / ٧٥) رقم (١٣١١) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الصلي إذا نسي (١ / ٤٣٦ ، ٤٣٧) رقم (١٣٧٢) ، ومسند أحمد (٧ / ٣١٨) .

(٤) يجعل له مكانًا خاصًا ، كالبعير لا يترك ، إلا في مكان خاص اعتاده .

(٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (١ / ٥٣٩) رقم (٨٦٢) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في توطئ المكان في المسجد يصلي فيه (١ / ٤٥٩) رقم (١٤٢٩) ، ومسند أحمد (٥ / ٤٤٧) ، ومستدرك الحاكم (١ / ٢٢٩) وقال : حديث صحيح ، ولم يخرجه ، وموارد الظمان حديث رقم (٤٧٦) ، وصحيح ابن خزيمة رقم (٦٦٢) .

عامداً^(١) ، أن عليه الإعادة ، وكذا في صلاة التطوع ، عند الجمهور ؛ لأن ما أبطل الفرض يبطل التطوع^(٢) .

(٣) الكلامُ حمدًا في غير مصلحة الصلاة :

فعن زيد بن أرقم ، قال : كنا نتكلم في الصلاة ، يكلم الرجل منا صاحبه ، وهو إلى جنبه في الصلاة ، حتى نزلت : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾^(٣) [البقرة : ٢٣٨] . فأمرنا بالسكوت ، ونهينا عن الكلام . رواه الجماعة . وعن ابن مسعود ، قال : كنا نسلم على النبي ﷺ ، وهو في الصلاة ، فيردُّ علينا ، فلما رجعنا من عند النجاشي ، سلمنا عليه ، فلم يرد علينا ، فقلنا : يا رسول الله ، كنا نسلم عليك في الصلاة ، فترد علينا ؟ فقال : «إن في الصلاة لشغلًا»^(٤) . رواه البخاري ، ومسلم .

فإن تكلم جاهلاً بالحكم ، أو ناسياً ، فالصلاة صحيحة ؛ فعن معاوية بن الحكم السلمي ، قال : بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ ، إذ عطس رجل من القوم ، فقلت : يرحمك الله . فمراتي القوم بأبصارهم ، فقلت : وأكل أماء ، ما شأنكم تنظرون إلي ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم يصمتونني ، لكنني سكت^(٥) . فلما صلى رسول الله ﷺ ، فبأي وامي ، ما رأيت معلماً قبله ولا بعده ، أحسن تعليماً منه . فوالله ، ما كهرتني^(٦) ، ولا ضربني ، ولا شتمني ، قال : «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها

(١) قالت الشافعية ، والحنابلة : لا تبطل الصلاة بالأكل ، أو الشرب ناسياً أو جاهلاً ، وكذا لو كان بين الأستان دون الحمصة ، فابتلعه .

(٢) عن طلوس ، وإسحاق ، أنه لا بأس بالشرب ؛ لأنه عمل يسير . وعن سعيد بن جبيرة ، وابن الزبير ، أنهما شربا في التطوع .

(٣) البخاري : كتاب (٦ / ٢٨) كتاب التفسير ، ومسلم : كتاب المساجد - باب تحريم الكلام في الصلاة (١ / ٢٨٣) رقم (٢٥) ، وأبو طود : كتاب الصلاة - باب النهي عن الكلام في الصلاة (١ / ٥٨٣) رقم (٩٤٩) ، والسنائي : كتاب السهو - باب الكلام في الصلاة (٣ / ١٨) برقم (١٢٢٠) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في نسخ الكلام في الصلاة رقم (٤٠٥) جـ (٢ / ٢٥٦) ، والفتح الرباعي (٤ / ٧٢) برقم (٧٩٨) . (٤) «إن في الصلاة لشغلًا» : مانعًا من الكلام .

(٥) البخاري : كتاب العمل في الصلاة - باب ما ينهى من الكلام في الصلاة (٢ / ٧٨) ، ومسلم : كتاب المساجد - باب تحريم الكلام في الصلاة (١ / ٣٨٢) رقم (٣٤) .

(٦) «لكنني سكت» أي : أودوا أن أسكت ، فودعت أن أكلمهم ، لكنني سكت .

(٧) «لو الله ما كهرتني» : أي ما شتمتني ، أو جس في وجهي .

شيء من كلام الناس ، إنما هي التسييح ، والتكبير ، وقراءة القرآن^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي . فهذا معاوية بن الحكم قد تكلم جاهلاً بالحكم ، فلم يأمره النبي ﷺ بإعادة الصلاة ، وأما عدم البطلان بكلام الناس ؛ فلحديث أبي هريرة ، قال : صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر ، أو العصر ، فسلم ، فقال له ذو اليدين^(٢) : أقصرت الصلاة ، أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال له رسول الله ﷺ : «لم تقصر ، ولم أنس» . فقال : بل ، قد نسيت يا رسول الله ، فقال النبي ﷺ : «أحق ما يقول ذو اليدين ؟» . قالوا : نعم . فصلى ركعتين أخريين ، ثم سجد سجدتين . رواه البخاري ، ومسلم .

وجَوَّزَ المالكية الكلام ؛ لإصلاح الصلاة ، بشرط ألا يكثر عرفاً ، وألا يفهم المقصود بالتسييح ، وقال الأوزاعي : من تكلم في صلاته عامداً بشيء ، يريد به إصلاح الصلاة ، لم تبطل صلاته . وقال في رجل ، صلى العصر ، فجهر بالقرآن ، فقال رجل من ورائه : إنها العصر : لم تبطل صلاته .
(٤) العمل الكثير عمداً .

وقد اختلف العلماء في ضابط الغلظة ، والكثرة ؛ فقليل ؛ الكثير ؛ هو ما يكون بحيث لو رآه إنسان من بُعد ، ييقن أنه ليس في الصلاة ، وما عدا ذلك ، فهو قليل . وقيل : هو ما يخيل للناظر ، أن فاعله ليس في الصلاة . وقال النووي : إن الفعل الذي ليس من جنس الصلاة ، إن كان كثيراً ، أبطلها ، بلا خلاف ، وإن كان قليلاً ، لم يبطلها ، بلا خلاف ، هذا هو الضابط . ثم اختلفوا في ضبط القليل والكثير ، على أربعة أوجه ، ثم اختار الوجه الرابع ، فقال : وهو الصحيح المشهور ، وبه قطع المصنف ، والجمهور ، أن الرجوع فيه إلى العادة ، فلا يضر ما يعده الناس قليلاً ؛ كالإشارة برد السلام ، وخلع النعل ، ورفع العمامة ، ووضعها ، ولبس ثوب خفيف ونزعه ، وحمل صغير ووضع ، ودفع ماز ، وذلك البصاق في ثوبه ، وأشباه هذا^(٣) . وأما ما عده الناس كثيراً ؛ كخطوات كثيرة متوالية ، وفعلات متتابعة ، فتبطل الصلاة . قال : ثم اتفق الأصحاب على أن الكثير ، إنما

(١) مسلم : كتاب المساجد - باب تحريم الكلام في الصلاة (١ / ٣٨١ ، ٣٨٢) رقم (٣٣) ، وأبو داود : كتاب

الصلاة - باب تسميت الماعس في الصلاة (١ / ٥٧٠ ، ٥٧١) برقم (٩٣٠) ، والنسائي : كتاب السهو - باب الكلام في الصلاة (٣ / ١٤ ، ١٥ ، ١٦) برقم (١٢١٨) ، والفتح الرباني (٤ / ٧٣ ، ٧٤) برقم (٨٠٠) .

(٢) ذو اليدين : صحابي سمي بذلك ؛ لطول كان في يديه ، واسمه الخرياق .

(٣) وقد سبق في مباحث الصلاة ما قلناه الرسول ﷺ في صلاته ، أو أمر به ، كقتل الأسودين ، ونحو ذلك .

يبطل إذا توالى ، فإن تفرق ، بأن خطأ خطوة ، ثم سكنت رميًا ، ثم خطأ أخرى ، أو خطوتين ، ثم خطوتين بينهما زمن ، إذا قلنا : لا يضر الخطوتان . وتكرر ذلك مرات كثيرة ، حتى بلغ مائة خطوة ، فأكثر ، لم يضر ، بلا خلاف . قال : فأما الحركات الخفيفة ، كتحرريك الأصابع في سبحة ، أو حكة ، أو حل ، أو عقد ، فالصحيح المشهور ، أن الصلاة لا تبطل به ، وإن كثرت متوالية ، لكن يكره ، وقد نص الشافعي ، رحمه الله ، أن لو كان يعد الآيات بيده عقدًا ، لم تبطل صلاته ، لكن الأولى تركه .

(٥) ترك ركن ، أو شرط عمدًا ، ويدون عذر :

لما رواه البخاري ، ومسلم ، أن النبي ﷺ قال للأعرابي ، الذي لم يحسن صلاته : «ارجع فصل ! فإنك لم تصل» . وقد تقدم .

قال ابن رشد : اتفقوا على أن من صلى بغير طهارة ، أنه يجب عليه الإعادة ؛ عمدًا كان ذلك ، أو نسيانًا ، وكذلك من صلى لخبر القبلة ، عمدًا كان ذلك ، أو نسيانًا ، وباجلملة ، فكل من اخل بشرط من شروط صحة الصلاة ، وجبت عليه الإعادة^(١) .

(٦) التيسم ، والضحك في الصلاة :

نقل ابن المنذر الإجماع ، على بطلان الصلاة بالضحك .

قال النووي : وهو محمول على من بان منه حرفان . وقال أكثر العلماء : لا بأس بالتيسم ، وإن غلبه الضحك ، ولم يقو على دفعه ، فلا تبطل الصلاة به إن كان يسيرًا ، وتبطل به إن كان كثيرًا ، وضابط القلة والكثرة العرف .

قضاء الصلاة

اتفق العلماء ، على أن قضاء الصلاة واجب على الناسي ، والنائم ؛ لما تقدم من قول رسول الله ﷺ : «إنه ليس في النوم تفریط ، إنما التفریط في اليقظة ، فإذا نسي أحد صلاة ، أو نام عنها ، فليصلها إذا ذكرها» . والمُنْعَى عليه ، لا قضاء عليه ، إلا إذا افاق في وقت يدرك فيه الطهارة ، والدخول في الصلاة ؛ فقد روى عبد الرزاق ، عن نافع ، أن

(١) فائدة : يحرم على المصلي ، أن يفعل ما يفسد صلاته بدون عذر ، لأن وجد سبب ؛ كإفاته ملهوف ، أو اتقاء غريق ، ونحو ذلك ، فإنه يجب عليه أن يخرج من الصلاة . ويرى الحنفية ، والحنابلة ، أنه يساح له قطع الصلاة ، لو خاف ضياع مال له ، ولو كان قليلًا ، أو لغيره ، أو خافت أم تالم ولدعا من البكاء ، أو غار القدر ، أو هربت دابته ، ونحو ذلك .

ابن عمر اشتكى مرة ، غلبَ فيها على عقله ، حتى ترك الصلاة ، ثم أفاق ، فلم يُصلِّ ما ترك من الصلاة . وعن ابن جريج ، عن ابن طاووس عن أبيه : إذا غمى على المريض ، ثم عقل ، لم يُعد الصلاة .

قال معمر : سألت الزهري ، عن المغمى عليه ؟ فقال : لا يقضي . وعن حماد بن سلمة ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، أنهما قالا في المغمى عليه : لا يعيد الصلاة ، التي أفاق عندها . وأما التارك للصلاة عمداً ، فمذهب الجمهور ، أنه يائمه ، وأنَّ القضاء عليه واجب . وقال ابن تيمية : تارك الصلاة عمداً لا يشرع له قضاؤها ، ولا تصح منه ، بل يكثر من التطوع . وقد وفى ابن حزم هذه المسألة حقها من البحث ، فأوردنا ما ذكره فيها ملخصاً ، قال : وأما من تعمد ترك الصلاة ، حتى خرج وقتها ، هذا لا يقدر على قضاائها أبداً ، فليكثر من فعل الخير ، وصلاة التطوع ، لينقل ميزانه يوم القيامة ، وليتب ، وليستغفر الله - عز وجل ، وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : يقضيها بعد خروج الوقت ، حتى إن مالكا ، وأبا حنيفة ، قالا : من تعمد ترك صلاة ، أو صلوات ، فإنه يصليها ، قبل التي حضر وقتها ، إن كانت التي تعمد تركها خمس صلوات فأقل ؛ سواء خرج وقت الحاضرة ، أو لم يخرج ؛ فإن كانت أكثر من خمس صلوات ، بدأ بالحاضرة ؛ برهان صحة قولنا^(١) ، قول الله تعالى : ﴿ فَسَوِّلْ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ [الماعن : ٤ ، ٥] . وقوله تعالى : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيَا ﴾ [مريم : ٥٩] . فلو كان العامد لترك الصلاة مدركا لها ، بعد خروج وقتها ، لما كان له الويل ، ولا لقي الغي ، كما لا ويل ولا غي ، لمن أخرها إلى آخر وقتها ، الذي يكون مدركا لها ، وأيضا ، فإن الله - تعالى - جعل لكل صلاة فرضي وقتا محدود الطرفين ، يدخل في حين محدود ، ويطل في وقت محدود ، فلا فرق بين من صلاها قبل وقتها ، وبين من صلاها بعد وقتها ؛ لأن كليهما صلى في غير الوقت ، وليس هذا قياسا لأحدهما على الآخر ، بل هما سواء في تعدي حدود الله تعالى ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ [الطلاق : ١] . وأيضا ، فإن القضاء إيجاب شرع ، والشرع لا يجوز لغير الله - تعالى - على لسان رسوله ﷺ ، فنسأل من أوجب على العامد قضاء ما تعمد تركه من الصلاة ، أخبرنا عن هذه الصلاة ، التي تأمره بفعلها ، أي التي أمره الله بها ، أم هي غيرها ؟ فإن قالوا : هي هي ،

(١) أي : ابن حزم .

قلنا لهم : فالعائد لتركها ليس عاصياً ؛ لأنه قد فعل ما أمره الله - تعالى - ولا إثم على قولكم ، ولا ملامة على من تعمد ترك الصلاة ، حتى يخرج وقتها ، وهذا لا يقوله مسلم ، وإن قالوا : ليست هي التي أمر الله - تعالى - بها . قلنا : صدقتم ، وفي هذا كفاية ؛ إذ أتروا بأنهم أمروهم بما أمره به الله تعالى ، ثم نسألهم ، عن تعمد ترك الصلاة ، بعد الوقت ، أطاعة هي أم معصية ؟ فإن قالوا : طاعة . خالفوا إجماع أهل الإسلام كلهم المتيقن ، وخالفوا القرآن ، والسنة الثابتة ، وإن قالوا : هي معصية . صدقوا ، ومن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة ، وأيضاً ، فإن الله - تعالى - قد حدد أوقات الصلاة على لسان رسول الله ﷺ ، وجعل لكل وقت صلاة منها أولاً ليس ما قبله وقتاً لتأديتها ، وآخرها ليس ما بعده وقتاً لتأديتها ، هذا ما لا خلاف فيه من أحد من الأمة ، فلو جاز أداؤها بعد الوقت ، لما كان لتحديده - عليه السلام - آخر وقتها معنى ، ولكان لغواً من الكلام ، وحاشا لله من هذا ، وأيضاً ، فإن كل عمل عُلّق بوقت محدود ، فإنه لا يصح في غير وقته ، ولو صح في غير ذلك الوقت ، لما كان ذلك الوقت وقتاً له ، وهذا بينٌ ، وبالله التوفيق .

ثم قال بعد كلام طويل : ولو كان القضاء واجباً على العائد لترك الصلاة ، حتى يخرج وقتها ، لما أغفل الله - تعالى - ورسوله ﷺ ذلك ، ولا نسياء ، ولا تعمداً إعتانتا بترك بيانه : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم : ٦٤] . وكل شريعة لم يأت بها القرآن ، ولا السنة ، فهي باطلة ، وقد صح عن رسول الله ﷺ : « من فاتته صلاة العصر ، فكأنما وتر أهله وماله » . فصيح ، أن ما فات ، فلا سبيل إلى إدراكه ، ولو أدرك أو أمكن أن يدرك ، لما فات ، كما لا تغوت المنسية أبداً . وهذا لا إشكال فيه . والأمة أيضاً كلها مجمعة على القول والحكم ، بأن الصلاة قد فاتت إذا خرج وقتها ، فصيح فواتها ، بإجماع متيقن ، ولو أمكن قضاؤها ، وتأديتها ، لكان القول ، بأنها فاتت ، كذباً وباطلاً ، فثبت يقيناً ، أنه لا يمكن القضاء فيها أبداً . وعن قال بقولنا في هذا ؛ عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وسعد بن أبي وقاص ، وسلمان الفارسي ، وابن مسعود ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، ويزيد العجلي ، ومحمد بن سيرين ، ومطرف بن عبد الله ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم .

قال : وما جعل الله - تعالى - عذراً ، لمن خوطب بالصلاة في تأخيرها عن وقتها ، بوجه من الوجوه ، ولا في حالة المطاعنة ، والقتال ، والخوف ، وشدة المرض ، والسفر ؛ وقال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقِمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ﴾ [النساء : ١٠٢]

الآية . وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلًا أَوْ كَبَانَا ﴾ [البقرة : ٢٣٩] . ولم يفسح الله في تأخيرها عن وقتها للمريض المندف ، بل أمر ، إن عجز عن الصلاة قائماً ، أنه يصلي قاعداً ، فإن عجز عن القعود ، فعلى جنب ، وبالتيمم ، إن عجز عن الماء ، وبغير تيمم ، إن عجز عن التراب ، فمن أين أجار من أجار تعمد تركها ، حتى يخرج وقتها ، ثم أمره أن يصليها بعد الوقت ، وأخبره بأنها تجزئه كذلك ، من غير قرآن ، ولا سنة ، لا صحيحة ، ولا سقيمة ، ولا قول لصاحب ، ولا قياس . ثم قال : وأما قولنا : أن يتوب من تعمد ترك الصلاة ، حتى يخرج وقتها ، ويستغفر الله ، ويكثر من التطوع ، فقول الله تعالى : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيَا ۝ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ۝ ﴾ [مریم : ٥٩ ، ٦٠] . ولقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ۝ ﴾ [آل عمران : ١٣٥] وقال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝ ﴾ [الزلزلة : ٨ ، ٧] . وقال تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ۝ ﴾ [الانبیاء : ٤٧] . واجمعت الأمة ، وبه وردت النصوص كلها على ، أن للتطوع جزءاً من الخير ، الله أعلم بقدره ، وللفريضة أيضاً جزء من الخير ، الله أعلم بقدره ، فلا بد ضرورة من أن يجتمع من جزء التطوع ، إذا كثر ما يوازي جزء الفريضة ، ويزيد عليه ، وقد أخبر الله - تعالى - أنه لا يضيع عمل عامل ، وأن الحسنات يُلهين السيئات .

صلاة المريض

من حصل له عذر - من مرض ، ونحوه ، لا يستطيع معه القيام في الفرض ، يجوز أن يصلي قاعداً ، فإن لم يستطع القعود ، صلى على جنبه ، يومئذ بالركوع والسجود ، ويجعل سجدته أخفض من ركوعه ؛ لقول الله - عز وجل : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۝ ﴾ [النساء : ١٠٣] . وعن عمران بن حصين ، قال : كانت بي بواسير ، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة ؟ فقال : « صل قائماً ، فإن لم تستطع ، فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنبك »^(١) . رواه الجماعة إلا مسلماً ، ورواه النسائي : « فإن لم تستطع ، فمستلقياً » . ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ [البقرة : ٢٨٦] .

(١) البخاري : كتاب التفسير - باب رقم (١٩) (٢ / ٦٠) ، و ابن خلدون : كتاب الصلاة - باب في صلاة القاعد (١ / ٥٨٥) رقم (٩٥٢) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء أن صلاة القاعد على التصف من صلاة القائم رقم (٢٧٢) (٢ / ٢٠٨) ، وابن ماجه : كتاب الإكامة - باب ما جاء في صلاة المريض (١ / ٣٨٦) برقم (١٢٣٣) ، وسند أحمد (٤ / ٤٢٦) ، والبيهقي (٢ / ٣٠٤) .

وعن جابر ، قال : عاد النبي ﷺ مريضاً ، فرآه يصلي على وسادة ، فرمي بها ، وقال : «صل على الأرض إن استطعت ، وإلا فأومئ إيماءً ، واجعل سجودك أخفض من ركوعك»^(١) . رواه البيهقي ، وصححه أبو حاتم وقفه .

والمعتبر في عدم الاستطاعة هو المشقة ، أو خوف زيادة المرض ، أو بطئه ، أو خوف دوران الرأس . وصفة الجلوس ، الذي هو بذل القيام أن يجلس متربعا^(٢) ، فعن عائشة ، قالت : رأيت النبي ﷺ يصلي متربعا . رواه النسائي ، وصححه الحاكم . ويجوز أن يجلس كجلوس التشهد ، وأما صفة صلاة من عجز عن القيام ، والقعود ، فقيل : يصلي على جنبه ، فإن لم يستطع صلى مستلقيا ، ورجلاه إلى القبلة ، على قدر طاقته . واختار هذا ابن المنذر . ورد في ذلك حديث ضعيف ، عن علي ، عن النبي ﷺ قال : « يصلي المريض قائما إن استطاع ، فإن لم يستطع ، صلى قاعدا ، فإن لم يستطع أن يسجد ، أوأ برأسه ، وجعل سجوده أخفض من ركوعه ، فإن لم يستطع أن يصلي قاعدا ، صلى على جنبه الأيمن مستقبلا القبلة ، فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن ، صلى مستلقيا ، رجلاه عما يلي القبلة»^(٣) . رواه الدارقطني . وقال قوم : يصلي كيفما تيسر له . وظاهر الأحاديث ، أنه إذا تعذر الإيماء من المستلقي ، لم يجب عليه شيء بعد ذلك .

صلاة الخوف

اتفق العلماء على مشروعية صلاة الخوف^(٤) ، لقول الله تعالى : « وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ »^(٥) فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ رَوَّاكُم وَتَنَآتٍ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٣٠٦) وانظر التوضيح في الكلام عليه ، في : التلخيص (١ / ٢٢٦ ، ٢٢٧) ، وكثر العمال رقم (٢٠١٩٥) ومزاه إلى البيهقي .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٣٠٦) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٢٥٨) وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه (١ / ٢٧٥) ، والنسائي : كتاب قيام الليل - باب كيف صلاة القاعد (٣ / ٢٢٤) برقم (١٦٦١) .

(٣) الدارقطني : كتاب الوتر - باب صلاة المريض ، ومن رفق في صلاته كيف يستخلف ؟ (٢ / ٤٢ ، ٤٣) وقال ابن حجر في «التلخيص» : روى الدارقطني من حديث علي مثله ، وفي إسناده حسين بن زيد ، ضعفه ابن المديني ، والحمسن بن الحسين العمري ، وهو متروك ، وقال النووي : هذا حديث ضعيف (١ / ٢٢٦) رقم (٣٣٧) ، والسنن الكبرى (٢ / ٣٠٧ ، ٣٠٨) من نفس الطريق .

(٤) سواء كان الخوف من عدو ، أو حرق ، أو تمرد ، أو تمرد ، وسواء كانت في الحضر ، أو السفر .

(٥) الجمهور على أن حمل السلاح ، أثناء الصلاة مستحب ، وقال بعضهم بالوجوب .

أَسْلَحَتْكُمْ وَأَمَتَعَتْكُمْ فَمِيعُونَ عَلَيْكُمْ مِثْلَهُ وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِلْزَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿١٠٢﴾ النساء : ١٠٢. قال الإمام أحمد : ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث ، أو سبعة ، أيها فعل المرء ، جاز . وقال ابن القيم : أصولها ست صفات ، وأبلغها بعضهم أكثر ، وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة ، جعلوا ذلك وجهًا فصارت سبعة عشر ، لكن يمكن أن تتداخل أفعال النبي ﷺ ، وإنما هو من اختلاف الرواة . قال الحافظ : وهذا هو المعتمد ، وإليك بيانها :

١- أن يكون العدو في غير جهة القبلة ، فيصلي الإمام في الثانية بطائفة ركعة ، ثم يتظر ، حتى يتموا لأنفسهم ركعة ، ويذهبوا ، فيقوموا وجه العدو ، ثم تأتي الطائفة الأخرى ، فيصلون معه الركعة الثانية ، ثم يتظر حتى يتموا لأنفسهم ركعة ، ويسلم بهم ؛ فمن صالح بن خوات ، عن سهل بن أبي خيثمة ، أن طائفة صفت مع النبي ﷺ ، وطائفة وجه العدو ، فصلى بالتي معه ركعة ، ثم ثبت قائمًا ، فأتوا لأنفسهم ، ثم انصرفوا وجه العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى ، فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ، ثم ثبت جالسًا ، فأتوا لأنفسهم ، ثم سلم بهم^(١) . رواه الجماعة ، إلا ابن ماجه .

٢- أن يكون العدو في غير جهة القبلة ، فيصلي الإمام بطائفة^(٢) من الجيش ركعة ، والطائفة الأخرى تجاه العدو ، ثم تنصرف الطائفة التي صلت معه الركعة ، وتقوم تجاه العدو ، وتأتي الطائفة الأخرى فتصلي معه ركعة ، ثم تقضي كل طائفة لنفسها ركعة ؛ فعن ابن عمر ، قال : صلى رسول الله ﷺ بإحدى الطائفتين ركعة ، والطائفة الأخرى مواجهة للعدو ، ثم انصرفوا ، وقاموا في مقام أصحابهم ، مقبلين على العدو ، وجاء أولئك ، ثم صلى بهم النبي ﷺ ركعة ، ثم سلم ، ثم قضى هؤلاء ركعة ، وهؤلاء ركعة^(٣) . رواه أحمد ، والشيخان .

(١) البخاري : كتاب المغازي - باب غزوة ذات الرقاع (٥ / ١٤٥) ، ومسلم كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الخوف (١ / ٥٧٦) برقم (٣١٠) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب من قال : إذا صلى ركعة ، وثبت قائمًا ... (٢ / ٣٠ ، ٣١) برقم (١٢٣٨) ، والنسائي : كتاب صلاة الخوف (٣ / ١٧١) برقم (١٥٣٧) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في صلاة الخوف (٢ / ٤٥٦ ، ٤٥٧) .

(٢) قال في «الفتح» : والطائفة تطلق على القليل والكثير ، حتى على الواحد ، فلو كانوا ثلاثة ، ووقع لهم الخوف ، جاز لأحدهم أن يصلي بواحد ، ويحرس بواحد ، ثم يصلي الآخر ، وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة .

(٣) البخاري : كتاب المغازي - باب غزوة ذات الرقاع (٥ / ١٤٦) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الخوف (١ / ٥٧٤) برقم (٣٠٥) ، والفتح الرباعي (٧ / ١١) برقم (١٧٣٧) .

والظاهر ، أن الطائفة الثانية تتم بعد سلام الإمام ، من غير أن تقطع صلاتها بالحراسة ، فتكون ركعتاهما متصلتين ، وأن الأولى لا تصلي الركعة الثانية ، إلا بعد أن تنصرف الطائفة الثانية من صلاتها إلى مواجهة العدو ؛ فعن ابن مسعود ، قال : ثم سلم ، وقام هؤلاء^(١) ، فصلوا لأنفسهم ركعة ، ثم سلموا .

٣- أن يصلي الإمام بكل طائفة ركعتين ، فتكون الركعتان الأوليان له فرضاً ، والركعتان الأخريان له نفلاً ، واقتداء المفترض بالمتفعل جائز ؛ فعن جابر ، أنه ﷺ صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ، ثم صلى بآخرين ركعتين ، ثم سلم^(٢) . رواه الشافعي ، والنسائي . وفي رواية لأحمد ، وأبي داود ، والنسائي ، قال : صلى بنا النبي ﷺ صلاة الخوف ، فصلى ببعض أصحابه ركعتين ، ثم سلم ، ثم تأخروا ، وجاء الآخرون ، فكانوا في مقامهم ، فصلى بهم ركعتين ثم سلم ، فصار للنبي ﷺ أربع ركعات ، وللقوم ركعتان ، ركعتان^(٣) . وفي رواية أحمد ، والشيخين عنه ، قال : كنا مع النبي ﷺ بذات الرماح ، وأقيمت الصلاة فصلى بطائفة ركعتين ، ثم تأخروا ، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين ، فكان للنبي ﷺ أربع ، وللقوم ركعتان^(٤) .

٤- أن يكون العدو في جهة القبلة ، فيصلي الإمام بالطائفتين جميعاً ، مع اشتراكهم في الحراسة ، ومتابعتهم له في جميع أركان الصلاة ، إلا السجود ، فتسجد معه طائفة ، وتنتظر الأخرى ، حتى تفرغ الطائفة الأولى ، ثم تسجد ، وإذا فرغوا من الركعة الأولى ، تقدمت الطائفة المتأخرة مكان الطائفة المتقدمة ، وتأخرت المتقدمة ؛ فعن جابر ، قال : شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف ، فصفا صفين خلفه ، والعدو بيننا وبين القبلة ، فكبر النبي ﷺ ، فكبرنا جميعاً ، ثم ركع ، وركعتنا جميعاً ، ثم رفع رأسه من الركوع ، ورفعنا جميعاً ، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه ، وقام الصف الآخر في نحر^(٥) العدو ، فلما

(١) الطائفة الثانية .

(٢) النسائي : كتاب صلاة الخوف ، برقم (١٥٥٣) (٣ / ١٧٨) وبلغ المنز قريب مسند الشافعي (١ / ٢٠٣) حديث رقم (٥٤١) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب من قال : يصلي بكل طائفة ركعة ، ولا يقضون (٢ / ٤٠ ، ٤١) برقم (١٢٤٨) ، والنسائي : كتاب صلاة الخوف ، برقم (١٥٥) (٣ / ١٧٩) ، والفتح الرباني (٧ / ١٩ ، ٢٠) برقم (١٧٤٤) .

(٤) البخاري : كتاب المغازي - باب غزوة ذات الرقاع (٥ / ٤٧) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الخوف (١ / ٥٧٦) برقم (٣١١) ، والفتح الرباني (٧ / ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢) برقم (١٧٤٥) .

(٥) تراجعه .

قضي النبي ﷺ السجود والصف الذي يليه ، انحدر الصف المؤخر بالسجود ، وقاموا ، ثم تقدم الصف المؤخر ، وتأخر الصف المقدم ، ثم ركع النبي ﷺ وركعنا جميعاً ، ثم رفع رأسه ورفعتنا جميعاً ، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه ، الذي كان مؤخراً في الركعة الأولى ، وقام الصف المؤخر في نحر العدو ، فلما قضى النبي ﷺ السجود بالصف الذي يليه ، انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ، ثم سلم النبي ﷺ ، وسلمنا جميعاً^(١) .
رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي ، وابن ماجه ، والبيهقي .

٥- أن تدخل الطائفتان مع الإمام في الصلاة جميعاً ، ثم تقوم إحدى الطائفتين بإزاء العدو ، وتصلي معه إحدى الطائفتين ركعة ، ثم يذهبون ، فيقومون في وجه العدو ، ثم تأتي الطائفة الأخرى ، فتصلي لنفسها ركعة ، والإمام قائم ، ثم يصلي بهم الركعة الثانية ، ثم تأتي الطائفة القائمة في وجه العدو ، فيصلون لأنفسهم ركعة ، والإمام والطائفة الثانية قاعدون ، ثم يسلم الإمام ، ويسلمون جميعاً ، فعن أبي هريرة ، قال : صليت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف عام غزوة لجمد ، فقام إلي صلاة العصر ، فقامت معه طائفة ، وطائفة أخرى مقابل العدو ، وظهورهم إلى القبلة ، فكبر ، فكبروا جميعاً - الذين معه ، والذين مقابل العدو - ثم ركع ركعة واحدة ، وركعت الطائفة التي معه ، ثم سجد ، فسجدت الطائفة التي تليه ، والآخرين قياماً مقابل العدو ، ثم قام ، وقامت الطائفة التي معه ، فذهبوا إلى العدو ، فقابلوهم ، وأقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو ، فركعوا ، وسجدوا ، ورسول الله ﷺ قائم كما هو ، ثم قاموا ، فركع ركعة أخرى ، وركعوا معه ، وسجد ، وسجدوا معه ، ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو ، فركعوا ، وسجدوا ، ورسول الله ﷺ قاعد ومن معه ، ثم كان السلام فسلم ، وسلموا جميعاً ، فكان لرسول الله ﷺ ركعتان ، ولكل طائفة ركعتان^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي .

٦- أن تقتصر كل طائفة على ركعة مع الإمام ، فيكون للإمام ركعتان ، ولكل طائفة

(١) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الخوف (١ / ٥٧٤) برقم (٣٠٧) ، والنسائي : كتاب صلاة الخوف (٣ / ١٧٥) برقم (١٥٤٧) ، والفتح الرباعي (٧ / ٤ ، ٥) برقم (١٧٣٢) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة الخوف ، برقم (١٢٦٠) (١ / ٤٠٠) ، والسنن الكبرى للبيهقي : كتاب صلاة الخوف (٣ / ٢٥٧) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب من قال : يكبرون جميعاً ، وإن كانوا مستطيري القبلة ، ... (٢ / ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤) برقم (١٢٤٠) ، والنسائي : كتاب صلاة الخوف (٣ / ١٧٣ ، ١٧٤) برقم (١٥٤٣) ، والفتح الرباعي (٧ / ٢٣) برقم (١٧٤٦) .

ركعة ، فعن ابن عباس ، أن النبي ﷺ صلى بلذی قرد ، فصفت الناس خلفه صفين ، صفًا خلفه ، و صفًا موازي العدو ، فصلى الذين خلفه ركعة ، ثم انصرف هؤلاء إلى مكان هؤلاء ، وجاء دور أولئك ، فصلى بهم ركعة ، ولم يقضوا ركعة^(١) . رواه النسائي ، وابن حبان وصححه . وعنه ، قال : فرض الله الصلاة على نبيكم ﷺ في الحضر أربعا ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة^(٢) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي . وعن ثعلبة بن زهَدَم ، قال : كنا مع سعيد بن العاص بطبرستان ، فقال : ايكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف ؟ فقال حذيفة : أنا . فصلى هؤلاء ركعة ، وبهؤلاء ركعة ، ولم يقضوا^(٣) . رواه أبو داود ، والنسائي .

كيفية صلاة المغرب في الخوف :

صلاة المغرب لا يدخلها قصر ، ولم يقع في شيء من الأحاديث المروية ، في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب ؛ ولهذا اختلف العلماء ؛ فعند الحنفية ، والمالكية ، يصلي الإمام بالطائفة الأولى ركعتين ، ويصلي بالطائفة الثانية ركعة ، وأجاز الشافعي ، وأحمد ، أن يصلي بالطائفة الأولى ركعة ، وبالثانية ركعتين ؛ لما روي عن علي - كرم الله وجهه - أنه فعل ذلك .

الصلاة أثناء اشتداد الخوف :

إذا اشتد الخوف ، والتحمت الصفوف ، صلى كل واحد حسب استطاعته ، راجلاً أو راكباً ، مستقبلاً القبلة أو غير مستقبلها ، يومئ بالركوع والسجود ، كيفما أمكن ، ويجعل السجود أخفض من الركوع ، ويسقط عنه من الأركان ما عجز عنه ؛ قال ابن عمر : وصف النبي ﷺ صلاة الخوف ، وقال : «فإن كان خوف أشد من ذلك ، فرجالاً وركباً» . وهو في البخاري بلفظ : «فإن كان خوف أشد من ذلك ، صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم ، أو

(١) النسائي : صلاة الخوف (٣ / ١٦٩) برقم (١٥٣٣) ، وموارد اللسان (ص ١٥٤) برقم (٥٨٦) ، والفتح الرباني (١٢ / ١٣) برقم (١٧٣٧) .

(٢) مسلم - كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة المسافرين وقصرها (١ / ٤٧٩) برقم (٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب من قال : يصلي بكل طائفة ركعة ولا يقضون (٢ / ٤٠) برقم (١٢٤٧) ، والنسائي : كتاب صلاة الخوف ، برقم (١٥٣٢) (٣ / ١٦٩) ، والفتح الرباني (٧ / ٢ ، ٣) برقم (١٧٣٠) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب من قال : يصلي بكل طائفة ركعة ، ولا يقضون (٢ / ٣٨ ، ٣٩) برقم (١٢٤٦) ، والنسائي : كتاب صلاة الخوف ، برقم (١٥٣٠) (٣ / ١٦٨) .

راكبًا مستقبلًا القبلة ، وغير مستقبلها^(١) . وفي رواية لمسلم ، أن ابن عمر ، قال : فإن كان خوف أكثر من ذلك ، فصل راكبًا أو قائمًا ، تومئ إيماء^(٢) .

صلاة الطالب ، والمطلوب

من كان طالبًا للعدو ، وخاف أن يفوته ، صلى بالإيماء ، ولو ماشيًا إلى غير القبلة ، والمطلوب مثل الطالب في ذلك ، ويلحق بهما كل من منعه عدو عن الركوع والسجود ، أو خاف على نفسه ، أو أهله ، أو ماله من عدو ، أو لص ، أو حيوان مفترس ؛ فإنه يصلي بالإيماء إلى أي جهة توجه إليها ؛ قال العراقي : ويجوز ذلك في كل هرب مباح ؛ من سيل ، أو حريق ، إذا لم يجد معبدًا عنه ، وكذا المدين المعسر ، إذا كان عاجزًا عن بيته الإحصار ، ولو ظفر به المستحق ، لحبسه ، ولم يصدقه ، وكذا إذا كان عليه قصاص ، يرجو العفو عنه ، إذا سكن الغضب بتغيبه ، وعن عبد الله بن أنيس ، قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى خالد بن سفيان الهذلي ، وكان نحو عرفات ، فقال : « اذهب ، فاقتله » . قال : فرأته ، وقد حضرت صلاة العصر ، فقلت : إني لأخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة ، فانطلقت امشي ، وأنا أصلي ، أومئ إيماء نحوه ، فلما دتوت منه ، قال لي : من أنت ؟ قلت : رجل من العرب ، بلخني أنك تجمع لهذا الرجل ، فجتكت في ذلك . فقال : إني لنفي ذلك . فمشيت معه ساعة ، حتى إذا أمكنتني ، علوته بسيفي ، حتى برد^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وحسن الحافظ إسناده .

صلاة السفر

صلاة السفر لها أحكام ، نذكرها فيما يلي ؛

(١) قصر الصلاة الرباعية :

قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [النساء : ١٠١] .

(١) البخاري : كتاب التفسير سورة البقرة (٦ / ٢٨) ولفظه : «فإن كان خوف هو أشد وموطأ مالك : كتاب

صلاة الخوف - باب صلاة الخوف (١ / ١٨٣) برقم (٢) .

(٢) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة الخوف (١ / ٥٧٤) برقم (٣٠٦) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة الطالب (٢ / ٤١ ، ٤٢) برقم (١٢٤٩) ، والفتح الرباعي (٧ / ٢٦ ،

٢٧ ، ٢٨) برقم (١٧٤٨) ، والسنن الكبرى (٩ / ٣٨) ، وهو ضعيف ، انظر : الإرواء (٥٨٩) .

(٤) الضرب في الأرض ؛ عبارة عن السفر فيها ، والبروز عن محل الإقامة . والجناح : الإنم ، وقصر الصلاة : ترك شيء منها .

والتيقيد بالخوف غير معمول به ؛ فمن يعلّي بن أمية ، قال : قلت لعمر بن الخطاب : رأيت^(١) إقصار الناس الصلاة ، وإنما قال - عز وجل : **إِذَا ضَرَجْتُمْ أُنِفْتِكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا** [النساء : ١٠١] . فقد ذهب ذلك اليوم ؟ فقال عمر : عجبت مما عجبت منه ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ؟ فقال : **«صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ ، فاقبلوا صدقته»**^(٢) . رواه الجماعة ، إلا البخاري . وأخرج ابن جرير ، عن أبي منيب الجرشي ، أنه قيل لابن عمر : قول الله تعالى : **﴿وَإِذَا ضَرَجْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾** [النساء : ١٠١] الآية . فنحن آمنون ، لا نخاف ، فنقصر الصلاة ؟ فقال : **﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾** [الاحزاب : ٢١] . وعن عائشة ، قالت : قد فرضت الصلاة ركعتين ركعتين بمكة ، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة ، زاد مع كل ركعتين ركعتين ، إلا في المغرب ؛ فإنها وترُّ النهار ، وصلاة الفجر ؛ لطول قراءتها ، وكان إذا سافر ، صلى الصلاة الأولى . أي ؛ التي فرضت بمكة^(٣) . رواه أحمد ، والبيهقي ، وابن حبان ، وابن خزيمة ، ورجاله ثقات . قال ابن القيم : وكان ﷺ يقصر الصلاة الرباعية ، فيصلها ركعتين ، من حين يخرج مسافراً ، إلى أن يرجع إلى المدينة ، ولم يثبت عنه ، أنه أتم الصلاة الرباعية ، ولم يختلف في ذلك أحد من الأئمة ، وإن كانوا قد اختلفوا في حكم القصر ، فقال بوجوبه ؛ عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وجابر ، وهو مذهب الحنفية^(٤) . وقالت المالكية : القصر سنة مؤكدة ، أكد من الجماعة ، فإذا لم يجد للمسافر مسافراً يقتدي به ، صلى مفرداً على القصر ، ويكره اقتداؤه بالمقيم ، وعند الحنابلة ، أن القصر جائز ، وهو أفضل من الإتمام ، وكذا عند الشافعية ، إن بلغ مسافة القصر .

-
- (١) أي ؛ أخبرني عن سبب القصر ، وقد زال الخوف الذي هو سببه ، كما هو صريح الآية .
(٢) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة المسافرين وقصرها (١ / ٤٧٨) برقم (٤) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب صلاة المسافرين (٢ / ٧) برقم (١١٩٩) ، والترمذي : كتاب التفسير (تفسير سورة النساء) (٢٤٤ / ٢٤٤) برقم (٣٠٣٤) ، والنسائي : كتاب تقصير الصلاة - باب رقم (١١ / ٣ / ١١٧) برقم (١٤٣٤) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب تقصير الصلاة في السفر (١ / ٣٣٩) برقم (١٠٦٥) .
(٣) البيهقي (١ / ٣٦٣ ، ٣ / ١٤٥) ، ومجمع الزوائد (٢ / ١٥٥) وقال : رواه أحمد ، ورجاله ثقات . وموارد الظمان (ص ١٤٤) برقم (٥٤٤) ، ولجه : وفي الصحيح طرف فيه . وصحيح ابن خزيمة (١ / ١٥٦) برقم (٣٠٥) وقال : هذا حديث غريب ؛ لم يسته أحد أعلمه غير محبوب بن الحسن ، رواه أصحاب داود ، فقالوا : عن الشعبي ، عن عائشة ، خلا محبوب بن الحسن .
(٤) يرى الحنفية ، أن من صلى الفرض الرباعي أربعاً ، فإن تعد في الثانية بعد التشهد صحت صلاته ، مع الكراهة ؛ لتأخير السلام ، وما زاد على الركعتين نفل ، وإن لم يتعد في الركعة الثانية ، لا يصح فرضه .

(٢) مسافة القصر :

المتبادر من الآية ، أن أيَّ سَفَر في اللغة ؛ طال أم قصر ، تقصر من أجله الصلاة ، وتجمع ، ويباح فيه الفطر ، ولم يرد من السنة ما يقيّد هذا الإطلاق ، وقد نقل ابن المنذر ، وغيره في هذه المسألة أكثر من عشرين قولاً ، ونحن نذكر هنا أصح ما ورد في ذلك :

روى أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والبيهقي ، عن يحيى بن يزيد ، قال : سألت أنس ابن مالك ، عن قصر الصلاة ؟ فقال أنس : كان النبي ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال ، أو فراسخ ، يصلي ركعتين^(١) . قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» : وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك وأصححه ، والتردد بين الأميال والفراسخ يدفعه ، ما ذكره أبو سعيد الخدري ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا سافر فرسخاً ، يقصر الصلاة^(٢) . رواه سعيد بن منصور ، وذكره الحافظ في «التلخيص» ، وأقره بسكوته عنه .

ومن المعروف ، أن الفرسخ ثلاثة أميال ، فيكون حديث أبي سعيد رافعاً للشك الواقع ، في حديث أنس ، ومبيناً أن أقل مسافة قصر فيها رسول الله ﷺ الصلاة ، كانت ثلاثة أميال ، والفرسخ ٥٥٤١ متراً ، والميل ١٧٤٨ متراً ، وأقل ما ورد في مسافة القصر ميل واحد ، رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، عن ابن عمر ، وبه أخذ ابن حزم ، وقال ، محتجاً على ترك القصر فيما دون الميل ، بأنه ﷺ خرج إلى البقيع ؛ لدفن الموتى ، وخرج إلى الفضاء ؛ لقضاء الحاجة ، ولم يقصر .

وأما ما ذهب إليه الفقهاء ، من اشتراط السفر الطويل ، وأقله مرحلتان ، عند البعض ، وثلاث مراحل ، عند البعض الآخر ، فقد كفانا مثونة الرد عليهم الإمام أبو القاسم الحنفي ، قال في «المغني» : قال المصنف ؛ ولا أرى ، لما صار إليه الأئمة ، حجة ؛ لأن أقوال الصحابة متعارضة مختلفة ، ولا حجة فيها مع الاختلاف ، وقد روي عن ابن عمر ، وابن عباس خلاف ما احتج به أصحابنا ، ثم لو لم يوجد ذلك ، لم يكن في قولهم حجة مع قول النبي ﷺ وفعله ، وإذا لم تثبت أقوالهم ، امتنع المصير إلى التقدير ، الذي ذكروه ؛

(١) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة المسافرين وقصرها (١ / ٤٨١) برقم (١٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب متى يقصر المسافر (٢ / ٨) برقم (١٢٠١) ، ومسنود أحمد (٣ / ١٢٩) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ١٤٦) .

(٢) الكامل في الضمراء ، لابن عدي (٥ / ١٣٣٤) ، وقال صاحب التلخيص : روى سعيد بن منصور ، عن أبي سعيد ، قال : وذكر الحديث (٢ / ٤٧) ، والحديث ضعيف ، انظر : إرواه التلخيص (٣ / ١٥) .

لوجهين ، أحدهما ، أنه مخالف لسنة النبي ﷺ التي رويتها ، ولظاهر القرآن ؛ لأن ظاهره إباحة القصر ، لمن ضرب في الأرض ؛ لقوله تعالى : « وَإِذَا خَرَبْتُمْ لِي الْأَرْضَ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ » [النساء : ١٠١] . وقد سقط شرط الخوف بالخبر المذكور ، عن يعلى بن أمية ، فبقي ظاهر الآية متناولاً كل ضرب في الأرض ، وقول النبي ﷺ : « يسبح المسافر ثلاثة أيام » . جاء لبيان مدة المسح ، فلا يحتاج به ههنا ، وعلى أنه يمكن قطع المسافة القصيرة في ثلاثة أيام ، وقد سماه النبي ﷺ سفراً ؛ فقال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ، أن تسافر مسيرة يوم ، إلا مع ذي محرم »^(١) .

والثاني ، أن التقدير بابه التوقيف ، فلا يجوز المصير إليه برأي مجرد ، سيما وليس له أصل يرد إليه ، ولا نظير يقاس عليه ، والحجة مع من أباح القصر لكل مسافر ، إلا أن يعتقد الإجماع على خلافه . ويستوي في ذلك السفر في الطائرة ، أو القاطرة ، كما يستوي سفر الطاعة وغيره ، ومن كان عمله يقتضي السفر دائماً ، مثل الملاح ، والمكاري ، فإنه يرخص له القصر والفطر ؛ لأنه مسافر حقيقة .

(٣) الموضوع الذي يقصر منه :

ذهب جمهور العلماء إلى أن قصر الصلاة يشترع ، بمفارقة الحضر ، والخروج من البلد ، وأن ذلك شرط ، ولا يتم ، حتى يدخل أول بيوتها .

قال ابن المنذر : ولا أعلم أن النبي ﷺ قصر في سفر من أسفاره ، إلا بعد خروجه من المدينة . وقال أنس : صليت الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعاً ، وبذي الحليفة ركعتين^(٢) . رواه الجماعة . ويرى بعض السلف ، أن من نوى السفر يقصر ، ولو في بيته .

(٤) متى يتم المسافر ؟

المسافر يقصر الصلاة ، ما دام مسافراً ، فإن أقام حاجة ينتظر قضاءها ، قصر الصلاة

(١) البخاري : كتاب تقصير الصلاة ، باب ما جاء في التقصير وكيفية ، حتى يقصر - وباب في كم يقصر (٢ / ٥٤) ، ومسلم : كتاب الحج - باب سفر المرأة مع محرم إلى حج ، وغيره (٢ / ٩٧٥) برقم (٤١٤) ، وأبو داود : كتاب التماسك - باب في المرأة تحج بغير محرم (٢ / ٢٤٦ ، ٢٤٧) برقم (١٧٢٣) ، وابن ماجه : كتاب التماسك - باب المرأة تحج بغير ولي .

(٢) البخاري : كتاب التقصير ، وكيفية ، حتى يقصر (٢ / ٥٤) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة المسافرين وقصرها (١ / ٤٨٠) رقم (١٠) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب متى يقصر المسافر (٢ / ٩) برقم (١٢٠٢) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في التقصير في السفر (٢ / ٤٣١) برقم (٥٤٦) ، والنسائي : كتاب الصلاة - باب عدد صلاة الظهر في الحضر (١ / ٢٣٥) برقم (٤٦٩) .

كذلك ؛ لأنه يعتبر مسافراً ، وإن أقام سنين ، فإن نوى الإقامة مدة معينة ، فالذي اختاره ابن القيم ، أن الإقامة لا تخرج عن حكم السفر ؛ سواء طال أم قصرت ، ما لم يستوطن المكان الذي أقام فيه ، وللعلماء في ذلك آراء كثيرة ، لحصها ابن القيم ، وانتصر لرايه ، فقال : أقام رسول الله ﷺ بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة ، ولم يقل للأمة : لا يقصر الرجل الصلاة ، إذا أقام أكثر من ذلك . ولكن اتفق إقامته هذه المدة ، وهذه الإقامة في حال السفر ، لا تخرج عن حكم السفر ؛ سواء طال أم قصرت ، إذا كان غير مُستوطن ، ولا عازم على الإقامة بذلك الموضع ، وقد اختلف السلف والخلف في ذلك اختلافاً كبيراً ؛ ففي «صحيح البخاري» عن ابن عباس ، قال : أقام النبي ﷺ في بعض أسفاره تسع عشرة يصلي ركعتين ، فنحن إذا قمنا تسع عشرة نصلي ركعتين ، وإن رداً على ذلك ، أئمتنا^(١) . وظاهر كلام أحمد ، أن ابن عباس أراد مدة مقامه بمكة ، ومن الفتح ، فإنه قال : أقام رسول الله ﷺ بمكة ثمانية عشرة يوماً من الفتح ؛ لأنه أراد حنيناً ، ولم يكن ثمَّ أجمع المقام^(٢) . وهذه إقامته التي رواها ابن عباس ، وقال غيره : بل أراد ابن عباس مقامه بتبوك ، كما قال جابر بن عبد الله : أقام النبي ﷺ بتبوك عشرين يوماً ، يقصر الصلاة^(٣) . رواه الإمام أحمد في «مسنده» . وقال المسعودي بن مخرمة : قمنا مع سعد ، ببعض قرى الشام أربعين ليلة ، يقصرها سعد ، وتتمها . وقال نافع : أقام ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر يصلي ركعتين ، وقد حال الشلع بينه وبين الدخول . وقال حفص بن عبيد الله : أقام أنس بن مالك بالشام ستين ، يصلي صلاة للمسافر . وقال أنس : أقام أصحاب النبي ﷺ برام هرمز سبعة أشهر ، يقصرون الصلاة . وقال الحسن : أقمت مع عبد الرحمن بن سمرّة بكابل ستين ، يقصر الصلاة ، ولا يجمع . وقال إبراهيم : كانوا يقيمون بالري السنة وأكثر من ذلك ، وسجستان الستين . فهذا هدي النبي ﷺ وأصحابه ، كما ترى ، وهو الصواب . وأما مذهب الناس ؛ فقال الإمام أحمد : إذا نوى إقامة أربعة أيام ، أتم ، وإن نوى دونها ، قصر . وحمل هذه الآثار على ، أن رسول الله ﷺ وأصحابه لم يجمعوا^(٤) الإقامة البتة ، بل كانوا

(١) البخاري : كتاب تفسير الصلاة ، باب ما جاء في التفسير وكما يقيم حتى يقصر (٧ / ٥٣) .

(٢) في أبي داود عن عمران بن حصين ، قال : غزوت مع رسول الله ﷺ وشهدت معه الفتح ، فأقام بمكة ثمانين عشرة ليلة ، لا يصلي إلا ركعتين . كتاب الصلاة - باب متى يقصر المسافر (٢ / ٢٣) برقم (١٢٢٩) وانظر : فتح الباري (٢ / ٥٦٣ ، ٥٦٤) .

(٣) الفتح الربيعي (٥ / ١١١) برقم (١٢٢٧) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب إذا أقام بأرض العدو يقصر (٢ / ٢٧) برقم (١٢٣٥) .

(٤) يجمعوا : يقصدوا .

يقولون : اليوم نخرج ، غدا نخرج . وفي هذا نظر لا يخفى ؛ فإن رسول الله ﷺ فتح مكة ، وهي ما هي ، وأقام فيها يؤسس قواعد الإسلام ، ويهدم قواعد الشرك ، ويمهد أمر ما حولها من العرب ، ومعلوم - قطعاً - أن هذا يحتاج إقامة أيام ، ولا يتأتى في يوم واحد ، ولا يومين ، وكذلك إقامته ببسوك ، فإنه أقام ينتظر العدو ، ومن المعلوم - قطعاً - أنه كان بينه وبينهم عدة مراحل تحتاج إلى أيام ، وهو يعلم أنهم لا يؤفقون في أربعة أيام ، وكذلك إقامة ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر ، يقصر الصلاة ، من أجل الثلج ، ومن المعلوم ، أن مثل هذا الثلج لا يتحلل ، ويذوب في أربعة أيام ، بحيث تفتح الطرق ، وكذلك إقامة أنس بالشام ستين يقصر ، وإقامة الصحابة برام هرمز سبعة أشهر يقصرون ، ومن المعلوم ، أن مثل هذا الحصار والجهد لا ينقضي في أربعة أيام .

وقد قال أصحاب أحمد : إنه لو أقام لجهاد عدو ، أو حبس سلطان ، أو مرض ، قصر ؛ سواء غلب على ظنه انقضاء الحاجة في مدة يسيرة ، أو طويلة . وهذا هو الصواب ، لكن شرطوا فيه شرطاً ، لا دليل عليه من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا عمل الصحابة ، فقالوا : شرط ذلك احتمال انقضاء حاجته ، في المدة التي لا تقطع حكم السفر ، وهي ما دون الأربعة أيام . فقال : من أين لكم هذا الشرط ، والنبي ﷺ لما أقام زيادة على أربعة أيام ، يقصر الصلاة بمكة وببسوك ، لم يقل لهم شيئاً ، ولم يبين لهم ، أنه لم يعزم على إقامة أكثر من أربعة أيام ، وهو يعلم أنهم يقتنون به في صلاته ، ويتأسون به في قصرها ، في مدة إقامته ، فلم يقل لهم حرماً واحداً : لا تقصروا فوق إقامة أربع ليال . وبيان هذا من أهم المهمات ، وكذلك اقتداء الصحابة به بعده ، ولم يقولوا لمن صلى معهم شيئاً من ذلك .

وقال مالك ، والشافعي : إذا نوى إقامة أكثر من أربعة أيام ، أتم ، وإن نوى دونها ، قصر . وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - إن نوى إقامة خمسة عشر يوماً ، أتم ، وإن نوى دونها ، قصر . وهو ملهب الليث بن سعد . وروي عن ثلاثة من الصحابة ؛ عمر ، وابنه ، وابن عباس . وقال سعيد بن المسيب : إذا أقمت أربعاً ، فصل أربعاً . وعنه ، كقول أبي حنيفة ، رحمه الله . وقال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - إن أقام عشراً ، أتم . وهو رواية عن ابن عباس . وقال الحسن : يقصر ، ما لم يقدم مصر . وقالت عائشة : يقصر ، ما لم يضع الزاد والمزاد .

والأئمة الأربعة - رضوان الله عليهم - متفقون على ، أنه إذا أقام حاجة ، ينتظر

قضاءها ، يقول : اليوم أخرج ، غداً أخرج . فإنه يقصر أبداً ، إلا الشافعي في أحد أقواله ، فإنه يقصر عنده إلى سبعة عشر ، أو ثمانية عشر يوماً ، ولا يقصر بعدها . وقد قال ابن المنذر في «إشرافه» : أجمع أهل العلم أن للمسافر ، أن يقصر ، ما لم يُجمع إقامة ، وإن أتى عليه سنون .

(٥) صلاة التطوع في السفر :

ذهب الجمهور من العلماء ، إلى عدم كراهة النفل ، لمن يقصر الصلاة في السفر ، لا فرق بين السنن الراتبة وغيرها ؛ فعند البخاري ، ومسلم ، أن النبي ﷺ اغتسل في بيت أم هانئ ، يوم فتح مكة ، وصلى ثماني ركعات^(١) . وعن ابن عمر ، أنه ﷺ كان يُسبِّح على ظهر راحلته ، حيث كان وجهه ، يومئ برأسه^(٢) . وقال الحسن : كان أصحاب رسول الله ﷺ يسافرون ، فيتطوعون قبل المكتوبة وبعدها . ويرى ابن عمر ، وغيره ، أنه لا يشرع التطوع مع الفريضة ، لا قبلها ولا بعدها ، إلا من جوف الليل ، ورأى قومًا يُسبِّحون^(٣) بعد الصلاة ، فقال : لو كنت مسبحًا ، لأتممت صلاتي ، يا ابن أخي ، صحبت رسول الله ﷺ ، فلم يزد على ركعتين ، حتى قبضه الله تعالى ، وصحبت أبا بكر ، فلم يزد على ركعتين ، وذكر عمر ، وعثمان ، وقال : **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**^(٤) [الأحزاب : ٢١] . رواه البخاري . وجمع ابن قدامة ، بين ما ذكره الحسن ، وبين ما ذكره ابن عمر ، بأن حديث الحسن يدل على ، أنه لا بأس بفعلها ، وحديث ابن عمر يدل على ، أنه لا بأس بتركها .

(٦) السفر يوم الجمعة :

لا بأس بالسفر يوم الجمعة ، ما لم تحضر الصلاة ؛ فقد سمع عمر رجلاً ، يقول : لو لا

(١) البخاري : كتاب تقصير الصلاة ، باب ما جاء في التقصير ، وكُم يُقيم حتى يقصر (٢ / ٥٧) وباب من تطوع في السفر في غير دبر الصلوات وقبلها (٢ / ٧٣) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب صلاة الضحى (١ / ٤٩٨) برقم (٨٢) .

(٢) البخاري : كتاب تقصير الصلاة ، باب ما جاء في التقصير ، وكُم يُقيم حتى يقصر (٢ / ٥٦) وباب الإيلاء على الدابة ، وباب يترك للمكتوبة ، وباب من تطوع في السفر في غير دبر الصلوات .

(٣) يسبحون ؛ أي ؛ يصلون .

(٤) البخاري : كتاب تقصير الصلاة ، باب ما جاء في التقصير ، وكُم يُقيم حتى يقصر (٢ / ٥٦ ، ٥٧) وباب : من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب صلاة المسافرين وقصرها (١ / ٤٧٩ ، ٤٨٠) برقم (٨) .

أن اليوم يوم الجمعة ، فخرجت . فقال عمر : اخرج ؛ فإن الجمعة لا تحبس عن سفر .

وسافر أبو عبيدة يوم الجمعة ، ولم ينتظر الصلاة ، وأراد الزهري السفر ضحوة يوم الجمعة ، فقبل له في ذلك ، فقال : إن النبي ﷺ سافر يوم الجمعة ^(١) .

الجمع بين الصلاتين

يجوز للمصلي ، أن يجمع بين الظهر والعصر ، تقديمًا وتأخيرًا ^(٢) ، وبين المغرب والعشاء كذلك ^(٣) ، إذا وجدت حالة من الحالات الآتية :
(١) الجمعُ بعرفة ، والمزدلفة .

اتفق العلماء على ، أن الجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم ، في وقت الظهر بعرفة ، وبين المغرب والعشاء جمع تأخير ، في وقت العشاء بمُزْدَلِفَةِ سَنَةٍ ؛ لفعل رسول الله ﷺ .
(٢) الجمع في السفر ؛

الجمع بين الصلاتين في السفر ، في وقت إحداهما جائز ، في قول أكثر أهل العلم ، لا فرق بين كونه نازلًا ، أو سائرًا ؛ فعن معاذ ، أن النبي ﷺ كان في غَزْوَةِ تبوك ، إذا رَأَتْ الشمسُ قبل أن يرتحلَ ، جمع بين الظهر والعصر ، وإذا ارتحل قبل أن تزيح الشمس ، أخر الظهر ، حتى ينزل للعصر ، وفي المغرب مثل ذلك ؛ إن غابت الشمس قبل أن يرتحل ، جمع بين المغرب والعشاء ، وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس ، أخر المغرب ، حتى ينزل للعشاء ، ثم نزل ، فجمع بينهما ^(٤) . رواه أبو داود ، والترمذي ، وقال : هذا حديث حسن .

وعن كريب ، عن ابن عباس ، أنه قال : ألا أخبركم عن صلاة رسول الله ﷺ ، في السفر ؟ قلنا : بلى . قال : كان إذا رَأَتْ له الشمس في منزله ، جمع بين الظهر والعصر ، قبل أن يركب ، وإذا لم تَرُغ له في منزله ، سار حتى إذا حانت صلاة العصر ، نزل ، فجمع

(١) انظر تفصيل ذلك ومهله الآراء في : نيل الأوطار (٣ / ٢٦٠ ، ٢٦١) وانظر أيضًا : للجموع للتوي (٤ / ٤٩٩) ، وآثر عمر صحيح ، عند ابن أبي شيبة (٢ / ١٠٥ ، ١٠٦) ، وعبد الرزاق (٣ / ٢٥٠ ، ٢٥١) ، وآثر أبي عبيدة ضعيف ، وحديث الزهري مرسل . انظر : تمام اللذة (٣٢٠) .

(٢) جمع التقويم : أداء الصلاتين في وقت الأول منهما ، وجمع التأخير أدائهما في وقت الثانية .

(٣) لا خلاف بين العلماء في ، أنه لا جمع إلا بين الظهر والعصر ، أو بين المغرب والعشاء .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الجمع بين الصلاتين (٢ / ١٢ ، ١٣) برقم (١٧٠٨) والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين (٢ / ٤٢٨ ، ٤٢٩) برقم (٥٥٣) وقال : حديث معاذ حسن غريب .

بين الظهر والعصر ، وإذا حانت له المغرب في منزله ، جمع بينها وبين العشاء ، وإذا لم تحن في منزله ، ركب حتى إذا كانت العشاء ، نزل ، فجمع بينهما^(١) . رواه أحمد ، والشافعي في «مسنده» بنحوه ، وقال فيه : إذا سار قبل أن تزيف الشمس ، أخر الظهر ، حتى يجمع بينها وبين العصر ، في وقت العصر . رواه البيهقي بإسناد جيد ، وقال : الجمع بين الصلاتين بعذر السفر ، من الأمور المشهورة المستعملة ، فيما بين الصحابة والتابعين^(٢) . وروى مالك في «الموطأ» ، عن معاذ ، أن النبي ﷺ أخر الصلاة ، في غزوة تبوك يومًا ، ثم خرج ، فصلّى الظهر والعصر جميعًا ، ثم دخل ، ثم خرج ، فصلّى المغرب والعشاء جميعًا^(٣) . قال الشافعي : قوله : ثم دخل ، ثم خرج . لا يكون ، إلا وهو نازل . وقال ابن قدامة في «المغني» بعد ذكر هذا الحديث : قال ابن عبد البر : هذا حديث صحيح ثابت بالإسناد . وقال أهل السير : إن غزوة تبوك كانت في سنة تسع . وفي هذا الحديث أوضح الدلائل ، وأقوى الحجج في الرد على من قال : لا يجمع بين الصلاتين ، إلا إذا جدّ به السير ؛ لأنه كان يجمع ، وهو نازل ، غير سائر مآكث في خيابه ، يخرج فصلّي الصلاتين جميعًا ، ثم ينصرف إلى خيابه . وروى هذا الحديث مسلم في «صحيحه» قال : فكان يصلّي الظهر والعصر جميعًا ، والمغرب والعشاء جميعًا . والأخذ بهذا الحديث متعين ، لثبوته ، وكونه صريحًا في الحكم ، ولا معارض له ، ولأن الجمع رخصة من رخص السفر ، فلم يختص بحالة السير ، كالقصر والمسح ، ولكن الأفضل التأخير ، انتهى .

ولا تشترط النية في الجمع والقصر ؛ قال ابن تيمية : وهو قول الجمهور من العلماء . وقال : والنبي ﷺ لما كان يصلّي بأصحابه ، جمعًا وقصرًا ، لم يكن يأمر أحدًا منهم بنية الجمع والقصر ، بل خرج من المدينة إلى مكة يصلّي ركعتين ، من غير جمع ، ثم صلى بهم الظهر بعسرة ، ولم يعلمهم أنه يريد أن يصلّي العصر بعدها ، ثم صلى بهم العصر ، ولم يكونوا نوايا الجمع ، وهذا جمع تقديم ، وكذلك لما خرج من المدينة ، صلى بهم بذي الحليفة العصر ركعتين ، ولم يأمرهم بنية قصر .

وأما المواالة بين الصلاتين ، فقد قال : والصحيح ، أنه لا تشترط بحال ، لا في وقت الأولى ، ولا في وقت الثانية ، فإنه ليس لذلك حد في الشرع ، ولأن مراعاة ذلك يسقط

-- (١) الفتح الرباني (٥ / ١١٩) برقم (١٢٣٥) ، ويدلّغ اللغز في ترتيب مسند الشافعي (١ / ١١٦ ، ١١٧) برقم (٣٤١٣) .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٣ / ١٦٣) .

(٣) موطأ مالك : كتاب قصر الصلاة في السفر - باب الجمع بين الصلاتين (١ / ١٤٣) حديث رقم (٢) .

مقصود الرخصة ، وقال الشافعي : لو صلى المغرب في بيته بنية الجمع ، ثم أتى المسجد ، فصلّى العشاء ، جاز . وروي مثل ذلك عن أحمد .

(٣) الجمعُ في المطر :

روى الأثرم في «سنته» ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، أنه قال : من السنة ، إذا كان يوم مطير ، أن يجمع بين المغرب والعشاء . وروى البخاري ، أن النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء ، في ليلة مطيرة^(١) .

وخلاصة المذهب في ذلك ، أن الشافعية تُجوز للمقيم الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء جمع تقديم فقط ، بشرط وجود المطر ، عند الإحرام بالأولى والفراغ منها ، وافتتاح الثانية .

وعند مالك ، أنه يجوز جمع التقديم في المسجد ، بين المغرب والعشاء ، لمطر واقع ، أو متوقع ، وللطين مع الظلمة ، إذا كان الطين كثيراً يمنع أرواسه الناس من لبس النعل ، وكره الجمع بين الظهر والعصر ، للمطر .

وعند الحنابلة ، يجوز الجمع بين المغرب والعشاء فقط ، تقديمًا وتأخيرًا ، بسبب الثلج ، والجليد ، والوحل ، والبرد الشديد ، والمطر الذي يبل الثياب ، وهذه الرخصة تختص بمن يصلي جماعة بمسجد ، يقصد من بعيد ، يتأذى بالمطر في طريقه ، فأما من هو بالمسجد ، أو يصلي في بيته جماعة ، أو يمشي إلى المسجد مستترًا بشيء ، أو كان المسجد في باب داره ، فإنه لا يجوز له الجمع .

(٤) الجمعُ بسبب المرض ، أو العذر :

ذهب الإمام أحمد ، والقاضي حسين ، والخطابي ، والمتولي من الشافعية ، إلى جواز الجمع ، تقديمًا وتأخيرًا بعذر المرض ، لأن المشقة فيه أشد من المطر .

قال النووي : وهو قوي في الدليل . وفي «الغني» : والمرض المبيح للجمع ، هو ما يلحقه به ، بتأدية كل صلاة في وقتها ، مشقة وضعف .

وتوسّع الحنابلة ، فأجازوا الجمع تقديمًا وتأخيرًا لأصحاب الأعذار ، وللخائف ،

(١) فتح الباري (٢ / ٢٣) حديث رقم (٥٤٣) ، وصحيح البخاري (١ / ١٤٤) كتاب الواليت - باب تأخير الظهر إلى العصر ، وقوله : في ليلة مطيرة . مخرج من أيوب ، وليس من كلام ابن عباس ، ويؤكد هذا ، أن مسلمًا رواه ، عن ابن عباس : من غير خوف ، ولا مطر .

فأجاروه للمرضع ، التي يشق عليها غسل الشوب في وقت كل صلاة ، وللمستحاضة ، ولمن به سلس بول ، وللعاجز عن الطاهرة ، ولمن خاف على نفسه ، أو ماله ، أو عرضه ، ولمن خاف ضرراً يلحقه في معيشته ؛ بترك الجمع .

قال ابن تيمية : وأوسع المذاهب في الجمع مذهب أحمد ؛ فإنه جَوِّزُ الجمع ، إذا كان شغل ، كما روى النسائي ذلك مرفوعاً إلى النبي ﷺ . إلى أن قال : يجوز الجمع أيضاً للطباخ ، والخباز ، ونحوهما ، ممن يخشى فساد ماله .

(٥) الجمع للحاجة :

قال النووي في «شرح مسلم» : ذهب جماعة من الأئمة ، إلى جواز الجمع في الخضر ؛ للحاجة ، لمن يتخذله عادة . وهو قول ابن سيرين ، وأشهب ، من أصحاب مالك ، وحكاها الخطابي ، عن القفال ، والشاشي الكبير ، من أصحاب الشافعي ، وعن أبي إسحاق المروزي ، وعن جماعة من أصحاب الحديث ، واختاره ابن المنذر .

ويؤيده ، ظاهر قول ابن عباس : أراد ألا يخرج أمته . فلم يعلله بمرض ، ولا غيره ، انتهى . وحديث ابن عباس ، الذي يشير إليه ، ما رواه مسلم عنه ، قال : جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة ، في غير خوف ، ولا مطر . قيل لابن عباس : ماذا أراد بذلك ؟ قال : أراد ألا يخرج أمته ^(١) . وروى البخاري ، ومسلم عنه ، أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعاً ^(٢) ، وثمانيًا ؛ الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ^(٣) . وعند مسلم ، عن عبد الله بن شقيق ، قال : خطبنا ابن عباس يومًا ، بعد العصر ، حتى غربت الشمس ، وبدت النجوم ، وجعل الناس يقولون : الصلاة الصلاة . قال : فجاءه رجل من بني تميم ، لم يفتر ولا ينثني : الصلاة الصلاة . فقال ابن عباس : أتعلمني بالسنة ، لا أم لك ! ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء . قال عبد الله بن شقيق : فهاك في صدري من ذلك شيء ، فاتيت أبا هريرة ، فسألته ؟ فصدق مقالة ^(٤) .

(١) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الجمع بين الصلاتين في الخضر (١ / ٤٨٩) برقم (٤٩) ، (٥٤) .

(٢) أي ؛ سبعًا جمعًا ، وثمانيًا جمعًا ، كما في رواية البخاري .

(٣) البخاري : كتاب مواقيت الصلاة - باب وقت المغرب (١ / ١٤٧) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الجمع بين الصلاتين في الخضر (١ / ٤٩١) برقم (٥٦) .

(٤) مسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الجمع بين الصلاتين في الخضر (١ / ٤٩١) برقم (٥٧) .

هَذَا

قال في «المغني» : وإذا أتم الصلاتين في وقت الأولى ، ثم زال العذر بعد فراغه منها ، قبل دخول وقت الثانية ، أجزأته ، ولم تلزمه الثانية في وقتها ؛ لأن الصلاة وقعت صحيحة معجزة عما في ذمته ، وبرئت ذمته منها ، فلم تشتغل الذمة بها بعد ذلك ، ولأنه أدى فرضه حال العذر ، فلم يعطل بزواله بعد ذلك ، كالتيمم إذا وجد الماء بعد فراغه من الصلاة .

الصلاة في السفينة ، والقاطرة ، والطائرة

تصح الصلاة في السفينة ، والقاطرة ، والطائرة ، بدون كراهية ، حسبما تيسر للمصلي ؛ فعن ابن عمر ، قال : سئل النبي ﷺ عن الصلاة في السفينة ؟ قال : «صل فيها قائمًا ، إلا أن تخاف الغرق»^(١) . رواه الدارقطني ، والحاكم على شرط الشيخين ، وعن عبد الله بن أبي عتبة ، قال : صحبت جابر بن عبد الله ، وأبا سعيد الخدري ، وأبا هريرة في سفينة ، فصلوا قايماً في جماعة ، أهم بعضهم ، وهم يقدرون على الجُدُ^(٢) . رواه سعيد ابن منصور .

أدعية السفر

يستحب للمسافر ، أن يقول إذا خرج من بيته : باسم الله ، توكلت على الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل ، أو أزل أو أزل ، أو أظلم أو أظلم ، أو أجهل أو يُجهل عليّ . ثم يتخير من الأدعية المأثورة ما يشاء ، وهاك بعضها :

١- عن علي بن ربيعة ، قال : رأيت علياً — رضي الله عنه — أتى بدابة ؛ ليركبها ، فلما وضع رجله في الركاب ، قال : باسم الله . فلما استوى عليها ، قال : الحمد لله ،

(١) مستدرک الحاكم (١ / ٢٧٥) وقال : صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وهو شاذ بكرة ، والدارقطني (٣٩٤ ، ٣٩٥) وفيه بشر بن قالا ، ضعفه الدارقطني .

(٢) الجُد : الشاطئ ، ورواه أيضاً عبد الرزاق (٥ / ٥٨٢) ، وابن أبي شيبة (٢ / ٢٦٦) ، وصححه الألباني ، في : تمام للفة (٣٢٢) .

سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا ، وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ^(١) ، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ . ثم حمد الله تباركاً ، وكبر ثلاثاً ، ثم قال : سبحانك ، لا إله إلا أنت ، قد ظلمت نفسي فاغفر لي ، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت . ثم ضحك ، فقلت : مم ضحكت يا أمير المؤمنين ؟ قال : رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل ما فعلت ، ثم ضحك ، فقلت : مم ضحكت يا رسول الله ؟ قال : «يَعْجَبُ الرَّبُّ مِنْ عَبْدِهِ ، إِذَا قَالَ : رَبِّ اغْفِرْ لِي . وَيَقُولُ : عِلْمُ عَبْدِي أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ غَيْرِي» ^(٢) . رواه أحمد ، وابن حبان ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم .

(۱) وما كنا له مقرنين : أي : مطبقين قهراً .

٤- وعن عبد الله بن سرجس : كان النبي ﷺ إذا خرج في سفر ، قال : «اللهم إني أعوذ بك من وعناء السفر ، وكآبة القلب ، والخور بعد الكور»^(١) ، ودعوة المظلوم ، وسوء المنظر ، في المال والأهل . وإذا رجع ، قال مثلها ، إلا أنه يقول : «وسوء المنظر ، في الأهل والمال» . فيبدأ بالأهل^(٢) . رواه أحمد ، ومسلم .

٥- وعن ابن عمر : كان رسول الله ﷺ إذا غزا ، أو سافر ، فأدركه الليل ، قال : «يا أرض ، ربي وربك الله ، أعوذ بالله من شرك ، وشر ما فيك ، وشر ما خلق فيك ، وشر ما دب عليك ، أعوذ بالله من شر كل أمد وأسود»^(٣) ، وحية وعقرب ، ومن شر ساكن البلد ، ومن شر والد وما ولد^(٤) . رواه أحمد ، وأبو داود .

٦- وعن خولة بنت حكيم السلمية ، أن النبي ﷺ قال : «مَنْ نَزَلَ مَتَرًا ، ثُمَّ قَالَ : أعوذ بكلمات الله التامات كلها ، من شر ما خلق . لم يضره شيء ، حتى يرتحل من منزله ذلك»^(٥) . رواه الجماعة ، إلا البخاري ، وأبو داود .

٧- وعن عطاء بن أبي مروان ، عن أبيه ، أن كعباً حلف له ، بالذي فلقَ البعير لموسى ، أن صهيياً حدثه ، أن النبي ﷺ لم يَرَقْ رية يريد دخولها ، إلا قال حين يراها : «اللهم رب السموات السبع وما أظللن ، ورب الأرضين السبع وما أقتلن ، ورب الشياطين وما أضللن ، ورب الرياح وما ذرين ، أمالك خيرَ هذه القرية ، وخير أهلها ، وخير ما فيها ، ونعوذ بك من شرها ، وشر أهلها ، وشر ما فيها»^(٦) . رواه النسائي ، وابن حبان ، والحاكم وصححاه .

(١) «والخور بعد الكور» أي : أعوذ بك من الفساد بعد الإصلاح .

(٢) مسلم : كتاب الحج - باب ما يقال إذا رجع من سفر الحج وغيره (٢ / ٩٧٩) برقم (٤٢٦) ، ومسنود أحمد (٥ / ٨٢) . (٣) الأسود : العظيم من الخيالات .

(٤) الفتح الرباني (٥ / ٧٦) برقم (١١٨٢) وفي الكتز ، برقم (١٧٢٤) وعزاه لأبن النجار ، ولجو داود : كتاب الجهاد - باب : ما يقول الرجل إذا نزل المنزل (٣ / ٧٨) برقم (٢٦٠٣) ، وهو ضعيف ، انظر : تمام الملة (٣٢٣) .

(٥) مسلم : كتاب الذكر - باب في التعمد من سوء القضاء ، ودرء الشقاء وغيره (٤ / ٢٠٨١ ، ٢٠٨٢) برقم (٥٤) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب ما جاء ما يقول إذا نزل متراً (٥ / ٤٩٦) برقم (٣٤٣٧) ، وابن ماجه : كتاب الطب - باب الفزع ، والأرق ، وما يتعمد منه (٢ / ١١٧٤) برقم (٣٥٤٧) ، ومسنود أحمد (٦ / ٣٧٧) ، وصحيح ابن خزيمة برقم (٢٥٦٧) .

(٦) مستدرک الحاکم (١ / ٤٤٦) وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . والنسائي ، في : اليوم والليلة (٢ / ٣٦٧) برقم (٥٤٣) ، وموارد النظامان (ص ٥٩٠) برقم (٢٣٧٧) .

- ٨- وعن ابن عمر ، قال : كنا نساغر مع رسول الله ﷺ ، فإذا رأى قرية يريد أن يدخلها ، قال : «اللهم بارك لنا فيها» - ثلاث مرات - اللهم ارزقنا جناها ، وجبنا إلى أهلها ، وحبب صالحي أهلها إلينا^(١) . رواه الطبراني ، في الأوسط بسند جيد .
- ٩- وعن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أشرف على أرض ، يريد دخولها ؛ قال : «اللهم إني أسألك من خير هذه ، وخير ما جمعت فيها ، اللهم ارزقنا جناها^(٢) ، وأعدنا من وبائها ، وحببنا إلى أهلها ، وحبب صالحي أهلها إلينا^(٣)» . رواه ابن السني .
- ١٠- وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ إذا كان في سفر ، وأسحر ، يقول : «سَمِعَ سَامِعٌ^(٤) ، بحمد الله ، وحسن بلاقه علينا ، ربنا صاحبنا وأفضل علينا ، عائدًا بالله من النار^(٥)»^(٦) . رواه مسلم .

الجمعة

(١) فضل يوم الجمعة .

ورد أن يوم الجمعة خير أيام الأسبوع ؛ فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة ؛ فيه خلق آدم ، عليه السلام ، وفيه أُدْخِلَ الجنة ، وفيه أُخرج منها ، ولا تقوم الساعة ، إلا في يوم الجمعة^(٧)» . رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي وصححه ، وعن أبي لُبَابَةَ الْبَدْرِيِّ - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «سيد الأيام يوم الجمعة ، وأعظمها عند الله تعالى ، وأعظم عند الله تعالى من يوم الفطر ، ويوم الأضحى ، وفيه خمس خصال ؛ خلق الله - عز وجل -

(١) في «الزوائد» : رواه الطبراني ، في : الأوسط ، وإسناده جيد . مجمع الزوائد (١٠ / ١٣٧) .

(٢) «اللهم ارزقنا جناها» أي : ما يهتدى منها من ثمار .

(٣) اليوم والليلة ، لابن السني - باب ما يقول إذا أشرف على مدينة ، الحديث برقم (٥٣٣) .

(٤) سمع سامع ، بحمد الله ، وحسن بلاقه علينا؛ أي : شهد شاهد لنا بحمدنا لله ، وحمدنا نعمته ، ولحسن فضله علينا . والبلاء : الفضل والنعمة .

(٥) هنا دعاء لله أن يكون صاحبًا لنا ، عاصمًا لنا من النار ، ومصاحبًا .

(٦) مسلم : كتاب الذكر والدعاء - باب التعمد من شر ما عمل ، ومن شر ما لم يعمل (٤ / ٢٠٨٦) برقم (٦٨) .

(٧) مسلم : كتاب الجمعة - باب فضل يوم الجمعة (٢ / ٥٨٥) برقم (١٨) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة (١ / ٦٣٤ ، ٦٣٥) وقم (١٠٤٦) مطبوعا ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في فضل الجمعة (٢ / ٣٥٩) برقم (٤٨٨) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب ذكر فضل يوم الجمعة (٣ / ٨٩ ، ٩٠) برقم (١٣٧٣) .

فيه آدم - عليه السلام - وأهبط الله - تعالى - فيه آدم إلى الأرض ، وفيه توفى الله - تعالى - آدم ، وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها شيئاً ، إلا آتاه الله - تعالى - إياه ما لم يسأل حراماً ، وفيه تقوم الساعة : ما من ملك مقرب ، ولا سماء ، ولا أرض ، ولا رياح ، ولا جبال ، ولا بحر ، إلا هُنَّ يُشْفِقْنَ من يوم الجمعة^(١) . رواه أحمد ، وابن ماجه ، قال العراقي : إسناده حسن .

(٢) الدعاء فيه :

ينبغي الاجتهاد في الدعاء ، عند آخر ساعة من يوم الجمعة ؛ فمن عبد الله بن سلام - رضي الله عنه - قال : قلت ، ورسول الله ﷺ جالس : إنا لنجد في كتاب الله - تعالى - في يوم الجمعة ساعة ، لا يوافقها عبد مؤمن يصلي ، يسأل الله - عز وجل - فيه شيئاً ، إلا قضى له حاجته . قال عبد الله : فأشار إلي رسول الله ﷺ : «أو بعض ساعة» . فقلت : صدقت ، أو بعض ساعة . قلت : أي ساعة هي ؟ قال : «آخر ساعة من ساعات النهار» . قلت : إنها ليست ساعة صلاة ، قال : «بلى ، إن العبد المؤمن إذا صلى ، ثم جلس ، لا يجلسه إلا الصلاة ، فهو في صلاة»^(٢) . رواه ابن ماجه . وعن أبي سعيد ، وأبي هريرة - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «إن في الجمعة ساعة ، لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله - عز وجل - فيها خيراً ، إلا أعطاه إياه ، وهي بعد العصر»^(٣) . رواه أحمد . قال العراقي : صحيح . وعن جابر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ : قال : «يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة ، منها ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله - تعالى - شيئاً ، إلا آتاه إياه ، والتمسوها آخر ساعة بعد العصر»^(٤) . رواه الترمذي ، وأبو داود ، والحاكم في «المستدرک» ،

(١) مستد أحمد (٣ / ٤٣٠) ، وابن ماجه . كتاب إقامة الصلاة - باب في فضل الجمعة (١ / ٣٤٤ ، ٣٤٥) ، وكشف الاستار (١ / ٢٩٤) برقم (٦١٥) ، قال : وإسناده صالح ، عن سعد بن حبيدة ، وانظر «مجمع الزوائد» (٢ / ١٦٦) : رواه أحمد ، والبخاري ، والطيبراني في : الكبير ، وفيه عبد الله بن محمد بن عليل ، وفيه كلام ، وقد وثق وقيته رجاله ثقات .

ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الساعة التي ترجى يوم الجمعة (١ / ٣٦١) برقم (١١٣٩) .
(٢) الفتح الرباني (٦ / ١٣) برقم (١٥١٤) ، وفي «مجمع الزوائد» : رواه أحمد ، وفيه محمد بن أبي سلمة الأنصاري ، قال الذهبي : روى عنه عباس ، ولا يعرفان ، قلت : وأما عباس ، فهو عباس بن عبد الرحمن بن منيا ، روى عنه ابن جرير ، كما روى عنه ، في : المسند ، وجماعة ، وروى له ابن ماجه ، وأبو داود في : المراسيل ، ووثقه ابن حبان ، ولم يضعه أحد ، والله أعلم (٢ / ١٦٩) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الإجابة أية ساعة هي في يوم الجمعة (١ / ١٣٦) برقم (١٠٤٨) ، والترمذي : كتاب الجمعة - باب وقت الجمعة (٣ / ٩٩ ، ١٠٠) برقم (١٣٨٩) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٢٧٩) وقال : صحيح على شرط مسلم ، فقد احتج بالجلال ابن كثير ، ولم يخرجاه . ورواه الذهبي ، وضع الباري (٢ / ٣٦٨) .

وقال : صحيح على شرط مسلم . وحسن الحافظ إسناده في «الفتح» . وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن - رضي الله عنه - أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ اجتمعوا ، فتذكروا الساعة التي في يوم الجمعة ، ففترقوا ، ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة^(١) . رواه سعيد في «سننه» ، وصححه الحافظ في «الفتح» . وقال أحمد بن حنبل : أكثر الأحاديث في الساعة ، التي يُرَجى فيها إجابة الدعاء ، أنها بعد صلاة العصر ، ويرجى بعد زوال الشمس . وأما حديث مسلم ، وأبي داود ، عن أبي موسى - رضي الله عنه - أنه سمع النبي ﷺ يقول في ساعة الجمعة : «هي ما بين أن يجلس الإمام - يعني على المنبر - إلى أن تُقضى الصلاة»^(٢) فقد أحلّ بالاضطرار ، والانتقاع .

(٣) استحباب كثرة الصلاة والسلام على الرسول ﷺ ليلة الجمعة ، ويومها :

فعن أوس بن أوس - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «من أفضل أيامكم يوم الجمعة ؛ فيه خلق آدم ، وفيه قبض ، وفيه النفخة ، وفيه الصعقة ، فأكثروا عليّ من الصلاة فيه ؛ فإن صلاتكم مَروضةٌ عليّ» . قالوا : يا رسول الله ، وكيف تعرض عليك صلاتنا ، وقد أُرمت؟^(٣) فقال : «إن الله - عز وجل - حرم على الأرض ، أن تأكل أجساد الأنبياء»^(٤) . رواه الحمصة ، إلا الترمذي .

قال ابن القيم : يستحب كثرة الصلاة على النبي ﷺ ، في يوم الجمعة ، وليلته ؛ لقوله : «أكثروا من الصلاة عليّ يوم الجمعة ، وليلة الجمعة»^(٥) . ورسول الله ﷺ سيد الأنام ، ويوم الجمعة سيد الأيام ، فللصلاة عليه في هذا اليوم مزية ليست لغيره ، مع حكمة أخرى ، وهي أن كل خير نالته أمته ، في الدنيا والآخرة ، فإنها نالته عليّ يده ، فجمع الله لأمته بين خيرى الدنيا والآخرة ، فأعظم كرامة يحصل لهم ، فإنما تحصل يوم الجمعة ؛ فإن

(١) فتح الباري (٢ / ٤٢١) قال : وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن - الحديث .

(٢) مسلم : كتاب الجمعة - باب في الناعة التي يوم الجمعة (٢ / ٥٨٤) برقم (١٦) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الإجابة ، أية ساعة هي في يوم الجمعة (١ / ٦٣٦) برقم (١٠٤٩) .

(٣) وقد أُرمت : أي ؛ وليت .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب فضل يوم الجمعة وسيلة الجمعة (١ / ٦٣٥) برقم (١٠٤٧) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب في فضل الجمعة (١ / ٣٤٥) برقم (١٠٨٥) ، والدارمي (١ / ٣٠٧) برقم (١٥٨٠) ، ومسنّد أحمد (٤ / ٨) ، والنسائي : كتاب الجمعة ، باب إكثار الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة (٣ / ٩١) ، برقم (١٣٧٤) .

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٢٤٩) .

فيه بعثهم إلى منازلهم وقصورهم في الجنة ، وهو يوم المزيـد لهم ، إذا دخلوا الجنة ، وهو يوم عيد لهم في الدنيا ، ويوم يسعفهم الله - تعالى - بطلباتهم وحوائجهم ، ولا يرد سائلهم ، وهذا كله إنما عرفوه ، وحصل لهم ؛ بسببه ، وعلى يده ، فمن شكره وحمده ، وأداء القليل من حقه ﷺ ، أن يذكروا من الصلاة عليه في هذا اليوم وليلته .
(٤) استحباب قراءة سورة الكهف يوم الجمعة ، وليلته :

فمن أبي سعيد الخدري ، أن النبي ﷺ قال : «من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة ، أضاء له النور ما بين الجمعتين»^(١) . رواه النسائي ، والبيهقي ، والحاكم . وعن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة ، سطع له نور من تحت قدمه ، إلى عَنان السماء ، يضيء له يوم القيامة ، وغفر له ما بين الجمعتين»^(٢) . رواه ابن مردويه بسند لا بأس به .

كرامة رفع الصوت بها في المساجد :

أصدر الشيخ محمد عبده فتوى ، جاء فيها : وقراءة سورة الكهف يوم الجمعة ، جاء في عبارة «الأشياء» عند تعداد المكروهات ما نصه : ويكره إفراذه بالصوم^(٣) ، وإفراذه ليلته بالقيام ، وقراءة الكهف فيه خصوصاً ، وهي لا تقرا إلا بالثلحين ، وأهل المسجد يلغون ، ويتحدثون ، ولا ينصتون ، ثم إن القارئ كثيراً ما يشوئ على المصلين ، فقراءتها على هذا الوجه معطوبة .

(٥) الغسل ، والتجمل ، والسواك ، والتطيب للمجتمعات ، ولا سيما الجمعة :

يستحب لكل من أراد حضور صلاة الجمعة^(٤) ، أو مجمع من مجامع الناس ؛ سواء كان رجلاً أو امرأة ، أو كان كبيراً أو صغيراً ، مقيماً أو مسافراً ، أن يكون على أحسن حال من

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٢٤٩) ، والترغيب والترهيب (١ / ٥١٢) ، وجزاء للنسائي ، والحاكم ، والبيهقي والدارمي مرفوعاً ، ومستدرك الحاكم ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجه (٢ / ٣٦٨) .

(٢) الترغيب والترهيب (١ / ٥١٣) وقال : رواه أبو بكر بن مردويه ، في : تفسيره ، بإسناد لا بأس به ، وكثر العمل ، وجزاء لابن مردويه ، عن ابن عمر يرقم (٢٦٠٥) ، وهو ضعيف ، انظر : فاهم للغة (٣٢٤) .

(٣) ويكره إفراذه بالصوم ، يعني : يوم الجمعة .

(٤) أما من لم يرد الحضور ، فلا يسن الغسل بالنسبة له ؛ لحديث ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «من أتى الجمعة من الرجال والنساء ، فليغتسل ، ومن لم يأتها ، فليس عليه غسل من الرجال والنساء» . قال النووي : رواه البيهقي بهذا اللفظ بإسناد صحيح .

النظافة والزينة ، فيغتسل ، ويلبس أحسن الثياب ، ويتطيب بالطيب ، ويتنظف بالسواك ، وقد جاء في ذلك :

١- عن أبي سعيد - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : «على كل مسلم الغسل يوم الجمعة ، ويلبس من صالح ثيابه ، وإن كان له طيب ، مس منه»^(١) . رواه أحمد ، والشيخان .

٢- وعن ابن سلام - رضي الله عنه - أنه سمع النبي ﷺ يقول على المنبر يوم الجمعة : «ما على أحدكم ، لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة ، سوى ثوبي مهنته»^(٢) . رواه أبو داود ، وابن ماجه .

٣- وعن سلمان الفارسي - رضي الله عنه - قال : قال النبي ﷺ : «لا يقتسل رجل يوم الجمعة ، ويتطهر بما استطاع من طهر ، ويدهن»^(٤) من دهنه ، أو يس من طيب بيته ، ثم يروح إلى المسجد ، ولا يفرق بين اثنين ، ثم يصلي ما كتب له ، ثم ينصت للإمام إذا تكلم ، إلا غفر له من الجمعة إلى الجمعة الأخرى»^(٥) . رواه أحمد ، والبخاري . وكان أبو هريرة يقول : وثلاثة أيام زيادة ، إن الله جعل الحسنة بعشرة أمثالها .

وغفران الذنوب خاص بالصغار ؛ لما رواه ابن ماجه ، عن أبي هريرة : «الم يَغُفَرُ الكبار» .

٤- وعند أحمد بسند صحيح ، أن النبي ﷺ قال : «حق على كل مسلم الغسل ، والطيب ، والسواك يوم الجمعة»^(٦) .

(١) البخاري : كتاب الجمعة - باب الطيب للجمعة (٢ / ٣) ، ومسلم : كتاب الجمعة - باب الطيب ، والسواك يوم الجمعة (٢ / ٥٨١) برقم (٧) ، وسند أحمد (٣ / ٣٠ ، ٦٩) .

(٢) للمنه : لقطة ، روى البيهقي ، عن جابر ، أنه كان للنبي ﷺ برد يلبسه في العيدين والجمعة . وفي الحديث استحباب تخصيص يوم الجمعة بلبوس غير ملبوس ، سائر الأيام .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب اللبس للجمعة (١ / ٦٥٠) برقم (١٠٧٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة (١ / ٣٤٨) برقم (١٠٩٥) .

(٤) يزال شعث الشعر ، وتزهن .

(٥) البخاري : كتاب الجمعة - باب الدهن للجمعة (٢ / ٤) ، وسند أحمد (٥ / ٤٤٠) .

(٦) الفتح الرباني (٦ / ٥٠ ، ٥١) برقم (١٥٥٥) وفي «مجمع الزوائد» : عن رجل من الأنصار : «حق على كل مسلم يقتسل يوم الجمعة ، ويتسوك ، ويس من طيب ، إن كان لاهله» . وقال : رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح (١٧٥ / ٢) .

٥- وعند الطبراني ، في : الأوسط ، والكبير ، بسند رجاله ثقات ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال في جمعة من الجمع : «يا معشر المسلمين ، هذا يوم جعله الله لكم عيداً ، فاغتسلوا ، وعليكم بالسواك»^(١) .

(٦) التكبُّرُ إلى الجمعة :

يندب التكبير إلى صلاة الجمعة لغير الإمام ؛ قال علقمة : خرجت مع عبد الله ابن مسعود إلى الجمعة ، فوجد ثلاثة قد سبقوه ، فقال : رابعٌ أربعة ، وما رابع أربعة من الله ببعيد ؛ إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن الناس يجلسون يوم القيامة على قدر ترواحهم إلى الجمعات ؛ الأول ، ثم الثاني ، ثم الثالث ، ثم الرابع ، وما رابع أربعة من الله ببعيد»^(٢) . رواه ابن ماجه ، والمتنزي . وعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة»^(٣) ، ثم راح ، فكأنما قرب بُدنة»^(٤) ، ومن راح في الساعة الثانية ، فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة ، فكأنما قرب كبشاً أقرن»^(٥) ، ومن راح في الساعة الرابعة ، فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة ، فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام ، حضرت الملائكة يستمعون الذكر»^(٦) . رواه الجماعة ، إلا ابن ماجه .

وذهب الشافعي ، وجماعة من العلماء ، إلى أن هذه الساعات هي ساعات النهار ، فتدبوا إلى الرواح من أول النهار»^(٧) ، وذهب مالك ، إلى أنها أجزاء ساعة واحدة ، قبل

(١) في «مجمع الزوائد» : رواه الطبراني في ، الأوسط ، والصغير ، ورجاله ثقات (٢ / ١٧٦) .

(٢) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في التهجير إلى الجمعة (١ / ٣٤٨) رقم (١٠٩٤) وقال المحقق في «الزوائد» : في إسناده مقال ، عبد الحميد هذا هو ابن عبد العزيز ، وإن أخرج له مسلم في «صحيحه» ، فإنه أخرج له مقروناً بغيره ، فقد كان شديد الإرجاء داعية إليه ، لكن وثقه الجمهور ، واحمد ، وابن معين ، ودارقطني ، ولبنه أبو حاتم ، وضعفه ابن أبي حاتم ، وواقفي رجاله إسناده ثقات ، فالإسناد حسن ، وقال العلامة الألباني : ضعيف . الضعيفة (٢٨١٠) .

(٣) «غسل الجنابة» : أي ، كغسل الجنابة .

(٤) «فكأنما قرب كبشاً أقرن» أي ، له قرون .

(٥) البخاري : كتاب الجمعة - باب فضل الجمعة (٢ / ٣) ، ومسلم : كتاب الجمعة - باب الطيب ، والسواك يوم الجمعة ، برقم (١٠٠) (٢ / ٥٨٢) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب وقت الجمعة (٣ / ٩٩) برقم (١٣٨٨) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب في الغسل يوم الجمعة (١ / ٢٤٩) برقم (٣٠٥١) ، والترمذي : أبواب الصلاة ، باب ما جاء في التكبير إلى الجمعة (٢ / ٣٧٢) برقم (٤٩٩) .

(٧) فتدبوا إلى الرواح من أول النهار : أي ، من طلوع الفجر .

الزوال ويعدّه ، وقال قوم : هي أجزاء ساعة قبل الزوال . وقال ابن رشد : وهو الأظهر ؛
لوجوب السعي بعد الزوال .

(٧) تخطي الرقاب :

حكى الترمذي عن أهل العلم ، أنهم كرهوا تخطي الرقاب يوم الجمعة ، وشددوا في ذلك ، فعن عبد الله بن بسر - رضي الله عنه - قال : جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ، والنبي ﷺ يخطب ، فقال له رسول الله ﷺ : « اجلس ؛ فقد آذيت ، وآبئت^(١) » . رواه أبو داود ، والنسائي ، وأحمد ، وصححه ابن خزيمة ، وغيره .

ويستثنى من ذلك الإمام ، أو من كان بين يديه فرجة لا يصل إليها ، إلا بالتخطي ، ومن يريد الرجوع إلى موضعه الذي قام منه ؛ لضرورة ، بشرط أن يتجنب أذى الناس ؛ فعن عقبة بن الحارث - رضي الله عنه - قال : صليت وراء رسول الله ﷺ بالمدينة العصر ، ثم قام مسرعاً ، فتخطى رقاب الناس إلى بعض حجر نسائه ، ففرغ الناس من سرعته ، فخرج عليهم ، فرأى أنهم قد عجبوا من سرعته ، فقال : « ذكرت شيئاً من تبر^(٢) كان عندنا ، فكرهت أن يحبسني ، فأمرت بقسمته^(٣) » . رواه البخاري ، والنسائي .

(٨) مشروعية التنفل قبلها :

يسن التنفل قبل الجمعة ، ما لم يخرج الإمام ، فيكف عنه بعد خروجه ، إلا تحية المسجد ؛ فإنها تصلى أثناء الخطبة مع تخفيفها ، إلا إذا دخل في أواخر الخطبة ، بحيث ضاق عنها الوقت ، فإنها لا تصلى ؛

١- فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يطيل الصلاة قبل الجمعة ، ويصلي بعدها ركعتين ، ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك^(٤) . رواه أبو داود .

(١) « وآبئت » أي ؛ أبطأت ، وتأخرت .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب تخطي رقاب الناس يوم الجمعة (١ / ٦٦٨) برقم (١١١٨) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب النهي عن تخطي رقاب الناس ، والإمام على المنبر يوم الجمعة (٣ / ١٠٣) برقم (١٣٩٩) ، وصحيح ابن خزيمة (٣ / ١٥٦) برقم (١٨١١) ، والفتح الرباني (٦ / ٧٢) برقم (١٥٧٣) .

(٣) التبر : الذهب ، الذي لم يشرب .

(٤) البخاري : كتاب الأذان - باب من صلى بالناس فذكر حاجة ، فخطبهم (١ / ٢١٥ ، ٢١٦) ، والنسائي : كتاب السهو - باب الرخصة للإمام في تخطي رقاب الناس (٣ / ٨٤) برقم (١٣٦٥) ، ومسنّد أحمد (٤ / ٣٨٤) .

(٥) مسلم : كتاب الجمعة - باب الصلاة بعد الجمعة (٢ / ٦٠٠) برقم (٧٠) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الصلاة بعد الجمعة (١ / ٦٧٢) برقم (١١٢٨) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها (٢ / ٣٩٩) برقم (٥٢٢) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب إطالة الركعتين بعد الجمعة (٣ / ١١٣) برقم (١٢٩٩) .

٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : «من اغتسل يوم الجمعة ، ثم أتى الجمعة ، فصلى ما قدر له ، ثم أنصت ، حتى يفرغ الإمام من خطبته ، ثم يصلي معه ، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى ، وفضل ثلاثة أيام»^(١) . رواه مسلم .

٣- وعن جابر - رضي الله عنه - قال : دخل رجل يوم الجمعة ، ورسول الله ﷺ يخطب ، فقال : «صليت ؟» قال : لا . قال : «فصل ركعتين»^(٢) . رواه الجماعة . وفي رواية : «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة ، والإمام يخطب ، فليركع ركعتين ، وليتجوؤ فيهما»^(٣) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود . وفي رواية : «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة ، وقد خرج الإمام ، فليصل ركعتين»^(٤) . متفق عليه .

(٩) مَحْوُلٌ مِّنْ غُلْبَةِ النَّعَاسِ عَنْ مَكَانِهِ :

يُنْدَب ، لَمَنَ بِالمَسْجِدِ ، أَنْ يَتَحَوَّلَ عَنْ مَكَانِهِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ ، إِذَا غَلَبَهُ النَّعَاسُ ؛ لِأَنَّ الحَرَكَةَ قَدْ تَلْغَبَ بِالنَّعَاسِ ، وَتَكُونُ بَاعْتِاقًا عَلَى اليَقِظَةِ ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهِ ؛ فَمَنْ أَبَانَ عَمْرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلْيَتَحَوَّلْ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ»^(٥) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والبيهقي ، والترمذي ، وقال : حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ .

(١) مسلم : كتاب الجمعة - باب لفضل من استمع وأنتصت في الخطبة (٢ / ٥٨٧) برقم (٢٦) .

(٢) البخاري : كتاب الجمعة - باب من جاء والإمام يخطب ، صلى ركعتين خفيفتين (٢ / ١٥) ، ومسلم : كتاب الجمعة - باب التحية والإمام يخطب (٢ / ٥٩٦) برقم (٥٥) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب الصلاة يوم الجمعة لمن جاء والإمام يخطب (٣ / ١٠٣) برقم (١٤٠٠) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب (١ / ٦٦٧) برقم (١١١٥) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب (٢ / ٣٨٤ ، ٣٨٥) برقم (٥١٠) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب (١ / ٣٥٣) برقم (١١١٣) .

(٣) مسلم : كتاب الجمعة - باب التحية والإمام يخطب (٢ / ٥٩٧) برقم (٥٩) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب (١ / ٦٦٧ ، ٦٦٨) برقم (١١١٧) ، والفتح الرباني (٦ / ٧٧) برقم (١٥٧٩) . (٤) البخاري : كتاب التهجد - باب ما جاء في التطوع متى متى (٢ / ٧١) ، ومسلم : كتاب الجمعة - باب التحية ، والإمام يخطب (٢ / ٥٩٦) برقم (٥٧) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب الصلاة يوم الجمعة ، وقد خرج الإمام (٣ / ١٠١) برقم (١٣٩٥) .

(٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الرجل ينمى ، وهو في المسجد (١ / ٦٦٨) برقم (١١١٩) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء فيمن نعى يوم الجمعة أنه يتحول من مجلسه (٢ / ٤٠٤) برقم (٥٢٦) ، وصحيح ابن خزيمة (٣ / ١٦٠) برقم (١٨١٩) ، والفتح الرباني : يلاحظ إذا نعى أحدكم في المسجد يوم الجمعة .. (٦ / ٦٩ ، ٧٠) برقم (١٥٦٩) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٢٣٧) .

وَجَعَلَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ

أجمع العلماء على أن صلاة الجمعة فرض عين ، وأنها ركعتان ؛ لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (١) و﴿وَأَتُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ غَيْرَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة : ٩] .

١- ولما رواه البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «نحن الآخرون» (٢) السابقون يوم القيامة ، بيد (٣) أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وأوتيناه من بعدهم ، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم (٤) ، فاختلفوا فيه ، فهذانا الله ، فالناس لنا فيه تبع ؛ اليهود غداً ، والنصارى بعد غد (٥) (٦) .

٢- وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال لقوم ، يتخلفون عن الجمعة : «لقد هممت ، أن أمر رجلاً يصلي بالناس ، ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم» (٧) . رواه أحمد ، ومسلم .

٣- وعن أبي هريرة ، وابن عمر ، أنهما سمعا النبي ﷺ يقول ، على أعواد منبره : «يَنْتَشِرِينَ أَقْوَامٌ عَنْ وُدِّهِمُ الْجُمُعَاتِ» (٨) ، أو «يَخْتَمِنُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، ثُمَّ لَيْكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ» (٩) . رواه مسلم ، ورواه أحمد ، والنسائي ، من حديث ابن عمر ، وابن عباس .

٤- وعن أبي الجعد الضمري ، وله صحبة ، أن رسول الله ﷺ قال : «من ترك ثلاث

(١) ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ . اسعوا و ﴿ وَذُرُوا ﴾ . اتركوا .

(٢) «نحن الآخرون» أي ؛ ربنا «السابقون» ؛ أي ؛ الذين يقضى لهم يوم القيامة قبل الخلائق .

(٣) بيد أنهم أوتوا الكتاب أي ؛ التوراة ، والإنجيل .

(٤) «الذي فرض عليهم» أي ؛ فرض عليهم تعظيمه .

(٥) «اليهود غداً ، والنصارى بعد غد» ؛ أي ؛ أن اليهود يعظمون غداً يوم السبت ، والنصارى بعد غد ، يعني ؛ يعظمون يوم الأحد .

(٦) البخاري : كتاب الآتياء - باب حدثنا أبو اليمان . . . (٤ / ٢١٥) ، ومسلم : كتاب الجمعة - باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة (٢ / ٥٨٥) ، والفتح الرباعي (٦ / ١٩) رقم (١٥١٩) .

(٧) مسلم : كتاب المساجد - باب فضل صلاة الجماعة ، وبين التشديد في التخلف عنها (١ / ٤٥٢) برقم (٢٥٤) ، والفتح الرباعي (٦ / ٢٢) برقم (١٥٢٢) .

(٨) «ودعهم» أي ؛ تركهم «ويختم على قلوبهم» أي ؛ يطبع على قلوبهم ، ويحول بينهم وبين الهدى والخير .

(٩) مسلم : كتاب الجمعة - باب التغليظ في ترك الجمعة (٢ / ٥٩١) برقم (٤٠) ، والفتح الرباعي (٦ / ٢١) برقم (١٥٢٠) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب التشديد في التخلف عن الجمعة (٣ / ٨٨ ، ٨٩) برقم (١٣٧٠) .

جمع ؛ تهاوتاً ، طبع الله على قلبه^(١) . وراه الجمعة ، ولاحمد ، وابن ماجه ، من حديث جابر نحوه ، وصححه ابن السكن .

مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ؟

تجب صلاة الجمعة على المسلم ، الحر ، العاقل ، البالغ ، المقيم ، القادر على السعي إليها ، الخالي من الأعذار المبيحة للتخلف عنها ، وأما من لا تجب عليهم ، فهم :

١ و ٢ - المرأة ، والصبي ، وهذا متفق عليه .

٣ - المريض ؛ الذي يشق عليه الذهاب إلى الجمعة ، أو يخاف زيادة المرض ، أو بطله وتأخيرها ، ويلحق به من يقوم بتمريضه ، إذا كن لا يمكن الاستغناء عنه ؛ فعن طارق ابن شهاب - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ . قال : «الجمعة حق واجب على كل مسلم ، في جماعة ، إلا أربعة ؛ عبد مملوك ، أو امرأة ، أو صبي ، أو مريض»^(٢) . قال النووي : إسناده صحيح على شرط البخاري ، ومسلم . وقال الحافظ : صححه غير واحد .

٤ - المسافر ؛ وإذا كان نازلاً وقت إقامتها ، فإن أكثر أهل العلم يرون ، أنه لا جمعة عليه ؛ لأن النبي ﷺ كان يسافر ، فلا يصلي الجمعة في سفره ، وكان في حجة الوداع بعرفة ، يوم الجمعة ، فصلى الظهر والعصر جمع تقديم ، ولم يصل جمعته ، وكذلك فعل الخلفاء ، وغيرهم .

٥ و ٦ - المدين المعسر ؛ الذي يخاف الحبس ، والمختفي من الحاكم الظالم ؛ فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «من سمع النداء ، فلم يجبه ،

(١) الفتح الرباني (٦ / ٢٢) برقم (١٥٢٣) ، والسنائي : كتاب الجمعة - باب التشديد في التخلف عن الجمعة (٣ / ٨٨) برقم (١٣٦٩) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر (٢ / ٣٧٣) برقم (٥٠٠) أبو داود : كتاب الصلاة - باب التشديد في ترك الجمعة (١ / ٦٣٨) برقم (١٠٥٢) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ليمن ترك الجمعة من غير عذر (١ / ٣٥٧) برقم (١١٢٥) ، وانظر تفصيل القول في هذا الحديث في : تلخيص الحبير (٢ / ٥٢) ، وقال : رواه أحمد ، والبيهقي ، وأصحاب السنن ، والحاكم ، وصححه ابن السكن .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الجمعة للملوك والمرأة (١ / ٦٤٤) برقم (١٠٦٧) ، وقال أبو داود : طارق بن شهاب قد رأى النبي ﷺ ، ولم يسمع منه شيئاً .

فلا صلاة له ، إلا من عذر^(١) . قالوا : يا رسول الله ، وما العذر؟ قال : «خوف ، أو مرض»^(٢) . رواه أبو داود بإسناد صحيح .

٧- كل معذورٍ مرخص له في ترك الجمعة ؛ كعذر المطر ، والوحل ، والبرد ، ونحو ذلك ؛ فعن ابن عباس ، أنه قال لمؤذنه في يوم مطير : إذا قلت : أشهد أن محمداً رسول الله . فلا تقل : حي على الصلاة . قل : صلوا في بيوتكم . فكان الناس استنكروا ، فقال : فعله من هو خير مني ، إن الجمعة عزمة ، وإني كرهت أن أخرجكم ، فتمشون في الظن والدخس^(٣) . وعن أبي مليح ، عن أبيه ، أنه شهد النبي ﷺ في يوم جمعة ، وأصابهم مطر ، لم يتل أسفل نعالهم ، فأمرهم أن يصلوا في رحالهم^(٤) . رواه أبو داود ، وابن ماجه .

وكل هؤلاء لا الجمعة عليهم ، وإنما يجب عليهم ، أن يصلوا الظهر ، ومن صلى منهم الجمعة ، صححت منه ، وسقطت عنه فريضة الظهر^(٥) ، وكانت النساء تحضر المسجد على عهد رسول الله ﷺ ، وتصلى معه الجمعة .

وقتها :

ذهب الجمهور من الصحابة ، والتابعين إلى أن وقت الجمعة هو وقت الظهر ؛ لما رواه أحمد ، والبخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، والبيهقي ، عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة ، إذا مالت الشمس^(٦) . وعند أحمد ، ومسلم ، أن سلمة بن

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب في التشديد في ترك الجمعة (١ / ٣٧٤) برقم (٥٥١) بلفظ من سمع المنادي فلم يمتعه من اتباعه عذره . . . ، وابن ماجه : كتاب المساجد - باب التخليط في التخلف عن الجمعة (١ / ٢٦٠) برقم (٧٩٣) . (٢) إن الجمعة عزمة . أي : فريضة . والدخس : الزلق .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة ، باب التخلف عن الجمعة في الليلة الباردة (١ / ٢٧٧) برقم (١٠٦٦) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب الجمعة في الليلة المطيرة (١ / ٣٠٢) برقم (٩٣٩) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الجمعة في اليوم المطير (١ / ٦٤١) برقم (١٠٥٩) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب الجمعة في الليلة المطيرة (١ / ٣٠٢) برقم (٩٣٦) .

(٥) إما صلاة الظهر ، لمن صلى الجمعة ، فإنها لا تجوز اتفاقاً ؛ لأن الجمعة بدل الظهر ، فهي تقوم مقامه ، والله لم يفرض علينا ست صلوات ، ومن أجاز الظهر بعد الجمعة ، فإنه ليس له مستند من عقل ، أو نقل ، لا عن كتاب ولا عن سنة ، ولا عن أحد من الأئمة .

(٦) انظر : فتح الباري (٢ / ٣٨٧) ، وتعليق التعليق (٢ / ٣٥٥ ، ٣٥٨) وانظر : صحيح البخاري (٢ / ٨) ، وابن داود : كتاب الصلاة - باب في وقت الجمعة (١ / ٦٥٤) برقم (١٠٨٤) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في وقت الجمعة (٢ / ٣٧٧) برقم (٥٠٣) عن أنس ، والفتح الرباني (٦ / ٣٧) برقم (١٥٣٤) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ١٩٠) .

الأكوع ، قال : كنا نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة ، إذا زالت الشمس ، ثم نرجع ، تتبّع النبي^(١) . وقال البخاري : وقت الجمعة إذا زالت الشمس . وكذلك يروى عن عمر ، وعن علي ، والنعمان بن بشير ، وعمر بن حريث - رضي الله عنهم - وقال الشافعي : صلى النبي ﷺ ، وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، والأئمة بعدهم كل جمعة بعد الزوال .

وذهبت الحنابلة ، وإسحاق ، إلى أن وقت الجمعة من أول وقت صلاة العيد ، إلى آخر وقت الظهر ؛ مستدلين بما رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي ، عن جابر ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة ، ثم نذهب إلى جمالنا ، فنريحها ، حين تزول الشمس^(٢) .

وفي هذا تصريح ، بأنهم صلوا قبل زوال الشمس ، واستدلوا أيضاً بحديث عبد الله ابن سيدان السلمي - رضي الله عنه - قال : شهدت الجمعة مع أبي بكر ، فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ، ثم شهدتها مع عمر ، فكانت صلاته وخطبته ، إلى أن أقول : انتصف النهار . ثم شهدتها مع عثمان ، فكانت صلاته وخطبته ، إلى أن أقول : زوال النهار . فما رأيت أحداً عاب ذلك ، ولا أنكره . رواه الدارقطني ، والإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله ، واحتج به ، وقال : وكذلك روى عن ابن مسعود ، وجابر ، وسعيد ، ومعاوية ، أنهم صلوا قبل الزوال ، فلم ينكر عليهم . فكان كالإجماع . وأجاب الجمهور ، عن حديث جابر ، بأنه محمول على المبالغة في تعجيل الصلاة ، بعد الزوال من غير إيراد ، أي : انتظار لسكون شدة الحر ، وأن الصلاة وإراحة الجمال كانتا تقعان عقب الزوال ، كما أجابوا عن أثر عبد الله بن سيدان ، بأنه ضعيف ، قال الحافظ ابن حجر : تابعي كبير ، غير معروف العدالة . وقال ابن عدي : يشبه للمجهول . وقال البخاري : لا يتابع على حديثه ، وقد عارضه ما هو أقوى منه ؛ فروى ابن أبي شيبة ، عن سويد بن غفلة ، أنه صلى مع أبي بكر ، وعمر ، حين زالت الشمس^(٣) . وإسناده قوي .

(١) النبي : الثقل .

(٢) مسلم : كتاب الجمعة - باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس (٢ / ٥٨٩) برقم (٣١) .

(٣) مسلم : كتاب الجمعة - باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس (٢ / ٥٨٨) برقم (٢٨) ، والفتح الرباني (٦ / ٢٩) برقم (١٥٣٧) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب وقت الجمعة (٣ / ١٠٠) برقم (١٣٩) .

(٤) للمصنف (١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣) ، وفيه ، أنها صلاة الظهر ، وليس الجمعة ، وصححه الشيخ الألباني ، في : تمام السنة (٣٣٠) .

(٥) ضعيف ، انظر : إرواء الغليل (٤٨٩) .

العدد الذي تنعده به الجمعة

لا خلاف بين العلماء في ، أن الجماعة شرط من شروط صحة الجمعة ؛ لحديث طارق بن شهاب ، أن النبي ﷺ قال : «الجمعة حق واجب ، على كل مسلم في جماعة» . واختلفوا في العدد ، الذي تنعقد به الجمعة إلى خمسة عشر مذهباً ، ذكرها الحافظ في «الفتح» ، والرأي الراجح ، أنها تصح باثنين فأكثر ؛ لقول رسول الله ﷺ : «الاثنان فما فوقهما جماعة»^(١) . قال الشوكاني : وقد انعقدت سائر الصلوات بهما بالإجماع ، والجمعة صلاة ، فلا تختص بحكم يخالف غيرها ، إلا بدليل ، ولا دليل على اعتبار عدد فيها ، زائد على المعتبر في غيرها ، وقد قال عبد الحق : إنه لا يثبت في عدد الجمعة حديث . وكذلك قال السيوطي : لم يثبت في شيء من الأحاديث تعيين عدد مخصوص ، انتهى .

ومن ذهب إلى هذا ، الطبري ، وداود ، والنخعي ، وابن .

مكان الجمعة:

الجمعة يصح أداؤها في المصر ، والقرية ، والمسجد ، وأبنية البلد ، والفضاء التابع لها ، كما يصح أداؤها في أكثر من موضع ؛ فقد كتب عمر - رضي الله عنه - إلى أهل البحرين : أن جمعوا حيثما كنتم . رواه ابن أبي شيبة^(١) . وقال أحمد : إسناده جيد . وهذا يشعل المدن والقرى . وقال ابن عباس : إن أول جمعة جمعت في الإسلام ، بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة ، لجمعة جمعت بجواثي ؛ قرية من قرى البحرين^(٢) . رواه البخاري ، وأبو داود . وعن الليث بن سعد ، أن أهل مصر ، وسواحلها كانوا يجمعون على عهد عمر ، وعثمان بأمرهما ، وفيها رجال من الصحابة . وعن ابن عمر ، أنه كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون ، فلا يعتب عليهم^(٣) . رواه عبد الرازق ، بسند صحيح .

مناقشة الشروط التي اشترطها الفقهاء

تقدم الكلام على أن شروط وجوب الجمعة ؛ الذكورة ، والحرية ، والصحة ، والإقامة ، وعدم العسر الموجب للتخلف عنها ، كما تقدم ، أن الجماعة شرط لصحتها ،

(١) للصف (٢ / ١٠٢) .

(٢) البخاري : كتاب الجمعة - باب الجمع في القرى والمدن (٨٩٢) .

(٣) للصف (٣ / ١٧٠) وصححه ابن حجر ، في «الفتح» (٢ / ٤٤١) .

هذا هو القدر الذي جاءت به السنة ، والذي كلفنا الله به .

وأما ما وراء ذلك من الشروط ، التي اشترطها بعض الفقهاء ، فليس له أصل يُرجع إليه ، ولا مستند يعوّل عليه ، ونكتفي هنا بنقل ما قاله صاحب «الروضة الندية» ، قال : هي كسائر الصلوات ، لا تخالفها ؛ لكونه لم يأت ما يدل على أنها تخالفها . وفي هذا الكلام إشارة إلى رد ما قيل من ، أنه يشترط في وجوبها الإمام الأعظم ، والمصر الجامع ، والعدد المخصوص ، فإن هذه الشروط لم يدل عليها دليل يفيد استحبابها ، فضلاً عن وجوبها ، فضلاً عن كونها شروطاً ، بل إذا صلى رجلان الجمعة في مكان ، لم يكن فيه غيرهما جماعة ، فقد فعلا ما يجب عليهما ، فإن خطب أحدهما ، فقد عملا بالسنة ، وإن تركا الخطبة ، فهي سنة فقط ، ولولا حديث طارق بن شهاب القيد للوجوب على كل مسلم ، بكونه في جماعة ، ومن عدم إقامتها في رتمه ﷺ في غير جماعة ، لكان فعلها فرادى مُجْزِئاً ، كغيرها من الصلوات ، وأما ما يروى «من أربعة إلى الولاية» فهذا قد صرح أئمة الشأن ، بأنه ليس من كلام النبوة ، ولا من كلام من كان في عصرها من الصحابة ، حتى يحتاج إلى بيان معناه ، أو تأويله ، وإنما هو من كلام الحسن البصري ، ومن تأمل فيما وقع في هذه العبادة الفاضلة - التي افترضها الله عليهم في الأسبوع ، وجعلها شعاراً من شعائر الإسلام ، وهي صلاة الجمعة - من الأقوال الساقطة ، والمذاهب الزائفة ، والاجتهادات الداحضة^(١) ، قضى من ذلك العجب ، فقاتل يقول : الخطبة ركعتين ، وإن من فاتته ، لم تصح جمعته . وكأنه لم يبلغه ما ورد عن رسول الله ﷺ من طرق متعددة ، يقوّي بعضها بعضاً ، ويشد بعضها عضد بعض ، أن من فاتته ركعة من ركعتي الجمعة ، فليضف إليها أخرى ، وقد تمت صلاته^(٢) ، ولا يبلغه غير هذا الحديث من الأدلة . وقائل يقول : لا تتعقد الجمعة ، إلا بثلاثة مع الإمام . وقائل يقول : بأربعة . وقائل يقول : بسبعة . وقائل يقول : بتسعة . وقائل يقول : بأثني عشر . وقائل يقول : بعشرين . وقائل يقول : بثلاثين . وقائل يقول : لا تتعقد ، إلا بأربعين . وقائل يقول : بخمسين . وقائل يقول : لا تتعقد ، إلا بسبعين . وقائل يقول : فيما بين ذلك . وقائل يقول : بجمع كثير . من غير تقييد ، وقائل

(١) الداحضة : الباطلة .

(٢) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة (١ / ٣٥٦) يرقم (١١٢١) ، وقال المحقق في «الزوائد» : في إسناده عمر بن حبيب ، متفق على ضعفه . وقال الهيثمي في : مجمع الزوائد : رواه الطبراني ، في : الكبير ، وإسناده حسن (٢ / ١٩٥) .

يقول : إن الجمعة لا تصح ، إلا في مصر جامع . وحَدَّث بعضهم ، بأن يكون الساكنون فيه كذا وكذا ، من الآلاف ، وآخر قال : أن يكون فيه جامع وحمام . وآخر قال : أن يكون فيه كذا وكذا . وآخر قال : إنها لا تجب ، إلا مع الإمام الأعظم ، فإن لم يوجد ، أو كان مختل العدالة بوجه من الوجوه ، لم تجب الجمعة ، ولم تشرع . ونحو هذه الأقوال ، التي ليس عليها إثارة من علم ، ولا يوجد في كتاب الله تعالى ، ولا في سنة رسول الله ﷺ حرف واحد ، يدل على ما ادعوه من كون هذه الأمور المذكورة شروطاً لصحة الجمعة ، أو فرضاً من فرائضها ، أو ركناً من أركانها ، فيا لله للعجب ! مما يفعل الرأي بأمله ، وما يخرج من رموسهم من الخزعبلات الشبيهة ، بما يتحدث الناس به في مجامعهم ، وما يخبرونه في أسماهم من القصص ، والأحاديث الملفقة ، وهي عن الشريعة المطهرة بمعزل ، يعرف هذا كل عارف بالكتاب ، والسنة ، وكل متصف بصفة الإنصاف ، وكل من ثبت قدمه ، ولم يتزلزل عن طريق الحق ، بالقليل والقال ، ومن جاء بالغلط ، فغلطه ردُّ عليه ، مردود في وجهه ، والحكم بين العباد هو كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ ، كما قال سبحانه : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء : ٥٩] . ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ [النور : ٥١] . ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء : ٦٥] . فهذه الآيات ، ونحوها ، تدل ببلغ دلالة ، وتفيد أعظم فائدة ، أن المرجع مع الاختلاف هو حكم الله ورسوله ؛ وحكم الله هو كتابه ، وحكم رسوله بعد أن قبضه الله تعالى ، هو سنته ، ليس غير ذلك ، ولم يجعل الله - تعالى - لأحد من العباد ، وإن بلغ في العلم أعلى مبلغ ، وجمع منه ما لا يجمع غيره ، أن يقول في هذه الشريعة بشيء ، لا دليل عليه من كتاب ، ولا سنة ، والمجتهد ، وإن جاءت الرخصة له بالعمل برأيه عند عدم الدليل ، فلا رخصة لغيره ، أن يأخذ بذلك الرأي كائناً من كان ، وإني ، كما علم الله ، لا أزال أكثر التعجب من وقوع مثل هذا ، للمصنفين وتصديره في كتب الهداية ، وأمر العوام والمقصرين باعتقاده ، والعمل به ، وهو على شفا جُرْف هارٍ ، ولم يختص بمذهب من المذاهب ، ولا بقطر من الأقطار ، ولا بعصر من العصور ، بل تبع فيه الآخر الأول ، كأنه أخذه من أم الكتاب ، وهو حديث خرافة .

وقد كثرت التعيينات في هذه العبادة ، كما سبقت الإشارة إليها ، بلا برهان ، ولا قرآن ، ولا شرع ، ولا عقل .

خطبة الجمعة

حكمها :

ذهب جمهور أهل العلم إلى وجوب خطبة الجمعة ، واستدلوا على الوجوب ، بما ثبت عنه عليه السلام بالأحاديث الصحيحة ثبوتاً مستمراً ، أنه كان يخطب في كل جمعة ، واستدلوا أيضاً بقوله عليه السلام : «صلوا كما رأيتموني أصلي» . وقول الله - عز وجل - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة : ٩] . وهذا أمر بالسعي إلى الذكر ، فيكون واجباً ؛ لأنه لا يجب السعي لغير الواجب ، وفسروا الذكر بالخطبة ؛ لاشتمالها عليه .

وناقش الشوكاني هذه الأدلة ، فأجاب عن الدليل الأول ، بأن مجرد الفعل لا يفيد الوجوب ، وعن الدليل الثاني ، بأنه ليس فيه ، إلا الأمر بإيقاع الصلاة على الصفة ، التي كان يوقعها عليها ، والخطبة ليست بصلاة ، وعن الثالث ، بأن الذكر المأمور بالسعي إليه هو الصلاة ، غاية الأمر ، أنه متردد بينها وبين الخطبة ، وقد وقع الاتفاق على وجوب الصلاة ، والنزاع في وجوب الخطبة ، فلا يتنهض هذا الدليل للوجوب . ثم قال : فالظاهر ما ذهب إليه الحسن البصري ، وداود الظاهري ، والجويني^(١) من أن الخطبة مندوبة فقط .

استحباب تسليم الإمام ، إذا رقي المنبر ، والتأذين ، إذا جلس عليه ، واستقبال المأمومين له :

فعن جابر - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صعد المنبر ، سلم^(٢) . رواه ابن ماجه ، وفي إسناده ابن لهيعة .

وهو للأثر في «سننه» عن الشعبي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلأ ، وفي مراسيل عطاء ، وغيره ، أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا صعد المنبر ، أقبل بوجهه على الناس ، ثم قال : «السلام عليكم»^(٣) .

(١) وكذا عبد الملك بن حبيب ، وابن الجاشد من المالكية .

(٢) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة (١ / ٣٥٢) برقم (١١٠٩) وقال المحقق في «الزوائد» : في إسناده ابن لهيعة ، وهو ضعيف . والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٢٠٤ ، ٢٠٥) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : تمام لئ (٣٣٢) .

(٣) في السنن الكبرى ، للبيهقي ، عن ابن عمر ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نازل من منبره يوم الجمعة ، سلم على من عنده من الجُلوس ، فلما صعد المنبر ، استقبل الناس بوجهه ، ثم سلم (٣ / ٢٠٥) والذي عزاه إلى البيهقي أيضاً برقم (١٧٩٧) ، وفي «الزوائد» : رواه الطبراني ، في الأوسط ، وفيه ابن عبد الله الأنصاري ، وهو ضعيف ، وذكره ابن حبان في الثقات (٢ / ١٨٧) .

قال الشعبي : كان أبو بكر ، وعمر يفعلان ذلك . وعن السائب بن يزيد - رضي الله عنه - قال : النداء يوم الجمعة أوله ، إذا جلس الإمام على المنبر ، على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ، وعمر ، فلما كان عثمان ، وكثر الناس ، راد النداء الثالث على الزوراء ، ولم يكن للنبي ﷺ مؤذن ، غير واحد^(١) . رواه البخاري ، والنسائي ، وأبو داود . وفي رواية لهم : فلما كانت خلافة عثمان ، وكثروا ، أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث ، وأذن به على الزوراء ، فثبت الأمر على ذلك . ولأحمد ، والنسائي : كان بلال يؤذن ، إذا جلس النبي ﷺ على المنبر ، ويقيم ، إذا نزل^(٢) . وعن عدي بن ثابت ، عن أبيه ، عن جده ، قال : كان النبي ﷺ إذا قام على المنبر ، استقبله أصحابه بوجوههم^(٣) . رواه ابن ماجه .

والحديث ، وإن كان فيه مقال ، إلا أن الترمذي قال : العمل على هذا عند أهل العلم ، من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، يستحبون استقبال الإمام ، إذا خطب .

استحبابُ اشتمالِ الخطبة على حمدِ الله - تعالى - والثناء على رسولِ الله ﷺ والموعظةِ ، والقراءة :

فمن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : « كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله ، فهو أجلم^(٤) »^(٥) . رواه أبو داود ، وأحمد ، بمعناه ، وفي رواية : « الخطبة التي ليس

(١) البخاري : كتاب الجمعة - باب الأذان يوم الجمعة ، وباب للؤذن الواحد يوم الجمعة (٢ / ١٠) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب الأذان للجمعة (٣ / ١٠١) برقم (١٣٩٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب النداء يوم الجمعة (١ / ٦٥٥) رقم (١٠٨٧) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في أذان الجمعة (٢ / ٣٩٢) برقم (٥١٦) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الأذان يوم الجمعة (١ / ٣٥٩) برقم (١١٣٥) .
(٢) النسائي : كتاب الجمعة - باب الأذان للجمعة (٣ / ١٠٠ ، ١٠١) برقم (١٣٩٤) ، والفتح الرباني (٦ / ٨١) برقم (١٥٨٠) .

(٣) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في استقبال الإمام ، وهو يخطب (١ / ٣٦٠) برقم (١١٣٦) ، وقال المحقق في « الزوائد » : رجال إسناده ثقات ، إلا أنه مرسل ، وعزاه صاحب الكثر لابن ماجه أيضاً برقم (١٧٩٧) ، وصححه العلامة الألباني ، في : « غام لثة » (٣٣٣) .

(٤) الجلام : الداء المعروف ، شبه الكلام الذي لا يبتدأ فيه بحمد الله - تعالى - بإتسان مجذوم ؛ تنفيراً عنه ، وإرشاداً إلى استحباب الكلام بالحمد .

(٥) أبو داود : كتاب الأدب - باب الهدى في الكلام (٥ / ١٧٢) برقم (٤٨٤٠) وفي ابن ماجه ، عن أبي هريرة أيضاً لكن فيه : « فهو أظلم » (١ / ٦١٠) برقم (١٨٩٤) وقال ابن حجر في : « تلخيص الحبير » : رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأبو عوف ، والدورقطني ، وابن حبان ، والبيهقي ، من طريق الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، واختلف في وصله وإرساله ، فرجح النسائي ، والدورقطني الإرسال (٣ / ١٥١) برقم (١٤٩٤) من تلخيص الحبير ، وضعفه الألباني ، انظر : إرواء الغليل (٢) .

فيها شهادة^(١) ، كالكلاماء^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وقال : «تشهد» .
 بدل «شهادة» . وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ كان إذا تشهد ، قال :
 «الحمد لله نستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، من يهد الله فلا مضل له ،
 ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ،
 أرسله بالحق بشيراً بين يدي الساعة ، من يطع الله - تعالى - ورسوله ، فقد رشد ،
 ومن يعصهما ، فإنه لا يضر إلا نفسه ، ولا يضر الله - تعالى - شيئاً^(٣) . وعن ابن
 شهاب - رضي الله عنه - أنه سئل عن تشهد النبي ﷺ يوم الجمعة ، فذكر نحوه ، وقال :
 ومن يعصهما ، فقد غوى^(٤) . رواهما أبو داود . وعن جابر بن سمرة - رضي الله عنه -
 قال : كان رسول الله ﷺ يخطب قائماً ، ويجلس بين الخطبتين ، ويقرأ آيات ، ويذكر
 الناس^(٥) . رواه الجماعة ، إلا البخاري ، والترمذي . وعنه أيضاً - رضي الله عنه - عن
 النبي ﷺ ، أنه كان لا يطيل الموعظة يوم الجمعة ، إنما هي كلمات يسيرات^(٦) . رواه أبو
 داود . وعن أم هشام بنت حارثة بن النعمان - رضي الله عنهما - قالت : ما أخذت : ﴿ قِ
 وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ ﴾ . إلا عن لسان رسول الله ﷺ يقرؤها كل جمعة على المنبر ، إذا خطب
 الناس^(٧) . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي ، وأبو داود . وعن يعلى بن أمية ، قال :

- (١) ليس فيها شهادة أي : شهادة أن لا إله إلا الله ، وإن محمداً رسول الله .
 (٢) أبو داود : كتاب الآداب - باب في الخطبة (٥ / ١٧٣) برقم (٤٨٤١) ، والترمذي : كتاب النكاح - باب ما جاء
 في خطبة النكاح (٣ / ٤٠٤) برقم (١١٠٦) ، والفتح الرباني (٦ / ٨٥) برقم (١٥٨٤) .
 (٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الرجل يخطب على قوس (١ / ٦٥٩) برقم (١٠٩٧) ، وقال للثوري في
 مختصره : في إسناده عمران بن داود ، أبو العوام القطان البصري ، قال عفان : كان ثقة ، واستشهد به البخاري .
 وقال يحيى بن معين ، والنسائي : ضعيف الحديث . وقال يحيى بن مرة : ليس بشيء . وقال يزيد بن دعلج ،
 كان عمران حروياً ، وكان يرى السيف على أهل القبلة ، هذا أثر كلامه ، ودور أخره راء مهمة (٢ / ١٨)
 برقم (١٠٥٦) .
 (٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الرجل يخطب على قوس (١ / ٦٦٠) برقم (١٠٩٨) ، وقال للثوري في
 مختصره : هذا مرسول (٢ / ١٩) برقم (١٠٥٧) . وهذا الحديث ، والذي قبله ضعيفان ، وانظر : قام اللغة
 (٣٣٥) .
 (٥) مسلم : كتاب الجمعة - باب ذكر الخطبة قبل الصلاة ، وما فيها من الجلسة (٢ / ٥٨٩) برقم (٣٤) ، وأبو داود
 : كتاب الصلاة - باب الخطبة قائماً (١ / ٦٥٨) برقم (١٠٩٤) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب القراءة في
 الخطبة الثانية والذكر فيها (٣ / ١١٠) برقم (١٤١٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الخطبة
 يوم الجمعة ، برقم (١١٠٦) ، والفتح الرباني (٦ / ٩٠) برقم (١٥٩٢) .
 (٦) أبو داود : كتاب الصلاة - باب إلقاء الخطب (١ / ٦٦٣) برقم (١١٠٧) .
 (٧) مسلم : كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة (٢ / ٥٩٥) برقم (٥٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الرجل
 يخطب على قوس (١ / ٦٦١) برقم (١١٠٢) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب القراءة في الخطبة (٣ / ١٠٧)
 (١٤١١) ، والفتح الرباني (٦ / ٩٤) برقم (١٥٩٨) .

سمعت رسول الله ﷺ يقرأ على المنبر : ﴿وَتَادُوا يَا مَلَكُ﴾^(١) [الزخرف : ٤٧] . متفق عليه .
وعن ابن ماجه ، عن أبي ، أن الرسول ﷺ قرأ يوم الجمعة (تبارك) ، وهو قائم ، يذكر
بأيام الله^(٢) . وفي «الروضة الندية» : ثم اعلم ، أن الخطبة المشروعة ، هي ما كان يعتاده ﷺ
من ترغيب الناس ، وترهيبهم ، فهذا في الحقيقة روح الخطبة ، الذي لأجله شرعت ، وأما
اشتراط الحمد لله ، أو الصلاة على رسوله ، أو قراءة شيء من القرآن ، فجميعه خارج عن
معظم المقصود من شرعية الخطبة ، واتفاق مثل ذلك في خطبته ﷺ لا يدل على ، أنه
مقصود محتتم ، وشرط لازم ، ولا يشك منصف ، أن معظم المقصود هو الوعظ دون ما
يقع قبله من الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وقد كان عرف العرب المستمر ،
أن أحدهم إذا أراد أن يقوم مقاماً ، ويقول مقالاً ، شرع بالثناء على الله ، وعلى رسوله ﷺ ،
وما أحسن هذا وأولاه ، ولكن ليس هو المقصود ، بل المقصود ما بعد ، ولو قال : إن من
قام في محفل من المحافل خطيباً ، ليس له باعث على ذلك ، إلا أن يصدر منه الحمد
والصلاة ، لما كان هذا مقبولاً ، بل كل طبع سليم يحجه ويرده . إذا تقرر هذا ، عرفت أن
الوعظ في خطبة الجمعة هو الذي يساق إليه الحديث ، فإذا فعله الخطيب ، فقد فعل الأمر
المشروع ، إلا أنه إذا قدم الثناء على الله وعلى رسوله ، أو استطرد في وعظه القوارع القرآنية ،
كان أتم ، وأحسن .

مشروعية القيام للخطبتين ، والجلوس بينهما جلسة خفيفة :

فمن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : كان النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً ،
ثم يجلس ، ثم يقوم ، كما يفعلون اليوم^(٣) . رواه الجماعة . وعن جابر بن سمرة - رضي
الله عنه - قال : كان النبي ﷺ يخطب قائماً ، ثم يجلس ، ثم يقوم ، فيخطب قائماً ،

(١) البخاري : كتاب بدء الخلق - باب إذا قال أحدكم آمين للملائكة في السماء : آمين . (٤ / ١٣٩) ، ومسلم :

كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢ / ٥٩٤ ، ٥٩٥) برقم (٤٩) .

(٢) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها (١ / ٣٥٢ ، ٣٥٣) برقم
(١١١١) ، قال المحقق في «الزوائد» : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات .

(٣) البخاري : كتاب الجمعة - باب الخطبة قائماً (٢ / ١٢) ، ومسلم : كتاب الجمعة - باب ذكر الخطبتين قبل
الصلاة ، وما فيهما من الجلسة (٢ / ٥٨٩) برقم (٣٣) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في
الخطبة يوم الجمعة (١ / ٣٥١) برقم (١١٠٥) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الجلوس بين
الخطبتين (٢ / ٣٨٠) برقم (٥٠٦) ، والفتح الرباعي (٦ / ٨٩) برقم (١٥٨٩) ، بلفظ آخر ، والنسائي : كتاب
الجمعة - باب كم يخطب (٣ / ١٠٩) برقم (١٠٩ / ٣) برقم (١٤١٥) .

فمن قال : إنه يخطب جالساً فقد كذب ، فقد ، والله ، صليت معه أكثر من ألفي صلاة^(١) رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود . وروى ابن أبي شيبة ، عن طائوس ، قال : خطب رسول الله ﷺ قائماً ، وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وأول من جلس على المنبر معاوية . وروى أيضاً عن الشعبي ، أن معاوية ، إنما خطب قاعداً ، لما كثر شحم بطنه ، ولحمه^(٢) .

وبعض الأئمة أخذ وجوب القيام ، أثناء الخطبة ، ووجوب الجلوس بين الخطبتين ، استناداً إلى فعل الرسول ﷺ وصحابته ، ولكن الفعل بمجرد لا يفيد الوجوب .

استحباب رفع الصوت بالخطبة ، وتقصيرها ، والاهتمام بها :

فمن عمار بن ياسر - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة من فقه»^(٣) ؛ فاطيلوا الصلاة ، وأقصروا الخطبة^(٤) ، رواه أحمد ، ومسلم . وإنما كان قصر الخطبة ، وطول الصلاة دليلاً على فقه الرجل ؛ لأن الفقيه يعرف جوامع الكلم ، فيكتفي بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى .

وعن جابر بن سمرة - رضي الله عنه - قال : كانت صلاة رسول الله ﷺ قصداً ، وخطبته قصداً^(٥) . رواه الجماعة ، إلا البخاري . وعن عبد الله بن أبي أوفى - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ يطيل الصلاة ، ويقصر الخطبة^(٦) . رواه النسائي ، بإسناد

(١) المراد بها الصلوات الخمس .

(٢) مسلم : كتاب الجمعة - باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة ، وما فيهما من الجلسة (٢ / ٥٨٩) برقم (٣٥) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الخطبة قائماً (١ / ٦٥٧) برقم (١٠٩٣) ، والنسائي : كتاب الجمعة -

باب السكوت في الفعلة بين الخطبتين (٣ / ١١٠) برقم (١٤١٧) ، والفتح الرباني (٦ / ٨٩) برقم (١٥٩٠) .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٣ / ١١٧) حديث رقم (٥١٥٥) ، ورواية الشعبي ، عن معاوية ، برقم (٥١٦٤) .

(٤) للثقة : العلامة والمثقة .

(٥) الأمر بإطالة الصلاة بالنسبة للخطبة ، لا التطويل الذي يشق على المصلين .

(٦) مسلم : كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢ / ٥٩٤) برقم (٤٧) ، والفتح الرباني (٦ / ٩١) برقم (١٥٩٣) .

(٨) مسلم : كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢ / ٥٩١) برقم (٤١) ، وأبو داود ، برقم (١١٠١) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في قصد الخطبة برقم (٥٠٧) (٢ / ٣٨١) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب القراءة في الخطبة الثانية والذكر فيها (٢ / ١١٠) برقم (١٤١٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة (١ / ٣٥١) برقم (١١٠٦) .

(٩) النسائي : كتاب الجمعة - باب ما يستحب من تقصير الخطبة (٣ / ١٠٨ ، ١٠٩) برقم (١٤١٤) .

صحيح . وعن جابر - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ إذا خطب ، احمرت عيناه ، وعلا صوته ، واشتد غضبه ، حتى كأنه مثل رجل يمشي ، يقول : «صَبِّحْكُمْ ، وَمَسَاءَكُمْ» (٢٧١) . رواه مسلم ، وابن ماجه .

قال النووي : يستحب كون الخطبة فصيحة ، بليغة ، مرتبة ، مبينة ، من غير تمطيط ، ولا تعيير ، ولا تكون ألفاظاً مبتذلة ، ملفقة ؛ فإنها لا تقع في النفوس موقعاً كاملاً ، ولا تكون وحشية ، لأنه لا يحصل مقصودها ، بل يختار اللفاظ جزلة مفهومة .

وقال ابن القيم : وكذلك كانت خطبه ﷺ ، إنما هي تقرير لأصول الإيمان بالله ، وملاتكته ، وكنبه ، ورسله ، ولقاؤه ، وذكر الجنة والنار ، وما أعد الله لأوليائه ، وأهل طاعته ، وما أعد لأعدائه ، وأهل معصيته ، فيملأ القلوب من خطبته إيماناً وتوحيداً ، ومعرفة بالله وأيامه ، لا كخطب غيره ، التي إنما تغيد أموراً مشتركة بين الخلائق ، وهي النوح على الحياة ، والتخويف بالموت ، فإن هذا أمر لا يحصل في القلب إيماناً بالله ، ولا توحيداً له ، ولا معرفة خاصة ، ولا تذكيراً بأيامه ، ولا بعثاً للنفوس على محبته ، والشوق إلى لقاءه ، فيخرج السامعون ، ولم يستفيدوا فائدة ، غير أنهم يموتون ، وتقسم أموالهم ، وييلي التراب أجسامهم ، فيا ليت شعري أي إيمان حصل بهذا ، وأي توحيد ، وعلم نافع يحصل به ؟! ومن تأمل خطب النبي ﷺ وخطب أصحابه ، وجدها كفيلة ببيان الهدى ، والتوحيد ، وذكر صفات الرب ، جل جلاله ، وأصول الإيمان الكلية ، والدعوة إلى الله ، وذكر آياته - تعالى - التي تحببه إلى خلقه ، وأيامه التي تخوفهم من بأسه ، والأمر بذكره ، وشكره الذي يحبهم إليه ، فيذكرون من عظمة الله ، وصفاته وأسمائه ، وما يحببه إلى خلقه ، ويأمرهم من طاعته ، وشكره ، وذكره ما يحبهم إليه ، فينصرف السامعون ، وقد أحبه وأحبهم ، ثم طال العهد ، وخفي نور النبوة ، وصارت الشرائع والأوامر رسوماً ، تقوم من غير مراعاة حقائقها ، ومقاصدها ، فأعطوها صورها ، وزينوها بما زينوها به ، فعملوا الرسوم والأوضاع سنناً ، لا ينبغي الإخلال بها ، واخلوا بالمقاصد ، التي لا ينبغي الإخلال بها ، فرسّعوا الخطب بالتسجييع ، والفقر ، وعلم البديع ، فنقص ، بل عدم حظ القلوب منها ، وفات المقصود بها .

(١) «صَبِّحْكُمْ ، وَمَسَاءَكُمْ» . أي : أتاكم العدو وقت الصباح ، أو وقت المساء .

(٢) مسلم : كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢ / ٥٩٢) برقم (٤٣) ، وابن ماجه : المقدمة - باب اجتناب البذل والجدل (١ / ١٧) برقم (٤٥) ، والنسائي : كتاب الميعدين - باب كيف الخطبة (٣ / ١٨٨ ، ١٨٩) برقم (١٥٧٨) .

قطع الإمام الخطبة : للأمر يحدث:

وعن بريدة - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ يخطبنا ، فجاء الحسن والحسين ، عليهما قميصان أحمران ، يمشیان ويمثران ، فترسل رسول الله ﷺ من المنبر ، فحملهما ، ووضعهما بين يديه ، ثم قال : « صدق الله ورسوله ، إنما أموالكم وأولادكم فتنة ، نظرت هذين الصبيين يمشيان ويمثران ، فلم أصبر ، حتى قطعت حديثي ، ورفعتهما »^(١) . رواه الخمسة . وعن أبي رفاعه العدوي - رضي الله عنه - قال : انتهيت إلى رسول الله ﷺ وهو يخطب ، فقلت : يا رسول الله ، رجل غريب يسأل عن دينه ، لا يدري ما دينه ؟ فأقبل عليّ ، وترك خطبته ، حتى انتهى إليّ ، فأثنى بكربي من خشب ، قوائمه حديد ، فقعده عليه ، وجعل يعلمني عما علمه الله - تعالى - ثم أثنى الخطبة ، فأنتم آخرها^(٢) . رواه مسلم ، والنسائي .

قال ابن القيم : وكان ﷺ يقطع خطبته ؛ للحاجة تعرض ، والسؤال لأحد من أصحابه ، فيجيبه ، وربما نزل للحاجة ، ثم يعود ، فيتبها ، كما نزل لأخذ الحسن والحسين ، وأخذهما ، ثم رقي بهما المنبر ، فأنتم خطبته ، وكان يدعو الرجل في خطبته : تعال اجلس يا فلان ، صل يا فلان . وكان يأمرهم بمقتضى الحال في خطبته .

حرمة الكلام أثناء الخطبة :

ذهب الجمهور إلى وجوب الإنصات ، وحرمة الكلام ، أثناء الخطبة ، ولو كان أمراً معروفاً ، أو نهياً عن منكر ، سواء كان يسمع الخطبة أم لا ؛ فمن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : « من تكلم يوم الجمعة ، والإمام يخطب ، فهو كالحمار يحمل أسفاراً ، والذي يقول له : أنصت . لا جمعة له »^(٣) . رواه أحمد ، وابن أبي شيبة ، والبخاري ،

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الإمام يقطع الخطبة للأمر يحدث (١ / ٦٦٤) برقم (١١٠٩) ، والترمذي : كتاب المناقب - باب الحسن والحسين ، عليهما السلام (٥ / ٦٥٨) برقم (٣٧٧٤) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب نزول الإمام عن المنبر قبل فراغه من الخطبة ، وقطع كلامه ، ورجوعه إليه يوم الجمعة (٣ / ١٠٨) برقم (١٤١٣) ، والفتح الرباني (٦ / ١٠٢) برقم (١٦٠٦) .

(٢) مسلم : كتاب الجمعة - باب حديث التعلیم فی الخطبة (٢ / ٥٩٧) برقم (٦٠) ، والفتح الرباني (٦ / ١٠١) برقم (١٠٢) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٢١٨) .

(٣) « لا جمعة له » . أي : كاملة ، للإجماع على إسقاط فرض الوقت ، وإن جمعه تعتبر ظهراً .

(٤) الفتح الرباني برقم (١٦٠٠) (٦ / ٩٨) وفي « الزوائد » رواه أحمد ، والبخاري ، والفتح الرباني : في الكبير ، وفي مجالد بن سعيد ، وقد ضعفه الناس ، وروقه النسائي في رواية (٢ / ١٨٧) وفي « الملل المتنامية » ، لابن الجوزي : قال أحمد بن حنبل : مجالد ليس بشيء . وقال يحيى : لا يحتج بحديثه (١ / ٤٦٦) ، وقال الحافظ في =

والطبراني. قال الحافظ في «بلوغ المرام»: إسناده لا بأس به. وعن عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ قال: «يُحْضَرُ الجمعة ثلاثة نفر؛ فرجلٌ حضرها يلغو، فهو حظه منها، ورجلٌ حضرها يدعو، فهو رجل دعا الله، إن شاء الله أعطاه، وإن شاء منعه، ورجلٌ حضرها بإنصات وسكوت، ولم يتخط رقبة مسلم، ولم يؤذ أحداً، فهي كفارة إلى الجمعة التي تليها؛ وزيادة ثلاثة أيام، وذلك أن الله - عز وجل - يقول: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(١) [الأنعام: ١٦٠]. رواه أحمد، وأبو داود بإسناد جيد. وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة، والإمام يخطب: أنصت. فقد لغوت»^(٢)،^(٣). رواه الجماعة إلا ابن ماجه. وعن أبي الدرداء، قال: جلس النبي ﷺ على المنبر، وخطب الناس، وتلا آية، وإلى جنبي أبي بن كعب، فقلت له: يا أباي، متى أنزلت هذه الآية؟ فأبى أن يكلمني، ثم سألته، فأبى أن يكلمني، حتى نزل رسول الله ﷺ، فقال لي أبي: مالك من جمعتك، إلا ما لغوت. فلما انصرف رسول الله ﷺ، جثته، فاخبرته، فقال: «صلق أبي»، إذا سمعت إمامك يتكلم، فأنصت، حتى يفرغ»^(٤). رواه أحمد، والطبراني. وروي عن الشافعي، وأحمد، أنهما فرقا بين من يمكنه السماع، ومن لا يمكنه، فاعتبرا تحريم الكلام في الأول دون الثاني، وإن كان الإنصات مستحباً. وحكى الترمذي، عن أحمد، وإسحق الترخيص في رد السلام، وتشميت العاطس، والإمام يخطب. وقال الشافعي: لو عطس رجل يوم الجمعة، فشمته رجل، رجوت أن يسعه؛ لأن التشميت سنة، ولو سلم رجل على رجل، كرهت ذلك،

= «الفتح»: لأحمد، واليزيد، من حديث ابن عباس موقوفاً الحديث - وله شاهد قوي في جامع حماد بن سلمة، عن ابن عمر موقوفاً «فتح الباري» (٢ / ٤١٤)، ومصف ابن أبي شيبة (٣ / ١٣٦) برقم (٥٢٧٦)، وضعفه الشيخ الألباني، في «الضعيفة» (١٧٦٠).

(١) أبو داود: كتاب الصلاة - باب الكلام والإمام يخطب (١ / ٦٦٥، ٦٦٦) برقم (١١١٣)، ومسنده أحمد (٢ / ١٨١، ٢١٤).

(٢) «فقد لغوت». اللغو: السلط، وما لا يعتد به من كلام وغيره.

(٣) البخاري: كتاب الجمعة - باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب (٢ / ١٦)، ومسلم: كتاب الجمعة - باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة (٢ / ٥٨٣) برقم (١١)، وأبو داود: كتاب الصلاة - باب الكلام والإمام يخطب (١ / ٦٦٥) برقم (١١١٢)، والنسائي: كتاب الجمعة - باب الإنصات للخطبة يوم الجمعة (٣ / ١٠٣) برقم (١٤٠٢)، والترمذي: أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية الكلام والإمام يخطب (٢ / ٣٨٧) برقم (٥١٢)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها (١ / ٣٥٢) برقم (١١١٠).

(٤) الفتح الرباني (٦ / ١٠٠) برقم (١٦٠٢) وفي «الزوائد»: رواه أحمد، والطبراني في: الكبير، ورجال أحمد موقوفون (٢ / ١٨٨).

ورأيت أن يرد عليه؛ لأن السلام سنة ، ورده فرض . أما الكلام في غير وقت الخطبة ، فإنه جائز ؛ فعن ثعلبة بن أبي مالك ، قال : كانوا يتحدثون يوم الجمعة ، وعمر جالس على المنبر ، فإذا سكت المؤذن ، قام عمر ، فلم يتكلم أحد ، حتى يقضي الخطبتين كليهما ، فإذا قامت الصلاة ، ونزل عمر ، تكلموا . رواه الشافعي في «مسنده» ، وروى أحمد بإسناد صحيح ، أن عثمان بن عفان كان ، وهو على المنبر ، والمؤذن يقيم ، يستخير الناس عن اختيارهم ، وأسماعهم .

إدراكُ ركعة من الجمعة ، أو دونها :

يرى أكثر أهل العلم ، أن من أدرك ركعة من الجمعة مع الإمام ، فهو مدرِك لها ، وعليه أن يضيف إليها أخرى ؛ فعن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة ، فليضيف إليها أخرى ، وقد تمت صلاته»^(١) . رواه النسائي ، وابن ماجه ، والدارقطني . قال الحافظ في «بلوغ الرام» : إسناده صحيح ، لكن قوى أبو حاتم إرساله . وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من أدرك من الصلاة ركعة ، فقد أدركها كلها»^(٢) . رواه الجماعة .

وأما من أدرك أقل من ركعة ، فإنه لا يكون مدرِكًا للجمعة ، ويصلي ظهرًا أربعاً^(٣) ، في قول أكثر العلماء .

قال ابن مسعود : من أدرك من الجمعة ركعة ، فليضيف إليها أخرى ، ومن فاتته الركعتان ، فليصل أربعاً^(٤) . رواه الطبراني ، بسند حسن .

وقال ابن عمر : إذا أدركت من الجمعة ركعة ، فأضيف إليها أخرى ، وإن أدركتهم جلساً ، فصل أربعاً^(٥) . رواه البيهقي . وهذا مذهب الشافعية ، والمالكية ، والحنابلة ،

(١) صحيح ، انظر : إرواه الغليل (٥٤٣) .

(٢) البخاري : كتاب مواقيت الصلاة - باب من أدرك من الصلاة ركعة (١ / ١٥١) ، ومسلم : المساجد - باب من أدرك من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة (١ / ٤٢٣) برقم (١٦١) ، وفي حديث عبد الله «فقد أدرك الصلاة كلها» ، مسلم (١ / ٤٢٤) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب من أدرك من الجمعة ركعة (١ / ٦٦٩) برقم (١١٢١) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة (٢ / ٤٠٢) برقم (٥٢٤) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب من أدرك ركعة من صلاة الجمعة (٣ / ١١٢) برقم (١٤٢٥) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة (١ / ٣٥٦) برقم (١١٢٢) .

(٣) ينوي الجمعة ، ويتمها ظهرًا .

(٤) الطبراني ، في : الكبير ، ولورده الهيثمي ، في «معجم الزوائد» (٢ / ١٩٢) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : إرواه الغليل (٦٢١) .

(٥) صحيح ، انظر : تمام للفة (٣٤٠) .

ومحمد بن الحسن . وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف : من أدرك التشهد مع الإمام ، فقد أدرك الجمعة ، فيصلّي ركعتين بعد سلام الإمام ، وتمت جمعته .

الصلاة في الزحام :

روى أحمد ، والبيهقي ، عن سيّار ، قال : سمعت عمر ، وهو يخاطب يقول : إن رسول الله ﷺ بنى هذا المسجد ، ونحن معه ؛ المهاجرون ، والأنصار ، فإذا اشتد الزحام ، فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه^(١) . ورأى قوماً يصلون في الطريق ، فقال : صلوا في المسجد .

التطوّع قبل الجمعة ، وبعدها :

يُسَنُّ صلاة أربع ركعات ، أو صلاة ركعتين بعد صلاة الجمعة ؛ فمن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من كان مُصلِّياً بعد الجمعة ، فليصلْ أربعاً»^(٢) . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي . وعن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلّي يوم الجمعة ركعتين في بيته^(٣) . رواه الجماعة .

قال ابن القيم : وكان ﷺ إذا صلى الجمعة ، دخل منزله ، فصلّى ركعتين ، وأمر من صلاها أن يصلّي بعدها أربعاً . قال شيخنا ابن تيمية : إن صلى في المسجد ، صلى أربعاً ، وإن صلى في بيته ، صلى ركعتين . قلت : وعلى هذا تسدل الأحاديث . وقد ذكر أبو داود ، عن ابن عمر ، أنه إذا صلى في المسجد ، صلى أربعاً ، وإذا صلى في بيته ،

(١) المسند (١ / ٣٢) ، والبيهقي (٢ / ١٨٢ ، ١٨٣) ، وعبد الرزاق (٥٤٦٥) ، (٥٤٦٩) ، وصححه الشيخ الألباني (٢) مسلم : كتاب الجمعة - باب الصلاة بعد الجمعة (٢ / ٦٠٠) برقم (٦٧) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الصلاة بعد الجمعة (١ / ٦٧٣) برقم (١١٣١) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها (٢ / ٣٩٩ ، ٤٠٠) برقم (٥٢٣) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب عدد الصلاة بعد الجمعة في المسجد (٣ / ١١٣) برقم (١٤٢٦) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة (١ / ٣٥٨) برقم (١١٣٢) .

(٣) البخاري : كتاب الجمعة - باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها (٢ / ١٦) بلفظ : «كان لا يصلّي بعد الجمعة ، حتى يتصرف فيصلّي ركعتين» ، ومسلم : كتاب الجمعة - باب الصلاة بعد الجمعة (٢ / ٦٠٠) برقم (٧٠) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الصلاة بعد الجمعة (١ / ٦٧٤) برقم (١١٢٢) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها (٢ / ٣٩٩) برقم (٥٢٢) ، والنسائي : كتاب الجمعة - باب صلاة الإمام بعد الجمعة (٣ / ١١٣) برقم (١٤٢٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة (١ / ٣٥٨) برقم (١١٣٠) .

صلى ركعتين^(١) . وفي «الصحيحين» ، عن ابن عمر ، أنه ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته . انتهى .

وإذا صلى أربع ركعات ، قيل : يصليها موصولة . وقيل : يصلي ركعتين ويسلم ، ثم يصلي ركعتين ، والأفضل صلاتها بالبيت . وإن صلاها بالمسجد ، تحوّل عن مكانه ، الذي صلى فيه الفرض .

أما صلاة السنة قبل الجمعة ، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : أما النبي ﷺ ، فلم يكن يصلي قبل الجمعة بعد الأذان شيئاً ، ولا نقل هذا عنه أحد ، فإن النبي ﷺ كان لا يؤذن على عهده ، إلا إذا قعد على المنبر ، ويؤذن بلال ، ثم يخطب النبي ﷺ الخطبتين ، ثم يُقيم بلال ، فيصلّي بالناس ، فما كان يمكن أن يصلي بعد الأذان ، لا هو ، ولا أحد من المسلمين الذين يصلون معه ﷺ ، ولا نقل عنه أحد ، أنه صلى في بيته قبل الخروج يوم الجمعة ، ولا وقت بقوله صلاة مُقَدَّرَةٌ قبل الجمعة ، بل ألفاظه ﷺ فيها الترغيب في الصلاة ، إذا قدم الرجل المسجد يوم الجمعة ، من غير توقيت ، كقوله : «من بكر ، وابتكر ، ومشى ، ولم يركب ، وصلى ما كُتِبَ له» . وهذا هو المأثور عن الصحابة ، كانوا إذا أتوا المسجد يوم الجمعة ، يصلون من حين يدخلون ما تيسر ، فمَنهم من يصلي عشر ركعات ، ومنهم من يصلي اثنتي عشرة ركعة ، ومنهم من يصلي ثماني ركعات ، ومنهم من يصلي أقل من ذلك ، ولهذا كان جماهير الأئمة متفقين على ، أنه ليس قبل الجمعة سنة مؤقتة بوقت ، مُقَدَّرَةٌ بعدد ؛ لأن ذلك إنما يثبت بقول النبي ﷺ أو فعله ، وهو لم يسن في ذلك شيئاً ، لا بقوله ، ولا فعله .

اجتماع الجمعة والعيد في يوم واحد

إذا اجتمع الجمعة والعيد في يوم واحد ، سقطت الجمعة عمن صلى العيد ؛ فمن زيد ابن أرقم ، قال : صلى النبي ﷺ العيد ، ثم رَخَّص في الجمعة ، فقال : «من شاء أن يصلي ، فليصل»^(٢) . رواه الخمسة ، وصححه ابن خزيمة ، والحاكم . وعن أبي هريرة ،

(١) أبو داود : كتاب الصلاة ، باب الصلاة بعد الجمعة (٦٧٣ / ١) برقم (١١٣٠) .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد (٦٤٦ / ١) برقم (١٠٧٠) ، والنسائي : كتاب العيدين - باب الرخصة في التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد ، برقم (١٥٩١) (٣ / ١٩٤) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيما إذا اجتمع العيذان في يوم (٤١٥ / ١) برقم (١٣١٠) ، والذهبي : كتاب الصلاة - باب إذا اجتمع عيدان في يوم (٣١٦ / ١) برقم (٣١٧) وصححه ابن خزيمة بلفظ : «من شاء أن يجتمع ، فليجمع» (٣٥٩ / ٢) برقم (١٤٦٤) .

أنه ﷺ قال : «قد اجتمع في يومكم هذا عيدان ؛ فمن شاء ، أجزاء من الجمعة ، وإنا مجمعون»^(١) . رواه أبو داود .

ويستحب للإمام أن يقيم الجمعة ؛ ليشهدا من شاء شهودها ، ومن لم يشهد العيد ؛ لقوله ﷺ : «إنا مجمعون» . وتجب صلاة الظهر على من تخلف عن الجمعة ؛ لحضوره العيد ، عند الختابة ، والظاهر عدم الوجوب ؛ لما رواه أبو داود ، عن ابن الزبير ، أنه قال : عيدان اجتماعا في يوم واحد . فجمعهما ، فصلاهما ركعتين بكرة ، لم يزد عليهما ، حتى صلى العصر^(٢) .

صلاة العيدين

شرعت صلاة العيدين في السنة الأولى من الهجرة ، وهي سنة مؤكدة ، واظب النبي ﷺ عليها ، وأمر الرجال والنساء أن يخرجوا لها ، ولها أبحاث ، نوجزها فيما يلي :

(١) استحباب الغسل ، والتطيب ، وليس أجمل الثياب :

فعن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ كان يلبس بُردَ حبرة^(٣) ، في كل عيد^(٤) . رواه الشافعي ، والبخاري . وعن الحسن السبط ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ في العيدين ، أن نلبس أجود ما نجد ، وأن نتطيب بأجود ما نجد ، وأن نُضَحِّيَ بأئمن ما نجد^(٥) . الحديث رواه الحاكم ، وفيه إسحاق بن برخ ، ضعفه الآري ، ووثقه ابن حبان .

وقال ابن القيم : وكان ﷺ يلبس لهما أجمل ثيابه ، وكان له حلة يلبسها للعيدين ، والجمعة .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد (١ / ٦٤٧) برقم (١٠٧٣) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء فيما إذا اجتمع العيدين في يوم (١ / ٤١٦) برقم (١٣١١) وقال المحقق في «الزوائد» : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات ، قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» هذا إسناده صحيح ، ورجاله ثقات ، ورواه أبو داود في «سننه» ، عن محمد بن الصفي بهللا الإسناد ، فقال : عن أبي هريرة ، بدل ابن عباس ، وهو الموقوف (١ / ٤٢٩) برقم (٤٦١) .

(٢) رواه أبو داود في : كتاب الصلاة ، باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد (١ / ٢٨٠) برقم (١٠٧٢) .

(٣) برد حبرة : نوع من يرود اليمن .

(٤) بدائع المنى في ترتيب مسند الشافعي (١ / ١٦٩) برقم (٤٨٥) .

(٥) مستدرک الحاكم (٤ / ٢٣٠ ، ١٣١) ، وقال : لولا جهالة إسحق بن برخ ، لحكمت للحديث بالصحة . ووافقه الذهبي .

(٥) ويأكلهن وتر؟ أي ؛ ثلاثا ، أو غصصا ، أو سميكا ، وهكذا .

(٢) الأكل قبل الخروج في الفطر ، دون الأضحية :

يسنُّ أكل تمرات وتراً ، قبل الخروج إلى الصلاة ، في عيد الفطر ، وتأخير ذلك في عيد الأضحية ، حتى يرجع من المصلى ، فيأكل من أضحيته ، إن كان له أضحية .

قال أنس : كان النبي ﷺ لا يفتؤ يوم الفطر ، حتى يأكل تمرات ، ويأكلهن وتراً^(١) . رواه أحمد ، والبخاري .

وعن بريدة ، قال : كان النبي ﷺ لا يفتؤ يوم الفطر ، حتى يأكل ، ولا يأكل يوم الأضحية ، حتى يرجع^(٢) . رواه الترمذي ، وابن ماجه ، وأحمد ، وزاد : فيأكل من أضحيته .

وفي «الموطأ» عن سعيد بن المسيب ، أن الناس كانوا يؤمرون بالأكل ، قبل الغدو يوم الفطر . وقال ابن قدامة : لا نعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم الفطر اختلافاً .

(٣) الخروج إلى المصلى :

صلاة العيد يجوز أن تؤدى في المسجد ، ولكن أداءها في المصلى ، خارج البلد ، أفضل^(٤) ، ما لم يكن هناك عذر ، كمطر ونحوه ؛ لأن رسول الله ﷺ كان يصلي العيدين في المصلى^(٥) ، ولم يصل العيد بمسجده ، إلا مرة لعذر المطر ؛ فعن أبي هريرة ، أنهم أصابهم مطر في يوم عيد ، فصلى بهم النبي ﷺ صلاة العيد في المسجد^(٦) . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، وفي إسناده مجهول . قال الحافظ في «التلخيص» : إسناده ضعيف . وقال الذهبي : هذا حديث منكر .

(٤) خروج النساء ، والصبيان :

يشرع خروج الصبيان والنساء في العيدين للمصلى ، من غير فرق بين البكر ، والثيب ، والشابة ، والمعجوز ، والحائض ؛ لحديث أم عطية ، قالت : أمرنا أن نخُرج العواتق^(٦) ،

(١) صحيح البخاري : كتاب العيدين - باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج (٢ / ٢١) ، والفتح الرباني (٦ / ١٢٩) برقم (١٦٣٣) .

(٢) الفتح الرباني (٦ / ١٢٩) برقم (١٦٣٤) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج (٢ / ٤٢٦) برقم (٥٤٢) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٢٩٤) وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . وقال الذهبي : صحيح لم يجرع بما ينقطه . وشرح السنة ، للبيهقي (٤ / ٣٠٥) برقم (١١٠٤) .

(٣) خارج البلد أفضل ما عدا مكة ، فإن صلاة العيد في المسجد الحرام أفضل .

(٤) المصلى : موضع باب للمئذنة الشرقي .

(٥) أبو داود : كتاب الصلاة - باب يصلي بالناس العيد في المسجد إذا كان يوم مطر (١ / ٦٨٦) برقم (١١٦٠) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة العيد في المسجد (١ / ٤١٦) برقم (١٣١٣) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٢٩٥) وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

(٦) العواتق : البنات الأيتام .

والْحَيْضُ فِي الْعِيدَيْنِ يَشْهَدُ الْخَيْرَ ، ودعوة المسلمين ، ويعتزل الحَيْضُ المصلى^(١) . مستفق عليه . وعن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ كان يخرج نساءه ، ويناته في العيدين^(٢) . رواه ابن ماجه ، والبيهقي . وعن ابن عباس ، قال : خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر ، أو أضحى ، فصلى ، ثم خطب ، ثم أتى النساء ، فوعظهن ، وذكرهن ، وأمرهن بالصدقة^(٣) . رواه البخاري .

(٥) مخالفة الطريق :

ذهب أكثر أهل العلم إلى استحباب الذهاب ، إلى صلاة العيد في طريق ، والرجوع في طريق آخر ، سواء كان إماماً أو مأموماً ، فعن جابر - رضي الله عنه - قال : كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد ، خالف الطريق^(٤) . رواه البخاري . وعن أبي هريرة ، قال : كان النبي ﷺ إذا خرج إلى العيد ، يرجع في غير الطريق ، الذي خرج فيه^(٥) . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي . ويجوز الرجوع في الطريق ، الذي ذهب فيه ، فعند أبي داود ، والحاكم ، والبخاري ، في «التاريخ» ، عن بكر بن مَبَشَر ، قال : كنت أغدو مع أصحاب رسول الله ﷺ إلى المصلى يوم الفطر ، ويوم الأضحى ، فنسلك بطن بطحان^(٦) ، حتى نأتي المصلى ، فنصلي مع رسول الله ﷺ ، ثم نرجع من بطن بطحان إلى بيوتنا^(٧) . قال ابن السكن : إسناده صالح .

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب وجوب الصلاة في الثياب (١ / ٩٩) ، ومسلم : كتاب صلاة العيدين - باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى (٢ / ٦٠٥ ، ٦٠٦) برقم (١٠) .

(٢) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في خروج النساء في العيدين (١ / ٤١٥) برقم (١٣٠٩) ، والسنن الكبير للبيهقي (٣ / ٣٠٧) ، وهو ضعيف ، انظر : تمام السنة (٣٤٦) .

(٣) خرجت مع النبي ﷺ : وكان يومئذ صغيراً .

(٤) البخاري : كتاب العيدين - باب العلم الذي بالمصلى (٢ / ٢٦) .

(٥) البخاري : كتاب العيدين - باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد (٢ / ٢٩) .

(٦) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الخروج يوم العيد من طريق والرجوع من غيره (١ / ٤١٢) برقم (١٣٠١) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٢٩٦) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ومسنده أحمد (٢ / ٣٣٨) ، والبيهقي (٣ / ٣٠٨) ، وفتح الباري (٢ / ٤٧٢) ، وتطبيق التحليق (٢ / ٣٨١) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في خروج النبي ﷺ إلى طريق ورجوعه من طريق آخر (٢ / ٤٢٤) برقم (٥٤١) .

(٧) بطحان : واد بالمدينة .

(٨) أبو داود : كتاب الصلاة - باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من الغد (١ / ٦٨٥) برقم (١١٥٨) ومستدرک الحاكم (١ / ٢٩٦ ، ٢٩٧) ، وضعفه الشيخ الألباني ، في : تمام السنة (٣٤٦) .

(٦) وقت صلاة العيد :

وقت صلاة العيد ، من ارتفاع الشمس قدر ثلاثة أمتار ، إلى الزوال ؛ لما أخرجه الحسن بن أحمد السنياء ، من حديث جندب ، قال : كان النبي ﷺ يصلي بنا الفطر ، والشمس على قيد رمحين^(١) ، والأضحى على قيد رمح^(٢) .

قال الشوكاني في هذا الحديث : إنه أحسن ما ورد من الأحاديث ، في تعيين وقت صلاة العيدين ، وفي الحديث استحباب تعجيل صلاة عيد الأضحى ، وتأخير صلاة الفطر .
قال ابن قدامة : وسن تقديم الأضحى ؛ ليتسع وقت الضحية ، وتأخير الفطر ؛ ليتسع وقت إخراج صدقة الفطر ، ولا أعلم فيه خلافاً .

(٧) الأذان ، والإقامة للعيدين :

قال ابن القيم : كان ﷺ إذا انتهى إلى المصلى ، أخذ في الصلاة ، من غير أذان ، ولا إقامة ، ولا قول : الصلاة جامعة . والسنة ، ألا يُقَالَ شَيْءٌ من ذلك . انتهى . وعن ابن عباس ، وجابر ، قالوا : لم يكن يؤذَنُ يوم الفطر ، ولا يوم الأضحى^(٣) . متفق عليه .
ومسلم ، عن عطاء ، قال : أخبرني جابر ، أن لا أذان لصلاة يوم الفطر ، حين يخرج الإمام ، ولا بعد ما يخرج ، ولا إقامة ، ولا نداء ، ولا شيء ، لا نداء يومئذ ولا إقامة^(٤) .
وعن سعد بن أبي وقاص ، أن النبي ﷺ صلى العيد بغير أذان ولا إقامة ، وكان يخطب خطبتين قائماً ، يفصل بينهما بجلسة^(٥) . رواه البزار .

(٨) التكبير في صلاة العيدين :

صلاة العيد ركعتان ، يسن فيهما أن يكبر المصلي قبل القراءة ، في الركعة الأولى سبع تكبيرات ، بعد تكبيرة الإحرام ، وفي الثانية خمس تكبيرات ، غير تكبيرة القيام ، مع

(١) قيد رمحين : أي ؛ قدر رمحين . والرمح يقدر بثلاثة أمتار .

(٢) تلخيص الحبير (٢ / ٨٣) وسكت عليه ، ونيل الأوطار (٣ / ٣٣٣) وعزاه للتلخيص ، وضعف العلامة الألباني ، انظر : الإرواء (٣ / ١٠١) .

(٣) البخاري : كتاب صلاة العيدين - باب المشى والركوب إلى العيد ، بغير أذان ولا إقامة (٢ / ٢٢ ، ٢٣) ، ومسلم : كتاب صلاة العيدين ، رقم (٥) ج (٢ / ٦٠٤) وعند مسلم هذه الزيادة في نفس الحديث .

(٤) مسلم : كتاب صلاة العيدين - باب لا أذان ، ولا إقامة للمعدين (٦ / ١٧٦) .

(٥) كشف الاستار (١ / ٣١٥) برقم (٦٥٧) ، وفي «الزوائد» : رواه البزار وجادة ، وفي إسناده من لم اعرفه (٢ / ٢٠٦) ، وضعفه الألباني .

رفع اليدين مع كل تكبيرة^(١) ؛ فعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ كبر في عيد اثنتي عشرة تكبيرة ؛ سبعاً في الأولى ، وخمساً في الآخرة . ولم يُصَلِّ قبلها ، ولا بعدها^(٢) . رواه أحمد ، وابن ماجه . وقال أحمد : وأنا أذهب إلى هذا . وفي رواية أبي داود ، والدارقطني ، قال : قال النبي ﷺ : «التكبير في الفطر سبع في الأولى ، وخمس في الآخرة ، والقراءة بعدهما كلتيهما»^(٣) .

وهذا القول هو أرجح الأقوال ، وإليه ذهب أكثر أهل العلم ؛ من الصحابة ، والتابعين ، والأئمة .

قال ابن عبد البر : روي عن النبي ﷺ من طرق حسان ، أنه كبر في العيدين سبعاً في الأولى ، وخمساً في الثانية ، من حديث عبد الله بن عمرو ، وابن عمر ، وجابر ، وعائشة ، وأبي واقد ، وعمرو بن عوف المزني . ولم يُرو عنه من وجه قوي ، ولا ضعيف خلافاً لهذا ، وهو أول ما عمل به^(٤) ، انتهى . وقد كان ﷺ يسكت بين كل تكبيرتين سكتة يسيرة ، ولم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرات ، ولكن روى الطبراني ، والبيهقي بسند قوي ، عن ابن مسعود^(٥) من قوله وفعله ، أنه كان يحمد الله ، ويشي عليه ، ويصلي على النبي ﷺ . وروي كذلك عن حليفة ، وأبي موسى . والتكبير سنة ، لا تبطل الصلاة بتركه ، عمداً ولا سهواً . وقال ابن قدامة : ولا أعلم فيه خلافاً . ورجح الشوكاني ، أنه إذا تركه سهواً ، لا يسجد للسهو^(٦) .

(٩) الصلاة قبل صلاة العيد ، وبعدها :

لم يثبت أن لصلاة العيد سنة قبلها ، ولا بعدها ، ولم يكن النبي ﷺ ، ولا أصحابه

(١) رفع اليدين مع كل تكبيرة : روي ذلك عن عمر وابنه عبد الله ، أما عن عمر ، فرواه البيهقي بسند ضعيف ، وانظر : الإرواء (٦٤٠) ، فلم يثبت مشروعية الرفع .

(٢) ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيد (١ / ٤٠٧) برقم (١٢٧٨) ، والفتح الرباعي (٦ / ١٤٠ ، ١٤١) برقم (١٦٤٦) .

(٣) أبو داود : كتاب الصلاة - باب التكبير في العيد (١ / ٦٨١) برقم (١١٥١) ، والدارقطني (٢ / ٤٨) كتاب صلاة العيدين ، برقم (٢١) .

(٤) وعند الحنفية ، يكبر في الأولى ثلاثاً بعد تكبيرة الإحرام قبل القراءة ، وفي الثانية ثلاثاً بعد القراءة .

(٥) استحب أحمد ، والشافعي ، الفصل بين كل تكبيرتين بذكر الله ، مثل أن يقول : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر . وقال أبو حنيفة ، ومالك : يكبر متواليًا ، من غير فصل بين التكبير بذكر .

(٦) انظر : نيل الأوطار (٣ / ٣٤١) .

يصلون ، إذا انتهوا إلى المصلى ، شيئاً قبل الصلاة ، ولا بعدها .

قال ابن عباس : خرج رسول الله ﷺ يوم عيد ، فصلّى ركعتين ، لم يصل قبلهما ، ولا بعدهما^(١) . رواه الجماعة . وعن ابن عمر ، أنه خرج يوم عيد ، فلم يصل قبلها ولا بعدها ، وذكر أن النبي ﷺ فعله^(٢) . وذكر البخاري ، عن ابن عباس ، أنه كره الصلاة قبل العيد^(٣) .

أما مطلق النفل ، فقد قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» : إنه لم يثبت فيه منع بدليل خاص ، إلا إن كان ذلك في وقت الكرامة في جميع الأيام .

(١٠) مَنْ تَصَحَّ عَنْهُمْ صَلَاةُ الْعِيدِ؟

تصح صلاة العيد من الرجال ، والنساء ، والصبيان ، مسافرين كانوا ، أو مقيمين ، جماعة ، أو منفردين ، في البيت ، أو في المسجد ، أو في المصلى ، ومن فاتته الصلاة مع الجماعة ، صلى ركعتين ، قال البخاري : باب إذا فاتته العيد ، يصلي ركعتين ، وكذلك النساء ، ومن في البيوت ، والقرى ، لقول النبي ﷺ : «هذا عيدنا ، أهل الإسلام»^(٤) . وأمر أنس بن مالك مولاهم ابن أبي عتبة بالزاوية ، فجمع أهله وبنيه ، وصلى كصلاة أهل مصر ، وتكبيرهم ، وقال عكرمة : أهل السواد يجتمعون في العيد ، يصلون ركعتين ، كما يصنع الإمام . وقال عطاء : إذا فاتته العيد ، صلى ركعتين .

(١) البخاري : كتاب صلاة العيدين (٢ / ٣٠) ، باب الصلاة قبل العيد وبعدها ، ومسلم : كتاب صلاة العيدين - باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى (٢ / ٦٠٦) برقم (١٣) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب الصلاة بعد صلاة العيد (١ / ٦٨٥) برقم (١١٥٩) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها (٢ / ٤١٧ ، ٤١٨) برقم (٥٣٧) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في الصلاة قبل العيد وبعدها (١ / ٤١٠) برقم (١٢٩١) ، والنسائي : كتاب صلاة العيدين - باب الصلاة قبل العيدين وبعدها (٣ / ١٩٣) برقم (١٥٨٧) .

(٢) الفتح الرباني (٦ / ١٥٨) برقم (١٦٦٤) ، والترمذي : أبواب الصلاة - باب ما جاء في لا صلاة قبل العيد ولا بعدها (٢ / ٤١٨ ، ٤١٩) برقم (٥٣٨) ، ومستدرک الحاكم (١ / ٢٩٥) ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ ، ولكنهما قد اتفقا على حديث سعيد بن جبير ، عن ابن عباس أن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها .

(٣) انظر : فتح الباري (٢ / ٥٥٢) .

(٤) البخاري : كتاب العيدين - باب إذا فاتته العيد ، يصلي ركعتين (٢ / ٢٩) تَمْثِلًا ، وانظر : تنقيح التعليق ، لابن حجر (٢ / ٣٨٤ - ٣٨٧) .

(١١) خطبة العيد :

الخطبة بعد صلاة العيد سنة ، والاستماع إليها كذلك ، فمن أبي سعيد ، قال : كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر ، والأضحى إلى المصلى^(١) ، وأول شيء يبدأ به الصلاة ، ثم ينصرف ، فيقوم مقابل الناس ، والناس جلوس على صفوفهم ، فيعظهم ، ويوصيهم ، ويأمرهم ، وإن كان يريد أن يقطع بها^(٢) ، أو يأمر بشيء ، أمر به ، ثم ينصرف . قال أبو سعيد : فلم يزل الناس على ذلك ، حتى خرجت مع مروان ، وهو أمير المدينة ، في أضحى أو فطر ، فلما أتينا المصلى ، إذا منبر بناه كثير بن الصلت ، فإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلي ، فنجذت بشويه ، فجيذني ، فارفع ، فخطب قبل الصلاة ، فقلت له : غيرتم ، والله . فقال : أبا سعيد ! ، قد ذهب ما تعلم . فقلت : ما أعلم ، والله خير مما لا أعلم . فقال : إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة ، فجعلتها قبل الصلاة^(٣) . متفق عليه . وعن عبد الله بن السائب ، قال : شهدت مع رسول الله ﷺ العيد ، فلما قضى الصلاة ، قال : «إنا نخطب» ، فمن أحب أن يجلس للخطبة ، فليجلس ، ومن أحب أن يذهب ، فليذهب^(٤) . رواه النسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه .

وكل ما ورد في أن للعید خطبتين ، يفصل بينهما الإمام بجلوس ، فهو ضعيف .

قال النووي : لم يثبت في تكرير الخطبة شيء .

ويستحب افتتاح الخطبة بحمد الله تعالى ، ولم يحفظ عن رسول الله ﷺ غير هذا .

قال ابن القيم : كان ﷺ يفتح خطبه كلها بالحمد لله ، ولم يحفظ عنه في حديث واحد ، أنه كان يفتح خطبتي العيد بالتكبير ، وإنما روى ابن ماجه في «سننه»^(٥) عن سعيد ، مؤذن النبي ﷺ ، أنه كان يكبر بين أضعاف الخطبة ، ويكثر التكبير في خطبة العيدين . وهذا

(١) المصلى : موضع بينه وبين المسجد ألف ذراع .

(٢) أن يقطع بها : أي : يخرج طائفة من الجيش إلى جهة .

(٣) البخاري : كتاب العيدين - باب الخروج إلى المصلى بغير منبر (٢ / ٢٢) واللفظ له ، ومسلم : كتاب صلاة العيدين برقم (٩ / ٦٠٥) .

(٤) أبو داود : كتاب الصلاة - باب الجلوس للخطبة (١ / ١٨٣) برقم (١١٥٥) ، وقال : هذا مرسل عن عطاء ، عن النبي ﷺ والنسائي : كتاب صلاة العيدين - باب التخيير بين الجلوس في الخطبة للعيدين (٣ / ١٨٥) برقم (١٥٧١) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في انتظار الخطبة بعد الصلاة (١ / ٤١٠) برقم (١٢٩٠) ، ومسترдок الحاكم (١ / ٢٩٥) وقال : حديث على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

(٥) ابن ماجه (١٢٨٧) ، وهو ضعيف .

لا يدل على أنه كان يفتتحها به ، وقد اختلف الناس في افتتاح خطبة العيدين ، والاستسقاء ؛ فقبل : يفتتحان بالتكبير . وقيل : تفتتح خطبة الاستسقاء بالاستغفار . وقيل : يفتتحان بالحمد .

قال شيخ الإسلام تقي الدين : هو الصواب ؛ لأن النبي ﷺ قال : «كل أمر ذي بال ، لا يبدأ فيه بالحمد لله ، فهو اجذم^(١)» . وكان ﷺ يفتح خطبه كلها بالحمد لله ، وأما قول كثير من الفقهاء : إنه يفتتح خطب الاستسقاء بالاستغفار ، وخطبة العيدين بالتكبير ، فليس معهم فيها سنة عن النبي ﷺ ، السنة تقضي خلافه ، وهو افتتاح جميع الخطب بالحمد لله .

(١٢) قضاء صلاة العيد :

قال أبو عمير بن أنس : حدثني عمومي من الأنصار ، من أصحاب رسول الله ﷺ ، قالوا : أعني علينا هلال شوال ، وأصبحنا صيماً ، فجاء ركب من آخر النهار ، فشهدوا عند رسول الله ﷺ ، أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم رسول الله أن يفتروا ، وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد^(٢) . رواه أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، بسند صحيح .

وفي هذا الحديث حجة للقائلين ، بأن الجماعة إذا فاتتها صلاة العيد ؛ بسبب عذر من الأعداء ، أنها تخرج من الغد ، فتصلي العيد .

(١٣) اللعب ، واللهو ، والغناء ، والأكل في الأعياد :

اللعب المباح ، واللهو البريء ، والغناء الحسن ، ذلك من شعائر الدين ، التي شرعها الله في يوم العيد ؛ رياضة للبدن ، وترويحاً عن النفس ؛ قال أنس : قدم النبي ﷺ المدينة ، ولهم يومان يلعبون فيهما ، فقال : «قد أبدلكم الله - تعالى - بهما خيراً منهما ؛ يوم الفطر ، والأضحي»^(٣) . رواه النسائي ، وابن حبان بسند صحيح . وقالت عائشة : إن الحبشة كانوا يلعبون عند رسول الله ﷺ ، في يوم عيد ، فاطلعت من فوق عاتقه ، فطأاً لي

(١) فهو اجذم ؛ أي ؛ ناقص .

(٢) أبو داود : كتاب الصلاة - باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه ، يخرج من الغد (١ / ١٨٤ ، ١٨٥) برقم (١١٥٧) ، ومسنود أحمد (٥ / ٥٨) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال (١ / ٥٢٩) برقم (١٦٥٣) ، والنسائي : كتاب صلاة العيدين - باب الخروج إلى العيدين من الغد (٣ / ١٨٠) برقم (١٥٥٧) ، والسنن الكبرى ، للبيهقي (٣ / ٣١٦) وقال : هذا إسناد صحيح [إسناده] .

(٣) النسائي : كتاب صلاة العيدين - باب (١ / ٣) (١٧٩) برقم (١٥٥٦) .

مَنَكِيه ، فجعلت أنظر إليهم من فوق عاتقه ، حتى شيعت ، ثم انصرفت^(١) . رواه أحمد ،
والشيخان . ورووا أيضاً عنها ، قالت : دخل علينا أبو بكر في يوم عيد ، وعندنا جاريتان ،
تذكران يوم بُعث^(٢) يوم قُتل فيه صناديد الأوس والخزرج ، فقال أبو بكر : عباد الله ،
أمرموس الشيطان . قالها ثلاثاً ، فقال رسول الله ﷺ : «يا أبا بكر ، إن لكل قوم عيداً ،
وإن اليوم عيدنا» . ولفظ البخاري ، قالت عائشة : دخل عليّ رسول الله ﷺ ، وعندني
جارتان تغنيان ، بغناء بعات ، فاضطجع على الفراش ، وحول وجهه ، ودخل أبو بكر ،
فانتهرني ، وقال : مَزْمَارَةُ الشيطان عند النبي ﷺ ! فأقبل عليه النبي ﷺ ، فقال :
«دعهما» . فلما غفل ، غَمَزْتُهُمَا ، فخرجتا ، وكان يوم عيد ، يلعب السودان بالدرق^(٣)
والحرا ، فلَمَّا سَأَلْتُ النبي ﷺ ، وإمَّا قال : «تشتهين تنظرين؟» . فقلت : نعم . فأقامني
وراءه ، خَدَيْتُ على خده ، وهو يقول : «دونكم يا بني أَرْقَدَةَ^(٤)» . حتى إذا مللت ، قال :
«حسبك؟» . قلت : نعم^(٥) . قال : «فانذهبي» . قال الحافظ في «الفتح» : وروى السراج ،
من طريق أبي الزناد ، عن عروة ، عن عائشة . أنه ﷺ قال يومئذ : «لتعلم يهود المدينة ،
أن في ديننا فسحة» إني بعثت بحنييفة سمحة^(٦) . وعند أحمد ، ومسلم عن نَيْشَةَ ، أن
النبي ﷺ قال : «أيام التشريق أيام أكل ، وشرب ، وذكر الله — عز وجل»^(٧) .

(١٤) فضلُ العملِ الصالحِ ، في أيام العشر من ذي الحجة :

عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : «ما من أيام العملِ الصالحِ أحبُّ إلى الله — عزَّ
وجلُّ — من هذه الأيام» . يعني ، أيام العشر : قالوا : يا رسول الله ، ولا الجهاد في سبيل

(١) البخاري : كتاب العيدين - باب الحرا والدرق يوم العيد (٢ / ٢٠) ، ومسلم : كتاب صلاة العيدين -
باب الرخصة في اللعب الذي لا مصيبة فيه ، في أيام العيد (٢ / ٦٠٩ ، ٦١٠) برقم (٢٠) ، والفتح الرباني
(٦ / ١٦١) برقم (١٦١٧) ، واللفظ لأحمد ، والنسائي : كتاب صلاة العيدين - باب اللعب بين يدي
الإمام (٣ / ١٩٥) .

(٢) بعات : اسم حصن للأوس ، ويوم بعات ، يوم مشهور من أيام العرب ، كانت فيه مقتلة عظيمة للأوس على
الخزرج . (٣) الدرق : التروس . (٤) أَرْقَدَةُ : لقب الحشية .

(٥) البخاري : كتاب العيدين - باب ستة العيدين لأهل الإسلام (٢ / ٢٠ ، ٢١) وباب الحرا والدرق يوم العيد ،
ومسلم : كتاب صلاة العيدين - باب الرخصة في اللعب الذي لا مصيبة فيه (٢ / ٦٠٧ ، ٦٠٩) برقم (١٦) ،
والفتح الرباني (٦ / ١٦٣) برقم (١٦٦٩) . (٦) قام لغة (٣٥١) .

(٧) مسلم : كتاب الصيام - باب تحريم صوم أيام التشريق (٢ / ٨٠٠) برقم (١٤٤) ، والفتح الرباني (٦ / ١٦٨)
برقم (١٦٧٦) ، وعند النسائي : عن بشر بن سعيد أن النبي ﷺ أمره أن ينادى أيام التشريق ، أنه لا يدخل
الجنة إلا مؤمناً ، وهي أيام أكل وشرب : كتاب الإيمان - باب تأويل قوله — عز وجل — : ﴿ قُلْ قَالَتِ
الأعراب آمنا ۖ ﴾ (٨ / ١٠٤) برقم (٤٩٩٤) .

الله ؟ قال : «ولا الجهاد في سبيل الله ، إلا رجل خرج بنفسه وماله ، ثم لم يرجع بشيء من ذلك»^(١) . رواه الجماعة ، إلا مسلماً ، والنسائي . وعند أحمد ، والطبراني ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ما من أيام أعظم عند الله سبحانه ، ولا أحب إلى الله العمل فيهن ، من هذه الأيام العشر ، فأكثروا فيهن من التهليل ، والتكبير ، والتحميد»^(٢) . وقال ابن عباس ، في قوله تعالى : ﴿يَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [الحج : ٢٨] : هي أيام العشر . وكان ابن عمر ، وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر ، يكبران ، ويكبر الناس بتكبيرهما^(٣) . رواه البخاري . وكان سعيد بن جبير إذا دخل أيام العشر ، اجتهد اجتهداً شديداً ، حتى ما يكاد يقدر عليه . وقال الأوزاعي : بلغني ، أن العمل في اليوم من أيام العشر ، كقدر غزوة في سبيل الله ، يصام نهارها ، ويحرس ليلها ، إلا أن يختص امرؤ بشهادة . قال الأوزاعي : حدثني بهذا الحديث رجل من بني مخزوم ، عن النبي ﷺ . وروي عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبَ له فيها ، من عشر ذي الحجة ، يُذكرُ صيام كل يوم منها بصيام سنة ، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر»^(٤) . رواه الترمذي ، وابن ماجه ، والبيهقي .

(١٥) استحباب التهتة بالعيد :

عن جبير بن نسير ، قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ ، إذا التقوا يوم العيد ، يقول بعضهم لبعض : تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ^(٥) . قال الحافظ : إسناده حسن .

(١) أحمد في المسند (٢ / ٧٥ ، ١٣١ ، ١٣٢) ، والطبراني في الكبير ، برقم (١١١٦ / ١١) ، (٨٢ / ٨٣) ، وقال المحقق : هو في «الصحیح» عند البخاري وغيره ، من غير هذا الطريق ، وبدون زيادة : «فاكثروا فيهن التسبیح ، والتكبير ، والتحميد» . وقال الحافظ في «الفتح» (٢ / ٤٦١) : وقد وقع في رواية ابن عمر من الزيادة في آخره : «فاكثروا فيهن من التهليل ، والتحميد ، والتكبير» . والبيهقي في «الشعب» ، من طريق علي بن ثابت ، في حديث ابن عباس : «فاكثروا من التهليل ، والتكبير» ، وقال في الجمع (٤ / ١٧) : ورجاله رجال الصحيح .

(٢) الترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في العمل في أيام العشر ، برقم (٧٥٧) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب في صوم العشر ، برقم (٢٤٣٨ / ٢) ، (٨١٥) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب صيام العشر ، برقم (١٧١٢٧ / ١) ، (٥٥٠) .

(٣) البخاري معلّكاً ، وقال ابن حجر : لم أره موصولاً عنهما (الفتح ٢ / ٥٣٠) .

(٤) الترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في العمل في أيام العشر برقم (٧٥٨) وقال : هذا حديث حسن غريب (٢ / ١٢٢) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب صيام العشر (١٧٢٨ / ١) ، (٥٥١) ، وضعفه ابن حجر ، في «الفتح» (٢ / ٥٣٤) ، والشيخ الألباني ، في : الضعيفة (٥١٤٢) .

(٥) انظر «الفتح» (٢ / ٥١٧) ، وصححه الألباني ، في : تمام المنة (٣٥٤) .

(١٦) التكبير في أيام العيدين :

التكبير في أيام العيدين سنة ؛ ففي عيد الفطر ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَكْمَلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] . وفي عيد الأضحى ، قال : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ^(١) ﴾ [البقرة : ٢٠٣] . وقال : ﴿ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ﴾ [الحج : ٣٧] . وجمهور العلماء على أن التكبير في عيد الفطر ، من وقت الخروج إلى الصلاة ، إلى ابتداء الخطبة ، وقد روي في ذلك أحاديث ضعيفة ، وإن كانت الرواية صحت بذلك عن ابن عمر ، وغيره من الصحابة . قال الحاكم : هذه سنة تداولها أهل الحديث . وبه قال مالك ، وأحمد ، وإسحق ، وأبو ثور . وقال قوم : التكبير من ليلة الفطر ، إذا رأوا الهلال ، حتى يغدو إلى المصلى ، وحتى يخرج الإمام .

ووقته ، في عيد الأضحى ، من صبح يوم عرفة ، إلى عصر أيام التشريق ؛ وهي اليوم الحادي عشر ، والثاني عشر ، والثالث عشر ، من ذي الحجة .

قال الحافظ في «الفتح» : ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي ﷺ حديث ، وأصح ما ورد فيه عن الصحابة ، قول علي ، وابن مسعود : إنه من صبح يوم عرفة ، إلى عصر آخر أيام منى ^(٢) . أخرجه ابن المنذر ، وغيره . وبهذا أخذ الشافعي ، وأحمد ، وأبو يوسف ، ومحمد . وهو ملهب عمر ، وابن عباس .

والتكبير في أيام التشريق ، لا يختص استحيابه بوقت دون وقت ، بل هو مستحب في كل وقت من تلك الأيام ؛ قال البخاري ^(٣) : وكان عمر — رضي الله عنه — يكبر في قبته بمنى ، فيسمعه أهل المسجد ، فيكبرون ، ويكبر أهل الأسواق ، حتى ترتج منى تكبيراً ، وكان ابن عمر يكبر بمنى تلك الأيام ، وخلف الصلوات ، وعلى فراشه ، وفي فسطاطه ، ومجلسه ، وعمشاء تلك الأيام جميعاً ، وكانت ميمونة تكبر يوم النحر ، وكن النساء يكبرن خلف إبان بن عثمان ، وعمر بن عبد العزيز ليالي التشريق ، مع الرجال في المسجد . قال الحافظ : وقد اشتملت هذه الآثار على وجود التكبير في تلك الأيام ، عقب الصلوات ، وغير ذلك من الأحوال ، وفيه اختلاف بين العلماء في مواضع ؛ فمنهم من قصر التكبير على

(١) قال ابن عباس : هي أيام التشريق . رواه البخاري ، معلقاً ، وقال ابن حجر : وقد وصله عبد بن حميد ... إنسانه صحيح - (الفتح ٢ / ٥٣١) .

(٢) صح هنا عن علي ، وابن عباس ، انظر : لإرواء الغليل (٣ / ١٢٥) .

(٣) البخاري معلقاً : كتاب الزيادة — باب التكبير أيام منى ، وانظر : الفتح (٢ / ٥٣٤) .

أعقاب الصلوات، ومنهم من خص ذلك بالمكتوبات ، دون النوافل ، ومنهم من خصه بالرجال دون النساء، وبالجماعة دون المنفرد ، وبالوادة دون المقضية، وبالمقيم دون المسافر ، وبساكن المدن دون القرية. وظاهر اختيار البخاري شمول ذلك للجميع، والآثار التي ذكرها تساعده .

وأما صيغة التكبير ، فالأمر فيها واسع ، وأصح ما ورد فيها ، ما رواه عبد الرزاق^(١) ، عن سلمان بسند صحيح ، قال : كبروا ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر كبيراً . وجاء عن عمر ، وابن مسعود: الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر، والله الحمد .

الزكاة

(١) تعريفها:

الزكاة : اسم لما يخرج من الإنسان من حق الله - تعالى - إلى الفقراء ، وسُميت زكاة ؛ لما يكون فيها من رجاء البركة ، وتركبة النفس ، وتمييزها بالخيرات ، فإنها مأخوذة من الزكاة، وهو النماء ، والطهارة ، والبركة ؛ قال الله - تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة : ١٠٣] .

وهي أحد أركان الإسلام الخمسة ، وقُرئت بالصلاة في اثنين وثمانين آية ، وقد فرضها الله - تعالى - بكتابه ، وسنة رسوله ﷺ ، وإجماع أمته ؛

١- روى الجماعة ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ لما بعث مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ - رضي الله عنه - إلى اليمن^(٢) ، قال : «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ ، فَأَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِلذَّكَ ، فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ - عز وجل - افترض عليهم خمسَ صلوات ، في كل يوم وليلة ، فإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِلذَّكَ ، فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ - تعالى - افترض عليهم صدقةً في أموالهم ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ ، وَتُرَدُّ إِلَى فُقَرَائِهِمْ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِلذَّكَ ، فإِيَّاكَ وَكَرَائِمِ^(٣) أموالهم ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ^(٤) .

(١) انظر الفتوح (٢ / ٥٣٦) ، ولرواه القليل (٣ / ١٢٥ ، ١٢٦) .

(٢) أي : وإلى قاضيها ، سنة عشر من الهجرة .

(٣) «كرائمه» نفائس .

(٤) البخاري : كتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة (٢ / ١٣٠) ، وباب أخذ الصدقة من الأغنياء ، وترد في الفقراء حيث كانوا (٣ / ١٥٨) ، وكتاب المظالم - مختصراً - باب الانتفاء والخلع من دعوى المظالم (٣ / ١٦٩) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب الدعاء إلى الشهادتين ، وشرائع الإسلام ، برقم (٢٩ / ١ / ٥٠) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة ، برقم (١٥٨٤) ، (٢ / ٢٤٢) ، والترمذي : كتاب الزكاة ، باب كراهية أخذ خير المال ، برقم (١٢٥ / ٣ / ١٢) ، والسنائي : كتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة ، برقم (٢٤٣٥) (٥ / ٤٠٣) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب فرض الزكاة ، برقم (١٧٨٣) (١ / ٥٨٦) ، ومسند أحمد (١ / ٢٣٣)

٢- وروى الطبراني في : الأوسط ، والصغير ، عن علي - كرم الله وجهه - أن النبي ﷺ قال : «إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم ، بقدر الذي يسع فقراءهم ، ولن يجهد الفقراء ، إذا جاعوا أو عروا ، إلا بما يصنع أغنياؤهم^(١) ، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ، ويعذبهم عذاباً أليماً^(٢) . قال الطبراني : تفرد به ثابت بن محمد الزاهد .

قال الحافظ : وثابت ثقة ، صدوق ، روى عنه البخاري ، وغيره ، وبقيّة روايته لا بأس بهم .

وكانت فريضة الزكاة بمكة في أول الإسلام مطلقة ، لم يحدّد فيها المال ، الذي تجب فيه ، ولا مقدار ما يُتَقَرُّ منه ، وإنما ترك ذلك لشعور المسلمين ، وكرمهم .

وفي السنة الثانية من الهجرة - على المشهور - فُرضَ مقدارها ، من كل نوع من أنواع المال ، وبيّنت بيانا مفصّلاً .

(٢) الترضيب في أدائها :

١- قال الله - تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة : ١٠٣] . أي : خذ - أيها الرسول - من أموال المؤمنين صدقة معيّنة ، كالزكاة المفروضة ، أو غير معيّنة ، وهي التطوّع : ﴿ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة : ١٠٣] . أي : تطهرهم بها من دنس البخل ، والطمع ، والدنائة ، والقسوة على الفقراء والبايسين ، وما يتصل بذلك من الرذائل ، وتزكّي أنفسهم بها . أي : تُمَيِّبها ، وترفعها بالخيرات ، والبركات الخلقيّة والعملية ، حتى تكون بها أهلاً للسعادة الدنيوية ، والأخروية .

٢- وقال الله - تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ آخذين ما آتاهم ربهم إنهم كانوا قبل ذلك محسّنين ﴿ كانوا قليلًا من اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ وبالأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿ وفي أموالهم حقُّ للسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ [الدّاريات : ١٥ - ١٩] .

جعل الله أخصّ صفات الأبرار الإحسان ، وأن مظهر إحسانهم يتجلى في القيام من

(١) أي : أن الجهد والمثقة من الجوع والعري ، لا يصيب الفقراء ، إلا ببخل الأغنياء .

(٢) الطبراني في الصغير (١ / ١٦٢) وقال : لم يروه عن أبي جعفر ، إلا حارث بن سريج ولا عنه ، إلا للحارثي ، تفرد به ثابت بن محمد ، وقد روي عن علي - عليه السلام - من وجوه غير مستندة . وقال في «معجم الزوائد» : ثابت من رجال الصحيح ، وبقيّة رجاله وثقوا ، وفيهم كلام (٣ / ٦٢) ، والحديث ضعيف ، انظر : تمام المنة (٣٥٧) .

الليل ، والاستغفار في السحر ؛ تعبدًا لله ، وتقربًا إليه ، كما يتجلى في إعطاء الفقير حقه ؛ رحمة ، وحنوًا عليه .

٣- وقال الله - تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيَطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ﴾ [التوبة : ٧١] .

أي ؛ أن الجماعة التي يساركها الله ، ويشملها برحمته ، هي الجماعة التي تؤمن بالله ، ويتولى بعضها بعضًا بالنصر والحب ، وتأمّر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر ، وتصل ما بينها وبين الله بالصلاة ، وتقوي صلاتها ببعضها ، بإيتاء الزكاة .

٤- وقال الله - تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [الحج : ٤١] .

جعل الله إيتاء الزكاة غاية ، من غايات التمكين في الأرض .

١- وروى الترمذي ، عن أبي كبشة الأنماري ، أن النبي ﷺ قال : «ثلاثة أقسم عليهن ، وأحذركم حديثًا ، فاحفظوه ؛ ما نقص مالٌ من صدقة ، ولا ظلم عبدٌ مظلُمٌ ، فصبّر عليها ، إلا زاده الله بها عزًّا ، ولا فُتِحَ عبدٌ بابَ مسألة ، إلا فُتِحَ الله عليه بابَ فقر»^(١) .

٢- وروى أحمد ، والترمذي وصححه ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «إِنَّ اللَّهَ - عزَّ وجلَّ - يقبل الصدقات ، ويأخذها يمينه ، فِيرِيهَا لِأَحَدِكُمْ ، كما يُرِيَّي أَحَدَكُمْ مُهْرَهُ ، أَوْ قُلُوبَهُ ، أَوْ فَصِيلَهُ»^(٢) ، حتى إن اللقمة لتصير مثل جبل أحد^(٣) . قال وكيع : وتصديق ذلك في كتاب الله ، قوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ ﴾ [التوبة : ١٠٤] ، و﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ﴾ [البقرة : ٢٧٦] .

٣- وروى أحمد بسند صحيح عن أنس - رضي الله عنه - قال : أتى رجلٌ من تميم رسولَ الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إني ذو مال كثير ، وذو أهل ، ومال ،

(١) الترمذي : كتاب الزهد - باب ما جاء مثل الدنيا مثل لوزيمة نضر ، برقم (٢٣٢٥) (٤ / ٥٦٢) وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(٢) المهر ، والفطر ، والفصيل : ولد الفرس .

(٣) البخاري : بإتفاظ متقاربة : كتاب الزكاة - باب لا يقبل الله صدقة من غلول ، ولا يقبل إلا من كسب طيب ... (٢ / ١٣٤) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في فضل الصدقة ، برقم (٦٦١) ، وأحمد في

المسند (٢ / ٢٦٨ ، ٤٠٤ ، ٤٧١) .

وحاضرة^(١) ، فاعبرني كيف اصنع ، وكيف أنفق ؟ فقال رسول الله ﷺ : «تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ مَالِكَ ؛ فَيُزَيَّنُ طَهْرُهُ تَطَهَّرُكَ ، وَتُصَلُّ أَقْرَبَاكَ ، وَتَعْرِفُ حَقَّ الْمَسْكِينِ ، وَالْجَارَ ، وَالسَّائِلَ»^(٢) .

٤- وروى أيضاً ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال : «ثَلَاثٌ أَحْلَفُ عَلَيْهِنَ ؛ لَا يَجْعَلُ اللَّهُ مِنْ لَهْ سَهْمٍ فِي الْإِسْلَامِ ، كَمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ ، وَأَسْهَمُ الْإِسْلَامُ ثَلَاثَةً ؛ الصَّلَاةُ ، وَالصَّوْمُ ، وَالزَّكَاةُ ، وَلَا يَتَوَلَّى اللَّهُ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا ، فَيُؤَلِّهِ غَيْرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يَحِبُّ رَجُلٌ قَوْمًا ، إِلَّا جَعَلَهُ اللَّهُ مَعَهُمْ ، وَالرَّابِعَةُ لَوْ حَلَفْتَ عَلَيْهَا ، رَجَوْتُ إِلَّا أَمَّ ، لَا يَسْتَرُ اللَّهُ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا ، إِلَّا سَتَرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣) .

٥- وروى الطبراني في «الأوسط» ، عن جابر - رضي الله عنه - قال : قال رجل : يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَرَأَيْتَ إِنْ أَدَّى الرَّجُلُ زَكَاةَ مَالِهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ أَدَّى زَكَاةَ مَالِهِ ذَهَبَ عَنْهُ شَرُّهُ»^(٤) .

٦- وروى البخاري ، ومسلم ، عن جرير بن عبد الله ، قال : بايعت رسول الله ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَالتَّصَدَّقِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ^(٥) .

(٣) التَّهْيِيبُ مِنْ مَنَعِهَا^(٦) :

١- قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۚ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ لِلْأَنْفُسِ كَفًا فَلَوْ قَالُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة : ٣٤ ، ٣٥] .

(١) الجماعة تنزل عنده للضيافة .

(٢) أحمد ، في : المسند (٣ / ١٣٦) ، وهو ضعيف . تمام المنة (٣٥٨) .

(٣) أحمد ، في : المسند (٦ / ١٤٥ ، ١٦٠) .

(٤) قال في «معجم الزوائد» : رواه الطبراني في : الأوسط ، وإسناده حسن ، وإن كان في بعض رجاله كلام (٣ / ١٣) ، وفي الترغيب للمنذري يقول : رواه الطبراني في : الأوسط ، واللفظ له ، وابن خزيمة في «صحيحه» ، والحاكم مختصراً : «إِنَّمَا أُدِّيتْ زَكَاةُ مَالِكَ ، فَقَدْ انْعَمَتْ عَلَيْكَ شَرُّهُ» . وقال : صحيح على شرط مسلم . وعزه في «كثير العمال» إلى الطبراني في : الأوسط ، عن جابر ، برقم (١٥٧٧٨) (٦ / ٢٩٧) .

(٥) البخاري : كتاب الزكاة - باب البيعة على إيتاء الزكاة : «فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ» . (٢ / ١٣١ ، ١٣٢) وعنه ، كتاب الأحكام - باب كيف يبائع الإمام الناس (٩ / ٩٦) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب بيان أن الدين النصيحة ، برقم (٩٧) ، والترمذي : كتاب البر والصلة - باب ما جاء في النصيحة ، برقم (١٩٢٥) (٤ / ٣٢٤) ، والدارمي : كتاب اليسوع - باب في النصيحة (٢ / ٢٤٨) ، ومسلم أحمد (٤ / ٣٥٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٥) .

(٦) يجعل ما يخلوا به من مال طوقاً من نار في أعناقهم .

٢- وقال : ﴿ وَلَا يَحْسَبُنَ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ خَيْرًا لِمَنْ بَلَّ هُوَ شَرًّا لِمَنْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [آل عمران : ١٨٠] .

١- وروى أحمد ، والشيخان ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من صاحب كنز^(١) لا يؤدي زكاته ، إلا أحمي عليه في نار جهنم ، فيجعل صفائح ، فتكوى بها جنباه وجبهته ، حتى يحكم الله بين عباده ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، ثم يرى سبيله ؛ إما إلى الجنة ، وإما إلى النار ، وما من صاحب إبل لا يؤدي زكاتها ، إلا يطع^(٢) لها بقاع قرقر^(٣) ، كأوفر^(٤) ما كانت ، تستن^(٥) عليه ، كلما مضى^(٦) عليه آخرها ، ردت عليه أولها ، حتى يحكم الله بين عباده ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، ثم يرى سبيله ؛ إما إلى الجنة ، وإما إلى النار ، وما من صاحب عتم لا يؤدي زكاتها ، إلا يطع لها بقاع قرقر ، كأوفر ما كانت ، فتطو^(٧) بأظلافها^(٨) ، وتنطحه بقرونها ، ليس فيها عصفاء^(٩) ، ولا جلعاء^(١٠) ، كلما مضى عليه آخرها ، ردت عليه أولها ، حتى يحكم الله بين عباده ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة عما تعدون ، ثم يرى سبيله ؛ إما إلى الجنة ، وإما إلى النار » . قالوا : فالحليل يا رسول الله ؟ قال : « الحليل في نواصيها » . أو قال : « الحليل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة ، الحليل ثلاثة ؛ هي لرجل أجبر^(١١) ، ولرجل ستر^(١٢) ، ولرجل ورر^(١٣) ، فأما التي هي له أجر ، فالرجل يتخذها في سبيل الله ، ويعدها له ، فلا تنسب شيئا في بطونها ، إلا كتب الله له أجرا ، ولو رعاها في مرج^(١٤) ، فما أكلت من شيء ، إلا كتب الله له بها أجرا ، ولو سقاها من نهر ، كان له بكل فطرة تغييبها في بطونها أجرا » . حتى ذكر الأجر في أبوالها ، وأروائها : « ولو استنت شرقا^(١٥) » ، أو شرفين ، كتب له بكل خطوة يخطوها أجر . وأما التي هي له ستر^(١٦) ، فالرجل يتخذها تكروما ونجما^(١٧) ، لا ينسى حق ظهورها ويطونها ، في عسرها ويسرها . وأما التي هي عليه ورر^(١٨) ، فالذي يتخذها أشرا^(١٩) ، ويطرأ^(٢٠) ، وبذخا^(٢١) ، ورياء الناس ، فذلك الذي عليه الورر » . قالوا : فالخمر يا

(١) الكنز : مال وجبت فيه الزكاة ، فلم تؤد ، وأما ما أخرجت زكاته ، فليس يكثر مهما كثر .

(٢) « يطع » أي : يسطر ويد . (٣) القرقر : المستوى الواسع من الأرض . (٤) « كأوفر » أي : كأعظم ما كانت .

(٥) « تستن » أي : تجري . (٦) « مضى » أي : مر . (٧) « أظلافها » أي : أطرافها . (٨) « عصفاء » أي : عصفور .

(٩) « جلعاء » أي : ملقحة القرنين . (١٠) « لرجل » أي : للرجل .

(١١) « لرجل » أي : للرجل . (١٢) « لرجل » أي : للرجل .

(١٣) « لرجل » أي : للرجل . (١٤) « لرجل » أي : للرجل .

يرسول الله ؟ قال : « ما أنزل الله عليّ فيها شيئاً ، إلا هذه الآية الجامعة ^(١) الفاعدة ^(٢) » : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ ^(٣) [الزلة : ٧ ، ٨] .

٢- وروى الشيخان ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « من آتاه الله مالا ، فلم يؤدّ زكاته ، مثل له ^(٤) يوم القيامة شجاعا أقرع ^(٥) ، له ريبتان ^(٦) ، يطوفه يوم القيامة ، ثم أخذ بلسمته - يعني ، شذقيه - ثم يقول : أنا كنزك ، أنا مالك » . ثم تلا هذه الآية : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٧) [آل عمران : ١٨٠] .

٣- وروى ابن ماجه ، والبخاري ، واللفظ له - عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : « يا معشر المهاجرين ، خصال خمس ، إن ابتليتم بهن ، ونزلن بكم ، أهو بالله أن تدركوهن ؛ لم تظهر الفاحشة ^(٨) في قوم قط ، حتى يعلنوا بها ، إلا فشا فيهم الأوجاع ^(٩) ، التي لم تكن في أسلافهم ، ولم يقتصروا المكيال والميزان ، إلا أخذوا بالسئين ^(١٠) ، وشدة المؤنة ، وجور السلطان ، ولم يمنعوا زكاة أموالهم ، إلا منعوا القطر ^(١١) من السماء ، ولولا البهائم ، لم يطرؤا ، ولم يقتضوا عهد الله وعهد رسوله ، إلا سُلط عليهم عدوٌّ من غيرهم ، فيأخذ بعضهم ما في أيديهم ، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ، إلا جُعِلَ بأسهم ^(١٢) بينهم ^(١٣) .

(١) «الجامعة» أي : المتأولة لكل خير وير . (٢) «الفاعدة» أي : القليلة النظير :

(٣) البخاري يمتنه : كتاب الزكاة - باب إثم مانع الزكاة ، وقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبُخْسُوهمْ مُعَذِّبٌ لَهُمْ ﴾ . (٢ / ١٣٢) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب إثم مانع الزكاة ، برقم (٢٦) (٢ / ١٨٢) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب في حقوق المال ، برقم (١٦٥٨) (٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٣) ، وأحمد ، في : المسند (٢ / ٢٦٢ ، ٢٨٣) .

(٥) «الشجاع» الذكر من الحيات ، و «الأقرع» الذي ذهب شعره ، من كثرة السم

(٦) «ريبتان» أي : تكتان سوداوان فوق عينه .

(٧) البخاري : كتاب الزكاة - باب إثم مانع الزكاة (٢ / ١٣٢) ، ومسلم بنحوه : كتاب الزكاة - باب إثم مانع الزكاة ، برقم (٢٧) (٢ / ١٨٤) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب ما جاء في منع الزكاة برقم (١٧٨٤) (١ / ٥٦٨) ، والسنائي : كتاب الزكاة - باب مانع زكاة ماله ، برقم (٢٤٨٢) (٥ / ٢٩) ، وموطأ مالك بلفظ آخر : كتاب الزكاة - باب ما جاء في الكثر ، برقم (٢٢) (١ / ٢٥٦ ، ٢٥٧) وقال ابن عبد البر : هذا الحديث موقوف في الموطأ ، وأحمد في المسند (٢ / ٩٨ ، ١٣٧ ، ١٥٦ ، ٣٥٥ ، ٤٨٩) ، والبيهقي : كتاب الزكاة - باب ما روي من الوحيد فيمن كنز ماله ، ولم يؤد زكاته (٤ / ٨١) . (٨) «الفاحشة» أي : الزنى .

(٩) «الأوجاع» أي : الأمراض . (١٠) «السئين» أي : الفقر (١١) «القطر» أي : المطر (١٢) «أسهم» أي : حريم (١٣) ابن ماجه : كتاب القتن - باب المقبولات ، برقم (٤٠١٩) (٢ / ١٣٣٢ ، ١٣٣٣) وفي الزوائد : هذا حديث صالح للعمل به .

٤- وروى الشيخان ، عن الأحنف بن قيس ، قال : جلست إلى ملا من قريش ، فجاء رجل^(١) ، خشن الشعر ، والثياب ، والهتة ، حتى قام عليهم ، فسلم ، ثم قال : بشر الكاذبين برضف^(٢) يحمي عليه في نار جهنم ، ثم يوضع على حلمة تدي أحدهم ، حتى يخرج من نفخ^(٣) كتفه ، ويوضع على نفخ كتفه ، حتى يخرج من حلمة ثديه ، فيتزلزل^(٤) . ثم ولي فجلس إلى سارية ، وتبعته ، وجلست إليه ، وأنا لا أدري من هو ، فقلت : لا أرى القوم ، إلا قد كرهوا الذي قلت . قال : إنهم لا يعقلون شيئاً ، قال لي خليلي . قال : قلت : مَنْ خليلك ؟ قال : النبي ﷺ . أتبصر أحداً ؟ قال : فنظرت إلى الشمس ما بقي من النهار ، وأنا أرى أن رسول الله ﷺ يرسلني في حاجة له ، قلت : نعم . قال : «ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً أنفقته كله ، إلا ثلاثة دانير» . وإن هؤلاء لا يعقلون ، إنما يجمعون الدنيا ، لا والله ، لا أسألهم دنيا ولا أستفتيهم عن دين ، حتى ألقى الله - عز وجل - .

(٤) حَكْمُ مَانِعِهَا :

الزكاة من الفرائض ، التي أجمعت عليها الأمة ، واشتهرت شهرة جعلتها من ضروريات الدين ، بحيث لو أنكر وجوبها أحدٌ ، خرج عن الإسلام ، وقُتل كفرًا ، إلا إذا كان حديث عهد بالإسلام ، فإنه يعلو ؛ لجهله بأحكامه .

أما من امتنع عن أدائها - مع اعتقاده وجوبها - فإنه أثم بامتناعه ، دون أن يخرجها ذلك عن الإسلام ، وعلى الحاكم ، أن يأخذها منه قهراً ويعزّره ، ولا يأخذ من ماله أزيدَ منها ، إلا عند أحمد ، والشافعي ، وفي القديم ، فإنه يأخذها منه ، ونصف ماله ؛ عقوبة له^(٥) ؛ لما رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، والحاكم ، والبيهقي ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «في كل إبل سائمة ، في كل أربعين ابنه لبون ، لا يفرق إبل عن حسابها ، مَنْ أعطاه مؤتمراً^(٦) ، فله أجرها ، ومن منعها ، فإننا أخذوها وشرطَ ماله ، عَزْمَةٌ^(٧) من عزمات ربنا - تبارك وتعالى - لا يحل لأحد محمد منها شيء»^(٨) . وسئل أحمد عن إسنادِه ؟ فقال : صالح الإسناد . وقال الحاكم في

(١) هو أبو ذر - رضي الله عنه - (٢) «الرضف» أي : المجبرة للحمة (٣) نفخ : أي : أعلى الكتف .

(٤) البيهقي : كتاب الزكاة - باب ما أُتِيَ ركاته ، فليس بكسز . . . (٢ / ١٣٣) ، وسلم : كتاب الزكاة - باب في الكناوين للأموال والتخليط عليهم ، برقم (٣٤ / ٢ / ٦٨٩ ، ٦٩٠) .

(٥) ويلحق به من أخفى ماله ، ومنع الزكاة ، ثم اكتشف أمره للحاكم . (٦) مؤتمراً أي : طالب الأجر .

(٧) «عزمة» أي : حقاً من الحقوق الواجبة .

(٨) النسائي : كتاب الزكاة - باب عقوبة مانع الزكاة ، برقم (٢٤٤٤ / ٥ / ١٥) ، وباب سقوط الزكاة عن الإبل إذا كانت رسلاً لأهلها ولحمونهم ، برقم (٢٤٤٩ / ٥ / ٢٥) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة ، برقم (١٥٧٥ / ٢ / ٢٣٣) ، والداودي : كتاب الزكاة - باب ليس في حوامل الإبل صدقة (١ / ٣٩٦) ، =

بهز: حديثه صحيح^(١) .

ولو امتنع قوم عن أدائها - مع اعتقادهم وجوبها - وكانت لهم قوة ومنعة ، فإنهم يقاتلون عليها ، حتى يعطوها ، لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «أمرت أن أقاتل الناس ، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك ، عصموا مني دماءهم وأموالهم ، إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله»^(٢) .

ولما رواه الجماعة ، عن أبي هريرة ، قال : لما توفي رسول الله ﷺ ، وكان أبو بكر ، وكثر من كثر من العرب ، فقال عمر : كيف تقاتل الناس^(٣) ؟ وقد قال رسول الله ﷺ : «أمرت أن أقاتل الناس ، حتى يقولوا : لا إله إلا الله . فمن قالها ، فقد عصم مني ماله ونفسه ، إلا بحقه ، وحسابه على الله تعالى» . فقال : والله ، لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله ، لو منعوني عناقاً^(٤) ، كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ ، لقاتلتهم على منعها . فقال عمر : فوالله ، ما هو إلا أن قد شرع الله صلد أبي بكر للقتال ، فعرفت أنه الحق^(٥) . ولفظ مسلم ، وأبي داود ،

= وأحمد ، في : المسند (٥ / ٢ ، ٤) ، والبيهقي : كتاب الزكاة - باب ما يسقط الصدقة عن الماشية (٤ / ١١٦) ، والحاكم : كتاب الزكاة - باب أكبر الكبائر الإشراف (١ / ٣٩٨) وقال : هذا حديث صحيح الإسناد على ما قلنا ذكره ، في تصحيح هذه الصحيفة ، ولم يخرجاه . ورواهه الذهبي .

(١) روى البيهقي ، أن الشافعي ، قال : هذا الحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث ، ولو ثبت ، قلنا به .
(٢) البخاري ينحوه : كتاب الصلاة - باب فعمل استقبال القبلة (١ / ١٠٨ ، ١٠٩) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب الأمر بقتال الناس ، حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، محمد رسول الله . ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة .. إلخ ، برقم (١٣٦ / ٥٣) ، والبيهقي : كتاب الزكاة - بسبب الأمهات قنوت وتبقى السخايل نصاباً ، ليؤخذ منها (٤ / ١٠٤) ، والحاكم : كتاب الزكاة (١ / ٣٨٧) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب على ما يقاتل المشركون ، برقم (٢٦٤١ / ٣) ، (١٠١ ، ١٠٢) ، والنسائي : كتاب محرم الدم - باب ، رقم (١١) برقم (٣٩٦٧) (٥ / ٧٦) .

(٣) المراد بهم بنو يربوع ، وكانوا جمعوا الزكاة ، وأرادوا أن يبعثوا بها إلى أبي بكر ، فمنعهم مالك بن نويرة من ذلك ، وقرعها فيهم ، ففؤاهم الذين عرض الخلاف في أمرهم ، ووقت الشبهة لعمر في شأنهم ، مما اقتضى مناظرته لأبي بكر ، واحتجابه على قتالهم بالحديث ، وكان قتاله لهم في أول خلافته سنة إحدى عشرة من الهجرة . (٤) فصائله أي : أثني للزم ، التي لم تبلغ سنة .

(٥) البخاري : كتاب الزكاة - بسبب وجوب الزكاة (٢ / ١٣١) ، وكتاب إستتابة المرتدين والمعاندين إلخ (٩ / ١٩ ، ٢٠) ، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ .. إلخ (٩ / ١١٣) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب الأمر بقتال الناس ، حتى يقولوا : لا إله إلا الله محمد رسول الله . =

والترمذي : لو منعوني عقلاً^(١) . بدل : عنائاً .

(٥) على من تجب ؟

تجب الزكاة على المسلم ، الحر ، المالك للنصاب ، من أي نوع من أنواع المال ، الذي تجب فيه الزكاة .

ويشترط في النصاب :

١- أن يكون فاضلاً عن الحاجات الضرورية ، التي لا غنى للمره عنها ، كالمطعم ، والملبس ، والسكن ، والمركب ، وآلات الحرفة .

٢- وأن يحول عليه الحول الهجري ، ويُعتبر ابتداءه من يوم ملك النصاب ، ولا بد من كماله في الحول كله ، فلو نقص أثناء الحول ، ثم كمل ، اعتُبر ابتداء الحول من يوم كماله .

قال النووي : مذهبننا ، ومذهب مالك ، وأحمد ، والجمهور ، أنه يشترط في المال الذي يجب الزكاة في عينه - ويعتبر فيه الحول ، كالذهب ، والفضة ، والماشية - وجود النصاب في جميع الحول ، فإن نقص النصاب في لحظة من الحول ، انقطع الحول ، فإن كمل بعد ذلك ، استؤنف الحول ، من حين يكمل النصاب .

وقال أبو حنيفة : المعتبر ، وجود النصاب في أول الحول وآخره ، ولا يضر نقصه بينهما ، حتى لو كان معه مائتا درهم ، قُلتف كلها في أثناء الحول ، إلا درهماً ، أو أربعين شاة ، فقتلت في أثناء الحول ، إلا شاة ، ثم ملك في آخر الحول تمام المائتين ، وتمام الأربعين ، وجبت زكاة الجميع^(٢) .

= . ، برقم (٣٢) (١ / ٥١ ، ٥٢) ، والترمذي : كتاب الإيمان عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء أُمرُ أن أُقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، برقم (٣٦٠٧) (٥ / ٣ ، ٤) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب مائع الزكاة ، برقم (٢٤٤٣) (٥ / ١٤ ، ١٥) ، وكتاب الجهاد - باب وجوب الجهاد ، برقم (٣٠٩١) (٦ / ٥) ، وكتاب تحريم الدم باب (١) ، برقم (٣٩٦٩) (٧ / ٧٦ ، ٧٧) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب رقم (١) برقم (١٥٥٦) (٢ / ١٩٨) وقال في الجامع الصغير : أخرجه المصنف ، وهو متواتر . والبيهقي : كتاب الزكاة - باب الأمهات تموت وتبقى السخال نصيباً فيدخل منها (٤ / ١٠٤) ، والحاكم : كتاب الزكاة (١ / ٢٨٧) وقال : هذا حديث صحيح الإسناد غير أن الشيخين لم يخرجا عمران القتلان ، وليس لهما حجة في تركه ، فإنه مستقيم الحديث . ووافقه الذهبي .

(١) التحقيق ، أنه الحول الذي يعقل به الجير ، وأن الكلام وارد على وجه المبالغة .

(٢) لو باع النصاب في أثناء ، الحول ، أو أبدله بغير جنسه ، انقطع حول الزكاة ، واستأنف حولاً آخر .

وهذا الشرط لا يتناول زكاة الزروع والثَّمار ، فإنها تجب يوم الحصاد ؛ قال الله تعالى : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام : ١٤١] .

وقال العبدري : أموال الزكاة ضربان ؛ أحدهما ؛ ما هو نماء في نفسه ، كالحبوب ، والثمار ، فهذا تجب الزكاة فيه ؛ لوجوده . والثاني ، ما يُرصد للنماء ، كالدراهم ، والدنانير ، وعروض التجارة ، وللماشية ، فهذا يعتبر فيه الحول ، فلا زكاة في نصابه ، حتى يحول عليه الحول ، وبه قال الفقهاء كافة ، انتهى . من «المجموع» للنووي .

(٦) الزكاة في مال الصبي ، والمجنون :

يجب على ولي الصبي ، والمجنون ، أن يؤدي الزكاة عنهما من مالهما ، إذا بلغ نصاباً ؛ فعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ قال : «من ولي يتيماً له مال ، فليتجر له ، ولا يتركه ، حتى تأكله الصدقة»^(١) . وإسناده ضعيف ، قال الحافظ : وله شاهد مرسل عند الشافعي . وأكدته الشافعي بعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقاً ، وكانت عائشة — رضي الله عنها — تُخرج زكاة أيتام ، كانوا في حجرها^(٢) .

قال الترمذي : اختلف أهل العلم في هذا ؛ فرأى غير واحد من أصحاب النبي ﷺ في مال اليتيم زكاة^(٣) ؛ منهم عمر ، وعلي ، وعائشة ، وابن عمر . وبه يقول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق . وقالت طائفة : ليس في مال اليتيم زكاة . وبه يقول سفيان ، وابن المبارك .

(٧) المالك المدين :

من كان في يده مال تجب الزكاة فيه ، وهو مدين ، أخرج منه ما يفي بدينه ، وزكى الباقي ، إن بلغ نصاباً ، وإن لم يبلغ النصاب ، فلا زكاة فيه ؛ لأنه في هذه الحالة فقير ،

(١) أي ؛ الزكاة .

(٢) الترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في زكاة مال اليتيم ، برقم (٦٤١) (٣ / ٢٣ ، ٢٤) وقال : وإنما روي هذا الحديث من هذا الوجه ، وفي إسناده مقال ؛ لأن للمثنى بن الصباح يضعف في الحديث . والموطأ بمعناه : كتاب الزكاة - باب زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها ، برقم (١٢) (١٢ / ٢٥١) .

(٣) للموطأ : كتاب الزكاة - باب زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها ، برقم (١٣) (١٣ / ٢٥١) ، والدارقطني :

كتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم ، برقم (١) ، (٢ / ١٠٩ ، ١١٠) .

(٤) الترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في زكاة اليتيم ، برقم (٦٤١) (٣ / ٢٣ ، ٢٤) .

والرسول ﷺ يقول : « لا صدقة ، إلا عن ظهر غني »^(١) . رواه أحمد . وذكره البخاري معلقاً ، وقال الرسول ﷺ : « تؤخذ من أغنيائهم ، وترد على فقرائهم »^(٢) . ويستوي في ذلك الدين ، الذي عليه لله أو للعباد ؛ ففي الحديث : « فدين الله أحق بالقضاء » . وسيأتي .

(٨) مَنْ مَاتَ ، وَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ :

من مات ، وعليه الزكاة ، فإنها تحجب في ماله^(٣) ، وتُقدَّم على الغُرماء^(٤) ، والوصية ، والورثة ؛ لقول الله تعالى في المواريث : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١٧] . والزكاة دين قائم لله تعالى ؛ فمن ابن عباس — رضي الله عنهما — أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ ، فقال : إن أمي ماتت ، وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها ؟ فقال : « لو كان على أمك دين ، أكنت قاضيه عنها ؟ » . قال : نعم . قال : « فدين الله أحق أن يقضى »^(٥) . رواه الشيخان .

(٩) شرطُ النيةِ في أداءِ الزكاةِ :

الزكاة عبادة ، فيشترط لصحتها النية ، وذلك أن يقصد الزكِّي عند أدائها وجه الله ، ويطلبُ بها ثوابه ، ويجزم بقلبه ، أنها الزكاة المفروضة عليه ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة : ٥] .

وفي «الصحيح» ، أن النبي ﷺ قال : «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٦) . واشترط مالك ، والشافعي النية عند الأداء .

وعند أبي حنيفة ، أن النية تحجب عند الأداء ، أو عند عزل الواجب ، وجَوِّزَ أحمد تقديمها على الأداء ، زماناً يسيراً .

(١) الحديث ترجم به البخاري : كتاب الزكاة — باب لا صدقة إلا عن ظهر غني ، وإخرجه مسنداً : كتاب الوصايا — باب تأويل قول الله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ . . . (٤ / ٦) ، وأحمد ، في : المسند (٢ / ٣٩٤ ، ٥٠١) .

(٢) تقدم تخريجه ، في (ص ٤١٩) .

(٣) هذا ملتبس للشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

(٤) «الغرماء أي : الملتزمون .

(٥) البخاري بمعناه : كتاب الإيمان والنذور (٨ / ١٧٧) — باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنساناً في الجمالية ، ثم أسلم ، وسلم : كتاب الصيام — باب قضاء الصيام من البيت ، يرقم (١٥٥ / ٧) (٨٠٤) .

(٦) تقدم تخريجه ، في «فرائض الوضوء» .

(١٠) أدائها وقت الوجوب :

يجب إخراج الزكاة فوراً ، عند وجوبها ، ويحرم تأخير أدائها عن وقت الوجوب ، إلا إذا لم يتمكن من أدائها ، فيجوز له التأخير ، حتى يتمكن ، لما رواه أحمد ، والبخاري ، عن عقبة بن الحارث ، قال : صليت مع رسول الله ﷺ العصر ، فلما سلم ، قام سريعاً ، فدخل على بعض نسائه ، ثم خرج ، ورأى ما في وجوه القوم من تعاجبهم ؛ لسرعته ؛ قال : «ذكرت ، وأنا في الصلاة ، تبرا^(١) عتلتنا ، فكرهت أن يمسي ، أو يبيت عتلتنا ، فأمرت بقسمته^(٢)» (٣).

وروى الشافعي ، والبخاري في «التاريخ» ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : «ما خالطت الصدقة مالا قط ، إلا أهلكته» . رواه الحميدي ، وزاد ، قال : «يكون قد وجب عليك في مالك صدقة ، فلا تُخرجها ؛ فيهلك الحرام الحلال»^(٤) .

(١١) التعجيل بأدائها :

يجوز تعجيل الزكاة ، وأدائها قبل الحول ، ولو لعامين ؛ فعن الزهري ، أنه كان لا يرى بأساً ، أن يُعجل زكاته قبل الحول . وسئل الحسن ، عن رجل أخرج ثلاث سنين ، يُجزيه ؟ قال : يجزيه . قال الشوكاني : وإلى ذلك ذهب الشافعي ، وأحمد ، وأبو حنيفة . وبه قال الهادي ، والقاسم . قال المؤيد بالله : وهو أفضل . وقال مالك ، وربيعة ، وسفيان الثوري ، وداود ، وأبو عبيد بن الحارث ، ومن أهل البيت ، الناصر : إنه لا يجزئ ، حتى يحول الحول .

واستدلوا بالأحاديث ، التي فيها تعلق الوجوب بالحول ، وقد تقدمت ، وتسليم ذلك لا يضر من قال بصحة التعجيل ؛ لأن الوجوب متعلق بالحول ، فلا نزاع ، وإنما النزاع في الإجزاء قبله . انتهى .

(١) الثبر : قال الجوهري : لا يقال ، إلا للذهب ، وقد قاله بعضهم في الفضة .

(٢) قال ابن بطال : فيه ، إن الخير ينبغي أن يبادر به ، فإن الأوقات تعرض ، والموانع تمنع ، والموت لا يؤمن ، والتسوية خير محمود .

(٣) البخاري : كتاب العمل في الصلاة - باب تفكر الرجل الشيء في الصلاة (٢ / ٨٤) ، والنسائي : كتاب الهبة - باب الرخصة للإمام في تخطي رقاب الناس ، برقم (١٣٦٥ / ٣) ، وأحمد ، في : المسند (٤ / ٧ ، ٨ ، ٣٨٤) .

(٤) مسند الحميدي ، برقم (٢٣٧ / ١) ، والبيز ، كما في «المجمع» (٣ / ٦٤) ، وهو ضعيف ، وانظر : الضعيفة (٥٠٦٩) .

قال ابن رشد : وسبب الخلاف ، هل هي عبادة ، أو حق واجب للمساكين ؟ فمن قال : إنها عبادة . وشبهها بالصلاة ، لم يجز إخراجها قبل الوقت ، ومن شبهها بالحقوق الواجبة المؤجلة ، أجاز إخراجها قبل الأجل ، على جهة التطوع . وقد احتج الشافعي لرأيه ، بحديث عليٍّ رضي الله عنه - أن النبي ﷺ استسلف صدقة العباس قبل محلها^(١) . انتهى .

(١٢) الدعاء للمزكي :

يستحب الدعاء للمزكي عند أخذ الزكاة منه ؛ لقول الله تعالى : **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ مَكْنٌ لَهُمْ** [التوبة : ١٠٣]

وعن عبد الله بن أبي أوفى ، أن رسول الله ﷺ كان إذا أتى بصدقة ، قال : **اللهم صل عليهم** . وأن أبي أناه بصدقة ، فقال : **اللهم صل على آل أبي أوفى**^(٢) . رواه الشيخان ، وغيرهما ، وروى النسائي ، عن وائل بن حجر ، قال : قال رسول الله ﷺ - في رجل يمت بثاقة حسنة في الزكاة - : **اللهم بارك فيه ، وفي إلهه**^(٣) .

قال الشافعي : السنة للإمام - إذا أخذ الصدقة - أن يدعو للمتصدق ، ويقول : **آجر الله فيما أعطيت ، وبارك لك فيما أتييت**^(٤) .

الأموال التي تجب فيها الزكاة

أوجب الإسلام الزكاة في الذهب ، والفضة ، والزروع ، والثمار ، وعروض التجارة ، والسواجم ، والمعدن ، والركاز .

(١) البيهقي : كتاب الزكاة - باب تسجيل الصدقة (١١١ / ٤) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في تسجيل الزكاة ، برقم (٦٧٨ / ٣) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب في تسجيل الزكاة ، برقم (١٦٢٤ / ٢) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب تسجيل الزكاة قبل محلها ، برقم (١٩٧٥) .
(٢) **وصل عليهم** . أي : أجمع لهم .

(٣) البخاري : كتاب الزكاة - باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة ، وقوله : **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ** ، (الفتح ٤٢٣ / ٣) ، وسلم : كتاب الزكاة - باب الدعاء لمن أتى بصدقة ، برقم (١٧٦ / ٢) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب ما يقال عند إخراج الزكاة ، برقم (١٧٩٦ / ١) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب صلاة الإمام على صاحب الصدقة ، برقم (٢٤٥٩ / ٥) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب دعاء المصدق لأهل الصدقة ، برقم (١٥٩٠ / ٢) ، (٢٤٦ / ٢) ، (٢٤٧) .

(٤) النسائي : كتاب الزكاة - باب الجمع بين المظروق والفقير بين للجمع ، برقم (٢٤٥٨ / ٥) ، (٣٠) .
(٥) ابن ماجه مختصر : كتاب الزكاة - باب من استضاف مالا ، برقم (١٧٩٢) ، وفي «الزوائد» : إسناد ضعيف ؛ لضعف حارثة بن محمد (١ / ٥٧١) .

زكاة النقدين : الذهب ، والفضة

وجوبها :

جاء في زكاة الذهب ، والفضة ، قول الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۖ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة : ٣٤ - ٣٥] .

والزكاة واجبة فيهما ؛ سواء أكانا نقوداً ، أم سبائك ، أم تبراً ، متى بلغ مقدار المملوك من كل منهما نصيباً ، وحال عليه الحول ، وكان فارغاً عن الدين ، والحاجات الأصلية .

نصاب الذهب ، ومقدار الواجب :

لا شيء في الذهب ، حتى يبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ عشرين ديناراً ، وحال عليها الحول ، ففيها ربع العشر ، أي ؛ نصف دينار ، وما زاد على العشرين ديناراً ، يؤخذ ربع عشره كذلك ؛ فحقن علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «ليس عليك شيء» - يعني ، في الذهب - حتى يكون لك عشرون ديناراً ، فإذا كانت لك عشرون ديناراً ، وحال عليها الحول ، ففيها نصف دينار ، فما زاد ، فيحساب ذلك ، وليس في مال زكاة ، حتى يحول عليه الحول»^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والبيهقي ، وصححه البخاري ، وحسنه الحافظ .

وعن ربيع ، مولى بني فزارة ، أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه - حين استخلف - : خذ من ربك من تجار المسلمين - فيما يُديرون من أموالهم - من كل أربعين ديناراً ديناراً ، فما نقص ، فيحساب ما نقص ، حتى يبلغ عشرين ، فإن نقصت ثلث دينار ، فدعها ، لا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم براءة بما تأخذ منهم ، إلى مثلها من الحول . رواه ابن أبي شيبة .

قال مالك في «الموطأ» : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا ، أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً ، كما تجب في مائتي درهم . والعشرون ديناراً تساوي ٢٨ درهماً ، وزناً بالدرهم المصري .

(١) أبو داود : كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة ، برقم (١٥٧٣) / ٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، والبيهقي مختصراً : كتاب الزكاة - باب لا زكاة في مال ، حتى يسول عليه الحول ، برقم (٧٢٧٣) / ٤ ، ١٦٠ .

نصابُ الفضة ، ومقدارُ الواجب :

وأما الفضة ، فلا شيء فيها ، حتى تبلغ مائتي درهم ، فإذا بلغت مائتي درهم ، ففيها ربع العشر ، وما زاد ، فيحسابه ؛ قلَّ أم كثر ؛ فإنه لا عفو في زكاة النقد بعد بلوغ النصاب .
فمن علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «قد عفوْتُ لكم عن الخيل ، والرقيق ، فهاتُوا صدقة الرُّقَّة (الفضة) ، من كل أربعين درهماً درهم ؛ وليس في تسعين ومائة شيء ، فإذا بلغت مائتين ، ففيها خمسة دراهم»^(١) . رواه أصحاب السنن .

قال الترمذي : سألت البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال : صحيح . قال : والعمل عند أهل العلم ، ليس فيما دون خمسة أواق صدقة ، والأوقية أربعون درهماً ، وخمس أواق مائتا درهم . والمائتا درهم = ٢٧ ريالاً و = ٥٥٥ قرشاً مصرياً .

ضمُّ التقديين :

من ملك من الذهب أقل من نصاب ، ومن الفضة كذلك ، لا يُضمُّ أحدهما إلى الآخر ، ليكمل منهما نصاباً ، لأنهما جنسان لا يضم أحدهما إلى الثاني ، كالحال في البقر والغنم ، فلو كان في يده ١٩٩ درهماً ، وتسعة عشر ديناراً ، لا زكاة عليه .

زكاةُ الدين :

للدين حالتان :

١- الدينُ ، إما أن يكون على معترفٍ به ، بائذٍ له ، وللعلماء في ذلك عدة آراء :

الرأي الأول ، أن على صاحبه زكاته ، إلا أنه لا يلزمه إخراجها ، حتى يقبضه ، فيؤدي لما مضى . وهذا مذهب عليٍّ ، والثوري ، وأبي ثور ، والاحتاف ، والختابلة .

الرأي الثاني ، أنه يلزمه إخراج الزكاة في الحال ، وإن لم يقبضه ؛ لأنه قادر على أخذه ، والتصرف فيه ، فلزمه إخراج زكاته ، كالوديعة . وهذا مذهب عثمان ، وابن عمر ، وجابر ، وطاووس ، والنخعي ، والحسن ، والزهري ، وقتادة ، والشافعي .

الرأي الثالث ، أنه لا زكاة فيه ؛ لأنه غير نام ، فلم تجب زكاته ، كمروض القنية . وهذا مذهب عكرمة ، ويروى عن عائشة ، وابن عمر .

(١) أبو داود : كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة برقم (١٥٧٤) (٢ / ٣٣٢) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب زكاة الذهب والورق برقم (٦٢٠) (٣ / ٧) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب زكاة الورق ، برقم (١٧٩٠) (١ / ٥٧٠) ، والشافعي : كتاب الزكاة - باب زكاة الورق ، برقم (٢٤٧٨) (٥ / ٣٧) .

الرأي الرابع ، أنه يزكّيه ، إذا قبضه لسنة واحدة . وهذا مذهب سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح .

٢- وإما أن يكون الدين على معسر ، أو جاحد ، أو محاطل به ؛ فإن كان كذلك ، ف قيل : إنه لا تجب فيه الزكاة . وهذا قول قتادة ، وإسحاق ، وأبي ثور ، والحنفية ؛ لأنه غير مقدور على الانتفاع به . وقيل : يزكّيه إذا قبضه لما مضى . وهو قول الثوري ، وأبي عبيد ؛ لأنه مملوك يجوز التصرف فيه ، فوجبت زكاته لما مضى ، كالدين على المليء ، وروي عن الشافعي الرأيان .

وعن عمر بن عبد العزيز ، والحسن ، والليث ، والأوزاعي ، ومالك : يزكّيه إذا قبضه ، لعام واحد .

زكاة أوراق البنكنوت ، والسندات :

أوراق البنكنوت ، والسندات : هي وثائق بليون مضمونة ، تجب فيها الزكاة ، إذا بلغت أول النصاب ٢٧ ريالاً مصرياً ؛ لأنه يمكن دفع قيمتها فضة فوراً .

زكاة الحلبي :

اتفق العلماء على ، أنه لا زكاة في الماس ، والدر ، والياقوت ، واللؤلؤ ، والمرجان ، والزبرجد ، ونحو ذلك من الأحجار الكريمة ، إلا إذا اتخذت للتجارة ، ففيها الزكاة .

واختلفوا في حلي المرأة ، من الذهب ، والفضة ؛ فذهب إلى وجوب الزكاة فيه ، أبو حنيفة ، وابن حزم ، إذا بلغ نصاباً ؛ استدلالاً بما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : أتت النبي ﷺ امرأتان ، في أيديهما أساور من ذهب ، فقال لهما رسول الله ﷺ : «الْحَبَّانِ أَنْ يَسُورَكُمَا»^(١) الله يوم القيامة أساور من نار ؟ . قالتا : لا . قال : «فَأَدِيَا حَقَّ»^(٢) هذا الذي في أيديكما»^(٣) .

(١) «ان يسوركما» : أي ؛ أن يلبسكما .

(٢) «حق هذا» : أي ؛ زكاته .

(٣) الترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في زكاة الحلبي ، برقم (٦٣٧) (٣ / ٢١) وقال : وهذا حديث قد رواه الحسن بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب نحو هذا ، والثني وابن لهيعة يُصَمِّتَانِ في الحلبي ، ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب الكثر ، ما هو ؟ زكاة الحلبي ، برقم (١٥٦٣) (٢ / ٢١٢) ، والنسائي يمتنع : كتاب الزكاة - باب زكاة الحلبي ، برقم (٢٤٧٩) (٥ / ٣٨) ، وأحمد ، في : للسند (٢ / ١٧٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨) .

وعن أسماء بنت يزيد ، قالت : دخلت أنا وخالتي على النبي ﷺ ، وعلينا أسورة من ذهب ، فقال لنا : «أتعطيان زكاته ؟» . قالت : فقلنا : لا . قال : «أما تخافان أن يسوركما الله أسورة من نار ؟ أديا زكاته»^(١) . قال الهيثمي : رواه أحمد ، وإسناده حسن .

وعن عائشة ، قالت : دخل علي رسول الله ﷺ ، فرأى في يدي فَنَخَاتٍ^(٢) من ورقٍ^(٣) ، فقال لي : «ما هنا ، يا عائشة ؟» . فقلت : صنعتهن ؛ أنزمن لك ، يا رسول الله ؟ فقال : «أتؤدبين زكاتهن ؟» . قلت : لا ، أو ما شاء الله . قال : «هو حبيبك من النار»^(٤) . رواه أبو داود ، والدارقطني ، والبيهقي .

وذهب الأئمة الثلاثة إلى ، أنه لا زكاة في حلي المرأة ، بالغا ما بلغ .

فقد روى البيهقي ، أن جابر بن عبد الله سئل عن الحلي ، أنه زكاة ؟ قال جابر : لا . فقيل : وإن كان يبلغ ألف دينار ؟ فقال جابر : أكثر^(٥) .

وروى البيهقي ، أن أسماء بنت أبي بكر كانت تحلي بناتها بالذهب ، ولا تزكّيه ، نحواً من خمسين ألفاً^(٦) .

وفي «الموطأ» ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أن عائشة كانت تلي بنات أخيها ، يتامى في حجرها ، لهن الحلي ، فلا تخرج من حليهن الزكاة^(٧) ، وفيه ، أن عبد الله بن عمر كان يحلي بناته وجواريه الذهب ، ثم لا يخرج من حليهن الزكاة .

قال الخطابي : الظاهر من الكتاب^(٨) ، يشهد لقول من أوجبها ، والأثر يؤيده ، ومن أسقطها ، ذهب إلى النظر ، ومعه طرف من الأثر ، والاحتياط أحلّها .

هذا الخلاف بالنسبة للحلي المباح ، فإذا اتخذت المرأة حلياً ليس لها اتخاذه ، كما إذا

(١) أحمد ، في : المستدرك (٦ / ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٦١) ، وضعفه الألباني ، في : قام اللق (٣٦٠) .

(٢) فَنَخَاتٍ : أي ؛ غوثات .

(٣) ورقٌ : أي ؛ فضة .

(٤) يعني ؛ لو تم تعذب في النار ، إلا من أجل عدم زكاته ، لكفاهما .

(٥) أبو داود : كتاب الزكاة - باب الكثر ، ما هو ؟ زكاة الحلي ، بقرن (١٥٦٥ / ٢) (٢١٣) ، والبيهقي : كتاب الزكاة - باب سياق اختيار وردت في زكاة الحلي (١٣٩ / ٤) ، والدارقطني : كتاب الزكاة - باب زكاة الحلي ، بقرن (١٠٥ / ٢) .

(٦) البيهقي : كتاب الزكاة - باب من قال : لا زكاة في الحلي (١٣٨ / ٤) .

(٧) البيهقي : كتاب الزكاة - باب من قال : لا زكاة في الحلي (١٣٨ / ٤) .

(٨) موطأ مالك : كتاب الزكاة - باب ما لا زكاة فيه من الحلي ، والبر ، والعتير ، بقرن (١٠ ، ١١) (٢٥٠ / ١) ، والبيهقي : كتاب الزكاة - باب من قال : لا زكاة في الحلي (١٣٨ / ٤) .

(٩) يشير إلى عموم قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتَرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ . الآية .

اتخذت حلية الرجال ، كحلية السيف ، فهو محرم ، وعليها الزكاة ، وكذا الحكم في اتخاذ أوواني الذهب والفضة .

زكاةُ صَدَاقِ الْمَرَأَةِ :

ذهب أبو حنيفة إلى أن صَدَاقَ المرأة لا زكاة فيه ، إلا إذا قبضته ؛ لأنه بدل عما ليس بمال ، فلا تجب فيه الزكاة قبل القبض ، كدَيْنِ الْكِتَابَةِ .

ويشترط بعد قبضه ، أن يبلغ نصاباً ، ويحول عليه الحول ، إلا إذا كان عندها نصاب آخر سوى المهر ، فإنها إذا قبضت من الصداق شيئاً ، ضمته إلى النصاب ، وزكتهُ بِحَوْلِهِ .

وذهب الشافعي إلى أن المرأة يلزمها زكاة الصداق ، إذا حال عليه الحول ، ويلزمها الإخراج عن جميعه آخر الحول ، وإن كان قبل الدخول ، ولا يؤثر كونه مُعْرَضاً لِلِسُقُوطِ بِالْفَسْخِ ، بَرْدَةً أو غيرها ، أو نصفه بالطلاق .

وعند الحنابلة ، أن الصَّدَاقَ فِي الذِّمَّةِ دَيْنٌ لِلْمَرَأَةِ ، حكمه حكم الديون عندهم ، فإن كان على مِله^(١) به ، فالزكاة واجبة فيه ، إذا قبضته ، أدت لما مضى ، وإن كان على معسر ، أو جاحد ، فاختار الحنابلة وجوب الزكاة فيه ، ولا فرق بين ما قبل الدخول أو بعده .

فإن سقط نصفه بطلاق المرأة قبل الدخول ، وانحلت النصف ، فعليها زكاة ما قبضته ، دون ما لم يقبضه . وكذلك لو سقط كلُّ الصَّدَاقِ قبل قبضه ؛ لانفساخ النكاح ، بأمر من جهتها ، فليس عليها زكاته .

زكاةُ أَجْرَةِ الدَّوْرِ الْمُؤَجَّرَةِ :

ذهب أبو حنيفة ، ومالك ، إلى أن المؤجر لا يستحق الأجرة بالعقد ، وإنما يستحقها بانقضاء مدة الإجارة ؛ وبناء على هذا ، فمن أجر داراً ، لا تجب عليه زكاة أجرتها ، حتى يقبضها ، ويحول عليها الحول ، وتبلغ نصاباً .

وذهبت الحنابلة إلى أن المؤجر يملك الأجرة من حين العقد ، وبناء عليه ، فإن من أجر داره ، تجب الزكاة في أجرتها ، إذا بلغت نصاباً ، وحال عليها الحول ، فإن المؤجر يملك التصرف في الأجرة بأنواع التصرفات ، وكون الإجارة عَرْضاً لِلْفَسْخِ ، لا يمنع وجوب الزكاة ، كالصداق قبل الدخول ، ثم إن كان قد قبض الأجرة ، أخرج الزكاة منها ، وإن كانت دَيْنًا فِيهِ كالدَيْنِ ؛ مُعْجَلًا كَانَ ، أو مُؤَجَّلًا^(٢) .

(١) مله : أي ؛ خفي .

(٢) أي ؛ أنه يؤدي زكاتها حين يقبضها لما مضى ، من حين العقد ، إن كان مضى عليها حول أو أكثر .

وفي «المجموع» للنووي : وأما إذا أجر داره أو غيرها ، بأجرة حائلة ، وقبضها ، فيجب عليه رزاقها ، بلا خلاف .

زكاة التجارة^(١)

حكمها :

ذهب جماهير العلماء ؛ من الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم من الفقهاء إلى وجوب الزكاة في عروض^(٢) التجارة ؛ لما رواه أبو داود ، والبيهقي ، عن سمرّة بن جندب ، قال : أما بعد ، فإن النبي ﷺ كان يأمرنا أن نُخرج الصدقة من الذي نُعدّه للبيع^(٣) .

وروى الدارقطني ، والبيهقي ، عن أبي ذر ، أن النبي ﷺ قال : «في الإبل صدقتها ، وفي الغنم صدقتها ، وفي البقر صدقتها ، وفي البز^(٤) صدقة»^(٥) .

وروى الشافعي ، وأحمد ، وأبو عبيد ، والدارقطني ، والبيهقي ، وعبد الرزاق ، عن أبي عمرو بن حماس ، عن أبيه ، قال : كنت أبيع الأدم والجعاب^(٦) ، فمرّ بي عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال : أدّ صدقة مالك . فقلت : يا أمير المؤمنين ، إنما هو الأدم . قال : قومهُ ، ثم أخرجْ صدقته^(٧) .

قال في «المغني» : وهذه قصة يشتهر مثلها ، ولم تُنكر ، فيكون إجماعاً ، وقالت الظاهرية : لا زكاة في مال التجارة . قال ابن رشد : والسبب في اختلافهم في وجوب الزكاة بالقياس ، واختلافهم في تصحيح حديث سمرّة ، وحديث أبي ذر ؛ أما القياس ، الذي اعتمد به جمهور ، فهو أن العروض المتخلّة للتجارة مالٌ مقصود به التنمية ، فأشبهه الأجناس الثلاثة ، التي فيها الزكاة باتفاق ، أعني ، الحرث ، والملشية ، والذهب ، والفضة .

وفي «المنار» : جمهور علماء الملة يقولون بوجوب زكاة عروض التجارة ، وليس فيها نصٌ قطعي من الكتاب أو السنة ، وإنما ورد فيها روايات ، يقوّي بعضها بعضاً ، مع الاعتبار

(١) انظر : تمام المنة ؛ فإن فيه تحقيقاً للمسألة (٣٩٣) . (٢) العروض : جمع عرض ؛ وهو غير الأثمان من المال .

(٣) و داود : كتاب الزكاة - باب العروض إذا كانت للتجارة هل فيها من زكاة ؟ برقم (١٥٦٢) (٢ / ٢١١ ، ٢١٢) ، والبيهقي : كتاب الزكاة - باب زكاة التجارة . . . (٤ / ١٤٦ ، ١٤٧) ، وهو ضعيف ، انظر : السلسلة الضعيفة (١١٧٨) .

(٥) الدارقطني : كتاب الزكاة - باب ليس في الخضروات صدقة ، برقم (٢٨) (٢ / ١٠٢) ، والبيهقي : كتاب الزكاة - باب زكاة التجارة (٤ / ١٤٧) ، وهو ضعيف ، انظر : إرواه الغليل (٨٣٧) .

(٦) الأدم : الجلد ، والجعاب : الجفان .

(٧) الدارقطني : كتاب الزكاة - باب تسجيل الصدقة قبل الحول ، برقم (١٣) (٢ / ١٢٥) .

المستند إلى النصوص ، وهو أن عروض التجارة المتداولة للاستغلال نقود ، لا فرق بينها وبين الدراهم والنفائس ، التي هي أثمانها ، إلا في كون النصاب يتقلب ، ويتردد بين الثمن ، وهو النقد ، والثمن ، وهو العروض ، فلو لم تجب الزكاة في التجارة ، لأمكن لجميع الأغنياء ، أو أكثرهم أن يتجروا بنقودهم ، ويتحروا ، إلا يحول الحول على نصاب من التقنين أبداً ، وبذلك تبطل الزكاة فيهما عندهم .

ورأس الاعتبار في المسألة ، أن الله - تعالى - فرض في أموال الأغنياء صدقة ؛ لمواساة الفقراء ، ومن في معانهم ، وإقامة المصالح العامة ، وأن الفائدة في ذلك للأغنياء ، تطهير أنفسهم من رذيلة البخل ، وتزكيتها بفضائل الرحمة بالفقراء ، وسائر أصناف المستحقين ، ومساعدة الدولة والأمة ، في إقامة المصالح العامة ، والفائدة للفقراء وغيرهم ، إعانتهم على نوائب الدهر ، مع ما في ذلك من سد ذريعة المفسد ، في تضخم الأموال ، وحصرها في أناس معدودين ، وهو المشار إليه بقوله - تعالى - في حكمة قسمة الغنياء : «يَكُنْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ» [الحشر : ٧] . فهل يُعقل أن يخرج من هذه المقاصد الشرعية كلها التجار ، الذين ربما تكون معظم ثروة الأمة في أيديهم ؟

متى تصير العروض للتجارة ؟

قال صاحب «الغني»^(١) : ولا يصير العرض للتجارة ، إلا بشرطين ؛ الأول ، أن يملكه بفعله ، كالبيع ، والنكاح ، والخلع ، وقبول الهبة ، والوصية ، والغنيمة ، واكتساب المباحات ؛ لأن ما لا يثبت له حكم الزكاة بدخوله في ملكه ، لا يثبت بمجرد النية ، كالصوم ، ولا فرق بين أن يملكه بعوض ، أم بغير عوض ؛ لأنه ملكه بفعله ، فأشبهه الموروث . والثاني ، أن ينوي عند تملكه ، أنه للتجارة ، فإن لم ينو عند تملكه ، أنه للتجارة ، لم يصير للتجارة ، وإن نواه بعد ذلك ، وإن ملكه بإرث ، وقصد أنه للتجارة ، لم يصير للتجارة ؛ لأن الأصل القنية ، والتجارة عارض ، فلا يصير إليها بمجرد النية ، كما لو نوى الحاضر السفر ، لم يثبت له حكم السفر بدون الفعل ، وإن اشترى عرضاً للتجارة ، فنوى به الاقتناء ، صار للقنية ، وسقطت الزكاة منه .

كيفية تزكية مال التجارة :

من ملك من عروض التجارة ، قدر نصاب ، وحال عليه الحول ، قومه آخر الحول ،

(١) وما في «الذهب» لا يخرج من معناه .

وأخرج زكاته ، وهو ربع عشر قيمته . وهكذا يفعل التاجر في تجارته كل حول ، ولا يعتد الحول ، حتى يكون القدر الذي يملكه نصيباً^(١) ، فلو ملك عرضاً قيمته دون النصاب ، فمضى جزء من الحول ، وهو كذلك ، ثم رادت قيمة الثمارة به ، أو تغيرت الأسعار ، فبلغ نصيباً ، أو باعه بنصاب ، أو ملك في أثناء الحول عرضاً آخر ، أو أثماناً ، ثم بها النصاب ، ابتداء الحول من حيثئذ ، ولا يحتسب بما مضى . وهذا قول الشوري ، والاحناف ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبي عبيد ، وأبي ثور ، وابن المنذر . ثم إذا نقص النصاب أثناء الحول ، وكمل في طرفه ، لا ينقطع الحول ، عند أبي حنيفة ؛ لأنه يحتاج إلى أن تُعرف قيمته في كل وقت ؛ ليعلم أن قيمته فيه تبلغ نصيباً ، وذلك يشق . وعند الخنابلة ، أنه إذا نقص أثناء الحول ، ثم راد ، حتى بلغ نصيباً ، استأنف الحول عليه ؛ لكونه انقطع بنقصه في أثنائه .

زكاة الزروع ، والثمار

وجوبها :

أوجب الله - تعالى - زكاة الزروع ، والثمار ؛ فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا انْزِعُوا مِنْ حَبْشَتِكُمْ مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ۚ [البقرة : ٢٦٧] . والزكاة تسمى نفقة ؛ قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۚ [الأنعام : ١٤١] .

قال ابن عباس : حقه ؛ الزكاة المفروضة . وقال : العشر ، ونصف العشر .

الأصناف التي كانت تؤخذ منها الزكاة ، على عهد الرسول ﷺ :

وقد كانت الزكاة على عهد رسول الله ﷺ تؤخذ من الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ؛ فمن أبي بردة ، عن أبي موسى ، ومعاذ - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ بعثهما إلى اليمن ، يعلمان الناس أمر دينهم ، فأمرهم ألا يأخذوا الصدقة ، إلا من هذه الأربعة ؛ الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب^(٢) . رواه الدارقطني ، والحاكم ، والطبراني ، والبيهقي ، وقال : رواه ثقات ، وهو متصل .

(١) يرى الإمام مالك ، أن الحول يعتد على ما دون النصاب ، فإذا بلغ في آخره نصيباً ، زكاة .

(٢) الدارقطني : كتاب الزكاة - باب ليس في الخضروات صدقة ، برقم (١٥) (٢ / ٩٨) ، والحاكم : كتاب

الزكاة - باب أخذ الصدقة من الحنطة والشعير (١ / ٤٠١) ، والبيهقي : كتاب الزكاة - باب لا تؤخذ صدقة شيء

من الشجر ، غير النخل والعنب (٤ / ١٢٥) .

قال ابن المنذر ، وابن عبد البر : وأجمع العلماء على ، أن صدقة واجبة في الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب .

وجاء في رواية ابن ماجه ، أن رسول الله ﷺ ، إنما سَنَّ الزكاة في الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، والذرة^(١) . وفي إسناده هذه الرواية ، محمد بن عبيد الله العرمي ، وهو متروك .

الأصناف التي لم تكن تؤخذ منها :

ولم تكن تؤخذ الزكاة من الخضروات ، ولا من غيرها من الفواكه ، إلا العنب ، والرطب ؛ فعن عطاء بن السائب ، أن عبد الله بن المغيرة أراد أن يأخذ صدقة من أرض موسى بن طلحة ، من الخضروات ، فقال له موسى بن طلحة : ليس لك ذلك ؛ إن رسول الله ﷺ كان يقول : «ليس في ذلك صدقة»^(٢) . رواه الدارقطني ، والحاكم ، والأثرم في «سننه» ، وهو مرسل قوي .

وقال موسى بن طلحة : جاء الأثر عن رسول الله ﷺ في خمسة أشياء ؛ الشعير ، والحنطة ، والسلت^(٣) ، والزبيب ، والتمر ، وما سوى ذلك ، مما أخرجت الأرض ، فلا عشر فيه . وقال : إن معاذًا لم يأخذ من الخضرة صدقة^(٤) .

قال البيهقي : هذه الأحاديث كلها مراسيل ، إلا أنها من طرق مختلفة ، فيؤكد بعضها بعضها ، ومعها من أقوال الصحابة ؛ عمر ، وعلي ، وعائشة^(٥) .

وروى الأثرم ، أن عامل عمر كتب إليه ، في كروم فيها من الفرسك^(٦) ، والرمان ، ما هو أكثر غلة من الكروم أضعافًا ؟ فكتب إليه : إنه ليس عليها عشر ، هي من العضاء .

قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم ، أنه ليس في الخضروات صدقة^(٨) . وقال القرطبي : إن الزكاة تتعلق بالمقتات ، دون الخضروات ، وقد كان

(١) ابن ماجه : كتاب الزكاة - باب ما يجب فيه الزكاة من الأموال ، برقم (١٨١٤) / ١ (٥٨٠) وفي «الزوائد» : إسناده ضعيف ؛ لأن محمد بن عبيد الله هو الخزرجي ، وقال الإمام أحمد : ترك الناس حديثه . وقال الحاكم : متروك الحديث ، بلا خلاف بين أئمة النقل فيه ، وقال الساجي : أجمع أهل النقل على ترك حديثه ، وعنده متكبر .

(٢) البيهقي : كتاب الزكاة - باب الصدقة فيما يزرعه الأدييون (٤ / ١٢٩) .

(٣) السلت : نوع من الشعير ، أيض . (٤) البيهقي : كتاب الزكاة - باب الصدقة فيما يزرعه الأدييون (٤ / ١٢٩) .

(٥) البيهقي : كتاب الزكاة - باب الصدقة فيما يزرعه الأدييون (٤ / ١٢٩) ، وانظر : تمام المنة (٣٦٨) .

(٦) الفرسك : الخوخ .

(٧) يقصد : أكثرهم .

(٨) الترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في زكاة الخضروات ، برقم (٦٣٨) / ٣ (٢١ ، ٢٢) وقال للحق : لم يخرجها أحد ، سوى الترمذي .

بالطائف الرمان ، والفرسك ، والائرج ، فما ثبت أن النبي ﷺ أخذ منها زكاة ، ولا أحد من خلفائه .

قال ابن القيم : ولم يكن من هديه أخذ الزكاة من الخيل ، والرقيق ، ولا البغال ، ولا الحمير ، ولا الخضروات ، ولا الأباطخ ، والمقاتي ، والفواكه التي لا تكال ولا تُدخّر ، إلا العنب والرطب ، فإنه يأخذ الزكاة منه جملة ، ولم يفرق بين ما يس ، وما لم يس .
رأي الفقهاء :

لم يختلف أحد من العلماء ، في وجوب الزكاة في الزروع والثمار ، وإنما اختلفوا في الأصناف ، التي تجب فيها ، إلى عدة آراء ، نُجملها فيما يلي :

١- رأي الحسن البصري ، والشعبي ، أنه لا زكاة ، إلا في المنصوص عليه ، وهو الحنطة ، والشعير ، والذرة ، والتمر ، والزبيب ؛ لأن ما عداه لا نص فيه . واعتبر الشوكاني هذا ، المذهب الحق .

٢- رأي أبي حنيفة ، أن الزكاة واجبة في كل ما أثبتته الأرض ، لا فرق بين الخضروات وغيرها ، واشترط أن يُقصدَ بزراعتها استغلال الأرض ، وغاؤها عادة ، واستثنى الحطب ، والقصب الفارسي ^(١) ، والحشيش ، والشجر الذي لا ثمر له . واستدل لذلك بعموم قوله ﷺ : « فيما سقت السماء العشر » ^(٢) . وهذا عام يتناول جميع أفرادها ؛ ولأنه يقصد بزراعتها ثمار الأرض ، فأشبه الحب .

٣- مذهب أبي يوسف ، ومحمد ، أن الزكاة واجبة في الخارج من الأرض ، بشرط أن يبقى سنة ، بلا علاج كثير ؛ سواء أكان مكيلاً ، كالحبوب ، أو موزوناً ، كالقطن ، والسكر . فإن كان لا يبقى سنة ، كالقثاء ، والخيار ، والبطيخ ، والشمام ، ونحوها من الخضروات ، والفواكه ، فلا زكاة فيه .

(١) القصب الفارسي : هو البرص ، في اللغة العامية المصرية .

(٢) البخاري : كتاب الزكاة - باب العشر فيما سقي من ماء السماء بالله الجاري (٢ / ١٥٥ ، ١٥٦) ، ومسلم بمناه : كتاب الزكاة - باب ما فيه العشر أو نصف العشر ، برقم (٧ / ٢) (١٧٥) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره ، برقم (٦٤٠) (٣ / ٢٣) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب صدقة الزرع ، برقم (١٥٩٦) (٢ / ٢٥٢) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب ما يوجب العشر ، وما يوجب نصف العشر ، برقم (٢٤٨٩) (٥ / ٤١ ، ٤٢) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب صدقة الزروع ، برقم (١٨١٦ ، ١٨١٧) (١ / ٥٨٠ ، ٥٨١) ، والدارمي : كتاب الزكاة - باب العشر فيما سقت السماء ، وفيما تسقى بالأنفسج ، وموطأ مالك : كتاب الزكاة - باب زكاة ما يخص من ثمار النخيل والأعناب ، برقم (٣٣) (١ / ٢٧٠) ، وأحمد ، في : المسند (١ / ١٤٥) (٣ / ٣٤١ ، ٣٥٣) .

٤- مذهب مالك ، أنه يشترط فيما يخرج من الأرض ، أن يكون مما يبقى ، ويبس ، ويستتبه بنو آدم ، سواء أكان مُقتاتاً ، كالقمح ، والشعير ، أو غير مقتات ، كالقرطم ، والسَّمسم ، ولا زكاة عنده في الخضروات والفواكه ، كالتين ، والرمان ، والتفاح .

٥- ومذهب الشافعي ، إلى وجوب الزكاة ، فيما تخرجه الأرض ، بشرط أن يكون مما يُقتات ويُذخّر ، ويستتبه الآدميون ، كالقمح ، والشعير .

قال النووي : مذهبنا ، أنه لا زكاة في غير النخل ، والعنب من الأشجار ، ولا في شيء من الحبوب ، إلا فيما يقتات ويُذخّر ، ولا زكاة في الخضروات .

ومذهب أحمد ، إلى وجوب الزكاة ، في كل ما أخرجه الله من الأرض ، من الحبوب ، والثمار ، مما يبس ، ويبقى ، ويكال ، ويستتبه الآدميون في أراضيهم ^(١) ، سواء أكان قوتاً ، كالحنطة ، أو من القطنيات ^(٢) ، أو من الأباريز ، كالكُسبرة ، والكراويا ، أو من البذور ، كبلدر الكتان ، والقثاء ، والخيار ، أو حب البقول ، كالقرطم ، والسَّمسم .

وتجب عنده أيضاً ، فيما جمع هذه الأوصاف من الثمار اليابسة ، كالتمر ، والزبيب ، والمشمش ، والتين ، واللوز ، والبندق ، والفسق .

ولا زكاة عنده في سائر الفواكه ، كالخوخ ، والكمثرى ، والتفاح ، والمشمش ، والتين ، اللذين لا يُجفّفان ، ولا في الخضروات ، كالقثاء ، والخيار ، والبطيخ ، والباذنجان ، واللّفت ، والجزر .

زكاة الزيتون :

قال النووي : وأما الزيتون ، فالصحيح عندنا ، أنه لا زكاة فيه . وبه قال الحسن بن صالح ، وابن أبي ليلى ، وأبو عبيد . وقال الزهري ، والأوزاعي ، والليث ، ومالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ، وأبو ثور : فيه الزكاة . قال الزهري ، والليث ، والأوزاعي : يُخرص ، فتؤخذ زكاته زيتاً .

وقال مالك : لا يخرص ، بل يؤخذ العشر بعد عصره ، ويلوّه خمسة أوسق ، انتهى .

(١) وإن اشترى ردياً ، بعد بدو صلاحه ، أو ثمرة بدأ صلاحها ، أو ملكها بجهة من جهات الملك ، لم تجب فيها الزكاة .

(٢) القطنيات ، هي الحبوب ، سوى البر ، والشعير ، سميت بذلك ، لأنها تقطن في البيوت . أي ، تخزن ، وهي كالمس ، والحمص ، والبسلة ، والجلبان ، والترمس ، واللوي ، والقول .

سبب الخلاف ، ومنشؤه :

قال ابن رشد : وسبب الخلاف ، أما بين من قصرَّ الزكاة على الأصناف المجمع عليها ، وبين من عدّها إلى المذخّر المقتات ، فهو اختلافهم في تعلق الزكاة بهذه الأصناف الأربعة ، هل هو لعينها أو لعلّة فيها ، وهي الاقتيات ؟

فمن قال : لعينها . قصر الوجوب عليها ، ومن قال : لعلّة الاقتيات . عدّى الوجوب لجميع المقتاتات ، وسبب الخلاف بين من قصر الوجوب على المقتاتات ، وبين من عدّها إلى جميع ما تخرجه الأرض - إلا ما وقع عليه الإجماع من الحشيش ، والحب ، والقصب - معارضة القياس لعموم اللفظ ، أما اللفظ ، الذي يقتضي العموم ، فهو قوله - عليه الصلاة والسلام - : «فيما سقت السماء العشر ، وفيما سقي بالضح نصف العشر» . و «ما» بمعنى الذي ، و «الذي» من ألفاظ العموم ، وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ ﴾ . الآية إلى قوله : ﴿ وَأَنْتَ أَهْلُ يَوْمِ الْحَصَادِ ﴾ [الأنعام ١٤١] .

وأما القياس ، فهو أن الزكاة ، إنما المقصود به سدُّ الخلة ، وذلك لا يكون غالباً ، إلا فيما هو قوت ، فمن خصّص العموم بهذا القياس ، أسقط الزكاة عما عدا المقتاتات ، ومن غلب العموم ، أوجبها فيما عدا ذلك ، إلا ما أخرجه الإجماع .

واللبن اتفقوا على المقتات ، اختلفوا في أشياء من قبل اختلافهم فيها ، هل هي مقتاتة أم ليست بمقتاتة ، وهل يقاس على ما اتفق عليه ، أو ليس يقاس ؟ مثل اختلاف مالك ، والشافعي ، في الزيتون ، فإن مالكا ذهب إلى وجوب الزكاة فيه ، ومنع الشافعي ذلك في قوله الأخير بمصر ، وسبب اختلافهم ، هل هو قوت ، أو ليس بقوت ؟

نصابُ زكاة الزُّروع ، والثَّمار :

ذهب أكثر أهل العلم إلى ، أن الزكاة لا تجب في شيء من الزروع ، والثمار ، حتى تبلغ خمسة أوسق ، بعد تصفيتها من الثبن ، والقشر ، فإن لم تُصَفَّ ، بأن تركت في قشرها^(١) ، فيشترط أن تبلغ عشرة أوسق .

(١- فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»^(٢) . رواه أحمد ، والبيهقي بسند جيد .

(١) كالأرز ، إذا ترك في قشره .

(٢) مسلم : كتاب الزكاة - باب رقم (١) حديث رقم (١) ، (٣ / ٦٧٣ ، ٦٧٤) ، والبيهقي : كتاب الزكاة - باب النصاب في زكاة الثمار (٤ / ١٢٠) ، وباب نصاب الورق (٤ / ١٧٣) ، وأحمد في : للسند (٢ / ٤٠٢) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب ، يرقم (٦٢٦) (٣ / ١٣) .

٢- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن النبي قال : «ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب ، صدقة»^(١) .

والوسق ؛ ستون صاعاً ، بالإجماع ، وقد جاء ذلك في حديث أبي سعيد ، وهو حديث منقطع . وذهب أبو حنيفة ، ومجاهد إلى وجوب الزكاة في القليل والكثير ؛ لعموم قوله ﷺ : «فيما سقت السماء العشر»^(٢) . ولأنه لا يعتبر له حول ، فلا يعتبر له نصاب .

قال ابن القيم - مناقشاً هذا الرأي - : وقد وردت السنة الصحيحة ، الصريحة ، المحكمة في تقدير نصاب المعشرات بخمسة أوسق ، بالمشابهة من قوله : «فيما سقت السماء العشر» ، وما سقي بنضح أو غُرب ، فنصف العشر . قالوا . وهذا يعم القليل والكثير وقد عارضه الخاص ، ودلالة العام قطعية كالخاص ، وإذا تعارضتا ، قُدِّمَ الاحوط ، وهو الوجوب .

فيقال : يجب العمل بكلا الحديثين ، ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر ، وإلغاء أحدهما بالكلية ؛ فإن طاعة الرسول ﷺ فرض في هذا ، وفي هذا ، ولا تعارض بينهما بحمد الله - تعالى - بوجه من الوجوه ، فإن قوله : «فيما سقت السماء العشر» . إما أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر ، وما يجب فيه نصفه ، فذكر النوعين ، مفرقاً بينهما في مقدار الواجب . وأما مقدار النصاب ، فسكت عنه في هذا الحديث ، وبيّنه نصاً في الحديث الآخر ، فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح ، الصريح ، المحكم ، الذي لا يحتمل غير ما أوّل عليه البتة ، إلى المجهول المشابه ، الذي غابته أن يتعلق فيه بعموم ، لم يقصدوا بيانه بالخاص المحكم المبين ، كبيان سائر العمومات بما يُخصّصها من النصوص ؟

وقال ابن قدامة : قول النبي ﷺ : «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» . متفق عليه . هذا خاص يجب تقديره ، وتخصيص عموم ما رَوَّه به ، كما خصصنا قوله : «في كل سائمة من الإبل الزكاة»^(٣) . بقوله : «ليس فيما دون خمس ذُود صدقة» . وقوله : «في الرقة

(١) مسلم : كتاب الزكاة - باب رقم (١) حديث رقم (٤) (٢ / ٦٧٤) .

(٢) سبق تخريجه ، في (ص ٤٤٦) .

(٣) أبو داود : كتاب الزكاة - باب زكاة السائمة ، برقم (١٥٦٧) (٢ / ٢٢٤) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب زكاة الغنم ، برقم (٢٤٥٥) (٥ / ٢٩) ، وأحمد في : المسند (١ / ١٢١ ، ١٢٢) .

ربع العشر^(١). بقوله : «ليس فيما دون خمس أواق صدقة»^(٢) . ولأنه مال تجب فيه الصدقة ، فلم تجب في يسيره ، كسائر الأموال الزكوية .

وإنما لم يعتبر الحول ؛ لأنه يكمل نماءه باستحصاده ، لا ببقائه ، واعتبر الحول في غيره ؛ لأنه مظنة لكمال النماء في سائر الأموال ، والتصاب اعتبر ؛ ليلج حداً يحتمل المواساة منه ، فلهذا اعتبر فيه .

يحققه ، أن الصدقة ، إنما تجب على الأغنياء ، ولا يحصل الغنى بدون النصاب ، كسائر الأموال الزكوية . هذا ، والصاع ؛ قدح وثلاث ، فيكون النصاب خمسين كيلة ، فإن كان الخارج لا يكال ، فقد قال ابن قدامة : ونصاب الزعفران والقطن ، وما ألحق بهما من المورونات ، ألف وستمئة رطل بالعراقي ، فيقوم وزنه مقامه^(٣) .

قال أبو يوسف : إن كان الخارج مما لا يكال ، لا تجب فيه الزكاة إلا إن بلغ قيمة نصاب من أدنى ما يكال ، فلا تجب الزكاة في القطن ، إلا إذا بلغت قيمته خمسة أوسق ، من أقل ما يكال ، كالشعير ونحوه ؛ لأنه لا يمكن اعتباره بنفسه ، فاعتبر بغيره ، كالعروض يقوم بأدنى النصابين من الأثمان .

وقال محمد : يلزم أن يبلغ خمسة أمثال ، من أعلى ما يُقدَّر به نوعه ، ففي القطن ، لا تجب فيه الزكاة ، إن بلغ خمسة قناطير ؛ لأن التقدير بالوسق ، فيما يوسق ، كان باعتبار أنه أعلى ما يُقدَّر به نوعه .

مقدار الواجب :

يختلف القدر الذي يجب إخراجه ، باختلاف السقي ؛ فما سُقي بدون استعمال آلة -

(١) أبو داود : كتاب الزكاة - باب في زكاة السائلة ، برقم (١٥٦٧) (٢ / ٩٨ ، ٩٩) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ، رقم (٦٢٠) (٣ / ٧) ، والموطأ : كتاب الزكاة - باب صدقة الماشية ، برقم (٢٣) (١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨) ، والرقعة : للفضة ، سواء كانت مضمروية ، أو غير مضمروية ، قيل : أصلها الورق ، فحلقت الواو ، ووضعت عنها بالهاء ، نحو العدة والوعد .

(٢) البخاري : كتاب وجوب الزكاة - باب زكاة الورق (٢ / ١٤٣ ، ١٤٤) - باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (٢ / ١٥٦) ، ومسلم : كتاب الزكاة - برقم (٦) (٢ / ٦٧٥) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب ما تجب فيه الزكاة ، برقم (١) (١ / ٢٢٤) ، ومسند أحمد (٢ / ٩٢) والرائق : جمع أوقية ، ويقال لها : الوقية ، وهي أربعون درهماً ، وخمسة أواق مائتا درهم .

(٣) الخمسة الأوسق تساوي ألفاً وستمئة رطل عراقي ، والرطل العراقي ١٣٠ درهماً تقريباً .

بأن سُقِيَ بالراحة - ففيه عشر الخارج ، فإن سُقِيَ بآلَةٍ ، أو بماء مشترى ، ففيه نصف العشر .

١- فمن معاذ - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «فيما سَقَتِ السماء ، والبعل^(١) ، والسيل العشر ، وفيما سُقِيَ بالتَضْعِ نِصْفُ العشر»^(٢) . رواه البيهقي ، والحاكم ، وصححه .

٢- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «فيما سَقَتِ السماء والعيون ، أو كان عَثْرًا العشر ، وفيما سُقِيَ بالتَضْعِ نصف العشر»^(٣) . رواه البخاري ، وغيره .

فإن كان يُسَقَى تارة بآلَةٍ ، وتارة ببلونها ، فإن كان ذلك على جهة الاستواء ، ففيه ثلاثة أرباع العشر ؛ قال ابن قدامة : لا نعلم فيه خلافاً ، وإن كان أحدهما أكثر ، كان حكم الأقل تابعاً للأكثر ، عند أبي حنيفة ، وأحمد ، والثوري ، وأحد قولي الشافعي .

وتكاليف الزرع ؛ من حصاد ، وحَمْلٍ ، ودياسة ، وتصفية ، وحفظ ، وغير ذلك من خالص مال المالك ، ولا يحسب منها شيء من مال الزكاة .

ومذهب ابن عباس ، وابن عمر - رضي الله عنهما - أنه يحسب ما اقترضه من أجل زرع ، وثمرة ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، وابن عمر - رضي الله عنهما - في الرجل يستقرض ، فينفق على ثمرته ، وعلى أهله ؟ قال : قال ابن عمر : يبدأ بما

(١) البعل والمثري : الذي يشرب بقرقه دون سقي ، والتضج : السقي من ماء بئر ، أو نهر يسالية .

(٢) البخاري بلفظ : «فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عَثْرًا العشر ...» . كتاب الزكاة : باب العشر فيما يُسَقَى من ماء السماء وبالماء الجباري ... (٢ / ١٥٥) ، والحاكم : كتاب الزكاة - باب أخذ الصدقة من الحنطة ، والشعير (١ / ٤٠١) وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، والبيهقي : كتاب الزكاة - باب الصدقة فيما يزرعه الأعميون (٤ / ١٢٩) .

(٣) البخاري : كتاب الزكاة - باب العشر فيما سقي من ماء السماء ، وبالماء الجباري (٢ / ١٥٥) ، ومسلم بمناه : كتاب الزكاة - باب ما فيه العشر أو نصف العشر ، برقم (٧ / ٦٧٥) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب الصدقة فيما سقي بالأنهار ، برقم (٦٤٠ / ٣ / ٢٣) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب ما يوجب العشر ، برقم (٢٤٨٨ / ٥ / ٤١) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب صدقة الزروع ، برقم (١٨١٦ / ١ / ٥٨٠) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب صدقة الزرع ، برقم (١٥٩٦ / ٢ / ٢٥٢) ، والدارمي : كتاب الزكاة - باب العشر فيما سقت السماء وفيما سقي بالتضج (١ / ٣٩٣) ، وموطأ مالك : كتاب الزكاة - باب زكاة ما يخرس من ثمار السخيل والاعتاب ، برقم (٣٣ / ١ / ٢٧٠) ، والبيهقي : كتاب الزكاة - باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض (٤ / ١٣٠) ، وأحمد ، في : المسند (١ / ٤٤٥ ، ٣ / ٣٤١ ، ٣٥٣ ، ٥ / ٢٣٣) .

استقرض ، فيقضيه ، ويزكي ما بقي .

قَالَ^(١) : وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : يقضي ما أنفق على الثمرة ، ثُمَّ يُزَكِّي ما بقي^(٢) . رواه يحيى بن آدم في «الحراج» .

وذكر ابن حزم ، عن عطاء ، أنه يسقط عما أصاب النفقة ، فإن بقي مقدار ما فيه الزكاة ، زكى ، وإلا فلا .

الزكاة في الأرض الخراجية :

تنقسم الأرض إلى :

١- عشرة^(٣) ، وهي الأرض التي أسلم أهلها عليها طوعاً ، أو فتحت عنوة ، وَصُمَّتْ بين الفاتحين ، أو التي أحيها المسلمون .

٢- وخراجية ، وهي الأرض التي فتحت عنوة ، وتركت في أيدي أهلها ؛ نظير خراج معلوم .

والزكاة كما تجب في أرض العشر ، تجب كذلك في أرض الخراج ، إذا أسلم أهلها ، أو اشتراها المسلم ، فيجتمع فيها العشر والخراج ، ولا يمنع أحدهما وجوب الآخر .

قال ابن المنذر : وهو قول أكثر العلماء ، ومن قال به ؛ عمر بن عبد العزيز ، وربيعة ، والزهري ، ويحيى الأنصاري ، ومالك ، والأوزاعي ، والحسن بن صالح ، وابن أبي ليلى ، والليث ، وابن المبارك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وداد ، واستدلوا على ذلك بالكتاب ، والسنة ، والمعقول - أي ؛ القياس - أما الكتاب ، فقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ ظُهُورِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٧٦] . فأوجب الإنفاق من الأرض مطلقاً ، سواء كانت الأرض خراجية ، أو عشرية . وأما السنة ، فقوله - عليه الصلاة والسلام - : « فيما سقت السماء العشر » . وهو عام يتناول العشرية والخراجية .

وأما المعقول ، فلأن الزكاة والخراج حقان ، بسببين مختلفين لمستحقين ، فلم يمنع أحدهما الآخر ، كما لو قتل المحرم صيداً مملوكاً ، ولأن العشر وجب بالنص ، فلا يمنع

(١) قوله : قال . أي ؛ قال جابر .

(٢) أنفق ابن عباس ، وابن عمر على قضاء ما أنفق على الثمرة ، وزكاة الباقي ، واختلفا في قضاء ما أنفق على أهله

(٣) عشرة : أي ؛ التي تجب فيها زكاة العشر .

الخراج الواجب بالاجتهاد .

وذهب أبو حنيفة ، إلى أنه لا عشر في الأرض الخراجية ، وإنما الواجب فيها الخراج فقط كما كانت ، وأن من شروط وجوب العشر ، ألا تكون الأرض خراجية .

أدلة أبي حنيفة ، ومناقشتها :

استدل الإمام أبو حنيفة لمذهبه :

١- بما رواه ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قال : « لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم » .

وهذا الحديث مجمع على ضعفه ، انفرد به يحيى بن عنبسة ، عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم النخعي ، عن علقمة ، عن ابن مسعود ، عن النبي ﷺ .

قال البيهقي في «معرفة السنن والآثار» : هذا المذكور ، إنما يرويه أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم من قوله ، فرواه يحيى هكذا مرفوعاً ، ويحيى بن عنبسة مكشوف الأمر في الضعف ، لروايته عن الثقات الموضوعات . قاله أبو أحمد بن عدي الحافظ ، فيما أخبرنا به أبو سعيد الماليني عنه ، وضعفه كذلك الكمال بن الهمام من أئمة الحنفية (١) .

٢- وبما رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «منعت العراق قفيزاً ودرهما ، ومنعت الشام مئليها وديناراً ، ومنعت مصر إردبها وديناراً ، وعدتم من حيث بدأنتم» . قالها ثلاثاً ، شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودعه (٢) (٣) .

وليس في هذا الحديث دلالة على عدم أخذ الزكاة من الأرض الخراجية ، فقد أوكده العلماء على معنى ، أنهم سيُسلمون ، وتسقط الجزية عنهم ، أو أنه إشارة إلى الفتن ، التي تقع آخر الزمان ، المؤدية إلى منع الحقوق الواجبة عليهم ، من زكاة ، وجزية ، وغيرهما .

(١) رجح الكمال مذهب الجمهور ، ولتأش مذهب بما لا يخرج عن مضمون هذا القول .

(٢) وجه الدلالة في الحديث ، أنه إخبار عما يكون من منع الحقوق الواجبة ، وبين هذه الحقوق ، وأنها عبارة عن الخراج ، فلو كان العشر واجباً ، لذكره معه .

(٣) مسلم : كتاب الفتن وإشراط الساعة - باب لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات ، برقم (٢٩) (٤ / ٢٢١٩) ، وأبو داود : كتاب الخراج والإمارة والسياسة - باب في إيقاف أرض السواد وأرض النخلة ، برقم (٣٠٣٥) (٣ / ٤٢٦) ، وأحمد ، في : المسند (٧ / ٢٦٢) .

قال النووي - عقب التأويلين - : لو كان معنى الحديث ما زعموه ، للزم ألا تجب زكاة الدراهم ، والدنانير ، والتجارة ، وهذا لا يقول به أحد .

٣- وروى ، أن دهمقان بهر الملك لما أسلم ، قال عمر بن الخطاب : سلّموا إليه الأرض ، وخذلوا منه الخراج . وهذا صريح في الأمر بأخذ الخراج ، دون الأمر بأخذ العشر .

وهذه القصة يقصد بها ، أن الخراج لا يسقط بإسلامه ، ولا يلزم من ذلك سقوط العشر ، وإنما ذكر الخراج ؛ لأنه ربما يتوهم سقوطه بالإسلام ، كالجزية ، وأما العشر ، فمعلوم ، أنه واجب على الحر المسلم ، فلم يحتج إلى ذكره ، كما أنه لم يذكر أخذ زكاة الماشية منه ، وكذا زكاة الثقلين ، وغيرهما ، أو لأن الدهقان لم يكن له ما يجب فيه العشر .

٤- وأن عمل الولاة والأئمة ، على عدم الجمع بين العشر والخراج . وهذا ممنوع ، بما نقله ابن المنذر ، من أن عمر بن عبد العزيز جمع بينهما .

٥- وأن الخراج يُباينُ العشر ؛ فإن الخراج واجب عقوبة ، بينما العشر وجب عبادة ، ولا يمكن اجتماعهما في شخص واحد ، فيجب عليه معاً .

وهذا صحيح في حالة الابتداء ، ممنوع في حالة البقاء ، وليس كل صور الخراج أساسها العتوة والفهر ، بل يكون في بعض صورهِ مع عدم العتوة ، كما في الأرض القريبة من أرض الخراج ، أو التي أحياها ، وسقاها بماء الأنهار الصغار .

٦- أن سبب كلٍّ من الخراج والعشر واحد ، وهو الأرض النامية حقيقة ، أو حكماً ؛ بدليل أنها لو كانت مبيخة ، لا منفعة لها ، لا يجب فيها خراج ولا عشر ، وإذا كان السبب واحداً ، فلا يجتمعان معاً في أرض واحدة ؛ لأن السبب الواحد لا يتعلق به حقان من نوع واحد ، كما إذا ملك نصاباً من السائمة ؛ لتجارة سنة ، فإنه لا يلزمه زكاتان .

والجواب ، أن الأمر ليس كذلك ؛ فإن سبب العشر الزرع الخارج من الأرض ، والخراج يجب على الأرض ؛ سواء زرعتها ، أم أعملها .

وعلى تسليم وحدة السببية ، فلا مانع من تعلّق الوظيفتين بالسبب الواحد ، الذي هو الأرض ، كما قال الكمال بن الهمام .

زكاةُ الخراج من الأرض المؤجرة :

يرى جمهور العلماء ، أن من استأجر أرضاً ، فزرعها ، فالزكاة عليه ، دون مالك

الأرض ، وقال أبو حنيفة : الزكاة على صاحب الأرض .

قال ابن رشد : والسبب في اختلافهم ؛ هل العشر حق الأرض ، أو حق الزرع ؟

فلما كان عندهم ، أنه حق لأحد الأمرين ، اختلفوا في أيهما أولى أن ينسب إلى موضع الإنفاق ، وهو كون الزرع والأرض للمالك واحد ، فذهب الجمهور ، إلى أنه ما يجب فيه الزكاة ، وهو الحب . وذهب أبو حنيفة ، إلى أنه ما هو أصل الوجوب ، وهو الأرض .

ورجح ابن قدامة رأي الجمهور ، فقال : إنه واجب في الزرع ، فكان على ماله ، كزكاة القيمة ، فيما إذا أعدّه للتجارة ، وكعشر زرعه في ملكه ، ولا يصح قولهم : إنه من مونة الأرض . لأنه لو كان من مؤنتها ، لوجب فيها ، وإن لم تزرع ، كالخراج ، ولوجب على الذمي ، كالخراج ، ولتقدر بقدر الأرض لا بقدر الزرع ، وكوجب صرفه إلى مصارف الفيء ، دون مصرف الزكاة .

تقدير النصاب في النخيل ، والأعناب ، بالخرص^(١) دون الكيل :

إذا أزمى النخيل والأعناب ، وبدا صلاحها ، اعتبر تقدير النصاب فيها بالخرص دون الكيل ، ذلك بأن يحصى الخراص الأمين المعارف ، ما على النخيل والأعناب ، من العنب والرطب ، ثم يقدره تمرًا وزبيبًا ؛ ليعرف مقدار الزكاة فيه ، فإذا جفت الثمار ، أخذ الزكاة التي سبق تقديرها منها ؛ فعن أبي حميد الساعدي - رضي الله عنه - قال : غزونا مع النبي ﷺ غزوة تبوك ، فلما جاء وادي القرى ، إذا امرأة في حديقة لها ، فقال النبي ﷺ : «أخرصوا» . وأخرص رسول الله ﷺ عشرة أوسق ، فقال لها : «أحصي ما يخرج منها»^(٢) . رواه البخاري .

هذه سنة رسول الله ﷺ ، وعمل أصحابه من بعده ، وإليه ذهب أكثر أهل العلم^(٣) .

وخالف في ذلك الأحناف ؛ لأن الخرص ظن وتخمين ، لا يلزم به حكم .

وسنة رسول الله ﷺ أهدى ، فإن الخرص ليس من الظن في شيء ، بل هو اجتهاد في معرفة قدر الثمر ، كالاجتهاد في تقويم المتلفات .

(١) الخرص : الخرز والتخمين .

(٢) البخاري : كتاب الزكاة - باب خرص التمر (٢ / ١٥٤ ، ١٥٥) ، ومسلم : كتاب فضائل النبي ﷺ - باب معجزات النبي ﷺ ، برقم (١١ / ٤) (١٧٨٥) ، وأبو داود : كتاب الخراج والإمارة والفيء - باب في إحياء الموات ، برقم (٣٠٧٩ / ٣) (٤٥٦) ، وأحمد ، في : المسند (٥ / ٤٢٤) .

(٣) يرى مالك ، أنه واجب ، وعند الشافعي ، وأحمد سنة . (٤) تصرف : تقطع .

وعلى الخارص ، أن يترك في الخرص الثلث ، أو الربع ، توسعةً على أرباب الأموال ؛ لأنهم يحتاجون إلى الأكل منه ، هم وأضيافهم ، وجيرانهم .

وتستاب الثمرة النواصب ؛ من أكل الطير ، والمارة ، وما تسقطه الريح ، فلو أحصى الزكاة من الثمر كله ، دون استثناء الثلث ، أو الربع ، لأضر بهم ؛ فغن سهل بن أبي حنيفة ، أن النبي ﷺ قال : « إذا خرصتم ، فخذوا ، ودعوا الثلث ؛ فإن لم تدعوا الثلث ، فدعوا الربع ^(١) » ^(٢) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، إلا ابن ماجه . ورواه الحاكم ، وابن حبان ، وصححه . قال الترمذي : والعمل على حديث سهل ، عند أكثر أهل العلم ^(٣) .

وعن بشير بن يسار ، قال : بعث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أبا حنيفة الأنصاري على خرص أموال المسلمين ، فقال : إذا وجدت القوم في نخلهم قد خرصوا ^(٤) ، فدع لهم ما يأكلون ، لا تخرصه عليهم .

وعن مكحول ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا بعث الخراس ، قال : « خففوا على الناس ؛ فإن في المال العسرة ، والواطئة ، والأكلة » . رواه أبو عبيد ^(٥) . وقال : الواطئة ، « السابلية » سُموا بذلك ؛ لوطنهم بلاد الثمار مجتازين ، والأكلة ؛ أرباب الثمار ، وأهلهم ، ومن لصق بهم .

الأكل من الزرع :

يجوز لصاحب الزرع أن يأكل من زرعه ، ولا يحسب عليه ما أكل منه قبل الحصاد ؛ لأن العادة جارية به ، وما يؤكل شيء يسير ، وهو يشبه ما يأكله أرباب الثمار من ثمارهم ، فإذا حصد الزرع ، وصفت الحبوب ، أخرج زكاة الموجود .

(١) يتبع ذلك كثرة الأكلة وقتهم لثالث إذا كثروا ، والربع إذا قلوا .

(٢) الترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في الخرص ، برقم (٦٤٣) (٣ / ٢٦) ، وأبو نادر : كتاب الزكاة - باب

في الخرص ، برقم (١٦٠٥) (٢ / ٢٥٨ ، ٢٥٩) ، والسنائي : كتاب الزكاة - باب كم يترك الخارص ، برقم

(٢٤٩١) (٥ / ٤٢) ، والدارمي : كتاب البيوع - باب في الخرص (٢ / ٢٧١) ، وأحمد ، في : المسند (٣ /

٤٤٨ ، ٤ / ٢٢٢) ، وهو ضعيف ، انظر : للضعيفة (٢٥٥٦) .

(٣) الترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في الخرص ، برقم (٦٤٣) (٣ / ٢٦ ، ٢٧) .

(٤) خرصوا : أي : أكلوا في نخلهم وقت الخريف ، والآخر عند أبي حنيفة في «الأموال» (٤٨٦) ، (١٤٤٩) ، وابن أبي

شبة (٣ / ١٩٤) ، وهو منقطع بين بشير وعمر ، في : ضعيف .

(٥) الأموال (١٤٥٣) ، وهو مرسل ، والمرسل ضعيف .

مثل أحمد ، عما يأكل أرباب

الزروع من الفريك ؟ قال : لا بأس أن يأكل منه صاحبه ما يحتاج إليه . وكذلك قال الشافعي ، والليث ، وابن حزم^(١) .

ضمُّ الزروع ، والثمار :

اتفق العلماء على ، أنه يضم أنواع الثمر ، بعضها إلى بعض ، وإن اختلفت في الجودة ، والرياءة واللون ، وكذا يضم أنواع الزبيب ، بعضها إلى بعض ، وأنواع الحنطة ، بعضها إلى بعض ، وكذا أنواع سائر الحبوب^(٢) .

واتفقوا أيضًا على ، أن عُرُوضَ التجارة تَصْمُ إلى الأثمان ، وتضم الأثمان إليها ، إلا أن الشافعي لا يضمها ، إلا إلى جنس ما اشترت به ؛ لأن نصابها معتبر به .

واتفقوا على ، أنه لا يضم جنس إلى جنس آخر ، في تكميل النصاب ، في غير الحبوب والثمار ؛ فالماشية لا يضم جنس منها إلى جنس آخر ، فلا يضم الإبل إلى البقر في تكميل النصاب ، والثمار لا يضم جنس إلى غيره ، فلا يضم التمر إلى الزبيب .

واختلفوا في ضم الحبوب المختلفة ، بعضها إلى بعض ، وأولى الآراء وأحقها ، أنه لا يضم شيء منها في حساب النصاب ، ويعتبر النصاب في كل جنس منها قائمًا بنفسه ؛ لأنها أجناس مختلفة ، وأصناف كثيرة ، بحسب أسمائها ؛ فلا يضم الشعير إلى الحنطة ، ولا هي إليه ، ولا التمر إلى الزبيب ، ولا هو إليه ، ولا الحمص إلى العدس .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وإحدى الروايات عن أحمد ، وإليه ذهب كثير من علماء السلف .

قال ابن المنذر : وأجمعوا على ، أنه لا تضم الإبل إلى البقر ، ولا إلى الغنم ، ولا البقر إلى الغنم ، ولا التمر إلى الزبيب ، فكذا لا ضم في غيرها ، وليس للمقاتلين يضم الاجناس دليل صحيح ، فيما قالوه .

متى تجب الزكاة في الزروع ، والثمار ؟

(١) قال مالك ، وأبو حنيفة : يحسب على الرجل ما أكل من زروعه قبل الحصاد من النصاب .

(٢) إن ضم الجليد إلى الرديء ، أخذت الزكاة ، بحسب قدر كل واحد منهما ، فإن كان الثمر أصنافًا ، أخذ من وسطه .

تجب الزكاة في الزروع ، إذا اشتد الحب ، وصار فريگًا ، وتجب في الثمار ، إذا بدا صلاحها ، ويعرف ذلك باحمرار البلح ، وجريان الحلاوة في العنب^(١) .

ولا تخرج الزكاة ، إلا بعد تصفية الحب ، وجفاف الثمر .

وإذا باع الزارع زرعه ، بعد اشتداد الحب ، وبُلو صلاح الثمر ، فزكاة زرعه وثمره عليه ، دون المشتري ؛ لأن سبب الوجوب العقد ، وهو في ملكه .

إخراج الطيب في الزكاة :

أمر الله - سبحانه - المذكي بإخراج الطيب من ماله ، ونهاه عن التصدق بالردية ، فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا^(٢) الْخَبِيثَ^(٣) مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ^(٤) وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ^(٥) [البقرة: ٢٦٧] .

روى أبو داود ، والنسائي ، وغيرهما ، عن سهل بن حنيف ، عن أبيه ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن لوئين من الثمر ؛ الجعور^(٦) ، ولون الخبيث^(٧) .

وكان الناس يَتَمَيَّمُونَ شرار ثمارهم ، فيخرجونها في الصدقة ، فمنها عن ذلك ، ونزلت : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ .

وعن البراء ، قال في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ : نزلت فينا ، معشر الأنصار ، كنّا أصحاب نخل ، فكان الرجل يأتي من نخله على قدر كثرته وقلته ، وكان الرجل يأتي بالقتن ، والقتون ، فيعلقه في المسجد ، وكان أهل الصدقة^(٨) ليس لهم طعام ، فكان أحدهم إذا جاع ، أتى القتن ، فضربه بمصاه ، فمسط البسر والتمر ، فياكل ، وكان ناس ممن لا يرغب في الخير ، يأتي الرجل بالقتن فيه الشيص ، والحشف ، والقتن قد انكسر ، فيعلقه ، فانزل الله تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ

(١) هذا ملحق الجعور ، وعند أبي حنيفة ، يعتقد سبب الوجوب ، يخرج الزروع ، ويظهر الثمر .

(٢) اتيمموا : أي ؛ اتقصوا . (٣) الخبيث : أي ؛ الرديء غير الجيد .

(٤) اتغمضوا : أي ؛ تتناغصوا في إخله . (٥ ، ٦) الجعور ، والخبيث : نوحان رديتان من الثمر .

(٧) أبو داود : كتاب الزكاة - باب ما لا يجوز من التمسرة في الصدقة ، برقم (١٦٠٧) (٢ / ٢٦٠ ، ٢٦١) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا ... ﴾ ، برقم (٢٤٩٢) (٥ / ٤٣) .

(٨) أهل الصدقة : أي ؛ فقراء للمهاجرين .

تَقَعْمُوا فِيهِ ﴿البقرة : ٢٦٧﴾ .

قال : لو أن أحدكم أهدى إليه مثلُ ما أعطى ، لم يأخذه ، إلا على إغماض وحياء .
قال : فكنا بعد ذلك يأتي أحدنا بصالح ما عنده ^(١) . رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح غريب .

قال الشوكاني : فيه دليل على ، أنه لا يجوز للمالك ، أن يخرج الرديء عن الجيد ،
الذي وجبت فيه الزكاة ، نصاً في التمر ، وقياساً في سائر الاجناس ، التي تجب فيه الزكاة ،
وكل ذلك لا يجوز للمصنِّق أن يأخذ ذلك .

زكاة العسل :

ذهب جمهور العلماء إلى ، أنه لا زكاة في العسل ؛ قال البخاري : ليس في زكاة
العسل شيء يصح ^(٢) .

وقال الشافعي : واختياري ، ألا يؤخذ منه ؛ لأن السنن والآثار ثابتة فيما يؤخذ منه ،
وليس ثابتة فيه ، فكان عفواً .

وقال ابن المنذر : ليس في وجوب الصدقة في العسل خبر يثبت ، ولا إجماع ، فلا
زكاة فيه ، وهو قول الجمهور .

وذهب الحنفية ، وأحمد ، إلى أن في العسل زكاة ؛ لأنه ، وإن لم يصح في إيجابه
حديث ، إلا أنه جاء فيه آثار يقوِّي بعضها بعضاً ، ولأنه يتولد من نور الشجر ، والزهر ،
ويكأل ، ويدخّر ، فوجبت فيه الزكاة ، كالحب والتمر ، ولأن الكلفة فيه دون الكلفة في
الزروع والثمار .

واشترط أبو حنيفة ، في إيجاب الزكاة في العسل ، أن يكون في أرض عشية ، ولم
يشترط نصائباً له ، فيؤخذ العشر من قليله وكثيره .

وعكس الإمام أحمد ، فاشترط أن يبلغ نصائباً ، وهو عشرة أفرق ، والفرق ستة عشر
رطلاً عراقياً ^(٣) ، وسوى بين وجوده في الأرض الخراجية ، أو العشية .

وقال أبو يوسف : نصائبه عشرة أرتال . وقال محمد : بل هو خمسة أفرق .

(١) الترمذي : كتاب التفسير - باب ومن سورة البقرة ، برقم (٢٩٨٧) (٥ / ٢١٨ ، ٢١٩) .

(٢) أي : عن النبي ﷺ . (٣) الرطل العراقي = ١٣٠ درهماً ، وهذا ظاهر كلام أحمد .

والفرق ؛ ستة وثلاثون رطلاً .

زكاة الحيوان

جاءت الأحاديث الصحيحة مصرحة ، بإيجاب الزكاة في الإبل ، والبقر ، والغنم ، واجمعت الأمة على العمل^(١) .

ويشترط لإيجاب الزكاة فيها :

(١) أن تبلغ نصاباً . - (٢) وأن يحول عليها الحول .

(٣) وأن تكون سائمة ، أي ؛ راحية من الكلأ المباح ، في أكثر العام^(٢) .

والجمهور على اعتبار هذا الشرط ، ولم يخالف فيه غير مالك ، والليث ، فإنهما أوجبا الزكاة في المواشي مطلقاً ؛ سواء كانت سائمة ، أو معلوفة ، عاملة^(٣) أو غير عاملة .

لكن الأحاديث جاءت مصرحة بالتقييد بالسائمة^(٤) ، وهو يفيد بمفهومه ، أن المعلوفة لا زكاة فيها ؛ لأنه لا بد للكلام من فائدة ؛ صوباً له عن اللغو .

قال ابن عبد البر : لا أعلم أحداً قال بقول مالك ، والليث ، من فقهاء الأمصار .

زكاة الإبل :

(١) أبو داود : كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة ، برقم (١٥٦٨) (٢ / ٢٢٤ ، ٢٢٥) ، ورقم (١٥٦٧) ، (٢ / ٢٢١) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في زكاة الإبل ، والغنم ، برقم (٦٢١) (٣ / ٨) وقال : حديث حسن ، والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب صدقة الإبل ، برقم (١٧٩٨) (١ / ٥٧٣) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب زكاة الإبل ، برقم (٢٤٤٧) (٥ / ١٩ ، ٢١) ، وبنو زكاة البقر ، برقم (٢٤٥٣) (٥ / ٢٦) ، وموطأ مالك : كتاب الزكاة - باب صدقة للماشية ، برقم (٢٣) (١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨) ، والدارمي : كتاب الزكاة - باب في زكاة الغنم (١ / ٢٨١) ، باب زكاة الإبل (١ / ٣٨٢) .

(٢) هذا رأي أبي حنيفة ، وأحمد . وعند الشافعي : إن علفت قلقاً تعيش بدونه ، وجبت فيها الزكاة ، وإلا فلا ، وهي تصير على المثل يومين ، لا أكثر .

(٣) عاملة : أي ؛ معدة للحمل وغيره .

(٤) أبو داود : كتاب الزكاة - باب زكاة السائمة ، برقم (١٥٦٧) (٢ / ٢٢١) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في زكاة الغنم ، برقم (٦٢١) (٣ / ٨) وقال : حديث حسن ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب صدقة الإبل ، برقم (١٧٩٨) (١ / ٥٧٣) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب زكاة الإبل ، برقم (٢٤٤٧) (٥ / ١٩) ، والدارمي : كتاب الزكاة - باب في زكاة الغنم (١ / ٢٨١) ، باب زكاة الإبل (١ / ٣٨٢) .

لا شيء في الإبل ، حتى تبلغ خمساً ، فإذا بلغت خمساً سائمة ، وحال عليها الحول ، ففيها شاة^(١) . فإذا بلغت عشرًا ، ففيها شاتان ، وهكذا كلما رادت خمساً ، رادت شاة .

فإذا بلغت خمساً وعشرين ، ففيها بنت مخاض (وهي التي لها سنة ، ودخلت في الثانية) أو ابن لبون^(٢) (وهو الذي له سستان ، ودخل في الثالثة) .

فإذا بلغت ستًا وثلاثين ، ففيها ابنة لبون .

وفي ست وأربعين حقة (وهي التي لها ثلاث سنين ، ودخلت في الرابعة) .

وفي إحدى وستين جعدة (وهي التي لها أربع سنين ، ودخلت في الخامسة)

وفي ست وسبعين بنتاً لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان ، إلى مائة وعشرين .

فإذا رادت ، ففي كل أربعين ابنة لبون ، وفي كل خمسين حقة .

فإذا تباین أسنان الإبل في فرائض الصدقات ، فمن بلغت عنده صدقة الجذعة - وليست عنده جذعة ، وعنده حقة - فإنها تُقبل منه ، ويجعل معها شاتين ، إن استيسرتا له ، أو عشرين درهماً .

ومن بلغت عنده صدقة الحقة - وليست عنده ، إلا جذعة - فإنها تُقبل منه ، ويعطيه المصدق عشرين درهماً ، أو شاتين .

ومن بلغت عنده صدقة الحقة - وليست عنده ، وعنده ابنة لبون - فإنها تقبل منه ، ويجعل معها شاتين ، إن استيسرتا له ، أو عشرين درهماً .

ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون - وليست عنده ، إلا حقة - فإنها تقبل منه ، ويعطيه المصدق عشرين درهماً ، أو شاتين .

ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون - وليست عنده ابنة لبون ، وعنده ابنة مخاض - فإنها تقبل منه ، ويجعل معها شاتين ، إن استيسرتا له ، أو عشرين درهماً .

(١) شاة : أي ، جلع من الضأن ، وهو ما أتى عليه أكثر السنة ، أو ثني من المعز ، وهو ما له سنة .

(٢) لا يؤخذ الذكر في الزكاة ، إذا كان في النصاب إثنتان غير ابن لبون ، عند عدم وجود بنت المخاض ، فإذا كانت الإبل كلها ذكورا ، جاز أخذ الذكور .

ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض - وليس عنده إلا ابن لبون ذكر - فإنه يقبل منه ،
وليس معه شيء ، ومن لم تكن معه ، إلا أربع من الإبل ، فليس فيها شيء ، إلا أن يشاء
ربها^(١) .

هذه فريضة صدقة الإبل ، التي عمل بها الصديق[ؓ] - رضي الله عنه - بحضور من
الصحابه ، ولم يخالفه أحد .

فمن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، قال : كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقة ،
ولم يخرجها إلى عماله ، حتى توفي ، فأخرجها أبو بكر - رضي الله عنه - فعمل بها ،
حتى توفي ، ثم أخرجها عمر - رضي الله عنه - من بعده ، فعمل بها ، قال : فلقد هلك
عمر يوم هلك ، وإن ذلك لمقرؤن بوصيته^(٢) .

زكاة البقر^(٣) :

وأما البقر ، فلا شيء فيها ، حتى تبلغ ثلاثين سائمة ، فإذا بلغت ثلاثين سائمة ، وحال
عليها الحول ، ففيها تبيع ، أو تبيعة (وهو ما له سنة) ، ولا شيء فيها غير ذلك ، حتى تبلغ
أربعين ، فإذا بلغت أربعين ، ففيها مُسنة^(٤) (وهي ما لها ستان) ، ولا شيء فيها ، حتى
تبلغ ستين ، فإذا بلغت ستين ، ففيها تبيعان .

وفي السبعين مُسنة وتبيع ، وفي الثمانين مستان ، وفي التسعين ثلاثة أتباع .

وفي المائة ، مسنة وتبيعان ، وفي العشرة والمائة ، مستان وتبيع ، وفي العشرين والمائة ،
ثلاث مستات ، أو أربعة أتباع ، وهكذا ما زاد ، ففي كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين
مسنة .

زكاة الغنم^(٥) :

(١) قال الشوكاني : ذلك وتسموه بدل على ، أن الزكاة واجبة في العين ، ولو كانت القيمة هي الواجبة ، لكان ذكر
ذلك عيباً ، لأنها تختلف باختلاف الأرملة ، والامكنة .

(٢) أحمد ، في : المسند (٢ / ١٥) ، والدارمي بلفظ متقارب : كتاب الزكاة - باب زكاة الإبل (١ / ٣٨٢) .

(٣) يشمل الجاموس .

(٤) ملحق الاحشاف ، أنه يجوز إخراج للسنة والسنن . وقال غيرهم : يلزم في الأربعين مسنة أنش فقط ، إلا إذا
كانت كلها ذكورا ، فإنه يجوز الإخراج منها ، اتفاقاً .

(٥) يشمل الضأن والمغز ، وهما جنس واحد ، يضم أحدهما إلى الآخر ، بالإجماع ، كما قال ابن المنذر .

لا زكاة في الغنم ، حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين سائمة ، وحال عليها الحول ، ففيها شاة ، إلى مائة وعشرين ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ، ففيها شاتان ، إلى مائتين ، فإذا بلغت مائتين وواحدة ، ففيها ثلاث شياه ، إلى ثلاثمائة ، فإذا زادت على ثلاثمائة ، ففي كل مائة شاة ، ويؤخذ الجذع من الضأن ، والثني من المعز .

هذا ، ويجوز إخراج الذكور من الزكاة ، اتفاقاً ، إذا كان نصاب الغنم كله ذكوراً . فإن كان إناثاً ، أو ذكوراً وإناثاً ، جاز إخراج الذكور ، عند الأحناف ، وتعميت الأثني عند غيرهم .

حكم الأوقاص :

الأوقاص ، جمع وقص ، وهي ما بين الفريضتين ، وهو باتفاق العلماء ، عفو لا زكاة فيه ، فقد ثبت من كلام النبي ﷺ في صدقة الإبل : «فإذا بلغت خمسمائة وعشرين ، ففيها بنت مخاض اثني ، فإذا بلغت ستاً وثلاثين ، إلى خمس وأربعين ، ففيها بنت لبون اثني»^(١) .

وفي صدقة البقر ، يقول : «فإذا بلغت ثلاثين ، ففيها عجل تابع ، جذع أو جذعة ، حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ، ففيها بقرة مَسْنَة»^(٢) .

وفي صدقة الغنم ، يقول : «وفي سائمة الغنم ، إذا كانت أربعين ، ففيها شاة إلى عشرين ومائة»^(٣) . فما بين الخمس والعشرين ، وبين الست والثلاثين من الإبل وقص ، لا شيء فيها ، وما بين الثلاثين ، وبين الأربعين من البقر وقص كذلك ، وهكذا في الغنم .

ما لا يؤخذ من الزكاة :

يجب مراعاة حق أرباب الأموال ، عند أخذ الزكاة من أموالهم ، فلا يؤخذ من

(١) أبو داود يلفظ مقفارب : كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة ، برقم (١٥٦٨) (٢ / ٢٢٤ ،

٢٢٥) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ، برقم (٦٢١) (٣ / ٨) ، وابن ماجه :

كتاب الزكاة - باب صدقة الإبل ، برقم (١٧٩٨) (١ / ٥٧٣) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب زكاة

الإبل ، برقم (٢٤٤٧) (٥ / ١٩) ، والدارمي : كتاب الزكاة - باب زكاة الإبل (١ / ٢٨٢) .

(٢) النسائي : كتاب الزكاة - باب زكاة البقر ، برقم (٢٤٥٣) (٥ / ٢٦) .

(٣) أبو داود : كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة ، برقم (١٥٦٧) (٢ / ٢٢١) ، والترمذي : كتاب الزكاة -

باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ، برقم (٦٢١) (٣ / ٨) ، وموطأ مالك : كتاب الزكاة - باب صدقة الماشية ،

برقم (٢٣) (١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨) ، والدارمي : كتاب الزكاة - باب في زكاة الغنم (١ / ٢٨١) ، والنسائي :

كتاب الزكاة - باب زكاة الإبل ، برقم (٢٤٤٧) (٥ / ٢١) .

فلا يجوز أخذ الحيوان المعب عيباً يعتبر نقصاً ، عند ذي الخبرة بالحيوان ، إلا إذا كانت كلها معيبة ، وإنما تخرج الزكاة من وسط المال .

١- ففي كتاب أبي بكر : «ولا تؤخذ في الصدقة هزمة»^(١) ، ولا ذات عوار^(٢) ، ولا تيس^(٣) .

٢- وعن سفيان بن عبد الله الثقفي ، أن عمر - رضي الله عنه - نهى المصدق أن يأخذ الأكلة^(٤) ، والرئ^(٥) ، والمأخض^(٥) ، وفحل الغنم^(٦) .

٣- وعن عبد الله بن معاوية الغاضري ، أن النبي ﷺ قال : «ثلاث من فعلهن ، فقد طعم طعم الإيمان ؛ من عبد الله وحده ، وأن لا إله إلا هو ، وأعطى زكاة ماله ، طيبة بها نفسه ، رافدة عليه»^(٧) كل عام ، ولا يعطي الهرمة ، ولا الدرة^(٨) ، ولا المريضة ، ولا الشرط^(٩) ، ولا اللثيمة^(١٠) ، ولكن من وسط أموالكم ؛ فإن الله لم يسألكم خيره ، ولم يأمركم بشره»^(١١) . رواه أبو داود . والطبراني ، بسند جيد .

زكاة غير الأنعام :

لا زكاة في شيء من الحيوانات ، غير الأنعام ؛ فلا زكاة في الخيل ، والبغال ، والحُمير ، إلا إذا كانت للتجارة ؛ فعن علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «قد عفوت لكم عن الخيل والرقيق ، ولا صدقة فيهما»^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود بسند جيد .

(١) «هرمة» أي ؛ التي سقطت أسنانها .

(٢) ذات عوار : أي ؛ العواء . والمخيت رواء البخاري ، بلفظ : «ولا يخرج في الصدقة . . .» كتاب الزكاة - باب لا تؤخذ في الصدقة هزمة . . . (الفتح ٣ / ٣٧٦) .

(٣) الأكلة : أي ؛ العاقر من الشاة . (٤) الرئ : أي ؛ الشاة ترى في البيت للبيتها .

(٥) للمأخض : أي ؛ التي حان ولادها .

(٦) فصل الغنم : أي ؛ التي ليس للمد للزور ، وقيل «تليخيس الحيرة» ، (٢ / ١٦٢) .

(٧) من الرشد ، وهو الإحاة ، أي ؛ معبته له على أداء الزكاة . (٨) الدرة : أي ؛ الجريء .

(٩) الشرط : أي ؛ صغار المال ، وشراره . (١٠) اللثيمة : أي ؛ البهيلة باللين .

(١١) أبو داود : كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة ، برقم (١٥٨٢) (٢ / ٢٤٠) ، وقال للزوي : أخرجه منقطعاً ، وذكره أبو القاسم البيهقي في معجم الصحابة مستنكاً ، وذكره أيضاً أبو القاسم الطبراني ، وغيره مستنكاً .

(١٢) أبو داود بلفظ : «فلا صدقة فيهما» : كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة ، برقم (١٥٧٤) (٢ / ٢٣٢) ،

والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في زكاة الذئب والورق ، برقم (٦٢٠) (٣ / ٧) وقال : سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال : كلاهما عندي صحيح . أي ؛ أن يكون أبو إسحاق رواء عن

عاصم ، وعن الحارث ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب زكاة الورق ، برقم (١٧٩٠) (١ / ٥٧٠) ، والنسائي : =

وعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ سئل عن الحُمْر ، فيها زكاة ؟ فقال : « ما جاء فيها شيء » ، إلا هذه الآية الغاذة : « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ » وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿١﴾ [الزلزلة : ٧ ، ٨] . رواه أحمد . وقد تقدم جميعه .

وعن حارثة بن مضرب ، أنه حج مع عمر ، فأتاه أشراف الشام ، فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إنا أصبنا رقيقًا ، ودواب ، فخذ من أموالنا صدقة تطهرنا بها ، وتكون لنا زكاة . فقال : هذا شيء لم يفعله اللذان قبلي ^(٢) ، ولكن انتظروا ، حتى أسأل المسلمين ^(٣) . أورده الهيثمي ، وقال : رواه أحمد ، والطبراني في : « الكبير » ، ورجاله ثقات .

وروى الزهري ، عن سلمان بن يسار ، أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة بن الجراح - رضي الله عنه - خذ من خيلنا ، ورقيقنا صدقة . فأبى ، ثم كتب إلى عمر ، فأبى ، فكتبوا إليه عمر ، فكتب إليه عمر : إن أحبوا ، فخذلها منهم ، وإرددها عليهم ^(٤) ، وارزق رقيقهم ^(٥) . رواه مالك ، والبيهقي .

زكاة الفصلاين ، والعجول ، والحملان ^(٦) :

من ملك نصيبًا من الإبل ، أو البقر ، أو الغنم ، فَنَسَبَتْ في أثناء الحول ، وجبت زكاة الجميع ، عند تمام حول الكبار ، وأُخْرِجَ عن الأصل وعن التناج زكاة المال الواحد ، في قول أكثر أهل العلم ؛ لما رواه مالك ، والشافعي ، عن سفيان بن عبد الله الثقفي ، أن عمر بن الخطاب ، قال : تَعُدُّ عليهم السخلة ^(٧) يحملها الراعي ، ولا تأخذها ، ولا تأخذ

= كتاب الزكاة - باب زكاة الورك ، برقم (٢٤٧٧) (٥ / ٢٧) ، والبلدري : كتاب الزكاة - باب في زكاة الورك (١ / ٣٨٣) ، وأحمد بالنظر وبدون لفظه : فولا صدقة فيهما (١ / ١٨ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٣٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٩٢) .

(١) البخاري : كتاب الجهاد والسير - باب الخيل لثلاثة (٤ / ٣٥ ، ٣٦) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب إثم مانع الزكاة ، برقم (٢٤) (٢ / ٦٨٢) ، والوطأ : كتاب الجهاد - باب الترغيب في الجهاد ، برقم (٣) (٢ / ٤٤٤ ، ٤٤٥) ، وأحمد في « المسند » (٢ / ٢٦٢ ، ٣٨٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤) .

(٢) يقصد النبي - عليه الصلاة والسلام - ، وأبا بكر - رضي الله عنه - .

(٣) مجمع الزوائد : كتاب الزكاة - باب صدقة الخيل ، والرفيق ، وغير ذلك (٣ / ٦٩) وقال : رواه أحمد ، والطبراني في : « الكبير » ، ورجاله ثقات .

(٤) أي : على الفقراء منهم .

(٥) البيهقي : كتاب الزكاة - باب لا صدقة في الخيل (٤ / ١١٨) ، والوطأ : كتاب الزكاة - باب ما جاء في صدقة الرقيق ، والخيل ، والصل ، برقم (٢٨) (١ / ٣٧٧) .

(٦) جمع فصليل ، وصبل ، ورجل ، وهي الصغار ، التي لم يتم لها سنة .

(٧) السخلة : اسم يقع على الذكر والأنثى ، من أولاد الغنم ، ساعة ما تضعه الشاة ؛ شأنًا كانت ، أو معزًا .

الأكولة، ولا الرّبي، ولا الماخض، ولا فحل الغنم، وتأخذ الجذعة والثنية، وذلك عدل بين غذاء^(١) المال، وخياره^(٢).

ويرى أبو حنيفة، والشافعي، وأبو ثور، أنه لا يُحسب التاج ولا يستد به، إلا أن تكون الكبار نصاباً. وقال أبو حنيفة أيضاً: تُضمّ الصغار إلى النصاب؛ سواء كانت متولدة منه، أم اشتراها، وتزكى بحول.

واشترط الشافعي، أن تكون متولدة من نصاب في ملكه قبل الحول.

أما من ملك نصاباً من الصغار، فلا زكاة عليه، عند أبي حنيفة، ومحمد، وداود، والشعبي، ورواية عن أحمد؛ لما رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، والدارقطني، والبيهقي، عن سويد بن غفلة، قال: أئانا مُصدّق رسول الله ﷺ، فسمعت يقول: «إن في عهدي، ألا تأخذ من راضع لبن»^(٣). الحديث، وفي إسناده هلال بن حباب، وقد وثقه غير واحد، وتكلم فيه بعضهم.

وعند مالك، ورواية عند أحمد: تحب الزكاة في الصغار، كالكبار؛ لأنها تُمدّ مع غيرها، فتعدّ منفردة. وعند الشافعي، وأبي يوسف: يجب في الصغار واحدة صغيرة منها.

ما جاء في الجمع، والتفريق:

١- عن سويد بن غفلة، قال: أئانا مُصدّق رسول الله ﷺ، فسمعت يقول: «إنا لا نأخذ من راضع لبن، ولا نفرّق بين مجتمع، ولا لجمع بين متفرق». وأناه رجل بشاقة كوماه^(٤)، فأبى أن يأخذها^(٥). رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي.

(١) غداء: جمع غلي، كغني، وهي السخال.

(٢) موطأ مالك: كتاب الزكاة - باب ما جاء فيما يعتد به من السخال في الصدقة، برقم (٢٦) / (١) / ٢٦٥.

(٣) أبو داود: كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة، برقم (١٥٧٩) / (٢) / ٢٣٦، والنسائي: كتاب الزكاة - باب الجمع بين المتفرق والتفريق بين المجتمع، برقم (٢٤٥٧) / (٥) / ٢٩، وأحمد في المسند (٤) / ٣١٥، والبيهقي: كتاب الزكاة - باب لا يؤخذ كرواه أموال الناس (٤) / ١٠١، والدارقطني: كتاب الزكاة - باب تفسير الخليطين وما جاء في الزكاة على الخليطين، برقم (٥) / (٢) / ١٠٤.

(٤) ناقة كوماه: أي؛ عظيمة السنام، وأبى أن يأخذها؛ لأنها من خيار الماشية.

(٥) أبو داود: كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة، برقم (١٥٧٩) / (٢) / ٢٣٦، والنسائي: كتاب الزكاة - باب الجمع بين المتفرق، والتفريق بين المجتمع، برقم (٢٤٥٧) / (٥) / ٢٩، وأحمد في المسند (٤) / ٣١٥.

٢- وحديث أنس ، أن أبا بكر كتب إليه : هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين . وفيه : «ولا يُجمع بين متفرق ، ولا يُفرق بين مجتمع ؛ خشية الصدقة ، وما كان من خليطين ، فإنهما يترجمان بينهما بالسوية»^(١) ،^(٢) . رواه البخاري .

قال مالك في «الموطأ» : معنى هذا ، أن يكون النفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة ، وجبت فيها الزكاة ، فيجمعونها ، حتى لا يجب عليهم كلهم فيها ، إلا شاة واحدة^(٣) ، أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاة ، فيكون عليهما فيها ثلاث شياه ، فيفرونها ، حتى لا يكون على كل واحد منهما ، إلا شاة واحدة^(٤) .

وقال الشافعي : هو خطاب لرب المال من جهة ، وللساعي من جهة ، فأمر كل منهما ألا يحدث شيئاً ، من الجمع والتفريق ؛ خشية الصدقة .

فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة ، فيجمع أو يفرق ؛ لتقل ، والساعي يخشى أن تقل الصدقة ، فيجمع أو يفرق ؛ لتكثر^(٥) ، فمعنى قوله : «خشية الصدقة» . أي ؛ خشية أن تكثر ، أو تقل ، فلما كان محتملاً للأمرين ، لم يكن الحمل على أحدهما أولى من الآخر ، فحمل عليهما معاً .

وعند الأحناف ، أن هذا نهى للسعاة أن يفرقوا ملك الرجل الواحد تفريقاً يوجب عليه كثرة الصدقة ، مثل زجل له عشرون ومائة شاة ، فتقسم عليه إلى أربعة ثلاث مرات ؛ لتجنب فيها ثلاث شياه ، أو يجمعوا ملك رجل واحد ، إلى ملك رجل آخر ، حيث يوجب الجمع كثرة الصدقة ، مثل أن يكون لواحد مائة شاة وشاة ، ولآخر مثلها ، فيجمعها

(١) قال الخطابي : معناه ، أن يكون بينهما أربعون شاة مثلاً ، لكل واحد منهما عشرون ، قد عرف كل منهما حين ماله ، ليأخذ المصدق من أحدهما شاة ، فيرجع للأخوذ من ماله على شريكه بقيمة نصف شاة .

(٢) البخاري : كتاب الزكاة - باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع (٢ / ١٤٥) ، وباب ما كان من خليطين ، فإنهما يترجمان بالسوية (٢ / ١٤٥) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب زكاة الغنم ، برقم (٢٤٥٥) (٢٩ / ٥) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب ما يأخذ للمصدق من الإبل ، برقم (١٨٠١) (١ / ٥٧٦) ، وباب صدقة الغنم ، برقم (١٨٠٥) (١ / ٥٧٧) ، والدارمي : كتاب الزكاة - باب النهي عن الفرق بين المجتمع والجمع بين المتفرق (١ / ٣٨٣) ، وأحمد في المسند (٢ / ١٥) .

(٣) مثال الجمع بين المتفرق .

(٤) أمثلة للتفريق بين المجتمع .

(٥) كان يكون لكل واحد من الخليطين أربعون شاة ، فيفرق الساعي بينهما ؛ ليأخذ منهما شاتين ، بعد أن كان عليهما شاة واحدة ، أو يكون لشخص عشرون شاة ، ولآخر مثلها ، فيجمع بينهما ؛ ليأخذ شاة ، بعد أن كان لا يجب على واحد منهما .

الساعي ؛ ليأخذ ثلاث شياه ، بعد أن كان الواجب شاتين .

هل للخلطة تأثير ؟

ذهب الاحناف إلى أنه لا تأثير للخلطة ؛ سواء كانت خلطة شيوخ^(١) ، أو خلطة جوار^(٢) ، فلا تجب الزكاة في مال مشترك ، إلا إذا كان نصيب كل واحد يبلغ نصيباً على انفراد ؛ فإن الأصل الثابت للمجمع عليه ، أن الزكاة لا تعتبر ، إلا بملك الشخص الواحد .

وقالت المالكية : خلطاء الماشية كمالك واحد في الزكاة ، ولا أثر للخلطة ، إلا إذا كان كل من الخلطين يملك نصيباً ، بشرط اتحاد الراعي ، والفحل ، والأراح - الميت - ونية الخلطة ، وأن يكون مال كل واحد متميزاً عن الآخر ، وإلا كانا شريكين ، وأن يكون كل منهما أهلاً للزكاة ، ولا تؤثر الخلطة ، إلا في الراشي .

وما يؤخذ من المال يؤزّع على الشركاء ، بنسبة ما لكل ، ولو كان لأحد الشركاء مال غير مخلوط ، اعتبر كله مخلوطاً .

وعند الشافعية ، أن كل واحدة من الخلطتين تؤثر في الزكاة ، ويصير مال الشخصين ، أو الأشخاص كمال واحد ، ثم قد يكون أثرها في وجوب الزكاة ؛ وقد يكون في نكثيرها ، وقد يكون في تقليلها .

مثال أثرها في الإيجاب رجلان لكل واحد عشرون شاة ، يجب بالخلطة شاة ، ولو انفردا ، لم يجب شيء .

ومثال التكتيس خلط مائة شاة بمثلها ، يجب على كل واحد شاة ونصف ، ولو انفردا ، وجب على كل واحد شاة فقط .

ومثال التقليل ، ثلاثة لكل واحد أربعون شاة خلطوها ، يجب عليهم جميعاً شاة ، أي ؛ أنه يجب ثلث شاة على الواحد ، ولو انفرد ، لزمه شاة كاملة .

واشترطوا لذلك :

١- أن يكون الشركاء من أهل الزكاة .

٢- وأن يكون المال المختلط نصيباً .

(١) هي ما كان المال مشتركاً ، ومشاعاً بين الشركاء .

(٢) هي ما كانت ماشية كل من الخلطاء متميزة ، ولكنها متجاوزة مختلطة في الراح ، والمرح إلخ .

٣- وأن يمضي عليه حول كامل .

٤- والأ يميز واحد من المال عن الآخر في المراح^(١) ، والمسرح^(٢) ، والمشرب ، والراعي ، وللمحلب^(٣) .

٥- وأن يتحد الفعل ، إذا كانت الماشية من نوع واحد .

ومثل ما قالت الشافعية ذهب أحمد ، إلا أنه قصر تأثير الخلطة على المواشي ، دون غيرها من الأموال .

زكاة الركاز والمعدن

معنى الركاز :

الركاز ؛ مشتق من ركز ، يركز : إذا خفي ، ومنه قول الله تعالى : ﴿أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رُكْزًا﴾ [مریم : ٩٨] . أي ؛ صوتًا خفيًا . والمراد به هنا : ما كان من دفن الجاهلية^(٤) .

قال مالك : الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا ، والذي سمعت أهل العلم يقولون : إن الركاز ؛ إما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية ، ما لم يطلب بمال ، ولم يتكلف فيه نفقة ، ولا كبير عمل ولا مؤنة ، فأما ما طُلب بمال ، وتكلف فيه كبير عمل ، فأصيب مرة ، وأخطئ مرة ، فليس بركاز .

وقال أبو حنيفة : هو اسم لما ركزه الخالق ، أو المخلوق .

معنى المعدن ، وشرط زكاته عند الفقهاء :

والمعدن ؛ مشتق من عدن في المكان ، يعدن ، عدوًا ، إذا أقام به إقامة ، ومنه قوله تعالى : ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾ [الكهف : ٣١] . لأنها دار إقامة ، وخلود .

وقد اختلف العلماء في المعدن ، الذي يتعلق به وجوب الزكاة ؛ فذهب أحمد إلى أنه كل ما خرج من الأرض ، مما يخلق فيها من غيرها مما له قيمة ؛ مثل الذهب ، والفضة ، والحديد ، والنحاس ، والرصاص ، والياقوت ، والزبرجد ، والزمرد ،

(١) المراح : أي ؛ ماؤها ليلاً .

(٢) المسرح : أي ؛ للرتع الذي ترعى فيه .

(٣) للمحلب : أي ؛ للوضع الذي تحلب فيه .

(٤) دفن الجاهلية : أي ؛ للدفن من كنوز الجاهلية ، ويصرف ذلك بكتابة أسمائهم ، وتقسيم صورهم ، ونحو ذلك ، فإن كان عليه علامة الإسلام ، فهو لقطة ، وليس بكنز ، وكذلك إذا لم يعرف ، هل هو من دفن الجاهلية أو الإسلام ؟

والفيروزج ، والبلور ، والعقيق ، والكحل ، والزرنخ ، والقار^(١) ، والنفط^(٢) ، والكبريت ، والزاج ، ونحو ذلك . واشترط فيه ، أن يبلغ الخارج نصاباً بنفسه أو بقيته .

وذهب أبو حنيفة إلى أن الوجوب يتعلق بكل ما ينطبع ، ويلوب بالنار ؛ كالذهب ، والفضة ، والحديد ، والنحاس . أما المائع ، كالقار ، أو الجامد الذي لا يذوب بالنار ، كالياقوت ، فإن الوجوب لا يتعلق به ، ولم يشترط فيه نصاباً ، فأوجب الخمس في قليله ، وكثيره . وقصر مالك ، والشافعي الوجوب على ما استخرج من الذهب ، والفضة ، واشترط - مثل أحمد - أن يبلغ الذهب عشرين مثقالاً ، والفضة مائتي درهم ، واتفقوا على أنه لا يعتبر له الحول ، وتجب زكاته حين وجوده ، مثل الزرع .

ويجب فيه ربع العشر عند الثلاثة ، ومصرفه مصرف الزكاة عندهم ، وعند أبي حنيفة ، مصرفه مصرف الفيه .

مشروعية الزكاة فيهما :

الأصل في وجوب الزكاة في الركاك واللعدن ، ما رواه الجماعة ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « العجماء جَرَحُهَا جَبَّارٌ^(٣) ، والبئر جَبَّارٌ^(٤) ، والمعدن جَبَّارٌ ، وفي الركاك الخمس^(٥) » .

قال ابن المنذر : لا نعلم أحداً خالف هذا الحديث ، إلا الحسن ، فإنه فرّق بين ما وجد في أرض الحرب وأرض العرب ، فقال : فيما يوجد في أرض الحرب الخمس ، وفيما يوجد في أرض العرب الزكاة . وقال ابن القيم : وفي قوله : « المعدن جَبَّارٌ » . قولان ؛

أحدهما ، أنه إذا استأجر من يحفر له معدناً ، فسقط عليه ، فقتله ، فهو جبار . ويؤيد

(١) القار : أي ، الزفت .

(٢) النفط : أي ، البترول .

(٣) أي ، إذا قفلت بهيمة ، فأثقلت شيئاً ، فهو جبار ، أي ، هدر .

(٤) « البئر جبار » : معناه ، إذا حفر إنسان بئراً ، فهدى فيه أكثر ، فهو هدر .

(٥) البخاري : كتاب الديات - باب المعدن جبار ، والبئر جبار (٩ / ١٥) ، ومسلم : كتاب الحدود - باب

جرح العجماء ، وللمعدن ، والبئر جبار ، برقم (٤٥) ، (٤٦ / ٣) ، (١٣٣٥) ، والشافعي : كتاب

الزكاة - باب للمعدن ، برقم (٢٤٩٥) (٥ / ٤٤) ، وابن ماجه : كتاب الديات - باب الجبار ،

برقم (٢٦٧٣ - ٢٦٧٦) (٢ / ٨٩١ ، ٨٩٢) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء أن العجماء جرحها

جبار ، وفي الركاك الخمس ، برقم (٦٤٢) (٣ / ٢٥) ، وكتاب الأحكام - باب ما جاء في العجماء

جرحها جبار ، برقم (١٣٧٧) (٣ / ٦٥٢) ، وأحمد في المسند (٢ / ٢٢٨ ، ٤٧٥) .

هذا القول ، اقتصراته بقوله : «البئر جُبَّار ، والعجماء جُبَّار» . والثاني ، أنه لا زكاة فيه . ويؤيد هذا القول ، اقتصرانه بقوله : «وفي الرُّكاز الخمس» . ففرق بين المعدن والركاز ، فأوجب الخمس في الركاز ؛ لأنه مالٌ مجموع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب ، وأسقطها عن المعدن ؛ لأنه يحتاج إلى كلفة وتعب في استخراجِه .

صفةُ الرُّكازِ الذي يتعلَّقُ به وجوبُ الزكاة :

الركاز الذي يجب فيه الخمس ؛ هو كل ما كان مالا ، كالذهب ، والفضة ، والحديد ، والرصاص ، والصُّفْر ، والآنية ، وما أشبه ذلك .

وهو مذهب الأحناف ، والحنابلة ، وإسحق ، وابن المنذر . ورواية عن مالك ، وأحد قولي الشافعي . وله قول آخر : إنَّ الخمس لا يجب إلا في الأثمان ؛ الذهب ، والفضة .

مكانته :

لا يدخلو موضعه من الأقسام الآتية :

١- أن يجده في موات ، أو في أرض لا يعلم لها مالك ولو على وجهها ، أو في طريق غير مسلوک ، أو قرية خراب ، ففيه الخمس بلا خلاف ، والأربعة الأخماس له ؛ لما رواه النسائي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة ؟ فقال : «ما كان في طريق مائي»^(١) ، أو قرية عامرة ، فعرلها سنة ، فإن جاء صاحبها وإلا فلك^(٢) ، وما لم يكن في طريق مائي ، ولا قرية عامرة ، ففيه وفي الركاز الخمس^(٣) .

٢- أن يجده في ملكه المنتقل إليه ، فهو له ؛ لأن الركاز مودع في الأرض فلا يملك بملكها ، وإنما يملك بالظهور عليه ، فينزل منزلة المباحات ؛ من الحشيش ، والخطب ، والصيد الذي يجده في أرض غيره ، فيكون أحق به ، إلا إذا ادعى المالك الذي انتقل الملك عنه أنه له ، فالقول قوله ؛ لأن يده كانت عليه ؛ لكونها على محله ، وإن لم يدَّعه ، فهو أباجده . وهذا رأي أبي يوسف ، والأصح عند الحنابلة . وقال الشافعي : هو للمالك قبله اعترف به ، وإلا فهو لمن قبله كذلك ، إلى أوله مالك .

«مائي» : أي ؛ مسلوک .

أي ؛ إن لم يعرف صاحبها ، فهي لمن وجدها ، إن كان فقيرا ، وإلا تصدق بها .
 ١ النسائي : كتاب الزكاة - باب للمعدن ، برقم (٢٤٩٤) (٥ / ٤٤) .

وإن انتقلت الدار بالميراث ، حُكِمَ أنه ميراث ، فإن اتفقت السورة على أنه لم يكن لمورثهم ؛ فهو لأول مالك ، فإن لم يعرف أول مالك ، فهو كالمال الضائع الذي لا يعرف له مالك . وقال أبو حنيفة ، ومحمد : هو لأول مالك للأرض أو لورثته ، إن عرف ، وإلا وضع في بيت المال .

٣- أن يجده في ملك مسلم أو ذمي ، فهو لصاحب الملك ، عند أبي حنيفة ، ومحمد ، ورواية عن أحمد .

وتقبل عن أحمد ، أنه لو أجده . وهو قول الحسن بن صالح ، وأبي ثور ، واستحسنه أبو يوسف ؛ لما تقدم من أن الركاز لا يملك بملك الأرض ، إلا إن ادعاه المالك ، فالقول قوله ؛ لأن يده عليه تبعاً للملك ؛ وإن لم يدعه ، فهو لواجده . وقال الشافعي : هو للمالك إن اعترف به ، وإلا فهو لأول مالك .

الواجب في الركاز :

تقدم ، أن الركاز هو ما كان من دفن الجاهلية ، وأن الواجب فيه الخمس ، وأما الأربعة الأخماس الباقية ، فهي لأقدم مالك للأرض ، إن عرف ، وإن كان ميتاً فلورثته ، إن عرفوا ، وإلا وضع في بيت المال . وهذا مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، ومحمد .

وقال أحمد ، وأبو يوسف : هي لمن وجده ، هذا ما لم يدعه مالك الأرض ، فإن ادعى ملكه ، فالقول قوله ، اتفاقاً .

ويجب الخمس في قليله وكثيره ، من غير اعتبار نصاب فيه ، عند أبي حنيفة ، وأحمد ، وأصح الروايتين عن مالك . وعند الشافعي في الجديد : يعتبر النصاب فيه .

وأما الحول ، فإنه لا يشترط ، بلا خلاف .

على من يجب الخمس ؟

جمهور العلماء على أن الخمس واجب على من وجده ، من مسلم وذمي ، وكبير وصغير ، وعاقل ومجنون ، إلا أن وكب الصغير والمجنون ، هو الذي يتولى الإخراج عنهما .

قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الذمي ، في الركاز يجده ، الخمس قتاله مالك ، وأهل المدينة ، والفوري ، والأوزاعي ، وأهل العراق ،

وأصحاب الرأي ، وغيرهم . وقال الشافعي : لا يجب الخمس ، إلا على من تحب عليه الزكاة ؛ لأنه زكاة .

مصرف الخمس :

مصرف الخمس - عند الشافعي - مصرف الزكاة ؛ لما رواه أحمد ، والبيهقي ، عن عبد الله بن بشر الخثعمي ، عن رجل من قومه ، قال : سقطت عليّ جرة من دير قديم بالكوفة ، عند جباية بشر ، فيها أربعة آلاف درهم ، فلعبت بها إلى علي - رضي الله عنه - فقال : اقسّمها خمسة أخماس . فقسّمتها ، فأخذ علي منها خُمسًا ، وأعطاني أربعة أخماس ، فلما أدبرت ، دعاني ، فقال : في جيرانك فقراء ومساكين ؟ قلت : نعم . قال : فخذها ، فاقسمها بينهم^(١) .

ويرى أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، أن مصرفه مصرف الفَيء ؛ لما رواه الشعبي ، أن رجلاً وجد ألف دينار مدفونة خارجاً من المدينة ، فأتى بها عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فأخذ منها الخمس ، ماتى دينار ، ودفع إلى الرجل بقيتها ، وجعل عمر - رضي الله عنه - يقسم المائتين بين من حضره من المسلمين ، إلى أن أفضل منها فضلة ، فقال : أين صاحب الدنانير ؟ فقام إليه ، فقال عمر : خذ هذه الدنانير ، فهي لك^(٢) .

وفي «المغني» : ولو كانت زكاة ، لخصّ بها أهلها ، ولم يرده على وأجده ؛ ولأنه يجب على اللهي ، والزكاة لا تحب عليه .

زكاة الخارج من البحر

الجمهور على أنه لا تحب الزكاة في كل ما يخرج من البحر ؛ من لؤلؤ ، ومرجان ، وزبرجد ، وعنبر ، وسمك ، وغيره ، إلا في إحدى الروايتين عن أحمد : إذا بلغ ما يخرج من ذلك نصيباً ، ففيه الزكاة . ووافقه أبو يوسف في اللؤلؤ ، والعنبر .

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - ليس في العنبر زكاة ، وإنما هو شيء دسره^(٣) البحر . وقال جابر : ليس في العنبر زكاة ، إنما هو غنيمة لمن أخله .

(١) البيهقي : كتاب الزكاة - باب ما روي عن علي - رضي الله عنه - في الزكاة (٤ / ١٥٦ ، ١٥٧) .

(٢) انظر تلخيص الحبير ، (٢ / ١٩٣) .

(٣) دسره : أي ؛ قلّفه البحر .

المال المستفاد

من استفاد مالا ، مما يعتبر فيه الحول - ولا مال له سواء - ويلغ نصاباً ، أو كان له مال من جنسه ولا يبلغ نصاباً ، فيلغ بالمستفاد نصاباً ، اتعقد عليه حول الزكاة من حيثئذ ، فإذا تم حَوْلٌ ، وجبت الزكاة فيه ، وإن كان عنده نصاب ، لم يَخْلُ المستفاد من ثلاثة أقسام ؛

١- أن يكون المال المستفاد من نمائه ، كربح التجارة ، ونتاج الحيوان ، وهذا يتبع الأصل في حَوْلِهِ ، وزكاته .

فمن كان عنده من عُرُوضِ التَّجَارَةِ أو الحيوان ما يبلغ نصاباً ، فربحت العرُوض ، وتوالد الحيوان أثناء الحول ، وجب إخراج الزكاة عن الجميع ؛ الأصل ، والمستفاد . وهذا لا خلاف فيه .

٢- أن يكون المستفاد من جنس النصاب ، ولم يكن متفرعاً عنه ، أو متولداً منه - بأن استفاده بشراء ، أو هبة ، أو ميراث - فقال أبو حنيفة : يُضَمُّ للمستفادُ إلى النِّصاب ، ويكون تابعاً له في الحول والزكاة ، وتزكَّى الفائدة مع الأصل . وقال الشافعي ، وأحمد : يتبعُ المستفادُ الأصلَ في النصاب ، ويُستَقْبَلُ به حول جديد ؛ سواء كان الأصل نُقْداً ، أم حيواناً ، مثل أن يكون عنده مائتا درهم ، ثم استفاد في أثناء الحول أخرى ، فإنه يزكَّى كُلُّا منهما ، عند تمام حوله .

ورأي مالك مثل رأي أبي حنيفة في الحيوان ، ومثل رأي الشافعي ، وأحمد في التقدين .

٣- أن يكون المستفاد من غير جنس ما عنده .

فهذا لا يضم إلى ما عنده في حَوْلٍ ولا نصاب ، بل إن كان نصاباً ، استقل به حولاً ، وزكاه آخر الحول ، وإلا فلا شيء فيه . وهذا قول جمهور العلماء .

وجوب الزكاة في الذمة ، لا في عين المال

ملهب الأحناف ، ومالك ، ورواية عن الشافعي ، وأحمد ، أن الزكاة واجبة في عين المال . والقول الثاني للشافعي ، وأحمد ، أنها واجبة في ذمة صاحب المال ، لا في عين المال .

وفائدة الخلاف تظهر ، فيمن ملك مائتي درهم مثلاً ، ومضى عليها حولان ، دون أن تزكَّى .

فمن قال : إن الزكاة واجبة في العين . قال : إنها تزكى لعَام واحد فقط ؛ لأنها بعد العام الأول تكون قد نقصت عن النصاب ، قَدَرَ الواجب فيها ، وهو خمسة دراهم .

ومن قال : إنها واجبة في الئمة . قال : إنها تزكى ركاتين ، لكل حَوَلٍ زكاة ؛ لأن الزكاة وجبت في الئمة ، فلم تؤثر في نقص النصاب .

ورجح ابن حزم وجوبها في الئمة ، فقال : لا خلاف بين أحد من الائمة - من زمننا ، إلى زمن رسول الله ﷺ في أن من وجبت عليه زكاة بَرٍّ ، أو شعير ، أو تمر ، أو فضة ، أو ذهب ، أو إبل ، أو بقر ، أو غنم ، فأعطى ركاته الواجبة عليه ، ومن غير ذلك الزرع ، ومن غير ذلك التمر ، ومن غير ذلك الذهب ، ومن غير تلك الفضة ، ومن غير تلك الإبل ، ومن غير تلك البقر ، ومن غير تلك الغنم ، فإنه لا يَمَنَعُ ذلك ، ولا يكره ذلك له ، بل سواء أعطى من تلك العين ، أو مما عنده من غيرها ، أو مما يشتري ، أو مما يوهب ، أو مما يستقرض ، فصَحَّ يَقيِنًا أن الزكاة في الئمة ، لا في العين ؛ إذ لو كانت في العين ، لم يحلُّ له البتة أن يُعْطِيَ من غيرها ، ولو جَبَّ منعه من ذلك ، كما يُمنَعُ مَنْ له شريك في شيء من كل ذلك ، أن يعطي شريكه من غير العين التي هُمَّ فيها شركاء ، إلا بتراضيهما ، وعلى حكم البيع .

وأيضًا ، فلو كانت الزكاة في عين المال ، لكانت لا تخلو من أحد وجهين ، لا ثالث لهما ؛ وذلك إما أن تكون الزكاة في كل جزء من أجزاء ذلك المال ، أو تكون في شيء منه بغير عينه .

فلو كانت في كل جزء منه ، لحرم عليه أن يبيع منه رأسًا ؛ أو حبة فما فوقها ؛ لأن أهل الصدقات في ذلك الجزء شركاء ، ولحرمُ عليه أن يأكل منها شيئًا ؛ لما ذكرناه ، وهذا باطل بلا خلاف ، وللزَّهْرِي أيضًا ألا يخرج الشاة ، إلا بقيمة مصححة عما بقي كما يفعل في الشركات ، ولا بد .

وإن كانت الزكاة في شيء منه بغير عينه ، فهذا باطل ، وكان يلزم أيضًا مثل ذلك ، سواءً بسواء ؛ لأنه كان لا يلزِي لعله يبيع ، أو يأكل الذي هو حق أهل الصدقة ، فصَحَّ ما قلنا يَقيِنًا .

هلاك المال بعد وجوب الزكاة ، وقبل الأداء

إذا استقر وجوب الزكاة في المال ، بأن حال عليه الحول ، أو حان حصاده ، وتلف المال

قبل أداء زكاته ، أو تلف بعضه ، فالزكاة كلها واجبة في ذمة صاحب المال ؛ سواء كان التلف بتفريط منه ، أو بغير تفريط .

وهذا معنى ، على أن الزكاة واجبة في الذمة ، وهو رأي ابن حزم ، ومشهور مذهب أحمد . ويرى أبو حنيفة ، أنه إذا تلف المال كله ، بدون تمدّد من صاحبه ، سقطت الزكاة ، وإن هلك بعضه ، سقطت حصته ؛ بناء على تعلّق الزكاة بعين المال ، أما إذا هلك بسبب تعدّد منه ، فإن الزكاة لا تسقط .

وقال الشافعي ، والحسن بن صالح ، وإسحق ، وأبو ثور ، وابن المنذر : إن تلف النصاب ، قبل التمكن من الأداء ، سقطت الزكاة ، وإن تلف بعده ، لم تسقط .

ورجح ابن قدامة هذا الرأي ، فقال : والصحيح - إن شاء الله - أن الزكاة تسقط بتلف المال ، إذا لم يُفَرِّط في الأداء ؛ لأنها تجب على سبيل المواصلة ، فلا تجب على وجه يجب أدائها ، مع عدم المال ، وفقر من تجب عليه .

وبمعنى التفريط ؛ أن يتمكن من إخراجها ، فلا يخرجها ، وإن لم يتمكن من إخراجها فليس بمفريط ؛ سواء كان ذلك لعدم المستحقّ ، أو ليعُدّ المال عنه ، أو لكون الفرض لا يوجد في المال ، ويحتاج إلى شرائه ، فلم يجد ما يشتريه ، أو كان في طلب الشراء ، أو نحو ذلك .

وإن قلنا بوجودها بعد تلف المال ، فأمكن المالك أدائها أداها ، وإلا أنظر بها إلى ميسرته ، وتمكّنه من أدائها ، من غير مضرّة عليه ؛ لأنه لزم إنظاره بدين الآدمي ، فبالزكاة التي هي حق الله تعالى أولى .

ضياع الزكاة بعد عزلها

لو عزل الزكاة ؛ ليدفعها إلى مستحقيها ، فضاقت كلها أو بعضها ، فعليه إعادتها ؛ لأنها في ذمته ، حتى يوصلها إلى من أمره الله بإيصالها إليه .

قال ابن حزم : وروينا من طريق ابن أبي شيبة ، عن حفص بن غياث ، وجبرير ، والمختار بن سليمان التيمي ، وزيد بن الحباب ، وعبد الوهاب بن عطاء . قال حفص : عن هشام بن حسان ، عن الحسن البصري . وقال جرير : عن المغيرة ، عن أصحابه . وقال المختار : عن معمر ، عن حماد . وقال زيد : عن شعبة ، عن الحكم . وقال عبد الوهاب : عن ابن أبي عروبة ، عن حماد ، عن إبراهيم النخعي . ثم اتفقوا كلهم ، فيمن أخرج زكاة

ماله ، فضاعت : إنها لا تجزئ عنه ، وعليه إخراجها ثانية . قال : وروينا عن عطاء ، أنها تجزئ عنه .

تأخير الزكاة لا يسقطها :

من مضى عليه سنون ، ولم يؤد ما عليه من زكاة ، لزمه إخراج الزكاة عن جميعها ؛ سواء علم وجوب الزكاة ، أم لم يعلم ، وسواء كان في دار الإسلام ، أم في دار الحرب^(١) .

وقال ابن المنذر : لو غلب أهل البغية على بلد ، ولم يؤد أهل ذلك البلد الزكاة أعواماً ، ثم ظفر بهم الإمام ، أخذ منهم زكاة الماضي . في قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور .

دفع القيمة بدل العين :

لا يجوز دفع القيمة بدل العين ، المنصوص عليها في الزكوات ، إلا عند عدمها ، وعدم الجنس ؛ وذلك لأن الزكاة عبادة ، ولا يصح أداء العبادة ، إلا على الجهة المأمور بها شرعاً ، وليشارك الفقراء الأغنياء في أعيان الأموال .

وفي حديث معاذ ، أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن ، فقال : «خذ الحب من الحب ، والشاة من الغنم ، والبعير من الإبل ، والبقرة من البقر»^(٢) . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والبيهقي ، والحاكم ، وفيه انقطاع ، فإن عطاء لم يسمع معاذاً .

قال الشوكاني : الحق ، أن الزكاة واجبة من العين ، لا يُعَدَّلُ عنها إلى القيمة ، إلا لعلو . وجوز أبو حنيفة إخراج القيمة ؛ سواء قلَّ على العين ، أم لم يقدر ، فإن الزكاة حق الفقيه ، ولا فرق بين القيمة والعين عنده . وقد روى البخاري - معلقاً بصيغة الجزم - أن

(١) هذا ملحق الشافعي .

(٢) أبو داود : كتاب الزكاة - باب صدقة الزرع ، برقم (١٥٩٩) (٢ / ٢٥٤) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، برقم (١٨١٤) (١ / ٥٨٠) ، والبيهقي : كتاب الزكاة - باب لا يؤدي من ماله فيما وجب عليه ، إلا ما وجب عليه (٤ / ١١٢) ، والحاكم : كتاب الزكاة - باب زكاة البهائم والحب (١ / ٣٨٨) وقال : هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، إن صح سماع عطاء بن يسار ، عن معاذ بن جبل ، فإنه لا أتقنه . وقال الذهبي ، تعليقاً : قلت : لم يلقه .

معادًا قال لأهل اليمن : اتوني بمرص ثياب خميص^(١) ، أو ليس في الصدقة ، مكان الشعر والذرة أهون عليكم ، وغير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة^(٢) .

الزكاة في المال المشترك

إذا كان المال مشتركًا بين شريكين أو أكثر ، لا تجب الزكاة على واحد منهم ، حتى يكون لكل واحد منهم نصيب كامل ، في قول أكثر أهل العلم .

هذا في غير الخلطة في الحيوان ، التي تقدم الكلام عليها ، والخلاف فيها .

الفرار من الزكاة

ذهب مالك ، وأحمد ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وأبو عبيد إلى أن من ملك نصيبًا ، من أي نوع من أنواع المال ، فباعه قبل الحول ، أو وهبه ، أو أتلف جزءًا منه ؛ بقصد القرار من الزكاة ، لم تسقط الزكاة عنه ، وتؤخذ منه في آخر الحول ، إذا كان تصرفه هذا عند قرب الوجوب ، ولو فعل ذلك في أول الحول ، لم تجب الزكاة ؛ لأن ذلك ليس بمظنة للفرار . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : تسقط عنه الزكاة ؛ لأنه نقص قبل تمام الحول ، ويكون مسيئًا ، وعاصيًا لله ؛ بهرويه منها .

استدل الأولون بقول الله تعالى : ﴿ إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا ^(٣) مُصْبِحِينَ وَلَا يَسْتَثْنُونَ ^(٤) فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ^(٥) فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ^(٥) ﴾ [قلم : ١٧ - ٢٠] . فعاقبهم الله بذلك ؛ لقرارهم من الصدقة ، ولأنه قصد إسقاط نصيب من انعقد سبب استحقاقه ، فلم يسقط ، كما لو طلق امرأته في مرض موته ؛ ولأنه لما قصد قصدًا فاسدًا ، انتضت الحكمة معاقبته بنقيض مقصوده ، كمن قتل مؤثره ؛ لاستعجال ميراثه ، عاقبة الشارع بالحرمان .

(١) الخميص : الثوب من لحز ، له عنان .

(٢) البخاري معلقًا ، وهو متعلق بين طاورس ، ومعاد ، فهو ضعيف ، لا يحتج به ؛ كتاب الزكاة - باب

القرض في الزكاة (٢ / ١٤٤) .

(٣) «لَيَصْرِمُنَّهَا» : يقطعون ثمارها ، وقت الصباح .

(٤) يقولون : إن شاء الله .

(٥) «الصريم» : الليل المظلم .

مصارفُ الزكاة :

مصارف الزكاة ثمانية أصناف ، حصرها الله في قوله : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ^(١) وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة : ٦٠] .

وعن زياد بن الحارث الصدائي ، قال : أثبت رسول الله ﷺ ، فبايعته ، فأبى رجل ، فقال : أعطني من الصدقة . فقال : «إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات ، حتى حكم فيها هو ، فجزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من تلك الأجزاء ، أعطيتك حَقَّك»^(٢) . رواه أبو داود ، وفيه عبد الرحمن الإفريقي ، متكلم فيه .

وهذا هو بيان الأصناف الثمانية المذكورة في الآية :

(١ ، ٢) - الفقراء ، والمساكين :

وهم المحتاجون الذين لا يجدون كفايتهم ، ويقابلهم الاغنياء المكفونون ما يحتاجون إليه . وتقدم ، أن القدر الذي يصير به الإنسان غنياً ، هو قدر النصاب الزائد عن الحاجة الأصلية له ولأولاده ؛ من أكل وشرب ، وملبس ومسكن ، ودابة وآلة حرفة ، ونحو ذلك ، مما لا غنى عنه ، فكل من عدم هذا القدر ، فهو فقير يستحق الزكاة .

ففي حديث معاذ : «تُؤَخَّدُ من أغنيائهم ، وتُرَدُّ على فقرائهم»^(٣) . فالذي تؤخذ منه ، هو الغني المالك للنصاب .

والذي ترد إليه هو المقابل له ، وهو الفقير الذي لا يملك القدر الذي يملكه الغني .

وليس هناك فرق بين الفقراء وبين المساكين ، من حيث الحاجة والفاقة ، ومن حيث استحقاقهم الزكاة ، والجمع بين الفقراء والمساكين في الآية ، مع العطف المقتضي للتغاير ، لا يناقض ما قلناه ؛ فإن المساكين - وهم قسم من الفقراء - لهم وصف خاص بهم ، وهذا كاف في المغايرة ؛ فقد جاء في الحديث ، ما يدل على أن المساكين هم الفقراء الذين يتحفظون عن السؤال ، ولا يتعطلن لهم الناس ، فذكرتهم الآية ؛ لأنه ربما لا يُعْطَن إليهم لتَجَمُّلهم ؛ فمن

(١) اللام للملك ، أو الاستحقاق ، أو بتقدير : مفروضة ، كما يدل عليه آخر الآية وهو : ﴿ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ ﴾ .

(٢) أبو داود : كتاب الزكاة - باب من يعطى من الصدقة ، وحد الغني ، برقم (١١٣٠) (٢ / ٢٨١) ، وقال : فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي ، وقد تكلم فيه غير واحد .

(٣) سبق تخريجه .

أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «ليس المسكين الذي تَرَدَّهُ التَّمْرَةُ والتَّمْرَتَان ، ولا اللقمة واللقمتان ، إنما المسكين الذي يتعففُ ؛ اقرعوا إن شئتم : ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾» (١) [البقرة : ٢٧٣]. وفي لفظ : «ليس المسكين الذي يطوف على الناس ، تَرَدَّهُ اللقمةُ واللقمتان ، والتمرة والتمرتان ، ولكن للمسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ، ولا يُقطنُ له ، فَيُتَصَدَّقَ عليه ، ولا يقوم فَيَسْأَلُ النَّاسَ» (٢). ورواه البخاري ، ومسلم .

مقدارُ ما يُعطى الفقيرُ من الزكاة :

من مقاصد الزكاة ؛ كفاية الفقير ، وسدُّ حاجته ، فيُعطى من الصدقة القدرُ الذي يخرجُه من الفقر إلى الغنى ، ومن الحاجة إلى الكفاية ، على الدوام ، وذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص . قال عمر - رضي الله عنه : إذا أعطيتهم ، فأغنوا . يعني ، في الصدقة .

وقال القاضي عبد الوهاب : لم يجد مالك لذلك حدًا ، فإنه قال : يُعطى من له المسكن ، وإلخادم ، والذئبة ، التي لا غنى له عنها .

وقد جاء في الحديث ما يدل على أن المسألة محل للفقير ، حتى يأخذ ما يقوم بعيشه ، ويستغني به مدى الحياة ؛ فعن قبيصة بن مُخارق الهلالي ، قال : تحملت حمالة (٣) ، فاتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها ، فقال : «أَتَمَّ» ، حتى تأتينا الصدقة ، فنأمرُك بها» . ثم قال : «يا قبيصة ، إن المسألة لا محل إلا لأحد ثلاثة ؛ رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة ،

(١) مسلم : كتاب الزكاة - باب المسكين الذي لا يجد غنى ، ولا يقطن له فيتصدق عليه ، برقم (١٠٢) / ٢ / ٧١٩ ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب تفسير المسكين ، برقم (٢٥٧١) / ٥ / ٨٤ ، ٨٥ ، وأبو داود ، ولفظ متقارب : كتاب الزكاة - باب من يعطى من الصدقة ، وحده الغني ، برقم (١٦٣١) / ٢ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، والدارمي : كتاب الزكاة - باب المسكين الذي يتصدق عليه (١ / ٢٧٩) ، وأحمد في المسند (٢ / ٢٦٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٩) .

(٢) البخاري : كتاب الزكاة - باب قول الله تعالى : ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ (٢ / ١٥٤) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب المسكين الذي لا يجد غنى ، ولا يقطن له فيتصدق عليه ، برقم (١٠١) / ٢ / ٧١٩ ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب تفسير المسكين ، برقم (٢٥٧٢) / ٥ / ٨٥ ، وأحمد في المسند (١ / ٣٨٤ ، ٤٤٦ ، ٢ / ٢٦٠ ، ٣١٦ ، ٣٩٣ ، ٤٤٩ ، ٤٦٩) ، وأبو داود ولفظ متقارب : كتاب الزكاة - باب من يعطى من الصدقة ، وحده الغني ، برقم (١٦٣١) / ٢ / ٢٨٣ ، ٢٨٤) ، وموطأ مالك : كتاب صفة النبي - باب ما جاء في المساكين ، برقم (٧) / ٢ / ٩٣٣ .

(٣) حمالة : أي ؛ ديكاً لإصلاح فكت البين .

حتى يصيبها ، ثم يمك ، ورجل أصابته جائحة^(١) اجتاحت ماله ، فحلت له المسألة ، حتى يصيب قواماً من عيش — أو قال : «سداً»^(٢) من عيش — ورجل أصابته فاقة^(٣) ، حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا^(٤) من قومه : لقد أصابت فلاناً فاقة . فحلت له المسألة ، حتى يصيب قواماً من عيش — أو قال : «سداً» من عيش — فما سواه من المسألة ، يا قبيصة ، فسخت ، ياكلها صاحبها سحتاً^(٥)»^(٦) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي .

هل يعطى القوي المكتسب من الزكاة ؟

القوي المكتسب لا يعطى من الزكاة ، مثل الغني .

١- فعن عبيد الله بن عدي بن الحيار ، قال : أخبرني رجلان ، أنهما أتيا النبي ﷺ في حجة الوداع ، وهو يقسم الصدقة ، فسألاه منها ، فرفع فينا البصر وخفضه ، فرأنا جلدتين^(٧) ، فقال : «إن شئتما أعطيتكما ، ولا حظ فيها لغني ، ولا لقوي مكتسب»^(٨)»^(٩) . رواه أبو داود ، والنسائي .

قال الخطابي : هذا الحديث أصل في أن من لم يعلم له مال ، فأمره محمول على العدم ، وفيه دليل على أنه لم يعتبر في أمر الزكاة ظاهر القوة والجلد ، دون أن يضم إليه الكسب ، فقد يكون من الناس من يرجع إلى قوة بدنه ، ويكون مع ذلك أخسر اليد لا يتمل ، فمن كان هذا سبيله ، لم يمنع من الصدقة ؛ بدلالة الحديث .

٢- وعن ربحان بن يزيد ، عن عبد الله بن عمرو ، عن النبي ﷺ قال : «لا تحل الصدقة لغني ، ولا لذي مرة سوي»^(١٠)»^(١١) . رواه أبو داود ، والترمذي وصححه .

(١) «جائحة» : أي ؛ ما أثلت المال ، كالغريق .

(٢) «سداً» : أي ؛ ما تقوم به حاجته ، ويستني به ، وهو بمعنى السداد . (٣) «فاقة» : أي ؛ الفقر ، والحاجة .

(٤) «الحجا» : أي ؛ العتل . (٥) «السحت» : أي ؛ الحرام .

(٦) مسلم : كتاب الزكاة - باب من حل له المسألة ، برقم (١٠٩) (٢ / ٧٢٢) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب ما يجوز فيه المسألة ، برقم (١٦٤٠) (٢ / ٢٩٠) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب الصدقة لمن تحمل بحمالة ، برقم (٢٥٨٠) (٥ / ٨٩ ، ٩٠) ، والدارمي : كتاب الزكاة - باب من حل له الصدقة (١ / ٣٩٦) ، وأحمد في «السند» (٥ / ٦٠) بلفظه ، ويلفظ متعرب (٣ / ٤٧٧) .

(٧) جلدتين : أي ؛ قوتين . (٨) أي ؛ يكتب قدر كفايته ، قاله الشوكاني .

(٩) أبو داود : كتاب الزكاة - باب في الزكاة ، هل تحمل من بلد إلى بلد ؟ برقم (١٦٣٣) (٢ / ٢٨٥ ، ٢٨٦) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب مسألة القوي المكتسب ، برقم (٢٥٩٨) (٥ / ٩٩ ، ١٠٠) ، وأحمد في «السند» (٤ / ٢٢٤ ، ٢٢٢) .

(١٠) «المرّة» : شدة أسر الخلق ، وصحة البدن التي يكون معها احتمال الكد والتعب . «وسوي» : سليم الأعضاء .

(١١) الترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء من لا حل له الصدقة ، برقم (٦٥٢) (٣ / ٣٣) وقال : حديث حسن =

وهذا مذهب الشافعي ، وإسحق ، وأبي عبيد ، وأحمد .

وقال الأحناف : يجوز للقوي أن يأخذ الصدقة ، إذا لم يملك مائتي^(١) درهم ، فصاعداً .

قال النووي : سئل الغزالي ، عن القوي من أهل البيوتات الذين لم تجر عادتهم بالتكسب بالبدن ، هل له أخذ الزكاة من سهم الفقراء ؟ قال : نعم . وهذا صحيح جارٍ ، على أن المعتبر حرفة تليق به .

المالك الذي لا يجد ما يفي بكفايته :

ومن ملك نصيباً ، على أي نوع من أنواع المال - وهو لا يقوم بكفايته ؛ لكثرة عياله ، أو لغلاء السعر - فهو غني ، من حيث إنه يملك نصيباً ، فتجب الزكاة في ماله ، وفقير من حيث إن ما يملكه لا يقوم بكفايته ، فيُعطى من الزكاة ، كالفقير .

قال النووي : ومن كان له عقار ، ينقص دخله عن كفايته ، فهو فقير ، يُعطى من الزكاة تمام كفايته ، ولا يكفُ بيعه .

وفي «المنهي» : قال الميموني : ذكرت أبا عبد الله - أحمد بن حنبل - فقلت : قد يكون للرجل الإبل ، والغنم ، تجب فيها الزكاة ، وهو فقير ، وتكون له أربعون شاة ، وتكون له الضيعة لا تكفيه ، فيُعطى الصدقة ؟ قال : نعم . وذلك لأنه لا يملك ما يغنيه ، ولا يقدر على كسب ما يكفيه ، فجاز له الأخذ من الزكاة ، كما لو كان ما يملك لا تجب فيه الزكاة .

(٣) العاملون على الزكاة :

وهم الذين يولّهم الإمام ، أو نائبه العمل على جمعها من الأغنياء ، وهم الجبّاء ، ويدخل فيهم الحفظة لها ، والرعاة للأنعام منها ، والكتبة لديوانها .

ويجب أن يكونوا من المسلمين ، وألا يكونوا ممن تحرم عليهم الصدقة ، من آل رسول الله ﷺ ، وهم بنو هاشم ، وبنو عبد المطلب ؛ فعن المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، أنه والفضل بن العباس انطلقا إلى رسول الله ﷺ ، قال : ثم تكلم أحدهما ، فقال : يا رسول الله ، جئناك ؛ لتؤمرنا على هذه الصدقات ، فنصيب ما يصيب الناس من

(١) أي ٢٠٠ .

المنفعة ، ونُؤدِّي إليك ما يؤدي الناس فقال : «إن الصدقة لا تنبغي لمحمد ، ولا لآل محمد ؛ إنما هي أوساخ الناس»^(١) . رواه أحمد ، ومسلم . وفي لفظ : «لا تحل لمحمد ، ولا لآل محمد»^(٢) . ويجوز أن يكونوا من الأغنياء ؛ فعن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال : «لا تحلُّ الصدقة لغني إلا خمسة ؛ لعامل عليها ، أو رجل اشتراها بماله ، أو غارم ، أو غارٍ في سبيل الله ، أو مسكين تُصدَّق عليه منها ، فأهدى منها لغني»^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين .

وإن أخذهم من الزكاة ، إنما هو أجر نظير أعمالهم ؛ فعن عبد الله بن السَّعدي ، أنه قدم على عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من الشام ، فقال : ألم أخبر أنك تعمل على عمل من أعمال المسلمين ، فتُعْطَى عليه عمالة^(٤) ، فلا تقبلها ؟ قال : أجل ، إن لي أفراسًا وأعبدًا ، وأنا بخير ، وأريد أن يكون عملي صدقةً على المسلمين . فقال عمر : إني أردت الذي أردت ، وكان النبي ﷺ يعطيني المال ، فأقول : أعطه من هو أفقر إليه مني . وإنه أعطاني مرة مالا ، فقلت له : أعطه من هو أحوج إليه مني . فقال : «ما أتاك الله - عز وجل - من هذا المال ، من غير مسألة ولا إشراف ، فخذله فتموله أو تصدِّق به ، وما لا فلا تُتْبِعْه نفسك»^(٥) . رواه البخاري ، والنسائي .

(١) مسلم : كتاب الزكاة - باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة ، برقم (١٦٧) (٢ / ٧٥٣) ، وأحمد في المسند (٤ / ١٦٦) .

(٢) مسلم : كتاب الزكاة - باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة ، برقم (١٦٨) (٢ / ٧٥٤) ، وأبو داود : كتاب الخراج والإمارة في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى ، برقم (٢٩٨٥) (٣ / ٢٨٩) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة ، برقم (٢٦٠٩) (٥ / ١٠٥ ، ١٠٦) ، وموطأ مالك : كتاب الزكاة - باب ما يكره من الصدقة ، برقم (١٣) (٢ / ١٠٠) ، وأحمد في المسند (٤ / ١٦٦) .

(٣) أبو داود موصولاً : كتاب الزكاة - باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني ، برقم (١٦٣٥) (٢ / ٢٨٦ ، ٢٨٧) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب من نحل له الصدقة ، برقم (١٨٤١) (١ / ٥٩٠) والحاكم : كتاب الزكاة - باب مقدار الفتن التي يحرم السؤال (١ / ٤٠٧ ، ٤٠٨) وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه لإرسال مالك بن أنس إياه عند زيد بن أسلم ، ووافقه الذهبي ، وموطأ مالك - مراسلاً - كتاب الزكاة - باب أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها ، برقم (٢٩) (١ / ٢٦٨) ، وأحمد في المسند (٣ / ٥٦) .

(٤) رزق العامل على عمله .

(٥) البخاري : كتاب الأحكام - باب رزق الحكام والعاملين عليها . . . (٩ / ٨٤) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة ، ولا إشراف ، برقم (١١٠) (١١١ / ٢) (٢٢٣) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب من آتاه الله - عز وجل - مالا من غير مسألة ، برقم (٢٦٠٨ ، ٢٦٠٩) (٤ / ١٠٥) ، وأحمد في المسند (١ / ١٧ ، ٢١ ، ٢ / ٩٩) .

وينبغي أن تكون الأجرة بقدر الكفاية ؛ فعن المستودع بن شداد ، أن النبي قال : «من وكى لنا عملاً ، وليس له منزل ، فليَتَّخِذْ مِزْلًا ، أو ليست له زوجة ، فليَتَزَوَّجْ ، أو ليس له خادم ، فليَتَّخِذْ خادماً ، أو ليست له دابة ، فليَتَّخِذْ دابة ، ومن أصاب شيئاً سوى ذلك ، فهو غَالٌ»^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود ، ومسنده صالح .

قال الخطابي : هذا يتناول على وجهين ؛ أحدهما ، أنه إنما أباح اكتساب الخادم ، والمسكن من عمالته التي هي أجر مثله ، وليس له أن يرتفع بشيء سواها .

والوجه الثاني ، أن للعامل السكنى ، والخدمة ، فإن لم يكن له مسكن ، ولا خادم ، استُؤْجِرَ له مَنْ يخدمه ، فيكفيه مهنة مثله ، ويكثرى^(٢) له مسكن يسكنه ، مدة مُقامه في عمله .

(٤) وَالْمَوْلَقَةُ قُلُوبُهُمْ^(٣) :

وهم الجماعة الذين يراد تأليف قلوبهم ، وجمعها على الإسلام ، أو تثبيتها عليه ؛ لضعف إسلامهم ، أو كفَّ شرهم عن المسلمين ، أو جلب نفعهم في الدفاع عنهم . وقد قسمهم الفقهاء إلى مسلمين ، وكفار .

أما المسلمون ، فهم أربعة ؛

١- قوم من سادات المسلمين ، ورعايتهم ، لهم نظراء من الكفار ، إذا أعطوا رُجِيَّ إسلام نظرانهم ، كما أعطى أبو بكر - رضي الله عنه - عَدِيَّ بن حاتم ، والزبير بن بدر ، مع حسن إسلامهما ؛ لمكانتهما في قومهما .

٢- رعاء ضعفاء الإيمان من المسلمين ، مطاعون في أقسامهم ، يُرَجَى بإعطائهم تثبيتهم ، وقوة إيمانهم ، ومناصحتهم في الجهاد وغيره ، كالَّذِينَ أعطاهم النبي العطايا الوافرة من غنائم هوازن .

وهم بعض الطُّلُقَاء من أهل مكة الذين أسلموا ، فكان منهم المنافق ، ومنهم ضعيف الإيمان ، وقد ثبت أكثرهم بعد ذلك ، وحسن إسلامه .

(١) أبو داود ، بلقب متقارب : كتاب الحراج والإجارة والقيء - باب في إزراق العمال ، برقم (٢٩٤٥) / ٢ (٢٥٤) ، وأحمد في المسند بلفظه (٤ / ٢٢٩) .

(٢) يكثرى : أي ؛ يستاجر .

(٣) هذا الكلام منقول من تفسير «التارة» .

٣- قوم من المسلمين في الثغور ، وحدود بلاد الأعداء يُعْطَوْنَ ؛ لما يرجى من دفاعهم عما وراهم من المسلمين ، إذا هاجمهم العدو .

قال صاحب «النار» : وأقول : إن هذا العمل هو الرابطة ، وهؤلاء الفقهاء يدخلونها في سهم سبيل الله ، كالغزو المقصود منها ، وأولى منهم بالتأليف في زماننا ، قوم من المسلمين يتألفهم الكفار ؛ ليدخلوهم تحت حمايتهم ، أو في دينهم .

فإننا نجد دول الاستعمار ، الطامعة في استعباد جميع المسلمين ، وفي ردهم عن دينهم ، يخصصون من أموال دولهم سهماً للمؤلفة قلوبهم من المسلمين ، فمنهم من يؤلفونه؛ لأجل تنصيره ، وإخراجه من حظيرة الإسلام ، ومنهم من يؤلفونه ؛ لأجل الدخول في حمايتهم ، ومشاققة الدول الإسلامية ، والوحدة الإسلامية ، أفليس المسلمون أولى بهذا منهم ؟

٤- قوم من المسلمين يحتاج إليهم ؛ لجباية الزكاة ، وأخذها عن لا يعطيها ، إلا بفوذهم وتأثيرهم ، إلا أن يقاتلوا ، فيُختار بتأليفهم ، وقيامهم بهذه المساعدة للحكومة اخف الضررين ، وأرجح المصلحتين .

وأما الكفار ، فهم قسمان :

١- من يرجى إيمانه بتأليفه ، مثل صفوان بن أمية ، الذي وهب له النبي ﷺ الامان يوم فتح مكة ، وأمهله أربعة أشهر ؛ لينظر في أمره ، ويختار لنفسه ، وكان غائباً فحضر ، وشهد مع المسلمين غزوة حنين قبل إسلامه ، وكان النبي ﷺ استعار سلاحه منه ، لما خرج إلى حنين ، وقد أعطاه النبي ﷺ إبلاً كثيرة محملة كانت في واد ، فقال : هذا عطاء من لا يخشى الفقر . وقال : والله ، لقد أعطاني النبي ﷺ ، وإنه لا بغض الناس إليّ ، فما زال يعطيني ، حتى إنه لأحب الناس إليّ .

٢- من يخشى شره ، فيُرجى بإعطائه كفُّ شره .

قال ابن عباس : إن قوماً كانوا يأتون النبي ﷺ ، فإن أعطاهم ، مَدَحُوا الإسلام ، وقالوا : هذا دين حسن . وإن منعهم ، ذَمُّوا وعابوا . وكان من هؤلاء أبو سفيان بن حرب ، والأقرع بن حابس ، وعيينة بن حصن ، وقد أعطى النبي ﷺ كل واحد من هؤلاء مائة من الإبل .

وذهبت الأحناف إلى أن سهم للمؤلفة قلوبهم قد سقط ، بإعزاز الله لدينه ، فقد جاء

عينة بن حصن ، والأقرع بن حابس ، وعباس بن مرداس ، وطلبوا من أبي بكر نصيهم ، فكتب لهم به ، وجاءوا إلى عمر ، وأعطوه الخط ، فأبى ومزقه ، وقال : هذا شيء كان النبي ﷺ يعطيكموه ؛ تأليفاً لكم على الإسلام ، والآن قد أعز الله الإسلام ، وأبى عنكم ، فإن بُتِم على الإسلام ، وإلا فبيننا وبينكم السيف : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ [الكهف : ٢٩] . فرجعوا إلى أبي بكر - رضي الله عنه - فقالوا : الخليفة أنت أم عمر ؟ بئلت لنا الخط ، فمزقه عمر ، فقال : هو إن شاء .

قالوا : إن أبا بكر وافق عمر . ولم ينكر أحد من الصحابة ، كما أنه لم ينقل عن عثمان ، وعلي ، أنهما أعطيا أحداً من هذا الصنف ، ويجاب عن هذا ، بأن هذا اجتهد من عمر ، وأنه رأى أنه ليس من المصلحة إعطاء هؤلاء ، بعد أن ثبت الإسلام في أرواسهم ، وأنه لا ضرر يخشى من ارتدادهم عن الإسلام ، وكون عثمان ، وعلي لم يعطيا أحداً من هذا الصنف لا يدل على ما ذهبوا إليه ، من سقوط سهم المؤلف قلوبهم ، فقد يكون ذلك ؛ لعدم وجود الحاجة إلى تأليف أحد من الكفار ، وهذا لا ينافي بثبوته لمن احتاج إليه من الأئمة ، على أن العمدة في الاستدلال هو الكتاب والسنة ، فهما المرجع الذي لا يجوز العدول عنه بحال .

وقد روى أحمد ، ومسلم ، عن أنس ، أن النبي ﷺ لم يكن يُسأل شيئاً على الإسلام إلا أعطاه ، فأثناء رجل فسأله ، فأمر له بشاء كثير بين جبلين ، من شاء الصدقة ، فرجع إلى قومه ، فقال : يا قوم ، أسلموا ؛ فإن محمداً يعطي عطاء من لا يخشى الفاقة^(١) .

قال الشوكاني : وقد ذهب إلى جواز التأليف المعترة ، والجبائي ، والبلخي ، وابن مبشر^(٢) . وقال الشافعي : لا تألف كافراً ، فأما الفاسق ، فيعطى من سهم التأليف .

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : قد سقط بانتشار الإسلام وغلبته . واستدلوا على ذلك ، بامتناع أبي بكر من إعطاء أبي سفيان ، وعيينة ، والأقرع ، وعباس بن مرداس .

والظاهر ، جواز التأليف عند الحاجة إليه ، فإذا كان في زمن الإمام قومٌ لا يطيعونه ، إلا للدنيا ، ولا يقدر على إدخالهم ، إلا بالقسر^(٣) والغلب ، فله أن يتألفهم ، ولا يكون لِنُشُو الإسلام تأثير ؛ لأنه لم يتفع في خصوص هذه الواقعة .

(١) مسلم : كتاب الفضائل - باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئاً قط ، فقال : لا . وكثرة عطائه ، يرقم (٥٧) (٤ / ١٨٠٦) ، وأحمد في المستدرك (٣ / ١٠٨ ، ١٧٥ ، ٢٥٩ ، ٢٨٤) .

(٢) الفهر .

(٣) وكذا مالك ، وأحمد ، ورواية عن الشافعي .

وفي «النار» : وهذا هو الحق في جملته ، وإنما يجيء الاجتهاد في تفصيله ، من حيث الاستحقاق ، ومقدار الذي يُعطى من الصدقات ، ومن الغنائم إن وُجِدَتْ ، وغيرها من أموال المصالح ، والواجب فيه الأخذ برأي أهل الشورى ، كما كان يفعل الخلفاء في الأمور الاجتهادية ، وفي اشتراط العجز عن إدخال الإمام إياهم تحت طاعته بالغلب نظرًا ، فإن هذا لا يطرد ، بل الأصل فيه ترجيح أخف الضررين ، وتخير المصلحتين .

(٥) وفي الرقاب :

ويشمل المكاتبين والأرقاء ، فيُعان المكاتبون بمال الصدقة ؛ لفك رقابهم من الرق ، ويشتري به العبيد ، ويعتقون ؛ فمن البراءة ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : دلني على عمل يُقرني من الجنة ، ويعدني من النار ؟ فقال : «أعتق التَّسَمَةَ ، وفك الرِّقَةَ» . فقال : يا رسول الله ، أو ليسا واحدًا ؟ قال : «لا ، عتق الرِّقبة أن تفرد بعتقها ، وفك الرِّقبة أن تُعينَ بِمَنُهَا»^(١) . رواه أحمد ، والداقطني ، ورجاله ثقات .

وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «ثلاثة كلُّهم حقٌّ على الله عَوْنُهُ ؛ الغاري في سبيل الله ، والمكاتب الذي يريد الأداء ، والناكح المتعفف»^(٢)،^(٣) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وقال الترمذي : حسن صحيح .

قال الشوكاني : قد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى : ﴿ وفي الرقاب ﴾ . فروي عن علي بن أبي طالب ، وسعيد بن جبير ، والليث ، والثوري ، والعمرة ، والحنفية ، والشافعية ، وأكثر أهل العلم ، أن المراد به المكاتبون يعانون من الزكاة على الكتابة .

وروي عن ابن عباس ، والحسن البصري ، ومالك ، وأحمد بن حنبل ، وأبي ثور ، وأبي عبيد ، وإليه مال البخاري ، وابن المنذر ، أن المراد بذلك أنها تشتري رقاب ؛ لتعتق .

(١)الداقطني : كتاب الزكاة - باب الميث على إخراج الصدقة ، وبيان قسمتها ، برقم (١) (٢ / ١٣٥) ، وأحمد في «السنن» (٤ / ٢٩٩) .

(٢)الذي يريد العفاف بالزواج .

(٣)الترمذي ، بلفظ «للمجاهد في سبيل الله» : كتاب فضائل الجهاد - باب ما جاء في المجاهد ، والناكح ، والكتاب ، وعون الله إياهم ، برقم (١٦٥٥) (٤ / ١٨٤) وقال : هذا حديث حسن ، والنسائي : كتاب النكاح - باب مودة الله التاكف الذي يريد العفاف ، برقم (٣٢١٨) (٦ / ٦١) ، وابن ماجه : كتاب العتق - باب المكاتب ، برقم (٢٥١٨) (٢ / ٨٤٢) ، وأحمد في «السنن» (٢ / ٢٥١) ، (٤٣٧) .

واحتجوا ، بأنها لو اقتصت بالمكاتب ، لدخل في حكم الغارمين ؛ لأنه غارم ، وبأن شراء الرقبة ؛ لنعتق ، أولى من إعانة المكاتب ؛ لأنه قد يُعَان ولا يُعْتَق ؛ لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ، ولأن الشراء يتيسر في كل وقت ، بخلاف الكتابة .
وقال الزهري : إنه يجمع بين الأمرين . وإليه أشار المصنف^(١) ، وهو الظاهر ؛ لأن الآية تحتمل الأمرين .

وحديث البراء المذكور فيه دليل على أن فكَّ الرُّقَاب غيرُ عِتْقِهَا ، وعلى أن العتق وإعانة المكاتبين على مال الكتاب ، من الأعمال المقرَّبة إلى الجنة ، والمجدة من النار .
(٦) والغارمون :

وهم الذين تحملوا الديون ، وتعلم عليهم أطؤها ، وهم أقسام فمنهم من تحمل حمالة ، أو ضمن دينًا ، فلزمه ، فسأجحف بماله ، أو استدان لحاجته إلى الاستدانة ، أو في معصية تاب منها ، فهؤلاء جميعًا يأخذون من الصدقة ما يفي بدينهم .

١- روى أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه ، عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « لا تحلُّ المسألة إلا لثلاث ؛ للذي فقر مُدْفِعٌ^(٢) ، أو للذي غُرِمَ^(٣) مُدْفَعٌ^(٤) ، أو للذي دم مَوْجِعٌ^(٥) » .

٢- وروى مسلم ، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ ، في ثمار ابتاعها^(٦) ، فكثر دينه ، فقال النبي ﷺ : « تصدَّقوا عليه » . فتصدَّق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال النبي ﷺ لغرمائه : « اخلدوا ما

(١) مؤلف كتاب «متن الأخبار» .

(٢) «مدفع» : أي ؛ شليد ، أي ؛ ملصق صاحبه بالبقاء ، وهي الأرض ، التي لا نبات فيها .

(٣) «غرم» : أي ؛ ما يلزم إداؤه تكلفًا ، لا في مقابلة عوض .

(٤) «مدفع» : أي ؛ شليد ، شيع ، مجاور للحد .

(٥) هو الذي يتحمل دية من قريبه ، أو صفيقه القاتل ، يدفعها إلى أولياء المقتول ، وإن لم يدفعها قتل قريبه ، أو صفيقه القاتل الذي يتوجع لقتله ، ولإفالة دمه .

(٦) أبو داود : كتاب الزكاة - باب ما تجوز فيه المسألة ، برقم (١٦٤١) ٢ / ٢٩٢ ، (٢٩٤) ، والترمذي ، مختصرًا : كتاب الزكاة - باب ما جاء من لا تحل له الصدقة ، برقم (٦٥٣) ٣ / ٣٤ ، وابن ماجه : كتاب التجارات -

باب بيع المزينة ، برقم (٢١٩٨) ٢ / ٧٤٠ ، (٧٤١) ، وأحمد في المسألة (٣ / ١١٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧) .

(٧) أي ؛ من أجل ثمار اشتراها .

وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك^(١)» (٢) .

٣- وتقدم حديث قبيصة بن معمار ، قال : تحملت حمالة ، فأتيت رسول الله ﷺ ، أسأله فيها ، فقال : « أقم ، حتى تأتينا الصدقة ، فأمرك بها » (٣) . الحديث .

قال العلماء : والحمالة ، ما يتحملة الإنسان ، ويلتزمه في ذمته بالاستئذنة ؛ ليدفعه في إصلاح ذات البين ، وقد كانت العرب إذا وقعت بينهم فتنة ، اقتضت غرامة في دية ، أو غيرها ، قام أحدهم فتبرع بالتزام ذلك والقيام به ، حتى ترتفع تلك الفتنة الثائرة ، ولا شك أن هذا من مكارم الأخلاق .

وكانوا إذا علموا ، أن أحدهم تحمّل حمالة ، بادروا إلى معونته ، وأعطوه ما تبرأ به ذمته ، وإذا سأل في ذلك ، لم يُعَدَّ نقصاً في قدره ، بل فخراً .

ولا يشترط في أخذ الزكاة فيها ، أن يكون عاجزاً عن الوفاء بها ، بل له الأخذ وإن كان في ماله الوفاء .

(٧) وفي سبيل الله :

سبيل الله ؛ الطريق الموصول إلى مرضاته ؛ من العلم والعمل ، وجمهور العلماء على أن المراد به هنا الغزو ، وأن سهم ﴿سبيل الله﴾ يعطى للمتطوعين من الغزاة ، الذين ليس لهم مرتب من الدولة .

فهؤلاء لهم سهم من الزكاة ، يُعْطَوْنَه ؛ سواء كانوا من الأغنياء ، أم الفقراء .

وقد تقدم حديث رسول الله ﷺ «لا تحل الصدقة لغني إلا خمسة ؛ الغاري في سبيل الله . . .» .

(١) أي ؛ ليس لكم الآن ، إلا الموجود ، وليس لكم حصة ، ما دام معسراً ، فليس فيه إبطال حق الغرماء فيما بقي .
(٢) مسلم : كتاب المساقاة - باب استحباب الوضوح من الدين ، برقم (١٨) (٣ / ١١٩١) ، وأبو داود : كتاب البيوع والإيجارات - باب في وضع الجالحة ، برقم (٣٤٦٩) (٣ / ٧٤٥) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب من محل له الصدقة من الغارمين وغيرهم ، برقم (٦٥٥) (٣ / ٣٥) ، وابن ماجه : كتاب الأحكام - باب المعدم والبيع عليه لغرمائه ، برقم (٢٣٥٦) (٢ / ٧٨٩) ، والنسائي : كتاب البيوع - باب وُضِعَ الجوالح ، برقم (٤٥٣٠) (٧ / ٢٦٥) ، وباب الرجل يبتاع البيع ، فيفلس ويوجد للثاغ بعينه ، برقم (٤٦٧٨) (٧ / ٢١٢) .
(٣) تقدم تخريجه ، في (ص ٤٨٧) .

والحجج^(١) ليس من سبيل الله ، التي تصرّف فيها الزكاة ؛ لأنه مفروض على المستطيع ، دون غيره .

وفي «تفسير للنار» : يجوز الصرف من هذا السهم على تأمين طرق الحج ، وتوفير الماء ، والغذاء ، وأسباب الصحة للحجاج ، إن لم يوجد لذلك مصرف آخر .

وفيه : ﴿وَلِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ . وهو يشمل سائر المصالح الشرعية العامة ، التي هي ملاك أمر الدين والدولة ، وأولها وأولها بالتقديم الاستعداد للحرب ، بشراء السلاح ، وأغذية الجند ، وأدوات النقل ، وتجهيز الغزاة .

ولكن الذي يُجهّز به الفاري يعود بعد الحرب إلى بيت المال ، إن كان مما يبقى ، كالسلاح ، والخيول ، وغير ذلك ؛ لأنه لا يملكه دائماً ، بصفة الغزو التي قامت به ، بل يستعمله في سبيل الله ، ويبقى بعد زوال تلك الصفة منه في سبيل الله ، بخلاف الفقير ، والعامل عليها ، والغارم ، والمؤلف ، وابن السبيل ؛ فإنهم لا يردون ما أخذوا ، بعد فقد الصفة التي أخذوا بها .

، ويدخل في عموم إنشاء المستشفيات العسكرية ، وكذا الخيرية العامة ، وإشراق الطرق وتعميدها ، ومد الخطوط الحديدية العسكرية ، لا التجارية ، ومنها بناء البوارج المدرعة ، والمناطيد ، والطائرات الحربية ، والحصون ، والختنادق .

ومن أهم ما يتفق في سبيل الله في زماننا هذا ، إعداد الذّعة إلى الإسلام ، وإرسالهم إلى بلاد الكفار ، من قبل جمعيات منظمة تخدمهم بالمال الكافي ، كما يفعله الكفار في نشر دينهم ، ويدخل فيه النفقة على المدارس ؛ للعلوم الشرعية وغيرها ، مما تقوم به المصلحة العامة .

وفي هذه الحالة يعطى منها معلوم هذه المدارس ، ما داموا يؤدون وظائفهم المشروعة ، التي ينقطعون بها عن كسب آخر ، ولا يُعطى عالم غني ؛ لأجل علمه ، وإن كان يفيد الناس به ، انتهى .

(٨) وابن السبيل :

اتفق العلماء على أن المسافر المنقطع عن بلده يُعطى من الصدقة ، ما يستعين به على

(١) انظر : تمام للآلة ؛ فإن فيه تفصيلاً لهذا (٣٨٠) .

تحقيق مقصده ، إذا لم يتيسر له شيء من ماله ؛ نظراً لفقره العارض .

واشترطوا ، أن يكون سفره في طاعة ، أو في غير معصية ، واختلفوا في السفر المباح ؛ والمختار عند الشافعية ، أنه يأخذ من الصدقة ، حتى لو كان السفر للتفرج ، والتتره .

وابن السبيل عند الشافعية قسمان؛

(١) من ينشئ سفرًا من بلد مقيم به ، ولو كان وطنه .

(٢) غريب مسافر ، يجتار بالبلد .

وكلاهما له الحق في الأخذ من الزكاة ، ولو وجد من يقرضه كفايته ، وله ببلده ما يقضي به دينه . وعند مالك ، وأحمد : ابن السبيل المستحق للزكاة ، يختص بالمجتار دون المنشئ ، ولا يعطى من الزكاة مَنْ إذا وَجَدَ مُقْرِضًا يُقرضه ، وكان له من المال ببلده ، ما يفي بقرضه .

فإن لم يجد مقرضًا ، أو لم يكن له مال يقضي منه قرضه ، أُعطي من الزكاة .

توزيع الزكاة على المستحقين كلهم ، أو بعضهم :

الأصناف الثمانية ، والمستحقون للزكاة المذكورون في الآية هم : الفقراء ، والمساكين ، والعاملون عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، والأرقاء ، والغارمون ، وأبناء السبيل ، والمجاهدون .

وقد اختلف الفقهاء في توزيع الصدقة عليهم ؛ فقال الشافعي ، وأصحابه : إن كان مُقرئ الزكاة هو المالك أو وكيله ، سقط نصيب العامل ، ووجب صرفها إلى الأصناف السبعة الباقين ؛ إن وجدوا ، وإلا فللموجود منهم ، ولا يجوز ترك صنف منهم مع وجوده ، فإن تركه ، ضمن نصيبه .

وقال إبراهيم النخعي : إن كان المال كثيرًا يحتمل الأجزاء ، قسّمه على الأصناف ، وإن كان قليلًا ، جاز أن يوضع في صنف واحد . وقال أحمد بن حنبل : تفريقها أولى ، ويجزئه أن يضعه في صنف واحد . وقال مالك : يجتهد بتحري موضع الحاجة منهم ، ويُقدّم الأولى فالأولى ، من أهل الحلة^(١) والفاقة ، فإن رأى الحلة في الفقراء في عام أكثر ، قدّمهم ،

(١) الحلة : بفتح الحاء ، الحاجة .

وإن رآها في أبناء السبيل في عام آخر ، حَوَّلَهَا إِلَيْهِمْ . وقالت الأحناف ، وسفيان الثوري : هو مخير ، يضعها في أي الأصناف شاء .

وهذا مروى عن حذيفة ، وابن عباس ، وقول الحسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح .
وقال أبو حنيفة : وله صرفها إلى شخص واحد ، من أحد الأصناف .
سبب اختلافهم ، ومنشؤه :

قال ابن رشد : وسبب اختلافهم معارضة اللفظ للمعنى ، فإن اللفظ يقتضي القسمة بين جميعهم ، والمعنى يقتضي أن يؤثر بها أهل الحاجة ؛ إذ كان المقصود بها سدَّ الخلة ، فكان تعديلهم في الآية عند هؤلاء ، إنما ورد ؛ لتمييز الجنس - أعني ، أهل الصدقات - لا تشريكهم في الصدقة ، فالاول أظهر من جهة اللفظ ، وهذا أظهر من جهة المعنى .

ومن الحجة للشافعي ، ما رواه أبو داود ، عن الصَّدَّائِي ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ ، أن يُعْطِيَ من الصدقة ، فقال له رسول الله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ ، حَتَّى حُكِمَ فِيهَا هُوَ ، فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءَ ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ ، أُعْطِيَتْكَ حَقُّكَ» (١) .

ترجيح رأي الجمهور على رأي الشافعي :

قال في «الروضة الندية» : وأما صرف الزكاة كلها في صنف واحد ، فهذا المقام خَلِيقٌ بِتَحْقِيقِ الْكَلَامِ ، وَالْحَاصِلُ ، أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - جَعَلَ الصَّدَقَةَ مَخْتَصَةً بِالْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ ، غَيْرَ سَائِفَةٍ لْغَيْرِهِمْ ، وَاخْتِصَاصُهَا بِهِمْ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ مَوْعُةً بَيْنَهُمْ عَلَى السَّوِيَّةِ ، وَلَا أَنْ يَقْسَمَ كُلُّ مَا حَصَلَ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ عَلَيْهِمْ ، بَلِ الْمَعْنَى ، أَنَّ جِنْسَ الصَّدَقَاتِ لْجِنْسِ هَذِهِ الْأَصْنَافِ .

فمن وجب عليه شيء من جنس الصدقة ، ووضعه في جنس الأصناف ، فقد فَعَلَ ما أمره الله به ، وسقط عنه ما أوجبه الله عليه ، ولو قيل : إنه يجب على المالك - إذا حصل له شيء ، تجب فيه الزكاة - تَقْسِيمُهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ ، عَلَى فَرْضِ وَجُودِهِمْ جَمِيعًا ، لَكَانَ ذَلِكَ - مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ ، وَالْمَشَقَّةِ - مُخَالَفًا لِمَا فَعَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ؛ سَلَفُهُمْ وَخَلْفُهُمْ .

(١) سبق تخريجه في (ص ٤٨٥) .

وقد يكون الحاصل شيئاً حقيراً ، لو قُسط على جميع الأصناف ، لما انتفع كل صنف بما حصل له ، ولو كان نوعاً واحداً ، فضلاً عن أن يكون عندك .

إذا تقرر لك هذا ، لاح لك عَدَمُ صلاحية ما وقع منه ﷺ ، من الدفع إلى سلمة بن صخر^(٢) من الصدقات ، للاستدلال بها .

ولم يرد ما يقتضي إيجاب توزيع كل صدقة على جميع الأصناف ، وكذلك لا يصلح للاحتجاج حديث أمره ﷺ لمعاذ ، أن يأخذ الصدقة من أغنياء أهل اليمن ، ويردها في فقرائهم^(٣) ؛ لأن تلك - أيضاً - صدقة جماعة من المسلمين ، وقد صرفت في جنس الأصناف ، وكذلك حديث زياد بن الحارث الصدائي . وذكر الحديث المتقدم ، ثم قال : لأن في إسناده عبد الرحمن بن زياد الإفريقي ، وقد تكلم فيه غير واحد ، وعلى فرض صلاحيته للاحتجاج ، فالمراد بتجزئة الصدقة تجزئة مصارفها ، كما هو ظاهر الآية التي قصدها ﷺ ، ولو كان المراد تجزئة الصدقة نفسها ، وأن كل جزء لا يجوز صرفه في غير الصنف المقابل له ، لما جاز صرف نصيب ما هو معدوم من الأصناف إلى غيره ، وهو خلاف الإجماع من المسلمين .

وأيضاً ، لو سلم ذلك ، لكان باعتبار مجموع الصدقات التي تجتمع عند الإمام ، لا باعتبار صدقة كل فرد ، فلم يبق ما يدل على وجوب التقييط ، بل يجوز إعطاء بعض المستحقين بعض الصدقات ، وإعطاء بعضهم بعضاً آخر .

نعم ، إذا جمع الإمام جميع صدقات أهل قطر من الاقطار ، وحضر عنده جميع الأصناف الثمانية ، كان لكل صنف حق في مطالبته بما فرضه الله ، وليس عليه تقييط ذلك بينهم بالسوية ، ولا تميمهم بالعطاء ، بل له أن يعطي بعض الأصناف أكثر من البعض الآخر ، وله أن يعطي بعضهم دون بعض ، إذا رأى في ذلك صلاحاً عائداً على الإسلام وأهله .

مثلاً ، إذا جُمعت لديه الصدقات ، وحضر الجهاد ، وحقت المدافعة عن حوزة الإسلام من الكفار أو البغاة ، فإن له إثارة صنف المجاهدين بالصرف إليهم ، وإن استغرق جميع الحاصل من الصدقات ، وهكذا إذا اقتضت المصلحة إثارة غير المجاهدين^(٤) .

(١) كان عليه كفارة لم يجلبها ، فأمره الرسول ﷺ أن يأخذها من صاحب صدقة بني زريق ، ويؤدي كفارته منها .

(٢) سبق تخريجه في (ص ٤٢٠) .

هذا هو أرجح الآراء ، ولحقها .

من يحرم عليهم الصدقة ؟

ذكرنا فيما سبق مصارف الزكاة ، وأصناف المستحقين ، وبقي أن نذكر أصنافاً لا تحلُّ لهم الزكاة ولا يستحقونها ، وهم :

١- الكفرة ، والملاحدة ، وهذا مما اتفقت عليه كلمة الفقهاء ؛ ففي الحديث : «تؤخذ من أغنيائهم ، وتردُّ على فقرائهم» . وللقصود بهم أغنياء المسلمين وفقراءهم ، دون غيرهم . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، أن اللئى لا يعطى من زكاة الأموال شيئاً ، ويستثنى من ذلك للؤلؤة قلوبهم ، كما تقدم بيانه . ويجوز أن يعطوا^(١) من صدقة التطوع ؛ ففي القرآن : ﴿وَيُعْطُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ مَكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان : ٤٨] .

وفي الحديث : «صلي أمك» . وكانت مشركة^(٢) .

٢- بنو هاشم ، والمراد بهم آل علي ، وآل عقیل ، وآل جعفر ، وآل العباس ، وآل الحارث . قال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة ، وقد قال النبي ﷺ : «إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد ؛ إنما هي أوساخ الناس»^(٣) . رواه مسلم .

وعن أبي هريرة ، قال : أخذ الحسن عمة من ثمر الصدقة ، فقال النبي ﷺ : «كخ ، كخ - ليطرحها - أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة»^(٤) . متفق عليه .

واختلف العلماء في بني المطلب ؛ فذهب الشافعي إلى أنه ليس لهم الأخذ من الزكاة ، مثل بني هاشم ؛ لما رواه الشافعي ، وأحمد ، والبخاري ، عن جبير بن مطعم ،

(١) أن يعطوا . . . إلخ . أي ؛ يجوز إعطاء صدقة التطوع للذميين .

(٢) البخاري : كتاب الأدب - باب صلة المرأة أمها ولها زوج (٨ / ٥) ، وكتاب الهبة وفضلها - باب الهدية للمشركين . . . (٣ / ٢١٥) وكتاب الجزية والرداءة - باب حلق عيقل . . . (٤ / ١٢٦) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب ففضل الثقة والصدقة على الأثريين . . . يرسم (٤٩ ، ٥٠) (٢ / ١٩٦) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب الصدقة على أهل الذمة ، يرسم (١٦٦٨) (٢ / ٣٠٧) ، وأحمد في المسند (٦ / ٣٤٤ ، ٣٤٧) .

(٣) البخاري : كتاب الزكاة - باب ما يذکر في الصدقة للنبي ﷺ (٢ / ١٥٧) ، وكتاب الجهاد - باب من تكلم بالفارسية والبطانة . . . (٤ / ٩٠) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله ، . . . يرسم (١٦١) (٢ / ٧٥١) ، واللفرمي : كتاب الزكاة - باب الصدقة لا تحل للنبي ﷺ ، ولا لأهل بيته (١ / ٣٨٦ ، ٣٨٧) ، وأحمد في المسند (٢ / ٤٠٩ ، ٤٤٤ ، ٤٧٦) .

قال : لما كان يوم خيبر ، وضع النبي ﷺ سهم ذوي القربى في بني هاشم ، وبني المطلب ، وترك بني نوفل وبني عبد شمس ، فأتيت أنا وعثمان بن عفان رسول الله ﷺ ، فقلنا : يا رسول الله ، هؤلاء بنو هاشم ، لا ننكر فضلهم للموضع الذي وضعك الله به منهم ، فما بال إخواننا بني المطلب أعطيتهم وتركنا ، وقربائنا واحدة ؟ فقال النبي ﷺ : «إنا وبني المطلب لا نفتسرق في جاهلية ولا إسلام ، وإنما نحن وهم شيء واحد» . وشبك بين أصابعه^(١) .

قال ابن حزم : فصيح ، أنه لا يجوز أن يُفَرَّق بين حكمهم في شيء أصلاً ؛ لأنهم شيء واحد ، بنص كلامه ، عليه الصلاة والسلام ، فصيح ، أنهم آل محمد ؛ وإذ هم آل محمد ، فالصدقة عليهم حرام . وعن أبي حنيفة ، أن لبني المطلب أن يأخذوا من الزكاة . والرايان روايتان عن أحمد .

وكما حرّم رسول الله ﷺ الصدقة على بني هاشم ، حرّمها كذلك على مواليتهم^(٢) .

فعن أبي رافع ، مولى رسول الله ﷺ ، أن النبي ﷺ بعث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة ، فقال : اصحبني كيما تصيب منها . قال : لا ، حتى آتي رسول الله ﷺ ، فأسأله . وانطلق إلى النبي ﷺ ، فسأله ، فقال : «إن الصدقة لا تحمل لنا ، وإن موالي القوم من أنفسهم»^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح .

واختلف العلماء في صدقة التطوع ، هل تحمل لهم ، أم تحرم عليهم ؟

قال الشوكاني - ملخصاً الأقوال في ذلك - : واعلم ، أن ظاهر قوله : «لا تحمل لنا الصدقة» . عدمُ حملِ صدقة الفرض والتطوع ، وقد نقل جماعة ، منهم الخطابي ، الإجماع على تحريمها عليه ﷺ ، وتعقب ، بأنه قد حكى غير واحد عن الشافعي ، في التطوع قولاً ، وكذا في رواية عن أحمد .

(١) البخاري : كتاب فرض الخمس - باب ومن الدليل على أن الحُصْنَ للإمام . . . (٤ / ١١١) . وأبو داود : كتاب الخراج والإمارة والنسيء - باب في بيسان مواضع قسم الخمس ، وسهم ذي القربى ، برقم (٢٩٨٠ / ٣) ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٢) مواليتهم : أي ؛ الأرقاء الذين اعتنقهم .

(٣) أبو داود : كتاب الزكاة - باب الصدقة على بني هاشم ، برقم (١٦٥٠ / ٢) ، ٢٩٨ ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في كراهية الصدقة للنبي ﷺ ، وأهل بيته ومواليه ، برقم (٦٥٧ / ٣) ، ٣٧ . وقال أبو عيسى : حديث حسن صحيح ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب مولى القوم منهم ، برقم (٢٦١٢ / ٥) ، ١٠٧ ، وأحمد في المسند (١٠ / ٦) ، ٣٩٠ .

وقال ابن قدامة : نيس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة ، وأما آل النبي ﷺ ، فقد قال أكثر الحنفية ، وهو الصحيح عن الشافعية ، والحنابلة ، وكثير من الزيدية : إنها تجوز لهم صدقة التطوع ، دون الغرض . قالوا : لأن المحرم عليهم ، إنما هو أوساخ الناس ، وذلك هو الزكاة ، لا صدقة التطوع .

وقال في «البحر» : إنه خصص صدقة التطوع القياس على الهبة ، والهبة ، والوقف .

وقال أبو يوسف ، وأبو العباس : إنها تحرم عليهم ، كصدقة الغرض ؛ لأن الدليل لم يفصل^(١) .

(٣ ، ٤) الآباء ، والأبناء :

اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز إعطاء الزكاة إلى الآباء ، والأجداد ، والأمهات ، والجندات ، والأبناء ، وأبناء الأبناء ، والبنات وأبنائهن ؛ لأنه يجب على المزكي أن يتفق على آباءه ، وإن علوا ، وأبنائه ، وإن نزلوا ، وإن كانوا فقراء ، فهم أغنياء بغناه ، فإذا دفع الزكاة إليهم ، فقد جلب لنفسه نفعاً ، بمنع وجوب النفقة عليه .

واستثنى مالك الجد ، والجدة ، وبنو البنين ، فأجاز دفعها إليهم ؛ لسقوط نفقتهم^(٢) .

هذا في حالة ما إذا كانوا فقراء ، فإن كانوا أغنياء ، وغزواً متطوعين في سبيل الله ، فله أن يعطيهم من سهم «سبيل الله» ، كما له أن يعطيهم من سهم «الغارمين» ؛ لأنه لا يجب عليه أداء ديونهم ، ويعطيهم كذلك من سهم «العاملين» ، إذا كانوا بهذه الصفة .

(٥) الزوجة :

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة .

وسبب ذلك ، أن نفقتها واجبة عليه ، فتستغني بها عن أخذ الزكاة مثل الوالدين ، إلا إذا كانت مدينة ، فتعطى من سهم «الغارمين» ؛ لتؤدي دينها .

(٦) صرف الزكاة في وجوه القرب :

لا يجوز صرف الزكاة إلى القرب ، التي يتقرب بها إلى الله تعالى ، غير ما ذكره في

(١) هذا هو الراجح .

(٢) يرى ابن تيمية ، أنه يجوز دفع الزكاة إلى الوالدين ، إذا كان لا يستطيع أن ينقش عليهما ، وكانا هما في حاجة إليها .

آية: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [التوبة : ٦٠] . فلا تدفع لبناء المساجد ، والقناطر ، وإصلاح الطرقات ، والتوسعة على الأضياف ، وتكفين الموتى ، وأشباه ذلك .

قال أبو داود : سمعت أحمد وسئل ، يكفن الموتى من الزكاة ؟ قال : لا ، ولا يقضى من الزكاة دين الميت^(١) . وقال : يقضى من الزكاة دين الحي ، ولا يقضى منها دين الميت ، لأن الميت لا يكون غارماً . قيل : فإنما يعطى أهله . قال : إن كانت على أهله ، فنعم .

مَنْ الذي يقوم بتوزيع الزكاة ؟

كان رسول الله ﷺ يبعث نوابه ؛ ليجمعوا الصدقات ، ويوزعها على المستحقين ، وكان أبو بكر وعمر يفعلان ذلك ، لا فرق بين الأموال الظاهرة ، والباطنة^(٢) .

فلما جاء عثمان ، سار على النهج رمزاً ، إلا أنه لما رأى كثرة الأموال الباطنة ، ووجد أن في تبعها حرجاً على الأمة ، وفي تفتيشها ضرراً بأربابها ، فوُضَّ أداء زكاتها إلى أصحاب الأموال .

وقد اتفق الفقهاء على أن الملاك هم الذين يتولون تفريق الزكاة بأنفسهم ، إذا كانت الزكاة زكاة الأموال الباطنة ؛ لقول السائب بن يزيد : سمعت عثمان بن عفان يخطب على منبر رسول الله ﷺ ، يقول : هذا شهر زكاتكم ، فمن كان منكم عليه دينٌ ، فليقض دينه ، حتى تخلص أموالكم ، فتؤدوا منها الزكاة^(٣) . رواه البيهقي بإسناد صحيح .

وقال النووي : لا خلاف فيه ، ونقل أصحابنا فيه إجماع المسلمين .

وإذا كان للملاك أن يفرقوا زكاة أموالهم الباطنة ، فهل هذا هو الأفضل ، أم الأفضل أن يؤدوها للإمام ؛ ليقوم بتوزيعها ؟ المختار عند الشافعية ، أن الدفع إلى الإمام إذا كان عادلاً ، أفضل .

(١) لأن الغارم هو الميت ، ولا يمكن الدفع إليه ، وإن دفعها للغيرم ، صار الدفع إلى الغريم ، لا إلى الغارم .

(٢) الأموال الظاهرة ؛ هي الزروع ، والثمار ، والمواشي ، والمساكن والباطنة ؛ هي عروض التجارة ، والذهب ، والفضة ، والركاز .

(٣) البيهقي : كتاب الزكاة - باب الذين مع الصدقة (٤ / ١٤٨) ، وانظر المسألة في : زاد للماد (٢ / ١٠) ، حيث قال : ولذلك كان يسمت سمعته إلى البوادي ، ولم يكن يمشى إلى القرى . . . ولم يكن من هذه أن يبعث سمعته ، إلا إلى أهل الأموال الظاهرة من المواشي ، والزروع ، والثمار . وانظر : تمام للمنة (٣٨٢) .

وعند الحنابلة : الأفضل أن يورعها بنفسه ، فإن أعطاها للسلطان ، فجائر ، أما إذا كانت الأموال ظاهرة ، فإمام المسلمين وتوكبه هم الذين لهم ولاية الطلب والاخذ ، عند مالك ، والأحناف . ورأي الشافعية ، والحنابلة في الأموال الظاهرة ، كرايهم في الأموال الباطنة .

براهةُ ربِّ المالِ بالدفعِ إلى الإمام مع العَدْلِ والجورِ :

إذا كان للمسلمين إمام يدين بالإسلام ، يجوز دفع الزكاة إليه ، عادلاً كان أم جائراً ، وتبرأ ذمة رب المال بالدفع إليه ، إلا أنه إذا كان لا يضع الزكاة موضعها ، فالأفضل له أن يفرقها بنفسه على مستحقيها ، إلا إذا طلبها الإمام ، أو عامله عليها^(١) .

١- فعن أنس ، قال : أتى رجل من بني تميم رسول الله ﷺ ، فقال : حسبي يا رسول الله ، إذا أدبتُ الزكاة إلى رسولك ، فقد برئتُ منها إلى الله ورسوله ؟ فقال رسول الله ﷺ : «نعم ، إذا أدبتها إلى رسولي ، فقد برئتَ منها ، فلك أجرها ، وإثمها على مَنْ بدَّلها»^(٢) . رواه أحمد .

٢- وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «إنها ستكون بعدي أثر»^(٣) ، وأمور تتركونها . قالوا : يا رسول الله ، فما تأمرنا . قال : «تؤدُّون الحقَّ الذي عليكم ، وتسالون الله الذي لكم»^(٤) . رواه البخاري ، ومسلم .

٣- وعن وائل بن حجر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ ، ورجلٌ يسأله ، فقال : أرايت إن كان علينا أمراء يمنعونا حقنا ، ويسألونا حقهم ؟ فقال : «اسمعوا وأطيعوا ، فلنما

(١) هذا ، ولا يشترط أن يقول المظلي للزكاة - سواء أكان الإمام ، أم رب المال للفقر - إنها زكاة . بل يكفي مجرد الإعطاء .

(٢) أحمد في «المسند» (٣ / ١٣٦) ، وهو ضعيف ، وقد تقدم ، انظر : التمام (٢٨٤) .

(٣) «الأثر» : استنار الإنسان بالشيء ، دون إخوائه .

(٤) البخاري : كتاب المناقب - باب علامات النبوة في الإسلام (٤ / ٢٤١) ، وكتاب الفتن - باب قول النبي ﷺ : «سترون بعدي أموراً تتركونها» . . . ٥ (٩ / ٥٩) ، ومسلم بمعناه : كتاب الزكاة - باب إعطاء المؤلفة قلوبهم ، برقم (١٣٧) (٢ / ٧٣٤ ، ٧٣٥) ، والترمذي : كتاب الفتن - باب في الأثرة وما جاء فيه ، برقم (٢١٩٠) (٤ / ٤٨٢) ، والنسائي بمعناه : كتاب آداب القضاء - باب ترك استعمال من يحرص على القضاء ، برقم (٥٢٨٢) (٨ / ٢٢٤ ، ٢٢٥) ، وأحمد في «المسند» (١ / ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧) بلغظه ، ومعناه (٥ / ٣٠٤) .

عليهم ما حُمِّلُوا ، وعليكم ما حُمِّلْتُمْ^(١) . رواه مسلم .

قال الشوكاني : والأحاديث المذكورة في الباب ، استدل بها الجمهور على جواز دفع الزكاة إلى سلاطين الجور ، وإجزائها .

هذا بالنسبة لإمام المسلمين في دار الإسلام ، وأما إعطاء الزكاة للحكومات الماصرة ، فقال الشيخ رشيد رضا : ولكن أكثر المسلمين لم يبق لهم في هذا العصر حكومات إسلامية ، تُقيم الإسلام بالدعوة إليه ، والدفاع عنه ، والجهاد الذي يوجبه وجوباً عينياً أو كفاً ، وتقيم حدوده ، وتأخذ الصدقات المفروضة ، كما فرضها الله ، وتضعها في مصارفها التي حددها ، بل سقط أكثرهم تحت سُلطة دول الإفرنج ، وبعضهم تحت سُلطة حكومات مرتدة عنه ، أو ملحدة فيه .

ولبعض المخاضمين لدول الإفرنج رؤساء من المسلمين الجفرافين ، اتخذهم الإفرنج آلات ؛ لإخضاع الشعوب لهم باسم الإسلام ، حتى فيما يهدمون به الإسلام ، ويتصرفون بنفوذهم ، وأموالهم الخاصة بهم ، فيما له صفة دينية من صدقات الزكاة ، والأوقاف ، وغيرها .

فأمثال هذه الحكومات لا يجوز دفع شيء من الزكاة لها ، مهما يكن لقب رئيسها ، ودينه الرسمي .

وأما بقايا الحكومات الإسلامية ، التي يدين أئمتها ورؤساؤها بالإسلام ، ولا سلطان عليهم للأجانب في بيت مال المسلمين ، فهي التي يجب أداء الزكاة الظاهرة لأئمتها ، وكذا الباطنة ، كالنقدين إذا طلبوها ، وإن كانوا جائرين في بعض أحكامهم ، كما قال الفقهاء ، انتهى .

استحباب إعطاء الصدقة للصالحين

الزكاة تعطى للمسلم ، إذا كان من أهل السهام ، وذوي الاستحقاق ؛ سواء أكان صالحاً ، أم فاسقاً^(٢) ، إلا إذا علم أنه مستعين بها على ارتكاب ما حرم الله ، فإنه يمنع منها ؛ سداً للذريعة ، فإذا لم يعلم عنه شيء ، أو علم أنه سيتنفع بها ، فإنه يُعطى منها .

(١) مسلم : كتاب الإمارة - باب في طاعة الأمراء ، وإن متعوا الحقوق ، برقم (٤٩ ، ٥٠) / (٣ / ١٤٧٤ ، ١٤٧٥)

(٢) الفاسق ؛ هو المرتكب للكبيرة ، أو لثغر على الصغيرة .

وينبغي أن يخصَّ المزكي بركاته أهل الصلاح والعلم ، وأرباب المروءات ؛ فعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «مثل المؤمن ومثل الإيمان ، كمثل الفرس في آخيته»^(١) يجول ، ثم يرجع إلى آخيته ، وإن المؤمن يسهو ، ثم يرجع إلى الإيمان ، فأطعموا طعامكم الاتقياء ، وأولّوا معروفكم المؤمنين»^(٢) . رواه أحمد بسند جيد ، وحسنه السيوطي .

وقال ابن تيمية : فمن لا يصلي من أهل الحاجات لا يعطى شيئاً ، حتى يتوب ، ويلتزم أداء الصلاة . وهذا حق ، فإن ترك الصلاة إثم كبير ، لا يصح أن يُعانَ مقترفه ، حتى يُحدثَ لله توبةً .

ويلحق بترك الصلاة ، العابثون ، والمستهترون الذين لا يتورعون عن منكر ، ولا يتهون عن عُيٍّ ، والذين فسدت ضمائرهم ، وانطمست فطرتهم ، وتعلت حاسة الخير فيهم ، فهؤلاء لا يُعطون من الزكاة ، إلا إذا كان العطاء يوجههم الوجهة الصالحة ، ويُعينهم على صلاح أنفسهم ، بإيقاظ باعث الخير ، واستئارة عاطفة التدين .

نهى المزكي أن يشتري صدقته

نهى رسول الله ﷺ المزكي أن يشتري ركاته ، حتى لا يرجع فيما تركه لله ، عزَّ وجلَّ ، كما نهى المهاجرين عن العودة إلى مكة ، بعد أن فارقوها مهاجرين ؛ فعن عبد الله ابن عمر - رضي الله عنهما «أن عمر - رضي الله عنه - حمل»^(٣) على فرس في سبيل الله ، فوجده يُباع ، فأراد أن يتاعه»^(٤) ، فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك ؟ فقال : «لا تبتعه ، ولا تعد في صدقتك»^(٥) . رواه الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي .

(١) الآية ؛ عروة ، أو عود يشتر في الحائط ؛ أربط الدواب ، يعني ، العبد يبعد بترك أعمال الإيمان ، ثم يعود إلى الإيمان الثالث ، نادماً على تركه ، متداركاً ما فات ، كالفرس يمد من آخيته ، ثم يعود إليها .

(٢) أحمد في المسند (٣ / ٥٥ ، ٢٨) .

(٣) أي ، حمل عليه رجلاً في سبيل الله . ومنه ، أن عمر أعطاه الفرس ، وملكه إياه ، ولذلك صح له بيعه .

(٤) يتاعه : أي ، يشتريه .

(٥) البخاري : كتاب الزكاة - باب هل يشتري صدقته ، (٢ / ١٥٧) بلفظ : «لا تشتري ولا تعد . . . » وكتاب

الهبة - باب إذا حمل على فرس ، فهو كالعمرى والصدقة (٣ / ٢١٨) ، ومسلم : كتاب الهبات - باب كراعة

شراء الإنسان ما تصدق به عن تصدق عليه ، برقم (٣ / ١٢٤٠) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب

الرجل يتبع صدقته ، برقم (١٥٩٣ / ٢) (٢٥١ / ٢) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب شراء الصدقة ، برقم

(٢٦١٧) (١٠٩ / ٥) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في كراعية العود في الصدقة ، برقم

(٦٦٨) (٣ / ٤٧) ، وأحمد في المسند (٢ / ٧ ، ٥٥ ، ١٠٣) ، والوطي : كتاب الزكاة - باب اشتراء

الصدقة والعود فيها ، برقم (٥٠) (١ / ٢٨٢) .

قال النووي : هذا نهى تنزيه ، لا تحريم ، فيكره لمن تصدَّق بشيء ، أو أخرجه في ركبته ، أو كفارة نذر ، ونحو ذلك من القربات ، أن يشتريه ممن دفعه هو إليه ، أو يهبه ، أو يملكه باختياره ، فأما إذا ورثه منه ، فلا كراهة فيه .

وقال ابن بطال : كره أكثر العلماء شراء الرجل صدقته ؛ لحديث عمر هذا .

وقال ابن المنذر : رخص في شراء الصدقة الحسن ، وعكرمة ، وربيعة ، والأوزاعي^١ .

ورجَّح هذا الرأي ابنُ حزم ، واستدل بحديث أبي سعيد الخدري — رضي الله عنه — قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تحلُّ الصدقة لغنيٍّ إلا خمسة ؛ لغازٍ في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين ، فتصدق على المسكين ، فأعدها المسكين للغني »^(١) .

استحباب إعطاء الزكاة للزوج والأقارب

إذا كان للزوجة مال تجب فيه الزكاة ، فلها أن تعطي لزوجها المستحق من رزقتها ، إذا كان من أهل الاستحقاق ؛ لأنه لا يجب عليها الإنفاق عليه .

وثوابها في إعطائه أفضل من ثوابها إذا أعطت الأجنبي ؛ فعن أبي سعيد الخدري — رضي الله عنه — أن زينب امرأة ابن مسعود ، قالت : يا نبي الله ، إنك أمرت اليوم بالصدقة ، وكان عندي حلي ، فأردت أن أتصدق به ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم . فقال النبي ﷺ : « صدق ابن مسعود ، ورجلٌ وولده أحق من تصدقت به عليهم »^(٢) . رواه البخاري .

وهذا مذهب الشافعي ، وابن المنذر ، وأبي يوسف ، ومحمد ، وأهل الظاهر ، ورواية عن أحمد . ونعيب أبو حنيفة ، وغيره ، إلى أنه لا يجوز لها أن تدفع له من رزقتها ، وقالوا : إن حديث زينب ورد في صدقة التطوع ، لا الفرض !!

وقال مالك : إن كان يستعين بما يأخذه منها على نفقتها ، فلا يجوز ، وإن كان يصرفه في غير نفقتها ، جاز .

وأما سائر الأقارب ؛ كالإخوة ، والأخوات ، والأصمام ، والأخوال ، والعمات ،

(١) سبق تخريجه في (ص ٤٨٩) .

(٢) البخاري : كتب وجوب الزكاة — باب الزكاة على الأقارب (٢ / ١٤٨ ، ١٤٩) .

والخالات ، فإنه يجوز دفع الزكاة إليهم ، إذا كانوا مستحقين ، في قول أكثر أهل العلم ؛ لقول الرسول ﷺ : «الصدقة على المسكين صدقة»^(١) ، وعلى ذي القرابة اثنتان ؛ صلة ، وصدقة^{(٢) (٣)} . رواه أحمد ، والنسائي ، والترمذي وحسنه .

إعطاء طلبية العلم من الزكاة دون العباد

قال النووي : ولو قدر على كسب يليق بحاله ، إلا أنه مشغول بتحصيل بعض العلوم الشرعية ، بحيث لو أقبل على الكسب لانقطع عن التحصيل ، حكت له الزكاة ؛ لأن تحصيل العلم فرض كفاية .

وأما من لا يتأتى منه التحصيل ، فلا تحل له الزكاة ، إذا قدر على الكسب ، وإن كان مقيمًا بالمدرسة . هذا الذي ذكرناه هو الصحيح المشهور .

قال : وأما من أقبل على نوافل العبادات ، والكسب يمنعه منها ، أو من استغراق الوقت بها ، فلا تحل له الزكاة ، بالاتفاق ؛ لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه ، بخلاف المشتغل بالعلم .

إسقاط الدين عن الزكاة

قال النووي في «المجموع» : لو كان على رجل ميسر دينٌ ، فأراد أن يجعله عن زكاته ، وقال له : جعلته عن زكاتي . فوجهان ؛ أحدهما ، لا يجوز . وهو مذهب أحمد ، وأبي حنيفة ؛ لأن الزكاة في ذمته ، فلا يبرأ إلا بإقباضها .

والثاني ، يجوز . وهو مذهب الحسن البصري ، وعطاء ؛ لأنه لو دفعه إليه ، ثم أخذه منه ، جاز ، فكذا إذا لم يقبضه ، كما لو كانت له دراهم وديعة ، ودفعها عن الزكاة ، فإنه يجوز ؛ سواء قبضها ، أم لا . أما إذا دفع الزكاة ، بشرط أن يردّها إليه عن دينه ، فلا يصح الدفع ، ولا تسقط الزكاة ، بالاتفاق ، ولا يصح قضاء الدين بذلك ، بالاتفاق ، ولو نويًا ذلك ولم يشترطه ، جاز بالاتفاق ، وأجزأه عن الزكاة ، وإذا رده إليه عن الدين ، برئ .

(١) أي ؛ فيها اجر الصدقة .

(٢) أي ؛ فيها اجران ؛ اجر صلة الرحم ، واجر الصدقة .

(٣) الترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في الصدقة على ذي القرى ، برقم (٦٥٨) وقال : حديث حسن (٣ / ٣٨ ، ٣٩) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب الصدقة على الأكارب ، برقم (٢٥٨٢) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب فضل الصدقة ، برقم (١٨٤٤) (١ / ٥٩١) ، والدارمي : كتاب الزكاة - باب الصدقة على القرابة (١ / ٣٩٧) ، وأحمد في «السنن» (٤ / ١٧ ، ١٨ ، ٢١٤) .

نقل الزكاة

أجمع الفقهاء على جواز نقل الزكاة إلى من يستحقها ، من بلد إلى أخرى ، إذا استغنى أهل بلد المزكي عنها . أما إذا لم يستغن قومُ المزكي عنها ، فقد جاءت الأحاديث مصرحة ، بأن زكاة كل بلد تُصرف في فقراء أهله ، ولا تُنقل إلى بلد آخر ؛ لأن المقصود من الزكاة إغناء الفقراء من كل بلد ، فإذا أبيح نقلها من بلد - مع وجود فقراء بها - أفضى إلى بقاء فقراء ذلك البلد محتاجين ؛ ففي حديث معاذ المتقدم : «أخبرهم ، أن عليهم صدقةٌ تؤخذ من أغنيائهم ، وترد إلى فقرائهم» .

وعن أبي جُحيفة ، قال : قدم علينا مُصدقُ رسول الله ﷺ ، فبأخذ الصدقة من أغنيائنا ، فجعلها في فقرائنا ، فكنْتُ غلامًا يتيمًا ، فأعطاني قلوصًا^(١) . رواه الترمذي وحسنه . وعن عمران بن حصين ، أنه استعمل على الصدقة ، فلما رجع ، قيل له : أين المال ؟ قال : وللمال أرسلني ؟ أخذناه من حيث كنا نأخذُه على عهد رسول الله ﷺ ، ووضعناه ، حيث كنا نضعه^(٢) . رواه أبو داود ، وابن ماجه .

وعن طاووس ، قال : كان في كتاب معاذ : من خرج من مَخلاف إلى مَخلاف^(٣) ، فإن صدقته وعشره في مَخلاف عشيرته . رواه الأثرم في «سننه» .

وقد استدل الفقهاء بهذه الأحاديث على أنه يشرع صرف زكاة كل بلد في فقراء أهله ، واختلفوا في نقلها من بلدة إلى بلدة أخرى ، بعد إجماعهم على أنه يجوز نقلها إلى من يستحقها ، إذا استغنى أهل بلده عنها ، كما تقدم .

فقال الأحناف : يكره نقلها ، إلا أن ينقلها إلى قرابة محتاجين ؛ لما في ذلك من صلة الرحم ، أو جماعة هم أمس حاجة من أهل بلده ، أو كان نقلها أصلح للمسلمين ، أو من دار الحرب إلى دار الإسلام ، أو إلى طالب علم ، أو كانت الزكاة معجلة قبل تمام الحول ، فإنه في هذه الصور جميعها لا يكره النقل .

وقالت الشافعية : لا يجوز نقل الزكاة ، ويجب صرفها في بلد المال ، إلا إذا فقد من

(١) الترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء أنَّ الصدقة تؤخذ من الأغنياء ، تُرد في الفقراء ، برقم (٦٤٩) / (٣) / (٣١) ، وهو ضعيف ، انظر : هام المئة (٣٨٤) .

(٢) أبو داود : كتاب الزكاة - باب في الزكاة ، هل تعمل من بلد إلى بلد ؟ برقم ، (١٦٢٥) / (٢) / (٢٧٦) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب ما جاء في عمال الصدقة ، برقم (١٨١١) / (١) / (٥٧٩) .

(٣) مخلاف : أي ؛ بلد ، والأثر منقطع بين طاووس ومعاذ ، فهو ضعيف .

يستحق الزكاة ، في الموضع الذي وجبت فيه ؛ فعن عمرو بن شعيب ، أن مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ لم يَزَكُ بِالْجَنْدِ - إذ بعثه رسول الله ﷺ - حتى مات النبي ﷺ ، ثم قدم على عمر ، فردّه على ما كان عليه ، فبعث إليه بثلاث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر ، وقال : لم أبعتك جانيباً ولا آخذ جزية ، ولكن بعثتكَ ؛ لتأخذ من أغنياء الناس ، فردّه على فقرائهم . فقال معاذ : ما بعثت إليك بشيء ، وأنا أجد أحداً يأخذه مني . فلما كان العام الثاني ، بعث إليه بشرط الصدقة ، فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث ، بعث إليه بها كلها ، فراجع عمر بمثل ما راجعه ، فقال معاذ : ما وجدتُ أحداً يأخذ مني شيئاً^(١) . رواه أبو عبيد .

وقال مالك : لا يجوز نقل الزكاة ، إلا أن يَقَعَ بأهل بلد حاجة ، فينقلها الإمام إليهم ، على سبيل النظر والاجتهاد .

وقالت الحنابلة : لا يجوز نقل الصدقة من بلدها إلى مسافة القصر ، ويجب صرفها في موضع الوجوب أو قربه ، إلى ما دون مسافة القصر .

قال أبو داود : سمعت أحمد ، سئل عن الزكاة ، يُعَثُّ بها من بلد إلى بلد ؟ قال : لا . قيل : وإن كان قرابته بها ؟ قال : لا . فإن استغنى عنها فقراء أهل بلدها ، جاز نقلها . واستدلوا بحديث أبي عبيد المتقدم .

قال ابن قدامة : فإن خالف ونقلها ، أجزأته ، في قول أكثر أهل العلم .

فإن كان الرجل في بلد ، وماله في بلد آخر ، فالمعتبر ببلد المال ؛ لأنه سبب الوجوب ، ويمتد إليه نظر المستحقين . فإن كان بعضه حيث هو ، وبعضه في بلاد أخرى ، أدّى زكاة كل مال حيث هو .

هذا في زكاة المال ، أما زكاة الفطر ، فإنها تُفَرَّقُ في البلد الذي وجبت عليه فيه ؛ سواء كان ماله فيه ، أم لم يكن ؛ لأن الزكاة تتعلق بعينه ، وهو سبب الوجوب ، لا المال .

الخطأ في مصرف الزكاة :

تقدم الكلام على من تحلّ لهم الصدقة ، ومن تحرّم عليهم ، ثم إنه لو أخطأ المزكي ، وأعطى من تحرّم عليه ، وترك من تحلّ له ، دون علمه ، ثم تبين له خطؤه ، فهل يجزئه ذلك وتسقط عنه الزكاة ، أم أن الزكاة لا تزال ديناً في ذمته ، حتى يضعها موضعها ؟

(١) الاموال ، لأبي حنيفة ، برقم (١٩١١) ، (ص ٧٨٤) ، وهو مقطوع ؛ لأن عمرو بن شعيب لم يذكر معاذاً ، فهو ضميم .

اختلفت أنظار الفقهاء في هذه المسألة ؛ فقال أبو حنيفة ، ومحمد ، والحسن ، وأبو عبيدة : يُجزئ ما دفعه ، ولا يُطالب بدفع زكاة أخرى ؛ فعن معن بن يزيد ، قال : كان أبي أخرَجَ ذنابير يتصدق بها ، فوضعها عند رجل في المسجد ، فحُجبت فأخذتها ، فأثبته بها ، فقال : والله ، ما إياك أردت . فخاصمته إلى النبي ﷺ ، فقال : «لَكَ ما نَوَيْتَ يا يزيد ، ولك ما أخذتَ يا معن»^(١) . رواه أحمد ، والبخاري .

والحديث ، وإن كان فيه احتمال كون الصدقة نفلاً ، إلا أن لفظ : «ما» في قوله : «لَكَ ما نَوَيْتَ» . يفيد العموم .

ولهم أيضاً ، في الاحتجاج حديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «قال رجل^(١) : لا تُصَدِّقَنَّ اللَّيْلَةَ بِصَدَقَةٍ . فخرج بصدقة ، فوضعها في يد سارق^(٢) ، فأصبحوا يتحدثون : تُصَدِّقَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَارِقٍ . فقال : اللهم لك الحمد^(٣) ، لا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ . فخرج بصدقة ، فوضعها في يد زانية ، فأصبحوا يتحدثون : تُصَدِّقَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ . فقال : اللهم لك الحمد على زانية ، لا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ . فخرج بصدقة ، فوضعها في يد غني . فأصبحوا يتحدثون : تُصَدِّقَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى غَنِيٍّ . فقال : اللهم لك الحمد على زانية ، وعلى سارق ، وعلى غني . فأثبي^(٤) له : أما صدقتك على سارق ، فَلَعَلَّه أَنْ يَسْتَعِيفَ عَنْ سَرَقَتِهِ ، وأما الزانية ، فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعِيفَ بِهِ عَنْ زَانَاهَا ، وأما الغني ، فَلَعَلَّهُ أَنْ يَمْتَرِبَ فَيَنْفَقَ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ، عز وجل»^(٥) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم .

ولأن النبي ﷺ قال للرجل ، الذي سأله الصدقة : «إن كنت من تلك الأجزاء ، أعطيتك حقك» . وأعطى الرجلين الجليلين ، وقال : «إن شئتما أعطيتكما منها ، ولا حظَّ فيها لغني ، ولا لقوى مكتسب»^(٦) .

قال في «المغني» : ولو اعتبر حقيقة الغني ، لما اكتفى بقولهم .

(١) البخاري : كتاب الزكاة - باب إذا تصدق على ابنه ، وهو لا يشمر (٢ / ١٣٨) ، والدارمي : كتاب الزكاة - باب ليمن يتصدق على غني (١ / ٣٨٥ ، ٣٨٦) ، وأحمد في «المسند» (٣ / ٤٧٠) .

(١) أي : من بني إسرائيل . (٢) وهو لا يعلم .

(٣) حمد الله على تلك الحال ؛ لأنه لا يحمد على مكروه سواه .

(٤) فأثبي : أي ؛ ربي في شأنه .

(٥) البخاري : كتاب الزكاة ، باب إذا تصدق على غني ، وهو لا يعلم (ح ١٤٢١) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب ثبوت أجر المتصدق ، وإن وقعت الصدقة في يد غير أهلها ؛ يرقم (٧٨) (٢ / ٧٠٩) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب إذا أعطاه غنياً ، وهو لا يشمر ، يرقم (٢٥٣٣) (٥ / ٥٥) .

(٦) سبق تخريجه في (ص ٤٨٧) .

وذهب مالك ، والشافعي ، وأبو يوسف ، والثوري ، وإبن المنذر ، إلى أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى من لا يستحقها إذا تبين له خطؤه ، وأن عليه أن يدفعها مرة أخرى إلى أهلها ؛ لأنه دفع الواجب إلى من لا يستحقه ، فلم يخرج من عهده ، كديون الأديين .

ومذهب أحمد ، إذا أعطى الزكاة مَنْ يظنه فقيراً ، فبان غنياً ، ففيه روايتان : رواية بالأجزاء ، ورواية بعلمه .

فأما إن بان الأخذ عبداً ، أو كافراً ، أو هاشمياً ، أو ذا قرابة للمعطي مَنْ لا يجوز الدفع إليه ، لم يجوز دفعه إليه ، رواية واحدة ؛ لأنه يتعلم معرفة الفقير من الغني ، دون غيره : ﴿ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءَ مِنَ التَّعَطُّفِ ﴾ [البقرة : ٢٧٣] .

إظهار الصدقة

يجوز للمتصدق أن يظهر صدقته ؛ سواء أكانت الصدقة صدقة فرض ، أم نافلة ، دون أن يراني بصدقته ، وإخفاؤها أفضل ؛ قال الله تعالى : ﴿ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَبِعَمَىٰ رَبِّهِمْ أَنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٧١] .

وعند أحمد ، والسيخين ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «سبعة يُظلمهم الله في ظلّه يوم لا ظلّ إلا ظلّه ؛ الإمام العادل ، وشاب نشأ في عبادة الله ، ورجل قلبه معلق بالمساجد ، ورجلان تحابا في الله - عز وجل - اجتماعا عليه ، وتفرقا عليه ، ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها ، حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خالياً ، ففاضت عيناه ، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال إلى نفسها ، فقال : إني أخاف الله ، عز وجل» (١) .

زكاة الفطر

زكاة الفطر : أي ؛ الزكاة التي تجب بالفطر من رمضان . .

وهي واجبة على كل فرد من المسلمين ؛ صغير أو كبير ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد .

(١) البخاري : كتاب الزكاة - باب الصدقة باليمين (٢ / ١٣٨) ، وكتاب المحابين من أهل الكفر والردة - باب فضل من ترك الفواحش (٨ / ٢٠٣) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب فضل إخفاء الصدقة ، برقم (٩١ / ٢) (٧١٥) ، والترمذي : كتاب الزهد - باب ما جاء في الحب في الله ، برقم (٢٣٩١ / ٤) (٥٩٨) ، والنسائي : كتاب آداب القضاة - باب الإمام العادل ، برقم (٥٢٨٠ / ٨) (٢٢٢ ، ٢٢٣) ، واللوطا : كتاب التَّعَطُّر - باب ما جاء في المتحابين في الله ، برقم (١٤ / ٢) (٩٥٢) ، وأحمد في المسند (٢ / ٤٢٩) .

روى البخاري ، ومسلم ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان ؛ صاعاً من تمرٍ ، أو صاعاً من شعير على العبد ؛ والحرّ ، والذكر والأنثى ، والصغير والكبير من المسلمين^(١) .
حكمتها :

شرعت زكاة الفطر في شعبان ، من السنة الثانية من الهجرة ؛ لتكون طهراً للصائم ، مما عسى أن يكون وقع فيه ؛ من اللغو ، والرفث ، ولتكون عوناً للفقراء والمعوذين .

روى أبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر ؛ طهراً^(٢) للصائم ؛ من اللغو^(٣) ، والرفث^(٤) ، وطئمة^(٥) للمساكين ؛ من أداها قبل الصلاة ، فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة ، فهي صدقة من الصدقات^(٦) .

على من تجب ؟

تجب على الحر المسلم ، المالك لمقدار صاع يزيد عن قوته وقوت عياله ، يوماً^(٧) ليلة ، وتجب عليه عن نفسه ، وعن من تلزمه نفقته ؛ كزوجته ، وأبنائه ، وخدمه الذين يتولى أمورهم ، ويقوم بالإتفاق عليهم .

(١) البخاري : كتاب الزكاة - باب فرض صدقة الفطر (٢ / ١٦١) ، وباب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين (٢ / ١٦١) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، برقم (١٢ - ١٤ ، ١٦ / ٢) ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب كم يؤدى في صدقة الفطر ، برقم (١٦١١ - ١٦١٣) (٢ / ٢٦٣ - ٢٦٦) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب صدقة الفطر ، برقم (١٨٢٦) (١ / ٥٨٤) ، والسنائي : كتاب الزكاة - باب فرض زكاة الفطر على المسلمين دون المعادين ، برقم (٢٥٠٣ ، ٢٥٠٤) (٥ / ٤٨) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب في زكاة الفطر (١ / ٣٩٢) ، والروط : كتاب الزكاة - باب مكيلة زكاة الفطر ، برقم (٥٢) (١ / ٢٨٤) ، وأحمد في «المسند» (٢ / ١٠٢ ، ١٣٧) . (٢) «طهارة تطهير» . (٣) «اللغو» هو ما لا فائدة فيه ؛ من القول ، أو الفعل . (٤) «الرفث» فاحش الكلام . (٥) «طئمة» طعام .

(٦) أبو داود : كتاب الزكاة - باب زكاة الفطر ، برقم (١٦٠٩) (٢ / ٢٦٢) ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب صدقة الفطر ، برقم (١٨٢٧) (١ / ٥٨٥) ، والدارقطني : كتاب زكاة الفطر ، حديث رقم (١) (٢ / ١٣٨) . (٧) هذا مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، قال الشوكاني : وهذا هو الحق ، وعند الأحناف ، لأبد من ملك النصاب .

قَدَرُهَا :

الواجب في صدقة الفطر صاع^(١) ؛ من القمح ، أو الشعير ، أو التمر ، أو الزبيب ، أو الأقط^(٢) ، أو الأرز ، أو اللوز ، أو اللوزة ، أو نحو ذلك مما يعتبر قوتاً .

وجوز أبو حنيفة إخراج القيمة ، وقال : إذا أخرج المزكي من القمح ، فإنه يجزئ نصف صاع .

قال أبو سعيد الخدري : كنا ، إذا كان فينا رسول الله ﷺ ، نخرج زكاة الفطر عن كل صغير وكبير ، حر ومملوك ، صاعاً من طعام ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من زبيب ، فلم نزل نخرجه ، حتى قدم معاوية حاجاً أو معتمراً ، فكلّم الناس على النبر ، فكان فيما كلم به ، أن قال : إني أرى أن مدّين^(٣) من سمراء^(٤) الشام تعدّل صاعاً من تمر . فأخذ الناس بذلك ، قال أبو سعيد : فأما أنا ، فلا أزال أخرجه أبداً ما عشت^(٥) . رواه الجماعة .

قال الترمذي : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، يروون عن كل شيء صاعاً ، وهو قول الشافعي ، وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : من كل شيء صاع إلا البر ؛ فإنه يجزئ نصف صاع ، وهو قول سفيان ، وابن المبارك ، وأهل الكوفة .

متى تجب ؟

اتفق الفقهاء على أنها تجب في آخر رمضان ، واختلفوا في تحديد الوقت الذي تجب فيه ؛

(١) الصاع ، أربعة أمداد ، والمدا حفنة يكتفي الرجل للمتدل الكفين ، ويساوي قدحاً وثلاث قدح ، أو قدحين .

(٢) الأقط : لبن مطبوخ ، لم تنزع زبدته .

(٣) المدان : نصف صاع .

(٤) سمراء : أي : قمح .

(٥) البخاري ، مطولاً ومختصراً : كتاب الزكاة - باب صاع من زبيب (٢ / ١٦١ ، ١٦٢) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، برقم (١٨ ، ١٩ / ٢) ١٧٨ ، ١٧٩ ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب كم يؤدى في صدقة الفطر ، برقم (١٦١٦ / ٢) ٢٦٧ ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في صدقة الفطر ، برقم (١٧٣٣ / ٢) ٥٠ ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب صدقة الفطر ، برقم (١٨٢٩ / ١) ٥٨٥ ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب التمر في زكاة الفطر ، برقم (٢٥١٣ / ٥) ٥١ ، والدلموي : كتاب الزكاة - باب في زكاة الفطر (١ / ٣٩٢) .

فقال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، والشافعي ، في الجسديد ، وإحدى الروایتين عن مالك : إن وقت وجوبها غروب الشمس ، ليلة الفطر ؛ لأنه وقت الفطر من رمضان .

وقال أبو حنيفة ، والليث ، والشافعي ، في القديم ، والرواية الثانية عن مالك : إن وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد .

وفائدة هذا الاختلاف ، في المولود يولد قبل الفجر من يوم العيد ، وبعد مغيب الشمس ، هل تجب عليه ، أم لا تجب ؟ فعلى القول الأول ، لا تجب ؛ لأنه وكذا بعد وقت الوجوب . وعلى الثاني ، تجب ؛ لأنه وكذا قبل وقت الوجوب .

تمجيلها عن وقت الوجوب :

جمهور الفقهاء على أنه يجوز تمجيل صدقة الفطر ، قبل العيد بيوم أو يومين .

قال ابن عمر - رضي الله عنهما - : أمرنا رسول الله ﷺ بركة الفطر ، أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة^(١) .

قال نافع : وكان ابن عمر يؤديها ، قبل ذلك باليوم أو اليومين . واختلفوا فيما زاد على ذلك ؛ فعند أبي حنيفة ، يجوز تقديمها على شهر رمضان . وقال الشافعي : يجوز التقديم من أول الشهر . وقال مالك ، ومشهور مذهب أحمد : يجوز تقديمها يوماً ، أو يومين .

وانفقت الأئمة على أن زكاة الفطر لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب ، بل تصير ديناً في ذمة من لزمته ، حتى تؤدى ، ولو في آخر العمر .

واتفقوا على أنه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد^(٢) ، إلا ما نقل عن ابن سيرين ، والنخعي ، أنهما قالوا : يجوز تأخيرها عن يوم العيد . وقال أحمد : أرجو ألا يكون به بأس .

(١) البخاري : كتاب الزكاة - باب فرض صدقة الفطر (٢ / ١٦١) ، وباب الصدقة قبل العيد (٢ / ١٦٢) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة ، برقم (٢٢ / ٢٣) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب الوقت الذي يستحب أن تؤدى صدقة الفطر فيه ، برقم (٢٥٢١ / ٤) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب تقديمها قبل الصلاة ، برقم (٦٧٧ / ٣) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب متى تؤدى ، برقم (١٦١٠ / ٢) (٢٣٣) .

(٢) وجزموا ، بأنها تجزئ إلى آخر يوم الفطر .

وقال ابن رسلان : إنه حرام ، بالاتفاق ؛ لأنها زكاة ، فوجب أن يكون في تأخيرها إثم ، كما في إخراج الصلاة عن وقتها .

وقد تقدم في الحديث : «من أداها قبل الصلاة ، فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة ، فهي صدقة من الصدقات»^(١) .

مصرفُها :

مصرفُ زكاة الفطر مصرف الزكاة ، أي ؛ أنها تورع على الأصناف الثمانية المذكورة ، في آية : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ [التوبة : ٦٠] .

والفقراء هم أولى الأصناف بها ؛ لما تقدم في الحديث : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر ؛ طهرة للصائم من اللغو ، والرفث ، وطعمة للمساكين .

ولما رواه البيهقي ، والدارقطني ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر ، وقال : «أغنوهم في هذا اليوم»^(٢) . وفي رواية للبيهقي : «أغنوهم عن طواف هذا اليوم»^(٣) .

وتقدم الكلام على المكان الذي تؤدي فيه ، عند الكلام على نقل الزكاة .

إعطاؤها للذمي :

أجاز الزهري ، وأبو حنيفة ، ومحمد ، وابن شبرمة إعطاء الذمي من زكاة الفطر^(٤) ؛ لقول الله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المتحة : ٨] .

هل في المال حق سوى الزكاة؟

ينظر الإسلام إلى المال نظرةً واقعيةً ، فهو في نظره عصبُ الحياة ، وقوام نظام الأفراد والجماعات ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَوَدُّوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾ [النساء : ٥] . وهذا يقتضي أن يوزع توزيعاً يكفل لكل فرد كفايته من الغذاء ، والكساء ، والسكن ، وسائر الحاجات الأصلية ، التي لا غنى عنها ، حتى لا يبقى فردٌ مضيعٌ ، لا قوام

(١) أي ؛ التي يتصدق بها في سائر الأوقات .

(٢) الدارقطني : كتاب زكاة الفطر ، برقم (٦٧) (٢ / ١٥٢ ، ١٥٣) .

(٣) البيهقي : كتاب الزكاة - باب وقت إخراج زكاة الفطر (٤ / ١٧٥) .

(٤) انظر التحقيق ، في : تمام للنة (٣٨٨) .

له . وأمثل وسيلة وأفضلها ؛ لتوزيع المال وللحصول على الكفاية وسيلة الزكاة ، فهي في الوقت الذي يضيّق بها الغني ، ترفع مستوى الفقير إلى حد الكفاية ، وتجنّب شظف العيش ، وآلم الحرمان .

والزكاة ليست منةً يهبها الغني للفقير ، وإنما هي حق استودعه الله يدّ الغني ؛ ليؤديه لأهله ، وليوزعه على مستحقّيه ، ومن ثم تنقّر هذه الحقيقة الكبرى ، وهي أن المال ليس وقفاً على الأغنياء دون غيرهم ، وإنما المال للجميع ، أي ؛ للأغنياء ، والفقراء على السواء . يوضح هذا قول الله تعالى ، في حكمة تقسيم الغنياء : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [الحشر : ٧] . أي ؛ هذا التقسيم ؛ لتلاّ يكون المال متداولاً بين الأغنياء ، بل يجب توزيعه على الأغنياء والفقراء .

والزكاة هي الحق الواجب في المال ، متى قامت بحاجة الفقراء ، وسدت خلة المعوّرين ، وكفّت البائسين ، وأطعمتهم من جوع ، وأمتهم من خوف .

فإذا لم تكف الزكاة ، ولم تف بحاجة المحتاجين ، وجب في المال حقّ آخر سوى الزكاة ، وهذا الحق لا يتقيّد ، ولا يتحدّد إلا بالكفاية ، فيؤخذ من مال الأغنياء القدر ، الذي يقوم بكفاية الفقراء .

قال القرطبي : قوله تعالى : ﴿ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] . استدلّ به من قال : إن في المال حقّاً سوى الزكاة ، وبها كمال البرّ . وقيل : المراد ، الزكاة المفروضة . والأول أصح ؛ لما أخرجه الدارقطني ، عن فاطمة بنت قيس ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « إِنْ فِي الْمَالِ حَقٌّ ، سِوَى الزَّكَاةِ » . ثم تلا هذه الآية : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] . إلى آخرها^(١) .

وأخرجه ابن ماجه في «سننه» ، والترمذي في «جامعه» ، وقال : هذا حديث ليس إسناده بذلك ، وأبو حمزة ، ميمون الأعور ، يضعف ، وروى بيان ، وإسماعيل بن سالم هذا الحديث ، عن الشعبي من قوله ، وهو أصح .

قلت : والحديث ، وإن كان فيه مقال ، فقد دلّ على صحته معنى ما في هذه الآية

(١) الترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء ، أن في المال حقّاً سوى الزكاة ، برقم (٦٥٩ ، ٦٦٠) (٣ / ٣٩ ، ٤٠) ، وابن ماجه بلفظ : « ليس في المال حق ، سوى الزكاة » : كتاب الزكاة - باب ما أدى زكاته ، فليس بكنز ، برقم (١٧٨٩) (١ / ٥٧٠) ، والدارقطني : كتاب الزكاة - باب تمجيد الصدقة ، برقم (١) (٢ / ١٢٥) .

نفسها من قوله تعالى : ﴿ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة : ١٧٧] . فذكر الزكاة مع الصلاة ، وذلك دليل على أن المراد بقوله : ﴿ وَآتَى النَّاسَ عَلَى حَبِهِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] . ليس الزكاة المفروضة ، فإن ذلك يكون تكراراً ، والله أعلم .

واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة ، بعد أداء الزكاة ، فإنه يجب صرفُ المال إليها ؛ قال مالك ، رحمه الله : يجب على الناس فداء أسراهم ، وإن استغرق ذلك أموالهم . وهذا إجماع أيضاً ، وهو يقوي ما اخترناه ، وبالله التوفيق .

وفي «تفسير المنار» ، في قوله تعالى : ﴿ وَآتَى النَّاسَ عَلَى حَبِهِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] . قال : أي ؛ وأعطى المال ؛ لأجل حبه تعالى ، أو على حبه إياه ، أي ؛ المال .

قال الأستاذ الإمام^(١) : وهذا الإيتاء غير إيتاء الزكاة الآتي ، وهو ركن من أركان البر ، وواجب كالزكاة ، وذلك حيث تعرض الحاجة إلى البذل ، في غير وقت أداء الزكاة ، بأن يرى الواجد مضطراً بعد أداء الزكاة ، أو قبل تمام الحول ، وهو لا يشترط فيه نصاب معين ، بل هو على حسب الاستطاعة .

فإذا كان لا يملك إلا رغيفاً ، ورأى مضطراً إليه ، في حال استغنائه عنه ، بأن لم يكن محتاجاً إليه لنفسه ، أو لمن يحب عليه نفقته ، وجب عليه بلله .

وليس المضطر وحده هو الذي له الحق في ذلك ، بل أمر الله - تعالى - المؤمن أن يعطي من غير الزكاة : ﴿ ذَوِي الْقُرْبَى ﴾ [البقرة : ١٧٧] . وهم أحق الناس بالبر والصلة ، فإن الإنسان إذا احتاج - وفي أقاربه غني - فإن نفسه تتوجه إليه بعاطفة الرحم .

ومن المغرور في الفطرة ، أن الإنسان يالُم لفاقة ذوي رحمه وعُدْمهم ، أشد مما يالُم لفاقة غيرهم ؛ فإنه يهون بهوائهم ، ويمتدح بمزئتهم ، فمن قطع الرحم ورضي بأن ينعم ، وذوو قرياه بائسون ، فهو بريء من الفطرة والدين ، ويبعد من الخير والبر ، ومن كان أقرب رحماً ، كان حقه أكّد ، وصلته أفضل .

﴿ وَالْيَتَامَى ﴾ فإنه لموت كافلهم ، تتعلق كفالتهم بأهل الوُجد واليسار من المسلمين ؛ كيلا تسوء حالهم ، وتفسد تربيتهم ، فيكونوا مصاباً على أنفسهم وعلى الناس .

﴿ وَالْمَسْكِينِ ﴾ فإنهم لما قد بهم العجز عن كسب ما يكفيهم ، وسكنت نفوسهم للرضا بالقليل عن مدّ كعب الدليل ، وجبت مساعدتهم ، ومواساتهم على المستطیع .

(١) الشيخ محمد عبده .

﴿وَأَنَّ السَّبِيلَ﴾ المنقطع في السفر ، لا يتصل بأهل ولا قرابة ، كأنَّ السبيل أبوه وأمه ، ورحمه وأهله ، وهذا التعبير بمكان من اللطف ، لا يرتقي إليه سواء .

وفي الأمر بمواساته ، وإعانتته في سفره ، ترغيب من الشرع في السياحة ، والضرب في الأرض .

﴿وَالسَّائِلِينَ﴾ الذين تدفعهم الحاجة العارضة إلى تكفُّف الناس ، وأخْرَمهم ؛ لأنهم يسألون ، فيعطيههم هذا وهذا ، وقد يسأل الإنسان لمواساة غيره ، والسؤل محرم شرعاً ، إلا لضرورة ، يجب على السائل ألا يتعداها .

﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ أي ؛ في تحريرها وعنتها ، وهو يشمل ابتياع الأرقاء وعنتهم ، وإعانة المكاتبين على أداء نجومهم^(١) ، ومساعدة الأسرى على الاقتداء .

وفي جعل هذا النوع من البذل حقاً واجباً في أموال المسلمين ، دليل على رغبة الشريعة في فك الرِّقَاب ، واعتبارها أن الإنسان خُلِقَ ؛ ليكون حراً ، إلا في أحوال عارضة ، تقضي المصلحة العامة فيها ، أن يكون الأسير رقيقاً ، وأخْرَ هذا عن كل ما سبقه ؛ لأن الحاجة في تلك الأصناف قد تكون لحفظ الحياة ، وحاجة الرقيق إلى الحرية حاجةٌ إلى الكمال .

ومشروعية البذل لهذه الأصناف ، من غير مال الزكاة ، لا تتقيد بزمان ، ولا بامتلاك نصاب محدود ، ولا يكون المبدول مقداراً معيناً ، بالنسبة إلى ما يملك ، ككونه عُشراً ، أو ربع عُشر ، أو عُشر العُشر مثلاً ، وإنما هو أمر مطلق بالإحسان ، موكول إلى أَرْبَحية الْمُعْطَى ، وحالة المُعْطَى . ووقاية الإنسان المحترم من الهلاك والتلف ، واجبة على من قدر عليها ، وما زاد على ذلك ، فلا تقدير له .

وقد أفضل الناس أكثر هذه الحقوق العامة ، التي حثَّ عليها الكتاب العزيز ؛ لما فيها من الحياة الاشتراكية المعتدلة الشريفة ، فلا يكادون يبدلون شيئاً لهؤلاء المحتاجين ، إلا القليل النادر لبعض السائِلين ، وهم في هذا الزمان أقل الناس استحقاقاً ؛ لأنهم اتخذوا السؤال حرفة ، وأكثرهم واجدون ، انتهى .

وقال ابن حزم : وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد ، أن يقوموا بفقرائهم ، ووجِبَ رُهم السلطان على ذلك ، إن لم تقسم الزكوات بهم ، ولا في سائر أموال المسلمين

(١) نجومهم : أي ؛ الاتساع .

بهم ، فَيُقَامُ لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، ويمكن يكتفون من المطر ، والصيف ، والشمس ، وعيون المارة .

برهان ذلك ، قول الله تعالى : ﴿ وَأَتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] . وقال تعالى : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ ^(١) وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ ^(٢) وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ۝ [النساء : ٣٦] .

فأوجب ، تعالى ، حق المسكين ، وابن السبيل ، وما ملكت اليمين من حق ذي القربى ، واقتضى الإحسان إلى الأبرار ، وذو القربى والمساكين ، والجار وما ملكت اليمين ، والإحسان يقتضي كل ما ذكرنا ، ومنعه إساءة بلا شك . وقال تعالى ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ۚ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۚ وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ ۚ ﴾ [المدثر : ٤٢ - ٤٤] . فقرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصلاة .

وعن رسول الله ﷺ من طرق كثيرة ، في غاية الصحة ، أنه قال : «من لا يرحم الناس ، لا يرحمه الله» ^(٣) . ومن كان على فضلة ^(٤) ، ورأى المسلم أخاه جائعاً ، عُريان ، ضائعاً ، فلم يُفِثْهُ ، فما رحمه بلا شك .

وعن عثمان النهدي ، أن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، حدثه ، أن أصحاب الصفة ، كانوا ناساً فقراء ، وأن رسول الله ﷺ قال : «من كان عنده طعام اثنين ، فليذهب بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة ، فليذهب بخامس أو سادس» ^(٥) .

وعن ابن عمر — رضي الله عنهما — أن رسول الله ﷺ قال : «المسلم أخو المسلم ، لا

(١) «الجار الجنب» : أي ، الجار البعيد .

(٢) «الصاحب بالجانب» : أي ، الزوجة .

(٣) البخاري بنحوه : كتاب التوحيد - باب قول الله تبارك وتعالى : ﴿ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا ۚ اللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ (٩ / ١٤١) ، ومسلم : كتاب الفضائل - باب رحمة النبي ﷺ للصبيان والعيال ونواصحه وفضل ذلك ، برقم (٦٦ / ٤) ، (١٨٠٩) ، والترمذي : كتاب البر والصلة والآداب - باب ما جاء في رحمة المسلمين ، برقم (١٩٢٢ / ٤) (٣٢٣) ، وكتاب الزهد - باب ما جاء في البراء والسعة ، برقم (٢٣٨١ / ٤) (٥٩١) ، وأحمد في المستدرك (٤ / ٣٥٨ ، ٣٦٠ - ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦) .

(٤) فضلة : أي ، زيادة عن الحاجة .

(٥) البخاري : كتاب مواقيت الصلاة وفضلها - باب السر مع الغني والأهل (١ / ١٥٦) ،

يظلمه ، ولا يُسلمه^(١) . ومن تركه يجوع ، ويعرى ، وهو قادر على إطعامه ، وكسوته ، فقد أسلمه .

وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «من كان معه فضل ظهر ، فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل من زاد ، فليعد به على من لا زاد له» . قال : فذكر من أصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل^(٢) . وهذا إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - يخبر بذلك أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - ويكل ما في هذا الخبر نقول .

ومن طريق أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : «أطعموا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكوا العاني^(٣)»^(٤) . والنصوص من القرآن ، والأحاديث الصحاح ، في هذا كثيرة جدًا .

وقال عمر - رضي الله عنه - : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لأخذت فضول أموال الأغنياء ، فقسمتها على فقراء المهاجرين .

وهذا إسناد في غاية الصحة والجلالة . وقال علي - رضي الله عنه - : إن الله - تعالى - فرض على الأغنياء في أموالهم ، بقدر ما يكفي فقراءهم ، فإن جاعوا أو عروا ، وجهدوا فبمع الأغنياء ، وحق على الله - تعالى - أن يحاسبهم يوم القيامة ، ويعذبهم^(٥) .

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال : في مالك حق ، سوى الزكاة .

وعن عائشة أم المؤمنين والحسن بن علي ، وابن عمر - رضي الله عنهم - أنهم قالوا

(١) البخاري : كتاب المظالم - باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه (٣ / ١٦٨) ، وكتاب الإكراه - باب بين الرجل لصاحبه (٩ / ٢٨) ، وسلم : كتاب البر والصلة والآداب - باب تحريم الظلم ، برقم (٥٨) ، (٤ / ١٩٩٦) ، وأبو داود : كتاب الأدب ، باب المواخاة ، برقم (٤٨٩٣) (٥ / ٢٠٢) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب السر على المسلم ، برقم (١٤٢٦) ، وأحمد في المستند (٢ / ٩١) .

(٢) مسلم : كتاب القلة - باب استحباب الرأسة بفضول المال ، برقم (١٨) (٣ / ١٣٥٤) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب في حقوق المال ، برقم (١٦٦٣) (٢ / ٣٠٥) ، وأحمد في المستند (٣ / ٣٤) .

(٣) «الماني» : أي ، الأسير .

(٤) البخاري : كتاب الجهاد والسير - باب فكك الأسير ، (٤ / ٨٣) ، والدارمي ، بدون : «وعودوا المريض» كتاب السير - باب في فكك الأسير (٢ / ٢٢٣) ، وأحمد في المستند (٤ / ٣٩٤) ، (٤٠٦) .

(٥) تقدم الحديث في أول الكتاب ، مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

كلهم ، لمن سألهم : إن كنت تسأل في دم موجه ، أو غرم مُقطع ، أو فقر مُدقع ، فقد وجب حَقُّك . وصح عن أبي عبيدة بن الجراح ، وثلاثة من الصحابة - رضي الله عنهم - أن رادهم فني ، فأمرهم أبو عبيدة ، فجمعوا أرواحهم في مِرْوَدَيْن ، وجعل يقوتهم إياها على السواء . فهذا إجماع مقطوع به من الصحابة - رضي الله عنهم - ولا مخالف لهم منهم . وصح عن الشعبي ، ومجاهد ، وطاوس ، وغيرهم ، كلهم يقول : في المال حق ، سوى الزكاة .

ثم قال : ولا يحِلُّ لمسلم اضطرَّ أن يأكل ميتة ، أو لحم خنزير ، وهو يجد طعاماً فيه فضلٌ عن صاحبه لمسلم أو لغيره ؛ لأنه يجب فرضاً على صاحب الطعام إطعامُ الجائع .

فإذا كان ذلك كذلك ، فليس بمضطر إلى الميتة ، ولا إلى لحم الخنزير ، وله أن يقاتل على ذلك ، فإن قتل ، فعلى قاتله القَوْدُ^(١) ، وإن قتل المانع ، فإلى لعنة الله ، لأنه منع حقاً ، وهو من الطائفة الباغية ، قال تعالى : ﴿ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [الحجرات : ٩] . ومانع الحق باغ على أخيه ، الذي له الحق .

وبهذا قاتل أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - مانعي الزكاة ، وبالله تعالى التوفيق .

انتهى .

ولما سردنا هذه النصوص ، وأكثرنا القول في هذه المسألة ؛ لِنَين مدى ما في الإسلام من رحمة وحنان ، وأنه سبق المذاهب الحديثة سبباً بعيداً ، وأنها في جانبه ، كالشمعة المضطربة ، أمام الضوء الباهر ، والشمس الهادية .

صدقة التطوع

دعا الإسلام إلى البذل ، وحضُّ عليه في أسلوب يستهوي الأفتدة ، ويبت في النفس الأريحية ، ويثير فيها معاني الخير ، والبر ، والإحسان ، وما يدل على ذلك من الآيات الكريمة :

١- قال الله - تعالى - : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَبِيلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٦١] .

٢- قال : ﴿ لَنْ تَأْكُلُوا الْبَرَّ حَتَّىٰ تُفْقَرُوا مِمَّا تَحِبُّونَ وَمَا تُفْقَرُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ۖ

[آل عمران : ٩٢] .

(١) فعلى قاتله القود : أي ؛ يقتل به .

٣- وقال : ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحَقِّينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ [الحديد : ٧] . وما يدل عليه من السنة النبوية :

١- قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ الصَّدَقَةَ تَطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ ، وتُدْفَعُ مِثَّةَ السُّوءِ»^(١) . رواه الترمذي وحسنه .

٢- وروى كذلك ، أن رسول الله ﷺ قال : «إِنَّ صَدَقَةَ الْمُسْلِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ ، وَتَمْنَعُ مِثَّةَ السُّوءِ»^(٢) ، وَيُكْهَبُ اللَّهُ بِهَا الْكِبَرُ وَالْفَخْرُ»^(٣) .

٣- وقال ﷺ : « مَا مِنْ يَوْمٍ يَصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ ، إِلَّا وَمَلَكَانِ يَنْزِلَانِ ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا : اللَّهُمَّ اعْطِ مَنَاقًا خَلْقًا . وَيَقُولُ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ اعْطِ مَسْكًا ثَلَاثًا»^(٤) . رواه مسلم .

٤- وقال ﷺ : «صَانَعُ الْمَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ ، وَالصَّدَقَةُ خَفِيفٌ تَطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ ، وَكُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، وَأَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا هُمُ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الْآخِرَةِ ، وَأَهْلُ الْمُنْكَرِ فِي الدُّنْيَا هُمُ أَهْلُ الْمُنْكَرِ فِي الْآخِرَةِ ، وَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ»^(٥) . رواه الطبراني في «الأوسط» ، وسكت عليه المنذري .

أنواع الصدقات :

وليست الصدقة على نوع معين من أعمال البر ، بل القاعدة العامة ، أن كل معروف صدقة ، وإليك بعض ما جاء في ذلك :

(١) الترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في فضل الصدقة ، برقم (٦٦٤) وقال : حدثني حسن غريب (٣ / ٤٣) وقال المحقق : لم يخرج أحد ، غير الترمذي .

(٢) «مِثَّةُ السُّوءِ» : أي : سوء العاقبة .

(٣) الطبراني في «الكبير» ، برقم (٣١) (١٧ / ٢٢ ، ٢٣) ، وقال في «معجم الزوائد» : وفيه كثير من عبد الله المزني ، وهو ضعيف (٣ / ١١٠) ، وانظر «تكملة المفاتيح» ، (٣٩١) .

(٤) البخاري : كتاب الزكاة - باب قول الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ ، وصدق بالحسنى ، فسيره ليسرى » وأما من بخل واستغنى ، وكذب بالحسنى ، فسيره ليسرى » (٢ / ١٤٢) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب في المنفق والمسك ، برقم (٥٧) (٢ / ٧٠٠) وأحمد في «المسنده» (٥ / ١٩٧) .

(٥) الطبراني ، في «الكبير» مختصراً ، برقم (٨٠١٤) (٨ / ٣١٢) ، وقال في «الترغيب» للمنذري : إسناده حسن (٢ / ٢٠) برقم (٥) (٢ / ٣١ ، ٣٢) ، وقال المنذري : رواه الطبراني في «الأوسط» ، وسكت عليه . وقال الهيثمي في «معجم الزوائد» : رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عبيد الله بن الوليد الوصافي ، وهو ضعيف (٣ / ١١٥) .

١- قال رسول الله ﷺ: «على كل مسلم صدقة». فقالوا: يا نبي الله، فمن لم يجد؟ قال: «يعمل يده فينتفع نفسه، ويتصدق». قالوا: فإن لم يجد؟ قال: «يعين ذا الحاجة الملهوف»^(١). قالوا: فإن لم يجد؟ قال: «فليعمل بالمعروف، ويسك عن الشر؛ فإنها»^(٢) له صدقة»^(٣). رواه البخاري، وغيره.

٢- وقال رسول الله ﷺ: «كل نفس كتب عليها الصدقة كل يوم طلعت فيه الشمس، فمن ذلك أن يعدل»^(٤) بين الاثنين صدقة، وأن يعين الرجل على دابته، فيحمله عليها صدقة، ويرفع متاعه عليها صدقة، ويميط الأذى عن الطريق صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة يمشي إلى الصلاة صدقة»^(٥). رواه أحمد، وغيره.

٣- وعن أبي ذر الغفاري - رضي الله عنه - قال^(٦): (قال رسول الله ﷺ): «على كل نفس، في كل يوم طلعت فيه الشمس، صدقة منه على نفسه». قلت: يا رسول الله، من أين أتصدق، وليس لنا أموال؟ قال: «لأن من أبواب الصدقة التكبير، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، وأستغفر الله، وتأمّر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتوزل الشوك عن طريق الناس، والعظم والحجر، وتهدي الأعمى، وتسمع الأصم والأبكم، حتى يفقه، وتدل المستدل على حاجة له قد علمت مكانها، وتسمى بشدة ساقيك إلى اللهفان المستغيث، وترفع بشدة ذراعيك مع الضعيف، كل ذلك من أبواب الصدقة منك على نفسك، ولك في جماع زوجتك أجر»^(٧). الحديث رواه أحمد واللفظ له، ومعناه أيضًا في مسلم.

- (١) «المهوف»: أي المستغيث، سواء أكان مظلومًا، أم عاجزًا. (٢) أي: إن هذه الحصة.
- (٣) البخاري: كتاب وجوب الزكاة - باب على كل مسلم صدقة، فمن لم يجد فليعمل بالمعروف (١٤٣ / ٢)، وكتاب الأدب - باب كل معروف صدقة (٨ / ١٣)، ومسلم: كتاب الزكاة - باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، برقم (٥٥) (٢ / ٦٩٩)، والنسائي: كتاب الزكاة - باب صدقة العبد، برقم (٢٥٣٨) (٥ / ٦٤). (٤) «يعدل»: أي يصلح بين متخاصمين بالعدل.
- (٥) البخاري: كتاب الجهاد والسير - باب من أخذ بالركاب ونحوه (٤ / ٦٨)، ومسلم: كتاب الزكاة - باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، برقم (٥٦) (٢ / ٦٩٩)، وأحمد في المسند (٢ / ٣١٦، ٣٥٠).
- (٦) ما بين القوسين ليس في مسند الإمام أحمد، وإنما آثرنا إثباته هنا؛ لأن ما بعده إلى قوله: «على نفسه». في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ.
- (٧) مسلم بمعناه - كتاب الزكاة - باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، برقم (٥٢، ٥٣) (٢ / ٦٩٧) وأحمد في المسند (٥ / ١٦٨)، وتلويح ابن صاكر (١٠ / ١٠٥).

وعند مسلم ، قالوا : يا رسول الله ، أياي أحلنا شهوته ، ويكون له فيها أجر ؟ قال : «أرأيتم لو وضعها في حرام ، أكان عليه فيها وِرر ؟ فكلنك إذا وضعها في الحلال ، كان له أجر»^(١) .

٤- وعن أبي ذر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «ليس من نفس ابن آدم ، إلا عليها صدقة في كل يوم طلعت فيه الشمس» . قيل : يا رسول الله ، من أين لنا صدقة نتصدق بها كل يوم ؟ فقال : «إن أبواب الخير لكثيرة ، التسبيح ، والتحميد ، والتكبير ، والتلهيل ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وتطيئ الأذى عن الطريق ، وتسمع الأصم ، وتهدي الأعمى ، وتدل المستدل على حاجته ، وتسعى بشدة ساقيك مع اللهفان المستغيث ، وتحمل بشدة ذراعيك مع الضعيف ، فهذا كله صدقة منك على نفسك»^(٢) . رواه ابن حبان في «صحيحه» ، والبيهقي مختصراً ، وزاد في رواية : «وتبسمك في وجه أخيك صدقة ، وإماطتك الحجر ، والشوكة ، والعظم ، عن طريق الناس صدقة ، وهديك الرجل في أرض الضالة صدقة»^(٣) .

٥- وقال : «من استطاع منكم أن يتقي النار ، فليصدق ولو بشق تمرة»^(٤) ، فمن لم يجد ، فبكلمة طيبة»^(٥) . رواه أحمد ، ومسلم .

٦- وقال : «إن الله - عز وجل - يقول يوم القيامة : يا ابن آدم ، مرضت ، فلم تعدني . قال : يا رب ، كيف أعودك ، وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت ، أن عهدي فلاناً مرض فلم تعده ، أما لو عدته ، لوجدتني عنده . يا ابن آدم ، استطعمتك ، فلم تطعمني . قال : يا رب ، كيف أطعمك ، وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت ، أنه استطعمك عهدي فلان فلم تطعمه ، أما علمت ، أنك لو أطعمته ، لوجدت ذلك عندي . يا

(١) مسلم - كتاب الزكاة - باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف ، برقم (٥٣) (٢ / ٦٩٧ ، ٦٩٨) ، وأحمد في «المسند» (٥ / ١٦٧) .

(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان : كتاب الزكاة - باب ما يكون له حكم الصدقة (ذكر الحاصل التي تقوم لمعد المال مقام الصدقة لهاذا) ، برقم (٣٣٦٨) (٥ / ١٦٠) .

(٣) الترمذي : كتاب البر والصلة - باب ما جاء في صنائع المعروف ، برقم (١٩٥٦) (٤ / ٣٤٠) ، وقال أبو عيسى : «لما حديث حسن غريب» .

(٤) فشق تمرة : أي ، نصف تمرة . وهي تقيد ، الله لا ينبغي أن يستقل الإنسان الصدقة .

(٥) البخاري : كتاب الزكاة - باب الصدقة قبل الرد (٢ / ١٣٥) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب الحث على الصدقة ، ولو بشق تمرة ، أو كلمة طيبة ، وأنها حجاب من النار ، برقم (٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩) (٢ / ٧٠٤) ، وأحمد في «المسند» مطولاً ، ومختصراً (١ / ٣٨٨ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ / ٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩) .

ابن آدم ، استسقيتك ، فلم تسقي . قال : يا رب ، كيف أسقيك ، وأنت رب العالمين ؟
قال : استسقيك عبدي فلان فلم تسقه ، أما إنك لو سقيته ، لوجدت ذلك عندي^(١) . رواه مسلم .

٧- وقال ﷺ : « لا يفرس مسلم غرساً ، ولا يزرع ورعاً ، فياكل منه إنسان ، ولا دابة ولا شيء ، إلا كانت له صدقة »^(٢) . رواه البخاري .

٨- وقال - عليه الصلاة والسلام - : « كل معروف صدقة ، ومن المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق ، وأن تفرغ من دلوك في إنائه »^(٣) . رواه أحمد ، والترمذي وصححه .
أولى الناس بالصدقة :

أولى الناس بالصدقة أولاد المتصدق ، وأهل وأقاربه ، ولا يجوز التصدق على أجنبي ، وهو محتاج إلى ما يتصدق به لنفسه ، ونفقة عياله ؛

١- فمن جابر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « إذا كان أحدكم فقيراً ، فليبدأ بنفسه ، وإن كان فضل فعلى عياله ، وإن كان فضل فعلى ذوي قرابته » . أو قال : « ذوي رحمه ، وإن كان فضل فهاتنا ، وهاتنا »^(٤) . رواه أحمد ، ومسلم .

٢- وقال ﷺ : « تصدقوا » . قال رجل : عندي دينار . قال : « تصدق به على نفسك » . قال : عندي دينار آخر . قال : « تصدق به على زوجتك » . قال : عندي دينار آخر . قال : « تصدق به على ولدك » . قال : عندي دينار آخر . قال : « تصدق به على

(١) مسلم : كتاب البر والصلة والآداب - باب فضل حياة المريض ، برقم (٤٣) (٤ / ١٩٩٠) .

(٢) البخاري : كتاب الأدب - باب رحمة الناس والبهائم (٨ / ١٢) ، وكتاب الحرف والزراعة - باب فضل الزرع والفرس إذا أُكِلَ منه . . . (٣ / ١٣٥) ، ومسلم : كتاب المساقاة - باب فضل الفرس والزرع ، برقم (٨) (٣ / ١١٨٨) ، والترمذي : كتاب البيوع - باب في فضل الفرس (٢ / ٢٦٨) ، وأحمد في المسند بالفاظ متقاربة (٣ / ١٤٧ ، ١٩٢ ، ٢٤٣) .

(٣) الترمذي : كتاب البر والصلة - باب ما جاء في طلاق الوجه . . . برقم (١٩٧٠) ، (٤ / ٣٧٤) ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن . وأحمد في المسند (٣ / ٣٤٤ ، ٣٦٠) .

(٤) أبو داود : كتاب المتق - باب في بيع اللب ، برقم (٣٩٥٧) (٤ / ٢٦٦) ، وأحمد في المسند (٣ / ٣٠٥) ، والنسائي بمعناه : كتاب الزكاة - باب في الصدقة أفضل ، برقم (٢٥٤٦) (٥ / ٦٩ ، ٧٠) .

خدامك». قال : عندي دينار آخر . قال : «أنت به أبصر»^(١) . رواه أبو داود ، والنسائي ، والحاكم وصححه .

٣- وقال - عليه الصلاة والسلام - : «كفى بالمرء إثماً ، أن يضيع من يقوت»^(٢) . رواه مسلم ، وأبو داود .

٤- وقال ﷺ : «أفضل الصدقة ، الصدقة على ذي الرحم الكاشح»^(٣) . رواه الطبراني ، والحاكم وصححه .

إِبْطَالُ الصَّدَقَةِ :

يحرم أن يمن المتصدق على من تصدق عليه ، أو يؤذيه ، أو يرأى بصدقته ؛ لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٦٤] .

وقال رسول الله ﷺ : «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر إليهم ، ولا يزكّيهم ، ولهم عذاب أليم» . قال أبو ذر - رضي الله عنه - : خابوا وخسروا ، من هم يا رسول الله ؟ قال : «المسبل»^(٤) ، والمثان^(٥) ، والمتفق سلعته بالخلف الكاذب»^(٦) .

(١) أبو داود : كتاب الزكاة - باب في صلة الرحم ، رقم (١٦٩١) (٢ / ٣٢٠) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب الصدقة من ظهر غنى ، وتفسير ذلك ، رقم (٢٥٣٥) (٥ / ٦٢) ، وأحمد في «المسند» (٢ / ٢٥١١ ، ٤٧) .
(٢) مسلم : كتاب الزكاة - باب فضل النفقة على العيال والمملوك ، وإلم من ضييعهم . . . إلخ بلفظ : «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت» . رقم (٤٠) (٢ / ٦٩٢) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب في صلة الرحم ، رقم (١٦٩٢) (٢ / ٣٢١) ، وأحمد في «المسند» (٢ / ١٦٠ ، ١٩٣ - ١٩٥) .
(٣) «الكاشح» : أي : الذي يهين العداوة .

(٤) الحاكم في «المستدرك» : كتاب الزكاة - باب أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح (١ / ٤٠٦) ، وقال : هنا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي . (٥) «المسبل» : أي : الذي يجر ثوبه خيلاء .
(٦) المني ذكر الصدقة ، والتحدث بها ، أو استخدام المتصدق عليه ، أو التكبر عليه ، لأجل إعطائه ، والأذى ؛ إظهار الصدقة ؛ قصد إيلام المتصدق عليه ، أو توبيخه .

(٧) مسلم : كتاب الإيمان - باب غلظ تحريم إسبال الإزار ، وإلمن بالعطية . . . ، رقم (١٧١) (١ / ١٠٢) ، وأبو داود : كتاب اللباس - باب ما جاء في إسبال الإزار ، برقم (٤٠٨٧) (٤ / ٣٤٦) ، والترمذي : كتاب البيوع - باب من حلف على سلعة كاذباً ، رقم (١٢١١) (٣ / ٥٠٧) ، والنسائي : كتاب الزينة - باب إسبال الإزار ، رقم (٥٣٣٣) (٨ / ٢٠٨) ، وكتاب البيوع - باب المتفق سلعته بالخلف الكاذب ، برقم (٤٤٥٨) (٧ / ٢٤٥) ، وكتاب الزكاة - باب المني بما أعطى ، برقم (٢٥٦٣) (٥ / ٨١) ، وابن ماجه : كتاب التجارات - باب في كراهية الأئمان في الشراء والبيع ، برقم (٢٢٠٨) ، (٢ / ٧٤٤ ، ٧٤٥) وأحمد في «المسند» (٥ / ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٨) (٢ / ٧٤٤ ، ٧٤٥) .

التصدق بالحرام :

لا يقبل الله الصدقة ، إذا كانت من حرام .

١- قال رسول الله ﷺ : «أيها الناس ، إن الله طيبٌ لا يقبلُ ، إلا طيباً ، وإن الله - تعالى - أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين ، فقال ، عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [المؤمنون : ٥١] ، وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [البقرة : ١٧٢] . ثم ذكر الرجل يُطيل السفرَ ، أشعثٌ ، أغبرٌ ، يمدُّ يديه إلى السماء : يا رب ، يا رب . ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغُدِّي بالحرام ، فإني يُستجابُ له! »^(١) رواه مسلم .

٢- وقال ﷺ : «مَنْ تَصَلَّقَ بِعَدُوٍّ^(٢) فَمِنْ كَسْبِ طَيْبٍ ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ ، إِلَّا الطَّيِّبَ ، فَإِنَّ اللَّهَ - تعالى - يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يُرِيْبُهَا لِمَالِهَا ، كَمَا يُرِيْبُ أَحَدَكُمْ قَلْبَهُ ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبِيلِ»^(٣) . رواه البخاري .

(١) مسلم : كتاب الزكاة - باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ، رقم (٦٥) (٢ / ٧٠٣) ، والترمذي : كتاب تفسير القرآن - باب ومن سورة البقرة ، رقم (٢٩٨٩) (٥ / ٢٢٠) ، وأحمد في المسند (٢ / ٣٢٨) ، والدرمي : كتاب الرقاق - باب في أكل الطيب ، رقم (٢٧٢٠) (٢ / ٢١٠) .

(٢) «العدو» بكسر العين ، معناه في اللغة : المثل ، والمراد به هنا ما يساوي قيمة قربة .

(٣) البخاري : كتاب الزكاة - باب لا يقبل الله صدقة من غلول ، إلا من كسب طيب (٢ / ١٣٤) ، وكتاب التوحيد - باب قول الله تعالى : ﴿ تَصْرُحُ لِلْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ إِلَيْهِ ... ﴾ (٩ / ١٥٤) ، ومسلم ، بالفاظ متقاربة : كتاب الزكاة - باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ، برقم (٦٣ ، ٦٤) (٢ / ٧٠٢) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء في فضل الصدقة ، برقم (٦٦١) (٣ / ٤٠) وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الزكاة - باب فضل الصدقة ، برقم (١٨٤٧) ، (١ / ٥٩٠) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب الصدقة من غلول ، برقم (٢٥٢٥) (٥ / ٥٧ ، ٥٨) ، وأحمد في المسند (٢ / ٣٣١ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٣١ ، ٤٧١ ، ٥٣٨ ، ٥٤١) (٦ / ٢٥١) ، والموطأ : كتاب الصدقة - باب الترغيب في الصدقة ، برقم (١) (٢ / ٩٩٥) ، والدرمي : كتاب الزكاة - باب فضل الصدقة (١ / ٣٩٥) ، والبيهقي : كتاب الزكاة - باب الصدقة من مال الحلال (٤ / ١٩١) .

صدقة المرأة من مال زوجها:

يجوز للمرأة أن تصدق من بيت زوجها إذا علمت رضاه ، ويحرم عليها ، إذا لم تعلم ، فعن عائشة ، قالت : قال النبي ﷺ : «إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها ، غير مُفسدة ، كان لها أجرها بما أنفقت ، ولزوجها أجره بما كسب ، وللخازن مثل ذلك ، لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً»^(١) . رواه البخاري .

وعن أبي أمامة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، في خطبة عام حجة الوداع «لا تُنفق المرأة شيئاً من بيت زوجها ، إلا بإذن زوجها» . قيل : يا رسول الله ، ولا الطعام؟ قال : «ذلك أفضل أموالنا»^(٢) . رواه الترمذي وحسنه .

ويستثنى من ذلك النذر اليسير الذي جرى به العرف ، فإنه يجوز لها أن تصدق به ، دون أن تستأذنه ؛ فعن أسماء بنت أبي بكر ، أنها سألت النبي ﷺ ، فقالت : إن الزبير رجل شديد ، ويأثيني المسكين ، فأتصدق عليه من بيته بغير إذنه فقال رسول الله ﷺ : «ارضخي»^(٣) ، ولا توجعي^(٤) فيوحي الله عليك^(٥) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم .

(١) البخاري : كتاب الزكاة - باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يُناول بنفسه ... (٢ / ١٣٩) ، وباب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه ، غير مفسد (٢ / ١٤١) ، وباب أجر المرأة إذا تصدقت ، أو أطعمت من بيت زوجها ، غير مفسدة (٢ / ١٤٢) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب أجر الخازن الأمين ، والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة ، برقم (٨٠ ، ٨١) (٢ / ٧١٠) ، وأبو داود : كتاب الزكاة - باب المرأة تصدق من بيت زوجها ، برقم (١٦٨٥) (٢ / ٣١٥) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب نفي نفقة المرأة من بيت زوجها ، برقم (٦٧١) (٣ / ٤٩) ، وقال : هذا حديث حسن ، وابن ماجه : كتاب التجارات - باب ما للمرأة من مال زوجها ، برقم (٢٢٩٤) (٢ / ٧٦٩) ، وأحمد في المسند (٦ / ٤٤ ، ٩٩ ، ٢٧٨) .

(٢) الترمذي : كتاب الزكاة - باب في لغة المرأة من بيت زوجها ، برقم (٦٧٠) ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن (٣ / ٤٨ ، ٤٩) ، وأبو داود : كتاب البيوع - باب في نفسيه العارية ، رقم (٣٥٦٥) (٣ / ٨٢٤) ، وابن ماجه : كتاب التجارات - باب ما للمرأة من بيت زوجها ، برقم (٢٢٩٥) (٢ / ٧٧٠) .

(٣) «ارضخي» : أي : أعطني القليل ، الذي جرت به العادة .

(٤) «لا توجعي» : أي : لا تدخري المال في الوعاء ، فيحنه الله عليك .

(٥) البخاري : كتاب الزكاة - باب الصدقة فيما استطاع (٢ / ١٤١) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب الخبز في الإنفاق ، وكرامة الإحصاء ، برقم (٨٩) (٢ / ٧١٤) ، وأحمد في المسند (٦ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣) .

جواز التصديق بكل المال :

يجوز للقرئ المكتسب أن يتصدق بجميع ماله^(١) .

قال عمر : أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدق ، فوافق ذلك مالا عندي ، فقلت : اليوم أصبح أبابكر ، إن^(٢) سبقتني يوما . فحجث بنصف مالي ، فقال رسول الله ﷺ : « ما أبقيت لاهلك ؟ » . فقلت : مثله . وأتى أبو بكر بكل ماله ، فقال له رسول الله ﷺ : « ما أبقيت لاهلك ؟ » . فقال : أبقيت لهم الله ورسوله . فقلت : لا أسألك إلى شيء أبدا^(٣) .
رواه أبو داود ، والترمذي وصححه .

وقد اشترط العلماء لجواز التصديق بجميع المال ، أن يكون التصديق قويا مكتسبا ، صابرا ، غير مدين ، ليس عنده من يجب الإنفاق عليه ، فإذا لم تتوفر هذه الشروط ، فإنه حينئذ يكره ، فعن جابر - رضي الله عنه - قال : بينما نحن عند رسول الله ﷺ ، إذ جاء رجل بمثل بيضة من ذهب ، فقال : يا رسول الله ، أصبت هذه من معدن فخذها ، فهي صدقة ما أملك غيرها . فأعرض عنه رسول الله ﷺ ، ثم أتاه من قبل ركنه الأيمن ، فقال مثل ذلك ، فأعرض عنه ، ثم أتاه من قبل ركنه الأيسر^(٤) ، فأعرض رسول الله ﷺ ، ثم أتاه من خلفه ، فأخذها رسول الله ﷺ ، فحلفه^(٥) بها ، فلو أصابته لأوجعته ، أو عقرته^(٦) ، ثم قال : « يأتي أحدكم بماله كله يتصدق به ، ثم يجلس بعد ذلك يتكفف^(٧) الناس ، إنما الصدقة عن ظهر غنى^(٨) » . رواه أبو داود ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، وفيه محمد بن إسحق .

(١) قال أبو جعفر الطبري : ومع جوازه ، فالمتحب ألا يفعل ، وإن يقتصر على الثلث .

(٢) إن حرف نفى : أي ، ما سبقتني .

(٣) أبو داود : كتاب الزكاة - باب في الرخصة في ذلك ، برقم (١٦٧٨) (٢ / ٣١٣) ، والترمذي : كتاب المناقب - باب في مناقب أبي بكر ، وعمر - رضي الله عنهما - كليهما ، برقم (٣٦٧٥) (٥ / ٦١٤ ، ٦١٥) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . والدارمي : كتاب الزكاة - باب الرجل يتصدق بجميع ما عنده (١ / ٣٩١ ، ٣٩٢) .

(٤) ركنه : أي ، جانبيه .

(٥) فحلفه : أي ، رماه بها .

(٦) عقرته : أي ، جرحه .

(٨) أبو داود : كتاب الزكاة - باب الرجل يخرج من ماله ، برقم (١٦٧٣) (٢ / ٣١٠ ، ٣١١) ، والحاكم : كتاب الزكاة - باب غير الصدقة ما كان من ظهر غنى (١ / ٤١٣) ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي . والناظمي : كتاب الزكاة - باب النهي عن الصدقة بجميع ما عند الرجل (١ / ٣٩١) ، والحديث ضعيف ، لكن أثره صحيح . إرواء الغليل (٣ / ٣١٦) .

جوازُ الصَّدقةِ على الذَّمِّيِّ والحربيِّ :

تجوز الصدقة على الذَّمِّيِّ والحربيِّ ، ويُثاب المسلم على ذلك ، وقد اثنى الله على قوم ، فقال : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّامِعَ عَلَى حِبِّهِ مِثْلَ مِسْكِينٍ وَيَتَمِسُّونَ الْأَمِيرَ ﴾ [الإنسان : ٨] . والأسير حربي .
وقال تعالى : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة : ٨] .

وعن أسماء بنت أبي بكر ، قالت : قدمتُ على أمي ، وهي مُشْرِكَةٌ ، فقلتُ : يا رسول الله ، إن أمِّي قد مت علي وهي راضية ، أفأصلُّها ؟ قال : « نعم ، صلي أمك »^(١) .
الصَّدقةُ على الحيوانِ :

١- روى البخاري ، ومسلم ، أن رسول الله ﷺ قال : «بينما رجل يشي بطريق ، اشتد عليه العطش ، فوجد بئراً ، فنزل فيها فشرب ثم خرج ، فإذا كلب يلهثُ الثرى ؛ من العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلبُ من العطش ، مثلُ الذي كان قد بلغ مني . فنزل البئر ، فملأ خفه ماء ، ثم أمسكه بفيه ، حتى رقي فسقى الكلبَ ، فشكر الله له ، فغفر له » . قالوا : يا رسول الله ، إن لنا في البهائم أجراً ؟ فقال : « في كل كبد رطبة أجر »^(٢) .

٢- وروى ، أنه ﷺ قال : «بينما كلب يطيفُ بِرَكِيَّةٍ ، فد كاد يقتله العطش ، إذ رأته بغيٌ من بغايا بني إسرائيل ، فنزعت مُوقهاً^(٣) ، فاستقت له به ، فسقته ، فغفرَ لها به»^(٤) .
الصَّدقةُ الجاريةُ :

روى أحمد ، ومسلم ، أن رسول الله ﷺ قال : «إذا مات الإنسان ، انقطع عمله إلا

(١) سبق تخريجه في (ص ٥١٧) .

(٢) البخاري : كتاب المساقاة ، باب فضل سقي الماء (٣ / ١٤٦ ، ١٤٧) ، وكتاب الأدب ، باب رحمة الناس والبهائم (٨ / ١١) ، وكتاب المظالم ، باب الأبار على الطريق إذا لم يتأذى بها ، ومسلم : كتاب السلام ، باب فضل ساقى البهائم للحرمة وإطعامها ، برقم (١٥٣) (٤ / ١٧٦١) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم - ما جاء في الطعام والشراب ، برقم (٢٣) (٢ / ٩٢٩ ، ٩٣٠) ، وأحمد في المسند (٣ / ٣٧٥ ، ٥١٧) .

(٤) «الموق» : أي : الحف .

(٥) البخاري : كتاب الأنبياء - باب حدثنا أبو اليمان - أخبرنا شعيب ... (٤ / ٢١١) ، ومسلم : كتاب السلام - باب فضل ساقى البهائم للحرمة وإطعامها ، برقم (١٥٥) (٤ / ١٧٦١) ، وأحمد بمعه (٢ / ٥٠٧) .

من ثلاثة ؛ صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له^(١) .

شُكْرُ الْمَعْرُوفِ :

١- روى أبو داود ، والنسائي بسند صحيح ، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ ، فَأَعْطُوهُ وَمَنْ اسْتَجَارَ بِاللَّهِ ، فَاجْبِرُوهُ ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَرُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَرْتُمُوهُ»^(٢) .

٢- وروى أحمد ، عن الأشعث بن قيس - بسند رواه ثقات - أن رسول الله ﷺ قال : «لَا يَشْكُرُ اللَّهَ ، مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»^(٣) .

٣- وروى الترمذي وحسنه ، عن أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ صَنَعَ مَعَهُ مَعْرُوفًا ، فَقَالَ لِفَاعِلِهِ : جِزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا . فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الشَّاءِ»^(٤) .

الصِّيَامُ

الصيام يطلق على الإمساك ؛ قال الله تعالى : ﴿إِنِّي نَزَرْتُ لِرُوحِي صَوْمًا﴾ [مريم : ٢٦] أي ؛ إمساكًا عن الكلام .

والمقصود به هنا ، الإمساك عن المفطرات ، من طلوع الفجر ، إلى غروب الشمس ، مع النية .

(١) مسلم : كتاب الوصية - باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ، برقم (١٤) / ٣ / ١٢٥٥ ، والنسائي :

كتاب الوصايا - باب فضل الصدقة عن الميت ، برقم (٣٦٥١) / ٦ / ٢٥١ ، والترمذي : كتاب الأحكام - باب في الوقف ، برقم (١٣٧٦) / ٣ / ٦٥١ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . وأبو داود : كتاب الوصايا - باب ما جاء في الصدقة عن الميت ، برقم (٢٨٨٠) / ٣ / ٣٠٠ ، وأحمد في المسند (٢ / ٢٧٧) .

(٢) أبو داود : كتاب الزكاة - باب عطية من سأل بالله ، برقم (١٦٧٢) / ٢ / ٣١٠ ، والنسائي : كتاب الزكاة -

باب من سأل بالله ، برقم (٢٥٦٧) / ٥ / ٨٢ ، وأحمد في المسند (٢ / ٦٨ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٢٧) .

(٣) أبو داود : كتاب الأدب - بساب في شكر المعروف ، برقم (٤٨١١) / ٥ / ١٥٧ ، والترمذي : كتاب البر

والصلة - باب في الشكر لمن أحسن إليك ، برقم (١٩٥٤) ، ١٩٥٥ ، (٤) / ٤ / ٣٣٨ ، وقال : هذا حديث

حسن صحيح ، وأحمد في المسند (٥ / ٢١١ ، ٢١٢) ، وعن الأشعث بن قيس (٢ / ٢٩٥ ، ٣٠٣ ،

٣٨٨ ، ٤٦١) عن أبي هريرة .

(٤) الترمذي : كتاب البر والصلة - باب ما جاء في التشيع بما لم يحطه ، برقم (٢٠٣٥) / ٤ / ٣٨٠ ، وقال : هذا

حديث حسن جيد غريب .

فضله :

١- عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «قال الله عز وجل : كلُّ عمل ابن آدم له ، إلا الصيام ؛ فإنه لي»^(١) وأنا أجزي به^(٢) . والصيامُ جنةٌ^(٣) ، فإذا كان يومُ صوم أحدكم ، فلا يرثْ^(٤) ، ولا يصخبْ^(٥) ، ولا يجهلْ^(٦) ، فإن شاقه أحدٌ أو قاتله ، فليقل : إني صائم - مرتين - والذي نفسُ محمد بيده ، لخلوفُ^(٧) فم الصائم ، أطيبُ عند الله يومَ القيامة من ريح المسك ، وللصائم فرحتان يفرحهما ؛ إذا أفطر فرح بفطره ، وإذا لقي ربه فرح بصومه»^(٨) . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي .

٢- ورواية البخاري ، وأبي داود : «الصيامُ جنةٌ ، فإذا كان أحدكم صائماً ، فلا يرثْ ، ولا يجهلْ ، فإن امرؤ قاتله أو شاقه ، فليقل : إني صائم - مرتين - والذي نفس محمد بيده ، لخلوفُ فم الصائم ، أطيبُ عند الله من ريح المسك ؛ يترك طعامه ، وشرابه ، وشهوته من أجلي ، الصيام لي وأنا أجزي به ، والحسنة بعشرة أمثالها»^(٩) .

٣- وعن عبد الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ قال : «الصيامُ والقرآنُ يشفعان للعبد يوم

(١) إضافته إلى الله إضافة تشريف .

(٢) هذا الحديث بعضه قدسي ، وبعضه نبوي ، فالنبوي من قوله : «والصيامُ جنةٌ...» . إلى آخر الحديث .

(٣) «جنةٌ» : أي ؛ مانع من المعاصي

(٤) «اليرث» : أي ؛ الفحش في القول .

(٥) «لا يصخب» : أي ؛ لا يصيح

(٦) «لا يجهل» : أي ؛ لا يسه

(٧) «الخلوف» : تغير رائحة الفم ؛ بسبب الصوم .

(٨) مسلم : كتاب الصيام - باب فضل الصيام ، برقم (١٦٣) / ٢ / ٨٠٧ ، والنسائي : كتاب الصيام - باب ذكر الاختلاف على أبي صالح في هذا الحديث ، برقم (٢٢١٦) / ٤ / ١٦٣ ، ١٦٤ ، وأحمد في «السنة» (٢ / ٢٧٣) .

(٩) البخاري : كتاب الصوم - باب فضل الصوم (٣ / ٣١) ، ومسلم : مختصر : كتاب الصيام - باب فضل الصيام ، برقم (١٦٣) / ٢ / ٨٠٧ ، وأبو داود مختصر : كتاب الصوم - باب الغيبة للصائم ، برقم (٢٣٦٣) / ٢ / ٧١٨ ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في الغيبة والرجاء للصائم ، برقم (١٦٩١) / ١ / ٥٣٩ ، والنسائي : كتاب الصيام - باب فضل الصيام ، برقم (٢٢١٧) / ٤ / ١٦٤ ، والموطأ : كتاب الصيام - باب جامع الصيام ، برقم (٥٧) / ١ / ٣١٠ ، وأحمد في «السنة» (٢ / ٢٤٥ ، ٢٥٧ ، ٢٧٣ ، ٦ / ٢٢٤) ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب فضل شهر رمضان وفضل الصيام على سبيل الاختصار (٤ / ٣٠٤) .

القيامه، يقول الصيامُ: أي^(١) رب ، منعه الطعام ، والشهوات بالنها ، فشفعني فيه .
ويقول القرآن : منعه النوم بالليل ، فشفعني فيه . فَيُشَفَّعَانِ^(٢) (٣) . رواه أحمد بسند صحيح .

٤- وعن أبي أمامة ، قال : أتيت رسول الله ﷺ ، فقلت : مُرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجنة قال : «عليك بالصوم ؛ فإنه لا عدلَ له»^(٤) . ثم أتته الثانية ، فقال : «عليك بالصيام»^(٥) . رواه أحمد ، والنسائي ، والحاكم وصححه .

٥- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «لا يصوم عبدٌ يوماً في سبيل الله ، إلا باعَدَ الله بذلك اليوم النارَ عن وجهه سبعين خريفاً»^(٦) . رواه الجماعة إلا أبا داود .

٦- وعن سهل بن سعد ، أن النبي ﷺ قال : «إن للجنة باباً ، يقال له : الرِّيَان . يقال يوم القيامة : أين الصائمون ؟ فإذا دخل آخرُهُم ، أُخْلِقَ ذلك الباب»^(٧) . رواه البخاري ، ومسلم .

(٢) أي : تقبل شفاعتكما .

(١) أي : حرف تله بمعنى قياه أي : يا رب .

(٤) «لا عدلَ له» : أي : لا مثل له .

(٣) أحمد في «المسند» (٢ / ١٧٤) .

(٥) النسائي : كتاب الصيام - باب ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب ، في حديث أبي أمامة ، في فضل الصائم ، برقم (٢٢٢٣) (٤ / ١٦٦) ، وأحمد في «المسند» (٥ / ٢٤٩ ، ٢٦٤) ، والحاكم : كتاب الصوم (١ / ٤٢١) وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

(٦) البخاري : كتاب الجهاد والسير - باب فضل الصوم في سبيل الله (٤ / ٣١ ، ٣٢) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب فضل الصيام في سبيل الله ، لمن يعطيه بلا ضرر ، ولا تفويت حق ، برقم (١٦٧) (٢ / ٨٠٨) ، والترمذي : كتاب فضائل الصيام - باب ما جاء في فضل الصوم في سبيل الله ، برقم (١٦٢٣) (٤ / ١٦٦) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب في صيام يوم في سبيل الله ، برقم (١٧١٧) (١ / ٥٤٧ ، ٥٤٨) ، والنسائي : كتاب الصيام - باب ثواب من صام يوماً في سبيل الله ، وذكر الاختلاف على سهيل بن أبي صالح ، برقم (٢٢٤٦ ، ٢٢٥٠) (٤ / ١٧٣) ، والدارمي : كتاب الجهاد - باب من صام يوماً في سبيل الله ، عز وجل (٢ / ٢٠٣) ، وأحمد في «المسند» (٣ / ٢٦ ، ٥٩ ، ٨٣) .

(٧) البخاري : كتاب الصوم - باب الرِّيَان للصائمين (٣ / ٣٢) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب فضل الصيام ، برقم (١٦٦) (٢ / ٨٠٨) ، والنسائي ، بلقظ متقارب : كتاب الصيام - باب فضل الصيام ، برقم (٢٢٣١) ، (٢٢٣٧) (٤ / ١٦٨) ، وأحمد في «المسند» (٥ / ٢٣٣) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في فضل الصيام ، برقم (١٦٤) (١ / ٥٢٥) ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب في فضل شهر رمضان ، وفضل الصيام على سبيل الاختصار (٤ / ٣٠٥) .

أقسامه:

الصيام قسمان ؛ فرض ، وتطوع ، والفرض ينقسم ثلاثة أقسام ؛

- ١- صوم رمضان .
- ٢- صوم الكفارات .
- ٣- صوم النذر .

والكلام هنا ينحصر في صوم رمضان ، وفي صوم التطوع ، أما بقية الأقسام ، فتأتي في مواضعها وإن شاء الله .

صوم رمضان

حكمه:

صوم رمضان واجب بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ؛ فأما الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٣] ، وقال : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة : ١٨٥] .

وأما السنة ، فقول النبي ﷺ : «بُني الإسلام على خمس ؛ شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت» (٣) .

وفي حديث طلحة بن عبيد الله ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أخبرني عما فرض الله عليّ من الصيام ؟ قال : «شهر رمضان» . قال : هل عليّ غيره ؟ قال : «لا ، إلا أن تطوع» (٤) .

(١) «كتب» : أي ، فرض . (٢) «شهادة» : حضر .

(٣) البخاري رحمه الله : كتاب المغازي - باب ولد عبد القيس (٥ / ٢١٣) ، وكتاب الإيمان - باب أداء الخمس من الإيمان (١ / ٢٠ ، ٢١) ، وكتاب العلم - باب تحريض النبي ﷺ وقد عبد القيس أن يحفظوا الإيمان . (١ / ٢٣) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب بيان أركان الإسلام وخصائصه العظام ، برقم (٢١ ، ٢٢) (١ / ١٥) ، والترمذي : كتاب الإيمان - باب إضافة الفرائض إلى الإيمان ، برقم (٢٦١٤) ، والنسائي : كتاب الإيمان - باب أداء الخمس ، برقم (٥٠٣٤) .

(٤) البخاري : كتاب الإيمان - باب الزكاة من الإسلام (١ / ١٨) ، وكتاب الصوم - باب وجوب صوم رمضان (٣ / ٣٠ ، ٣١) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام ، برقم (٨) (١ / ٤٠) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب فرض الصلاة ، برقم (٣٩١) (١ / ٢٧٢) ، والنسائي : كتاب الصيام - باب وجوب الصيام ، برقم (٢٠٩٠) (٤ / ١٢٠) ، والموطأ : كتاب قصر الصلاة في السفر - باب جامع الترغيب في الصلاة ، برقم (٩٤) (١ / ١٧٥) ، ورواه الشافعي ، في «الرسالة» ، فقرة (٣٤٤) ، بتحقيق أحمد محمد شاكر .

وأجمعت الأمة على وجوب صيام رمضان ، وأنه أحد أركان الإسلام ، التي علّمت من الدين بالضرورة ، وأن منكره كافرٌ ، مُرتد عن الإسلام .

وكانت قُرْصِيَّتُهُ يوم الاثنين ، ليلتين خلتا من شعبان ، من السنة الثانية من الهجرة .

فضل شهر رمضان ، وفضل العمل فيه :

١- عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال ، لما حضر رمضان : «قد جاءكم شهر مبارك ، افترض الله عليكم صيامه ، تفتح فيه أبواب الجنة ، وتغلق فيه أبواب الجحيم ، وتغل فيه الشياطين ، فيه ليلة خير من ألف شهر ، من حُرِمَ خيرَهَا ، فقد حُرِمَ»^(١) . رواه أحمد ، والنسائي ، والبيهقي .

٢- وعن عرفة ، قال : كنتُ عند عتبة بن فرقد ، وهو يحدث عن رمضان ، قال : فدخل علينا رجل من أصحاب محمد ﷺ ، فلما رآه عتبة هابه ، فسكت ، قال : فحدث عن رمضان ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول في رمضان : «تغلق أبواب النار ، وتفتح أبواب الجنة ، وتصفد فيه الشياطين» . قال : «وينادي فيه ملك : يا بني الخير ، أبشر ، ويا باغي الشر ، أقصر . حتى ينقضي رمضان»^(٢) . رواه أحمد ، والنسائي ، وسنده جيد .

٣- وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان ، مكفّرات لما بينهن ، إذا اجتنبت الكبائر»^(٣) . رواه مسلم .

٤- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «من صام رمضان ، وعرف حدوده ، وتحفظ مما كان ينبغي أن يتحفظ منه ، كفر ما قبله»^(٤) . رواه أحمد ، والبيهقي بسند جيد .

(١) النسائي : كتاب الصيام - باب فضل شهر رمضان ، وذكر الاختلاف على معمر فيه ، برقم (٢١٠٦) (٤ / ١٢٩) ، وأحمد في المسند (٢ / ٢٣٠ ، ٢٨٥ ، ٤٢٥) ، والبيهقي بمثله : كتاب الصيام - باب في فضل شهر رمضان ، وفضل الصيام على سبيل الاختصار (٤ / ٣٠٣) .

(٢) النسائي ، بلنظ متغارب : كتاب الصيام - باب فضل شهر رمضان ، وذكر الاختلاف على معمر فيه ، برقم (٢١٠٧) (٤ / ١٢٩ ، ١٣٠) ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب في فضل شهر رمضان ، وفضل الصيام على سبيل الاختصار ، (٤ / ٣٠٣) ، وأحمد في المسند (٤ / ٣١٢ ، ٣١١) (٥ / ٤١١) .

(٣) مسلم : كتاب الطهارة - باب الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان ، مكفّرات لما بينهن ، ما اجتنبت الكبائر ، برقم (١٦) (١ / ٢٠٩) ، وأحمد في المسند (٢ / ٤٠٠) .

(٤) البيهقي : كتاب الصيام - باب في فضل شهر رمضان ، وفضل الصيام على سبيل الاختصار (٤ / ٣٠٤) وأحمد في المسند (٣ / ٥٥) ، وهو ضعيف ، انظر «الضعيفة» (٥٠٨٣) .

٥- وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا^(١) ، غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه»^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم .

الترهيبُ من الفطر في رمضان :

١- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «عُرِيَ الإسلام ، وقواعدُ الدين ثلاثةٌ ، عليهنَّ أُمس الإسلام ، من ترك واحدةً مِنْهُنَّ ، فهو بها كافر حلال الدم ، شهادة أن لا إله إلا الله ، والصلاة المكتوبة ، وصوم رمضان»^(٣) . رواه أبو يعلى ، والدليمي ، وصححه الذهبي .

٢- وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من أفطر يومًا من رمضان ، في غير رخصة رخصها الله له ، لم يقض عنه صيام الدهر كله ، وإن صامه»^(٤) . رواه أبو داود ، وابن ماجه ،

(١) احتسابًا : أي ، طالبًا وجه الله وثوابه .

(٢) البخاري : كتاب الصوم - باب من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا ونية ... (٣ / ٢٣) ، وباب فضل ليلة القدر (٣ / ٥٩) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب الترغيب في قيام رمضان ، وهو التراويح ، برقم (١٧٥) (١ / ٥٢٤ ، ٥٢٣) ، وأبو داود : كتاب الصلاة (تفريع أبواب شهر رمضان) - باب في قيام شهر رمضان ، برقم (١٣٧٢) (٢ / ١٠٣) ، والنسائي : كتاب الصوم - باب ما جاء في قيام شهر رمضان ، برقم (٢٢٠٣ - ٢٢٠٥) (٤ / ١٥٧) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في فضل شهر رمضان ، برقم (٦٨٣) (٣ / ٥٨) ، وابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في قيام شهر رمضان ، برقم (١٣٢٦) (١ / ٤٢٠) .

(٣) مجمع الزوائد للهيتمي (١ / ٤٧ ، ٤٨) وقال : روله أبو يعلى بتمامه ، ورواه الطبراني في «الكبير» بلفظ : «بني الإسلام على خمس» . فاقصر على ثلاثة منها ، ولم يذكر قول ابن عباس الموقوف ، وإسناده حسن . وفي «الترغيب والترهيب» للمنتري (١ / ٣٨٢) : رواه أبو يعلى ، وإسناده حسن ، ورواه سعيد بن زيد أخو حماد بن زيد ، عن عمرو بن مالك النكري ، عن أبي الجوزاء ، عن ابن عباس مرفوعًا ، وقال فيه : «من ترك منهن واحدة ، فهو بالله كافر ، ولا يقبل منه صرف ولا عدل ، وقد حل دمه» . وعزاه ابن حجر في «المطالب العالية» ، برقم (٢٨٦٣) (٣ / ٥٥) لأبي يعلى ، وقال : قال حماد : ولا أعلمه إلا قد رفعه إلى النبي ﷺ . وفي «الدر المنثور» للسيوطي (١ / ٢٩٨) : أخرجه أبو يعلى ، عن ابن عباس مرفوعًا ، والحديث ضعيف ، تمام لئله .

(٤) الترمذي : كتاب الصوم - باب الإفطار متممًا ، برقم (٧٢٣) (٣ / ٩٢) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب التغليب في من أفطر صائمًا ، برقم (٢٣٩٦ ، ٢٣٩٧) (٢ / ٧٨٨ ، ٧٨٩) ، وابن ماجه : كتاب الصوم - باب كفارة من أفطر يومًا من رمضان ، برقم (١٦٧٢) (١ / ٥٣٥) ، والدارمي : كتاب الصوم - باب من أفطر يومًا من رمضان متممًا (٢ / ١٠) ، وأحمد في «المسند» (٢ / ٤٥٨ ، ٤٧٠) ، وهو ضعيف ، انظر : تمام لئله (٣٩٦) .

والترمذي ، وقال البخاري : ويذكر عن أبي هريرة رَفَعَهُ : «من أفطر يوماً من رمضان ، من غير عذر ، ولا مرض ، لم يقضه صوم الدهر ، وإن صامه»^(١) . وبه قال ابن مسعود .

قال الذهبي : وعند المؤمنين مُقَرَّرُ أن من ترك صومَ رمضان ، بلا مرض ، أنه شَرٌّ من الزاني ، ومدمِنُ الخمر ، بل يشكُّون في إسلامه ، ويظنون به الزندقة ، والانحلال .
بِمَ يَثْبُتُ الشَّهْرُ ؟

يُثْبِتُ شهر رمضان برؤية الهلال ، ولو من واحدٍ عَدَلٍ ، أو إكمالِ عِدَّةِ شعبان ثلاثين يوماً .

١- فمن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : تراءى الناس الهلالَ ، فأخبرتُ رسولَ الله ﷺ ، أني رأيته ، فصامَ وأمرَ الناسَ بصيامه^(٢) . رواه أبو داود ، والحاكم ، وابن حبان ، وصححه .

٢- وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «صوموا لرؤيته»^(٣) ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غُمَّ عليكم ، فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً»^(٤) . رواه البخاري ، ومسلم .

قال الترمذي : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، قالوا : تُقْبَلُ شهادةُ رَجُلٍ واحدٍ في الصيام . وبه يقول ابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد . وقال النووي : وهو

(١) البخاري : كتاب الصوم - باب إذا جامع في رمضان (٣ / ٤١) .

(٢) أبو داود : كتاب الصوم - باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ، برقم (٢٣٤٢) (٢ / ٧٥٦) ، والحاكم : كتاب الصوم - باب قبول شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان (١ / ٤٢٣) وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . وسكت عليه الذهبي ، والإحسان بتزيين صحيح ابن حبان : كتاب الصوم - باب رؤية الهلال ، برقم (٣٤٣٨) (٥ / ١٨٧ ، ١٨٨) وقال الدارقطني : تفرد به مروان بن محمد ، عن ابن وهب ، وهو ثقة (المئذري) .

(٣) المراد بالرؤية ، الرؤية الليلية .

(٤) البخاري : كتاب الصوم - باب قول النبي ﷺ : «إذا رأيتم الهلال فصوموا ...» (٣ / ٣٤ ، ٣٥) ومسلم : كتاب الصيام - باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، برقم (٤ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠) (٢ / ٧٥٩ ، ٧٦٢) والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء لا تُقَدَّمُوا الشهر بصوم ، برقم (٦٨٤) (٣ / ٥٩ ، ٦٠) ومن طريق ابن عباس : باب ما جاء أن الصوم لرؤية الهلال ، والإفتار له ، برقم (٦٨٨) (٣ / ٦٣) ، والنسائي : كتاب الصيام - باب إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم ، وذكر اختلاف الثاليتين عن أبي هريرة ، برقم (٢١١٧ ، ٢١١٨) (٤ / ١٣٣) وقرحه له ابن ماجه : كتاب الصوم - باب ما جاء في : «صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته» ، برقم (١٦٥٥) (١ / ٥٣٠) والدرمي : كتاب الصوم - باب الصوم لرؤية الهلال (٢ / ٣) وأحمد في «السنن» (٤ / ٢٣ ، ٥٠ ، ٤٢) .

الاصح . واما هلال شوال ، فيثبتُ بإكمالِ عدة رمضان ثلاثين يوماً ، ولا تُقبلُ فيه شهادة العدلِ الواحدِ ، عند عامة الفقهاء .

واشترطوا ، أن يشهد على رؤيته اثنان ذوا عدل ، إلا أبا ثور ، فإنه لم يُفرّق في ذلك بين هلال شوال ، وهلال رمضان ، وقال : يقبل فيهما شهادة الواحد العدل .

قال ابن رشد : ومذهب أبي بكر بن المنذر ، هو مذهب أبي ثور ، وأحسبه مذهب أهل الظاهر ، وقد احتج أبو بكر بن المنذر ، بانعقاد الإجماع على وجوب الفطر ، والإمساك عن الأكل بقول واحد ، فوجب أن يكون الأمر كذلك في دخول الشهر وخروجه ، إذ كلاهما علامة تفصيل زمان الفطر من زمان الصوم .

وقال الشوكاني : وإذا لم يرد ما يدلُّ على اعتبار الاثنين في شهادة الإفطار من الأدلة الصحيحة ، فالظاهر ، أنه يكفي فيه قياساً على الاكتفاء به في الصوم ، وأيضاً التعبد بقبول خبر الواحد يدلُّ على قبوله في كل موضع ، إلا ما ورد الدليل بتخصيصه ، بعدم التعبد فيه بخبر الواحد ، كالشهادة على الأموال ونحوها ، فالظاهر ما ذهب إليه أبو ثور .

اختلاف المطالع :

ذهب الجمهور إلى أنه لا حبرة باختلاف المطالع .

فمضى رأى الهلال أهل بلد ، وجب الصوم على جميع البلاد ؛ لقول الرسول ﷺ : «صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته» . وهو خطاب عام لجميع الأمة ، فمن رآه منهم في أي مكان ، كان ذلك رؤية لهم جميعاً .

وذهب عكرمة ، والقاسم بن محمد ، وسالم ، وإسحاق ، والصحيح عند الاختلاف ، والمختار عند الشافعية ، أنه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم ، ولا يلزمهم رؤية غيرهم ؛ لما رواه كريب ، قال : قدمت الشام ، واستهل عليّ هلال رمضان وأنا بالشام ، فرأيت الهلال ليلة الجمعة ، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر ، فسألني ابن عباس - ثم ذكر الهلال - فقال : متى رأيت الهلال ؟ فقلت : رأيناه ليلة الجمعة . فقال : أنت رأيته ؟ فقلت : نعم ، ورآه

الناس وصاموا ، وصام معاوية . فقال : لئنا رأينا ليلة السبت ، فلا نزالُ نصومُ ، حتى نكمل ثلاثين ، أو نراه . فقلت : ألا تكفي برؤية معاوية ، وصيامه ؟ فقال : لا ، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي . وقال الترمذي : حسن صحيح غريب ، والعمل على هذا الحديث ، عند أهل العلم ، أن لكل بلد رؤيتهم .

وفي «فتح العلام شرح بلوغ المرام» : الأقرب لزوم أهل بلد الرؤية ، وما يتصل بها من الجهات التي على سمتها^(٢) .

مَنْ رَأَى الْهَلَالَ وَحْدَهُ :

اتفقت أئمة الفقه على ، أن من أبصر هلال الصوم وحده ، أن يصوم ، وخالف عطاء ، فقال : لا يصوم ، إلا برؤية غيره معه .

واختلفوا في رؤيته هلال شوال ، والحق أنه يفطر ، كما قال الشافعي ، وأبو ثور ؛ فإن النبي ﷺ قد أوجب الصوم والفطر للرؤية ، والرؤية حاصلة له يقيناً ، وهذا أمر مداره الحسن ، فلا يحتاج إلى مشاركة .

أركان الصوم :

للصيام ركنان ، تتركب منهما حقيقة :

١- الإمساك عن المفطرات ، من طلوع الفجر ، إلى غروب الشمس ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَنِصُّوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

والمراد بالخيط الأبيض والخيط الأسود ، بياض النهار وسواد الليل ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، أن عدي بن حاتم ، قال : لما نزلت : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] . عَمَدْتُ إِلَى عِقَالٍ أَسْوَدَ ، وَإِلَى عِقَالٍ أَيْضَ ، فَجَعَلْتُهُمَا تَحْتَ

(١) مسلم : كتاب الصيام - باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم ، وأنهم إذا رأوا الهلال يبلد لا يثبت حكمه لما بعد عنهم ، برقم (٢٨) (٢ / ٧٦٥) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء لكل أهل بلد رؤيتهم ، برقم (٦٩٣) (٣ / ٦٨ ، ٦٩) وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب . وأبو داود : كتاب الصوم - باب إذا رآه الهلال في بلد قبل الآخرين ليلة ، برقم (٢٣٣٢) (٢ / ٧٤٨) ، والنسائي : كتاب الصيام - باب اختلاف أهل الأقاليم في الرؤية ، برقم (٢١١١) (٤ / ١٣١) .

(٢) هذا هو المشاهد ، ويضيق مع الواقع .

وسادتي ، فجعلت أنظر في الليل ، فلا يستين لي ، فغلدت على رسول الله ﷺ ، فذكرت له ذلك ، فقال : «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ ، وَبَيَاضُ النَّهَارِ»^(١) .

٢- النية ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة : ٥] ، وقوله ﷺ : «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(٢) .

ولابد أن تكون قبل الفجر ، من كل ليلة من ليالي شهر رمضان ؛ لحديث حفصة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ لَمْ يُجْمِعْ^(٣) الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ ، فَلَا صِيَامَ لَهُ»^(٤) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان .

وتصح في أي جزء من أجزاء الليل ، ولا يشترط التلفظ بها ؛ فإنها عمل قلبي ، لا تدخل للسان فيه ، فإن حقيقتها القصد إلى الفعل ؛ امتثالاً لأمر الله تعالى ، وطلباً لوجهه الكريم . فمن تسحر بالليل ، قاصداً الصَّيَامَ ، تقريباً إلى الله بهذا الإمساك ، فهو تَائِدٌ .

ومن عزم على الكفِّ عن المفطرات أثناء النهار ، مخلصاً لله ، فهو تَائِدٌ كذلك وإن لم يتسحر .

وقال كثير من الفقهاء : إن نية صيام التطوع تجزئ من النهار ، إن لم يكن قد طعم ؛

(١) البخاري : كتاب الصوم - باب قول الله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ... ﴾ (٣ / ٣٢) ، وكتاب التفسير ، باب : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ ... إلى ﴿ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ (٣ / ٣١) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ، وإن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر ... ، برقم (٣٣ ، ٣٤) (٢ / ٧٦٦ ، ٧٦٧) ، والترمذي : كتاب التفسير - باب ومن مسودة البقرة ، برقم (٦٩٧٠ ، ٢٩٧١) وقال : هذا حديث حسن صحيح . وأبو داود : كتاب الصوم - باب وقت السحور ، برقم (٢٣٤٩) (٢ / ٧٦٠ ، ٧٦١) ، والنسائي ، مختصراً : كتاب الصيام - باب تأويل قول الله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ ، برقم (٢١٦٩) (٤ / ١٤٨) .

(٢) تقدم تخريجه ، في «فرائض الوضوء» .

(٣) فيجمع : من الإجماع ، وهو إحكام النية والمزعة .

(٤) أبو داود : كتاب الصوم - باب النية في الصيام ، برقم (٢٤٥٤) (٢ / ٨٢٣ ، ٨٢٤) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء لا صيام لمن لم يزم من الليل ، برقم (٧٣٠) (٣ / ٩٩) ، وقال أبو عيسى : حديث لا نعرفه مرفوعاً ، إلا من هذا الوجه . والنسائي : كتاب الصوم - باب النية في الصوم ، برقم (٢٣٣٧ ، ٢٣٣٦) (٤ / ١٩٧) ، وابن ماجه : كتاب الصوم - باب في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم ... ، برقم (١٧٠٠) (١ / ٥٤٢) ، ولوطاً : كتاب الصيام - باب من أجمع الصيام قبل الفجر ، برقم (١٥٨ / ٢٨٨) ، والدفري : كتاب الصوم - باب من لم يجمع الصيام من الليل (٢ / ٦) .

قالت عائشة : دخل عليّ النبي ﷺ ذات يوم ، فقال : «هل عندكم شيء ؟» . قلنا : لا . قال : «فإني صائم»^(١) . رواه مسلم ، وأبو داود .

واشترط الاحتفاف ، أن تقع النية قبل الزوال . وهذا هو المشهور من قولي الشافعي . وظاهر قولي ابن مسعود ، وأحمد ، أنها تجزئ قبل الزوال ويعد ، على السواء .

على مَنْ يجب ؟

اجمع العلماء على أنه يجب الصيام على المسلم ، العاقل ، البالغ ، الصحيح ، المقيم ، ويجب أن تكون المرأة طاهرة من الحيض ، والنفاس .

فلا صيام على كافر ، ولا مجنون ، ولا صبي ، ولا مريض ، ولا مسافر ، ولا حائض ، ولا نفّس ، ولا شيخ كبير ، ولا حامل ، ولا مرضع .

وبعض هؤلاء لا صيام عليهم مطلقاً ، كالكافر ، والمجنون ، وبعضهم يطلب من وليّه أن يأمره بالصيام ، وبعضهم يجب عليه الفطر والتفداء ، وبعضهم يُرخص لهم في الفطر ، وتحبّ عليه القدية ، وهذا بيان كلٍّ على حدة ؛

صيام الكافر ، والمجنون :

الصيام عبادة إسلامية ، فلا تجب على غير المسلمين ، والمجنون غير مكلف ؛ لأنه مسلوب العقل ، الذي هو مناط التكليف ، وفي حديث علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُبْقَى ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي .

صيام الصبي :

والصبي ، وإن كان الصيام غير واجب عليه ، إلا أنه ينبغي لو كُيِّمَ أمره أن يأمره به ؛ ليعتاده من الصغر ، ما دام مستطيعاً له ، وقادراً عليه ؛ فمن الرِّبْعِ بِنْتُ مُعَوَّذَ ، قالت : أرسل رسول الله ﷺ صبيحة عاشوراء إلى قسرى الأنصار : «من كان أصبح صائماً ، فَلْيُتِمَّ

(١) مسلم : كتاب الصيام - باب جوار صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال ... الخ ، برقم (٦٩) / ٨٠٨ ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب في الرخصة في ذلك ، برقم (٢٤٥٥) / ٢ (٨٢٤) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب صيام التطوع بغير تبييت ، برقم (٧٣٣) / ٣ (١٠٢) ، وابن ماجه : كتاب الصوم - باب فرض الصوم من الليل ، برقم (١٧٠١) / ١ (٥٤٣) ، والنسائي : كتاب الصيام - باب النية في الصيام ، برقم (٢٣٢٧) / ٤ (١٩٥) ، وأحمد في المسند (٢٠٧ / ٦) .

(٢) تقدم تخريجه ، في «على من تجب الصلاة» .

صومَه ، ومن كان أصبح مفطراً ، فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ . فكنا نصومه بعد ذلك ، ونُصَوِّمُ صبياننا الصغار منهم ، ونذهب إلى المسجد ، فنجعل لهم اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ^(١) ، فإذا بكى أحدهم من الطعام ، أعطيناه إياه ، حتى يكون عند الإفطار^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم .

مَنْ يُرَخِّصُ لَهُمْ فِي الْفِطْرِ ، وَتَجِبُ عَلَيْهِمُ الْفِدْيَةُ ؟

يرخص الفطر للشيخ الكبير ، والمرأة العجوز ، والمريض الذي لا يُرْجَى برؤه ، وأصحاب الأعمال الشاقة الذين لا يجدون مُتَسَعًا من الرق ، غير ما يزاولونه من أعمال . هؤلاء جميعاً يُرَخِّصُ لَهُمْ فِي الْفِطْرِ ، إذا كان الصيام يُجْهِدُهُمْ ، ويشق عليهم مشقة شديدة في جميع فصول السنة .

وعليهم أَنْ يُطْعَمُوا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا ، وَقَدَّرَ ذَلِكَ بَنحو صَاع^(٣) ، أو نصف صاع ، أو مُدٌّ ، على خلاف في ذلك ، ولم يأت من السُّنَّةِ ما يدل على التقدير .

قال ابن عباس : رُخِّصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ ، أَنْ يَفْطُرَ وَيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا ، وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ^(٤) . رواه الدارقطني ، والحاكم وصحاحه .

وروى البخاري ، عن عطاء ، أنه سمع ابن عباس - رضي الله عنهما - يقرأ : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [البقرة : ١٨٤] . قال ابن عباس : ليست بمنسوخة ، هي للشيخ الكبير ، والمرأة الكبيرة ، لا يستطيعان أن يصوما ، فَيُطْعِمَانِ^(٥) مكان كل يوم مسكيناً^(٦) .

والمريض الذي لا يرجى برؤه ، وَيُجْهِدُهُ الصَّوْمُ مثل الشيخ الكبير ، ولا فرق ، وكذلك العمال الذين يضطلعون بمشاق الأعمال .

(١) العِهْن : الصوف .

(٢) البخاري : كتاب الصوم - باب صوم الصبيان (٣ / ٤٧ ، ٤٨) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب من أكل في عاشوراء ، فليُكْتَفَ بَقِيَّةُ يَوْمِهِ ، برقم (١٣٦ ، ١٣٧) (٢ / ٧٩٨ ، ٧٩٩) . (٣) الصاع : قُدَحٌ وثلاث .

(٤) الدارقطني : كتاب الصيام - باب طلوع الشمس بعد الإفطار ، برقم . وقال : وهذا إسناد صحيح (٢ / ٢٠٥) ، والحاكم : كتاب الصوم (١ / ٤٤٠) وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه ، وفيه الدليل . رواه الله . (٥) ملحق مالك ، وابن حزم ، أنه لا قضاء ولا فدية .

(٦) البخاري : كتاب التفسير - تفسير سورة البقرة (١ / ٢٠) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب من قال : هي مِثْقَةُ لِلشَّيْخِ وَالْحَبَلَى ، برقم (٢٣١٧ ، ٢٣١٨) ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب الحامل والمرضع (٤ / ٢٣٠) ، والدارقطني : كتاب الصيام - باب طلوع الشمس بعد الإفطار ، برقم (٣ / ٢٠٥) ، والحاكم : كتاب الصوم (١ / ٤٤٠) وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

قال الشيخ محمد عبده : فالمراد من : ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ . في الآية ، الشيخ الضعفاء ، والزمنى^(١) ، ونحوهم ، كالفعله الذين جعل الله معاشهم الدائم بالأشغال الشاقة ، كاستخراج الفحم الحجري من مناجمه .

ومنهم المجرمون ، الذين يحكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا شقَّ الصيام عليهم بالفعل ، وكانوا يملكون الفدية .

والحبلئ والمرضع ، إذا خافتا على أنفسهما ، أو أولادهما^(٢) أفطرتا ، وعليهما الفدية ، ولا قضاء عليهما ، عند ابن عمر ، وابن عباس ؛ روى أبو داود ، عن عكرمة ، أن ابن عباس قال ، في قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ [البقرة : ١٨٤] : كانت رخصة للشيخ الكبير ، والمرأة الكبيرة ، وهما يطيقان الصيام أن يُفطرا ، ويُطعمَا مكان كل يوم مسكينًا ، والحبلئ والمرضع ، إذا خافتا - يعني على أولادهما - أفطرتا ، وأطعمتا^(٣) . رواه البزار .

وراد في آخره : وكان ابن عباس يقول لأم ولد له حبلئ : أنت بمنزلة الذي لا يطيقه ، فمليك الفداء ، ولا قضاء عليك^(٤) . وصحح الدارقطني إسناده .

وعن نافع ، أن ابن عمر ، سئل عن المرأة الحامل ، إذا خافت على ولدها ؟ فقال : تفطر ، وتطعم مكان كل يوم مسكينًا^(٥) من حنطة^(٦) . رواه مالك ، والبيهقي .

وفي الحديث : فإن الله وضع عن المسافر الصوم ، وشطر الصلاة ، وعن الحبلئ والمرضع الصوم^(٧) .

(١) المرضئ مرضًا مزمنًا ، لا يبرأ . (٢) معرفة ذلك بالتجربة ، أو بإخبار الطبيب الثقة ، أو بغلبة الظن .

(٣) أبو داود : كتاب الصوم - باب من قال : هي مثبة للشيخ والحبلئ ، برقم (٢٣١٨) (٢ / ٧٣٨) ، والبيهقي :

كتاب الصيام - باب الحامل والمرضع (٤ / ٢٣٠) .

(٤) الدارقطني : كتاب الصيام - باب طلوع الشمس بعد الإفطار ، برقم (٨) (٢ / ٢٠٦) .

(٥) البلد : ربع قده من قمح .

(٦) الموطأ : كتاب الصيام - باب نفية من أفطر في رمضان من علة ، برقم (٥٢) (١ / ٣٠٨) ، والبيهقي : كتاب

الصيام - باب الحامل والمرضع (٤ / ٢٣٠) .

(٧) أبو داود : كتاب الصوم - باب اختيار الفطر ، برقم (٢٤٠٨) (٢ / ٧٩٦ ، ٧٩٧) ، والنسائي : كتاب الصيام -

باب وضع الصيام عن المسافر ، وذكر اختلاف معاوية بن سلام ، وعلي بن المبارك في هذا الحديث ، برقم

(٢٢٧٥) (٤ / ١٨٠) ، وباب وضع الصيام عن الحبلئ والمرضع ، برقم (٢٣١٥) (٤ / ١٩٠) ، والترمذي :

كتاب الصوم - باب الرخصة في الإفطار للحبلئ والمرضع ، برقم (٧١٥) (٣ / ٨٥) ، وقال : حديث حسن ،

وابن ماجه : كتاب الصيام ، حديث رقم (١٦٦٧) ، وأحمد في المسئلة (٤ / ٣٤٧ ، ٢٩ / ٥) .

وعند الاحتاف ، وأبي عبيد ، وأبي ثور ، أنهما يقضيان فقط ، ولا إطعام عليهما .
وعند أحمد ، والشافعي ، أنهما إن خافتا على الولد فقط وأفطرتا ، فعليهما القضاء
والفدية ، وإن خافتا على أنفسهما فقط ، أو على أنفسهما وعلى ولدهما ، فعليهما
القضاء ، لا غير .

مَنْ يَرْخَصُ لَهُمُ فِي الْفِطْرِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ ؟

يباح الفطر للمريض الذي يرجى برؤه ، والمسافر ، ويجب عليهما القضاء ؛ قال الله
تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] .

وروى أحمد ، وأبو داود ، والبيهقي بسند صحيح ، من حديث معاذ ، قال : إن الله
تعالى فرض على النبي الصيام ، فأنزل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ، إلى قوله : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [البقرة : ١٨٣ ، ١٨٤] .
فكان من شاء صام ، ومن شاء أطعم مِسْكِينًا ، فأجزأ ذلك عنه ، ثم إن الله - تعالى - أنزل
الآية الأخرى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ ، إلى قوله : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ
فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة : ١٨٥] . فثبت صيامه على المقيم الصحيح ، ورخص فيه للمريض والمسافر ،
وأنبت الإطعام للكبير ، الذي لا يستطيع الصيام ^(١) .

والمرض للبيح للفطر ، هو المرض الشديد ، الذي يزيد بالصوم ، أو يُخَشَى تأخر
برئه ^(٢) .

قال في «المغني» : وحكي عن بعض السلف ، أنه أباح الفطر بكل مرض ، حتى من
وجع الإصبع ، والفرس ، لعموم الآية فيه ، ولأن المسافر يُبَاحُ له الفطر ، وإن لم يحتج
إليه ، فكذا المريض وهذا ملهيب البخاري ، وعطاء ، وأهل الظاهر .

والصحيح الذي يخاف المرض بالصيام يفطر ، مثل المريض ، وكذلك من غلبه الجوع أو
العطش ، فخاص الهلاك ، لزمه الفطر ، وإن كان صحيحاً مقيمًا ، وعليه القضاء ؛ قال
الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء : ٢٩] ، وقال تعالى :
﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ٧٨] .

(١) أبو داود : كتاب الصلاة - باب كيف الأكلان ، برقم (٥٠٦) (١ / ٣٤٧) ، وأحمد في
«المسند» (٥ / ٢٤٦ ، ٢٤٧) .

(٢) يعرف ذلك إما بالتجربة ، أو بإخبار الطبيب الثقة ، أو بغلبة الظن .

وإذا صام المريض ، وتحمل المشقة ، صحَّ صومه ، إلا أنه يكره له ذلك ؛ لإعراضه عن الرخصة التي يحبها الله ، وقد يلحقه بذلك ضرر .

وقد كان بعض الصحابة يصوم على عهد رسول الله ﷺ ، وبعضهم يفطر ، متابعين في ذلك فتوى الرسول ﷺ ؛ قال حمزة الأسلمي : يا رسول الله ، أجد مني قوة على الصوم في السفر ، فهل علي جناح ؟ فقال : «هي رخصة من الله - تعالى - فمن أخذ بها ، فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه»^(١) . رواه مسلم .

وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ، ونحن صيام . قال : فنزلنا منزلاً ، فقال رسول الله ﷺ : «إنكم قد دئبتم من عدوكم ، والفطر أقوى لكم» . فكانت رخصة ، فمنا من صام ، ومنا من أفطر ، ثم نزلنا منزلاً آخر ، فقال : «إنكم مصبحو عدوكم ، والفطر أقوى لكم ، فأفطروا» . فكانت عزيمة ، فأفطرتنا ، ثم رأيتنا نصوم بعد ذلك مع رسول الله ﷺ في السفر^(٢) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود .

وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : كنا نغزو مع رسول الله ﷺ في رمضان ، فمنا الصائم ، ومنا المفطر ، فلا يجد الصائم على المفطر^(٣) ، ولا المفطر على الصائم ، ثم يرون أن من وجد قوة فصام ، فإن ذلك حسن ، ويرون أن من وجد ضعفاً فأفطر ، فإن ذلك حسن^(٤) . رواه أحمد ، ومسلم .

(١) مسلم : كتاب الصيام - باب التخيير في الصوم والفطر في السفر ، برقم (١٠٧) / ٢ / ٧٩٠ ، والنسائي : كتاب الصيام - باب ذكر الاختلاف على عروة في حديث حمزة فيه ، برقم (٢٣٠٣) / ٤ / ١٨٦ ، ١٨٧ ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب الرخصة في الصوم في السفر (٢٤٣) / ٤ .

(٢) مسلم : كتاب الصيام - باب أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل ، برقم (١٠٢) / ٢ / ٧٨٩ ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب الصوم في السفر ، برقم (٢٤٠٦) / ٢ / ٧٩٥ ، وأحمد في المسند (٣ / ٣٥) .

(٣) فلا يجد الصائم على المفطر : أي ، لا يسيب عليه .

(٤) مسلم : كتاب الصيام - باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر ، في غير معصية ، برقم (٩٦) / ٢ / ٧٨٧ ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في الرخصة في السفر ، برقم (٧١٣) / ٣ / ٨٣ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأحمد في المسند (٣ / ١٢) ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب من اختار الصوم في السفر إذا قوي على الصيام (٤ / ٢٤٥) .

وقد اختلف الفقهاء في أيهما أفضل ؟

فراى أبو حنيفة ، والشافعي ، ومالك ، أن الصيام أفضل ، لِمَنْ قَوِيَ عليه ، والفطر أفضل ، لمن لا يَقْوَى على الصيام . وقال أحمد : الفطر أفضل . وقال عمر بن عبد العزيز : أفضلهما أيسرهما ، فمن يسهل عليه حيثل ، ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك ، فالصوم في حقه أفضل .

وحقق الشوكاني ، فراى أنَّ من كان يشقُّ عليه الصَّوم ويضره ، وكذلك من كان مُعْرِضًا عن قبول الرُّخصة ، فالفطر أفضل ، وكذلك من خاف على نفسه العُجْبُ أو الرِّياء إذا صام في السفر ، فالفطر في حقه أفضل ، وما كان من الصيام خاليًا عن هذه الأمور ، فهو أفضل من الإفطار .

وإذا نوى المسافر الصيام بالليل ، وشرَّع فيه ، جاز له الفطر أثناء النهار ؛ فعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح فصام ، حتى بلغ كُرَاع الغَمِيم^(١) ، وصام الناس معه ، فقليل له : إن الناس قد شقَّ عليهم الصيام ، وإن الناس ينظرون فيما فعلت . فدعا بقدح من ماء بعد العصر فشرب ، والناس ينظرون إليه ، فأفطر بعضهم ، وصام بعضهم ، فبلغته أن ناسًا صاموا ، فقال : «أولئك العصاة»^(٢) . رواه مسلم ، والنسائي ، والترمذي وصححه .

وما إذا نوى الصوم ، وهو مقيم ، ثم سافر في أثناء النهار ، فقد ذهب جمهور العلماء إلى عدم جواز الفطر له ، وأجازه أحمد ، وإسحاق ؛ لما رواه الترمذي وحسنه ، عن محمد بن كعب ، قال : أتيتُ في رمضان أنسَ بنَ مالك ، وهو يريد سفرًا ، وقد رُحِلَتْ له راحلته ، ولبس ثياب السفر ، فدعا بطعام فأكل ، فقلت له : سنَّة ؟ فقال : سنَّة . ثم ركب^(٤) .

(١) الغميم : اسم واد ، أمام صفان . (٢) لأنه هزم عليهم فأبوا ، وغالوا الرخصة . (٣) مسلم : كتاب الصيام - باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية ، برقم (٩٠) / ٢ (٧٨٥) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر ، برقم (٧١٠) وقال : حديث حسن صحيح (٢ / ٨٠ ، ٨١) ، والنسائي : كتاب الصيام - باب ذكر اسم الرجل ، برقم (٢٢٦٣) (٤ / ١٧٧) ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب المسافر يصوم بعض الشهر ، ويفطر بعضًا ، ويصبح صائمًا في سفره ، ثم يفطر (٤ / ٢٤٦) .

(٤) الترمذي : كتاب الصوم - باب من أكل ثم خرج يريد سفرًا ، برقم (٧٩٩) (٣ / ١٥٤) وقال المحقق : لم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة ، سوى الترمذي . والبيهقي : كتاب الصيام - باب المسافر يصوم بعض الشهر ، ويفطر بعضًا ويصبح صائمًا في سفره ثم يفطر (٤ / ٢٤٦) ، وقال الألباني : لكن يشهد له الحديث الذي بعده . تمام الملة (٤٠٠) .

وعن عبيد بن جبير ، قال : رَكِبْتُ مع أبي بصرة الغفاري ، في سفينة من الفسطاط^(١) ، في رمضان ، فذُفِع ، ثم قرب غداءه ، ثم قال : اقترَب . فقلت : أَلَسْتُ بين البيوت ؟ فقال أبو بصرة : أَرِغَيْتَ عن سنة رسول الله ﷺ^(٢) ! رواه أحمد ، وأبو داود ، ورجاله ثقات .

قال الشوكاني : والحديثان يدلان على أن للمسافر أن يفطر قبل خروجه ، من الموضع الذي أراد السفر منه .

وقال : قال ابن العربي : وأما حديث أنس ، فصحيح يقتضي جواز الفطر ، مع أمة السفر . وقال : وهذا هو الحق .

والسفر المباح للفطر ؛ هو السفر الذي تقصر الصلاة بسببه ، وملة الإقامة التي يجوز للمسافر أن يُفْطِرَ فيها ، هي المدة التي يجوز له أن يقصر الصلاة فيها . وتقدم جميع ذلك في مبحث «قصر الصلاة» ، وملهاه العلماء ، وتحقيق ابن القيم .

وقد روى أحمد ، وأبو داود ، والبيهقي ، والطحاوي ، عن منصور الكلبي ، أن دحية ابن خليفة خرج من قرية ، من دمشق مرةً إلى قدر عقبة^(٣) من الفسطاط ، في رمضان ، ثم إنه أفطر وأفطر معه ناس ، وكره آخرون أن يُفْطِرُوا ، فلما رجع إلى قريته ، قال : والله ، لقد رأيت اليوم أمراً ما كنت أظن أنني أراه ، إن قوماً رَغِبُوا عن هَدْيِ رسول الله ﷺ وأصحابه . يقول ذلك للذين صاموا ، ثم قال عند ذلك : اللهم اقْبِضْني إليك^(٤) .

وجميع رواة الحديث ثقات ، إلا منصور الكلبي ، وقد وثقه البجلي .
مَنْ يَجِبُ عليه الفطرُ والقضاءُ معاً ؟

اتفق الفقهاء على أنه يجب الفطر على الحائض والنفساء ، ويحرمُ عليهما الصيام ، وإذا

(١) الفسطاط ؛ مصر القديمة . والحديث رواه أبو داود : كتاب الصوم - باب متى يفطر المسافر إذا خرج ؟ برقم (٢٤١٢) (٢ / ٧٩٩) ، وأحمد في «المسند» (٦ / ٧) ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب من قال : يفطر وإن خرج بعد طلوع الفجر (٤ / ٢٤٦) .

(٢) أي ؛ أن المسافة التي قطعها من القرية التي خرج منها ، تعدل المسافة التي بين مصر القديمة وميت عقبة المجاورة لأمية ، ولقدوت هذه المسافة بفرسخ .

(٣) أبو داود : كتاب الصوم - باب قدر مسيرة ما يفطر فيه ، برقم (٢٤١٣) (٢ / ٨٠٠) ، وقال المنذري ، وهو يشير إلى منصور الكلبي : فإن رجال الإستاذ جيعهم ثقات ، محتج بهم في الصحيح سواء ، وهو مصري . والبيهقي : كتاب الصيام - باب جواز الفطر في السفر ... (٤ / ٢٤١) .

صامتا ، لا يصح صومهما ، ويقع باطلاً ، وعليهما قضاء ما فاتهما ؛ روى البخاري ، ومسلم ، عن عائشة ، قالت : كنا نحيضُ على عهد رسول الله ﷺ ، فنؤمرُ بقضاء الصوم ، ولا نؤمرُ بقضاء الصلاة^(١) .

الأيام المنهي عن صيامها

جاءت الأحاديث مصرحة بالنهاي عن صيام أيام^(٢) ، نهيها فيما يلي :

(١) النهي عن صيام يومي العيدين :

أجمع العلماء على تحريم صوم يومي العيدين ؛ سواء أكان الصوم فرضاً ، أم تطوعاً ؛ لقول عمر - رضي الله عنه - : إن رسول الله ﷺ نهى عن صيام هذين اليومين ؛ أما يوم الفطر ، ففطرتم من صومكم^(٣) ، وأما يوم الأضحي ، فكلوا من نسككم^(٤) . رواه أحمد ، والأربعة .

(٢) النهي عن صوم أيام التشريق :

لا يجوز صيام الأيام الثلاثة التي تلي عيد النحر ؛ لما رواه أبو هريرة ، أن رسول

(١) البخاري بمناه : كتاب الحيف - باب لا تقضي الحائض الصلاة (١ / ٨٨) ، ومسلم : كتاب الحيف - باب وجوب قضاء الصوم على الحائض ، دون الصلاة ، برقم (٦٩ / ١) (٢٦٥) ، وأبو داود : كتاب الطهارة - باب في الحائض لا تقضي الصلاة ، برقم (٢٦٢ ، ٢٦٣) (١ / ١٨٠) ، والترمذي : كتاب الطهارة - باب ما جاء في الحائض ، أنها لا تقضي الصلاة ، برقم (١٣٠) (١ / ٢٣٤) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الطهارة ومسنها - باب الحائض لا تقضي الصلاة ، برقم (٦٣١) (١ / ٢٠٧) ، والنسائي : كتاب الحيف والاستعانة - باب سقوط الصلاة عن الحائض ، برقم (٣٨٢) (١ / ١٩١ ، ١٩٢) .

(٢) البخاري : كتاب الصوم - باب صوم يوم الفطر (٣ / ٥٥) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحي ، برقم (١٤٠ - ١٤٣) (٢ / ٧٩٩) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في كراهية الصوم يوم الفطر والنحر ، برقم (٧٧٢) (٢ / ١٣٣) ، وقال : حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند أهل العلم ، وابن ساجه : كتاب الصيام - باب في النهي عن صيام يوم الفطر والأضحي ، برقم (١٧٢١) (١ / ٥٤٩) ، والوطاء : كتاب الصيام - باب صيام يوم الفطر والأضحي والدهر ، برقم (٣٦) (١ / ٣٠٠) ، وأحمد في المسند (٢ / ٥١١) .

(٣) أي : الفطر من صيام رمضان .

(٤) مسلم : كتاب الصيام - باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحي ، برقم (١٣٨) (٢ / ٧٩٩) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في كراهية الصوم يوم الفطر والنحر ، برقم (٧٧١) (٣ / ١٣٢ ، ١٣٣) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب في النهي عن صيام يوم الفطر والأضحي ، برقم (١٧٢٢) (١ / ٥٤٩) ، وأحمد في المسند (١ / ٢٤) .

الله ﷺ بعث عبد الله بن حنّافة يطوف في منى : «ألا تصوموا هذه الأيام ؛ فإنها أيام أكل وشرب وذكر الله ، عز وجل»^(١) . رواه أحمد بإسناد جيد . وروى الطبراني في «الأسط» ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ أرسل صائحا يصيح : «ألا تصوموا هذه الأيام ؛ فإنها أيام أكل ، وشرب ، وبغال»^(٢) .

وأجاز أصحاب الشافعي صيام أيام التشريق ، فيما له سبب ؛ من نذر ، أو كفارة ، أو قضاء ، أما ما لا سبب له ، فلا يجوز فيها ، بلا خلاف .

وجعلوا هذا نظير الصلاة ، التي لها سبب في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها .

(٣) **النهْيُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مُتَفَرِّدًا :**

يوم الجمعة عيد أسبوعي للمسلمين ؛ ولذلك نهى الشارع عن صيامه .

وذهب الجمهور إلى أن النهي للكرامة^(٣) ، لا للتحريم ، إلا إذا صام يومًا قبله أو يومًا بعده ، أو وافق عادة له ، أو كان يوم عرفة ، أو عاشوراء ، فإنه حيثن لا يكره صيامه ؛ فعن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ دخل على جويرية بنت الحارث ، وهي صائمة في يوم جمعة ، فقال لها : «أصمتِ أمي» ؟ فقالت : لا . قال : «أتريدين أن تصومي غدًا» ؟ قالت : لا . قال : «فأفطري إذن»^(٤) . رواه أحمد ، والنسائي بسند جيد .

وعن عامر الأشعري ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن يوم الجمعة عيدكم فلا تصوموه ، إلا أن تصوموا قبله أو بعده»^(٥) . رواه البزار بسند حسن .

وقال علي - رضي الله عنه - : من كان منكم متطوعًا ، فليصم يوم الخميس ، ولا يصم يوم الجمعة ؛ فإنه يوم طعام ، وشراب ، وذكر . رواه ابن أبي شيبه بسند حسن .

وفي «الصحيحين» ، من حديث جابر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «لا

(١) لسان (٥ / ٧٥ ، ٧٦ ، ٢٢٤) .

(٢) «بغال» : أي ؛ جماع الرجل زوجته ، وهذه الرواية بزيادة «وبغال» ضعيفة ، منكرة . انظر : تمام للث (٤٠٢) .

(٣) وعن أبي حنيفة ، ومالك ؛ لا يكره . والأدلة للذكورة حجة عليهما .

(٤) البخاري : كتاب الصوم - باب صوم يوم الجمعة (٣ / ٥٤) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب الرخصة في ذلك برقم (٢٤٢٢) (٢ / ٨٠٦) ، وأحمد في «السنن» (٢ / ١٨٩) (٦ / ٣٢٤) .

(٥) كشف الاستدراك عن زوائد البزار : كتاب الصيام - باب ما جاء في صوم يوم الجمعة ، برقم (١٠٦٩)

(١ / ٤٩٩) ، وقال الهيثمي : رواه البزار ، وإسناده حسن . مجمع الزوائد (٣ / ١٩٩) .

تصوموا يوم الجمعة ، إلا وقبلة يوم أو بعلمه يوم^(١) .

وفي لفظ لمسلم : «ولا تَخْصُوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ، ولا تخصصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام ، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم^(٢)» .
(٤) **النهي عن إفراد يوم السبت بصيام :**

عن بُسر السلمي ، عن أخته الصماء ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا تصوموا يوم السبت ، إلا فيما افترض عليكم^(٣)» ، وإن لم يجد أحدكم ، إلا لحاء^(٤) عنب ، أو عود شجرة ، فليعضه^(٥) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، وحسنه الترمذي ، وقال : ومعنى الكراهة في هذا ، أن يختص الرجل يوم السبت بصيام ؛ لأن اليهود يعظمون يوم السبت .

وقالت أم سلمة : كان النبي ﷺ يصوم يوم السبت ، ويوم الأحد ، أكثر مما يصوم الأيام ، ويقول : «إنهما عيد المشركين ، فإنا أحب أن أخالفهم^(٦)» . رواه أحمد ، والبيهقي ، والحاكم ، وابن خزيمة وصححاه .

ومذهب الأحناف ، والشافعية ، والحنابلة ، كراهة الصوم يوم السبت منفردا ؛ لهذه الأدلة ، وخالف في ذلك مالك ، فجوز صيامه منفردا ، بلا كراهة ، والحديث حجة عليه .

(١) البخاري : كتاب الصوم - باب صوم يوم الجمعة (٣ / ٥٤) ، ومسلم ، من حديث أبي هريرة : كتاب الصيام - باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردا ، برقم (١٤٧) (٢ / ٨٠١) ، ومن حديث جابر ، مختصرا : كتاب الصيام - باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردا ، برقم (١٤٦) (٢ / ٨٠١) .
(٢) مسلم : كتاب الصيام - باب كراهية صيام يوم الجمعة منفردا ، برقم (١٤٨) (٢ / ٨٠١) .

(٣) ويشمل القضاء ، والتلويح ، وإذا وافق عادته ، أو كان يوم هرة ، ونحو ذلك (٤) «الحاء» : أي ؛ قشر .
(٤) أبو داود : كتاب الصوم - باب النهي أن يخص يوم السبت بصوم ، برقم (٢٤٢١) (٢ / ٨٠٥) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب صوم السبت ، برقم (٧٤٤) (٣ / ١١١) وقال : حديث حسن . وابن ماجه : كتاب الصوم - باب في صيام يوم السبت ، برقم (١٧٢٦) (١ / ٥٥٠) ، والحاكم : كتاب الصوم - باب النهي عن صوم يوم السبت (١ / ٤٣٥) وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه . وسكت عليه الذهبي ، والدارمي : كتاب الصوم - باب في صيام يوم السبت (٢ / ١٩) وفي «الزوائد» : رواه ابن حبان في «صحيحه» ، وأحمد في «المسنَد» (٤ / ١٨٩) (٦ / ٣٦٨ ، ٣٦٩) .

(٦) الحاكم : كتاب الصوم - باب ترغيب صيام يوم السبت والأحد (١ / ٤٣٦) ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب ما ورد من النهي عن تخصيص يوم السبت بالصوم (٤ / ٣٠٣) ، وأحمد في «المسنَد» (٦ / ٣٢٤) ، وصححه ابن خزيمة : كتاب الصيام - باب الرخصة في يوم السبت إذا صام يوم الأحد بعده ، برقم (٢١٦٧) (٣ / ٣١٨) .

(٥) النَّهْيُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ :

قال عمار بن ياسر - رضي الله عنه - : من صام اليوم الذي يشك فيه ، فقد عصى أبا القاسم عليه السلام ^(١) . رواه أصحاب السنن .

وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، وعبد الله بن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وكلهم كرهوا ، أن يصوم الرجل اليوم الذي يشك فيه .

ورأى أكثرهم ، إن صامه ، وكان من شهر رمضان ، أن يقضي يوماً مكانه ^(٢) ، فإن صامه ، لموافقته عادة له ، جاز له الصيام حيث شذ ، بدون كراهة ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « لا تقدموا ^(٣) صوم رمضان يوماً ولا يومين ، إلا أن يكون صوم يصومه رجل ، فليصم ذلك اليوم » ^(٤) . رواه الجماعة .

وقال الترمذي : حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، كرهوا أن يتعجل الرجل بصيام قبل دخول رمضان ، لمعنى رمضان ، وإن كان رجل يصوم صوماً ، فوافق صيامه ذلك ، فلا بأس به عندهم .

(١) البخاري : كتاب الصوم - باب قول النبي ﷺ : « إذا رأيتم الهلال فصوموا » ، ٣ / ٣٤ ، والترمذي : كتاب الصوم - باب كراهية صوم يوم الشك ، برقم (٦٨٦) / ٣ / ٦١ ، وقال : حديث حسن صحيح ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب كراهية صوم يوم الشك ، برقم (٣٣٣٤) / ٢ / ٧٤٩ ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في صيام يوم الشك ، برقم (١٦٤٥) / ١ / ٥٢٧ ، والدارمي : كتاب الصوم - باب في النهي عن صيام يوم الشك (٢ / ٢) ، والنسائي : كتاب الصوم - باب صيام يوم الشك ، برقم (٢١٨٨) / ٤ / ١٥٣ .

(٢) وعند الحنفية : إن ظهر أنه من رمضان ، وصامه ، أجزأ عنه .

(٣) « تقدموا » أي ، اتقدموا .

(٤) البخاري : كتاب الصوم - باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين (٣ / ٣٥ ، ٣٦) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ، برقم (٢١) / ٢ / ٧٦٢ ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان خلال رمضان ، برقم (٧٣٨) / ٣ / ١٠٦ ، وإب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم ، برقم (٦٨٥) / ٢ / ٦٠ ، وقال : حديث حسن صحيح ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب فيمن يصل شعبان بربطه ، برقم (٢٣٣٥) / ٢ / ٧٥٠ ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم ، إلا من صام صوماً ، فوافقه ، برقم (١٦٥٠) / ١ / ٥٢٨ ، والنسائي : كتاب الصيام - باب التقدم قبل شهر رمضان ، برقم (٢١٧٢) / ٤ / ١٤٩ ، وأحمد في المسند (٢ / ٢٣٤ ، ٣٤٧ ، ٤٠٨ ، ٤٧٧ ، ٤٩٧ ، ٥١٣ ، ٥٢٦) ، والدارمي : كتاب الصوم - باب النهي عن التقدم في الصيام قبل الرؤية (٢ / ٤) .

(٦) النَّهْيُ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ :

يحرم صيام سنة كلها بما فيها الأيام التي نهى الشارع عن صيامها ؛ لقول رسول الله ﷺ : « لا صام ، من صام الأبد »^(١) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم .

فإن أفطر يومَي العيد ، وأيام التشريق ، وصام بقية الأيام ، انتفت الكراهة ، إذا كان عن يقوى على صيامها . قال الترمذي : وقد كره قوم من أهل العلم صيام الدهر ، إذا لم يفطر يوم الفطر ، ويوم الاضحى ، وأيام التشريق^(٢) .

فمن أفطر في هذه الأيام ، فقد خرج من حد الكراهة ، ولا يكون قد صام الدهر كله . هكذا روي عن مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق .

وقد أقر النبي ﷺ حمزة الأسلمي على سرّد الصيام ، وقال له : «صُم إن شئت ، وأفطر إن شئت»^(٣) . وقد تقدم . والأفضل أن يصوم يوماً ، ويفطر يوماً ؛ فإن ذلك أحب الصيام إلى الله ، وميسر .

(٧) النَّهْيُ عَنْ صِيَامِ الْمَرَأَةِ ، وَزَوْجِهَا حَاضِرًا ، إِلَّا بِإِذْنِهِ :

نهى رسول الله ﷺ المرأة أن تصوم ، وزوجها حاضر ، حتى تستأذنه ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « لا تصم المرأة يوماً واحداً ، وزوجها شاهد إلا بإذنه ، إلا رمضان »^(٤) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم .

(١) البخاري : كتاب الصوم - باب حق الأهل في الصوم (٣ / ٥٢) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب النهي من صوم الدهر لمن تضرر به ، أو فوت به حقاً ... ، برقم (١٨٦ ، ١٨٧) (٢ / ٨١٤ ، ٨١٥) ، والنسائي : كتاب الصيام - باب ذكر الاختلاف على عطاء في الخبر فيه ، برقم (٢٣٧٨) (٤ / ٢٠٦) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في صيام الأبد ، برقم (١٧٠٦) (١ / ٥٤٤) ، وأحمد في المسند (٢ / ١٦٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ، ٢١٢ ، ٢٤٥) .

(٢) الترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في صوم الدهر (٣ / ١٣٠) .
(٣) مسلم : كتاب الصوم ، باب التخيير في الصوم والفطر في السفر (ح ١٠٤ ، ١٠٥) ، والنسائي : كتاب الصيام - باب ذكر الاختلاف على هشام بن عروة فيه ، برقم (٢٣٠١ ، ٢٣٠٧) (٤ / ١٨٦ ، ١٨٧) ، وباب سرّد الصيام ، برقم (٢٣٨٤) (٤ / ٢٠٧) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في الصوم في السفر ، برقم (١٦٦٢) (١ / ٥٣١) ، والموطأ : كتاب الصيام - باب ما جاء في الصيام في السفر ، برقم (٢٤) (١ / ٢٩٥) .

(٤) البخاري : كتاب النكاح - باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً (٧ / ٣٩) ، ومسلم : كتاب الزكاة - باب ما أئنف العبد من مال مولاه ، برقم (٨٤) (٢ / ٧١١) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب كراهية صوم المرأة إلا بإذن ..

وقد حمل العلماء هذا النهي على التحريم ، وأجازوا للزوج أن يفسد صيام زوجته لو صامت ، دون أن يأذن لها ؛ لاختصاصها^(١) على حقّه ، وهذا في غير رمضان ، كما جاء في الحديث ، فإنه لا يحتاج إلى إذن من الزوج .

وكذلك لها أن تصوم من غير إذنه ، إذا كان غائبا ، فإذا قدم له أن يفسد صيامها .

وجعلوا مرض الزوج ، وعجزه عن مباشرتها مثل غيبته عنها ، في جواز صومها ، دون أن تستأذنه .

النهي عن وصال الصوم^(٢) :

١- عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «ياكم والوصال» . قالها ثلاث مرات ، قالوا : فإنك تواصل يا رسول الله ؟ قال : «إنكم لستم في ذلك مثلي ، إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني ، فاكلفوا من الأعمال ما تطيقون»^(٣) . رواه البخاري ، ومسلم .

وقد حمل الفقهاء النهي على الكراهة ، وجوز أحمد ، وإسحق ، وابن المنذر ، الوصال إلى السحر ، ما لم تكن مشقة على الصائم ؛ لما رواه البخاري ، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «لا تواصلوا ، فأياكم أراد أن يواصل فليواصل» ، حتى السحر»^(٤) .

= زوجها ، برقم (٧٨٢) ، وقال : حديث حسن صحيح (٣ / ١٤٢) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها ، برقم (٢٤٥٨) (٢ / ٨٢٦ ، ٨٢٧) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب في المرأة تصوم بغير إذن زوجها ، برقم (١٧٦١) (١ / ٥٦٠) ، والدارمي : كتاب الصوم - باب النهي عن صوم المرأة تطوعا ، إلا يأذن زوجها (٢ / ١٢) ، وأحمد في المسند (٢ / ٣١٦ ، ٤٤٤ ، ٤٧٦ ، ٥٠٠) .

(١) لاختصاصها : أي ؛ لتمتعها على حقّه .

(٢) وصال الصوم ؛ متابعة بعضه بعضا دون فطر ، أو سحور .

(٣) «يطعمني ربي ويسقيني» : أي ؛ يجعل الله له قوة للطعام ، والشارب .

(٤) البخاري : كتاب الصوم - باب التنكيل إن أكثر الوصال ... (٣ / ٤٩) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب النهي عن الوصال في الصوم ، رقم (٥٨) (٢ / ٧٧٤) ، ولوطا : كتاب الصيام - باب النهي عن الوصال في الصيام ، برقم (٣٩) (١ / ٣٠١) ، والدارمي : كتاب الصوم - باب النهي عن الوصال في الصوم (٢ / ٧ ، ٨) ، وأحمد في المسند (٢ / ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٣١٥ ، ٣٤٥ ، ٤١٨) .

(٥) البخاري : كتاب الصوم - باب الوصال ومن قال : ليس في الليل صيام ... (٣ / ٤٨) وأبو داود : كتاب الصوم - باب في الوصال ، برقم (٢٣٦١) (٢ / ٧٦٧) ، والدارمي : كتاب الصوم - باب صيام السنة من شوال (٢ / ٢٦١) وأحمد في المسند (٣ / ٨) .

صيام التطوع

وعَبَّ رسول الله ﷺ في صيام هذه الأيام الآتية :

صيام ستة أيام من شوال :

روى الجماعة ، إلا البخاري ، والنسائي ، عن أبي أيوب الأنصاري ، أن النبي ﷺ قال :
«من صام رمضان ، ثم أتبعه ستاً من شوال ، فكأنما صام الدهر»^(١) .

وعند أحمد ، أنها تؤدي متابعة ، وغير متابعة ، ولا فضل لأحدهما على الآخر .

وعند الحنفية ، والشافعية : الأفضل صومها متابعة ، عَقِبَ العيد .

صومُ عشر ذِي الحِجَّة ، وتأكيدُ يومِ عرفةَ لغير الحاج :

١- عن أبي قتادة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «صوم يوم عرفة يكثرُ مستين ؛ ماضيةً ومستقبلَةً ، وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية»^(٢) . رواه الجماعة ، إلا البخاري ، والترمذي .

٢- وعن حفصة ، قالت : أربع لم يكن يدعهن رسول الله ﷺ ؛ صيام عاشوراء ، والعشر^(٤) ، وثلاثة أيام من كل شهر ، والركعتين قبل الغداة^(٥) . رواه أحمد ، والنسائي .

٣- وعن عقبة بن عامر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام ، وهي أيام أكل وشرب»^(٦) . رواه الخمسة ، إلا ابن ماجه ، وصححه الترمذي .

(١) هذا من صام رمضان كل سنة . قال العلماء : الحجة بعشرة أمثالها ، ورمضان بعشرة شهور ، والأيام الستة بشهرين .

(٢) مسلم : كتاب الصوم - باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان ، برقم (٢٠٤) (٢ / ٨٢٢) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب في صوم ستة أيام من شوال ، برقم (٢٤٣٣) (٢ / ٨١٢ ، ٨١٣) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال ، برقم (٧٥٩) (٣ / ١٢٣) ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب صيام ستة أيام من شوال ، برقم (١٧١٦) (١ / ٥٤٧) .

(٣) ابن ماجه كمنه : كتاب الصيام - صيام يوم عرفة ، برقم (١٧٣٠ ، ١٧٣١) (١ / ٥٥١) ، وأحمد في «المستد» (٥ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٤) . (٤) أي : من ذِي الحِجَّة .

(٥) النسائي : كتاب الصيام - باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وذكر اختلاف الناقلين للخير في ذلك ، برقم (٢٤١٦) (٤ / ٢٢٠) ، وأحمد في «المستد» (٦ / ٢٨٧) .

(٦) أبو داود : كتاب الصوم - باب صيام أيام التشريق ، برقم (٢٤١٩) (٢ / ٨٠٤) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب كراهة صوم أيام التشريق ، برقم (٧٧٣) (٣ / ١٣٤) ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي : كتاب المناسك - باب النهي عن صوم يوم عرفة ، برقم (٣٠٠٤) (٥ / ٢٥٢) ، والدارمي : كتاب الصوم - باب في صيام يوم عرفة (٢ / ٢٣) ، وأحمد في «المستد» (٤ / ١٥٢) .

٤- وعن أبي هريرة ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة بعرفات ^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه . قال الترمذي : قد استحب أهل العلم صيام يوم عرفة ، إلا بعرفة .

٥- وعن أم الفضل ، أنهم شكوا في صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة ، فأرسلت إليه بلين فشرب ، وهو يخطب الناس بعرفة ^(٢) . متفق عليه .

صيام المحرم ، وتأكيد صوم عاشوراء ، ويوماً قبلها ويوماً بعدها :

١- عن أبي هريرة ، قال : سئل رسول الله ﷺ ، أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة ؟ قال : « الصلاة في جوف الليل » . قيل : ثم أي الصيام أفضل بعد رمضان ؟ قال : « شهر الله ^(٣) الذي تدعوونه المحرم » ^(٤) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود .

٢- وعن معاوية بن أبي سفيان ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن هذا يوم عاشوراء ، ولم يكتب عليكم صيامه ، وأنا صائم ، فمن شاء صام ، ومن شاء فليُفطر » ^(٥) . متفق عليه .

(١) أبو داود : كتاب الصوم - باب في صوم يوم عرفة ، برقم (٢٤٤٠ / ٢) (٨١٦ / ٢) والنسائي : كتاب الحج - باب النبي من صوم يوم عرفة (ج ٤ / ٣٠٠) (٢٧٨ / ٥) وابن ماجه : كتاب الصوم - باب صيام يوم عرفة ، برقم (١٧٣٢ / ١) (٥٥١ / ١) وأحمد في المسند (٢ / ٣٠٤ ، ٤٤٦) ، وهو ضعيف ، انظر «الضعيف» (٤٠٤) .

(٢) البخاري : كتاب الصوم - باب صوم يوم عرفة (٣ / ٥٥) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة ، برقم (١١٠ ، ١١١) (٧٩١ / ٢) ، والترمذي : من حديث ابن عباس : كتاب الصوم - باب صوم يوم عرفة بعرفة ، برقم (٧٥٠) وقال : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح (٣ / ١١٥) ، وأحمد في المسند (١ / ٢١٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٦ / ٣٣٨ - ٣٤٠) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب في صوم يوم عرفة بعرفة ، برقم (٢٤٤١) (٨١٧ / ٢) .

(٣) الإضافة للتشريف .

(٤) مسلم : كتاب الصيام - باب فضل صوم المحرم ، برقم (٢٠٢ ، ٢٠٣) (٨٢١ / ٢) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب في صوم المحرم ، برقم (٢٤٢٩) (٨١١ / ٢) ، والترمذي : مختصر : كتاب الصوم - باب ما جاء في صوم المحرم ، برقم (٣٧٤٠ / ١٠٨) وقال : حديث حسن . وابن ماجه مختصر : كتاب الصيام - باب صيام أشهر المحرم ، برقم (١٧٤٢) (١ / ٥٥٤) ، والبلقسي : كتاب الصيام - باب في صيام المحرم (٢ / ٢١) ، وأحمد (٢ / ٣٠٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٥٣٥) .

(٥) البخاري : كتاب الصوم - باب صيام يوم عاشوراء (٢ / ٥٧) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب صوم يوم عاشوراء ، برقم (١٢٦) (٧٩٥ / ٢) ، والوطاء : كتاب الصيام - باب صيام يوم عاشوراء ، برقم (٣٤) (١ / ٢٩٩) ، وأحمد في المسند (٤ / ٩٥) .

٣- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية ، وكان رسول الله ﷺ يصومه ، فلما قدم المدينة صامه ، وأمر الناس بصيامه ، فلما فرض رمضان ، قال : «من شاء صامه ، ومن شاء تركه»^(١) . متفق عليه .

٤- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قدم النبي ﷺ للمدينة ، فرأى اليهود تصوم عاشوراء ، فقال : «ما هذا ؟» قالوا : يومٌ صالح ، نحيي الله فيه موسى وبني إسرائيل من عبودهم ، فصامه موسى . فقال ﷺ : «أنا أحق بموسى منكم» . فصامه ، وأمر بصيامه^(٢) . متفق عليه .

٥- وعن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال : كان يوم عاشوراء تُعظمه اليهود ، وتتخله عيداً ، فقال رسول الله ﷺ : «صوموه أنتم»^(٣) . متفق عليه .

٦- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : لما صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء ، وأمر بصيامه ، قالوا : يا رسول الله ، إنه يوم تُعظمه اليهود والنصارى ! فقال : «إذا كان العام المقبل - إن شاء الله - صُمنا اليوم التاسع» . قال : فلم يأت العام المقبل ، حتى توفي رسول الله ﷺ^(٤) . رواه مسلم ، وأبو داود .

وفي لفظ : قال رسول الله ﷺ : «لئن بقيتُ إلى قابل ، لأصومن التاسع» . يعني ،

(١) البخاري ، بالفاظ متقاربة : كتاب الصوم - باب صيام يوم عاشوراء (٥٧ / ٣) ، وباب وجوب صوم رمضان (٣١ / ٣) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب صوم يوم عاشوراء ، برقم (١١٣) (٢ / ٧٩٢) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب في صوم يوم عاشوراء ، برقم (٢٤٤٢) (٢ / ٨١٧) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في الرخصة في ترك صوم يوم عاشوراء ، برقم (٧٥٣) ، وقال : وهو حديث صحيح (٣ / ١١٨) ، والدارمي : كتاب الصيام - باب في صيام يوم عاشوراء (عن ابن عمر) (٢ / ٢٢) ، والوطي : كتاب الصيام - باب صيام يوم عاشوراء ، برقم (٣٣) (١ / ٢٩٩) ، وأحمد في المسند (٢ / ٥٧ ، ١٤٣) (٦ / ١٦٢) .

(٢) البخاري : كتاب الصوم - باب صيام يوم عاشوراء (٥٧ / ٣) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب صوم يوم عاشوراء ، برقم (١٢٧) (٢ / ٧٩٥) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب صيام يوم عاشوراء ، برقم (١٧٣٤) (١ / ٥٥٢) .

(٣) البخاري : كتاب الصوم - باب صيام يوم عاشوراء (٥٧ / ٣) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب صوم يوم عاشوراء ، برقم (١٢٩) (٢ / ٧٩٦) .

(٤) مسلم : كتاب الصيام - باب أي يوم يصام في عاشوراء ، برقم (١٣٣) (٢ / ٧٩٧ ، ٧٩٨) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب ما روي أن عاشوراء اليوم التاسع ، برقم (٢٤٤٥) (٢ / ٨١٨) .

مع يوم عاشوراء^(١) . رواه أحمد ، ومسلم .

وقد ذكر العلماء ، أن صيام يوم عاشوراء على ثلاث مراتب ؛

المرتبة الأولى ، صوم ثلاثة أيام ؛ التاسع ، والعاشر ، والحادي عشر .

المرتبة الثانية ، صوم التاسع ، والعاشر .

المرتبة الثالثة ، صوم العاشر وحده .

التوسعة يوم عاشوراء :

عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « من وسّع على نفسه وأهله يوم عاشوراء ، وسّع الله عليه مائة سنة »^(٢) . رواه البيهقي في « الشعب » ، وابن عبد البر ، وللحديث طرق أخرى ، كلها ضعيفة ، ولكن إذا ضم بعضها إلى بعض ، ازدادت قوة ، كما قال السخاوي .

صيام أكثر شعبان :

كان رسول الله ﷺ يصوم أكثر شعبان ، قالت عائشة : ما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر قط ، إلا شهر رمضان ، وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً ، في شعبان^(٣) . رواه البخاري ، ومسلم .

وعن أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - قال : قلت : يا رسول الله ، لم أرك تصوم من شهر من الشهور ، ما تصوم من شعبان ؟ قال : « ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين ، فأحب أن يرفع عملي ، وأنا »

(١) مسلم : كتاب الصيام - باب أي يوم يصام في عاشوراء ؛ برقم (١٣٤) (٢ / ٧٩٨) ، وأحمد في « المستدرج » (١ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٤٥) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب صيام يوم عاشوراء ، برقم (١٧٣٦) (١ / ٥٥٢) .

(٢) عزاء في « الكنز » إلى ابن عبد البر في « الاستبصار » ، عن جابر ، برقم (٢٤٢٥٨) (٢ / ٥٧٦) ، وطريقه مدارها على متروكين ، أو مجهولين ، فاللهيت موضوع ، ونظر : قام الله (٤١٠) ، (٤١١) .

(٣) البخاري : كتاب الصوم - باب صوم شعبان (٣ / ٥٠) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان ، واستحب الأئمة شهره عن صوم ، برقم (١٧٥) (٢ / ٨١٠) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب كيف كان يصوم النبي ﷺ ، برقم (٢٤٣٤) (٢ / ٨١٣) ، والنسائي بمعناه : كتاب الصيام - باب التقدم قبل رمضان ، وذكر اختلاف التابعين لغير عائشة فيه ، برقم (٢١٧٩) (٤ / ١٥١) ، والوطاء : كتاب الصيام - باب جامع الصيام ، برقم (٥٦) (١ / ٣٠٩) .

صائم^(١). رواه النسائي ، وصححه ابن خزيمة .

وتخصيص صوم يوم النصف منه ظناً ، أن له فضيلة على غيره ، مما لم يأت به دليل صحيح .

صَوْمُ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ :

الأشهر الحرم ؛ ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب ، ويستحب الإكثار من الصيام فيها ؛ فعن رجل من باهلة ، أنه أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أنا الرجل الذي جئتكم عام الأول ، فقال : «فما غيرك ، وقد كنت حسن الهيئة ؟» قال : ما أكلت طعاماً إلا لبيل ، منذ فارقتك . فقال رسول الله ﷺ . «لَمْ عَذِبْتَ نَفْسَكَ ؟» . ثم قال : «صم شهر الصبر ، ويوماً من كل شهر» . قال : زدني ؛ فإن بي قوة . قال : «صم يومين» . قال : زدني . قال : «صم من الحرم واترك ، صم من الحرم واترك ، صم من الحرم واترك» . وقال بأصابه الثلاثة ، فضمها ، ثم أرسلها^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والبيهقي بسند جيد .

وصيام رجب ليس له فضل رائد على غيره من الشهور ، إلا أنه من الأشهر الحرم .

ولم يرد في السنة الصحيحة ، أن للصيام فضيلة بخصوصه ، وأن ما جاء في ذلك مما لا يتنهض للاحتجاج به ؛ قال ابن حجر : لم يرد في فضله ، ولا في صيامه ، ولا في صيام شيء منه معين ، ولا في قيام ليلة مخصوصة منه حديث صحيح يصلح للحجة .

صَوْمُ يَوْمَيِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ :

عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان أكثر ما يصوم الاثنين والخميس ، فقيل له ؟^(١) فقال : «إن الأعمال تعرض كل اثنين وخميس ، فيغفر الله لكل مسلم ، أو لكل مؤمن ، إلا المتهاجرين ، فيقول : أخرهما»^(٥) . رواه أحمد بسند صحيح .

(١) النسائي : كتاب الصوم - باب صوم النبي ﷺ ، برقم (٢٣٥٧) (٤ / ٢٠١) ، وأحمد في «المسند» (٥ / ٢٠١) ، وابن خزيمة عنه : كتاب الصيام - باب في صفة صوم النبي ﷺ ... (٣ / ٣٠٤ ، ٣٠٥) .
(٢) أرسلها : أي ؛ أشار إليه بصيام ثلاثة أيام ، وفطر ثلاثة أخرى .

(٣) أبو داود : كتاب الصوم - باب في صوم أشهر الحرم ، برقم (٢٤٢٨) (٢ / ٨٠٩ ، ٨١٠) ، وابن ماجه : كتاب الصوم - باب صيام أشهر الحرم ، برقم (١٧٤١) (١ / ٥٥٤) ، وهو ضعيف ، انظر ؛ ضعيف أبي داود (٤١٩) .
(٤) فقيل له : أي ؛ سئل عن الباحث على صوم يومي الخميس والاثنين .

(٥) أحمد في «المسند» (٢ / ٣٢٩) ، بلقطه ، وبدون لفظه : «إلا المتهاجرين ، فيقول : أخرهما» أحمد (٥ / ٢٠٤ ، ٢٠٥) .

وفي «صحيح مسلم» ، أنه ﷺ سئلَ عن صوم يوم الاثنين ؟ فقال : «ذاك يوم وليدت فيه ، وأنزل علي فيه» . أي : نزل الوحي علي فيه^(١) .

صيام ثلاثة أيام من كل شهر :

قال أبو ذر الغفاري - رضي الله عنه - : أمرنا رسول الله ﷺ أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض ؛ ثلاث عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة ، وقال : «هي كصوم الدهر»^(٢) . رواه النسائي ، وصححه ابن حبان .

وجاء عنه ﷺ ، أنه كان يصوم من الشهر السبت ، والأحد ، والاثنين ، ومن الشهر الآخر الثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس ، وأنه كان يصوم من غرة كل هلال ثلاثة أيام ، وأنه كان يصوم الخميس من أول الشهر ، والاثنين الذي يليه ، والاثنين الذي يليه^(٣) .

صيام يوم وفطر يوم :

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال لي رسول الله ﷺ : «لقد أخبرت أنك تقوم الليل ، وتصوم النهار ؟» . قال : قلت : يا رسول الله ، نعم . قال : «فصم وانظر ، وصل ونم ، فإن لجسدك عليك حقا ، وإن أزواجك عليك حقا ، وإن لزورك^(٤) عليك حقا ، وإن بحسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام» . قال : فشددت ، فشدد علي . قال : فقلت : يا رسول الله ، إني أجد قوة . قال : «فصم

(١) مسلم : كتاب الصيام - باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، برقم (١٩٨) / ٢ ، (٨٢٠) ، وأحمد في المسند (٥ / ٢٩٧ ، ٢٩٩) .

(٢) أبو داود : كتاب الصوم - باب في صوم الثلاث من كل شهر ، برقم (٢٤٤٩) / ٢ ، (٨٢١) ، والنسائي بدون لفظ : «هي كصوم الدهر» : كتاب الصوم - باب ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام من الشهر ، برقم (٢٤٢٣ ، ٢٤٢٢) / ٤ ، (٢٢٢) ، وابن ماجه ، من طريق عبد الملك بن النعمان ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ : كتاب الصيام - باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، برقم (١٧٠٧) / ١ ، (٥٤٤) ، وأحمد في المسند (٥ / ٢٧) ، والإسحاق بشرتيب صحيح ابن حبان : باب صوم التطوع ، برقم (٣٦٤٨) / ٥ ، (٢٦٥) .

(٣) الترمذي ، مستصر : كتاب الصوم - باب ما جاء في صوم الاثنين والخميس ، برقم (٧٤٦) / ٣ ، (١١٣) ، وأبو داود مختصر : كتاب الصيام - باب في صوم الثلاث من كل شهر ، برقم (٢٤٥٠) / ٢ ، (٨٢٢) ، والنسائي : كتاب الصيام - باب كيف يصوم ثلاثة أيام ، برقم (٢٤١٥ ، ٢٤١٨) / ٤ ، (٢٢٠ ، ٢٢١) ، وأحمد في المسند (١ / ٤٠٦) ، وانظر - لزوماً - تمام للـ (٤١٤) ، (٤١٥) .

(٤) «دوروك» : أي : ضيفك .

من كل جمعة ثلاثة أيام» . قال : فشددت ، فشدد عليّ . قال : فقلت : يا رسول الله ، إني أجد قوة . قال : «صم صوم نبي الله داود ، ولا تزد عليه» . قلت : يا رسول الله ، وما كان صيام داود - عليه السلام - ؟ قال : «كان يصوم يوماً ، ويفطر يوماً»^(١) . رواه أحمد ، وغيره .

وروي أيضاً ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أحب الصيام إلى الله صيام داود ، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود ، كان ينام نصفه ، ويقوم ثلثه ، وينام سلمته ، وكان يصوم يوماً ، ويفطر يوماً»^(٢) .

جواز فطر الصائم المتطوع :

١- عن أم هانئ - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ دخل عليها يوم الفتح ، فأتى بشراب فشرب ، ثم ناولني ، فقلت : إني صائمة . فقال : «إن المتطوع أمير على نفسه ؛ فإن شئت فصومي ، وإن شئت فافطري»^(٣) . رواه أحمد ، والدارقطني ، والبيهقي ، ورواه الحاكم ، وقال : صحيح الإسناد ، ولفظه : «الصائم للمتطوع أمير نفسه ؛ إن شاء صام ، وإن شاء أفطر»^(٤) .

٢- وعن أبي جحيفة ، قال : آخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ، فزار سلمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء متبذلة ، فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ، ليس له حاجة في الدنيا . فجاء أبو الدرداء ، فصنع له طعاماً ، فقال : كل ، فإني صائم . فقال : ما أنا بأكل ، حتى تأكل . فاكل ، فلما كان الليل ، وذهب أبو الدرداء يقوم ، قال : تم . فنام ، ثم ذهب ، فقال : نم . فلما كان في آخر الليل ، قال : قم الآن . فصلياً ، فقال له سلمان : إن لربك عليك حقاً ، ولنفسك عليك حقاً ، ولأهلك عليك حقاً ، فأعط كل ذي

(١) البخاري بمعناه - كتاب الصوم - باب صوم داود ، عليه السلام (٢ / ٥٢) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب النبي عن صوم العصر ... ، رقم (١٨٢) (٢ / ٨١٣) ، وأحمد في المسند (٢ / ١٩٥) ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٢٥ .

(٢) ابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في صيام داود ، عليه السلام ، يرقم (١٧١٢) (١ / ٥٤٦) ، وأحمد في المسند (٢ / ١٦٠) .

(٣) الدارقطني : كتاب الصيام - باب الشهادة على رؤية الهلال ، يرقم (٧) (٢ / ١٧٣) ، ١٧٤ ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب صيام المتطوع والخروج منه قبل تمامه (٤ / ٢٧٦) ، ٢٧٧ ، وأحمد في المسند (٦ / ٣٤٣) .

(٤) الحاكم في المستدرک : كتاب الصوم - باب صوم التطوع (١ / ٤٣٩) ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وتلك الأخبار للمارضة لم يصح منها شيء . ووافقه الذهبي .

حق حقه . فأتى النبي ﷺ فذكر له ذلك ، فقال النبي ﷺ : «صدق سلمان»^(١) . رواه البخاري ، والترمذي .

٣- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : صنعت لرسول الله ﷺ طعاماً ، فأتاني هو وأصحابه ، فلما وُضِعَ الطعام ، قال رجلٌ من القوم : إني صائم . فقال رسول الله ﷺ : «عاكم أخوكم ، وتكلف لكم» . ثم قال : «أفطر» ، وصم يوماً مكانه ، إن شئت»^(٢) . رواه البيهقي بإسناد حسن ، كما قال الحافظ .

وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى جواز الفطر ، لمن صام متطوعاً ، واستحبوا له قضاء ذلك اليوم ؛ استدلالاً بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة .

آداب الصيام

يستحب للصائم أن يراعي في صيامه الآداب الآتية :

(١) السَّحُورُ :

وقد اجتمعت الأمة على استحبابه ، وأنه لا إثم على من تركه ؛ فمن أنس - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «تَسَحَّرُوا ؛ فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً»^(٣) . رواه البخاري ، ومسلم . وعن المقدام بن معد يكرب ، عن النبي ﷺ قال : «عليكم بهذا السحور ؛ فإنه هو الغداء المبارك»^(٤) . رواه النسائي بسند جيد .

(١) البخاري : كتاب الصوم - باب من أنس على أخيه ليفطر في التطوع ، ولم ير عليه قضاء (٣ / ٤٩) ، وكتاب الأدب - باب صنع الطعام والتكلف للضيف (٨ / ٤٠) ، والترمذي : كتاب الزهد - باب حدثنا محمد بن بشار ... ، برقم (٢٤١٣) ، وقال أبو عيسى : هذا حديث صحيح (٤ / ٦٠٨ ، ٦٠٩) .
(٢) البيهقي : كتاب الصيام - باب التشير في القضاء إن كان صومه تطوعاً (٤ / ٢٧٩) .
(٣) السحور بالفتح ؛ المأكول ، وبالهضم ؛ المصدر والقفل .
(٤) البخاري : كتاب الصوم - باب بركة السحور في غير إيجاب (٣ / ٣٧ ، ٣٨) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب فضل السحور وتأكيد استحبابه ، واستحباب تأخيرهِ وتعجيل الفطر ، برقم (٢٤٥ / ٧٧٠) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في فضل السحور ، برقم (٢١٤٦) (٤ / ١٤١) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في السحور ، برقم (١٦٩٢) (١ / ٥٤٠) ، والغازي : كتاب الصوم - باب في فضل السحور (٢ / ٦) ، وأحمد في المسند (٣ / ٩٩ ، ١١٥ ، ٢٢٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٨ ، ٢٨١) ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب استحباب السحور (٤ / ٢٣٦) .

(٥) النسائي : كتاب الصيام - باب تسمية السحور غذاء ، برقم (٢١٦٤) (٤ / ١٤٦) ، وانظر الإحكام في الأحكام ، للأستاذ مصطفى بن سلامة .

وسبب البركة ، أنه يقوي الصائم ، وينشطه ، ويهون عليه الصيام .
بِمَ يَتَحَقَّقُ ؟

ويتحقق السحور بكثير الطعام وقليله ، ولو بجرعة ماء ؛ فعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «السحور بركة فلا تدعوه ، ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء ؛ فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين»^(١) . رواه أحمد .
وَقُتِلَهُ :

وقت السحور من منتصف الليل إلى طلوع الفجر ، والمستحب تأخيرها ؛ فعن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - قال : تسحرنا مع رسول الله ﷺ ، ثم قمنا إلى الصلاة ، قلت : كم كان قدر ما بينهما ؟ قال : خمسين آية^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم .
وعن عمرو بن ميمون ، قال : كان أصحاب محمد ﷺ أعجل الناس إفطاراً ، وإبطأهم سحوراً^(٣) . رواه البيهقي بسند صحيح .

وعن أبي ذر الغفاري - رضي الله عنه - مرفوعاً : «لا تزال أمتي بخير ، ما عجلوا الفطر ، وأخروا السحور»^(٤) . وفي سنده سليمان بن أبي عثمان ، وهو مجهول .
الشك في طلوع الفجر :

ولو شك في طلوع الفجر ، فله أن يأكل ويشرب ، حتى يستيقن طلوعه ، ولا يعمل بالشك ؛ فإن الله - عز وجل - جعل نهاية الأكل والشرب التيقن نفسه ، لا الشك ؛ فقال : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة : ١٨٧] .
وقال رجل لابن عباس - رضي الله عنهما - : إني أتسحر ، فإذا شككت أمسكتُ .

(١) أحمد في «المسند» (٣ / ١٢ ، ٤٤) ، بإلفقه ، ورواه مختصراً (٥ / ٣٧٠) .

(٢) البخاري : كتاب الصوم - باب قَدَرُ كَمَ بَيْنَ السَّحُورِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ (٣ / ٣٧) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب فضل السحور وتأكيد استحبابه ، واستحباب تأخيرها ، وتسهيل الفطر ، برقم (٤٧) (٢ / ٧٧١) .

(٣) البيهقي : كتاب الصيام - باب ما يستحب من تسهيل الفطر وتأخير السحور (٤ / ٢٣٨) .

(٤) وفي البخاري : «لا يزال الناس بخير ، ما سجلوا الفطر» . (مع الفتح ٤ / ٢٣٤) . ومنه ، تعلم بطلان ما عليه الشيعة بإيران ، وخبرها من تأخير الفطر ، حتى تظهر بعض النجوم ، ففي الحديث شهادة ، أنهم ليسوا بخير ، فاستمسك ، أي ، بالسنة ، ولا تتخذه بهم ، انظر «الفتح» (٤ / ٢٣٤) ، ورواه أحمد في «المسند» (٥ / ١٧٢) .

فقال ابن عباس : كل ما شككت ، حتى لا تشك .

وقال أبو داود : قال أبو عبد الله ^(١) : إذا شك في الفجر يأكل ، حتى يستيقظ طلوعه .

وهذا مذهب ابن عباس ، وعطاء ، والأوزاعي ، وأحمد .

وقال النووي : وقد اتفق أصحاب الشافعي على جواز الأكل للشاك ، في طلوع الفجر .

(٢) تعجيل الفطر :

وَيُسْتَحَبُّ لِلصَّائِمِ أَنْ يَعْجِلَ الْفِطْرَ ، مَتَى تَحَقَّقَ غُرُوبُ الشَّمْسِ ؛ فَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ ، مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ » ^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم .

وينبغي أن يكون الفطر على رطبات وترًا ، فإن لم يجد ، فعلى الماء ؛ فعن أنس - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رَطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ، فَعَلَى تَمْرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ، حَسَا حَسَوَاتٍ ^(٣) مِنْ مَاءٍ ^(٤) . رواه أبو داود ، والحاكم وصححه ، والترمذي وحسنه .

وعن سلمان بن عامر ، أن النبي ﷺ قال : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا ، فَلْيُفْطِرْ عَلَى

(١) هو أحمد بن حنبل . وإثر ابن عباس في «الفتح» ، وصححه ابن حجر (٤ / ١٦١) .

(٢) البخاري : كتاب الصوم - باب تعجيل الإفطار (٣ / ٤٧) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب فضل السحور ، برقم (٤٨) (٢ / ٧٧١) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في تعجيل الإفطار ، برقم (١٦٩٧) (١ / ٥٤١) ،

والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في تعجيل الإفطار ، برقم (١٩٩) (٣ / ٧٣) وقال أبو حنيفة : حديث حسن صحيح ، والدارمي : كتاب الصوم - باب في تعجيل الإفطار (٢ / ٧) ، والموطأ : كتاب الصيام - باب ما جاء في تعجيل الفطر ، برقم (١ / ٢٨٨) ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب ما يتحب من تعجيل الفطر ، وتأخير السحور (٤ / ٢٣٧) ، وأحمد في «المسند» (٥ / ٣٣١ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩) .

(٣) «حساء» أي : شرب .

(٤) أبو داود : كتاب الصوم - باب ما يُفْطَرُ عَلَيْهِ ، برقم (٢٣٥٦) (٢ / ٧٦٤) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء ما يستحب عليه الإفطار ، برقم (١٩٦) (٢ / ٧٠) وقال : هذا حديث حسن غريب ، وأحمد في «المسند» (٣ / ١٦٤) ، والحاكم : كتاب الصيام (١ / ٤٣٢) وقال : صحيح على شرط مسلم .

التمر ، فإن لم يجد التمر ، فعلى الماء ؛ فإن الماء طهور»^(١) . رواه أحمد ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح .

وفي الحديث دليل على أنه يستحب الفطر قبل صلاة المغرب بهذه الكيفية ، فإذا صلى ، تناول حاجته من الطعام بعد ذلك ، إلا إذا كان الطعام موجوداً ، فإنه يبدأ به ؛ قال أنس : قال رسول الله ﷺ : «إذا قُدِّمَ العشاء ، فابدهوا به قبل صلاة المغرب ، ولا تعجلوا عن عشاءكم»^(٢) . رواه الشيخان .

(٣) الدُّعَاءُ عِنْدَ الْفِطْرِ ، وَأَثْنَاءَ الصَّيَامِ :

روى ابن ماجه ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن النبي ﷺ قال : «إن للصائم عند فطره دعوةً ما تُردُّ»^(٣) . وكان عبد الله إذا أفطر ، يقول : اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء ، أن تغفر لي .

وثبت أنه ﷺ كان يقول : ذهب الظمأ ، وابتلت العروق ، وثبت الأجر ، إن شاء الله تعالى»^(٤) .

وروي مرسلًا ، أنه ﷺ كان يقول : «اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت»^(٥) .

(١) الترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء ما يستحبُّ عند الإفطار ، برقم (٦٩٥) وقال : هذا حديث حسن صحيح (٣ / ٦٩ ، ٧٠) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب ما يُفطر عليه ، برقم (٢٣٥٥) (٢ / ٧٦٤) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء على ما يستحب الفطر ، برقم (١٦٩٩) (١ / ٥٤٢) ، والدارمي : كتاب الصوم - باب ما يستحب الإفطار عليه (٢ / ٧) ، والحاكم : كتاب الصوم - باب استحباب الإفطار على التمر (١ / ٤٣٢) وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب ما يفطر عليه (٤ / ٢٣٨) .

(٢) البخاري : كتاب الأذان - باب إذا حضر الطعام وأتممت الصلاة (١ / ١٧١) ، ومسلم لم يلق : «إذا قُرِبَ العشاء ، وحضرت الصلاة : كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، برقم (٦٤) (١ / ٣٩٢) ، وأحمد بمناه (٢ / ١٤٨) .

(٣) ابن ماجه : كتاب الصيام - باب في الصائم لا تُردُّ دعوته ، برقم (١٧٥٣) (١ / ٥٥٧) وفي «الزوائد» : إسناده صحيح ؛ لأن إسحاق بن حبيب الله بن الحارث ، قال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو زرعة : ثقة . وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وياقوت رجال الإسناد على شرط البخاري ، وهو ضعيف ، انظر : «الإرواء» (٩٢١) .

(٤) أبو داود : كتاب الصوم - باب القول عند الإفطار ، برقم (٢٣٥٧) (٢ / ٧٦٥) ونسبه المشيخي للنسائي ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب ما يقول إذا أفطر (٤ / ٢٣٩) ، وهو ضعيف ، انظر : «الإرواء» (٩٢١) .

(٥) أبو داود : كتاب الصوم - باب القول عند الإفطار ، برقم (٢٣٥٨) (٢ / ٧٦٥) ، والبيهقي : كتاب الصيام - باب ما يقول إذا أفطر (٤ / ٢٣٩) .

وروى الترمذي بسند حسن ، أنه ﷺ قال : «ثلاثة لا تُردُّ دعوتهم ؛ الصائم حتى يفطر»^(١) ، والإمام العادل ، والمظلوم»^(٢) .

(٤) الكفُّ عما يتنافى مع الصَّيَام :

الصيام عبادة من أفضل القربات ، شرعه الله تعالى ؛ لِيُهَذَّبَ النفس ، ويُعوَّدَها الخير ، فينبغي أن يتحفظ الصائم من الأعمال التي تخدش صومه ، حتى ينتفع بالصيام ، وتحصل له التقوى التي ذكرها الله في قوله : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» [البقرة : ١٨٣] .

وليس الصيام مجرد إمساك عن الأكل والشرب ، وإنما هو إمساك عن الأكل والشرب ، وسائر ما نهى الله عنه ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «ليس الصيام من الأكل والشرب ، إنما الصيام من اللغو والرفث ، فإن سابك أحد أو جهل عليك ، فقل : إني صائم ، إني صائم»^(٣) . رواه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم .

وروى الجماعة ، إلا مسلماً ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من لم يدع»^(٤) قول الزور والعمل به ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه»^(٥) .

(١) يستفاد منه استحباب الدعاء طول مدة الصيام ، ولكن الحديث ضعيف ، انظر «الضعيفة» (١٣٥٨) .

(٢) الترمذي : كتاب الدعوات - باب لي العفو والعافية ، برقم (٣٥٩٨) (٥ / ٥٧٨) وقال : هذا حديث حسن . وكتاب صفة الجنة - باب ما جاء في صفة الجنة ونعيمها ، برقم (٢٥٢٦) (٤ / ٦٧٢) وقال فيه : هذا حديث ليس إسناده بذلك القوي ، وليس هو عندني بمتصل ، وقد روي هذا الحديث بإسناد آخر عن أبي مئدة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب في الصائم لا تُردُّ دعوته ، برقم (١٧٥٢) (١ / ٥٥٧) ، وأحمد في «المسند» (٢ / ٣٠٥ ، ٤٤٥) .

(٣) الحاكم : كتاب الصوم - باب من أفطر في رمضان ناسياً ، فلا قضاء عليه ولا كفارة (١ / ٤٣٠ ، ٤٣١) وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخبره . ورواه النسخي ، والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان : كتاب الصوم - باب آداب الصوم ، برقم (٣٤٧٠) (٥ / ١٩٨) ، وصحاح ابن خزيمة : كتاب الصوم - باب النهي عن اللغو في الصيام . . . ، برقم (١٩٩٦) (٣ / ٢٤٢) . (٤) قيل : أي ؛ يترك .

(٥) أي ؛ ليس لله إرادة في قبول صيامه ، أي ؛ أن الله لا يقبل صيامه .

(٦) البخاري : كتاب الصوم - باب من لم يدع قول الزور (٣ / ٣٣) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب التشديد للنية للصائم ، برقم (٧٠٧) (٣ / ٧٨) وقال : هذا حديث حسن صحيح . وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في النية ، والرفث للصائم ، برقم (١٦٨٩) (١ / ٥٣٩) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب النية للصائم ، برقم (٢٣٦٢) ، وأحمد في «المسند» (٢ / ٤٥٢ ، ٥٥٥) .

وعنه ، أن النبي ﷺ قال : «وَبَّ صَائِمٌ لَيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ ، إِلَّا الْجُوعُ ، وَرُبَّ قَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ ، إِلَّا السَّهَرُ»^(١) . رواه النسائي ، وابن ماجه ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط البخاري .

(٥) السَّوَالُ :

ويستحب للصائم أن يتسوك أثناء الصيام ، ولا فرق بين أول النهار وآخره .

قال الترمذي : ولم ير الشافعي بالسواك أولَ النهار وآخره بأساً .

وكان النبي ﷺ يتسوك^(٢) ، وهو صائم ، وتقدم ذلك في هذا الكتاب ، فليرجع إليه .

(٦) الجودُ ومدارسةُ القرآن :

الجود ومدارسة القرآن مُستَحَبَّانِ في كل وقت ، إلا أنهما أكَّد في رمضان ؛ روى البخاري ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : كان رسول الله ﷺ أجودَ الناس ، وكان أجود ما يكون في رمضان ، حين يلقاه جبريل ، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان ، فيُدارسه القرآن ، فلرسولُ الله ﷺ أجود بالخير ، من الريح المرسلة^(٣) (١) .

(٧) الاجتهادُ في العبادة في العشرِ الأخيرِ من رمضان :

١- روى البخاري ، ومسلم ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ : كان إذا

(١) الحاكم : كتاب الصوم (١ / ٤٣١) وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في الغيبة ، والرفث للصائم ، برقم (١٦٩٠ / ١) (٥٣٩ / ١) ، وفي «الزوائد» : إسناده ضعيف ، والدارمي : كتاب الصوم - باب في المحافظة على الصوم (٢ / ٣٠١) ، وأحمد في «المسند» (٢ / ٤٤١) .

(٢) أبو داود : كتاب الصوم - باب السواك للصائم ، برقم (٢٣٦٤ / ٢) (٧٦٨ / ٢) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في السواك للصائم ، برقم (٧٢٥ / ٣) (٩٥ / ٣) وقال أبو عيسى : حديث حسن . وذكر البخاري في «صحيحه» هذا الحديث معلقاً في الترجمة ، فقال : ويذكر عن عامر بن ربيعة . . . : كتاب الصوم - باب سواك الرطب ، والبليل (٣ / ٤٠) ، وأحمد في «المسند» (٣ / ٤٤٥) .

(٣) أي : في الإسراع ، والعموم .

(٤) البخاري : كتاب الصوم - باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان (٣ / ٣٣) ، ومسلم : كتاب الفضائل - باب كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير ، من الريح المرسلة ، برقم (٥٠ / ٤) (١٨٠٣ / ٤) ، والنسائي : كتاب الصيام - باب الفضل والجود في شهر رمضان ، برقم (٢٠٩٥ / ٤) (١٢٥ / ٤) ، وأحمد في «المسند» (١ / ٢٨٨ ، ٣٦٣) .

دخل العشر الآخر ، أحى الليل ، وأيقظ أهله ، وشدَّ المنزَر^(١) .

وفي رواية لمسلم : كان يجتهد في العشر الآخر ، ما لا يجتهد في غيره^(٢) .

٢- وروى الترمذي وصححه ، عن علي - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ يوقظ أهله في العشر الآخر ، ويرفع المنزَر^(٣) .

مباحات الصيام

يباح في الصيام ما يأتي :

١- نزول الماء ، والانغماس فيه :

لما رواه أبو بكر بن عبد الرحمن ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ ، أنه حدثه ، فقال : ولقد رايت رسول الله ﷺ يَصُبُّ على رأسه الماء ، وهو صائم ، من العطش ، أو من الحر^(٤) . رواه أحمد ، ومالك ، وأبو داود بإسناد صحيح .

وفي «الصحيحين» ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ : كان يصُبُّ جُبًّا ،

(١) البخاري : كتاب الصوم - باب فضل العمل في العشر الآخر من رمضان (٣ / ٦٦) ، ومسلم : كتاب الاعتكاف - باب الاجتهاد في العشر الآخر من شهر رمضان ، برقم (٧ / ٢) (٨٣٢) ، وابن ماجه : كتاب الصوم - باب في فضل العشر الآخر من رمضان ، برقم (١٧٦٨) (١ / ٥٦٢) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في قيام شهر رمضان ، برقم (١٣٧٦) (٢ / ١٠٥) ، والنسائي : كتاب قيام الليل وتطوع النهار - باب الاختلاف على عائشة في إحياء الليل ، برقم (١٦٣٩) (٣ / ٢١٧ ، ٢١٨) ، وأحمد في «المسند» بالفاظ متقاربة (٦ / ٤٠ ، ٤١ ، ٦٦ - ٦٨ ، ١٤٦) .

(٢) مسلم : كتاب الاعتكاف - باب الاجتهاد في العشر الآخر من شهر رمضان ، برقم (٨ / ٨٣٢) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب منه ، برقم (٧٩٦) (٢ / ١٥٢) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب ، وابن ماجه : كتاب الصوم - باب في فضل العشر الآخر من شهر رمضان ، برقم (١٧٦٧) (١ / ٥٦٢) ، وأحمد في «المسند» (٦ / ٨٢ ، ١٢٣ ، ٢٥٦) .

(٣) الترمذي بدون لفظة : ويرفع المنزَر : كتاب الصوم - باب منه ، برقم (٧٩٥) (٣ / ١٥٢) وقال المحقق : لم يخرج من أصحاب الكتب الستة ، سوى الترمذي ، وأحمد في «المسند» (١ / ٩٨ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٣٧) .

(٤) أبو داود : كتاب الصوم - باب الصائم يَصُبُّ عليه الماء من العطش ، ويصالح في الاستنشاق ، برقم (٢٣٦٥) (٢ / ٧٦٩) ، والموطأ : كتاب الصوم - باب ما جاء في الصيام في السفر ، برقم (٢٢٧) (١ / ٢٩٤) ، وأحمد في «المسند» (٣ / ٤٧٥ ، ٦٣ / ٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٤٠٨ ، ٤٣٠) .

وهو صائم ، ثم يقتسل^(١) . فإن دخل الماء في جوف الصائم ، من غير قصد ، فصومه صحيح .

٢- الاكتحال والقطرة ، ونحوهما مما يدخل العين ، سواء أوجد طعمه في حلقه ، أم لم يجده ، لأن العين ليست بمنفذ إلى الجوف ، فمن أنس ، أنه كان يكتحل ، وهو صائم^(٢) . وإلى هذا ذهب الشافعية ، وحكاه ابن المنذر ، عن عطاء ، والحسن ، والنخعي ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، وأبي ثور . وروي عن ابن عمر ، وأنس ، وابن أبي أوفى ، من الصحابة .

وهو مذهب داود . ولم يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ ، كما قال الترمذي^(٣) .

٣- القبلة ، لمن قدر على ضبط نفسه ، فقد ثبت عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان النبي ﷺ يتكلم وهو صائم ، ويأثر وهو صائم^(٤) ، وكان أمركم لإربه^(٥) .

وعن عمر - رضي الله عنه - أنه قال : هشتت^(٦) يوماً ، فقبلت وأنا صائم ، فأنيت النبي ﷺ ، فقلت : صنعت اليوم أمراً عظيماً ؛ قبلت وأنا صائم . فقال رسول الله ﷺ : «أرايت لو تمضمت بماء ، وأنت صائم ؟ قلت : لا بأس بذلك ؟ قال : «فصيم^(٧)»^(٨) .

(١) البخاري ينحوه : كتاب الصوم - باب الصائم يصيح جنباً (٣ / ٢٨) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب صفة صوم من طلع عليه الفجر ، وهو جنب ، برقم (٧٦) (٢ / ٧٨٠) ، وأحمد في «المسند» (٦ / ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٨) ، والدارمي : كتاب الصوم - باب فيمن أصبح جنباً ، وهو يريد الصوم (٢ / ١٣) .

(٢) أبو داود : كتاب الصوم - باب في الكحل عند النوم للصائم ، برقم (٢٣٧٨) (٢ / ٧٧٦) .

(٣) الترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في الكحل للصائم ، برقم (٧٢٦) (٣ / ٩٦) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب في الكحل عند النوم للصائم ، برقم (٢٣٧٧) (٢ / ٧٧٥ ، ٧٧٦) . (٤) والمقصود المداعبة .

(٥) البخاري : كتاب الصوم - باب للباشرة للصائم (٣ / ٢٨ ، ٢٩) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ، برقم (٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨) (٢ / ٧٧٧) ، والترمذي :

كتاب الصوم - باب ما جاء في مباشرة الصائم ، برقم (٧٢٨ ، ٧٢٩) (٣ / ٩٨) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في المباشرة للصائم ، برقم (١٦٨٧) (١ / ٥٣٨) ، والموطا بمناه : كتاب الصيام - باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم ، برقم (١٨) (١ / ٢٩٣) ، وأحمد في «المسند» (٦ / ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٥٦) . (٦) هشتت : أي ، تشطت . (٧) «فصيم» : أي ، فقيم السؤال .

(٨) أبو داود : كتاب الصوم - باب القبلة للصائم ، برقم (٢٣٨٥) (٢ / ٧٧٩) ، والدارمي : كتاب الصوم - باب الرخصة في القبلة للصائم (٢ / ١٣) ، وأحمد في «المسند» (١ / ٢١) ، والحاكم ، في «المستدرک» : كتاب الصوم - باب جواز القبلة للصائم (١ / ٤٣١) ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . ورواه الذهبي ، وفي «تيل الأوطار» : صححه ابن عزيمة ، وابن حبان (٤ / ٢٨٧) .

قال ابن المنذر : رخص في القبلة عمر ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وعائشة ، وعطاء ، والشعبي ، والحسن ، وأحمد ، وإسحاق .

ومذهب الاختلاف ، والشافعية ، أنها تكرهه ، على من حرّكتْ شهوته ، ولا تكرهه لغيره ، لكن الأولى تركها .

ولا فرق بين الشيخ والشاب في ذلك ، والاعتبار بتحريك الشهوة ، وخوف الإنزال ، فإن حركت شهوة شاب ، أو شيخ قوي ، كرهت ، وإن لم تحركها لشيخ ، أو شاب ضعيف ، لم تكرهه ، والأولى تركها .

وسواء قبل الخلد ، أو الفم ، أو غيرهما ، وهكذا المباشرة باليد والممانعة ، لهما حكم القبلة .
٤- الحنفية : مطلقاً ؛ سواء أكانت للتنذية ، أم لغيرها ، وسواء أكانت في العروق ، أم تحت الجلد ، فإنها ، وإن وصلت إلى الجوف ، فإنها تصل إليه من غير المفذ المتداد .

٥- الحجازية^(١) : فقد احتجم النبي ﷺ وهو صائم ، إلا إذا كانت تضعف الصائم ، فإنها تكره له ، قال ثابت البناني لأئس : أكتنم تكرهون الحجازية للصائم ، على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، إلا من أجل الضعف^(٢) . رواه البخاري ، وغيره .

والفصد^(٣) مثل الحجازية في الحكم .

٦- المضمضة ، والاستنشاق ، إلا أنه تكره المبالغة فيهما ؛ فعن لقيط بن صبرة ، أن النبي ﷺ قال : «فإذا استنشقت فأبلغ ، إلا أن تكون صائماً»^(٤) . رواه أصحاب السنن ، وقال الترمذي : حسن صحيح .

وقد كره أهل العلم السعوط^(٥) للصائم ، ورواؤا أن ذلك يفسد ، وفي الحديث ما يقوي قولهم .

(١) الحجازية ؛ أخذ الدم من الرأس .

(٢) البخاري : كتاب الطب - باب أي ساعة يحتجم (٧ / ١٦١) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب في الرخصة في ذلك ، برقم (٢٣٧٢ ، ٢٣٧٣ ، ٢٣٧٥) (٢ / ٧٧٣ ، ٧٧٤) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب الرخصة في الحجازية ، برقم (٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في الحجازية للصائم ، برقم (١٦٨٢) (١ / ٥٣٧) ، والموطأ : كتاب الصيام - باب ما جاء في حجازية الصائم ، برقم (٣٢) (١ / ٢٩٨) .

(٣) الفصد ؛ أي ، أخذ الدم من أي عضو .

(٤) أبو داود : كتاب الصوم - باب الصائم يسب عليه الماء من العطش ، ويبالغ في الاستنشاق ، برقم (٢٣٦٦) (٢ / ٧٦٩) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب كراهية الاستنشاق للصائم ، برقم (٧٨٨) (٣ / ١٤٦) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي : كتاب الطهارة - باب المبالغة في الاستنشاق ، برقم (٨٧) (١ / ٦٦) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة - يساب المبالغة في الاستنشاق ، برقم (٤٠٧) (١ / ١٤٢) وأحمد في المسند (٤ / ٢١١) .

(٥) السعوط ؛ أي ، وضع اللعاب في الأنف .

قال ابن قدامة : وإن تمضمض ، أو استنشق في الطهارة ، فسبق الماء إلى حلقه ، من غير قصد ، ولا إسراف ، فلا شيء عليه . وبه قال الأوزاعي ، وإسحاق ، والشافعي في أحد قوليه وروى ذلك عن ابن عباس . وقال مالك ، وأبو حنيفة : يفطر ؛ لأنه أوصل الماء إلى جوفه ، ذاكراً لصومه ، فافطر ، كما لو تعمّد شربه .

قال ابن قدامة ، مرجحاً الرأي الأول : ولنا ، أنه وصل الماء إلى حلقه ، من غير إسراف ، ولا قصد ، فأنشبه ما لو طارت ذبابة إلى حلقه^(١) ، وبهذا غارق المتعمد .

٧- وكذا يباح له ما لا يمكن الاحتراز عنه ، كبلع الريق ، وغبار الطريق ، وغريزة الدقيق ، والنخامة ، ونحو ذلك . وقال ابن عباس : لا بأس أن يذوق الطعام الخلل ، والشيء يريد شراه .

وكان الحسن يعضّ الجوف لابن ابنه وهو صائم ، ورخص فيه إبراهيم .

وأما مضغ العلك^(٢) ، فإنه مكروه ، إذا كان لا يتفتّت منه أجزاء .

ومن قال بكراهته : الشعبي ، والنخعي ، والحناف ، والشافعي ، والحنابلة .

ورخصت عائشة ، وعطاء في مضغه ؛ لأنه لا يصل إلى الجوف ، فهو كالخصاء يضعها في فمه . هذا إذا لم تتحلل منه أجزاء ، فإن تحللت منه أجزاء ، ونزلت إلى الجوف ، أفطر .

قال ابن تيمية : وشتم الروائح الطيبة ، لا بأس به للصائم . وقال : أما الكحل ، والحقنة ، وما يقطر في إحليله ، ومداواة المأمومة ، والجائفة ، فهذا مما تنازع فيه أهل العلم ، فمنهم من لم يفطر بشيء من ذلك ، ومنهم من فطر بالجميع ، لا بالكحل ، ومنهم من فطر بالجميع ، لا بالتقطير ، ومنهم من يفطر بالكحل ، ولا بالتقطير ، ويفطر بما سوى ذلك .

ثم قال ، مرجحاً الرأي الأول : والأظهر ، أنه لا يفطر بشيء من ذلك ؛ فإن الصيام من دين الإسلام ، الذي يحتاج إلى معرفته الخاص العام .

فلو كانت هذه الأمور مما حرّمها الله ورسوله في الصيام ، ويُسَدُّ الصوم بها ، لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه ، ولو ذكر ذلك ، لعلمه الصحابة ، وبلغوه الأمة ، كما بلغوا

(١) قال ابن عباس : دخول اللب في حلق الصائم ، لا يفطر .

(٢) العلك : أي ، اللبان .

سائر شرعه ، فلما لم يَنْقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ ، لَا حَدِيثًا صَحِيحًا ، وَلَا ضَعِيفًا ، وَلَا مُسْتَدًّا ، وَلَا مُرْسَلًا ، عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَنْكُرْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ .

قال : فإذا كانت الأحكام التي تَعَمُّ بِهَا الْبِلَوى ، لأَبَدٌ أَنْ يَسِيَّهَا الرُّسولُ ﷺ بَيِّنًا عَامًّا ، ولأَبَدٌ أَنْ تَنْقُلَ الْأمةُ ذَلِكَ .

فمعلوم أَنَّ الْكَحْلَ ونحوه مما تَعَمُّ بِهِ الْبِلَوى ، كما تَعَمُّ بِالذَّهْنِ ، والاعْتَسَالِ ، والبُخورِ ، والطَّيِّبِ ، فلو كان هذا مما يَفْطُرُ ، لَيَّتَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، كما يَبَيِّنُ الْإِفْطَارَ بِغَيْرِهِ ، فلما لم يَبَيِّنْ ذَلِكَ ، عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الطَّيِّبِ ، والبُخورِ ، والذَّهْنِ ، والبُخورِ قد يَتَصَاعَدُ إِلَى الْأَنْفِ ، ويدخل في الدِّماغِ ، ويتعقد أجسامًا .

والذَّهْنُ يشربه البدنُ ، ويدخل إلى داخله ، ويتقوى به الإنسانُ ، وكذلك يتقوى بالطَّيِّبِ قوةٌ جيّدةٌ ، فلمَّا لم يَنْهَ الصَّائِمَ عَنْ ذَلِكَ ، دلَّ عَلَى جَوَازِ طَيِّبِهِ ، وَتَبَخُّرِهِ ، وادِّهَانِهِ ، وكذلك اكْتِمَالُهُ . وقد كان المسلمون في عهدِهِ ﷺ يَجْرَحُ أَحَدُهُمْ ، إِمَّا فِي الْجِهَادِ ، وإِمَّا فِي غَيْرِهِ ، مَأْمُومَةً وَجَائِفَةً ، فلو كان هذا يَفْطُرُ ، لَبَيَّنَ لَهُمْ ذَلِكَ ، فلما لم يَنْهَ الصَّائِمَ عَنْ ذَلِكَ ، عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ مَفْطَرًا .

ثم قال : فإنَّ الْكَحْلَ لَا يُغْذِي الْبِتَّةَ ، وَلَا يَدْخُلُ أَحَدٌ كَحْلًا إِلَى جَوْفِهِ ، لَا مِنْ أَنْفِهِ ، وَلَا مِنْ فَمِهِ .

وكذلك الْحَقِيقَةُ^(١) لَا تَغْذِي ، بَلْ تَسْفِرُ مَا فِي الْبَدَنِ ، كما لو شَمَّ شَيْئًا مِنَ الْمَسْهَلَاتِ ، أَوْ فَرَعَ فَرْعًا أَوْجَبَ اسْتِطْلَاقَ جَوْفِهِ ، وَهِيَ لَا تَصِلُ إِلَى الْمَعْدَةِ .

والدَّوَاءُ الَّذِي يَصِلُ إِلَى الْمَعْدَةِ ، فِي مَدَاوِئِ الْجَائِفَةِ^(٢) وَالْمَأْمُومَةِ ، لَا يَشْبِهُ مَا يَصِلُ إِلَيْهَا مِنْ غِذَائِهِ ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٣] . وقال ﷺ : « الصَّوْمُ جُنَّةٌ »^(٣) ، وقال : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي

(١) يقصد الحفنة الشرجية ، فإنها لا تَفْطُرُ الصَّائِمَ .

(٢) الجائفة : أي : الجراحة التي تصل إلى الجوفِ ، والمأمومة : أي : الشجة في الرأس تصل إلى أم الدِّماغِ ، ومدَاوِئُهُمَا ليست تغذية .

(٣) البخاري : كتاب الصوم - باب هل يقول : إني صائم (٣ / ٢٤) ، وكتاب التَّوْحِيدِ - باب قول الله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُدْبِلُوا كَلَامَ اللَّهِ ... ﴾ (٩ / ١٧٥) ، ومسلم : كتاب الصَّيَامِ - باب فضل الصَّيَامِ ، برقم (١٦٢) (٢ / ٨٠٦) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب الذَّيْبَةُ لِلصَّائِمِ ، برقم (٢٣٦٣) (٢ / ٧٦٨) ، والنسائي : كتاب الصوم - باب فضل الصَّيَامِ ، برقم (٢٢١٧) (٤ / ١٦٤) ، وابن ماجه : كتاب الصَّيَامِ - باب ما جاء في فضل الصَّيَامِ ، برقم (١٦٣٩) (١ / ٥٢٥) .

من ابن آدم مَجْرَى الدَّمِ ، فَضَيِّقُوا مَجَارِيَهُ بِالْجُوعِ ، وَالصَّوْمِ^(١) .

فَالصَّائِمُ نُهِيَ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ؛ لِأَن ذَلِكَ سَبَبُ التَّقْوَى ، فَتَرَكَ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ ، الَّذِي يُؤَلِّدُ الدَّمَ الْكَثِيرَ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ الشَّيْطَانُ ، إِنَّمَا يَتَوَلَدُ مِنَ الْغَلَاءِ ، لَا عَنْ حَقْنَةٍ ، وَلَا كَحَلٍّ ، وَلَا مَا يَقْطُرُ فِي الذِّكْرِ ، وَلَا مَا يُدَاوِي بِهِ الْمَأْمُومَةُ ، وَالْجَانَفَةُ ، انْتَهَى .

٨- وَيَبَاحُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَأْكُلَ ، وَيَشْرَبَ ، وَيَجَامَعَ ، حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ ، وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ ، وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَلْفِظَهُ ، أَوْ كَانَ مَجَامِعًا ، وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْزِعَ .

فَإِنْ لَفِظَ أَوْ نَزَعَ ، صَحَّ صَوْمُهُ ، وَإِنْ ابْتَلَعَ مَا فِي فَمِهِ مِنْ طَعَامٍ ، مُخْتَارًا ، أَوْ اسْتَدَامَ الْجَمَاعَ ، أَفْطَرَ ؛ رَوَى الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِنْ بَلَالًا يُؤْذَنُ بَلِيلٌ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا ، حَتَّى يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ^(٢)» .

٩- وَيَبَاحُ لِلصَّائِمِ أَنْ يُصْبِحَ جَنَبًا ، وَتَقْدَمَ حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ .

١٠- وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ ، إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ مِنَ اللَّيْلِ ، جَازَ لهُمَا تَأْخِيرُ الْغَسْلِ إِلَى الصُّبْحِ ، وَأَصْبَحَتَا صَائِمَتَيْنِ ، ثُمَّ عَلَيْهِمَا أَنْ تَتَطَهَّرَا لِلصَّلَاةِ .

مَا يَبْطُلُ الصَّيَامُ

مَا يَبْطُلُ الصَّيَامُ قِسْمَانِ ؛

١- مَا يَبْطُلُهُ ، وَيُوجِبُ الْقَضَاءَ .

٢- وَمَا يَبْطُلُهُ ، وَيُوجِبُ الْقَضَاءَ ، وَالْكَفَّارَةَ .

فَأَمَّا مَا يَبْطُلُهُ ، وَيُوجِبُ الْقَضَاءَ فَقَطْ ، فَهُوَ مَا يَأْتِي :

(١) الْبُخَارِيُّ : كِتَابُ بَيْدَةِ الْخَلْقِ - بَابُ صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجَنُودِهِ (٤ / ١٥٠) ، وَكِتَابُ الْأَحْكَامِ ، مُخْتَصَرًا - بَابُ الشَّهَادَةِ تَكُونُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي وَلايَتِهِ (٩ / ٨٧) ، وَكِتَابُ الْاِعْتِكَافِ - بِسَبَابِ رِيَاةِ الْمَرَأَةِ زَوْجَهَا فِي اِعْتِكَافِهِ (٢ / ٦٥) ، وَأَبُو دَاوُدَ : كِتَابُ الصَّوْمِ - بَابُ الْمُتَكَتِّفِ يَدْخُلُ الْبَيْتَ لِحَاجَتِهِ ، بِرَقْمِ (٢٤٧٠) (٢ / ٨٣٥) ، وَابْنُ مَاجَةَ ، مُخْتَصَرًا : كِتَابُ الصَّيَامِ - بَابُ فِي الْمُتَكَتِّفِ يَزُورُهُ أَهْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ ، بِرَقْمِ (١٧٧٩) (١ / ٥٦٦) ، وَالدَّرَقِمِيُّ ، بِإِتْفَاقٍ مُتَّفَاقَةٍ : كِتَابُ الرِّقَاقِ - بِبَابِ الشَّيْطَانِ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ (٢ / ٣٢٠) ، وَاحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٣ / ٢٨٥ ، ٣٠٩) (٦ / ٣٣٧) .

(٢) الْبُخَارِيُّ : كِتَابُ الْأَذَانِ - بِبَابِ الْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ (١ / ١٦١) ، وَكِتَابُ الصَّوْمِ - بِبَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «لَا يَمْنَعُكُمْ مِنْ صَوْمِكُمْ إِذْنُ بَلَالَةٍ» (٣ / ٢٧) ، وَمُسْلِمٌ : كِتَابُ الصَّيَامِ - بِبَابِ بَيَانِ أَنَّ الدَّخُولَ فِي الصَّوْمِ يَحْصُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ ، بِرَقْمِ (٢٨) (٢ / ٧٦٨) ، وَاحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٢ / ٩ ، ٥٧) (١٢٣ / ٦٤ ، ٤٤ ، ٤٣٣) .

١ ، ٢ ... الأكل والشرب عمداً :

فإن أكل أو شرب ناسياً ، أو مخطئاً ، أو مكربهاً ، فلا قضاء عليه ، ولا كفارة ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «مَنْ نَسِيَ ، وَهُوَ صَائِمٌ ، فَأَكَلَ أَوْ شَرَبَ ، فَلَيْتَمَّ صَوْمَهُ ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»^(١) . رواه الجماعة .

وقال الترمذي : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وروى الدارقطني ، والبيهقي ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، وَلَا كَفَّارَةَ . قال الحافظ ابن حجر : إسناده صحيح .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا ، وَالنَّسْيَانَ ، وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ»^(٢) . رواه ابن ماجه ، والطبراني ، والحاكم .

(٣) القبيء عمداً :

فإن غلبه القبيء ، فلا قضاء عليه ، ولا كفارة ؛ فعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «مَنْ ذَرَعَهُ»^(٣) القبيء ، فليس عليه قضاء ، ومن استقاء^(٤) عمداً ، فليقض . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن حبان ، والدارقطني ، والحاكم وصححه .

(١) البخاري : كتاب الصيام - باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً (٣ / ٤٠) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر ، برقم (١٧١) (٢ / ٨٠٩) ، والترمذي : كتاب الصيام - باب ما جاء في الصائم يأكل ، أو يشرب ناسياً ، برقم (٧٢١) وقال : حديث حسن صحيح (٢ / ٩١) ، وأحمد في المسند (٢ / ٣٩٥) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء فيمن أخطأ ناسياً ، برقم (١٦٧٣) (١ / ٥٣٥) ، وأبو داود بنحوه : كتاب الصوم - باب من أكل ناسياً ، برقم (٢٣٩٨) (٢ / ٧٨٩) ، (٢ / ٧٩٠) ، وصحيح ابن خزيمة : كتاب الصوم - باب ذكر البيان أن الأكل والشرب ناسياً لصيامه غير مفطر بالأكل والشرب ، برقم (١٩٨٩) (٣ / ٢٢٨) .

(٢) ابن ماجه : كتاب الطلاق ، باب طلاق المكره والناسي ، برقم (٢٠٤٥) (١ / ١٥٩) ، وفي «الزوائد» : إسناده صحيح ، إن سلم من الانقطاع ، والظاهر أنه منقطع ؛ بدليل زيادة عبيد بن نعيم في الطريق الثاني وليس يبيد أن يكون السقوط من جهة الوليد بن مسلم ؛ فإنه كان يئس ، انتهى .

(٣) «ذَرَعَهُ» : أي ؛ غلبه .

(٤) «استقاء» : أي ؛ عمد القبيء ، واستخرجه ، يشم ما يقشه ، أو يخاله يده .

قال الخطابي : لا أعلم خِلافًا بين أهل العلم ، في أن من ذرعه القيء ، فإنه لا قضاء عليه ، ولا في أن من استقاء عامداً ، فعليه القضاء .

٤ ، ٥ — الحَيْضُ وَالنَّفَاسُ ، ولو في اللحظة الأخيرة ، قبل غروب الشمس ، وهذا مما أجمع العلماء عليه .

٦ — الاستمناة^(١) ، سواء أكان سببه تقبيل الرَّجُل لزوجته ، أو ضمها إليه ، أو كان باليد ، فهذا يبطل الصوم ، ويوجب القضاء .

فإن كان سببه مجرد النظر أو الفكر ، فإنه مثل الاحتلام نهاراً في الصيام ، لا يبطل الصوم ، ولا يجب فيه شيء ، وكذلك المذي ، لا يؤثر في الصوم ؛ قل أو كثر .

٧ — تناول ما لا يتغذى به ، من المتفد المعتاد إلى الجوف ، مثل تعاطي الملح الكثير ، فهذا يفطر ، في قول عامة أهل العلم .

٨ — ومن نوى الفطر ، وهو صائماً ، بطل صومه ، وإن لم يتناول مفطراً ؛ فإن النية ركن من أركان الصيام ، فإذا نقضها ، قاصداً الفطر ، ومتعمداً له ، انتقض صيامه لا محالة .

٩ — إذا أكل ، أو شرب ، أو جامع ، ظاناً غروب الشمس ، أو عدم طلوع الفجر ، فظهر خلاف ذلك ، فعليه القضاء ، عند جمهور العلماء ، ومنهم الأئمة الأربعة .

وذهب إسحاق ، وداود ، وإبن حزم ، وعطاء ، وعروة ، والحسن البصري ، ومجاهد إلى أن صومه صحيح ، ولا قضاء عليه ؛ لقول الله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ . ولقول رسول الله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَا»^(٢) . وتقدم .

وروى عبد الرزاق ، قال : حدثنا مَعْمَرٌ ، عن الأعمش ، عن زيد بن وهب ، قال : أفطر الناس في زمن عمر بن الخطاب ، فرأيت عِساساً^(٣) أُخْرِجَتْ من بيت حفصة ، فشرىوا ، ثم طلعت الشمس من سحب ، فكان ذلك شق على الناس ، فقالوا : نقضي هذا

(١) الاستمناة : أي ؛ تعمد إخراج المني ، بأي سبب من الأسباب .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) عِساسٌ : أي ؛ أقداماً ضخماً ، قيل : إن القدح نحو ثمانية أوطال .

اليوم ، فقال عمر : لِمَ ؟ والله ، ما نجأنا للإثم^(١) .

وروى البخاري ، عن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - قالت : أفطرنا يوماً من رمضان في غيم ، على عهد رسول الله ﷺ ، ثم طلعت الشمس^(٢) .

قال ابن تيمية : وهذا يدل على شيئين ؛ الأول ، يدل على أنه لا يُسْتَحَبَّ مع الغيم التأخير ، إلى أن يتيقن الغروب ، فإنهم لم يفعلوا ذلك ، ولم يأمرهم به النبي ﷺ ، والصحابة مع نبيهم أعلم وأطوع لله ورسوله ، عن جاء بعدهم .

والثاني ، يدل على أنه لا يجب القضاء ، فإن النبي ﷺ لو أمرهم بالقضاء ، لشاع ذلك ، كما نَقَلَ فطرهم ، فلما لم ينقل ، دلَّ على أنه لم يأمرهم به ، وأما ما يطله ، ويوجب القضاء والكفارة ، فهو الجماع لا غير ، عند الجمهور ؛ فمن أبي هريرة ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : هَلَكْتُ ، يا رسول الله . قال : «وما أهلكك ؟» . قال : وقعت على امرأتي في رمضان . فقال : «هل تجد ما تعتق رقة؟» قال : لا . قال : «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟» قال : لا . قال : «فهل تجد ما تُطْعِمُ ستين مسكيناً؟» قال : لا . قال : ثم جلس ، فأتى النبي ﷺ بِعَرَقٍ^(٣) فيه تمر ، فقال : «تصدقْ بهذا» . قال : فهل على أفقر منا ؟ فما بين لابتها^(٤) أهل بيت أحوج إليه منا . فضحك النبي ﷺ ، حتى بدت نواجذه ، وقال : «ذهب ، فأطعمه أهلك»^(٥) . رواه الجماعة .

(١) ما نجأنا : التجأنا : اللجئ . أي ، لم نلجئ لارتكاب الإثم .

(٢) مصنف عبد الرزاق : كتاب الصيام - باب الإفطار في يوم مُغِيم ، برقم (٧٣٩٥) (٤ / ١٧٩) .

(٣) البخاري : كتاب الصوم - باب إذا أفطر في رمضان ، ثم طلعت الشمس (٣ / ٤٧) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء فيمن أفطر ناسياً ، برقم (١١٧٤) (١ / ٥٣٥) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب الإفطار قبل غروب الشمس ، برقم (٢٣٥٩) (٢ / ٧٦٥) ونسب المنذري للترمذي أيضاً ، وأحمد في المسند^١ (٦ / ٣٤٦) ، والوطاء : كتاب الصيام - باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات ، برقم (٤٤) (١ / ٣٠٣) .

(٤) العرق : مكيال يسع ١٥ صاعاً .

(٥) لابتها : جمع لابة ؛ وهي الأرض التي فيها حجارة سود ، والمراد ما بين أطراف المدينة أقرر منا .

(٦) استدل بهذا ، من ذهب إلى سقوط الكفارة بالإعسار ، وهو أحد قولي الشافعي ، ومشهور بذهب أحمد ، وجزم به بعض المالكية . والجمهور ، على أن الكفارة لا تسقط بالإعسار .

(٧) البخاري : كتاب الصوم - باب إذا جامع في رمضان . . . (٣ / ٤١ ، ٤٢) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ، برقم (٨١) (٢ / ٧٨١) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان ، برقم (٧٢٤) (٣ / ٩٣) وقال : حديث حسن صحيح ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب كفارة من أتى أهله في رمضان ، برقم (٢٣٩٠) (٢ / ٧٨٣) ، وابن ماجه : كتاب الصوم - باب كفارة من أفطر يوماً من رمضان ، برقم (١٦٧١) (١ / ٥٣٤) ، ونسب المنذري للشافعي أيضاً .

ومذهب الجمهور ، أن المرأة والرجل سواء في وجوب الكفارة عليهما ، ما دامتا قد تمعدا الجماع ، مختارين في نهار رمضان^(١) ، ناويين الصيام .

فإن وقع الجماع نسياناً ، أو لم يكونا مختارين ، بأن أكرها عليه ، أو لم يكونا ناويين الصيام ، فلا كفارة على واحد منهما ، فإن أكرهت المرأة من الرجل ، أو كانت مفطرة لعذر ، وجبت الكفارة عليه دونها .

ومذهب الشافعي ، أنه لا كفارة على المرأة مطلقاً ، لا في حالة الاختيار ، ولا في حالة الإكراه ، وإنما يلزمها القضاء فقط .

قال النووي : والأصح ، على الجملة ، وجوب كفارة واحدة عليه خاصة ، عن نفسه فقط ، وأنه لا شيء على المرأة ، ولا يلاقيها الوجوب ؛ لأنه حق مالٍ مُختص بالجماع ، فاختص به الرجل دون المرأة ، كالمهر .

قال أبو داود : سئل أحمد^(٢) ، عن أتى أهله في رمضان ، أعليها كفارة ؟ قال : ما سمعنا ، أن على امرأة كفارة .

قال في «المغني» : ووجه ذلك ، أن النبي ﷺ أمر الواطئ في رمضان أن يعتق رقبة ، ولم يأمر في المرأة بشيء ، مع علمه بوجود ذلك منها^(٣) . ١ هـ .

والكفارة على الترتيب المذكور في الحديث ، في قول جمهور العلماء ، فيجب العتق أولاً ، فإن عجز عنه ، صام شهرين متتابعين^(٤) ، فإن عجز عنه ، أطعم ستين مسكيناً ، من أوسط ما يطعم منه أهله^(٥) ، وأنه لا يصح الانتقال من حالة إلى أخرى ، إلا إذا عجز عنها .

(١) فإن كان الصيام قضاء رمضان ، أو نذرًا ، وانظر بالجماع ، فلا كفارة في ذلك .

(٢) هذه إحدى الروايتين ، عن أحمد .

(٣) مسلم : كتاب الصيام - باب تنظيغ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ، برقم (٨٣) ، (٨٤) (٢ / ٧٨٢) ، وأبو داود بمعناه : كتاب الطلاق - باب في الظهار ، برقم (٢٢٢١) ، (٢٢٢٢) (٢ / ٦٦٦) ، والمغني ، والشرح الكبير ، لابن قدامة (٣ / ٥٨) وموفق الدين ، وشمس الدين المقدسيان (طبعة دار الكتاب العربي - بيروت لبنان ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) .

(٤) ليس لهما رمضان ، ولا أيام العيدين والتشريق .

(٥) لمذهب أحمد ، لكل مسكين مد من قمح ، أو نصف صاع من تمر ، أو شعير ، ونحوهما . وقال أبو حنيفة : من القمح نصف صاع ، ومن غيره صاع . وقال الشافعي ، ومالك : يطعم مدًا من أي الأنواع شاء . وهذا رأي أبي هريرة ، وعطاء ، والأوزاعي ، وهو أظهر ؛ فإن العرق الذي أعطى للأعرابي يسع ١٥ صاعًا .

ويذهب المالكية ، ورواية لأحمد ، أنه مخير بين هذه الثلاث ، فأيهما قَعَلَ ، أجزأ عنه ؛ لما روى مالك ، وابن جريج ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أن رجلاً أَقْطَرَ في رمضان ، فأمره رسول الله ﷺ أن يَكْفُرَ بعق رقبته ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً^(١) . رواه مسلم . و «أو» تفيد التخيير ؛ ولأن الكفارة بسبب المخالفة ، فكانت على التخيير ، ككفارة اليمين .

قال الشوكاني : وقد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتخيير ، والذين رَوَوْا الترتيب أكثر ، ومعهم الزيادة .

وجمع المهلب ، والقرطبي بين الروايات ، بتعدد الواقعة .

قال الحافظ : وهو بعيد ؛ لأن القصة واحدة ، والمخرج مُتَّحِدٌ ، والأصل عدم التعدد .

وجمع بعضهم بحمل الترتيب على الأولوية ، والتخيير على الجواز ، وعكسه بعضهم ، انتهى .

ومن جامع عامداً في نهار رمضان ، ولم يَكْفُرْ ، ثم جامع في يوم آخر منه ، فعليه كفارة واحدة ، عند الأحناف ، ورواية عن أحمد ؛ لأنها جزء عن جِنَاية ، تكرر سببها ، قبل استيفائها ، فتدخل . وقال مالك ، والشافعي ، ورواية عن أحمد : عليه كفارتان ؛ لأن كل يوم عبادة مستقلة ، فإذا وجبت الكفارة بإفسا ، لم تتدخل ، كرمضانين .

وقد أجمعوا ، على أن من جامع في نهار رمضان عامداً ، وكَفَّرَ ، ثم جامع في يوم آخر ، فعليه كفارة أخرى .

وكذلك أجمعوا على أن من جامع مرتين ، في يوم واحد ، ولم يَكْفُرْ عن الأول ، أن عليه كفارة واحدة ، فإن كَفَّرَ عن الجماع الأول ، لم يَكْفُرْ ثانياً ، عند جمهور الأئمة ، وقال أحمد : عليه كفارة ثانية .

قَضَاءُ رَمَضَانَ

قضاء رمضان لا يجب على الفور ، بل يجب وجوباً مَوْسَعاً في أي وقت ، وكذلك الكفارة ؛ فقد صح عن عائشة ، أنها كانت تقضي ما عليها من رمضان في شعبان ، ولم

(١) مسلم : كتاب الصيام - باب تغليب تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ، ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبينها ، برقم (٨٤) (٢ / ٧٨٧ ، ٧٨٣) .

تكن تُقضى فوراً ، عند قدرتها على القضاء^(١) .

والقضاء مثل الأداء ، بمعنى أن مَنْ ترك أياماً ، يقضيها دون أن يزيد عليها .

وَيُفَارَقُ الْقَضَاءُ الْأَدَاءَ ، في أنه لا يلزم فيه التتابع ؛ لقول الله تعالى : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقر: ١٨٤] . أي ؛ ومن كان مريضاً ، أو مسافراً ، فافطر ، فَلْيَصُمْ عِدَّةَ الْأَيَّامِ الَّتِي افطر فيها في أيام آخر ؛ متتابعات ، أو غير متتابعات ؛ فإن الله أطلق الصيام ، ولم يقيده .

وروى الدارقطني . عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال ، في قضاء رمضان ، : «إِنْ شَاءَ فَرَّقْ ، وَإِنْ شَاءَ تَابِعْ»^(٢) .

وإن أُخِّرَ الْقَضَاءُ ، حتى دخل رمضان آخر ، صام رمضان الحاضر ، ثم يقضي بعده ما عليه ، ولا فدية عليه ؛ سواء كان التأخير لعذر ، أو لغير عذر . وهذا مذهب الأحناف ، والحسن البصري .

ووافق مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق الأحناف في أنه لا فدية عليه ، إذا كان التأخير بسبب العذر .

وخالفوه ، فيما إذا لم يكن له عذر في التأخير ، فقالوا : عليه أن يصوم رمضان الحاضر ، ثم يقضي ما عليه بعده ، ويفدي عما فات ، عن كل يوم مَدًّا من طعام .

وليس لهم في ذلك دليل يمكن الاحتجاج به ، فالظاهر ما ذهب إليه الأحناف ؛ فإنه لا شرع ، إلا بنص صحيح .

من مات وعليه صيام

أجمع العلماء ، على أن من مات ، وعليه فوات من الصلاة ، فإن وليه لا يصلي عنه ، هو ولا غيره ، وكذلك من عجز عن الصيام ، لا يصوم عنه أحد أثناء حياته .

(١) مسلم : كتاب الصيام - باب قضاء رمضان في شعبان ، برقم (١٥١) ، (١٥٢) / ٢ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، والفتح الرباعي ، برقم (١٧٩) ، (١٨٠) / ١٠ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، وانظر المسألة بالتفصيل ، في : تمام للنة (٤٢١) .

(٢) الدارقطني : كتاب الصيام - باب القيلة للصائم ، برقم (٧٤) / ٢ ، (١٩٣) ، وقال : لم يسنده غير سفيان بن بشر ، وقد صحح الحديث ابن الجوزي ، وقال : ما علمنا أحداً طعن في سفيان بن بشر ، والحديث ضعيف ، انظر : تمام للنة (٤٢٣) .

فإن مات ، وعليه صيام ، وكان قد تمكن من صيامه قبل موته ، فقد اختلف الفقهاء في حكمه ؛ فذهب جمهور العلماء ؛ منهم أبو حنيفة ، ومالك ، والمشهور عن الشافعي ، إلى أن وليه لا يصوم عنه ، ويُطعمُ عنه مَلَكًا ، من كل يوم^(١) .

والمذهب للمختار عند الشافعية ، أنه يستحب لوليّه أن يصوم عنه ، ويرأى به الميت ، ولا يحتاج إلى طعام عنه . والمراد بالولي ، القريب ؛ سواء كان عصبه ، أو وارثًا ، أو غيرهما . ولو صام أجنبي عنه ، صحَّ إن كان بإذن الولي ، وإلا فإنه لا يصح ، واستدلوا بما رواه أحمد ، والشيخان ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : «من مات ، وعليه صيام ، صام عنه وليه» . زاد البزار لفظ : «إن شاء»^(٢)،^(٣) .

وروى الشيخان ، وأحمد ، وأصحاب السنن ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إن أمي ماتت ، وعليها صيام شهر ، أفأقضيها عنها ؟ فقال : «لو كان على أمك دين ، أكنت قاضيه؟» قال : نعم . قال : «فدين الله أحقُّ أن يقضى»^(٤) .

قال النووي : وهذا القول هو الصحيح المختار الذي نعتقه ، وهو الذي صححه محققو أصحابنا ، الجامعون بين الفقه والحديث ؛ لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة .

التقديرُ في البلاد التي يطولُ نهارُها ، ويقصرُ ليلُها :

اختلف الفقهاء في التقدير في البلاد التي يطول نهارها ، ويقصر ليلها ، والبلاد التي

(١) يرى الحنفية ، أن الواجب نصف صاع من قمح ، وصاعاً من غيره .

(٢) سندها حسن . بل الزيادة ضعيفة منكرة ؛ لأن مدارها على ابن أبيّة ، وهو ضعيف . تمام لثة (٤٢٧) .

(٣) البخاري : كتاب الصوم - باب من مات وعليه صوم صامه عنه وليه (٤٥ / ٣) ، ٤٦ ، ومسلم : كتاب الصيام - باب قضاء الصيام عن الميت ، برقم (١٥٣) (٢ / ٨٠٣) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب فيمن مات

وعليه صيام ، برقم (٢٤٠٠) (٢ / ٧٩١ ، ٧٩٢) ، وأحمد في المسند (٦٩ / ٦) ، وكتاب الإيمان والتلويح ،

باب ما جاء فيمن مات ، وعليه صيام ، صام عنه وليه ، برقم (٣٣١١) (٣ / ٦٠٥ ، ٦٠٦) .

(٤) البخاري : كتاب الصوم - باب من مات وعليه صوم (٤٧ / ٢) ، ومسلم : كتاب الصيام - باب قضاء الصيام

عن الميت ، برقم (١٥٥) (٣ / ٨٠٤) ، وأبو داود : كتاب الإيمان والتلويح - باب ما جاء فيمن مات ، وعليه

صيام ، صام عنه وليه ، برقم (٣٣١٠) (٣ / ٦٠٥) ، والترمذي بلفظ «إن أخي مات» : كتاب الصوم - باب

ما جاء في الصوم عن الميت ، برقم (٧١٦) (٣ / ٨٦) ، وابن ماجه ، بلفظ : «إن أخي مات» : كتاب

الصيام - باب من مات ، وعليه صيام من نذر ، برقم (١٧٥٨) (١ / ٥٥٩) ، ولفظه مختصراً ، برقم

(١٧٥٩) (١ / ٥٥٩) ، وأحمد في المسند (١ / ٢٢٧ ، ٢٥٨) بلفظه ، (١ / ٢٧٩ ، ٣٤٥) بمتاهة .

يقصر نهارها ، ويطول ليلها ، علي أي البلاد يكون ؟
 فقيل : يكون التقدير على البلاد المعتدلة التي وقع فيها التشريع ، كمكة ، والمدينة .
 وقيل : على أقرب بلاد معتدلة إليهم .

ليلة القدر

فضلاً :

ليلة القدر أفضل ليالي السنة ؛ لقوله تعالى : ﴿إِذَا أَنْزَلْنَاهُ^(١) فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ وَمَا أَذْرَاكَ
 مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿ [القدر : ١ - ٣] . أي ؛ العمل فيها ؛ من
 الصلاة ، والتلاوة ، والذكر خير من العمل في ألف شهر ، ليس فيها ليلة القدر .

استحباب طلبها :

ويُسْتَحَبُّ طلبها في الوتر من العشر الاواخر من رمضان ، فقد كان النبي ﷺ يجتهد في
 طلبها في العشر الاواخر من رمضان .

وتقدم ، أنه كان إذا دخل العشر الاواخر ، أحيا الليل ، وإيقظ أهله ، وشد المنزر^(٢) .

أي الليالي هي ؟

للعلماء آراء في تعيين هذه الليلة ؛ فمنهم من يرى ، أنها ليلة الحادي والعشرين ، ومنهم
 من يرى ، أنها ليلة الثالث والعشرين ، ومنهم من يرى ، أنها ليلة الخامس والعشرين ،
 ومنهم من ذهب إلى ، أنها ليلة التاسع والعشرين ، ومنهم من قال : إنها تتنقل في ليالي
 الوتر من العشر الاواخر ، وأكثرهم على أنها ليلة السابع والعشرين ؛ روى أحمد بإسناد
 صحيح ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : «من كان
 متحزراً ، فليتحزرها ليلة السابع والعشرين»^(٣) .

وروى مسلم ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه ، عن أبي بن كعب ، أنه
 قال : والله الذي لا إله إلا هو ، إنها لفي رمضان - يحلف ما يستثني - والله ، إنني لأعلم
 أي ليلة هي ، هي الليلة التي أمرنا رسول الله ﷺ بقيامها ، هي ليلة سبع وعشرين ،

(١) أي ؛ القرآن : ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن﴾ [البقرة : ١٨٥] .

(٢) أي ؛ احتزل النساء ، واشد في العبادة .

(٣) أحمد في المسند (٢ / ٢٧٠ ، ١٥٧) .

وأما رتھا ، أن تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضاء ، لا شعاع لها^(١) .
قيامها ، والدعاء فيها :

١- روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من قام ليلة القدر ، إيمانًا واحتسابًا ، عُفِرَ له ما تقدم من ذنبه»^(٢) .

٢- وروى أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قلت : يا رسول الله ، أرايت إن علمت أي ليلة ليلة القدر ، ما أقول فيها ؟ قال : «قولي : اللهم إنك عفوٌ تحبُّ العفو ، فاعفُ عني»^(٣) .

الاعتكاف

(١) معناه :

الاعتكاف : لزوم الشيء ، وحبس النفس عليه ، خيرًا كان ، أم شرًا ، قال الله تعالى : ﴿قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء : ٥٢] . أي : مقيمون متعبدون لها ، والمقصود به هنا ، لزوم المسجد ، والإقامة فيه ، بنية التقرب إلى الله ، عز وجل .
(٢) مشروعيته :

وقد اجمع العلماء ، على أنه مشروع ، فقد كان النبي ﷺ يعتكف ، في كل رمضان

(١) مسلم : كتاب الصيام - باب فضل ليلة القدر وألحظ على طلبها ، ويبيان محلها وأرجى أوقات طلبها ، برقم (٢٢٠ / ٢) (٨٢٨) ، وكتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب الترغيب في قيام رمضان ، وهو التراويح ، برقم (١٧٩) (١ / ٥٢٥) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في ليلة القدر ، برقم (٧٩٣) (٣ / ١٥١) ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في ليلة القدر ، برقم (١٣٧٨) (٢ / ١٠٦ ، ١٠٧) ، وأحمد في المسند (٥ / ١٣٠ ، ١٣١) .

(٢) البخاري : كتاب الصوم - باب فضل ليلة القدر (٣ / ٥٩) ، وباب من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا ونية (٣ / ٣٣) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح ، برقم (١٧٥) ، (١٧٦) (١ / ٥٢٤) ، والنسائي : كتاب الصوم - باب ثواب من قام رمضان وصامه إيمانًا واحتسابًا ، والاختلاف على الأزهر في الجبر في ذلك ، برقم (٢٢٠٢) (٤ / ١٥٦) ، (١٥٧) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في قيام شهر رمضان ، برقم (١٣٧٧) (٢ / ١٠٣) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب ما جاء في فضل شهر رمضان ، برقم (٦٨٣) (٣ / ٥٨) ، وأحمد في المسند (٢ / ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٤٧ ، ٤٠٨ ، ٤٢٣ ، ٤٢٣ ، ٥٠٣) .

(٣) الترمذي : كتاب الدعوات - باب حدثنا يوسف بن عيسى . . . برقم (٣٥١٤) (٥ / ٥٢٤) ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه - كتاب الدعاء - باب الدعاء بالمعفو والمالية ، برقم (٣٨٥٠) (٢ / ١٢٦٥) ، وأحمد في المسند (٦ / ١٧١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٥٨) .

عشرة أيام ، فلما كان العام الذي قُبِض فيه ، اعتكف عشرين يوماً^(١) . رواه البخاري ، وأبو داود ، وابن ماجه .

وقد اعتكف أصحابه وأرواحه معه وبعده ، وهو ، وإن كان قرية ، إلا أنه لم يرد في فضله حديث صحيح ؛ قال أبو داود : قلت لأحمد ، رحمه الله : تعرف في فضل الاعتكاف شيئاً ؟ قال : لا ، إلا شيئاً ضئيلاً .

(٣) أقسامه :

الاعتكاف ينقسم إلى مسنون وإلى واجب ، فالمسنون ؛ ما تطوع به المسلم ، تقريباً إلى الله ، وظلماً لثوابه ، واقتداء بالرسول ، صلوات الله وسلامه عليه ، ويتأكد ذلك في العشر الاواخر من رمضان ؛ لما تقدم ، والاعتكاف الواجب ؛ ما أوجبه المرء على نفسه ؛ إما بالنذر المطلق ، مثل أن يقول : لله عليّ أن اعتكف كذا . أو بالنذر المعلق ، كقوله : إن شفا الله مريض ، لاعتكفن كذا . وفي «صحيح البخاري» ، أن النبي ﷺ قال : «من نذر أن يطعم الله ، فليطعمه»^(٢) . وفيه ، أن عمر - رضي الله عنه - قال : يا رسول الله ، إني نذرت أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام . فقال : «أوفِ بنذرك»^(٣) .

(٤) زmannه :

الاعتكاف الواجب يؤدي حسب ما نذره وسماه الناذر ، فإن نذر الاعتكاف يوماً أو أكثر ، وجب الوفاء بما نذره .

والاعتكاف المستحب ليس له وقت محدد ، فهو يتحقق بالملك في المسجد ، مع نية الاعتكاف ، طال الوقت أم قصر ، ويشاب ما بقي في المسجد ، فإذا خرج منه ، ثم عاد إليه ، جدد النية إن قصد الاعتكاف ؛ فعن يعلى بن أمية ، قال : إني لامكث في المسجد

(١) البخاري : كتاب الصوم - باب الاعتكاف في العشر الاواسط من رمضان (٣ / ٧٤ ، ٧٥) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في الاعتكاف (١ / ٥٦٢ ، ٥٦٣) ، برقم (١٧٧٠) ، وأبو داود : كتاب الصيام - باب الاعتكاف (٢ / ٨٣٠) ، برقم (٦٤٦٣) .

(٢) البخاري : كتاب الايمان والتلور - باب التلور فيما لا يملك ، وفي مصعبته (٨ / ١٧٧) ، والنسائي : كتاب الايمان والتلور ، باب التلور في الطاعة (٧ / ١٧) ، برقم (٣٨٠٦) ، وأبو داود : كتاب الايمان والتلور - باب ما جاء في التلور في المصبة (٣ / ٥٩٣) ، برقم (٣٢٨٩) ، والترمذي : كتاب التلور والايان - باب من نذر أن يطعم الله ، فليطعمه (٤ / ١٠٤ ، ١٠٥) ، وقال الترمذي : حديث حسن ، ومسنود أحمد (٦ / ٣٦ ، ٤١) ، (٢٢٢٤) .

(٣) البخاري : كتاب الاعتكاف - باب الاعتكاف ليلاً (٣ / ٦٣) .

ساعة ، ما أمكث إلا لاعتكف . وقال عطاء : هو اعتكاف ما مكث فيه ، وإن جلس في المسجد ، احتساب الخير ، فهو معتكف ، وإلا فلا .

وللمعتكف أن يقطع اعتكافه المستحب متى شاء ، قبل قضاء المدة التي نواها ؛ فعن عائشة ، أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يعتكف ، صلى الفجر ، ثم دخل معتكفه . وأنه أراد مرة أن يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، فأمر بيناته^(١) ، فضرب . قالت عائشة : فلما رأيت ذلك ، أمرت بيناتي ، فضرب ، وأمر غيري من أزواج النبي ﷺ بيناته ، فضرب ، فلما صلى الفجر ، نظر إلى الإبتية ، فقال : « ما هذه ؟ أكبر تردن^(٢) » . قالت : فأمر بيناته ، فقوض^(٣) ، وأمر أزواجه بأبيتهن ، فقوضت ، ثم أخرج الاعتكاف إلى العشر الأول ، يعني من شوال^(٤) ، فأمر رسول الله ﷺ نساءه بتقويض أبيتهن . وترك الاعتكاف بعد نيته منه ، دليل على قطعه بعد الشروع فيه ، وفي الحديث ، أن للرجل أن يمنع زوجته من الاعتكاف ، بغير إذنه ، وإليه ذهب عامة العلماء . واختلفوا فيما لو أذن لها ، هل له منها بعد ذلك ؟ فعند الشافعي ، وأحمد ، وداد : له منها ، وإخراجها من اعتكاف التطوع .

(٥) شُرُوطُهُ :

ويشترط في المعتكف أن يكون مسلماً ، مميزاً ، طاهراً من الجنابة ، والحيض ، والنفساء ، فلا يصح من كافر ، ولا صبي غير مميز ، ولا جنب ، ولا حائض ، ولا نفساء .

(٦) أُرْكَائُهُ :

حقيقة الاعتكاف ؛ المكث في المسجد ، بنية التقرب إلى الله ، تعالى ، فلو لم يقع

(١) في هذا دليل على جواز اتخاذ المعتكف لنفسه موضعاً من المسجد ، ينفرد فيه مدة اعتكافه ، ما لم يضيّق على الناس ، وإذا تخلّده ، يكون في آخر المسجد روحابه ؛ لئلا يضيّق على غيره ، وليكون أعلى له ، وأكمل لاختراجه

(٢) « البر » : الطاعة ، وفي « شرح مسلم » سبب إتكاره ، أنه خاف أن يكن غير مخلصات في الاعتكاف ، بل أردف القرب منه ؛ لغيرتهن عليه ، أو غيرته عليهن ، فكبره ملازمتهم المسجد ، مع أنه يجمع الناس ، ويحضره الأصحاب والمتأقرون ، ومن محتاج إلى الخروج والدخول لا يعرض لهن ، فيبتلن بذلك ، أو لأنه آمن عنده في المسجد وهو في المسجد ، فصار كأنه في منزله بحضوره مع أزواجه ، وقعب الملم من مقصود الاعتكاف ، وهو التخلي عن الأرواح ، ومتعلقات الدنيا وشبه ذلك ، أو لأنهن ضيقن للسجد بأبيتهن ، انتهى .

(٣) أزيل ، وهلم .

(٤) البخاري : كتاب الاعتكاف - باب الأخيبة في المسجد (٣ / ٦٣) ، وسلم : كتاب الاعتكاف - باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه (٢ / ٨٣١) برقم (٦) ، ولجو دلود : كتاب الصوم - باب الاعتكاف (٢ / ٨٣١) ، برقم (٢٤٦٤) .

المكث في المسجد ، أو لم يتحدث نية الطاعة ، لا يتعمد الاعتكاف ، أما وجوب النية ؛ فلقول الله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة : ٥] ، ولقول الرسول ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى» .

وأما أن المسجد لا بد منه ؛ فلقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشَرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] . ووجه الاستدلال ، أنه لو صح الاعتكاف في غير المسجد ، لم يخص تحريم المباشرة بالاعتكاف في المسجد ؛ لأنها متنافية للاعتكاف ، فعلم ، أن المعنى بيان أن الاعتكاف إنما يكون في المساجد .
(٧) رأي الفقهاء في المسجد الذي يتعمد فيه الاعتكاف :

اختلف الفقهاء في المسجد الذي يصح الاعتكاف فيه ؛ فذهب أبو حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، إلى أنه يصح في كل مسجد ، يصلى فيها الصلوات الخمس ، وتقام فيه الجماعة ؛ لما روي ، أن النبي ﷺ قال : «كل مسجد له مؤذن وإمام ، فالاعتكاف فيه يصلح»^(١) . رواه الدارقطني . وهذا حديث مرسل ضعيف ، لا يحتج به .

وذهب مالك ، والشافعي ، وداود ، إلى أنه يصح في كل مسجد ؛ لأنه لم يصح في تخصيص بعض المساجد شيء صريح .

وقالت الشافعية : الأفضل أن يكون الاعتكاف في المسجد الجامع ؛ لأن الرسول ﷺ اعتكف في المسجد الجامع ، ولأن الجماعة في صلواته أكثر ، ولا يعتكف في غيره ، إذا تخلل وقت الاعتكاف صلاة جمعة ، حتى لا تقوته .

وللمعتكف أن يؤذن في المثلثة ، إن كان بابها في المسجد أو صحته ، ويصعد على ظهر المسجد ؛ لأن كل ذلك من المسجد ، فإن كان باب المثلثة خارج المسجد ، بطل اعتكافه إن تعمد ذلك ، ورحبة المسجد منه ، عند الحنفية ، والشافعية ، ورواية عن أحمد . وعن مالك ، ورواية عن أحمد ، أنها ليست منه ، فليس للمعتكف أن يخرج إليها .

وجمهور العلماء ، على أن المرأة لا يصح لها أن تعتكف في مسجد بيتها ؛ لأن مسجد البيت لا يطلق عليه اسم مسجد ، ولا خلاف في جواز بيعه ، وقد صح ، أن أزواج النبي ﷺ اعتكفن في المسجد النبوي .

صوم المعتكف

المعتكف إن صام ، فحسن ، وإن لم يصم ، فلا شيء عليه ؛ روى البخاري ، عن

(١) رواه الدارقطني ، عن الضحاك ، عن حنيفة ... الحديث ، وقال : الضحاك لم يسمع من حليفة (٢) / ٢٠٠- كتاب الصوم - باب الاعتكاف ، حديث (رقم ٥)

ابن عمر - رضي الله عنهما - أن عمر ، قال : يا رسول الله ، إني نفرت في الجاهلية أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام . فقال : «أوف بنذكرك»^(١) . فقي أمر رسول الله ﷺ له بالوفاء بالنذر دليل على أن الصوم ليس شرطاً في صحة الاعتكاف ؛ إذ إنه لا يصح الصيام في الليل . وروى سعيد بن منصور ، عن أبي سهل ، قال : كان على امرأة من أهلي اعتكاف ، فسألت عمر بن عبد العزيز ؟ فقال : ليس عليها صيام ، إلا أن تجعله على نفسها . فقال الزهري : لا اعتكاف ، إلا بصوم . فقال له عمر : عن النبي ﷺ قال : لا قال : فعن أبي بكر ؟ قال : لا . قال : فعن عمر ؟ قال : لا . قال : وأظنه قال : عن عثمان ؟ قال : لا . فخرجت من عنده ، فلقيت عطاء وطاووساً ، فسألتهما ؟ فقال طاووس : كان فلان لا يرى عليها صياماً ، إلا أن تجعله على نفسها . وقال عطاء : ليس عليها صيام ، إلا أن تجعله على نفسها .

قال الخطابي : وقد اختلف الناس في هذا ؛ فقال الحسن البصري : إن اعتكف من غير صيام ، أجزأه . وإليه ذهب الشافعي . وروى عن علي ، وابن مسعود ، انهما قالاً : إن شاء صام ، وإن شاء أفطر . وقال الأوزاعي ، ومالك : لا اعتكاف ، إلا بصوم . وهو مذهب أهل الرأي ، وروى ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة . وهو قول سعيد بن المسيب ، وهروة بن الزبير ، والزهري .

وقت دخول المعتكف والخروج منه

تقدم ، أن الاعتكاف المندوب ليس له وقت محدد ، فمتى دخل المعتكف المسجد ، ونوى التقرب إلى الله بالكثف فيه ، صار معتكفاً ، حتى يخرج ، فإن نوى اعتكاف العشر الأواخر من رمضان ، فإنه يدخل معتكفه قبل غروب الشمس ؛ فعند البخاري ، عن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال : «من كان اعتكف معي ، فليعتكف العشر الأواخر»^(٢) . والعشر ، اسم لعدد الليالي ، وأول الليالي العشر ليلة إحدى وعشرين ، أو ليلة العشرين . وما روي ، أنه ﷺ كان إذا أراد أن يعتكف ، صلى الفجر ، ثم دخل معتكفه . فمعناه ، أنه كان يدخل المكان الذي أعد له للاعتكاف في المسجد ، أما وقت دخول المسجد للاعتكاف ، فقد كان أول الليل^(٣) .

(١) سبق تخريجه .

(٢) البخاري : كتاب الصوم - باب الاعتكاف (٣ / ٦٢) .

(٣) مسلم : كتاب الاعتكاف - باب متى يدخل من أراد الاعتكاف (٢ / ٨٣١) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء فيمن يتلئذ الاعتكاف (١ / ٥٦٣) ، برقم (١٧٧١) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب الاعتكاف (٢ / ٨٣٠) ، برقم (٢٤٦٤) ، والترمذي : كتاب الصيام - باب ما جاء في الاعتكاف (٣ / ١٤٨) ، برقم (٧٩١) ، والشافعي : كتاب المساجد - باب ضرب الحجاب في المساجد (٢ / ٤٤) ، برقم (٧٠٩) .

ومن اعتكف العشر الأواخر من رمضان ، فإنه يخرج بعد غروب الشمس ، آخر يوم من الشهر ، عند أبي حنيفة ، والشافعي . وقال مالك ، وأحمد : إن خرج بعد غروب الشمس ، أجزاء . والمستحب عندهما ، أن يبقى في المسجد حتى يخرج إلى صلاة العيد .

وروى الأثرم بإسناده ، عن أبي أيوب ، عن أبي قلابة ، أنه كان يبيت في المسجد ليلة الفطر ، ثم يغدو كما هو إلى العيد ، وكان - يعني ، في اعتكافه - لا يُلْقَى له حصير ، ولا مصلى يجلس عليه ، كان يجلس كأنه بعض القوم ، قال : فأتيته في يوم الفطر ، فإذا في حجره جَوَيرِيَّة مَزِينة ، ما ظننتها إلا بعض بناته ، فإذا هي أمةٌ له فاعتقها ، وغدا كما هو إلى العيد . وقال إبراهيم : كانوا يحبون ، لمن اعتكف العشر الأواخر من رمضان ، أن يبيت ليلة الفطر في المسجد ، ثم يغدو إلى المصلى من المسجد .

ومن نذر اعتكاف يوم أو أيام مسماة ، أو أراد ذلك تطوعاً ، فإنه يدخل في اعتكافه قبل أن تبين له طلوع الفجر ، ويخرج إذا غاب جميع قرص الشمس ؛ سواء أكان ذلك في رمضان ، أم في غيره ، ومن نذر اعتكاف ليلة أو ليالي مسماة ، أو أراد ذلك تطوعاً ، فإنه يدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج إذا تبين له طلوع الفجر . قال ابن حزم : لأن مبدأ الليل إثر غروب الشمس ، وتمامه بطلوع الفجر ، ومبدأ اليوم بطلوع الفجر ، وتمامه بغروب الشمس ، وليس على أحد ، إلا ما التزم أو نوى ، فإن نذر اعتكاف شهر ، أو أراد تطوعاً ، فمبدأ الشهر من أول ليلة منه ، فيدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج إذا غابت الشمس كلها من آخر الشهر ؛ سواء رمضان وغيره .

ما يستحب للمعتكف وما يكره له

يستحب للمعتكف أن يكثر من نوافل العبادات ، ويشغل نفسه بالصلاة ، وتلاوة القرآن ، والتسبيح ، والتحميد ، والتهليل ، والتكبير ، والاستغفار ، والصلاة والسلام على النبي ، صلوات الله وسلامه عليه ، والدعاء ، ونحو ذلك من الطاعات التي تقرب إلى الله - تعالى - وتصل المرء بخالقه ، جل ذكره .

وما يدخل في هذا الباب دراسة العلم ، واستذكار كتب التفسير ، والحديث ، وقراءة سير الأنبياء والصالحين ، وغيرها من كتب الفقه والدين ، ويستحب له أن يتخذ خبءاً في صحن المسجد ؛ اقتداءً بالنبي ﷺ .

ويكره له أن يشغل نفسه ، بما لا يعنيه من قول أو عمل ؛ لما رواه الترمذي ، وابن ماجه ، عن أبي بصرة ، أن النبي ﷺ قال : «من حسن إسلام المرء ، تركه ما لا يعنيه» (١) .

(١) الترمذي : كتاب الزهد - باب (١١) حديث رقم (٢٣١٧) (٤ / ٨٥٨ ، ٨٥٩) ، وقال : حديث غريب .

وابن ماجه : كتاب الفتن - باب كف اللسان في الفتنة (٢ / ١٣١٥ ، ١٣١٦) .

ويكره له الإمساك عن الكلام ؛ ظناً منه أن ذلك مما يقرب إلى الله ، عز وجل ؛ فقد روى البخاري ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن ابن عباس ، قال : بينا النبي ﷺ يخطب ، إذا هو برجل قائم ، فسأل عنه ؟ فقالوا : أبو إسرائيل ، نذر أن يقوم ولا يقعد ، ولا يستظل ، ولا يتكلم ويصوم . فقال النبي ﷺ : «مره فليتكلم ، وليستظل ، وليعبد ، وليتم صومه»^(١) . وروى أبو داود ، عن علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «لا يتم بعد احتلام ، ولا صمات يوم إلى الليل»^(٢) .

ما يباح للمعتكف

يباح للمعتكف ما يأتي :

١- خروجه من معتكفه ؛ لتوديع أهله ؛ قالت صفية : كان رسول الله ﷺ معتكفاً ، فأتته أزوره ليلاً ، فحدثته ، ثم قمت ، فانتقلت ، فقام معي ؛ ليَقْبَلَنِي^(٣) ، وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد ، فمر رجلان من الأنصار ، فلما رأيا النبي ﷺ ، أسرعا ، فقال النبي ﷺ : «على رسلكما ؛ إنها صفية بنت حيي» . قالوا : سبحان الله ، يا رسول الله . قال : «إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم ، فخشت أن يقذف في قلبكما شيئاً» . أو : قال «شر»^(٤) . رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود .

(١) البخاري : كتاب النذور والأيمان - باب النذر فيما لا يملك (٨ / ١٧٨) ، وأبو داود : كتاب الإيمان والنذور - باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية (٣ / ٥٩٩) ، برقم (٣٣٠٠) ، وابن ماجه : كتاب الكفارات - باب من غلط في نذر طاعة بمعصية ، برقم (٢١٣٦) .

(٢) أي ؛ لا يسمى من فقد أباه يتيمًا ، بعد بلوغه . والصمات ؛ السكوت .

(٣) أبو داود : كتاب الوصايا - باب ما جاء متى يقطع اليتم (٣ / ٢٩٣) ، برقم (٢٨٧٣) .

(٤) يردّها لبيتها . قال الخطابي : وفيه ، أنه خرج من المسجد معها ؛ ليلبسها منزلها ، وفي هذا حجة ، لمن رأى أن الاحتكاف لا يفسد إذا خرج في واجب ، وأنه لا يمنع للمعتكف من إتيان معروف .

(٥) حكى عن الشافعي ، أن ذلك كان منه شفقة عليهما ؛ لأنهما لو ظنا به ظن سوء ، كفرا ، فيأخذ إلى إعلامهما ذلك ؛ لئلا يهلكا . وفي «تاريخ ابن عساکر» ، عن إبراهيم بن محمد ، قال : كنا في مجلس ابن عيينة ، والشافعي حاضر حدث بهذا الحديث . وقال للشافعي : ما لقعه ؟ فقال : إذا كنتم هكذا ، فاندلجوا هكذا ، حتى لا يظن بكم ظن السوء ، لا أن النبي ﷺ اتهمهم ، وهو أمين الله في أرضه . فقال ابن عيينة : جزاك الله خيرًا ؛ يا أبا عبد الله ، ما يجيئنا منك ، إلا كلام نحيه .

(١) البخاري : كتاب الاحتكاف - باب هل يقرأ للمعتكف عن نفسه (٣ / ٦٥) ، ومسلم : كتاب السلام - باب يستحب لمن رثي خالًا بامرأة ، وكانت زوجته أو محرمة له ، أن يقول : هذه فلانة ، برقم (٢٤) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب للمعتكف يدخل البيت لحاجته ، برقم (٢٤٧) (٢ / ٨٣٥) .

٢- ترجيل شعره ، وحلق رأسه ، وتقليم أظفاره ، وتنظيف البدن من الشعر والذرن ،
ولبس أحسن الثياب ، والتطيب بالطيب ؛ قالت عائشة : كان رسول الله ﷺ يكون معتكفاً
في المسجد ، فيناولني رأسه من خلل الحجرة ، فاغسل رأسه - وقال مسدد : فأرجله^(١) -
وأنا حافض^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود .

٣- الخروج للحاجة التي لا بد منها ؛ قالت عائشة : كان رسول الله ﷺ إذا
اعتكف ، يُدني إلي رأسه ، فأرجله ، وكان لا يدخل البيت ، إلا لحاجة الإنسان^(٣) . رواه
البخاري ، ومسلم ، وغيرهما . وقال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للمعتكف أن يخرج
من معتكفه للغائط والبول ؛ لأن هذا مما لا بد منه ، ولا يمكن فعله في المسجد ، وفي معناه ،
الحاجة إلى المأكول والمشروب ، إذا لم يكن له من يأتيه به ، فله الخروج إليه ، وإن بقته
القيء ، فله أن يخرج ؛ ليقىء خارج المسجد ، وكل ما لا بد منه ، ولا يمكن فعله في
المسجد ، فله خروجه إليه ، ولا يفسد اعتكافه ما لم يطل ، انتهى .

ومثل هذا الخروج الغسل من الجنابة ، وتطهير البدن ، والثوب من النجاسة ؛ روى
سعيد بن منصور ، قال : قال علي بن أبي طالب : إذا اعتكف الرجل ، فليشهد الجمعة ،
وليحضر الجنائز ، وليعد المريض ، وليأت أهله يأمرهم بحاجته ، وهو قائم^(٤) . وأعان -
رضي الله عنه - ابن أخته سبعمائة درهم من عطائه ، أن يشتري بها خادماً ، فقال : إني
كنت معتكفاً . فقال له علي : وما عليك لو خرجت إلى السوق ، فابتعت ؟ وعن قتادة ،
أنه كان يرخص للمعتكف أن يتبع الجنائز ، ويعود المريض ، ولا يجلس . وقال إبراهيم
النخعي : كانوا يستحبون للمعتكف أن يشترط هذه الخصال - وهن له ، وإن لم يشترط
- عيادة المريض ، ولا يدخل سقفاً ، ويأتي الجمعة ، ويشهد الجنائز ، ويخرج إلى الحاجة .
قال : ولا يدخل المعتكف سقيفة ، إلا الحاجة .

قال الخطابي : وقالت طائفة : للمعتكف أن يشهد الجمعة ، ويعود المريض ، ويشهد

(١) تصليحه بالمشط .

(٢) البخاري : كتاب الاعتكاف - باب الحائض ترجل المعتكف (٣ / ٦٣) ، ومسلم : كتاب الحيض - باب جواز
غسل الحائض رأس زوجها وترجيله (١ / ٢٤٤) ، برقم (٩) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب المعتكف لا
يدخل البيت إلا لحاجة (٢ / ٨٣٤) ، برقم (٢٤٦٩) .

(٣) البخاري : كتاب الاعتكاف - باب لا يدخل البيت إلا لحاجة (٣ / ٦٣) ، ومسلم : كتاب الحيض - باب جواز
غسل الحائض رأس زوجها (١ / ٢٤٤) ، برقم (٦) ، وأبو داود : كتاب الصوم - باب المعتكف يدخل البيت
لحاجة (٢ / ٨٣٤) ، برقم (٢٤٦٧) ، والترمذي : كتاب الصوم - باب للمعتكف يخرج لحاجة أم لا ؟
(٣ / ١٥٨) ، برقم (٨٠٤) ، وقال : حديث حسن صحيح .

(٤) روى نحوه الدارقطني ، في مسنده (٢ / ٢٠٠) .

الجنابة . وروى ذلك عن علي - رضي الله عنه - وهو قول سعيد بن جبير ، والحسن البصري ، والنخعي .

وروى أبو داود ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ كان يمر بالبريخ ، وهو معتكف ، فيمر كما هو ، ولا يعرج يسأل عنه^(١) . وما روي عنها من أن السنة على المعتكف ، ألا يعود مريضاً ، فمعهناه ، ألا يخرج من معتكفه ، قاصداً عيادته ، وأنه لا يضيق عليه أن يمر به ، فيسأل غير معرج عليه .

٤- وله أن يأكل ويشرب في المسجد ، وينام فيه ، مع المحافظة على نظافته وصيافته ، وله أن يعقد العقود فيه ، كمعد النكاح ، وعقد البيع والشراء ، ونحو ذلك .

ما يبطل الاعتكاف

يبطل الاعتكاف بفعل شيء مما يأتي :

١- الخروج من المسجد ، لغير حاجة عملها ، وإن قل ، فإنه يفوت المكث فيه ، وهو ركن من أركانه .

٢- الردة ؛ لمنافاتها للعبادة ، ولقول الله - تعالى : ﴿ كَيْفَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ۚ ﴾ [الزمر : ٦٥] .

٣ ، ٤ ، ٥ - ذهاب العقل ، بجنون أو سكر ، والحيض والتفاس ؛ لقوات شرط التمييز ، والطهارة من الحيض والتفاس .

٦- الوطء ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

ولا بأس باللمس بدون شهوة ، فقد كانت إحدى نساائه ﷺ ترجله ، وهو معتكف ، أما القبلة واللمس بشهوة ، فقد قال أبو حنيفة ، وأحمد : قد أساء ؛ لأنه قد أتى بما يحرم عليه ، ولا يفسد اعتكافه ، إلا أن ينزل . وقال مالك : يفسد اعتكافه ؛ لأنها مباشرة محرمة ، فتفسد ، كما لو أنزل . وعن الشافعي روايتان ، كاللهيين . قال ابن رشد : وسبب اختلافهم ، هل الاسم المشترك بين الحقيقة والمجاز له عموم ، أم لا ؟ وهو أحد أنواع الاسم المشترك ؛ فمن ذهب إلى أن له عمومًا ، قال : إن المباشرة في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ۗ ﴾ . يطلق على الجماع ، وعلى ما دونه . ومن لم ير له عمومًا ، وهو الأشهر والأكثر ، قال : يدل إما على الجماع ، وإما على ما دون الجماع ،

(١) أبو داود : كتاب الصوم - باب المعتكف يسود المريض (٢ / ٨٣٦) ، برقم (٢٤٧٢) ، وقال المنذري في مختصره : في إسناده ليث بن أبي سليم ، وفيه مقال (٣ / ٢٤٣) .

فإننا قلنا : إنه يدل على الجماع بإجماع . بطل أن يدل على غير الجماع ؛ لأن الاسم الواحد لا يدل على الحقيقة والمجاز معاً ، ومن أجرى الإنزال بمنزلة الواقع ؛ فلأنه في معناه ، ومن خالف ؛ فلأنه لا يطلق عليه الاسم حقيقة .

قضاء الاعتكاف

من شرع في الاعتكاف متطوعاً ، ثم قطعه ، استحجب له قضاؤه . وقيل : يجب . قال الترمذي : واختلف أهل العلم في المعتكف ، إذا قطع اعتكافه ، قبل أن يتمه على ما نوى ؛ فقال مالك : إذا انقضى اعتكافه ، وجب عليه القضاء . واحتجوا بالحديث ، أن النبي ﷺ خرج من اعتكافه ، فاعتكف عشرين شوال .

وقال الشافعي : إن لم يكن عليه نذر اعتكاف ، أو شيء أوجبه على نفسه ، وكان متطوعاً ، فخرج ، فليس عليه قضاء ، إلا أن يجب ذلك اختياراً منه .

قال الشافعي : وكل عمل لك ألا تدخل فيه ، فإذا دخلت فيه ، وخرجت منه ، فليس عليك أن تقضي ، إلا الحج والعمرة .

أما من نذر أن يعتكف يوماً أو أياماً ، ثم شرع فيه وأفسده ، وجب عليه قضاؤه ، متى قدر عليه ، باتفاق الأئمة ، فإن مات قبل أن يقضيه ، لا يقضى عنه .

وعن أحمد ، أنه يجب على وليه أن يقضي ذلك عنه . روى عبد الرزاق ، عن عبد الكريم بن أمية ، قال : سمعت عبد الله بن عبد الله بن عتبة ، يقول : إن أمنا مات ، وعليها اعتكاف ، فسألت ابن عباس ، فقال : اعتكف عنها ، وصم . وروى سعيد ابن منصور ، أن عائشة اعتكفت عن أخيها ، بعد ما مات .

المعتكف يلزم مكاناً من المسجد ، وينصب فيه الخيمة :

١- روى ابن ماجه ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان^(١) .

قال نافع : وقد أراني عبد الله بن عمر المكان ، الذي كان يعتكف فيه رسول الله ﷺ .

٢- وروى عنه ، أنه ﷺ كان إذا اعتكف ، طرح له فراش ، أو يوضع له سرير وراء أسطوانة التوبة^(٢) .

(١) مسلم : كتاب الاعتكاف - باب اعتكاف العشر الأواخر (٢ / ٨٣٠) ، برقم (٢) ، وابن ماجه : كتاب الصيام - باب في للمعتكف يلزم مكاناً من المسجد (١ / ٥٦٤) ، برقم (١٧٧٣) .
(٢) هي أسطوانة ، ربط بها رجل من الصحابة نفسه - حتى تاب الله عليه - .
(٣) ابن ماجه : كتاب الصيام - باب في للمعتكف يلزم مكاناً من المسجد (١ / ٥٦٤) ، برقم (١٧٧٤) ، وقال للحق في «الزوائد» : إنسانه صحيح ، ورجاله موثقون . وفي «مصابيح الزجاجة» : هذا إنسانه صحيح ، رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢ / ٤٢) .

٣- وروي عن أبي سعيد الخدري ، أن النبي ﷺ اعتكف في قبة تركية ، على سديتها^(١) قطعة حصير^(٢) .

نذر الاعتكاف في مسجد معين

من نذر الاعتكاف في المسجد الحرام ، أو المسجد النبوي ، أو المسجد الأقصى ، وجب عليه الوفاء بنذره ، في المسجد الذي عينه ؛ لقول رسول الله ﷺ : « لا تشد الرحال ، إلا إلى ثلاثة مساجد ؛ المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا »^(٣) .

أما إذا نذر الاعتكاف في غير هذه المساجد الثلاثة ، فلا يجب عليه الاعتكاف في المسجد الذي عينه ، وعليه أن يعتكف في أي مسجد شاء ؛ لأن الله - تعالى - لم يجعل لعبادته مكاناً معيناً ، ولأنه لا فضل لمسجد من المساجد على مسجد آخر ، إلا المساجد الثلاثة ، فقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة ، فيما سواه من المساجد ، إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي هذا ، بمائة صلاة »^(٤) .

وإن نذر الاعتكاف في المسجد النبوي ، جاز له أن يعتكف في المسجد الحرام ؛ لأنه أفضل منه .

تم بعون الله - تعالى - المجلد الأول ، ويليهِ المجلد الثاني

نسأل الله - سبحانه وتعالى - أن يتقبله ويضع به ، وآخر دعوانا ، إن الحمد لله رب العالمين .

(١) سديتها : أي ؛ بابها ، وإيها وضع الحصير على بابها ، حتى لا ينتثر فيها أحد .

(٢) ابن ماجه - كتاب الصيام - باب الاعتكاف في قبة للمسجد (١ / ٥٦٤) ، برقم (١٧٧٥) .

(٣) تقدم تخرجه ، في المساجد .

(٤) تقدم تخرجه ، في المساجد .

فهرس الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
مقدمة فضيلة الإمام الشهيد الأستاذ حسن البنا	٥
مقدمة المؤلف	٧
تمهيد - رسالة الإسلام وعمومها والغاية منها	٨
الطهارة - الماء المطلق	١٦
الماء المستعمل	١٧
الماء الذي خالطه طاهر	١٨
الماء الذي لافته النجاسة	١٩
السور	٢١
النجاسة - أنواع النجاسات	٢٣
قضاء الحاجة	٣٥
سنن الفطرة	٤٢
الوضوء - دليل مشروعيته	٤٨
فضله	٤٨
فرائضه	٥٠
سنن الوضوء	٥٣
مكروهاته	٦٣
نواقض الوضوء	٦٣
ما لا ينقض الوضوء	٦٦
ما يجب له الوضوء	٦٩
ما يستحب له	٧٠
فوائد يحتاج المتوضئ إليها	٧٥
المسح على الخفين	٧٥
الغسل	٧٩
موجباته	٨٠
ما يحرم على الجنب	٨٣

الموضوع	الصفحة
الإغسال المستحبة	٨٦
أركان الغسل	٩٠
سننه	٩٠
غسل المرأة	٩١
مسائل تتعلق بالغسل	٩٣
التيمم	٩٥
الأسباب المبيحة له	٩٦
الصعيد الذي يتيمم به	٩٨
كيفية التيمم	٩٨
ما يباح به التيمم	٩٩
نواقضه	٩٩
المسح على الجبيرة ونحوها	١٠٠
صلاة فاقد الطهورين	١٠١
الحيض	١٠٢
مدة الطهر بين الحيضتين	١٠٣
النفاس	١٠٤
ما يحرم على الحائض والنفاس	١٠٤
الاستحاضة - أحوال الاستحاضة	١٠٦
أحكامها	١٠٦
١ الصلاة - منزلتها في الإسلام	١٠٩
حكم ترك الصلاة	١١٠
رأى بعض العلماء	١١٣
مناظرة في تارك الصلاة	١١٤
على من تجب	١١٥
صلاة الصبي	١١٥
عدد الفرائض - مواقيت الصلاة	١١٦-١١٥
وقت الظهر	١١٨

الموضوع	الصفحة
صلاة العصر هي الصلاة الوسطى	١٢٠
النوم عن الصلاة أو نسيانها	١٢٧
الأوقات المنهى عن الصلاة فيها	١٢٨
الأذان	١٣٢
التثويب	١٣٥
كيفية الإقامة	١٣٦
الذكر عن الأذان	١٣٦
الدعاء بعد الأذان	١٣٨
الذكر عن الإقامة	١٣٩
ما ينبغي أن يكون عليه المؤذن	١٣٩
الأذان في أول الوقت وقبله	١٤١
الفصل بين الأذان والإقامة	١٤٢
من أذن فهو يقيم	١٤٢
متى يقام إلى الصلاة	١٤٢
الخروج من المسجد بعد الأذان	١٤٢
الأذان والإقامة للفاتحة	١٤٣
أذان النساء وإقامتهن	١٤٤
دخول المسجد بعد الصلاة فيه	١٤٤
الفصل بين الإقامة والصلاة	١٤٤
أذان غير المؤذن الراتب - ما أضيف إلى الأذان وليس منه	١٤٥
شروط الصلاة	١٤٧
بم تعرف القبلة - متى يسقط استقبالها	١٥٤
كيفية الصلاة	١٥٦
فرائض الصلاة	١٥٧
كيفية القراءة بعد الفاتحة	١٧٩
القراءة خلف الإمام	١٨٧
الأذكار والأدعية بعد السلام	٢٠٧

الموضوع	الصفحة
التطوع.....	٢١٤
سنة الفجر.....	٢١٧
سنة الظهر.....	٢٢٢
سنة المغرب.....	٢٢٥
سنة العشاء.....	٢٢٥
السنن غير المؤكدة.....	٢٢٥
الوتر.....	٢٢٧
القنوت فى الوتر.....	٢٣٢
القنوت فى الصلوات الخمس.....	٢٣٥
قيام الليل.....	٢٣٧
قيام رمضان.....	٢٤٦
صلاة الضحى.....	٢٤٩
صلاة الإستخارة.....	٢٥٢
صلاة التسايح.....	٢٥٣
صلاة الحاجة.....	٢٥٤
صلاة التوبة.....	٢٥٤
صلاة الكسوف.....	٢٥٥
صلاة الاستسقاء.....	٢٥٧
سجود التلاوة.....	٢٦١
سجدة الشكر.....	٢٦٦
سجود السهو.....	٢٦٧
صلاة الجماعة.....	٢٧١
حضور النساء الجماعة فى المساجد وفضل صلاتهن فى بيوتهن.....	٢٧٢
استحباب الصلاة فى المسجد ألا بعد الكثير الجمع.....	٢٧٣
استحباب تخفيف الإمام.....	٢٧٤
إطاعة الإمام الركعة الأولى وانتظار من أحس به داخلًا ليدرك الجماعة.....	٢٧٥
وجوب متابعة الإمام وحرمة مسابقتها.....	٢٧٥

٢٧٦	انعقاد الجماعة بواحد مع الإمام.....
٢٧٧	جواز انتقال الإمام مأموماً.....
٢٧٨	إدراك الإمام.....
٢٧٩	أعذار التخلف عن الجماعة.....
٢٨٠	الأحق بالإمامة.....
٢٨١	من تصح إمامتهم.....
٢٨٢	من لم تصح إمامتهم.....
٢٨٢	إمامة الرجل النساء فقط.....
٢٨٣	كراهية إمامة الفاسق والمبتدع.....
٢٨٣	جواز مفارقة الإمام العذر.....
٢٨٤	ما جاء في إعادة صلاة الجمعة.....
٢٨٥	استحباب انحراف الإمام عن يمينه أو شماله بعد السلام ثم انتقاله من مصلاه... ..
٢٨٥	علو الإمام أو المأموم.....
٢٨٦	اقتداء المأموم بالإمام مع الحائل بينهما.....
٢٨٦	حكم الإلتزام بمن ترك فرضاً.....
٢٨٧	الاستخلاف.....
٢٨٧	من أمّ قومًا يكرهونه.....
٢٨٧	موقف الإمام والمأموم.....
٢٩٣	التبليغ خلف الإمام.....
٢٩٣	المساجد - فضل بنائها.....
٢٩٣	الدعاء عند التوجه إليها.....
٢٩٥	الدعاء عند دخولها وعند الخروج منها.....
٢٩٥	فضل السعي إليها والجلوس فيها.....
٢٩٦	تحية المسجد.....
٢٩٧	وخرفة المساجد.....
٢٧٩	تنظيفها وصيانتها.....
٢٩٩	كراهة نشد الضالة والبيع والشرء والشعر في المسجد.....

الموضوع	الصفحة
السؤال فيها.....	٣٠٠
رفع الصوت فيها.....	٣٠٠
الكلام فى المسجد.....	٣٠١
إباحة الأكل والشرب والنوم فيها.....	٣٠١
تشبيك الأصابع.....	٣٠١
الصلاة بين السوارى.....	٣٠٢
المواضع المنهى عن الصلاة فيها.....	٣٠٢
الصلاة فى الكعبة.....	٣٠٥
الستره أمام المصلى.....	٣٠٥
ما يباح فى الصلاة.....	٣١٠
مكروهات الصلاة.....	٣٢٠
مبطلات الصلاة.....	٣٢٤
قضاء الصلاة.....	٣٢٧
صلاة المريض.....	٣٣٠
صلاة الخوف.....	٣٣١
صلاة الطالب والمطلوب.....	٣٣٦
صلاة السفر.....	٣٣٦
الجمع بين الصلاتين.....	٣٤٣
الصلاة فى السفينة والقاطرة والطائرة.....	٣٤٧
أدعية السفر.....	٣٤٧
الجمعة.....	٣٥٠
اجتماع الجمعة والعيد فى يوم واحد.....	٣٧٥
صلاة العيدين.....	٣٧٦
اللعب واللهو والغناء والأكل فى الأعياد.....	٣٨٣
فضل العمل الصالح من أيام العشر فى ذى الحجة.....	٣٨٤
استحباب التهتة بالعيد.....	٣٨٥
التكبير فى أيام العيد.....	٣٨٦

الموضوع	الصفحة
الزكاة - تعريفها.....	٣٨٧
الترغيب من منعها.....	٣٨٨
حكم مانعها.....	٣٩٣
على من تجب.....	٣٩٥
شروط النصاب.....	٣٩٥
الزكاة فى مال الصبى والمجنون.....	٣٩٦
من مات وعليه الزكاة.....	٣٩٧
شرط النية فى أداة الزكاة.....	٣٩٧
أدائها وقت الوجوب.....	٣٩٨
التعجيل بأدائها.....	٣٩٨
الدعاء للمزكى.....	٣٩٩
الاموال التى تجب فيها الزكاة.....	٣٩٩
زكاة النقدين.....	٤٠٠
زكاة أوراق البنكنوت والسندات.....	٤٠٢
زكاة الحلوى.....	٤٠٢
زكاة صدقات المرأة.....	٤٠٤
زكاة أجرة الدور المؤجرة.....	٤٠٤
زكاة التجارة.....	٤٠٥
زكاة الزروع والشمار.....	٤٠٧
اللاصناف التى لم تكن تؤخذ منها.....	٤٠٨
زكاة الزيتون.....	٤١٠
نصاب زكاة الزروع والشمار.....	٤١١
الزكاة فى الأرض الخراجية.....	٤١٥
تقدير النصاب فى النخيل والأعناب بالحرص دون الكيل.....	٤١٨
الاكل من الزروع.....	٤١٩
ضم الزروع والشمار.....	٤٢٠
متى تجب الزكاة فى الزروع والشمار ؟.....	٤٢٠

الموضوع	الصفحة
إخراج الطيب في الزكاة.....	٤٢١
زكاة العسل.....	٤٢٢
زكاة الحيوان.....	٤٢٣
زكاة الإبل.....	٤٢٥
زكاة البقر.....	٤٢٥
زكاة الغنم.....	٤٢٦
حكم الأوقاص.....	٤٢٦
ما لا يؤخذ من الزكاة.....	٤٢٧
زكاة غير الأنعام.....	٤٢٨
زكاة الفصلان والعجول والحملان.....	٤٣٢
زكاة الركار والمعدن.....	٤٣٦
زكاة الخارج من البحر.....	٤٣٧
المال المستفاد.....	٤٣٧
وجوب الزكاة الذمة لا في عين المال.....	٤٣٨
هلاك المال بعد وجود الزكاة وقبل الأداء.....	٤٣٩
ضياع الزكاة بعد عزلها.....	٤٤٠
تأخير الزكاة لا يسقطها.....	٤٤٠
دفع القيمة بدل العين.....	٤٤١
الزكاة في المال المشترك.....	٤٤١
الفرار من المشترك.....	٤٤٢
مصارف الزكاة.....	٤٤٢
الفقراء والمساكين.....	٤٤٥
العاملون على الزكاة.....	٤٤٧
والمؤلفة قلوبهم.....	٤٥٠
وفى الرقاب.....	٤٥٠
والغارمون.....	٤٥١

الموضوع	الصفحة
وفى سبيل الله.....	٤٥٢
وابن سبيل.....	٤٥٣
من يحرم عليه الصدقة.....	٤٥٧
من الذى يقوم بتوزيع الزكاة.....	٤٦٠
براءة رب المال بالنفع للإمام مع العدل والجور.....	٤٦١
استحباب إعطاء الصدقة للصالحين.....	٤٦٢
نهى المزكى أن يشتري صدقته.....	٤٦٣
استحباب إعطاء الذكاة للزوج والأقارب.....	٤٦٤
إعطاء طلبية العلم من الزكاة دون العباد.....	٤٦٥
إسقاط الدين عن الزكاة.....	٤٦٥
نقل الزكاة.....	٤٦٦
إظهار الصدقة.....	٤٦٩
زكاة الفطر.....	٤٦٩
هل فى المال حق سوى الزكاة.....	٤٧٣
صدقة التطوع.....	٤٧٩
أنواع الصدقات.....	٤٨٠
أولى الناس بالصدقة.....	٤٨٣
إبطال الصدقة.....	٤٨٤
التصدق بالحرام.....	٤٨٥
صدقة المرأة من مال زوجها.....	٤٨٦
جواز التصلى بكل المال.....	٤٨٧
جواز الصدقة على الذمى والحرى.....	٤٨٨
الصدقة على الحيوان.....	٤٨٨
الصدقة الجارية.....	٤٨٨
الصيام - فضله.....	٤٨٩-٤٩٠
أنسامه.....	٤٩٢

الموضوع	الصفحة
صوم رمضان.....	٤٩٢
فضل شهر رمضان وفضل العمل فيه.....	٤٩٣
الترهيب من الفطر في رمضان.....	٤٩٤
بم يثبت الشهر.....	٤٩٥
على من يجب.....	٤٩٩
صيام الصبي.....	٤٩٩
من يرخّص لهم في الفطر ونحوه عليهم الفدية.....	٥٠٠
من يرخّص لهم في الفطر ونحوه عليهم القضاء.....	٥٠٢
من يجب عليه الفطر والقضاء معاً.....	٥٠٥
الأيام المنهى عن صيامها.....	٥٠٦
النهى عن صيام يومى العيدين.....	٥٠٦
النهى عن صوم أيام انتشريق.....	٥٠٦
النهى عن إفراط يوم السبت بالصيام.....	٥٠٨
النهى عن صوم يوم الشك.....	٥٠٩
النهى عن صوم الدهر.....	٥١٠
النهى عن صيام المرأة وزوجها حاضر إلا بإذنه.....	٥١٠
النهى عن صال الصوم.....	٥١١
صيام التطوع.....	٥١٢
صيام ستة أيام من شوال.....	٥١٢
صوم عشر ذى الحجة وتأکید يوم عرفة لغیر الحجّاج.....	٥١٢
صيام الحرم ، وتأکید صوم عاشوراء ويومًا قبلها ، ويومًا بعدها.....	٥١٣
صيام أكثر شعبان.....	٥١٥
صوم الأشهر الحرم.....	٥١٦
صوم يومى الإثنين ، والخميس.....	٥١٦
صيام ثلاثة أيام ، من كل شهر.....	٥١٧
صيام يوم وفطر يوم.....	٥١٧
جواز فطر الصائم المتطوع.....	٥١٨

الموضوع	الصفحة
آداب الصيام.....	٥١٩
البُشْك في طلوع الفجر.....	٥٢٠
تعجيل الفطر.....	٥٢١
الدعاء عند الفطر وأثناء الصيام.....	٥٢٢
مباحات الصيام.....	٥٢٥
ما يبطل الصيام.....	٥٣٠
قضاء رمضان.....	٥٣٥
من مات وعليه صوم.....	٥٣٦
التقدير في البلاد التي يطول نهارها ويقصر ليلها.....	٥٣٧
ليلة القدر.....	٥٣٨
قيامها والدعاء فيها.....	٥٣٩
الإعتكاف.....	٥٣٩
صوم المعتكف.....	٥٤٢
وقت دخول المعتكف والخروج منه.....	٥٤٣
ما يستحب للمعتكف وما يكره له.....	٥٤٤
ما يباح للمعتكف.....	٥٤٥
ما يبطل الإعتكاف.....	٥٤٧
قضاء الإعتكاف.....	٥٤٨
نذر الإعتكاف في مسجد معين.....	٥٤٩





